سِلْسِلَةُ الرَّسَائِلِ الجَامِعِيَّةِ (٤٢)

الطبعة الثانية مع حل التمارين (باركود)

تأصيل علم علل الحديث

دراسة نظرية تطبيقية

الإمام علي بن المديني (نموذجاً)

(مشتملاً على الإجازة بمروياته وآثاره رحمه الله)





تأليف
طارق بن عودة بن عبد الله العودة
أستاذ السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



تأصيل

علم علل الحديث

دراسة نظرية تطبيقية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العودة ، طارق بن عودة
تأصيل علم علل الحديث
"دراسة تطبيقية نظرية" الإمام علي بن المديني نموذجًا
طارق بن عودة العودة - مكة المكرمة ، 1443 هـ
879 ص؛ 17×24 سم
ردمك: 978-603-8310-08-3
1- الحديث - علل أ. العنوان
ديوي 258 1441/12625

رقم الإيداع: 1441/12625
ردمك: 978-603-8310-08-3

الطبعة الثانية (1443هـ - 2021م)



يمكنكم طلب الكتب عبر
متجرنــا الإلكتروني



حيثما كنت يصلك طلبك

dar.taibagreen123
dar.taiba
@dar_tg
dar_tg
dartaibagreen@gmail.com
yyy.01@hotmail.com
012 556 2986
055 042 8992
مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

سلسلة الرسائل الجامعية (٤٢)

تأصيل
علم علل الحديث

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف
طارق بن عودة بن عبد الله العودة
أستاذ السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

(لأن أعرف علة حديث هو عندي أحبّ إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي). الإمام ابن مهدي

(ربما أدركتُ علةَ حديثٍ بعد أربعين سنة). الإمام علي بن عبد الله بن المديني

(يلومونني على حب علي بن المديني، والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني؛ هو حَيّة الوادي). ابن عيينه

(كان عليٌّ بلغ ما لو قُضي له أن يتم على ذلك، لعله كان تقدم على الحسن البصري، كان الناس يكتبون قيامه، وقعوده، ولباسه، وكل شيء يقول ويفعل). تلميذه العباس العنبري

(كان عليٌّ إذا قدم بغداد، تصدّر الحلقة، وجاء أحمد، ويحيى، والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا في شيء تكلّم فيه علي). محمد بن عبدالرحيم صاعقة

(كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها). الخطيب البغدادي

(صنّف في الحديث مائتي مصنف، لم يُسبق إلى معظمها، ولم يُلحق في كثير منها). الحافظ النووي

(علل الحديث علمٌ برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، ومعرفته من أجلّ علوم الحديث). أبو عبد الله الحاكم

(المُعلّلُ: أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني...). الحافظ ابن حجر

(وهذه المَلَكة لم يؤتوها -يعني الأئمة النقاد- من فراغ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع والكتابة. وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع مَن سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه...

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل..

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيقة الفطنة، وامتلاك النفس عند الغضب، وعدم الميل مع الهوى، والإنصاف مع الموافق والمخالف، وغير ذلك...).

العلامة المعلمي



أطروحةٌ علميةٌ سُجّلت عام١٤٢١هـ بعنوان:

»منهج الإمــام ابن المديني في إعلال الأحاديث:

دراسةٌ نظريةٌ تطبيقيةٌ من خلال أحاديث الكتب التسعة«.

حصل فيها الباحث على درجة الماجستير (العالية) في السنة النبوية الشريفة وعلومها من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

وكانت لجنة المناقشة عام ١٤٢٤هـ مكونة من أصحاب الفضيلة جزاهم الله عني خير الجزاء:

د. عبدالعزيز بن محمد السعيد	**مشرفاً**
أ.د. أحمد بن عبدالله الباتلي	**عضواً**
د. عبدالله بن عبد المحسن التويجري	**عضواً**

وقد رأيت أن أخرج الكتاب من عباءة الرسائل والكتب التخصصية إلى المقرر الأكاديمي لتقريب علم العلل وتبسيطه؛ لينتفع بها دارسوه في الجامعات، والدروس، وسائر القرّاء الكرام. فقمت باختصار ربع الأصل تقريباً؛ فهذّبتُ منه ما يُمكنُ أن يستغني عنه الدارس لهذا الفن في هذه المرحلة العلمية، وأضفت ما يفيده في علم العلل، ومما حذفته:

المقدمات الأكاديمية، شيوخ وتلاميذ الرواة غير المجاهيل، وما زاد على "الكتب التسعة" من مصادر التخريج إلا لفائدة، وأوجزت في تراجم المتفق على عدالتهم، أو جرحهم، والرواة الذين اشتهر الخلاف فيهم مكتفياً بالقول الراجح، وتقسيمات حديثهم، مع التوسع في تحرير ما يُحتاج إليه مما وصفوا به كالتدليس، أو الاختلاط، أو مكانتهم في

شيوخهم مدار الاختلاف، واكتفيت بضبط الأسماء بالشكل دون الكتابة، وحذفت كل الفهارس إلا: الأحاديث المدروسة، والفوائد الحديثية، والرجال مقتصراً على من اجتهدتُ في تحرير حالهم زيادةً على ما في التقريب.

وأضفت ما يجعل الكتاب أكاديمياً تعليمياً مناسباً لدراسة مقرر "علل الحديث" في الجامعات؛ فبدأت بقسمٍ نظريٍّ تحليليٍ، يشتمل على تعريف علم العلل، ومقدماته، وأصوله، وأجناسه، وقرائنه، وألفاظه، ثم تطبيقاتٍ عمليةٍ في موازنةٍ ومقارنةٍ بين إمام الصنعة ابن المديني وبقية النقاد من خلال ٦٥ نموذجاً تطبيقياً في أجناس العلل المختلفة، وأضفت ما يجذب وييسّط للناظر فهم هذا العلم، من رسومات "الانفوجرافيك"، وأنشطة تدريبية عملية، وتشجيرٍ للأسانيد في أحاديث الاختلاف التي تزيد على وجهين في النماذج التطبيقية.



إجــازةٌ حديثيـــةٌ خاصــةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خصّ هذه الأمة بالإسناد، وجعل منهم الحفاظ والمسندين والنقاد، وجعل سند خلفهم متصلاً بسلفهم رغماً عن أهل الزيغ والعناد، فاتصل سندهم بالتابعين والصحابة المكرمين ثم إلى سيد الخلق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فلقد أحسن الظن بي بعض طلاب الحديث الفضلاء فرغبوا أن أسمي لهم من أخذت عنهم الإجازة من المسندين والمحدّثين، وأن أجيزهم بآثار ومرويات الإمام ابن المديني من الكتب المسندة والأثبات المعتبرة.

فأقول على سبيل الإيجاز: لقد شرفني الله تعالى بالأخذ عن عددٍ من المسندين، فممن أجازني إجازة عامة:

(١) شيخنا العلاّمة المحدّث إسماعيل بن محمد بن ماحي الأنصاري (ت ١٤١٧هـ)، في بيته بالرياض، وقرأت عليه بعضاً من كتب الحديث وتعليقاته عليها، وهي أولى الإجازات شرفني بها سنة ١٤١٥هـ، ومن أشهر شيوخه: " عبدالحق الهاشمي"، والعلاّمة حمود التويجري في "إتحاف النبلاء"، والفاداني، وعبدالله بن الصديق الغماري، والمشّاط، وأحمد زباره، والشاذلي النيفر، وغيرهم، وأسانيده في ثبته "هدي الساري" جمعه الشيخ عبد العزيز الراجحي.

(٢) وأجازني عام ١٤١٥هـ بمكة الشيخ المعمر المحدث محمد بن عبد الله الصومالي(ت١٤٢٠هـ) وحدثني أنه رأى العلامة المُعلِّمي في مكة وأدركه، وهو يروي عن الشيخ سليمان بن حمدان ما في ثبته "إتحاف العدول الثقات" وعبدالحق الهاشمي وعبدالرزاق حمزة وأبو السمح وغيرهم.

(٣) وأجازني في بيته عام ١٤١٥هـ برابغ الشيخ المعمّر عبد القادر بن كرامة الله البخاري (ت١٤٢٠هـ) وهو يروي عن حسن المشّاط ثبته "الإرشاد" وعمر حمدان وغيرهما وإجازة خاصة بالأوائل السنبلية من طريق شيخه عمر حمدان.

(٤) وأجازني عام ١٤١٨هـ بمكة الشيخ عبد الفتاح بن حسين راوه (ت ١٤٢٥هـ) وهو يروي عن جماعة، كما في ثبته المسمى "المصاعد الراوية"، ومن أعلاهم سنداً العلامة عمر حمدان المحرسي في أثباته الشهيرة.

(٥) وأجازني عام ١٤١٨هـ بمكة الشيخ طه بن عبد الواسع البركاتي (ت١٤٢٥هـ) مدير المدرسين بالحرم المكي، وقد سمى من مشايخه عبد الحق الهاشمي وعبد الرحمن السعدي ومحمد بن مانع وغيرهم.

(٦) وأجازني عام ١٤١٨هـ بمكة الشيخ المسند عبدالكريم القاضي من مسندي الباكستان وقرين الشيخ محمد شفيع مفتي باكستان سابقاً، أخذ عن حسين بن أحمد المدني المدرس بالسند عن شيوخه إلى "الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد" لولي الله الدهلوي.

(٧) وأجازني عام ١٤١٨هـ بالمدينة النبوية الشيخ محمد عاشق إلهي البرني(ت١٤٢٢هـ) وأسانيده في ثبته "العناقيد الغالية ".

وإني أجيز كلّ من قرأ كتاب (تأصيل علم العلل، الإمام ابن المديني أنموذجـا) إجازة خاصة من مُعيّن لـمُعيّن موصوفٍ بجميع مرويات وآثار الإمام ابن المديني، بالشرط المعتبر عند أهل الأثر، تشبهاً بأهل الحديث. فأقول:

أخبرنا **شيخنا إسماعيل الأنصاري** إجازة عن عبدالحق الهاشمي عن أحمد البغدادي عن **عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب** عن جده **الإمام محمد بن عبدالوهاب** عن عبدالله الشمري عن عبدالقادر الشيباني عن عبدالباقي الدمشقي عن محمد بن أركماس الحنفي قال أخبرنا الحافظ أبو الفضل **أحمد بن علي بن حجر العسقلاني** أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم البعلي أخبرنا أحمد بن أبي طالب الحجار أخبرنا الحسين بن المبارك الزبيدي أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي أخبرنا عبد الرحمن الداودي أخبرنا عبد الله بن أحمد السرخسي أخبرنا محمد بن يوسف الفربري أخبرنا **محمد بن إسماعيل البخاري** حدثنا **علي بن عبد الله المديني** حدثنا سفيان قال:قال لي ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: صحبت ابن عمر رضي الله عنهما إلى المدينة فلم أسمعه يحدث عن النبي ﷺ إلا حديثًا واحدًا، قال: كنا عند النبي ﷺ فأتي بجُمّار فقال :إن من الشجر شجرة مثلها كمثل المسلم! فأردت أن أقول: هي النخلة، فإذا أنا أصغر القوم، فسكتُّ، قال النبي ﷺ: هي النخلة.

أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه باب الفهم بالعلم (ح٧٢).

ويه أروي كتابه العلل من طريق **الحافظ ابن حجر** بقرائته له على أبي الفرج عبد الرحمن البزاز "ابن الشيخة" بسماعه عن يونس الدبوسي بإجازته من أبي الحسن بن المقيّر بإجازته عن أبي الفضل الميهني بسماعه على أبي بكر أحمد بن علي بن خالف بسماعه من **أبي عبدالله الحاكم** عن **أبي محمد الإسفراييني** عن محمد بن أحمد بن البراء أن الإمام **أبا الحسن علي بن عبد الله بن المديني حدثهم بكتاب علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ قراءة عليه**.

وهذا سندٌ عالٍ مسلسلٌ بعدد من أئمة الإسلام يصلني بالنبي ﷺ بواحدٍ وعشرين رجلاً في ثلاثيات البخاري، ويصلني بالإمام ابن المديني بثمانية عشر رجلاً.

والوصية لنفسي وللمجازين بتقوى الله، والتمسك بسُنَّة نبيه ﷺ واتباع السلف الصالح من الصحابة وأئمة الدين في الاعتقاد والقول والعمل، ولزوم طلب العلم وتعليم الحديث والعمل به، والدعاء لي بظهر الغيب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وسلم.

وكتب هذه الإجازة

يوم الاثنين ١٥ من ذي القعدة عام ١٤٤١هـ

الفقير إلى عفو ربه:

طارق بن عودة العودة



المقـدمـة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفىٰ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان علىٰ المصطفىٰ، ومن سار علىٰ نهجه واقتفىٰ.

أما بعد:

فإنّ علوم السُنّة المشرّفة من أجلّ العلوم وأزكاها، وأحقها، وأولاها، بالتعلم والتعليم، والعناية والترتيب والتنظيم؛ إذ هي المُبينة والشارحة لما في الكتاب العزيز، ومن أجلِّ أنواع علوم السُنّة وأشْرَفها علىٰ الإطلاق: علم العلل؛ لأنّه يكشف عن أمرٍ في غاية الدقة والأهمية، وهو ما يعتري الثقات من أوهامٍ، ولذلك اتفقت كلمة العلماء علىٰ أهميته.

قال أبو عبد الله الحاكم: (معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... من أجل هذه العلوم)(١)، وقال الحافظ ابن الصلاح: (ومعرفة علم علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهلُ الحفظِ والخبرةِ والفهم الثاقب)(٢).

وقد قيّض الله ﷻ - بلطيف عنايته - (لعلم الحديث رجالاً نُقَّادًا، تفرَّغوا فأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين)(٣).

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٤٠- ١٤٨).

(٢) علوم الحديث (ص٩٠).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٤).

ولكنهم قليلٌ بالنسبة لغيرهم من العلماء في بقية الفنون، وما ذلك إلَّا لصعوبة هذا العلم، وقلّة من ينجُبُ فيه، ولذلك لما روى الخطيب البغدادي بسنده قول الإمام البخاري: (أفضل المسلمين رجلٌ أحيا سنةً من سنن الرسول ﷺ قد أُميتت، فاصبروا يا أصحاب السنن رحمكم الله، فإنكم أقل الناس)(١).

قال الخطيب معلقاً على كلام البخاري: (عنى به الحفاظ للحديث، العالِمين بطرقه، المميزين لصحيحه من سقيمه، وقد صدق رحمه الله في قوله؛ لأنّك إذا اعتبرت لم تجد بلداً من بلدان الإسلام يخلو من فقيه أو متفقه يرجع أهل مصره إليه، ويُعوّلون في فتاواهم عليه، وتجد الأمصار الكثيرة خاليةً من صاحب حديثٍ عارفٍ به، مجتهدٍ فيه، وما ذاك إلَّا لصعوبة علمه وعزّته، وقلّة من ينجُب فيه من سامعيه وكَتَبَتِهِ، وقد كان العلم في وقت البخاري غضاً طرياً، والارتسام به محبوباً شهياً، والدواعي إليه أكبر، والرغبة فيه أكثر، وقال هذا القول الذي حكيناه عنه، فكيف نقول في هذا الزمان مع عدم الطالب وقلة الراغب؟!...)(٢).

ولمّا كان هؤلاء الأئمة الأفذاذ هم أهل الشأن في الصناعة الحديثية، وهم النقّاد لعلل الأحاديث، ومن كلامهم وتطبيقاتهم العملية تُستنبط القواعد والمصطلحات، كان لزاماً على من أتى بعدهم العناية بأقوالهم وتطبيقاتهم العملية، رجاء أن يكون في ذلك إسهامٌ في توضيح معالم منهج النقد والإعلال عندهم.

وقد وفقني الله ﷻ فكنت ممن شارك في جمع تعليلات أحد أولئك الأئمة الكبار، ودراستها، وبيان أهم أصول علم العلل، وقواعده وقرائنه، ومصطلحاته.

والحقيقة أنّ دراسة علل الحديث، ومناهج الحفاظ في التعليل - مع صعوبتها وغموضها - لا غنى لطالب علم الحديث عنها؛ لأنها تورثه ملكة وقدرة على تمييز

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١/ ١٦٨).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٨).

الأسانيد والمتون ومعرفة الصحيح من السقيم منها، فلعلّ في هذا الكتاب إسهامٌ في إبراز علم العلل بحلةٍ عصريةٍ قشيبةٍ، نظريةٍ وعمليةٍ، بأبسط عبارة، وأوضح إشارة، تكشف بعض خفاياه وغوامضه، مستنيراً بتطبيقات وتنظير طبيب العلل: الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللهُ وتصدُّره في هذا الفنّ بين أقرانه ومعاصريه، فقد اتفق أهل زمانه ومعاصروه أنه أعلم أهل عصره في علل الحديث على الإطلاق، فهو فارس هذا الميدان، ومنظّر هذا العلم وأستاذه في عصره.

ولا غرو؛ إذ هو سليل مدرسة عريقة عميقة الجذور في الحديث وعلله، كيف لا، وشيخاه: يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي هما من مدرسة الإمام الناقد شعبة بن الحجاج.

وتلاميذ ابن المديني: كالبخاري، وأبي حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة هم من أئمة علم العلل في زمانهم، وعليهم المعوّل فيه.

فنِعْم النسب هذا، حفظ الله بهم السُّنّة، وذبّ بهم عن حَرِيمها، فجزاهم الله خيراً عن أمة محمد ﷺ، وفي دراسة أقوال ابن المديني ومنهجه تعرّفٌ علىٰ ملامح هذه المدرسة العريقة .

ومما دفعني نحو هذا البحث فقدان غالب كتب هذا الإمام الجليل التي حوت إعلاله للأحاديث، ولم نظفر إلا علىٰ نزرٍ يسيرٍ، مع كثرة تصانيفه؛ فقد عدّ له الخطيب في الجامع ما يزيد علىٰ خمسة وعشرين مصنفاً، ثم قال: (وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف علىٰ شيء منها إلا علىٰ أربعةٍ أو خمسةٍ فحسب، ولَعَمْري إن في انقراضها ذهاب علوم جَمَّة، وانقطاع فوائد ضخمة، وكان ابن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها، ولسان طائفة أهل الحديث وخطيبها)[(١)].

ولعل انقراض هذه الكتب من أسباب إعراض كثير من الباحثين عن تعليلات هذا الإمام؛ لعِزّة الموجود منها، وتعذّر الوقوف علىٰ بقيتها.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٤٦٧).

ويقول النووي مشيراً إلىٰ سبق الإمام ابن المديني بالتأليف في كثير من العلوم، ومُشيداً بنَفَاسة كتبه بين كتب التراث الإسلامي بعد ما ذكر أن له مائتي كتاب: (لم يُسبق إلىٰ معظمها، ولم يُلحق في كثير منها)[١].

ومن خلال مطالعتي لبعض كتب الحديث المسندة، وكتب العلل، والتخريج، والشروح، والتواريخ، والمصنفات الحديثية وجدت فيها نقولاً نفيسة، ونصوصاً فريدة في تعليل الأحاديث، وتصحيحها، وتحسينها من كلام ابن المديني نفسه، وليست في جزء العلل المطبوع.

ضابط اختيار أحاديث الدراسة (القسم التطبيقي):

قمت باستقراء جملة كبيرة من كتب التواريخ، والعلل، والرجال، وغيرها من المصنفات الحديثية التي أحسب أنها قد تكون من مظان كلام ابن المديني، وأثناء الجرْد والاستقراء ربما أقرأ كتاباً كاملاً فلا أخرج منه بشيء يتعلق بغايتي، ووقفت علىٰ أحكام كثيرة للإمام ابن المديني علىٰ الأحاديث: تصحيحاً، وتحسيناً، غير ما أنا بصدد جمعه من إعلاله للأحاديث، فانقلبتُ بنعمةٍ من الله وفضل.

فالقيود والأوصاف الحاصرة لهذه الأحاديث التي تشملها الدراسة ثلاثة:

(١) أن المُعلّ لها هو الإمام ابن المديني، والنص منقول عنه بنفسه لا عن شيوخه فحسْب.

(٢) أنها أحاديث مُعَلّة بعللٍ مؤثرة عند الإمام ابن المديني.

(٣) أنها مخرّجة في واحدٍ أو أكثر من الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي، أو كتب مؤلفيها كسنن النسائي الكبرىٰ، فبلغت خمسةً وستين حديثاً، فجعلت هذا الوصف وصفاً حاصراً لها، ليُكملَ مشروع الجمع من أراد خارج هذه الكتب التسعة.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٥٠).

وإنما لجأت لمثل هذا الحصر؛ لأن الإمام ابن المديني ليس له من المصنفات الموجودة الآن إلا الشيء اليسير، وما أعله فيها قليلٌ جداً لا يكفي لنصاب الدراسة، ولم أجد كتاباً جامعاً لأقواله، يصلح أن يُفرد بالدراسة، بل وجدت أكثر أحكامه متفرقة في كتب متعددة.

ومع كل هذا وذاك إلا أنّي معترفٌ أنّ الحَيدة عن الصواب لسهوٍ أو جهلٍ أمرٌ لا ينفك منه بَشرٌ، فكلُّ بني آدم خَطَّاءٌ، "والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه"[١]، وأستغفر الله عنه.

وقد انتظم الكتاب في تمهيدٍ، وقسمٍ نظريٍ تحليليٍ، وقسمٍ تطبيقيٍ.

وكم تردّدتُ وصرفتُ النظر عن نشره سنواتٍ طويلةٍ، وعزمتُ علىٰ حبسه في أدراج مكتبتي، وبين يدي خاصة أحبابي وطلابي، وكم أَعَدْتُ النظر فيما كتبتُ فغيّرتُ، ولو أرجعت البصر أخرىٰ لزدتُ ومحَوْتُ، وإذا كان ذلك قد جرىٰ للأئمة الأعلام، فجَرَيانه علىٰ من يَقْتاتُ من فُتات أَزوادِهم أَحْرىٰ، فقد أسند الخطيب إلىٰ عبد الله بن الإمام أحمد قال: (عارضتُ بكتابٍ لأبي ثلاث عشرة مرّة، فلما كان في الرابعة خرج فيه خطأٌ، فوضعه من يده، ثم قال: قد أنكرتُ أن يصحّ غيرُ كتابِ الله ﷻ)[٢].

وإنما أقدمتُ علىٰ نشره رجاء أن يكون مساهمةً في تعليم سنة المصطفىٰ ﷺ والدفاع عنها، وأثراً يبقىٰ، وعِلماً يُنتفع به، وخير البذل بذلُ العلم فهو الصدقة الجارية، وأرجو الله أن يجعله مباركاً خالصاً لوجهه ويجعل له القبول عند خلقه، وينفعني به في حياتي وبعد مماتي، ولكل من شارك فيه.

وأثنّي بالشكر المقرون بالدعاء لمن قَرَن اللهُ شُكْرَهُما بشكره، وجعل حقَّهُما رَديف حقه، والديَّ الكريمين، ففضلُهما عليَّ عظيم، يعجز عن قضائه لسانُ الشُّكر، فأسأل الله لوالِدي ومُعلّمي الأول الرحمة والمغفرة، وأن يُنزله منازلَ الأبرار في دار

---

(١) مقتبس من مقدمة الحافظ ابن رجب لكتابه القواعد (ص٥).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٦).

المُقامة، وأسأله لوالدتي وقرّة عيني طولَ العمُر، المقرونِ بحُسن العمل، وسابغِ العافية.

ولا أَسْتجيز إغفال شكر أهل بيتي الأوفياء، علىٰ ما لقيتُه منهم من مُؤازرةٍ ودعاءٍ، فبارك الله لي فيهم وجعلهم قُرّة عين.

وثمّة حقٌ لا بد من أدائه، قومٌ حباهم الله كرمَ نفسٍ لا بد من ذكرهم، ألا وهم نخبةٌ من أصحاب الحديث من طلابي الذين أكرمني الله بتدريس علم الحديث لهم، وشرّفني بجميل صحبتهم ووفائهم، فكانوا هم السبب المعين لي بعد الله تعالىٰ في إخراج هذا الكتاب ومراجعته وتهذيبه، وهم أصحاب الفضيلة الشيخ: حسن السلمان، والشيخ أسعد الفيفي، والشيخ أحمد السعودي، وصاحبة الفضيلة الأستاذة: سلمىٰ العصيمي، جزاهم الله أحسن الجزاء وأكمله، كما أُزْجي الثناء والشكر لأخي فضيلة الشيخ ياسر الثميري الذي سعىٰ مشكوراً في نشر هذا البحث، وغَمَرني بخُلُقِه الجَمّ في متابعته لذلك، والشكر موصولٌ للناشر الكريم الذي أخرج الكتاب في أبهىٰ حُلّةٍ، فأسال الله ﷻ أن يرزقهم لذة النظر إلىٰ وجه الله الكريم، وأن يبارك لهم في العلم والعمل والأجل، وأن يكرمنا جميعًا بأجر خدمة حديث المصطفىٰ ﷺ، وتعليمه، والدفاع عنه، وحمْدُ الله جَلّ وعزّ ختام الكلام، وأزكىٰ الصلاة وأتم السلام مسك الختام، علىٰ سيد الأنام.

وكتبه
طارق بن عودة بن عبد الله العودة
الرياض (١٥/ ١١/ ١٤٤١هـ)
talawodah@gmail.com
تويتر: @prof_alawodah



التمهيد

ترجمةٌ موجزةٌ للإمام ابن المديني[1]

(١) أهم مصادر ترجمته: الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٧/ ٣٠٨)، التاريخ الكبير (٦/ ٢٨٤)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٥٥) كلاهما للبخاري، المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٢١٠)، تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩)، الجرح والتعديل (٦/ ١٩٣) كلاهما لابن أبي حاتم، الثقات لابن حبان (٨/ ٤١٩)، معرفة علوم الحديث للحاكم(ص٧١)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٠١) كلاهما للخطيب البغدادي، الأنساب للسمعاني (١٢/ ١٥٣)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٣/ ١٨٤)، تهذيب الكمال للمزي (٢١/ ٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٣) ثلاثتها للذهبي، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/ ٧٧)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٤٥)، البداية والنهاية لابن كثير (١٠/ ٣٢٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٨٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٣٤٩)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص١٧٨)، وغيرها.

وأوسع ما كُتب في ترجمته رسالتان جامعيتان في درجة الماجستير، استفدت منهما في جانب الترجمة، وهما تتعلقان بمنهجه في نقد الرجال والجرح والتعديل، الأولىٰ بعنوان: (الإمام ابن المديني ومكانته بين أئمة الجرح والتعديل) للباحث فاضل إسماعيل -وفقه الله-، جامعة بغداد، وقد استغرقت عنده ترجمته فحسب (٢٠٠) صفحة. والثانية بعنوان: (الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال) للباحث إكرام الله إمداد الحق -وفقه الله-، جامعة أم القرىٰ، وقد استغرقت عنده ترجمته فحسب (٢٦٠) صفحة.

ثم سجّل بعدي بعشر سنوات فضيلة د.نضال الثلجي -وفقه الله- في الجامعة الأردنية رسالته بعنوان: "منهج ابن المديني في إعلال الأحاديث" ونوقشت عام١٤٣٢هـ، ونشرها عام ١٤٣٨هـ، ولعل رسالة الفقير إلىٰ الله فاتت علىٰ فضيلته في الدراسات السابقة لكونها حبيسة الأدراج قرابة العشرين عامـًا، إلا أنه لم يُضَمّن بحثه جمع ودراسة الأحاديث التي أعلها ابن المديني كما فعلته"بدراسة نظرية تطبيقية من خلال أحاديث الكتب التسعة"، واشتمل بحث د.الثلجي -وفقه الله- علىٰ ثلاثة فصول أساسية: العلل المتعلقة بالاتصال والانقطاع، والتفرد، والمخالفة، مع ذكر بعض النماذج عليها، ولم يتناول بالدراسة أجناس العلل ولا ألفاظ وقرائن الإعلال والترجيح عند ابن المديني، وأنا أشير إلىٰ بحثه هنا كمرجعٍ من المراجع التي تناولت الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ ومنهجه في العلل.

المبحث الأول: اسمه ونسَبه ونِسْبته وكُنيته

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو الإمام علي بن عبدالله بن جعفر بن نَجِيح السَّعدي مولاهم البصري المعروف بابن المديني.

والسَّعْدي: نسبة إلىٰ قبيلة سعد بن بكر بن هوزان(١).

ونسبة ابن المديني إلىٰ السعدي نسبة ولاء، لأنه رَحِمَهُ اللَّهُ مولىٰ عطية بن عروة بن سعد السعدي الجُشَمي(٢) الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال إسماعيل بن إسحاق القاضي عن ابن المديني: (عروة بن محمد بن عطية، وعطية...روىٰ عن النبي ﷺ...هو من سعد بن بكر، قال علي: ولاؤنا لهذا)(٣).



المطلب الثاني: نِسْبته وكُنيته:

المَدِيني: بفتح الميم، وكسر الدال، وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها نون(٤).

هذه النسبة إلىٰ مدينة الرسول ﷺ والقياس في النسبة إليها أن يُقال مدنٌي من غير إثبات الياء، وقد يُنسب إليها قليلاً بإثبات الياء، ومن ذلك نسبة الإمام ابن المديني؛ لأن أصله من المدينة النبوية - فنسبته المديني علىٰ خلاف القياس(٥) -، ونزل والده البصرة.

---

(١) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٢/ ١١٧).

(٢) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة وفي آخرها ميم، نسبة إلىٰ جُشَم بن سعد. المصدر السابق (١/ ٢٧٩).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٤)، ويُنظر: التهذيب (٧/ ١٨٨، ١٨٧).

(٤) اللباب (٣/ ١١٤).

(٥) اللباب (٣/ ١٨٤)، معجم البلدان (٥/ ٨٢، ٨٣).

أما كنيته فأبو الحسن[١]، ولم أقف على سبب تكنيته بأبي الحسن، حيث لا يُعرف له ولدٌ يُسمىٰ الحسن، فقد ذكر الحاكم - أبو عبد الله - أن لابن المديني ولدين هما: محمد، وعبد الله رويا عن أبيهما[٢]، و لعله كُنّي بكنية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لموافقته له باسمه، والله أعلم.



المبحث الثاني: مولده و نشأته

المطلب الأول: مولده:

وُلِد ابن المديني بالبصرة، وكان مولده في خلافة المهدي العباسي سنة إحدىٰ وستين ومائة، ولم يختلف أصحاب كتب التاريخ والتراجم في تاريخ ولادته إلا ما ذكر ابن حبان حيث قال في الثقات: (وُلد بالبصرة سنة ثنتين وستين ومائة)[٣]، ولم يورد ما يؤيد ذلك.



المطلب الثاني: نشأته:

يبرُزُ في نشأته جانبان مهمان كان لهما كبير الأثر في تكوين شخصيته العلمية:

الجانب الأول: اتجاهه العلمي منذ الصغر للحديث و الأثر و طلب العلم:

نشأ رحمه الله في أسرة متديِّنة، فأبوه عبد الله من المحدثين المشهورين ومن قُرّاء القرآن، وحديثه عند الترمذي وابن ماجه، وكان ابن مهدي يتأسف على كثرة حديثه وقلة جودته، فقال: "لو صحّ لنا حديث عبدالله لم نحتج لحديث مالك"[٤]، وجدُّه

(١) الطبقات الكبرىٰ (٧/ ٣٠٨)، وانظر: الكنىٰ و الأسماء للإمام مسلم (١/ ٢٢٨).
(٢) معرفة علوم الحديث (ص٥٢).
(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٦٩)، ويُنظر: التهذيب (٧/ ٣٥٦).
(٤) التهذيب لابن حجر (٥/ ١٥٣)

جعفر ممن له رواية للأحاديث أيضـًا، وجده لأمه كذلك واسمه جُمهان أبو العلاء مولىٰ الأسلميين من طبقة التابعين روىٰ عن عثمان وسعدرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأمه كانت مثالاً للأم الصابرة العاقلة الراغبة في تنشأة ابنها علىٰ العلم ومع العلماء. قال علي: "غبت عن البصرة في مخرجي إلىٰ اليمن - أظنه ذكر ثلاث سنين - وأمي حية. قال: فلما قدمت عليها جعلت تقول: يا بني فلان لك صديق وفلان لك عدو. وقال: فقلت لها: من أين علمت يا أمه؟ قالت: كان فلان وفلان - فذكرت فيهم يحيىٰ بن سعيد - يجيئون مسلمين فيعزوني يقولون اصبري، فلو قدم عليك سرك الله بما ترين، فعلمت أن هؤلاء محبوك وأصدقاؤك، وفلانٌ وفلانٌ إذا جاءوا يقولون: اكتبي إليه وضيّقي عليه، وحرّجي عليه ليقدم عليك"[١].

وتوجَّه ابنهم عليٌّ منذ صباه إلىٰ علم الحديث وتقييده، فقد كانت بداية ابن المديني للتقييد والكتابة للحديث في وقت مبكر جداً من عمره، في وقت تعلم الكتابة للصبيان، يحدثنا ابن المديني عن بداية تقييده للحديث وعلومه وهو صبي فيقول: (مرَّ بنا الجَمّاز[٢] ونحن في مجلس للحديث فقال: يا صبيان، أنتم لا تحسنون أن تكتبوا الحديث، كيف تكتبون أُسَيداً، و أَسِيداً، وأُسَيِّداً؟، قال: فكان ذلك أول ما عرفت التقييد وأخذت فيه)[٣].

وقد استمرت دراسة ابن المديني في الكُتَّاب إلىٰ الرابعة عشرة من عمره فقد قال ابن المديني: (مات أبو عَوَانة وأنا في الكُتَّاب)[٤]، وتوفي أبو عوانة سنة خمس أو ست وسبعين ومائة، وعمر عليٍ إذ ذاك أربعة عشر عامـًا.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمرو بن حماد بن عطاء الجماز، مولىٰ أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان شاعراً أديبـًا فاضلاً، حسن النادرة، من الظراف، والجَمَّاز بفتح الجيم وتشديد الميم وبعد الألف زاي. يُنظر: الأنساب (٣/ ٢٩١)، ووفيات الأعيان (٧/ ٧٠).

و الجمّاز: يقال لمن يركب الجمّازة، وهي الدابة السريعة. يُنظر: اللباب (١/ ٢٨٩)، لسان العرب (٥/ ٣٢٣).

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري (ص١٤)، وتصحيفات المحدثين للعسكري (١/ ١٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٦٣).

ومما يدلّ علىٰ أنه اتجه منذ صغره إلىٰ طلب العلم وكتابة الحديث ما قاله الإمام أبو حاتم الرازي: (سألت ابن المديني عن غالب الجَزَري[١] فقال: ما كتبت منذ صغري إلىٰ الآن من حديثه شيئًا)[٢]. فدل هذا النص علىٰ أنه كان يكتب منذ صغره، وكان له إدراكٌ، وتمييز لحديث الشيوخ منذ صباه.

ولا شك أن ابن المديني بالإضافة إلىٰ هذا الإقبال المبكر علىٰ العلم عمومـًا، بدأ في تنمية مواهبه الحديثية بسماعه وتحمله للحديث في سن مبكر في حدود الخامس عشر من عمره تقريبـًا؛ وذلك أنه روىٰ عن أبيه الذي توفي سنة ثمان وسبعين ومائة، وروىٰ عن جعفر بن سليمان الذي توفي في السنة نفسها، وعليٌّ إذ ذاك في السابع عشر من عمره، وروىٰ عن حماد بن زيد الذي توفي سنة تسع وسبعين ومائة، ولا شك أنه لازمهم مدة قبل وفاتهم حتىٰ عدّه الذهبي من المختصين بحماد بن زيد الذين لم يُدركوا ابنَ سلمة[٣]، وكذلك روىٰ عن هُشَيم بن بَشير، وقد صرَّح بأنه لقيه في سنة تسع وسبعين ومائة[٤]، وهو في الثامن عشرة من عمره.

وفي الجملة فإن الإمام ابن المديني نشأ من صغره علىٰ الجِدِّ والصرامة فقد اتجه لدراسة العلوم المختلفة، ودخل ميدان علم الحديث صغيراً، ولما لاحظ منه شيخه سفيان بن عيينة بفراسته رغبته الشديدة في العلم والتحصيل وعرف منه هذه الحياة الجادَّة الصارمة، قال له حين ودَّعه: (أما إنك ستُبتلىٰ بهذا الأمر، وإنّ الناس سيحتاجون إليك، فاتق الله، ولتُحْسِن نيتك فيه)[٥]، فهذه شهادة عظيمة من إمام

---

(١) هو غالب بن عبيد الله العُقيلي الجزري، متروكٌ، مات في آخر أيام المهدي. الميزان (٣/ ٣٣١)، واللسان (٤/ ٤١٤).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٤٨).

(٣) السير (٧/ ٤٦٥) ولعل مراد الذهبي بالاختصاص هنا ما هو أعم من الملازمة وهو: عدم الاشتراك في الرواية عن الحمادين، هذا الظاهر من السياق، والله أعلم.

(٤) التاريخ الأوسط (٢/ ١٦٥).

(٥) الجامع للخطيب (٢/ ٢٥٧).

جليل من أئمة الحديث بأن يكون لابن المديني شأن في الحديث، وأن الناس سيحتاجون إلىٰ علومه، وقد صدقَتْ فراسة شيخه فيه؛ فقد أصبح إماماً للمحدثين في زمانه، واحتاج الناس إلىٰ علومه ونقده.

الجانب الثاني: قوة حفظه، وذكائه:

وهب الله ﷺ ابن المديني قوةً في الحفظ، ورجاحةً في العقل، وحِدّةً في الذكاء، وسعةً في الفهم، فهو من الحفاظ الأفذاذ المتقنين، فقد وصفه أغلب من ترجم له وتحدّث عن سيرته بأنه من الأئمة الحفاظ، وقد شهد بذلك الأئمة الأعلام من شيوخه وأقرانه ومن بعدهم، فهذا عبد الرزاق الصنعاني- أحد شيوخ ابن المديني - لما ذُكِرَ عنده يحيىٰ بن معين قال: (ما رأيت مثله، ولا أعلم بالحديث منه من غير سرد، وأما ابن المديني فحافظ سرّاد)(١).

وقال الإمام أحمد بن حنبل - وهو قرينه -: (كان ابن المديني أحفظنا للطوال)(٢)، ووصفه الخطيب البغدادي بأنه المقدَّم علىٰ حفاظ وقته(٣)، بل إن الحافظ الذهبي اندهش من قوة حفظه فجعله مُشَبَّهاً به في الحفظ والإتقان فقال في ترجمة الإمام أحمد: (ووالله لقد بلغ في الفقه خاصة رتبة الليث، ومالك، والشافعي، وأبي يوسف، وفي الزهد والورع رتبة الفُضيل، وإبراهيم بن أدهم، وفي الحفظ رتبة شعبة، ويحيىٰ القطان، وابن المديني)(٤).

فالذهبي أولاً قرن ابن المديني في الحفظ بشعبة ويحيىٰ القطان، وهما جبلان في الحفظ، وثانياً شبَّه أحمد بن حنبل بابن المديني في الحفظ، ومعلومٌ أن الصفة في المُشَبَّه به أوضح منها في المُشَبَّه.

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٤٦).
(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٨)، الميزان (٢/ ٢٠٥).
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٨).
(٤) السير (١١/ ٣٢١).

ومما يدل على إتقانه أنه كان يستحضر أيضاً - مع كثرة الأحاديث التي يحفظها - وقت سماع بعض الأحاديث بعد مدة طويلة، فقد قال في حديث سمعه من حفص بن غِياث: (سمعت هذا من حفص سنة سبع وثمانين ومائة)(١).

ومما يدل على حفظه القوي الواسع ما ذكره يعقوب بن سفيان الفسوي عن أبي بشر بكر بن خلف قال: (قدمت مكة، وبها شابٌ حافظٌ، واسع الحفظ، فكان يذاكرني المسند بطرقه، فقلت له: من أين لك هذا؟ قال: أخبرك، قال: طلبت إلىٰ عليٍّ أيام سفيان أن يحدثني بالمسند، فقال: قد عرفت أنك إنما تريد بما تطلب المذاكرة، فإن ضمنت لي أنك تذاكر ولا تسميني فعلتُ، قال: فضمنت له واختلفت إليه، فجعل يحدثني بهذا الذي أذاكرك به حفظاً)(٢).

هذا وقد جمع عليٌّ إلىٰ حفظه الواسع وذاكرته القوية إتقاناً وضبطاً، وفهماً ثاقباً، ومعرفةً واسعةً بالأحاديث، ذكر الخطيب بسنده إلىٰ عبد المؤمن بن خلف قال: (سألت أبا علي صالح بن محمد، قلت: يحيىٰ بن معين هل كان يحفظ؟ فقال: لا، إنما كان عنده معرفة، فقلت لأبي عليٍّ: فابن المديني كان يحفظ؟ فقال: نعم، ويعرف)(٣).

وقال ابن أبي حاتم: (سمعت محمد بن مسلم بن وَارَة وسئل عن ابن المديني، ويحيىٰ بن معين أيّهما كان أحفظ؟، فقال: عليٌّ كان أسرد وأتقن، ويحيىٰ أفهم بصحيح الحديث من سقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل)(٤).

وقال ابن أبي حاتم أيضاً: (سألت أبي عن أحمد بن حنبل، وابن المديني، أيهما كان أحفظ؟، قال: كانا في الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه، وكان علي أفهم بالحديث)(٥)، فقد جمع ابن المديني إلىٰ حفظه للحديث معرفةً وإتقاناً وفهما للحديث.

---

(١) الكفاية (ص١١٥).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٦)، تاريخ بغداد(١١/ ٤٦٢)، والعبارة من التاريخ لوضوح النص فيه.
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٤).
(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٩٤، ٣١٤، ٣٢٠).
(٥) المصدر السابق (ص٣١٩).

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يتمتع بذكاءٍ حادٍّ، وإدراك واطلاع واسِعَين منذ حداثة سنّه، فقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: (سمعت ابن المديني يقول: جلست إلىٰ عبد الله بن خراش وأنا حَدَثٌ، فسمعته يقول: حدثنا العوّام عن إبراهيم التَيْمِي عن أبيه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أن النبي ﷺ نصب المنجنيق علىٰ أهل الطائف)، فعلمت أنه كذّاب[1])[2]، وعبد الله بن خراش ذكره البخاري في الأوسط في فصل من مات من الستين إلىٰ السبعين ومائة[3]، وعلىٰ هذا فعليٌّ عندما جلس إليه واكتشف كذبه كان عمره قريبًا من ثمان سنوات.



المبحث الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته العلمية

المطلب الأول: طلبه للعلم:

قاسىٰ ابن المديني من الشدائد وعانىٰ من المصاعب الكثير، وقد قطع الصحاري، واجتاز البراري، وتحمّل الكثير من آلام الجوع والعطش في سبيل طلب الحديث وتدوينه، ويكفي أن نعرف أن رحلاته التي تقطعها السيارات اليوم بالأسابيع والطائرات بالأيام من العراق شمالاً إلىٰ اليمن جنوبًا ومن أطراف إيران شرقًا إلىٰ الحجاز غربًا، فتصور - رعاك الله - كيف هان عليه قطع هذه المسافات الشاسعة التي لا تقل عن مسيرة شهرين، ولم تكن هناك طرقٌ معبدةٌ، ولا مواصلاتٌ سريعةٌ مريحةٌ، قطعها ابن المديني مشيًا علىٰ الأقدام وظهور الإبل، يقطع الفيافي الموحشة بين التلال والجبال، وفيها ما فيها من السباع والذئاب، وقُطّاع الطريق، يمرُّ عليه قيظ الصحاري في

(١) لعل تكذيب ابن المديني لعبد الله بن خراش في هذه القصة إنما هو لرفعه إيّاها إلىٰ رسول الله ﷺ فعلاً له ﷺ في محاصرته لأهل الطائف؛ إذ من المعلوم عند العلماء أنها من قول مكحول، كما روىٰ ابن سعد هذه القصة في الطبقات (٢/ ١٥٩) بسنده إلىٰ مكحول من قوله، وقد يكون الكذب هنا بمعنىٰ الخطأ علىٰ لغة أهل الحجاز.

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص ٣١٦، ٣١٧).

(٣) التاريخ الأوسط (٢/ ١٣٣)، ويُنظر: التهذيب (٥/ ١٩٨).

النهار وبردها بالليل، كل هذه المخاطر كانت في نظره هينة قليلة في سبيل جمع حديث رسول الله ﷺ، والالتقاء بالعلماء، وتلقي هذا الشأن عنهم.

وكان عليٌ إذا دخل بلداً لطلب العلم يطوف علىٰ شيوخ ذلك البلد يغترف مما عندهم من الحديث والعلم والمعارف، حتىٰ إنه لم يترك طلب العلم في يوم الصدور من مزدلفة عندما قدم مكة للحج - ولاشك أن منىٰ في ذلك اليوم مزدحمةً بالحجاج- فقد كان ملازماً لشيخه الوليد بن مسلم في مسجد منىٰ وعليه زحام كثير، يأخذون عنه العلم، وينتهزون فرصة لقائه في الموسم.

ومما يدل علىٰ شغفه البالغ في التحصيل والسماع قوله: (ربما أذكر الحديث في الليل فآمر الجارية تسرج السراج، فأنظر فيه)(١).

ويُبرز ملامح شخصيته النقدية عدة جوانب منها:

(١) **جمعه لحديث بعض الأئمة وعنايته به عنايةً خاصةً، ومن أولئك الأئمة:**

(أ) **الأعمش:** لما قدم ابن المديني الكوفة من عند جرير بن عبد الحميد جعل يُعنىٰ في الكوفة بحديث الأعمش، فتتبعه وجمعه من عند أبي معاوية، وأصحاب الأعمش، فلما قدم البصرة لقي عبدالرحمن بن مهدي فسلّم عليه، وأخبره بعنايته بحديث الأعمش، فقال ابن مهدي: اكتب ما ليس عندك، فأملىٰ عليه ثلاثين حديثاً لم يسمع عليٌ منها شيئاً، فقال علي: (فجعلت أتعجب من فهمه بما ليس عندي)(٢).

(ب) **الوليد بن مسلم:** كان لابن المديني عنايةٌ خاصةٌ بحديث الوليد بن مسلم عالم الشام قال إبراهيم بن المنذر: (قدمت البصرة فجاءني ابن المديني فقال: أول شيء أطلب أَخْرِج إلي حديث الوليد بن مسلم. فقلت: يا سبحان الله ! وأين سماعي من سماعك؟ فجعلت آبىٰ، ويُلح، فقلت: أخبرني إلحاحك هذا ما هو؟، قال: أُخبرك،

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٣)، السير (١١/ ٥٠).

(٢) يُنظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٥)، الكامل (١/ ١١٩)، المحدث الفاصل (ص٢٥١).

الوليد رجل الشام - يعني عالمه - وعنده علم كثير، ولم أستمكن منه، وقد حدثكم بالمدينة في المواسم، وتقع عندكم الفوائد؛ لأن الحُجّاج يجتمعون بالمدينة من آفاق شتىٰ، فيكون مع هذا بعض فوائده ومع هذا بعض، قال: فأخرجت إليه، فتعجب من فوائده...)[١].

(ج) **ابن المبارك:** ومن ذلك سماعه لصحيفة ابن المبارك، فكان عليٌّ حريصًا علىٰ معرفة ما في هذه الصحيفة من الأحاديث؛ إذ طلب من عبد الرحمن بن مهدي إخراج الصحيفة إليه. قال ابن المديني: (أتيت عبدالرحمن بن مهدي فقلت له: أَخْرِج إلي صحيفة ابن المبارك عن معمر عن هشام، فأَخْرَجها، فقلت: ادفعها إليّ، فقال: دعني حتىٰ أملي عليك ما تحتاج إليه منها، فأملىٰ عليّ منها أربعة أحاديث)[٢].

(د) **وكيع:** ومن ذلك حرصه وتتبعه لمصنفات وكيع بن الجراح، فيروي عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن المديني أنه قال: (سمعنا مصنفات وكيع، وأخرج الزيادات بعد فخرجنا إلىٰ الكوفة، فجعلنا نتتبع تلك الزيادات...)[٣].

(٢) عنايته برواية الحديث من طرق مختلفة:

كان ابن المديني يُعنىٰ برواية الحديث من طرق مختلفة، فقد ذكر الخطيب بسنده إلىٰ ابن المديني أنه قال: (قد كتبت كتب عبدالوارث عن عبدالصمد، وأنا أشتهي أن أكتبها عن أبي معمر)[٤]، وقد سمع ابن المديني من عبدالوارث بن سعيد مباشرة، وما فاته من حديثه فقد رواه عن ابنه عبدالصمد بن عبدالوارث عن أبيه، لكنه كان يحب أن يسمع أحاديث عبدالوارث بن سعيد من تلميذه أبي معمر عبدالله بن عمرو التميمي تكثيراً للطرق؛ لأن أبا معمر أقوىٰ من عبد الصمد في عبد الوارث وهو راويته[٥]،

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٢)، التهذيب (١١/ ١٢٥، ١٥٣).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١١٩).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٨٨).
(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٥).
(٥) التهذيب (٥/ ٣٣٥).

لذلك يقول الذهبي تعليقاً على قول ابن المديني السابق: (يقول عليٌّ مثل هذا القول مع أنه قد لقي أيضاً عبدالوارث وسمع منه جملة أحاديث)(١).

وهذا اللّهف الشديد في تتبع الأحاديث وجمعها دفع شيخه يحيى القطان لأن يقول له: (ويحك يا علي، إني أراك تَتَبّع الأحاديث تَتَبُّعاً، لا أحسبك تموت حتى تبتلى)(٢).

(٣) سؤاله عن مكانة وضبط شيوخه قبل السماع منهم:

كان ابن المديني يراسل العلماء الذين يثق بهم في شأن الحديث ورجاله جرحاً وتعديلاً ليسألهم عن الشيوخ الذين يريد أن يسمع منهم، فحينما قدم بغداد لطلب الحديث عرض عليه أحمد بن منصور الرَّمَادي أن يسمع من محمد بن عمر الواقدي - وكان قاضي بغداد حينذاك- وكان علي متروياً في ذلك، ولما لم يتضح له حال الواقدي كتب إلى صاحبه الإمام أحمد بن حنبل يستشيره في شأن الواقدي والكتابة عنه، فكتب إليه الإمام أحمد في ذلك: (كيف يستحل أن نكتب عن رجل روى عن معمر حديث نبهان مكاتب أم سلمة رضي الله عنها(٣)، وهذا حديث يونس -أي بن يزيد الأيلي- تفرَّد به)(٤).

(٤) طول ممارسته لعلم العلل وكثرة المذاكرة به:

ابن المديني أمضى زهاء ستين سنة في علم الحديث والعلل ونقد الرواة والمرويات، بدأها مبكراً منذ الثامنة من عمره، وكلمته الشهيرة ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة دالةٌ على طول الممارسة، ومن طول نفسه ما قدمناه من سفره من البصرة لمكة فقط ليتأكد من لفظ سماع سفيان لحديث واحد من عمرو بن دينار، وقال محمد بن يحيى: "رأيت لابن المديني كتاباً على ظهره

---

(١) السير (١٠/ ٦٢٣).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٥).

(٣) يعني حديث: (أفعمياوان أنتما ألستما تبصرانه!؟) رواه أبو داود (ح٤١١٢)، والترمذي (ح٢٧٧٨) وصححه، وأحمد في المسند (ح٢٥٩٩٧).

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ١٨).

مكتوب المائة والنيف والستين من علل الحديث"، بل ربما صحح الحديث ثم ظهرت له علته بعد زمن، قال ابن رجب: (وله علة ذكرها ابن المديني، فقال: وكان عندي حسناً، حتىٰ وقفت علىٰ علته، وذلك أن ابن إسحاق سمعه من مكحول مرسلا، وسمع إسناده من حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن مكحول. قال: يضعف الحديث من هاهنا، يعني: من جهة حسين الذي يرجع إسناده إليه)(١).

وقال الفسوي: "سمعت علياً، وقوم يختلفون إليه يقرأ عليهم أبواب السجدة، كان يذكر له طرف حديث، فيمر علىٰ الصفحة والورقة، فإذا تعايا في شيء، لقنوه الحرف والشيء منه، ثم يمر، ويقول: الله المستعان، هذه الأبواب أيام نطلب، كنا نتلاقىٰ به المشايخ، ونذاكرهم بها، ونستفيد ما يذهب علينا منها، وكنا نحفظها، وقد احتجنا اليوم إلىٰ أن نلقن في بعضها"(٢).

(٥) العناية بنقد المتن وفهمه الدقيق له وهذا من أكبر أدلة عنايته بالفقه:

ومن ذلك قوله في حديث ترك الغسل من الإكسال: "إسناده حسن، ولكنه حديثٌ شاذٌ غير معروف، وقد روي عن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه"، وقال ابن عبدالبر في حديث آخر: "ضعفه ابن المديني، وقال: الصحيح أنه ﷺ نفّل في البداءة الربع، وفي القفْلة الثلث)، وقال في حديث سعد رضي الله عنه في الوصية بالثلث أن النبي ﷺ عاده يوم مرض عام الفتح: (قال معمر ويونس ومالك: حجة الوداع، وقال ابن عيينه: عام الفتح، والذين قالوا حجة الوداع أصوب). وقال: (حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، ورواه هُزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلّا أنه قال: ومسح علىٰ الجوربين وخالف الناس)، وهذه الأحاديث الأربعة ستأتي في القسم التطبيقي إن شاء الله .

(١) الفتح (٦/ ٥٠٦).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢)

المطلب الثاني: رحلاته العلمية:

اعتبر العلماء الجهابذة الرحلة في طلب العلم وجمع الحديث وتمحيصه والتثبت فيه وطلب العلو في ذلك أمراً ضرورياً للمشتغل بالحديث(١)، والإمام ابن المديني أحد هؤلاء الأعلام الذين أدركوا هذه الحقيقة، فبعدما تلقى العلوم من مشايخ بلده ونهل من منهلهم الصافي على عادة العلماء في ذلك الحين، شرع منذ وقت مبكر في رحلاته حرصاً منه على القيام بمهمته التي تحملها في جمع السُنن وتحمّل الأحاديث، فسلك ذلك الطريق الذي سنه الصحابة والتابعون رضي الله عنهم فرحل إلى البلدان المختلفة، وقد كان شغوفاً بالرحلة في طلب الحديث، وكان يقول: (حججت حجةً وليس لي همة إلا أن أسمع من سفيان)(٢)

وبما أنّ علياً يُعدُّ من العراقيين من أهل البصرة، فقد بدأ رحلاته إلى مدن العراق:

(١) **رحلاته إلى مدن العراق:** المحدّث عندما يشرع في طلب الحديث وتدوينه يبدأ في الأخذ والتحمل عن علماء بلده ثم ينتقل للخروج والتجوال في المدن الأخرى، وهكذا كان الإمام ابن المديني رحمه الله، فقد أخذ العلم عن أبيه، وعن حمّاد بن زيد، ولازم الشيوخ الكبار في مدينة **البصرة**(٣)، كأمثال يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهما.

---

(١) الرحلة في طلب الحديث (ص٨٩)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢٥).
(٢) سنن الترمذي (ح٣١٤٩)، والرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص٢٠٠).
(٣) البصرة القديمة تقع أطلالها في ضواحي مدينة الزبير الحالية جنوب العراق، وفيها قبور الصحابة أنس وطلحة والزبير رضي الله عنهم، والحسن البصري، وغيرهم من المحدّثين البصريين سكان البصرة القديمة. أما البصرة الحديثة المعروفة اليوم فليست هي المدينة القديمة التي عاش فيها المحدّثون المذكورون هنا، بل البصرة الحديثة اليوم قامت على آثار مدينة "الأُبُلّة" سابقاً والتي يرجع تاريخها إلى ما قبل العهد الساساني، بدأ خرابها على يد المغول، ولما وصفها القزويني سنة ٧٠٠هـ ذكر أنّها آلت إلى الخراب، وقد نهضت في العصر الحديث من حالتها هذه التي ألمّت بها حين قامت البصرة الحديثة اليوم في موضعها القديم، الأنساب(١/ ٥٥)، معجم البلدان (١/ ٧٧)، بلدان الخلافة المشرقية (ص٦٨).

ثم خرج إلى البلدان العراقية الأخرى، وفيما يلي بيان رحلاته إلى تلك البلدان:

(أ) **رحلته إلى الكوفة**[(١)]: مدينة الكوفة تُعتبر مركزاً مهماً من مراكز الحركة العلمية في ذلك العصر، وهي شقيقة البصرة في تنشيط النهضة العلمية، لوجود كثيرٍ من الأئمة فيها.

ويبدو أن رحلات ابن المديني المبكرة كانت إلى الكوفة؛ نظراً لقربها من البصرة، فقد كان يرحل إليها كثيراً لجمع الحديث من علمائها[(٢)]، فقد كتب ابن المديني في الكوفة عن أبي نعيم الفضل بن دُكين[(٣)]، ووكيع بن الجراح[(٤)]، وحفص بن غِياث[(٥)]، وغيرهم ومن أقدم من أدرك من مشايخ الكوفة: حرْمي بن عمارة المتوفى سنة ١٨١هـ وكان عمر علي عشرين عاماً.

(ب) **رحلته إلى بغداد**: لما كانت بغداد دار الخلافة، وحاضرة العلم، وملتقى علماء بلاد الإسلام شرقاً وغرباً، جعل طلاب العلم يرحلون إليها ويمكثون فيها طويلاً للاستفادة من علمائها والأئمة الوافدين عليها.

ومنهم الإمام ابن المديني، فقد تردد على بغداد، وكتب بها عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وإسماعيل بن إبراهم بن عُلَيَّة، والحكم بن موسى، وطبقتهم، بل وأسَنُّ من طبقتهم كيعقوب بن إبراهيم بن سعد.

وذكر أحمد بن منصور الرمادي أن ابن المديني قدم بغداد سنة سبع أو ثمان ومائتين، وجعل يطوف على علمائها[(٦)]، ليأخذ الحديث عنهم.

---

(١) مدينة قديمة مشهورة في العراق، تقع خرائبها على الجانب الغربي لنهر الكوفة - أحد فروع الفرات-، وعلى بعد ١٠كلم شرق النجف، يُنظر: معجم البلدان (٤/ ٤٩٠)، الموسوعة العربية الميسّرة (٢/ ١٥٠٥).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٥).

(٣) الجامع للخطيب (١/ ٧١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٤٦).

(٥) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٧).

(٦) تاريخ بغداد (٣/ ١٨).

(ج) رحلته إلى واسط[١]:

قدم ابن المديني مدينة واسط وأخذ الحديث عن علمائها هُشيم بن بشير الواسطي، وحُصين بن نُمير الواسطي، وعلي بن عاصم، وغيرهم.

قال عبدالله بن ابن المديني قال: سمعت أبي يقول: (أتيت علي بن عاصم بواسط، فنظرت في أثلاث كثيرة[٢]، فأخرجت منها قدر مائتي طرف)[٣].

(٢) رحلاته إلى الحرمين الشريفين في مكة والمدينة:

(أ) رحلته إلى مكة المكرمة: لما كانت مكة مهوىٰ أفئدة المسلمين، وملتقىٰ أهل البلدان الإسلامية، كان العلماء يقصدونها كثيراً لأداء مناسك الحج، وانتهاز فرصة تلقي العلم عن كثير من علماء الحديث الوافدين من العالم الإسلامي لأداء الفريضة، ومن العلماء المجاورين لها من جهة أخرىٰ، وكان الإمام ابن المديني يتردد إلىٰ مكة محتملاً في ذلك المشاق ووعْثَاء السفر، فقد أخذ الحديث من عالم مكة سفيان بن عيينة، وكان يقول: (حججت حجةً وليس لي همة إلا أن أسمع من سفيان)[٤]، وكتب عن جرير بن عبدالحميد بمكة[٥]، وعن الوليد بن مسلم، وهما قد وفدا إلىٰ مكة للحج[٦].

ويبدو أنه رحل إلىٰ مكة قبل السابعة والعشرين من عمره؛ لأنه كتب عن جرير بن عبدالحميد، وقد توفي جرير سنة ثمان وثمانين ومائة[٧]، وعمر ابن المديني إذ ذاك سبعةٌ وعشرون عاماً، ويبدو أيضاً أنه أقام بمكة مدةً لازم فيها

---

(١) مدينةٌ بناها الحجاج في العراق سنة ٨٤هـ، وسُمّيت بذلك لكونها متوسطةً بين البصرة والكوفة، وكانت علىٰ جانبي دجلة، بدأ الخراب في جانبها الشرقي في آخر سنة ٧٠٠هـ، ثم استولىٰ الخراب علىٰ سائرها في المائة التاسعة من الهجرة، معجم البلدان (٥/ ٣٤٧)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٦٠).

(٢) أثلاث: جمع الثلث وهي الأجزاء. لسان العرب (٢/ ١٢٥).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٠).

(٤) سنن الترمذي (ح٣١٤٩)، والرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص٢٠٠).

(٥) التاريخ الكبير (٣/ ٣٧٦).

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢١).

(٧) انظر التهذيب (٢/ ٧٦).

شيخه سفيان بن عيينة، فقد قال ابن المديني في حديثٍ سمعه من يحيىٰ القطان: (سمعت هذا الحديث من يحيىٰ قبل أن أخرج إلىٰ مكة، الخرْجة التي أقمت عند سفيان...)(١).

وظاهرٌ من هذا النص أنه خرج إلىٰ مكة غير مرة، وقد رحل إلىٰ مكة بصحبة الإمام أحمد، ويحيىٰ بن معين فجرت بينهم المناظرة المشهورة في مسجد الخيْف في مسألة مس الذكر هل ينقض الوضوء(٢).

كما أنه رحل إلىٰ مكة من غير مصاحبة الإمام أحمد، فلما عزم ابن المديني علىٰ الرحلة إلىٰ مكة تمنىٰ أحمد بن حنبل أن يصحبه، لكنه ترك مصاحبته خوف حصول الملل بينهما(٣).

(ب) رحلته إلى المدينة النبوية: تعتبر المدينة المركز العلمي الأم، التي أنجبت مراكز العالم الإسلامي كلها، وهي مركز الإشعاع الذي انبثق منه نور الإسلام إلىٰ أنحاء العالم، ولا شك أيضاً أن ابن المديني دخلها في رحلته إلىٰ الحج، ومما يدل علىٰ أنه دخل المدينة وأخذ من علمائها وكانت له معرفة بأهل العلم فيها النص التالي، قال ابن المديني: (سمعت معْن بن عيسىٰ يقول: مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار. قال علي: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد بالمدينة من يخبرني عن مخرمة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي)(٤).

فقوله في هذا النص (لم أجد بالمدينة) يدل علىٰ دخوله المدينة وأَخْذ العلم عن أهلها؛ إذ لا ينقِّب عن الشيء في البلد إلا من دخله وعرفه، وعرف من فيه.

---

(١) الضعفاء الكبير (١/ ٢٠٩).

(٢) مستدرك الحاكم (١/ ٢٣٤).

(٣) حلية الأولياء (٩/ ١٧٣).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٤٢١)، ويُنظر: الميزان (٤/ ٨١).

(٣) رحلته إلى بلاد اليمن:

سافر ابن المديني أيضاً ضمن رحلاته العلمية إلىٰ اليمن، وأخذ فيها عن عبدالرزاق بن همام الصنعاني، وهشام بن يوسف الصنعاني، وغيرهما.

ويبدو أن رحلته إلىٰ اليمن لم تتأخر كثيراً؛ لأن أمه كانت علىٰ قيد الحياة حينما ارتحل إلىٰ اليمن، ولا شك أن رحلته إليها كانت قبل المائتين، لأن شيخه يحيىٰ بن سعيد القطان كان موجوداً وقت الرحلة، ولأنه سمع في اليمن من هشام بن يوسف الصنعاني المتوفىٰ سنة ١٩٧هـ ولم يدركه رفيقه الإمام أحمد.

وقد صرّح ابن المديني فيما روىٰ عنه يعقوب بن سفيان بمدة بقائه باليمن، فذكر أنه غاب عن البصرة مدة ثلاث سنوات في اليمن وأمه حيّةٌ تُرزق، وكان الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان يزور أمه ويسلّيها، ويحثها علىٰ الصبر علىٰ فراق ولدها، ويبين لها فضل الرحلة في طلب العلم وفائدتها، وكانت أم ابن المديني مرتاحة لنصح يحيىٰ القطان لها بالسماح لابنها ابن المديني لمواصلة الرحلة طلباً للحديث(١).

(٤) رحلته إلى الرَّي(٢):

تعتبر مدينة الرَّي من أهم المراكز العلمية في بلاد المشرق التي رحل إليها العلماء طلباً للحديث وغيره من العلوم، فرحل إليها ابن المديني للقاء المحدثين الذين يقطنون بها، فكتب عن جرير بن عبدالحميد الرازي، قال الإمام البخاري: قال ابن المديني: (حدثنا جرير بمكة عن منصور عن الحكم عن عبدالله بن نافع عن أبيه...، ثم سمعته بالرَّي - يعني سمع جريراً - عن منصور عن أبي النضر عن عبدالله بن نافع)(٣).

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٣٦)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٢).

(٢) الري مدينةٌ من مدن خراسان، اسمها القديم (راغا) وهي من أمهات البلاد وأعلام المدن آنذاك، وقد فُتحت علىٰ عهد الخليفة عمر رضي الله عنه سنة ١٩ أو٢٠هـ، وهي الآن في إيران، تقع أطلالها علىٰ بعد ٨كلم جنوب شرق طهران، يُنظر: معجم البلدان (٣/ ١١٦)، الموسوعة العربية الميسرة (١/ ٩٠٤).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٣١٨).

وذكر البخاري أيضاً عن ابن المديني قوله: (ما خرجنا من الرَّي حتىٰ رمينا بحديث سلمة[١])[٢]، فدل هذان النصان علىٰ أن ابن المديني قد رحل إلىٰ الرَّي وكتب فيها عن مشايخها واستفاد منهم.

(٥) رحلته إلى هَمَذان[٣]:

مدينة همَذان أحد المراكز العلمية في بلاد المشرق التي تُقصد من قبل طلاب الحديث ويُرحل إليها، وقد قام الإمام ابن المديني برحلة إلىٰ همَذان وكتب عن مشايخها واستفاد منهم، فقد قال ابن المديني عن أبي هشام أَصْرم بن حوشب قاضي هَمَذان قال: (كتبت عنه بهَمَذان، وضربت علىٰ حديثه)[٤]، يعني كتب عنه الحديث في أول الأمر، ثم لما اتضح له من حاله ما يوجب ترك حديثه، ضرب علىٰ ما كتب عنه.

وذكر بعضهم في رحلاته أنه رحل لمصر والشام، لذكر أبي أحمد العسكري أن الإمام ابن المديني دخل مصر[٥]، وترجم ابن تغري بردي لابن المديني في النجوم الزاهرة[٦]، والصحيح أنّ ابن المديني لم يثبت دخوله مصر ولا الشام[٧].

---

(١) هو سلمة بن الفضل الرازي، مولىٰ الأنصار، قاضي الري، صدوقٌ كثير الخطأ، مات بعد التسعين ومائة، وقد جاوز المائة. التقريب (٢٥١٨).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٣٧٦).

(٣) همَذَان بالتحريك، مدينة عظيمة الجبال، تقع غرب إيران، فتحها المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في عهد عثمان رضي الله عنه سنة ٢٣هـ، يُنظر: معجم البلدان (٥/ ٤١٠)، والموسوعة العربية الميسّرة (٢/ ١٩٠١).

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٣١)، والميزان (١/ ٢٧٣).

(٥) تصحيفات المحدثين (١/ ٧٤).

(٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢/ ٢٧٧).

(٧) وقد حرّرَ ذلك وأفادنيه صاحبي الزكي وتلميذي الوفيّ الشيخ حَسَن السلمان -وفقه الله- في رسالته النفيسة "أسباب اختلاف الروايات عن الإمام ابن معين في الجرح والتعديل وقرائن الترجيح بينها"(١/ ١٢) فقال تعليقاً علىٰ ما قاله الدكتور إكرام الله في ص١٥٦: "اعتمد علىٰ رواية ذكرها أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين (١/ ٧٤)، لكن في سياق الخبر ركاكة، وكأن في النص إقحاماً وتحريفاً، وكذا استشهد بأن ابن تغري بردي ترجم له في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢/ ٢٧٦)، ولكن صاحب النجوم يذكر أشهر الحوادث في كل سنة من وفيات وغيرها في أي بلد كما ذكر ذلك في المقدمة (١/ ٣)، وكما هو ظاهر جداً لمن تأمل تراجمه، وأقوىٰ دليل علىٰ الدخول لأي بلد: الرواية عن أهله، ولا تجد للإمام علي شيوخاً مصريين" وأما الشام؛ فحتىٰ ابن عساكر لم يترجم لابن المديني فيمن دخل دمشقاً من العلماء مع التزامه بذلك.

(٦) **رحلته إلى سَامَرّاء**[1]:

ومما يدل على ذلك النص التالي الذي يرويه جعفر بن درستويه قال: (أُقعد ابن المديني بسامرا على منبر، فقال: يَقْبَحُ بمن جلس هذا المجلس أن يُحَدِّث من كتاب، فأول حديثٍ حدّث من حفظه غلط فيه، ثم حدّث سبع سنين من حفظه لم يخطئ في حديثٍ واحد)[2]، وقد وافته المنية[3] بها رَحِمَهُ اللَّهُ.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه

لما كان ابن المديني قد تتلمذ على خلق كثير؛ إذ بلغ شيوخه زهاء المائتين[4]، يصعب التعريف بهم جميعاً في هذا المبحث؛ ولذا فإني سأقتصر على ترجمة موجزة لشيوخه الذين كان لهم تأثير بليغ في شخصيته النقدية، وتربطهم به صلة وثيقة، وأتناول في كل ترجمة صلة ابن المديني بشيخه أو تلميذه، وأما بقية الجوانب التفصيلية لصاحب الترجمة فمظانّها كتب التراجم المطوّلة، ومن أشهر شيوخه:

(١) **الإمام الحافظ شيخ الإسلام محدث الحرم سُفيان بن عُيينة**[5]:

يُعتبر ابن المديني من كبار أصحاب ابن عيينة المكثرين عنه، وقد لازمه مدةً في رحلته لمكة، وقد كان يثني عليه ويعُده ممن انتهى إليه علم الأئمة الستة الذين يدور

(١) مدينةٌ عراقية يُقال لها (سر من رأى) فخففها الناس إلى(سامراء)، أنشئت زمن المعتصم، تقع على الضفة الشرقية من دجلة، وقد خربت إلا أنّ أطلالها تبعد عن بغداد حوالي ١٠٠كلم شمالاً، يُنظر: معجم البلدان (٣/ ١٧٣)، الموسوعة العربية الميسرة (١/ ٩٤٨).

(٢) الجامع للخطيب (٢/ ١٣)، وفتح المغيث (٢/ ٢٢٨).

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٨)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٧٣).

(٤) وقد عدّ الشيخ إكرام الله في رسالته عن ابن المديني (١٩٤) رجلاً ممن روى عنهم ابن المديني.

(٥) أشهر مصادر ترجمته: تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢)، والسير (٨/ ٤٥٤)، والتهذيب (٤/ ١١٧).

عليهم الإسناد[١]، كما كان ابن المديني محبوباً ذا حظوةٍ لدىٰ شيخه ابن عُيينة، حتىٰ قال: (يلومونني علىٰ حب ابن المديني، والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني)[٢]، وقال أحمد بن سنان: (كان ابن عُيينة يسمي ابن المديني "حية الوادي"، وإذا استُثبت سفيان أو سُئل عن شيءٍ يقول: " لو كان حية الوادي")[٣]، تقديراً لعليٍّ واعترافًا بفضله، مشيراً إلىٰ قوته وتفننه وسرعة ذهنه في الحديث، وتذكراً لدقته وذكائه، قال سهل بن زنجلة: "كنا عند ابن عيينة وعنده رؤساء أصحاب الحديث، فقال: الرجل الذي روينا عنه أربعة أحاديث؛ الذي يحدث عن الصحابة؟ فقال ابن المديني: زياد بن علاقة؟ فقال: نعم"[٤].

وكان ابن عُيينة يحب علياً ويُجلّه، بل كان يُصرّح بأنّ حضوره لمجلس الدرس حباً وكرامةً لعليٍّ، فيقول لتلاميذه: (إني لأرغب عن مجالستكم، ولولا ابن المديني ما جلست)[٥]، وقال حفص بن محبوب: كنت عند ابن عُيينة ومعنا ابن المديني، وابن الشاذكوني، فلما قام ابن المديني، قال سفيان بن عُيينة: (إذا قامت الخيل لم نجلس مع الرجّالة)[٦]. وكان ابن المديني يُقدّم شيخه ابن عُيينة في الزهري ويقول: (ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عُيينة)[٧].

(١) وهم: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، ويحيىٰ بن أبي كثير، يُنظر: العلل (ص٣٦). (وهي مقالةٌ نفيسةٌ في معرفة الحفاظ الذين تدور عليهم الأسانيد الصحاح وأصول الأحاديث في الأمصار، وقد جاءت عن ابن المديني من اثني عشر روايةً بألفاظٍ مختلفةٍ منثورةً في المصادر. وقد جمعتها ودرست بعض دلالاتها ومضامينها في بحث مستقل، وسيصدر قريبًا إن شاء الله).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٩).

(٣) السير (١١/ ٤٤).

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٧)

(٥) المصدر السابق (١١/ ٤٥).

(٦) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٠).

(٧) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٣).

(٢) الإمام العَلَم سيد الحفاظ يحيى بن سعيد القطَّان[١]:

تلقىٰ ابن المديني الحديث عن شيخه يحيىٰ القطان، وتعلّم علىٰ يده نقد الرواة والروايات، وبرز من بين أقرانه، ويعتبر علي من تلاميذ يحيىٰ الذين نقلوا معظم أقواله في الرجال. قال إسحاق الشهيدي: "كنت أرىٰ يحيىٰ القطان يصلي العصر ثم يستند إلىٰ أصل منارة مسجده فيقف بين يديه ابن المديني، والشاذكوني، وعمرو بن علي، وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين وغيرهم؛ يسألونه عن الحديث، وهم قيام علىٰ أرجلهم إلىٰ أن تحين صلاة المغرب، لا يقول لواحد منهم اجلس، ولا يجلسون هيبة وإعظامًا"[٢].

وقابل القطان هذا الاحترام والتقدير من تلميذه بالإكرام والإحسان، وهكذا تكون علاقة التلميذ بشيخه، فكان يحيىٰ القطان يثني عليه كثيراً، ويكرمه أشد الإكرام، ويُدنيه منه، ولا يبالي أن يعلن بأنه يستفيد من ابن المديني فيقول: (الناس يلومونني في قعودي مع عليٍّ، وأنا أتعلم من عليٍّ أكثر مما يتعلم مني)[٣]، وكان يقول أيضاً: (إني كلما قلت: لا أحدث إلىٰ كذا استثنيت علياً)[٤] لمكانته عنده.

وقد انتبه إلىٰ هذه العلاقة الحميمة بينهما بقية أقران ابن المديني وأصحابه، قال ابن معين: (كان يحيىٰ بن سعيد يُكرم علياً ويُدنيه، وكان صديقه، وكان عليٌّ يلزمه)[٥].

---

(١) أهم مصادر ترجمته: تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٢)، تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨)، السير (٩/ ١٧٥)، التهذيب (١١/ ٢١٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٤٦)

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٠).

(٤) المصدر السابق (١١/ ٤٦٠، ٤٦١).

(٥) المصدر السابق (١١/ ٤٦١).

وكان ابن المديني يثني على شيخه القطان كثيراً أيضاً، وكان يقول: (ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد)[١]، وقال محمد بن عبدالرحيم: (سمعت علياً - وهو يذكر من طلب الحديث - فقال: لم يكن من أصحابنا ممن طلب الحديث وعُنِيَ به وحفظه، وأقام عليه حتى حدّث، ولم يزل فيه، إلا ثلاثة: يحيى بن سعيد، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زريع)[٢].

وكان عليٌّ يحب يحيى حباً جعله يشتهي أن يراه في المنام بعد وفاته، يقول ابن المديني عن أمنيته هذه: (مكثت أشتهي أرى يحيى بن سعيد القطان في النوم مدةً، قال: فصليت ليلةً العتمة، ثم أوترت واتكأت على سريري، قال: فَسَنح[٣] لي خالد بن الحارث، فقمت فسلمت عليه وعانقته، ثم قلت له: ما فعل بك ربك؟ قال: غفر لي على أن الأمر شديد، قلت: أين معاذ- أي ابن معاذ العنبري - فقد كان رسيلك[٤] في الحديث؟ فقال لي: محبوسٌ، قلت: فما فعل يحيى بن سعيد القطان؟، قال: نراه كما ترون الكوكب الدُرّي في أفق السماء)[٥]، قال ابن رجب في شرح العلل: (وإلى طريقة يحيى بن سعيد يميل ابن المديني وصاحبه البخاري، وكان ابن المديني - فيما نقله عنه يعقوب بن شيبة - لا يترك حديث رجل حتى يجتمع على تركه ابن مهدي ويحيى القطان، فإن حدث عنه أحدهما وتركه الآخر حدث عنه)[٦].

---

(١) السير (٩/ ١٧٧).
(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٧).
(٣) أي: عرض لي، القاموس المحيط (ص٢٠٥).
(٤) رَسِيل الرجل الذي يُراسله في نضالٍ أو غيره، يُقال: راسله في عمله، إذا تابعه فيه، فهو رسيل. يُنظر: مختار الصحاح (ص١٠٢)، والمصباح (ص٨٦).
(٥) تاريخ بغداد (١٤/ ١٤٤).
(٦) شرح العلل (١/ ٣٩٨) طبعة د. همام عبد الرحيم سعيد.

(٣) الإمام الحافظ الناقد الكبير العَلَم الشهير عبدالرحمن بن مهدي[١]:

كان عليٌ شديد الإعجاب بحفظ شيخه ابن مهدي وعلمه بالحديث الأمر الذي دعاه ليقول فيه: (لو أُخِذت فَحُلِّفت بين الركن والمقام لحلفت بالله عز وجل أني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي!)[٢]، وكان ابن مهدي يثني كثيراً علىٰ ابن المديني، وكان يقول: (ابن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ، وخاصةً بحديث سفيان بن عُيينة)[٣].

ويبدو أن ابن المديني كان شديد الملازمة له في جميع حالاته، ومما يدل علىٰ ذلك ما ذكره السهمي بسنده إلىٰ حميد بن الربيع قال: (حدثني أحمد بن حنبل قال: حدثني ابن المديني قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي قال: حدثني معاذ بن معاذ بسنده إلىٰ أبي سلمة بن عبدالرحمن قال: كُنّ أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن كأنه وفرة[٤]، قال حميد: فلقيت علياً فقلت: حدثني أحمد عنك بكذا، قال: نعم، كنا في جنازة معاذ، وعبدالرحمن آخذٌ بيدي فقال: ألا أحدثك حديثاً ما طنَّ[٥] في أذنيك، حدثني صاحب السرير - يعني معاذ بن معاذ - بهذا)[٦]، فكان عليٌّ يلازمه ويأخذ عنه حتىٰ في أوقات تشييع الجنائز.

وها هو يتعلّم من تأديب أستاذه الإمام ابن مهدي درساً في التواضع حين أغرب عليه بتفرده عن الأعمش بأحاديث لم يسمعها عليٌّ مع حرصه وظنه جمع حديث

(١) أهم مصادر ترجمته: تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٥١)، تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٩)، السير (٩/ ١٩٢).

(٢) السير (٩/ ١٩٨).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٠).

(٤) الوفرة: الشعر المجتمع علىٰ الرأس، وقيل ما سال علىٰ الأذنين من الشعر. يُنظر: لسان العرب (٥/ ٢٨٨).

(٥) الطنّ: صوت القطع، وأصله الطنين، وهو صوت الشيء الصلب، والمراد أي لم تسمع هذا الحديث. يُنظر: المصدر السابق (١٣/ ٢٦٨).

(٦) تاريخ جرجان للسهمي (ص ٨٣)، والحديث بنحوه مُطوّلاً أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ح٣٢٠) في الحيض.

الأعمش كله، قال ابن المديني: قدمت الكوفة، فعُنيت بحديث الأعمش فجمعته، فلما قدمت البصرة لقيت عبد الرحمن، فسلمت عليه فقال: هات يا علي ما عندك، فقلت: ما أحد يفيدني عن الأعمش شيئًا!، قال: فغضب، فقال: **هذا كلام أهل العلم!؟ ومن يضبط العلم ومن يحيط به، مثلك يتكلم بهذا؟!** معك شيء تكتب فيه؟ قلت: نعم. قال: اكتب. قلت: ذاكرني فلعله عندي. قال: اكتب، لست أملي عليك إلا ما ليس عندك. قال: فأملىٰ علي ثلاثين حديثًا لم أسمع منها حديثًا، ثم قال: لا تعد. قلت: لا أعود. قال علي: فلما كان بعد سنة جاء سليمان-الشاذكوني- إلىٰ الباب فقال: امض بنا إلىٰ عبد الرحمن حتىٰ أفضحه اليوم في المناسك. قال علي: وكان سليمان من أعلم أصحابنا بالحج. قال: فذهبنا فدخلنا عليه فسلمنا وجلسنا بين يديه فقال: هاتا ما عندكما. وأظنك يا سليمان صاحب الخطبة. قال: نعم، ما أحد يفيدنا في الحج شيئًا! فأقبل عليه بمثل ما أقبل علي، ثم قال: يا سليمان، ما تقول في رجل قضىٰ المناسك كلها إلا الطواف بالبيت فوقع علىٰ أهله؟ فاندفع سليمان فروىٰ: يتفرقان حيث اجتمعا، ويجتمعان حيث تفرقا. قال: ارو متىٰ يجتمعان ومتىٰ يتفرقان؟ قال: فسكت سليمان، فقال: اكتب. وأقبل يلقي عليه المسائل ويملي عليه، حتىٰ كتبنا ثلاثين مسألة، في كل مسألة يروي الحديث والحديثين ويقول: سألت مالكًا وسفيان، وعبيد الله بن الحسن، ثم قال له: اكتب ولا تعد ثانيًا تقول ما قلت. فقمنا وخرجنا. قال: فأقبل علي سليمان فقال: أيش خرج علينا من صلب مهدي هذا؟ كأنه كان قاعداً معهم، سمعت مالكًا وسفيان وعبيد الله"(١).

ويُعدُّ عليٌ من تلاميذ ابن المهدي المقربين إليه، وكان يأخذ بمنهجه في التوسط والاعتدال في نقد الرواة(٢)، وكان يروي عنه الأحاديث، ونقد العلماء الأوائل(٣).

(١) الأربعين المرتبة علىٰ طبقات الأربعين (٢١٨)
(٢) التهذيب (٦/ ٢٨٠).
(٣) يُنظر: التاريخ الكبير (٣/ ٤٨٧، ٤/ ٣٤٦، ٥/ ١٢٠).

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه

يتضح مما سبق أن الإمام ابن المديني كان يتمتع بمكانة علمية رفيعة بين شيوخه وأقرانه، وعُرف برحلات علمية واسعة، التقىٰ خلالها بأعلام تلك البلدان.

كما أن طلاب تلك الأقطار كانوا يتلقون العلم منه، بالإضافة إلىٰ ما كان يعقده من مجالس علمية كثيرة في الأمصار المختلفة.

فقد تتلمذ علىٰ يديه الجَمُّ الغفير من التلاميذ من مختلف الأمصار، **ومن أواخر من روىٰ عنه وعن الإمام أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين: المحدّث الناقد الكبير أبو القاسم البغوي (٣١٧هـ)**[1].

حتىٰ أن جماعة من شيوخه الحفاظ قد حدَّثوا عنه واستفادوا منه، منهم الأئمة: يحيىٰ بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني، ومعاذ بن معاذ أبو المثنىٰ البصري، كما أن جماعة من أقرانه الحفاظ المشهورين سمعوا منه وحدثوا عنه واستفادوا منه أيضاً، كيحيىٰ بن معين، فقد روىٰ عن علي حين قدومه

(١) وتلاميذه نقّادٌ كبارٌ: كالدراقطني، وابن عدي، وابن حبان، والطبراني، وكان موضوع أطروحتي في الدكتوراه، سجلتها في المحرّم لعام ١٤٢٦هـ ونوقشت عام١٤٣١هـ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولىٰ، وهي-من فضل الله وتوفيقه- أول رسالة تبرزُ منهجه في إعلال الأحاديث وتجمع كل الأحاديث التي أعلها في كتبه، وقد طبعتها عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٣هـ وأبو القاسم من النقّاد الذين لم يشتهروا عند كثيرٍ من طلاب الحديث، ويلتبس كثيراً بصاحب "شرح السنة" و"معالم التنزيل": أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الصغير محيي السُنّة (٥١٠هـ)، وبينهما قرابة المائتي سنة، والمتقدمُ بغداديٌّ، والمتأخر خراسانيٌّ، ومن أسباب رغبتي في استقراء ودراسة تعليلات هذا الحافظ الكبير هي شهادةُ تلميذه وأعرفُ النّاس به الإمامُ أبو الحسن الدارقطني كما في تاريخ بغداد (١٠/ ١١٦) حين قال عنه: (ثقةٌ، جَبَلٌ، إمامٌ من الأئمة، ثَبْتٌ، أقلُّ المشايخ خطأً، وكلامه في الحديث أحسنُ من كلام ابن صاعد، كان أبو القاسم ابنُ مَنيع قَلّما يتكلم علىٰ الحديث، فإذا تكلّم كان كلامه كالمِسمار في الساج!)، وهذا يدلُّ علىٰ دِقّة وقُوة كلام الإمام البغوي علىٰ الأحاديث مع قِلّته، وأنه مَحلّ اهتمام واعتبارٍ عند النُقّاد، مع أنّ ابن صاعد معروفٌ بمتانةِ كلامه في العلل. ومثلُ الدارقطنيِّ - إمامُ العلل في زمانه - لا يُزَكّي هذه التزكية جُزافاً؛ فهو عارفٌ خبيرٌ بالعلل وأوهام الرواة، وقد سَبَرَ كلام كثيرٍ من أئمة العلل علىٰ الأحاديث.وقال الذهبي في السير(١٤/ ٤٤١-٤٥٥): "روىٰ أزيدَ من مائةِ ألفِ حديثٍ لم يَهِم في شيءٍ منها، وهذا يقضي له بالحفظ والإتقان".

بغداد[١]، والإمام أحمد بن حنبل[٢]، وكان يُجِلُّه ويكرمه، حتىٰ كان يكنيه ولم يكن يسميه تبجيلاً له[٣]. وهذه تراجم أشهر تلاميذه الذين لزموه وأكثروا من النقل عنه:

(١) إمام الدنيا وشاغل الناس وصاحب الصحيح محمد بن إسماعيل البخاري[٤]:

تلقىٰ البخاري عن شيخه الإمام ابن المديني الحديث وتخرج به في علم الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وقد كان البخاري يتردد علىٰ البصرة كثيراً، فقد ثبت أنه دخلها وهو غلام يختلف مع أقرانه إلىٰ مشايخ البصرة، كما ثبت أنه وردها وهو شابٌ يافع لم ينبت شعر وجهه بعد[٥].

ولا ريب أنه في هذه الرحلات الكثيرة إلىٰ البصرة كان يلازم شيخه ابن المديني ويأخذ عنه الحديث والنقد.

وقد تأثر البخاري بشيخه في رواية الحديث ودرايته حتىٰ عُرف ابن المديني بأنه "شيخ البخاري"، وكان البخاري يقدّره ويثني عليه فمما كان يقول: (ما تصاغرت نفسي عند أحد إلَّا عند ابن المديني)[٦].

وعبّر عن أمنيته بعد وفاة شيخه فقال: (أشتهي أن أقدم العراق وابن المديني حيٌّ فأجالسه)[٧].

ويظهر من هذين النصين مدىٰ إعجاب البخاري وتقديره لشيخه ابن المديني مما يدل علىٰ مقدار معرفته له، وتأثره به واستفادته منه.

وكان عليٌّ هو الآخر يعرف لتلميذه النجيب فضله وتقدمه في هذا الشأن

(١) يُنظر: السابق واللاحق (ص ٢٧٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٢٨).

(٢) يُنظر: التاريخ الكبير (٦/ ٢٨٤)، والسابق واللاحق (ص ٢٧٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٨).

(٤) أهم مصادر ترجمته: الجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤)، والسير (١٢/ ٣٩١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)، وهدي الساري (ص٤٧٧).

(٥) السير (١٢/ ٤٠١، ٤٠٨).

(٦) تاريخ بغداد (٢/ ١٨).

(٧) المصدر السابق (١١/ ٤٦٣).

فكان يقول: (هو ما رأىٰ مثل نفسه)(١)، وكان يجلسه عن يمينه وكلما حدّث عليٌّ التفت إليه كأنه يهابه، وكان يسأله عن رواة خراسان ويقول: "من أثنيت عليه فهو الثبت عندنا"(٢)، وهذا من تواضعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتقدير ابن المديني للبخاري يفوق كل تقدير، ولا غرابة في ذلك فإنما يعرف الفضلَ من الناس ذووه، والبخاري ممن نقل عن ابن المديني معظم أقواله في النقد، ويتضح ذلك جلياً لمن تصفح كتابه التاريخ الكبير والأوسط وغيرهما، وبسبب شدة هذا التأثر من البخاري بشيخه عليّ؛ حدا ذلك ببعض الحفاظ أن ينسب بعض أوهام البخاري التي وقعت له في التاريخ الكبير أنّها دخلت عليه بسبب تقليده لشيخه ابن المديني وشدة تأثره به!(٣). وقد شحن البخاري كتابه الصحيح بأحاديث شيخه ابن المديني، فبلغت هذه الأحاديث المسندة من صحيحه عن ابن المديني قريباً من مائتين وثلاثة وتسعين حديثاً(٤).

(٢) الإمام الحافظ الناقد أبو حاتم الرازي(٥):

لقد تتلمذ أبو حاتم علىٰ شيخه ابن المديني وأخذ عنه هذا الشأن وكتب عنه الحديث حتىٰ بعد المحنة، ولم يوافق أبا زرعة علىٰ موقفه منه بعد المحنة، وكان أبو حاتم يشيد بإمامته وتفوقه في تعليل الأخبار فكان يقول: (كان ابن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل)(٦). وقال أيضاً: (الذي كان يعرف صحيح الحديث وسقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويُحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل،

---

(١) السير (١٢/ ٤٢٠).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ١٨).

(٣) وهو الخطيب البغدادي وقد نصّ علىٰ ذلك في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ١٥١)، ولا يخفىٰ أن البخاري إمامٌ مجتهدٌ، وكثيراً ما خالف شيخه ابن المديني، إلا إن الخطيب ربما عنىٰ هذا الموضع فقط، وعبارته لا تفيد العموم، والله أعلم

(٤) للاستزادة: يُنظر (ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال / ص٢٣٢).

(٥) أهم مصادر ترجمته: تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٤٩)، وتاريخ بغداد (٢/ ٧٣)، والسير (١٣/ ٢٤٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٧).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣١٩).

ويحيىٰ بن معين، وابن المديني، وبعدهم أبو زرعة)[١]، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن أحمد بن حنبل وابن المديني أيهما أحفظ؟ فقال: كانا في الحفظ متقاربين، وأحمد أفقه، وكان عليٌّ أفهم للحديث)[٢].

(٣) الإمام الثقة الحافظ الكبير يعقوب بن شيبة[٣]:

تلقىٰ يعقوب بن شيبة الحديث عن ابن المديني وغيره من الأئمة، كما تعلم منه علم العلل حتىٰ برع في اكتشاف علل الحديث، ونقد الرجال[٤]، وكان كثيراً ما ينقل عن شيخه ابن المديني في مسند عمر رضي الله عنه[٥].



المبحث السادس: عقيدتـه، و مكانتـه العلميـة، ومذهبـه الفقهي، و أقـوال العلمـاء فيـه:

المطلب الأول: عقـيدة الإمـام ابن المديني:

(١) عقيدته على وجه الإجمال:

صرّح الإمام ابن المديني بعقيدته في بعض أبواب العقيدة، ونقلت بعض النصوص عنه في الرد علىٰ بعض الفرق الضالة، كالرافضة، والخوارج، والنواصب، والمرجئة، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية[٦].

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٩٣).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩، ٣٩٤).

(٣) أهم مصادر ترجمته: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١)، والسير (١٢/ ٤٧٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧)، وطبقات الحفاظ (ص٢٥)، وشذرات الذهب (٢/ ١٤٦).

(٤) يُنظر بعض مرويات يعقوب بن شيبة عن ابن المديني في نقد الرجال في تاريخ بغداد مثلاً (١/ ٢٨٨، ٢/ ٣٠٣، ٣٦٩، ٤/ ٣٩، ٥/ ٣٣٩، ٣٤٦، ٧/ ٨، ٢٥٧، ٤٠٣، ٩/ ١٧٨، ١٨١، ١٠/ ٥، ٢٢٩، ٤٥٣، ١٣/ ٢٥٧، ٣٤٧).

(٥) يُنظر في مسند عمر رضي الله عنه ليعقوب علىٰ سبيل المثال الصفحات: (٤١، ٤٤، ٤٥، ٥١، ٥٤، ٦٨).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للّالكائي (٢/ ١٦٧) وما بعدها.

ومما يدل على شجاعته في إظهار السنة والثناء على أهلها: ما كان في جنازة بشر بن الحارث بن عبد الرحمن - وهو أحد الأئمة الأجلاء المشهورين بالزهد والورع والصلاح والتمسك بالسُنة - فقد كان ابن المديني ينادي بفضل هذا العالم الجليل ويشيد بجهوده في العمل بالسُنة واتباع مذهب السلف، كان يشيد به على ملأ غفير من الناس، والأيام كانت أيام محنة خلق القرآن، حيث توفي بشر سنة سبع وعشرين ومائتين. أخرج الخطيب بسنده إلى يحيى بن عبد الحميد قال: (رأيت أبا نصر التَمَّار، وابن المديني في جنازة بشر بن الحارث يصيحان في الجنازة: "هذا والله شرف الدنيا قبل شرف الآخرة"، وذلك أن بشر بن الحارث أُخرجت جنازته بعد صلاة الصبح، ولم يحصل في القبر إلا في الليل، وكان نهاراً صائفاً، والنهار فيه طول)[1].

(٢) موقف ابن المديني من محنة خلق القرآن:

كان الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن الجماعة التي تعرضت للامتحان في مسألة خلق القرآن الكريم، ويبدو أن موقفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المحنة ظل صلباً قوياً كغيره من الأئمة إلَّا أنه لما اشتد عليه البلاء والتهديد والوعيد الشديد حتى زُجّ به في السجن، اضطُرّ أن يقول بعض الشيء لمن تولوا زمام الأمر في هذه الفتنة يوهم أنه أجاب في المحنة، مع أنّه في حقيقة الأمر إنما فعل ذلك في الظاهر وهو غير مطمئن الجنان، لذلك فقد ندم وتاب من موافقته ظاهرياً لسلطة المعتزلة الذين أجبروه كما أجبروا غيره من العلماء على ذلك، وصرَّح بقول أهل السنة والجماعة، بل كفَّر القائلين بخلق القرآن.

وسأذكر جملةً من الأخبار التي ذكرتها المراجع في موقفه المشار إليه، ثم أُردف ذلك بالدفاع عنه، وتوجيه موقفه منها، **وأهم تلك الروايات ما يلي:**

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٧٩، ٨٠).

(أ) قال العباس بن عبد العظيم العنبري: (دخلت علىٰ ابن المديني يوماً فرأيته واجماً مغموماً، فقلت: ما شأنك؟ قال: رؤيا رأيتها، قال: قلت: وما هي؟ قال: رأيت كأني أخطب علىٰ منبر داود النبي ﷺ، قال: فقلت: خيراً، رأيت أنك تخطب علىٰ منبر نبي، فقال: لو رأيت كأني أخطب علىٰ منبر أيوب ﷺ كان خيراً لي، لأن أيوب ﷺ بُلي في بدنه، وداود ﷺ فُتن في دينه، وأخشىٰ أن أفتتن في ديني. فكان منه ما كان. قال الخطيب: يعني أنه أجاب لما امتحن إلىٰ القول بخلق القرآن)[١].

(ب) ذكر الخطيب بسنده إلىٰ الحسين بن فهم عن أبيه قال: (قال ابن أبي دؤاد للمعتصم: يا أمير المؤمنين هذا يزعم - يعني أحمد بن حنبل- أن الله ﷻ يُرىٰ في الآخرة، والعين لا تقع إلا علىٰ محدود، والله ﷻ لا يُحدُّ. فقال المعتصم للإمام أحمد: ما عندك في هذا؟ فقال: يا أمير المؤمنين، عندي ما قاله رسول الله ﷺ، قال: وما قال عليه السلام؟ قال: حدثني محمد بن جعفر غُندر حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في ليلة أربع عشرة من الشهر، فنظر إلىٰ البدر فقال: (أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا البدر لا تضامُّون في رؤيته)[٢].

فقال لأحمد بن أبي دؤاد: ما عندك في هذا؟ قال: أنظر في إسناد هذا الحديث، وكان هذا في أول يوم، ثم انصرف، فوجّه ابن أبي دؤاد إلىٰ ابن المديني - وهو ببغداد مُمْلقٌ[٣]، ما يقدر علىٰ درهم- فأحضره فما كلَّمه بشيء حتىٰ وصله بعشرة آلاف درهم، وقال له: هذه وصلك بها أمير المؤمنين، وأمر أن يدفع إليه جميع ما استحق من أرزاقه، وكان له رَزْق سنتين، ثم قال له: يا أبا الحسن حديث

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٥).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (٢/ ح٥٥٤) في كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر، ومسلم في صحيحه (٤/ ح٦٣٣)، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، كلاهما بلفظ: " هذا القمر "، ومعنىٰ لا تضامّون: لا ينضم بعضكم إلىٰ بعض وتزدحمون وقت النظر إليه. يُنظر: لسان العرب (١٢/ ٣٥٨).

(٣) من الإملاق وهو الفقر والحاجة، والمُمْلق الذي لا شيء له. لسان العرب (١٠/ ٣٤٨).

جرير بن عبد الله في الرؤية، ما هو؟ قال: صحيح، قال: فهل عندك فيه شيء؟، قال: يعفيني القاضي من هذا، فقال: يا أبا الحسن هذه حاجة الدهر، ثم أمر له بثياب وطيب، ومركب بسرجه ولجامه، ولم يزل حتىٰ قال له: في هذا الإسناد من لا يُعمل عليه ولا علىٰ ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم، إنما كان أعرابيا بوّالاً علىٰ عقبيه.

فقبّل ابن أبي دؤاد ابن المديني واعتنقه، فلما كان الغد، وحضروا قال ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين يحتجّ في الرؤية بحديث جرير، وإنما رواه عنه قيس بن أبي حازم، وهو أعرابي بوّال علىٰ عقبيه!.

فقال أحمد بن حنبل بعد ذلك: فحين أطْلَع لي هذا علمت أنه من عمل ابن المديني، فكان هذا وأشباهه من أوْكد الأمور في ضربه)[1].

(ج) ذكر الخطيب حادثة أخرىٰ في حديث عمر رضي الله عنه عندما سُئل عن الأبّ[2] في قوله تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:٣١]، فقال: (هذا لعَمْر الله التكلف، فخذوا أيها الناس بما بين لكم فاعملوا به، وما لم تعرفوه فكِلوه إلىٰ ربه)[3].

قال أبو بكر المرّوذي: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: (إنّ ابن المديني يحدث عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزُهري عن أنس عن عمر رضي الله عنه: (كِلوه إلىٰ خالقه)، فقال أبو عبد الله: كذب حدثنا الوليد بن مسلم مرتين، ما هو هكذا، إنما هو (كلوه إلىٰ عالمه)[4]. والكذب في قول أحمد - والله أعلم - بمعنىٰ الخطأ.

(د) ذكر الخطيب بسنده إلىٰ أبي العَيْناء قال: (دخل ابن المديني علىٰ أحمد بن أبي دؤاد بعد أن جرىٰ من محنة أحمد بن حنبل ما جرىٰ، فناوله رقعةً، وقال: هذه طُرحت علىٰ داري، فقرأها فإذا فيها -أبياتٌ-.

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٦).
(٢) الأبّ: جميع الكلأ الذي تعتلفه الماشية. لسان العرب (١/ ٢٠٤).
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٨)، ويُنظر: الميزان (٣/ ١٣٩).
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٩).

فقال له أحمد: هذا بعض شِراد هذا الوثني - يعني ابن الزيات[١]- وقد هجا خيار الناس، وما هدم الهجاء حقاً، ولا بنىٰ باطلاً، ثم دعا له بخمسة آلاف درهم)[٢].

ردُّ هذه الأخبار، وبيان عقيدة ابن المديني في القرآن الكريم:

قبل الشروع في بيان حقيقة ما يعتقده الإمام ابن المديني في القرآن الكريم، لابد من الكشف عن درجة الأخبار التي أُلصقت بعلي المديني:

(أ) أما ما روىٰ العنبري من رؤيا ابن المديني أنه يخطب علىٰ منبر داود عليه السلام فقد رواه عن العنبري أبو عبد الله غلام خليل[٣]، وهو ضعيف بالاتفاق، قال الذهبي بعد حكاية هذه القصة: (غلام خليل غير ثقة)[٤]، وقال فيه أبو داود: (أخشىٰ أن يكون دجال بغداد)[٥]، وقال فيه الدارقطني: (متروك)[٦]، وقال فيه مرة أخرىٰ: (يضع الحديث)[٧]، فهذه الرؤيا إسنادها باطلٌ فلا يعوّل عليها.

(**ب**) وأما ما ذُكر من أنّه تكلم في خبر جرير في الرؤية، بأن قيس بن أبي حازم أعرابيٌ بوالٌ علىٰ عقبيه، فهو خبر باطل وفرية عظيمة، تصدّىٰ الخطيب البغدادي للرد عليها قائلًا : (أما ما حُكي عن علىٰ بن المديني في هذا الخبر من أن قيس بن أبي حازم لا يعمل علىٰ ما يرويه لكونه أعرابيًا بوالاً علىٰ عقبيه فهو باطل، وقد نزّه الله عليًا من قول ذلك، لأن أهل الأثر- وفيهم علي - مجمعون علىٰ الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم، وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من

(١) هو أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن أبان المعروف بابن الزيات، وزير المعتصم والواثق والمتوكل وكان أديبًا فاضلاً بليغًا، مات معذبًا في التنور، سنة ٢٣٣هـ. وفيات الأعيان (٥/ ٩٤).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٩، ٤٧٠).

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، غلام خليل من كبار الزهاد ببغداد، كان يضع الأحاديث ليرقق بها قلوب العامة، مات سنة ٢٧٥. الميزان (١/ ١٤١).

(٤) السير (١١/ ٥٢).

(٥) الميزان (١/ ١٤١).

(٦) يُنظر: الضعفاء والمتروكون للدار قطني (ص١٢٢)، والميزان (١/ ١٤١).

(٧) انظر: الميزان (١/ ١٤١).

أدرك العشرة المقدمين وروىٰ عنهم غير قيس، مع روايته عن خلق من الصحابة سوىٰ العشرة، ولم يحكِ أحد ممن ساق خبر محنة أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه نُوظر في حديث الرؤية)، ثم مضىٰ الخطيب يُشكك في صحة الرواية فيقول: (فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهم محفوظاً فأحسب أن ابن أبي دؤاد تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الحديث وعزا ذلك إلىٰ ابن المديني، والله أعلم)(١).

وجزم تاج الدين السبكي أيضا بعدم صحة هذا الخبر فقال: (وما حُكي من أنه علّل حديث الرؤية بسؤال القاضي أحمد بن أبي دؤاد له، وقوله: هذه حاجة الدهر، وأن علياً قال: فيه من لا يعول عليه قيس بن أبي حازم...الخ، فهو أثرٌ لا يصح)(٢).

وكذلك شكك الذهبي في صحتها فقال: (إن صحت الحكاية فلعلّ علياً قال في قيسٍ ما عنده عن يحيىٰ القطان، أنّه قال: هو منكر الحديث، ثم سمىٰ أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتةٌ، فلا يُنكر له التفرد في سعة ما روىٰ...)(٣).

ومما يدل علىٰ بطلان هذا الخبر وأنه إشاعة نسبت إلىٰ ابن المديني من قِبَل ابن أبي دؤاد وهو منها بريء، أنه ذكر في كتابه العلل(٤) كلاماً طويلاً عن قيس بن أبي حازم ولم يتكلم ابن المديني بهذا التوسع عن أي شخص آخر، مما حدا بمحقق العلل - الدكتور الأعظمي - أن يرجّح أن ابن المديني صنّف كتابه العلل بعد محنة خلق القرآن، لأنه أشبع الكلام في قيس بن أبي حازم توثيقاً له، وتكذيباً لتلك الفرية ولينفض ما علق به من غبار تلك الإشاعة وليبرئ ساحته(٥).

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٧).

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٢/ ١٤٧).

(٣) السير (١١/ ٥٣).

(٤) انظر العلل (ص ٤٩، ٥٠).

(٥) انظر العلل (ص ٢٢). وراوي القصة الحسين بن فهم قال فيه الدارقطني: ليس بالقوي، كما في سؤالات الحاكم (٨٥)، وخالفه الحاكم فقال: ثقة مأمون حافظ كما في المستدرك، والدارقطني أجلّ، وأعلم ببلديه، وذكر الشيخ حسن السلمان في رسالته عن ابن معين ص١٧٣ أن في رواية ابن فهم عن ابن معين ما يستنكر، وما نقله عن علي هنا مع استنكار العلماء لهذا النقل يعزز تليينه، والله أعلم.

(ج) أما ما ذُكر في حديث عمر رضي الله عنه (كلوه إلى خالقه)، فقد قال الخطيب رداً على هذا الخبر ودفاعاً عن الإمام ابن المديني فقال: (والذي يُحكى عن ابن المديني أنه روى لابن أبي دؤاد حديثاً عن الوليد بن مسلم في القرآن كان الوليد أخطأ في لفظة منه، فكان أحمد بن حنبل ينكر على علي روايته للحديث ... وهذه اللفظة التي حكيت عن ابن المديني قد رُوي عنه غيرها)[1]، فعُلم من ذلك أنه روى الحديث أيضاً على الصحيح، قال العباس بن عبد العظيم العنبري لما حدّث بهذا الحديث بالعسكر: (قلت لابن المديني: إنهم أنكروه عليك، فقال: حدثتكم به بالبصرة- يعني على الصحيح- وذكر أن الوليد أخطأ فيه)[2].

فقد بيّن ابن المديني رحمه الله الرواية على الوجه الصحيح، وصرّح أن الوليد أخطأ فيه، فلا لوم عليه بعد ذلك.

(د) أما ما حكاه أبو العيناء من وجود رقعة فيها أبيات في ثَلْب الإمام ابن المديني، فهذه الحكاية لم تثبت، والظاهر أنها فِرْية أخرى قُصد منها التشكيك في عقيدة الإمام ابن المديني، وإحداث البلبلة في صفوف العلماء، وذلك للقرائن التالية:

(١) أنّ أبا العيناء راوي القصة هو محمد بن القاسم بن خلّاد الضرير، ليس بالقوي ضعفه الدارقطني[3]، وهو مع ذلك كما قال الذهبي: (ذا ملح ونوادر، قلّما روى من المسندات)[4]، وعندما قال له المتوكل: كيف شربك للخمر؟ قال: (أعجز عن قليله، وأفتضح عند كثيره)[5]، ورجلٌ بهذه الصفة لا يُمكن الوثوق بروايته لهذه الحكاية.

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٨).
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٩).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٧٢)، الميزان (٤/ ١٣)، اللسان (٥/ ٣٤٤).
(٤) السير (١٣/ ٣٠٨).
(٥) وفيات الأعيان (٤/ ٣٤٦).

(٢) في سند القصة أيضاً محمد بن عمران بن موسىٰ الكاتب[١]، وهو أيضاً صاحب أخبار، وراويةٌ للغزل والنوادر، وأكثر كتبه لم تكن سماعاً له، وكان يرويها إجازة، ويقول في الإجازة: أخبرنا ولا يُبيّن، وكان مذهبه التشيع والاعتزال، وكان أبو عبيد الله بن الكاتب[٢] يذكر محمد بن عمران هذا ذكراً قبيحاً ويقول: (أشرفت منه علىٰ أمر عرفت به أنه كذّاب)[٣].

فلعله افتعل هذه القصة من عند نفسه من باب النوادر وركّب لها سنداً، ولا يبعد أنه ركبها انتصاراً لمذهبه الاعتزالي وألصقها بابن المديني ظلماً.

(٣) إن في هذه القصة اضطراباً في قائل الأبيات، وفي ألفاظها أيضاً. ففي هذه الرواية -وهي رواية الخطيب- أن قائلها هو ابن الزيّات، بينما ذكر الذهبي، والعُليمي هذه الأبيات منسوبةً إلىٰ أحمد بن حنبل، بالإضافة أن الأبيات رويت بألفاظ مختلفة[٤].

وخلاصة القول: أن ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ كان صحيح العقيدة في القرآن، وما صدر منه من بعض الميل إلىٰ هؤلاء، إنما كان بدافع الخوف من القتل والتعذيب، فقد تعرض لامتحان شديد، قال علي بن الحسين بن الوليد: (حين ودعت علي بن عبد الله بن جعفر قال: بلّغ أصحابنا عني أن القوم كفار ضلال، ولم أجد بداً من متابعتهم، لأني جلست في بيت مظلم ثمانية أشهر، وفي رجلي قيد ثمانية أَمْنان[٥]، حتىٰ خفت علىٰ بصري، فإن قالوا: يأخذ منهم، فقد سُبقت إلىٰ ذلك، فقد أخذ من هو خير مني)[٦].

---

(١) هو محمد بن عمران بن موسىٰ بن عبيد أبو عبيد الله الكاتب المعروف بالمرزباني توفي ببغداد سنة ٣٨٤هـ، تاريخ بغداد (٣/ ١٣).

(٢) لم أقف علىٰ ترجمته.

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٥، ١٣٦) باختصار.

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٩)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٢٧)، والسير (١١/ ٣٢٣)، والمنهج الأحمد (١/ ٧٤).

(٥) المنّ بالتشديد، والجمع أمنان، الذي يُكال به السّمن وغيره، وقيل الذي يوزن به، وهو رطلان. المصباح (ص٢٢٢). والرطل بالبغدادي (٤٠٨جرام) فيكون وزن القيد أكثر من ستة كيلوات ونصف.

(٦) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧١)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٣١).

ويبدو أنه اشتد عليه الامتحان في خلافة الواثق بالله في سنة تسعٍ وعشرين ومائتين، التي امتحن فيها نُعيم بن حماد الخزاعي، وحُبس ومات في الحبس، قال أبو داود: (أُخذ ابن المديني سنة تسع وعشرين ومائتين)(١)، وعلىٰ هذا فعمره حين اشتد عليه الامتحان قريبٌ من السبعين عاماً.

فأنّىٰ لشيخٍ طاعنٍ في السن أن يحتمل مع ضعف بدنه أصلاً سجناً مظلماً ثمانية أشهرٍ، مكبّلاً بالأغلال والقيود الثقيلة، حتىٰ كاد يعمىٰ بصره؟!

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: (يقول لي ابن المديني: ما يمنعك أن تكفرهم؟ - يعني الجهمية -، قال: وكنت أنا أولاً أمتنع أن أكفرهم حتىٰ قال ابن المديني ما قال، فلما أجاب إلىٰ المحنة، كتبت إليه كتاباً أُذَكّرهُ اللهَ، وأُذَكّرهُ ما قال لي في تكفيرهم، قال: فقال ابن المديني - أو قال: أخبرني رجل عنه -: أنه بكىٰ حين قرأ كتابي، قال: ثم رأيته بعدُ فقلت له، فقال: ما في قلبي مما قلت وأجبت إليه شيء، ولكني خفت أن أُقتل، وتعلم ضعفي أني لو ضربت سوطاً واحداً لمتُّ.

قال ابن عمار: ورفع عني ابن أبي دؤاد امتحانه إيَّايَ من قِبل ابن المديني، شفع إلىٰ ابنٍ لابن أبي دؤاد، ورفع عن غير واحد من أهل المَوْصِل من أجلي)(٢).

وقال أبو يوسف: (قلت لابن المديني: مثلك في علمك تجيب إلىٰ ما أجبت إليه؟ فقال لي: يا أبا يوسف: ما أهون عليك السيف)(٣)، وقال العباس بن عبد العظيم العنبري: (قال ابن المديني - وذكر رجلاً فتكلم فيه -، فقلت له: لا يقبلون منك، إنما يقبلون من أحمد بن حنبل. فقال: قويَ أحمد علىٰ السوط، وأنا لا أقوىٰ)(٤).

ويظهر من النصوص السابقة أن ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان نحيل الجسم، هزيل البدن، ضعيف التحمل، ليس معه من القوة الجسمية ما يعينه علىٰ الاحتمال،

---

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص ٣٠٠).
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧١).
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٦)، والسير (١١/ ٥٥).
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٩)، السير (١١/ ٥٥).

وهو معذور، وله في ذلك مندوحة، فقد كان مطمئناً بالإيمان في باطنه، قال تعالىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل:١٠٦].

وظل الإمام ابن المديني يشعر بالندم علىٰ ما حصل منه تحت الإكراه، قال أحمد بن الحسين العسكري: (كنت بالبصرة، وكان ابن المديني يختفي من أجل المحنة، ولم يوصل إليه، فأخبرني الثقة من أهل الحديث أن كتاب أحمد ورد عليه في تلك الأيام، فلما نظر إليه جعل يقول: بأبي بأبي تركة الأنبياء، وقبّله ووضعه بين عينيه. فقال له رجل من جلسائه: يا أبا الحسن ما نشبّه أحمد بن حنبل في زماننا إلا بسعيد بن جُبير في زمانه، فقال علىٰ بن المديني: لا، بل أحمد في زماننا أفضل من سعيد بن جُبير في زمانه؛ لأن سعيداً كان له نظراء في زمانه، وأما أحمد فلا يعرف له نظير في شرقها، ولا في غربها)[١].

وقال الذهبي: (مناقب هذا الإمام جَمَّةٌ لو لا ما كدّرها بتعلقه بشيء من مسألة القرآن، إلا أنه تنصَّل وندم وكفّر من يقول بخلق القرآن، فالله يرحمه ويغفر له)[٢].

وقد صرح الإمام ابن المديني بعقيدته الصافية تجاه القرآن الكريم، إذ أعلن غير مرة، وفي أكثر من مناسبة بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن من يقول إنه مخلوق فهو كافر.

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: (سمعت ابن المديني علىٰ المنبر يقول: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن زعم أن الله لا يُرىٰ فهو كافر، ومن زعم أن الله لم يكلم موسىٰ علىٰ الحقيقة فهو كافر)[٣].

(١) تهذيب تاريخ دمشق (٢/ ٤٥).
(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٨).
(٣) سؤالات محمد بن عثمان (ص١٠٣)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٧٢).

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة أيضـًا: (سمعت ابن المديني يقول - قبل أن يموت بشهرين -: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق، فهو كافر)[١].

وقال ابن المديني: (القرآن كلام الله وليس بمخلوق، ولا تضعف أن تقول ليس بمخلوق؛ فإن كلام الله عز وجل ليس ببايِنٍ منه، وليس منه شيء مخلوق)[٢].

وقال علي: (القرآن كلام الله، من قال إنه مخلوق فهو كافر، لا يصلىٰ خلفه)[٣].

وكان موقفه من المعتزلة والقائلين بخلق القرآن موقفًا قويًا حازمًا، فقد كفَّر بشر المريسي أحد الدعاة إلىٰ القول بخلق القرآن[٤]، وقال: (احذر من المريسي وأصحابه، فإن كلامهم يستجلب الزندقة. وقال: إنما كانت غايته - يعني المريسي- أن يدخل الناس في كفره)[٥].

فتبين من هذه النصوص أن عقيدته عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة؛ ولذلك وصفه الإمام ابن تيمية بأنّه من الأئمة العالِمين بأقوال السلف وممن نقلوا الإجماع علىٰ أنّ القرآن غير مخلوق، قال شيخ الإسلام في صدد الرد علىٰ أهل الزيغ والضلال الذين وصفوا القائلين بأن القرآن غير مخلوق، أو أن الله يُرىٰ في الآخرة، أو أنه فوق العالم، بأنهم مجسمةٌ مشبّهةٌ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذه الثلاثة مما اتفق عليها سلف الأمة وأئمتها، وحكىٰ إجماع أهل السنة عليها غير واحد من الأئمة والعالمين بأقوال السلف مثل: أحمد بن حنبل، وابن المديني...)[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧٢)، الميزان (٣/ ١٤١).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ١٦٦).
(٣) خلق أفعال العباد للبخاري (ص ٣٣).
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٨٣).
(٥) خلق أفعال العباد (ص ٣٢، ٣٤).
(٦) درء التعارض (١/ ١٩٧).

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يُظهر فضل أحمد بن حنبل إمام أهل السُنة الذي صمد في المحنة وقاسىٰ أشد العذاب.

وذُكر عنده أحمد بن حنبل فقال: (حفظ الله أبا عبد الله، أبو عبد الله اليوم حجة الله علىٰ خلقه. - وفي رواية - حجة بين الله وبين عبيده في أرضه)(١).

وانطلاقاً من عقيدة ابن المديني الصحيحة الواضحة التي مرَّ بيانها آنفاً، عذره العلماء والمحدثون فيما كان له من بعض الصلة بأهل الفتنة كرهاً وإرغاماً.

قال ابن الجُنيد: (سمعت يحيىٰ بن معين - وذُكر عنده ابن المديني فحملوا عليه - فقلت ليحيىٰ: يا أبا زكريا ما عليٌ عند الناس إلا مرتد، فقال: ما هو بمرتد، هو علىٰ إسلامه، رجلٌ خاف فقال ما عليه)(٢).

فهذه أقوال الحفاظ من النقاد والمحققين في الدفاع عن الإمام ابن المديني في موقفه من محنة خلق القرآن الكريم، وهي أقوال تفيد أن ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ كان معذوراً في ذلك، لأنّه أجاب مكرهاً غير مختار، ولم يكن في قلبه من ذلك شيء.

وأما ما رُوي عن الإمام أحمد أنه أمسك عن الرواية عن ابن المديني بعد المحنة فيما ذكر العُقيلي بقوله: (قرأت علىٰ عبد الله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه عن علي بن عبد الله، ثم قد ضرب علىٰ اسمه، وكتب فوقه حدثنا رجل، ثم ضرب علىٰ الحديث كله، فسألت عبد الله فقال: كان أبي حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجلٌ، ثم ترك حديثه بعد ذاك)(٣).

يقول الذهبي بعد ذكر هذه الرواية: (لم أر ذلك، بل في مسنده عنه أحاديث، وفي صحيح البخاري عنه جملة وافرة)(٤)، فالذهبي لا يرىٰ صحة هذا الخبر، ومما يدلُّ

(١) المنهج الأحمد (١/ ٧٠)
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧٠)
(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٣٩).
(٤) السير (١١/ ٥٩)، الميزان (٣/ ١٣٨).

علىٰ عدم صحة شطب حديث ابن المديني، ولا حتىٰ اسمه: وجود رواياتٍ كثيرة في المسند مما رواه الإمام أحمد عن ابن المديني، والتي بلغت اثنين وستين حديثاً[(١)].

وقال عبد الله بن أحمد أيضاً: (لم يحدث أبي عنه - يعني ابن المديني - بعد المحنة بشيء)[(٢)].

قال الذهبي تعقيباً علىٰ هذا القول: (يريد عبد الله بهذا القول أن أباه لم يحمل عنه بعد المحنة شيئاً، وإلا فسماع عبد الله بن أحمد لسائر كتاب المسند من أبيه كان بعد المحنة بسنوات، في حدود سنة سبع أو ثمان وعشرين ومائتين، وما سمع عبد الله شيئاً من أبيه ولا من غيره إلا بعد المحنة، فإنه كان أيام المحنة صبياً مميزاً...)[(٣)].

فإذا كان عبد الله بن أحمد يقرر أن أباه لم يحمل عن ابن المديني بعد المحنة شيئاً، فإن المحنة رفعت أيام المتوكل سنة أربع وثلاثين ومائتين، وفيها توفي الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ، فأنّىٰ له أن يحمل عنه؟، ولكنّ مع تحمل الإمام أحمد عن ابن المديني إلا أنّه لم يُحدّث عن كل من أجاب بعد المحنة.

وما روي عن إبراهيم الحَرْبي، وأبي زرعة الرازي أنهما تركا الرواية عن ابن المديني لإجابته في المحنة[(٤)]، فيبدو أنهما فعلا ذلك مقتدين بالإمام أحمد، فإنه عُرف عنه امتناعه عن الرواية عمن أجاب، وفي الحقيقة فإن الظروف الراهنة في ذلك الوقت كانت تُحتّم علىٰ الإمام أحمد ذلك الموقف الحاسم، لئلا يجد الناس سبيلاً إلىٰ الميل إلىٰ أولئك المعتزلة الضالّين، وكان أحمد يرجو من أقرانه من أهل العلم أن يقفوا موقفه الصامد الحاسم في الفتنة، فامتناع الحربي وأبي زرعة عن الرواية عنه لهذا المعنىٰ لا لشيء آخر يتعلّق مثلاً بالعدالة أو الضبط، فهذا غير واردٍ في إمامٍ

---

(١) وقد ذكرها بأرقامها في المسند عامر حسن صبري في (معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند) (ص٣٧٢).

(٢) السير (١١/ ١٨١).

(٣) المصدر السابق (١١/ ١٨١).

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧٠)، والتهذيب (٧/ ٣٥٦).

كبير وحافظٍ جليلٍ كابن المديني، كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه الإمام البخاري لأجل مسألة اللفظ.

قال المعلّمي: (أما مسايرته لابن أبي دؤاد، فقد أجاب عنها مراراً بأنّه كان مكرهاً، وكان في أيام المحنة إذا خلا بمن يثق به من أهل السُنّة ذكر له ذلك، وأنّه يرىٰ أنّ الجهمية كفار،...وأما ما جاء عن الإمام أحمد أنه كان ينهىٰ عن الكتابة عن الذين أجابوا في المحنة، فليس ذلك علىٰ معنىٰ جرح من أجاب مكرهاً، بل أراد بذلك تثبيت أهل العلم والعامة، أما أهل العلم فخشية أن يُبادروا بالإجابة قبل تحقق الإكراه، وأما العامة فخشية أن يتوهموا أنّ الذين أجابوا أجابوا عن انشراح صدر)(١).

وقد قيل لأبي إسحاق إبراهيم الحربي: (أكان علي بن المديني يُتهم بشيء من الكذب؟ فقال: لا، إنما كان حدّث بحديث فزاد في خبره كلمة ليرضي بها ابن أبي دؤاد، وكان قد سمع من أحمد، وكان في كتابه: سمعت أحمد، وقال أحمد، وحدثنا أحمد)(٢).

وقد تبيّن مما سبق في رواية ابن عمار أن الإمام ابن المديني اتخذ هذا الموقف مع ابن أبي دؤاد في الظاهر لرفع الامتحان والتعذيب عن بعض إخوانه المحدثين، وقد حصل ذلك ولله الحمد، وهو في الحقيقة موقف الرجل الصالح الفطن لتخفيف حدَّة المحنة التي نزلت بالمحدثين.

وإن كان أبو زرعة توقَّف عن الرواية عنه لما ذُكر سابقاً، فإنه لا يشك في صدق ابن المديني، ولا في إمامته في هذا الشأن، فقد قال ابن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عن علي فقال: (لا نرتاب في صدقه)(٣).

---

(١) التنكيل (١/ ٢٠٧، ٣٥٦، ٣٥٨).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧٠، ٤٧١).

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٢٠)، والتهذيب (٧/ ٣٥٦).

وكان أبو حاتم الرازي يروي عنه حتىٰ بعد المحنة، ويرىٰ أن الامتناع عن الرواية عنه حين حصل منه ما حصل في الظاهر - وهو معذور في ذلك -، قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابن المديني: (ترك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة، وكان أبي يروي عنه لنزوعه عما كان منه)(١).

قال الحافظ ابن حجر: (تكلَّم فيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدَّم من إجابته في المحنة، وقد اعتذر الرجل عن ذلك وتاب وأناب)(٢).

وقد تصدّىٰ الحافظ الذهبي للدفاع عن الإمام الحافظ ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما رأىٰ العُقيلي قد ترجم له في كتابه الضعفاء وقال: (جنح إلىٰ ابن أبي دؤاد والجهمية، وحديثه مستقيم إن شاء الله)(٣). فدافع عنه الذهبي بكلام منصف، قائلاً: (ذكره العُقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ما صنع...وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به - قد شحن صحيحه بحديث ابن المديني...ولو تركتَ حديث عليٍ، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، أفما لكَ عقل يا عُقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟، وإنما تبِعناك في ذكر هذا النمط لنذبَّ عنهم، ولنزيّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدّثٌ،... ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذي فيهم أدنىٰ بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزِنِ الأشياء بالعدل والورع.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٩٤).
(٢) التهذيب (٧/ ٣٥٦).
(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٣٥).

وأما ابن المديني فإليه المنتهىٰ في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حمَّاد بن زيد، وصنَّف التصانيف، وهو تلميذ يحيىٰ بن سعيد القطّان)[1].



المطلب الثاني: هل كان الإمام ابن المديني فقيهاً؟

وهاهنا سبع وقفات:

(١) كل من ترجم للإمام ابن المديني نقل وصف العلماء له بالإمامة والفهم في علم الحديث عامة، وهذا شاملٌ لمتون الأحاديث وفقهها بلا شك، فالحاكم أبو عبدالله في المعرفة (ص١١٢) عده فيمن وصفهم بقوله: (ذكر النوع العشرين من معرفة علوم الحديث: "معرفة فقه الحديث" النوع العشرون من هذا العلم -بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليدًا وظنًّا- معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة. فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك علىٰ أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم)، والذهبي في السير (٩/ ٥٢٥) عدّه مع كبار أئمة العلم والاجتهاد وقرنه بأحمد وإسحاق والبخاري، وللذهبي كلامٌ نفيسٌ في التذكرة (٢/ ٦٢٧) يقول: (فبالله عليك يا شيخ ارفق بنفسك والزم الإنصاف ولا تنظر إلىٰ هؤلاء الحفاظ النظر الشزر ولا ترمقنهم بعين النقص ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا حاشا وكلا فما في من سميت أحد ولله الحمد إلا وهو بصير بالدين عالم بسبيل النجاة وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال: من أحمد وما ابن المديني وأي شيء أبو زرعة وأبو داود هؤلاء محدثون ولا يدرون ما الفقه؟ ما أصوله؟ ولا يفقهون الرأي،

(١) الميزان (٣/ ١٤٠).

ولا علم لهم بالبيان والمعاني والدقائق، ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق، ولا يعرفون الله تعالىٰ بالدليل، ولا هم من فقهاء الملة، فاسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع هو النافع ما جاء عن أمثال هؤلاء ولكن نسبتك إلىٰ أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلىٰ أئمة الحديث، فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل)، وابن النديم في الفهرست (ص٢٨١) ذكره في فقهاء المحدثين، ولا شك أنه موصوف بالإمامة في علم الحديث ومنه فهم وفقه متونه، فالأئمة الأوائل خاصة لم يكونوا زوامل أسفار، بل كانوا متفننين في علوم الشريعة المقاصد والآلات.

(٢) أصحاب طبقات علماء المذاهب فقهاء عارفون بأقوال الناس، ذكروه معهم، فعدّه أبو عاصم العبّادي في الطبقة الأولىٰ من فقهاء الشافعية (ص٣٩) ونقل عن علي قوله: "وقعت المعرفة بيني وبين الشافعي في مجلس سفيان، وما تركت من كتب الشافعي حرفًا إلا كتبته"، والشيرازي في طبقات الفقهاء (١٠٣) وقال: "كتب عن الشافعي الرسالة وحملها لابن مهدي فأعجب بها"، والسبكي في الطبقات (٢/ ١٤٥) في الطبقة الأولىٰ الذين جالسوا الشافعي. وذكره ابن أبي يعلىٰ الفراء في طبقات الحنابلة (١/ ٢٥٥) من أصحاب أحمد، وذكره ابن مخلوف في فقهاء المالكية في كتابه في فقهاء المالكية (ص٦٤)، فهو ليس مجهول القدر في علم الفقه عند فقهاء المذاهب.

(٣) نقل عنه الشراح كالحافظ ابن رجب في الفتح وغيره واعتمد آراءه الفقهية معتبراً ومعتداً بها وناقشها مع أقوال فقهاء أهل الحديث كإسحاق وأحمد في بضع مواضع.

(٤) كان له مناظرات وأقوال في الفقه، ومنها مناظرته الشهيرة مع ابن معين في الوضوء من مس الذكر، وكان أحمد حكمًا بينهما، قال فيها ابن المديني برأي الأحناف، وحكم أحمد بالتخيير، فقال في النهاية: عمار وابن عمر رضي الله عنهم استويا فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا. وأخذه بحديث الخط في السترة واحتجاجه به، وكان أحمد يصححه ويقول به، وقال قتيبة بن سعيد لمن استفتاه عن طلاق السكران هل يقع؟ وقد دخل عليه الأئمة أحمد وعلي وإسحاق، فقال قتيبة للسائل: هاقد ساق الله لك أحمد وعلي وإسحاق[1].

(١) السير (١٢/ ٤١٨)

(٥) وقد تقف علىٰ من يقلل من شأن ابن المديني الفقهي؛ وسبب ذلك موقفه من المحنة، وقد دافع عنه الخطيب والذهبي وغيرهما وحرر الشيخ إكرام الله موقفه في فتنة خلق القرآن وكل ما نسب واشتهر من روايات أو مداهنة لابن أبي دؤاد فهو باطل لا يثبت، سوىٰ الإجابة مكرهًا، وتقدّم تلخيص الكلام في عقيدته رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) آثاره المفقودة فيها بعض المؤلفات الفقهية مثل: مذاهب المحدثين في جزئين، واختلاف الحديث خمسة أجزاء محتملٌ للعلل أو مختلف الحديث ومشكله، وهو من الفقه، وأبواب السجدة، وكتاب الأشربة، وهو من جنس الحديث الموضوعي، وهو نوعٌ من الفقه أيضًا، وكونه مقلٌّ من الفتيا في الفقه فهذا من ورعه وتقواه إذ كان يقول فيما نقل ابن محرز عنه: (إن الذي يفتي في كل ما يُسأل عنه لأحمق)[1].

(٧) والتوسط هو المسلك المحمود، فَحُبُنا لابن المديني لا يجعلنا نصفه بأنه كان إمامًا متبعًا في الفقه! ولا موقفه في المحنة يجعلنا نسلبه وصف الفقه في الدين وفهم متون الأحاديث التي يحفظها ويعرف أسانيدها وعللها، نعم! ليس له مذهبٌ فقهي يتبعه فيه أصحابه، فهو لا يقارن بزميليه أحمد والشافعي، اللذين انشغلا بالفقه مع الحديث، بينما عليٌّ انصرف بجلّ وقته لنقد الرواة والمرويات، فأشغله ذلك عن التفرغ للفقه، وهو كغيره من العلوم يحتاج للانصراف إليه ليبرز الفقيه فيه، مع أن أئمة الحديث كانوا يفاضلون بين ابن المديني وأقرانه حتىٰ في الفقه، ومعلومٌ أن المفضّل يشارك المفضّل عليه في قدرٍ مشترك مما فوضلا عليه بأفعل التفضيل، وهذا دليلٌ علىٰ أنه فقيهٌ معروفٌ بفقهه للأحاديث عندهم، وسئل أبو حاتم عن علي وأحمد أيهما أحفظ؟ قال: (كانا في الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه، وكان علي أفهم بالحديث)[2].

(١) معرفة الرجال لابن محرز (٢/ ٢٠٧)
(٢) السير (١١/ ١٩٨)

والسبب في شهرته بالعلل هو اشتغاله وشغفه بها أكثر من الفقه الذي كان في العراق يميل إلى الرأي وهو مذهب أبي حنيفة، وكان مخالفاً لمنهج أهل الحديث في ذم الرأي واتباع الحديث والأثر، قال يعقوب الفسوي: سمعت عبد الرحمن بن أبي عباد القلزمي - وكان من أصحاب علي - قال: "جاءنا ابن المديني يومًا، فقال: رأيت في هذه الليلة كأني مددت يدي، فتناولت أنجماً. فمضينا معه إلى معبّر، فقال: ستنال علمًا، فانظر كيف تكون. فقال له بعض أصحابنا: لو نظرت في الفقه - كأنه يريد الرأي - فقال: إن اشتغلت بذاك، انسلخت مما أنا فيه"(١). فالخلاصة أنه ليس شأنه في الفقه كشأنه في العلل، كمن له مذهبٌ فقهيٌ وأتباع، أما الفقه في الدين فقطعاً لا يخلو إمامٌ مثل ابن المديني منه، وأظهر دليلٍ عليه ثناء ونقل من رأوه من مشايخه وتلاميذه وأقرانه ومنهم كبار الفقهاء كأحمدَ والبخاري وإسحاق وكلهم وصفه بالإمامة في العلم وأنه لم ترَ أعينهم مثله.



المطلب الثالث: مكانة ابن المديني العلمية وأقوال العلماء فيه:

تتبيّن هذه المكانة العلمية في جانبين مهمين في علم الحديث، تميّز بهما الإمام ابن المديني، وكانت له مكانةٌ رفيعة في علم الحديث، ومنزلة كبيرة لدى معاصريه من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، ومن بعدهم، وهما: معرفة الرجال، وعلل الأحاديث.

(١) إمامته في الحديث، ومعرفة الرجال:

لقد ارتقى ابن المديني أرفع مراتب المعرفة في علم الحديث حتى أصبح إماماً يُقتدى به في كل ما يقوله ويفعله وينقلون عنه ذلك، فهذا تلميذه عباس العنبري يقول: (كان ابن المديني بلغ ما لو قُضي له أن يتم على ذلك، لعله كان تقدم على الحسن البصري، كان الناس يكتبون قيامه، وقعوده، ولباسه، وكل شيء يقول ويفعل)(٢)،

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٠)

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٥١).

وكانت له الصدارة دائماً في مجالس العلم، كما أنّ له القول الفصل عند الاختلاف، يقول محمد بن عبد الرحيم: (كان ابن المديني إذا قدم بغداد تصدّر، وجاء يحيىٰ، وأحمد بن حنبل... والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا في شيء تكلَّم فيه علي)(١).

وقد شهد العلماء في مختلف العصور لابن المديني بالتقدم والفضل والإمامة، وممن شهد له بذلك من شيوخه الإمام عبد الرحمن بن مهدي حيث يقول: (ابن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ، وخاصة بحديث سفيان بن عيينة)(٢).

وكان معاصره وصديقه ورفيقه في الطلب يحيىٰ بن معينٍ قد سُئِل عن ابن المديني وعن الحُمَيْدِي، أيهما أعلم فقال: (ينبغي للحُمَيْدي أن يكتب عن آخر عن ابن المديني)(٣).

وهذا اعتراف من ابن معين بمنزلة ابن المديني، وتقدمه عنده في هذا الشأن.

وقال أبو بكر البغدادي: (رأيت ابن المديني مستلقياً، وأحمد بن حنبل عن يمينه، ويحيىٰ بن معين عن شماله، وهو يملي عليهما)(٤).

وذكر الخطيب بسنده إلىٰ أبي قدامة السرخسي قال: سمعت ابن المديني يقول: (رأيت فيما يرىٰ النائم كأنَّ الثريا تدلّت حتىٰ تناولتها)، قال أبو قدامة: (فصدّق الله رؤياه، بلغ في الحديث مبلغاً لم يبلغه أحد)(٥).

وممن شهد له بالإمامة في هذا الفن الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية فقد عدّ ابن المديني في الأئمة الذي أخذ الناس عنهم العلم ثم قال: (فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ من غيرهم... فإن يحيىٰ بن معين، وابن المديني، ونحوهما أعرف بصحيح الحديث وسقيمه من مثل أبي عُبيد، وأبي ثور)(٦).

(١) المجروحين (١/ ٥٥)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٦٣).
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٨).
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٤)، والسير (١١/ ٥٠)، والتهذيب (٧/ ٣٥٢).
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٥١)، والسير (١١/ ٤).
(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٤٦١)، وتهذيب الكمال (٢١/ ١٣)، والسير (١١/ ٤٦).
(٦) منهاج السنة (٤/ ١١٤، ١١٥).

(٢) إمامته في علم علل الحديث على وجه الخصوص:

الإمام ابن المديني إمامٌ حمل راية الذبِّ عن السنة المشرفة والدفاع عنها، وكان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ذا صبرٍ وجلَدٍ في تتبع علل الحديث الخفية، ويتمتع بخبرة فائقة في إدراك علل الأسانيد والمتون، وطرق الكشف عن هذه العلل، فكان يقول: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه)(١).

وكان ربما تتتبع طرق حديثٍ واحدٍ مدة طويلة حتىٰ يكشف ما فيها من علل، وقد يحتاج في اكتشافها إلىٰ وقت طويل، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة)(٢).

يقول الإمام أحمد بن حنبل - معاصره ورفيقه في الطلب -: (أعلمنا بالعلل ابن المديني)(٣)، فقدَّمه علىٰ جميع علماء عصره في معرفة العلل.

وقال تلميذه أبو حاتم الرازي: (كان ابن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل)(٤).

وقال أيضاً: (الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث، أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين، وابن المديني...)(٥).

وقال تلميذه الآخر صالح بن محمد الأسدي: (أعلم من أدركت بالحديث وعلله ابن المديني...)(٦)، وقد أدرك كبار الحفاظ في زمانه كالإمام أحمد بن حنبل، وابن معين، وغيرهما.

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٣١٦).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٥٧).
(٣) كتاب المجروحين (١/ ٥٥).
(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩)، والجرح والتعديل (٦/ ١٩٤)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٥٨).
(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣).
(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٧٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٣).

بل فضَّله الإمام أبو داود على الإمام أحمد في العلم باختلاف الحديث إذ يقول: (ابن المديني أعلم من أحمد باختلاف الحديث)[١].

وقال النسائي: (لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد، ويحيى، وعلي، وإسحاق، وأعلمهم بالحديث وعلله علي، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثاً يحيى، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق، إلَّا أن أحمد بن حنبل كان عندي أعلم بعلل الحديث من إسحاق)[٢].

وقال ابن حبان في ترجمة ابن المديني: (كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ)[٣].

وقال الخطيب مبيّناً مكانة ابن المديني بين معاصريه: (كان ابن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها، ولسان طائفة الحديث وخطيبها، رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه)[٤].

وقال الحافظ الذهبي: (كان ابن المديني رأساً في الحديث وعلله)[٥]، ويقول الحافظ ابن رجب الحنبلي في وصف ابن المديني: (أحد الأئمة الحفاظ المبرزين في علم الحديث وعلله، وعنه تلقى البخاري هذا العلم)[٦].

بل حكى الحافظ في مقدمة الفتح اتفاق العلماء على أنّ ابن المديني أعلم أقرانه بالعلل- وهذه الطبقة هم أئمة هذا الشأن وكل من أتى بعدهم فهو دونهم في الرتبة - فقال: (لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلَّل، فإنهم لا يختلفون في أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك...)[٧].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٨).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤٨٣).
(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ٤١٩).
(٤) الجامع للخطيب (٢/ ٣٠٢).
(٥) السير (٧/ ٢٤٩).
(٦) شرح علل الترمذي (١/ ٤٨٤).
(٧) هدي الساري (ص ٣٦٤).

بل لقد عدّ الحافظ ابن كثير كتاب الإمام ابن المديني في العلل من أجلّ وأحسن المؤلفات في هذا العلم فقال: (ومن أحسن كتاب وضع في ذلك، وأجلّه وأفحله كتاب العلل لابن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدّثين بعده في هذا الشأن على الخصوص)(١).

المبحث السابع: أهم مؤلفات ابن المديني

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من العلماء الذين لهم نَتَاجٌ علمي وفير؛ إذ أَلَّف كتباً كثيرة، ونبغ في التأليف والكتابة في فنون الحديث وغيرها، وبلغت مصنفاته في الحديث فحسْب - على ما قال الإمام النووي - نحو مائتي مصنَّف(٢).

ومُعْظم ما عُرف من مؤلفاته هي في علم مصطلح الحديث؛ إذ كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أوائل من ألف في مباحث علوم الحديث على سبيل الاستقلال.

كما أن الإمام ابن المديني يُذكر في طليعة المؤلفين في بعض أنواع علوم القرآن، يقول السيوطي في نوع معرفة سبب النزول: (أفرده بالتصنيف جماعة أقدمهم ابن المديني شيخ البخاري)(٣).

ويقول الإمام النووي مشيراً إلى أسبقية الإمام ابن المديني بالتأليف في كثير من العلوم، ومُشيداً بنَفَاسة كتبه بين كتب التراث الإسلامي يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ما ذكر أن له مائتي كتاب: (لم يُسبق إلى معظمها، ولم يُلحق في كثير منها)(٤).

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير بشرح أحمد شاكر (١/ ١٩٧).
(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٥٠)، ويُنظر: وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٩)، والميزان (٣/ ١٤١).
(٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٢٨).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٥٠).

وقد أطلق عليه جمعٌ ممن ترجم له: كابن حبان[١]، والذهبي[٢]، وابن حجر[٣]،بأنه: (صاحب التصانيف). وقال السخاوي: (له التصانيف الكثيرة في العلل والرجال)[٤].

وأقْدمُ من قام بإحصاء وجمع أسماء مؤلفات ابن المديني - فيما وقفت عليه - الإمام أبو عبد الله الحاكم المتوفى سنة (٤٠٥هـ)[٥] فسرد له تسعةً وعشرين كتابـًا، وكل من أتى بعده إنما ينقل ما ذكره ولا يزيد شيئًا، كالخطيب البغدادي[٦]، وابن رجب[٧]، وغيرهما.

ومما يؤسف له أنّ أغلب مؤلفات ابن المديني لا تزال في عداد المفقودات، والموجود من مؤلفاته قليلٌ جداً بالنسبة للمفقود، وما لم يصل إلينا من أسمائها أضعاف ما وصل إلينا، ويبدو أنّ انقراض هذه الكتب منذ وقت مبكرٍ، قبل زمن الخطيب المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، قال الخطيب: (...وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيءٍ منها، إلا على أربعةٍ، أو خمسةٍ فحسب، ولعمْري إنّ في انقراضها ذهاب علومٍ جمة، وانقطاع فوائد ضخمة)[٨]، بل رُبما حتى قبل زمن الحاكم، فقد ذكر الحاكم في النوع الحادي والخمسين: في معرفة جماعة من رواة التابعين فمن بعدهم، الذين لم يُحتج بهم في الصحيح، ولم يسقطوا، أنّ لابن المديني كتابٌ عنهم، وقد ذكره فيما سبق، ثم قال: (غير أني لم أَرَ الكتاب قط، ولم أقف عليه)[٩].

---

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٦٩).
(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٨).
(٣) التهذيب (٧/ ٣٤٩).
(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ (٣٤٢).
(٥) معرفة علوم الحديث (ص٧١).
(٦) الجامع للخطيب (٢/ ٤٦٤).
(٧) شرح العلل (١/ ٤٨٦).
(٨) الجامع للخطيب (٢/ ٤٦٧).
(٩) معرفة علوم الحديث (ص٢٥٤).

وقد قام بعض الباحثين بتتبع أسماء مؤلفات ابن المديني التي تناقل العلماء ذكرها، ولَعَلّي لا أُطيل المقام بسردها نظراً لكثرتها فقد بلغت نحواً من أربعين كتابًا، ولوجود جهود سابقة في إحصائها، فسأكتفي بالإشارة إلىٰ هذه الجهود(١) منعًا للتكرار.

وسأكتفي هنا بحصر الموجود منها إلى يومنا هذا، معرّفاً بها بإيجازٍ، ومنبهاً على ما أصبح في عداد المطبوعات:

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال(٢):

هذا الكتاب من رواية محمد بن أحمد بن البَراء عن ابن المديني، وقد طبع أربع طبعات:

الأولى: حققها الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي باسم (العلل)، ونشره المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢هـ، ثم أعيد طبعه في المكتب الإسلامي نفسه سنة ١٤٠٠هـ.

والثانية: بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، والناشر دار الوعي بحلب سنة ١٤٠٠هـ، باسم (علل الحديث ومعرفة الرجال).

---

(١) تتَبّع الباحث: فاضل إسماعيل خليل في رسالته (ابن المديني ومكانته بين أئمة الجرح والتعديل) أسماء كتب ابن المديني التي تناقلها أهل العلم فبلغت ستةً وثلاثين كتابًا. وزاد عليه الباحث: إكرام الله إمداد الحق في رسالته (ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال) أربعة كتب، فصار المجموع أربعين كتابًا، وفاتهما كتابٌ واحدٌ وهو (معرفة من يدور عليه الإسناد) ذكره ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة (٦/ ٤٦٢) في ترجمة أبي القاسم بن البراق من ضمن ما قرأه علىٰ شيوخه.

(٢) للاستزادة حول هذا الكتاب، وما يتعلق بالخلاف في عنوانه، وتمييزه بين الكتب التي ألفها ابن المديني في العلل، يُراجع: العلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحيم (ص٥٧) حيث يرىٰ أنّه جزءٌ من كتابه العلل المتفرقة. بينما يرىٰ الدكتور إبراهيم بن الصديق في رسالته: علم علل الحديث من خلال كتاب ابن القطان بيان الوهم والإيهام (١/ ٧٠) أنّ نشره باسم (العلل) فيه إيهام وليس صحيحًا، وإنما هو (معرفة من يدور عليه الإسناد)، وذكر أنّ الكتاب كان معروفًا في الأندلس بهذا الاسم، وكانوا يدرسونه ويسمعونه، وذكر أدلته علىٰ ذلك.

والثالثة: بتحقيق حسام محمد بوقريص، والناشر دار غراس بالكويت، سنة ١٤٢٣هـ، باسم (العلل).

والرابعة: رسالة ماجستير للدكتور: مازن السرساوي ١٤٢٦هـ وهي أفضلها، بإشراف شيخنا أ.د أحمد معبد.

والكتاب يحتوي على مسائل متفرقة غير مرتبة، ويُمكن تقسيمه من خلال محتواه إلى أربعة أقسام:

- **القسم الأول:** مقدمات عامة في العلل والرجال، بين فيها ابن المديني طبقات الرواة في مختلف الأمصار، مع ذكر أول من صنّف في الحديث، وحصر المكثرين من الرواة، ومن يدور عليهم الإسناد منهم من عهد الصحابة ﷺ إلىٰ زمن ابن المديني، وكذلك تحدّث فيه عن المدارس الحديثية في الأقطار الإسلامية، وأصحاب هذه المدارس وتلاميذها.
- **القسم الثاني:** ذكر فيه حال الرواية عن أشخاص بأعيانهم من الرواة، فذكر من سمع من الراوي، ومن لم يسمع منه، علىٰ مستوىٰ الشيوخ والتلاميذ، فبدأ بزيد بن ثابت ﷺ، فذكر من سمع منه من أهل المدينة، ثم من روىٰ عنه من أهل الكوفة، ثم من روىٰ عنه ولم يثبت سماعه منه، ثم ذكر بعض الأحاديث كنماذج تطبيقية، وهكذا في بقية الرواة كالحسن البصري، وغيره.
- **القسم الثالث:** ذكر فيه مجموعةً من الأحاديث، وبيّن علة كل واحدٍ منها، وعرض طرقه عرضاً مستفيضاً، وقد بلغت هذه الأحاديث قريباً من سبعين حديثاً.
- **القسم الرابع:** ذكر عدداً من الرجال، وبيّن حالهم من حيث العدالة والضبط، وثبوت رواية بعض تلاميذهم عنهم أو انقطاعها، كما في هذا القسم بيانٌ لكثير من وفيات الرواة وكُناهم.

(٢) تسمية من روي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ:

هذا الكتاب من رواية حنبل بن إسحاق بن حنبل عن ابن المديني، وله طبعتان:

- **الأولى:** بتحقيق الدكتور علي محمد جماز، نشرته دار القلم بالكويت، سنة ١٤٠٢هـ.

- **والثانية:** بتحقيق شيخنا الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، نشرته دار الراية بالرياض، سنة ١٤٠٨هـ، طبعه في مجموعٍ تحت عنوان: (الرواة من الأخوة والأخوات)، وضمّنه كتاب ابن المديني هذا، وكتاب أبي داود في الأخوة (تسمية الأخوة الذين رُوي عنهم الحديث)، وعلّل صنيعه هذا بأنّ موضوع الكتابين في الأخوة من رواة الحديث، ثم قال: (وإنْ كان عنوان كتاب ابن المديني ليس في الأخوة، إلا أنّه رَحِمَهُ اللَّهُ قد جعل فصلاً كبيراً يُقدّر بنصف الكتاب في تسمية الأخوة، وأيضاً الفصل الأول من كتابه وهو تسمية أولاد العشرة، يدور حول الأخوة؛ لأنه يذكر اسم الصحابي، ثم يذكر أبنائه، فهؤلاء الأبناء هم أخوة)[(١)].

وعلىٰ كلِّ حال فهو كتابٌ عظيم، ولذلك لمَّا اطلع عليه الإمام أحمد تعجَّبَ من تلخيص ابن المديني لهذه الأسماء، ومعرفته بها[(٢)].

وقد بدأ المؤلف كتابه بذكر فاطمة بنت النبي ﷺ، وأولاد عليٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم أحفادهما ثم ذكر أولاد العشرة المبشرين بالجنة وأولاد أولادهم، ثم ذكر أسماء صحابة آخرين وذكر أبنائهم، وأحفادهم، وينتهي بذكر أبناء العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم يعقد موضوعاً آخر في تسمية من سمع من النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو وابنه وكانت له صحبة.

ثم ذكر موضوعاً ثالثاً بعنوان (تسمية الأخوة)، ذكر تحته الصحابة من الأخوة الذين رووا عن النبي ﷺ، وهذا الموضوع استغرق نصف الكتاب تقريباً.

---

(١) مقدمة الدكتور باسم في تحقيق الكتاب المذكور (ص٥).

(٢) نقل هذه الشهادة حنبل في أول الكتاب، انظر: الرواة من الأخوة والأخوات (ص٢١).

أما بقية الكتاب: فقد سرد فيه أسماء بعض الصحابة رضي الله عنهم الذين اشتركوا في نفس الاسم، ثم ذكر مشيخة مِسْعَر بن كدام الذين لم يلقهم شعبة، ثم ذكر راوي الكتاب أسئلةً وجهت لابن المديني في الكنىٰ والأسماء، ثم ذكر حنبل أقوالاً لابن معين في الرجال تتعلق بالأخوة، ثم روىٰ حنبل بإسناده حديث أم زرع، وأحاديث أخرىٰ لا تتصل بموضوع الكتاب.

وثمّة أمرٌ ينبغي الانتباه له، وهو أنّ موضوع (تسمية الأخوة) الذي يُمثل نصف كتاب (تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة)، يُحتمل أنّه جزءٌ من الكتاب الأصل في الأخوة، دُمجت نسخه الخطية مع نسخ الكتاب الثاني؛ إذ لا علاقة بين موضوعه وموضوع من روي عنه من أولاد العشرة رضي الله عنهم، والله أعلم.

(٣) **سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني في الجرح والتعديل**، أو: **آراؤه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيىٰ بن معين بالقدرية**:

نُسب الكتاب إلىٰ محمد بن عثمان بن أبي شيبة باعتبار أنه هو السائل في الأغلب، أو لأنه الذي قام بجمعه علىٰ الصورة التي وصل إلينا.

وقد طبع كتاب السؤالات طبعتان: الأولىٰ بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، ونشرته مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٤هـ، والأخرىٰ حديثة بتحقيق أبي عمر الأزهري، ونشرته مكتبة الفاروق.

وقد ذكر فؤاد سزكين هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن المديني، وأسماه (آراؤه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيىٰ بن معين بالقدرية)(١)، اعتماداً علىٰ مقدمة الكتاب الذي فيه أنّ ابن أبي شيبة قال: (قلت لابن المديني: يا أبا الحسن إنّ يحيىٰ بن معين ذكر لنا مشايخ من البصريين كانوا يُرمون بالقدر إلا أنّهم لا يَدْعون إليه...)(٢).

---

(١) تاريخ التراث العربي (١/ ٢٩٤).

(٢) السؤالات (ص٤٥).

ولعل الأدق في تسمية الكتاب أنّه (سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني) وقد نصّ علىٰ هذا الاسم الحافظ السخاوي(١).

والكتاب يشتمل علىٰ (٢٦٠) مسألة، تتضمن التعريف ببعض رجال الحديث، وبيان أحوالهم جرحًا وتعديلاً، وبيان نسبهم، ومواطنهم، وذكر بعض شيوخهم، وتلاميذهم، كما تتعرض تلك السؤالات أيضًا لبيان عقيدتهم، وأعمالهم، وأُسَرِهم، ونحو ذلك، والكتاب يشتمل أيضًا علىٰ ذكر بعض علل الأسانيد، وأحيانًا ينقل ابن المديني بعض الأمور النقدية عن مشايخه من الأئمة، ويتميز الكتاب في الغالب بالإيجاز في السؤال والإجابة.

(٤) **الجزء الخامس من الأحاديث المعللة:** اعتنىٰ به الشيخ خالد السباعي، ونشرته دار الحديث الكتانية ١٤٣٧هـ، وفيه (١٥١) حديثًا مسنداً عن ابن المديني، وغالبه الحديث السرد، وقليلٌ كلامه فيه.

(٥) **حديث ابن المديني:** جزء من حديثه حققه الشيخ حسام كمال وطبع في دار العاصمة ١٤٣٨هـ، وغالبه الحديث السرد، وقليلٌ كلامه فيه أيضًا.

فهذه الكتب الخمسة الوحيدة المطبوعة لابن المديني التي تيسّر لي الوقوف عليها، ولعلها أيضًا هي الموجودة من بقية تراث هذا الإمام حسب علمي القاصر، ومن يطلع عليها تمتلئ نفسه إعجابًا وتقديراً لأسلوب هذا الرجل، ويدرك مدىٰ ما وصل إليه من الدقة العلمية في الأمور النقدية، وحسن تناوله وعرضه لهذه الأمور في مؤلفاته القيّمة، ويتألم لفوات ما فات منها، قال علي: كنت صنفت (المسند) علىٰ الطرق مستقصي، كتبته في قراطيس، وصيرته في قمطر كبير، وخلَّفتُه في المنزل، وغبت هذه الغيبة. قال: فجئتُ، فحركت القمطر، فإذا هو ثقيل، بخلاف ما كانت، ففتحتها، فإذا الأرَضَةُ قد خالطت الكتب، فصارت طينًا(٢).

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص٢٣١).
(٢) السير (١١/ ٥٠)

المبحث الثامن: وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ:

ذكر تلميذه الإمام البخاري أنه مات يوم الاثنين ليومين بقيا من شهر ذي القعدة سنة أربع وثلاثين بعد المائتين[١]، وله ثلاث وسبعون سنة، رحمه الله رحمةً واسعةً، وجزاه عن أمة الإسلام خير الجزاء.



(١) التاريخ الكبير (٦/ ٢٨٤)، ويُنظر: الطبقات لابن سعد (٧/ ٣٠٨).

القسـم النظـري

تعـريف العلة في الحـديث، وأنواعهـــا، وأهميــة هــذا العلــم

المبحث الأول: معنى العلة لغــةً واصطــلاحاً

المطلب الأول: معنى العلــة لغــة(1):

تطلق العلة في اللغة على عدّة معانٍ، تعود في مجملها إلى ثلاثة معانٍ، وقد أوضح هذه المعاني الثلاثة ابن فارس في معجم مقاييس اللغة فقال: (عَلّ، العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

- **أحدها**: تكرُّر أو تكرير.
- **والثاني**: عائق يعوق.
- **والثالث**: ضعف في الشيء.

فالأول: العَلَل، هو الشربة الثانية، ويُقال: عَلَلٌ بعد نَهَل، ويُقال: أعلَّ القوم، إذا شربت إبلهم عَلَلاً، قال ابن الأعرابي في المثل: ما زيارتك إيانا إلا سَوم عالَّة. أي: مثل الإبل التي تَعُل. وإنما قيل هذا لأنها إذا كُرّر عليها الشرب كان أقل لشربها الثاني.

---

(1) الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٣٧)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١٣)، ودرة الغواص للحريري (ص١٦٤)، ولسان العرب لا بن منظور (١٢/ ٤٩٨)، والقاموس للفيروزآبادي (٤/ ٢١)، والمعجم الوسيط (٢/ ٦٢٣)، وأيضاً بعض الدراسات المعاصرة التي ناقشت أهل اللغة في معنى العلة لغةً، وفي إطلاق لفظ معلول، ومنها: العلل في الحديث د.همام عبد الرحيم (ص١٦)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء د.ماهر ياسين الفحل (ص١١)، الحديث المعلول د.حمزة المليباري (ص٩)، الوهم في روايات مختلفي الأمصار د.عبد الكريم الوريكات (ص٣٣)، ومنهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص٢١٣)، مرويات الزهري المُعلة د.عبد الله دمفو (١/ ٨٩)، وعلم علل الحديث لإبراهيم بن الصديق الغماري (١/ ٢٤).

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: العِلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه. ويُقال: اعتلّه عن كذا، أي: اعتاقه، قال: فاعتلَّه الدهر وللدهر علل.

والثالث: العِلّة المرض، وصاحبها مُعتلّ، قال ابن الأعرابي: عَلّ المريض، يَعِلُّ عِلّةً، فهو عليلٌ).

ومما ذكره ابن فارس وغيره من أهل اللغة يظهر لنا شدة الارتباط بين المعنى اللغوي وبين إطلاق المحدثين العلة على حديث ما، **كما يلي:**

- **في المعنى الأول:** قام المحدث بتكرار النظر في الحديث بعد أن كان النظر الأول يدل على سلامته من القادح.
- **وفي المعنى الثاني:** وُجد في الحديث عائق يعوق عن العمل به وتصحيحه.
- **وأما المعنى الثالث:** فهو أظهر المعاني؛ لكون الحديث المُعل فيه ضعف ومرض.

وثمّة خلاف في إطلاق لفظة (معلول) على الحديث المعل، فاستشكله بعض أهل اللغة، ومنهم:

١. ابن سيده في المحكم[1].
٢. الحريري في درة الغواص[2].
٣. الفيروزآبادي في القاموس[3].

وبناءً على كلام أهل اللغة صرّح بعض المحدّثين من المتأخرين بأنّها لحنٌ وإن استخدمها أهل الفنّ من الأوائل، فمن أقوال من ذهب إلى هذا من المحدثين **مايلي:**

---

(١) المحكم والمحيط (١/ ٤٦).
(٢) درة الغوّاص في أوهام الخواص (ص ١٦٤-١٦٥).
(٣) القاموس المحيط (٤/ ٢١).

١. ابن الصلاح فقال: (والمعلول، مرذولٌ عند أهل العربية واللغة)[١].

٢. النووي في التقريب[٢].

٣. العراقي كما في ألفيته إذ قال:

وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مشْمولُ   مُعَلاً ولا تَقُلْ مَعْلولُ[٣]

٤. السيوطي حيث قال: (النوع الثامن عشر: المعلل، ويسمونه المعلول، كذا وقع في عبارة البخاري، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، وغيرهم، وهو لحنٌ؛ لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي علىٰ مفعول، بل الأجود فيه مُعَلٌّ، بلام واحدة، لأنه مفعول أعل قياسًا، وأما المُعلّل فمفعول عَلّلَ، وهو لغة بمعنىٰ ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم)[٤].

ومن الأئمة الذين استعملوا لفظ معلول أيضًا- عدا من ذكرهم السيوطي-:

أبو داود[٥]، والعقيلي[٦]، وابن حبان[٧]، وابن المنذر[٨]، والخليلي[٩]، وابن منده[١٠]، وأبونعيم الأصبهاني[١١]، والبيهقي[١٢]، وابن عبد البر[١٣]، وابن ماكولا[١٤]،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٨٩-٩٠).
(٢) التقريب مع تدريب الراوي (١/ ٢٥١ ط عبد الوهاب).
(٣) ألفية الحديث للعراقي مع شرحها فتح المغيث (١/ ٢٢٤)، وانظر أيضًا التقييد والإيضاح (ص١١٦).
(٤) تدريب الراوي (١/ ٢٥١).
(٥) في رسالته إلىٰ أهل مكة (ص٣٤).
(٦) في الضعفاء (٢/ ٨٣).
(٧) في صحيحه (٤/ ٤٨٣).
(٨) في الأوسط (١/ ٣٣٧).
(٩) في الإرشاد (١/ ١٦٠).
(١٠) في شروط الأئمة (ص٢٩).
(١١) المسند المستخرج علىٰ صحيح الإمام مسلم (١/ ٤٨).
(١٢) في القراءة خلف الإمام (١/ ٤٨).
(١٣) في التمهيد (١٦/ ٢٣٧).
(١٤) في الإكمال (٢/ ٩١).

والضياء المقدسي[١]، والذهبي[٢]، والحافظ ابن حجر[٣].

والحقيقة أنّنا حين نعود إلىٰ أهل اللغة أنفسِهم، نجد أنهم غير متفقين علىٰ هذا القول، فبعضهم لم يجزم بخطأ إطلاق لفظة معلول علىٰ الحديث المعل، بل إن منهم من صححها، وأجاز إطلاقها:

(١) قال العراقي: (حكاه جماعة من أهل اللغة، منهم: قُطْرُب، والجوهري في الصحاح، والمُطَرِّزي في المُغْرِب)[٤].

(٢) قال الشيخ طاهر الجزائري: (ويُقال للمعل: المعلول والمعلل، قال ابن القوطية: عُلَّ الإنسان: مرض، والشيء أصابته العلة.

فيكون استعماله بالمعنىٰ الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولىٰ لوقوعه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغة، ومن حفظ حجة علىٰ من لم يحفظ، والصواب أنه يجوز أن يُقال: علّه فهو معلول، من العلة، إلا أنه قليل، وممن نقل ذلك الجوهري في صحاحه، وابن القوطية في أفعاله، وقطرب في كتاب (فعلت وأفعلت)، وذكر ابن سيده في المحكم: أن في كتاب أبي إسحاق في العروض "معلول"، ثم قال: ولست علىٰ ثقة منه)[٥].

(٣) قال الجوهري: (اعتل: أي مرض، فهو عليل، وعُلَّ الشيء فهو معلول)[٦].

(٤) قال ابن منظور: (واستعمل أبو إسحاق - (هو الزجاج) - لفظة المعلول، في المتقارب من العروض...)[٧].

---

(١) في الأحاديث المختارة (٣/ ٣٢).
(٢) في ميزان الاعتدال (٧/ ١٣٤).
(٣) في فتح الباري (١/ ٨٣).
(٤) التقييد والإيضاح (ص١١٤)، وسيأتي نقل كلام الجوهري بعد قليل في رقم (٣).
(٥) توجيه النظر (ص ٥٩٨-٥٩٩).
(٦) الصحاح (٥/ ١٧٧٣، ١٧٧٤).
(٧) لسان العرب (١٣/ ٤٩٨-٤٩٩).

(٥) قال الفيومي: (العلة: المرض الشاغل، والجمع عِلَلٌ، مثل سِدْرة وسِدَر، وأعله الله فهو معلولٌ، قيل: من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنّه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله: فُعلٌ، فهو معلولٌ، أو من علّه فيكون على القياس، وجاء معلٌ على القياس، ولكنه قليل الاستعمال)[1].

(٦) أنَّ ابن سيده في الحقيقة لم يجزم جزماً تاماً بكونه خطأً، بل إنه ذكر لإطلاق هذا اللفظ مخرجين لغويين؛ لأنه قال:

(أ) (واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض، واستعمله في المضارع، وأرى هذا إنما هو على طرح الزائد، كأنه جاء على علّ وإنْ لم يلفظ به).

(ب) ثم قال: (وبالجملة فلست منها على ثقة ولا ثَلَج، لأنَّ المعروف إنما هو: أعله الله تعالى، فهو مُعلٌّ، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مجنون، ومسلول، من أنه جاء على جَنَنْتُه وسلَلْته وإن لم يستعملا في الكلام، استغناء عنهما بأفعلْت)[2].

ولهذا قال الزركشي متعقباً ابن الصلاح: (والصَّواب أنه يجوز أن يقال: علَّه، فهو مَعْلُول، من العِلَّة والاعتلال، إلا أنه قليل...ويشهد لهذه العِلَّة قولهم: عليل كما يقولون قتيل وجريح...وظهر بما ذكرناه أن قول المصنِّف: "مرذول"، أجود من قول النَّووي في اختصاره: "لحن"؛ لأن اللَّحن ساقط غير معتبر البتة، بخلاف المرذول.

وأما قول المحدِّثين: "علَّله فلان بكذا"، فهو غير موجود في اللغة، وإنَّما هو مشهور عندَهم بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، من تعليل الصَّبي بالطَّعام. لكنَّ استعمال المحدِّثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة)[3].

---

(١) المصباح المنير (ص١٦٢).
(٢) المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٤٦).
(٣) النكت للزركشي (٢/ ٢٠٥-٢٠٦).

وقال السخاوي: (مما يساعد صنيع المحدثين، ومن أشير إليهم، استعمال الزجاج اللغوي له، وقول الصحاح: " عُلَّ الشيء، فهو معلول"، يعني من العلة، ونصَّ جماعة كابن القوطية في الأفعال على أنه ثلاثي...ومن ثَمّ سمى شيخنا كتابه: الزهر المطلول في معرفة المعلول، ولكن الأعرف أنه فعله من الثلاثي المزيد، تقول: أعله الله ﷻ فهو معلول)[1].

ومما تقدم يتبين أن إطلاق لفظ (معلول) على الحديث المعلّ جائزٌ لغةً لما يلي:

(١) أن من أجازه من أهل اللغة أكثر ممن منع منه وأعلم، فقد أجازه خمسةٌ من أئمة اللغة، وهم: (قطرب، والجوهري، والمُطَرِّزِي، وابن القوطية، والفيومي)، والأربعة الأوائل من متقدّمي أئمة اللغة، وقد صرّح الإمام الفيومي أنّ لفظ "معلول" جائزٌ لغةً على المعنى الذي أراده المحدثون وهو المرض، وأنّه هو الأكثر استعمالاً في اللغة.

وابن القوطية، وقطرب، لهما مزيد اختصاص في الأفعال؛ فقد صنفا فيها مصنفاتٍ مشهورة.

وأما من منع منه فهم متأخرون عن أولئك، وهم: (ابن سيده، والحريري، والفيروزآبادي).

(٢) أنّ لفظة "معلول" قد وردت في لغة العرب واستعملوها بمعنى المرض، وهو المعنى المناسب للعلة.

وقد وقفت على نصٍ استخدم فيه أحد الأئمة الأوائل الذين يُحتجُّ بكلامهم في اللغة[2] مع إمامته في العلم والدين وهو الإمام الشافعي لفظة "معلول" بمعنى المريض، حيث قال في كتاب الرَّهن من كتابه "الأمّ": (ومن يجوز ارتهانه ثلاث

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٥٩).

(٢) قال عبد الملك بن هشام النحوي وأبو عبيد القاسم: (الشافعي ممن تؤخذ عنه اللغة) كما في مناقب الشافعي لابن أَبي حاتم (ص١٣٦).

أصناف:- صحيح، وآخر مَعْلُول، وآخر فاسد...)، إلىٰ أن قال: (فهذا الرَّهن الصَّحيح الذي لا علة فيه، وأما المَعْلُول...)[(١)].

وكذلك ثبت استعمال إمام اللغة المشهور أبي إسحاق الزجاج، وغيره من أئمة الحديث المتقدمين، وفي هذا ردٌّ علىٰ كلِّ من أنكر صحته لغةً.

(٣) أن ابن سيده وهو ممن منع منه ذكر له مخرجَيْن لُغويين كما تقدم نقله عنه.

وعلىٰ هذا يكون استخدام الكلمات الثلاث (معلّ، ومعلل، ومعلول) صحيحٌ من جهة اللغة إذا أُخذ بالاعتبار تخريج الحافظ السخاوي للفظة (معلل) علىٰ أنّها استعارةٌ من علله بالشيء إذا شغله به، مع اعتبار أنّ الأفصح التعبير بالمعلّ، ويجوز بمعلل، ومعلول علىٰ خلافٍ فيهما.

المطلب الثاني: العلة في الاصطلاح[(٢)]:

من خلال الدراسة لجملةٍ من الأحاديث المعلة في كتب العلل، ومقارنة ذلك بما استقر عليه الاصطلاح في تعريف العلة، يظهر لي أنّ جمهور المحدثين استعملوا لفظ العلة علىٰ وجهين:

الوجه الأول: معنىً عام يراد به جميع الأسباب التي تمنع من قبول الحديث، أو العمل به، سواءاً كانت ظاهرةً أم خفيةً، قدحت في صحة الحديث أم لم تقدح، وكل اختلافٍ في السند أو المتن، وهذا ما جرىٰ عليه عمل الأئمة الأوائل.

---

(١) الأم (٣/ ١٨٤).

(٢) للاستزادة يُراجع: بعض الدراسات المعاصرة لمعنىٰ العلة اصطلاحًا مثل: العلل في الحديث د.همام عبد الرحيم (ص١٧)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء د.ماهر ياسين الفحل (ص١٣)، الحديث المعلول د.حمزة المليباري (ص١٠)، الوهم في روايات مختلفي الأمصار د.عبد الكريم الوريكات (ص٣٩)، ومنهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص٢١٦)، علم علل الحديث لإبراهيم بن الصديق (١/ ٢٨).

ولذلك نجد في كتب الحديث والعلل الكثيرَ من تعليلِ أحاديثٍ بعلل غير خفية بل في غاية الوضوح ككون الراوي متروكـاً[١]، ويعللون بغيْر قادحٍ كتغيير الصَّحابي[٢].

ومن شواهد ذلك عندهم ما وقع في كلام بعضهم كأبي حاتم[٣]، والتِّرمذيِّ من تسمية المنسوخَ معلولاً لعدم العمل به[٤]، لا لعدم صحته، لاشتمال الصَّحيح على أحاديث منسوخة[٥].

قال ابن الصلاح: (اعلم أنّه قد يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح...ثم إنّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط...)[٦].

الوجه الثاني: ويُراد به معنىً خاصًّا، ولعلّ أول من وضع قواعد هذا المعنى هو الإمام الحاكم حيث قال معرّفاً أولاً بعلم العلل: (وهو علمٌ برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل)[٧].

ثم قال ثانياً محاولاً وضع حدودٍ وضوابط يُعرف بها الحديث المُعلّ: (وإنَّما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ،

---

(١) قال ابن أَبي حاتم في العلل (١/ ٤٦): (سألت أَبي عن حديث رَوَاهُ عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه أن علياً انكسرت إحدى زنديه فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجبائر فقال أَبي: هذا حديث باطل، لا أصل له، وعمرو بن خالد: متروك الحديث)، ويُنظر أيضاً: العلل للدارقطني (١/ ٢١٣).

(٢) انظر الفصل الأول في المنهج حيث ذكرت من أنواع العلل في الاختلاف على الراوي عند ابن المديني: إبدال صحابيٍ بآخر، وقد ذكر الدكتور ماهر ياسين الفحل في كتابه أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص١٥) أمثلةً كثيرةً من علل ابن أبي حاتم تزيد على مائتي مثالٍ في إعلال الأئمة بعللٍ ظاهرة، أو غير قادحة.

(٣) انظر علل ابن أبي حاتم (١/ ح١١٤، ٢٤٦).

(٤) فتح المغيث (١/ ٢٧٢).

(٥) النكت للزركشي (٢/ ٢١٥).

(٦) علوم الحديث (ص٤٤).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص١١٢).

وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثِّقات، أنْ يحدِّثوا بحديثٍ له علة فيخفىٰ عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً)[١].

وبهذا يظهر أن الحاكم هو أول من حاول تحديد مفهوم عام للعلة، وتبعه من بعده دون أن يستدرك عليه، فجاء ابن الصلاح وحرّر كلام الحاكم كما نصّ الحافظ ابن حجرٍ[٢]، ووضع تعريفاً للعلة فقال: (علل الحديث هي عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطُّلع فيه علىٰ علةٍ تقدح في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلىٰ الإسناد الذي رجاله ثقاتٌ الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر)[٣].

وبعد الحافظ ابن الصلاح تتابع العلماء علىٰ محاولة ضبط الحديث المعلّ بتعريفٍ مُحددٍ دقيقٍ، ومنهم الحافظ ابن حجر فنصّ علىٰ أنّه: (حديثٌ ظاهره السلامة، اطُّلع فيه بعد التفتيش علىٰ قادح)[٤]، وهنا تلحظ أنّه تبع ابن الصلاح في إخراج العلل الظاهرة وغير القادحة من حد العلة، وصرّح بذلك بعد كلامٍ لابن الصلاح فقال: (فعلىٰ هذا لا يُسمىٰ الحديث المنقطع - مثلاً- معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعّفٌ معلولاً، وإنما يُسمىٰ معلولاً إذا آل أمره إلىٰ شيءٍ من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا ردٌّ علىٰ من زعم أن المعلول يشمل كلَّ مردود)[٥]، وقال أيضاً: (المعلول ما علته قادحة خفية)[٦].

فللعلة ركنان هما: ١. الخفاء والغموض ٢. القدح في الحديث، سنداً أو متناً. ويلزم عليه أنه إن تخلّف أحدهما فلا يسمىٰ الحديث مُعَلاً اصطلاحاً عندهم.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢-١١٣).
(٢) النكت لابن حجر (٢/ ٧١٠).
(٣) علوم الحديث (ص٨٩، ٩٠).
(٤) وهذا أشمل النصوص المنقولة عن الحافظ، وقد نقله تلميذه زكريا الأنصاري كما في فتح الباقي (١/ ٢٢٦).
(٥) النكت لابن حجر (٢/ ٧٠٩).
(٦) النكت لابن حجر (٢/ ٧٧١).

وقد حاول بعض من تأخّر من المحدثين معرفة سبب تخصيص ابن الصلاح ومن تبعه هذا النوع فحسْب من أسباب ردّ الحديث في حدّ العلة اصطلاحاً، مع أنّ كتب العلل مملوءةٌ بالإعلال بغيرها مما هو أعمُّ وأشمل كما تقدم.

فعزا السخاوي ذلك التوجه إلىٰ أنّ الغالب والأكثر من أحاديث كتب العلل من هذا النَّوع، وما عداه من الأنواع قليلٌ بالنسبة إليه(١)، ووافقه الصنعاني علىٰ ذلك فقال: (وكأنّ هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم يُعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويُعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث)(٢).

أو لأن التعليل بما هو خفيٌ قادحٌ من الأسباب التي يُردّ بها الخبر هو أدقُّ تلك الأسباب وأغمضُها وأخفاها، كما أشار إلىٰ ذلك السخاوي أيضاً(٣).

ووجهٌ ثالثٌ وهو أنّ (المحدثين إذا ذكروا العلة باعتبار أنّ خلو الحديث منها يُعتبر شرطاً من شروط الصحيح، فمرادهم بهذا الإطلاق المعنىٰ الاصطلاحي الخاص وهو: السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام فإنهم يريدون بالعلة السبب الذي يُعلُّ به الحديث سواءاً كان خفياً أم ظاهراً، قادحاً أم غير قادح. وهذا توجد له نظائر عند المحدثين، منها: المنقطع، فهو بالمعنىٰ الخاص: ما حصل في إسناده انقطاع في موضعٍ أو أكثر من موضع لا علىٰ التوالي.

وهذا المصطلح نفسُه يستعمله المحدثون أيضاً استعمالاً عاماً فيريدون كل ما حصل فيه انقطاع في أيّ موضعٍ في السند كان، فيشمل بذلك: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع بالمعنىٰ الخاص الذي ذكرناه)(٤).

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٧١).

(٢) توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٧).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٧١).

(٤) وهذا ما قرره الدكتور ماهر ياسين الفحل في كتابه "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" (ص١٩).

وثمّة أمرٌ آخر ينبغي التنبه له، وهو أنّ في اشتراط وصف الغموض والخفاء في العلة دفعًا ونقداً لما في كتب العلل من هذا النوع من التعليل[1]؛ لأنّ فيها أنواعًا من التعليل لا يمكن دخولها تحت هذا الوصف، والأئمة إنما صنفوا هذه الكتب ووسموها بـ: (العلل)، وهم أهل الاصطلاح في هذا الفنّ، فأيُّ الأمرين أولىٰ بإعادة النظر: تعريف من تأخّر عنهم، أم تصرفاتهم التطبيقية، وما وضعوه في كتبهم !.

والعجيب أنّهم- المتأخرين- يُطلقون علىٰ هذه الأسباب الظاهرة التي يُردُّ بها الحديث وصف "العلة"، ويُسلّمون بذلك، ولكنها ظاهرةٌ عندهم، وعلىٰ ذلك فالحديث الذي فيه أحد تلك العلل الظاهرة إذا قيل عنه فيه: علةٌ، فهو معلولٌ وإن كانت العلة ظاهرة، وإلا فماذا نُسمّيه؟!، وهذا أقرب لكلام الأئمة.

وينبغي التنبيه علىٰ مسألةٍ أخرىٰ وهي: أنّ العلل في الحقيقة كلها قادحة، حتىٰ ما يُمثّل به عادةً من أنّ الخطأ في اسم الثقة، أو إبدال صحابيٍ بآخر لا يقدح مطلقًا، **ففيه نظر لأمورٍ:**

أحدها: أنّ خطأ الراوي في الأسماء، أو جعله الحديث من مسند صحابيٍ علىٰ سبيل الوهم لا الحقيقة، يدُلُّ علىٰ خللٍ في حفظه وضبطه، وكثرته منه ولو مع ثقته قد توصله إلىٰ أن يحكم عليه النقاد بأنّه (ثقةٌ يخطئ) فهو - إذا كثُر- قادحٌ في ضبط الراوي.

ثانياً: القول بأنّ الخطأ في اسم الثقة وإبداله بثقة آخر، وكذا في الصحابة رضي الله عنهم غير مؤثر، غير مُسلّمٍ به، فالحديث بهذا الإسناد الذي أخطأ فيه الراوي في اسم الصحابي أو أحد الرواة معلولٌ؛ لأنّ في الإسناد خطأً يقدح في صحته، ولا يكون محفوظًا من هذه الطريق، وكونه قد صحَّ المتن بإسنادٍ آخر، هذا لم يمنع الأئمة من الكلام علىٰ هذا النوع من أخطاء الرواة، بل أدخلوا الجميع في كتب "العلل"[2].

---

(١) العلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحيم (ص١٧) وما بعدها.

(٢) يُنظر منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح لأبي بكر كافي (ص٢١٦).

ثالثاً: التطبيق العملي للأئمة النقاد وحفاظ الحديث في ذكرهم لهذه الأوهام والأخطاء في كتب العلل خير دليلٍ علىٰ أنّها داخلةٌ في اسم العلة هذا أولاً، وثانياً أنّها قادحةٌ قدحاً جزئياً في صحة الخبرِ، فهو وهمٌ غير محفوظ بهذا الإسناد الغلط[١].

وينبني علىٰ القول بتقسيم العلل باعتبار القدح أنّ جملةً مما علل به أئمة الحديث لا تُعتبر عللاً؛ لأنّها ليست قادحة في صحة الحديث.

وفي الحقيقة ليس لنا أنْ نُنشئ تعريفاً جديداً للعلة، وكأننا نريد استحداث نوعٍ جديدٍ لم يكن موجوداً وبالتالي لا بد من وضع تعريفٍ مسبق له، فالهدف من وضع التعريف هو التعريف بمفهوم هذا العلم عند من طَبّقَه سلفاً من الأئمة الأوائل ممن أسسه ومارسه عملياً.

ومما ينبغي أن يُنتبه إليه أنّ مثل هؤلاء الأئمة الجهابذة هم أهل الشأن في الصناعة الحديثية، وهم نقّاد العلل، ومن كلامهم، وتطبيقاتهم العملية تستنبط القواعد والمصطلحات، فلا يسوغ بحالٍ أبداً أن نحاكم عمل الأئمة الأوائل إلىٰ القواعد المتأخرة التي وضعها المتأخرون، أو ننقد صنيعهم لمخالفته لها، أو نرد ترجيحاتهم وأحكامهم لمخالفتها لبعض ما تقرر في علم المصطلح؛ لأنّهم هم أهل الاصطلاح، ومن تطبيقاتهم العملية حُدّت الحدود، ووُضعت التعاريف في علوم الحديث، كيف وكلُّ من أتىٰ بعدهم عالةٌ علىٰ موائد الأئمة الأوائل، وهل علم المصطلح بأكمله إلا محاولةٌ لتقريب علوم أولئك الجهابذة إلينا !.

قال العلامة المعلمي: (القواعد المقررة في مصطلح الحديث، منها ما يُذكر فيه خلافٌ، ولا يُحقق الحق فيه تحقيقاً واضحاً، وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلىٰ ممارسةٍ طويلةٍ لكتب الحديث والرجال والعلل، مع حسن الفهم، وصلاح النية)[٢].

---

(١) يُنظر: الحديث المعلول (ص١٠، ١٧).

(٢) مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني (ص٩).

وبهذا يتلخص من خلال ما صرّح به ابن الصلاح عن واقع كتب العلل، وكذلك عن طريق النظر والاطلاع على جملةٍ منها، أنّ علماء الحديث المتقدمين كانوا يُطلقون العلة على معنىً يمكن الإشارة إليه بأنه: "عارضٌ يمنع من قبول الحديث، أو بعض أوجهه، أو العمل به، وأغلب ذلك ما كان خفياً ".

ومن تأَخّر من المحدّثين يريدون بالعلة في علوم الحديث - باعتبار أن خلوها من الحديث الصحيح والحسن شرطٌ - المعنى الاصطلاحي الخاص وهو: السبب الخفي دون الظاهر، وهذا المعنى هو مراد من تكلّم عن أهمية العلل ودقتها وقلة من بَرّزَ فيها من أئمة الحديث.



المبحث الثاني: أنـواع العـلل في الأحـاديث(١)

يُمكن تقسيم العلل في الأحاديث إلى عدة أنواع باعتبارات متعددة، أُورِد بعضها بإيجاز:

(أ) تقسيم العلة باعتبار موضعها:

مواطن العلة ثلاثة:

(١) قد تكون العلة في السند فقط، وهذا هو الأكثر، ومن علل السَّند: رفع الموقوف، ووصل المنقطع، وإبدال راوٍ بآخر، وإسقاط راوٍ أو زيادته، ونحو ذلك.

(٢) وقد تكون العلة في المتن فقط، ومن علل المتن: إدراج متنٍ بآخر، ومخالفة الصَّحابي لما رواه، وكون المتن لا يُشبه كلام النبي ﷺ، ونحو ذلك.

(٣) وقد تكون العلة في السند والمتن جميعاً، وهذا هو الأقل، ومن علل هذا النوع: تفرُّد راوٍ بزيادةٍ منكرةٍ في المتن، ونحو ذلك.

(١) للاستزادة يُراجع: معرفة علوم الحديث (ص١١٢-١١٩)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤)، مقدمة تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن على علل الدارقطني (١/ ٣٩، ٤٣)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص٣١، ١٩٧، ٢٥٤، ٢٨٠، ٢٩٤)، الحديث المعلول (ص٣١-٩٣)، شرح لغة المحدّث لطارق عوض الله (ص٣٧٢).

تقسيم العلة باعتبار موضعها



(ب) تقسيم العلة باعتبار ثبوتها[1]:

وهي على النحو الآتي:

١. أن يُجزم بثبوت العلة في الحديث.

٢. أن يغلب على الظَّنِّ ثبوت العلة في الحديث.

٣. أن يغلب على الظَّنِّ دفعها.

٤. أن يتوقف في ثبوت العلة أو دفعها لقوَّة التردُّد بينهما.

وهذا التَّقسيم مرتبط بقرائن التَّعليل الآتي ذكرها فيما بعد بإذن الله تعالى، ولذلك تجد الأئمة النقاد يختلفون أحيانًا في إعلال حديثٍ ما أو سلامته من العلة بحسب نظرهم إلى قوة العلة وأثرها في قبول الحديث أو ردّه، مع أنّهم متفقون سلفًا على وجود أصل العلة في الحديث المعلّ.

(١) أشار إلى نحو هذه الأقسام الزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٣٧) في معرض كلامه عن زيادة الثقة، وهي داخلةٌ في أجناس العلة كما هو معلوم.

(ج) تقسيم العلة بالنَّظر إلى خفاء دليل العِلَّة في الخبر أو ظهوره:

وهي من هذه الحيثية تنقسم قسمين اثنين:

(١) ما كان دليل العلة فيه ظاهراً: بأن يكون في الحديث نفسه إسناداً أو متناً ما يدلُّ على أنّ الحديث معلولٌ، كأن يكون الراوي مجروحًا، أو يصرّح بعدم سماعه للحديث، أو يشك في رفعه، ونحو ذلك.

(٢) ما كان دليل العلة فيه خفياً: بأن لا يوجد في الحديث ما يُستدلُّ به على وجود العلة لا في إسناده ولا متنه، بل يكون الدليل خارجاً عن الحديث، بأن يكون في أسانيدَ وطرقٍ أُخرى، كأن يُصرّح الراوي في وجهٍ آخر برجوعه عن روايته لمعرفته بخطئه، أو ينُصّ في طريقٍ أخرى على أنّ هذا الحديث مخالفٌ لما في أصل سماعه فيما كتبه عن شيخه، ونحو ذلك.

(د) تقسيم العلة باعتبار جنسها:

وهي أقسامٌ كثيرةٌ، ولكنّ أهمها وأبرزها عشرة أجناس ذكرها الحاكم[١] على سبيل التمثيل، ولخّصها السيوطي[٢] ورتّبها، وسمّى كل نوعٍ منها، وهي:

١. أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماع ممن روى عنه.
٢. أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسنَدُ من وجهٍ ظاهره الصحة.
٣. أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته.
٤. أن يكون محفوظاً عن صحابي فيُروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، بل ولا يكون معروفاً من جهته.
٥. أن يكون رُوي بالعنعنة وسقط منه رجلٌ، دلَّ عليه طريقٌ أخرى محفوظة.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢-١١٩).
(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٠٤).

٦. أن يُختلف علىٰ رجلٍ بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

٧. الاختلاف علىٰ رجلٍ في تسمية شيخه أو تجهيله.

٨. أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه، لكنّه لم يسمع منه أحاديث معيّنة، فإذا رواها عنه بلا واسطة، فَعِلّتُها أنّه لم يسمعها منه.

٩. أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء علىٰ الجادة في الوَهْم.

١٠. أن يُروىٰ الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه.

قال الحاكم: (وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة)[١].

وهناك أمرٌ ينبغي التنبيه عليه، وهو أنّ بعض أنواع علوم الحديث التي فُصِلت في كتب المصطلح وأُفردت بنوعٍ خاص هي في الحقيقة من أنواع العلل وليست قسيمةً لها، كالمضطرب، والمدرج، والمُصحّف والمُحرّف، والشاذ، والمنكر، والمقلوب، ونحوها، **وذلك لعدة أمور:**

(١) أن الأئمة الذين ألَّفوا في العلل، قد ذكروا أحاديث فيها أكثر مما تقدَّم ذكره من الأنواع، ولم يُخرجوها من وصف العلة[٢].

(٢) أن هذه الأنواع إنَّما عُرفت بالنَّظر إلىٰ رواية المخالف، وهذا داخل في علم العلل، حيث أنَّه يقوم علىٰ جمع الرِّوايات، والنَّظر في اختلاف الرواة، ومن ثَمّ الحكم، وسيأتي في طرق معرفة العلة إن شاء الله.

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

(٢) ومما يدل علىٰ كثرتها أنّ الحافظ ابن حجر قد جمعها من علل الدارقطني وأفردها حتىٰ احتمل أن يكون كلاً منها في تصنيف خاص، قال السَّخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٥): (وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب - أي علل الدَّارقطني - ما له لقب خاص كالمقلوب والمدرج والموقوف، فجعل كلاً منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجرَّدة في تصنيف مستقل...).

(٣) أنَّ إفراد جزء من أي علمٍ بالتأليف، لا يعني أنه مستقل عن بقية أجزائه، فإفراد علماء الحديث السَّابقين بعض صور العلل وأنواعها بالتأليف لا يفهم منه أنه نوعٌ مستقل يذكر بجانب نوع العلل قسيمًا له في كتب المصطلح، ولعل إفرادهم هذه الأنواع من باب جمع النظائر المتشابهة إلىٰ ما يماثلها، ولا شك أنّ جمع ما تفرّق من علوم الأوائل وترتيبه وتنظيمه وتقسيمه من سمات المنهج العلمي في العصور المتأخرة -كما هو معلوم - في مختلف العلوم.

هذه بعض أنواع العلل التي تقع في الأحاديث، وشيءٌ من صورها.

المبحث الثالث: أهمية علم العلل(١)

يُعدُّ علم العلل أجلَّ أنواع علوم الحديث وأشرفها علىٰ الإطلاق؛ ذلك لأنّه يكشف عن أمرٍ في غاية الدقة والأهمية، وهو ما يعتري الرواة من أوهامٍ وأخطاء، ولذلك اتفقت كلمة العلماء علىٰ أهميته، وأكدوا علىٰ لزوم الاهتمام به، وكثرت أقوالهم في ذلك، قال أبو عبد الله الحاكم: (معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم)(٢).

وقال الخطيب: (معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث، وقد قال داود بن علي: من لم يعرف حديث رسول الله بعد سماعه ولم يميز بين صحيحه وسقيمه فليس بعالم)(٣).

---

(١) للاستزادة يُراجع: تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥٦)، معرفة علوم الحديث (ص١٤٠- ١٤٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٤، ٣٨٣)، شرح علل الترمذي (٢/ ٣٣٩، ٤٦٧، ٨٠٥)، جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٦)، الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٦٩، ٨٣)، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان لإبراهيم بن الصديق (١/ ٤٤)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص٤٣)، العلل في الحديث دراسة منهجية في ضوء شرح العلل لابن رجب (ص٢٣) لهمام عبد الرحيم.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٤٠- ١٤٨).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٤).

وقال العلائي: (وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكًا...ولهذا لم يتكلم فيه إلَّا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم)[١].

وقال ابن حجر: (المُعَلَّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلَّا من رزقه الله فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلَّا القليل من أهل هذا الشأن، كابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة...)[٢].

ويمكن الإشارة إلى جوانب توضح أهمية علم علل الحديث وشرفه، ومن هذه الجوانب:

(١) قلة العلماء الذين تمكنوا فيه لصعوبته البالغة:

علم العلل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، لا يقوم به إلا من منحه الله ﷻ فهمًا وحفظًا ومعرفةً بأحوال الرواة والمتون والأسانيد، ولذلك قلَّ أهله العارفون به، وقلَّ من يفهمه ويُعنىٰ به في العصور السَّابقة، فكيف بهذا الزمن!.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سمعت أبي يقول: جرىٰ بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر الحديث ويذكر علله، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قَلَّ من يفهم هذا! ما أَعَزَّ هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلىٰ أن التقىٰ معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذاك كان أمري)[٣].

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٧٧).
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٣).
(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥٦).

وقال ابن رجب: (وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان)[١].

وقال أيضـًا: (وقد ذكرنا في كتاب "العلم" فضل علم علل الحديث، وشرفه وعزته، وقلة أهله المتحققين به من بين الحفاظ والمحدثين)[٢].

وليس المراد قلة من يفهم هذا العلم ويُتقنه بين أهل العلوم عامة، إنما المراد بين الحفاظ وأهل الحديث، قال الحافظ ابن رجب: (أهل علم العلل المتحققون به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن منده: إنما خصَّ الله ﷻ بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث)[٣].

وقال في موضعٍ آخر: (فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً...ولما مات أبو زرعة قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا المعنىٰ - يعني أبا زرعة-، ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم واحداً يعرف هذا؟ قال: لا، وقَلَّ من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك...)[٤].

وقال الخطيب: (أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصَّرف ونقد الدِّنانير والدِّراهم، فإنه لا يعرف جودة الدِّينار والدِّراهم بلون ولا مسٍّ ولا طراوة ولا دَنَسٍ ولا نقش ولا صفة تعود إلىٰ صغر أو كبر ولا إلىٰ ضيق أو سعة، وإنَّما يعرفه النَّاقد عند المعاينة، فيعرف البَهْرَجَ الزَّائِفَ والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالىٰ في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به)[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: (هذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكـًا ولايقوم به إلا من منحه الله تعالىٰ فهمـًا غائصـًا، وإطلاعـًا حاويـًا،

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٤٦٧).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٨٠٥).
(٣) شرح علل الترمذي (٣٣٩-٣٤٠).
(٤) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٦).
(٥) الجامع (٢/ ٣٨٢).

وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم و إليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والإطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك)[١].

ففي هذا أوضح بيان على ندرة العلماء الذين تمكنوا من معرفة العلل لصعوبتها البالغة، ومن هنا تأتي فائدة الاشتغال بهذا العلم، وجلالة المشتغل به ومدى معاناته، ولذا نجد أنّ الذين يتقنونه قليلٌ في كل عصر، ولك أن تتصور كثرة المشتغلين بالحديث في بلدٍ كالكوفة[٢] مثلاً، التي روى الرامهرمزي بسنده إلى أنس بن سيرين قال: (أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث)[٣]، فهذا العدد الكبير من الرواة في هذا البلد الذي يُعد من أركان الحديث في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، لا نجد فيه من المشتغلين بنقد الروايات وتعليلها إلا النزر اليسير الذين يعدون على أصابع اليد الواحدة.

يؤيد ذلك ما ذكره شُعيب بن حرب البغدادي حين قال: (كنّا نطلب الحديث أربعة آلاف، فما أنجب منا إلا أربعة)[٤].

واقترن بهذه الأهمية صعوبات كثيرة لا يكاد يدركها إلا الحافظ الناقد، ومن خاض غمار هذا الأمر وعاناه، قال الإمام ابن المديني: (أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثاً، قال فغضب له جماعة، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا. فقال: هو بهرج يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج[٥]؟!، الزم عملي هذا

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١٠-٧١١).

(٢) تقدم التعريف بها في صفحة ٢٢.

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٦٠).

(٤) الجامع للخطيب (١/ ١١٣).

(٥) قال ابن الأعرابي: (البَهْرَجُ الدرهم المُبْطَلُ السِّكَّةِ، وكلُّ مردود عند العرب بَهْرَجٌ و نَبَهْرَجٌ. والبَهْرَجُ: الباطلُ والرَّدِيءُ من الشيء)، اللسان (٢/ ٢١٧).

عشرين سنة حتىٰ تعلم منه ما أعلم)[١].

ولذلك قد يصبح هذا العلم عند غير المتخصصين ضربٌ من الكهانة، وخاصةً إذا لم يذكر الناقد حجته فيما علله، قال عبد الرحمن بن مهدي: (إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة)[٢]، وقال ابن نمير: سمعت ابن مهدي يقول: (معرفة الحديث إلهام، لو قلت للعالم يعلِّل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة)، قال ابن نمير: (وصدق، لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب)[٣]، وأوضح السخاوي قول ابن مهدي: "لم يكن له حجة" فقال: (يعني يعبر بها غالبًا، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض)[٤].

ويؤكد هذا المعنى الحافظ ابن رجب فيقول: (أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد الذين كثرت دراستهم لكلام النبي ﷺ، ولكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث، ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وضبطهم وحفظهم لهم نقد خاص في الحديث مختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره)[٥].

ومما يدل على أهميته أيضاً: أنّ صعوبته ودقته ليست علىٰ غير المتخصصين فيه، بل حتىٰ علىٰ أهله ورُوّاده، فقد تخفىٰ علة حديثٍ علىٰ إمامٍ ناقدٍ، فيكشفها إمامٌ آخر.

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل، وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطَّالقاني عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجُشَمي رضي الله عنه وكانت له صحبة قال: - فذكر حديثاً -...، قال أبي: سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج، وفاتني من أحمد، وأنكرته في نفسي

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٣٨٣).
(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٦).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٠) والجامع للخطيب (٢/ ٣٨٣).
(٤) فتح المغيث (١/ ٢٣٦).
(٥) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٦).

وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكَلاعِيّ صاحب مكحول، وكان أصحابنا يستغربون فلا يمكنني أن أقول شيئاً لما رواه أحمد، ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفىٰ عن أبي المغيرة قال: حدثني محمد بن مهاجر قال: حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكَلاعِيّ قال: قال النبي ﷺ ....

قال أبي: فعلمت أن ذلك باطل، وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً، وأبو وهب الكَلاعِيّ هو صاحب مكحول الذي يروىٰ عن مكحول، واسمه عبيد الله بن عبيد، وهو دون التابعين يروىٰ عن التابعين، وَضَرْبُهُ مثل الأوزاعي ونحوه، فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خَفِيَ عليه فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه)[1].

والنَّص التالي عن أبي حاتم الرَّازي يبيِّن أهمية هذا العلم وصعوبته، بل وغرابته أَيضاً علىٰ عموم النَّاس، حيث قال: (جاءني رجل من جلَّة أصحاب الرَّأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه عليَّ، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال: من أين علمت أَنَّ هذا خطأ، وأَنَّ هذا باطل، وأَنَّ هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأنِّي غلطت وأنِّي كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا ! ما أدري هذا الجزء من رواية مَن هو؟ غير أني أعلم أَنَّ هذا خطأ، وأَنَّ هذا الحديث باطل، وأَنَّ هذا الحديث كذب، فقال: تدَّعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادِّعاء الغيب، قال: فما الدَّليل علىٰ ما تقول؟ قلت: سلْ عمَّا قلتُ مَنْ يحسن مثلَ ما أحسنُ، فإن اتفقنا علمت أَنَّا لم نُجَازفْ ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثلَ ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلت: نعم. قال: هذا عجبٌ ! فأخذ فكتب في كاغدٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليَّ وقد كتب ألفاظ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث. فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب. قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت:

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣١٢).

إنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت: إنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح فقال: ما أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما. فقلت: فقد ذلك[1] أنَّا لم نُجَازِفْ، وإنَّما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدَّليل علىٰ صحة ما نقوله، بأنَّ ديناراً نَبَهْرَجاً يُحمل إلىٰ النَّاقد فيقول: هذا دينار نَبَهْرَج، ويقول لدينار: هو جيد فإن قيل له: من أين قلت أَنَّ هذا نبهرج ! هل كنت حاضراً حين بُهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار، قال: لا، قيل: فمن أين قلت: أَنَّ هذا نَبَهْرَج؟ قال: علماً رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك. قلت له: فتحمل فصَّ ياقوت إلىٰ واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أَنَّ هذا زجاج وأَنَّ هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رُزقت. وكذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهيَّأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأَنَّ هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه)[2].

ولذلك نجد بعض الأئمة يصرّح بأنّ معرفته علة حديثٍ واحدٍ أهم عنده وأحب إليه من أن يكتب جملة من الأحاديث التي ليست عنده، قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: (لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي)[3].

ولا يُفهم من النصوص السابقة في صعوبة علم العلل وغرابته أنه لا قيام لشأنه، ولا رفع لمناره بعد أهله الأوائل، فإن أصوله وقواعده باقية وطرائق أصحابه متداولة، تعتمد علىٰ الفهم والذكاء و الخبرة ودقة البحث والتفتيش، إلا أنّ من جاء بعدهم لا يبلغ شَأْوهم ومنزلتهم فيه.

---

(١) كذا في الجرح !، ولعلها: (قد قلت لك)، أو كلمةً نحوها.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٩)، ومعرفة علوم الحديث (ص١٤٠).

(٢) أثره البالغ على درجة الحديث:

من المعلوم أنّ من شروط الحديث الصحيح أن يكون سالماً من العلل القادحة، فلا يكفي لتصحيح الحديث كون رجال الإسناد ثقاتٍ، فلا بد من التأكد أن الحديث سالم من العلل، وبدون التأكد من سلامته من العلل لا يقبل تصحيحه، وقد أكد على هذا العلماء المحققون، ومن أقوالهم في ذلك:

قال ابن أبي حاتم: (تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصَّفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه بالماء والصَّلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث: بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النُّبوة[١].

ويُعلم سقمه وإنكاره: بتفرُّد مَن لم تصحَّ عدالته بروايته، والله أعلم)[٢].

وقال الحاكم: (الصحيح لا يعرف بروانه فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته)[٣].

وقال ابن رجب: (اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

- **أحدهما:** معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.
- **الوجه الثاني:** معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل

(١) وهذا من أدق القرائن في التعليل، وهو ما يُعبرون عنه باستقامة المتن، فيكون يُشبه كلام النبي ﷺ.
(٢) الجرح (١/ ٣٤٩-٣٥١).
(٣) معرفة علوم الحديث (ص٥٩-٦٠).

من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته، الوقوف علىٰ دقائق علل الحديث)(١).

ومن عرف هذا العلم الدقيق، عَلِم أنّه لا بد لطالب علم الحديث والمشتغل بالتصحيح والتضعيف من تعلم هذا العلم، وكثرة القراءة في كتب العلل المتقدمة، والعناية بكلام الأئمة المبرّزين في هذا الفن كيحيىٰ بن سعيد القطان، وعلي بن عبد الله بن المديني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهم، وإلا وقع في أغلاط لا تحمد عقباها، وخالف الأئمة في أحكامهم، وقد نبّه ابن رجب إلىٰ ذلك بقوله: (فكثيرٌ منهم نظر إلىٰ ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث)(٢).

إلىٰ غير ذلك من كلام الأئمة في أهمية هذا العلم، وشرفه، وعزته، وأنه لا ينال إلَّا بعد جهدٍ وبحثٍ وحفظٍ - وقبل ذلك توفيق من الله ﷻ، وصلاح النية -، فقد تُشكل العلة وتخفىٰ علىٰ بعض النقاد فلا تظهر له إلا بعد زمنٍ طويل.

قال الخطيب البغدادي: (فمن الأحاديث ما تخفىٰ علته فلا يوقف عليها إلَّا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد، - ثم روىٰ بسنده إلىٰ الإمام- علي بن عبد الله بن المديني أنّه قال: ربما أدركت علةَ حديثٍ بعد أربعين سنة)(٣).

(٣) حرص كبار العلماء على عرض كتبهم على الأئمة البارزين في علم العلل:

مما يدلُّ علىٰ أهمية هذا العلم وتقدير أهله وحملته، أن كبار المحدثين كانوا إذا شكّ أحدهم في روايةٍ أو صنّف كتاباً يعرضه علىٰ أهل المعرفة بالعلل في عصره لإجازته، مع أنّ بعضهم ممن صنّف في العلل وشارك في هذا العلم، إلا أنّه يعرضه علىٰ من يرىٰ أنّه أعلم منه بعلل الحديث، حتىٰ تطمئنّ نفسه، وليكون كتابه أكثر صحةً ونقاءً من العلل التي قد لا يكشفها كل أحد، وتُنزل من قيمته العلمية.

---

(١) شرح العلل (٢/ ٦٦٣).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٧).

فهذا الإمام الشافعي علىٰ جلالته في العلم، لا يأنف أن يسأل تلميذه الإمام أحمد عن الأحاديث التي تعرض له، فإن أجازها جعلها أصلاً وبنىٰ عليها[١].

وهذا الإمام البخاري - وهو من أئمة العلل - عندما صنّف كتابه الصحيح، عرضه علىٰ أحمد، وابن المديني، وابن معين، - وهم أجلّ علماء العلل في عصره- فاستحسنوه[٢].

ولما صنّف الإمام مسلم صحيحه، عرضه علىٰ أحد المتخصصين البارزين في العلل، وهو أبو زرعة الرازي، قال مسلم: (عرضت كتابي هذا علىٰ أبي زرعة الرازي، فكلُّ ما أشار إلىٰ أنّ له علةً تركته، وكلُّ ما قال إنّه صحيحٌ وليس له علة خرّجته)[٣]، كل هذا مع أنّ الإمام مسلماً نفسه من أئمة هذا الشأن، وكتابه "التمييز" خير شاهدٍ علىٰ ذلك.

ويُعدُّ الترمذي من المتخصصين في العلل أيضاً، فقد صنّف في هذا العلم كتابيه: " العلل الكبير، والصغير"، ومع ذلك يجد من يُطالع كتابيه: (الجامع، والعلل الكبير) اعتماده الواضح فيهما علىٰ الإمام البخاري، فلا يكاد يخلو بابٌ منهما من الاستشهاد برأي البخاري في علة حديثٍ من أحاديثه، أو بيانٍ لوهم أحد رواته.

وهذا الأمر الذي أشرت إليه من حيث اعتمادُ كبار العلماء علىٰ أهل العلل كمرجعية علمية لم يكُن أمراً مستغرباً عندهم، ولا وليد مصادفة؛ وذلك لأنّ هؤلاء الأئمة النقاد كانوا أعلم من صاحب الرواية بروايته، نقل الخليلي عن ابن معين قال: (كنّا بالبصرة فروىٰ أبو داود - يعني حديثاً - عن شعبة عن عبد الله بن دينار فذكره، فقيل: ليس هذا من حديثك، إنما هذا من حديث شَبَابَة عن شعبة، فقال: اتركوه، اتركوه)[٤].

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٥٢٨).
(٢) هدي الساري (ص٧).
(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٥).
(٤) الإرشاد إلىٰ معرفة علماء البلاد (٢/ ٤٩١).

ونقل أبو زرعة الرازي عن ابن معين أيضـًا قـال: (لقيـت علي بن عاصم، فقلت: كيف حديث مُطرّف عن الشعبي...، فقال: حدثنا مُطرّف عن الشعبي، فقلت: لم تسمع هذا من مطرّف قط، وليس هذا من حديثك، قال: فأكذب؟ فاستحييت منه، وقلت: ذوكرت به، فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه، وليس من حديثك)(١).

جوانب توضح أهمية علم علل الحديث وشرفه



(٤) اعتناء العلماء بإفراده بالتصنيف والدراسة:

لا شك أنّ اعتناء العلماء بالتصنيف في علمٍ معيّنٍ، دليلٌ علىٰ أهمية هذا العلم، ومع أنّ مبحث الحديث المعلّ مذكورٌ في كتب علوم الحديث علىٰ سبيل الإيجاز، إلا أنّ جمعـًا من الأئمة أفردوه بالتصنيف وهذا يدلُّ علىٰ عِظَم شأنه وأهميته، وتفننوا في عرضه، فرتبوا بعض تلك المصنفات علىٰ الأبواب كما صنع ابن أبي حاتم في العلل.

- **ومنها** ما كان مرتبـًا علىٰ المسانيد كما فعل الدارقطني في علله.
- **ومنها** ما كان مرتبـًا علىٰ طريقة تراجم الرواة وذكْر شيءٍ من أحاديثهم المعلة كما فعل ابن عدي في الكامل.
- **ومنها** ما كان علىٰ طريقة التخصص الدقيق في جمع علل حديث شيخٍ واحد كما صنع ابن المديني في علل حديث ابن عُيينة.

---

(١) تاريخ أبي زرعة الرازي (٢/ ٣٩٥).

- **ومنها** ما كان على طريقة المسائل المتفرقة كما صنع عبد الله ابن الإمام أحمد في مسائله عن أبيه في العلل ومعرفة الرجال(١).

والمؤلفات في هذا الفن كثيرة، غير أنّ الموجود منها قليل، والمطبوع أقلّ، ويظهر أنّ فقد هذه الكتب قديمٌ فقد عبّر الخطيب البغدادي- والذي عاش في القرن الخامس الهجري- عن عظيم أسفه لانقراض مجموعةٍ من هذه الكتب، وهي جملةٌ من كتب ابن المديني في العلل.

قال الخطيب: (...وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أوخمسة حسب، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة...قال أبو بكر: مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النَسْخُ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم، ويخلدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به)(٢).

ولعلّي لا أُطيل البحث بسردها نظراً لكثرتها فقد بلغت نحواً من ستةٍ وثمانين كتاباً، ولوجود جهود سابقة في إحصائها، فسأكتفي بالإشارة إلى هذه الجهود منعاً للتكرار(٣)؛ فكتب الأئمة السابقين المصنفة في العلل قرابة ستة وثمانين كتاباً،

---

(١) شرح العلل (٢/ ٨٩٢)، والعلل في الحديث لهمام عبد الرحيم (ص٤١).

(٢) الجامع للخطيب (٤٦٧، ٤٧١).

(٣) ذكر د.محفوظ الرحمن في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني (١/ ٤٧) خمسين كتاباً، أما د.وصي الله عباس فذكر في مقدمة تحقيقه لعلل الإمام أحمد (١/ ٣٩) ستة وخمسين كتاباً، ثم أضاف أ.د.عبد الله دمفو في مقدمة كتابه مرويات الزهري المعلة (١/ ٨٦) ثمانية كتب، وأضاف د.عبد الله التويجري في مقدمة تحقيقه للقسم الأول من علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٦) سبعة كتب، وأضاف أيضاً د. إبراهيم بن الصديق في مقدمة كتابه علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام (١/ ٦٨) ثمانية كتب، وأضاف أ.د. محمد التركي في مقدمة تحقيقه للقسم الثالث من علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٧) ثمانية كتب، وبهذا تكون كتب الأئمة السابقين المصنفة في العلل من خلال الدراسات السابقة سبعة وثمانين كتاباً.

وسأكتفي هنا بالتذكير بالمطبوع منها:

١. علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني - رواية ابن البراء -، وسبق تفصيله في ترجمة ابن المديني.
٢. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد -رواية ابنه عبد الله- بتحقيق: وصي الله عباس.
٣. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد - رواية المروذي وغيره - بتحقيق وصي الله عباس أيضًا.
٤. العلل لأبي حفص الفلّاس، تحقيق: د. محمد الطبراني.
٥. التمييز للإمام مسلم، بتحقيق الدكتور محمد الأعظمي، ثم بتحقيق صالح بن أحمد.
٦. العلل ومعرفة الرجال عن ابن معين، لعبدالله بن الإمام أحمد.
٧. علل الترمذي الكبير -بترتيب أبي طالب القاضي-، بتحقيق: حمزة ديب مصطفىٰ.
٨. علل الأحاديث في كتاب الصحيح لأبي الفضل بن عمار الشهيد، بتحقيق: علي حسن عبد الحميد الحلبي.
٩. علل الحديث لابن أبي حاتم، بتحقيق: محب الدين الخطيب، وله طبعة حديثة في أربعة أجزاء بتحقيق: أبي يعقوب المصري، ثم طبعة أخرىٰ بإشراف أ.د.سعد الحميد
١٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، بتحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ثم بتحقيق: الدباسي.
١١. الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، بتحقيق: رضا الجزائري.
١٢. التتبع، بتحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.
١٣. بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح، تحقيق د.سعد الحميد، وهو غير التتبع، ويبدو أنه قبله، أربعتها للدارقطني.

١٤. الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم لأبي مسعود الدمشقي، بتحقيق: أ.د.إبراهيم المغيرة.

١٥. علة الحديث المسلسل في يوم العيدين لأبي محمد الجرجاني، بتحقيق: أ.د.محمد التركي.

١٦. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، بتحقيق: إرشاد الحق الأثري.

١٧. المنتخب من علل الخلال لابن قدامة، بتحقيق: طارق عوض الله.

١٨. شرح علل ابن أبي حاتم لابن عبد الهادي، بتحقيق: مصطفى أبو الغيط، وإبراهيم فهمي.

١٩. شرح علل الترمذي لابن رجب، له ثلاث طبعات، الأولى: تحقيق نور الدين عتر، والثانية: بتحقيق همام عبد الرحيم، والثالثة: بتحقيق صبحي السامرائي.

٢٠. علم علل الحديث من خلال تحقيق ودراسة كتاب "بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي"، بتحقيق إبراهيم بن الصديق الغماري.

وهناك كتبٌ أخرى كثيرة هي من مظانّ وجود الأحاديث المعلة، وفيها نقولاتٌ عن أئمة العلل، أذكر منها على سبيل المثال:

١. كتب الحديث المسندة: كالسنن الكبرى للنسائي، وتهذيب الآثار للطبري.

٢. كتب التراجم: كتواريخ البخاري، والكامل لابن عدي.

٣. كتب السؤالات: كالسؤالات المروية عن الإمام أحمد، وابن معين، والدارقطني.

٤. كتب التواريخ: كتاريخ المقدّمي، وتاريخ بغداد للخطيب.

٥. كتب التخريج: كتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، ونصب الراية للزيلعي.

٦. كتب الشروح: كالتمهيد لابن عبد البر، وفتح الباري لابن رجب.

٧. كتب الأطراف: كتحفة الأشراف للمزي، وإتحاف المهرة لابن حجر، وأطراف الغرائب والأفراد للدراقطني لابن طاهر المقدسي.

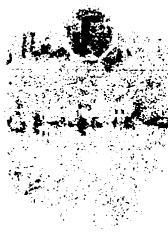
٨. كتب الحديث غير المسندة: كمسندي الصديق والفاروق لابن كثير.

وليُتَنَبّه إلى أن أهمية علم العلل لا يعني منها نشر هذا العلم بين العامة، لعدم فهمهم لحقيقته، ولاحتمال ورود الشك عندهم في الحديث وأصوله.

قال أبو داود: (ضررٌ علىٰ العامة أن يكشف لهم كل ما في هذا الباب فيما مضىٰ من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا)(١).

طرق التأليف في علم علل الحديث

الترتيب على الأبواب كالعلل لابن أبي حاتم



الترتيب على تراجم الرواة وذكر شيء من أحاديثهم المعلة كالكامل لابن عدي

جمع علل حديث شيخ واحد كعلل حديث ابن عيينة لابن المديني

مسائل متفرقة كما صنع عبد الله بن الإمام أحمد في مسائله عن أبيه في العلل ومعرفة الرجال



(١) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٣٠).

تأصيل علم علل الحديث عند

الإمام ابن المديني

إن الحديث عن منهاج إمام من أئمة العلم، ومحاولة استنباط الأصول والقواعد التي يسير عليها في تقريره لمسائل العلم؛ يُعدُّ من الأمور المهمَّة جداً، وخاصةً في علم العلل؛ ذلك لأنّ علم علل الحديث علمٌ فيه شيءٌ من الغموض والخفاء، وقد خصّ الله ﷻ نفراً من عباده بفهم هذا العلم، والبروز فيه، حتىٰ شهدت الأمة لهم بذلك، فمحاولة تتبع واستقراء جملةٍ من تعليلاتهم وأحكامهم علىٰ الأحاديث، واستنباط الفوائد والمسائل منها مما يُجلي قواعد هذا العلم وضوابطه لمن بعدهم.

ودراسة المنهج في الوقت ذاته من أصعب الأمور التي يمكن إثباتها؛ نظراً لأنه يحتاج إلىٰ عدة أمور، ومنها: استقراء كتب العالم أو أكثرها - إن كانت له كتبٌ موجودة -، وجمْع ما تفرّق من كلامه، وعباراته، وتعليلاته، مع ضمِّ المتشابه من هذه المسائل بعضها إلىٰ بعض، والخروج بسبب أو علاقة بين ما تشابه من هذه المسائل، بإعمال الذِّهن والنظر، من غير تكلُّفٍ ولا تمحُّل؛ لأنّ علىٰ الباحث أنْ يستحضر أنّ هذا الإمام بشرٌ غير معصوم، يطرأ عليه التناقضُ، والخطأ، والنسيان، وارتجال العبارات والكلمات، فقد لا تُسعفه الكلمة المناسبة فيُعبّر بغيرها، وهذه طبيعة البشر[1]، فلا يلزم أن تكون كل كلمةٍ منه لها منطوقٌ يكون لها مفهومٌ مقصودٌ،

---

(١) وهذا لا يحتاج إلىٰ استدلال فهو مما تألفه العقول والفِطر، ومن شواهد ذلك في العلل علىٰ وجه الخصوص أنّ الإمام قد يُعلُّ حديثًا ما، ولا يذكر سبب الإعلال، ولا وجهه، ولا الصواب في الحديث، وتجده في أحكامه علىٰ أحاديث أُخرىٰ، يذكر كل هذا، لا لأنّ هذا مقصودٌ بناءً علىٰ منهجٍ مطردٍ عنده، بل أحيانًا لأنّه ظهر له سبب العلة وكافة ما يتعلق بها من أمور، وهذا من توفيق الله، وفي الموضع الآخر لم يظهر له شيءٌ، وقد حكم أبو زرعة علىٰ حديثٍ بالنكارة، وحينما سأله ابن أبي حاتم في العلل(٢/ ١٤٦٢): (تعرف له علة؟ قال: لا)، فهو لم يتبيّن له من أين دخل الخلل علىٰ الحديث، مع تسليمه بنكارته.

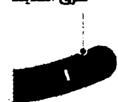
أو أنَّ إجماله في موطن لنكتة، وتبيينه في موطنٍ آخر لفائدة، مع أنَّه قد يكون ثَـمَّ نكتةٌ أحيانـًا، ولكـن لا يلـزم اطّراد هـذا في كـل موضـع، وإنمـا يُستفاد مـن منطـوق لفـظ المتكلم ومفهومه، وإجماله وبيانه، وسكوته، وإطلاقه وتقييده، ويكـون كـلُّ ذلـك لحكمةٍ وفائدة مرادة في نصوص الشارع الحكيم وهي الكتاب والسُّنّة، قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]

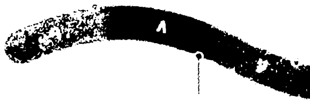
وقد بذلت جهدي، وحاولت - بعد توفيق الله ﷻ - إعمال الذهن والنظر قدر الوسع والطاقة لأُسهم في تأصيل وتقعيد علم علل الحديث عنده في أربعة فصول:

- **أولها:** يتعلق بأنواع العلل التي وقعت في أحاديث الدراسة.
- **والثاني:** طرق ووسائل كشف العلة ومعرفتها عند ابن المديني.
- **والثالث:** عباراته في الإعلال والترجيح.
- **والرابع:** القرائن التي يظهر لي أنّه أعملها في الترجيح بين الروايات.

وهذه تسع خطوات لدراسة الحديث المُعلّ بالاختلاف:

خطوات دراسة الحديث المعلّ بالاختلاف







الفصل الأول: أنــواع العلل في الأحــاديث عند ابن المديني

تبيّن لي من خلال استقراء أحاديث الدراسة وجود عدة أنواع من العلل وأكثرها من قبيل الاختلاف، على الراوي، وإليك هذه الأنواع مع ذكر أرقام أحاديثها:

(١) الاختلاف على الراوي، وله عدةُ صور:

- **الاختلاف في رفع الحديث ووقفه:**
  - يُنظر الأحاديث (٤، ٩، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٥٠، ٥٧).
- **الاختلاف في رفع الحديث وقطعه:**
  - يُنظر الأحاديث (٤، ٣٤، ٤٣).
- **الاختلاف في وصل الحديث وإرساله:**
  - يُنظر الأحاديث (١، ٣، ١١، ٢٥، ٢٩، ٣٥، ٤١، ٤٦، ٥١، ٦٥).
- **الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر في السند:**
  - يُنظر الأحاديث (٢١، ٣٦، ٥٤، ٥٧، ٦٣).
- **الاختلاف بإبدال صحابيٍ بآخر في السند:**
  - يُنظر الأحاديث (٤، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٦١).
- **الاختلاف بإبدال أكثر من راوٍ في السند:**
  - يُنظر الأحاديث (١، ٢٧، ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٥١، ٥٣).
- **الاختلاف بإبهام راوٍ في السند وتسميته:**
  - يُنظر الحديثان (٢٤، ٥١).

◀ **الاختلاف بزيادة راوٍ في السند ونقصه:**

یُنظر الأحاديث (٢، ٣، ٦، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧).

◀ **الاختلاف بزيادة راوٍ في السند ونقصه، مع إبدال راوٍ بآخر:**

یُنظر الأحاديث (١، ٢٧، ٤٨، ٥٩، ٦٣).

◀ **الاختلاف بزيادة راوٍ في السند ونقصه، مع إبدال صحابيٍ بآخر:**

یُنظر الأحاديث (٣٤، ٥٢، ٦٠).

(٢) الخطأ في اسم الراوي، وهو نوعان:

أ. الخطأ في اسم أحد الرواة في السند:

یُنظر الأحاديث (٣١، ٥٥، ٥٨).

ب. الخطأ في اسم أحد الرواة المذكورين في المتن:

یُنظر الحديث (٢٨).

(٣) الإعلال بالقَلْب:

أ. قلبٌ في الإسناد:

یُنظر الأحاديث (٢٥، ٣٧، ٥٩).

ب. قلبٌ في المتن:

یُنظر الحديث (٤١).

(٤) الإعلالِ بالانقطاع:

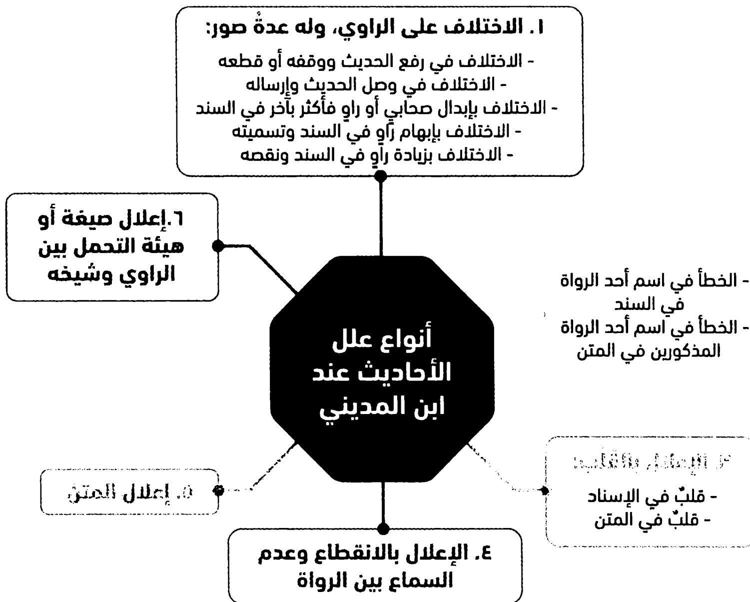
یُنظر الأحاديث (٥، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ١٨، ٣٥، ٣٨، ٦٣، ٦٤، ٦٥).

(٥) إعـلال المتن:

✍ يُنظر الأحاديث (١٢، ٢٢، ٣٠، ٤١، ٦٢).

(٦) إعلال صيغة التحمل بالسماع بين الراوي وشيخه:

✍ يُنظر الأحاديث (٧، ١٣، ١٥، ٤٩، ٦٥).





الفصل الثاني: طـرق معرفـة العلة عند ابن المـديني

لا شك أنّه يصعُبُ وضع طرقٍ وقواعدَ مُحدّدةٍ لا تنخَرِم لاكتشاف العلة في الحديث، أو لمعرفة فقه مسالك القوم في التعليل، فالأمر يحتاج - بعد توفيق الله ﷻ - إلىٰ قُدُراتٍ إضافية يتسلح بها الناقد، وهو ما أفصح عنه الحاكم بقوله عن هذا العلم: (والحُجّةُ فيه عندنا: الحِفظ، والفهم، والمعرفة، لا غير)[١]، ولذلك كانت معرفة أئمة الحديث - وفي مقدمتهم الإمام ابن المديني - وكشفهم عن علل الأحاديث ومعرفة الأوهام محل تعجُّب العلماء قديماً؛ لأنّ هذا النوع من علوم الحديث لم يتكلم فيه إلا أئمة هذا الشأن.

ومما يزيد الأمر غرابةً وعجباً: اتفاقهم علىٰ موطن العلة في الخبر، بل وأحياناً حتىٰ في العبارة التي يحكمون بها عليه من غير مُوَاطَأَةٍ بينهم[٢].

ولكن من خلال كلام العلماء في هذه المسألة، ومن خلال الدراسة التطبيقية للأحاديث المُعلّة ظهر لي بعض الطرق والوسائل التي تعين علىٰ كشف العلة في الحديث إجمالاً، وقد أشار إليها جمعٌ من الأئمة إشارات متفرقة، ومنهم الإمام ابن المديني نفسه من خلال بعض النصوص المنقولة عنه في معرض الكلام علىٰ علم العلل إجمالاً، وعن بعض مسائله وجزئياته علىٰ وجه الخصوص.

وقد بذلت جهدي في محاولة صياغتها وترتيبها علىٰ شكل عناصر، وذكرت ما وقفت عليه من أقوال أئمة الفن مما يدلُّ علىٰ هذه الوسائل، ومع ذلك فلا يلزم أنْ تتضح العلة بواسطتها في كل حديث بعينه.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص/ ١١٣).

(٢) انظر القصة الطويلة التي أوردها ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩) عن أبيه وأبي زُرعة حين سألهما رجلٌ من جِلّةِ أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم عن جملةٍ من الأحاديث فاتفقا في إعلالها، وقد ذكرتها فيما سبق عند الحديث عن أهمية علم العلل.

وأول مراحل الكشف عن العلة يبدأ من المرحلة الأولى، وهي:

(١) جمع طرق الحديث، والمقارنة بينها سنداً ومتناً:

حرِص الأئمة علىٰ جمع طرق الحديث الذي يسمعونه، حتىٰ كان بعض الحفاظ يقول: (كل حديثٍ لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم)(١).

وقال عبد الله بن المبارك: (إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض)(٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسّر بعضه بعضاً)(٣).

وقال ابن معين: (اكتب الحديث خمسين مرةً، فإن له آفاتٍ كثيرة)(٤).

وقال أَيضاً: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)(٥).

وقال أبو حاتم الرازي: (لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه)(٦).

ولأجل هذا الغرض كان الحفاظ يحثّون علىٰ التنويع في السماع من الشيوخ، قال أيوب السختياني: (إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره)(٧)؛ لأنه بهذه المجالسة يستطيع الاطلاع علىٰ طرقٍ وألفاظٍ أخرىٰ للحديث يستطيع بها المقارنة والموازنة بما عنده فيتبيّن له الصحيح منها.

وهذا المسلك - أعني: جمع طرق الحديث الواحد ومقارنتها لتمييز الصواب من الخطأ - مسلكٌ معروفٌ عند الأئمة الأوائل، ولذلك كانوا يرحلون في طلب

---

(١) التذكرة للذهبي (٢/ ٥١٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٣٤).
(٢) الجامع للخطيب (٢/ ٤٥٢).
(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٣)، والجامع للخطيب (٢/ ٣١٥).
(٤) الجامع للخطيب (٢/ ٣١٥).
(٥) التاريخ للدوري (رقم٤٣٣٠)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٣) والجامع للخطيب (٢/ ٣١٥).
(٦) فتح المغيث (٢/ ٣٧٠).
(٧) السنن للدارمي (١/ ح٦٤٣).

طرُق الحديث الواحد إلىٰ الأمصار، ومن أوائل الأئمة الذين اشتهروا بهذا المسلك الإمام الثوري، قال عبد الرحمن بن مهدىٰ: (ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثَّوري حدَّث يومـًا عن حماد بن أبىٰ سليمان عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان الفارسي قال: البصاق ليس بطاهر. فقلت: يا أبا عبد الله هذا خطأ! فقال لي: كيف! عمَّن هذا؟ قلت: حمَّاد عن ربعي عن سلمان، قال: من يحدَّث به عن حماد؟ قلت: حدثنيه شعبة عن حمَّاد عن ربعي، قال: أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة، ثم قال: وافق شعبة علىٰ هذا أحد، قلت، نعم، قال: من؟ قلت: سعيد بن أبىٰ عروبة، وهشام الدَّسْتَوائي وحمَّاد بن سلمة، فقال: أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان، قال عبد الرحمن: فوقع في نفسي، قلت: أربعة يجتمعون علىٰ شيء واحد. يقولون عن حماد عن ربعي، فلما كان بعد سنة أخرىٰ سنة إحدىٰ وثمانين ومائة أخرج إليَّ غُنْدَر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي، وقد قال حمَّاد مرة: عن عمرو بن عطيَّة، قال عبد الرحمن: فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله! كنت إذا حفظت الشَّيء لا تبالي من خالفك)(١).

وقال أبو زرعة: (نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، وفي غير مصر، ما أعلم أني رأيت له حديثـًا لا أصل له)(٢).

ومن الأئمة الذين تفننوا في بيان الأوهام والعلل من خلال استقصاء الطرق وتمييزها وساروا علىٰ هذا النهج، وأصّلوه أوضح تأصيل: الإمام ابن المديني وخصوصـًا في النصوص المنقولة عنه من كتابه العلل.

فمثلاً في الحديث الأول من أحاديث الدراسة يظهر بوضوح اعتناء ابن المديني بجمع طرق الحديث، فهو يورد المتابعات التي يظهر منها تحديد مدار الحديث، ثم يذكر المُخالِف والمُخالَف قائلاً:

(١) تاريخ بغداد (٩/ ١٦٨).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٣٥).

(رواه صالح عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه عُقيل فخالفه صالحٌ في إسناده، فرواه عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورواه ابن عيينة عن الزهري مرسلًا، ورواه مَعْمَر عن الزهري عن عبيدالله مرسلاً، ورواه سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه عمران القطان فخالفهم جميعاً فرواه: عن مَعْمَر عن الزهري عن أنس رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه. والحديث حديث عبيدالله)[1].

وكذلك في الحديث السادس والعشرين في الدراسة عرض ابن المديني الاختلاف على سعيد المقبري، فذكر المُخالِف والمخالَف، وهذا مبنيٌ على تتبع الطرق وجمعها والمقارنة بينها من أجل تحديد المدار، يقول ابن المديني عن هذا الحديث:

(رواه مالكٌ وابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي شُريح الخزاعي رضي الله عنه.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق فخالفهما، فرواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث عندي: حديث مالكٍ وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق)[2].

وتتضح قضية تتبع الطرق ومقارنة بعضها ببعض بجلاء أيضاً في الحديث الحادي والثلاثين في الدراسة حيث يقول ابن المديني عنه:

(رواه هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير النَمَري عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه ابن عيينة فلم يُقِم إسناده قال: عن أبي زهير.

ورواه جرير أيضاً عنه فلم يُقمه قال: عن سفيان بن أبي العوجاء.

---

(١) علل ابن المديني (ص٨٠، ٧٩ـ/ رقم١٢٣).

(٢) العلل للإمام ابن المديني (ص٧٨ـ/ ح١١٩).

ورواه أبو معاوية عن هشام بن عروة فقال: عن سفيان بن عبد الله الثقفي.

ورواه وهيبٌ فجوّده فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير النَّمَري، وهو الصواب.

ورواه مالكٌ وأقام إسناده، كما رواه وُهيبٌ عن هشام بن عروة)(١).

ومن خلال الأمثلة السابقة(٢) يتبيّن عناية الإمام ابن المديني بهذه المسألة، وظهر في كلامه على علل تلك الأحاديث تتبعه لطرق الحديث والمقارنة بينها.

كذلك الإمام يحيى بن معين، ومما يدلُّ على ذلك القصة المشهورة في جمعه لحديث حماد بن سلمة حين ذهب ليسمعه من عفان فأبى عفانُ أن يحدّثه؛ لأنّه سمعها من سبعة عشر نفساً قبله، فرحل ابن معين إلى البصرة ليسمعها من التبوذكي فلما أخبره أنّه الثامن عشر، قال له: وماذا تصنعُ بهذا؟ فقال ابن معين: (إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميِّز خطأَه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم خلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخْطِئَ عليه)(٣).

وسار على هذا النهج أيضاً الإمام مسلم في كتابه (التمييز) الذي يُعدُّ دليلاً عملياً للنقد والكشف عن العلة بهذه الطريقة(٤).

ولا تقف العملية عند جمع طرق الحديث الواحد، ففي بعض الأحيان لابد من جمع الأحاديث الأخرى الواردة في الباب نفسه، أو جمع كل حديث الراوي لمعرفة

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (١/ ٣٨٥).

(٢) الأمثلة في أحاديث الدراسة كثيرة يطول المقام بعرضها، وتُنظر بقية الأمثلة في الأحاديث ذوات الأرقام (١٨، ٢٤، ٣٩، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٧).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤)، وأعلها الذهبي في السير (٧/ ٤٥٦) بالانقطاع.

(٤) يُنظر على سبيل المثال في أحاديث الدراسة الحديث رقم (٦٣)، فقد أوردت فيه طرفاً من جمعه لطُرُق هذا الحديث، وكلامه عليها من كتابه التمييز.

طرقه في الرواية، وهل هو يدلس أو يرسل، أو كثير الخطأ عموماً أو في شيخ بعينه ونحو ذلك مما يطول بيانه، وهذا كله لمعرفة ما إذا كان المتن الذي رواه منكراً أو معروفًا، قال الإمام ابن المديني: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه)(١).

وبعد جمع طرق الحديث الواحد، ننظر: فإن اتفق رواتها علىٰ وجهٍ واحدٍ في الرواية علمنا حينئذٍ سلامة الحديث من العلة، قال الحافظ ابن حجر: (السبيل إلىٰ معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنّف - أي ابن الصلاح- عن الخطيب: أن يُجمع طُرُقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة علىٰ بيان الاختلاف)(٢).

وبناءً على ما سبق: فإن وُجد بين الرواة اختلافٌ، فلا بُدّ حينئذٍ من الخطوتين التاليتين:

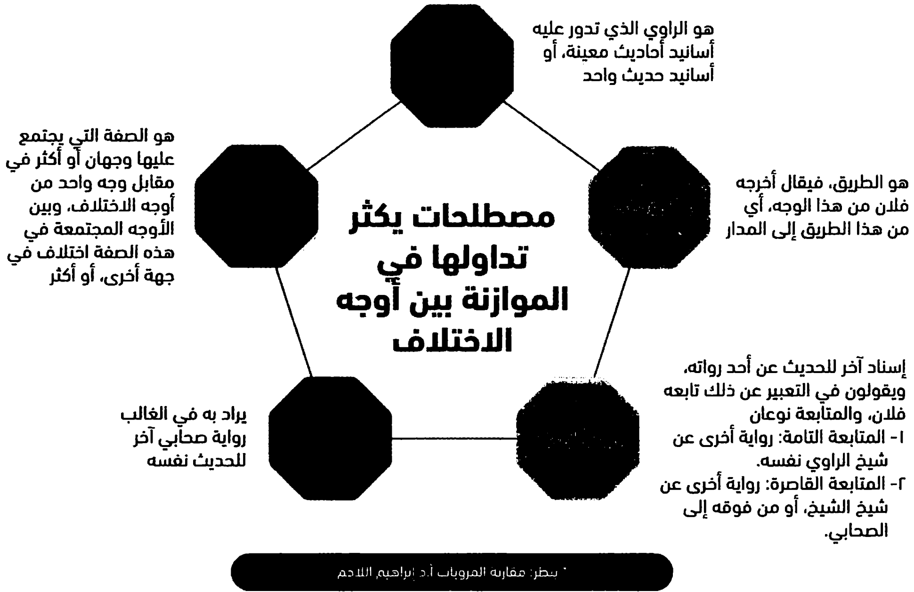
أ. تحديد مدار الاختلاف، والنَّظر في كل وجه من حيث:

اتفاقُ الرواة فيه أو اختلافهم، وصحة الطريق إلىٰ الرواة المختلفين علىٰ المدار، والنَّظرُ في حال رواة الأوجه، وبلدانهم، واختصاصهم بالرَّاوي المختلَف عليه.

وتحديد المدار الذي حصل عليه الاختلاف يكون بالنَّظر في الرَّاوي المشترك بين الطُّرق، وتحديد الرُّواة الذين اختلفوا عليه في كل إسناد، وضمِّ كل راوٍ إلىٰ الرَّاوي الذي وافقه في روايته عن ذلك الشَّيخ نفسه، وتكرار ذلك حتىٰ تتمَّ معرفة الأوجه التي اختلف فيها علىٰ ذلك الشَّيخ ومعرفة عددها، والتَّنبُّه إلىٰ احتمال وجود اختلاف علىٰ التَّلاميذ أيضاً، واستبعاد ما قد يُظَنُّ أنه اختلاف وهو علىٰ خلاف ذلك، كما لو ذكر أحد الرُّواة اسم الراوي، والآخر ذكر كنيته.

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٣١٦).
(٢) النكت (٢/ ٧١١).



* ينظر: مقارنة المرويات أ.د إبراهيم اللاحم

ب. التَّرجيح أو الجمع بين الأوجه المختلفة بعد النظر في حال رواتها، من خلال القرائن والقواعد المنهجية المعتبرة والمستنبطة من صنيع علماء العلل السَّابقين فحسب، دون نظرٍ إلىٰ الاحتمالات العقلية، والموازنة بين هذه الطُّرق بالفهم والمعرفة، وتطبيق قواعد وطرائق المحدِّثين السَّابقين في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، قال الحافظ ابن حجر: (الاختلاف عند النُّقاد لا يضر إذا قامت القرائن علىٰ ترجيح إحدىٰ الرِّوايات، أو أمكن الجمع علىٰ قواعدهم)[1]، ولا يعني ذلك أنَّ بعض الحفاظ قد لا يخالف إحدىٰ القواعد في حديث ما، فإنَّ (حذَّاق النُّقاد من الحفَّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرِّجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهمٌ خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلِّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنَّما يرجع فيه أهله إلىٰ مجرد الفهم والمعرفة التي اختصوا بها عن سائر أهل العلم)[2].

(١) هدي الساري (ص٥٣١).
(٢) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٧٥٧-٧٥٨).

وقال العلائي عند كلامه عن الاختلاف: (فإن استوىٰ مع استواء أوصافهم وجب التَّوقف حتىٰ يترجَّح أحد الفريقين بقرينة من القرائن، فمتىٰ اعتضدت إحدىٰ الطَّريقين بشيء من وجوه التَّرجيح حكم بها، ووجوه التَّرجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها، بالنسبة إلىٰ جميع الأحاديث، بل كلُّ حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحُكمٍ كليٍ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديثٍ بمفرده)[١].

وقال ابن عبد الهادي عند ذكر زيادة الثِّقات: (... وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصُّها، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم)[٢].

وقال العلائي: (التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمَّة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم علىٰ طرقه وخفاياه)[٣].

وخلاصة ما سبق نقله، أنَّ الحكم في علل الحديث ليس قولاً واحداً مطرداً في كلِّ حديث، بل كلُّ حديث له حكم خاص به، يعرف ذلك من قواعد عامة كلية استقرائية، مجموعة من كلام الحفَّاظ، من خلال أحكامهم علىٰ أفراد الأحاديث، ومن مجموع تلك الأحكام تُستنبط القواعد الكُلية العامة.

وإلىٰ هذه الخطوات أشار الخطيب البغدادي بقوله: (والسَّبيل إلىٰ معرفة علة الحديث: أن تجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط)[٤].

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٧١٢)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٣٨)، ويُنظر: نظم الفرائد للعلائي (ص٢٠٩) وما بعدها.
(٢) نصب الراية (١/ ٣٣٦).
(٣) النكت لابن حجر (٢/ ٦٠٦).
(٤) الجامع للخطيب (٢/ ٤٥٢).

(٢) تفرّد الراوي بالحديث مع قرائن تحتفُّ به تدلُّ على وهمه فيه:

قال ابن الصَّلاح في معرض كلامه عن العلل: (ويستعان علىٰ إدراكها بتفرُّد الرَّاوي، وبمخالفة غيره له[١]، مع قرائن تنضمُّ إلىٰ ذلك تنبِّه العارف بهذا الشَّأن...)[٢].

وهذا النص يفيد (أنّ التفرد من الوسائل التي يتم بها الكشف عن العلة)[٣]، ولذا اشتد نكير المحدثين علىٰ من اعتمد أو تتبع الأحاديث الغرائب والأفراد والفوائد؛ لأنّ أكثرها أحاديث مُعلّة.

قال الإمام أحمد: (إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث)، وقال أيضـًا: (تركوا الحديث، وأقبلوا علىٰ الغرائب، ما أقلَّ الفقه فيهم)، وقال أيضـًا: (شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها)[٤]، فالغرائب والأفراد من مظانّ الأحاديث المنكرة والمعلولة.

ولا شك أنّ تفرد الراوي مظنة الخطأ والغلط ولو كان ثقة، وأشدُّ ما يكون ذلك إذا تفرد من لا يُحتمل تفرُّده عن حافظ مكثر -كالزُّهري- له أصحاب كثيرون يحملون حديثه ولا يروون ما روىٰ، مع توفر الهمم والدواعي علىٰ رواية ما رواه، فإن الأئمة النقاد - غالبـًا- ما يردُّون هذه الرِّواية ويعلُّونها بالتَّفرد، قال الحافظ محمد بن أبي حاتم: (...ونعرف سقمه وإنكاره- أي الحديث- بتفرد من لم تصح عدالته بروايته)[٥].

والمقصود بانفراد الراوي بالحديث: أن يروي الراوي حديثـًا لا يشاركه غيره في روايته، سواء انفرد به مطلقـًا، بأن لا يرويه أحد غيره، أو انفرد به بالنسبة إلىٰ شيخه،

(١) إذا خالفه غيره فثمّة مدارٌ اختلف عليه الرواة عنه، وهذا ما سبق الحديث عنه في الفقرة (ب).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١١٦-التقييد والإيضاح).

(٣) الحديث المعلول / د. حمزة المليباري (ص٩٩).

(٤) انظر النصوص الثلاثة عن أحمد في الكفاية (ص١٧٢).

(٥) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥١).

أو إلىٰ جهة خاصة[١].

ويُعبّر النقاد عن تفرد الراوي بالحديث بقولهم: لا يُتابع عليه، أو لا يُحفظ إلا من هذا الوجه، ونحو هذه العبارات المشعرة بتفرد الراوي.

وقد استعمل ابن المديني هذه القرينة في الكشف عن علة الحديث الثاني من أحاديث الدراسة حيث قال: (لا نحفظه إلا من هذا الوجه...)، وهو حديثٌ مداره علىٰ داود بن أبي الفرات، وقد رُوي عن عمر رضي الله عنه مرفوعـًا. وللحديث وجهٌ آخر عن عمر رضي الله عنه موقوفـًا، تفرّد به يعقوب الحضرمي عن داود، ومفهوم كلام ابن المديني السابق عن الرواية المرفوعة: هو غرابة الوجه الآخر، وأنّ الوجه الموقوف غير محفوظٍ عنده.

وأيضـًا في الحديث الرابع، تبيّن بعد دراسة إعلال ابن المديني للحديث، أنّ من أسباب إعلاله له: غرابة السند، فقد تفرد به علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب، ولم يُتابع عليه، ولم يروه عن ابن جدعان إلا علي بن سالم الذي لا يُعرف إلا بهذا الحديث، قال ابن عدي: (وعلي بن سالم هذا لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره)، قال الذهبي: (ولا يعرف له غيره، وقد استنكره البخاري)، قال البخاري: (لا يتابع في حديثه)، وتفصيل ذلك في موضعه من الدراسة.

وقد نبّه بعض العلماء إلىٰ أن تفرد الراوي بالحديث: لا يُعتبر قادحـًا فيه إلا إذا كثر منه ذلك، سُئل شعبة: (من الذي يُترك حديثُه؟ فقال: الذي إذا روىٰ عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طُرِح حديثه)[٢].

وقال ابن المديني في حق شَبَابة بن سَوّار حينما انفرد عن شعبة بحديث: (لا ننكر لرجل سمع من رجل ألفـًا، أو ألفين، أن يجيء بحديث غريب)[٣].

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث ص (٣٩٩-٤٠٠).
(٢) انظر الكفاية ص (١٤٢).
(٣) انظر الكامل (٤/ ٤٥).

وقال الإمام مسلم: (حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رواه وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته)(١).

وقال الإمام الذهبي: (وإنّ تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، و إنّ تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإنَّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لايوافق عليها لفظاً أو إسناداً يُصَيّره متروك الحديث)(٢).

ومما سبق من كلام الأئمة، يظهر أنهم يرون أنَّ انفراد من عُرف بالثقة لا يقدح في قبول ما روى، نعم هو مظنة لوجود علة في الحديث، ولذا نبَّه ابن الصلاح إلى أن التفرد لا يعتبر علة إلا: (مع قرائن تنضم إلى ذلك، تُنبّه العارف بهذا الشأن)(٣).

(٣) نكارة الخبر وعدم استقامته سنداً أو متناً:

ومعنى هذا أن يكون في متن الحديث ما تُستنكر نسبته إلى النبي ﷺ، أو في سياق سنده ما يُستغرب ويُستنكر، حيث إنَّ حفَّاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتون، وسياق الأسانيد، ونفسٌ حديثيٌ في معرفة النصوص النبوية لفظاً ومعنىً، سنداً ومتناً.

وهو ما عبر عنه الإمام ابن القيم أجمل تعبير، عندما وصف طريقة الأئمة في نقدهم وتعليلهم للمتون: (إنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخبر عنه، ويدعو إليه، ويُحبه ويكرهه، ويُشرّعه للأمة، بحيث كأنّه مُخالطٌ للرسول ﷺ

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٩٢).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٠-١٤١).
(٣) انظر علوم الحديث ص (٨٩-٩٠).

كواحدٍ من أصحابه)[١]، وقال ابن أبي حاتم: (نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة...)[٢]، وهذا ما يُمكن أن يُطلق عليه: النَفَس الحديثي[٣].

ونكارة المتن تارةً تكون لأجل لفظةً فيه، وتارةً تكون النكارة في دلالته وفقهه، وقد يكون السند ظاهره السلامة، ولكن العلة في متنه، وهذا من أدق المسائل وأغمضها، قال العلامة المعلمي: (إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقًا، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأنّ راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أنّ الرواي غير مدلس....

ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبيّن وجهه....

ومن ذلك: إعلالهم بظنّ أن الحديث أُدخل على الشيخ....

وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بُني على أنّ دخول الخلل من جهتها نادرٌ، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بُطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذ لم يوجد سببٌ له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأنّ تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا مالا يحصى من الأحاديث، مع وجودها فيها، إنما هو غفلةٌ عمّا تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أنّ الخبر غير منكر)[٤].

---

(١) المنار المنيف لابن القيم (ص٤٤).
(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥١).
(٣) الوَهَمُ في روايات مُختلفي الأمصار (ص١١٩) لعبد الكريم الوُريكات.
(٤) مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة (ص٨-٩)، وانظر طرفاً من تطبيقات هذه القاعدة في فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٨).

وقال ابن الجوزي: (واعلم أنّ الحديث المنكر يقشعرُّ له جلد طالب العلم وقلبه في الغالب)(١)، وقال أيضاً: (المستحيل لو صدر عن الثقات رُدَّ، ونُسب إليهم الخطأ، ألا ترىٰ أنّه لو اجتمع خلقٌ من الثقات فأخبروا أنّ الجمل قد دخل في سمّ الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثّرت في خبرهم؛ لأنّهم أخبروا بمستحيل...)(٢).

وقال الحافظ ابن كثير في معرض وصفه لحال الجهابذة النقاد في هذا الفن: (...وذوْقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادةٌ باطلةٌ يُدركها البصير من أهل هذه الصناعة)(٣).

وأما النظر إلىٰ استقامة المتن وسلامته من النكارة، فقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة في الكشف عن علة الحديث الثامن والعشرين حيث قال: (وَهِمَ مالكٌ في ذكر سهل بن حُنيف...)، ووافقه علىٰ ذلك الحافظ ابن عبد البر، والصواب ذكر أخيه: عثمان بن حُنيف، كما جاء في رواية ابن إسحاق علىٰ الصحيح، ولعل سبب الوهم أنّ عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه(٤)، كما جزم ابن المديني وغيره، وزيدٌ مات بعد سهل بن حُنيف بمدة.

وأيضاً في الحادي عشر، حيث أعلّه ابن المديني واستنكره، وبعد الدراسة تبيّن أنّ من أسباب إعلاله: نكارة المتن حيث جاء فيه الأمر بتحريق متاع الغالّ، وقد أشار إلىٰ هذا الإمام البخاري فقال: (...يروي - أي صالح بن محمد بن زائدة - عن سالم عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما رفعه: من غل فأحرقوا متاعه، لا يُتابع عليه، وقال ابن عباس عن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في الغُلول ولم يحرّق متاعه، وعامة أصحابنا يحتجون بهذا

(١) الموضوعات (١/ ١٠٣).
(٢) الموضوعات (١/ ١٠٦).
(٣) يُنظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر (ص٦٤).
(٤) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٦).

الحديث في الغُلول، وهو حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ، وصالحٌ هذا لا يُعتمد عليه)[١].

وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الغلول والتشديد فيه، وأنه سببٌ لدخول النار، ولم يأت فيها الأمر بحرق متاع الغال أو ضربه، وقد بيّنت في الدراسة الأحاديث المخالفة لهذا الحديث المعلّ والتي تدلُّ علىٰ نكارة متنه.

وأما العناية باستقامة السند وسلامته من النكارة، فمن معاني النكارة في السند أن يُروىٰ الحديث بوجه ما، فينُصّ الأئمة الحفاظ من خلال استقرائهم أنه خطأ غير محفوظ، ولا يصحُّ الحديث بهذا الإسناد لغرابة تركيبه، وكثيراً ما يُعبّرون عن غرابة تركيب الإسناد بقولهم: (فلانٌ عن فلان لا يجيء)، ومن ذلك قول أبي حاتم: (أبو سلمة عن ثوبان لا يجيء)[٢]، وقال أيضاً: (واصل عن أبي قِلابة لا يجيء)[٣].

وكذلك في الحديث الثالث والستين، حيث حكم علىٰ رواية جرير بن حازم عن يحيىٰ بن سعيد عن عمْرة عن عائشة قائلاً: (ليس هذا بشيء...)؛ لأنّ جريراً قد أخطأ في ذكر عمْرة، فليس هذا من حديث عمْرة، وإنما سمعه يحيىٰ من الزهري، والزهري إنما سمعه من رجلٍ لا يعرفه حدّثه به عن بعض من يدخل علىٰ عائشة عن عائشة رضي الله عنها، فكأنّ ابن المديني يشير بهذه العبارة إلىٰ أنّ الحديث في تركيب إسناده خطأٌ.

ومما يؤيد ذلك أنّه لما ذُكر له رواية شعبة عن أنس بن سيرين قال: (رأيت القاسم يتطوّع في السفر)، أنكرها وقال: (ليس هذا بشيء، ولم يرْوِ أنس بن سيرين عن القاسم شيئًا)[٤]، فهو لم يُنكر اللقي أو الرؤية التي جاء التصريح بها في السند، ولكنّه نفىٰ صحة هذا التركيب الإسنادي مطلقاً (أنس بن سيرين عن القاسم)، وكأنّه لا يُعرف لأنس رواية عن القاسم إلا في هذا الحديث، وهذا إشارةٌ منه إلىٰ أنّه خطأٌ.

---

(١) ينظر: التاريخ الأوسط (٢/ ٨١)، وسنن البيهقي الكبرىٰ (٩/ ١٧٥)، والتهذيب لابن حجر (٢/ ٢٠٠).

(٢) العلل لابنه (١/ ٣٦٤).

(٣) العلل لابنه (١/ ٣٧٦).

(٤) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٩٢).

(٤) تنصيص إمامٍ من أئمة العلل المعتبرين على علة حديث، مع عدم المخالف:

إنَّ الله ﷻ قد خصَّ بمعرفة هذا العلم (نفراً يسيراً من كثيرٍ ممن يدَّعي علم الحديث، فأما سائر النَّاس ممن يدَّعي كلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذي النُّون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذٍ يتكلَّم بمعرفته)(١).

فإذا ظهر لنا صحة حديث أو ضعفه بعد النَّظر في إسناده وطرقه(٢)، ووجدنا أن إمامـًا أو أكثر من أئمة الحديث علىٰ تصحيحه أو تعليله بعلة من العلل، بدون خلاف معتبر بينهم، فإنَّه من المتحتِّم علينا - نحن المتأخرين عنهم- الأخذ بقولهم وترك ما عداه، فإن تصحيحهم لهذا الحديث أو لوجهٍ فيه، أو إعلالهم له، يُعد قرينة لمن أتىٰ بعدهم علىٰ قوة هذا الوجه علىٰ غيره، أو ضعفه. حيث إنَّ علمهم بالعلل والاختلاف علىٰ الرواة وقرائن التَّرجيح، تجعل تصحيحهم وكذا تعليلهم في أعلىٰ درجات القوة.

وهذا يختلف بحسب الإمام ومنهجه في الحكم علىٰ الأحاديث، وقوة كتابه الذي اشترط فيه الصحة بالنسبة لجانب التصحيح، فليس حكم الحاكم، والبيهقي- مثلاً - **كحكم** ابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأمثالهم من الكبار.

قال ابن حجر: (فمتىٰ وجدنا حديثـًا قد حكم إمام من الأئمَّة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولىٰ اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه...، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلِّل...، وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلىٰ تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه)(٣).

---

(١) شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٤).

(٢) قال الحافظ ابن رجب حين ذكر حديثـًا اتفق الأئمة علىٰ إنكاره: (...وأما الفقهاء المتأخرون فكثيرٌ منهم نظر إلىٰ ثقة رجاله، فظنّ صحته، وهؤلاء يظنون أنّ كل حديثٍ رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يتفطّنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفةٌ من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي) فتح الباري (١/ ٣٦٢).

(٣) النكت لابن حجر (٢/ ٧١١).

والسبب في ذلك أن الله ﷻ (بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقَّاداً تفرَّغوا فأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين. فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النَّظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفَّاظ الوقت، مع الفهم، وجودة التَّصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوىٰ والتواضع، يوجب لك - إن شاء الله - معرفة السُّنن النبوية)[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد يترك- أي البخاريُّ أو مسلمٌ - من حديث الثِّقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظنُّ من لا خبرة له أنَّ كلَّ ما رواه ذلك الشَّخص يحتجُّ به أصحاب الصَّحيح، وليس الأمر كذلك. فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمَّة الفن...)[(٢)].

وقال أيضاً: (... فإنهم أيضاً يضعِّفون من حديث الثِّقَة الصَّدوق الضَّابط أشياء تبيَّن لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا "علم العلل"، وهو أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه قد عُرِفَ)[(٣)].

فإذا نصّ إمامٌ من أئمة العلل المعتبرين علىٰ أن حديثاً ما مُعلٌ فالأولىٰ قبول قوله، حتىٰ ولو لم يذكر حجته، وذلك لصعوبة توضيح حجته في بعض الأحيان، كما نصَّ علىٰ ذلك كبار علماء علل الحديث أنفسهم، وستأتي أقوالهم بعد قليل إن شاء الله، إلا إذا ثبت بالأدلة الواضحة البينة خطأ ما ذهب إليه من تعليل الحديث، أو كان له مخالف، فإن كان له مخالف، أُخذ بقول من تشهد له القرائن، قال الحافظ ابن حجر: (قد تَقصُر عبارة المعلل منهم، فلا يُفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدىٰ الروايتين علىٰ الأخرىٰ كما في نقد الصيرفي سواء، فمتىٰ وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولىٰ إتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيحه إذا صححه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول علىٰ أئمة هذا الشأن في كتبه فيقول: " وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ".

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٤٢).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٥٢-٣٥٣).

وهذا حيث لا يوجد منهم مخالفٌ لذلك المعلِّل، وحيث يصرِّح بإثبات العلة، فأما إن وُجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلىٰ الترجيح بين كلامهما.

وكذلك إذا أشار المعلل إلىٰ العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدىٰ الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلىٰ الترجيح، والله أعلم)[1].

بل كان الشافعي يقبل قول أحمد بن حنبل في التصحيح و التضعيف، فقد قال أبو حاتم: (كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا و كذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلاً وبنىٰ عليه)[2].

وقد أعمل ابن المديني هذه الطريقة في الكشف عن العلة، ففي الحديثين العاشر، والحادي عشر مثلاً: أيّد قوله في إعلاله للحديثين بأنّ أصحاب الحديث قد أعلوا هذين الحديثين أيضًا، وكشفوا عن علتهما، واستشهد برأيهم في ضمن كلامه.

وأحيانًا قد يُصرّح باسم الإمام الذي كشف علة هذا الحديث، ففي الحديثين الرابع والعشرين، والرابع والستين مثلاً: استشهد في إعلاله للحديثين بنصٍ عن شيخه يحيىٰ القطان يُعلُّ فيه الحديثين، وكان إيراده لكلام شيخه في موضع الإقرار له والاحتجاج به.

قال ابن رجب: (فهؤلاء الأئمة لهم نقد خاص في الحديث مختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها، خالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره.

وآية ذلك: أنه يعرض الحديث الواحد علىٰ جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون علىٰ الجواب فيه من غير مواطأة، وقد امتحن هذا منهم غير مرة في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر علىٰ ذلك، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام.

---

(١) النكت (٢/ ٧١١).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٣٠٢).

قال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه علىٰ أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف علىٰ الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، و ما أنكروا تركنا.

وقيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول للشيء: هذا يصح، وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنت تسأله عن ذلك أو تسلم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلم الأمر إليه، فقال: فهذا كذلك، لطول المجادلة والمناظرة والخبرة.

وقد روي نحو هذا المعنىٰ عن الإمام أحمد أيضاً، وأنه قيل له: يا أبا عبد الله تقول: هذا الحديث منكر، فكيف علمت، ولم تكتب الحديث كله؟ قال: مثلنا كمثل ناقد العين لم تقع بيده العين كلها، فإذا وقع بيده الدينار يعلم بأنه جيد أو أنه رديء)[1].

وقال الخطيب البغدادي: (المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدثه الله ﷻ في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يُعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، ولانقش، ولا صفة تعود إلىٰ صغر، أو كبر، ولا إلىٰ ضيق، أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالىٰ في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به. قال نعيم بن حماد: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من غيره؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون.

وقال ابن نمير: قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام. قال ابن نمير: صدق، لو قلت: من أين؟ لم يكن له جواب.

وقال ابن المديني: أخذ عبد الرحمن بن مهدي علىٰ رجل من أهل البصرة -لا أُسميه- حديثاً، فغضب له جماعة، فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وقال: أرأيت لو أن رجلاً أتىٰ بدينار

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٦).

إلىٰ صيرفي فقال: انتقد لي هذا، فقال: هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟!، الزم عملي هذا عشرين سنة حتىٰ تعلم منه ما أعلم)(١).

وقال الإمام مسلم بن الحجاج: (أما بعد، فإنك يرحمك الله ذكرت أن قِبلك قوماً ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطئ في روايته حديث كذا، والصواب ما روىٰ فلان بخلافه. وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، حتىٰ قالوا: إن من ادعىٰ تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه، فاعلم أنه لولا كثرة جهلة العوام مستنكري الحق بالجهالة لما بان فضل عالم علىٰ جاهل، ولا تبين علم من جهل، ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل، فكل ضد ناف لضده، دافع له لا محالة، فلا يهولنك استنكار الجهال وكثرة الرعاع لما خص به قوم وحرموه، فإن اعتداد العلم دائر إلىٰ معدنه، والجهل واقف علىٰ أهله)(٢).

ومما يؤكد علىٰ قبول تنصيص إمام من أئمة علماء علل الحديث علىٰ علة حديث ما، ما قاله ابن رجب قال: (حُذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك.

وهذا مما لا يُعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلىٰ مجرد الفهم والمعرفة التي اختصوا بها عن سائر أهل العلم)(٣).

فهذه العبارات تؤكد علىٰ أهمية اعتماد أقوال أئمة علم علل الحديث، وأن تَتَبُّع أقوالهم و أحكامهم علىٰ الأحاديث من طرق معرفة العلة، وخاصة بالنسبة لمن أتىٰ بعدهم من المتأخرين.

---

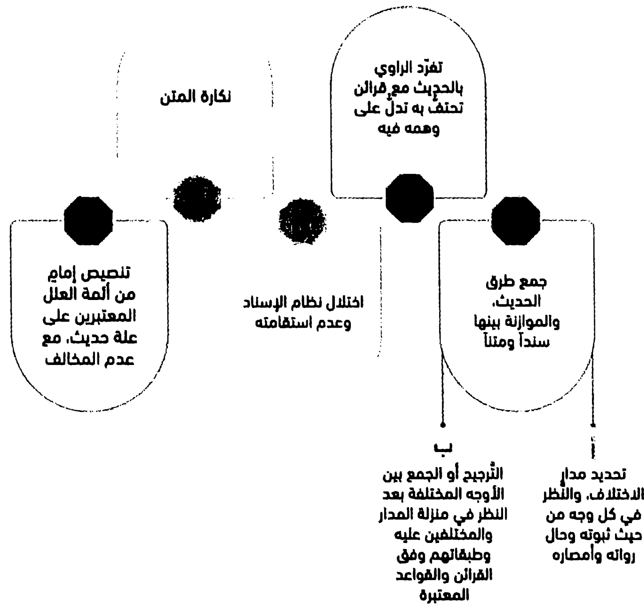
(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٥-٢٥٦).

(٢) مقدمة كتابه التمييز ص (١٦٩).

(٣) في شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦١).

هذه بعض الطرق التي تُدرك بها العلة في الحديث، ولا يعني ذلك أنّه بواسطتها فحسب سيُتوصل حتماً إلىٰ الوهم، نظراً لصعوبة هذا الموضوع ودقته، فأحياناً نجد كبار الأئمة لا يستطيعون الحسم في علة حديثٍ ما، فيتوقفون فيه، أو نجدهم يُدركون علته بعد رحلةٍ طويلةٍ من العناء والمشقة وهم يُفتّشون ويسألون، فقد تعيش علة الحديث مع الناقد عمره وهو يسأل عنها، قال الإمام ابن المديني: (رُبما أدركت علة حديثٍ بعد أربعين سنة)(١).

طرق معرفة العلة





(١) الجامع للخطيب (٢/ ٣٨٥).

الفصل الثالث: عبـارات الإعـلال والترجيح عند ابن المديني

أولاً: عبــارات الإعــلال:

(١) (الخَطَأ)[١]:

استعمل ابن المديني هذا المصطلح بالمصدر، وبالفعل الماضي:

(أ) المصدر (خَطأٌ): وفعلُه أخطَأ، يُخطِيء، قال ابن منظور: (الخَطَأ: ضد الصوّاب...، والخَطَأُ: ما لم يُتعمّد، والخِطْءُ: ما تُعُمّد).

وفي أحاديث الدراسة استعمل ابن المديني هذا اللفظ ثلاث مرّات، ففي الحديث ذي الرقم (٢٠) وصف رواية سُهيل بن أبي صالح بأنّها خطأٌ، وسُهيلٌ مختلفٌ فيه والراجح أنّه ثقةٌ -كما بيّنته في موضعه من الدراسة -.

وفي الحديث ذي الرقم (٣٧) حكم علىٰ رواية ابن إسحاق بأنّها خطأٌ، وابن إسحاق الأصل فيه أنّه صدوقٌ.

وفي الحديث ذي الرقم (٥٢) حكم علىٰ رواية محمد بن عمرو بن علقمة بأنّها خطأٌ، ومحمد هذا مختلفٌ فيه، والراجح أنّه صدوقٌ.

(**ب**) الفعل الماضي (أخطأ): قال ابن منظور: (وأَخْطَأَ يُخْطِىء: إذا سلك سبيل الخَطَأ عمداً وسهواً)، هكذا جزم ابن منظور، وحكىٰ الفيومي في ذلك ثلاثة أقوال، أولها: أنّه لمن يُذنب علىٰ غير عمد ونسبه إلىٰ أبي عُبيدة، والثاني: أنّه عامٌ لمن أخطأ في كل شيءٍ عامداً كان أو غير عامدٍ، والثالث: أنّه لمن أراد الصواب فصار إلىٰ غيره، فإنْ أراد غير الصواب وفعَلَه قيل: قَصَده أو تعمّده.

---

(١) للاستزادة يُنظر: لسان العرب (٤/ ١٣٢)، والقاموس المحيط مادة (خطأ/ ص٣٨)، والمصباح المنير مادة (خطو/ ص٦٧).

وقد استعمل ابن المديني هذا اللفظ في أحاديث الدراسة ثلاث مرات، ففي الحديث ذي الرقم (٢٦) قال: (أخطأ عبد الرحمن بن إسحاق)، وعبد الرحمن هذا الراجح أنّه صدوقٌ.

وفي الحديث ذي الرقم (٢٧) قال: (أخطأ ابن إسحاق) أي محمد بن إسحاق.

وفي الحديث ذي الرقم (٤١) قال: (أخطأ فيه حماد بن سلمة)، وحمادٌ ثقةٌ، وتغيّر حفظه بأخرة، إلا أنّه يضطرب في حديث بعض شيوخه الذين لم يكثر ملازمتهم: كقتادة، وأيوب، كما قال الحافظ ابن رجب(١).

(٢) (الوَهْمْ)(٢):

وقد استعمل ابن المديني هذا المصطلح بلفظ المصدر، وبالفعل الماضي:

(أ) المصدر (وَهَمٌ): وفعلُه وَهِمَ، يَوْهَمُ، من باب غَلِط، يَغْلَطُ، قال ابن فارس: (...وَهَمْتُ أَهِمُ وَهْماً، إذا ذهب وَهْمي إليه...ووهِمْتُ: غلِطتُ، أَوْهَمُ وَهَماً).

وقال الجوهري: (...وَهِم في الحساب أَوْهَمَ وَهَماً إذا غلطتَ فيه وسهوتَ، وَوَهَمْتُ في الشيء - بالفتح - أَهِمُ وَهْماً إذا ذهب وَهْمُكَ إليه وأنت تريد غيره).

وقد استعمل ابن المديني هذا اللفظ في خمسة مواضع في أحاديث الدراسة.

ففي الحديث ذي الرقم (٣) وصف رواية جرير بن حازم بالوهَم، ثم قال: (...وما أظُنُّ الوَهَمَ أتىٰ إلا من جرير)، وجرير بن حازم ثقةٌ وفي حديثه عن قتادة ضعفٌ.

وفي الحديثين ذوي الرقمين (٣٧) و(٣٩) وصف رواية ابن إسحاق بأنّها وهمٌ.

وفي الحديث ذي الرقم (٤٥) وصف رواية إسماعيل بن أبي خالد بأنّها وَهَمٌ، وإسماعيل ثقةٌ ثبتٌ.

---

(١) شرح العلل (١/ ٤١٤).

(٢) للاستزادة يُراجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ١٤٩)، الصحاح للجوهري (٥/ ٢٠٥٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤١٧)، والقاموس المحيط مادة (وهم / ص١٠٥٣)، والمصباح المنير مادة (وَهم / ص٢٥٨).

وفي الحديث ذي الرقم (٤٩) وصف رواية عبد الرحمن بن إسحاق بأنّها وهَمٌ، وعبد الرحمن هذا صدوق.

(**ب**) الفعل الماضي (وَهِمَ): قال ابن منظور: (ووَهِمَ بكسر الهاء: غَلِط وسَهَا)، وقال صاحب القاموس: (...وَهِمَ في الحساب، كَوَجِل: غَلِطَ، وفي الشيء، كوَعَدَ: ذهب وهْمُهُ إليه)، وقال الفيومي: (وهَمْت إلى الشيء وهْماً، من باب وعَدَ، سبق القلب إليه مع إرادة غيره،... ووَهِمَ في الحساب يَوْهَم وَهَماً، مثل غَلِط يَغلَطُ غَلَطاً، وزناً ومعنىً).

ومما تقدم من نقول أهل اللغة يتحصّل أنّ الفعل (وهم) يُضبط على وجهين:

- **الأول:** وَهَمَ، يَهِمُ، وَهْماً، كوَعَدَ، يَعِدُ، وَعْداً، وهو بمعنى: ما سبق إليه الذهن مع إرادة غيره.
- **الثاني:** وَهِمَ، يَوْهَمُ، وَهَماً، كوَجِلَ، يَوْجَلُ، وَجَلاً، وهو بمعنى: ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب، مع إرادته ذلك الخطأ، لأنّه الصواب في ظنّه.

والمعنى الثاني هو المقصود عند المحدّثين في عباراتهم النقدية في كتب الجرح والتعديل، والعلل عند ذكرهم خطأ الراوي، فيقولون: (في حديثه وَهَمٌ): أي غَلَطٌ، وفي أحاديثه أوهامٌ: أي أغلاطٌ[1]، والوهَمُ على هذا المعنى مثل الغلط وزناً ومعنىً كما قال الفيومي.

وقد استعمل ابن المديني هذه اللفظة في أحاديث الدراسة في أربعة مواضع.

فقال في الحديث ذي الرقم (٢٨): (وَهِمَ مالكٌ...، ووَهِمَ أبو النضر...)، ومالك إمامٌ حافظٌ مشهور، وأبو النضر سالم بن أبي أُمية ثقةٌ ثبت.

وقال في الحديث ذي الرقم (٥٨): (هذا مما وَهِمَ فيه مالكٌ...).

وقال في الحديث ذي الرقم (٦١): (لا أرى وكيعاً إلا واهماً...).

(١) يُنظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار (ص٢٧).

(٣) (**الغَلَطُ**)[١]:

وقد استعمل ابن المديني هذا المصطلح بلفظ المصدر، وبالفعل الماضي:

(**أ**) المصدر (غَلَطٌ): وفعلُه غَلِط، يَغْلَطُ، قال ابن منظور: (الغَلَطُ أنْ تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه...، وقال الليث: الغلط كل شيءٍ يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمُّد)، وقال أبو هلال العسكري في الفرق بين الغلط والخطأ: (الغلطُ هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجه)[٢].

وقد استعمل ابن المديني هذا اللفظ في الحديثين ذوي الرقمين (٣٧، ٥١) فوصف في الأول حديث ابن إسحاق بأنّه غلطٌ، وفي الثاني وصف حديث صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف.

(**ب**) الفعل الماضي (غَلِطَ): قال الفيومي: (غَلِطَ في منطقه: أخطأ وجه الصواب).

وقد استعمل ابن المديني هذا اللفظ في الحديث ذي الرقم (٣٦) فقال: (...غَلِطَ فيه يحيىٰ...)، ويحيىٰ هو ابن سعيد القطان الإمام الحافظ المشهور.

وهذه المصطلحات الثلاثة مصطلحات متقاربةٌ في معناها اللغوي، وكذلك في استعمالها الاصطلاحي، فيجمعها كلُّها أنّها: خللٌ في ضبط الراوي في الخبر سنداً أو متناً[٣]، ومما يدلُّ علىٰ ذلك أنّ الإمام ابن المديني قد سوّىٰ بين تلك الألفاظ فأطلق لفظ الغلط، والوهم، والخطأ علىٰ ما رواه راوٍ واحد وهو محمد بن إسحاق، مما يدلُّ علىٰ أنّ الأصل عنده أنّها بمعنىٰ واحد، لا سيّما وأنّ الغلط والوهَم متماثلان في الوزن والمعنىٰ كما تقدّم في كلام الفيّومي.

---

(١) للاستزادة يُراجع: لسان العرب(١٠/ ١٠١)، القاموس المحيط مادة (غلط/ ص٦١٢)، والمصباح المنير مادة (غلط/ ١٧١).

(٢) الفروق اللغوية (ص٤١).

(٣) يُنظر: الوَهَم في روايات مختلفي الأمصار (ص٢٩).

ولكن يُلاحظُ أمرٌ وهو: أنّه إنّما سوّىٰ بين تلك الألفاظ الثلاثة حين كانت بصيغة المصدر، بينما يُلاحظ أنّه غالبًا ما يستعمل الفعل الماضي (وَهِمَ) لما غَلِطَ فيه الثقات الحفاظ: كمالكٍ، ووكيع، وغيرهما ممن تقدم ذكرُهم.

ولكن في أخطاء الرواة الذين هم من طبقة الشيوخ ولو كانوا ثقاتٍ أحيانًا - ولكنهم دون الحفاظ في الدرجة - كحماد بن سلمة، ومحمد بن إسحاق، وعبد الرحمن بن إسحاق، يستعمل الفعل الماضي (أَخْطَأَ) دون (وَهِمَ)، وهذا قد لا يكون مطرداً ولكنّه في الغالب كما يظهر في أحاديث الدراسة.

(٤) (**مُرسَل**):

المرسَل في اللغة(١): **اسم مفعول من "أرسل"، وله عدة معانٍ**:

(**أ**) الإطلاق والترك وعدم المنع، وهو الأشهر.

(**ب**) التقطّع، من قولهم: أورد الإبل أرسالاً، أي أفواجًا وفرّقًا متقطعة، قطيعًا تلو قطيع.

(**ج**) الاسترسال، وهو الاستئناس والطمأنينة إلىٰ الإنسان، والثقة فيما يقول.

(**د**) السرعة، من قولهم: ناقةٌ رسلةٌ، أي سريعة السير سَهْلته.

قال الحافظ العلائي بعد أن ذكر تلك المعاني اللغوية: (والكلُّ محتملٌ)(٢).

أما اصطلاحًا: فقد استقر الاصطلاح علىٰ التعريف المشهور الذي عليه جمهور المحدّثين:

وهو ما أضافه التابعي إلىٰ النبي ﷺ(٣).

---

(١) يُنظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٩٢)، ولسان العرب (١١/ ٢٨١)، والقاموس المحيط (ص٩٠٥)، والمصباح المنير (ص٨٦) والكل في مادة (رسل).

(٢) جامع التحصيل (ص٢٤).

(٣) جامع التحصيل(ص٣١)، ونزهة النظر (ص٤١)، وللاستزادة في بقية الأقوال في حدِّ المرسل يُنظر: جامع التحصيل (٢٥-٣٢).

وقد استعمل الإمام ابن المديني المرسل في جميع المواضع بلفظ المصدر على معنيين:

أ. المعنىٰ المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح، واستعمله ابن المديني علىٰ هذا المعنىٰ في الحديثين ذوي الرقمين (٤٦، ٥٠).

ب. مُطلق الانقطاع، فقد سمّىٰ ابن المديني الانقطاع الواقع بين التابعي والصحابي إرسالاً، وذلك في الأحاديث ذوات الأرقام (٥، ٨، ٣٣، ٣٨، ٥٣).

وقد جاء في كلام كثير من الأئمة المتقدمين إطلاق لفظ الإرسال علىٰ كل انقطاع، ولا يخصونه بمرفوع التابعي إلىٰ النبي ﷺ كما استقر عليه الاصطلاح، ويدل علىٰ هذا ما ذكره الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال في حديثٍ رُوي في استدبار القبلة من طريق عراكٍ عن عائشة مرفوعاً: (هو أحسن ما روىٰ في الرخصة، وإن كان مرسلاً، فإن مخرجه حسن)، قال ابن رجب: (ويعني بإرساله: أن عراكاً لم يسمع من عائشة، وقال: إنما يروي عن عروة عن عائشة، فلعله حسّنه لأن عراكاً قد عُرف أنه يروي حديث عائشة عن عروة عنها)[١].

ومن ذلك قول أبي حاتم الرازي في حديثٍ يرويه يحيىٰ بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن البراء رضي الله عنه، فقال أبو حاتم: (هو مرسلٌ، لم يُدرك يحيىٰ بن إسحاق البراء رضي الله عنه..)[٢].

وقول أبي زرعة عن رواية عبد الله بن بُريدة عن عمر رضي الله عنه: (مرسل)[٣].

(٥) (فلانٌ لم يسمع من فلان):

استعمل الإمام ابن المديني هذه العبارة في عشرة مواضع من أحاديث الدراسة، وكثيراً ما يستعملها في رواية المتعاصرين إذا دلّت القرائن علىٰ عدم ثبوت السماع بينهما، ولو ثبت اللقاء أحياناً، أو جاء التصريح بالسماع في بعض الأسانيد،

---

(١) شرح العلل (١/ ٥٥٣).

(٢) علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٨١).

(٣) تُحفة التحصيل (١٧٠).

فإنّه يُعلّ هذه الطرق المُصرّحة بالسماع، لأجل تلك القرائن التي تقوي القول بالانقطاع، وسيأتي ذكر القرائن في الفصل الرابع بإذن الله.

فعلى سبيل المثال: أعلَّ الحديثين ذوي الرقمين (١٤) و (١٥) بأنّ الحسن لم يسمع من الأسود رضي الله عنه، وعلل ذلك باختلاف البلدان وتباعدها، فالحسن كان بالمدينة، والأسود رضي الله عنه بالبصرة، وكذلك في بقية الأحاديث (٧، ٣٥، ٣٨، ٦٤).

وفي كلِّ الأحاديث السابقة كان النفي للسماع متوجهًا لجميع أحاديث الشيخ، وقد يكون نفي السماع خاصًا في حديثٍ بعينه لم يسمعه الراوي من شيخه، كما في الحديث الثالث عشر، حيث أعلّه ابن المديني بأنّ ابن جُريج لم يسمعه من حبيب بن أبي ثابت - أي هذا الحديث بعينه -، وعلل ذلك بقرينة ذكر الواسطة بينهما في كتب ابن جريجٍ نفسِه، فالوهَمُ من الراوي عن ابن جُريج الذي ذكر التصريح بالسماع بينهما، ومثل ذلك بقية الأحاديث ذوات الأرقام (٦، ١٨، ٥٠، ٦٥).

وابن المديني له عنايةٌ شديدةٌ بمسألة ثبوت السماع في رواية المتعاصرَيْن، والنصوص المنقولة عنه في كتب العلل، والمراسيل، والجرح والتعديل كثيرةٌ، تدلُّ على تتبعه لمسألة السماع وللقرائن الدالة على ثبوته أو على نفيه بين الراويين المتعاصرين، ومن ذلك قوله: (قيس بن أبي حازم سمع من أبي بكرٍ، وعمر، وعثمان، وعليٍّ، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم...، فقيل لعليٍ: هؤلاء كلهم سمع منهم قيس بن أبي حازم سماعًا؟ قال: نعم، سمع منهم سماعًا، ولولا ذلك لم نعُدّ له سماعًا)[1].

ولمّا ذكر أصحاب زيد بن ثابت فصّل فيهم القول، فبيّن من لقيه منهم وسمع منه، ومن لم يثبت له سماعٌ منه، إلا أنّهم يذهبون مذهبه في الفقه والعلم والفتوى[2].

(١) العلل لابن المديني (ص ٤٩-٥٠).
(٢) المصدر السابق (ص ٤٤- ٤٥).

وقال أيضاً: (زياد - بن عِلاقة - لقي سعداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندي؛ كان كبيراً، قد لقي عدةً من أصحاب رسول الله ﷺ، لقي المغيرة بن شعبة، وجرير بن عبد الله...)(١).

فاتفاق البلدان واجتماع الراويين في بلد واحد قرينةٌ تشهد للسماع، ولو لم يأتِ إسنادٌ فيه تصريحٌ بالسماع، ولذلك حكم ابن المديني بثبوت لقاء زياد بن علاقة وهو كوفيٌّ، لسعدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي كان أميراً علىٰ الكوفة في زمن عمر، وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إضافةً إلىٰ كون زياد بن علاقة كبيراً كما صرّح بذلك ابن المديني، فقد توفّي سعدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة خمسٍ وخمسين علىٰ المشهور(٢)، وزياد بن علاقة مات سنة خمسٍ وثلاثين ومائة، وقد جاوز عمره المائة كما يقول الحافظ ابن حجر(٣)، فيكونان قد تعاصرا في الكوفة علىٰ الأقل أكثر من عشرين سنةً، وقد قيل للإمام أحمد: (سمع الحسن من عمران؟ قال: ما أُنكره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين سمع منه)(٤)، والقرينة الثالثة لقاؤه لعدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ممن تقدمت وفاتهم كالمغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥٠هـ)، وجريرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥١هـ)، فكلاهما ماتا في منتصف القرن الأول الهجري تقريباً(٥).

وقال عليٌّ أيضاً: (أبو بكر بن عبد الرحمن أحد العشرة الفقهاء، وهو قديمٌ، لقي أصحاب النبي ﷺ، ولا أُنكر أن يكون سمع من صفوان بن معطّل)(٦).

وقال أيضاً: (قد لقي عطاء بن يزيد أصحاب النبي ﷺ: لقي أبا أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبا هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبا سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتميماً الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبا شُريح الخزاعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا نُنكر أن يكون سمع من أبي أَسِيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)(٧).

---

(١) العلل لابن المديني (ص٦٧)، ويُنظر أيضاً: موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرَين (ص ٨٩-٩٠) خالد الدريس.

(٢) يُنظر ترجمة سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في: أسد الغابة (٢/ ٣٦٦)، والسير (١/ ٩٢)، والتقريب (٢٢٧٢).

(٣) التقريب (٢١٠٤).

(٤) مسائل أبي داود للإمام أحمد (س٣٢٢).

(٥) يُنظر الإصابة (١/ ٢٤٢)، و(٦/ ١٣١).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر في ترجمة صفوان بن معطّل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٨/ ٣٤٦).

(٧) العلل لابن المديني (ص٦٨).

ويتضح مما سبق من النصوص أن الإمام ابن المديني يقول بقبول رواية المتعاصرَين، ولو لم يأتِ إسنادٌ فيه تصريحٌ بالسماع، اكتفاءً بالقرائن التي تشهد للسماع، كتصريحه بأنّ الراوي كان كبيراً، أو قديماً، أو أنّه قد لقي عدةً من أصحاب رسول الله ﷺ ممن تقدّمت وفاتهم[1]، والظاهر أنّ هذا في حقّ غير الموصوف بالتدليس كما هو معلوم.

وهذه القرائن لو لم تأتِ لها هذه الإشارات في كلام ابن المديني، فيُمكن أن تستنبط بدلالة المفهوم من القرائن التي يعتمدها ابن المديني في الدلالة على الانقطاع بين المتعاصرَين، كاختلاف البلدان، وذكر الوسائط، واستصغار عمر الراوي أو طبقته أنْ يسمع ممن روىٰ عنه، والتي سيأتي الحديث عنها في الفصل الرابع بإذن الله ﷻ.

(٦) (**منكَـرٌ**):

لغةً[2]: اسم مفعول من الإنكار، والمنكر واحد المناكير وهو ضد المعروف، يُقال: أنكرت فعله عليه إنكاراً إذا عِبتُه ونهيته.

واصطلاحاً[3]: ذكر ابن الصلاح أنّ المنكر ينقسم إلىٰ قسمين:

الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات. **والثاني**: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرده.

أما الحافظ ابن حجر فقد اشترط في حدّ المنكر شرطين: المخالفة، والضعف، فهو عنده: مارواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولىٰ منه.

---

(١) وقد استعمل هذه القرائن أيضاً جمعٌ من الأئمة: كالإمام أحمد، يُنظر العلل برواية عبد الله (ح٤٣٠٠، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤)، وكذا أبو حاتم الرازي، يُنظر العلل لابنه (ح٨٢، ح١٦٠٧)، والمراسيل لابنه أيضاً (رقم ٧٢١).

(٢) يُنظر: لسان العرب (٥/ ٢٣٣)، والقاموس المحيط (ص٤٣٩)، والمصباح (ص٢٣٩)، مختار الصحاح (ص٢٨٣).

(٣) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٨)، النزهة (ص٩٨).

وقد استعمل ابن المديني هذا المصطلح في أربعة أحاديث في الدراسة على معنيين:

المعنى الأول: مخالفة الضعيف للثقات، أو تفرّده:

وله ثلاثة أمثلة، ففي الحديث ذي الرقم (٤) حكم بنكارة سند الحديث لثلاثة أمور:

١. ضعف رواته، ففي سنده راويان ضعيفان: علي بن زيد، وعلي بن سالم.

٢. أن سند الحديث غريبٌ جداً، فقد تفرد به علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب عن عمر رضي الله عنه، ولم يُتابع عليه، ولم يروه عن ابن جدعان إلا علي بن سالم الذي لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ومثل هذا التفرد لا يُحتملُ منهما مع ضعفهما، ولابن المسيب أصحابٌ لازموه ورووا حديثه، ولم يرووا هذا الحديث.

٣. مخالفة علي بن زيد لمن هو أوثق منه، وأكثر، فقد رواه ثلاثةٌ من المدنيين الثقات عن سعيد عن معْمَر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظٍ آخر.

ورواية الجماعة الثقات أولىٰ من هذا الإسناد الغريب الذي تفرد به ابن جدعان، ولم يروه عنه إلا ابن سالم الذي لا يُعرف إلا بهذا الخبر، لاسيما وأن المخالفين له كلهم مدنيون، وسعيدٌ مدنيٌّ، وأهل البلد أعلم ببلديّهم.

وأيضـًا في الحديث الثالث والخمسين حيث حكم علىٰ رواية النعمان بن راشد عن الزهري بأنّها منكرةٌ، وبعد الدراسة تبيّن أنّ النعمان قد تفرّد بهذا الوجه عن الزهري، وهو ضعيفٌ، وقد تُكُلم في حديثه عن الزهري خاصةً كما هو مُبيّنٌ في ترجمته في موضعها من الدراسة، وخالفه بقية أصحاب الزهري، وهم أكثر منه عدداً، وأجلُّ وأتقن.

ولذلك حكم الإمام ابن المديني علىٰ هذا الوجه بالنكارة أي نكارة السند فقال: (...وحديث النعمان منكرٌ؛ لم يُتابعه عليه أحدٌ...).

وأيضـًا في الحديث الحادي عشر حيث حكم علىٰ الحديث بأنّه منكرٌ سنداً ومتنـًا، مع عدم وجود المخالفة الظاهرة، بل بمُجرّد تفرد من لا يُحتمل تفرده.

أما نكارة سنده، فلعل ذلك لما يلي:

(أ) ضعف راويه، فصالح بن محمد بن زائدة ضعيفٌ جداً.

(ب) تفرده بهذا الحديث، فهذا حديث غريبٌ لم يُروَ إلا بهذا الإسناد المشهور (سالم عن أبيه عن جده)، ومع شهرته لم يروه عن سالم إلَّا صالحًا هذا !، بل لا يُعرف لصالح رواية عن سالم إلا في هذا الحديث.

وتفرد راوٍ ضعيفٌ جداً بهذا الحديث يدل علىٰ نكارة سنده وضعفه، فأين أصحاب سالم الملازمين له والذين عُرفوا بالأخذ عنه: كالزهري، وابنه أبي بكر بن سالم، وعبيد الله بن عمر، وعمرو بن دينار، وغيرهم من الثقات الحفاظ، أين هم من هذا الحديث؟ حتىٰ يتفرّد به راوٍ ضعيفٌ جداً.

وأما نكارة متنه: فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الغلول والتشديد فيه، وأنه سببٌ لدخول النار، ولم يأت فيها الأمر بحرق متاع الغال أو ضربه، ولذلك استنكره جماعةٌ من الأئمة من أصحاب الحديث في زمن ابن المديني: كالبخاري، والترمذي، ولذلك قال ابن المديني: (هذا حديثٌ منكرٌ يُنكره أصحاب الحديث).

المعنى الثاني: تفرّد الثقة الذي لا يُحتمل تفرّده إذا دلّت القرائن علىٰ خطئه:

لا يقتصر مصطلح المنكر عند ابن المديني علىٰ خطأ الراوي الضعيف وتفرده، فقد أطلقه علىٰ ما أخطأ فيه الثقة، ففي الحديث ذي الرقم (٣٤) وصف رواية حماد بأنها منكرةٌ مع أنه ثقةٌ، وذلك لفُحش وهمه في هذا الحديث، مع تفرده، ومخالفته لمن هو أوثق منه في قتادة.

وهذا مسلكٌ معروفٌ عند الأئمة الأوائل، فالحكم علىٰ الرواية بالنكارة، لا يتوقف علىٰ حال راويها فحَسْب، بل يتوقف علىٰ مدىٰ استقامتها إسناداً ومتناً من عدم ذلك، ونوعِ الخطأ الذي وقع فيه الراوي عند روايته لها، وإنْ لم يكن أخطأ إلا فيها، فالراوي إذا أخطأ في المتن بما يؤدي إلىٰ فساد معناه، أو وَهِم في الإسناد فتفرد بما يُستنكر عليه ولا يُحتمل منه، وخالف من هو أكثر منه وأثبت، كان خطؤه شديداً، فلا يُحتجُّ بروايته ولا يُعتبر بها، ولو كان الراوي ثقةً.

وقاعدة الإمام ابن المديني: أنّ ما انفرد به ثقةٌ، فإنّه يُتوقف فيه حتىٰ يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصاً إنْ كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان. وقد نصّ علىٰ هذه القاعدة الحافظ ابن رجب حيث نقل عن الإمام أحمد أنّه قال في حديث مواقيت الصلاة الذي رواه الحسين بن علي بن الحسين: (ليس بالمنكر؛ لأنّه قد وافقه علىٰ بعضه غيره)، قال ابن رجب: (وإنما قال الإمام أحمد - ذلك - لأنّ قاعدته: أنّ ما انفرد به ثقةٌ، فإنّه يُتوقف فيه حتىٰ يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصاً إنْ كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان. وهذه قاعدةُ يحيىٰ القطان، وابن المديني، وغيرهما)[(١)]، وهذا فيما انفرد به ثقةٌ، فكيف بمن دونه.

(٧) (كان أصحابنا يُنكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده):

قال ابن المديني هذه العبارة في الحديث ذي الرقم (١٠) حديث دعاء السوق، ولعل ذلك لثلاثة أمور:

(أ) مداره علىٰ عمرو بن دينار وهو ضعيفٌ جدًّا، وقد روىٰ عن سالم مناكير.

(ب) تفرده عن سالم بهذا الخبر؛ إذ لا يُعرف إلا من طريقه، مع أنّ الإسناد الذي يروُىٰ به هذا الخبر: إسناد مشهور ومعروف (سالم عن أبيه عن جده)، هو معنىٰ قوله: (لجودة إسناده)، وقد روىٰ أصحاب سالم بن عبد الله الثقات الحفاظ الذين لازموه ورووا عنه جُملةً كبيرةً من الأحاديث بهذه السلسلة، فأين هم عن هذا الحديث؟ حتىٰ يتفرد به عمرو بن دينار الضعيف جداً؟، ثم أين أهل المدينة عن هذا الإسناد المدني؟ حتىٰ يتفرد به راوٍ بصري ضعيفٌ جداً عن إمامٍ مشهورٍ له أصحابٌ معروفون!.

(ج) في الحديث علة أخرىٰ، فالمتن فيه نكارةٌ كما نبه علىٰ ذلك الإمام الشوكاني لكونه جاء فيه هذا الفضل الكبير لهذا الذكر، ولم ينقل إلا بهذا الإسناد المنكر المعلّ.

---

(١) فتح الباري (٣/ ١٥).

ولذلك اتفق علىٰ نكارة ذلك الخبر أكثر الأئمة وعلىٰ رأسهم أئمة أهل الحديث في زمان ابن المديني وخاصة أصحابه والمقربين منه: كالإمام أحمد، وأبي حاتم الرازي، والبخاري، ولذلك نقل ابن المديني حكم أصحاب الحديث عليه بالنكارة الشديدة لاجتماع علل كثيرةٍ فيه وهي: ضعف الراوي ضعفاً شديداً، وتفرده، ومخالفته، ونكارة المتن الذي رواه.

(٨) (**هذا كذبٌ، وأنكره أشد الإنكار**):

حكم ابن المديني بهذه العبارة علىٰ رواية بُندار محمد بن بشار، وهو ثقةٌ له بعض الأوهام، في الحديث ذي الرقم (٤٧)، ولعل مراد الإمام ابن المديني في قوله: (هذا كذبٌ) أي: خطأٌ علىٰ لغة أهل الحجاز[1]، كما نصّ علىٰ ذلك ابن حبان[2]، وابن حجر[3]، ومن المعاصرين المعلمي[4].

وأما كونه أنكره أشد الإنكار؛ فلأنّ محمداً تفرّد برفع الحديث عن ابن مهدي، وخالفه غيره من أصحاب ابن مهدي فأوقفوه علىٰ ابن مسعودٍ ﵁، وهذا جارٍ علىٰ قاعدة الإمام ابن المديني: أنّ ما انفرد به ثقةٌ، فإنّه يُتوقف فيه حتىٰ يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصاً إنْ كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان.

---

(١) قال ابن منظور في اللسان (١/ ٧٠٩): (...وفي حديث صلاة الوتر: (كذب أبو محمد) أي أخطأ، سماه كذبا لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد؛ لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب والمخطئ لا يعلم، وهذا الرجل ليس بمخبر وإنما قاله باجتهاد أداه إلىٰ أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ، وأبو محمد صحابي واسمه مسعود بن زيد، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطإ وأنشد بيت الأخطل: (كذبتك عينك أم رأيت بواسط)، وقال ذو الرمة: (وما في سمعه كذب)، وفي حديث عروة قيل له: إن ابن عباس يقول إن النبي ﷺ لبث بمكة بضع عشرة سنة، فقال: (كذب) أي أخطأ، ومنه قول عمران لسمرة حين قال: المغمىٰ عليه يصلي مع كل صلاة صلاة حتىٰ يقضيها، فقال: (كذبت، ولكنه يصليهن معًا) أي أخطأت...).

(٢) في الثقات (٣/ ٣٨٧).

(٣) في الهدي (ص/ ٤٤٨).

(٤) في التنكيل (ص/ ١٩٥).

(٩) (هـذا ريحٌ وأنكـره):

عبارة ابن المديني هذه في الحديث ذي الرقم (١٦)، وهو حديثٌ رواه ابن سيرين واختلف عليه على وجهين، فمن أصحابه من جعله من مسند أنس رضي الله عنه، ومنهم من جعله من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، وحكم ابن المديني على رواية من جعله من مسند أنسٍ رضي الله عنه بهذه العبارة.

وذلك الوجه الذي أنكره ابن المديني لا يصح عن أحدٍ من أصحاب ابن سيرين إلا عن يونس بن عُبيد - في المحفوظ عنه أيضاً -، وقد خالف جماعة من أصحاب ابن سيرين، وهم أكثر عدداً، وفيهم أوثق الناس فيه: هشام بن حسان.

وأما قول ابن المديني (هذا ريحٌ) فهي عبارةٌ تُستعمل في إنكار الحديث وردّه، فهو كالريح ليس بشيء، ولا ثبوت له من هذا الوجه المنكر.

وقد استعمل هذه اللفظة غيره من الأئمة، ومنهم: الإمام شعبة بن الحجاج، فقد نقل عنه الإمام الخليلي: (قال شعبة: رأي التابعين من قِبَل أنفسهم ريحٌ لا يعتمد عليه، وكيف في كتاب الله)(١).

وكذلك الإمام البخاري أيضاً، قال الترمذي: (قلت لمحمد: يقولون لم يسمع الأعمش عن مجاهد إلا أربعة أحاديث، قال: ريحٌ ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد)(٢).

ونخلص من خلال دراسة جميع ما سبق من العبارات الواردة في الأرقام (٦، ٧، ٨، ٩): أنّ "المنكر" عند الإمام ابن المديني اسمٌ يُطلق على الحديث الخطأ الذي ترجّح عنده أنّ راويه المتفرّد به أخطأ فيه، سواءٌ كان الخطأ في الإسناد، أو المتن، أو فيهما معاً، ومهما كان المخطئ ثقةً أو غيره، وسواءٌ خالف غيره

---

(١) الإرشاد (١/ ٣٩٦).
(٢) العلل الكبير (٢/ ٩٦٦)، ويُنظر أيضاً: شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور سعدي الهاشمي (ص١٥٢).

أم تفرّد به فقط ولم يُخالف.

وممن استعمل " المنكر " علىٰ هذا المعنىٰ أيضـًا الإمام أحمد في أمثلةٍ كثيرةٍ، ومنها: قال المرّوذي: قلت لأحمد: تعرف عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيىٰ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "متىٰ كنت نبيـًا "[(١)]؟، قال: هذا منكرٌ؛ هذا من خطأ الأوزاعي، هو كثيراً ما يخطئ عن يحيىٰ بن أبي كثير)[(٢)]، والأوزاعي من الأئمة الثقات، ومع ذلك فقد وصف الإمام أحمد ذلك الحديث الذي خطّأه فيه بأنّه منكرٌ، وهو إنما تفرّد به، لم يُخالفه فيه أحدٌ.

قال الحافظ ابن رجب: (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحدٌ - وإن لم يرو الثقات خلافه -:" إنّه لا يُتابع عليه"، ويجعلون ذلك علةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثُر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، ورُبّما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضـًا، ولهم في كلّ حديثٍ نقدٌ خاصٌ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه)[(٣)].

وقال الحافظ الذهبي: (وقد يُسمّي جماعةٌ من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثلُ هُشيم[(٤)]، وحفص بن غِياث[(٥)]، منكراً.

فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارة علىٰ ما انفرد به، مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكرٌ)[(٦)].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٥٤٥/ ح٣٦٠٩)، وفي علله الكبير (٢/ ٩٤٣) ونقل عن الإمام البخاري في العلل الكبير قال: (سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه)، قال الترمذي: (وهو حديثٌ غريبٌ من حديث الوليد بن مسلم، رواه رجلٌ واحدٌ من أصحاب الوليد).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (س٢٦٨).

(٣) شرح العلل (٢/ ٥٨٢).

(٤) وهو ثقةٌ فقيهٌ، إلا أن له أوهامـًا يسيرة حُفظت عنه في آخر عمره، وسوف تأتي ترجمته في الحديث التاسع والعشرين في الدراسة بإذن الله تعالىٰ.

(٥) وهو ثقة ثبت، وسوف تأتي ترجمته في الحديث التاسع في الدراسة بإذن الله تعالىٰ.

(٦) الموقظة (ص ٧٧- ٧٨).

(١٠) (هـذا باطلٌ):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في حديثٍ واحدٍ وهو الحديث الثالث والثلاثين، وقد اختُلف فيه علىٰ شعبة، وتفرّد بكر بن بكّار -وهو ضعيفٌ- عن شُعبة فزاد رجلاً في السند وهو (جَوْن بن قتادة)، وخالف غيره من الثقات الذين رووه عن الحسن عن سلمة ﵁، أو عن الحسن عن قَبيصة عن سلمة ﵁، ولم يذكروا جَوْناً.

ولذلك تعقّب ابن المديني رواية بكر هذه بقوله: (باطلٌ)، وقد أوضح بكرٌ نفسُه عدم إتقانه وسوء حفظه لهذه الرواية، بما جاء من وجهٍ آخر عنه عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن جَوْن بن قتادة أو عن رجلٍ آخر عن سلمة بن المحبّق ﵁[١] - كذا قال بكرٌ علىٰ الشك.

و الأصل في استعمال كلمة (الباطل) أنّها بمعنىٰ الكذب والموضوع، قال أبو حاتم الرازي: (الكذب والباطل واحد)[٢]، ولكنّ ابن المديني هنا استعملها بمعنىٰ المنكر، حيث ظهر من خلال دراسة هذا الحديث أنّ ابن المديني أطلق هذه الكلمة علىٰ وجهٍ خطأٍ، انفرد به راوٍ ضعيفٌ عن شيخٍ مُكثرٍ له تلاميذ.

وقد استعمل أبو حاتم الرازي هذه الكلمة أيضاً علىٰ غير المشهور في استعمالها، فأطلقها علىٰ الغلط والوهم الذي يقع من بعض الرواة الذين لا يكذبون، ولا حتىٰ يُتهمون به[٣].

ومما يؤيد إطلاق كلمة باطل علىٰ معنىٰ الغلط والخطأ، أنّ الراوي الذي يُصرّح الناقد بإعلال الرواية به، لم يُتّهم بتعمد الكذب، قال العلامة المعلمي:

---

(١) أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٤٩).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥٠).

(٣) يُنظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ح٣١٣، ٤١٨، ٤٥٨)، وإنّ كان الأكثر أنّه يستعملها في الحديث الموضوع كما في العلل أيضاً (١/ ح١١٤٤، ١١٦٠، ١١٦٥، ١٢٣٦).

(إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب علىٰ ظنه بُطلان نسبة الخبر إلىٰ النبي ﷺ، فقد يقول: "باطل" أو "موضوع"، وكلا اللفظين يقتضي أنّ الخبر مكذوبٌ عمداً أو خطأً، إلا أنّ المتبادر من الثاني الكذب عمداً، غير أنّ هذا المتبادر إلىٰ الذهن لم يلتفت إليه جامعوا كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل علىٰ بطلانه، وإنْ كان الظاهر عدم التعمد.

وقد تتوفر الأدلة علىٰ البطلان، مع أنّ الراوي الذي يُصرّح الناقد بإعلال الخبر به، لم يُتهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرىٰ الناقد أنّه غَلِط، أو أُدخِل عليه الحديث)[1].

(١١) (**غير محفوظ**):

المحفوظ[2]: يُطلق في مقابل الشاذ، إذا كان الشاذ مما عُرِف بالمخالفة.

والمعروف: يُطلق في مقابل المنكر، إذا كان المنكر مما عُرف بالمخالفة كذلك. وقد يُطلق أحدهما علىٰ الآخر[3]، والأمر سهلٌ.

وقد استعمل ابن المديني هذه العبارة في الحديث الحادي والأربعين، ومراد ابن المديني بقوله: (غير محفوظ) أي أنّ الحديث شاذٌ غير محفوظ مطلقاً، من غير تقييدٍ بوجهٍ، أو راوٍ، وقد صرّح بشذوذه محمد بن يحيىٰ الذُّهلي.

وراوي هذا الوجه الشاذ هو حماد بن سلمة كما نص ابن المديني نفسه فقال: (...وأخطأ فيه حماد بن سلمة...)، وحمادٌ ثقةٌ تغيّر حفظه بأَخرة، وتُكُلّم في حديثه عن بعض شيوخه، ومنهم أيوب السَختياني الذي هو شيخه في هذا الخبر، وقد تفرّد حمادٌ بهذا الخبر علىٰ هذا الوجه، ومع تفرّده قد خولف ممن هو أوثق منه، وفي المتن الذي رواه حمادٌ نكارةٌ، وقد فصّلت الكلام علىٰ هذا الحديث في موضعه من الدراسة.

---

(١) مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٧).

(٢) نزهة النظر (ص٣٥)، والتدريب (١/ ٢٠٧).

(٣) يُنظر مثالاً علىٰ ذلك علل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٢/ ص١٨٣، ٤٠١).

(١٢) (**لا نحفظُه إلا من هـذا الوجـه**):

حكم ابن المديني بهذه العبارة على الحديث الثاني، وهو حديثٌ أخرجه البخاري في صحيحه من رواية عمر رضي الله عنه مرفوعاً، ومداره على داود بن أبي الفرات، وللحديث وجهٌ آخر عن عمر رضي الله عنه موقوفاً، تفرّد به يعقوب الحضرمي عن داود، ومفهوم كلام ابن المديني على الرواية المرفوعة: استغراب الوجه الآخر، وأنّ الوجه الموقوف غير محفوظٍ عنده، والرواية إذا كانت غير محفوظة فهي روايةٌ شاذةٌ، ورواية يعقوب شاذةٌ لقرائن عدة، ذكرتها في الكلام على الحديث.

وقد يأتي التصريح بهذا المفهوم فيكون منطوقاً فيقول: (لا يُحفظ من حديث فلانٍ) كما في الحديث السادس والخمسين حيث قال في حديثٍ مداره على أبي صالح ذكوان، واختلف عليه: فرواه عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه الأعمش فخالف عاصماً في إسناده، فرواه عن أبي صالح عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، ويُروى من حديث سهيلٍ عن أبيه، قال عليٌ: (...ولا يُحفظُ من حديث سهيلٍ)، فالحديث شاذٌ غير محفوظٍ من رواية سهيلٍ عن أبيه.

(١٣) (**منقطِعٌ**):

لغةً[(١)]: اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال، مأخوذٌ من القطْع وهو: إبانةُ بعض أجزاء الجُرْم من بعضٍ فصلاً.

واصطلاحاً: هو أن يسقط من الإسناد رجلٌ، أو يُذكر فيه رجلٌ مبهمٌ، وقيل: هو كلُّ ما لم يتصّل إسناده[(٢)]، وعرّفه الحافظ ابن حجر في النزهة بقوله: (فإن كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين مثلاً فهو المنقطع، وكذا إن سقط واحدٌ فقط، أو أكثر من اثنين لكنّه بشرط عدم التوالي) وغالباً ما يُطلق على السقط الذي يكون بين التابعي والصحابي.

---

(١) لسان العرب (٨/ ٢٧٦)، والقاموس (ص٦٧٧)، والمصباح المنير (ص١٩٤).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٦)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (الباعث ١/ ١٦٢)، والنزهة (ص١١٢).

وقد أطلق ابن المديني هذا اللفظ على أربعة أحاديث من أحاديث الدراسة، وبعد الدراسة تبيّن أنّ ثمّة قرائن تقوي القول بعدم السماع:

ففي الحديثين ذوي الرقمين (٤)، و(٧) حكم على رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالانقطاع، لاستصغار سن سعيد أن يدرك عمر رضي الله عنه إدراكًا تامًا.

وفي الحديث الرابع عشر حكم على رواية الحسن عن الأسود رضي الله عنه بالانقطاع أيضًا؛ لعدم ثبوت اجتماع الراوي مع شيخه في بلدٍ واحد، وإنْ جاء التصريح بالسماع بينهما في بعض الطرق.

وكذلك أيضًا في الحديث الخامس والثلاثين حكم بانقطاع رواية الحسن البصري عن الضحاك رضي الله عنه؛ لتباعد البلدان واختلافها.

(١٤) (في إسناده بعض الانقطاع):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في حديثٍ واحدٍ من أحاديث الدراسة وهو الحديث الثاني، حيث قال عن رواية عبد الله بن بُريدة عن أبي الأسود: (...في إسناده بعض الانقطاع)، وذلك بسبب وجود قرينةٍ تُشكك في ثبوت السماع وهي ذكر الوسائط بينهما فقال معللاً حكمه: (...لأنّ عبد الله بن بُريدة يُدخل بينه وبين أبي الأسود يحيى بن يعمر، وقد أدرك أبا الأسود، ولم يقل فيه: سمعت أبا الأسود)، وليس هذا المقام لمناقشة مسألة ثبوت سماعه من أبي الأسود، فقد بيّنته في دراسة الحديث، ولكني أريد أنْ أوضح عبارة ابن المديني، فهي ليست جزمًا بالانقطاع التام، كما في العبارة السابقة، بل كأنّ مراده أنّه يوجد شائبة سماع بينهما، ومما يؤكد ذلك قول أبي زرعة في رواية ابن بُريدة عن عمر رضي الله عنه: (مرسل)[1]، ومعلومٌ أنّه ليس بين عمر رضي الله عنه وابن بُريدة قرونٌ متطاولة، بل ثمة شائبة سماع؛ لأنه وُلد في عهده رضي الله عنه، ولذلك نفى أبو زرعة سماعه منه مباشرة، ليُنبه أنّه سمعه بواسطة،

(١) تُحفة التحصيل (١٧٠).

وهي غالبـاً في مثل هذه الصورة رجل واحد، ولذلك يُحتمل أنّ ابن المديني تعارض عنده حال ابن بُريدة الآنف الذكر، مع دخول الواسطة بينهما في بعض الروايات - وهي غير محفوظة كما بيّنته في الدراسة -، فوجود شائبة الاتصال، مع شُبهة الانقطاع، جعلته يُعبّر تعبيراً دقيقاً يومئ فيه إلىٰ هذا التعارض بقوله (بعض الانقطاع).

ونظير هذا أيضـاً قولـه في روايـة محمـود بـن لَبيـد عـن عثمـان ﷺ: (في إسناده بعض الشيء...)[1]، لأجل ذكـر الواسـطة وهـو أبـان بـن عثمـان بـن عفـان في بعـض الطرق، مع أنّ الحافظ ابـن رجـب يـرىٰ أنّ ذِكـر أبـان لـيس بمحفـوظ، ولكنهـا تبقـىٰ شُبهة انقطاع، ومحمودٌ له رؤية للنبي ﷺ، فلا يُستنكر أن يروي عن عثمان ﷺ كما نصّ الحافظ ابن رجب، وهذه شائبة اتصال، فلما تعارضا عبّر ابـن المـديني بصيغة تفيد التردد ووجود شبهة الانقطاع.

وقد خرّج هذا الإسناد مسلمٌ في صحيحه[2]، قال ابن رجب: (...ومسلم ومن وافقه يكتفون في اتصال الإسناد بإمكان اللُّقي، وغيرهم يعتبر ثبوت اللقي)، ثم نقل ابن رجب عن صالح بن محمد الحافظ قوله: (لا أحسب محمود بن لَبيد سمع من عثمان ﷺ شيئـاً).

(١٥) (ليس هذا بشيء):

استعمل ابـن المـديني هـذه العبـارة في تعليـل حـديث واحـدٍ في الدراسـة وهـو الحديث الثالث والستين، حيث حكم علىٰ رواية جرير بن حازم عن يحيىٰ بن سعيد عن عمْرة عن عائشة قائلاً: (ليس هذا بشيء...)، لأنّ جريراً قد أخطأ في ذكر عمْـرة، فليس هذا من حديث عمْرة، وإنما سمعه يحيىٰ من الزهـري، والزهـري إنمـا سـمعه من رجلٍ لا يعرفه حدّثه به عن بعض من يدخل علىٰ عائشة ﷺ.

---

(١) نقله ابن رجب في فتح الباري (٢/ ٥٠٢)، وكل الإحالات علىٰ الحافظ ابن رجب تُنظر في الفتح في الموضع نفسه.

(٢) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥/ ح٥٣٣).

وقال النسائي عن رواية جرير: (هذا خطأٌ)، وجزم البيهقي أيضاً بوَهَمِ جرير بن حازم في هذا الوجه، وقال: (وقد خطّأه - أي جريراً- في ذلك أحمد بن حنبل، وابن المديني، والمحفوظ عن يحيىٰ بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً)، ونقل بسنده إلىٰ أبي بكر الأثرم قال: (قلت لأبي عبد الله يعني أحمد بن حنبل: تحفظه عن يحيىٰ عن عمْرة عن عائشة: (أصبحت أنا وحفصة صائمتين)، فأنكره، وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: جرير كان يحدث بالتوهم)، وبقية تفصيل الكلام عليه في موضعه من الدراسة.

فكأنّ ابن المديني يُطلق هذه العبارة علىٰ الحديث الذي في تركيب إسناده خطأٌ، ومما يؤيد ذلك أنّه لما ذُكر له رواية شعبة عن أنس بن سيرين قال: (رأيت القاسم يتطوّع في السفر)، أنكرها وقال: (ليس هذا بشيء، ولم يرْوِ أنس بن سيرين عن القاسم شيئًا)[1]، فهو لم يُنكر اللُّقي أو الرؤية التي جاء التصريح بها في السند، ولكنّه نفىٰ صحة هذا التركيب الإسنادي مطلقاً (أنس بن سيرين عن القاسم)، وكأنّه لا يُعرف لأنس رواية عن القاسم إلا في هذا الحديث، وهذا إشارةٌ منه إلىٰ أنّه خطأٌ.

(١٦) (**ليس هذا من حديث فلان**):

يستعمل ابن المديني هذه العبارة حين يكون في سند الحديث خطأٌ، فيُنسب الحديث لراوٍ علىٰ سبيل الوَهَم، وليس هذا الحديث من مروياته، أو يروي حديثاً بسندٍ لحديثٍ آخر، وقد استعمل ابن المديني **هذه العبارة في حديثين**:

الأول: الحديث ذي الرقم (٥٩) حيث رواه بعض أصحاب هشام بن عروة عنه عن أبيه عروة، فجعلوا الحديث مما رواه هشام عن أبيه؛ لأنّه الجادة في حديث هشام، وخالفهم بقية أصحاب هشام فرووه عن هشام عن أبي وجْزة، فخالفوا الجادة، فقال ابن المديني: (ليس هذا من حديث عروة، إنما رواه أصحاب هشام عن هشام عن أبي وجزة...).

(١) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٩٢).

الثاني: الحديث ذي الرقم (٦٣) حيث وَهِم فيه جرير بن حازم فرواه عن يحيىٰ بن سعيد عن عمْرة عن عائشة، وليس هذا من حديث عمْرة؛ إذ خالفه جمعٌ من أصحاب يحيىٰ بن سعيد ومنهم: حماد بن زيد، الذي سمع جريرٌ نفسُه حديث يحيىٰ من كتابه، فرواه الجماعة عن يحيىٰ بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً، قال ابن المديني: (وليس هذا من حديث عمْرة، إنما سمعه يحيىٰ من الزهري...).

(١٧) (فلانٌ خالف الناس):

المراد بقوله (الناس) أي العدد الكثير من أصحاب الراوي مدار الاختلاف، وكثيراً ما يُشار بهذه العبارة إلىٰ الترجيح بقرينة كثرة العدد، كما سيأتي في الكلام علىٰ القرائن في الفصل الرابع بإذن الله تعالىٰ.

وقد استعمل ابن المديني هذه العبارة في الحديث ذي الرقم (٦٢) حيث قال: (حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة. ورواه هُزيل بن شُرحبيل عن المغيرة رضي الله عنه إلا أنّه قال: ومسح علىٰ الجوربين، وخالف الناس). فقد خالف هُزيلٌ بقية أصحاب المغيرة بن شعبة رضي الله عنه وهم أكثر من خمسةٍ وعشرين راوياً من مختلف الأمصار، ومنهم أهل المدينة مثل: عروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي السائب عبد الله بن السائب، وغيرهم، وأهل الكوفة: كمسروق، والشعبي، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وغيرهم، وأهل البصرة: كالحسن البصري، وبكر بن عبد الله المزني، وغيرهما.

(١٨) (إسناده حسنٌ، ولكنّه حديثٌ شاذٌ غير معروف):

استعمل الإمام ابن المديني هذه العبارة في الحديث الثاني عشر، والذي يظهر لي والله أعلم أنّ مراد الإمام ابن المديني من وصفه هذا الإسناد بالحسن ليس الحُسن الاصطلاحي، فليس في رواته أحدٌ خفيف الضبط، ولكنّ اسم الحسَن يُطلق عند الأئمة

علىٰ عدة معانٍ بالإضافة إلىٰ المعنىٰ الاصطلاحي[١]، ومن ذلك أنّه يُطلق علىٰ الحديث الصحيح، فقد أطلق بعض أهل العلم اسم الحسن علىٰ ما تلقته الأمة بالقبول مما خرّجه الشيخان في صحيحهما، أو اتفقا عليه، وقد وُجد هذا الاستعمال عند الشافعي، والإمام أحمد، قال الحافظ ابن حجر: (فأما ما وُجد في ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يتبيّن لي منهم إرادة المعنىٰ الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك...)[٢]، ثم سرد الحافظ ابن حجر أمثلةً من إطلاق بعض الأئمة لاسم الحسن علىٰ ما هو صحيحٌ، بل ومنها المتفق علىٰ صحته.

وكذلك وُجد هذا الاستعمال عند الإمام ابن المديني نفسِه في أمثلةٍ كثيرة[٣]، ومنها: قوله عن حديثٍ اتفق عليه الشيخان في صحيحهما[٤] من طريق الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسىٰ الأشعري ﵁ في قصة إهلاله بالحج حين بعثه النبي ﷺ إلىٰ اليمن، قال ابن المديني: (هذا إسنادٌ حسنٌ)[٥]، وهو لا يريد المعنىٰ الاصطلاحي جزمًا؛ إذ كل رواته ثقاتٌ، وهو متفقٌ علىٰ صحته.

وكذلك في حديثٍ آخر رواه البخاري في صحيحه[٦] من طريق: الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ﵄ مرفوعًا، وهو إسنادٌ مسلسل بالثقات، وجميعهم صرّحوا بالسماع، ومع ذلك قال عنه ابن المديني بعد أن رواه عن الوليد بن مسلم به: (هذا حديثٌ جيّد الإسناد)[٧].

---

(١) ومن جملة تلك المعاني: الحُسن اللغوي، والغرابة، والنكارة، وغيرها، وهذه مسألةٌ طويلةٌ، وقد أفردها أحد الباحثين وهو (خالد الدريس) برسالة دكتوراه في جامعة أم القرىٰ في تحرير المراد بالحديث الحسن.

(٢) النكت (١/ ٤٢٤)، وللاستزادة يُنظر: التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩١، ١٩٢).

(٣) أطلق ابن المديني وصف **الحسن**، **والجيد** علىٰ ما ثبتت صحته مما هو في الصحيحين أو أحدهما، وليس في رجاله من خفّ ضبطه: يُنظر بقية النصوص التي نقلها ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٥٨٦، ٦٠٥).

(٤) رواه البخاري في صحيحه في عدة مواضع منه، ومنها: في كتاب الحج، باب من أهلّ في زمن النبي ﷺ كإهلاله ﷺ (٣/ ح١٥٥٩)، ومسلم في صحيحه في كتاب الحج (ح١٢٢١).

(٥) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٣٠٧).

(٦) في كتاب الحج، باب قول النبي ﷺ: (العقيق وادٍ مبارك) (٣/ ح١٥٣٤).

(٧) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٣٠١).

وقال النسائي في كلامه على حديث عائشة: (رُفع القلم عن ثلاثة...الخ)[١]: (ليس في هذا الباب صحيحٌ إلا حديث عائشة؛ فإنّه حسنٌ)[٢]، وقال ابن دقيق: (قولهم "هذا حديثٌ حسنٌ" في الأحاديث الصحيحة، موجودٌ في كلام المتقدمين)[٣]، وقال الذهبي: (وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم قد يقولون فيما صحّ: هذا حديثٌ حسنٌ)[٤].

وأما وصف الحديث بالشذوذ فليس المراد به الشذوذ الاصطلاحي جزماً؛ إذ لا يُجامع الصحة ولا الحُسْن، والذي تبيّن بعد الدراسة أنّ المراد شذوذ العمل به، وأنه منسوخٌ قد هُجر وتُرك فلا يُعمل به، **ويُستشف هذا المعنى من عدة قرائن:**

(أ) أنه أعقب حكمه على الحديث بأنه شاذٌ بقوله: (غير معروف، وقد رُوي عن عثمان، وعلي، وأُبي بن كعب رضي الله عنهم بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه)، فكأنه يشير إلى أنّ شذوذه إنما هو بسبب هجران الصحابة للعمل به، حتى أصبح لا يكاد يُروى ولا يعرف فضلاً عن كونه يُعمل به عند الصحابة.

(ب) حكمه عليه في أول كلامه بأنه حسن الإسناد، وفي رواية: جيد الإسناد[٥]، ولم يُعوّل على تفرد يحيى بن أبي كثير به كما ذكر ابن عبد البر، وللحافظ ابن حجر كلامٌ متينٌ محررٌ بعد حكايته لكلام ابن المديني فيه وأنه شاذٌ قال: (والجواب عن ذلك: أنّ الحديث ثابتٌ من جهة اتصال سنده وحفظ رواته، وقد روى ابن عيينة أيضاً عن

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق (ح٤٣٩٨)، والنسائي في سننه الصغرى في كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج (ح٣٤٣٢)، وفي الكبرى (ح٥٦٢٥)، وابن ماجه في سننه في كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه (ح٢٠٤١).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٥/ ٢٤٩)، ولم أقف على كلام النسائي في سننه الصغرى، ولا الكبرى.

(٣) الاقتراح (ص١٧٦).

(٤) الموقظة (ص٣٢).

(٥) قال السيوطي في التدريب (١/ ١٧٨): (إنّ الجهبذ لا يعدل عن "صحيح" إلى "جيّد" إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل من الوصف بصحيح).
فالجيّد اصطلاحاً: قريبٌ من الصحيح، وقد تقدّم أنّ بعض الأئمة استعمله على غير المعنى الاصطلاحي، فأطلقه على الصحيح المتفق على صحته، ومنهم ابن المديني.

زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء، فليس هو فرداً!.

وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح في صحته، لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، وكم من حديثٍ منسوخ، وهو صحيحٌ من حيث الصناعة الحديثية)[١]. وقال الزيلعي: (ترك العمل بالحديث لوجود ما هو أرجح منه لا يلزم منه ضعفه، ألا ترىٰ أنّ الأحاديث المنسوخة يُحكم بصحتها إذا كانت رواتها عدولاً، ولا يُعمل بها لوجود الناسخ)[٢].

(ج) أنّ يعقوب بن شيبة السدوسي الذي نقل كلام الإمام ابن المديني، أعقب كلام شيخه ابن المديني بكلامٍ يوضح فيه مراد شيخه فقال كما نقله عنه ابن عبد البر: (هو حديث منسوخ كان في أول الإسلام ثم جاء بعدُ عن النبي ﷺ أنه أمر بالغسل من مس الختان الختان أنزل أم لم يُنزل)[٣].

(د) أنّ الإمام أحمد حين سأله الأثرم عن هذا الحديث لم يلتفت إلىٰ تفرد يحيىٰ، ولم يحكم بشذوذه ولا نكارته، بل دفعه بعمل الصحابة وفتياهم بخلافه.

قال الأثرم: (قلت لأحمد بن حنبل: حديث حسين المعلم عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد قال: سألت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة والزبير وأبي بن كعب رضي الله عنه فقالوا: (الماء من الماء): فيه علة تدفعه بها؟ قال: نعم، بما يُروىٰ عنهم من خلافه، قلت: عن عثمان وعلي وأبي بن كعب رضي الله عنهم، قال: نعم، وقال أحمد بن حنبل: الذي أرىٰ إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، قيل له: قد كنت تقول غير هذا؟ فقال: ما أعلمني قلت غير هذا قط، قيل له: قد بلغنا ذلك عنك، قال: الله المستعان)[٤]. وتسمية النسخ علة هو مذهب الترمذي، ومراده علةٌ

(١) فتح الباري (١/ ٤٧٣).

(٢) نصب الراية (١/ ٢٦٨).

(٣) التمهيد (٢٣/ ١١٠).

(٤) نقله ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١١١)، وفي الاستذكار أيضاً (٣/ ٨٣).

تمنع من العمل به، لا العلة الاصطلاحية؛ لأن في الصحيحين فضلاً عن غيرهما من الصحاح الكثير من المنسوخ، بل وصحح الترمذي نفسه من ذلك جملةً، فتعين لذلك إرادته عدم العمل به، مع صحته سنداً ومتناً[١].

(هـ) أنّ لفظ الشذوذ قد يُطلق عند الأئمة المتقدمين علىٰ معنىٰ غير المعنىٰ الاصطلاحي، فقد يُطلق علىٰ النسخ الذي ينشأ عنه اتفاق العلماء علىٰ هجر وترك العمل بالحديث المنسوخ.

ومن ذلك ما نقله ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال عن حديث أسماء مرفوعاً: (تَسَلَّبِي[٢] ثلاثاً، ثم اصنعي ما بدا لك)[٣]: (شاذٌ مطّرح)، وهو حديثٌ منسوخ، قد نقل الطحاوي الإجماع علىٰ نسخه[٤].

وهذا نصُّ كلام الحافظ ابن رجب: (ومن جملة الغرائب المنكرة: الأحاديث الشاذة المطّرحة، وهي نوعان: ما هو شاذ الإسناد، وسيذكر الترمذي فيما بعد بعض أمثلته، وما هو شاذ المتن، كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت الأئمة علىٰ القول بغيرها، وهذا كما قاله أحمد في حديث أسماء بنت عميس: (تسلبي ثلاثاً، ثم اصنعي ما بدا لك): إنه من الشاذ المطّرح، مع أنه قد قال به شذوذٌ من العلماء في أنّ المتوفىٰ عنها لا إحداد عليها بالكلية...، وكذلك حديث طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما في الطلاق الثلاث، فقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه، وأنه شاذٌ مطّرح...)[٥].

---

(١) النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧١)، وفتح المغيث للعراقي (١/ ٢٧٢).

(٢) يُقال: تسلبتُ: إذا لبست السِّلاب، وهو سواد المُحِدّ، وقيل: خرقةٌ سوداء كانت تغطي بها رأسها. يُنظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٢/ ١٩٢)، لسان العرب (١/ ٤٣٧).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٧/ ح٢٦٥٤٣)، و(٧/ ح٢٦٩٢٢)، والبغوي في مسند ابن الجعد (رقم/ ٢٧١٤)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٣٩٧): (وهو حديثٌ قوي الإسناد).

(٤) شرح المعاني (٣/ ٧٥-٧٩).

(٥) شرح العلل (٢/ ٦٢٤).

(١٩) (كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في حديثٍ واحد من أحاديث الدراسة وهو الحديث السابع عشر، وهو مرويٌّ من طريق: محمد بن كثير العَبْدي عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس ﷺ مرفوعـًا: (هذان - أبو بكر وعمر ﷺ - سيّدا كهول أهل الجنة...الخ)، والشيخُ الذي كان الإمام ابن المديني يحب أن يراه، فلما سمع حديثه هذا كره رؤيته لأجل نكارة إسناده، هو: محمد بن كثير، وقد تبيّن بعد الدراسة أنّه ضعيفٌ، وخاصةً في معمر والأوزاعي فله ما يُستنكر عنهما.

وهذا الحديث منكرٌ غير محفوظٍ عن أنسٍ ﷺ من هذا الوجه، كما صرّح بذلك البخاري والترمذي، وأومأ إلىٰ إعلاله ابن المديني في عبارته السابقة، حيث بلغ به شغفه بحديث هذا الراوي أن تمنىٰ لو حصل له رؤيته والسماع منه، فلما ذكر له يونس بن حبيب حديثه هذا، ذهب كلُّ ذلك الشغف والحرص علىٰ رؤيته بسبب هذا الحديث، لأنّه حديثٌ معلٌّ، ووافقه أبو حاتمٍ أيضـًا حيث عقّب علىٰ عبارة ابن المديني علىٰ الحديث بقوله: (صدق، فإن قتادة عن أنس ﷺ، لا يجيء هذا المتن!)، وذلك أن المتن منكر فلا يجيء أن يرويه الأوزاعي عن قتادة عن أنس، وإنما أعلاه أن يُرویٰ بطرقٍ منقطعة أو ضعيفة، هذا ما يريده أبو حاتم فيما يظهر، ومعنیٰ ذلك أن يُرویٰ الحديث بوجه ما، فينُصّ الأئمة الحفاظ من خلال استقرائهم أنه معلٌّ من هذا الوجه، ولا يصحُّ الحديث بهذا الإسناد لغرابة تركيبه، فالحديث الصحيح يتسابق الحفاظ إلىٰ تحمله ونقله، وأما الأحاديث المنكرة المروية بأسانيد غريبة، فهي غرائب وأفرادٌ يرغبون عنها؛ لأنها في الغالب معلولة، فيأتي الضعفاء ويركبون لها إسناداً قويـًا، وكثيراً ما يُعبّرون عن غرابة تركيب الإسناد بقولهم: (فلانٌ عن فلان لا يجيء)، ومن ذلك قول أبي حاتم: (أبو سلمة عن ثوبان لا يجيء)[1]،

(١) العلل لابنه (١/ ٣٦٤).

وقال أيضـاً: (واصل عن أبي قِلابة لا يجـيء)[١]، إمـا لاختلاف البلـدان، أو الطبقـة، أو المذهب، أو لسوء رأي أحدهما في الآخر، وغيرها من الأسباب.

قال الحافظ ابن رجب في معرض كلامه على الغريـب مـن جهـة سنده لا متنـه: (وهو أن يكون الحديث يُروىٰ عن النبي ﷺ من طرقٍ معروفة، ويُـروىٰ عـن بعض الصحابة من وجهٍ يُستغرب عنه، بحيثُ لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه)[٢].

وهذا الحديث غريبٌ جداً من هذا الوجه كما نصّ علىٰ ذلك الإمام الترمذي؛ فلـم يـروه: عـن أنـس رضي الله عنه ممـن يُعتـد بروايتـه إلا: قتـادة، ولـم يصـرح بالسـماع مـن أنـس رضي الله عنه، ولا يُعرف عـن قتـادة إلا مـن روايـة الأوزاعـي، ولا عـن الأوزاعـي إلا من رواية: محمد بن كثير، وهذه غرابةٌ شديدةٌ.

فـأين أصـحاب قتـادة الـذين لازمـوه ورووا عنـه أكثـر حديثـه أمثـال: شـعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وأبو عوانـة، وغيرهـم عـن هـذا الحـديث الذي تفرد به الأوزاعي الشامي، عن قتادة البصري، وليس الأوزاعي في طبقة أولئك الحفاظ في قتادة، فقد عدّه ابن رجبٍ، والبرديجي مـن الشيوخ: كحمـاد بـن سلمة، وأبان، وغيرهما[٣].

وعلةٌ أخرىٰ: تفـرد محمـد بـن كثيـر عـن الأوزاعـي، فـأين أصـحاب الأوزاعـي الذين لازموه وأخذوا عنه أمثال: عبد الله بن المبارك، والوليد بن مسلم، وهِقْـل بـن زياد، وغيرهم حتىٰ يتفرد به محمد بن كثير اليماني وهو ضعيفٌ، عـن إمـامٍ مـن أئمـة الشام، بل ونصّ الأئمة علىٰ أنّ له ما يُستنكر في روايته عن الأوزاعي خاصةً[٤].

(١) العلل لابنه (١/ ٣٧٦).

(٢) شرح العلل (١/ ٤٤٠).

(٣) يُنظر في أثبت أصحاب قتادة: سؤالات ابن بُكير للدارقطني (ص/ ٤٨)، وشرح العلل (٢/ ٦٩٤).

(٤) انظر علل الترمذي الكبير (٢/ ٨١٨) فقـد أنكـر البخـاري حـديثاً لـه عـن الأوزاعـي عـن قتـادة عـن أنـس رضي الله عنه مرفوعـاً: (لا تزال طائفة...-وزاد- وأومأ بيده إلىٰ الشام)، قـال البخـاري: هـذا حـديثٌ منكـرٌ خطـأٌ، إنمـا هـو قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ.

ومحمد بن كثير بالإضافة إلى ضعفه: مدلسٌ من الطبقة الخامسة، ولم يُصرح بالسماع.

والحديث معروفٌ ومشهورٌ عن علي ﵁ من طرقٍ كثيرة، ورُويَ أيضاً عن أبي هريرة ﵁، وعن غيره من الصحابة ﵃، وروايته عن أنسٍ ﵁ غير محفوظةٍ.

ومما يؤيد أن رواية الحديث عنه وهمٌ أن كل طرقه التي رُويت إلى أنسٍ ﵁ لا تثبت ولا تصح إليه، بل ولم يروها من أصحابه إلا قتادة، وحميد الطويل، وكلاهما لا يصح الطريق إليه، كما بيّنت ذلك في الكلام على هذا الحديث في موضعه من الدراسة.

(٢٠) (فيه كلامٌ):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في حديثٍ واحدٍ في الدراسة وهو الحديث الرابع والعشرين، وهو حديثٌ مختلفٌ فيه اختلافاً كثيراً، فمداره على الأعمش، وعُبَيْدة بن مُعتّب، واختُلف على كلٍ منهما على وجهين اثنين، وقد بُسط الكلام عليه في موضعه من الدراسة، وخلاصته أنّ للحديث طريقين عن أبي أيوب ﵁:

١. المسيب بن رافع عن رجلٍ عن أبي أيوب ﵁.
٢. عن عُبيدة عن إبراهيم عن سهم عن قَزَعَة عن قَرْثَع عن أبي أيوب ﵁.

وكلا الطريقين ضعيفٌ لا يصح:

أما الأول: فمعلولٌ بجهالة شيخ المسيب بن رافع، وعلى فرض كونه علي بن الصلت الذي سُمي في رواية شريك (المرجوحة)، فعليٌ هذا مجهول العين، لم يرو عنه إلا المسيب بن رافع، ولا يُعرف إلا في حديث أبي أيوب هذا.

وأما الطريق الثاني: ففيه عُبيدة بن مُعَتِّبْ، وقد بيّنت في ترجمته أنّه ضعيفٌ واختلط بأخرة، وقد ضعّف ابن خزيمة الحديث بهذا الإسناد فقال: (فأما الخبر الذي احتج به بعض الناس في الأربع قبل الظهر أنّ النبي ﷺ صلاهن بتسليمة، فإنه رُويَ بإسنادٍ لا يحتج بمثله من له معرفةٌ برواية الأخبار).

ولا شكّ أنّ هذه العبارة (فيه كلامٌ) تدلُّ بظاهرها على وجود سببٍ يُعلُّ به الحديث، فالأصل أنّها عبارة إعلال، وكأنها بمعنى (فيه مقالٌ)، ولذلك عبّر بها الترمذي ليثبت صحة حديثٍ في صفات الخيل[١] مرويٍ من طريق: سلْم بن عبد الرحمن عن أبي زُرعة عن أبي هُريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعاً، فقال أبو عيسى: (حديث سلْم بن عبد الرحمن هو صحيحٌ عندهم، ليس فيه كلامٌ...)[٢]، ويُستفاد من هذا أنّ ما فيه كلامٌ لا يكون صحيحاً، ففي العبارة إشارةٌ إلى وجود اختلاف في الخبر، وإلى ضعف الحديث، أو أحد الأوجه فيه.

وقد أطلقها ابن المديني على هذا الحديث، والذي جمع أمرين: أنهّ حديثٌ مختلفٌ فيه اختلافاً كثيراً، وجميع طرقه فيها ضعفٌ.

وقد استعمل الدارقطني هذه العبارة وأطلقها على حديثٍ فيه اختلافٌ كثيرٌ، وصرّح أيضاً بعدم ثبوته، فقال عن حديث بئر بُضاعة المشهور، بعد أن حكى طرفاً من الاختلاف فيه: (...فيه كلامٌ كثيرٌ، والحديث غير ثابت)[٣].

(٢١) (لا يصح حديث فلان، وأصحُّ شيءٍ في الباب حديث فلانٍ مرسلاً):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في الحديث الخمسين، فقوله: (لا يصح حديث فلانٍ) ظاهرٌ في تضعيف هذا الحديث وهذا ما تبيّن بعد دراسته.

وأما الشق الثاني من العبارة، فقوله: (أصحُّ شيءٍ في الباب) لا يلزم منه تصحيح الحديث المذكور عقِب هذه العبارة؛ لأنّهم يقولون تلك العبارة وإنْ كان الحديث ضعيفاً، والمراد: أمثل شيءٍ، وأقوى شيءٍ، وأرجحُ شيءٍ في هذا الباب، مع احتمال أن يكون ضعيفاً أيضاً -، كما في هذا المثال، فأَصَحُّ شيءٍ عند ابن المديني في هذا الباب هو حديث الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً، ومعلومٌ أنّ المرسل ضعيفٌ.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة (ح١٨٧٥).
(٢) علل الترمذي الكبير (٢/ ٧٢٠).
(٣) علل الدراقطني (٨/ ١٥٧).

وقد استعمل هذه العبارة جمعٌ من الأئمة المتقدمين، كالشافعي(١)، وأحمد بن حنبل(٢)، والبخاري(٣)، وأكثر من استعملها الإمام الترمذي، فقد أكثر من استعمالها في كتابه الجامع(٤).

ثانيًا: عبارت الترجيح:

(١) (**فلانٌ أعلم أو أثبت**):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في المفاضلة بين رواة الأوجه المختلفة، فيقدّم الراوي أحيانًا لأنّه أثبت أو أعلم مطلقًا من الراوي الآخر، وأحيانًا يكون التفضيل نسبيًا في المدار الذي اختلف عليه، لا علىٰ سبيل الإطلاق، وهذا كله بالنظر للقرائن المعتبرة في الترجيح والتي سيأتي الحديث عنها في الفصل الرابع بإذن الله ﷻ.

وقد استعمل ابن المديني هذه العبارة في ثلاثة أحاديث:

ففي الحديث الثالث رجّح الوجه الذي يرويه وهب بن جرير عن أبيه، علىٰ الوجه الذي رواه ابن المبارك عن جرير، قال ابن المديني: (...ووهبٌ أعلم بحديث أبيه من غيره، وعنده كتب أبيه).

وفي الحديث الثالث والعشرين رجّح الوجه الذي يرويه الصواف بحذف الواسطة بين عكرمة والحجاج بن عمرو رضي الله عنه قائلاً: (الحجاج الصواف عن يحيىٰ بن أبي كثير أثبت).

وفي الحديث السادس والخمسين حين اختلف الأعمش، وعاصم بن أبي النجود علىٰ أبي صالح، فقضىٰ للأعمش قائلاً: (...الأعمش أثبت في أبي صالح من غيره)، ولا مقارنة بين عاصم بن أبي النجود والإمام الحافظ الأعمش في أبي صالحٍ، بل ولا في غير أبي صالح، فالأعمش أحفظ منه وأثبت بمراحل.

(١) يُنظر علىٰ سبيل المثال ما نقله الترمذي عنه في الجامع (٣/ ح١٠٤٤).
(٢) جامع الترمذي (٣/ ح١٣٧٢).
(٣) المصدر السابق (٣/ ح١٢٠٥).
(٤) في أمثلةٍ كثيرة، ومنها: (١/ ح١، ٣، ٥، ٣٢، ٤٨).

(٢) (**الحديث عندي حديث فلان**) أو (**القول عندي قول فلان**):

استعمل ابن المديني هاتين العبارتين في أربعة عشر حديثاً من أحاديث الدراسة، ومن خلال دراسة تلك الأحاديث لم يظهر لي فرق مؤثر بين العبارتين، ومراده بهما الترجيح بين الأوجه المختلفة بأنّ الصحيح منها هو ما قاله فلانٌ، وقول فلانٍ هو سياقه للحديث علىٰ الوجه الذي حفظه به.

وتلك الأحاديث أرقامها هي (١، ٩، ١٨، ١٩، ٢٥، ٢٩، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥١، ٥٧، ٦٠).

(٣) (**فلانٌ أقام إسناده، ورواه فلانٌ فلم يُقِم إسناده**):

استعمل ابن المديني هذه العبارة في حديثٍ واحدٍ في الدراسة، وهو الحديث الحادي والثلاثين، وهو حديثٌ مداره علىٰ هشام بن عروة، واختلف عليه علىٰ أربعة أوجه كما هو مُبيّنٌ في موضعه من الدراسة، وقد وصف ابن المديني رواية مالك وهو من رواة الوجه المحفوظ بقوله: (...ورواه مالكٌ وأقام إسناده)، ووصف رواية ابن عُيينة وهو من رواة الوجه المرجوح بقوله: (...ورواه ابن عُيينة فلم يُقم إسناده)، وقال مثل ذلك في رواية جرير.

وبعد الدراسة تبيّن لي أنّ مراده من قوله: (أقام فلانٌ إسناده) أي ضبط إسناده وحفظه كما سمعه، فهي عبارة ترجيحٍ لرواية هذا الراوي، تدلُّ علىٰ حفظه وضبطه، ومما يؤيد هذا قول الإمام الترمذي في العلل الصغير آخر الجامع: (...وأشد ما يكون هذا - أي التفرد - إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد في الإسناد أو نقص، أو غيّر الإسناد، أو جاء بما يتغيّر فيه المعنىٰ.

فأما من أقام الإسناد وحفظه وغيّر اللفظ، فإنّ هذا واسعٌ عند أهل العلم إذا لم يتغيّر المعنىٰ)[١].

وأما قوله: (لم يُقِمْ إسناده)، فهي عكس العبارة السابقة، أي: أخطأ في إسناده ولم يضبطه، فهي عبارة إعلالٍ لهذه الراوية.

وممن استعمل هاتين العبارتين كثيراً الإمام الدراقطني، فاستعمل العبارة الأولىٰ في كلامه علىٰ أحد الأحاديث في العلل فقال مُرجّحاً: (...والحديث حديث زائدة عن منصور، وهو أقام إسناده وحفظه)[٢].

واستعمل الثانية فقال في كلامه علىٰ أحد الأحاديث في العلل: (...ورواه الثوري عن يحيىٰ بن سعيد عن نافع بن جُبير عن علي رضي الله عنه، أسقط من الإسناد رجلين، ولم يُقم إسناده، والصواب قول الليث بن سعد...)[٣]، فصوّب رواية الليث، واستعمل في إعلال رواية الثوري هذه العبارة.

واستعملها أيضاً لبيان خطأ الراوي وعدم ضبطه لاسم أحد الرواة في السند فقال: (...ورواه محمد بن جُحادة فلم يُقم إسناده، فقال: عن فلان بن الصياح عن المغيرة بن الأخنس، وإنما أراد الحُر بن الصياح عن عبد الرحمن بن الأخنس)[٤]، وهذا نظير استعمال ابن المديني لهذه العبارة في حديث الدراسة.

(٤) (جوّده فلانٌ):

هذا المصطلح ورد في كلام بعض الأئمة علىٰ عدة معانٍ[٥]، وتدلُّ القرائن الخاصة بكل حديثٍ بعينه علىٰ تحديد مرادهم به.

---

(١) العلل الصغير آخر الجامع (٥/ ٧٠١).

(٢) علل الدارقطني (٦/ ١٠٢).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٢٨).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٤٢٨)، ويُنظر أيضًا (٨/ ٣٠٣).

(٥) ومنها: إذا دلّس الراوي تدليس التسوية، فقد كان بعض الأئمة يُسمّون التسوية "تجويداً"، فيقولون: "جوّده فلان" أي ذكر من فيه من الأجواد، وحذف غيرهم، فتح المغيث (١/ ٢٢٧)، التدريب (١/ ١٩٨).

ولكن المعنىٰ المشهور وهو الذي استعمله ابن المديني أنّه: الإتيان بالحديث كما سمعه الراوي تاماً في سنده ومتنه، وهذا يدل علىٰ حفظ الراوي وضبطه للوجه الذي وُصِف بأنّه جوّده.

يدلُّ علىٰ ذلك: قول الحافظ ابن عبدالبر: (جوّد ابن المبارك هذا الحديث بالإسنادين، وما زال مُجوّداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)[١].

ومن ذلك: قول أبي حاتم في حديثٍ اختَلَف فيه شعبة والثوري فزاد أحدهما رجلاً في السند وحذفه الآخر فقال: (أحدهما قَصَر، والآخر جَوَّد)[٢].

وقول الحافظ البيهقي: (واختلفوا فيه علىٰ شعبة فمنهم من جَوَّده ومنهم من أرسله)[٣]، فسميا الإتيان بالسند متصلاً مرفوعاً (تجويداً)، وجعلاه في مقابل القصْر والإرسال.

وأما استعماله في المتن فقد قال ابن عبد البر: (وقد جوّده ابن أبي ذئب فبيّن فيه موضع الرفع، وجعل سائره من قول أبي سلمة لا من قول الزهري)[٤].

وقد استعمل الإمام ابن المديني هذا المصطلح علىٰ هذا المعنىٰ في الحديث الحادي والثلاثين، فصوّب رواية مالكٍ ووهيبٍ لأنّهما حفظا اسم الصحابي الذي روىٰ الحديث وهو سفيان بن أبي زُهير النَمَري، فضبطا اسمه، وأخطأ بقية أصحاب هشام بن عروة في اسمه، فوصف رواية وُهيبٍ بقوله: (...ورواه وهيبٌ: فجوّده، فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير

---

(١) في التمهيد (٢٢/ ٣١٠).
(٢) العلل (١/ ٢٣١).
(٣) في سننه الكبرىٰ (٧/ ٢٨).
(٤) التمهيد (٧/ ١١٣)، وانظر أيضاً (٢٤/ ١٢٧).

النمري ﵁، وهو الصواب، ورواه مالكٌ وأقام إسناده، كما رواه وُهيبٌ عن هشام بن عروة)(١).

وممن استعمله على هذا المعنى أيضًا الإمام البخاري فقال فيما نقله عنه الترمذي: (جوّد أبو خالد الأحمر هذا الحديث، واستحسن حديثه هذا)(٢)، وحديث أبي خالد مُخرّجٌ في صحيح مسلم(٣).

والإمام الترمذي حيث قال: (وقد جوّد أبو أسامة هذا الحديث، فلم يرو أحدٌ حديث أبي سعيد ﵁ في بئر بُضاعة أحسن مما روى أبو أسامة)(٤).

والإمام الدارقطني في حديثٍ رواه الزهري وهشام بن عروة عن عروة فاختلفا فيه على عروة فقال: (...فجوّد إسناده الزهري، ورواه عن عروة عن عبد الرحمن بن عبدٍ عن عمر ﵁، ورواه هشام بن عروة عن أبيه عن عمر ﵁، ولم يذكر بينهما عبد الرحمن بن عبدٍ، وقول الزهري أولى بالصواب)(٥).

وكذلك الحافظ ابن عبد البر حيث قال في حديثٍ رواه حماد: (جوّد حماد بن زيد لفظه)، قال الحافظ ابن رجب مُبيّنًا مراده بهذا المصطلح: (وهذا يدلُّ على أنّه رآه محفوظًا)(٦).

---

(١) وانظر أيضًا مثالاً آخر لاستخدام ابن المديني هذه العبارة على هذا المعنى في العلل له (ح١٤٧/ ص١٠١).

(٢) العلل الكبير (١/ ١٦٨)، وانظر مثالاً آخر أيضًا لاستعمال البخاري في العلل الكبير (١/ ١٦٨).

(٣) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام (٨/ ح١١٤٨).

(٤) سنن الترمذي كتاب الطهارة، باب ما جاء أنّ الماء لا يُنجسه شيءٌ (١/ ٩٥/ ح٦٦)، قال ابن حجر في التلخيص (١/ ٣): (وصححه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو محمد بن حزم)، وانظر مثالاً آخر أيضًا للترمذي في سننه (١/ ١٤٦/ ح٨٧).

(٥) العلل (٢/ ١٨٠)، وانظر أمثلةً أخرى على استخدام الدارقطني لهذه العبارة على هذا المعنى في العلل(١/ ١٥٤)، (٢/ ١٢٨)، (٢/ ١٧١)، (٢/ ٢٢٢).

(٦) فتح الباري لابن رجب (١/ ٤٤٨)، وعبارة ابن عبد البر نقلها ابن رجب في الفتح في الموضع السابق، ولم أقف عليها في كتبه، وانظر أمثلةً أخرى لابن عبد البر في التمهيد (٢/ ٣-٤)، (٦/ ١٢٤)، (٧/ ١١٣).

(٥) (فـلانٌ عن فـلانٍ أجـود):

استعمل ابن المديني كلمة (أجود) بمعنىٰ: أصحّ، وجاء هذا في حديثٍ واحدٍ، وهو الحديث الثاني والثلاثين، وهو حديثٌ مداره علىٰ عمر بن قيس، واختلف عليه علىٰ وجهين، واختار ابن المديني أحد الوجهين قائلاً: (...وكان عمرو بن أبي قُرّة عن سلمان أجود) أي: أصح.

وقال ابن المديني أيضـاً بعد أن ساق حديث جريرٍ رضي الله عنه في رؤية الله سبحانه وتعالى من طريق إسماعيل بن أبي خالد، ثم قال: (حدثنا ستةٌ عن إسماعيل: سفيان، وهُشيم، ووكيع، والمُعْتمر، وغيرهم.

ولا يكون الإسناد أجود من ذا)[(١)].

وقد استعمل بعض الأئمة هذه العبارة (أجود) في اختيار أصحّ الأوجه، قال عبد الله بن أحمد[(٢)]: (سمعت أبي ذكر الحارث بن سويد فعظم شأنه وذكره بخير، وقال: ما بالكوفة أجود إسناداً منه، وذكر حديث إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي رضي الله عنه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن الدُّبّاء، والمُزَفَّت"[(٣)])، وحديث الحارث متفق عليه عند الشيخين. وكذلك جاءت في كلام الإمام الترمذي[(٤)]، وأبي زرعة[(٥)].



(١) الرد علىٰ الجهمية للدارمي (رقم ١٧٢، ١٧٤).

(٢) العلل للإمام أحمد برواية عبد الله (٢/ ١٩٣٠).

(٣) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية (ح٥٥٩٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة (ح١٩٩٤).

(٤) يُنظر علىٰ سبيل المثال الجامع (٢/ ح٢٣٨، ٣٥٧)، (٣/ ح٨٩٠).

(٥) سؤالات البرذعي له (ص٧٥٨).

الفصل الرابع: قرائن الإعلال والترجيح والجمع بين الروايات عند ابن المديني

من خلال دراستي للأحاديث التي أعلها الإمام ابن المديني وجدته قليلاً ما ينُصُّ علىٰ القرائن التي اعتمدها في حكمه علىٰ الحديث، وفي أكثر الأحاديث لا ينُصُّ عليها، وعدم تصريح الناقد بأدلته لا يعني عدم وجودها، بل هي موجودةٌ؛ ولكن من عادة النقاد الأوائل الميل إلىٰ الاختصار الشديد عند الكلام علىٰ تعليل الأحاديث غالبًا، ويكتفون بالإيماء والإشارة عن التصريح، خاصةً وأنّ كلامهم لم يكن موجهٌ لعامة الناس إنما هو موجهًا في الأصل إلىٰ عالمٍ من علماء الحديث يدرك ويفهم أبعاد حكمهم علىٰ الحديث، أمثال عبد الله بن الإمام أحمد، وابن أبي حاتم، وغيرهما من أصحاب السؤالات، ولذلك يُمكن تقسيم القرائن باعتبار التنصيص عليها أو عدمه إلىٰ قسمين:

(١) قرائن نص الأئمة عليها في تعليلهم للحديث، كقولهم: (فلان أثبت)، (فلانٌ خالف الناس)، ونحوها.

(٢) قرائن مسكوت عنها، تعلم بالنظر والاستنباط.

وبعد الدراسة استنبطت جملةً من القرائن التي ظهر لي أنّ ابن المديني أعملها في حكمه علىٰ الحديث، وقد تتعدد القرائن في الحديث الواحد، مع التَّنبُّه إلىٰ أنَّه قد تُقدَّم قرينةٌ علىٰ أخرىٰ لأسبابٍ تظهر من كل حديثٍ بعينه.

كما ينبغي التنبه إلىٰ أنّ هذه القرائن ليست مطردة في كل حديث، فقد تُعمل في مواضع، وتُهمل في مواضع أخرىٰ، بحسب ما يترجّح في نظر الإمام الناقد لما يحتفُّ بالحديث من جوانبه المختلفة سنداً ومتناً.

ولهذا فلا يصلح الاعتراض علىٰ تلك القرائن بعدم اطّرادها، أو أن تُردّ بالتجويزات والاحتمالات العقلية، فهذا مسلكٌ بعيدٌ عن علم العلل؛ فمعلومٌ أنّ

الثقة - مهما بلغ ضبطه وإتقانه - لا بد أن يقع منه الوهم والخطأ، فابن عُيينة مثلاً على جلالته وحفظه انتقد عليه الحفاظ نحواً من عشرين حديثاً أخطأ فيها، حتى إنّ ابن المديني ألّف في علل حديث ابن عُيينة.

قال أبو بكر ابن المنذر: (لولم يُستدل على غلط المحدّث بمخالفة الحفاظ إياه، ما عُرف غلطٌ في حديثٍ قطُّ)(١)، وقال ابن القيم: (التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله...ولهم ذوقٌ لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات)(٢).

وهذه القرائن والمرجّحات كثيرةٌ كما قال الحافظ ابن حجر: (ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌ لا يخفى على الممارس الفطِن الذي أكثر من جمع الطرق)(٣).

والأحاديث موضع الدراسة - كغيرها من الأحاديث - قد تجتمع في الحديث الواحد أكثر من قرينة، وقد يكون في الحديث قرينةٌ واحدةٌ فقط.

أولاً: القرائن المعتبرة في الإعلال:

وقد قسمتها بحسب نوع العلة في ضوء أحاديث الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: قرائن إعلال الأسانيد بالانقطاع:

(١) **رواية الراوي المعروف بكثرة الإرسال عن شيخٍ عاصره ورُبّما سمع منه في الجملة شيئاً يسيراً، ولم يسمع بقية حديثه، وإن ذُكر التصريح بالسماع بينهما:**

قال الحافظ ابن رجب: (من عُلم منه أنّه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئاً يسيراً، فرواياته عنه زيادةٌ على ذلك مرسلةٌ، كروايات ابن المسيب عن

(١) الأوسط لابن المنذر (٢/ ٣٠٧).
(٢) تهذيب السنن (١/ ١٠٩).
(٣) النكت (٢/ ٧٧٨).

عمر ﵁،...وكذلك سماع الحسن من عثمان ﵁ وهو على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام، ورواياته عنه غير ذلك مرسلةٌ، وقال أحمد: "ابن جُريج لم يسمع من طاووس ولا حرفًا، ويقول: رأيت طاووس"، وقال أبو حاتم الرازي: (الزهري لا يصحُّ سماعه من ابن عمر ﵁، رآه ولم يسمع منه، ورأى عبد الله بن جعفر ولم يسمع منه)[١]، وأثبت أيضًا دخول مكحول على واثلة بن الأسقع ﵁ ورؤيته له ومشافهته، وأنكر سماعه منه،...وجعل روايته عنه مرسلةً، وقد جاء التصريح بسماع مكحول من واثلة ﵁ للحديث من وجهٍ فيه نظرٌ...)[٢].

وقد أعمل ابن المديني هذه القرينة في رواية سعيد بن المسيب عن عمر ﵁ كما في الحديثين ذوي الرقمين (٤، ٧) حيث أعل ابن المديني روايته عن عمر ﵁ بالانقطاع؛ وعلل ذلك بقوله: (لأن سعيداً لم يسمع من عمر إلا حديثًا عند رؤية البيت، وقد روى عنه غير حديث: سمعت، ولم يصح عندي...).

وفي كلام ابن المديني إشارة إلى إعلال الأسانيد التي فيها التصريح بالسماع بينه وبين عمر ﵁ في غير الأحاديث المعدودة التي أثبت الحفاظ أنّها سمعها منه.

وبعد الدراسة لهذين الحديثين تبيّن أنّ الأئمة متفقون على إثبات أصل سماعه من عمر ﵁ في الجملة، فقد سمع منه حديث رؤية البيت كما قال الإمام ابن المديني، ونعيه للنعمان بن مقرن ﵁ على المنبر كما قال أبو حاتم.

ومحل الخلاف: هل سمع منه كل ما روى عنه، أم سمع منه شيئا يسيراً؟، الثاني أظهر، وهو الذي اختاره الحافظ ابن رجب فقال: (ومراده - أي الإمام أحمد - أنه سمع منه شيئًا يسيراً، لم يُرد أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك منه قطعًا)، وبسط هذه المسألة موجودٌ في موضعها من الدراسة.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١١٩).
(٢) شرح العلل (١/ ٣٦٧).

(٢) تباعد البلدان، وعدم ثبوت اجتماع الراوي مع شيخه في بلدٍ واحد، وإنْ جاء التصريح بالسماع بينهما في بعض الطرق:

ذكر الحافظ ابن رجب أنّ الأئمة كانوا يستدلون على عدم الاتصال بهذه القرينة فقال: (ومما يستدلُّ به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخٍ من غير أهل بلده لم يُعلم أنّه رحل إلى بلده، ولا أنّ الشيخ قَدِم إلى بلدٍ كان الراوي عنه فيه.

نقل مُهنّا عن أحمد قال: "لم يسمع زُرارة بن أوفى من تميم الدراي رضي الله عنه، تميمٌ بالشام، وزُرارة بصري ".

وقال أبو حاتم في رواية ابن سيرين عن أبي الدرداء رضي الله عنه: " لقد أدركه، ولا أظنّه سمع منه، ذاك بالشام، وهذا بالبصرة")[١].

ومن شواهد عمل الأئمة بهذه القرينة: قول ابن أبي حاتم الرازي: (سألت أبي عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب، لقي عائشة رضي الله عنها؟ قال: لا، هو كوفي)[٢]، فعلل باختلاف البلدان قرينةً على عدم السماع، فعائشة مدنية، وابن سعيد كوفي.

والعكس صحيحٌ، فاتفاق البلدان قرينةٌ شاهدةٌ للسماع قال أبو حاتم: (يُشبه أن يكون زيد بن أبي أُنيسة قد سمع من عُبيد بن فيروز؛ لأنّه من أهل بلده)[٣].

وقال الحافظ ابن رجب لما أورد الإمام البخاري حديثاً قد رواه الشعبي - وهو من أهل الكوفة-، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما - وهو حجازيٌ نزل مصر، ولم يسكن العراق -، فاحتاج البخاري أن يذكر ما يدلُّ على سماعه منه، فعلل ابن رجبٍ ذلك بقوله: (البخاري لا يرى أنّ الإسناد يتصل بدون ثبوت لُقي الرواة بعضهم لبعض، وخصوصاً إذا روى بعض أهل بلدٍ عن بعض أهل بلدٍ ناءٍ عنه؛ فإنّ أئمة أهل الحديث ما زالوا يستدلون على عدم السماع بتباعد بلدان الرواة،

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٦٩).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٧).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣).

كما قالوا في رواية سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء ﵁، وما أشبه ذلك)[١].

وقد أعمل ابن المديني هذه القرينة في عدد من الأحاديث، فعلى سبيل المثال في الحديث الخامس والثلاثين نفى سماع الحسن من الضحاك بن قيس ﵁ وعلل ذلك بقوله: (...كان الضحاك يكون بالبوادي)، والحسن البصري سكن المدينة لا البادية.

وأيضـًا في الحديث الثامن والثلاثين حيث حكم بانقطاع الرواية بين الحسن وابن عباس ﵄، وعلل ذلك بتباعد البلدان قائلاً: (كان - أي الحسن- بالمدينة أيام كان ابن عباس ﵄ بالبصرة، استعمله علي ﵁، وخرج إلى صفين...والحسن لم يسمع من ابن عباس ﵄، وما رآه قط، كان ابن عباس ﵄ بالبصرة)، إذاً فالحسن ما كان شاهداً وقت خُطبة ابن عباسٍ ﵁ بالبصرة، ولا دخل البصرة بعدُ. لأنّ ابن عباسٍ ﵄ خطب يوم الجمل، ودخل الحسن أيام صفين، كما قال البزار.

ومن خلال قرينة تباعد البلدان، وعدم وجود قرينة تدلُّ على ثبوت اللقاء، يثبت أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباسٍ ﵄، كما هو ظاهرٌ تاريخيـًا، وقد اعتمد هذه القرينة جمهور الأئمة، وقد نقلت أقوال ستة عشر إمامـًا منهم في الدراسة.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في أحديث الدراسة تُنظر في الحديثين ذوي الرقمين (١٤، ١٥).

(٣) ذِكْر الواسطة أو مايدل على وجودها بين راويين متعاصرين، ولا توجد قرينة تدلُّ على ثبوت السماع بينهما:

وهذه قرينةٌ معروفةٌ عند الأئمة، قال الحافظ ابن رجب: (فإن كان الثقة يروي عمّن عاصره أحيانـًا - ولم يثبت لقيُّه له -، ثم يُدخل أحيانـًا بينه وبينه واسطةً، فهذا يستدلُّ به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه.

قال أحمد: "البَهي ما أُراه سمع من عائشة، قال: وفي حديث زائدة عن السُدّي

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن رجب (١/ ٣٢، ٣٣).

عن البَهي قال: حدثتني عائشة، قال: وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدعُ منه: "حدثتني عائشة" يُنكره)[(١)]، ثم استطرد ابن رجب وذكر عدداً من الأمثلة من كلام الحفّاظ، ثم قال: (...وكلام أحمد، وأبي زُرعة، وأبي حاتم في هذا المعنىٰ كثيرٌ جداً يطول الكتاب بذكره...)[(٢)].

وقال ابن القطان الفاسي مقرراً إنّ إدخال الوسائط بين الراويين يدلُّ علىٰ عدم السماع، عند عدم تصريح أحدهما بلقائه الآخر في روايةٍ أخرىٰ: (ويكون هذا - يعني الانقطاع - أبين في اثنين لم يُعلم سماع أحدهما من الآخر، وإنْ كان الزمان قد جمعهما.

وعلىٰ هذا المحدّثون، وعليه وضعوا كتبهم: كمسلم في كتاب التمييز، والدارقطني في علله، والترمذي، وما يقع للبخاري، والنسائي، والبزار، وغيرهم ممن لا يُحصىٰ كثرةً: تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا رُوي بزيادة واحدٍ بينهما)[(٣)].

وممن استعملها أيضـاً: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، ومن شواهد ذلك، قول أبي حاتم: (لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أنَّ الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً، وكيف سمع من أبان وهو يقول: بلغني عن أبان !، قيل له: فإن محمد بن يحيىٰ النيسابوري كان يقول: قد سمع، قال: محمد بن يحيىٰ كان بابه السلامة)[(٤)].

فأبو حاتم كان يحكم باتصال رواية المتعاصرين، حتىٰ يقف علىٰ قرينةٍ تشهد لعدم السماع، كقرينة ذكر الواسطة، قال أبو حاتم: (كنت أرىٰ أنّ أبا حمزة السُكّري أدرك بكر بن الأخنس، حتىٰ قيل لي: إنّ المراوزة يُدخلون بينهما: أيوب بن عائذ)[(٥)].

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٦٩).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٧١).
(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (٢/ ٤١٦).
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٩١).
(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم٧٢١).

وقال أيضـاً: (لا أدري سمع الشعبي من سمُرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أم لا؟؛ لأنّه يُدخل بينه وبينه رجلاً)(١).

وقد أعمل ابن المديني هذه القرينة في عدة أحاديث، ومنها الحديث الثاني حيث أعلّ رواية عبد الله بن بُريدة عن أبي الأسود بالانقطاع، وصرّح بذكر سبب التعليل قائلاً: (...لأنّ عبد الله بن بُريدة يُدخل بينه وبين أبي الأسود يحيىٰ بن يَعمر، وقد أدرك أبا الأسود، ولم يقل فيه: سمعت أبا الأسود...).

وكذلك في الحديث الخمسين، حيث اختلف هل سمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح بواسطة، أم بلا واسطة؟، وبعد الدراسة تبيّن أنّ الأعمش لم يسمعه من أبي صالح مباشرةً، وإنما رواه عن رجلٍ عنه، وذلك لعدة قرائن مذكورة في موضعها من الدراسة، ومنها: أنّ الأعمش مع رواية جماعةٍ الحديث عنه عن أبي صالح بدون تصريح بالسماع إلا أنّه قال مرةً: " سمعت أبا صالح أو بلغني عنه "، ورواه مرةً: "عن رجلٍ عن أبي صالح"، وقال مرة: "حُدثت عن أبي صالح ".

ولذلك أعلّ ابن المديني رواية الأعمش عن أبي صالح فقال: (...لم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين، لأنّه يقول فيه نُبئت عن أبي صالح).

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٥، ٦، ٦٣).

(٤) استصغار سن الراوي أو طبقته أن يدرك من روى عنه إدراكًا تامًا:

أعمل ابن المديني هذه القرينة في عدة أحاديث، بل وصرّح بها في إعلاله للحديث السابع؛ فاستصغر سعيد بن المسيب أن يكون له سماعٌ لحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مات وسعيد ابن ثمان سنين فقال: (...وقد روىٰ عنه -أي سعيد عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- غير حديث سمعت، ولم يصح عندي، ومات عمر وسعيد ابن ثمان سنين).

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٥٩٤).

وكذلك في الحديث الثامن حيث أعل رواية عثمان بن عبد الله بن سُراقة عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالإرسال فقال: (هذا حديثٌ مرسلٌ)، ثم ذكر سبب التعليل قائلاً: (لأنّ عثمان بن عبد الله بن سراقة لم يُدرك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وبعد الدراسة تبيّن لي أنّ المشهور أن عثمان بن عبدالله عاش ثلاثاً وثمانين سنةً، وكانت وفاته سنة ثماني عشرة ومائة.

وإذا تقرر هذا فهل يُعقل أنه سمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو حتىٰ أدركه وقد وُلد سنة خمس وثلاثين، وكان استشهاد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ثلاثٍ وعشرين، أي أنه وُلد بعد وفاة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باثنتي عشرة سنة !!، وهذا لا يعقل.

وكذلك في الحديث الثامن والعشرين حيث أعل رواية أبي النضر عن عُبيد الله بن عبدالله بن أبي طلحة فقال: (...ووهم أبو النضر في روايته له عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي طلحة، ولم يُدخل بينهما ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والصحيح في هذا الحديث رواية الزهري له عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وبعد دراسة الحديث تبيّن لي أنّه لم يُدرك سهل بن حُنيف ولا أبا طلحة كما نصّ علىٰ ذلك ابن عبد البر فقال: (وهذا الحديث منقطعٌ غير متصل؛ لأن عبيد الله بن عبد الله لم يدرك سهل بن حُنيف ولا أبا طلحة، ولا حُفظ له عنهما ولا عن أحدهما سماعٌ، ولا له سنٌ يدركهما به...)[1]، وقال أيضاً: (...وأما سهل بن حُنيف، فلا يشك عالمٌ بأن عُبيدالله بن عبد الله لم يره ولا لقيه ولا سمع منه،...لأن سهل بن حنيف توفي سنة ثمانٍ وثلاثين، وصلىٰ عليه عليٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا يذكره في الأغلب عبيد الله بن عبد الله لصغر سنه يومئذٍ...)[2].

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الحديثين ذوي الرقمين (٦، ٣٤).

---

(١) الاستذكار (٨/ ٤٨٣).

(٢) التمهيد (٢١/ ١٩٢).

القسم الثاني: القرائن الأخرى العامة في إعلال الأسانيد:

(١) الإعلال بتفرّد راوٍ عن شيخ مشهور له أصحاب:

لا شك أنّ تفرد الراوي مظنة الخطأ والغلط ولو كان ثقة، وأشدُّ ما يكون ذلك إذا تفرد صدوق أو نحوه عن حافظ كبير -كالزُّهري- له أصحاب كثيرون يحملون حديثه ولا يروون ما روىٰ، مع توفر الهمم والدواعي علىٰ رواية ما رواه، فإن الأئمة النقاد -غالبًا- ما يردُّون هذه الرِّواية ويعلُّونها بالتَّفرد، قال الحافظ محمد بن أبي حاتم: (...ونعرف سقمه وإنكاره - أي الحديث- بتفرد من لم تصح عدالته بروايته)[١].

قال الإمام مسلم: (حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رواه وأمعن في ذلك علىٰ الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعْمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشتركٌ، قد نقل أصحابهما حديثهما علىٰ الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائزٍ قبول حديث هذا الضرب من الناس)[٢].

بل رُبما استنكر الأئمة بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، قال الحافظ ابن رجب: (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واحدٌ وإنْ لم يروِ الثقات خلافه " إنه لا يُتابع عليه "، ويجعلون ذلك علةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته كالزهري ونحوه، ورُبما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقدٌ خاصٌ، وليس عندهم لذلك

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥١).
(٢) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٩١).

ضابطٌ يضبطه)[١].

وقال البرديجي: (لا يُلتفت إلىٰ رواية الفرد عن شُعبة ممن ليس له حفظٌ ولا تقدمٌ في الحديث من أهل الإتقان)[٢].

ومن ذلك قول الإمام أحمد في حديثٍ تفرد به العوام بن حوشب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم)[٣].

وقال ابن معين: (هذا وهم، لو كان هذا هكذا لحدَّث به الناس جميعًا عن سفيان)[٤].

وقد يُردُّ تفرد الثقة إذا كان لا يُحتمل تفرد مثله عن هذا الشيخ، أو خالفه غيره ممن هو أوثق منه أو أكثر عدداً، قال الحافظ ابن رجب عن لفظةٍ تفرّد بها عبد الرزاق: (...وهذه اللفظة تفرّد بها عبد الرزاق عن الثوري، وكأنها غير محفوظة، فقد رواه غير واحدٍ عن الثوري فلم يذكروها)[٥]، ومن الشواهد الصريحة في ذلك قول أبي حاتم الرازي عن حديث رواه قُرَّان بن تمَّام عن أيمن بن نابل: (لم يروِ هذا الحديث عن أيمن إلا قُرَّان، ولا أراه محفوظًا، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث)[٦].

هذا وأيمن ليس من الحفاظ المكثرين، فكيف إذا تفرد راوٍ مختلف فيه، عن مثل الزهري وقَتادة ونحوهما من الحفَّاظ المكثرين، فكلام أبي حاتم وغيره فيه من باب أولىٰ.

(١) شرح العلل (١/ ٣٥٢).
(٢) نقله الحافظ ابن رجب في فتح الباري (١/ ٣٠١).
(٣) المنتخب من علل الخلال (١٣٧).
(٤) رواية الدوري (١٦٧١).
(٥) المصدر السابق (١/ ٤٨١).
(٦) العلل لابن أَبي حاتم (١/ ٢٩٦).

وقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة في إعلال الأحاديث، ففي الحديث الثاني قال: (لا نحفظه إلا من هذا الوجه...)، أي الوجه المرفوع، وفي هذا إشارةٌ إلىٰ غرابة الوجه الآخر المعلّق.

وكذلك حين أعلّ الحديث الرابع، وبعد الدراسة تبيّن أنّ من أسباب إعلاله للحديث: غرابة السند، فقد تفرد به علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب، ولم يُتابع عليه، ولم يروه عن ابن جدعان إلا علي بن سالم الذي لايُعرف إلا بهذا الحديث، قال ابن عدي: (وعلي بن سالم هذا لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره)، قال الذهبي: (ولا يعرف له غيره، وقد استنكره البخاري)، قال البخاري: (لا يتابع في حديثه)، وتفصيل ذلك في موضعه من الدراسة.

ولما لهم من الذوق الخاص في كل حديث فهذا ابن المديني رأىٰ احتمال تفرد محمد بن كثير العبدي عن شعبة برواية وقال: "ابن كثير ثقة، أيش ينكرون أن يكون شعبة حدّث عن أيوب!"[١].

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام: (١٠، ١١، ١٧، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٥٧، ٦٢).

(٢) الإعلال بمعرفة طريقة تحمل الراوي للحديث عن الشيخ، ومَن سمعه معه:

ومن شواهد إعمال ابن المديني لهذه القرينة الحديث الثالث والستين حيث نصّ ابن المديني في تعليله لرواية جرير بن حازم علىٰ وجه الإعلال فقال: (ليس هذا بشيء، جرير بن حازم إنما سمع من يحيىٰ بن سعيد بالبصرة مع حمّاد بن زيد في كتاب حمّاد بن زيد، وهذا الحديث إنما رواه حمّاد بن زيد عن يحيىٰ بن سعيد عن الزهري قال: قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ...).

فأنت تلحظ أنّ الإمام ابن المديني أشار إلىٰ الهيئة التي تحمّل بها جرير حديث يحيىٰ بن سعيد، فذكر موطن لقائه به وتحمله عنه، ومن كان معه، وعلىٰ أي هيئةٍ

(١) مسند أبي عوانة (١/ ٢٧٣).

سمع، وهذا غايةٌ في التتبع والدقة، فذكر أنّ جريراً إنما سمع من يحيىٰ بن سعيد بالبصرة، وكان سماعه مع حمّاد بن زيد، وفي كتاب حمّاد بن زيد نفسِه، ولذلك أعلّ رواية جريرٍ لعدة قرائن، ومنها أنّ كتاب حماد بن زيد هو الأصل الذي سمع منه جرير هذا الحديث؛ ذلك أنّ حماداً كتب حديث يحيىٰ بن سعيد في كتابٍ عنده، ومنه سمع جريرٌ، فإذا اختلف الفرع والأصل، فالأصل أولىٰ بالتقديم.

(٣) استنكار المتن:

ومعنىٰ هذا أن يكون في متن الحديث ما تُستنكر نسبته إلىٰ النبي ﷺ، حيث إنَّ حفَّاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتون، ونَفَسٌ حديثيٌ في معرفة النصوص النبوية لفظًا ومعنىً.

ومن شواهد ذلك حديث أبي هريرة مرفوعًا: (إنَّما سمِّي البيت العتيق لأنه عتق من الجبابرة)[١]، أرسله معمر ووصله غيْره، فأعله أبو حاتم الرَّازي بقوله: (حديث معمر عندي أشبه، لأنه لا يحتمل أن يكون عن النَّبي ﷺ مرفوع)[٢].

وفي حديث ابن عباس مرفوعًا: (خير الجيوش أربعة آلاف...)[٣]، قال أبو حاتم: (مرسلٌ أشبه، لا يحتمل هذا الكلام أن يكون كلام النَّبي ﷺ)[٤].

وهذه القرينة إنما يقدر عليها من عاش مع الحديث وعلله وطرقه وألفاظ رواته السنين الطويلة مع ملازمة أهل الفهم به، حتىٰ تولدت لديه ملكةٌ قد يعجز معها عن ذكر الحُجّة فيما ذهب إليه من استنكار لهذا المتن، اللهم إلا أنّه لا يليق بكلام النبوة.

وقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة في الحديث الحادي عشر حيث أعلّ الحديث واستنكره، وبعد الدراسة تبيّن أنّ من أسباب إعلاله: نكارة المتن حيث جاء فيه الأمر بتحريق متاع الغالّ، وقد أشار إلىٰ هذا الإمام البخاري فقال:

---

(١) أخرجه البخاري في الكبير (١/ ٢٠١)، والبزار في مسنده (٢٢١٥) من حديث عبد الله بن الزبير.
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٧٥).
(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (ح١٥٥٥) وأعله بالإرسال.
(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٧).

(...يروي - أي صالح بن محمد بن زائدة - عن سالم عن ابن عمر عن عمر ﵄ رفعه: من غل فأحرقوا متاعه، لا يُتابع عليه، وقال ابن عباس عن عمر ﵄ عن النبي ﷺ في الغُلول ولم يحرّق متاعه، وعامة أصحابنا يحتجون بهذا الحديث في الغُلول، وهو حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ، وصالحٌ هذا لا يُعتمد عليه).

وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الغُلول والتشديد فيه، وأنه سببٌ لدخول النار، ولم يأت فيها الأمر بحرق متاع الغال أو ضربه، وقد بيّنت في الدراسة الأحاديث المخالفة لهذا الحديث المعلّ والتي تدلُّ على نكارة متنه.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٠، ٢٨، ٤١).

(٤) مخالفة الراوي لما روى:

قال الحافظ ابن رجب مبيناً ذلك: (قاعدة: في تضعيف حديث الرَّاوي إذا روىٰ ما يخالف رأيه. قد ضَعَّفَ الإمام أحمد وأكثر الحفَّاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا - ثم ذكر أمثلة ومنها - حديث عائشة عن النبي ﷺ أنهّ قال للمستحاضة: "دعي الصلاة أيام أقرائك"[١]، قال أحمد: " كل من روىٰ هذا عن عائشة فقد أخطأ؛ لأنّ عائشة تقول: الأقراء: الأطهار لا الحَيض".

ومنها: حديث ابن عمر ﵄ عن النبي ﷺ في فضل صلاة الجنازة[٢]، ذكر الترمذي عن البخاري أنه قال: ليس بشيءٍ، ابن عمر ﵄ أنكر علىٰ أبي هريرة ﵁ حديثه)[٣].

وكذا أعلَّ البخاري حديث أبي هريرة ﵁ مرفوعـاً: (من استقاء فقد أفطر)[٤]، بأنه قد روي عن أبي هريرة ﵁ أنه كان لا يرىٰ القيء يفطر الصائم[٥].

---

(١) رواه أبو داود في سننه (١/ ح٢٨٥)، والنسائي (١/ ح٢١٠).

(٢) وهو الحديث الخامس والأربعين من أحاديث الدراسة.

(٣) شرح العلل (٢/ ٧٩٦).

(٤) التاريخ الكبير (١/ ٩١-٩٢).

(٥) العلل الكبير للترمذي (١/ ٣٤٣-ترتيبه).

ومن الأحاديث التي أعلها ابن المديني لهذه القرينة، الحديث الثاني عشر في عدم وجوب الغسل إذا جامع الرجل امرأته فلم يُنزِل، وجواز الاكتفاء بالوضوء، حيث أعله ونصّ على سبب الإعلال قائلاً: (...وقد رُوي عن عثمان - وهو راوي الحديث -، وعلي، وأُبيِّ بن كعب رضي الله عنهم بأسانيد جياد أنّهم أفتوا بخلافه).

وكذلك الحديث الخامس والأربعين حيث أعلّ رواية ابن أبي خالد عن سالم البراد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: (من صلى على جنازةٍ فله قيراط)، وحكم بوهم ابن أبي خالد فيه، وقال: (...الحديث عندي حديث أبي هريرة رضي الله عنه)، وبعد الدراسة تبيّن أنّ من أسباب إعلاله للحديث من طريق ابن عمر رضي الله عنهما إنكار ابن عمر رضي الله عنهما هذا الحديث نفسَه على أبي هريرة رضي الله عنه، كما أشار إلى ذلك البخاري فقال عن رواية ابن أبي خالد: (وهذا لا يصح؛ لأنّ الزهري[1] قال: عن سالم أنّ ابن عمر أنكر على أبي هريرة حتى سأل عائشة رضي الله عنهم)، وقال البخاري أيضًا عن رواية عبد الملك بن عمير: (وهو الصحيح، وحديث ابن عمر رضي الله عنه ليس بشيء، ابن عمر أنكر على أبي هريرة رضي الله عنهم حديثه).

فبيّن البخاري هذه القرينةَ في إعلال الرواية، وهي ما عُرف من مخالفة راويها لما نُسب هنا إليه أنّه رواه، ذلك أنّ ابن عمر كان يُنكر على أبي هريرة حديثه هذا، حتى أيدته عائشة رضي الله عنهم.

(٥) الإعلال بكون الحديث في كتاب الراوي يُخالف ما رُوي عنه:

لاشك أنّ ضبط المروي بالكتاب أتقن من ضبطه بحفظ الصدر غالبًا، ولا سيّما إذا كان الكتاب متقنًا ومحفوظًا، فإنّ الحفظ خوانٌ كما قيل[2]، فإذا خالف الحديث

---

(١) رواية الزهري أخرجها مسلم في صحيحه في الجنائز (٧/ ح٩٤٥) بلفظ: (قال ابن شهاب: قال سالم بن عبد الله بن عمر: وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي عليها ثم ينصرف، فلما بلغه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: لقد ضيعنا قراريط كثيرة).

(٢) يُنظر ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه (٢/ ١٩٦) في ترجيح ضبط الكتاب على ضبط الصدر.

المروي عن راوٍ ما في أصل كتابه، فالكتاب مقدمٌ حينئذٍ لأنّه الأصلُ.

ومن أعمل هذه القرينة الإمام أبو زرعة في حديثٍ اختلف فيه على الليث، فقيل: عنه عن ابن أبي مُليكة عن عبد الله بن أبي نَهيك عن سعدٍ رضي الله عنه، وقيل: عن الليث عن ابن أبي مُليكة عن ابن أبي نَهيك عن سعيد بن أبي سعيد عن النبي ﷺ مرسلاً، فقال أبو زرعة: (... في كتاب الليث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لُقّن بالعراق عن سعد رضي الله عنه)(١).

وكذلك أعملها الإمام أبو داود السجستاني في حديثٍ رواه الحكم بن موسىٰ عن يحيىٰ بن حمزة عن سليمان بن داود، والحديث في أصل كتاب يحيىٰ بن حمزة إنما هو عن سليمان بن أرقم، قال أبو داود: (حدثنا أبو هُبيرة قال: قرأته في أصل يحيىٰ بن حمزة: حدثني سليمان بن أرقم...، قال أبو داود: والذي قال: "سليمان بن داود" وهم فيه)(٢).

وقال ابن منده: (رأيت في كتاب يحيىٰ بن حمزة بخطّه: عن سليمان بن أرقم عن الزهري، وهو الصواب)(٣).

وقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة في إعلال الحديث الثالث عشر، وهو حديثٌ رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، واختلف الرواة عن ابن جريج، فمنهم من ذكر سماعًا بينهما، ومنهم من ذكر واسطةً، وقد حكم ابن المديني علىٰ من ذكر السماع بينهما بالوهم، لأنّه وقف علىٰ الحديث في كتب ابن جريجٍ نفسه بذكر الواسطة، خلافًا لما رُوي عنه في هذا الوجه، وصرّح ابن المديني بذلك حيث قال: (ابن جريج لم يسمعه من حبيب، ومن قال فيه: عن ابن جريج: أخبرني حبيب فقد وَهِم - ثم قال-: رأيته في كتب ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن مسلم عن حبيب).

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٨٨).
(٢) المراسيل لأبي داود (ص٢١٣).
(٣) الميزان (٢/ ٢٠١).

(٦) غرابة التركيب الإسنادي وعدم استقامته:

ومعنىٰ ذلك أن يُروىٰ الحديث بوجه ما، فينُصّ الأئمة الحفاظ من خلال استقرائهم أنه خطأ غير محفوظ، ولا يصحُّ الحديث بهذا الإسناد لغرابة تركيبه، فالحديث الصحيح يتسابق الحفاظ إلىٰ تحمله ونقله، وأما الأحاديث المروية بأسانيد غريبة، فهي غرائب وأفرادٌ يرغبون عنها؛ لأنها في الغالب معلولة.

قال الإمام أحمد: (إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث " غريبٌ"، أو " فائدة "، فاعلم أنّه خطأٌ، أو دخل حديثٌ في حديثٍ، أو خطأٌ من المحدّث، أو ليس له إسنادٌ، وإنْ كان قد روىٰ شعبة وسفيان)[١].

وكثيراً ما يُعبّرون عن غرابة تركيب الإسناد بقولهم: (فلانٌ عن فلان لا يجيء)، ومن ذلك قول أبي حاتم: (أبو سلمة عن ثوبان لا يجيء)[٢]، وقال أيضاً: (واصل عن أبي قِلابة لا يجيء)[٣].

قال الحافظ ابن رجب في معرض كلامه علىٰ الغريب من جهة سنده لا متنه: (وهو أن يكون الحديث يُروىٰ عن النبي ﷺ من طرقٍ معروفة، ويُروىٰ عن بعض الصحابة من وجهٍ يُستغرب عنه، بحيثُ لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه)[٤].

ومن هذا الباب قول أبي حاتم: (عكرمة عن أنس ليس له نظام)[٥]، وقول البَرْديجي عن سلسلة قَتادة عن الحسن عن أنس رضي الله عنه: (لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثِّقات)، وقال أيضاً عن سلسلة: قَتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه: (هذه الأحاديث كلها معلولة)[٦].

---

(١) الكفاية (ص١٧٢).
(٢) العلل لابنه (١/ ٣٦٤).
(٣) العلل لابنه (١/ ٣٧٦).
(٤) شرح العلل (١/ ٤٤٠).
(٥) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٧٣).
(٦) كلام البرديجي في الموضعين ذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٧٣٢-٧٣٣).

وقد أعمل ابن المديني هذه القرينة في الحديث السابع عشر حيث قال عن حديث رواه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس ﷺ: (كنت أشتهي أن أرىٰ هذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه)، قال أبو حاتم الرازي معلقاً علىٰ كلام ابن المديني: (صدق، فإن قتادة عن أنس، لا يجيء هذا المتن !).

وبعد الدراسة تبيّن لي أنّ الحديث غريبٌ جداً من هذا الوجه كما نصّ علىٰ ذلك الإمام الترمذي؛ إذ لم يروه عن أنس ﷺ ممن يُعتد به إلا قتادة، ولم يصرح بالسماع من أنس ﷺ، ولا يُعرف عن قتادة إلا من رواية الأوزاعي، ولا عن الأوزاعي إلا عن: محمد بن كثير، وهذه غرابة شديدة.

فأين أصحاب قتادة الذين لازموه ورووا عنه أكثر حديثه أمثال: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وأبي عوانة، وغيرهم عن هذا الحديث الذي تفرد به الأوزاعي الشامي عن قتادة البصري، وليس الأوزاعي في طبقة أولئك الحفاظ في قتادة، فقد عدّه ابن رجبٍ، والبرديجي من الشيوخ: كحماد بن سلمة، وأبان، و غيرهما[1]؟!.

ثم تفرد محمد بن كثير علةٌ أخرىٰ، فأين أصحاب الأوزاعي الذين لازموه وأخذوا عنه أمثال: عبد الله بن المبارك، والوليد بن مسلم، وهِقْل بن زياد، وغيرهم حتىٰ يتفرد به محمد بن كثير وهو يمنيٌ مع ضعفه، عن إمامٍ شاميٍّ، بل ونصّ الأئمة علىٰ أنّ له ما يُستنكر في روايته عن الأوزاعي خاصةً؟!.

ومما يدلُّ علىٰ أنّ الإسناد خطأٌ غير مستقيم إضافةً إلىٰ الغرابة الشديدة فيه، أنّ الحديث معروفٌ ومشهورٌ عن علي ﷺ من طرقٍ كثيرة[2]، قال المعلمي: (والحديث مذكورٌ من حديث عليٍ ﷺ ووهم محمد بن كثير في إسناده)[3]،

(١) يُنظر في أثبت أصحاب قتادة: سؤالات ابن بُكير للدارقطني (ص/ ٤٨)، وشرح العلل (٢/ ٦٩٤).
(٢) وقد ذكرها الدارقطني في العلل (٣/ ح٣٠٠، ٣٢٣، ٣٦٢) وذكر الاختلاف الواقع فيها.
(٣) التنكيل (ص/ ٢٣١).

ورويَ أيضـًا عـن أبـي هريـرة رضي الله عنه[١]، وعـن غيـره مـن الصـحابة رضي الله عنهم، وروايتـه عـن أنسٍ رضي الله عنه غير محفوظةٍ، ومما يؤيد أن رواية الحديث عنه وهـمٌ أن كـل طرقـه التـي رُويت إلىٰ أنسٍ رضي الله عنه لا تثبت ولا تصح إليه، بـل ولـم يروهـا مـن أصـحابه إلا قتـادة، وحميد الطويل، وكلاهمـا لايصـح الطريـق إليهمـا فـالأول: منكـرٌ، والثـاني: فيـه راوٍ كذابٌ، ولذا قال الترمذي عقب قول الإمام البخاري عن هـذا الإسـناد: منكـرٌ، قـال: (إنما أنكر محمدٌ هذا من حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ)، أي بهذا السـند دون غيره، كما سيأتي توضيحه في موضعه من الدراسة إنْ شاء الله تعالىٰ.

(٧) الإعلال بعدم وجود أصل للرواية ولو اختلف السند:

فإذا اختُلف علىٰ راوٍ ما علىٰ أيّ وجهٍ مـن أوجـه الاختـلاف، ثـمّ وجـدنا لـذلك الوجه أصلاً بأن ذكر في روايات أخرىٰ، ولو من غير تلك الطريق، فيكون ذلك غالبـًا قرينة علىٰ حفظ الرَّاوي لهذا الوجه، وعلىٰ إعلال الوجه الآخر الذي ليس لـه أصـلٌ ولو في روايةٍ أخرىٰ.

ومـن هـذا البـاب قـول الإمـام أبـي حـاتم في حـديثٍ اختلـف فيـه علـىٰ حصـين الراوي عن الشعبي في ذكر الواسطة بين الشعبي والمغيـرة رضي الله عنه أو حـذفها: (أنـا إلـىٰ حديث الشَّعبي بلا عروة أميلُ؛ إذ كان للشَّعبي أصلٌ في المسح)[٢].

وقال أيضـًا في حديثٍ ورد في النهـي عـن التبتـل، واختلـف فيـه علـىٰ الحسـن، فرواه أشعث بن عبد الملك عنه عـن سـعد بـن هشـام عـن عائشـة، ورواه قتـادة عـن الحسن عن سمرة رضي الله عنهم: (قتادة أحفظ مـن أشـعث، وأحسـب الحـديثين صـحيحين؛ لأنّ لسعد بن هشام قصةً في سؤاله عائشة عن ترك النكاح - يعني التبتل-)[٣].

---

(١) أخرجـه الإمـام أحمـد في فضـائل الصـحابة (١/ ح:٢٠٠) وإسـناده حسـنٌ لأجْـل: سَـلْم بـن قتيبـة (صـدوق/ التقريب٢٤٨٥).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٠١).

وقال أيضًا في حديث اختلف فيه على الأعمش، فرواه حفصٌ عنه عن أبي صالح، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه بعضهم عنه فجعله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فقال أبو حاتم: (حفصٌ أحفظ، والحديث مرويٌّ عن أبي هريرة رضي الله عنه من طريقٍ آخر، ولا أعلم لأبي سعيدٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شيئًا)(١).

وقد صرّح الإمام ابن المديني في إعلاله للحديث التاسع عشر بالترجيح بهذه القرينة فقال: (حديث سلمان رضي الله عنه في "الغسل يوم الجمعة"، رواه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري: أخبرني أبي عن عبد الله بن وديعة عن سلمان رضي الله عنه.

وقد خالف ابنَ أبي ذئب ابنُ عجلان فراوه عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وديعة عن أبي ذرٍ رضي الله عنه، والحديث عندي حديث سلمان رضي الله عنه؛ لأنه رواه عن ابن أبي معشر عن سعيد المقبري عن ابن وديعة عن سلمان، ولم يقل: عن أبيه، وتابع ابن أبي ذئب ورواه منصور ومغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن القَرْثَع عن سلمان...)، فعلل ابن المديني ترجيحه أنّ الحديث من مسند سلمان رضي الله عنه، بوجود أصلٍ للحديث عن سلمان رضي الله عنه من طريق أخرى غير محل الخلاف، قال الحافظ ابن حجر: (...ويرجح كونه عن سلمان رضي الله عنه وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرثع الضبي...).

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٦٢).

القرائن المعتبرة في إعلال الأسانيد

قرائن إعلال الأسانيد بالانقطاع

١. رواية الراوي المعروف بكثرة الإرسال عن شيخ عاصره وربّما سمع منه في الجملة شيئاً يسيراً، ولم يسمع بقية حديثه، وإن ذُكر التصريح بالسماع بينهما

٢. تباعد البلدان، وعدم ثبوت اجتماع الراوي مع شيخه في بلدٍ واحد، وإنْ جاء التصريح بالسماع بينهما في بعض الطرق

٣. ذِكْر الواسطة أو ما يدل على وجودها بين راويين متعاصرين، ولا توجد قرينة تدلّ على ثبوت السماع بينهما

٤. استصغار سن الراوي أو طبقته أن يدرك من روى عنه إدراكاً تاماً

١. تفرّد راوٍ عن شيخ مشهور له أصحاب

٢. معرفة طريقة تحمل الراوي للحديث عن الشيخ، ومَن سمعه معه

٣. استنكار المتن

٤. مخالفة الراوي لما روى

٥. الإعلال بكون الحديث في كتاب الراوي يُخالف ما رُوي عنه

٦. غرابة السند وعدم استقامته

٧. الإعلال بعدم وجود أصل للرواية

ثانياً: القرائن المعتبرة في الترجيح بين الروايات:

(١) الترجيح بالحفظ:

من القرائن المهمة في الترجيح حفظ الراوي وجلالة منزلته في الضبط والإتقان، وإذا تباينت مراتب الرواة المختلفين على المدار من حيث الضبط والإتقان، فالحكم للأحفظ والأتقن، ما لم توجد قرينةٌ أخرى معارضةٌ تدل على وهمه.

يدلُّ على ذلك ما رواه ابن حبان بسنده إلى سفيان بن زياد أنّه قال ليحيى القطان في حديثٍ رواه الثوري: (يا أبا سعيد خالفه - أي الثوري - أربعةٌ؟ قال: من؟ قال: زائدة، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وشريك، قال يحيى: لو كانوا أربعة آلاف مثل هؤلاء لكان سفيان أثبت منهم)، ثم سأل ابن زياد نفسه ابن مهدي عن هذا فقال

عبد الرحمن: (هؤلاء أربعة قد اجتمعوا، وسفيان أثبت منهم)(١).

وقال أبو زرعة الرازي: (حديث أبي إسحاق عن جرير مرفوعـًا أصح من الموقوف؛ لأن زيد بن أبي أنيسة أحفظ من مغيرة بن مسلم)(٢)، وفي موضعٍ آخر رجّح أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان أيضـًا بهذه القرينة فقالا: (سفيان أحفظُ من شعبة، وحديث الثوري أصح)(٣).

وذكر الدارقطني حديثـًا رواه مُطرّف، وخالفه الثوري، فقال الدارقطني: (مطرّف من الأثبات...ولولا أنّ الثوري خالفه...لكان القول قول من أسند - أي مطرّف...)(٤)، وقال أيضـًا في حديثٍ آخر: (...حديث الأعمش هو الصواب، وذِكر القَرْثَع عندي غير محفوظ، والحسن بن عُبيد الله ليس بالقوي، ولا يُقاس بالأعمش)(٥)، أي في جلالته وحفظه.

وقد ظهر بعد دراسة كثيرٍ من تعليلات الإمام ابن المديني أنّه كثيراً ما تكون هذه القرينة من قرائن الترجيح عنده، فعلى سبيل المثال: قال في الحديث السادس والعشرين عن الاختلاف على سعيد المقبري: (رواه مالكٌ وابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه. ورواه عبد الرحمن بن إسحاق فخالفهما، فرواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث عندي: حديث مالكٍ وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق)، وبعد الدراسة تبيّن أنّ من قرائن ترجيح ابن المديني لرواية مالك: الحفظ والإتقان - مع قرائن أخرى أيضًا- ففي رواة الوجه الأول كبار الحفاظ المتقنين كالإمام مالك نجم السنن، والليث بن سعد الحافظ الثبت، وغيرهما ممن لا تقوى رواية عبد الرحمن بن إسحاق الصدوق على معارضتها لا سيما مع تفرده.

(١) مقدمة المجروحين لابن حبان (١/ ٤٨).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٦٧).
(٣) المصدر السابق (١/ ٤٠٦)، ويُنظر أيضـًا مزيدٌ من الأمثلة في (١/ ٣٧٦، ٣٩٤).
(٤) العلل للدارقطني (٢/ ٧٥).
(٥) المصدر السابق (٢/ ٢٠٤).

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١، ٢، ٦، ٩، ١١، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٤، ٣٩، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٣).

ولكن قد يُرجّح الأئمة رواية المفضول على الفاضل الذي هو فوقه في الحفظ والإتقان، وتقديم رواية المفضول على الفاضل لقرينةٍ خاصة احتفت بأحدهما، وهذا الترجيح ترجيحٌ نسبيٌ في حديثٍ بعينه، لا في كل حديث، وهذا من المواضع التي يُخرج فيها عن الأصل وهو تقديم رواية الفاضل على من هو دونه.

ومن شواهد ذلك عند الأئمة ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه حين سأله عن حديثٍ حكم فيه لابن لهيعة مع ضعفه فقال ابن أبي حاتم: (لِمَ حكمت برواية ابن لهيعة؟ فقال: لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهلَ على ابن لهيعة حفظُهُ)[١]، ولعلّ القرينة هنا أنّ الإسقاط على الراوي الضعيف أهون من حفظ الزيادة، فلما ذكرها دلّ على أنّه حفظها وضبطها.

وقد تكون القرينة مُحتفّةً بالراوي الفاضل، قال ابن معين في حديثٍ صحّف شعبة في لفظةٍ فيه: (القول قول مستلم بن سعيد، وصحف شعبة)[٢]، فهنا قضى ابن معين برواية المفضول وهو مستلم على الفاضل وهو شعبة، وشعبة لا يُقارن بمستلم[٣] في الحفظ والجلالة، ولكن القرينة التي احتفت بشعبة هو أنّه معروفٌ بالخطأ في الأسماء[٤]، والاختلاف هنا من هذا القبيل.

وقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة في الحديث الثامن والعشرين فحكم بوَهَم مالك في تسميته رجلاً في متن الحديث، فقال مالكٌ: سهل بن حُنيف،

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٧١).
(٢) رواية الدوري (٤٨٤٩).
(٣) مستلم بن سعيد الثقفي الواسطي، صدوقٌ عابد رُبما وهم، من التاسعة روى له الأربعة، التقريب(٦٦٣٤).
(٤) قال يحيى بن معين: (شعبة ثقةٌ ثبتٌ، ولكنه يخطئ في أسماء الرجال ويُصحّف) معرفة الرجال لابن معين برواية ابن مُحرز (١/ ١١٧)، وانظر كلام الإمام أحمد أيضاً في مسائل ابن هانئ عن الإمام أحمد (٢/ ٢٤٥).

والصواب أنّه أخوه: عثمان بن حُنيف كما في رواية ابن إسحاق.

وهنا رجّح ابن المديني رواية المفضول- ابن إسحاق - على الفاضل- مالك -، لقرينةٍ احتفت برواية مالك وهو أنّه كان يخطئ أحيانًا في الأسماء، ومعلومٌ أنّ مالكًا لا يكاد يقاس به غيره حفظًا وإتقانًا، ولكنّ الغلط لا يسلم منه أحد، فقد عُدّ لمالكٍ أوهامٌ يسيرة في أسماء الرجال، قال معن بن عيسىٰ: قلت لمالك: (إنّ الناس يقولون: إنك تُخطيء في أسماء الرجال، تقول: عبد الله الصُنابحي، وإنما هو أبو عبد الله، وتقول عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو، وتقول عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية. فقال مالكٌ: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي، ونحنُ نخطئ، ومن يسلم من الخطأ)[(١)].

وبقية الأمثلة التي جرىٰ فيها تقديم رواية المفضول علىٰ الفاضل في أحاديث الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢٤، ٢٨، ٥٥).

(٢) الترجيح بكثرة العدد:

اعتمد علىٰ هذه القرينة كثيرٌ من الحفاظ، ومنهم شيخ الإمام ابن المديني وأستاذه يحيىٰ القطّان حيث قال: (كنّا نظنُّ أنَّ الثَّوريَّ وهم فيه لكثرة من خالفه)[(٢)].

ونصَّ عليها الشافعي فقال: (والعدد أولىٰ بالحفظ من الواحد)[(٣)].

وقال أبو حاتم محتجًا بهذه القرينة: (اتفق ثلاثة أنفس علىٰ التَّوصيل)[(٤)]، وكثيراً ما يُعبرُ عنها بلفظ (الناس) ومن ذلك قول أبي زرعة: (كذا يرويه الدراوردي ومالك بن أنس مرفوع، والناس يروونه موقوف من كلام أنس رضي الله عنه)[(٥)]، وقول ابن المديني في الحديث رقم (٦٢): (...ورواه هُزيل بن شُرحبيل عن المغيرة رضي الله عنه إلا أنّه قال: ومسح علىٰ الجوربين، وخالف الناس).

(١) فتح المغيث (١/ ٢٣٨)، وشرح الزرقاني علىٰ الموطأ (٣/ ١٥٤).

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ٢١١).

(٣) اختلاف الحديث (ص١٢٧) وشرح العلل (١/ ٤٢٥).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٩١).

(٥) المصدر السابق (١/ ٣٧٨)، ويُنظر أيضًا مزيدٌ من الأمثلة في (١/ ٣٧٩، ٤٠٥).

وسئل الدَّارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثِّقات، فقال: (ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته)(١)، وحكم بوهم مالكٍ في حديث وعلل ذلك فقال: (...لكثرة من خالفه...)(٢).

وقال البيهقي: (والجماعة أولىٰ بالحفظ من الواحد)(٣).

وقال الخطيب: (ويرجَّح بكثرة الرُّواة لأحد الخبرين؛ لأن الغلط عنهم والسَّهو أبعد، وهو إلىٰ الأقلِّ أَقرب)(٤).

وقال الذهبي: (وإن كان الحديث قد رواه الثَّبت بإسناد، أو وقفه أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثِّقات، فالواحد قد يغلط...)(٥).

وقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة كثيراً في الترجيح، وصرّح بها في تعليله للحديث الثاني والستين كما تقدم نقله، وكذلك مثلاً في الحديث التاسع والثلاثين حين أعلّ رواية ابن إسحاق وحكم عليها بالوهم، تبيّن بعد الدراسة أنّ مِنْ أظهر القرائن التي كانت سبباً لتعليل ابن المديني قرينة العدد، فقد خالف ابنُ إسحاق اثنين وثلاثين راوياً من أصحاب هشام بن عروة، كلهم رووه علىٰ خلاف روايته.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١، ٢، ٤، ٩، ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥).

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٨٩)، والنص ورد في سؤالات السلمي (٤٣٥) بنحوه.

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٢١٠).

(٣) الشعب (٤/ ٧).

(٤) الكفاية (ص٤٧٦).

(٥) الموقظة (ص٥٢).

(٣) الترجيح بسلوك غير الجادة:

وقد استعمل الأئمة النقاد هذه القرينة وعبروا عنها بعبارات متعددة فقالوا: (سلك الحجَّة)[١]، وأيضـاً (لزم الطَّريق)[٢]، وكذلك (تبع العادة)[٣]، وكان ابن عدي يعبّر كثيراً بقوله: (أسهل عليه)[٤]، في نقده لمن سلك الجادَّة في الأسانيد من الرُّواة.

قال الحافظ ابن رجب: (قول أبي حاتم: مبارك لزم الطَّريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمَّة)[٥].

ومن الأمثلة أيضـاً قول الحميديُّ: (قيل لسفيان - أي ابن عيينة -: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك! قال: سفيان: وما يدريه؟ أدرك صفوان؟ قالوا: لا، لكنه قال: إن مالكـاً قال: عن صفوان عن عطاء بن يسار، وقال سفيان: عن أنيسة عن أم سعيد بنت مُرَّة عن أبيها. فمن أين جاء بهذا الإسناد؟ فقال سفيان: ما أحسن ما قال! لو قال لنا صفوان عن عطاء بن يسار كان أهون علينا مِن أنْ يجيء بهذا الإسناد الشَّديد)[٦].

وقال الحافظ ابن حجر في حديثٍ رواه مالك، وابن عبد الله بن دينار كلاهما عن ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتابعهما متابعةً قاصرةً زيد بن أسلم عن أبي صالح، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (٢/ ١٩٤).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٠٧، ٢٠٣، ٤٢٨)، (٢/ ١٠٩، ٢٤٩، ٢٦٧).
(٣) النكت لابن حجر (٢/ ٦١٠).
(٤) في عدة مواضع من كتابه الكامل، منها (١/ ٣٣١)، (٢/ ١٤٤، ٣٩٧).
(٥) شرح العلل (٢/ ٧٢٦).
(٦) شرح العلل (٢/ ٧٢٨).

عن ابن عمر رضي الله عنهما: (...الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذةٌ؛ لأنه سلك الجادَّة، ومن عدل عنها دلَّ على مزيد حفظه)[١].

وقد يقع في سلوك الجادَّة جماعة عن راوٍ واحد، كما قال ابن حجر: (... ورواه سفيان بن عيينة ومعتمر بن سليمان ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه وكأنهم سلكوا الجادَّة؛ لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرِّواية عن نافع مكثر عنه)[٢].

وقال العلامة المعلمي: (والمعروف عندهم - أي أئمة الحديث - أنّه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون خطأً هو الجاري على الجادة، أي الجاري على الغالب)[٣]، وقال أيضًا: (الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة...ومن راجع كتب العلل وجد من هذا ما لا يُحصى)[٤].

وقد أعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة في عدة أحاديث، ومنها على سبيل المثال الحديث التاسع والخمسين، وهو حديث اختلف فيه على هشام بن عروة فرُوي عنه عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه مرفوعًا، وهو الوجه الأول.

ورُوي عنه عن أبي وجزة عن رجلٍ من مُزينة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه مرفوعًا، وهو الوجه الثاني، وقد رجّح الإمام ابن المديني الوجه الثاني، ونصّ على أنّ هذا الحديث ليس من حديث عروة، فقال: (ليس هذا من حديث عروة، إنما رواه أصحاب هشام بن عروة: عن هشام عن أبي وجزة عن رجلٍ من مُزينة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه).

وبعد الدراسة تبيّن لي أن من قرائن ترجيح الوجه الثاني الذي فيه (عن رجلٍ من مُزينة) أنّ رواته خالفوا الجادة في حديث هشام؛ إذْ أكثر رواية هشام إنما هي عن أبيه،

(١) فتح الباري (٣/ ٣٤٤).
(٢) الفتح (١٠/ ٤٤٦).
(٣) حاشيته على الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (١/ ٢٧١).
(٤) طليعة التنكيل (ص٣٠).

فصارت جادة مسلوكةً في حديثه، فلما رواه هؤلاء عن أبي وجْزة، خالفوا الجادة، والوهم أقرب إلىٰ من سلك الجادة لأنّها أسهل وأسبق إلىٰ اللسان والحفظ.

أما الوجه الأول فهو وهمٌ غير محفوظ، وذلك لعدة قرائن ومنها أنّ رواته قد سلكوا الجادة فجعلوه مما رواه هشام عن أبيه عروة بن الزبير.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢، ٩، ١١، ٢٥، ٤٤، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٩).

(٤) الترجيح باعتبار مراتب أصحاب الراوي فيه:

اهتم أئمة الحديث بمعرفة طبقات ومراتب أصحاب الرواة المكثرين. فقسم ابن المدينيِّ، والنَّسائيُّ[١] أصحاب نافع تسع طبقات مع اختلافهما في ذكر رواة كل طبقة، وهذه القرينة من القرائن المهمة التي يُعرف بها دقائق علل الحديث.

قال الحافظ ابن رجب: (اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين، أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيِّنٌ، لأنَّ الثِّقات والضُّعفاء دُوِّنوا في كثير من التَّصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التَّواليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثِّقات، وترجيح بعضهم علىٰ بعض عند الاختلاف إما في السَّند، وإما في الوقف والرَّفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف علىٰ دقائق علل الحديث...)[٢].

وكثيراً ما يُعَبّرون عنها بما يدلُّ علىٰ تَّميز الراوي عن غيره من أصحاب الشيخ في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف، فيقولون: فلان أثبت، أو أعرف، أو أحفظ، أو أجود، ونحوها من العبارات.

(١) في كتابه: الطبقات (ص٥٣).

(٢) شرح العلل (٢/ ٤٦٧-٤٦٨).

ومن الأمثلة عليها: قول ابن معين: (حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد بن زيد)[١].

وقول أبي حاتم: (المسعودي أفهم بحديث عون)[٢]، وقال أيضاً: (وحُصين أعلم بعبدالرحمن بن أبي ليلىٰ من ثابت)[٣].

وقول الإمام الدارقطني: (ويُشبه أن يكون قول زُهير هو المحفوظ؛ لأنّ زهيراً أثبت من زكريا في أبي إسحاق)[٤].

وقد استعمل الإمام ابن المديني هذه القرينة صراحةً في الحديث السادس والخمسين حيث قال: (رواه زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه الأعمش يُخالفُ عاصماً في إسناده، فرواه عن أبي صالح عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، ولا يُحفظُ من حديث سُهيلٍ، والأعمش أثبت في أبي صالحٍ من غيره)، وبعد الدراسة اتضح أنّ المحفوظ عن أبي صالح أنّه روىٰ هذا الخبر عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، وأنّ الوجه الذي فيه روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه لهذا الحديث شاذٌ غير محفوظ، تفرّد به عاصم بن بهدلة، ولا مقارنة بينه وبين الإمام الحافظ الأعمش في أبي صالحٍ، بل ولا في غير أبي صالح، فالأعمش أحفظ منه وأثبت بمراحل!.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١، ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥).

(٥) الترجيح باتفاق البلدان:

من المعلوم أنّ أهل كل بلد أعلم بحديثهم، وبأسانيد شيوخهم من غيرهم، فثقات أهل المدينة أعلم من البصريين بحديث المدنيين: كهشام بن عروة، ومالك بن أنس.

---

(١) رواية ابن الجنيد (٨٤٠).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٧٩).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٩٣).

(٤) علل الدارقطني (٢/ ١٨٦).

وثقات أهل الكوفة أعرف من المدنيين بحديث الكوفيين: كالأعمش، وأبي إسحاق، مالم تأت قرينةٌ تُخالف ذلك.

قال حماد بن زيد: (بلديُّ الرجل أعرف بالرَّجل)[١]، وقال ابن عدي: (هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به)[٢]، كما حكم أبو حاتم بغلط ابنِ المبارك في حديثٍ، وعلَّل ذلك بقوله: (لأنَّ أهل الشَّام أَعرف بحديثهم)، وقال: (وأهل الشَّام أضبط لحديثهم من الغرباء)[٣]، وقال أيضاً مرجِّحاً علىٰ الثوريِّ غيرَه في نافع: (أهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة)[٤]، بل حتىٰ في نقد الرواة البلدي أعرف ببلديه المعاصر له غالباً، قال ابن عدي عن سعد بن سعيد الجرجاني: (ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً؛ لأنهم كانوا غافلين عنه، وهو من أهل بلدنا، ونحن أعرف به)[٥]، والأمثلة كثيرةٌ.

وقد أعمل ابن المديني هذه القرينة في الحديث التاسع والعشرين حين اختلف علىٰ أبي صالح، فرواه الأعمش عنه عن سعدٍ ﵁، وخالفه القعقاع فرواه عن أبي صالح عن أبي هريرة ﵁، فرجّح ابن المديني رواية القعقاع علىٰ رواية الأعمش، وبعد الدراسة ظهر لي عدة قرائن يظهر بها وجه ترجيح ابن المديني لرواية القعقاع، ومنها: قرينة (اتفاق بلدان الرواة)، ذلك أنّ القعقاعَ وأبا صالحٍ كلاهما مدنيان، أما الأعمش فكوفيٌّ، ولا شك أنّ أهل بلد الراوي أعلم بحديث شيوخهم من حيث الأصل، فرواية المدني الثقة عن المدني، أولىٰ من رواية الكوفي الثقة عن المدني إذا اختلفا، هذا هو الأصل مالم توجد قرائن أخرىٰ تعارض ذلك.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة يُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤، ٥، ١٠، ١٣، ١٨، ٢٩، ٣٢، ٣٧، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٩).

---

(١) الكفاية للخطيب (ص١٣٣).
(٢) الكامل (٤/ ٣٩٨).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٨٠و٣٦٩).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣١١).
(٥) الكامل (٣/ ١١٩٥).

والقرائن الخمس السابقة هي أشهر القرائن وأهمها ولذلك كثيراً ما يقوم الأئمة بإعمالها في كثيرٍ من تعليلاتهم.

(٦) وجود متابِع لأحد الوجهين:

والمراد بالمتابع هنا ما يشمل الشاهد، وقد تُطلق المتابعة علىٰ الشاهد(١)، وممن استعمل لفظ المتابعة وأراد بها الشاهد أبو عبد الله الحاكم(٢).

فمصطلح المتابعة عند المتقدمين أشمل وأوسع مما استقر عليه الاصطلاح الآن، فقد يستعملون لفظ المتابعة سواءً كانت تامةً أو قاصرةً علىٰ كل ما يُروىٰ في الباب من مرفوعات، وموقوفات، قال ابن الصلاح: (واعلم أنّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعةٌ من الضعفاء ذَكَرَاهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيفٍ يصلح لذلك. ولهذا يقول الدارقطني وغيره: فلانٌ يُعتبر به، وفلانٌ لا يُعتبر به)(٣).

ومن شواهد الترجيح بالمتابعة التامة قول الدارقطني في حديثٍ اختلف فيه علىٰ ابن إسحاق: (...والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون، وجرير عنه؛ لمتابعة عبد الحميد بن جعفر، والليث إياهما)(٤).

ومن شواهد الترجيح بالمتابعة القاصرة علىٰ سبيل المثال قول أبي حاتم في حديثٍ اختلف فيه علىٰ الزبير بن عدي، فرواه الثوري عنه عن أبي رزين عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعـاً، وخالفه عمرو بن أبي قيس فرواه عن

---

(١) وبالعكس، يُنظر النزهة (ص١٠٢)، وفيها قول ابن حجر: (والأمر فيه سهلٌ)، وفتح المغيث (١/ ٢٤١)، والتدريب (١/ ٢١٦).

(٢) مستدرك الحاكم (١/ ٥٣٠/ ح١٣٨٤).

(٣) علوم الحديث (ص٧٦).

(٤) علل الدراقطني (٣/ ٢٦٢).

الزبير بن عدي عن أبي رزين عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، قال أبو حاتم: (حديث الثوري أصح عن أُبيّ، وهو أحفظهم وأعلىٰ من هؤلاء بدرجات والحديث بأُبي أشبه؛ إذْ كان قد رواه عاصم عن زر عن أُبي عن النبي ﷺ...)[1]، فاعتمد أبو حاتم في الترجيح علىٰ قرينتي: الحفظ، والمتابعة القاصرة.

ومن شواهد ذلك عند ابن المديني ما قاله في ترجيحه لقول سالم علىٰ نافع في الأحاديث الثلاثة التي اختلفا فيها حين ذكر سبب ترجيحه قائلاً: (...وقد توبع سالمٌ علىٰ ذلك)، وبعد دراسة تلك الأحاديث ذوات الأرقام (٩، ٤٢، ٤٣)، لم أقف علىٰ أي متابعةٍ لسالم في رفعه للحديث الثالث والأربعين، ولكني وقفت علىٰ شواهد مرفوعة تشهد لرواية الرفع وأنّها محفوظةٌ، وذكرتها في موضعها من الدراسة، فلعلّ ابن المديني هنا استعمل مصطلح المتابعة علىٰ معنىٰ الشاهد.

أما الحديثان التاسع، والثاني والأربعون فقد توبع سالمٌ فيهما متابعةً تامةً في شيخه وأبيه عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ففي الحديث التاسع تابعه عكرمة بن خالد، وعبد الله بن دينار كلاهما عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به. وفي الحديث الثاني والأربعين تابعه زيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار كلاهما عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به، وقد بيّنته في موضعه من الدراسة.

وقد صرّح ابن المديني في كلامه علىٰ الحديث الحادي والأربعين بإعلال رواية حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجّح رواية عُبيد الله عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن المرجّحات عنده - كما يُفهم من نصّ كلامه - رواية الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهي متابعةٌ قاصرةٌ لحديث عُبيد الله.

ومن شواهد الترجيح بالمتابعة القاصرة عند ابن المديني أيضًا الحديث الخامس والأربعين وهو حديثٌ مداره علىٰ سالم البراد، **واختلف عليه فيه على وجهين:**

---

(١) العلل (٢/ ٥٤-٥٥).

الوجه الأول: (سالم البراد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً) وهذا تفرّد به - فيما وقفت عليه - إسماعيل بن أبي خالد.

وأما الوجه الثاني: (سالم البراد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً) فرواه عنه راويان: عبد الملك ابن عُمير، والقاسم بن أبي بزّة، وقد رجّح ابن المديني الوجه الثاني، وحكم علىٰ رواية ابن أبي خالد بالوهم، ومن قرائن ترجيح الوجه الثاني أنّ راوييه قد توبعا متابعةً قاصرةً علىٰ روايتهما للحديث من مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد رواه جماعةٌ من الثقات الحفاظ منهم: الحسن، وابن سيرين، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبو صالح ذكوان السمّان، وأبو حازم سلمان الأشجعي، وسعيد بن المسيب، كلهم رووا الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواياتهم مخرجةٌ في الصحيحين أو أحدهما، كما فصلته في موضعه من الدراسة، فالحديث مشهورٌ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣، ٩، ١٩، ٢٢، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٣).

(٧) رواية الراوي عن أهل بيته:

أهل بيت الراوي أعلم بحديثه غالباً؛ لقربهم منه، وملازمتهم له في خاصة شأنه وعامته، قال الحافظ ابن حجر معللاً ترجيح البخاري لرواية الوصل في حديث: (لا نكاح إلا بولي)[١]، مع أنّ الرواية المرسلة قد رواها جبلا الحفظ: شعبة، والثوري: (الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً علىٰ العموم من صنيع البخاريِّ في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأنَّ البخاريَّ لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنَّما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرىٰ رجحت عنده حكم الموصول. منها أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسىٰ رووه عن

(١) أخرجه أبُو داود في السنن كتاب النكاح / باب في الولي (٢٠٧٦) والترمذي في جامعه كتاب النكاح / باب ١٤ (١١٠١) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أبي إسحاق موصولاً، ولا شكَّ أن آل الرَّجل أخص به من غيرهم)(١).

ومن شواهد إعمال هذه القرينة عند ابن المديني أنّ رجّح في الحديث الثالث رواية وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن إسحاق بن سُويد عن يحيىٰ بن يعمر عن النبي ﷺ مرسلاً، علىٰ رواية ابن المبارك عن جرير بن حازم عن إسحاق بن سُويد عن ابن حُجير العدوي عن عمر رضي الله عنه به مرفوعاً، وحكم علىٰ الرواية المرفوعة بالوهم قائلاً:(هذا عندنا وهمٌ، فقد حدثناه وهب بن جرير: سمعت أبي يحدث عن إسحاق بن سُويد عن يحيىٰ بن يعمر أن رسول الله ﷺ قال: "إياكم والجلوس علىٰ ظهر الطريق"،...ووهبٌ أعلم بحديث أبيه من غيره، وعنده كتب أبيه...)، فمن قرائن الترجيح التي صرّح بها ابن المديني هنا أنهّ قد رواه عن جرير علىٰ الوجه المرسل ابنه وهب، والابن له خصوصيةٌ بأبيه، فهو أعلم بحديث أبيه من غيره، هذا مع وجود قرائن أخرىٰ أيضاً.

وكذلك في الحديث الثاني والستين حين أعلّ ابن المديني رواية هُزيل بن شرحبيل عن المغيرة رضي الله عنه في المسح علىٰ الخفين، تبيّن بعد الدراسة أنّ من الرواة الذين رووا الوجه المحفوظ عن المغيرة رضي الله عنه أهل بيته والمقربين منه، ممن له به مزيد اختصاص كابنيه: حمزة، وعروة، وكاتبه ورّاد.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣، ٩، ٢٧، ٤٢، ٤٣، ٦٢).

(٨) الترجيح بكون الراوي ممن عُرِف بأنّه يُحدّثُ من كتابٍ متقنٍ عن الشيخ:

الكتابة من أهم وسائل الضَّبط والإتقان، وبدونها وقع بعض الرواة في الوهم والخطأ. فإذا اختلف راويان فأكثر علىٰ شيخ، نُظِر فيمن كان يكتب عنه، فإذا وجد كان جانبه أقوىٰ من هذه الحيثية. وإذا تعارض الحفظ مع الكتاب المتقن المحفوظ، فالكتاب أولىٰ، اللهم إلا أن يكون الراوي صاحب حفظٍ وكتابٍ،

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٠٦).

فهو المُرجّح لأنه قد جمعهما، كما قال أبو زرعة وأبو حاتم لما اعترض عليهما ابن أبي حاتم في ترجيحهما لرواية مالكٍ وابن عُيينة في خلافٍ بين أصحاب الزهري فقال: (قد رواه يونس وعُقيل وابن أبي ذئب عن الزهري...وهم أصحاب الكتب، فقالا: مالكٌ صاحب كتاب، وصاحب حفظ)[(١)].

ومن دلائل هذه القرينة قول ابن المبارك: (إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة، فكتاب غُنْدَر حكم بينهم)، وقال يزيد بن هارون: (أدركت البصرة وإذا اختلفوا في حديث، نطقوا بكتاب عبد الوارث)[(٢)]، وقال أبو حاتم: (وأما الحفَّاظ وأصحاب الكتب فكانوا يميِّزون كلام الزُّهري من الحديث)[(٣)]، وقال أيضاً مرجحاً بالكتاب: (مالك صاحب كتاب)[(٤)]، والإمام أحمد يرجِّح أيضاً بهذه القرينة، قال أبو طالب لأحمد: (من أحبُّ إليك، يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل؛ لأنه كان صاحب كتاب)[(٥)].

ولذلك لما رجّح ابن المديني في الحديث الثالث والستين الوجه المرسل عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ظهر لي بعد الدراسة من قرائن الترجيح التي أعتقد أن ابن المديني أعملها قرينة الكتاب؛ ذلكم أنه قد رواه مرسلاً أثبت أصحاب يحيىٰ بن سعيد الأنصاري وهو: حماد بن زيد الثقة الثبت، والذي لم يكُن عنده كتابٌ عن أحدٍ إلا عن يحيىٰ بن سعيد، وكان كتاباً متقناً، ولذلك أشار الإمام ابن المديني إلىٰ كتاب حماد، وذكر أنّ جريراً إنما سمع من يحيىٰ بن سعيد بالبصرة مع حمّاد بن زيد في كتاب حمّاد بن زيد.

وبقية الأمثلة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣، ٥١، ٦٣، ٦٥).

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٢).
(٢) التمييز للإمام مسلم (ص١٧٨).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٠).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٢).
(٥) التهذيب (١/ ١٣٣).

(٩) الترجيح بعدم اضطراب إحدى الروايتين أو اختلاف أصحاب الراوي عليه:

لا شك أنّ الرواية التي يتفق فيه أصحاب الراوي عنه علىٰ وجهٍ واحد بلا خلاف هي أولىٰ من الرواية التي يختلف أصحاب الراوي عليه فيها؛ ذلك أنّ اختلافهم عليه إما لوهمه أو وهمهم، ما لم تدّل قرينةٌ علىٰ صحة الوجهين عنه، قال ابن مهدي: (إنّما يستدلُّ علىٰ حفظ المحدِّث إذا لم يختلف عليه الحفَّاظ)(١).

وقال ابن حجر: (فحديثٌ لم يُختلف فيه علىٰ راويه - أصلاً - أصحُّ من حديثٍ اختلف فيه في الجملة...)(٢).

وكذلك الرواية الخالية من الاضطراب من باب أولىٰ أن تكون مقدمةٌ علىٰ الرواية المضطربة، قال الخطيب عند ذكره لبعض قرائن ترجيح أحد الخبرين: (ومما يوجب ذلك أيضاً، أن يكون سنده عارياً من الاضِّطراب وسند الآخر مضطرباً...)(٣).

ومن أمثلة إعمال ابن المديني لهذه القرينة ترجيحه في الحديث التاسع لقول سالم علىٰ نافع، وبعد الدراسة ظهر لي عدة قرائن لهذا الترجيح ومنها: أنّ سالماً لم يُختلف عليه في رفع الحديث، وأصحابه متفقون علىٰ الرفع، أما نافعٌ فالخلاف عليه خلاف قويٌّ، فبعض أصحابه روىٰ الرفع، وبعضهم روىٰ الوقف، وكما ذكر الحافظ ابن حجر أنّ مالم يُختلف فيه علىٰ راويه - أصلاً - أصحُّ مما اختلف فيه علىٰ راويه في الجملة.

وقد يصل هذا الاختلاف إلىٰ حد الاضطراب، ويكون الاضطراب من الشيخ نفسِه، ففي الحديث الثلاثين رجّح ابن المديني رواية جمهور أصحاب الزهري وهم تسعةٌ كلهم ذكروا في قصة مرض سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنها كانت في حجة الوداع، ولم يُخالفهم إلا ابن عُيينة فقال: عام الفتح، ومن خلال الدراسة ظهرت لي بعض

---

(١) الكفاية (ص٤٧٥).
(٢) النكت لابن حجر (٢/ ٨١٠).
(٣) الكفاية (ص٤٧٥).

قرائن الترجيح التي يُمكن أنّ ابن المديني اعتمدها في الترجيح، ومن تلك القرائن: أنّ ابن عيينة قد اضطرب، فروىٰ جماعةٌ من أصحابه عنه إبهام الزمن، ورویٰ آخرون يقاربونهم في العدد والحفظ تحديد الزمن وأنه في حجة الوداع، ورُوي الوجهان معاً عنه، مما يدلُّ علىٰ أنّ الاضطراب والاختلاف بسبب وَهَمِ سفيان نفسه لا من أصحابه.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٩، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٥٠)

(١٠) أن يُعرف الراوي المُخْتَلف عليه بقصر الإسناد[(١)]:

عُرف بعض الرواة بقصر الأسانيد بإرسال الموصولات، أو وقف المرفوعات، كما هو مذهب بعض السلف تهيباً وورعاً، وحسب النشاط وعدمه، قال الإمام أحمد: (وكان من مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه)[(٢)].

وهذه القرينة يُستفاد منها في الترجيح في حالين:

- **الحال الأولى:** إذا خالف هذا الراوي المعروف بشيءٍ مما سبق غيره من الأثبات فالأصل تقديمهم عليه في رفع ما وقفه، أو وصل ما أرسله، مالم تدلّ قرينةٌ أخرىٰ علىٰ خلاف ذلك.
- **الثانية:** إذا ثبت الوجهان الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، برواية الأثبات عن هذا الراوي وكان ثقةً متقناً، فيُحتمل منه الوجهان.

ومن هؤلاء الرواة: هشام بن عروة، فقد كان يشكُّ في الحديث عنده فيرسله أو يقفه من عند نفسه تهيُّباً من رفعه ووصله.

قال يعقوب بن شيبة عن حال هشام في هذا: (هشامٌ مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف...يُسند الحديث أحياناً، ويُرسله أحياناً...إذا أتقنه أسنده،

---

(١) يراجع حول قصر الإسناد: "قصر الإسناد" د. عبدالعزيز الشايع، و"الثقات الذين تعمّدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول" أ.د علي الصيّاح، وفقهما الله، وقد ذكرا قرابة ٢٥ راوياً وصفوا بذلك.

(٢) شرح العلل (٢/ ٦٨٩).

وإذا هابه أرسله)[١].

وقد نصّ الإمام الدَّارقُطني علىٰ أنّ ابن سيرين، وابن عون، ومالك ربما أوقفوا المرفوع، أو أرسلوا الموصول[٢].

وقال الدارقطني أيضـًا في حديثٍ آخر: (...ويُشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرةً فيُسنده، ومرةً يجبن عنه فيقفه علىٰ أبي بكر)[٣].

وممن عُرف بهذا الأمر- قصر الإسناد- أيضـًا سوىٰ من تقدم:

أيوب السختياني[٤]، ومالك[٥]، وحماد بن زيد[٦]، وشعبة[٧]، ووكيع[٨]، وحُميد الطويل[٩]، وأبو هلال الراسبي[١٠].

ومعرفة هذا الأمر مهمٌّ في دراسة الاختلاف، إذ بمعرفته تنحلُّ كثيرٌ من الإشكاليات، حين يُختلف علىٰ إمام حافظ علىٰ وجهين، ورواة كلا الوجهين أئمةٌ حفاظٌ، فإذا عُرف أنّ من الأئمة من يقصُر الإسناد من عند نفسه تهيُّبـًا وورعـًا، أو لعدم نشاطه، ونحو ذلك، زال الإشكال.

ومن شواهد ذلك في أحاديث الدراسة الحديث الخامس والعشرين حيث اختلف علىٰ هشام بن عروة فيه علىٰ أوجهٍ كثيرة، ومنها الأول: (هشام عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه به مرفوعـًا)، والثاني: (هشام بن عروة

---

(١) شرح العلل (٢/ ٧٦٩).
(٢) علل الدَّارقُطني (٦/ ٦٣)، (١٠/ ١٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠).
(٣) العلل للدارقطني (١/ ٢٥٣).
(٤) يُنظر العلل للإمام أحمد برواية المروذي (ص٧١).
(٥) يُنظر علل الدارقطني (٦/ ٦٣)، التمهيد (٥/ ٥٢)، وهدي الساري (٣٥٩).
(٦) يُنظر تهذيب التهذيب (٣/ ١١).
(٧) يُنظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٩٥).
(٨) يُنظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ٣٤١).
(٩) يُنظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٩٣).
(١٠) يُنظر علل الدارقطني (٨/ ١١٦).

عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً)، وبعد الدراسة تبيّن صحة هذين الوجهين عن هشام، إذ ليس هناك ما يمنع من أن يكون هذا الاختلاف في وصل الحديث وإرساله من هشام نفسه - وهو الأظهر- وذلك لعدة قرائن:

أولاً: أن الوجهين متقاربان في القوة، فقد رواهما جماعةٌ من الثقات الأثبات وبقية الأوجه أوهامٌ غير محفوظةٍ.

ثانياً: أن هشام بن عروة معروف بقصر الإسناد وإرسال ما كان عنده موصولاً، وقد ذكرت في الدراسة لهذا الحديث ما يدلُّ علىٰ ذلك من كلام الأئمة.

ثالثاً: أن هشام بن عروة إمام كبير مكثر من الحديث، واسع الرواية فيُحتمل منه رواية الوجهين معاً، ولا يُعَدُّ هذا اضطراباً منه.

رابعاً: رواية ابن عيينة له عن هشام علىٰ الوجهين، مما يؤيد صحتها عنه، وأن هشاماً قد رواه متصلاً ومرسلاً، وسمعه سفيان منه علىٰ الوجهين فرواه عنه كما سمعه، وموافقته لأصحاب هشام في الوجه الأول مما يقوي قبول روايته التي انفرد بها في الوجه الثاني.

(١١) أن يصرّح الراوي أو يظهر من روايته عدم ضبطه للحديث أو تردده وشكّه فيه:

لا شكّ أن الراوي الذي ضبط روايته وأتقنها من غير شكٍ ولا تردد أولىٰ من الراوي الشاك أو المتردد فيها، ومن شواهد الترجيح بهذه القرينة قول الدارقطني في حديثٍ اختلف فيه علىٰ هُشيم فأشار إلىٰ رجحان قول من جزم بالإرسال؛ لأنّ الذي روىٰ الرفع قد شكّ في رفعه للحديث وتردد فيه[1]، وقال في موضعٍ آخر عن حديثٍ شكّ شعبة في اسم راويه فقال: (...إلا أن شعبة ربما شك فقال مسروق بن أوس، أو أوس بن مسروق، والصواب قول من قال مسروق بن أوس)[2].

(١) العلل (١/ ١٩٣).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٤٨).

وقد صرّح البيهقي بهذه القرينة فقال في خبرٍ تردد أحد رواته في بعض ألفاظ متنه، وغيره يرويه جازماً بها، فقال: (القول قول من أثبت ولم يشك، دون من شكّ...)[(١)]، وقال أيضاً في حديثٍ آخر: (...ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن أحسن سياقة أولىٰ بأن تكون محفوظة)[(٢)].

وقد أعمل هذه القرينة ابن المديني في الحديث الثالث والثلاثين حيث أعلّ رواية بكر بن بكار عن شعبة بقوله: (وهذا عندي باطلٌ)؛ حيث سمّىٰ بكرٌ الواسطة بين الحسن وسلمة بن المُحبّق رضي الله عنه (جَوْن بن قتادة)، وهذه الرواية قد تفرّد بها بكر بن بكّار، وهو ضعيفٌ -كما سيأتي في موضعه من الدراسة إنْ شاء الله-، وخالف غيره من الثقات الذين رووه عن الحسن عن سلمة رضي الله عنه، أو عن الحسن عن قبيصة عن سلمة رضي الله عنه، ولم يذكروا جَوْناً، وقرينةٌ ثالثةٌ وهي: أنّ بكراً نفسه قد أوضح عدم إتقانه للحديث وسوء حفظه وتردده في هذه الرواية، بما جاء من وجهٍ آخر عنه عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن جَوْن بن قتادة أو عن رجلٍ آخر عن سلمة بن المحبّق رضي الله عنه[(٣)]، كذا قال بكرٌ علىٰ الشك.

وأيضاً في الحديث الرابع والثلاثين حيث أعلّ ابن المديني رواية حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه به مرفوعاً وذلك لعدة أمور، ومنها: أنّه مع تفرّده بهذا الوجه، هو شاكٌّ مترددٌ فيه، مما يدل علىٰ عدم ضبطه له، قال أبو داود السجستاني: (قال موسىٰ- ابن إسماعيل أحد الرواة عن حماد - في موضعٍ آخر: عن سمرة فيما يحسِب حماد)، وقال أيضاً: (ولم يحدّث هذا الحديث إلا حماد بن سلمة، وقد شكّ فيه)، وصرّح بهذه القرينة الإمام البيهقي؛ إذ قال كلاماً جميلاً عن

(١) السنن الكبرىٰ للبيهقي (١٠/ ١٨٣).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٩٣).
(٣) أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٤٩)، وسيأتي الكلام عليه في موضعه من أحاديث الدراسة إن شاء الله.

هذا الحديث ومن جملته قوله: (...والحديث إذا انفرد به حماد بن سلمة، ثم يشكُّ فيه، ثم يخالفه فيه من هو أحفظ منه: وجب التوقف فيه، وقد أشار البخاري إلىٰ تضعيف هذا الحديث)، وقد بيّنت ما في هذا الحديث من علل في موضعه من الدراسة.

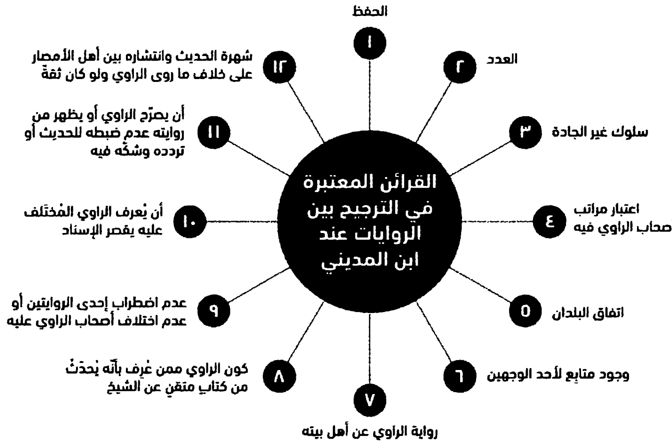
وبقية الأمثلة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣٣، ٣٤، ٥٠).

(١٢) الترجيح بشهرة الحديث وانتشاره في الأمصار على خلاف ما روى الراوي ولو كان ثقةً:

استعمل ابن المديني هذه القرينة في الحديث السابع والعشرين حيث أعلّ رواية ابن إسحاق عن الزهري عن عروة عن زيد بن خالد ﵁ مرفوعـًا في حديث: (إذا مس أحدكم فرجه)، وحكم عليها بالنكارة، وبعد الدراسة تبيّن أنّ من القرائن أنّ ابن إسحاق أخطأ فرواه علىٰ خلاف المشهور في هذا الحديث، والمشهور أنّه حديث بُسرة بنت صفوان كما قال البيهقي معللاً استنكار ابن المديني له: (...وإنما قال هذا ابن المديني...لأنه مشهورٌ بعروة عن بسرة بنت صفوان، فرواه محمد بن إسحاق عن عروة عن زيد بن خالد الجهني ﵃...).

وكذلك في الحديث الثاني والستين حيث قال: (حديث المغيرة بن شعبة ﵁ في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة.

ورواه هُزيل بن شُرحبيل عن المغيرة ﵁ إلا أنّه قال: ومسح علىٰ الجوربين، وخالف الناس) فقد خالف جميع أصحاب المغيرة بن شعبة ﵁ وهم أكثر من خمسةٍ وعشرين راويـًا من مختلف الأمصار، كأهل المدينة مثل: عروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي السائب عبد الله بن السائب، وغيرهم، وأهل الكوفة: كمسروق، والشعبي، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وغيرهم، وكذلك أهل البصرة: كالحسن البصري، وبكر بن عبد الله المزني، وغيرهما.



أهم قرائن تصحيح الوجهين

وبعد الانتهاء من ذكر بعض قرائن الترجيح بين الروايات، أود الإشارة إلىٰ أنّ ثمّةَ قرائن أخرىٰ تدلُّ علىٰ ثبوت الوجهين أو أكثر عن الراوي مدار الاختلاف، وحينئذٍ نُعمِل هذه القرينة ولا نلجأ للترجيح، ومن أهم قرائن صحة الوجهين:

(١) وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين:

فإذا اختلف أصحاب الشيخ في روايتهم عنه علىٰ وجهين، ثم جاء ثقةٌ فجمع الوجهين في روايته، دل ذلك علىٰ صحة الوجهين عن ذلك الشيخ، مالم تدل قرينةٌ أخرىٰ علىٰ خلاف ذلك.

ومن شواهد ذلك قول أبي حاتم الرازي: (لو لا أن ابن الهاد جمع الحديثين، لكنا نحكم لهؤلاء الذين يروونه)(١).

وقال الإمام التِّرمذي: (سألت أبا زرعة عن هذين الحديثين، أيهما أصح؟ حديث أنس أو حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟ فقال: كلاهما صحيح، وقد رواهما عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه الحديثين جميعًا. وسألت محمداً، فقال مثله)(٢).

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٣، ١٩٣).
(٢) العلل الكبير (١/ ٤٠٠).

وقال الإمام الترمذي أيضاً في حديثٍ آخر: (وكلا الوجهين صحيح؛ لأن إسرائيل جمعهما)[١].

ومن شواهد إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة الحديث الأول، حيث تبيّن بعد الدراسة صحة الوجهين الثاني والثالث عن الزهري، وأنّ الحديث مرويٌّ عند الزهري من مسندي عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما، فقد ثبت ذلك برواية ثلاثة من أصحاب الزهري (شعيب، ويونس، ويحيىٰ) للوجهين معاً، وهم ثقاتٌ أثباتٌ من أهل الطبقة الأولىٰ.

وأيضاً في الحديث السابع والخمسين تبيّن بعد دراسة الاختلاف علىٰ عبد الله بن جعفر أنّ الوجهين: الأول، والثاني محفوظان عنه، فالوجه الأول رواه عنه أربعةٌ من أصحابه ثلاثةٌ منهم ثقات، والوجه الثاني يرويه ثقتان عنه، إلا أنّ أبا سلمة الخزاعي الثقة الثبت الحافظ قد جمع الوجهين جميعاً عنه، مما يدلُّ علىٰ أنّهما محفوظان عنه، ذلك أنه حين يُختلف علىٰ راوٍ في حديث علىٰ وجهين- سواء أمكن التَّرجيح بينهما أم لم يمكن-، فإذا وجدنا رواية أخرىٰ تجمع الوجهين جميعاً عن الشَّيخ نفسه وراويها ثقةٌ حافظٌ، فتكون هذه قرينة علىٰ صحة الوجهين عن ذلك الشَّيخ.

ويُنظر بقية الأمثلة في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢٥، ٣٥، ٤٩، ٥٧).

(٢) سعة رواية المُختَلَف عليه وإتقانه وحفظه:

فإذا جاء الحديث عن راوٍ كثير الرِّواية واسع الحفظ -كالأعمش والزهري ونحوهما- علىٰ وجهين أو أكثر من قِبَلِ أصحابه الثِّقات، فقد يُقبل الوجهان أو أكثر لأجل هذا الأمر، قال الحافظ ابن رجب: (وإنما يحتمل مثل ذلك - أي تعدد الأوجه عن الراوي الواحد - ممن كثر حديثه وقوي حفظه، كالزهري وشعيب ونحوهما، وقد كان عكرمة يُتهم في رواية الحديث عن رجلٍ، ثم يرويه عن آخر حتىٰ ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه)[٢].

---

(١) الجامع (١١٠٥).

(٢) شرح العلل (١/ ٤٢٤).

ومن شواهد إعمال هذه القرينة عند الأئمة قول أبي حاتم: (كان أبو إسحاق واسع الحديث، يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير ...)[١]. وقال أيضًا: (وفي حديث قَتادة مثل ذا كثير، يحدِّث بالحديث عن جماعة ...)[٢].

وقال أيضًا في اختلافٍ وقع علىٰ قتادة: (...كلها صحاح، وقتادة كان واسع الحديث...)[٣].

ومن ذلك أيضًا قول ابن حجر: (... الزُّهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطِّراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزُّهري في كثرة الحديث والشُّيوخ)[٤]. ومن أمثلة إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة الحديثين ذوي الرقمين (١، ٢٥)، فمدار الأول علىٰ الزهري، ومدار الثاني علىٰ هشام بن عروة، وهما من الرواة الذين عُرِفوا بسعة الرواية وكثرة الحديث مع الحفظ والإتقان، واختلف عليهما علىٰ عدة أوجه، ولكن دلت القرائن علىٰ ثبوت الوجهين عنهما، فهنا نُعمل هذه القرينة ولا نلجأ للترجيح؛ لأنهما واسعا الرواية، كثيرا الحديث، فيُحتمل منهما صحة الوجهين. والله تعالىٰ أعلم.

(٣) أن يُعرف المدار المختلف عليه بقصر الإسناد: وقد تقدم شرحها وأمثلتها في القرينة العاشرة (ص ٢٠٣).

قرائن تدلُّ على ثبوت الوجهين أو أكثر عن الراوي مدار الاختلاف



(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٠٢).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٣٦).
(٣) المصدر السابق (١/ ٨٧).
(٤) الفتح (١٣/ ١٨).

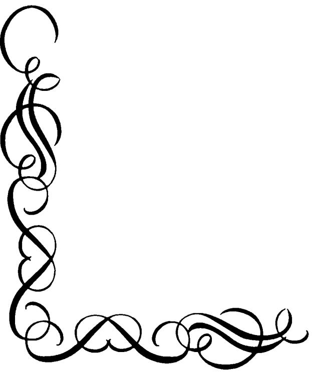
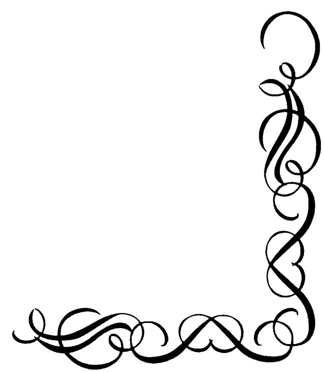
القسـم الثاني

الدراسـة التطبيقيـة

دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام ابن الـمديني من أحاديث الكتب التسعة

مرتبة على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم.



إضـــاءة

من المفيد للتمكن في علم العلل، كثرة الممارسة والتطبيق العملي في دراسة الأحاديث المعلة. فأقترح على فضيلتك -أيها القارئ الكريم- أن تدرس وتخرّج وتوازن وتحكم على بعض النماذج من الأحاديث الخمسة والستين التالية بمفردك أولاً، ثم تقارن بالدراسة التطبيقية .

قالب مقترح لدراسة الحديث المعلّ بالاختلاف

هذا الحديث مداره على(اسم المدار).
واختلف عليه (نوع الاختلاف) على (عدد الأوجه) أوجه:

الوجه الأول: (يكتب كامل الوجه من المدار فأعلى)، **رواه عنه:**
١- (اسم راوي الوجه): **رواه ...**
٢- (اسم راوي الوجه): **رواه ...**
الوجه الثاني: (يكتب كامل الوجه من المدار فأعلى) **رواه عنه:**
٣- (اسم راوي الوجه): **رواه ....**
٤- (اسم راوي الوجه): **رواه ...**

التراجم هنا أنواع:
١. المتفق على تعديلهم أو إمامتهم أو جرحهم أو اشتهر تحرير حالهم، تكون بإيجاز شديد من خلال التقريب أو الكاشف ونحوهما
٢. من سواهم من الرواة كالمختلف فيهم ، يتوسع الباحث فيهم ، ويُحرر أحوالهم .
٣. يهتم الباحث بتحرير ما وُصِفَ به الراوي من : تدليس أو اختلاط ، أو سماع ، ومنزلة الراوي في حديث شيخه .

يتبيّن لي بعد النظر والموازنة أن المحفوظ - والله أعلم - هو الوجه (يذكر رقمه وينص عليه) **للقرائن التالية : ١- ٢- ٣- ٤- ٥-**

وأما بقية الأوجه فهي (حكمها : شاذة أو منكرة ونحوها) **وتنص على قرائن الإعلال لها وجهاً وجها. ويستدل بأقوال أئمة العلل على الأوجه إعلالاً وترجيحاً**

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح
(صحيح، حسن لأجل ...(فلان) ، ضعيف لأجل (سبب الضعف: راوي ، انقطاع ...) ، منكر، معل: فيه العلل التالية : ١- ...٢-...٣-...)

مسـانيد الخلفـاء الراشـدين رضي الله عنهم

الحـديث الأول

قـال الإمـام النسـائي رحمه الله في سننه، في كتـاب الجهـاد، بـاب وجـوب الجهـاد (٦/٣١٣/ ح ٣٠٩٤):

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ أَبُو الْعَوَّامِ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَر عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ارْتَدَّتْ الْعَرَبُ، قَالَ عُمَر رضي الله عنه: يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ الْعَرَب، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ)، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا مِمَّا كَانُوا يُعْطُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْه، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَلَمَّا رَأَيْتُ رَأْيَ أَبِي بَكْرٍ قَدْ شُرِحَ عَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

قال الإمـام ابن المديني رحمه الله:

(رواه صالح عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه عُقيل فخالفه صالحٌ في إسناده، فرواه عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ورواه ابن عيينة عن[الزهري][1]مرسلًا.

ورواه مَعْمَر عن الزهري عن عبيدالله مرسلاً.

ورواه سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه.

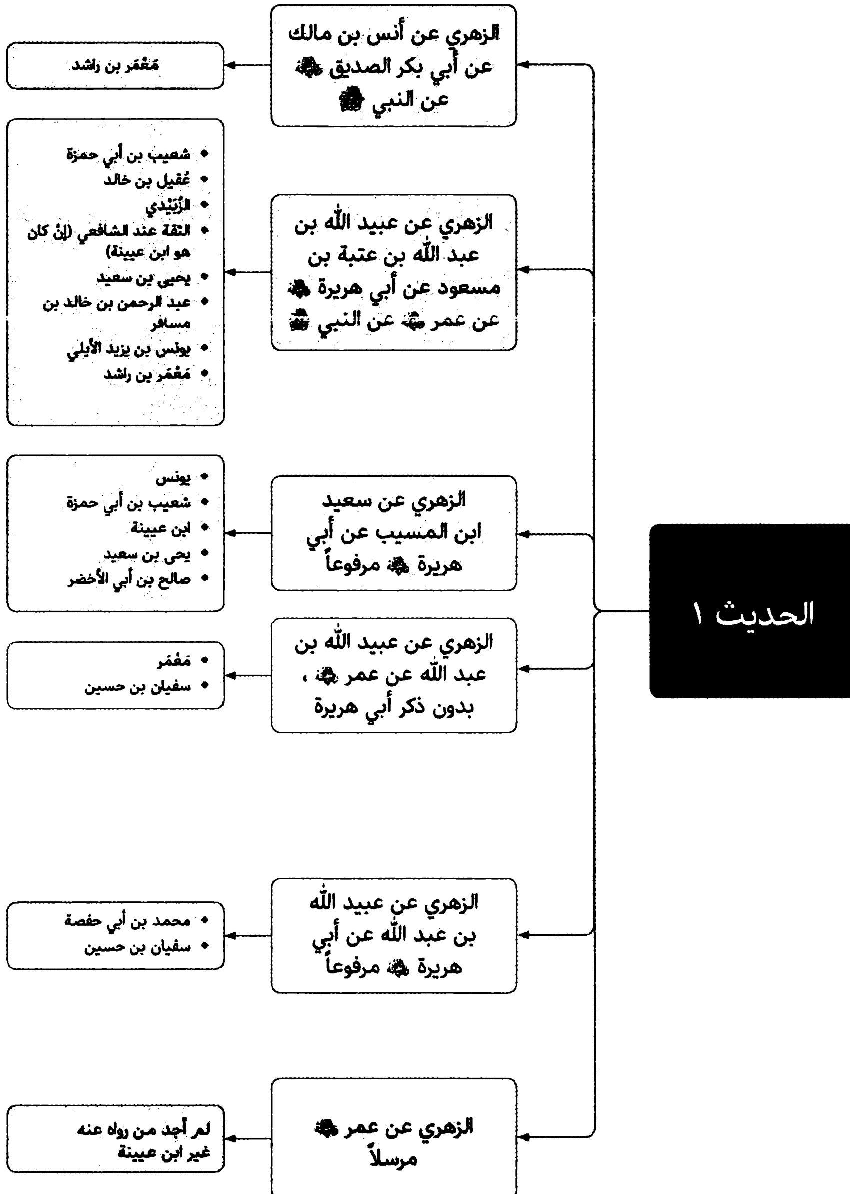
---

(١) وقع في المطبوع من العلل، وفي المخطوط أيضاً (١٩/ ب): "عن أبي هريرة" وهو خطأ، وقد أشار إلىٰ هذه الرواية الدارقطني في العلل (١/ ١٦٦) بقوله: (وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلا)، وهو الصواب.

ورواه عمران القطان فخالفهم جميعًا فرواه: عن مَعْمَر عن الزهري عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث حديث عبيدالله).

علل ابن المديني (ص٨٠، ٧٩ـ/ رقم١٢٣).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:



هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ستة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم عن النبي ﷺ):

رواه عنه: مَعْمَر بن راشد، أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٣١٣/ ح٣٠٩٤)، والخطيب البغدادي في الموضح (٢/ ٤٠٩) وقال: (ورواه غيره - أي غير عمران - عن مَعْمَر عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة، وهو الصواب) كلهم من طريق: عمران القطان عن مَعْمَر به.

الوجه الثاني: (الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ) رواه عنه:

(١) شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (٣/ ٣٠٨/ ح١٣٩٩)، والنسائي في السنن في الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٣١٢/ ح٣٠٩٢)، وأحمد في المسند(١/ ح١١٨)، قال النسائي: (وجمع شعيب بن أبي حمزة الحديثين جميعًا)، أي أنه جاء عنه الوجهان عن الزهري، فمره يرويه: عن الزهري عن عبيد الله كما في هذا الوجه، ومرة: عن الزهري عن سعيد بن المسيب كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) عُقيل بن خالد: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب استتابة المرتدين، باب: قتل من أبىٰ قبول الفرائض وما نسبوا إلىٰ الردة (١٢/ ٢٨٨/ ح٦٩٢٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١/ ٢٧٨/ ح٢٠)، وأبو داود في السنن في كتاب الزكاة (٢/ ٣١٠/ ح١٥٥١) والترمذي في السنن في كتاب الإيمان، باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلا الله (٥/ ٥/ ح٢٦٠٧) وصححه، والنسائي في السنن في كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة (٥/ ١٦/ ح٢٤٤٢).

(٣) الزُبَيْدي: أخرجه النسائي في السنن في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٥/ ح٣٠٩١).

(٤) الثقة عند الشافعي (إنْ كان هو ابن عيينة): أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ١٤) عن الثقة عن ابن شهاب به[1]، ومن طريقه: البيهقي في المعرفة (١٣/ ح١٧٧١٩).

(٥) يحيىٰ بن سعيد: أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص/ ١٩٤).

(٦) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر: رواه البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الزكاة، باب أخذ العناق في الصدقة (٣/ ٣٧٧/ ح١٤٥٦).

(٧) يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه أبو داود في سننه في أول كتاب الزكاة (٢/ ٣١٠/ ح١٥٥١) عن ابن السرح (هو أحمد بن عمر) وسليمان بن داود قالا: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني يونس عن الزهري.

(٨) مَعْمَر بن راشد: أخرجه أحمد في المسند (١/ ح٣٣٧)، من طريق: رباح بن زيد، والشافعي في الأم (٤/ ٩٥) عن الثقة[2] عنده، كلاهما: عن مَعْمَر به.

الوجه الثالث: (الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا به) رواه عنه:

(١) يونس: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١/ ٢٩٠/ ح٢١)، والنسائي في سننه في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٣١١/ ح٣٠٩٠)، وفي كتاب تحريم الدم (٧/ ٨٩/ ح٣٩٨٢)، وليس في حديث يونس ذكر القصة بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) شعيب بن أبي حمزة: رواه النسائي في سننه في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٣١٣/ ح٣٠٩٣)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ح٢٢٠).

(٣) ابن عيينة: رواه النسائي في سننه في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد

---

(١) قال ابن حجر: (الشافعي إذا قال: الثقة عن الزهري، فهو: سفيان بن عيينة)، تعجيل المنفعة (صـ٣٥٩ـ).

(٢) قال ابن حجر في قول الشافعي: "عن الثقة عن مَعْمَر" هو مطرف بن مازن (التعجيل صـ٣٥٩ـ)، ولابن حجر كلام وافٍ في الرد علىٰ من طعن فيه في التعجيل ص٢٦٤، ٢٦٥.

(٦/ ٣١٣/ ح٣٠٩٣)، وذكر آخر[1].

(٤) يحيىٰ بن سعيد: أخرجه ابن منده في الإيمان (١/ ح٢٠٠)، والطبري في تفسيره جامع البيان (٢٦/ ص ١١٠٤) سورة الفتح، آية ٢٩.

(٥) صالح بن أبي الأخضر: أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (١/ ١٢٩)، و(٢/ ١٢٨)، وابن الأعرابي في معجمه (١/ ح٩٠) من طريق: صالح عن الزهري عن سعيدٍ وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه به، فزاد ذكر أبي سلمة.

قال المزي في التحفة (٥/ ٢٨٨): (والمحفوظ حديث الزهري عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه).

الوجه الرابع: (الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عمر رضي الله عنه، بدون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه) رواه عنه:

(١) مَعْمَر: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ح٦٩١٦)، وأيضاً في (١٠/ ح١٨٧١٨)، وعنه أحمد في المسند (١/ ح٢٤١)، وابن المديني في العلل معلقاً (ص/ ٨٠).

(٢) سفيان بن حسين - من رواية يزيد بن هارون عنه - وأخرجه روايته: ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ح٢٨٩٤٥).

الوجه الخامس: (الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً):

(١) محمد بن أبي حفصة: أخرجه أحمد في المسند (٣/ ح١٠٤٥٩).

(٢) سفيان بن حسين: أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ح٩١٩)، وأيضاً (١/ ح٦٨)، والنسائي في أول كتاب تحريم الدم (٧/ ح٣٩٨١) كلاهما من طريق: محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين به.

(١) جاءت تسميته عند الدارقطني في العلل (١/ ١٦٦) بأنّه: (مرزوق بن أبي الهُذيل).

الوجه السادس: (الزهري عن عمر ﵁ مرسلاً):

لم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة، أخرج روايته الشافعي في الأم (٤/ ٩٤)، وفي المسند أيضاً (١/ ١٤) عن سفيان به، ومن طريقه البيهقي في المعرفة (١٣/ ح١٨٤٦٧)، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ح٢٩٠١) عن سفيان به، وأشار إليها ابن المديني في العلل (ص٨٠) حيث قال: (ورواه ابن عيينة عن الزهري مرسلاً)، وكذلك الدارقطني في العلل (١/ ١٦٦) أيضاً.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على الإمام الزهري، وهو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري القرشي، أبو بكر المدني نزيل الشام، الإمام العلم الفقيه، حافظ زمانه، متفق على ثقته وإتقانه.

وقد روى عنه خلق كثير متفاوتون في الحفظ والإتقان، فمنهم الحافظ المتقن، ومنهم الضعيف سيئ الحفظ، ومنهم من هو بين ذلك، وهم على خمس طبقات كما ذكر الحافظ ابن رجب:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، ومَعْمَر، ويونس، وعُقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، ولكن لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه وهم في الإتقان دون الطبقة الأولى: كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وغيرهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، ولكن تُكلم في حفظهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، وغيرهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة ومع ذلك تُكُلم فيهم، مثل: إسحاق بن أبي فروه، وإبراهيم بن يزيد المكي، وغيرهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين: كعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيرهم، فهؤلاء لم يخرّج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم.

وقد فصلت الكلام في طبقات أصحاب الزهري لأنه إمام واسع الرواية، ومن الذين تدور عليهم الأحاديث، ويكثر الاختلاف عليه(١)، كما سيأتي في كثيرٍ من الأحاديث في الدراسة بإذن الله.

هذا وقد وصف ابن حجر الإمام الزهري بالتدليس وعدّه في المرتبة الثالثة من المدلسين!، وهم: (من أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع). كذا قال الحافظ ابن حجر!، وقد خالفه في هذا الحافظان العلائي والذهبي، فالعلائي ذكر الزهري في "جامع التحصيل" مثالاً للمرتبة الثانية من مراتب المدلسين: (وهم من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع)، وقال: (وقد قبل الأئمة قوله عن)، وأما الذهبي فقال: (كان يدلس في النادر).

فيُعلم مما تقدم أن الزهري قليل التدليس كما قال الذهبي، ولذا احتمل الأئمة تدليسه كما قال العلائي، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائة، وحديثه في دواوين الإسلام، روىٰ له الجماعة.

---

(١) فائدة في الاختلاف علىٰ الزهري: جاء في سؤالات أبي داود (ص/ ٢١٩): (قلت لأحمد: اختلاف أحاديث الزهري؟ قال: منها ما روىٰ عن رجلين، ومنها ما جاء عن أصحابه-يعني الوهم-). فهذا يفيد أن ما كان من اختلاف علىٰ الزهري فإما أن يكون وهماً من بعض أصحابه، وإما أن يكون الحديث عند الزهري علىٰ الوجهين فحدّث كل واحد من أصحابه بما سمع منه ولا يكون هذا إلا للزهري وأمثاله ممن هو واسع الرواية ويُحتمل منه أن يأتي الحديث عنه علىٰ أوجه عديدة، ونادر أن يأتي الاختلاف عنه علىٰ خلاف هذين الأمرين: كالوهم منه ونحوه لشدة إتقانه وضبطه.

ينظر: التاريخ الكبير (١/ ٢٢٠)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢١٩)، الجرح والتعديل (٨/ ٧١)، تهذيب الكمال (٢٦ / ٤١٩)، ١١٣)، الميزان (٤/ ٤٠)، السير(٥/ ٣٢٦)، جامع التحصيل (ص١٠٩، شرح العلل (٢/ ٦١٣، ٦٧١)، طبقات المدلسين (ص١٥٢)، التقريب (٦٣٣٦).

أما الوجه الأول: فلم أجد من رواه عن الزهري غير مَعْمَر بن راشد من رواية عمران القطان عنه وحده عن مَعْمَر به.

ومَعْمَر هو: ابن راشد الأزدي البصري، ثقة ثبتٌ فاضل إلا فيما حدث به بالبصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، وهو معدود في الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، مات سنة أربعٍ وخمسين ومائة، وروىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٥)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٣)، التقريب (٦٨٥٧).

وعمران: هو ابن دَاوَر، بفتح الواو بعدها راء، أبو العوام القطان البصري.

رجّح الحافظان الذهبي وابن حجر أنّه: (صدوق)، زاد ابن حجر: (يَهِم، ورُمي برأي الخوارج)، وقد دافع الحافظ ابن حجر عنه في التهذيب، ونفىٰ أن يكون خارجيًا.

وهذا هو الراجح؛ فأكثر الأئمة علىٰ تعديله، والمعتدلون[1] منهم في النقد كأحمد، والبخاري، وابن عدي علىٰ التوسط فيه، وأما من ضعّفه ففيهم بعض المتشددين[2] في النقد: كابن معين، والنسائي، وتفرده وأوهامه أنزلته من درجة الثقة، وعليها يُحمل قول من ضعّفه، وقد كان لاتهامه برأي الخوارج أثرٌ في الكلام فيه،

---

(١) وقد نصّ علىٰ اعتدال الأئمة أحمد والبخاري وابن عدي في النقد: الحافظ الذهبي في الموقظة (ص٦٣)، وفي من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٩).

(٢) أما تشدد ابن معين فقد نصّ عليه الذهبي في الموقظة (ص٦٣)، وفي من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٩)، وابن حجر في النكت (١/ ٤٨٢)، وأما تشدد النسائي فنصّ عليه الذهبي في السير (٩/ ٢٢٨)، والميزان (١/ ٤٣٧).

ولكن ثبتت براءته منه، كما بيّن ذلك الحافظ ابن حجر، ولكن إذا تفرّد أو خالف من هو أوثق منه فلا يُحتمل منه ذلك.

ينظر: تاريخ الدوري (٢/ ٤٣٧)، سؤالات ابن الجنيد (رقم٥٧٥)، وابن مُحرز (رقم ١٥١) ثلاثتها عن ابن معين، العلل لعبد الله بن أحمد (رقم٣٩٨٩)، التاريخ الكبير(٦/ ٤٢٥)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٧)، ثقات ابن حبان (٧/ ٢٤٣)، الكامل (٥/ ٨٧)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٢٨)، الميزان (٣/ ٢٣٦)، المغني (٤٥٩٧)، التهذيب (٣/ ٣١٨)، التقريب (٥١٨٩).

وقد روى الوجه الثاني عن الزهري جماعةٌ من أصحابه، وهم:

(١) شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي، ثقةٌ عابد، قال ابن معين: (من أثبت الناس في الزهري، كان كاتبًا له)، مات في سنة اثنتين وستين ومائة، أو بعدها، روىٰ له الجماعة.

ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص/ ٣٩٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٤)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٦)، التقريب (٢٨١٣).

(٢) عُقَيل بن خالد بن عَقيل الأَيْلي[1]، أبو خالد الأموي مولاهم، ثقة ثبتٌ، سكن المدينة ثم الشام ثم مصر.

وهو من أثبت أصحاب الزهري وأكثرهم ملازمة له، معدود في الطبقة الأولىٰ من أصحابه، سئل أبو حاتم عن عُقَيل ومَعْمَر أيهما أثبت؟ فقال: عُقَيل أثبت؛ كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأَيْلة[2]، وللزهري هناك ضيعة[3]، وكان يكتب

(١) بفتح الألف وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وآخرها اللام، هذه النسبة إلىٰ بلدة أَيْلة. الأنساب (١/ ١٦٦).

(٢) بلدةٌ قديمةٌ علىٰ ساحل بحر القلزم وهو البحر الأحمر، وموقعها الآن شرق خليج العقبة في الأردن، واسمها (إيلات) يُنظر: معجم البلدان (١/ ٢٩٢)، والموسوعة العربية (١/ ٢٩١).

(٣) ضَيْعة الرجل: ما يكون منها معاشه كالصنعة والتجارة والزراعة. النهاية (٣/ ١٠٨).

عنه، مات سنة أربع وأربعين علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ٤٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٢)، التقريب (٤٦٩٩).

(٣) الزُبيدي هو: محمد بن الوليد بن عامر الزُبَيْدي (مُصَغّر)، أبو الهُذيل الحمصي القاضي، ثقةٌ ثبتٌ، من كبار أصحاب الزهري.

صنفه ابن حبان في الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري وقال: (أقام مع الزهري عشر سنين)، ووصفه أبو حاتم بأنه أثبت من مَعْمَر في الزهري خاصة؛ لأنه سمع منه مرتين، مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ١١١)، العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٥)، الثقات لابن حبان (٧/ ٣٧٣)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٨٦)، التقريب (٦٤١٢).

(٤) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقةٌ حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلّس ولكن عن الثقات، وقد عدّه ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، ممن احتمل الأئمة تدليسهم وخرَّجوا لهم في الصحيح لإمامتهم، وقلة تدليسهم، وهو من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، روىٰ له الجماعة.

وقد وُصف بالاختلاط اعتماداً علىٰ قول يحيىٰ القطان: (أشهد أنّ سفيان بن عُيينة اختلط سنة سبعٍ وتسعين- أي ومائة-، فمن سَمِع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء)، وقد مات سفيان في رجب سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، فيكون بقي بعد اختلاطه سنةً واحدةً، وفي سنة وفاته لم يلقه أحدٌ، قال الحافظ الذهبي: (ويغلب علىٰ الظن، أنّ غالب شيوخ الأئمة الستة، سمعوا منه قبل سنة سبعٍ)، وعليه فرواية الشافعي عنه قبل اختلاطه من باب أولىٰ، فهو في طبقة مشايخ شيوخ الأئمة الستة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٧٧)، والميزان (٢/ ١٧١)، والتقريب (٢٤٦٤)، وطبقات المدلسين (ص/ ١١٤).

(٥) يحيىٰ بن سعيد الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقةٌ ثبتٌ، مات سنة أربعٍ وأربعين ومائة، أو بعدها، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٤٧)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣٤٣)، التقريب (٧٦٠٩).

(٦) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفَهْمي، أمير مصر.

لم يَختلف العلماء في تعديله وإنما اختلفوا في أي درجاتها هو؟، فقال الدارقطني: (ثقةٌ حجةٌ)، وقال الذهلي وأبو سعيد ابن يونس: (ثبتٌ)، ووثقه العجلي، والجوزجاني، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال أبو حاتم: (صالح)، وقال الساجي: (هو عندهم من أهل الصدق وله مناكير)، وقال ابن حجر في الهدي: (احتج به الجماعة إلا الترمذي)، وقال في التقريب: (صدوق)، وخلاصة حاله عندي: أنه ثقةٌ، وإنما نزلت مرتبته عند بعض العلماء؛ لأن له مناكير.

ولعل من وثقه رأىٰ أن مناكيره قليلة في عِداد مروياته، خاصة وأنه لم يسْلم أحد من الرواة من علةٍ طرأت عليه، أو أخطاء حُفظت عنه، مات سنة سبعٍ وعشرين ومائة، وهو معدود في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري.

ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص/ ٢٣٤)، تهذيب الكمال (١٧/ ٧٦)، هدي الساري (ص/ ٤٣٨)، التقريب (٣٨٧٣).

(٧) يونس بن يزيد الأيلي أبو يزيد مولىٰ آل أبي سفيان، ثقةٌ إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

وقد صحب الزهري ثنتي عشرة سنة، وهو في الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، وأما أوهامه القليلة فهي فيما إذا حدث من غير كتاب أي من حفظه فقد يهم فيه، قال الإمام أحمد: (ما أحد أعلم بحديث الزهري من مَعْمَر إلا ما كان من يونس فإنه كتب كل شيء هناك)، وقال ابن المبارك وابن مهدي: (كتابه صحيح)، مات سنة تسع وخمسين ومائة علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

ينظر: العلل للإمام أحمد برواية عبدالله (١/ رقم ١٠٩)، الجرح والتعديل(٩/ ٢٤٨)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥١)، التقريب (٧٩٧٦).

(٨) مَعْمَر: ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته قبل قليل في رواة الوجه الأول.

أما الوجه الثالث:

فرواه عن الزهري خمسةٌ من أصحابه كلهم قد رووا عنه الوجه الثاني إلا صالح وهم:

(١) يونس بن يزيد الأيلي ثقةٌ يهم عن الزهري قليلاً، وهو من أثبت الناس فيه إذا حدث من كتابه.

(٢) شعيب بن أبي حمزة ثقةٌ من أثبت الناس في الزهري.

(٣) يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ثقةٌ ثبتٌ.

(٤) ابن عيينة: ثقةٌ حافظ، وقد تقدمت تراجمهم كلهم عند دراسة الوجه الثاني.

(٥) صالح بن أبي الأخضر: اليمامي، مولىٰ هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيفٌ يُعتبر به، من السابعة، مات بعد الأربعين، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٤)، تهذيب الكمال (١٣/ ٨)، التقريب (٢٨٦٠).

أما الوجه الرابع:

فرواه عن الزهري راويان: مَعْمَر بن راشد، وسفيان بن حسين.

أما مَعْمَر: فقد تقدمت ترجمته، والكلام علىٰ الاختلاف عليه أثناء دراسة الوجه الثاني.

وسفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد، أو أبو الحسن الواسطي، ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم، أما في الزهري فضعيف، وهو معدود في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري، روىٰ له البخاري تعليقاً والأربعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٣٩)، وشرح العلل (٢/ ٦١٣، ٦٧٢)، والتقريب (٢٤٥٠).

وبناءً على ما تقدم من ضعف رواية مَعْمَر على غير الوجه المحفوظ عنه وهو الوجه الأول، وضعف رواية سفيان بن حسين، يتضح عدم رجحان هذا الوجه عن الزهري، وأنّه غير محفوظ.

أما الوجه الخامس:

فرواه عنه راويان من أصحابه:

(١) سفيان بن حسين: وتقدم أنه ضعيف في الزهري، والراوي عنه في هذا الوجه هو: محمد بن يزيد الوسطي، وهو (ثقةٌ ثبتٌ/ التقريب ٦٤٤٣).

(٢) محمد بن أبي حفصة: ميسرة أبو سلمة البصري، روىٰ عن: الزهري، وقتادة، وغيرهما، وعنه: رَوْحٌ، وابن المبارك، وغيرهما.

اختلف كلام النقاد فيه: فقد ضعفه يحيىٰ القطان، والنسائي، ويعقوب بن سفيان.

أما ابن معين فقد اختلفت فيه أقواله فقال الدوري عنه: (ثقةٌ)، وقال ابن أبي خيثمة عنه: (صالح)، وقال الدارمي عنه: (ليس به بأس)، وفي رواية: (صويلح ليس بالقوي)، وقال ابن طهمان عنه: (ليس بذلك القوي...ليس بشيء)، وقال ابن الجُنيد عنه: (ضعيف).

وقال أحمد: صالح الحديث، وقال المروذي: (ذكره أبو عبد الله فلم يرضه، وأُراه ذكر أن له رأي سوء ...)، وقد روىٰ له الشيخان متابعةً لا احتجاجاً، قال الذهبي: (روىٰ له الشيخان في المتابعات، وما أظن أنّ واحداً منهما جعله حجة)، وقال في الميزان: (فيه شيءٌ)، ورأىٰ الحافظ في التقريب أنه: (صدوقٌ يخطئ)، ولعل أقرب ما قيل فيه قولُ الحافظ ابن عدي: (روىٰ عنه الثقات من الناس ... وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم)، وقول الدارقطني (صالُح يُعتبر به)، وقول

ابن البرقي الذي نقله الباجي في رجال البخاري: (صويلح ليس بالقوي)، وكلها تدل على أنه ضعيفٌ، ولكن ضعفه يسير يُعتبر به في المتابعات والشواهد. وقد روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود في المراسيل، والترمذي، والنسائي.

ينظر: تاريخ الدورى عن ابن معين (٢/ ٥١١)، تاريخ الدارمي (رقم١٢)، سؤالات المروذي لأحمد (١٢٦)، المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥١)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٤١)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم ٤٣٤)، الكامل(٦/ ٢٦٠)، التعديل والتجريح للباجي (٢/ ٦٤٢)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٨٥)، السير (٧/ ٥٨)، الميزان (٣/ ٥٢٥)، التقريب (٥٨٦٩).

دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول: فقد تفرد به عمران القطان، وخطّأه الأئمة في روايته هذا الوجه عن مَعْمَر، فقد خالف الأكثر والأوثق منه، ولذلك أعلّ هذا الوجه غير واحد من العلماء وحملوا العلة على عمران هذا، ومنهم: الإمام الترمذي حيث قال: (وروى هذا الحديث عمران القطان عن مَعْمَر عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي بكر رضي الله عنهما، وهو حديث خطأٌ، وقد خولف عمران في روايته عن مَعْمَر)[1].

وكذلك خَطّأ عمران في هذا الحديث: أبو زرعة، وأبو حاتم[2]، والنسائي حيث قال عقب تخريجه لحديث عمران: (عمران القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأٌ، والذي قبله الصواب: حديث الزهري عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة رضي الله عنه)[3]، والدارقطني[4]، وقال البزار: (وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده ... قلب عمران إسناد هذا الحديث فجعله عن مَعْمَر عن الزهري

(١) سنن الترمذي (٥/ ٢٦٠٧).
(٢) العلل (٢/ ٤٢، ١٥٣، ١٥٩).
(٣) سننه المجتبى (٦/ ٣١٣).
(٤) العلل (١/ ١٦٥).

عن أنس عن أبي بكر رضي الله عنهما)[(١)]، وقال الحافظ ابن رجب: (هذه الرواية أخطأ فيها عمران القطان إسناداً ومتناً، قاله الأئمة الحفاظ منهم: ابن المديني وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي ...)[(٢)].

ومراد الحافظ ابن رجب بالخطأ في متنه: أن عمران ذكر في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي فيه مناظرة الصديق مع عمر رضي الله عنهما: إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مرفوعاً إلى النبي ﷺ وهذا خطأ، فليس في هذا الحديث ذكر الصلاة والزكاة مرفوعاً إلى النبي ﷺ، إنما هو استنباط من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد ورد ذكرهما معاً مع الشهادتين في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين ولفظه: (أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى)[(٣)]. ولم يكن هذا النص الصريح في ذكر الصلاة والصيام عندهما حال المناظرة[(٤)].

أما الوجه الثاني، ففيه اختلافٌ على بعض رواته:

(١) الاختلاف على مَعْمَر: وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه كما تقدم في التخريج:

فرواه عمران القطان عنه عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق به مرفوعاً، وقد أخطأ فيها عمران القطان كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ منهم الحافظ ابن رجب وغيره كما سيأتي في الكلام على الوجه الأول إنْ شاء الله.

ورواه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عمر به (الوجه الرابع)، ولم يتابعه عليه إلا سفيان بن حسين، وهو متكلمٌ فيه ومُضعّفٌ في الزهري

---

(١) المسند (١/ ٩٩).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٣٣).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (١/ ٩٤/ ٢٥) في كتاب الإيمان، باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١/ ٢٩٢/ ٢٢).

(٤) للاستزادة: يُنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/ ٤٧٢)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٢٣٣)

خاصة، وقد خولف عبد الرزاق أيضـًا عن مَعْمَر، فرواه اثنان من أصحاب مَعْمَر على (الوجه الأول)، فقد رواه رباح بن زيد[١]، ومطرّف بن مازن كما عند الشافعي في الأم ولم يُسمّه، ولكن قال: عن الثقة[٢]، كلاهما: عن مَعْمَر على الوجه الأول (الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة عن عمر به مرفوعـًا).

وقد نقل ابن سعد[٣] عن الواقدي قوله: كان له - أي رباح - فضلٌ وعلمٌ بحديث مَعْمَر بن راشد.

وأيضـًا رواية عبد الرزاق التي رواها عن مَعْمَر على الوجه الرابع إنما رواها عنه إسحاق الدَبَري ولم يكن صاحب حديث وله منا كير كما قال ابن عدي[٤].

أما الوجه الآخر عن عبد الرزاق والذي رواه عن مَعْمَر على (الوجه الأول) بذكر أبي هريرة عن عمر مرفوعـًا، فقد رواه عنه سلمة بن شبيب[٥].

فالخلاصة أنّ الوجه الراجح عن عبد الرزاق هو رواية سلمة عنه.

وبقيت رواية أحمد عن عبد الرزاق على (الوجه الرابع)، والجواب: أنها معارَضةٌ برواية ثلاثة من أصحاب مَعْمَر (رباح بن زيد، وعبد الرزاق من رواية سلمة بن شبيب التي تقدم رجحانها، ومطرف بن مازن (الثقة عند الشافعي) وبالتالي فإن روايتهم أرجح.

والظاهر أن الإمام أحمد أخرج هذا الوجه للتنبيه على علته؛ لأنه قد خرج الرواية المحفوظة لمَعْمَر عن رباح بن زيد عنه عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة عن عمر رضي الله عنهما مرفوعـًا، والله أعلم.

---

(١) ثقةٌ فاضل/ التقريب (١٨٨٣).

(٢) قال ابن حجر في قول الشافعي: "عن الثقة عن مَعْمَر" هو مطرف بن مازن (التعجيل صـ٣٥٩ـ)، ولابن حجر كلام وافٍ في الرد على من طعن فيه في التعجيل ص٢٤٦، ٢٥٦ـ.

(٣) الطبقات (٦/ ٣٥٤).

(٤) الكامل (١/ ٣٣).

(٥) ثقة / التقريب (٢٥٠٧).

(٢) أما الاختلاف علىٰ ابن عيينة في هذا الحديث، فيظهر لي أنّ الوجهين محفوظان عنه، وهما: الرواية المرسلة وهي رواية (الشافعي، وسعيد بن منصور) عن سفيان، وكذلك الوجه الثاني: (الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة عن عمر ﭬ مرفوعًا الذي هو من رواية الشافعي عن سفيان (إنْ كان هو الثقة الذي أبهمه)، فالشافعي وهو الإمام الحافظ المتقن قد روىٰ كلا الوجهين عنه، مما يدلُّ علىٰ أنّهما محفوظان، لاسيما مع عدم وجود مخالفٍ معتبرٍ في درجته.

أما رواية ابن عيينة للوجه الثالث: (الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﭬ مرفوعًا)، فقد ضعفها الدارقطني، خاصة وأنها من رواية الوليد بن مسلم عن سفيان، قال الدارقطني: (وَهِمَ فيه - أي الوليد- علىٰ ابن عيينة)[١]، ثم رجح الرواية المرسلة عن ابن عيينة. والوليد بن مسلم مع ثقته متصف بكثرة التدليس والتسوية[٢]، فلا تقاوم روايته رواية اللَذَيْن رويا الرواية المرسلة عن سفيان: الشافعي، وسعيد بن منصور وهما من هما!، بل ولا حتىٰ الوجه الآخر الذي رواه الشافعي عنه.

وبعد: فهؤلاء الرواة الذين رووا الحديث علىٰ الوجه الثاني عن الزهري كلهم من الثقات الأثبات الذين وُصفوا بأنهم أثبت أصحاب الزهري.

ويمكن القول بأن هذا الوجه (وهو الوجه الثاني) المروي عن ثمانيةٍ من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري أرجح الأوجه وأصحها، لجلالة رواته، وضبطهم، ولكثرتهم، ولرواية من تابعهم ممن نزل عن درجتهم؛ ولهذا صَوّب الإمام الدارقطني هذا الوجه[٣]، ووافقه عددٌ من النقاد قبله ومنهم: ابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة لما سُئلا عن حديث عمران القطان فقالا: (هذا خطأٌ، إنما هو الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر ﭬ قال لأبي بكر ﭬ القصة. قال ابن

---

(١) في العلل (١/ ١٦٦).
(٢) طبقات المدلسين (ص١٧٠)، التقريب (٧٥٠٦).
(٣) العلل (١/ ١٦٢)، و(٩/ ١٥٤) أيضًا.

أبي حاتم قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عمران)[١]، وجاء نحو هذا عن أبي زرعة وحده[٢]، وصححه الترمذي من هذا الوجه، وخَطّأ رواية عمران، وصوبه النسائي[٣]، وقال المزي: (والمحفوظ حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة)[٤]، واختاره الخطيب البغدادي[٥].

أما الوجه الثالث: فقد زاد فيه صالح بن أبي الأخضر أبا سلمة مع ابن المسيب، والذي يظهر أنّ روايته الزهري عن سعيدٍ وحده هي المحفوظة عنه، هكذا رواها كبار أصحابه، وتابعوا صالحاً في ذكر سعيدٍ وحده، بخلاف زيادته هذه فلم يُتابع عليها، فتكون غير محفوظةٍ عنه، ولذلك أعلها الدارقطني بقوله: (ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة)[٦].

وقد ذكرتُ أن الدارقطني أعل رواية سفيان لهذا الوجه وجعل الوهم فيه من الراوي عنه وهو الوليد بن مسلم والرواية الراجحة والمحفوظة عن سفيان هي الرواية المرسلة.

فهؤلاء ثلاثةٌ من الرواة من أثبت أصحاب الزهري من أهل الطبقة الأولىٰ (يونس، وشعيب، ويحيىٰ)، وكلهم قد رووا الوجهين عن الزهري الوجه الثاني، والثالث، ولذلك صحح الدارقطني الوجهين معاً فقال: (وحديث سعيد بن المسيب هو الصحيح - وهو الوجه الثالث- وحديث عبيد الله بن عبد الله أيضاً - وهو الوجه الثاني-)[٧].

وصوّبهما (الوجهين) الإمامُ المزي أيضا، وتقدم قبل قليل ذكر كلامه.

---

(١) في العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٤).
(٢) في العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٣، ١٥٩).
(٣) في السنن (٦/ ٣١٣/ ٣٠٩٤).
(٤) في التحفة (٥/ ٢٨٨).
(٥) في الموضح (٢/ ٤٠٩).
(٦) في العلل (٩/ ١٥٤).
(٧) في العلل (٩/ ١٥٤).

أما الوجه الرابع: فقد تقدم أنّ الرواية المحفوظة عن مَعْمَر هي رواية: رباح بن زيد عنه عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة عن عمر به مرفوعًا (وهو الوجه الثاني)، وما عداها فهو خطأٌ غير محفوظ.

وأما رواية سفيان بن حسين هذا الوجه عن الزهري فهي غير محفوظة، أخطأ فيها سفيان هذا؛ إذ الرواي عنه يزيد بن هارون الواسطي قال فيه ابن حجر: (ثقةٌ متقن)[1]، والعلة محمولة فيه على سفيان بن حسين.

الوجه الخامس: رواه عنه راويان من أصحابه:

سفيان بن حسين: وتقدم أنه ضعيف في الزهري، أما الراوي عنه في هذا الوجه فهو: محمد بن يزيد الوسطي، وهو ثقةٌ ثبتٌ، فالحمل على سفيان فيها، وهي رواية خطأ غير محفوظة.

ومحمد بن أبي حفصة: وتقدم في ترجمة الرواة أنّه ضعيفٌ، وبناءً على ضعف الراويين لهذا الوجه عن الزهري: يمكن القول بأنه خطأٌ غير محفوظ عنه.

أما الوجه السادس: فلم أجد من رواه عن الزهري غير ابن عيينة، وتقدمت ترجمته وأنه ثقةٌ ثبتٌ، وتقدم أن هذه الرواية المرسلة روايةٌ محفوظةٌ عنه.

أما عن مدى رجحان هذا الوجه (الزهري عن عمر ﵁) بين الأوجه التي اختلف فيها على الزهري، فهو وجهٌ مرجوحٌ غير محفوظ؛ لأن سفيان مع إمامته وثقته خولف بمن روى الوجه الثاني، والثالث، وهم أكثر عدداً، وجُلّهم وُصف بما وُصف به سفيان بأنهم أثبت أصحاب الزهري، فرجحت الكثرة.

ولذلك ترى أنّ علماء العلل والجهابذة في هذا الفن الذين تكلموا على أوجه الاختلاف صَوّبوا الوجه الثاني، والثالث، وكأنهم يضعفون ما سواهما، ومنها هذا الوجه.

(١) التقريب (٧٨٤٢).

خلاصة الدراسة:

مما سبق يتبين رجحان كلٍ من:

- **الوجه الثاني:** (الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة عن عمر مرفوعًا).
- **الوجه الثالث:** (الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعًا).

أما الوجه الثاني فمحفوظٌ برواية الكثرة من الثقات وهم جمهور أصحاب الزهري الذين وُصفوا بأنهم أثبتُ أصحابه (كالزُبيدي، وعُقيل، وشعيب، ويحيىٰ بن سعيد، ويونس، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ومَعْمَر، وسفيان)، وقد خرّجه مسلم في صحيحه، وصوبهما الدارقطني والمزي. كما وافقهما علىٰ تصويب الوجه الثاني عدد من النقاد وهم: ابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي، والنسائي، والبزار، والخطيب البغدادي، وغيرهم.

ومما يؤيد صحتهما: رواية الثلاثة من أصحاب الزهري (شعيب، ويونس، ويحيىٰ) للوجهين معًا وهم ثقاتٌ أثباتٌ مُقدّمون فيه، فدل علىٰ أنهما محفوظان عنه، وهذا لا يُستغرب من الزهري، فهو إمامٌ واسع الرواية ويحتمل منه أن يأتي الحديث عنه علىٰ أوجه عديدة.

قال الحافظ ابن رجب: (وإنما يحتمل مثل ذلك - أي تعدد الأوجه عن الرواي الواحد- ممن كثر حديثه وقوي حفظه، كالزهري وشعيب ونحوهما، وقد كان عكرمة يُتهم في رواية الحديث عن رجلٍ، ثم يرويه عن آخر حتىٰ ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه)[(١)]، وقال أيضًا: (...ويقوىٰ قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة: كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش)[(٢)].

---

(١) في شرح العلل (١/ ٤٢٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٣٣).

ثم إنه لا تعارض بين هذين الوجهين؛ فقد دفعه الحافظ ابن حجر بالجمع بينهما فقال: (وهو محمولٌ على أن أبا هريرة رضي الله عنه سمع أصل الحديث من النبي ﷺ، وحضر مناظرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقصها كما هي، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طرق...)[1]، أما بقية الأوجه فهي أخطاء وأوهام غير محفوظة.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه المحفوظين صحيحٌ مشهورٌ مخرجٌ في كثيرٍ من دواوين السُنّة: كالصحاح، والمسانيد، والسنن، وغيرها، قال الحافظ ابن كثير: (هذا حديثٌ جليلٌ كبيرُ المحل اتفق الجماعة على اخراجه في كتبهم سوى ابن ماجه)[2].

والله تعالى أعلم.

الحـديث الثاني

قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه في كتاب الشهادات، باب تعديل كم يجوز (٥/٢٩٩/ ح ٢٦٤٣):

حَدَّثَنَا مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ حَدَّثَنَا عبد الله بْنُ بُرَيْدة عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا فَجَلَسْتُ إِلَىٰ عُمَرَ رضي الله عنه، فَمَرَّتْ جَنَازَةٌ فَأُثْنِيَ خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَىٰ فَأُثْنِيَ خَيْرًا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِيَ شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ، قُلْنَا: وَثَلاثَةٌ، قَالَ: وَثَلاثَة، قُلْتُ: وَاثْنَانِ، قَال: وَاثْنَانِ، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ الْوَاحِدِ).

---

(١) الفتح (١٢/ ٢٨٩).

(٢) مسند الفاروق (١/ ٢٤٥)، وللاستزادة حول بقية الاختلافات على الزهري يرجع مرويات الإمام الزهري المعلة أ.د. عبدالله دمفو (ح١٠٦).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لا نحفظه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده بعض الإنقطاع؛ لأن عبد الله بن بُرَيْدة يدخل بينه وبين أبي الأسود يحيىٰ بن يعمر، وقد أدرك أبا الأسود ولم يقل فيه: سمعت أبا الأسود، وهو حديث حسن الإسناد إن كان [سمع][1] من أبي الأسود)

مسند الفاروق / لابن كثير (١/ ٢٤٣).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على داود بن أبي الفرات، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (داود عن عبدالله بن بُرَيْدة عن أبي الأسود الديلي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به):

(١) موسىٰ بن إسماعيل: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات، باب تعديل كم يجوز (٥/ ٢٩٩/ ح٢٦٤٣).

(٢) عفان بن مسلم: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز، باب ثناء الناس علىٰ الميت (٣/ ٢٧١/ ١٣٦٨)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ح٣٢٠).

(٣) أبو داود الطيالسي: في مسنده (١/ ح٢٢)، ومن طريقه الترمذي في سننه في الجنائز، باب ما جاء في الثناء الحسن علىٰ الميت (٣/ ٣٧٣/ ١٠٥٩) وقال: حسنٌ صحيح.

(٤) عبد الله بن يزيد المقرئ: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجنائز، باب الثناء (٤/ ٣٥٣/ ١٩٣٣)، وأحمد في المسند (١/ ح٢٠٤)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (١/ ٢٠٦١).

(٥) هشام بن عبد الملك: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجنائز، باب الثناء (٤/ ٣٥٣/ ١٩٣٣)، وفي الكبرىٰ أيضـًا (١/ ح٢٠٦١).

---

(١) ليست في المطبوع، ولابد منها لاستقامة النص، وهي مستفادة من نقل الدارقطني لكلام ابن المديني هذا في التتبع (ص٤١٣).

(٦) يونس بن محمد المؤدب: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ح١٤٠).

(٧) عبد الصمد: أخرجه الإمام أحمد أيضاً في (١/ ح٣٢٠).

(٨) شيبان: أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (١/ ح١٤٥).

(٩) محمد بن الفضل السدوسي: أخرجه البزار في مسنده (١/ ح٣١٢) بنحوه، بدون ذكر عدد الشهود.

تسعتهم (عفان، وموسىٰ، وأبو داود، والمقرئ، وهشام، ويونس، وعبد الصمد، وشيبان، ومحمد بن الفضل) عن: داود بن أبي الفرات به.

الوجه الثاني: (داود عن عبد الله بن بُرَيْدة عن يحيىٰ بن يَعمَر عن أبي الأسود عن عمر رضي الله عنه به):

ولم أجد من رواه عنه علىٰ هذا الوجه سوىٰ: يعقوب الحضرمي، عند الدارقطني في العلل (٢/ ٢٤٧) معلقاً، ولم أقف عليه مسنداً عند غيره.[١]

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على داود بن أبي الفرات، واسمه: عمرو بن الفرات المَرْوَزي[٢] - بفتح الميم والواو، بينهما راءٌ ساكنة - ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة ستٍ وسبعين ومائة، روىٰ له البخاري، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤١٩)، وتهذيب الكمال (٨/ ٤٣٧)، والتقريب (١٨١٦).

---

(١) في الحديث اختلافٌ آخر لم يُشر إليه ابن المديني، ولذلك لم يكن ضمن الدراسة، وهو رواية عمر بن الوليد الشَنّيّ (صدوق- اللسان٤/ ٣٨٧) لهذا الحديث عن ابن بُرَيْدة عن عمر رضي الله عنه مرسلاً أخرجها أحمد في المسند (١/ ح٣٩١)، وروايته هذه شاذةٌ، فقد خالفه من هو أوثق وأكثر منه، والمحفوظ ما رواه داود، وتابعه عليه سعيد بن رُزين عن ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود عن عمر رضي الله عنه متصلاً، كما قال الدارقطني في العلل (٢/ ٢٤٩).

(٢) نسبةً لمدينة مَرْو، وهي مدينة قديمة في واحة كبيرة بصحراء كاراكوم، فُتحت في زمن عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠ هـ، وهي الآن في جمهورية تركمانستان، يُنظر: الأنساب (٤/ ٢٧٨)، معجم البلدان (٥/ ١١٢)، الموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٦٨٨).

وقد اختلف عليه على وجهين اثنين، فأما الوجه الأول فرواه عنه:

(١) موسىٰ بن إسماعيل المِنْقَري[١]، أبو سلمة التَبُوذَكي[٢] مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث وعشرين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٨)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢١)، والتقريب (٦٩٩٢).

(٢) عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، من كبار العاشرة، قيل إنه تغير قبل موته بأيام[٣]، مات سنة عشرين ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٣٠)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٦٠)، والتقريب (٤٦٥٩).

(٣) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطَيَالِسي[٤] البصري، ثقة حافظ غلط في أحاديث، من التاسعة مات سنة أربع ومائتين، روىٰ له البخاري تعليقًا ومسلم والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١١١)، وتهذيب الكمال (١١/ ٤٠١)، والتقريب (٢٥٦٥).

(٤) عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ أصله من البصرة أو الأهواز[٥]، ثقةٌ فاضلٌ، أقرأ القرآن نيفًا وسبعين سنة، من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة وقد قارب المائة، وهو من كبار شيوخ البخاري، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٠١)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٢٣٠)، والتقريب (٣٧٣٩).

---

(١) قال السمعاني في الأنساب (٤/ ٣٦٣): (هذه النسبة إلىٰ بني مِنْقَر بن عبيد بن مقاعس... بن نزار بن معد بن عدنان).

(٢) هذه النسبة إلىٰ بيع السماد، وقال أبو الفضل السلامي: التبوذكي عندنا الذي يبيع ما في بطون الدجاج والطيور من الكبد والقلب والقانصة، الأنساب/ للسمعاني (١/ ٣٢٦).

(٣) أي بعد التغير اليسير الذي أصابه، وهو مرض الموت، وما ضره لأنه ما حدّث فيه بخطأ. الميزان(٣/ ٨١)، نهاية الاغتباط(٢٥٠).

(٤) هذه النسبة إلىٰ " الطيالسة "وهي نوعٌ من ألبسة العجم التي تكون فوق العمامة، الأنساب(٣/ ٢٨٠)، المصباح المنير(١٤٢).

(٥) مدينةٌ بخوزستان جنوب غرب إيران، وتقع المدينة الحديثة اليوم علىٰ أنقاض مدينة فارسية قديمة، يُنظر: معجم البلدان(١/ ٢٨٤)، والموسوعة العربية الميسرة (١/ ٢٥٢).

(٥) هشام بن عبد الملك الباهلي، مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت من التاسعة مات سنة سبع وعشرين وله أربع وتسعون، روىٰ له الجماعة.
يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٦٥)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٢٦)، والتقريب (٧٣٥١).

(٦) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت من صغار التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، روىٰ له الجماعة.
يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٦)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٤٠)، والتقريب (٧٩٧١).

(٧) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العَنْبَري[1]، مولاهم التَّنُّوري[2]، أبو سهل البصري.
لم يختلفوا في تعديله، فقد وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن نمير، والعجلي، وابن قانع، والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال أبو حاتم وحده: (صدوق صالح الحديث)، وقال ابن المديني: (عبد الصمد ثبت في شعبة).

وقال الذهبي في الكاشف: (حجة)، وقال في السير: (الإمام الحافظ الثقة)، وقال ابن حجر: (صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة مات سنة سبع ومائتين، روىٰ له الجماعة)، وأحسب أن الذي أنزل عبد الصمد عند الحافظ ابن حجر إلىٰ درجة من يُحسّن حديثهم، هو كلمة أبي حاتم فيه، ومع كون هذا اجتهاداً من أبي حاتم، فقد خالفه غيره، وليس قوله بأولىٰ من قول ابن معين وابن نمير وغيرهما من النقاد ممن وثقوه.

والأظهر عندي أنه: ثقة، فالجمهور علىٰ توثيقه، وخرّج له الشيخان في صحيحيهما، وروىٰ عنه جماعة من كبار الحفاظ: كأحمد، وإسحاق، وابن معين، والذُهلي، وابن المديني، وغيرهم. وأبو حاتم معروف بتشدده وتعنته في التعديل

(١) بفتح العين المهملة، وسكون النون، وفتح الباء الموحدة والراء، هذه النسبة إلىٰ بني العنبر، ويُخفف فيُقال لهم "بلعنبر"، وهم جماعةٌ من بني تميم. الأنساب (٣/ ٣٧٢).
(٢) قال السمعاني: (هذه النسبة إلىٰ التنور وعملها وبيعها)، الأنساب (١/ ٣٥٢).

والتوثيق، قال الذهبي في السير: (إذا وَثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا يُحتج به، فتوقف حتىٰ ترىٰ ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحدٌ فلا تَبْنِ علىٰ تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك).

فمصطلح (صدوق) عند أبي حاتم لا يقتصر علىٰ من يُحسّن حديثه ممن هو دون مرتبة التوثيق، فهو يصف به كبار الحفاظ، لا الثقات فحسب!، فلا يجوز الغض من درجة الراوي لمجرد قول أبي حاتم فيه (صدوق)، قال المعلمي: (أبو حاتم معروفٌ بالتشدد فقد لا تَقِلُّ كلمة "صدوق" منه عن ثقة عند غيره)[١].

يُنظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٠)، تاريخ الدوري (٢/ ٣٦٤)، سؤالات المروذي لأحمد (٢٢٥)، الجرح والتعديل (٦/ ٥٠)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٩٩)، والسير (٩/ ٥١٦)، و(١٣/ ٢٦٠)، والكاشف (٣٣٧٦)، والتقريب (٤١٠٨)، التنكيل (١/ ٣٥٠).

(٨) شيبان بن فروخ أبي شيبة الحَبَطي[٢]، الأُبُلّي[٣]، أبو محمد.

قال أحمد بن سعد بن إبراهيم عن الإمام أحمد: (ثقة)، وقال مَسْلمة: (ثقة)، وقال أبوزرعة: (صدوق)، وقال أيضًا: (يهم كثيراً)، وقال أبو حاتم: (اضطر الناس إليه أخيراً)، وقال أبو داود: (صدوق)، وقال ابن قانع: (صالح)، وقال الساجي:

---

(١) وهناك أمثلة علىٰ حفاظٍ كبار وصفهم أبو حاتم بقوله (صدوق): الإمام الشافعي، قال أبو حاتم - فيما نقله عنه ابنه في آداب الشافعي ومناقبه (٨٩) -: (فقيه البدن صدوق)، والإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، قال ابن أبي حاتم عنه: (ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث، سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق) الجرح والتعديل (٨/ ١٨٣، ١٨٢)، وأبوحفص الفلاس قال عنه أبو حاتم: (هو بصري صدوق) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٩)، في عشرات سوىٰ هؤلاء من الأئمة الحفاظ وصفهم أبو حاتم بقوله: (صدوق). وهذه أسماء آخرين مع مواضع كلام أبي حاتم من الجرح والتعديل: محمد بن بشار بندار(٧/ ٢١٤)، محمد بن عبد الرحيم صاعقة (٨/ ٩)، عمر بن شبة (٦/ ١١٦)، هارون بن عبد الله الحمال(٩/ ٩٢)، أحمد بن عمرو النبيل ابن أبي عاصم (٢/ ٦٧)، محمد بن النضر الجارودي (٨/ ١١١)، حميد بن زنجويه النسائي (٣/ ٢٢٣)، وغيرهم.

(٢) هذه النسبة إلىٰ الحَبَطات وهو بطن من تميم، الأنساب (٢/ ٢١).

(٣) نسبةً إلىٰ الأُبُلّة، بلدة قديمة في العراق، يرجع تاريخها إلىٰ ما قبل العهد الساساني، بدأ خرابها علىٰ يد المغول، ولما وصفها القزويني سنة ٧٠٠هـ ذكر أنّها آلت إلىٰ الخراب، وقد نهضت في العصر الحديث من حالتها هذه التي ألمّت بها حين قامت البصرة الحديثة اليوم في موضعها القديم، الأنساب(١/ ٥٥)، معجم البلدان (١/ ٧٧)، بلدان الخلافة المشرقية (ص٦٨).

(قدريٌّ إلا أنه كان صدوقًا)، ووثقه الذهبي في الميزان وفي المغني في الضعفاء، وقال في السير: (وما علمت به بأسًا، ولا استنكروا شيئًا من أمره، ولكنه ليس في الذروة)، وقال في تذكرة الحفاظ: (الإمام الثقة محدث البصرة ومسندها)، وقال ابن حجر: (صدوق يهم ورُمي بالقدر)، مع أنه قد وثّقه في لسان الميزان!، وهو من صغار التاسعة مات سنة ست أو خمس وثلاثين ومائتين، وله بضع وتسعون سنة، روىٰ له: مسلم، وأبو داود، والنسائي.

والأظهر عندي: أنه صدوق، وليس الوهم ملازمًا له، فقد وثقه مطلقًا الإمام أحمد، ومسلمة بن قاسم، والذهبي، وهو شيخ الإمام مسلم في الصحيح، وشيخ أبي داود، وإنما أُنزل إلىٰ مرتبة "صدوق" لأجل وهمه أحيانًا.

يُنظر: علل الإمام أحمد (١/ ١٠٨، ١٧٥)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص/ ٥١١)، والجرح والتعديل (٤/ ٣٥٧)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٦٠٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٤٣)، والسير (١١/ ١٠١)، والكاشف (٢٣١٧)، والمغني (٢٨٠٥)، ولسان الميزان (٧/ ٢٥١)، والتقريب (٢٨٥٠).

(٩) محمد بن الفضل السَّدُوسِي[1]، أبو النعمان البصري، ثقة ثبت متفق علىٰ ثقته وجلالته تغير في آخر عمره؛ لكنه لم يحدث أثناء تغيره بما يؤخذ عليه وقد تكلم فيه ابن حبان بسبب تغيره. وقال الدارقطني: (تغير بآخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة)، قال الذهبي: (فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم... ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثًا منكراً، فأين ما زعم؟!)، وهو من صغار الطبقة التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٥٨)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٢٨٧)، والميزان (٤/ ٧)، والمختلطين (ص/ ١١٦)، والتقريب (٦٢٦٦).

(١) بضم الدال والواو، والسين الأولىٰ مفتوحة، هذه النسبة إلىٰ جماعة قبائل منها: سدوس بن شيبان في ربيعة، وسدوس بن دارم في تميم، ومنها محمد بن الفضل السدوسي، الأنساب (٣/ ٢٥).

أما الوجه الثاني فقد تفرد بروايته راوٍ واحد فيما وقفت عليه، وهو:

يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، مولاهم أبو محمد المقرئ النحوي.

قال الإمامان أحمد، وأبو حاتم: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال محمد بن سعد: (وليس هو عندهم بذاك الثبت، يذكرون أنه حدث عن رجال لقيهم وهو صغير قبل أن يدرك).

ولخّص الحافظ ابن حجر هذه الأقوال فاعتمد قول الإمامين أحمد وأبي حاتم فقال: (صدوق)، من صغار التاسعة مات سنة خمس ومائتين، روىٰ له مسلم وأبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه.

يُنظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٤)، والجرح والتعديل (٩/ ٢٠٣)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٥)، والكاشف (٦٣٨٦)، والتقريب (٧٨٦٧).

وأما يحيىٰ بن يَعْمَر، فهو البصري، نزيل مرو وقاضيها، ثقةٌ فصيحٌ، وكان يُرسل، من الثالثة، مات قبل المائة، وقيل بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٩٦)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٣)، والتقريب (٧٧٢٨).

✍ **أما بقية رجال الإسناد فهم:**

عبد الله بن بُرَيْدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي قاضيها، ثقة من الثالثة، قال عبد الله بن بُرَيْدة نفسُه: (ولدت لثلاث خلَوْن من خلافة عمر ﭬ)، وقال ابن حبان: (ولد عبد الله بن بُرَيْدة في السنة الثالثة من خلافة عمر بن الخطاب سنة خمس عشرة، فكان علىٰ القضاء بمرو إلىٰ أن مات سنة خمس عشرة ومائة)، ومات وله مائة سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٣)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٢٨)، والتقريب (٣٢٤٤).

أبو الأسود الدِيْلي: وُيقال الدُؤَلي(١)، البصري، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن ظالم، ويقال: بالتصغير فيهما، ويقال: عمرو بن عثمان أو عثمان بن عمرو، ثقة فاضل مخضرم، قال الواقدي:(كان ممن أسلم على عهد النبي ﷺ وقاتل مع علي يوم الجمل، هلك في ولاية عبيد الله بن زياد)، وقال ابن معين وغيره: (مات في طاعون الجارف سنة تسع وستين)، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٥٠٣)، وتهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧)، والتقريب (٩٩٧٧).

دراسة الاختلاف:

وبعد الدراسة السابقة لحال المدار والمختلفين عليه، يتبين رجحان الوجه الأول عن داود وهو: (داود عن ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود عن عمر ﵁) بدون ذكر: (يحيى بن يعمر)، لما يلي:

١. كثرة العدد، فقد رواه عنه تسعة من أصحابه، بينما تفرد برواية الوجه الثاني راوٍ واحد، ولم أقف على متابعٍ له.

٢. الحفظ والضبط، فرواة الوجه الأول كلهم من الثقات إلَّا شيبان بن فروخ فصدوقٌ حسن الحديث، وهم أوثق من يعقوب راوي الوجه الثاني.

٣. المتابعة القاصرة، فقد رواه سعيد بن رزين(٢) عن عبد الله بن بُرَيْدة عن أبي الأسود، فوافق رواية الجماعة عن داود، ولم يذكر بينهما يحيى بن يعمر.

٤. سلوك الجادة، فيعقوب الحضرمي رواه على الجادة؛ إذ أغلب رواية ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود إنما هي بواسطة يحيى بن يعمر، وخالفه الثقات فرووه بدون واسطة، فروايتهم مقدمةٌ لأنهم على خلاف الجادة.

---

(١) نسبةً إلى دُئَل، قال المبرّد: والدُئِل الدابة، ويُقال لرهط أبي الأسود: الدُؤَلي، والدئل حيٌ من كنانة، الأنساب (٢/ ٢٥١).

(٢) لم أجد له ترجمة، ولم أقف على هذا الوجه مسنداً، وإنما ذكره الدارقطني في العلل (٢/ ٢٤٨) معلقاً.

٥. قول ابن المديني عن الوجه الراجح وهو رواية ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود بلا واسطة: (لا نحفظه إلا من هذا الوجه)، وهذا النص قد يُستفاد منه غرابة الوجه الآخر المعلق.

وهذا ما رجّحه جماعة من أهل العلم المحققين، وفي مقدمتهم الإمام البخاري فقد أخرجه في صحيحه، ورجحه الإمام الدارقطني فقال حين سئل عن هذا الحديث: (هو حديث رواه عبد الله بن بريدة، واختلف عنه:

فرواه داود بن أبي الفرات وهو ثقة عن ابن بريدة، واختلف عن داود: فقال يعقوب الحضرمي عنه عن ابن بُرَيْدة عن يحيىٰ بن يعمر عن أبي الأسود، ووهم في ذكر يحيىٰ بن يعمر في إسناده؛ لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود، منهم عفان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبو عبد الرحمن المقري، وأبو الوليد الطيالسي، وشيبان بن فروخ، وغيرهم، فإنهم رووه عن داود عن ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود، لم يذكروا بينهما أحداً، وكذلك رواه سعيد بن رُزين عن عبد الله بن بُرَيْدة عن أبي الأسود كرواية الجماعة عن داود... والمحفوظ من ذلك: ما رواه عفان ومن تابعه عن داود ابن أبي الفرات. وقد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح مثل ما رواه عفان عن داود عن ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود)[(١)]

وليس مراد الإمام ابن المديني من وصفه هذا الإسناد بالحُسن الحُسن الاصطلاحي، فليس في رواته أحدٌ خفيف الضبط، بل هو مسلسلٌ بالثقات، ولكنّ اسم الحسَن يُطلق عند الأئمة علىٰ عدة معاني غير المعنىٰ الاصطلاحي، ومن ذلك أنّه يُطلق علىٰ الحديث الصحيح، فقد أطلق بعض أهل العلم اسم الحسن علىٰ ما تلقته الأمة بالقبول مما خرّجه الشيخان في صحيحهما، أو اتفقا عليه، وكذلك وُجد هذا الاستعمال عند الإمام ابن المديني نفسِه في أمثلةٍ كثيرة، وقد تقدّم بسط هذه المسألة في الفصل الثالث من الدراسة النظرية.

(١) في العلل (٢/ ٢٤٧).

وأما قول ابن المديني: (وفي إسناده بعض الانقطاع؛ لأن عبد الله بن بُرَيْدة يدخل بينه وبين أبي الأسود يحيىٰ بن يعمر، وقد أدرك أبا الأسود ولم يقل فيه: سمعت أبا الأسود) **فيمكن أن يُجاب عنه بما يلي:**

(١) أنّ ابن بُرَيْدة قد ولد في السنة الثالثة من خلافة عمر ﭬ، أي في السنة الخامسة عشرة، فقد تعاصرا أكثر من خمسٍ وأربعين سنة، وقد جزم ابن حجر بأنّه أدرك أبا الأسود بلا ريب، إذ لا يوجد ما يمنع لقاءهما، مع طول هذه المدة، والأمن من اتصافهما بالتدليس، وهما من بلد واحد، فأبو الأسود بصري، وعبد الله بن برُيدة ذكر ابن خراش أنه بصري، وكذا ذُكر عن أبيه ﭬ أنه مدني نزل البصرة ثم مرو. قال ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٧٢) راداً علىٰ كلام ابن المديني: (وابن بُرَيْدة ولد في عهد عمر ﭬ، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة[(١)]، فلعله أخرجه شاهداً، واكتفىٰ للأصل بحديث أنس ﭬ الذي قبله، والله أعلم).

(٢) أنّ الإمام البخاري لا يكتفي في تخريج الحديث في كتابه الصحيح بالمعاصرة بين الراويين فحسب، بل لابد عنده من شرطٍ إضافي وهو: ثبوت اللقاء أو وجود القرائن الدالة علىٰ ثبوته بينهما ولو مرةً واحدةً[(٢)]، فتخريجه لهذا الحديث في صحيحه حكمٌ منه لرواية ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود بالاتصال.

(٣) أن كون أغلب رواية ابن بُرَيْدة عن أبي الأسود بواسطة يحيىٰ بن يعمر، هذا لا يمنع أن يكون لقيه، وسمع منه بعد ذلك بلا واسطة، أو ربما يكون قد سمع منه جملةً من حديثه وفاته بعضه فرواه عنه بالواسطة.

---

(١) قال سماحة شيخنا ابن باز ﭫ في تعليقه علىٰ الفتح في هذا الموضع: (ظاهر كلام المزي في التهذيب والشارح في تهذيب التهذيب في ترجمة أبي الأسود وترجمة عبد الله المذكور، أن عبد الله قد سمع من أبي الأسود، ولم ينقلا عن أحد أنه لم يسمع منه، وذلك ظاهر صنيع البخاري هنا لأنه لا يكتفي بالمعاصرة، والله أعلم.)

(٢) يُراجع: السَنَن الأبين لابن رُشيد (٥٤-٥٥)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (١/ ١٦٩)، وفتح المغيث (١/ ٣٢).

(٤) ومما يُقوي صحة سماع ابن بُرَيْدة من أبي الأسود إضافةً علىٰ تخريج البخاري لها في صحيحه: تصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما لها، بل قد صحح الترمذي حديثاً آخر يرويه عن أبي الأسود بلا واسطة وهو حديث عبد الله بن بُرَيْدة عن أبي الأسود عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (إنّ أحسن ما غُيِّر به الشيب الحناء والكتم)، قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن صحيح[1].

(٥) أن كتب التراجم والمراسيل التي فيها ترجمة لعبد الله بن بُرَيْدة لم ينقلوا عن أحدٍ أنه لم يسمع من أبي الأسود الديلي - فيما وقفت عليه -، بل علىٰ العكس ظاهر كلامهم أنه قد سمع منه، وروايته عنه بلا واسطة مخرجةٌ في صحيح البخاري، والسنن الأربعة كما رمز له المزي في تهذيب الكمال.

(٦) وهناك قرينة دقيقةٌ قد يُستفاد منها بالمفهوم أنّه سمع من أبي الأسود، وذلك من خلال قول أبي زرعة في رواية ابن بُرَيْدة عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مرسل)[2]، ومعلومٌ أنّه ليس بين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن بُرَيْدة قروناً متطاولة، بل ثمة شائبة سماع؛ لأنه وُلد في عهده، ولذلك نفىٰ أبو زرعة سماعه منه مباشرة، ليُنبه أنّه سمعه بواسطة، ولا يُتصور في الواسطة إلا رجلٌ واحدٌ لا اثنان؛ لتعاصرهما، مما يؤيد أن الواسطة أبا الأسود وحده، فتأمّل !.

(٧) كلام ابن المديني ليس نصاً في الانقطاع، بل فيه شيءٌ من التردد، فقال: (في إسناده بعض الانقطاع)، ولا شك أنّ لكلا الإمامين حجة (ابن المديني، والبخاري)، ولكن صنيع البخاري في تصحيحه لهذا الحديث أقرب؛ فقد تلقت الأمة كتابه بالقبول، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث من وجهه الراجح حديثٌ صحيح، مخرّجٌ في صحيح الإمام البخاري. والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) سنن الترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في الخضاب (٤/ ح١٧٥٣).

(٢) تُحفة التحصيل (١٧٠).

الحـديث الثالث

قـال الإمـام أبـو داود رحمه الله في سـننه، في كتـاب الأدب، بـاب في الجلـوس في الطرقات (٥/٢٨١/ح٤٧٨٤):

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَىٰ النَّيْسَابُورِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ إِسْحاق بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ ابْنِ حُجَيْرٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ[1] قَالَ: (وَتُغِيثُوا الْمَلْهُوفَ وَتَهْدُوا الضَّالَّ).

قال الإمـام ابن المديني رحمه الله:

(هـذا عندنا وهـمٌ، فقـد حـدثناه وهـب بـن جريـر: سـمعت أبـي يحـدث عـن إسحاق بن سويد، عن يحيىٰ بن يعمر أن رسول الله ﷺ قال:" إياكم والجلوس علىٰ ظهر الطريق ". ثم قال: ووهب أعلم بحديث أبيه من غيره، وعنده كتب أبيه.

قال ابن كثير:" ثم رواه علي عن المعتمر بن سليمان وعبد الوهاب الثقفي عن إسحاق بن سُويد عن يحيىٰ بن يعمر مرسلاً -، قال علي: وما أظن الوهم أتىٰ إلا من جرير).

مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٣٦٠)

تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على إسحاق بن سويد، وقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (إسحاق بن سُويد عن ابن حجير العدوي عن عمر رضي الله عنه به مرفوعـًا):

---

(١) أي القصة التي وردت في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: (إياكم والجلوس بالطرقات....الحديث) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المظالم والغصب، باب أفنية الدور والجلوس فيها (٥/ ١٣٤/ ٢٤٦٥)، ومسلم في كتاب اللباس والزينة (١٤/ ١٤٥/ ٢١٢١)، وقد أخرجه أبو داود قبل الحديث السابق برقم (٤٧٨٢).

رواه عنه جرير بن حازم: أخرجه البزار في مسنده (١/ ح٣٣٨) بنحوه، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ح٧٦٢١)، والضياء المقدسي في المختارة (١/ ح٣٠٨) كلهم من طريق: ابن المبارك عن جريرٍ به.

وقال البزار: (لا نعلم أسنده إلا جرير بن حازم عن إسحاق بن سويد، ولا رواه عن جرير مسنداً إلا ابن المبارك، وروىٰ هذا الحديث حماد بن زيد عن إسحاق بن سُويد مرسلاً).

الوجه الثاني: (إسحاق بن سُويد عن يحيىٰ بن يعمر عن النبي ﷺ مرسلاً) رواه عنه:

١. حماد بن سلمة: أخرجه هناد بن السري في الزهد (٢/ ح١٢٤١).
٢. جرير بن حازم: رواه ابن المديني في مسنده - كما في مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٣٦٠) -: عن وهب بن جرير عن أبيه به، ثم قال ابن المديني: (ووهب أعلم بحديث أبيه من غيره وعنده كتب أبيه).
٣. حماد بن زيد: ذكره البزار في مسنده (١/ ح٣٣٨) معلقـًا، ولم أقف عليه مسنداً.
٤. المعتمر بن سليمان: علقه ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٣٦٠)، ولم أقف عليه مسنداً.
٥. عبد الوهاب الثقفي: علقه ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٣٦٠)، ولم أقف عليه مسنداً.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على إسحاق بن سُويد وهو: ابن هُبيرة العدوي البصري.

وثّقه أحمد بن حنبل في رواية أبي داود عنه، وزاد الميموني عن أحمد: (ثبتٌ)، ووثقه كذلك ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وابن حبان، وابن شاهين، والعجلي وقال: (كان يَحملُ علىٰ عليٍ ﷺ). وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ تُكُلم فيه للنصب)، من الثالثة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومائة، روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

والراجح أنّه ثقةٌ كما قال الجمهور، ولم يُجرح، وأبو حاتم معروفٌ بالتشدد، ولعله أعرض عن وصفه بالثقة لأجل رميه بالنصْب.

يُنظر: سؤالات أبي داود لأحمد (٤٦١)، وسؤالات الميموني لأحمد (٥١٠)، والثقات للعجلي (٥٤)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٢٢)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤٣٢)، والتقريب (٣٦١).

وقد رواه عنه على الوجه الأول راوٍ واحد:

جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وَهْب، ثقةٌ إمامٌ وفي حديثه عن قتادة ضعف، قال ابن رجب: (ثقة متفق على تخريج حديثه)، وقد نقموا عليه اختلاطه، قال أبو حاتم: (تغيّر قبل موته بسنة)، لكنه لم يحدّث في حال اختلاطه بل حجبه أولاده كما قال ابن مهدي، قال ابن عدي: (وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه وهو مستقيم الحديث صالُح فيه إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين حدث عنه الأئمة من الناس)، وقال الذهبي: (ثقةٌ لما اختلط حجبه ولده)، وقال أيضاً: (أحد الأئمة الكبار الثقات)، وقال ابن حجر: (ثقةٌ لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه)، أما أوهامه فقد قال الذهبي في السير: (اغتفرت أوهامه في سعة ما روى)، من السادسة مات سنة سبعين ومائة بعدما اختلط، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٢/ ٥٠٤)، والكامل(٢/ ١٢٥)، وتهذيب الكمال (٤/ ٥٢٤)، والكاشف (٧٦٨)، وشرح العلل (٢/ ٧٨٤)، والتقريب (٩١٩).

واختُلف على جرير، فرواه عنه على الوجه الأول:

عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمُعت فيه خصال الخير، من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٧٩)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٥)، والتقريب (٣٥٩٥).

وخالفه فرواه عنه على الوجه الثاني (المرسل) ابنه وهبٌ، وهو:

وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي البصري، ثقة من التاسعة مات سنة ستٍ ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٨)، وتهذيب الكمال (٣١/ ١٢١)، والتقريب (٧٥٢٢).

وقد تابع جريراً في روايته للوجه الثاني المرسل عن إسحاق بن سُويد أربعةٌ آخرون:

(١) **حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة،** ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأَخَرة، قال ابن رجب: (ثقة ثقة، من أصلب الناس في السُنة...وفَصْلُ القول في رواياته: أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم: كثابت البناني، وعلي بن زيد. ويضطرب في بعضهم الذين لم يُكْثر ملازمتهم: كقتادة، وأيوب...)، من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين ومائة، روىٰ له الجماعة[1].

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٤٠)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣)، وشرح العلل(١/ ٤١٤)، والتقريب (١٥٠٧).

(٢) **حماد بن زيد:** بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل البصري، إمام ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريراً[2]، ولعله طرأ عليه فقد البصر؛ لأنه صحّ أنه كان يكتب، من كبار الثامنة مات سنة تسع وسبعين، وله إحدىٰ وثمانون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣٧)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٣٩)، شرح العلل (٢/ ٧٠٣)، والتقريب (١٥٠٦).

---

(١) راجع تحفة الأشراف (١/ ١١/ ح٧)، وكلام الحافظ في الفتح (١١/ ٢٦١/ ح٦٤٤٠) في تخريج البخاري لحماد بن سلمة.

(٢) قاله ابن حبان كما في الثقات (٦/ ٢١٨)، قال العلّامة المعلمي في حاشيته علىٰ الأنساب للسمعاني(١/ ١٩٩): (إذا ثبت أنه لم يذكره أحدٌ بالعمىٰ قبل ابن حبان، وثبت خلاف ذلك في الجملة، ففي الاعتداد بقول ابن حبان وقفة).

(٣) **معتمر بن سليمان التيمي**، أبو محمد البصري، ثقةٌ، من كبار التاسعة، مات سنة سبعٍ وثمانين ومائة، وقد جاوز المائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٢)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٢٥٠)، والتقريب (٦٨٣٣).

(٤) **عبد الوهاب الثقفي**: هو ابن عبد المجيد بن الصلْت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقةٌ تغيّر قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة أربعٍ وتسعين، عن نحوٍ من ثمانين سنة، روىٰ له الجماعة. وأما اختلاطه فقد حجبه أهله، فلم يروِ شيئًا بعد تغيره، قال العلائي: (فهو من القسم الأول)، والقسم الأول عنده -كما أوضح في مقدمة كتابه -: (من لم يوجب تغيره ضعفًا أصلاً، ولم يحُطّ من مرتبته؛ إما لِقصر مدة اختلاطه وقلته كسفيان بن عُيينة، ...، وإما لأنّه لم يروِ شيئًا حال اختلاطه فسلِم حديثه من الوهم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهما).

وأشار إلىٰ نحو هذا الحافظ الذهبي في السير فقال: (لكن ما ضرّه تغيُره، فإنّه لم يُحدث زمن التغير بشيء).

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٦٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣)، والسير (٩/ ٢٣٧)، والمختلطين للعلائي(٧٩)، والتقريب (٤٢٨٩).

وأما يحيىٰ فهو ابن يَعمَر البصري، ثقةٌ فصيحٌ، وكان يُرسل، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف علىٰ جرير بن حازم، فالمحفوظ عنه هو الوجه الثاني المرسل الذي رواه ابنه وهب، وذلك للقرائن التالية:

(١) رواه عن جرير ابنه وهب، والابن له خصوصيةٌ بأبيه، فهو أعلم بحديث أبيه من غيره.

(٢) أنّ وهبًا كانت عنده كتب أبيه كما قال ابن المديني، فهو يروي عنه من كتابه، وهذا مزيد ضبطٍ وإتقان، وصاحب الكتاب المتقن عن الشيخ مقدَّمٌ علىٰ من يروي من حفظه.

(٣) أنّ وهبًا قد توبع متابعةً قاصرةً في شيخ أبيه، وهو إسحاق بن سويد، فرواه أربعةٌ من أصحاب إسحاق بن سُويد علىٰ هذا الوجه المرسل، بينما لم يُتابع علىٰ الوجه الأول المرفوع، ولذلك فقد جزم ابن المديني بأن الخطأ من جريرٍ نفسه، وليس من ابن المبارك الراوي عنه، فابن المبارك إمام كبير ثقة ثبت، وقد تفرد جرير برواية الوجه المرفوع عن أصحاب إسحاق بن سُويد الآخرين الذين خالفوه فأرسلوا الخبر، وهذا يدل علىٰ أن الوهم منه، قال ابن المديني: (وما أظن الوهم أتىٰ إلا من جرير).

ومن خلال ما سبق يظهر أنّ الوجه المرسل (الوجه الثاني) هو المحفوظ عن إسحاق بن سويد؛ فقد رواه عنه خمسةٌ من أصحابه، وأما الوجه الأول (المرفوع) فهو غير محفوظ، وهذا ما رجحه كبار الحفاظ ومنهم: ابن المديني كما تقدم نقله عنه، والدارقطني فقال: (وهو أشبه بالصواب)[١].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ ضعيف؛ لأنه مرسل، ولكن للحديث شاهدان يتقوىٰ بهما ويكون حسنًا لغيره.

الشواهد:

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (إياكم والجلوس علىٰ الطرقات، فقالوا: ما لنا بدٌّ، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها؟ قال:

(١) في العلل (٢/ ٢٥٠).

فإذا أبيتم إلا المجالس فأعطوا الطريق حقها، قالوا: وما حق الطريق؟ قال:غض البصر وكف الأذىٰ ورد السلام وأمرٌ بالمعروف ونهيٌ عن المنكر).

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المظالم والغصب، باب أفنية الدور والجلوس فيها (٥/ ١٣٤/ ح٢٤٦٥)، ومسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة (١٤/ ١٤٥/ ح٢١٢١).

(٢) عن أبي طلحة رضي الله عنه قال:كنا قعوداً بالأفنية نتحدث فجاء رسول الله ﷺ فقام علينا فقال: ما لكم ولمجالس الصُّعُدات، اجتنبوا مجالس الصعدات. فقلنا: إنما قعدنا لغير ما بأس قعدنا نتذاكر ونتحدث، قال: إما لا فأدوا حقها: غض البصر، ورد السلام، وحسن الكلام).

أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب السلام (١٤/ ٢٠١/ ح٢١٦١).

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الرابع

قال الإمام الدارمي رحمه الله في سننه، في كتاب البيوع، باب في النهي عن الاحتكار (٢/٣٢٤/ح٢٥٤٤):

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:(الْجَالِبُ[1] مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ[2] مَلْعُونٌ).

(١) الجالِب: اسم فاعل، من جلب الشيء إذا جاء به، وجَلَبَ الشيء: جاء به للتجارة من بلد إلىٰ بلد جَلْبًا. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ابن المطرِّز (١/ ١٥١).

(٢) المحتكِر: اسم فاعل، من احتكر الطعام إذا جمعه وأمسكه، وأصل الحَكْر: الجمع والإمساك، وقد ورد: "من احتكر طعامًا " أي اشتراه وحبسه ليقل فيغلو. ينظر: النهاية (١/ ٤١٧).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(هذا حديث كوفي ضعيف الإسناد، منكر مع أنه منقطع من قِبل سعيد بن المسيب).

مسند الفاروق / لابن كثير (١/ ٣٤٨)

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على: إسرائيل، واختلف عليه في رفعه ووقفه على وجهين:

الوجه الأول: (إسرائيل عن علي بن سالم عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا) رواه عنه:

١. محمد بن يوسف: أخرجه الدرامي في سننه في كتاب البيوع، باب في النهي عن الاحتكار (٢/ ٣٢٤/ ح٢٥٤٤).

٢. محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي: أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب (٢/ ٧٢٨/ ٢١٥٣).

٣. أبو نُعيم: أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ح٣٣)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ رقم١٢٣٢).

٤. يحيىٰ بن آدم: أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٤).

٥. أسد بن موسىٰ: أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٤).

٦. عبيد الله بن موسىٰ[1]: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ح٢١٦٤) بدون قوله: (الجالب مرزوق).

٧. إسحاق بن منصور: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٦/ ح١٠٩٣٥).

(١) في المطبوع: عبد الله - مُكبّراً -، وهو خطأ، فعُبيد الله - المصغر- هو الذي يروي عن إسرائيل، كما في تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٤).

الوجه الثاني: (إسرائيل عن علي بن سالم عن علي بن زيد عن سعيد موقوفاً عليه) رواه عنه:

عبد الرزاق في المصنف (٨/ ح١٤٨٩٤) عن إسرائيل به.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على إسرائيل وهو:

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهَمْداني(١)، أبو يوسف الكوفي.

قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن سعد: (ثقة)، وزاد أبو حاتم: (متقن)، وقدّمه أحمد وغير واحد من الحفاظ على شريك، قال أحمد: (إسرائيل أثبت حديثاً من شريك)، وبنحو ذا قال ابن معين وأبو داود، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له شيئاً مما استنكر عليه: (كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره، وقد حدّث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه...وسائر ما ذكرت من حديثه، و ما لم أذكره كلها محتملة، وحديثه عامتها مستقيمة، وهو من أهل الصدق والحفظ...وهو ممن يُكتب حديثه ويُحتج به).

وقد تكلم فيه بعض الحفاظ، فكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، ويحيى معروف بالتشدد، وكان يقول: (لو لم أروِ إلا عن كل من أرضى ما رويت إلا عن خمسة)، ومع تركه للرواية عن إسرائيل فقد روى عمن هو دونه كمُجالد، وضعفه ابن المديني تبعاً لكلام القطان فيه، مع أن علياً روى عن يحيى القطان قوله: إسرائيل فوق أبي بكر بن عيّاش.

وتعقّب الذهبي في السير من ضعّفه فقال: (قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظاً وصاحب كتاب ومعرفة....- ثم قال عن تضعيف

---

(١) بفتح الهاء وسكون الميم، والدال المهملة، هي منسوبة إلى هَمْدان، وهي قبيلةٌ من اليمن نزل بعضها الكوفة. الأنساب (٤/ ٥١٠).

ابن المديني - مشىٰ عليٌ خلف أستاذه يحيىٰ بن سعيد، وقفىٰ أثرهما أبو محمد ابن حزم وقال: "ضعيف"، وعمد إلىٰ أحاديثه التي في الصحيحين فردّها ولم يحتج بها، فلا تلتفت إلىٰ ذلك، بل هو ثقة، نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده؛ فإنه لازمه صباحًا ومساءً عشرة أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه، ولم يصنع يحيىٰ بن سعيد شيئًا في تركه الرواية عنه، وروايته عن مجالد)، وقال في الميزان: (إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في التثبت كالاسطوانة، فلا يُلتفت إلىٰ تضعيف من ضعفه)، وذكره في كتابه: (من تُكُلم فيه وهو مُوثّق/ ص٤٤) وقال: (ثقة إمام)، وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر في هدي الساري فقال: (فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يُحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق علىٰ إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما؛ لاستناده إلىٰ كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: قيل ليحيىٰ بن معين: إن إسرائيل روىٰ عن أبي يحيىٰ القتات ثلاثمائة وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة يعني مناكير، فقال:لم يُؤت منه، أُتي منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيىٰ القطان محمول علىٰ أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيىٰ فظن أن النكارة من قِبَله وإنما هي من قِبَل أبي يحيىٰ كما قال ابن معين، وأبو يحيىٰ ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولىٰ من الحمل علىٰ من وثقوه والله أعلم). ثم لخّص حاله في التقريب فقال: (ثقة تُكُلم فيه بغير حُجة، من السابعة، مات سنة ستين وقيل بعدها)، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٠)، والكامل(١/ ٤٢٢)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٠)، وتهذيب الكمال(٢/ ٥١٥)، والسير(٧/ ٣٥٨)، والميزان(١/ ٢٠٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٣)، وهدي الساري (٤٠٩)، والتقريب (٤٠٥).

واختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول -المرفوع- سبعة من أصحابه، وهم:

(١) **محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي** مولاهم الفِرْيَابي[١]، نزيل قَيْسَارية[٢]، ثقة فاضل، يُقال أخطأ في شيءٍ من حديث سفيان وهو مقدّم فيه مع ذلك عندهم علىٰ عبد الرزاق، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١١٩)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٢)، والتقريب (٦٤٥٥).

(٢) **محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي**، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٧)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٤٧٦)، والتقريب (٦٠٥٥).

(٣) **أبو نُعيم الفضل بن دُكين الكوفي**، واسم دُكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم، أبو نُعيم المُلائي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من التاسعة مات سنة ثماني عشرة ومائتين، وقيل تسع عشرة، وهو من كبار شيوخ البخاري، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٦١)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ١٩٧)، والتقريب (٥٤٣٦).

(٤) **يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي**، أبو زكريا، مولىٰ بني أمية، ثقة حافظ فاضل، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٢٨)، وتهذيب الكمال (٣١/ ١٨٨)، والتقريب (٧٥٤٦).

---

(١) نسبةٌ إلىٰ مدينة فارياب، ويُقال لها (فيرياب) أيضـًا في خراسان، من أجلّ مدن جوزجان، لم يبق لاسمها ذكرٌ في الخارطة، وقد تكون خرائبها تُطابق ما يُعرف اليوم بـ(خير آباد)، يُنظر: الأنساب(٣/ ٤٥١)، معجم البلدان (٤/ ٢٢٩)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٦٧).

(٢) ولايةٌ بوسط تركيا، عاصمتها بنفس الاسم (قيسارية)، وهي من أهم المدن التاريخية بتركيا، فُتحت زمن عمر رضي الله عنه، معجم البلدان (٤/ ٤٢١)، الموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٤١١).

(٥) **أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأُموي**، لقبه: " أسد السنة"، قال مُغَلْطاي: (لُقّب بذلك لكتاب صنفه في السُنّة)، وقيل إن الذي صنفه هو ابنه سعيد.

الجمهور على توثيقه، قال البخاري: (مشهور الحديث)، وقال أبو داود في سؤالاته: (سمعت أحمد ذكره بخير)، وقال النسائي: (ثقة، ولو لم يُصنف كان خيراً له).

ووثقه: ابن يونس، وابن قانع، والبزار، والعجلي وزاد: (صاحب سُنة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: (مصري صالح)، وقال ابن دقيق العيد: (ثقة).

وقد تُكُلم فيه بما لا يقدح في ثقته، فقال ابن يونس في الغرباء: (حدّث بأحاديث منكرة وهو ثقة فأحسب الآفة من غيره)، فالآفة من غير أسد في هذه النكارة كما بيّن ابن يونس، أما هو فثقة.

وتكلم فيه ابن حزم فقال: (منكر الحديث، لا يُحتجُّ به...). وقال عبد الحق في أحكامه الوسطى: (لا يُحتج به عندهم، ورأيت لابنه سعيد تصنيفاً في فضائل التابعين في مجلدين أكثر فيه عن أبيه وطبقته).

وكلام ابن حزم هذا مردود، قال ابن عبد الهادي في الطبقات: (تكلم فيه ابن حزم بلا حُجة)، وقال الذهبي في الميزان: (هذا تضعيف مردود... استشهد به البخاري - في موضع واحد تعليقاً- واحتج به النسائي، وأبو داود، وما علمت به بأساً...)، ولما ذكره في الكاشف لم يلتفت إلى كلام ابن حزم فيه، بل اعتمد توثيق النسائي له فقط، وعدّه في من تُكُلم فيه وهو مُوثق.

والعجيب أن الحافظ ابن حجر قال عنه في التقريب: (صدوق يُغرب، وفيه نصب) !.

ولم أقف على أحد وصفه بالنصب، بل يقول فيه العجلي: (صاحب سُنة)، بل حتى ابن حجر نفسه لم يذكره في مقدمة الفتح في من تُكُلم فيهم ممن اتُهموا ببدعة وخرّج لهم البخاري.

وأما قوله: (يُغرب)؛ فكأنه أخذه من قول النسائي: (لو لم يُصنف كان خيراً له) كما أشار إلىٰ ذلك هو بنفسه في هدي الساري.

وأما قوله: (صدوق) فغير ظاهر، والأرجح أنه ثقة، فقد نص علىٰ توثيقه ستة من الأئمة، وأثنىٰ عليه أحمد، والبخاري، والخليلي، وغيرهم.

وقد نقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد كلاماً نفيساً في الدفاع عن أسد وإثبات ثقته فقال: (إن أسداً ثقة ولم يُرَ في شيء من كتب الضعفاء له ذكر، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تُكلم فيه، وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسداً؛ وهذا يقتضي توثيقه، ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار وعن أبي الحسن الكوفي - يريد العجلي -، ولعل ابن حزم وقف علىٰ قول ابن يونس في تاريخ الغرباء: " أسد بن موسىٰ حدث بأحاديث منكرة، وكان ثقةً وأحسب الآفة من غيره"، فإن كان أخذ كلامه من هذا فليس بجيد؛ لأن من يقال فيه (منكر الحديث) ليس كمن يقال فيه (روىٰ أحاديث منكرة)، لأن منكر الحديث وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرىٰ تقتضي أنه وقع له في حينٍ لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: (يروي أحاديث منكرة)، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، وكذلك قال في زيد بن أبي أنيسة:(في بعض حديثه نكارة)، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم وهما العمدة في ذلك، وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة، كيف يكون ثقة وهو لا يحتج بحديثه !).

وأما قول عبد الحق، فمعلومٌ أنه يعتمد علىٰ ابن حزم في أحكامه كثيراً، وليس هذا بغريب من ابن حزم فقد ضعف أبان بن صالح القرشي، وقد وثقه قبله جمهور الأئمة، ولم يتكلم فيه إلا ابن حزم وابن عبد البر، ولذلك رد عليهما ابن حجر في التهذيب (١/ ٥٤) فقال: (وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه، فلم يُضعف أباناً أحدٌ قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه).

وضعف ابنُ حزم إسرائيل كما تقدم قبل قليل وتقدم رد الحافظ عليه أيضًا بقوله: (لا يُحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق علىٰ إسرائيل الضعف).

مات أسدٌ سنة اثنتي عشرة ومائتين، وروىٰ له: البخاري تعليقا، وأبو داود، والنسائي.

يُنظر: التاريخ الكبير (٢/ ٤٩)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ت/ ٢٥٨)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٨)، المحلىٰ لابن حزم (٢/ ٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٥١٢)، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/ ٢)، السير (١٠/ ١٦٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٢)، الميزان (١/ ٢٠٧)، الكاشف (١/ ٢٤١)، من تُكلم فيه وهو مُوثق (ص٤٣)، نصب الراية (١/ ١٧٩)، التهذيب (١/ ١٣٣)، هدي الساري (ص٤٨٠)، التقريب (٤٠٣).

(٦) **عُبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العَبْسي أبو محمد الكوفي.**

متفقٌ علىٰ ثقته وحفظه وصدقه، وإنما انتُقد فيه تشيعه، ولذلك تكلم فيه الإمام أحمد وغيره، وما رُمي به من التشيع لا يضر به في روايته مع صدقه وأمانته، ولذا روىٰ عنه كبار الأئمة الحفاظ ممن يتشددون في انتقاء الشيوخ: كالبخاري فقد روىٰ عنه في صحيحه، وأبي حاتم الرازي، وابن معين، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وغيرهم.

بل حتىٰ الإمام أحمد الذي تكلم فيه قد روىٰ عنه مع كراهته لبدعته.

وقد روىٰ الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٤٢٧) بسنده إلىٰ أبي زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة قال: (كنت جالسا في مسجد الجامع...وكان أبو خيثمة يصلي صلواته هناك، وكان يركع بين الظهر والعصر، وأبو زكريا يحيىٰ بن معين قد صلىٰ الظهر وطرح نفسه بإزائه، فجاءه رسول أحمد بن حنبل فأوجز في صلاته وجلس، فقال له: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسىٰ العَبْسي وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تركتُ الحديث عنه. قال فرفع يحيىٰ بن معين رأسه وقال

للرسول: اقرأ علىٰ أبي عبد الله السلام، وقل له: يحيىٰ بن معين يقرأ عليك السلام وقال لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان ﵁ فاترك الحديث عنه فإن عثمان أفضل من معاوية ﵄).

وروىٰ الخطيب أيضـًا في الكفاية (ص٢٠٨) بسنده إلىٰ أحمد بن زهير قال: (سمعت يحيىٰ بن معين وقيل له إن أحمد بن حنبل قال: إن عُبيد الله بن موسىٰ يُردُّ حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلىٰ في ذلك منه مائة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عُبيد الله).

وقد اتفق أصحاب الصحيح وغيرهم علىٰ تخريج حديثه وروايته، ولذا قال الذهبي في الكاشف: (الحافظ أحد الأعلام علىٰ تشيعه وبدعته...ثقة)، وذكره في من تُكُلم فيه وهو موثق (ص١٣١) فقال: (شيخ البخاري، ثقة، لكنه شيعي جَلْد، كره بعضهم الأخذ عنه).

وروىٰ الذهبي بسنده إلىٰ عُبيد الله بن موسىٰ حدثنا مالك بن مِغْوَل عن عون بن أبي جُحيفة عن أبيه قال: قال علي ﵁: (خيرنا بعد نبينا أبو بكر وعمر ﵄).

قال الذهبي: (ورواية عُبيد الله مثل هذا دال علىٰ تقديمه للشيخين ﵄، ولكنه كان ينال من خصوم علي ﵁)، وقال ابن حجر: (ثقة كان يتشيع، من التاسعة)، وكذلك قال عنه العلامة المحقق المعلمي في تعليقه علىٰ الفوائد المجموعة: (ثقة علىٰ تشيعه)، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: تاريخ الدوري عن ابن معين (٢/ ٣٨٤)، التاريخ الكبير(٥/ ٤٠١)، والجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤)، الثقات لابن حبان (٧/ ١٥٢)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٤٢٧)، وتهذيب الكمال (١٩/ ١٦٤)، والسير (٩/ ٥٥٣)، والكاشف(١/ ٦٨٧)، والميزان (٣/ ١٦)، والتقريب(٤٣٦٧)، الفوائد المجموعة (ص٣٦٨).

تنبيه: تقدم في ترجمة عبيد الله السابقة القول بأن ما رُمي به من التشيع لا يضر في روايته مع صدقه وأمانته.

ولتجلية حقيقة الأمر في مسألة رواية المبتدع والاحتجاج بها يُقال: الذي يظهر من كلام الأئمة المحققين، أنّه لا أثر للبدعة المفسّقة - في قبول الرواية- مع صدق الراوي وأمانته وضبطه، وفيما يأتي طرف من كلام الأئمة في هذه المسألة المهمة:

قال ابن المديني في عبد الله بن نجيح المكي: (أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدريًا معتزليًا)[١]، وقال ابن معين في سعيد بن خُثيم: (شيخٌ كوفي ليس به بأس، ثقة. قال: فقيل ليحيىٰ: شيعي؟ فقال: وشيعي ثقة، وقدري ثقة)[٢]، وقال ابن الجنيد: (سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لابأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه)[٣]، وقد سرد الخطيب البغدادي أقوالاً كثيرةً للأئمة تدلُّ علىٰ جواز الرواية عمن كانت بدعته مفسقة يطول المقام بذكرها[٤].

ثم ليُعلم أن كلام أئمة الحديث في التشديد في رواية المبتدع ببدعة مفسقة والأخذ عنه، إنما هو لأجل التنفير من بدعته والتحذير منها، لا أنهم ذكروا ذلك من باب رد حديث المبتدع وعدم قبوله إذا كان صادقًا ضابطًا، وقد أوضح هذا المعنىٰ وبيّنه بيانًا شافيًا شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: (التعليل بخوف الكذب ضعيف؛ لأن ذلك قد يُخاف علىٰ الدعاة إلىٰ مسائل الخلاف الفروعية وعلىٰ غير الدعاة، إنما الداعي يستحق الهجران فلا يُشَيَّخُ في العلم...، ونهىٰ أحمد عن السماع من جماعة في زمنه ممن أجاب في المحنة وأجمع المسلمون علىٰ الاحتجاج بهم، وهو في نفسه قد روىٰ عن بعضهم لأنه كان قد سمع منهم قبل الابتداع ولم يطعن في صدقهم وأمانتهم، ولا أنكر الاحتجاج برواياتهم...)[٥].

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص/ ٩٧).
(٢) سؤالات ابن الجُنيد لابن معين (ص/ ١٢٤).
(٣) التهذيب (١/ ٤٢٢).
(٤) يُنظر: الكفاية (ص٢٠٥).
(٥) المسوّدة في أصول الفقه (ص/ ٢٣٨).

وقد أطال شيخ الإسلام الكلام في هذه المسألة، وبين أنه لا عبرة بكون المبتدع داعية أو غير داعية ونحو ذلك من الفروقات، وأن النصوص المنقولة عن أحمد في التفريق بين الداعية وغيره، ليست من باب الطعن في روايته، بل من باب التنفير والتحذير من بدعته.

وعلّق الشيخ أحمد شاكر علىٰ هذه المسألة بعد سياقه لقول من اشترط كونه غير داعية أو يروي فيما لا يؤيد بدعته قال: (وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخُلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرىٰ كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرىٰ كثيراً منهم لا يوثق بأيّ شيءٍ يرويه...)[1].

وفي القول برد حديث المبتدع ببدعة مفسقة لا لشيءٍ إلا: لكونه داعيةً، أو لكونه روىٰ ما يؤيد بدعته - خوفاً أن يكون كذب في الحديث لنصرة بدعته - مع الإقرار بثقته وصدقه وأمانته: تناقضٌ ظاهرٌ، وكون بعض الأئمة تركوا الرواية عنهم فهذا إخماداً لبدعتهم وإهانةً لهم فحسب، ولكنهم يحتجون برواياتهم ويُخرّجونها في كتبهم متىٰ ما تبين لهم صدقهم وأمانتهم.

والغرض من بسط الكلام في رواية المبتدع ببدعة مفسقة، الحرص علىٰ بيان الراجح في هذه المسألة، لكثرة ما يقع ذلك في رواة الأحاديث، فلا حاجة لتقريره ثانيةً[2].

وقد حرّر الإمام الحافظ الصنعاني هذه المسألة في جزء نفيس سمّاه (ثمرات النظر في علم الأثر)، ورجح أن المعوّل في باب الرواية علىٰ الصدق والأمانة والضبط للحديث والبعد عن الكذب فحسب، ولا أثر للبدعة المفسقة علىٰ قبول حديث الراوي الموصوف بالصفات السابقة، وقد أطال العلامة الصنعاني في كتابه

(١) الباعث الحثيث (١/ ٣٠٣).
(٢) للاستزادة حول مسألة رواية المبتدع يُنظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ١٢١)، وكلام ابن كثير في اختصار علوم الحديث (كما في الباعث الحثيث ١/ ٣٠٠)، والميزان (١/ ٥).

الآنف الذكر في توضيح ذلك وبيانه فأفاد وأجاد[١].

(٧) **إسحاق بن منصور بن بهرام**، أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت، من الحادية عشرة، مات سنة إحدىٰ وخمسين ومائتين، روىٰ له الجماعة إلا أبا داود.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٤)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤٧٤)، والتقريب (٣٨٨).

ورواه عنه علىٰ الوجه الثاني الموقوف راوٍ واحد وهو:

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، الثقة الحافظ، عالم اليمن، مصَنِّفٌ شهيرٌ، عَمِي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع[٢]، من التاسعة مات سنة إحدىٰ عشرة ومائتين، وله خمس وثمانون، وروىٰ له الجماعة.

وأما ما يتعلق بتغيّره: فقد قال الإمام أحمد:(أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع)، وقال البخاري: (ما حدث به عبد الرزاق من كتابه فهو أصح)، وقال النسائي: (فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة)، وقال الحافظ ابن رجب: (وقد حدّث غير واحد أن عبد الرزاق حدّث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت رضي الله عنهم، فلعل تلك

---

(١) ومن جملة ما قال: (...وفي- البخاري- من المبتدعة أمم لا يُحصون، وفي غيره من الأمهات وناهيك أنه خرّج لعمران بن حطان الخارجي المادح لقاتل علي رضي الله عنه بالأبيات المشهورة السائرة...وأخرجوا أيضًا لعدي بن ثابت، وقد قال فيه ابن معين: شيعيٌ مفرط، وقال الدارقطني: رافضيٌ غالي...) ثم سرد جملةً كبيرة من المبتدعة من الدعاة وغيرهم.
أما عدي بن ثابت فهو من الدعاة فقد كان إمام مسجد الشيعة وقاصُّهم، ومع ذلك فقد خرّج له الشيخان حديثًا في مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، فقد روىٰ البخاري(ح/ ٣٧٤٩) ومسلم(ح/ ٢٤٢٢) في صحيحيهما من طريقه عن البراء رضي الله عنه قال: (رأيت النبي ﷺ والحسن بن علي علىٰ عاتقه يقول: اللهم إني أحبه فأحبه)، وخرّج مسلمٌ في صحيحه(ح/ ٧٨): من طريق عديٍ أيضًا عن زرٍ قال: قال علي رضي الله عنه:(والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ: أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق)، ثم قال الصنعاني: (...وبعد هذا يظهر لك أنه لا اعتماد إلا علىٰ ظن الصدق وكون الراوي مصونًا عن الكذب كما عرفت من نصوص أئمة الحديث).
يُنظر: ثمرات النظر (٨٤، ٨٦، ٨٨، ١٢٢)، وأشار إلىٰ نحو ذلك المعلمي في أوائل "التنكيل": (١/ ٤٢-٥٢).

(٢) وتشيعه ليس طعنًا في الشيخين، بل تفضيله لعليٍ علىٰ عثمان رضي الله عنهما، فلا يضره في روايته مع صدقه وإمامته، كما قال الذهبي في السير (٩/ ٥٧٣).

الأحاديث مما لُقِّنَها بعدما عَمِي، كما قال الإمام أحمد، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه)، وقال الذهبي: (سائر الحفاظ وأهل العلم يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روىٰ).

ويتبين مما سبق أنه ثقة حجة خاصة إذا حدّث من كتابه، لكن من سمع منه من حفظه بعد ما عمي ففيه ضعف؛ لأنه كان يُلقن ويقبل التلقين، ومن هؤلاء: محمد بن يحيىٰ الذُهلي، وأحمد بن محمد الخُزاعي، وإسحاق الدّبَري، وأما سماع الإمام أحمد، وابن المديني، وابن معين، فكان سماعاً قديماً قبل تغيره وذهاب بصره، وكان من كتاب عبد الرزاق.

يُنظر: التاريخ الكبير (٦/ ١٣٠)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٨)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٢)، والسير (٩/ ٥٣٦)، والميزان (٢/ ٦٠٩)، وشرح العلل (٢/ ٧٥٢)، والتقريب (٤٠٩٢).

وبقية رجال الإسناد هم:

علي بن سالم بن شَوّال[1] - باسم الشَهْر -، قال البخاري: (لا يُتابع في حديثه)، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وروىٰ له ابن ماجه[2] حديثاً واحداً في الاحتكار وهو هذا الحديث.

قال ابن عدي: (وعلي بن سالم هذا لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره)، وقال الذهبي: (ولا يُعرف له غيره)، وقال ابن حجر: (ضعيف، من السابعة).

يُنظر: التاريخ الكبير (٦/ ٢٧٨)، الجرح والتعديل (٦/ ١٨٨)، والكامل (٥/ ٢٠٤)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٤٦٤)، والميزان (٣/ ١٣٠)، والمغني (٤٢٦٧)، والتهذيب (٣/ ١٦٤)، والتقريب (٤٧٧٠).

---

(١) قال ابن حجر في التهذيب (٣/ ١٦٤): (وفي الهامش مقابل شوال: صوابه ثوبان)، والذي عند المزي، والذهبي: في الميزان والكاشف، وابن حجر: في التهذيب والتقريب تسمية جده: شوالاً.

(٢) كذا في تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٤٦)، والتهذيب (٣/ ١٦٤)، والتقريب ط.عوامة (٤٧٦٣)، ووقع في طبعة العاصمة بتحقيق أبي الأشبال (٤٧٧٠) أنّ النسائي روىٰ له، وهو خطأ، والصحيح الأول.

علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدْعان التيمي البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جُدْعان، ينسب أبوه إلىٰ جد جده، ضعيفٌ، من الرابعة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومائة وقيل قبلها، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤)، والتقريب (٤٧٦٨).

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا علىٰ أن مرسلاته أصح المراسيل، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٥٩)، تهذيب الكمال (١١/ ٦٦)، التقريب (٢٤٠٩).

وقد اختلف في سماعه من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قال عباس الدوري (التاريخ ٢/ ٢٠٨) سمعت يحيىٰ بن معين يقول: (سعيد بن المسيب قد رأىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان صغيراً، قلت ليحيىٰ: يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال يحيىٰ: ابن ثمان سنين يحفظ شيئا!)، وفي سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١١٧) قال حين سئل عن سماعه: (يقولون لا)، وذكر المزي في تهذيب الكمال (١١/ ٧٤) أنّ مالكـًا سُئل عن سعيد بن المسيب قيل: أدرك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ قال: (لا، ولكنه ولد في زمان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلما كَبُر أكبَّ علىٰ المسألة عن شأنه وأمره حتىٰ كأنه رآه، قال مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يرسل إلىٰ ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمره).

وقال أبو حاتم الرازي كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧٣، ٧١): (سعيد بن المسيب عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرسل، يدخل في المسند علىٰ المجاز... وقيل له: يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ قال: لا، إلا رؤيته علىٰ المنبر ينعي

النعمان بن مقرّن ﭬ)، وسيأتي كلام ابن المديني على الحديث السابع وحكمه بانقطاعه؛ وتعليله له بقوله: (لأن سعيداً لم يسمع من عمر ﭬ إلا حديثاً عند رؤية البيت، وقد روى عنه غير حديث: سمعت، ولم يصح عندي، ومات عمر ﭬ وسعيدٌ ابن ثمانِ سنين)، وفي كلام ابن المديني إشارة إلى إعلال الأسانيد التي فيها التصريح بالسماع بينه وبين عمر.

ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٦٠/ ٢٦٢): عن أبي طالب أنه قال لأحمد: (سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن مثل سعيد بن المسيب، ثقة من أهل الخير. قلت: سعيد عن عمر ﭬ حُجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر ﭬ وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يُقبل؟!).

ويتضح مما سبق: أن الأئمة متفقون على إثبات أصل سماعه من عمر ﭬ فقد سمع منه حديث رؤية البيت كما قال ابن المديني، ونعيه للنعمان بن مقرن ﭬ على المنبر كما قال أبو حاتم، وإنما الخلاف: هل سمع منه كل ما روى عنه، أم سمع منه شيئا يسيراً؟ والثاني أظهر، وهو الذي اختاره الحافظ ابن رجب في شرح العلل (١/ ٥٥٢) فقال موضحاً كلام الإمام أحمد الآنف الذكر: (ومراده أنه سمع منه شيئاً يسيراً، لم يُرِد أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك منه قطعاً) وعلى هذا: فسعيد لم يسمع من عمر ﭬ هذا الحديث، فهو منقطعٌ، ولكنه صالحٌ للاحتجاج عند الإمام أحمد، والقول بالانقطاع لا يستلزم نفي الحُجّية، ونظير ذلك قول ابن المديني في حديثٍ يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه: (هو منقطع، وهو حديثٌ ثبتٌ)، وإنما قال ذلك لقرائن احتفّت برواية أبي عُبيدة عن أبيه، قال يعقوب بن شيبة: (إنما استجاز أصحابنا أن يُدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند - يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنّه لم يأت فيها بحديثٍ منكر)[1].

(١) يُنظر كلام ابن المديني ويعقوب في شرح العلل لابن رجب (١/ ٥٤٤).

دراسة الاختلاف:

مما سبق يتضح أن الراجح عن إسرائيل هو الوجه الأول المرفوع للقرائن التالية:

١. كثرة عدد رواته؛ فقد رواه سبعة من أصحابه الثقات، ولم يُخالفه إلا عبد الرزاق.

٢. الحفظ والضبط؛ ففيهم من هو أحفظ وأثبت من عبد الرزاق كأبي نُعيم الفضل بن دُكين، وإسحاق بن منصور، ويحيىٰ بن آدم.

٣. اتفاق البلد؛ ففيهم جماعة من الكوفيين، وإسرائيل كوفيٌّ، أما عبد الرزاق فصنعاني.

والحديث بهذا الإسناد الكوفي فيه نكارة، فقد تفرد به علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب ولم يُتابع عليه، ولم يروه عن ابن جدعان إلا علي بن سالم الذي لا يُعرف إلا بهذا الحديث، قال ابن عدي: (وعلي بن سالم هذا لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره)، وقال البيهقي: (تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد)، وقال الذهبي:(ولا يعرف له غيره)، وقد استنكره البخاري، قال البخاري: (لا يُتابع في حديثه).

وقد نبه علىٰ وجه نكارته الحافظ العقيلي فقال: (ولا يتابعه عليه أحد بهذا اللفظ، وقد رُوي بهذا الإسناد عن معمر بن عبد الله العدوي أن النبي ﷺ قال: "لا يحتكر إلا خاطئ").

وقد خولف ابن جُدعان في روايته له عن سعيد، فرواه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري المدني (ثقة ثبت/ التقريب٧٦٠٩)، ومحمد بن عمرو بن عطاء العامري المدني (ثقة/ ٦٢٢٧) كلاهما عند مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة (١١/ ٥٩/ ح١٦٠٥)، وتابعهما: محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي المدني (ثقة له أفراد/ التقريب٥٧٢٧) كما عند الترمذي في سننه في كتاب البيوع، باب ماجاء في الاحتكار (٣/ ٥٦٧/ ح١٢٦٧)، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب الحِكْرة والجلب (٢/ ٧٢٨/ ٢١٥٤) ثلاثتهم عن ابن المسيب عن معمر بن عبد الله به بلفظ: (من احتكر فهو خاطئ) وفي رواية: (لا يحتكر إلا خاطئ).

ورواية الجماعة الثقات أولىٰ من هذا الإسناد الغريب الذي تفرد به ابن جدعان ولم يروه عنه إلا علي بن سالم، الذي لا يُعرف إلا في هذا الحديث، لاسيما وأن المخالفين له أكثر، وأحفظ، وكلهم مدنيون، وسعيدٌ مدنيٌّ، وأهل البلد أعلم ببلديّهم، وحديث ابن جُدعان خطأٌ غير محفوظ.

فيكون المحفوظ عن سعيد بن المسيب هو روايته له عن معمر بن عبد الله ﭬ كما رواه الثقات من أصحابه المدنيين علىٰ ما سبق تقريره، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مخرّجٌ في صحيح مسلم عن معْمر بن عبد الله العدوي ﭬ.

وأما رواية ابن جُدعان في كلا الوجهين فهي روايةٌ ضعيفةٌ منكرةٌ، كما قال ابن المديني، أخطأ فيها ابن جُدعان، وهي معلةٌ بأربع علل:

١. ضعف علي بن سالم.

٢. ضعف علي بن زيد بن جدعان.

٣. تفرد علي بن سالم عن ابن جدعان، وابن جدعان عن سعيد بن المسيب، وهما ممن لا يُحتمل تفردهما لضعفهما.

٤. مخالفة ابن جدعان لثلاثة من الثقات من أصحاب سعيد الذين رووه بخلاف ما روىٰ.

وقد ضعّف هذا الحديث بهذا الإسناد: الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ٤٠٨)، وفي التلخيص (٣/ ١٣)، وابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/ ٥٩)، والبوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٦٣)، بل أورده الشوكاني في الفوائد الموضوعة (ص١٤٥).

والله تعالىٰ أعلم



الحديث الخامس

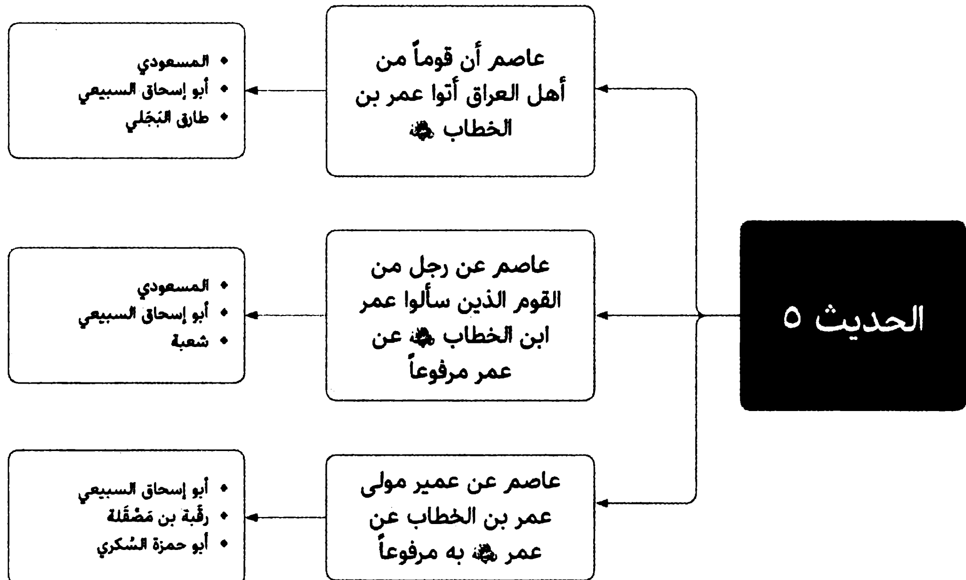
قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه، في كتاب إقامة الصلاة وسننها، باب ما جاء في التطوع في البيت (١/٤٣٧/ح١٣٧٥):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ طَارِقٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَيْهِ قَالَ لَهُمْ: مِمَّنْ أَنْتُمْ، قَالُوا: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ: فَبِإِذْنٍ جِئْتُم، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِه، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: (أَمَّا صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ فَنُورٌ، فَنَوِّرُوا بُيُوتَكُمْ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(هذا حديثٌ مرسلٌ، وعاصم بن عمرو لم يلق عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

مسند الفاروق لابن كثير (١/ ١٢٨).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عاصم بن عمرو البجلي، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (عاصم أن قوماً من أهل العراق أتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه):

١. **طارق البَجَلي:** أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ح٦٤٦٠)، وعنه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة وسننها، باب ما جاء في التطوع في البيت (١/ ٤٣٧/ ح١٣٧٥).

٢. **أبو إسحاق السبيعي:** أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ح٩٨٨، ٩٨٧) عن معمر وإسرائيل، والطحاوي في شرح المعاني (٣/ ٣٧) من طريق: إسرائيل أيضاً، كلاهما (معمر وإسرائيل) عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم به.

٣. **المسعودي:** أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ٣٧) من طريق أبي داود الطيالسي مختصراً بذكر قصة الحائض.

الوجه الثاني: (عاصم عن رجل من القوم الذين سألوا عمر بن الخطاب عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه:

١. **شعبة:** أخرجه أحمد في المسند (١/ ح٨٧) وفيه قصة، مع زيادة ذكر ما يحل للرجل من امرأته الحائض، والغسل من الجنابة.

٢. **المسعودي:** أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (١/ ح٤٩).

٣. **أبو إسحاق السبيعي:** أخرجه ابن الجعد في مسنده (١/ ح٢٥٦٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٣٦) كلاهما من طريق: زهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم به.

الوجه الثالث: (عاصم عن عمير مولى عمر بن الخطاب عن عمر رضي الله عنه به مرفوعاً):

أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب: إقامة الصلاة وسننها، باب ما جاء في التطوع في البيت (١/ ٤٣٧/ ح١٣٧٥)، من طريق: زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق

السبيعي عن عاصم به وزاد فيه: (...وقال في الغسل من الجنابة: يغسل فرجه ثم يتوضأ ثم يفيض على رأسه ثلاثاً، وقال في الحائض: له ما فوق الإزار).

وتابعه راويان: رقَبة بن مَصْقَلة، وأبو حمزة السُكري، ولم أقف على روايتهما إلا عند الدارقطني في العلل (٢/ ١٩٧) تعليقاً.

تـراجـم الــرواة:

مدار هذا الحديث على عاصم بن عمرو البجلي، وهو:

عاصم بن عمرو أو بن عوف البَجَلي[١] الكوفي، قدم الشام مع حِجْر بن عدي وأصحابه.

قال أبو حاتم: (صدوق)، وذكره البخاري في كتاب الضعفاء وقال: (لم يثبت حديثه)، قال أبو حاتم: (يُحوّل من هناك)، - أي من الضعفاء - وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الميزان: (لا بأس به إن شاء الله، هو من قدماء شيوخ شعبة)، وهو كما قال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ، رُمي بالتشيع من الثالثة).

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً، وقول البخاري صريحٌ في أن تضعيفه للحديث لا للرجل، وهذا هو منهج البخاري في الضعفاء، قال العلامة المعلمي في تعليقٍ له على تراجم بعض الرواة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي في الذين قال عنهم البخاري "لم يصح حديثه": (وفي هذا تنبيه على أن الحمل على غيره، وكذلك ذكر البخاري في الضعفاء: هند بن أبي هالة وهو صحابيٌ ﵁، وقال: "يتكلمون في إسناده"، فهذا اصطلاح البخاري، يذكر في الضعفاء من ليس له إلا حديث واحد لا يصح على معنى أن الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحة في الاصطلاح...والبخاري ربما يذكر في كتاب الضعفاء بعض الصحابة الذين رُوي عنهم شيء لم يصح، ومقصوده بذلك ضعف المروي لا ضعف الصحابي...)[٢].

---

(١) بفتح الباء المنقوطة بواحدة والجيم، هذه النسبة إلى قبيلة بجيلة، الأنساب (١/ ١٩٩).

(٢) يُراجع: تعليقات المعلمي على الجرح والتعديل (٩/ ١١٦)، (٣/ ٢٢)، (٢/ ٣٤٥).

يُنظر: الضعفاء الصغير للبخاري(٢٨٠)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٤٨)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٣٥)، والكاشف (٢٥١٤)، والميزان (٢/ ٣٥٦)، والتقريب (٣٠٩٠).

أما رواة الوجه الأول فهم:

(١) **طارق بن عبد الرحمن البجلي الكوفي.**

تكلم فيه يحيىٰ القطان، وحكىٰ الساجي عن أحمد: في حديثه بعض الضعف.

وثقه ابن معين، وابن نُمير، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال ابن البرقي: (وأهل الحديث يخالفون يحيىٰ بن سعيد فيه ويوثقونه)، وقال الذهبي: (ثقة مشهور).

وقال أبو حاتم: (لا بأس به، يُكتب حديثه، يشبه حديثه حديث مُخارق)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)، وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام).

والأظهر عندي أنه: ثقة؛ فالجمهور علىٰ توثيقه، وقد خرّج له الشيخان، وروىٰ عنه كبار الأئمة وفيهم من لا يروي إلا عن ثقة: كشعبة وغيره، وما تكلّم فيه إلا القطان وهو متشدد في التعديل يغمز بالغلطتين والثلاث[1]، وأما كلمة الإمام أحمد فسياقها كما في رواية -ابنه- عبد الله: (مُخارق بن خليفة الأحمسي ثقة ثقة، وطارق بن عبد الرحمن دونه، ليس حديثه بذاك) فهذا من التضعيف النسبي، أي طارق بالنسبة لمُخارق فيه شيء، ومُخارق في الدرجة العليا من التوثيق: (ثقة ثقة)، وعليه فطارق ثقة، ورواية الساجي عن أحمد فيها انقطاع، ورواية عبد الله ابنه أصح.

فلا ينبغي أن ينزل حديث طارق إلىٰ الضعف والتليين، بل كما قال أبو حاتم: (طارق لا بأس به يكتب حديثه، يشبه حديث طارق حديث مخارق الأحمسي)،

(١) يُنظر: ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨)، والسير (٩/ ١٨٣) كلاهما لذهبي.

ومخارق الأحمسي ثقة عند أبي حاتم نفسه، وطارق من الخامسة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: علل الإمام أحمد برواية عبد الله (١/ ت:٧٨١)، الجرح والتعديل(٤/ ٤٨٥)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٤٥)، والكاشف (٢٤٥٥)، والميزان (٢/ ٣٣٢)، والتقريب (٣٠٢٠).

(٢) **المسعودي:** عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي.

أكثر الأئمة علىٰ توثيقه، فقد وثقه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، وابن نمير، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم، وكان من أعلم الناس بحديث ابن مسعود في زمانه، وإنما تُكلم في حديثه عن سلمة بن كُهيل، وعاصم بن بهدلة، فإنه يخطئ فيهما، فيُتقىٰ حديثه عنهما.

واختلط في آخر عمره، فتشدد فيه ابن حبان فرد حديثه كله؛ لأنه لم يتميز عنده القديم من المتأخر، وكلامه معارضٌ بكلام جمهور الأئمة في التفصيل في حاله والتمييز بين حديثه القديم والحديث. وكان اختلاطه قبل موته بسنة أو سنتين، قال الإمام أحمد: (من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد، إنما اختلط المسعودي ببغداد).

فمن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه قبل الاختلاط، ومن سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، وأبو داود الطيالسي ممن سمع منه بعد الاختلاط، قال عثمان بن عمر: كتبنا عن المسعودي وأبو داود الطيالسي يلعب بالتراب، وقال الحافظ ابن رجب: وكتب عنه أبو داود - الطيالسي- بعد الاختلاط.

مات سنة ستين ومائة، وقيل سنة خمس وستين، روىٰ له البخاري تعليقًا، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٥/ ٢٥٠)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٢١٩)، شرح العلل(٢/ ٧٤٨)، والتقريب (٣٩٤٤)، والكواكب النيّرات لابن الكيّال (ص٥٤).

(٣) **أبو إسحاق السَّبِيعي**[١]: عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويُقال:علي، ويُقال: ابن أبي شعيرة الهمْداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد، متفقٌ على توثيقه. وقد تُكلم فيه من جهة التدليس، والاختلاط.

أما التدليس: فليس بالمكثر منه[٢]، فالذين وصفوه به لم ينصوا على إكثاره، ولو كان مكثراً لبينوا، وقد وصفه به ابن حبان فقال: (كان مدلساً).

قال الإمام يعقوب بن سفيان في (المعرفة و التاريخ) في منزلة تدليس أبي إسحاق: (وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يُعلم أنه مُدَلّسٌ يقوم مقام الحجة).

فيستفاد من كلام الإمام يعقوب أن ما وصف به من التدليس لا يؤثر عليه إلا إذا تبين أنه دلس في حديث بعينه. والسبب في ذلك أن أبا إسحاق واسع الرواية مكثرٌ منها، بل جُلُّ حديث الكوفة يدور على أبي إسحاق وأهل بيته، والأعمش ونحوهما، ولم يُعرف بكثرة التدليس كما تقدم، وابن حجر في (التقريب) لم يذكر تدليسه ولم يشر إليه، وإنما ذكره في (طبقات المدليسين) في المرتبة الثالثة، وهو خلاف ما تقدم ذكره عن يعقوب، وقد ذكر الحافظ العلائي أبا إسحاق السبيعي في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ثم عرّف بهذه المرتبة قائلا: (ثالثها، من توقف

---

(١) بفتح السين وكسر الباء وسكون الياء، هذه النسبة إلى رجلٍ اسمه سَبيع، وهو ينتسب إلى بطنٍ من همْدان، الأنساب (٣/ ١٨).

(٢) المُدَلِّس إذا كان مكثراً من الرواية مقلاً من التدليس، فإنه لا يُرد حديثه إلا إذا عُلم أنه دلس في حديث بعينه، لا بمجرد عنعنته في الإسناد، قال يعقوب بن شيبة سألت يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلت له: أفيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ قال: **" لا يكون حجة فيما دَلّس "**، فابن معين لم يجعل الحكم للصيغة، بل لثبوت التدليس في نفس الأمر.
وقال يعقوب أيضاً: سألت ابن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل:حدثنا؟ قال: **" إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا "**، فانظر إلى قوله (إذا كان الغالب عليه التدليس)، فمفهومه أنه إذا لم يغلب التدليس على حديثه فإنه يكون حجة ولو لم يقل (حدثنا)، والأئمة الحفاظ الثقات لا يغلب عليهم التدليس، بل مسموعاتهم أكثر من رواياتهم المُدلّسة وإن كثُر منهم التدليس. راجع هذين النقلين عن يحيى وعلي في التمهيد (١/ ١٧).

فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقَبِلَهم آخرون مطلقاً...:كالحسن، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير المكي...)(١).

فيستفاد من كلام العلائي أن المحدثين مختلفون في حال تدليس أبي إسحاق السبيعي، وليس الأمر محل اتفاق. والمُختار أنّ أبا إسحاق ممن يُحتمل منه العنعنة خاصةً فيما رواه شعبة عنه، وإذا تبين أنه دلس في حديث معين لم يقبل منه كما أشار إليه الإمام يعقوب بن سفيان.

وأما الاختلاط: فإن أبا إسحاق قد تَقَدَّم به السن وتجاوز التسعين من عمره، وتغير حفظه قليلاً ونسي. وحريٌّ بمن بلغ هذا السن أن يتغير حفظه، فهذا من طبيعة البشر، ولا يكاد يسلم منه أحد. وبعض الأئمة قد يصفون من يقع منه مثل هذا التغير بالاختلاط، لكنه من الاختلاط اليسير الذي لا يؤثر علىٰ روايته، إذ الاختلاط المؤثر علىٰ المحدّث فيما لو حدث أثناء اختلاطه ووقع منه مناكير. قال العلائي في كتاب (المختلطين): (ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذُكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً، وذلك يدل علىٰ أنه لم يختلط في شيء من حديثه...)، وقال الذهبي في الميزان عن أبي إسحاق: (من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً)، وقال في (تذكرة الحفاظ) عند قول أبي زرعة في زهير بن معاوية: (سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط وهو ثقة) قال الذهبي: (ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ).

وقد تشدد في أبي إسحاق، مغيرة فقال: (ما أفسد حديث الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش)، وتعقب ذلك الذهبي في السير فقال: (لا يُسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتجٌ به في دواوين الإسلام).

---

(١) في كتابه (جامع التحصيل): (ص/ ١١٣).

فتبين مما تقدم: أن أبا إسحاق ثبتٌ واسع الرواية، يدلس أحيانًا، تغيّر حفظه قليلاً بعدما كَبَر، وما وُصف به من الاختلاط فليس الذي يُردُّ به حديث المتأخرين عنه، إنما المراد به مُطلق التغيّر[1]، وهو من الطبقة الثالثة، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٧)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٤٢)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٣)، والسير(٥/ ٣٩٢)، والميزان (٣/ ٢٧٠)، والتقريب (٥١٠٠).

أما رواة الوجه الثاني فهم:

(١) **شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي**[2] مولاهم أبو بِسطام الوَاسِطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول:هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السُنّة، وكان عابدًا من السابعة مات سنة ستين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٩)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، والتقريب (٢٨٠٥).

(٢) **أبو إسحاق السبيعي:** ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول قبل قليل.

(٣) **المسعودي:** ثقةٌ اختلط قبل موته، تقدمت ترجمته في الوجه الأول قبل قليل.

أما الوجه الثالث فراويه هو:

- **أبو إسحاق السبيعي:** ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

---

(١) وهذه النتيجة توصّل إليها الأخ الشيخ د. خالد باسمح في رسالة دكتوراه حول مرويات أبي إسحاق السبيعي المُعلة في علل الدارقطني (١/ ٧٢).

(٢) بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلىٰ عَتيك، وهو بطنٌ من الأزد، الأنساب (٣/ ٣١٨).

أما بقية رجال السند، فهم:

عُميَر مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: (مقبول من الثالثة)، لم يرو له إلا ابن ماجه، وليس له إلا هذا الحديث حسب علمي، ولكن مما يقويه ويشير إلىٰ عدالته وأنّه لا بأس به نسبته إلىٰ عمر رضي الله عنه، فقد كان عمر رضي الله عنه شديداً في استخدامه لعماله ومواليه، ومن تحت يده فلا يستعمل إلَّا العدول، وقد تعقّب الزيلعيُ في تخريج أحاديث الكشاف (١/ ٢٧٧) الترمذيَ لتضعيفه حديثًا لجهالة مولىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال الزيلعي: (ولكن جهالة مثله لا تضر، لأنه تابعيٌ كبير، وتكفيه نسبته إلىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه فالحديث حسنٌ)، وعمير هذا من التابعين، والجهالة في طبقة التابعين قد يُتسامح فيها، ويُستأنس بها في مواضع، ولم يُنَص في ترجمته أنه أتىٰ بحديث منكر، ولم يُنْكِر هذا الحديث أحدٌ من الأئمة، بل له شواهد كثيرة تشهد لهذه الرواية. أما المتن فهو صحيح ثابت بغير هذا الإسناد في الصحيحين(١) وغيرهما، والمتن الذي رواه مشهور مستقيم، وقد قال الذهبي: (وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمل حديثه، وتُلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك)(٢).

وقد ذكر المعلمي أن جماعة من نقاد الجرح والتعديل كابن معين، وابن سعد،

(١) عن عائشة رضي الله عنها عند البخاري في صحيحه في الغسل، باب الوضوء قبل الغسل(١/ ٤٢٩/ ح: ٢٤٨)، وفي الحيض، باب مباشرة الحائض (١/ ٤٨١/ ح٢٩٩)، وعند مسلم في صحيحه في الحيض (٣/ ٢٩٤/ ح: ٣١٦)، وأيضًا (٣/ ٢٦١/ ح٢٩٣)، وعن ميمونة رضي الله عنها عند البخاري في صحيحه في الحيض، باب: مباشرة الحائض، (١/ ٤٨٣/ ح٣٠٣)، ومسلم في صحيحه في الحيض (٣/ ٢٦١/ ح٢٩٤)، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه عند البخاري في صحيحه في الأذان، باب: صلاة الليل (٢/ ٢٥١/ ح٧٣١)، ومسلم في صحيحه في صلاة المسافرين وقصرها (٦/ ٩٨/ ح٧٨١)، وغيرها.

(٢) ديوان الضعفاء (٤٧٨).

والنسائي، وغيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروىٰ تابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلَّا واحدًا، أو لم يبلغهم عنه إلا حديثًا واحدًا، ثم ذكر جماعة ممن وثقهم ابن معين والنسائي ممن هم علىٰ هذه الشاكلة.

وقال ابن كثير: (وأما المبهم الذي لم يُسمّ، أو من سُمِّيَ ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن).

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٨٠)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٣٩٥)، والكاشف (٤٢٩٣)، اختصار علوم الحديث (الباعث ١/ ٢٩٣)، والميزان (٣/ ٢٩٧)، والتقريب (٥٢٢٨)، والتنكيل (١/ ١٦).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف الفرعي فهو علىٰ أبي إسحاق، والراجح -والله أعلم- هو الوجه الثالث: وهو ما رواه زيد بن أبي أُنيسة ومن تابعه عن أبي إسحاق؛ فكلهم من الثقات الأثبات[1]، وهم كوفيون أيضًا وأبو إسحاق من أئمة بلدهم فهم أعلم بحديثه، وهذا ما رجحه الدارقطني[2].

وأما الاختلاف الأصلي علىٰ عاصم بن عمرو، فالمسعودي روايته ضعيفة في كلا الوجهين: الأول، والثاني؛ لأنّ الراوي عنه فيهما هو أبوداود الطيالسي، وقد روىٰ عنه بعد الاختلاط.

---

(١) أما زيد فقال ابن حجر في الهدي (ص٤٢٤): (متفقٌ علىٰ الاحتجاج به وتوثيقه)، وأما رَقَبة بن مَصْقَلة الكوفي، فثقةٌ مأمون، روىٰ له الشيخان في صحيحهما، التقريب (١٩٦٥)، وأما محمد بن ميمون أبو حمزة السُكّري، فثقة فاضل، روىٰ له الجماعة، التقريب (٦٣٨٨).

(٢) في العلل (٢/ ١٩٧).

ولم يبق إلا رواية شعبة، وأبي إسحاق السبيعي، أما طارق البجلي فهو دونهما في الحفظ والإتقان، وقد حكىٰ الدارقطني الخلاف علىٰ عاصم البَجَلي، ورجّح رواية زيد بن أبي أُنيسة عن أبي إسحاق وهي الوجه الثالث علىٰ بقية الأوجه(١)، ولعلّ من قرائن الترجيح التي أُعملت هنا اتفاق البلدان فأبو إسحاق كوفيٌّ، وهو أعلم بحديث شيخه الكوفي من شعبة البصري، وإذا تقارب الراويان المختلفان في الحفظ والضبط فهناك مرجِّحات أخرىٰ، ومن أهمها اتفاق البلدان أو اختلافها.

وأما قول ابن المديني: (هذا حديث مرسل، وعاصم بن عمرو لم يلق عمر بن الخطاب) فقد حكم علىٰ رواية من رواه عن عاصم أن نفراً من أهل العراق خرجوا إلىٰ عمر رضي الله عنه (أي عن عمر رضي الله عنه مرسلاً) وهو الوجه الثاني، وقد وافقه أبو زرعة أيضـًا فقال: (عاصم عن عمر رضي الله عنه مرسل)(٢).

ولكن كما تقدم الوجه الراجح في الحديث هو الوجه الثالث وهو ما رواه: زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم عن عُمير مولىٰ عمر بن الخطاب عن عمر رضي الله عنه مرفوعـًا به.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح بهذا الإسناد حسنٌ؛ لأجل عاصم البجلي، وعُمير مولىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والله تعالىٰ أعلم.



(١) علل الدارقطني (٢/ ١٩٨).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل/ للعراقي (١٦٣).

الحـديث السـادس

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده (١/٦٢/ح: ٢٥٩):

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَن، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ زُبَيْدٍ الإيَامِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ عَنْ عُمَرَ ﭬ قَالَ: صلاة السَّفَرِ رَكْعَتَانِ، وَصلاة الأَضْحَىٰ رَكْعَتَانِ، وَصلاة الْفِطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصلاة الْجُمُعَةِ رَكْعَتَان، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ عَلَىٰ لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ سُفْيَان: وَقَالَ زُبَيْدٌ مَرَّةً أُرَاهُ عَنْ عُمَرَ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَىٰ غَيْرِ وَجْهِ الشَّكِّ، و قَالَ يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ هَارُونَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَىٰ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ ﭬ.

قال الإمـام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لم يسمعه ابن أبي ليلىٰ من عمر ﭬ).

نقله ابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ٢٩٥)

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على زُبيد الإيامي، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (زبيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن عمر ﭬ به) رواه عنه:

(١) **سفيان الثوري:** أخرجه النسائي في سننه في كتاب العيدين، باب عدد صلاة العيدين (٣/ ٢٠٣/ ح١٥٦٥) وفي الكبرىٰ (١/ ح١٧٣٤)، وأحمد في المسند (١/ ح٢٥٩)، وعبد الرزاق في المصنف (٢/ ح٤٢٨٧) وليس فيه عنده صلاة الجمعة، من طريق: سفيان الثوري[1] عن زُبيد به.

---

(١) ثمّة وجهٌ مرجوحٌ عن سفيان أشير إليه علىٰ سبيل الإيجاز: فقد رواه معاذ بن معاذ وهو ثقة متقن (التقريب٦٧٨٧) عن الثوري فقال: عن ابن أبي ليلىٰ عن أبيه عن عمر (أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني ١/ ٢٨)، وقال يحيىٰ القطان (ثقة متقن حافظ/ التقريب٧٦٠٧): عن ابن أبي ليلىٰ عن الثقة =

(٢) **شريك**: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجمعة، باب عدد صلاة الجمعة (٣/ ١٢٣/ ح١٤١٩)، وابن ماجه في سننه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر (١/ ٣٣٨/ ح١٠٦٣).

(٣) **شعبة**: أخرجه النسائي في سننه في تقصير الصلاة في السفر (٣/ ١٣٣/ ١٤٣٩).

(٤) **محمد بن طلحة بن مصرف**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٢١)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٣).

وقد ذكر الدارقطني في العلل (٢/ ١١٧) ممن تابعهم أيضـًا علىٰ هذا الوجه: عمرو بن قيس الملائي، وقيس بن الربيع، والجراح بن مليح، وعلي بن صالح بن حي، وسعيد بن سماك بن حرب، وعبد الله بن ميمون الطهوي. ولم أقف علىٰ رواياتهم إلَّا عنده معلقةً.

وذكرهم أيضـًا أبو نُعيم في الحلية (٤/ ٣٥٤) وزاد عليهم سبعةً آخرين، فأصبح عددهم ثلاثة عشر راويـًا، وهم: عبدالله بن عيسىٰ بن عبدالرحمن، ويزيد بن عبدالله، وعمار بن رُزيق، والقاسم بن الوليد، وعبدالرحمن بن زبيد، ويحيىٰ بن أبي أُنيسة، وياسين الزيات، ولم أقف علىٰ رواياتهم إلَّا عنده معلقةً.

الوجه الثاني: (زبيد عن ابن أبي ليلىٰ عن كعب بن عجرة عن عمر رضي الله عنه به):

أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة، باب تقصير الصلاة في السفر (١/ ٣٣٨/ ح١٠٦٤)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (١/ ٢٧١/ ٤٩٥).

= عن عمر (أخرجه الطحاوي في شرح المعاني "١/ ٤٢٢"، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٣/ ٥١٧٩)، وقال يزيد بن هارون (ثقة متقن/ التقريب ٧٨٤٢) عن ابن أبي ليلىٰ: سمعت عمر. [ذكره أحمد في المسند (١/ ٢٥٩)، وأخرجه الضياء في المختارة(١/ ٢٤٠)]، قال الدارقطني في (العلل٢/ ١١٥): (ولم يتابع علىٰ قوله هذا)، ثم ذكر أنه قد خالفهم أصحاب الثوري: زائدة، وأبو نعيم، ووكيع، وابن مهدي، وعبد الله بن الوليد العدني، ومهران بن أبي عمر، وأبو حمزة السكري، ويزيد بن زريع، وأبو عامر العقدي، وأبو داود الطيالسي، وعبد الرزاق، وغيرهم كلهم رووه عن الثوري عن زبيد عن ابن أبي ليلىٰ عن عمر رضي الله عنه لم يذكروا بينهما أحداً. – وهو الوجه الأول في هذا الحديث – ولا شك أن رواية أحد عشر راويـًا من أصحاب الثوري لا سيما ومنهم كبار أصحابه من الأئمة: كوكيع، وابن مهدي، والطيالسي، والسكري، أولىٰ من روايتي: القطان، ومعاذ؛ فاحتمال وقوع الوهم في روايتهما مع تفردهما أقرب من رواية الجماعة، والله أعلم.

تـراجـم الـرواة:

مدار هذا الحديث على زُبيد الإيامي وهو:

زُبَيْد: ابن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب الإيامي(١)، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت عابد، من السادسة مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، أو بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٣)، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٨٩)، والتقريب (٢٠٠٠).

وقد اختلف عليه على وجهين، فرواه عنه على الوجه الأول:

(١) **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري**، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، إمام من أئمة الدين، وعلم من أعلام المسلمين، وشهرته تغني عن تزكيته، من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة إحدىٰ وستين ومائة، وله أربع وستون، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٢)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، والتقريب (٢٤٥٨).

(٢) **شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي**، من كبار أئمة الجرح والتعديل، ثقة حافظ إمام متقن، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٣) **شَريك بن عبد الله النخعي**، أبو عبد الله الكوفي القاضي.

اختلف فيه الأئمة بين موثق، وجارح، ومفصلٍ في حاله:

فأما من وثقه فهم: ابن معين، وإسحاق الحربي، والعجلي، وابن سعد وزاد: (مأمون كثير الحديث وكان يغلط)، وفي رواية معاوية بن صالح عن ابن معين: (صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه)، وكذلك قال في رواية أبي يعلىٰ: (شريكٌ ثقةٌ إلا أنّه يُتقنُ ويغلط)، وقال النسائي: (لا بأس به).

---

(١) قال المزي في التهذيب (٩/ ٢٨٩): (ويُقال اليامي أيضًا)، والإيامي: بكسر الألف وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلىٰ: إيام، وقيل لهؤلاء البطن: يام أيضًا بغير الألف. الأنساب (١/ ١٦٢).

ومنهم من تكلم فيه، قال يحيىٰ القطان: (نظرت في كتب شريك فإذا الخطأ في أصوله)، وكان يحيىٰ لا يحدث عنه إلا في المذاكرة من باب التعجب فقط وضعّفه مطلقـًا، ولا يخفىٰ تعنت يحيىٰ وتشدده في الرجال. وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: (أخطأ شريك في أربعمائة حديث)، وقال الجوزجاني: (شريك سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، مائل)، وقال النسائي في رواية عنه، والدارقطني:(ليس بالقوي)، زاد الدارقطني: (فيما يتفرد به)، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين)، ووصفه بالتدليس عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، والدارقطني. لكنه كان يتبرأ من التدليس، ويبدو أنه لو ثبت عليه فهو مقلٌّ منه، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم: من جازوا القنطرة في قبول روايتهم مع وصفهم بالتدليس، لقلته منهم، أو لإمامتهم. وكذا وُصف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتشيع لكنه، لم يكن بالغالي فيه، ولا يضره ذلك في روايته مع صدقه وأمانته، كما تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك، في الحديث عن رواية المبتدع في ترجمة عبيد الله بن موسىٰ في الحديث الرابع، وعندما ترجم له الحافظ ابن حجر في (التقريب)كأنه لم يعتد بهذين الوصفين (التدليس، والتشيع)، فلم يذكرهما.

وقد فصّل في حاله غير واحد من الأئمة:

قال ابن عدي: (والغالب علىٰ حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النُكرة، إنما أُتي فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلىٰ شيء من الضعف)، وقريب منه ابن حبان حيث قال: (وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين منه...ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة)، وقال العجلي بعدما ذكر أنه ثقة: (ومن سمع منه قديمًا فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما تولىٰ القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط). وقال صالح جَزَرَة:(صدوقٌ، ولمّا ولي القضاء اضطرب حفظه). وقال ابن حجر في طبقات المدلسين: (كان من الأثبات، فلما ولي القضاء تغير حفظه).

فيتضح مما سبق أن من وثقه فباعتبار أول أمره، ومن تكلم فيه وضعفه فباعتبار آخر أمره بعد ما ولي القضاء، والراجح فيه التفصيل وأنه صدوق حسن الحديث قبل ولايته القضاء، وأن من سمع منه قديمًا كإسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون، وعباد بن العوام، ومحمد بن إسحاق وسلمة بن تمام، وأبي نعيم، وحجاج بن محمد، أقوىٰ وأصح ممن سمع منه بأخرة.

أما بعد ولايته للقضاء فهو ضعيفٌ؛ فإنه انشغل به عن الحديث، فلذا كثر الوهم والخطأ في حديثه، حتىٰ قال هو عن نفسه: (قد اختلطت عليّ أحاديثي، وما أدري كيف هي؟)، تُوفي سنة سبع وسبعين ومائة. أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعة، والأربعة.

يُنظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري (٢/ ٢٥١)، وسؤالات أبي داود(ص/ ٣١٠، ٣١١)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦)، والثقات (٦/ ٤٤٤)، والكامل(٤/ ١٣٢١)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢)، والسير (٨/ ١٧٨)، والكاشف (٢٢٧٦)، والميزان (٢/ ٢٧٠)، وشرح العلل(١/ ٤٠٥)، وطبقات المدلسين (ص٣٣)، والتقريب (٢٨٠٢).

(٤) **محمد بن طلحة بن مُصَرّف اليامي الكوفي.**

اختُلف فيه: فتكلّم فيه بعض الأئمة كابن معين وقال: (ثلاثة يتقي حديثهم: محمد بن طلحة، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان سمعت هذا من أبي كامل مُظَفّر بن مُدرك[1])، وقد اختلفت الروايات عن ابن معين فيه، فضعّفه في روايتي إسحاق بن منصور، وابن محرز.

أما النسائي فقال: (ليس بالقوي)، وقال ابن سعد:(كانت له أحاديث منكرة، قال عفان: كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس

(١) الخراساني، نزيل بغداد، ثقةٌ متقنٌ، كان لا يُحدّث إلا عن ثقة، مات سنة سبعٍ ومائتين، التقريب (٦٧٦٨).

كأنهم يكذبونه ولكن من يجترئ أن يقول له: أنت تكذب، كان من فضله وكان)، قال أبو داود: (كان يخطئ).

ووثقه جماعة من النقاد: كالإمام أحمد، وابن معين في رواية ابن أبي مريم، وقال العجلي: ثقة، إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير، ووثقه الذهبي في السير والمغني.

وتوسط فيه آخرون: كأبي كامل حيث قال: قال محمد بن طلحة: (أدركت أبي كالحُلم، وقد روىٰ عن أبيه أحاديث صالحة)، وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة، وابن الجُنيد، وأحمد بن يحيىٰ: صالح، وقال في رواية الدارمي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: صالح، وفي رواية قال: صدوق، وقال بشر بن الوليد: كان سيداً كريماً، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان يخطئ، وقال الذهبي في الميزان: (صدوق مشهور، محتجٌ به في الصحيحين)، وذكره في أسماء من تُكُلم فيه وهو موثق (رقم٣٠٢) وقال: قوّاه الدارقطني، وذكر في السير خلاصةً دقيقة في حاله فقال: (ويجيء حديثه من أدنىٰ مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإن شئت قلت فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه والصحيح الذي هو حسن.

وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا: صحيحٌ وهو علىٰ مراتب، وضعيفٌ وهو علىٰ مراتب).

والذي يظهر لي فيه التوسط في حاله وهو قول الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام)، خلافاً لمن ضعفه مطلقاً؛ فقد أثنىٰ عليه: الإمام أحمد، وأبو زرعة، والعجلي، وابن حبان، وقوّاه الدارقطني، ووثقه الذهبي، وهو من رجال الشيخين: وإن كان البخاري قد أخرج له ثلاثة أحاديث فقط، توبع علىٰ اثنين منها، والثالث احتج به بلا متابع.

وأما من تكلم فيه فلأجل مسألة سماعه من أبيه، ووقوعه في شيء من الخطأ والوهم الذي لا يسلم منه أحد من البشر، وهذا لا يضعِّف حديثه، بل ينزله إلىٰ درجة الحسن، ولعل جُلَّ من طعن فيه اعتمد علىٰ كلام أبي كامل مظفر بن مدرك، وقول النسائي: (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد، كما نبه عليه الذهبي فقال: (وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتُج به. وهذا النسائي قد قال في عدّةٍ: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه)[(١)].

فهو كما قال الذهبي: الأصل أنّ حديثه في أجود مراتب الحسن مالم يأت بما يُستنكر.

وكانت وفاته سنة سبع وستين ومائة، وفيها أرّخَه ابن سعد، روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه[(٢)].

يُنظر: تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم/ ٧٦٥)، ومعرفة الثقات (٢/ ٢٤١)، والضعفاء للنسائي (١/ ٥٤١)، والجرح والتعديل (٧/ ٢٩١)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٤١٧)، والسير (٧/ ٣٣٨)، والكاشف (٤٩٢٥)، والمغني(٥٦٥٢)، والميزان (٣/ ٥٨٧)، والتقريب (٦٠٢٠).

أما الوجه الثاني فقد تفرد به:

يزيد بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي الكوفي، ثقة، روىٰ له: البخاري في خلق أفعال العباد، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل(٩/ ٢٦٢)، وتهذيب الكمال(٣٢/ ١٣٠)، والكاشف(٦٣٠٢)، والتقريب (٧٧٦٥).

---

(١) الموقظة (ص/ ٨٢).

(٢) ذكر الذهبي في الموقظة (ص٧٨): أن من احتج به الشيخان أو أحدهما وتُكُلم فيه، فتارةً يكون الكلام فيه تعنتًا والجمهور علىٰ توثيقه، فهذا حديثه قويٌ أيضًا. وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي قد نُسميها من أدنىٰ درجات الصحيح، فما في (الكتابين) بحمد الله رجلٌ احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، وراويته ضعيفة، بل حسنةٌ أو صحيحة.

أما بقية رجال الإسناد فهم:

- **عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري**، المدني ثم الكوفي، ثقة، من الثانية، لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين، قيل إنه غرق، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٠١)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٢)، والتقريب (٤٠١٩).

وجمهور أهل العلم ومنهم جماعة من كبار الحفاظ على عدم سماعه من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منهم: شعبة بن الحجاج، وابن المديني، وأبو حاتم الرازي، ويحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، والنسائي، و ابن حزم، وغيرهم.

قال ابن المديني:لم يثبت عندنا من جهة أن ابن أبي ليلى سمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان شعبة ينكر أن يكون سمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: يصح لعبد الرحمن بن أبي ليلى سماع من عمر؟ قال: لا. وسئل يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر؟، فقال:لم يره، فقلت: الحديث الذي يروى قال: (كنا مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نتراءى الهلال)، وقوله سمعت عمر يقول: (صلاة الجمعة ركعتان... الحديث)؟، قال: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه رأى عمر وبعض أهل العلم يدخل بينه وبين عمر البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبعضهم يدخل بينه وبين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كعب بن عجرة، ورُوي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: ولدت لست بقين من خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال النسائي عقب تخريجه لهذا الحديث -كما في الوجه الأول-: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) نقله العراقي في تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٢٠٤).

وقال ابن حزم: أنه لم يدرك بلالاً وعمر رضي الله عنهما[(١)].

وقد جاء عن الإمام مسلم ما قد يُفهم منه خلاف ذلك عند قوله حين ذكر ابن أبي ليلىٰ: (وقد حَفِظ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه)[(٢)]، وهذا لا يعني أنه سمع منه، بل كونه حفظ عنه هذا عامٌ، وثبوت السماع أمرٌ خاصٌ، فقد يراد بذلك مجرد الرؤية، كما قال ابن عبد الهادي عن ابن أبي ليلىٰ: (رأىٰ عمر رضي الله عنه يمسح علىٰ خفيه)[(٣)]، ولم يُخرج له الشيخان شيئًا عن عمر رضي الله عنه.

ومما يدل علىٰ عدم سماعه منه أنه إنما وُلد لستٍ بقين من خلافة عمر رضي الله عنه، كما ذكر هو عن نفسه، وكأنّ البخاري لا يرىٰ تصحيح سماعه من عمر رضي الله عنه؛ فقد أعرض عن ذكر السماع في ترجمته، وصدّر ذكر شيوخه بقوله: (سمع عليًا وعثمان رضي الله عنهما ...)[(٤)]، ومثله الخطيب البغدادي في تاريخه[(٥)].

دراسة الاختلاف:

مما سبق في دراسة أحوال الرواة المختلفين علىٰ المدار، يتبين رجحان الوجه الأول؛ لكثرة رواته؛ فقد رواه جماعةٌ من أصحاب زُبيد، ولجلالتهم وإتقانهم؛ ففيهم جبلا الحفظ والإتقان: شعبة والثوري.

وأما رواية يزيد فقد تفرد بها ولم يُتابع عليها، ويزيدُ لا يقارن بشعبة والثوري حتىٰ لو توبع، كيف وقد تفرد ولم يُتابَع!. قال البزار بعد تخرجه لهذا الحديث علىٰ الوجه المحفوظ: (وهذا الحديث رواه: يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زُبيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن كعب بن عجرة عن عمر رضي الله عنه. وشعبة والثوري

(١) نقله العراقي في تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٢٠٤).
(٢) مقدمة صحيحه (١/ ١٩٩).
(٣) طبقات علماء الحديث (١/ ١١٦).
(٤) التاريخ الكبير (٥/ ٣٦٨/ ١١٦٤).
(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ١٩٩).

لم يذكرا كعب بن عجرة، وهما حافظان، ويزيد بن زياد فغير حافظ). وهذا ما رجحه أبو حاتم الرازي[١]، والدارقطني[٢].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيفٌ؛ لأنّه منقطعٌ، فابن أبي ليلىٰ لم يسمع من عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ علىٰ الصحيح، ولكن للحديث ما يشهد له فيكون حسنًا لغيره.

الشواهد:

(١) عن عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: فرض الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر.

رواه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء (١/ ٥٥٣/ ح٣٥٠)، ومسلم في صحيحه في صلاة المسافرين وقصرها (٥/ ٢٧١/ ح٦٨٥).

(٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلىٰ يوم العيد ركعتين، لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتىٰ النساء ومعه بلال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقي قرطها...الحديث.

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس، باب القرط للنساء (١٠/ ٣٤٤/ ح٥٨٨)، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة العيدين (٦/ ٢٤٤/ ح٨٨٤).

والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) في موضعين من العلل لابنه (١/ ١٣٨، ٢٠٤).

(٢) في العلل (٢/ ١١٨).

الحــديث الســابع

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه في كتاب الأيمان والنذور، باب اليمين في قطيعة الرحم (٤/٨٥/ح٣٢٦٦):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حَبِيبٌ الْمُعَلِّمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنْ الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ فَقَالَ: إِنْ عُدْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ الْقِسْمَةِ فَكُلُّ مَالٍ لِي فِي رِتَاجِ[1] الْكَعْبَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رضي الله عنه: إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ مَالِك، كَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلِّمْ أَخَاك، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُول: (لا يَمِينَ عَلَيْكَ ولانَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ وَفِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَفِيمَا لا تَمْلِكُ).

قال الإمــام ابن المديني رحمه الله:

(هذا منقطع؛ لأن سعيداً لم يسمع من عمر رضي الله عنه إلَّا حديثاً عند رؤية البيت، وقد روىٰ عنه غير حديث سمعت، ولم يصح عندي، ومات عمر رضي الله عنه وسعيد ابن ثمان سنين).

مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٣٨٨).

تخــريج الحــديث:

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأيمان والنذور، باب اليمين في قطيعة الرحم (٤/ ٨٥/ ح٣٢٦٦) عن محمد بن المنهال.

وابــن حبــان في صــحيحه (١٠/ ح٤٣٥٥)، والحــاكم في مســتدركه وصــححه (٤/ ح٧٨٢٣) كلاهما من طريق: مسدد.

---

(١) الرِتاج – بالكسر – الباب العظيم المغلق، والمعنىٰ: أي نذره هدياً للكعبة، فكنّىٰ عنها بالباب؛ لأن منه يدخل إليها، النهاية (٢/ ١٩٣)، والمصباح (ص٨٣).

وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (٣/ ٧٤٧) عن أبي حفص الفلّاس.

والبيهقي في سننه الكبرىٰ(١٠/ ح١٩٨٥٧) من طريق ابن المديني.

وفي سننه الكبرىٰ أيضا في (١٠/ ح٢٠٠٣٨) من طريق أحمد بن عُبيد الله البصري.

خمستهم:(ابن المنهال، ومسدد، والفلاس، وعلي، وأحمد) عن: يزيد بن زريع عن حبيب المعلِّم به.

وتابع حبيبًا: حسينُ المعلِّم، أخرجه البزار في مسنده (١/ ح٢٩٤) عن أبي حفص الفلاس عن يزيد بن زريع عن حسين به.

تراجم الرواة:

محمد بن المِنهال الضرير أبو عبد الله أو أبو جعفر البصري التميمي، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين، روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

ينظر: الجرح والتعديل(٨/ ٩٢)، وتهذيب الكمال(٢٦/ ٥٠٩)، والتقريب (٦٣٦٨).

يزيد بن زُريع - بتقديم الزاي، مصغر - البصري أبو معاوية، ثقة ثبت، من الثامنة مات سنة اثنتين وثمانين، روىٰ له الجماعة.

ينظر:الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٣)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ١٢٤)، والتقريب (٧٧٦٤).

حبيب المعلِّم: أبو محمد البصري مولىٰ معقل بن يسار، وهو حبيب بن أبي قريبة، واسمه زائدة، ويُقال: حبيب بن زيد، ويُقال: حبيب بن أبي بقية.

قال عمرو بن علي: كان يحيىٰ لا يحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وقال النسائي: ليس بالقوي.

ووثقه أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأبو زرعة، زاد أحمد: ما أصح حديثه، ووثقه أيضًا ابن حبان، وابن شاهين، والذهبي في: المغني، والسير، بل قال في كتابه (من تُكلم فيه وهو موثق): ثقة حجة.

أما ابن عدي فقال: (ولحبيب أحاديث صالحة وأرجو أنه مستقيم في رواياته)، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، ووافقه ابن حجر في التقريب فقال: صدوق.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أنه: ثقة، فالجمهور علىٰ توثيقه، بل كان الإمام أحمد يثني عليه ويقويه ويعجب من صحة حديثه، وقد دافع عنه ابن عبد البر ومال إلىٰ توثيقه.

وأما كون يحيىٰ القطان لا يحدث عنه، فيحيىٰ متشدد في نقد الرواة كما هو معلوم، قال ابن المديني: (إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي علىٰ ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما، وكان في يحيىٰ تشدد)[١]، وأما النسائي فهو من المتشددين أيضا في الجرح والتعديل، قال الذهبي في ترجمة الحارث الأعور: (والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوىٰ أمره)[٢]، وقوله:(ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد، كما نبه عليه الذهبي فقال:(وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتُج به. وهذا النسائي قد قال في عدّةٍ: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه)[٣]، وقد روىٰ له الجماعة.

يُنظر: العلل لأحمد برواية عبد الله (٢/ ٢٣٢٣)، الجرح والتعديل (٣/ ١٠١)، الكامل لابن عدي (٢/ ٤١٠)، التمهيد (٦/ ٢٦)، تهذيب الكمال (٥/ ٤١٢)، السير (٦/ ١١٦)، والمغني (١٣٠٢)، والميزان (١/ ٤٥٦)، والكاشف (٩٢٤)، وذكر من تُكلم فيه وهو موثَّق (ص٦٣) وخمستها للذهبي، التقريب (١١٢٣).

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٣).

(٢) الميزان (١/ ٤٣٧).

(٣) الموقظة (ص/ ٨٢).

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، ويقال أبو عبد الله المدني، ويقال الطائفي؛ لأنّه سكن مكة وكان يخرج إلىٰ الطائف.

وقد اختلفت أقوال الأئمة فيه: فمنهم من ضعفه مطلقـًا، ومنهم من ضعفه في روايته عن أبيه عن جده فحسب، قال ابن حجر: (ومن ضعفه مطلقـًا فمحمول علىٰ روايته عن أبيه عن جده). أما من تكلّم فيه، فهذا طرفٌ من أقوالهم:

قال ابن المديني عن يحيىٰ بن سعيد: (حديثه عندنا واهي)، وقال علي عن ابن عيينة: (حديثه عند الناس فيه شيء)، وقال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا). وقال الأثرم عن أحمد: (أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروي عن رجل عنه).

وقال الآجري قلت لأبي داود: (عمرو بن شعيب عندك حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة).

وأما جمهور الأئمة فهم علىٰ توثيقه:

قال صدقة بن الفضل: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: (إذا روىٰ عنه الثقات فهو ثقة يُحتج به)، وقال البخاري: (رأيت أحمد بن حنبل، وابن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عُبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم؟!).

وقال إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين: (إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب؛ ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء)، وقال الدوري ومعاوية بن صالح عن ابن معين: (ثقة)، وقال أبو حاتم سألت بن معين فقال: (ما أقول! روىٰ عنه الأئمة)، وقال أبو زرعة: (روىٰ عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده،

وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير ترویٰ عنه إنما هي عن المثنیٰ بن الصبّاح وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما نصيب عنه مما رویٰ عن غير أبيه عن جده من المنكر)، وقال ابن أبي حاتم سئل أبي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده فقال: (عمرو أحب إلي)، قال محمد بن علي الجوزجاني قلت لأحمد: (عمرو سمع من أبيه شيئا؟ قال: يقول حدثني أبي، قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم أُراه قد سمع منه)، وقال إسحاق بن راهويه: (إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو: كأيوب عن نافع عن ابن عمر)، وقال ابن المديني: (قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح)، ووثقه الدارمي، والعجلي، والنسائي، وقال ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا رویٰ عن أبيه عن جده يكون مرسلاً؛ لأن جده محمد لا صحبة له.

قال ابن حجر: (فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن، فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم، وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلیٰ عبد الله بن عمرو ﷺ، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه كما تقدم...لكن هل سمع منه جميع ما رویٰ عنه؟ أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي - أي عند ابن حجر -، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحطُّ كلام الدارقطني وأبي زرعة، وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به عمرو...وقد أنكر جماعة أن يكون شعيب سمع من عبد الله بن عمرو وذلك مردود بما تقدم)، وقال ابن حبان في المجروحين: (إذا رویٰ عمرو عن طاوس وسعيد بن المسيب وغيرهما من الثقات فهو ثقة يجوز الاحتجاج به، والصواب أن يحوّل عمرو إلیٰ كتاب الثقات، فأما المناكير في روايته فتترك)، وقال ابن شاهين في الثقات: (قال أحمد بن صالح يعني

المصري: عمرو سمع من أبيه عن جده وكله سماع، عمرو يثبت أحاديثه مقام التثبت)، وقال الساجي قال ابن معين: (هو ثقة في نفسه، وما روىٰ عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل؛ وَجَدَ شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها).

قال ابن حجر معلقاً علىٰ كلام ابن معين: (فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل)، وللمزي كلام نفيس في هذه المسألة ذكره في ترجمة شعيب فقال:(... وروىٰ محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه: أن رجلاً أتىٰ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يسأله عن مُحرِمٍ وقع بامرأته، فأشار إلىٰ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال: اذهب إلىٰ ذاك فاسأله، قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه فسأل ابن عمر رضي الله عنهما فقال: بطل حجك. فذكر الحديث، وذكر فيه سؤاله لابن عباس رضي الله عنهما أيضاً، وذهاب شعيب معه إليه، وأنه قال مثل قول ابن عمر، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمر نحو رواية محمد بن عبيد).

قال المزي: (وهذا إسنادٌ صحيح، وفيه التصريح بأن شعيباً سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عباس، ومن ابن عمر رضي الله عنهم، وهكذا قال غير واحد أن شعيباً يروي عن جده عبد الله، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد، ولم يذكر أحدٌ لمحمد بن عبد الله والد شعيب هذا ترجمة إلا القليل من المصنفين؛ فدل ذلك علىٰ أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيح متصل إذا صح الإسناد إليه، وأن من ادعىٰ فيه خلاف ذلك فدعواه مردودة حتىٰ يأتي عليها بدليل صحيح يعارض ما ذكرناه).

وقال في التقريب: (صدوق)، وهو من الخامسة، روىٰ له البخاري في جزء القراءة، والأربعة، مات سنة مائة وثماني عشرة.

وبعد هذا العرض لكلام الأئمة، يمكن تلخيص حال عمرو بن شُعيب في النقاط التالية:

(أ) عمرو بن شعيب ثقة في نفسه، فقد وثقه جمهور الأئمة كما تقدم.

(ب) أنّ من ضعفه فإنما ضعفه لأمرين: لروايته عن أبيه عن جده، وتقدم أن الأئمة احتجوا بها، وأنها سلسلة متصلة كما قال الذهبي: (ولسنا نقول: إن حديثه من أعلىٰ أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن)[1].

وأما وجود شيء من المنكرات في هذه السلسلة، فتقدم أن الحمل في ذلك ليس عليه بل علىٰ قوم ضعفاء رووها عنه، قال يعقوب بن شيبة: (ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئًا، وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روىٰ عنه الثقات فصحيح). وقال أبو زرعة: (وعامة المناكير تُروىٰ عنه إنما هي عن المثنىٰ بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو ثقة في نفسه).

(ج) أن الأصل في حديثه كله الصحة، ولكن أقوىٰ حديثه وأصحه ما كان عن غير أبيه عن جده، وكان الراوي عنه ثقة.

وحديثه هنا الراوي عنه فيه ثقة (حبيب المعلم)، وشيخه فيه:سعيد بن المسيب، وقد نص ابن معين وابن حبان علىٰ ثقته في روايته عن سعيد خاصة كما تقدم.

ينظر: التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٢)، وسؤالات أبي داود لأحمد (ت٢١٨)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨)، و المجروحين (٢/ ٣٧)، والكامل لابن عدي (٥/ ١١٤)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٦٤)، والسير (٥/ ١٦٥)، والكاشف (٤١٧٣)، والميزان (٣/ ٢٦٣)، والتقريب (٥٠٨٥).

سعيد بن المسيب: أحد العلماء الفقهاء ومن الثقات الكبار، تقدم الكلام عليه في الحديث الثاني.

---

(١) الميزان (٣/ ٢٦٨)، والموقظة (ص/ ٣٢).

و الأئمة متفقون علىٰ إثبات أصل سماعه من عمر رضي الله عنه كما قال ابن المديني، و أبو حاتم، وتقدم أن الراجح أنه سمع منه في الجملة شيئًا يسيراً، وقد تقدم البحث مفصلاً في هذه المسألة في الحديث الثاني.

دراسة الإسناد:

من خلال ما سبق يتبيّن أنّ سعيداً لم يسمع من عمر رضي الله عنه هذا الحديث، فهو منقطع، ولكنه حجةٌ كما قال الإمام أحمد؛ لأنّ سعيداً أعلم الناس بأقضية عمر وفتواه رضي الله عنه، والقول بالانقطاع لا يستلزم نفي الحجية، وذلك لعدة أمور:

(١) أنّ غاية ما في الأمر أنّ رواية سعيد عن عمر رضي الله عنه منقطعة، ومعلومٌ أنّ مراسيل سعيد ابن المسيب عن النبي ﷺ مقبولة، وهي صحيحة محتج بها عند الأئمة، بل هي أصح المراسيل، قال الإمام أحمد: (مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا يُرىٰ أصح من مرسلاته)[(١)]، وقال ابن رجب: (وأما مراسيل ابن المسيب فهي أصح المراسيل كما قال أحمد وغيره، وكذا قال ابن معين: أصح المراسيل مراسيل ابن المسيب، قال الحاكم: قد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة)[(٢)].

(٢) قد نص الإمام أحمد علىٰ أن رواية سعيد عن عمر رضي الله عنه علىٰ وجه الخصوص حجة، وقال: (إذا لم يُقبل سعيد عن عمر، فمن يُقبل؟!، قد رآه وسمع منه)، قال ابن القيم معلقاً علىٰ كلام الإمام أحمد: (فليست روايته عنه منقطعة علىٰ ما ذكره أحمد، ولو كانت منقطعة فهذا الانقطاع غير مؤثر عند الأئمة، فإن سعيداً أعلم الخلق بأقضية عمر رضي الله عنه، وكان ابنه عبد الله بن عمر يسأل سعيداً عنها، وسعيد بن المسيب إذا أرسل عن رسول الله ﷺ قُبل مُرسله فكيف إذا روىٰ عن

---

(١) نقله المزي في تهذيب الكمال (١١/ ٧٣)، ولم أقف عليه في الروايات المطبوعة عن أحمد.
(٢) شرح العلل (١/ ٥٥٥).

عمر ﷺ؟!)[١].

وهذا الإمام الشافعي يرىٰ أن المنقطع ليس بشيء ماعدا منقطع سعيد بن المسيب، قال ابن أبىٰ حاتم: (حدثني أبي قال سمعت يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي يقول: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: نقول: الأصل قرآنٌ أو سنةٌ، فإن لم يكن فقياسٌ عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سنة، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب)[٢]، قال أبو محمد ابن أبي حاتم: (يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب أن يعتبر به)، وقال المعلمي: (سعيد بن المسيب عن عمر منقطع، إلا أنه جيد)[٣].

وكل هذه النقول السابقة عن الأئمة المتقدمين تؤكد أنه قد يحتف بالخبر الذي هو في الأصل ضعيف - لانقطاعه مثلاً - جملةٌ من القرائن تجعله مقبولاً يحتج به.

ونظير هذا: قبول الأئمة لرواية أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود ﷺ عن أبيه مع أنها في الأصل منقطعة، فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، ولكنهم قبلوها لمعرفته بحديث أبيه، وصحة مروياته عنه، وعدم ورود ما يُستنكر عليه فيها، قال الحافظ ابن رجب: (قال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه: هو منقطع، وهو حديث ثبت.

قال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند -يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بأحاديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر)[٤]، ونقل ابن رجب أيضاً عن غير واحدٍ من الأئمة ومنهم ابن المديني قوله: (وهو وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه

---

(١) حاشية ابن القيم علىٰ السنن يُنظر: (عون المعبود ٥/ ١١٦).
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦).
(٣) التنكيل (٢/ ١٤٦).
(٤) شرح العلل (١/ ٥٤٤).

صحيحة تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه)[(١)].

(٣) ومما يؤيد قبول رواية سعيد بن المسيب عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن ابن المسيب من كبار التابعين، ولم تعرف له رواية عن غير ثقة، ولم يعرف عنه ما يُستنكر في روايته عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا يدل على ثقة الواسطة بينهما فيما لم يسمعه منه، فأُمن الخلل حينئذ، و قد اقترن بمراسيله كلها ما يعضدها[(٢)].

ولذلك لما احتُجّ على الشافعي وقيل له: كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً، ولم تقبلوه عن غيره؟ قال: (لا نحفظ لابن المسيب منقطعاً إلا وجدنا ما يدلل على تسديده، ولا أثَرَ عن أحدٍ عرفناه عنه إلا عن ثقة معروف، فمن كان مثل حاله قبلنا منقطعه)[(٣)].

(٤) أن ابن المسيب كان من أعلم الناس بأقضية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومروياته كما تقدم في ترجمته، قال الإمام مالك: (بلغني أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمره).

وقال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد: (ابن المسيب كان يسمى راوية عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته)[(٤)].

(٥) ومما يؤيد قبول روايته عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنها حجة أن البخاري قد خرج في صحيحه روايته عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ محتجاً بها في موضعين:

الأول: في كتاب الصلاة، باب: الاستلقاء في المسجد ومد الرجل (١/ ٦٧١/ ح٤٧٥).

الثاني: في كتاب المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته (٧/ ٧٥٢/ ح٤٤٥٤).

---

(١) فتح الباري (٥/ ١٨٧).

(٢) وقد نبه على هذا الحافظ ابن رجب في شرح العلل (١/ ٥٥٠).

(٣) الأم (٣/ ١٨٨).

(٤) يُنظر في هذا النص والذي قبله تهذيب الكمال (١١/ ٧٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منقطعٌ؛ لأنّ سعيداً لم يسمع من عمر رضي الله عنه إلا أحاديث يسيرة ذكرها أهل العلم وليس هذا الحديث منها، ولكنّ روايته عن عمر رضي الله عنه حجةٌ كما قال الإمام أحمد وغيره على ضوء ما سبق تقريره.

والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (١/٣٥/ح١٢٧):

حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخُزَاعِيُّ أَنْبَأَنَا لَيْثٌ وَيُونُسُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عبد الله بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي الْوَلِيدِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عبد الله يَعْنِي ابْنَ سُرَاقَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (مَنْ أَظَلَّ رَأْسَ غَازٍ أَظَلَّهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ جَهَّزَ غَازِيًا حَتَّىٰ يَسْتَقِلَّ(١) كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ حَتَّىٰ يَمُوت، - قَالَ قَالَ يُونُس: أَوْ يَرْجِعَ-، وَمَنْ بَنَىٰ لِلَّهِ مَسْجِدًا يُذْكَرُ فِيهِ اسْمُ اللهِ تَعَالَىٰ بَنَىٰ اللهُ لَهُ بِهِ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(هذا حديث مرسلٌ؛ لأن عثمان بن عبد الله بن سُراقة لم يُدرك عمر بن الخطاب).

مسند الفاروق للحافظ ابن كثير (٢/ ٤٦٣)

(١) أي حتىٰ يرحل ويسير إلىٰ الجهاد، يُقال: استقل القوم إذا ذهبوا واحتملوا وارتحلوا، لسان العرب (١١/ ٥٦٦).

تخـريج الحـديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ح١٢٧)، و(١/ ح٣٧٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٧٥)، و(٤/ ٢٣٠) ومن طريقه: ابن ماجه في سننه في المساجد والجماعات، باب من بنىٰ لله مسجداً (١/ ٢٤٣/ ح٧٣٥)، وفي الجهاد أيضاً، باب من جهّز غازياً (٢/ ٩٢١/ ح٢٧٥٨) مختصراً، وابن أبي عاصم في كتاب الجهاد (١/ ح٩٢)، وأبو يعلىٰ في مسنده (١/ ح٢٥٣)، - ومن طريقه: ابن حبان في صحيحه (الإحسان٤/ ح١٦٠٨)، و(الإحسان١٠/ ح٤٦٢٨)-، والحاكم في المستدرك (٢/ ح٢٤٤٧)وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٩/ ح١٨٥٧١)، وفي شعب الإيمان (٤/ ح٤٢٧٦)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ح٢٤٤)كلهم من طريق: الوليد بن أبي الوليد عن عثمان بن عبد الله بن سراقة عن عمر رضي الله عنه به.

وأخرجه عبد بن حُميد في مسنده (المنتخب ح٣٤) من طريق: محمد بن إبراهيم التيمي عن عثمان بن عبد الله بن سراقة عن عمر رضي الله عنه به.

تـراجـم الـرواة:

أبو سلمة الخُزاعي اسمه منصور بن سلمة بن عبد العزيز، أبو سلمة الخُزاعي البغدادي، ثقة ثبت حافظ، من كبار العاشرة، مات سنة عشر ومائتين علىٰ الصحيح، روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود في المراسيل، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٧٣)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٣٠)، والتقريب (٦٩٤٩).

يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي[١]، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٣٢)، والتقريب (٥٧٢٠).

يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني، ثقة مكثر، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ١٦٩)، والتقريب (٧٧٨٨).

الوليد بن أبي الوليد عثمان، وقيل ابن الوليد مولىٰ عثمان أو ابن عمر المدني، أبو عثمان.

وثقه الأئمة: ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وسُئل أبو داود عنه فقال خيراً، ولم يتكلم فيه إلا ابن حبان؛ لمخالفته لرواية الثقات في بعض الأحاديث، وذكره في الثقات وقال: (ربما خالف علىٰ قلة روايته)، وكأن الحافظ ابن حجر اعتمد قول ابن حبان فحكم عليه بأنه: لين الحديث، وهو حكمٌ انفرد به ابن حبان، وكلامه معارضٌ بكلام الحفاظ الجهابذة قبله الذين وثقوه مطلقـًا.

والراجح أنه ثقة كما نص علىٰ ذلك الحافظ الذهبي، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٩)، وتهذيب الكمال (٣١/ ١٠٧)، والكاشف (٦٠٩٩)، والتقريب (٧٥١٤).

(١) بفتح الفاء، وسكون الهاء، هذه النسبة إلىٰ فَهْم، وهم بطنٌ من قيس عيلان، الأنساب (٣/ ٤٧٢).

عثمان بن عبد الله بن عبد الله بن سراقة العَدَوي، أبو عبد الله المدني، سبط عمر، أمه زينب بنت عمر رضي الله عنه، ثقة، وَلِيَ مكة، من الثالثة، وذكر الواقدي أنه مات سنة ثمان عشرة ومائة وهو ابن ثلاثٍ وخمسين سنة، روىٰ له البخاري، وابن ماجه.

اختُلف في روايته عن جده لأمه عمر رضي الله عنه، قال ابن المديني: (لم يدرك عمر رضي الله عنه)، وقال المزي في روايته عن جده عمر رضي الله عنه: (مرسل).

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٣/ ٦٧): (في مقدار سنّه نظر، وذلك أن أبا قتادة الذي جزم المزي بأنه رآه مات سنة أربعٍ وخمسين، وقيل: قبل ذلك، ومقتضىٰ ما ذُكر من قدر عمره أن يكون مولده بعد موت أبي قتادة رضي الله عنه بأحد عشر عامـًا، والظاهر أن الواقدي وهم في ذلك، ثم بان لي سبب الوهم؛ وأنه ممن قدّر عمره، فذكر الكلاباذي نقلاً عن الواقدي أنه عاش ثلاثـًا وثمانين سنة، وفي هذا أيضـًا نظر، فَحَكم المؤلف علىٰ حديثه بالإرسال من أجل قول الواقدي في سنّه، وهو مردود.

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه حديثه عن جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومقتضاه أن يكون سمع منه.

نعم وقع مصرحـًا بسماعه منه عند أبي جعفر بن جرير الطبري في تهذيب الآثار له: قال حدثنا أحمد بن منصور ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا يحيىٰ بن أيوب حدثني الوليد بن أبي الوليد قال: كنت بمكة وعليها عثمان بن عبد الرحمن بن سراقة – كذا فيه – فسمعته يقول: يا أهل مكة إني سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر ثلاثة أحاديث: (من أظل غازيـًا، ومن جهز غازيـًا، ومن بنىٰ مسجداً)، قال فسألت عنه، فقالوا لي: هذا ابن بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه)[1].

يُنظر: الجرح والتعديل(٦/ ١٥٥)، وتهذيب الكمال(١٩/ ٤١٣)، والتقريب (٤٥٢١).

---

(١) قال ابن حجر في النكت الظراف (٨/ ٨٧): (من رأىٰ ذلك من غير السؤال وجوابه، ظن أن لعبد الله بن سراقة رواية في هذا الحديث، وليس كذلك، وإنما هو من مسند عمر رضي الله عنه، كما وقع التصريح به عند ابن ماجه، ولكنه تجوّز في قوله: " سمعت أبي "، فأطلق علىٰ جده لأنه أبـًا).

دراســة الإسنــاد:

رجال الإسناد كلهم ثقاتٌ كما تقدم، ولكن البحث في سماع عثمان من جده لأمه عمر رضي الله عنه، وهذا ما ناقشه الحافظ ابن حجر في ترجمته السابقة، وفي كلامه وقفات:

(١) المشهور أن عثمان عاش ثلاثاً وثمانين سنةً، وكانت وفاته سنة ثمان عشرة ومائة؛ وعليه فيكون عمره حين وفاة أبي قتادة رضي الله عنه إحدىٰ عشرة سنة، وبهذا يستقيم كلام الحافظ المزي في أنه رآه.

ثم إذا تقرر هذا فهل يُعقل أنه سمع من عمر رضي الله عنه، أو حتىٰ أدركه وقد وُلد سنة خمسٍ وثلاثين، وكان استشهاد عمر رضي الله عنه سنة ثلاثٍ وعشرين !!، أي أنه وُلد بعد وفاة عمر رضي الله عنه باثني عشر عاماً !، وهذا ظاهر البطلان.

(٢) الجزم بأنّ المزي إنما بنىٰ حكمه بالإرسال علىٰ رواية عثمان عن عمر رضي الله عنه اعتماداً علىٰ قول الواقدي: يحتاج إلىٰ دليل؛ إذ لم يُصرح المزي بذلك، ولعله اعتمد قول الإمام ابن المديني في هذه المسألة.

(٣) الإسناد الذي ذكره الحافظ وعزاه إلىٰ تهذيب الآثار لابن جرير الطبري[(١)]، قد أخطأ فيه يحيىٰ بن أيوب[(٢)] فسمىٰ والد عثمان (عبد الرحمن) والمحفوظ أنه: عبد الله، قال ابن حجر: (ولم أرَ في كتاب الزبير لسراقة بن المعتمر ولداً اسمه عبد الرحمن، فالله أعلم)[(٣)].

وخالف أيضاً بقية أصحاب الوليد بن أبي الوليد الذين رووه بدون ذكر السماع بين عثمان بن عبد الله بن سُراقة وعمر رضي الله عنه، ومنهم: الليث بن سعد، ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، وكلاهما ثقتان كما تقدم في ترجمة الرواة،

---

(١) لم أجده في الجزء المطبوع من تهذيب الآثار، ولعله في الجزء المفقود منه، وقد أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣/ ١٧٩).

(٢) صدوق ربما أخطأ، التقريب(٧٥٦١).

(٣) الإصابة (٤/ ١٦١).

بل الليث بن سعد مقدمٌ علىٰ يحيىٰ بن أيوب كما نصّ علىٰ ذلك ابن معين(١)، وعلىٰ هذا فرواية يحيىٰ هذه شاذة، فقد خالف من هو أحفظ وأكثر منه، وقد روىٰ محمد بن إبراهيم التيمي عن عثمان بدون ذكر السماع كما روىٰ الوليد.

(٤) حتىٰ لو قيل بصحة هذا الإسناد الذي فيه التصريح بالسماع - مع أنه لا يستقيم تاريخياً حسب ماذُكر في وفاة عثمان وعمرِه -؛ فإنه لايُعتمد علىٰ الأسانيد وحدها في إثبات السماع إذا وُجدت قرائن تدل علىٰ انتفائه، و الخطأ في ذكر التصريح بالسماع يقع كثيراً من بعض الرواة وَهْمَـاً منهم، قال الحافظ ابن رجب: (وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني: ذكر السماع، قال في رواية هُدبة عن حماد عن قتادة أخبرنا خلاد الجهني: هو خطأ، خلّاد قديم، ما رأىٰ قتادةُ خلّادًا، وذكروا لأحمد قول من قال: "عن عراك بن مالك سمعت عائشة" فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة، وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي: أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخٍ مالم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرّحون بسماعه لها من شيوخه ولا يضبطون ذلك...- قال ابن رجب معلقاً علىٰ ما سبق-...وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يُغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد...)(٢)، وممن عُرف بالتسامح في ذكر صيغ السماع بعض الرواة المصريين والشاميين، نقل ذلك الحافظ ابن رجب عن الإسماعيلي فقال: (فإن عادة الشاميين والمصريين جرت علىٰ ذكر الخبر فيما يروونه لا يطوونه طيَّ أهل العراق - قال ابن رجب -: يشير إلىٰ أن الشاميين والمصريين يصرّحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع)(٣).

(١) رواية الدارمي(رقم٧١٩).
(٢) شرح العلل (٢/ ٥٩٣).
(٣) فتح الباري / لابن رجب (٢/ ٢٨٤).

وعلى ما سبق يتبين رجحان قول من قال من أهل العلم بعدم سماع عثمان بن عبد الله من عمر ﷺ، ومنهم: الإمام ابن المديني، والحافظ المزي، والبوصيري[1].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين عثمان بن عبد الله بن سراقة وعمر ﷺ، ولكن ضعفه ضعفٌ يسير منجبٌر، وقد صحّ المتن بغير هذا الإسناد في الصحيحين وغيرهما كما سيأتي في الشواهد، فالحديث بهذا الإسناد يتقوىٰ بشواهده ويكون حسناً لغيره.

الشواهد:

للحديث شواهد كثيرة، ومن أصحها ما أخرجه الشيخان:

١. عن زيد بن خالد الجهني ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في سبيل الله بخير فقد غزا) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب فضل من جهّزَ غازياً أو خلفه بخير (٦/ ٥٨/ ح ٢٨٤٣) واللفظ له، ومسلم في صحيحه في كتاب الإمارة (١٣/ ٥٩/ ح١٨٩٥).

٢. عن محمود بن لَبيد أن عثمان بن عفان ﷺ أراد بناء المسجد، فكره الناس ذلك فأحبوا أن يدعه علىٰ هيئته، فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من بنىٰ مسجدا لله بنىٰ الله له في الجنة مثله) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب من بنىٰ مسجداً (١/ ٦٤٨/ ح٤٥٠)، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥/ ٢٠/ ح٥٣٣) واللفظ له.

والله تعالىٰ أعلم.

(١) قال البوصيري في المصباح (١/ ٢٦٠/ ٢٧٤): (هذا إسنادٌ مرسل).

الحديث التاسع

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في الموطأ، في كتاب البيوع، باب ما جاء في مال المملوك (٢/١٥١/ح١٣٣١):**

حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ عَنْ مَالِك عَنْ نَافِعٍ عَنْ عبد الله بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَال: (مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **:**

(خالف سالمٌ نافعـاً في ثلاثة أحاديث رفعها سالم، وروىٰ نافع منها اثنين عن ابن عمر عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، والثالث عن ابن عمر عن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

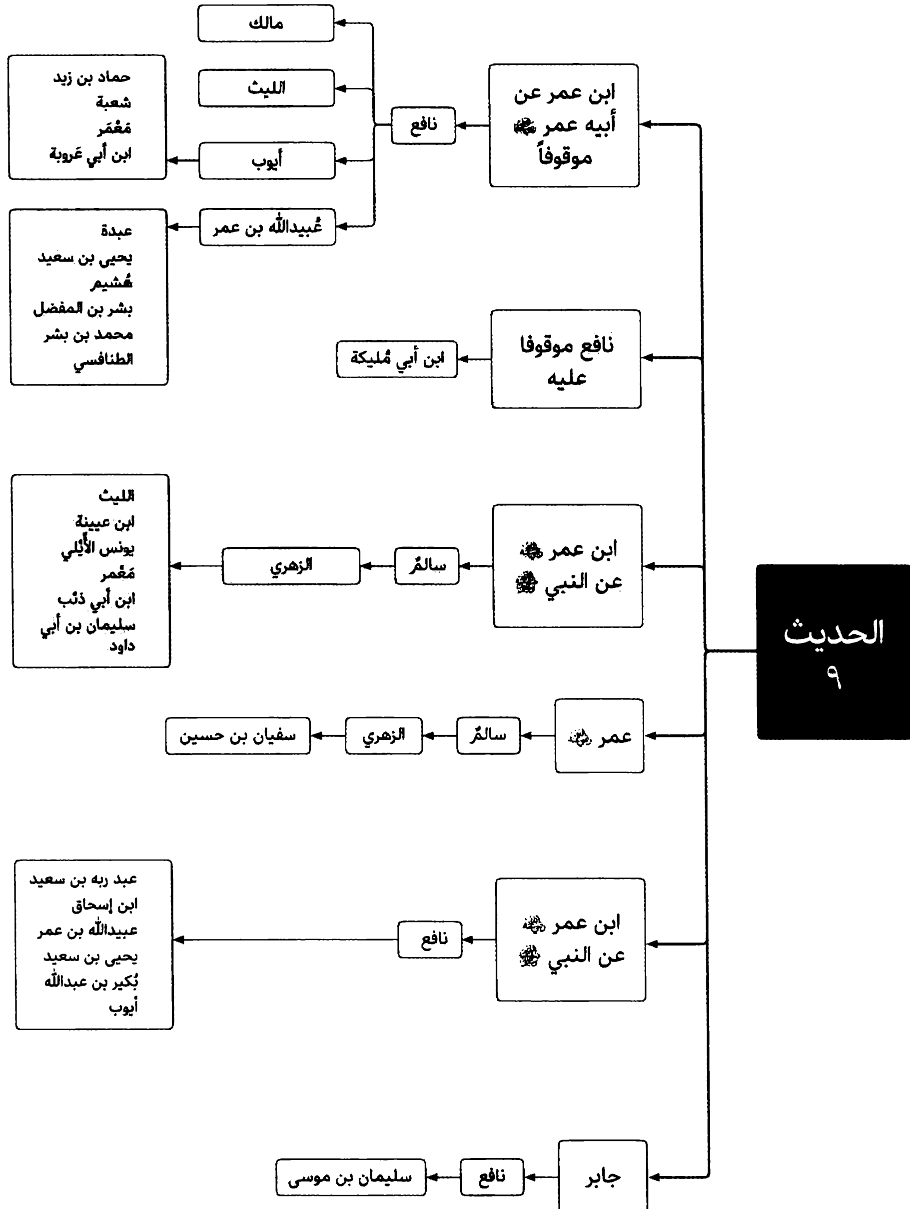
أحدها: "من باع عبداً وله مال... الحديث"، رواه سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

ورواه نافع عن ابن عمر عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قوله، كذلك رواه مالك، وعبيد الله بن عمر.

ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يتجاوزه، وقد رُوي عن أيوب كما رواه مالكٌ سواء...والقول فيها قول سالم، وقد توبع سالم علىٰ ذلك)[1].

التمهيد لابن عبد البر (١٣/ ٢٨٣).

(١) أما الحديثان الآخران، فسيأتي ذكرهما في مسند ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بإذن الله تعالىٰ.


الحديث ٩
ابن عمر عن أبيه عمر ﭬ موقوفاً
نافع
مالك
الليث
أيوب
حماد بن زيد
شعبة
مَعْمَر
ابن أبي عَروبة
عُبيدالله بن عمر
عبدة
يحيى بن سعيد
هُشيم
بشر بن المفضل
محمد بن بشر
الطنافسي
نافع موقوفا عليه
ابن أبي مُليكة
ابن عمر ﭬ عن النبي ﷺ
سالمٌ
الزهري
الليث
ابن عيينة
يونس الأَيْلي
مَعْمر
ابن أبي ذئب
سليمان بن أبي داود
عمر ﭬ
سالمٌ
الزهري
سفيان بن حسين
ابن عمر ﭬ عن النبي ﷺ
نافع
عبد ربه بن سعيد
ابن إسحاق
عبيدالله بن عمر
يحيى بن سعيد
بُكير بن عبدالله
أيوب
جابر
نافع
سليمان بن موسى

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر رضي الله عنه، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: الوقف على عمر رضي الله عنه (ابن عمر عن أبيه عمر رضي الله عنهما موقوفًا) رواه عنه:

نافع مولاه من رواية جمعٍ من أصحابه عنه:

(أ) مالك بن أنس: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المساقاة، باب الرجل يكون يكون له ممرٌّ أو شِرب في حائط أو في نخل(٥/ ٦٠/ ح٢٣٧٩)، وأبو داود في سننه في البيوع، بابٌ في العبد يُباع وله مال(٤/ ١٥٧/ ح٣٤٢٦)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٥/ ح١٠٧٦١).

(ب) الليث: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٨٥).

(ج) أيوب، فيما رواه عنه جماعةٌ من أصحابه:

- حماد بن زيد: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٨٧) من طريق: حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه به(١).
- شعبة: أخرجه أحمد في المسند(٢/ ح٥٤٦٧).
- مَعْمَر: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ح١٤٦٢٢).
- ابن أبي عَروبة: أخرجه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٣٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف عن سعيد بن أبي عروبة.

---

(١) ذكر المزي في التحفة (٨/ ٧٠) رواية حماد بن زيد هذه في مسند عمر رضي الله عنه، بل قال: (... ثلاثتهم - أيوب، والليث، وعبيد الله - عن نافع عن ابن عمر: أن عمر رضي الله عنهما قضىٰ في العبد..فذكروه موقوفًا...)، والذي في النسخة المطبوعة - علىٰ سقامتها- لسنن النسائي الكبرىٰ (عن ابن عمر موقوفًا عليه)، وقد أشار ابن المديني إلىٰ ذلك في كلامه علىٰ الحديث، ولا شك أن نسخة المزي أدق وأوثق، واحتمال الخلل والتحريف في النسخة المطبوعة من السن الكبرىٰ أقرب.

وثمّة أمرٌ آخر؛ وهو: أن الدارقطني في العلل حين حكىٰ الاختلاف في هذا الحديث بين سالم ونافع، ساق الخلاف بين أصحاب نافع كعبيد الله بن عمر، لم يذكر علىٰ أيوب خلافًا، بل جعل رواية أيوب قولاً واحداً عن عمر رضي الله عنه موقوفًا، وكأنه يشير إلىٰ عدم الالتفات إلىٰ ما سوىٰ هذا الوجه عن أيوب، فقال: (كذلك رواه أصحاب نافع عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما قوله، منهم: أيوب، ومالك، والليث)، والله أعلم.

أربعتهم: (حماد بن زيد، شعبة، ومعمر، وسعيد بن أبي عروبة) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهم به موقوفـاً.

(د) عُبيد الله بن عمر، فيما رواه ستةٌ من أصحابه عنه:

- عبدة: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ح٢٢٥٢٤).
- يحيىٰ بن سعيد: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٨٦).
- هُشيم فيما ذكره ابن حزم في المحلىٰ (٨/ ٤٢٣) من طريق سعيد بن منصور[1].
- بشر بن المفضل: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ٢٨٤)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج (١/ ٢٣٢).
- محمد بن بشر: أخرجه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج (١/ ٢٣٢).
- محمد بن عُبيد الطنافسي: أخرجه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج (١/ ٢٣٢).

سِتَّتُهُمْ عن عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما به.

وخالفهم ابن أبي مُليكة فرواه موقوفـاً علىٰ نافع من قوله، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أُبّرت (٤/ ٤٦٩/ ح٢٢٠٣) من طريق ابن أبي مُليكة يخبر عن نافع مولىٰ ابن عمر رضي الله عنهم من قوله موقوفـاً عليه.

الوجه الثاني: الرفع من طريق ابن عمر رضي الله عنه (ابن عمر رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) رواه عنه:

(١) **سالمٌ ابنه** فيما رواه الزهري عنه، وهكذا رواه جمهور أصحاب الزهري:

أ. الليث: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممرٌ أو شِرب في حائط أو في نخل (٥/ ٦٠/ ح٢٣٧٩)، ومسلم في صحيحه في

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من سنن سعيد بن منصور.

كتاب البيوع (١٠/ ٢٧٣/ ح١٥٤٣)، والترمذي في سننه في كتاب البيوع، باب ما جاء في ابتياع النخل (٣/ ٥٤٦/ ح١٢٤٤) وقال: حسنٌ صحيح، وابن ماجه في سننه في التجارات، باب ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال (٢/ ٧٤٥/ ح٢٢١١).

ب. ابن عيينة: أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب البيوع (١٠/ ٢٧٣/ ح١٥٤٣)، والإمام أحمد في مسنده (٢/ ح٤٥٣٨) وعنه أبو داود في سننه في كتاب البيوع، باب في العبد يُباع وله مال (٤/ ١٥٧/ ح٣٤٢٥)، والنسائي في سننه الصغرىٰ في البيوع، باب العبد يباع ويستثني المشتري ماله (٧/ ٣٤٢/ ح٤٦٥٠)، وفي الكبرىٰ أيضاً (٣/ ح٤٩٩١)، وابن ماجه في سننه في التجارات، باب ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال (٢/ ٧٤٥/ ح٢٢١١).

ج. يونس الأيْلي: أخرجه مسلم أيضاً في صحيحه في البيوع (١٠/ ٢٧٣/ ح١٥٤٣)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٩/ ح٥٤٦٨).

د. مَعْمر: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ح١٤٦٢٠)، وعنه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ح٦٣٤٤)، وفي (٢/ ح٥٥١٥) أيضاً.

هـ. ابن أبي ذئب: أخرجه الدارمي في سننه في كتاب البيوع، باب فيمن باع عبداً وله مال (٢/ ٣٣٠/ ح٢٥٦١).

و. سليمان بن أبي داود: أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ح١٣١٣٠).

ستتهم عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما مرفوعاً.

وخالفهم سفيان بن حسين عن الزهري فجعل الرفع من طريق عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ:

أخرجه النسائي سننه في كتاب البيوع، باب العبد يُباع ويستثني المشتري ماله (٧/ ٣٤٢/ ح٤٦٥٠)، وفي سننه الكبرىٰ أيضاً (٣/ ح٤٩٩٠)، وعبد بن حُميد في مسنده (المنتخب/ ح٧٢٢)، والبزار في مسنده (١/ ح١١٢).

(٢) **نافع** مولىٰ ابن عمر ﷺ، فيما رواه عنه:

أ. عبد ربه بن سعيد: أخرجه ابن ماجه في سننه في التجارات، باب ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال (٢/ ٧٤٥/ ح٢٢١٢)، وأحمد في المسند(٢/ ح٥٤٦٧)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٨٢)، كلهم من طريق: شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ في النخل والعبد جميعاً[1]. قال شعبة: فحدثته - أي عبد ربه- بحديث أيوب عن نافع أنه حدث بالنخل عن النبي ﷺ، والمملوك عن عمر ﷺ، فقال عبد ربه: لا أعلمها إلا عن النبي ﷺ، ثم قال مرة أخرىٰ فحدث عن النبي ﷺ ولم يشك.

ب. ابن إسحاق: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٨٩)[2].

ج. عبيد الله بن عمر، فيما رواه عنه:

- عَبْدَة: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف مرفوعاً (٧/ ح٣٦٣٢٤).
- أبو معاوية، والهيثم بن عدي، وإسماعيل بن زكريا: أخرجه عنهم الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل(١/ ٢٢٧).

د. يحيىٰ بن سعيد الأنصاري: أخرجه البيهقي في الكبرىٰ (٥/ ٥٣١/ ١٠٧٦٥).

هـ. بُكير بن عبد الله: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ(٣/ ح٤٩٨١)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٥/ ح١٠٧٦٤) كلاهما من طريق عُبيد الله بن أبي جعفر -في المحفوظ عنه- عن بُكير به.

و. أيوب فيما رواه عنه عبد الوارث: أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (١/ ح٢٢٠).

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٤/ ٤٧٠): (وهو وهمٌ).

(٢) قال ابن حجر في الفتح(٥/ ٦٢): (...وقال النسائي: إنه خطأ -أي حديث ابن إسحاق- والصواب ما رواه يحيىٰ القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفاً...)، ولم أقف علىٰ كلام النسائي في سننه الكبرىٰ ولا الصغرىٰ.

وخالفهم: سليمان بن موسىٰ فرواه عن نافع عن جابر بن عبد الله مرفوعًا، فجعل الرفع من طريق جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه الإمام أحمد (٤/ ح١٣٩١٤) من طريق: سليمان بن موسىٰ أن نافعًا حدثه عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ به.

تراجم الرواة:

يُمكن أن نلخص الاختلافات الواقعة في الحديث على النحو التالي:

١. الاختلاف على نافع، ومدار هذا الاختلاف على:

نافع أبي عبد الله المدني، مولىٰ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٥١)، والكاشف (٥٧٩١)، والتقريب (٧١٣٦).

واختلف عليه على أربعة أوجه:

(أ) الوقف على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهكذا رواه عنه جماعةٌ من أصحابه:

(١) **مالك بن أنس:** بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي[١]، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتىٰ قال البخاري: (أصح الأسانيد كلها: "مالك عن نافع عن ابن عمر")، وقد عدّه ابن المديني في الطبقة الأولىٰ من أصحاب نافع، وقال ابن معين: (أثبت أصحاب نافعٍ مالكٌ)، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل(٨/ ٢٠٤)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٩١)، والتقريب (٦٤٦٥).

(٢) **الليث بن سعد:** بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن. قال عثمان بن سعيد

(١) بفتح الألف وسكون الصاد المهملة وفتح الباء، هذه النسبة إلىٰ أصبح، واسمه الحارث بن عوف، وهو من قحطان، وأصبح صارت قبيلة، الأنساب (١/ ١٢٠).

الدارمي: (قلت ليحيىٰ بن معين: فالليث بن سعد كيف حديثه عن نافع؟ قال: صالحٌ ثقة)[١].

(٣) **أيوب بن أبي تميمة كيسان السَخْتِياني**[٢]، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، تقدمت ترجمته قبل قليل، ونقل ابن رجب عن ابن المديني قوله: (هو أثبت أصحاب نافع عندي، وكذلك قال يحيىٰ القطان)، من الخامسة مات سنة إحدىٰ وثلاثين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٥)، وتهذيب الكمال (٣/ ٤٥٧)، وشرح العلل (٢/ ٦١٥، ٦٦٧)، والتقريب (٦١٠).

ورواية أيوب هذه فيما رواه عنه أربعةٌ من أصحابه وهم:

أ. **شعبة:** بن الحجاج بن الورد العَتَكي، ثقةٌ حافظٌ متقن إمام، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس، وقال أبو الوليد كما في شرح العلل (١/ ٤٤٨): سمعت حماد بن زيد يقول: (لا أُبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضىٰ أن يسمع الحديث مرة، إذا خالفني شعبة في شيءٍ تركته).

ب. **مَعْمر بن راشد:** الأزدي البصري، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

ج. **سعيد بن أبي عروبة:** مهران اليَشْكُري[٣] مولاهم أبو النضر البصري، جمهور الأئمة علىٰ توثيقه وإجلاله وتقديمه في بعض مشايخه خاصة قتادة، وإنما تُكلم فيه لأجل اختلاطه.

---

(١) تاريخ الدارمي (رقم ٥٢٤).

(٢) بفتح السين وسكون الخاء وكسر التاء، نسبةً إلىٰ عمل السَخْتيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأدم، الأنساب(٣/ ٢٤).

(٣) بفتح الياء وسكون الشين وضم الكاف، هذه النسبة إلىٰ قبيلة يَشْكُر، الأنساب (٤/ ٥٣٣).

قال ابن عدي: (سعيد بن أبي عروبة من ثقات الناس...وقد حدّث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط، فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط فذلك ما لا يُعتمد عليه...وهو مُقدمٌ في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه...)، وقال ابن حجر: (ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة)، كذا قال الحافظ ابن حجر أنه كثير التدليس، والمعروف أنه مكثرٌ من الإرسال لا التدليس، فقد ذكر النسائي أنه روىٰ عن جماعة ولم يسمع منهم، قال العلائي: (مشهورٌ بالتدليس، وكان أيضاً كثير الإرسال)، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، توفي سنة ستٍ وخمسين ومائة، روىٰ له الجماعة.

والراوي عن سعيد هو: عبد الوهاب الخفاف، وروايته عنه قبل الاختلاط، وهي مخرّجةٌ في صحيح مسلم، فأُمن بهذا اختلاط سعيد.

قال ابن رجب: (اختلط سعيدٌ في آخر عمره، وقد أكثر الأئمة السماع منه قبل الاختلاط،...قال الإمام أحمد: ورَوْحٌ حديثه عنه صالح، قيل لأحمد: فالخفاف؟ قال: ما أقربه منه، إلا أنه كان عالمـاً بسعيد)، وقال أبو عبيد الآجري:سُئل أبو داود عن السهمي والخفاف في حديث ابن أبي عروبة، فقال: (عبد الوهاب أقدم، فقيل له: عبد الوهاب سمع في الاختلاط، فقال: من قال هذا؟!، سمعت أحمد بن حنبل سُئل عن عبد الوهاب في سعيد فقال: عبد الوهاب أقدم). والمشهور أنه اختلط سنة خمسٍ وأربعين ومائة كما قال ابن حبان، واختُلف في مدة اختلاطه، فقال ابن حبان: خمس سنين، وقال الذهبي: عشر سنين، والله أعلم.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٦٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ٥)، والسير(٦/ ٤١٣)، والميزان (٢/ ١٥١)، وجامع التحصيل (ص/ ١٨٣)، وشرح العلل(٢/ ٧٤٦)، وطبقات المدلسين(ص/ ٥٠)، والتقريب (٢٣٧٨)، والكواكب النيرات لابن الكيال (ص٣٧)، ونهاية الاغتباط (ص١٤٠).

د. **حماد بن زيد بن درهم** الأَزْدِي الجَهْضَمي[1]، أبو إسماعيل البصري، إمام ثقة ثبت فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

قال الإمام أحمد: (ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء)، وقال ابن معين: (ليس أحد أثبت في أيوب من حماد، ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله)، وقال سليمان بن حرب: (هو في أيوب أكبر من كل من روىٰ عن أيوب، ولم يكتب عبد الوارث ولا ابن عُلية حديث أيوب حتىٰ مات أيوب، وأما حماد بن زيد فكان ضريراً، وكان يحفظ، ولم يكن عنده كتاب لأيوب بالكلية).

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣٧)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٣٩)، شرح العلل (٢/ ٧٠٣).

(٤) **عُبيد الله بن عمر** بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري المدني أبو عثمان، ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح علىٰ مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة علىٰ الزهري عن عروة عنها، من الخامسة مات سنة بضع وأربعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٦)، وتهذيب الكمال (١٩/ ١٢٤)، والتقريب (٤٣٥٣).

هكذا رواه عن عُبيد الله جماعةٌ من أصحابه وهم:

(أ) عَبْدَة بن سليمان الكِلابي[2]، أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت من صغار الثامنة، مات سنة سبعٍ وثمانين ومائة، وقيل بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٨٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٣٠)، والتقريب (٤٢٩٧).

---

(١) بفتح الجيم، هذه النسبة إلىٰ الجهاضمة، وهي محلةٌ ومكان بالبصرة، يُنظر: الأنساب (١/ ٤٦٧)، معجم البلدان (١/ ٤٣٠).

(٢) بكسر الكاف، هذه النسبة إلىٰ عدة قبائل من العرب، والقبيلة المعروفة هي: كلاب بن عامر بن صعصعة، الأنساب (٤/ ١٧٩).

(ب) يحيىٰ بن سعيد بن فَرّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل(٩/ ١٥٠)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، والتقريب (٧٦٠٧).

(ج) بشر بن المفضل بن لاحق الرّقَاشِي[1]، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٦)، وتهذيب الكمال (٤/ ١٤٨)، والتقريب (٧١٠).

(د) هُشَيْم: بالتصغير، ابن بَشِير- بوزن عَظِيم -، ابن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، وعدّه الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين من أهل المرتبة الثالثة: وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم، بينما ذكره العلائي في المرتبة الثانية وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم لقلة تدليسهم أو لإمامتهم، من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد قارب الثمانين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١١٥)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٧٢)، جامع التحصيل (ص١١٣)، والتقريب (٧٣٦٢)، وطبقات المدلسين (ص/ ١٥٨).

(هـ) محمد بن بشر العَبْدي[2]، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، من التاسعة، مات سنة ثلاثٍ ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٧/ ٢١٠)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٢٠)، و التقريب (٥٧٩٣).

---

(١) بفتح الراء والقاف المخففة، نسبةً إلىٰ امرأة اسمها رقاش، كثرت أولادها حتىٰ صاروا قبيلة من قيس عيلان، الأنساب (٢/ ٣١٨).

(٢) بفتح العين، وسكون الباء، نسبةً إلىٰ عبد القيس في ربيعة بن نزار، ويُخيّر المنسوب إليها بين أن يقول (عَبْدي، أو عَبْقَسي)، الأنساب (٣/ ٣٠٦).

(و) محمد بن عُبيد - بغير إضافة -، ابن أبي أمية الطَنَافِسي[1]، الكوفي، ثقة يحفظ، من الحادية عشرة مات سنة أربع ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٨/ ١٠)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٥٤)، والتقريب (٦١٥٤).

(ب) الوقف على نافعٍ من قوله، رواه موقوفاً على نافع:

عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة، بالتصغير، ابن عبد الله بن جدعان ويُقال: اسم أبي مُليكة: زهير التميمي المدني، ثقةٌ فقيهٌ، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٩٩)، والتهذيب الكمال (١٥/ ٢٥٦)، والتقريب (٣٤٧٧).

(ج) الرفع من طريق ابن عمر ﵄، فيما رواه عنه:

١. **عبد ربه بن سعيد:** بن قيس الأنصاري أخو يحيىٰ المدني، ثقة، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، وقيل بعد ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤١)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٦)، والتقريب (٣٨١٠).

٢. **محمد بن إسحاق:** بن يسار، أبو بكر المطلبي المدني، مصنف المغازي.

وثقه العجلي، وابن سعد، وابن المديني، وابن معين في رواية المفضّل بن غسّان، ويحيىٰ بن يحيىٰ، والخليلي، وقال شعبة: (محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث)، وقال أحمد بن حنبل ومحمد بن يحي الذهلي: (هو حسن الحديث)، وزاد محمد بن يحيىٰ: (عنده غرائب، وروىٰ عن الزهري فأحسن الرواية)، وقال أحمد: (وكان يدلس، إلا أنّ كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال:قال)، وقال ابن المديني:(نظرت في كتب ابن

(١) بفتح الطاء والنون وكسر الفاء، هذه النسبة إلىٰ (الطِّنِفِسة)، الأنساب (٣/ ٢٦٩).

إسحاق، فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين)، وقال أيضًا: (حديثه عندي صحيح)، وقال أيضًا: (إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيه الصدق)، وفي رواية: (صالحٌ وسط)، وقال أبو زرعة وابن معين في رواية: (هو صدوق)، وقال ابن نمير: (إذا حدّث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتي من أنه يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة)، وقال البخاري: (محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد)، وقال ابن عدي: (وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهم في الشيء بعد الشيء كما يخطيء غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لابأس به).

وضعفه ابن معين في رواية الميموني، وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقد تكلم فيه مالك لخلافٍ وقع بينهما، ولم يلتفت أهل العلم لكلام مالكٍ فيه، قال البخاري: (والذي يُذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين... ولم ينجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحُجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة)، وقال ابن المديني: (هو صحيح الحديث، مالك لم يجالسه ولم يعرفه، أيُّ شيءٍ حدّث بالمدينة؟!)، وقال ابن عبد البر: (ولم أرَ أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته)، وقال الذهبي في السير: (أما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلىٰ رتبة الحُسْن، إلا فيما شذّ فيه فإنه يُعد منكراً هذا الذي عندي في حاله)، وقال في التذكرة: (كان أحد أوعية العلم، حَبراً في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضي)، وقال في الميزان: (الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا، وقد احتج به أئمة)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر).

وقد دافع عنه الإمام البخاري في جزء القراءة، وابن حبان في الثقات حيث قال: (ولم يكن أحدٌ بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار...وكان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلىٰ النزول، وهذا يدلك علىٰ صدقه)، وعقد ابن سيد الناس في عيون الأثر فصلاً مستقلاً في الدفاع عنه، ومما قاله: (وممن يصحح حديثه ويحتج به في الأحكام أبو عيسىٰ الترمذي، ولم نتكلف الرد علىٰ طعن الطاعنين فيه إلا لمّا عارضه تعديل العلماء له وثناؤهم عليه، ولو لا ذلك لكان اليسير من هذا الجرح كافياً في رد أخباره)، وقال الحافظ في الهدي: (الجمهور علىٰ قبوله في السير، وقد استفسر من أطلق عليه الجرح فبان أنّ سببه غير قادح).

ويمكن تقسيم حديثه من خلال كلام الحفاظ فيه إلى قسمين:

(أ) حديثه في المغازي والسير، الأصل فيه الصحة حتىٰ يتبين خلافها، وهو إمامٌ حجةٌ فيها.

(ب) إذا روىٰ في غير المغازي والسير، فإنه صدوقٌ حسنُ الحديث إذا صرّح بالسماع، وإذا لم يصرح بالسماع فإنه لا يُقبل منه إلا إذا كان الراوي عنه إبراهيم بن سعد، فإنه يبين سماعه كما نصّ عليه الإمام أحمد.

وقد ذكره العلائي وابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وهم كما قال العلائي: من اتُفق علىٰ أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء و المجهولين، استشهد به البخاري، وروىٰ له مسلم في المتابعات، وخرّج له الأربعة.

يُنظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٢١)، والتاريخ الكبير (١/ ٤٠)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢٧)، والجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، والثقات / لابن حبان (٧/ ٣٨٠)، وتاريخ بغداد (١/ ٢١٤)، وعيون الأثر / لابن سيد الناس(١/ ٧)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٠٥)، ونصب الراية (٤/ ٤١٦)، والميزان (٣/ ٤٦٨)، والسير (٧/ ٣٣)،

والتذكرة (١/ ١٧٢)، وجامع التحصيل (ص/ ١١٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨)، وطبقات المدلسين (ص/ ٥١)، وهدي الساري(ص/ ٤٨٢)، والتقريب (٥٧٦٢).

(١) عُبيد الله بن عمر بن حفص العُمري المدني، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته مع رواة الوجه الأول. **وقد رواه عنه على هذا الوجه:**

أ. عبدة بن سليمان: ثقة، تقدمت ترجمته مع رواة الوجه الأول.

ب. الهيثم بن عدي الطائي: أبو عبد الرحمن المَنْبِجي[(١)]، ثم الكوفي، أكثر الأئمة علىٰ تكذيبه: كابن معين، والبخاري، والعجلي، وأبي داود، والساجي، وقال أبو حاتم، والنسائي: (متروك الحديث)، وقال أبو زرعة: (ليس بشيء)، مات سنة سبعٍ ومائتين، عن ثلاث وتسعين سنة.

يُنظر: التاريخ الكبير(٨/ ٢١٨)، أحوال الرجال (رقم/ ٣٧٣)، والجرح والتعديل (٩/ ٨٥)، تاريخ بغداد (١٤/ ٥٠)، السير (١٠/ ١٠٣)، الميزان (٤/ ٣٢٤)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٨)، ولسان الميزان (٦/ ٣٥١).

ج. إسماعيل بن زكريا بن مُرّة الخُلْقاني[(٢)]، أبو زياد الكوفي.

مختلفٌ فيه، قال أبو حاتم: (صالح)، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه أبو داود في رواية الآجري.

واختلف فيه قول الإمام أحمد، فقال في رواية الميموني: (الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكن ليس ينشرح الصدر له، ليس يعرف هكذا - يريد بالطلب-)، وقال الفضل بن زياد: (سألت أبا عبد الله

---

(١) قال السمعاني في الأنساب (٤/ ٣٥٧): (بفتح الميم، وسكون النون، وكسر الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الجيم، مَنْبِج: إحدىٰ بلاد الشام...بناها كسرىٰ حين غلب علىٰ ناحيةٍ من الشام مما كان في أيدي الروم، وسماها "مَنْبِه"...فأعرب العرب "منبه": "منبج"...)، وهي الآن تابعة لمدينة حلب في سوريا، بلدان الخلافة الشرقية (ص١٣٩).

(٢) بضم الخاء، وسكون اللام وفتح القاف، هذه النسبة إلىٰ بيع الخَلِقْ من الثياب وغيرها، الأنساب (٢/ ١٧٥).

عن أبي شهاب[١]، وإسماعيل بن زكريا؟ فقال:كلاهما ثقة)، وقال أبو داود عن أحمد بن حنبل: (ما كان به بأس).

وكذلك ابن معين اختلفت فيه أقواله، فقال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن معين: (ليس به بأس)، وقال في موضع آخر: (صالح الحديث.قيل له: أفحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر)، وقال أبو الحسن الميموني عن يحيىٰ بن معين: (ضعيف الحديث)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيىٰ بن معين: فإسماعيل بن زكريا أحب إليك في الحديث أو يحيىٰ بن زكريا يعني بن أبي زائدة؟ فقال: (يحيىٰ أحب إليّ)، وقال عباس الدوري وأبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيىٰ: (ثقة)، وقال النسائي: (أرجو أن لا يكون به بأس)، وقال ابن خراش: (صدوق)، وقال ابن عدي: (...حسن الحديث، يُكتب حديثه)، وقال الذهبي في السير: (المحدث الحافظ)، وقال في"من تُكُلم فيه وهو مُوَثق" (ص/ ٤٥): (ثقة مُنْصِفٌ، وهو شيعي، يُقال عنه كلام في الغلو لا يصدر من مسلم[٢])، وقال في الكاشف والمغني والميزان: (صدوق)، ووافقه علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر فقال: (صدوق يخطئ قليلاً)، من الثامنة مات سنة أربع وسبعين وقيل قبلها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٧٠)، وتاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٢١٥)، وتهذيب الكمال (٣/ ٩٢)، والسير(٨/ ٤٧٥)، والكاشف(٣٧٥)، والمغني (١/ ١٢٢)، والميزان(١/ ٢٢٨) أربعتها للذهبي، والتقريب (٤٤٩).

د. محمد بن خازم: الضرير أبو معاوية الكوفي، ثقة أحفظ الناس لحديث

---

(١) هو عبد ربه بن نافع الكناني الكوفي الحنّاط، نزيل المدائن، صدوق يهم، من الثامنة، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وسبعين ومائة، التقريب (٣٨١٤).

(٢) من ذلك ما رواه العُقيلي بسنده عنه يقول: (الذي نادىٰ من جانب الطور عبده علي بن أبي طالب)، وبالإسناد نفسه وسمعته يقول: (هو الأول والآخر: علي)، قال الذهبي في السير (٨/ ٤٧٦): (إسنادها مظلم، فلعل إسماعيل هذا، آخر زنديق غير الخُلقاني)، وقال في الميزان (١/ ٢٢٨)، والمغني (١/ ١٢٢): (ولم يصح عن الخلقاني هذا الكلام، فهو خلقاني آخر عدو الله).

الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائة، وقد رُمي الإرجاء، روىٰ له الجماعة. وقد ذكر يعقوب بن شيبة أنّ في سماع أهل الكوفة من عُبيد الله بن عمر شيئًا، وذكر يعقوب أيضًا عن ابن المديني قال: (أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظٌ له، وكان غير حديث الأعمش تُقرأ عليه الكتب يعني أنه كان لا يَحفظ)، وقال عثمان بن أبي شيبة: (أبو معاوية حجة في حديث الأعمش، وفي غيره لا)، وقال الإمام أحمد: (هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره)، وقال أيضًا: (هو يضطرب في أحاديث عبيد الله يعني ابن عمر)، وقال أيضًا: (هو في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظًا جيداً)، وقال ابن نمير: (كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش).

ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ١٢٣)، شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٨٠، ٨١٢)، التهذيب لابن حجر (٣/ ٥٥١)، التقريب (٥٨٧٨).

(٢) يحيىٰ بن سعيد: الأنصاري المدني، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وعدّه ابن المديني في الطبقة الثانية من أصحاب نافع.

(٣) بُكير بن عبد الله: بن الأشج، مولىٰ بني مخزوم، أبو عبد الله أو أبو يوسف المدني، نزيل مصر، ثقة، من الخامسة مات سنة عشرين ومائة، وقيل بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٣)، وتهذيب الكمال (٤/ ٢٤٢)، والكاشف (٦٤٤)، والتقريب (٧٦٨).

(٤) أيوب، فيما رواه عنه: عبد الوارث بن سعيد.

أما أيوب: فثقة، تقدمت ترجمته مع رواة الوجه الأول.

وعبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العَنْبري مولاهم، أبو عبيدة البصري، ثقة ثبت رُمي بالقدر، ولم يثبت عنه، من الثامنة مات سنة ثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة.

قال الإمام أحمد في رواية الميموني: (عبد الوارث قد غلط في غير شيء، روىٰ عن أيوب أحاديث لم يروها أحد من أصحابه).

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٧٥)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٧٤٨)، شرح العلل(٢/ ٧٠٢)، والتقريب (٤٢٧٩).

ستتهم (عبد ربه، وابن إسحاق، وعُبيد الله، ويحيىٰ، وبُكير، وأيوب) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

(د) الرفع من طريق جابر رضي الله عنه، رواه عن نافع على هذا الوجه:

سليمان بن موسىٰ القرشي الأموي مولاهم الدمشقي، فقيه أهل الشام في زمانه.

أثنىٰ عليه سعيد بن عبد العزيز كثيراً حتىٰ قال: (كان سليمان بن موسىٰ أعلم أهل الشام بعد مكحول)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دُحيمٍ: (ثقة)، وقال غيره عن دحيم: (أوثق أصحاب مكحول سليمان بن موسىٰ)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيىٰ بن معين: (سليمان بن موسىٰ ما حاله في الزهري؟ فقال: ثقة)، ونقل ابن حجر في التهذيب أنّ يحيىٰ بن معين قال ليحيىٰ بن أكثم: (سليمان بن موسىٰ ثقة، وحديثه صحيحٌ عندنا)، وقال الدارقطني في العلل: (من الثقات أثنىٰ عليه عطاء والزهري)، وذكر العقيلي عن ابن المديني قال: (كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير)، وذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وقال أبو حاتم: (محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه)، وقال أيضاً: (أختار من أهل الشام بعد الزهري و مكحول للفقه: سليمان بن موسىٰ)، وقال ابن سعدٍ: (كان ثقة، أثنىٰ عليه ابن جريج)، وقال الآجري عن أبي داود: (لا بأس به ثقة)، وقال أبو أحمد بن عدي: (سليمان بن موسىٰ فقيهٌ راوٍ، حدث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام وقد روىٰ أحاديث ينفرد بها يرويها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق).

ونقل العقيلي عن ابن المديني قال: (سليمان بن موسىٰ مطعونٌ عليه)، أما البخاري فتكلم فيه بكلامٍ شديدٍ، فقال في التاريخ الكبير: (عنده مناكير)، وقال في الصغير: (عنده أحاديث عجائب)، وروىٰ الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال: (منكر الحديث أنا لا أروي عنه شيئًا، روىٰ سليمان بن موسىٰ أحاديث عامتها مناكير)، وذكره أبو زرعة الرازي في كتاب أسامي الضعفاء، وكذلك العقيلي في الضعفاء، أما الحافظ الذهبي فقال في من تُكلم فيه وهو موثّق (ص/ ٩٤): (صدوق)، وسرد في الميزان ماله من الغرائب، وهي يسيرة، وبيّن أنه توبع في بعضها، ثم قال: (كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تُستنكر له يجوز أن يكون حفظها)، وقال ابن حجر: (صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل، من الخامسة، روىٰ له مسلم في المقدمة، والأربعة).

والذي يظهر لي والله أعلم أنه: فقيهٌ صدوقٌ حسن الحديث له بعض الأخطاء، فقد وثقه الأئمة: ابن سعد، وابن معين، ودُحيم، وأبو داود، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه بالصدق: أبو حاتم، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وأثنىٰ عليه: سعيد بن عبد العزيز، وغيرهم.

وأما قول البخاري الذي نقله الترمذي عنه (منكر الحديث)، فلم أقف علىٰ أحدٍ نقله غيره، والذي في التاريخين الكبير والأوسط يخالف هذا، ولم أجد في كل المصادر التي راجعتها من نقل عن البخاري هذا القول، بل كلهم ينقل عنه ما في التاريخين من أنه (روىٰ مناكير، وعنده عجائب)، وكيف يمكن أن يقول إمامٌ حافظ كالذهبي أو ابن حجر عن راوٍ أنّه صدوقٌ، وقد ثبت أنّ البخاري قال فيه: (منكر الحديث)! هذا مستبعد، ومعلومٌ: أن البخاري وَرِعٌ في ألفاظ النقد، ومثل هذا لا تحل الرواية عنه عند البخاري.

وقد دافع الشيخ المعلمي عن هذا الراوي[١]، وذكر كلاماً نفيساً عن الإمام ابن دقيق العيد نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١/ ١٧٩) حول قول البخاري (عنده مناكير)، قال ابن دقيق العيد: (من يقال فيه (منكر الحديث) ليس كمن يقال فيه (روىٰ أحاديث منكرة)؛ لأن منكر الحديث وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرىٰ تقتضي أنه وقع له في حينٍ لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: (يروي أحاديث منكرة)، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، وكذلك قال في زيد بن أبي أُنيسة: (في بعض حديثه نكارة)، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم وهما العمدة في ذلك)، قال العلّامة المعلمي: (وقولهم "عنده مناكير" ليس نصاً في أنّ النكارة منه، فقد تكون من بعض الرواة عنه، أو بعض مشايخه، قال في فتح المغيث - (٢/ ١٣٦)-: " وقد يطلق ذلك علىٰ الثقة إذا روىٰ المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء أما هو فثقة"، وقد سرد في الميزان[٢] ماله من الغرائب، وهي يسيرة، وبيّن أنه توبع في بعضها، ثم قال: (كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تُستنكر له يجوز أن يكون حفظها)، قال المعلمي: (وبعض الغرائب من رواية ابن جريج عنه بالعنعنة، وابن جريج يدلس، فربما كانت النكارة من قِبَل شيخٍ لابن جريج دلّسه عن سليمان، وعلىٰ نحو ذلك تُحمل كلمة أبي حاتم، مع أنّ قوله: "بعض الاضطراب"، يُشعر بقلته جداً، وقد قرنها بقوله " محله الصدق".

أما كلمة النسائي فتوهينٌ خفيفٌ غير مفسر، وأبو حاتم، والنسائي من المتعنتين في الرجال)[٣].

(١) في رسالته في البناء علىٰ القبور (ص١٩٥).

(٢) الميزان (٢/ ٢٢٦).

(٣) في بعض النسخ لرسالة "البناء علىٰ القبور " صـ٨٧ـ: (وإنما يُجرح بالمناكير إذا كان الرواة عن الرجل =

وقد عدّ ابن المديني سليمان هذا في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع قال ابن رجب: (وقد خولف - ابن المديني- في بعض هذا الترتيب... وسليمان بن موسىٰ قد تكلم فيه غير واحد، ولم يخرّجا له شيئا...وقد قسّم النسائي أصحاب نافع تسع طبقاتٍ أيضـًا، وخالف ابن المديني في بعض ما ذكره، ووافقه في بعض ما ذكره، ووافقه في بعضه، فأسقط من الثالثة: سليمان بن موسىٰ، وجعله في السادسة).

يُنظر: التاريخ الكبير (٤/ ٣٨)، والتاريخ الأوسط (١/ ٤٤٨)، والعلل الكبير للترمذي (٢/ ٦٦٦)، وأسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦٢٢)، الجرح والتعديل(٤/ ١٤١)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٤٠)، والكامل (٣/ ١١١٣)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٩٤)، والسير (٥/ ٤٣٣)، والكاشف (١/ ٤٦٤)، والميزان (٢/ ٢٢٦)، وشرح العلل (٢/ ٦٦٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١١٢)، والتقريب (٢٦٣١).

٢. **الاختلاف الثاني: الاختلاف على الزهري في روايته عن شيخه سالم، وهو:**

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتـًا عابداً فاضلاً كان يُشَبّهُ بأبيه في الهدي والسَمْت، من كبار الثالثة مات في آخر سنة ست ومائة علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤)، وتهذيب الكمال (١٠/ ١٤٥)، الكاشف (١٧٧٣)، والتقريب (٢١٨٩).

ومدار الاختلاف على الزهري، وهو:

محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، الإمام المتفق علىٰ جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

= ثقاتـًا أثباتـًا، يبعد نسبة الغلط إليهم، وكذا مشايخه ومن قبلهم، ثم كثر ذلك في روايته، ولم يكن له من الجلالة والإمامة ما يقوي تفرده، وهم قد يطلقون هذه الكلمة إذا كانت تلك الأفراد مما رويت عنه، وإن لم يتحقق أنّ النكارة من قِبله، ويطلقونها إذا كان عنده ثلاثة أحاديث فأكثر).

واختلف على الزهري، على وجهين:

أ. الرفع من طريق ابن عمر رضي الله عنهما:

ورواه عنه على هذا الوجه جمهور أصحابه، وهم:

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، وهو من الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، وهو من الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) يونس بن يزيد الأَيْلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غيره خطأ، وهو من الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، وقد صحب الزهري اثنتي عشرة سنة، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) مَعْمر بن راشد الأَزْدي البصري، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيء، وهو معدود في الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العَامِري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع، روىٰ له الجماعة.

وقد اتفقوا علىٰ ثقته في غير الزهري، واختلفوا فيه في الزهري، فمنهم من وثقه فيه، ومنهم من تكلم فيه، قال ابن المديني: (كان عندنا ثقة، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري). وسبب كلامهم في روايته عن الزهري؛ لأن أكثر حديثه عنه

مناولة(١)، وهو دون السماع، ولكنها طريقة معتبرة في التحمل، وغاية ما تفيد معرفة طريقة تحمله، ترجيح رواية من سمع الزهري حقيقة علىٰ رواية ابن أبي ذئب عنه عند التعارض.

يُنظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني(ص١١٥)، والجرح والتعديل (٧/ ٣١٣)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٦٣٠)، والتقريب (٦١٢٢).

(٦) سليمان بن أبي داود: الحراني، واسم أبي داود سالم، ضعيفٌ جداً.

اتفق الأئمة علىٰ ضعفه، فلا يُعول علىٰ روايته، إنما العبرة برواية الجماعة من الثقات الآخرين من أصحاب الزهري.

يُنظر: التاريخ الكبير (٤/ ١١)، والجرح والتعديل (٤/ ١٢٠)، المجروحين (١/ ٤٢٢)، وسؤالات البرقاني (ص٣٣)، وديوان الضعفاء (ص/ ١٧٣)،.

ستتهم عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما مرفوعـًا.

ب. الرفع من طريق عمر رضي الله عنه :

رواه راوٍ واحد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه مرفوعـًا، وهو:

سفيان بن حسين بن حسن الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، أما في الزهري فضعيف، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وسبب ضعفه فيه أنه لم يسمع منه إلا في موسم الحج، فلم يتمكن من ضبط أحاديثه، فحدث بها علىٰ التوهم، فمن ثَمّ وقعت المناكير في حديثه عن الزهري، قال ابن معين:(هو صالح، حديثه عن الزهري ليس بذاك، إنما سمع من الزهري بالموسم)(٢)، وقال النسائي: (في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به)(٣).

---

(١) يُنظر مقدمة ابن الصلاح (ص٧٩).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٨).

(٣) نقله عنه المزي في تحفة الأشراف (١٢/ ٣٥).

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث رفعاً ووقفاً، وتفصيل الاختلاف على النحو التالي:

الأول: الاختلاف على نافع على أربعة أوجه:

أ. الوقف عليه، رواه عنه: ابن أبي مليكة.

ب. الوقف على عمر رضي الله عنه، رواه عنه أربعةٌ من أصحابه:

١. مالك بن أنس.

٢. الليث بن سعد.

٣. أيوب - في المحفوظ عنه-.

٤. عُبيد الله بن عمر - في المحفوظ عنه-.

ج. الرفع من طريق ابن عمر رضي الله عنهما، رواه عنه أربعةٌ من أصحابه:

١. عبدربه بن سعيد.

٢. ابن إسحاق.

٣. يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

٤. بُكير بن عبد الله.

د. الرفع من طريق جابر رضي الله عنه، رواه عنه: سليمان بن موسىٰ.

أما الاختلاف علىٰ أيوب، فبعد دراسة تراجم الرواة ومكانتهم في حديثه، يتبين أنّ المحفوظ عن أيوب رواية الوقف علىٰ عمر رضي الله عنه؛ فقد رواه أربعةٌ من أصحابه، وهم أحفظ وأكثر من المخالف لهم وهو: عبدالوارث، ففيهم أوثق أصحاب أيوب والمقدم فيهم عند جمهور الأئمة وهو (حماد بن زيد)، ثم قد تابعه أيضاً الإمام المتقن الثبت: شعبة، وحسبك به، وعبد الوارث تفرد بروايته ولم يُتابع عليها.

وأما الاختلاف علىٰ عُبيد الله، فبعد دراسة تراجم الرواة والنظر في مراتبهم، يتبين أنّ المحفوظ عن عُبيدالله في هذا الحديث الوقف علىٰ عمر رضي الله عنه؛ وذلك لكثرة

رواته عنه؛ فقد رواه عنه ستةٌ من أصحابه[1]، وكلهم ثقات، بل فيهم إمام المتثبتين والمتقنين: يحيىٰ القطان، فهم أحفظ وأتقن وأجلُّ من رواة الوجه الآخر (الرفع من طريق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ إذ في رواته من كذّبه الأئمة وهو الهيثم بن عدي، وهذا لا يُعوّل علىٰ روايته أصلاً، وأبو معاوية تُكُلم في روايته عن غير الأعمش، و ضُعّف حديثه خاصةً في عُبيدالله بن عمر، وإسماعيل بن زكريا صدوق يخطئ، وأما عَبْدة فروايته التي وافقه عليه جمهور أصحاب عبيد الله أقوىٰ وأرجح من الرواية المرفوعة التي لم يتابعه عليها أحدٌ يُعتدُّ به.

ولذلك جزم الدارقطني بصحة الرواية الموقوفة علىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحكم علىٰ رواية أبي معاوية ومن تابعه بالوهم فقال في العلل (٢/ ٥٢): (واختلف عن عبيد الله بن عمر، فرواه أبو معاوية الضرير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، ووَهِمَ أبو معاوية في رفعه، والصواب عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم قوله، كذلك قال حماد بن سلمة، وهشيم، ومحمد بن بشر، وابن نمير، وهو الصحيح)، وقال أيضاً في العلل (١٣/ ١٢١/ ٢٩٩٦) في مسند ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد أن ذكر رواية أبي معاوية، وإسماعيل بن زكريا عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بالقصتين جميعاً: (...ووَهِمَا فيه علىٰ عبيد الله، وخالفهما هُشيم، ويحيىٰ القطان فروياه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قصة النخل، وعن ابن عمر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قصة العبد من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك المحفوظ عن نافع...).

وبعد الدراسة السابقة للاختلاف علىٰ نافع يتبين رجحان الوجه الثاني عنه، وهو الوقف علىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد رواه أوثق أصحاب نافع (مالك، وأيوب، وعبيد الله) وقد عدّهم ابن المديني والنسائي في الطبقة الأولىٰ من أصحاب نافع كما تقدم، وبقية الأوجه شاذةٌ غير محفوظة، فالوجه الأول تفرّد به ابن أبي مُليكة، وخالفه من هو أكثر منه وأوثق، أما رواة الوجه الثالث فهم دونهم في الحفظ

(١) وتابعهم أيضاً علىٰ هذا الوجه: حماد بن سلمة، وابن نمير، ذكرهما الدارقطني تعليقاً، ولم أقف عليهما عند غيره.

والإتقان، بل فيهم من تُكلم في روايته عن نافع كابن إسحاق، والوجه الرابع تفرّد به سليمان بن موسىٰ، ولا يُحتمل تفرده، فقد خالفه من هو أكثر منه وأوثق، فرواياتهم شاذةٌ غير محفوظة.

قال ابن حجر في الفتح (٥/ ٦٢): (وقال النسائي: إنه خطأ - أي حديث ابن إسحاق - والصواب ما رواه يحيىٰ القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر ﵁ في العبد موقوفًا...)، ثم إن ابن إسحاق رواه بالعنعنة، فلا يُقبل منه مالم يصرح كما تقدم، ولم أقف علىٰ روايةٍ فيها تصريحه بالسماع.

وقال الدارقطني في العلل (١٣/ ١٢١/ برقم٢٩٩٦) عن رواية ابن إسحاق ومن تابعه: (...ووهموا فيه علىٰ نافع...).

وقال الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٣٧): (...فأما نافع فالصحيح من حديثه روايته عن ابن عمر عن النبي ﷺ بيع النخل، وعن عمر ﵁ بيع العبد...)، وهذا ما رجحه ابن عبد البر أيضًا في التمهيد (١٣/ ٢٨٤) فقال:(قد رُوي حديث "من باع عبداً وله مالٌ فماله للبائع...الحديث" عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ولا يصح ذلك عند أهل العلم بالحديث، وإنما هو لنافع عن ابن عمر عن عمر ﵄ قوله، كذلك رواه الحفاظ من أصحاب نافع، منهم مالك، وعبيد الله بن عمر).

فالخلاصة أنّ المحفوظ عن نافع في هذا الحديث أنّه عن ابن عمر عن أبيه عمر ﵄ موقوفًا.

الثاني: الاختلاف على الزهري على وجهين:

أ. الرفع من طريق عمر ﵁، رواه عنه: سفيان بن حُسين.

ب. الرفع من طريق ابن عمر ﵄، رواه عنه ستةٌ من أصحابه:

١. الليث بن سعد. ٢. ابن عُيينة.

٣. يونس. ٤. معْمر.

٥. ابن أبي ذئب. ٦. سليمان بن أبي داود.

ومن خلال دراسة تراجم المختلفين علىٰ الزهري، يتبين رجحان الوجه الثاني عن الزهري وهو الرفع من طريق ابن عمر رضي الله عنهما، وأنه هو المحفوظ، وأما الوجه الأول فهو خطأٌ غير محفوظ، فقد تفرد به سفيان بن حُسين، وهو أصلاً ضعيفٌ في الزهري، وخالف الأكثر والأوثق.

وهذا ما رجحه أبو زرعة الرازي كما في العلل لابن أبي حاتم(١/ ٣٩٢) فقال عن رواية سفيان بن حسين: (ليس هذا الحديث بمحفوظ، والصحيح سالم عن أبيه عن النبي ﷺ).

وقال الحافظ البزار (١/ ٢٢٥): (وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ، إلا سفيان بن حسين، وأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وهو الصواب).

وقال المزي بعد سياقه لرواية سفيان هذه في التحفة (٨/ ٥٩): (وُروي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ وهو المحفوظ).

وقال الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٣٧): (وقد روىٰ ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ الفصلين معـًا في بيع النخل وبيع العبد، وهو الصحيح عن سالم...).

فالمحفوظ عن الزهري أنّ الحديث عنده عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

الثالث: الاختلاف على ابن عمر رضي الله عنهما بين سالم، ونافع.

تقدم فيما سبق أن الراجح عن سالم هو روايته للحديث عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعـًا إلىٰ النبي ﷺ، وأما نافع فقد خالفه فرواه عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر رضي الله عنهما موقوفـًا عليه.

◀ **فالوجه الأول:** (عن ابن عمر عن أبيه عمر ﵁ موقوفًا) وهي رواية نافع.

◀ **والوجه الثاني:** (عن ابن عمر ﵄ مرفوعًا) وهو رواية سالم.

وقد اتفقا جميعًا على رفع حديث النخل (من باع نخلاً بعد أن تُؤبّر...) كما تقدم في كلام الدارقطني وابن عبد البر، وإنما الخلاف بينهما في حديث العبد، فرفعه سالم، ووقفه نافع على عمر ﵁، وقد اختلفت أقوال الأئمة تبعًا لاختلاف نظرهم في الترجيح بين سالم ونافع، وسأذكر طرفًا من كلامهم في هذه المسألة:

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ٤٦٩): (واختُلف على نافع وسالم في رفع ما عدا النخل،...وجزم مسلم، والنسائي، والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم، ومال ابن المديني، والبخاري، وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم، وروي عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم...).

وقد روى البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٥٣٠) بسنده إلى الإمام مسلم والنسائي قالا: (القول ما قال نافع، وإن كان سالم أحفظ).

ونقل الترمذي في الجامع (٣/ ح١٢٤٤) عن البخاري ترجيح قول سالم بقوله: (حديث الزهري عن سالمٍ عن أبيه عن النبي ﷺ أصح ما جاء في هذا الباب)، بينما في العلل الكبير (١/ ٥٠٠) نقل الترمذي عن البخاري تصحيح الروايتين جميعًا فقال: (إن نافعًا يخالف سالمًا في أحاديث، وهذا من تلك الأحاديث - أي حديث العبد- روى سالمٌ عن أبيه عن النبي ﷺ، قال نافع: عن ابن عمر عن عمر ﵁، كأنه رأى الحديثين صحيحين، وأنه يُحتمل عنهما جميعًا).

أما الإمام أحمد فقد سأله المروذي (رقم/ ٨) عن رواية سالم ونافع أيهما الثبت؟ فتبسم وقال: (الله أعلم، قلت: ما الذي يميل إليه قلبك؟ قال: أرى والله أعلم نافع، قلت: فإذا اختلف سالم ونافع، لمن تحكم؟ قال: نافعٌ قد قدّم سالمًا على

نفسه، وقد روىٰ عنه وكان مشمراً، قلت: لم أُرد الفضل، إنما أردت في الحديث إذا اختلفا فقلبك إلىٰ أيهما؟ قال: جميعًا عندي ثبْت، وذهب إلىٰ أن لا يقضي لأحد).

قال ابن رجب في الفتح (٤/ ٣١٨): (وتوقف- أي الإمام أحمد- في حديث "من باع عبداً له مال"، وقال: إذا اختلف سالم ونافع فلا يقضىٰ لأحدهما، يشير إلىٰ أنه لا بدّ من الترجيح بدليل).

ونقل ابن القيم في حاشيته علىٰ السنن (كما في عون المعبود ٥/ ٢١٦) عن أحمد أنه رجح رواية سالم فقال: (وكان البخاري، والإمام أحمد، وجماعةٌ من الحفاظ يحكمون لسالم، ويقولون هما جميعًا صحيحان عن النبي ﷺ).

وقال النووي في شرحه علىٰ مسلم (١٠/ ٢٧٣): (لم تقع هذه الزيادة- أي رفع حديث العبد - في حديث نافع عن ابن عمر، وذلك لا يضر فإن سالمًا ثقة، بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلىٰ ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة).

وقد ردّ عليه الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٦٣) فقال: (أما نفي تخريجها فمردود؛ فإنها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مُليكة عن نافع لكن باختصار، وأما الاختلاف بين سالم ونافع فإنما هو في رفعها ووقفها، لا في إثباتها ونفيها...ونقل ابن التين عن الداودي: هو وهمٌ عن نافع- أي وقف حديث العبد علىٰ عمر رضي الله عنه - والصحيح ما رواه سالم مرفوعًا في العبد والثمرة، قال ابن التين: لا أدري من أين أُدخل الوهم علىٰ نافع مع إمكان أن يكون عمر رضي الله عنه قال ذلك - يعني علىٰ جهة الفتوىٰ - مستنداً إلىٰ ما قاله النبي ﷺ فتصح الروايتان).

إذا فالقول بتصحيح الوجهين واردٌ، وإنما البحث في الأصح لا في الصحيح، والحقيقة أنّ كلا الوجهين قويٌ ومحتمَلٌ، وكلا الفريقين من العلماء الذين رجحوا أحد الوجهين لهم وجهة نظرٍ معتبرةٌ، لكن يظهر لي والله أعلم أنّ رواية سالم مقدّمةٌ علىٰ رواية نافع، **وذلك للقرائن التالية:**

(١) أنّ سالمـًا قد توبع علىٰ روايته المرفوعة لحديث العبد، فقد تابعه عكرمة بن خالد[١] عند عبد الرزاق في المصنف (٨/ ح١٤٦٢١)، وأحمد في المسند (٢/ ح٣٠)، والترمذي في العلل الكبير (١/ ٤٩٨)، والبيهقي في الكبرىٰ (٥/ ٥٣١) بإسناد صحيح، وتابعه أيضـًا عبد الله بن دينار[٢] عند الطبراني في الأوسط(٢/ ح٢٠٣٦) وإسناده حسنٌ؛ لأجل عمرو بن عاصم الكِلابي قال عنه الحافظ: (صدوقٌ في حفظه شيء، روىٰ له الجماعة)[٣].

(٢) أنّ سالمـًا لم يُختلف عليه في رفع الحديث، وأصحابه متفقون علىٰ الرفع، أما نافع: فقد اختلف عليه أصحابه، ورُويَ عنه الوجهان، الوقف والرفع، والخلاف عنه خلافٌ قوي.

(٣) أنّ رواية سالم المرفوعة قد اتفق الشيخان علىٰ تخريجها، بينما لم يخرّج مسلم في صحيحه رواية نافع الموقوفة علىٰ عمر ﭬ، وانفرد بها البخاري دونه، مع أنه حكم بتقديمها علىٰ رواية سالم، ولاشك أنّ مسلمـًا قد انتقىٰ أصح الأحاديث وأقواها في كتابه، ولم يلتزم تخريج كل ما صحّ عنده، والبحث هنا في الأصح والأقوىٰ من الروايتين، وإلا فكلاهما صحيحٌ كما قال البخاري.

(٤) أنّ سالمـًا ثقة حافظ، وله خصوصيةٌ في شيخه ابن عمر فهو أبوه، وهو أدرىٰ بحديث أبيه من غيره، فيُحتمل تفرده بالزيادة عنه وتُقبل منه، لاسيما وأنّ القرائن محتفةٌ بروايته، ومعه زيادة علم، ومن علم حُجةٌ علىٰ من لم يعلم،

(١) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، ثقة من الثالثة مات بعد عطاء، روىٰ له: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (التقريب/ ٤٧٠٢)، قال الإمام أحمد:لم يسمع من عمر، وقد سمع من ابن عمر (تحفة التحصيل ٢٣٢).

(٢) هو عبد الله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن المدني مولىٰ ابن عمر، ثقة من الرابعة مات سنة سبع وعشرين ومائة، روىٰ له الجماعة. (التقريب/ ٣٣٢٠).

(٣) التقريب (٥٠٩٠).

كما قال النووي: (لم تقع هذه الزيادة - أي رفع حديث العبد - في حديث نافع عن ابن عمر، وذلك لا يضر فإن سالمًا ثقة، بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة).

(٥) أنّ سالمًا أجلُّ من نافع علىٰ الصحيح، قال عباس الدوري (تاريخه٢/ ٤١٢) قلت لابن معين: سالمٌ أعلم بابن عمر أو نافع؟ فقال: يقولون إنّ نافعًا لم يحدث حتىٰ مات سالم. والإمام أحمد قد سأله المروذي (رقم/ ٨) قال: فإذا اختلف سالم ونافع، لمن تحكم؟ قال: نافعٌ قد قدّم سالمًا علىٰ نفسه، وقد روىٰ عنه وكان مشمّراً.

وحتىٰ من رجّح رواية نافع كالإمام مسلم والنسائي يحكمون بأنّ سالمًا أحفظ، وكأنهم لحظوا أنّ سالمًا لزم الجادة بخلاف نافع، ولكن أكثر القرائن تقوي رواية سالم، ولذلك قال ابن التين: (لا أدري من أين أُدخل الوهم علىٰ نافع مع إمكان أن يكون عمر ﷺ قال ذلك - يعني علىٰ جهة الفتوىٰ - مستنداً إلىٰ ما قاله النبي ﷺ).

(٦) حين نُجري مقارنة بين من رجّح رواية نافع نجد أنّهم وإن كانوا من كبار الأئمة ولكنهم دون الفريق الآخر الذين رجحوا رواية سالم: فالإمام ابن المديني هو إمام العلل في زمانه وعنه أُخذ هذا العلم، ومسلم هو تلميذ البخاري وخِرّيجه، فالذين رجحوا رواية سالم أجلّ وأمكن، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين صحيحٌ ثابتٌ، فرواية نافع الموقوفة أخرجها البخاري في صحيحه، ورواية سالم المرفوعة أخرجها الشيخان في الصحيحين.

والله تعالىٰ أعلم.



الحـديث العاشـر

✍ **قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده (١/٧٦/ح٣٢٩):**

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ مَوْلَىٰ آلِ الزُّبَيْرِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:(مَنْ قَالَ فِي سُوقٍ لا إِلَـهَ إِلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِير، كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهَا أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَة، وَمَحَا عَنْهُ بِهَا أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَبَنَىٰ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ).

✍ **قال الإمـام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:**

(...إنما روىٰ هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت، يُقال له: عمرو بن دينار قَهْرَمان[١] آل الزبير، حدثناه زياد بن الربيع عنه به، فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجوده إسناده[٢]. قال: وقد روىٰ هذا الشيخ حديثاً آخر عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: " من رأىٰ مبتلىٰ.." - فذكر كلاماً لا أحفظه -، وهذا مما أنكروه. ولو كان مهاصر[٣] يصح حديثه في السوق، لم يُنكر علىٰ عمرو بن دينار هذا الحديث).

نقله ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢).

---

(١) أي المسيطر الحفيظ علىٰ من تحت يديه.. وفي الحديث: "كتب إلىٰ قهرمان.." هو: كالخازن والوكيل الحافظ لما تحت يده، والقائم بأمور الرجل بلغة الفرس. ينظر (لسان العرب/ لابن منظور ١١/ ٣٣٤).

(٢) ليست جودة الإسناد سبباً لنكارة هذا الحديث عندهم، ولكن النكارة من تفرد مثل: عمرو بن دينار بإسنادٍ: كسالم عن أبيه عن جده.

(٣) تصحفت في المطبوع عند الطبراني وفي مسند الفاروق كما هو هنا إلىٰ (مهاجر)، والصواب بالصاد المهملة كما في الإكمال لابن ماكولا(٧/ ٣٠٣) وعلل الدارقطني (٢/ ٥٠) ومهاصر هو ابن حبيب سيأتي في التراجم.

تخـريج الحـديث:

جاء هذا الحديث من عدة طرق، ولكن أغلبها يدور علىٰ "عمرو بن دينار"، قَهْرَمان آل الزبير، وإليك هذه الطرق:

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق (٥/ ٤٥٨/ ح٣٤٢٩)، وابن ماجه في التجارات، باب الأسواق ودخولها (٢/ ٧٥٢/ ح٢٢٣٥)، وأحمد في المسند (١/ ح٣٢٩)، من طريق: حماد بن زيد.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ح٧٩١) من طريق: ثابت بن يزيد.

والبغوي في شرح السُنة (٣/ ح١٣٣٢) من طريق: سعيد بن زيد.

والطبراني في الدعاء (ح٧٩٠) وابن عدي في الكامل (٥/ ١٣٥) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٨٠) ثلاثتهم رووه من طريق: فضيل بن عياض عن (هشام بن حسان) عن عمرو بن دينار به.

وقد اختلف علىٰ هشام بن حسان في هذا الحديث:

فرواه فضيل بن عياض - كما تقدم -، وعبدالأعلىٰ بن سليمان: أخرجه الخطيب في الموضح (٢/ ٢٨٦) وعبدالله بن بكر السهمي[1].

ثلاثتهم رووه: عن هشام بن حسان عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن جده، علىٰ رواية حماد بن زيد ومن تابعه.

وخالفهم سويد بن عبدالعزيز فرواه: عن هشام عن عمرو عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، ولم يذكر فيه سالماً.

وروىٰ حفص بن غياث وجهاً ثالثاً عن هشام بن حسان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعاً: أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ح١٩٧٥) من طريق:

(١) روايتا: عبدالله بن بكر السهمي، وسويد بن عبدالعزيز، ذكرهما الدارقطني تعليقاً في العلل (٢/ ٤٩) ولم أقف عليهما.

مسروق بن المرزبان عن حفص به، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[١].

وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٨٦) من طريق: محمد بن راشد التميمي.

خمستهم جميعًا: (حماد بن زيد، وثابت، وسعيد، وهشام، ومحمد بن راشد) عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعًا به.

(٢) وأخرجه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٩١٢)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ح١٩٧٦) كلهم من طريق (يحيى بن سُليم عن عمران بن مسلم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ).

(٣) وأخرجه الحاكم كما في تلخيص المستدرك (١/ ٥٣٨)[٢] من طريق: (عمر بن محمد بن زيد - في المحفوظ عنه - عن رجل من أهل البصرة عن سالم به).

(٤) وروى هذا الحديث: راشد بن نَجِيح أبو محمد الحِمَّاني البصري عن أبي يحيى عن ابن عمر عن عمر ﷺ: أخرجه الدارقطني في الأفراد (كما في أطرافها لابن القيسراني ١/ ٢٦) وقال: (غريب من حديث راشد الحمّاني عن أبي يحيى، وهو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، تفرد به الربيع بن بدر عنه، وإنما رواه أبو يحيى عن سالم عن أبيه)، وقال في العلل (٢/ ٥٠) مثل ذلك.

وخلاصة القول كما سيأتي: أن كل هذه الطرق مرجعها إلى عمرو بن دينار.

وقد تابع عمروَ بن دينار القهرمان في روايته لهذا الحديث عن سالم:

(١) **المهاصرُ بن حبيب:** أخرجه الطبراني في الدعاء (ح٧٩٣) من طريق أبي بكر بن

---

(١) تعقبه الذهبي بأن مسروقًا ليس بحجة، وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، الجرح والتعديل (٨/ ٣٩٧).

(٢) في إسناده سقط في المستدرك (١/ ح١٩٧٤)، فكُمّل من تلخيصه، وقد ذكره ابن حجر بتمامه في إتحاف المهرة (١٢/ ٢٧٦).

أبي شيبة عن أبي خالد الأحمد عن المهاصر[١] بن حبيب عن سالم به.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على الزهد لأبيه (ص ٢١٤) عن أبي بكر أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن مهاصر عن ابن عمر.

(٢) **محمدُ بن واسع**، فرواه عن سالم عن أبيه عن جده عمر به مرفوعـًا:

أخرجه الترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق، وقال: غريب (٥/ ٤٥٧/ ح٣٤٢٨)، والدارمي في سننه في الاستئذان، باب ما يقول إذا دخل السوق (٢/ ٣٧٩/ ح٢٦٩٢) من طريق: أزهر بن سنان عن محمد بن واسع به.

تـراجـم الـرواة:

هذا الحديث عُرف به عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، واشتهر عنه، ومدار أغلب طرقه عليه[٢]، وقد تابعه اثنان على روايته، وسأعرض فيما يلي أحوالهم:

عمرو بن دينار البصري، أبو يحيىٰ الأعور، قَهْرَمان آل الزبير، متفقٌ علىٰ شدة ضعفه، من السادسة، روىٰ له الترمذي، وابن ماجه.

ينظر: التاريخ الكبير (٦/ ٣٢٩)، أحوال الرجال للجوزجاني (رقم١٧١)، الضعفاء للنسائي (رقم٤٥٢)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٢)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٧١)، الكامل لابن عدي (٥/ ١٣٥)، علل الدارقطني (٢/ ٥٠)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٣)، السير (٥/ ٣٠٧)، المغني في الضعفاء (٤٦٥٦)، الميزان (٣/ ٢٥٩)، التقريب (٥٠٦٠).

مُهَاصِر بن حبيب، وكنيته أبو ضمرة، وهو أخو ضمرة بن حبيب، ثقةٌ من أهل الشام، وثقه ابن المديني كما في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢)، وابن حبان، والعجلي،

(١) تصحفت (المهاصر) في بعض المصادر إلىٰ (مهاجر)، والصواب: بالصاد المهملة كما في الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٣٠٣).

(٢) قال الدارقطني: (إنما يعرف هذا - أي الحديث- من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم) أطراف الغرائب والأفراد (٢/ ٢٤).

وقال أبو حاتم: (لا بأس به)، ولا تضره كلمة أبي حاتم فهو معروفٌ بتشدده، وكلمته قد تساوي ثقة عند غيره.

يُنظر: التاريخ الكبير (٨/ ٦٦)، ومعرفة الثقات للعجلي (٢/ ٣٠١)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٩)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٢٥).

محمد بن واسع بن جابر الأَزْدي، أبو بكر أو أبو عبد الله البصري، ثقةٌ عابدٌ كثير المناقب، من الخامسة، مات سنة ثلاثٍ وعشرين ومائة، روىٰ له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١١٨)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٥٧٦)، والتقريب (٦٤٠٨).

والراوي عنه: أزهر بن سنان البصري، أبو خالد القرشي، متفقٌ علىٰ تضعيفه، من السابعة، روىٰ له الترمذي.

ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣١٤)، المجروحين (١/ ١٧٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٢٦)، الميزان (١/ ١٧٢)، والتقريب(٣١١).

دراسة الإسناد:

الحديث كما قال الإمام الدارقطني تدور طرقه المشهورة علىٰ عمرو بن دينار، والطرق الأخرىٰ التي قد يُظنّ أنها تشهد له فهي إما راجعةٌ إليه، أو لا تصلح أصلاً للاستشهاد.

أما الطريق الأول في التخريج والذي فيه اختلافٌ فرعيٌ علىٰ هشام بن حسان، فالأظهر أن المحفوظ فيه عن هشام هو الوجه الأول (هشام عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن جده)؛ لأنّه رواه ثقتان من أصحاب هشام: فضيل بن عياض (ثقة عابد إمام)[1]، وعبدالله بن بكر (ثقة حافظ)[2]، أما عبدالأعلىٰ بن سليمان فلم أقف علىٰ ترجمته.

---

(١) التقريب (٥٤٦٦).

(٢) المصدر السابق (٣٢٥١).

وأما سويد بن عبدالعزيز راوي الوجه الثاني فهو ضعيف جداً[(١)]، فلا يُعوّل علىٰ مخالفته. وأما حفص بن غياث فهو وإن كان ثقة، إلا أنّ حفظه تغيّر قليلاً في الآخر[(٢)]، ففي حفظه شيء، وقد خالفه من هو أوثق وأكثر منه وهما راويا الوجه الأول، ثم الراوي عن حفص مسروق: ليس بحجة كما قال الذهبي، وعلىٰ هذا فالإسناد ضعيفٌ إلىٰ حفص.

وأما الطريق الثاني وهوطريق (يحيىٰ بن سُليم عن عمران بن مسلم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ)، فقد نقل الترمذي عقبه قول البخاري: (هذا حديث منكر).

وسأل ابن أبي حاتم أباه في العلل(٢/ ١٨١) عن هذه الطريق فقال: (هذا حديث منكر، قال أبو محمد - ابن أبي حاتم -: وهذا الحديث هو خطأ، إنما أراد عمران بن مسلم عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن أبيه، فغلط وجعل بدل (عمرو) عبدالله بن دينار، وأسقط سالماً من الإسناد، حدثنا بذلك: محمد بن عمّار ثنا إسحاق بن سليمان عن بكير بن شهاب الدامغاني عن عمران بن مسلم عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ وذكر الحديث...)، وقال الإمام أحمد: (عمران لم يحدث عن عبدالله بن دينار، وهذا حديث منكر...)[(٣)].

فرجع الحديث إلىٰ عمرو بن دينار القهرمان. وقد قال الدارقطني في علله (١٢/ ٣٨٦/ برقم٢٨١٢) عن هذه الطريق: (...رواه يحيىٰ بن سُليم الطائفي عن عمران بن مسلم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما، ووهم فيه، وكان كثير الوهم في الأسانيد).

---

(١) التقريب (٢٧٠٧).

(٢) التقريب (١٤٣٩).

(٣) مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني (رقم ١٨٨٩).

وأما الطريق الثالث وهو طريق: (عمر بن محمد بن زيد عن رجل من أهل البصرة عن سالم به)، فهذا الرجل البصري - الواسطة المبهمة - هو عمرو بن دينار القهرمان، وقد نصّ علىٰ ذلك الدارقطني في العلل (٢/ ٥٠) حين ذكر هذه الطريق وقال: (فرجع الحديث إلىٰ عمرو بن دينار، وهو ضعيف لا يحتج به).

وأما الطريق الرابع وهو طريق: (راشد بن نَجِيح أبو محمد الحِمَّاني البصري عن أبي يحيىٰ عن ابن عمر عن عمر ﷺ)، فأبو يحيىٰ هو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وإنما رواه أبو يحيىٰ عن سالم عن أبيه، كما نصّ علىٰ ذلك الدارقطني عقب تخريجه لهذه الطريق.

ولا ينتفع هذا الحديث بمتابعتي المهاصر بن حبيب، ومحمد بن واسع، لعمرو بن دينار، أولاً: لأنّ عمراً شديد الضعف، وثانياً: لأنّ المتابعتين لا تصحان، أما متابعة المُهاصِر فقد أعلها ابن المديني في كلامه علىٰ أصل الحديث كما تقدم فقال: (وهذا حديث منكرٌ من حديث مهاصر من أنه سمع سالماً، وإنما روىٰ هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت يقال له: عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير...)، وذكر أنّ مهاصراً لم يلقه أبو خالد الأحمر أصلاً، وأيضاً رواية مهاصر عن سالم منكرة؛ إذ لا يُعرف لمهاصر سماع ولا روايةٌ عن سالم.

وأما رواية محمد بن واسع فمُنكرةٌ، لأجل أزهر الراوي عنه وهو ضعيفٌ، وروايته هذه منكرة؛ لأن المعروف من هذا الحديث أنّه حديث عمرو بن دينار كما قال الترمذي والدارقطني.

ثم في الخبر علةٌ أخرىٰ: فأين أصحاب سالم بن عبدالله بن عمر الكبار المشاهير الذين لازموه ورووا عنه: كالزهري، وأبي بكر بن سالم (ابنه)، وأبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، وغيرهم، وهؤلاء من أثبت أصحاب

سالم[١]، وكلهم روايتهم عنه مخرجة في الصحيحين. أين هؤلاء الحفاظ عن هذا الخبر؟، حتىٰ يتفرد به أمثال: عمرو بن دينار البصري، والمهاصر بن حبيب الشامي،، وهم ليسوا من أهل المدينة، وسالمٌ مدني، وأهل المدينة أعرف بحديث المدنيين، وهذا كله مما يؤكد نكارة هذا الخبر، ولذلك وضّح ابن المديني ذلك بقوله: (فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث لجودة إسناده).

ولا شك أن: (سالم عن أبيه عن جده) من أصح الأسانيد، بل جزم الإمام أحمد بأن رواية الزهري عن سالم بهذه السلسلة هي أصح الأسانيد[٢].

ثم قال ابن المديني: (...ولو كان مهاصر يصح حديثه في السوق، لم يُنكر علىٰ عمرو بن دينار هذا الحديث...).

الحكم على الحديث:

هذا الحديث حديث منكرٌ، ومعلول بعدة علل كما تقدم في الدراسة ملخصها ما يلي:

(١) مداره علىٰ عمرو بن دينار القهرمان وهو ضعيف جداً، وقد روىٰ عن سالم منا كير.

(٢) تفرده عن سالم بهذا الخبر، فلا يعرف إلا من طريقه، ولا عبره بمتابعة من تابعه، فإحداهما متابعةٌ منكرة، والأخرىٰ تفرد بها أزهر بن سنان عن محمد بن واسع، وأزهر ضعيف.

(٣) غرابة الإسناد؛ فالإسناد الذي يروُىٰ به هذا الخبر إسناد مشهور ومعروف (سالم عن أبيه عن جده) وقد روىٰ أصحاب سالم بن عبدالله الثقات جُملةً كبيرة من الأحاديث بهذه السلسلة، فأين هم عن هذا الحديث؟ حتىٰ يتفرد به عمرو بن دينار القهرمان وهو ضعيف جداً؟ ثم أين أهل المدينة عن هذا الإسناد المدني؟! حتىٰ يتفرد به راوٍ بصري!!.

---

(١) ينظر: (سؤلات ابن بكير وغيره للدارقطني ص ٥٢)، فقد عدّ أثبت أصحاب سالم وذكر الزهريَّ وأبا بكر بن سالم.

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣).

(٤) في المتن علة أخرىٰ: فالمتن فيه نكارةٌ لكونه جاء فيه هذا الفضل الكبير لهذا الذكر، ولم ينقل إلا بهذا الإسناد المنكر والمعلول، كما نبه علىٰ ذلك الإمام الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص١٨٠) فقال: (...وإن كان في ذكر العدد علىٰ هذه الصفة نكارة).

ومثل هذه الفضائل التي تكون بذكر هذه الأعداد إذا لم يكن سندها قوياً معتبراً عند أهل الحديث ففيها نكارة.

وقد حكم بنكارة هذا الخبر جماعة من الأئمة الحفاظ، وفي مقدمتهم:

١. الإمام ابن المديني، وتقدم نقل كلامه عقب متن الحديث.
٢. الإمام البخاري في العلل الكبير للترمذي (٢/ ٩١٢).
٣. الإمام أحمد في سؤالات أبي داود له (١٨٧٩).
٤. الإمام أبو حاتم الرازي قال عنه كما في علل ابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٠٦): (هذا حديث منكرٌ جداً، لا يَحتمل سالم هذا الحديث)، وقال في(٢/ ٢٠٣٨): (هذا حديث منكر).
٥. الإمام ابن القيم في المنار المنيف (ص٤١) حيث قال: (هذا الحديث معلول، أعله أئمة الحديث...)، ثم نقل كلام الأئمة السابق في إعلال هذا الحديث والحكم بنكارته.

وتقدم قول الترمذي عنه: غريب، وتضعيف الدارقطني له في العلل (٢/ ٥٠).

وفي الباب أحاديث أخرىٰ عن ابن عمر وابن عباس ﷺ وكلها ضعيفة لا يصلح الاستشهاد بها، وإنما ذكرتها حتىٰ لا يُغترَّ بها:

(١) فحديث ابن عمر ﷺ: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ح١٣١٧٥) وعنه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٨٠) عن عبدالله العُمري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ بنحوه.

وهذا الإسناد ضعيفٌ، فيه رجلان ضعيفان:

سَلْمُ بن ميمون الخواص - وقد تصحف في الحلية إلىٰ: سالم- وهو: ضعيف يقلب المتون والأسانيد وفيه غفلة.

يُنظر: الضعفاء للعقيلي(٢/ ١٦٥)، المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤٥)، الميزان (٢/ ١٨٦).

وأيضًا: عبدالله العُمري (المكبّر): ضعيفٌ مشهورٌ (التقريب٣٥١٣).

(٢) وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ح١٨٣) وفيه: نَهْشَل بن سعيد، وهو متروك وكذّبه إسحاق بن راهويه (التقريب ٧٢٤٧).

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الحادي عشر

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه في كتاب الجهاد، باب عقوبة الغالّ (٣/٣١٤/ح٢٧٠٦):

حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ- قَالَ أَبُو دَاوُد وَصَالِحٌ هَذَا أَبُو وَاقِدٍ- قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ أَرْضَ الرُّومِ، فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ غَلَّ فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه[1] عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:(إِذَا وَجَدْتُمْ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ)، قَالَ فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ، فَقَالَ: بِعْهُ، وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ.

---

(١) وقع في بعض المصادر التي خرجت الحديث (عن ابن عمر رضي الله عنهما)، قال المزي و ابن عبد الهادي ومغلطاي وابن كثير هو: من مسند عمر رضي الله عنه، وقد نبّه المزي في التحفة (٥/ ٣٥٦) علىٰ وهم ابن عساكر في ذكره إياه من مسند ابن عمر رضي الله عنهما.

✍ **قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:**

(هذا حديث منكرٌ ينكره أصحاب الحديث، وكان وُهيب قد لقي أبا واقدٍ هذا، وكان يضعفه ويروي عنه عجائب).

مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٤٦٨)

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على أبي واقد صالح بن محمد بن زائدة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (صالح عن سالم عن أبيه عن جده عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعًا):

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الجهاد، باب عقوبة الغالّ (٣/ ٣١٤/ ح٢٧٠٦)، وأخرجه الترمذي في سننه في الحدود، باب ما جاء في الغالّ ما يُصنع به (٤/ ٥٠/ ح١٤٦١) وليس فيه: (واضربوه)، والدارمي في سننه في السير، بابٌ في عقوبة الغالّ (٢/ ٣٠٣/ ح٢٤٩٠)، وأحمد في المسند (١/ ح١٤٥)، من طريق الدراوردي عن صالح بن محمد بن زائدة به مرفوعًا.

الوجه الثاني: (صالح به مقطوعًا):

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الجهاد، باب عقوبة الغالّ (٣/ ح٢٧٠٧) مقطوعًا من طريق صالح بن محمد بن زائدة أنّ الوليد بن هشام فعله في حضرة سالم ولم يُنكره، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، ولا ذكره سالمٌ عن أبيه، ولا عن عمر ﷺ.

ورواه أبو داود من طريق: أبي إسحاق الفَزاري عن صالح بن محمد قال: غزونا مع الوليد بن هشام ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر، وعمر بن عبد العزيز، فغلّ رجلٌ متاعًا، فأمر الوليد بمتاعه فأُحرق وطِيف به ولم يعطه سهمه.

قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين، رواه غير واحد أن الوليد بن هشام أحرق رحل زياد بن سعد، وكان قد غل وضربه.

ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في سننه الكبرى (٩/ ح١٨٢١٤) على هذا الوجه.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على صالح بن محمد، وهو:

صالح بن محمد بن زائدة المدني أبو واقد الليثي الصغير.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (ما أرىٰ به بأسًا)، وجمهور الأئمة علىٰ تضعيفه: قال البخاري: (تركه سليمان بن حرب منكر الحديث)[1]، وقال أيضًا: (ذاهبٌ لا أروي عنه[2]، يروي عن سالم عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما رفعه: من غل فأحرقوا متاعه، لا يُتابع عليه[3]، وقال ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم عن النبي ﷺ في الغُلول ولم يحرّق متاعه)، وُسئل عنه البخاري مرةً فقال: (لاشيء)[4]، وضعفه ابن المديني، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني، وقال وُهيب بن خالد: (متروك الحديث)، وقال أبو داود، والنسائي، والعجلي: (ليس بالقوي)، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث)، وقال ابن عدي: (بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها فيها إنكار، وليس له من الحديث إلا القليل، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم)، وقال يعقوب بن سفيان: (كان سليمان بن حرب لا يحدث عنه بالبصرة، فلما استُقضي علىٰ مكة والتقىٰ مع المدنيين أثنوا عليه وعرفوه حاله وقالوا كان من خيارنا ومن زهادنا صاحب غزو وجهاد فحدث عنه بمكة)، وقال ابن حبان: (كان ممن يقلب الأسانيد ولا يعلم، ويسند المراسيل ولا يفهم، فلما كَثُر ذلك في حديثه وفَحُش استحق الترك)، وقال البيهقي عن حديثه هذا: (وهو حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ، وصالحٌ هذا لا يُعتمد عليه)[5]، وقال ابن حجر: (ضعيف).

والراجح أنه: ضعيفٌ جداً، ويكفي فيه قول البخاري: (منكر الحديث، لاشيء)

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٩١)، والأوسط (٢/ ٨١).

(٢) علل الترمذي الكبير (٢/ ٦٢٦).

(٣) التاريخ الأوسط (٢/ ٨١).

(٤) المجروحين لابن حبان (١/ ٤٦٦).

(٥) سنن البيهقي الكبرىٰ (٩/ ١٧٥)، والتهذيب لابن حجر (٢/ ٢٠٠).

وهذا من أشد الجرح عنده كما هو معلوم، وقد كان الرجل صاحب ليلٍ وعبادةٍ وجهادٍ كما ذكر عنه الذهبي في ترجمته، وعلىٰ هذا يُحمل قول من أثنىٰ عليه كالإمام أحمد، أما في الحفظ والرواية فهو ضعيفٌ جداً، ولذا قال المعلمي في التنكيل (٢/ ١٠٥): (أبو واقدٍ هذا ذُكر بصلاحٍ في نفسه وغزوٍ، قال أحمد: ما أرىٰ به بأساً. لكنهم ضعفوه في روايته...)، من الخامسة، مات بعد الأربعين ومائة، روىٰ له الأربعة أصحاب السنن، إلا النسائي ففي عمل اليوم والليلة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٧)، التاريخ الكبير (٤/ ٢٩١)، التاريخ الأوسط(٢/ ٨١)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم/ ٨٦)، المجروحين (١/ ٤٦٦)، والكامل لابن عدي (٤/ ٥٨)، الضعفاء للنسائي(٣١٣)، الضعفاء للدارقطني (١٦٧١)، الضعفاء للعقيلي(٢/ ٢٠٢)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٨٤)، والكاشف (٢٣٥٩)، والميزان (٢/ ٣٠٠)، والتهذيب (٢/ ١٨٩)، والتقريب (٢٩٠١).

وقد روىٰ الوجه الأول المرفوع عن صالح: الدَرَاوَرْدِي[1]، وهو:

عبد العزيز بن محمد بن عُبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني المدني.

وثقه مالك، وابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، زاد ابن المديني:(ثبتٌ)، وزاد ابن سعد:(كثير الحديث يغلط)، وزاد ابن معين: (حجةٌ، ليس به بأسٌ).

وفي رواية أخرىٰ لابن معين:(إذا روىٰ من كتابه فهو أثبت من حفظه)، وقال الإمام أحمد في سؤالات المرّوذي: (ما أدري ما أقول لك فيه، أحاديثه كأنه يُنكر

---

(١) بفتح الدال المهملة والراء والواو، وسكون الراء الأخرىٰ وكسر الدال الأخرىٰ، وكان من دار أبجرد – مدينة بفارس–، وكان مولىٰ لجُهينة، فاستثقلوا أن يقولوا: دارابجردي، فقالوا: الدراوردي، وقال البخاري: دارابجرد موضع بفارس كان جده منها، وقال أحمد بن صالح: كان الدراوردي يقول للرجل إذا أراد أن يدخل اندراور، فلقبه أهل المدينة الدراوردي، وقد حلّ الخراب بدار أبجرد في المائة السادسة، ومكانها حالياً داخل حدود إيران، يُنظر: الأنساب(٢/ ٢٢٥)، معجم البلدان (٢/ ٤١٩)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٢٨٤، ٣٢٦).

بعضها)، وقال أيضـاً: (كان معروفـاً بالطلب، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدّث من كتب الناس وَهِم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر)، وقول الإمام أحمد هذا من أجمع وأعدل ما قيل فيه، وقال أبو زرعة: (سيئ الحفظ فربما حدّث من حفظه فيخطئ)، وقال أبو حاتم: (لا يحتج به)، وقال النسائي: (ليس به بأس وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر)، وقال أيضـاً: (ليس بالقوي)، وقال الساجي: (كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (كان يخطئ)، وقال الذهبي في السير: (حديثه في دواوين الإسلام الستة، لكن البخاري روىٰ له مقرونًا بشيخ آخر، وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحُسن)، وقال في الميزان والمغني: (صدوق)، وقال الحافظ ابن رجب: (أحد علماء أهل المدينة وثقاتهم)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ كان يحدث من كتب غيره فيخطئ).

والراجح فيه: أنه ثقةٌ له بعض الأوهام في حديثه إنْ حدّث من حفظه أو عن عُبيد الله العُمَري، ولكنّه لا ينزل عن درجة الثقة؛ وليس من حدّ الثقة أن لا يخطئ، وأكثر الأئمة علىٰ ذلك، وروىٰ له البخاري مقرونـاً، واحتج به مسلم، وأهل بلده المدنيون يوثقونه وعلىٰ رأسهم: مالك بن أنس، وهم أعلم به من غيرهم فقد خبروا حديثه وأخذوا عنه، قال يعقوب بن سفيان: (عبد العزيز عند أهل المدينة إمامٌ ثقةٌ)[1].

أما حديثه عن عُبيد الله بن عمر فليس كله منكراً، بل الأصل فيه القبول إلا إن تبّين خطؤه فيه بمخالفةٍ أو تفرد، ومما يدل علىٰ ذلك عبارة الإمام أحمد فيه: (وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر)، وربما تفيد التقليل ومما يقوي ذلك أنّ الإمام يعقوب بن سفيان أورد له في " المعرفة والتاريخ" حديثين من روايته عن عبيد الله بن عمر وقال عنهما: (صحيحٌ جيد الإسناد)، توفي سنة ستٍ أو سبعٍ وثمانين ومائة، وأخرج له الجماعة.

(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٩).

يُنظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٢٤)، وتاريخ الدوري عن ابن معين(٢/ ٣٦٧)، المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٩)، والجرح والتعديل (٥/ ١٨٣٣)، وتهذيب الكمال (١٨/ ١٨٧)، والسير (٨/ ٣٦٦)، والميزان (٢/ ٦٣٣)، والمغني في الضعفاء(٢/ ٣٩٩)، والكاشف (٣٤٠٧)، وشرح العلل(٢/ ٧٥٧)، وهدي الساري (٤٤١)، والتقريب (٤١٤٧).

أما الوجه الثاني (المقطوع) فرواه: أبو إسحاق الفَزَاري[1]، وهو:

إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفَزَاري، الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل: بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: تهذيب الكمال (٢/ ١٦٧)، والكاشف (١٨٦)، والتقريب (٢٣٢)

والذي يظهر والله اعلم: هو رجحان الوجه الثاني المقطوع، وذلك لعدة قرائن، منها:

١. أنّ أبا إسحاق الفَزاري أوثق وأحفظ وأجلّ من الدراوردي، فالدراوردي تُكُلم في بعض حديثه، وله بعض المنكرات، أما أبو إسحاق فثقةٌ حافظ.

٢. أنّ أبا إسحاق الفَزاري قد خالف الجادة في رواية سالم فقوله أولىٰ، بخلاف الدراوردي الذي سلك الجادة فجعل الحديث: عن سالم عن أبيه عن جدّه، وسلوك الجادة أسهل علىٰ الراوي، فغالباً ما يسبق إليها الحفظ، فمن خالفها فمعه زيادة حفظ غالباً.

٣. إنّ رفع الحديث بهذا الإسناد حديث غريبٌ؛ إذ لم يُروَ إلا بهذا الإسناد المشهور (سالم عن أبيه عن جده)، ومع شهرته لم يروه عن سالم إلّا صالحًا هذا !!، بل لا يُعرف لصالح رواية عن سالم إلا في هذا الحديث.

---

(١) قال السمعاني في الأنساب (٣/ ٤٥٤): (بفتح الفاء والزاي والراء في آخرها بعد الألف، هذه النسبة إلىٰ فَزارة وهي قبيلة كان منها جماعة من العلماء والأئمة).

وقد استغربه الإمام الترمذي، والبزار عقب تخريجهما للحديث، وتفرد راوٍ ضعيفٌ جداً كصالح بهذا الحديث يدل علىٰ نكارته وضعفه، فأين أصحاب سالم الملازمون له والذين عُرفوا بالأخذ عنه: كالزهري، وابنه أبي بكر بن سالم، وعبيد الله بن عمر، وعمرو بن دينار، وغيرهم من الثقات الحفاظ، أين هم من هذا الحديث؟! حتىٰ يرويه راوٍ ضعيفٌ جداً، ولا يُعرف له رواية عن سالم إلا في هذا الحديث !!.

وهذا ما رجحّه وأشار إليه كبار الحفاظ:

(١) قال أبو داود عن الوجه المقطوع عقب تخريجه: (وهذا أصح الحديثين، رواه غير واحد أن الوليد بن هشام أحرق رحل زياد بن سعد وكان قد غل وضربه)، قال ابن حجر في النكت الظراف (٥/ ٣٥٦): (...الإشارة بقوله "هذا "- أي الوجه المقطوع - ليست صريحة في أنّ مسلمة سأل سالمـًا فروىٰ له عن أبيه عن عمر بن الخطاب ﵁،...فإن رواية سعيد والنُفيلي (كلاهما عن الدراوردي) موصولة، ورواية محبوب (أي عن أبىٰ إسحاق الفزاري) مقطوعة ليس فيها أنّ سالمـًا حدّث به عن أبيه عن جده، ولا عن أبيه فقط، ولهذا قال أبو داود: هذا أصح الحديثين - يعني المقطوع-، فحينئذٍ: الشذوذ من الدراوردي؛ لأنّ الفزاري أثبت منه).

(٢) قال الترمذي عن الوجه المرفوع عقب تخريجه للحديث: (هذا حديثٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

(٣) قال الدارقطني في العلل (٢/ ٥٢): (...والمحفوظ أنّ سالمًا أمر بهذا ولم يرفعه إلىٰ النبي ﷺ، ولا ذكره عن أبيه ﵁، ولا عن عمر ﵁)، وقال أيضـًا في تعليقاته علىٰ المجروحين (١٣١): (صالح بن محمد بن زائدة أنكروا عليه روايته عن سالم عن أبيه عن عمر ﵁ عن النبي ﷺ: "من غلّ فأحرقوا متاعه"، وهذا خطأ، لم يُتابع عليه، ولا له أصلٌ عن النبي ﷺ).

(٤) وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن صالح إلا الدراوردي- أي مرفوعـًا-).

(٥) وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر، وحكم علىٰ رواية الدراوردي بالشذوذ كما تقدم، وقال في تغليق التعليق (٣/ ٤٦٤):(...والظاهر أنّ الاضطراب فيه من صالح بن محمد فإنه ضعيف...).

وفي الجملة: الحديث منكرٌ؛ في سنده صالحٌ وهو ضعيف جداً، وفيه علةٌ أخرىٰ، وهي نكارة متنه، وقد أشار إلىٰ هذا الإمام البخاري فقال:

(...يروي - أي صالح- عن سالم عن ابن عمر عن عمر ﷺ رفعه: من غل فأحرقوا متاعه، لا يُتابع عليه[1]، وقال ابن عباس عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ في الغُلول ولم يحرّق متاعه)[2].

وقال أبو عيسىٰ الترمذي عقب تخريجه لهذا الحديث: (هذا الحديث غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: إنما روىٰ هذا صالح بن محمد بن زائدة، وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث، قال محمد: وقد رُوي في غير حديث عن النبي ﷺ في الغالّ فلم يأمر فيه بحرق متاعه).

وقال البيهقي: (وعامة أصحابنا يحتجون بهذا الحديث في الغُلول، وهو حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ، وصالحٌ هذا لا يُعتمد عليه)[3].

وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الغُلول والتشديد فيه، وأنه سببٌ لدخول النار، ولم يأت فيها الأمر بحرق متاع الغال أو ضربه.

قال الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٦٢٥): (ضعّف محمدٌ هذا الحديث، وقال: قد رُوي عن النبي ﷺ غير حديث خلاف هذا، حديث أبي هريرة ﷺ في قصة

(١) التاريخ الأوسط (٢/ ٨١).

(٢) وهو في صحيح مسلم في كتاب الإيمان (٢/ ١٦٧/ ١١٤) ولفظه: (.. لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي ﷺ فقالوا: فلانٌ شهيد، فلان شهيد، حتىٰ مروا علىٰ رجلٍ فقالوا: فلانٌ شهيد فقال رسول الله ﷺ: كلا إني رأيته في النار في بردةٍ غلها أو عباءة، ثم قال رسول الله ﷺ: يا ابن الخطاب اذهب فناد في الناس أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، قال: فخرجت فناديت ألا إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون).

(٣) سنن البيهقي الكبرىٰ (٩/ ١٧٥)، والتهذيب لابن حجر (٢/ ٢٠٠).

مِدْعَم[١]، وحديث زيد ابن خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رجلاً غلّ خرزات[٢]، وذكر أحاديث فلم يذكر في شيءٍ منها أنّ النبي ﷺ أمر أن يُحرق متاع من غلّ)، وقد ترجم الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير (٦/ ٢١٦/ ح٣٠٧٤) ترجمةً أشار فيها إلىٰ تضعيف حرق متاع الغال، وأنه خطأٌ لا يصح، فقال: (باب القليل من الغُلول: ولم يذكر عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنه حرّق متاعه، وهذا أصحُّ)، ثم ساق حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الذي غلّ عباءةً.

قال الحافظ في الفتح (٦/ ٢١٦): (...أشار إلىٰ تضعيف ما رُوي في الأمر بحرق رحل الغال...)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢/ ٢١): (...الغال لا يجب عليه حرق متاعه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يحرق رحْل الذي أخذ الشَمْلة ولا متاعه، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات، ولو كان حرْق متاعه واجبًا لفعله ﷺ حينئذ، ولو فعله لنُقل ذلك في الحديث، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: "من غل فأحرقوا متاعه واضربوه"...وهو حديث يدور علىٰ صالح بن محمد بن زائدة، وهو ضعيف لا يحتج به... وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمةٍ، ولا إنفاذ حكمٍ مع ما يعارضه من الآثار التي هي أقوىٰ منه، فأما رواية من روىٰ: فاضربوا عنقه وأحرقوا متاعه، فإنه يعارضه قوله ﷺ:"لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدىٰ

(١) ولفظه: (خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم نغنم ذهبًا ولا فضةً إلا الأموال والثياب والمتاع، فأهدىٰ رجل من بني الضبيب يقال له: رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلامًا يقال له: مدعم فوجه رسول الله ﷺ إلىٰ وادي القرىٰ حتىٰ إذا كان بوادي القرىٰ بينما مدعم يحط رحلًا لرسول الله ﷺ إذا سهم عائر فقتله فقال الناس:هنيئًا له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: كلا والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً، فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلىٰ النبي ﷺ، فقال: شراكٌ من نار أو شراكان من نار) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأيمان والنذور، باب: هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم (١١/ ٦٠٠/ ٦٧٠٧) واللفظ له، ومسلم في صحيحه في الإيمان (٢/ ١٦٨/ ١١٥).

(٢) ولفظه: (..توفي رجل من أشجع بخيبر فقال النبي ﷺ:صلوا علىٰ صاحبكم، فأنكر الناس ذلك وتغيرت له وجوههم فلما رأىٰ ذلك قال: إن صاحبكم غل في سبيل الله، قال زيد: فالتمسوا في متاعه فإذا خرزات من خرز يهود ما تساوي درهمين) إسناده صحيحٌ، أخرجه مالكٌ في الجهاد، باب: ما جاء في الغُلول(٩٩٥)، وأخرجه أبو داود في الجهاد، باب: في تعظيم الغُلول (٢٧١٠)، وابن ماجه في الجهاد، باب: الغُلول (٢٨٤٨)، والنسائي في الجنائز، باب: الصلاة علىٰ من غلّ (١٩٥٨)، قال الجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٢/ ٢٠٥): هذا حديثٌ صحيح.

ثلاث...الحديث"(١)، وهو ينفي القتل في الغُلول. وروى ابن الزبير رضي الله عنهما عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس على الخائن ولا على المنتهب ولا على المختلس قطع"(٢)، وهذا أيضا يعارض حديث صالح بن محمد بن زائدة وهو أقوى من جهة الإسناد، والغال خائنٌ في اللغة والشريعة...).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكرٌ، وقد ضعفه كبار الحفاظ: كابن المديني حيث حكم بنكارته ونقله عن أصحاب الحديث، والبخاري كما تقدم نقل كلامه، وأنكره الجورقاني عقب تخريجه للحديث، وضعفه البيهقي كذلك، وقال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ٤٦٤): (ضعيفٌ مضطرب). والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني عشر

قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المَخْرَجين من القُبل والدبر...الخ (١/٣٤٠/ح ١٧٩):

حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَىٰ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُمْنِ؟، قَالَ عُثْمَانُ رضي الله عنه: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ، قَالَ عُثْمَانُ رضي الله عنه: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رضي الله عنهم فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في عدة مواضع ومنها: في كتاب الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ (١٢/ ٢٠٩/ ٦٨٧٨)، ومسلم في صحيحه في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص (١١/ ٢٣٦/ ١٦٧٦)، وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أصحاب السنن الأربعة: أبوداود (٤٣٩٢)، والترمذي (١٤٤٨)، والنسائي (٤٩٧١)، وابن ماجه (٢٥٩١)، وأحمد في المسند (١٤٦٥٢) وغيرهم، وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(إسناده حسنٌ[١]، ولكنه حديثٌ شاذٌ غير معروف، وقد رُوي عن عثمان، وعلي، وأُبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه).

نقله ابن عبد البر في الاستذكار (٣/ ٨٣).

تخـريج الحـديث:

رواه البخاري في صحيحه في كتاب الغُسْل، باب غَسْل ما يصيب من فرج المرأة (١/ ٤٧١/ ح٢٩٢)، ومسلمٌ في صحيحه في كتاب الحيض (٤/ ٥٢/ ح٣٤٧)، وأحمد في مسنده (١/ ح٤٥٠) و(١/ ح٤٦٠)، والبزار في مسنده (٢/ ح٣٥١) وقال: (هذا الحديث لا نعلمه يُروىٰ عن عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلا بهذا الإسناد) من طريق: يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء عن زيد بن خالد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه سأل عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ...الحديث.

تـراجـم الـرواة:

(١) **سعد بن حفص:** الطَّلْحِيُّ[٢] مولاهم، أبو محمد الكوفي، ثقة من كبار العاشرة، روىٰ له: البخاري، والنسائي في عمل اليوم والليلة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٨٢)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٢٦٠)، والتقريب (٢٢٤٧).

(٢) **شَيْبان:** بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النَّحوي[٣] أبو معاوية البصري نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٥)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٢)، والتقريب (٢٨٤٩).

(١) وفي التمهيد (١٣/ ١١٠): (إسناده جيد).

(٢) بفتح الطاء، وسكون اللام، نسبةً إلىٰ طلحة بن عُبيد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، الأنساب (٣/ ٢٦٧).

(٣) شيبان بن عبد الرحمن النحوي لم يكن نحويـًا، إنما هو من نحو بن شُمس بن مالك بن فهم من الأزد، الأنساب (٤/ ٤٠٩).

(٣) **يحيى بن أبي كثير:** الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي، ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، لكنه يدلس ويرسل، وقد عدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، ومع ذلك فقد ثبت تصريحه بالسماع عند البخاري في الموضع الآخر، من الخامسة مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل: قبل ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٩/ ١٤١)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٥٠٤)، وطبقات المدلسين (ص١٢٧)، والتقريب (٧٦٨٢).

(٤) **أبو سلمة بن عبد الرحمن:** بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه: عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٥/ ٩٣)، وتهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠)، والتقريب (٨٢٠٣).

(٥) **عطاء بن يسار:** الهلالي، أبو محمد المدني، مولىٰ ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثانية مات سنة أربع وتسعين، وقيل بعد ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٨)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٢٥)، والتقريب (٤٦٣٨).

والحديث بهذا الإسناد رجاله ثقاتٌ، وهو حديثٌ صحيحٌ، ولكنه منسوخٌ كما نبّه علىٰ ذلك يعقوب بن شيبة نفسه بعد أن نقل كلام ابن المديني السابق علىٰ الحديث، قال يعقوب: (وهو حديثٌ منسوخٌ، كان في أول الإسلام ثم جاء بعدُ عن النبي ﷺ أنّه أمر بالغُسْل من مسِّ الختان الختان، أنزل أم لم يُنزل)، وهذا الحديث وما في معناه من الأحاديث كلها منسوخة، وللناس في الاستدلال علىٰ نسخها طريقان:

الطريق الأولى: بالأحاديث، **والثانية:** رجوع من روىٰ عن النبي ﷺ الحكم الأول.

أما الأحاديث، فمنها: ما ذُكر فيها النسخ، ومنها: ما لم يُذكر فيها، فالتي لم يذكر فيها النسخ بل فيه الغُسْل فقط حديثان، أحدهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، والآخر من رواية أبي موسىٰ رضي الله عنه، فحديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم من حديث أبي رافع عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا جلس الرجل بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغُسْل)[1]، زاد مسلم في رواية: (وإن لم يُنْزِل)، وأخرج مسلم قبل ذكره حديث أبي هريرة هذا عن أبي العلاء بن الشِّخِّير رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضًا كما ينسخ القرآن بعضه بعضًا)[2].

وحديث أبي موسىٰ رضي الله عنه رواه مسلم من حديث أبي بردة عنه قال: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصار: لا يجب الغُسْل إلا من الدفْق أو من الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغُسْل، فقال أبو موسىٰ: أنا أشفيكم من ذلك، فقمت واستأذنت علىٰ عائشة رضي الله عنها، فأُذن لي فقلت لها: يا أماه إني أريد أن أسألك عن شيءٍ وإني أستحييك، فقالت: لا تستح أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك، فإنما أنا أمك، قلت: فما يوجب الغُسْل؟، قالت: علىٰ الخبير سقطت قال رسول الله ﷺ: (إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغُسْل)[3].

وأما الأحاديث المُصرّحة بالنسخ فهي ثلاثةٌ:

أحدها: ما أخرجه أبو داود في سننه في الطهارة، باب في الإكسال (١/ ح٢١)، والترمذي في سننه في الطهارة، باب ما جاء أنّ الماء من الماء (١/ ح١١٠) وصححه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الغُسْل، باب: إذا التقىٰ الختانان (١/ ٤٧٠/ ٢٩١)، ومسلم في صحيحه في كتاب الحيض (٤/ ٥٣/ ٣٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحيض (٤/ ٥٠/ ٣٤٤).

(٣) أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الحيض (٤/ ٥٥/ ٣٤٩).

واللفظ له، وابن ماجه مختصراً في سننه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الاغتسال إذا التقى الختانان (١/ ح٦٠٧)، والدارمي في سننه في الطهارة، باب الماء من الماء (١/ ح٧٥٩)، وأحمد في مسنده (٦/ ح٢٠٥٩٧)، كلهم من طريق: الزهري عن سهل بن سعد عن أُبي بن كعب رضي الله عنه قال: (إنما كان الماء من الماء رخصةً في أول الإسلام، ثم نهي عنها)[1]، وهذا صريحٌ في النسخ. وقد ثبت رجوع أُبي بن كعب رضي الله عنه عن هذا القول من وجوهٍ أُخر: قال ابن رجب في الفتح (١/ ٣٨٢): (روى شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عَمِيرة بن يَثْربي عن أُبي بن كعب رضي الله عنه قال: (إذا التقى ملتقاهما فقد وجب الغُسْل). خرّجه ابن أبي شيبة (المصنف١/ ٨٦)، والبخاري في تاريخه (الكبير ٤/ ١/ ٦٩).

وروى مالكٌ في الموطأ (ح١٠٩) عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان أن محمود بن لَبيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت رضي الله عنهما عن الرجل يصيب

(١) أُعل هذا الحديث بأن فيه انقطاعاً بين الزهري وسهل، يدل عليه رواية ابن ماجه "قال: قال سهل بن سعد الساعدي"، فلم يذكر الإخبار، وعند أبي داود: وقال ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب قال: حدثني بعض من أرضى أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله ﷺ، فذكره، وهذا يقتضي أن الزهري لم يسمعه من سهل، وقد جزم بذلك البيهقي (السنن ١/ ١٦٥) فقال: (وهذا الحديث لم يسمعه الزهري من سهل، إنما سمعه من بعض أصحابه عن سهل)، قال ابن خزيمة (١/ ٢٢٥): (وهذا الرجل الذي لم يسمّه عمرو بن الحارث يشبه أن يكون أبا حازم سلمة بن دينار، لأن مبشر بن إسماعيل روى هذا الخبر عن أبي غسان محمد بن مطرف عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب).

وقال ابن أبي حاتم في العلل(١/ ٤٩): (سألت أبي عن أحاديث الماء من الماء؟فقال: كلها منسوخة بحديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب)، وقد حكى ابن رجب في الفتح (١/ ٣٨٠) خلاف الحفاظ في هذا الحديث فمنهم من رجح رواية الزهري: "حدثني بعض من أرضى عن سهل" كالإمام أحمد والدارقطني، ورجح آخرون: سماع الزهري له من سهل منهم: ابن حبان، قال ابن رجب: (وبتقدير أن يكون ذلك محفوظاً- أي ذكر السماع بين الزهري وسهل بن سعد- فقد أخبر الزهري أن هذا الذي حدّثه يرضاه، وتوثيق الزهري كافٍ في قبول خبره، وقد قيل: إنه أبو حازم الزاهد، وهو ثقةٌ جليل، فقد أخرج أبو داود (١/ ٢١٥)، وابن خزيمة (١/ ١١٤) من رواية أبي غسان محمد بن مطرف عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: حدثني أُبي بن كعب...فذكره، قال البيهقي: هذا إسنادٌ صحيحٌ موصول)، ونقل ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧٣) عن الإسماعيلي قوله: (هو صحيح على شرط البخاري)، قال ابن حجر: (وكأنه لم يطلع على علته، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل،...وفي الجملة هو إسنادٌ صالحٌ لأن يحتج به، وهو صريح في النسخ).

أهله ثم يُكسل ولا ينزل؟، فقال زيد: يغتسل، فقال له محمود: إن أُبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان لا يرىٰ الغُسْل، فقال له زيد بن ثابت: إن أُبياً نزع عن ذلك قبل أن يموت...).

الحديث الثاني: أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣/ ح١١٨٠) - ومن طريقه الحازمي في الاعتبار (ص٢٣) - عن الحسين بن عمران عن الزهري قال: سألت عروة عن الذي يجامع ولا ينزل؟، قال: (علىٰ الناس أن يأخذوا بالآخِرِ فالآخِرُ من قول رسول الله ﷺ: حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل، وذلك قبل فتح مكة، ثم اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغُسْل)، وهذا صريحٌ في التاريخ الذي وقع فيه وجوب الغُسْل وأنه في الفتح، فهو متأخرٌ.

قال الحازمي: (هذا حديث قد حكم ابن حبان بصحته، غير أن الحسين بن عمران كثيراً ما يأتي عن الزهري بالمناكير، وقد ضعفه غير واحدٍ من أهل الحديث، وعلىٰ الجملة فالحديث بهذا السياق فيه ما فيه، ولكنه حسنٌ جيدٌ في الاستشهاد)، قال الشيخ- أي ابن دقيق-: الذي وجدته في كتاب الضعفاء للعقيلي أنه روىٰ هذا الحديث ثم أعله بالحسين بن عمران، وقال: لا يُتابع علىٰ حديثه ولا يُعلم هذا اللفظ عن عائشة إلا في هذا الحديث، انتهىٰ نصب الراية (١/ ٨٣).

وحسين بن عمران أشد ما قيل فيه، قول البخاري: (لا يتابع علىٰ حديثه)، ولم أقف علىٰ أشد من هذا في حسين بن عمران، وإنما قال البخاري هذا الكلام في التاريخ الكبير (١/ ٢٨٧) في حكمه علىٰ حديثٍ خاصٍ رواه عمران غير هذا الحديث، وهو حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النذر، ولم يقله علىٰ إطلاقه، فهو من قبيل الجرح النسبي، وهو أخف من قول الحازمي: (وقد ضعفه غير واحد)، بل لو قيل: ليس فيه جزم بالتضعيف لم يبعد ذلك، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته (٦/ ٢٠٧)، وقال الدارقطني: لا بأس به، ولم أقف علىٰ كلام الدارقطني إلا عند الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢/ ٣٦)، وقد قال العقيلي في الضعفاء (١/ ٢٥٤) بعد تخريجه لهذا الحديث: (الحديث ثابت عن النبي ﷺ في الغُسْل لالتقاء الختانين، ولا يُحفظ هذا اللفظ إلا في هذا الحديث)، وفي الجملة الحديث صالحٌ للاحتجاج به.

الحديث الثالث: روىٰ أحمد في مسنده (٥/ ح١٦٨٣٧) من طريق بعض ولد رافع عن رافع بن خَديج رضي الله عنه قال: ناداني رسول الله ﷺ وأنا علىٰ بطن امرأتي فقمت ولم أُنزل، فاغتسلت وخرجت، فقال النبي ﷺ: (لا عليك إنما الماء من الماء)، قال رافع: ثم أمرنا الرسول ﷺ بعد ذلك بالغُسْل. وذكره الحازمي في الاعتبار(ص٢٢) وقال: (هذا حديث حسن).

وهذا فيه نظر، فإن في إسناده رِشدين بن سعد وهو ضعيف[1]، والراوي عن رافع بن خَديج مجهول العين والحال، وحديثٌ يشتمل سنده علىٰ ضعيف ومجهول كيف يكون حسنا!، وعلىٰ كلٍ، فالنسخ ثابتٌ، وكون بعض هذه الطرق فيها ضعف فهذا لا يؤثر في ثبوت النسخ، قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ٣٨٦): (اعلم؛ أن هذا الضعف إنما هو في الطرق التي وصلت إلينا منها هذه الأخبار، فأما المَجْمَع الذي جمع عمر رضي الله عنه فيه المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، ورجع فيه أعيان من كان سمع من النبي ﷺ الرخصة، فإنهم لم يرجعوا إلا لأمرٍ ظهر لهم في ذلك الجمع وبعده، وعلموه وتيقنوه، وإن كانت تفاصيله لم تنقل إلينا، واستقر من حينئذٍ العمل علىٰ الغُسْل من التقاء الختانين، ولم يصح عن أحد من الصحابة بعد ذلك إظهار الفتيا بخلافه...).

الطريق الثاني في الاستدلال على النسخ:

وهو ما أشار إليه ابن المديني في كلامه علىٰ الحديث، وهو أن بعض من روىٰ عن النبي ﷺ الحكم الأول أفتىٰ بوجوب الغُسْل، ورجع عن القول الأول، أما أُبي بن كعب رضي الله عنه فقد تقدم ذكر رجوعه، وإفتائه بوجوب الغُسل.

قال البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ١٦٦): (قول أُبىٰ بن كعب الماء من الماء ثم نزوعه عنه بعد ذلك يدل علىٰ أنه ثبت عنده أن رسول الله ﷺ قال بعده ما نسخه وكذلك عثمان بن عفان وعلىٰ بن أبىٰ طالب رضي الله عنهما).

---

(١) التقريب (١٩٥٣).

وروىٰ مالك أيضـًا في الموطأ(ح١٠٦) عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يقولون: (إذا مس الختان الختان فقد وجب الغُسْل).

ومسلكٌ آخر في إيجاب الغُسْل علىٰ المُكسل من جهة النظر:

قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ٣٨٤): (وسلك بعضهم مسلكـًا آخر، وهو: أنّ المجامع وإن لم يُنزل يسمىٰ جنبـًا ومجامعـًا وواطئـًا، ويترتب جميع أحكام الوَطْء عليه، والغُسْل من جملة الأحكام.

وهذا معنىٰ قول من قال من السلف: أَنُوجِب المهر والحدّ ولا نوجب الغُسْل؟!، وهذا الذي استقر عليه عمل المسلمين).

وقال ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٨١): (ولست أعلم اليوم بين أهل العلم فيه اختلافـًا)، وروىٰ ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٨٥)، وعبد الرزاق أيضـًا (١/ ٢٤٦) من طريق أبي جعفر قال: (أجمع المهاجرون أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنّ ما أَوْجب الحدّين: الجلد والرجم، أَوْجب الغُسْل).

قال ابن رجب في الفتح (١/ ٣٧٦): (فهؤلاء الخلفاء الراشدون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد أجمعوا علىٰ ذلك مع أن بعضهم روىٰ عن النبي ﷺ خلافه، فلولا أنهم علموا أن ما خالف ذلك منسوخٌ لما خالفوا ما سمعوا من النبي ﷺ).

إذاً فالأحاديث التي جاء فيها ترك الاغتسال من الجماع إذا لم يُنزل هي أحاديث ثابتةٌ ومحفوظةٌ من جهة الصناعة الحديثية، وليست شاذةً، ففي الصحيحين فقط: عن عثمان، وأبي سعيد الخدري[1]، وأُبي بن كعب[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وغيرهم، ولكنها

---

(١) ولفظه عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ أرسل إلىٰ رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: لعلنا أعجلناك، فقال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: (إذا أُعْجِلت أو قُحِطْت فعليك الوضوء) أخرجه البخاري في الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (١/ ٣٤٠/ ١٨٠)، ومسلم في الحيض (٤/ ٥٠/ ٣٤٥)، وغيرهما.

(٢) ولفظه عن أُبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل، فقال: (يغْسَل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي) أخرجه البخاري في الغُسْل، باب:غَسْل ما يصيب من فرج المرأة (١/ ٤٧٣/ ٢٩٣)، ومسلم في الحيض (٤/ ٥١/ ٣٤٦)، وغيرهما.

أحاديث منسوخة، وقد ذكرت فيما سبق ما يدل على النسخ من الأحاديث، والآثار، وإجماع الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة.

وقد ذكر ابن عبد البر في الاستذكار (٣/ ٨٠) أنّ حديث عثمان هذا حديثٌ منكرٌ، وجعل علته: تفرد يحيىٰ بن أبي كثير به، وقال: (...وهو ثقةٌ - أي يحيىٰ- إلا أنه جاء بما شذّ فيه، وأُنكر عليه، ونكارته: أنّه محالٌ أن يكون عثمان رضي الله عنه سمع من رسول الله ﷺ ما يُسقط الغُسْل من التقاء الختانين، ثم يُفتي بإيجاب الغُسْل منه...).

وفي هذا الكلام نظر، فأما يحيىٰ بن أبي كثير فلا وجه لما قيل فيه، فهو أولاً لم يتفرد بهذا الحديث بل تابعه سفيان بن عيينة متابعةً قاصرةً في شيخ شيخه (عطاء بن يسار) كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧٣): (...وقد روىٰ ابن عيينة أيضًا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء، أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ح٩٥٧) وغيره، فليس هو فرداً !...)، ثم إنما احتاج الحافظ ابن عبد البر وغيره إلىٰ البحث عن المتابع حين ظنّ نكارة هذا الحديث وأنّ يحيىٰ مع إمامته وكون الإمام أحمد قد جعله في مرتبة الزهري ويحيىٰ بن سعيد (جاء بما شذّ فيه)، ومثله يُحتمل منه التفرد، فقد قال الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الأيمان (١١/ ١٥٣/ ح١٦٤٧) بعد تخريجه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من حلف منكم فقال في حلفه: باللات، فليقل لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق)، قال الإمام مسلم: "هذا الحرف يعني قوله: (تعال أقامرك فليتصدق) لا يرويه أحدٌ غير الزهري، وللزهري نحوٌ من تسعين حديثًا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحدٌ بأسانيد جياد". ومع ذلك فقد تقدم أن يحيىٰ قد توبع، ثمّ لو سُلّم أنه تفرّد بذلك، فالحديث منسوخٌ لا يُعمل به، وإنما كان رخصةً في أول الإسلام كما جاء في الأحاديث المتقدمة، وأما مسألة عدم وجوب الغُسْل من الإكسال فهذا أمرٌ ثابتٌ في أول الإسلام، وقد قال به جماعةٌ من الصحابة من المهاجرين، وجُلُّ الأنصار أيضًا كانوا يقولون به، بل رووه عن النبي ﷺ كما قدمتُ في حديث أُبيٍّ، وأبي سعيد رضي الله عنهما، وغيرهما، بل يظهر من صنيع البخاري أنّ النسخ لم يبلغ بعض العلماء في عصره، أو لم يثبت عندهم، فهو محلّ

خلافٍ بينهم، ولذلك قال البخاري بعد تخريجه لحديث عثمان رضي الله عنه: (الغُسْل أحوط، وذلك الأخيرُ، إنما بينا لاختلافهم).

وللحافظ ابن رجب تحريرٌ نفيس -كعادته رحمه الله- قرر فيه مسألتين:

إحداهما: أنّ عدم وجوب الغُسْل من الإكسال ثابتٌ ومحفوظٌ من فعل النبي ﷺ وقوله، وعلىٰ هذا جمعٌ من الصحابة وخصوصًا الأنصار رضي الله عنهم.

والثانية: أنّ هذه الأحاديث نُسخت بعد ذلك بوجوب الغُسْل من التقاء الختانين، بدليل رجوع من كان يروي أحاديث الرخصة من الغُسْل كعثمان ﷺ وغيره عن القول به، قال ابن رجب في الفتح (١/ ٣٧٥): (وقد كان قومٌ من الأنصار يقولون قديمًا: "الماء من الماء"، ثم استقر الأمر علىٰ أنه إذا التقىٰ الختانان وجب الغُسْل، ورجع أكثر من يخلف في ذلك عنه، وأما المهاجرون، فقد صحّ عنهم أنهم قالوا: " إذا التقىٰ الختانان وجب الغُسْل "، منهم: عمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، فدل علىٰ أنّ عثمان وعليًا علموا أنّ " الماء من الماء " نُسخ، وإلا فكيف يروي عثمان أو غيره عن النبي ﷺ شيئًا ثم يرجع عن القول به؟!...

فهؤلاء الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم قد أجمعوا علىٰ ذلك مع أن بعضهم روىٰ عن النبي ﷺ خلافه، فلولا أنهم علموا أن ما خالف ذلك منسوخٌ لما خالفوا ما سمعوا من النبي ﷺ، ووافقهم علىٰ ذلك أكابر الصحابة، منهم: ابن مسعود، وابن عمر،....، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهي أعلم الناس بهذا، وإليها مرجع الناس كلهم...وجمع عمر رضي الله عنه الناس كلهم علىٰ قولها...وهذا يدل علىٰ أنه تبين لهم نسخ ما كانوا سمعوه بيانًا شافيًا، بحيث لم يبق فيه لبسٌ ولا شك)، وبهذا التوجيه يوجه كلام الإمام ابن المديني أيضًا:(وقد رُوي عن عثمان، وعلي، وأُبي ابن كعب رضي الله عنهم بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧٣): (...وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح في صحته، لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، وكم من حديثٍ منسوخ، وهو صحيحٌ من حيث الصناعة الحديثية).

ومما تقرر في علم أصول الحديث (المصطلح): أنه إذا ثبت نصان وظاهرهما التعارض، فإنه لابد من النظر فيهما **باعتبار أربع مراتب:**

الأولى: الجمع بينهما ما أمكن بلا تكلف، فإعمال النصين أولىٰ من إهمالهما، وقد جاء عن ابن عباس ﭭ أنه حمل حديث " الماء من الماء " علىٰ صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع، قال ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧٣): (وهو تأويلٌ يجمع بين الحديثين من غير تعارض)، وفي هذا نظر، فهذا التأويل إن صحّ عن ابن عباس ﭭ[1]، فإنه كما قال ابن رجب في الفتح (١/ ٣٨٤): (هذا التأويل إنْ احْتُمِل في قوله " الماء من الماء "، فلا يُحْتَمَلُ في قوله: "إذا أُعجلت أو أُقحطت فلا غَسْل عليك"، وفي قوله: "يَغسل ما مسّ المرأة منه ويتوضأ ويصلي").

وتأول ابن عبد البر حديث عثمان ﭬ بتأويلٍ آخر، فقال في الاستذكار (٣/ ٨٢): (وقد تدبرت حديث عثمان الذي انفرد به يحيىٰ بن أبي كثير، فليس فيه تصريحٌ بمجاوزة الختان الختان، وإنما فيه جامع ولم يمس، وقد تكون مجامعةً ولم يمس الختان الختان، لأنه لفظٌ مأخوذٌ من الاجتماع، يُكنىٰ به عن الوَطْء. وإذا كان كذلك، فلا خلاف حينئذٍ فيما قال عثمان: إنَّه يتوضأ. وجائزٌ أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ ولا يكون معارضاً لإيجاب الغُسْل بشرط التقاء الختانين). وهذا التأويل فيه تكلف، فالأصل أنّ الجماع إنما يكون بالتقاء الختانين، ولكنه قد يُحتمل فهو أقوىٰ من تأويل ابن عباسٍ ﭭ.

الثانية: القول بالنسخ، وقد تقدم إثبات ذلك بالأحاديث، وبإثبات رجوع من قال من الصحابة بعدم وجوب الغُسْل من الإكسال عن ذلك.

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء من الماء (١/ ١٨٦/ ١١٢) من طريق: شريك عن أبي الجَحّاف عن عكرمة عن ابن عباس ﭭ به، قال أبو عيسىٰ: (سمعت الجارود يقول: سمعت وكيعاً يقول: لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك)، وفيه: أبو الجَحّاف، اسمه: داود بن أبي عوف صدوقٌ شيعيٌ ربما أخطأ، التقريب (١٨١٥).

الثالثة: الترجيح بأي وجهٍ صحيحٍ من الوجوه، وإنما يُلجأ إلىٰ مثل هذا عند تعذر الجمع، أو القول بالنسخ، وقد أمكن الجمع بينهما بوجهٍ قد يُحتمل، وأقوىٰ من ذلك ثبوت النسخ ثبوتـًا بيّنًا، فكيف يُلجأ إلىٰ الترجيح، والحكم بالشذوذ أو النكارة.

والرابعة: التوقف.

والذي يظهر لي والله أعلم: أنّ مراد الإمام ابن المديني من وصفه هذا الإسناد بالحُسن ليس الحُسن الاصطلاحي، فليس في رواته أحدٌ خفيف الضبط، ولكنّ اسم الحسَن يُطلق عند الأئمة علىٰ عدة معاني غير المعنىٰ الاصطلاحي، ومن ذلك أنّه يُطلق علىٰ الحديث الصحيح الجامع لشروط الصحة، فقد أطلق بعض أهل العلم اسم الحسن علىٰ ما تلقته الأمة بالقبول مما خرّجه الشيخان في صحيحهما، أو اتفقا عليه، وقد تقدّم بسط هذه المسألة وذكر أدلتها في الفصل الثالث من الدراسة النظرية لمنهج ابن المديني.

وأما وصفه الحديث بالشذوذ فليس المراد به الشذوذ الاصطلاحي جزمـًا؛ إذ لا يُجامع الصحة ولا الحُسْن أصلاً، والذي يظهر لي والله أعلم أنّ المراد: شذوذ العمل به، وأنه منسوخٌ قد هُجر وتُرك فلا يُعمل به، ويُستشفُّ هذا المعنىٰ من عدة قرائن:

(١) أنه أعقب حكمه علىٰ الحديث بأنه شاذٌ بقوله (غير معروف، وقد رُوي عن عثمان، وعلي، وأُبي بن كعب ﭬ بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه)، فكأنه يشير إلىٰ أنّ شذوذه إنما هو بسبب هجران الصحابة للعمل به، حتىٰ أصبح لا يكاد يُروىٰ ولا يعرف فضلاً عن كونه يُعمل به عند الصحابة.

(٢) حكمه عليه في أول كلامه بأنه حسن الإسناد، وفي رواية: جيد الإسناد[1]، ولم يُعوّل علىٰ تفرد يحيىٰ به كما زعم ابن عبد البر، أو نكارة متنه أو غير ذلك،

---

(١) قال السيوطي في التدريب (١/ ١٧٨): (إنّ الجهبذ لا يعدل عن "صحيح" إلىٰ "جيّد" إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل من الوصف بصحيح).
فالجيّد اصطلاحـًا: قريبٌ من الصحيح، وقد تقدّم في الفصل الثالث من المنهج أنّ بعض الأئمة استعمله علىٰ غير المعنىٰ الاصطلاحي، فأطلقه علىٰ الصحيح المتفق علىٰ صحته، ومنهم ابن المديني.

وللحافظ ابن حجر كلامٌ متينٌ محررٌ ذكره في الفتح (١/ ٤٧٣) بعد حكايته لكلام ابن المديني فيه وأنه شاذٌ قال: (والجواب عن ذلك: أنّ الحديث ثابتٌ من جهة اتصال سنده وحفظ رواته، وقد روىٰ ابن عيينة أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء، أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ح٩٥٧) وغيره، فليس هو فرداً!، وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح في صحته، لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، وكم من حديثٍ منسوخ، وهو صحيحٌ من حيث الصناعة الحديثية)، وذكر الزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٦٨) أنّ (ترك العمل بالحديث لوجود ما هو أرجح منه لا يلزم منه ضعفه، ألا ترىٰ أنّ الأحاديث المنسوخة يُحكم بصحتها إذا كانت رواتها عدولاً، ولا يُعمل بها لوجود الناسخ).

(٣) أنّ يعقوب بن شيبة الذي نقل كلام الإمام ابن المديني عقّب علىٰ كلام شيخه ابن المديني بكلامٍ يوضح فيه كلام شيخه فقال كما نقله عنه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١١٠): (هو حديث منسوخ كان في أول الإسلام، ثم جاء بعدُ عن النبي ﷺ أنه أمر بالغُسْل من مس الختان الختان أنزل أم لم يُنزل).

(٤) أنّ الإمام أحمد حين سأله الأثرم عن هذا الحديث، لم يلتفت إلىٰ تفرد يحيىٰ، ولم يحكم بشذوذه ولا نكارته، بل دفعه بعمل الصحابة وفتياهم بخلافه، قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: (حديث حسين المعلم عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد ﵁ قال: سألت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وأبي بن كعب ﵁ فقالوا: (الماء من الماء): فيه علة تدفعه بها؟ قال: نعم، بما يُروىٰ عنهم من خلافه، قلت: عن عثمان، وعلي، وأبي بن كعب ﵃، قال: نعم، وقال أحمد بن حنبل: الذي أرىٰ إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغُسْل، قيل له: قد كنت تقول غير هذا؟ فقال: ما أعلمني قلت غير هذا قط، قيل له: قد بلغنا

ذلك عنك، قال: الله المستعان)[١]، وتسمية النسخ علة هو مذهب الترمذي، ومراده علةٌ تمنع من العمل به، لا العلة الاصطلاحية؛ لأن في الصحيحين فضلاً عن غيرهما من كتب الصحيح الكثير من المنسوخ، بل وصحح الترمذي نفسه من ذلك جملةً فتعين لذلك إرادته عدم العمل به، مع صحته سنداً ومتناً[٢].

(٥) أنّ لفظ الشذوذ قد يطلق عند الأئمة المتقدمين على معنى غير المعنى الاصطلاحي المشهور، فقد يطلق على النسخ الذي ينشأ عنه اتفاق العلماء على هجر وترك العمل بالحديث المنسوخ، ونظير هذا ما نقله ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال عن حديث أسماء مرفوعاً: (تَسَلَّبِي[٣] ثلاثاً، ثم اصنعي ما بدا لك)[٤]: شاذٌ مُطرّح، وهو حديثٌ منسوخ، قد نقل الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ٧٥-٧٩) الإجماع على نسخه. قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٦٢٤): (ومن جملة الغرائب المنكرة: الأحاديث الشاذة المطّرحة، وهي نوعان: ما هو شاذ الإسناد، وسيذكر الترمذي فيما بعد بعض أمثلته، وما هو شاذ المتن، كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت الأئمة على القول بغيرها، وهذا كما قاله أحمد في حديث أسماء بنت عميس: (تسلبي ثلاثاً، ثم اصنعي ما بدا لك): إنه من الشاذ المطّرح، مع أنه قد قال به شذوذٌ من العلماء في أنّ المتوفى عنها لا إحداد عليها بالكلية... وكذلك حديث طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما في الطلاق الثلاث، فقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه، وأنه شاذٌ مطّرح...)، فالحديث ليس حسناً فحسب، بل صحيحٌ ولكنه منسوخٌ، وليس شاذاً بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين.

---

(١) نقله ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١١١)، وفي الاستذكار أيضاً (٣/ ٨٣).

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧١)، وفتح المغيث للعراقي (١/ ٢٧٢).

(٣) يُقال: تسلبتُ: إذا لبست السِّلاب، وهو سواد المُحِدّ، وقيل: خرقةٌ سوداء كانت تغطي بها رأسها. يُنظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٢/ ١٩٢).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٧/ ح٢٦٥٤٣)، و(٧/ ح٢٦٩٢٢)، وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (ح٢٧١٤)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٣٩٧): (وهو حديثٌ قوي الإسناد).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيحٌ مخرّجٌ في الصحيحين، ولكنه حديث منسوخ.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثالث عشر

قال عبد الله بن الإمام أحمد رحمه الله في المسند (١/٢٣٦/ح١٢٥٢):

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنِي يَزِيدُ أَبُو خَالِدٍ الْبَيْسَرِيُّ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لاتُبْرِزْ فَخِذَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَىٰ فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(ابن جريج لم يسمعه من حبيب، ومن قال فيه: عن ابن جريج: أخبرني حبيب، فقد وَهِمْ، رأيته في كتب ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن مسلم عن حبيب).

فتح الباري للإمام ابن رجب الحنبلي (٢/ ١٩٢).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على ابن جريج، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (ابن جريج قال: أخبرني حبيب):

أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في زيادات المسند (١/ ٢٣٦/ ح١٢٥٢)، وأبو يعلىٰ الموصلي في المسند (١/ ح٣٣١)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٦٤١٦)، وفي شعب الإيمان أيضًا (٣/ ح٧٧٦٠)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٨٠) وقال: (وهذا لا أعلم يرويه عن حبيب بهذا الإسناد إلا ابن جريج، وعنه يزيد أبوخالد البَيْسري)، والضياء في المختارة (٢/ ح٥١٦) كلهم من طريق: يزيد أبي

خالد القرشي عن ابن جريجٍ به.

وأخرجه الضياء في المختارة (٢/ ح٥١٥) من طريق: محمد بن سعد العوفي، والدارقطني في سننه (١/ ٢٢٥) من طريق: أحمد بن منصور بن راشد، كلاهما عن: روحٍ عن ابن جريجٍ به بنحوه بدون آخره.

الوجه الثاني: (ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت):

أخرجه أبو داود في سننه في الجنائز، باب ستر الميت عند غسله (٤/ ٢٩/ ح٣١٤٠)، وفي كتاب الحمّام أيضًا، باب النهي عن التعري (٤/ ٣٨٤/ ح٤٠١١)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٢/ ح٣٠٤٩)، كلهم من طريق: حجاج بن محمد عن ابن جريج قال: أُخبرت عن حبيب ابن أبي ثابت، قال أبو داود: (هذا الحديث فيه نكارة، وكان سفيان ينكر أن يكون حبيب بن أبىٰ ثابت روىٰ عن عاصمٍ شيئًا).

وأخرجه ابن ماجه في سننه في الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت (١/ ٤٦٩/ ١٤٦٠) عن بشر بن آدم.

والبزار في المسند (١/ ح٦٩٤) عن محمد بن عبد الرحيم، ومحمد بن مَعْمر، وقال: (وهذا الحديث لا نعلمه يُروىٰ عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

ورواه أيضًا المحاملي في أماليه (ح٢٠٢) من طريق: حمدان بن عمر، والحاكم في المستدرك (٤/ ح٧٣٦٢) من طريق الحارث بن أبي أسامة، وسكت عنه الذهبي في التلخيص. ورواه الضياء في المختارة (٢/ ح٥١٥) من طريق إسحاق بن راهويه.

ستتهم (بشر بن آدم، ومحمد بن عبد الرحيم، ومحمد بن مَعْمر، وحمدان، والحارث، وإسحاق) عن: رَوْح بن عبادة عن ابن جريج به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢٢٥)و(٢/ ٨٦) من طريق: عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي روّاد عن ابن جريج به.

وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٧٤) من طريق: سعيد (بن سالم القداح) عن ابن جريجٍ به.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على ابن جريج، وهو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جرُيج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، يدلس ويرسل، وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٦)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٨)، والتقريب (٤٢٢١)، وطبقات المدلسين (ص١٤١).

وقد اختلف عليه على وجهين، أما الوجه الأول عن ابن جريج، فقد تفرد به:

يزيد بن عبد الله أبوخالد القرشي البَيْسري[١].

قال الذهبي: (هذا الرجل أورده ابن عدي ومشاه فقال: ليس هو بمنكر الحديث)، وقال في المغني: (مُقلٌّ تُكُلم فيه)، وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة: (مجهول)، وزعم بعضهم أن ابن حبان ذكره في الثقات، والذي ذكره ابن حبان في الثقات غير هذا الرجل، كما نبّه علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة.

يُنظر: التاريخ الكبير (٨/ ٣٤٦)، الثقات (٧/ ٦٢٠)، الكامل (٧/ ٢٨٠)، والمغني(٧١٣٢)، والميزان (٤/ ٤٣١)، وتعجيل المنفعة (١١٩٧)، واللسان (٦/ ٢٩٠).

أما الوجه الثاني عن ابن جُريج فرواه عنه أربعةٌ من أصحابه:

(١) حجاج بن محمد: المِصِّيصي[٢] الأعور، أبو محمد، نزل بغداد ثم المِصّيصة، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته.

---

(١) بفتح الموحدة، وسكون الياء التحتية، وفتح السين، نسبةً إلىٰ البياسرة، وهم: جيلٌ بالسِنْد تستأجرهم النواخذة (أهل السفن) لمحاربة العدو، الواحد: بَيْسَرِيٌّ، ويزيد بن عبد الله البيسري البصري: محدِّث، (القاموس المحيط ٣١٦).

(٢) بكسر الميم، والصاد الأولىٰ مُشدّدة، هذه النِسبة إلىٰ بلدة كبيرة علىٰ ساحل بحر الشام في بلاد الروم بآسيا الصغرىٰ، يُنظر: الأنساب (٤/ ٣١١)، بلدان الخلافة الشرقية (ص١٦٢).

وقد أثنىٰ الأئمة عليه في حديث شيخه ابن جُريج خاصة، فذكره الإمام أحمد بن حنبل فقال: (ما كان أضبطه وأصح حديثه وأشد تعاهده للحروف، ورفع أمره جدًّا)، وقال يحيىٰ بن معين: (كان أثبت أصحاب ابن جريج)، وقال ابن سعد: (وقد تغير في آخر عمره حين رجع إلىٰ بغداد)، قال الذهبي: (ما هو تغيرٌ يضرُّ، وقد قال إبراهيم الحربي الحافظ: أخبرني صديق لي قال: لما قدم حَجّاج بغداد في آخر مرة خلّط، فرآه يحيىٰ يخلط فقال لابنه: لا تُدخل علىٰ الشيخ أحداً)، قال الذهبي: (كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئًا أُنكر عليه مع سعة علمه)، وأثنىٰ عليه الذهبي في ابن جريج خاصة فقال: (أكثر وأتقن عنه)، روىٰ له الجماعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين.

يُنظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٣٣)، والجرح والتعديل (٣/ ١٦٦)، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٣٧)، وتهذيب الكمال (٥/ ٤٥١)، والسير (٩/ ٤٤٨)، والتقريب (١١٤٤).

(٢) رَوْحُ بن عبُادة: بن العلاء بن حسان القَيْسي[1]، أبو محمد البصري، ثقة فاضل، له تصانيف، مات سنة خمسة أو سبع ومائتين، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٨)، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٣٨)، والتقريب (١٩٧٣).

واختلف على روح فيه على وجهين:

فرواه ستةٌ من أصحابه وهم:

محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي المعروف بصاعقة وهو ثقة حافظ[2]، ومحمد بن معمر بن رِبعي القيسي البصري وهو ثقةٌ[3] علىٰ الراجح،

(١) بفتح القاف وسكون الياء وكسر السين، هذه النسبة إلىٰ جماعة اسمهم قيس، ...- ثم عدَّ منهم -: روح بن عُباده وقال: وهو من بني قيس بن ثعلبة من أنفسهم، الأنساب (٤/ ١٠٤).

(٢) التقريب (٦١٣١).

(٣) قال ابن حجر: صدوق (التقريب/ ٦٣٥٣)، وكأنه اعتمد علىٰ كلمةٍ لأبي حاتم فقد روىٰ عنه أبو حاتم وقال:(صدوق)، وهذا يعادل ثقة عند غيره كما تقدم تقريره غير مرة، والأظهر أنه: ثقة فقد احتج به الشيخان =

وأحمد بن عمر الحِمْيَري، أبو جعفر البغدادي، المعروف بَحْمدان، وهو ثقةٌ(١) على الراجح، والحارث بن محمد بن أبي أسامة صاحب المسند، الإمام الحافظ، كان حافظًا عارفًا بالحديث، عالي الإسناد بالمرة، تُكُلم فيه بلا حجة كما قال الذهبي(٢)، وإسحاق بن إبرهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقةٌ حافظٌ مجتهدٌ(٣)، وبشر بن آدم البصري، صدوق فيه لين(٤).

خمستهم (صاعقة، ومحمد بن معمر، وحمدان، والحارث، وإسحاق): عن روحٍ عن ابن جريجٍ به بلا تصريح بالسماع بينه وبين ابن جريج.

وخالفهم: محمد بن سعد العَوْفي وهو مُتكلّمٌ فيه ليّن الحديث(٥)، وأحمد بن منصور بن راشد وهو صدوق(٦)، كلاهما (محمد، وأحمد) روياه: عن روحٍ عن ابن جريج قال: أخبرني حبيب، بالتصريح بالسماع بينهما.

(٣) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد -بفتح الراء وتشديد الواو-، الأزدي المكي.

وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، والخليلي، وقال ابن الجنيد: (ثقةٌ في نفسه إلا أنه كان يرىٰ الإرجاء)، وقال ابن معين: (كان يروي عن قومٍ ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج)، وقال أيضًا: (كان عالمًا بكتب ابن

= البخاري ومسلم، ولم يذكره الحافظ في الهدي، وهو شيخٌ لأصحاب الكتب الستة، وقال النسائي و الخطيب: ثقة، وقال أبو داود: ليس به بأس، صدوق، وقال البزار: كان من خيار عباد الله، وقال أبو عروبة: من أهل الصناعة كبير، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم أقف فيه علىٰ ما يُجرح به.
يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ت:٤٥٣)، ثقات ابن حبان (٩/ ١٢٢)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٨٥).

(١) قال ابن حجر: صدوق (التقريب/ ٨٤)، والأظهر أنه: ثقةٌ، فقد وثقه الخطيب البغدادي، وكذلك الذهبي في الكاشف، وروىٰ عنه البخاري حديثًا واحداً متابعةً في صحيحه (رقم ٤٦٠٩)، ولم أقف علىٰ أحدٍ جرحه بشيء.
يُنظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٥)، وتهذيب الكمال (١/ ٤١٤)، والكاشف (١/ ٢٠٠/ ٦٩).

(٢) يُنظر: تاريخ بغداد (٨/ ٢١٨)، والسير (١٣/ ٣٨٨)، والميزان (١/ ٤٤٢)، والطبقات / لابن عبد الهادي (٢/ ٣٢٣).

(٣) ينظر: التقريب (٣٣٤).

(٤) ينظر: التقريب (٦٧٥).

(٥) قال الخطيب: كان ليناً في الحديث، وقال الدارقطني: لا بأس به، الميزان (٣/ ٥٦٠)، والمغني (٢/ ٣٠٦).

(٦) يُنظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٩١)، التقريب (١١٣).

جريج، إلا أنه لم يكن يبذل نفسه للحديث). وقال ابن عدي: (يُثبَّت في حديث ابن جريج، وعامة ما أُنكر عليه الإرجاء).

وتكلّم فيه أبو حاتم فقال: (ليس بالقوي يُكتب حديثه)، وقال ابن حبان: (كان يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك)، وقال الدارقطني: (لا يُحتج به، يُعتبر به، وأبوه أيضًا لين، والابن أثبت)، وقال الذهبي في الميزان: (صدوقٌ مرجئ)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ، وكان مرجئًا، أفرط ابن حبان فقال متروك، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين).

والذي يظهر والله أعلم: أنه صدوقٌ له بعض الأخطاء، أخطأ في أحاديث كما يخطئ الناس، وهو من أثبت الناس في ابن جريج كما قال الإمام أحمد، وابن معين، ونصّ على ذلك ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٨٠٧)، وإنما نُقم عليه الإرجاء[1]، فضعفه بعضهم بسبب ذلك، قال الذهبي: (وكان من المرجئة، ومع هذا فوثقه أحمد، وابن معين)، ووثقه غيرهما من كبار الحفاظ ممن تقدم ذكرهم، بل رووا عنه، روى له مسلم والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، والمجروحين(٢/ ١٥٠)، والكامل(٥/ ٣٤٤)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٢٧١)، والكاشف(١/ ٦٦٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٨)، والسير (٩/ ٤٣٤)، والتقريب (٤١٨٨).

(٤) سعيد بن سالم القداح: أبو عثمان المكي.

قال ابن معين في رواية الدارمي: (ثقة)، وقال في رواية الدوري: (ليس به بأس)، وفي رواية ابن محرز: (صدوق، إنما كان يتكلم في رأي أبي حنيفة)، وقال أبو زرعة: (هو عندي إلى الصدق ما هو)، وقال أبو حاتم: (محله الصدق)،

---

(١) وقد تقدّم في الحديث الرابع في ترجمة عبيد الله بن موسى بحثٌ مطوّلٌ في البدعة وأثرها على الراوي من خلال كلام الأئمة الحفاظ، وأنّ المعتبر في رواية الراوي: صدقه وضبطه، وبدعته عليه ما دامت مفسقةً غير مكفرةٍ فلا تخرجه عن كونه مسلمًا.

وقال أبو داود: (صدوق يذهب إلىٰ الإرجاء)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (حسن الحديث، أحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة عن ابن جريج...وهو عندي صدوقٌ لا بأس به مقبول الحديث)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهم، ورُمي بالإرجاء، وكان فقيهاً).

والذي يظهر لي والله أعلم: أنه صدوقٌ حسن الحديث، كما قال ابن عدي، وأحاديثه مستقيمة، وكلام الأئمة فيه شبه متفق، وإنما أُخِذ عليه الإرجاء، وكلامه في رأي أبي حنيفة، ولم يؤخذ عليه شيءٌ في عدالته أو صدقه وضبطه، وقد روىٰ له أبو داود، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٢٨)، والكامل (٣/ ٣٩٧)، وتهذيب الكمال(١٠/ ٤٥٥)، والكاشف (١٨٢٩)، والميزان (٢/ ١٣٩)، والتقريب (٢٣٢٨).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف الفرعي وهو علىٰ روْحٍ، فمن خلال ما سبق يتبين رجحان الوجه الثاني عن روْح، والذي فيه العنعنة بين ابن جريج وحبيب، وأنّ ذكر السماع بينهما خطأٌ ووهمٌ تفرّد به اثنان من أصحاب روْحٍ، أحدهما: لا يعتمد عليه لضعفه، والآخر: صدوقٌ، إلا أنه خالف خمسةً من الثقات الأثبات من أصحاب روح، وهم أكثر وأتقن منه بكثير؛ فروايته شاذةٌ غير محفوظة.

وأما الاختلاف الأصلي في الحديث فهو علىٰ ابن جُريج، ويتضح من خلال ترجمة المدار والمختلفين عليه: أنّ الوجه الثاني هو المحفوظ عن ابن جُريج، وهو ما رواه ابن جُريج عن حبيب بن أبي ثابت بدون التصريح بالسماع بينهما، للقرائن التالية:

(١) كثرة العدد؛ فقد رواه أربعةٌ من أصحاب ابن جريج، بينما لم يرو الوجه الأول إلا راوٍ واحدٌ.

(٢) الحفظ؛ فرواته أوثق وأحفظ من الراوي الذي خالفهم، بل وكلهم ممن أُثني عليه في ابن جريج خاصةً، وعلىٰ رأسهم حجاج بن محمد الذي قال عنه يحيىٰ بن

معين: (كان أثبت أصحاب ابن جريج) كما تقدم في ترجمته، وابن أبي رَوّاد أيضًا الذي قال فيه الإمام أحمد وابن معين: (كان أعلم الناس بحديث ابن جريج)، وسعيد بن سالم القداح الذي كتب عنه الشافعي بمكة عن ابن جريج).

(٣) اتفاق البلدان، ففي رواة الوجه الأول عن ابن جُريج راويان مكيان: ابن أبي روّاد، وسعيد القدّاح، وابن جُريجٍ مكيٌّ.

وأما ذِكر السماع بينهما فوهمٌ تفرد به يزيد، وهو مجهولٌ، ومقلٌّ من الحديث أيضًا، فروايته منكرةٌ، وهذا ما اختاره الحافظ ابن رجب في الفتح (٢/ ١٩٢)، وابن حجر في التلخيص (١/ ٢٧٩) فقال: (تصريح ابن جريج بإخبار حبيبٍ له: وهمٌ في نقدي).

وبكل حالٍ فالحديث فيه علتان نصّ عليهما الحافظ ابن رجب في الفتح (٢/ ١٩٢): إحداهما: أن ابن جريج لم يسمعه من حبيب، ومن قال فيه:"عن ابن جريج: أخبرني حبيب " فقد وهم، قاله ابن المديني، وفي رواية أبي داود: ("عن[حجاج بن محمد] عن ابن جريج قال: أُخبرت عن حبيب "، وهو الصحيح)، قال ابن المديني: (رأيته في كتب ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن مسلم عن حبيب)، فالواسطة عند عليٍّ هو إسماعيل هذا، وهو:

إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق، كان من البصرة، ثم سكن مكة، وكان فقيهًا، قال الحافظ ابن حجر: (ضعيف الحديث)، روىٰ له الترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: تهذيب الكمال (٣/ ٢٠٤)، والمغني (١/ ١٣١)، والميزان (١/ ٢٤٨)، والتقريب (٤٨٩).

وابن جُريج مدلّسٌ مشهورٌ بالتدليس، وحيث أنّه لم يثبت تصريحه بالسماع هنا، فمن أهل العلم من يرىٰ أنّه قد أخذ هذا الحديث من الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد، ودلّسهما، وهذا رأي أبي حاتم الرازي فيما نقله ابن أبي حاتم عنه في العلل (٢/ ٢٣٠٨) قال: (ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بهذا الإسناد من حبيب، إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي، ولا يثبت لحبيب روايةٌ عن

عاصم، فأرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب، والحسن بن ذكوان وعمرو بن خالد: ضعيفا الحديث).

وعلى رأي أبي حاتم فالواسطة بين ابن جريج وحبيب رجلان: الحسن بن ذكوان، وعمرو بن خالد.

والحسن بن ذكوان هو: أبو سلمة البصري، روى عن: عمرو بن خالد، والحسن البصري، وغيرهما، وعنه: ابن جريج، وسعيد بن راشد، وغيرهما.

مختلفٌ فيه، والأكثر على تضعيفه، قال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة: (ضعيف)، وقال أبو حاتم، والنسائي أيضا: (ليس بالقوي)، وقال الساجي: (إنما ضُعف لمذهبه، وفي حديثه بعض المناكير، وذكره يحيى بن معين فقال: (صاحب الأوابد منكر الحديث وضعفه، وكان قدريًا)، وقال ابن المديني: (حدّث عنه يحيى بأحرف وليس عنده بالقوي)، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (أحاديثه أباطيل)، وقال الأثرم: (قلت لأبي عبد الله: ما تقول في الحسن بن ذكوان؟ فقال: أحاديثه أباطيل، يروي عن حبيب بن أبي ثابت ولم يسمع من حبيب، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي)، وقال الآجري عن أبي داود: (كان قدريًا، قلت: زعم قومٌ أنه كان فاضلاً جداً، قال: ما بلغني عنه فضلٌ، كان صديقًا لأبي جعفر الخليفة)، قال الآجري: (قلت له: سمع من حبيب بن أبي ثابت؟ قال: سمع من عمرو بن خالد عنه)، وكذا قال ابن معين.

وقال عمرو بن علي: (كان يحيى يحدث عنه، وما رأيت عبد الرحمن حدث عنه قط)، وقال أبو أحمد بن عدي: (يروي أحاديث لا يرويها غيره، على أن يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه، وناهيك به جلالةً أن يرويا عنه، وأرجو أنه لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات.

وأورد ابن عدي حديثين له من طريق الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه، وقال: (إنما سمعها الحسن من عمرو بن

خالد عن حبيب، فأسقط الحسنُ بن ذكوان: عمروَ بن خالد من الوسط)، قال ابن حجر في الهدي: (هذا أحد أسباب تضعيفه...والآخر: أنه كان قدرياً)، وقال الذهبي في الميزان: (صالح الحديث)، وفي المغني قال: (صدوق)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يخطئ، ورُمي بالقدر، وكان يُدلس).

والأرجح عندي أنه: ضعيفٌ، فجُلُّ الأئمة علىٰ تضعيفه، بل منهم من وصفه: بمنكر الحديث، وأنه صاحب أوابد ومناكير كما قال أحمد وابن معين، وما حسّن القول فيه سوىٰ يحيىٰ القطان، وأما كلام ابن عدي فيه فهو مبنيٌ علىٰ رواية القطان وابن المبارك عنه، وقد كان بعض الأئمة يكتب حديث الضعفاء والمتكلم فيهم ويرويه عنهم لأجل الاعتبار والاستشهاد لا علىٰ سبيل الاحتجاج، قال ابن أبي حاتم في الجرح (١/ ٣٦): (سألت أبي عن رواية الثقات عن رجلٍ غير ثقةٍ مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقوّه، وإن كان مجهولاً نفعتَه رواية الثقة عنه)، والحسن معروفٌ بضعفه، فلا تنفعه رواية هؤلاء عنه، وللمعلمي في تعليقه علىٰ الفوائد (ص/ ٢٤٧) كلامٌ نفيسٌ عنه قال فيه: (أولاً: فيه - أي الحسن- كلامٌ شديد، وإنما خرج له البخاري حديثاً واحداً متابعةً؛ لأنه قد ثبت من رواية غيره، وصرّح فيه بالسماع، وثانياً: أن الحسن يدلس تدليساً شديداً، يسمع الخبر من كذابٍ عن ثقةٍ، فيذهب يرويه عن ذلك الثقة، ويُسقط اسم الكذاب)، روىٰ له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقاق (ح٦٥٦٦)، قال الحافظ في الفتح (١١/ ٤٤١): (ليس له في البخاري سوىٰ هذا الحديث من رواية يحيىٰ القطان عنه...ومع ذلك فهو متابعة)، وفي الهدي (ص/ ٤١٦) قال: (ولهذا الحديث شواهد كثيرة)، وهو مدلسٌ وقد عدّه الحافظ في المرتبة الثالثة، ووصف المعلمي تدليسه بأنه شديدٌ، وروىٰ له أيضاً أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة(١/ ٣٩٣)، الجرح والتعديل(٣/ ٤٣)، والكامل (٢/ ٣١٧)، وتهذيب الكمال(٦/ ١٤٦)، والكاشف (١/ ١٠٢٨)، والمغني (١/ ١٤٠٠)، والميزان (١/ ٤٨٩)، وهدي الساري (٤١٦)، والتقريب (١٢٥٠).

وأما عمرو بن خالد: فهو القرشي، مولاهم أبو خالد الكوفي، نزيل واسط، قال الذهبي: (كذبوه)، وقال ابن حجر: (متروك)، وقول الذهبي أولى، فهو كذابٌ يضع الحديث، قد وصفه بالكذب الصُراح أربعةٌ من الأئمة: الإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، والدارقطني، ورماه بالوضع: وكيعٌ، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم، من السابعة، مات سنة عشرين ومائة، لم يروِ له إلا ابن ماجه.

يُنظر: المجروحين(٢/ ٤١)، المغني في الضعفاء (٢/ ١٤٣)، والميزان (٣/ ٢٥٧) والتقريب (٥٠٥٦).

قال الإمام ابن رجب في فتح الباري(٢/ ١٩٢): (والعلة الثانية: أن حبيب بن أبي ثابت لم تثبت له روايةٌ عن عاصمٍ بالسماع منه، قاله أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وقال ابن المديني: لا تصح عندي روايته عنه). ونقل ابن حجر في التلخيص (١/ ٢٧٩) قول ابن معين: (إن حبيباً لم يسمعه من عاصم، وإن بينهما رجلاً ليس بثقة)، قال الحافظ: (وبيّن البزار أن الواسطة بينهما هو: عمرو بن خالد الواسطي)[(١)].

❁ الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيفٌ جداً، فيه عدّة علل، ومنها أنّه منقطعٌ في موضعين:

- **الأول:** الانقطاع بين ابن جريجٍ وحبيب.
- **والثاني:** الانقطاع بين حبيبٍ وعاصم.

فإن صح أن الواسطة بين الأوّلَيْن الحسن بن ذكوان، أو إسماعيل بن مسلم كما هو رأي ابن المديني، وكلاهما ضعيفان، فالحديث ضعيفٌ جداً، فيه مجهولٌ وهو يزيد البَيْسري، وأيضاً منقطعٌ في موضعين.

---

(١) كلام الحافظ في التلخيص (١/ ٢٧٩)، ولم أقف على كلام البزار في المسند.

أما إذا كان الساقط - كما يقول أبو حاتم، والبزار-: عمرو بن خالد فهو كذابٌ وضاع، وهو آفة الحديث، والحديث على هذا: كذبٌ موضوعٌ.

وعلى كلا الاحتمالين فهو لا يعتضد بالشواهد، ولم أقف بعد البحث والتقصي على رواية مسندة تبين أو ترجح من هو الساقط في الموضعين.

والله تعالى أعلم.



مسـانيد بقيـة الصحابـة رضي الله عنهم

مرتبـةً حسب حروف الهجـاء، ثم مسند النسـاء رضي الله عنهن، ثم الموقوفـات.

الحـديث الـرابع عشـر

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٤/٤٥٧/ح١٥١٦٢):

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَغَزَوْتُ مَعَهُ فَأَصَبْتُ ظَهْرًا(١)، فَقَتَلَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ حَتَّىٰ قَتَلُوا الْوِلْدَانَ، وَقَالَ مَرَّةً: الذُّرِّيَّة، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ جَاوَزَهُمُ الْقَتْلُ الْيَوْمَ حَتَّىٰ قَتَلُوا الذُّرِّيَّةَ)، فَقَالَ رَجُل: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا هُمْ أَوْلادُ الْمُشْرِكِين، فَقَالَ: (أَلا إِنَّ خِيَارَكُمْ أَبْنَاءُ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا لا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّةً، أَلَا لا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّة، قَالَ: كُلُّ نَسَمَةٍ تُولَدُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ حَتَّىٰ يُعْرِبَ عَنْهَا لِسَانُهَا فَأَبَوَاهَا يُهَوِّدَانِهَا وَيُنَصِّرَانِهَا).

قال الإمـام ابن المديني رحمه الله:

(إسناده منقطع، رواية الحسن عن الأسود بن سريع رضي الله عنه، والحسن عندنا لم يسمع من الأسود رضي الله عنه، لأن الأسود رضي الله عنه خرج من البصرة أيام علي رضي الله عنه، وكان الحسن بالمدينة).

العلل لابن المديني (ص٥٥).

(١) الظَّهْر: الإبل التي يُحمل عليها وتُركب، يُقال: عند فلان ظَهْرٌ، أي إبلٌ. النهاية (٣/ ١٦٦).

تخـريج الحـديث:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، وقد رواه عنه:

(١) يونس بن عبيد: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ح١٥١٦٢)، والدارمي في سننه في كتاب السير، باب النهي عن قتل النساء والصبيان (٢/ ٢٩٤/ ح٢٤٦٦).

(٢) السري بن يحيىٰ: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٦٨)، وابن سعد في الطبقات (٧/ ٢٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤٤٥)، والأوسط (١/ ح٣١٠)، وابن جرير في تفسيره (٩/ ١١٢)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ح٣٧٦)، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٢٧)، والإسماعيلي في معجمه (٣/ ح:٣٧٦)، والضياء المقدسي في المختارة (٤/ ح١٤٤٦).

(٣) أشعث بن عبدالملك: أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح ١١٦١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ح١٣٩٦)، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٣٠).

(٤) قتادة: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥١٦١).

(٥) المبارك بن فضالة: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ح٨٢٦).

(٦) عمارة بن أبي حفصة: أخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الكبير (١/ ح٨٣١).

(٧) أبو حمزة إسحاق بن إبراهيم العطار: أخرجه أبو يعلي في مسنده (٢/ ح:٩٤٢)، وابن عدي في الكامل (١/ ٣٣٧)، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٢٨).

(٨) المعُلّىٰ بن زياد: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ح٨٣٤)، وفي المعجم الأوسط (٢/ ح١٩٨٤).

(٩) عَنْبَسة بن أبي رائِطة الغَنَوِي: أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ح٨٣٥)، وفي الأوسط (٥/ ح٤٩٤١).

(١٠) إسماعيل بن مسلم المكي: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ح٣٣١٣١).

(١١) حُسَام بن مِصَك: أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٣٤).

أحد عشر راوياً جميعهم رووه عن الحسن البصري عن الأسود بن سريع به.

تراجم الرواة:

إسماعيل: هو ابن إبراهيم المعروف بابن عُلية، ثقة حافظ، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٢/ ١٥٣)، وتهذيب الكمال(٣/ ٢٣)، والتقريب (٤٢٠).

يونس: هو ابن عبيد بن دينار العبدي، ثقة ثبت فاضل ورع، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٩/ ٢٤٢)، وتهذيب الكمال(٣٢/ ٥١٧)، والتقريب (٧٩٦٦).

الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة فاضل فقيه مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلّس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوّز، ويقول: حدّثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤٠)، وتهذيب الكمال (٦/ ٩٥)، والتقريب (١٢٣٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث إسناده منقطعٌ؛ فالحسن لم يسمع من الأسود بن سريع رضي الله عنه، جزم بذلك سبعة من الأئمة الحفاظ، **وهم:**

(١) ابن المديني، وتقدم ذكر كلامه.

(٢) أحمد بن حنبل: في مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني (رقم ٢٠٤٢) قال الإمام أحمد: (الأسود بن سريع ما أُرَىٰ سمع منه الحسن، وذاك أن يونس يقول "حدثه").

(٣) ابن معين: كما في التاريخ برواية الدوري (٤/ رقم ٤٠٩٤، ٤٥٩٩).

(٤) أبو داود السجستاني: قال الآجري في سؤالاته لأبي داود (١/ رقم٣٨٠): (سألت أبا داود عن الحسن: سمع من الأسود بن سريع؟ قال: لا، الأسود بن

سريع لمّا وقعت الفتنة بالبصرة ركب البحر، فلا يُدرىٰ ما خبره، ما أرىٰ الحسن سمع من الأسود بن سريع).

(٥) البزار: نقل الزيلعي في نصب الراية (١/ ٩٠) عن البزار كلامًا له في سماع الحسن من الصحابة ذكره في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وفيه: (وروىٰ- أي الحسن - عن جماعة آخرين لم يدركهم...فيقول: "حدثنا وخطبنا" متأولاً في ذلك...ويعني قومه الذين حُدّثوا وخُطبوا بالبصرة. وكذلك قال: حدثنا الأسود بن سريع، والأسود قدم يوم الجمل فلم يره، ولكن معناه حدَّث أهل البصرة...).

(٦) عبد الباقي بن قانع: في معجم الصحابة (٢/ ٢٦٦).

(٧) ابن منده الأصبهاني: نقل عنه ابن الأثير في أسد الغابة (١/ ١٠٤).

وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث نقل تصريح الحسن بالسماع من الأسود؛ ولكنها طرق معلولة، **ونَقْل السماع فيها غلط لا يصح لعدة أمور:**

(١) اتفاق سبعة من كبار الأئمة الحفاظ علىٰ نفيه، قال الحافظ ابن حجر: (وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلىٰ تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه...)[1].

فلا شك أن هؤلاء الأئمة هم نقاد العلل، وأطباء هذه الصناعة فالقول قولهم، ولا يسوغ لمتأخر بعدهم مخالفة ما اتفقوا عليه، أو كان عليه أكثرهم، فما بالك إذا اجتمع ثلاثة من كبار الأئمة علىٰ هذا الرأي: كأحمد، وابن المديني، وابن معين، وهم من أجلّ أئمة علم العلل، ولم يخالفهم أحد في درجتهم وتمكنهم وجلالتهم، حتىٰ نلجأ للترجيح والنظر بين أقوالهم.

(١) النكت (٢/ ٧٢٦).

(٢) أنّ مثل هذا - أي الخطأ في ذكر التصريح بالسماع كثيراً ما يقع من الرواة وَهْمَاً منهم -، قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٥٩٣): (وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، - يعني ذكر السماع -، قال في رواية: "هُدبة عن حماد عن قتادة أخبرنا خلاد الجهني" هو خطأ، خلّادٌ قديم، ما رأىٰ قتادةُ خلّادًا، وذكروا لأحمد قول من قال: "عن عراك بن مالك سمعت عائشة"، فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟، إنما يروي عن عروة عن عائشة، وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي: أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخٍ مالم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرّحون بسماعه لها من شيوخه ولا يضبطون ذلك)، قال ابن رجب معلقاً علىٰ ما سبق: (وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يُغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد...).

(٣) أنّ الروايات التي جاء فيها تصريحه بالسماع مخالفةٌ للروايات التي رواه فيها بالعنعنة؛ إذ رواه ثمانيةٌ من أصحاب الحسن بالعنعنة ولم يذكروا سماعاً، وخالفهم ثلاثة فقط فذكروا السماع، وهؤلاء الثلاثة قد جاء عنهم كلهم من طرق أخرىٰ نقل الرواية بالعنعنة، فهم مُخْتَلَفٌ عليهم في ذكر السماع أو عدمه.

ولا شك: أنه بالنظر إلىٰ كلام الأئمة الحفاظ واجتماعهم سبعتهم علىٰ نفي السماع، مع مخالفة ثمانية من الرواة - ممن روىٰ عن الحسن - لهم في ذكر الصيغة، وأيضاً كونهم اختُلف عليهم في ذكر السماع أصلاً، كل هذا يؤكدّ والله أعلم أن ذكر السماع خطأٌ ووهم.

ثم إن الحسن قد عدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين (وهم من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روىٰ)، والمتتبع لمرويات الحسن البصري في الصحاح، وحال سماعاته ممن فوقه، وطريقة الأئمة في تصحيحها وتضعيفها، وأقوال الأئمة في تدليسه: يرىٰ

أن غالب تدليسه المراد به: (روايته عمن لم يسمع منه أصلاً) فهو من قبيل المرسل في الحقيقة[١]، فلا ينظر فيه إلى العنعنة، ولا إلى التحديث، بل ينظر فيه إلى كتب المراسيل الناقلة لكلام الأئمة فيمن ثبت سماعه منه ومن لم يثبت سماعه منه، فإن قال الأئمة ونصوا على ثبوت سماعه: فمتصلٌ، وإلا فمنقطع.

وإنما ينظر للتصريح بالسماع في رواية المدلس الذي يروي عن شيوخه الذين سمع منهم ما لم يسمعه منهم بصيغة محتملة للسماع وعدمه، والحسن هنا لم يسمع من الأسود بن سريع رضي الله عنه، ولم يلقه أصلاً، وقد تقدم ذكر سبعة من الأئمة جزموا بنفي السماع بل واللقاء بينهما أصلاً.

(٤) لو سلّمنا أن ذلك محفوظ وليس بخطأ - أي ذكر السماع بين الحسن والأسود رضي الله عنه - فهذا لا يستغرب من الحسن، فالحسن كان يتأول في ذلك فيقول: حدثنا وأخبرنا وخطبنا، ويريد بذلك: قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة، كما سبق نقله في كلام البزار، فلعل ما وُجدَ في بعض الأسانيد من ذكر السماع إن كان محفوظًا يحمل على تأوُّل الحسن المشهور عنه.

(٥) ذكر البخاري عن ابن المديني أن الأسود بن سريع رضي الله عنه مات أيام الجمل كما في التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٤٦): (قال ابن المديني: قُتل أيام الجمل)، ونقل يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٤) قول ابن المديني: (الأسود بن سريع قُتل أيام الجمل، وإنما قدم الحسن البصرة بعد ذلك)، وبهذا جزم ابن حبان في الثقات (٣/ ٨) والمشاهير (ص ٣٨) وقال: (وقيل: إنه بقي إلى بعد الأربعين).

---

(١) وممن أطلق وصف التدليس على الحسن ثم مثل براويته عن أبي هريرة وجزم بعدم سماعه منه: ابنُ حبان في المجروحين(١/ ٨٠)، والحاكم ذكر الحسن في الجنس السادس من المدلسين فقال: (وهم قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم)، ومثّل له بقوله: (أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر رضي الله عنهما...) معرفة علوم الحديث (ص١٠٩)، ويوضح ذلك قول الذهبي في الموقظة (ص ٤٩): (ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه، وجمهورهم على أنه منقطع ولم يلقه)، فهنا الذهبي يمثل على التدليس برواية الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ثم ينقل عن الجمهور عدم سماعه منه، وهذا يكون - بعد استقرار الاصطلاح - إرسالٌ لا تدليس.

ورجح ابن حجر قول ابن المديني فقال في الإصابة (١/ ٤٣): (كذا قال ابن السكن- أي مثل قول ابن المديني -، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو سليمان بن زَبْر، وابن حبان).. وموقعة الجمل باتفاق المؤرخين كانت سنة ستٍ وثلاثين.

والحسن البصري إنما قدم البصرة أيام صفين فلم يدركه بالبصرة، كما تقدم ذكره في كلام الحافظ البزار.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لأنّه منقطعٌ، فالحسن لم يسمع من الأسود بن سريع رضي الله عنه، وبقية رجاله كلهم ثقات.

وقد وجدت شاهداً لجزئه الأخير وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (كُلُّ نَسَمَةٍ تُولَدُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ حَتَّىٰ يُعْرِبَ عَنْهَا لِسَانُهَا فَأَبَوَاهَا يُهَوِّدَانِهَا وَيُنَصِّرَانِهَا) يشهد له ويقويه فيكون حسناً لغيره بهذا الإسناد، وشاهده حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهوّدانه، أو ينصّرانه، أو يمجّسانه...الحديث) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يُصلىٰ عليه؟ (٣/ ٢٦٠/ ح١٣٥٩) واللفظ له، ومسلم في صحيحه في كتاب القَدَر (١٦/ ٣١٧/ ح٢٦٥٨). والله تعالىٰ أعلم.



الحــديث الخامــس عشــر

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في المسند (٤/ح ١٥١٥٩):

حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ: حَدَّثنَا عَوْفٌ عَن الحَسَن عَن الأَسْوَدِ بنِ سَرِيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه أَلا أُنْشِدُكَ مَحَامِد حَمِدتُ بَها رَبِّي تَبَاركَ وَتَعالَىٰ؟، قَالَ: (أَمَا إنَّ ربَّكَ عَزَّوَجَلَّ يُحِبُّ الحَمْدَ).

قال الإمــام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(الحسن عندنا لم يسمع من الأسود؛ لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي، وكان الحسن بالمدينة، فقلت له (أي راوي العلل عن ابن المديني محمد بن أحمد بن البراء): المبارك (يعني ابن فضالة) يقول في حديث الحسن عن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" أتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلت: إني حمدت ربي بمحامد": أخبرني الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلم يعتمد على المبارك في ذلك).

العلل لابن المديني (ص٥٥/ ح٦٣).

تخـريج الحـديث:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، وقد رواه عنه:

(١) عوف الأعرابي: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ح١٥١٥٩).

(٢) المبارك بن فَضالة: واختلف عليه في ذكر السماع بين الحسن والأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فرواه عنه بذكر السماع موسىٰ بن إسماعيل: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ح٨٦٨)، وفي التاريخ الأوسط (١/ ح٣٠٨).

ورواه بالعنعنة بدون ذكر السماع:

- سعيد بن سليمان: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ح ٨٦١).
- أبو عاصم: أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ح٨٣٦)، ومن طريقه: الضياء المقدسي في المختارة (٤/ ح١٤٥٢).

- أسد بن موسىٰ: أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٤٧).
- محمد بن مصعب: أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٦٠).
- مسلم بن إبراهيم: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٨).

خمستهم (سعيد، وأبو عاصم، ومحمد، وأسد، ومسلم) عن المبارك بن فضالة عن الحسن به، ولم يذكروا سماعًا بين الحسن والأسود.

(٣) يونس بن عُبيد: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ح٨٥٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح١١٥٩)، والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٢٩٨)، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٢٤، ٨٢٥)، والضياء المقدسي في المختارة (٤/ ح١٤٤٨).

(٤) عبد الله بن بكر المزني: أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ح٨٢١)، والإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/ ٦٧٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ح٥٦٧٥) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ح٨٩٧)، والضياء في المختارة (٤/ ح١٤٥٠).

(٥) أبو الأشهب جعفر بن حيان: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/ ٢٣)[١]، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٢٢)، والضياء المقدسي في المختارة (٤/ ح١٤٥١).

(٦) عمرو بن عبيد المعتزلي: أخرجه السهمي في تاريخ جرجان (١/ ٤١٣)، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٢٣)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١١١).

ستتهم (عوف، والمبارك، ويونس، وعبدالله، وجعفر، وعمرو بن عبيد) عن: الحسن البصري عن الأسود بن سريع ﷺ به. وكلهم لم يذكروا سماعًا بين الحسن والأسود بل رووه بالعنعنة، وتفرّد بذكره: موسىٰ بن إسماعيل عن المبارك بن فضالة.

(١) تصحّفت كنية جعفر عند ابن سعد في الطبقات المطبوع إلىٰ أبي الأشعث، والصواب: أبو الأشهب، التقريب (٩٤٣).

تراجم الرواة:

هذا الحديث رجال إسناده كلهم ثقات.

فروح: وهو ابن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي[١]، أبو محمد البصري، ثقة فاضل له تصانيف، مات سنة خمس أو سبع ومائتين، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٨)، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٣٨)، والتقريب (١٩٧٣).

وعوف: هو ابن أبي جميلة الأعرابي البصري، ثقة، رُمي بالقدر والتشيع، مات سنة ستٍ أو سبعٍ وأربعين، وله ستٌ وثمانون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٥)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٤٣٧)، والتقريب (٥٢٥٠).

والحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ثقة فاضل فقيه مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلّس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوّز، ويقول: حدّثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

دراسة الإسناد:

تقدم في الحديث السابق تفصيل القول في سماع الحسن من الأسود بن سريع رضي الله عنه، وأن الصحيح عدم سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه كما جزم بذلك جماعةٌ من الأئمة، ومنهم كبار الحفاظ كالإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو داود، وابن منده، وابن قانع، والبزار.

والرواية التي جاء فيها التصريح بالسماع لم أجد من رواها إلا موسىٰ بن إسماعيل عن المبارك بن فَضالة، وقد اختلف علىٰ المبارك نفسه في ذكر التصريح

(١) بفتح القاف وسكون الياء وكسر السين، هذه النسبة إلىٰ جماعة اسمهم قيس، ...- ثم عدَّ منهم -: روح بن عُباده وقال: وهو من بني قيس بن ثعلبة من أنفسهم، الأنساب (٤/ ١٠٤).

أو عدمه: فقد رواه موسىٰ ابن إسماعيل عنه وهو ثقة ثبت [التقريب ٦٩١٢] ونقل التصريح بالسماع.

وخالفه خمسة من أصحاب المبارك فلم يذكروا سماعاً بل رووه بالعنعنة، وهم: سعيد بن سليمان الواسطي، وهو ثقة حافظ[التقريب ٢٣٤٢]، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وهو ثقة ثبت[التقريب ٢٩٩٤]، ومسلم بن إبراهيم، وهو ثقة مأمون [التقريب٦٦٦٠]، وأسد بن موسىٰ الأموي، وهو ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع، ومحمد بن مصعب [صدوق كثير الغلط / التقريب٦٣٤٢]، وهم أكثر عدداً، وفيهم من هو أوثق وأجل من موسىٰ بن إسماعيل، وأيضاً تابعهم متابعةً قاصرةً خمسةٌ من أصحاب الحسن، كلهم رووه عن الحسن البصري معنعناً.

وقد تقدم في الحديث السابق أنه لا يُحتاج إلىٰ النظر إلىٰ التصريح بالسماع أو عدمه في رواية الحسن عن الأسود ﭬ؛ لأنه لم يُدلس عنه، بل أرسل عنه إرسالاً خفياً، فهو لم يسمع منه أصلاً.

ولذلك نجد أن ابن المديني لم يعتمد علىٰ رواية المبارك حين قال عن الحسن: أخبرني الأسود ﭬ، يعني: أنه استنكر ذكره للتصريح بالسماع وأن الصواب: هو عدم سماعه منه، ويؤكد ذلك عدة قرائن:

(١) أنّ المبارك موصوفٌ بالوهم في نقل صيغ الأداء، قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: (كان مبارك يرفع حديثاً كثيراً، ويقول في غير حديث: عن الحسن قال: حدثنا عمران ﭬ. قال: حدثنا ابن مغفل ﭬ، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره)[١].

وقيل للإمام أحمد: مبارك أحب إليك أو الربيع؟ فقال: (مبارك إذا قال: "سمعت الحسن") قيل له: هو يقول (سمعت الحسن يقول: أخبرني أبو بكرة ﭬ؟) فقال

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٨).

أحمد: (أمّا " أخبرني أبو بكرة"، فلا أدري ما هو؟!، هو أيضًا يقول: " أخبرني عمران بن حصين رضي الله عنه"، و " أخبرني أبو بكرة رضي الله عنه "، وتركه عبد الرحمن...)(١).

فالإمام أحمد من خلال هذين النصين يشكك في صحة الصيغ التي يرويها المبارك بين شيوخه وشيوخهم، ويرى أنه يخالف أصحاب الحسن في إثبات سماع الحسن من أولئك الصحابة رضي الله عنهم، فالمبارك موصوف بالوهم في نقل صيغ الأداء، وهنا في سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه خالفه خمسةٌ من أصحاب الحسن فلم يذكروا سماعًا.

(٢) أن الحسن لما سُئل عن حديثه الذي يرويه في قيام الساعة؟ قال: حدّثنيه ثلاثة: حدثني جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وحدثنيه أنس بن مالك رضي الله عنه، وحدثنيه عبدالله بن قدامة العنبري- وكان امرأ صدقٍ - عن الأسود بن سريع رضي الله عنه ...)(٢).

فسمى الحسن واسطة بينه وبين الأسود رضي الله عنه وهو: عبد الله بن قدامة العنبري، وهو ثقة، (التقريب / ٣٥٦٣)، وتسمية الواسطة من القرائن التي تشهد للانقطاع.

(٣) ومما يدل على وهم المبارك وعدم الاعتماد عليه فيما ذكره، أن ممن خالفه من أصحاب الحسن: يونس بن عبيد، وهو من أثبت أصحاب الحسن، قال الإمام أحمد: (ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس)، وقال حرب: (سئل أحمد عن أصحاب الحسن فقال: لا يَعْدِل أحدٌ يونس)(٣).

وقد تابع الحسن على روايته لهذا الحديث عن الأسود رضي الله عنه عبد الرحمن بن أبي بكرة: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ح١٥١٥٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ح٣٤٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح١١٥٨)، والطحاوي في شرح

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (١/ ٣١٥) عن عبدة (وهو ابن عبد الله الصفار "ثقة" / التقريب ٤٣٠٠) عن عبد الصمد (وهو ابن عبد الوارث / ثقة تقدمت ترجمته في الحديث الثاني)، وإسناده صحيح.

(٣) شرح العلل (٢/ ٦٨٧).

المعاني (٤/ ٢٩٩)، والطبراني في الكبير (١/ ح٨٤٢)، والحاكم في المستدرك (٣/ ح٦٥٧٦)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٤٦) كلهم من طريق: علي بن زيد بن جُدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن الأسود رضي الله عنه به بنحوه.

وتابع الزهريُّ عليَّ بن زيد على روايته له عن عبد الرحمن بن أبي بكرة: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ح٨٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٤٦)، والضياء المقدسي في المختارة(٤/ ح١٤٥٣) كلهم من طريق: إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة به.

وكلا الطريقين إسناده منقطع؛ لأن عبد الرحمن لا يصح سماعه من الأسود رضي الله عنه كما قال ابن منده[1]، وفي السند الأول علي بن زيد وهو ضعيف (التقريب / ٤٧٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين الحسن والأسود بن سريع رضي الله عنه، ولكن لأصله شاهد يتقوىٰ به ويصبح حسناً لغيره.

وهو ما رواه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب: قول تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ (١٤/ ٣٩٥/ ح٧٤٠٣)، ومسلم في صحيحه في كتاب التوبة (١٧/ ١٢٠/ ح٢٧٦٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من أحدٍ أغير من الله من أجل ذلك حرَّم الفواحش، وما أحدٌ أحب إليه المدح من الله تعالىٰ). زاد مسلم: (...من أجل ذلك مدح نفسه...). والله تعالىٰ أعلم.



(١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي (١٩٥).

الحـديث السادس عشـر

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه، في كتاب التجارات، باب كسب الحجّام (٢/٧٣٢/ح٢١٦٤):

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عبد الله عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ.

قال الإمـام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(هذا ريحٌ[1]، وأنكره).

العلل للإمام ابن المديني (صـ٦٠/ ح٧٦).

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (ابن سيرين عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ به):

رواه ابـن ماجـه في سـننه في كتـاب التجـارات، بـاب كسـب الحجّـام (٢/ ٧٣٢/ ح٢١٦٤)، من طريق: خالد بن عبد الله عن يونس بن عبيد.

وأخرجـه الإمـام أحمـد في المسـند في موضـعين عـن: روحٍ (٣/ ح١١٦٨٢)[2]،

---

(١) وقع في جميع النسخ المطبوعة للعلل: (ربح) بالباء الموحدة من تحت، ويظهر أنه تصحيف، وقد راجعت مخطوطة العلل (١٢/ أ) فوجدت الكلمة فيها من النقط، فهي تحتمل الوجهين، ولكن كون الكلمة (ريح) بالياء أولى، فهي أكثر استخداماً عند الأئمة من (ربح) بالباء، وكلام ابن المديني في إنكار الحديث فهو كالريح ليس بشيء ولا ثبوت له، وقد استعمل هذه اللفظة غيره من الأئمة، ومنهم: شعبة، فقد نقل عنه الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٩٦): (قال شعبة: رأي التابعين من قِبَل أنفسهم ريحٌ لايعتمد عليه، وكيف في كتاب الله)، والإمام البخاري أيضاً، قال الترمذي في العلل الكبير(٢/ ٩٦٦): (قلت لمحمد: يقولون لم يسمع الأعمش عن مجاهد إلا أربعة أحاديث، قال: ريحٌ ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوًا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد).

(٢) تحرّف في طبعة إحياء التراث " ابن سيرين عن أنس " إلى: "عن أنسٍ وابن سيرين"!، وصُححت في طبعة الرسالة للمسند (١٩/ ح١٢٠٩٢).

وابن عيينة (٤/ ح١٢٧٥٢)كلاهما: عن هشام بن حسان، ولفظهما: (لما رمىٰ النبي ﷺ جمرة العقبة ونحر هديه، حجم وأعطىٰ الحجام -وقال سفيان مرةً- وأعطىٰ الحالق شقه الأيمن، فحلقه فأعطاه أبا طلحة رضي الله عنه، ثم حلق الأيسر فأعطاه الناس).

الوجه الثاني: (ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما به):

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ح٣٠٧٥) عن عبد الرزاق، وأخرجه ابن الجارود في المنتقىٰ (١/ ح٥٨٤) من طريق: يزيد بن هارون، وأخرجه الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٢/ ١٣) من طريق: سفيان الثوري، ثلاثتهم (عبد الرزاق، ويزيد، والثوري) عن هشام بن حسان، وعند أحمد زيادةٌ في آخره: (ولو كان سُحتاً لم يُعطه ﷺ).

وأخرجه ابن الجارود في المنتقىٰ (١/ ح٥٨٤)، والطبراني في الكبير[1] (١٢/ ح١٢٨٤٨) كلاهما من طريق: عبد الله بن عون.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ح١٢٨٥١، ١٢٨٥٢)، وأبو عوانة في مسنده (٣/ ح٥٢٧٩)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ(٩/ ح١٩٥١٨) كلهم من طريق: يزيد بن إبراهيم التستري، وزادا: (ولو كان به بأسٌ لم يُعطه)، وزاد الطبراني:(وكان لا يظلم أجيره أجره)، وفي رواية الطبراني، والبيهقي أن ابن سيرين قال: (أُنبئت أنّ ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال)، قال البيهقي: (ورواية ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما مرسلةٌ).

وأخرجه الإمام الشافعي في السنن المأثورة (ح٢٧٥)، ومن طريقه: الطبراني في الكبير (١٢/ ح١٢٨٤٩)، والبيهقي في الكبرىٰ (٩/ ح١٩٥١٦)، وفي بيان من أخطأ علىٰ الشافعي (١/ ٢٨٨)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١/ ١٨) كلهم من طريق: خالد الحذاء.

---

(١) تحرفت في نسخة المعجم المطبوعة كلمة: (ابن عون) إلىٰ: (ابن عوف)!، والراوي عنه في السند هو: عبد الرحمن بن حماد الشعيثي، وعبد الرحمن إنما يروي عن عبد الله بن عون (تهذيب الكمال ١٧/ ٧٠).

وأخرجه معمر بن راشد في جامعه(١١/ ٣٠)- المطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق-، ومن طريقه البيهقي في الكبرىٰ(٩/ ح١٩٥١)، وفي بيان من أخطأ علىٰ الشافعي(١/ ٢٨٦)، والطبراني في الكبير (١٢/ ح١٢٨٥٠) كلهم من طريق: أيوب.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٣٥٥)، والطبراني في الكبير (١٢/ ح١٢٨٥٣) كلاهما من طريق: أشعث بن سوّار.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير أيضًا (١٢/ ح١٢٨٤٦، ١٢٨٤٧، ١٢٨٥٤) من طريق: عوف الأعرابي، وأبي هلال الراسبي، وأبي بكر الهذلي.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير أيضًا (١٢/ ح١٢٨٥٤) من طريق: عبيدالله بن تمام، وذكره الدارقطني في العلل (١٢/ ٢٠٧/ ٢٦٢٥) معلقًا عن جعفر بن زياد الأحمر- وبحثت فلم أقف عليه مسنداً عند غيره - كلاهما (عبيد الله، وجعفر) عن يونس بن عبيد.

عَشَرَتُهُمْ: (هشام، وابن عون، ويزيد، وخالد، وأيوب، وأشعث، وعوف، وأبو هلال، وأبو بكر، ويونس) عن ابن سيرين به.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على ابن سيرين، وهو: محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر، من الثالثة مات سنة عشر ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٠)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٤)، والتقريب (٥٩٨٥).

وقد رواه عنه على الوجه الأول اثنان من أصحابه، واختلف عليهما:

فالأول: هشام بن حسان الأزدي، أبو عبد الله البصري، ثقةٌ من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقالٌ؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما، من السادسة مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٥٤)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ١٨١)، والكاشف (٥٩٥٩)، والتقريب (٧٣٣٩).

واختلف عليه، فرواه عنه:

(١) روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي البصري، ثقة فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، وتقدمت ترجمته في الحديث الأول.

كلاهما: (روحٌ، وسفيان) عنه عن أنس رضي الله عنه.

وخالفهما ثلاثةٌ من أصحاب هشام، فرواه:

(١) يزيد بن هارون الواسطي، ثقة متقن، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وتقدمت ترجمته في الحديث السادس.

(٣) عبد الرزاق بن همام ثقة حجة خاصة إذا حدّث من كتابه، لكن من سمع منه من حفظه بعد ما عمي ففيه ضعف؛ لأنه كان يُلقّن فيقبل التلقين، وتقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

والثاني: يونس بن عبيد بن دينار العَبْدي، أبو عُبيد البصري، ثقة ثبت فاضل وَرِع، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر، واختلف عليه:

فرواه خالد الطحّان عنه عن ابن سيرين عن أنس رضي الله عنه وهو الوجه الأول.

وخالد هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان المزني مولاهم، ثقة ثبت من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٠)، وتهذيب الكمال (٨/ ٩٩)، والتقريب (١٦٥٧).

وخالفه راويان:

- عُبيد الله بن تمام، أبو عاصم الواسطي، ضعيفٌ متفقٌ علىٰ ضعفه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧١)، والمغني (٢/ ٢٦)، والميزان (٣/ ٤)، واللسان (٤/ ١١٤).

- جعفر بن زياد الأحمر، أبو عبد الله الكوفي.

قال ابن معين في رواية محمد بن أبي شيبة، والدوري، وابن أبي خيثمة عنه: (ثقة)، زاد محمد: (وكان من الشيعة)، وقال الدارمي: (سئل عنه ابن معين فقال بيده، لم يُثبّته ولم يضعفه)، وقال يعقوب بن سفيان: (ثقةٌ)، وقال الساجي: (ثقةٌ وقد روىٰ مناكير)، وقال العجلي: (ثقةٌ)، وقال ابن أبي شيبة: (صدوقٌ ثقةٌ)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: (ثقةٌ يتفرد).

وقال الإمام أحمد: (صالح الحديث روىٰ عنه ابن مهدي، ووكيع، وكان يتشيع)، وقال أبو زرعة وأبو داود: (صدوق)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (صالحٌ شيعيٌ)، وقال الدارقطني: (كوفيٌ يُعتبر به).

ومن خلال كلام الأئمة السابق يتبين أنّ من أطلق عليه وصف الثقة أراد أدنىٰ مراتبها وهو الصدوق، وهذا بيِّنٌ في كلام أحمد، وأبي زُرعة، والنسائي، وكلام ابن معين يؤيد وجود النكارة في بعض حديثه والتي أنزلته إلىٰ مرتبة صدوق، وقد اتفق الحافظان الذهبي في الكاشف وابن حجر في التقريب علىٰ أنه: (صدوقٌ)، وهو الأظهر، والله أعلم، من السابعة، مات سنة سبعٍ وستين ومائة، روىٰ له الترمذي، وأبو داود في المسائل، والنسائي في خصائص علي رضي الله عنه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٩٥٢)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٧٩)، وتهذيب الكمال (٥/ ٣٨)، والديوان (٧٥٣)، والكاشف (١/ ١٨٥)، والميزان (١/ ٤٠٧)، والتقريب (٩٤٨).

والذي يظهر لي والله أعلم أنّ الراوية المحفوظة عن يونس بن عبيد: هي الوجه الثاني (ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما)، **وهذا من باب ترجيح رواية المفضول على الفاضل للقرائن التالية:**

١. أنّ خالداً سلك الجادة في حديثه عن ابن سيرين.

٢. أنّ رواية عُبيد الله، وجعفر وافقت المحفوظ من حديث ابن سيرين الذي رواه جمهور أصحابه عنه، وهو أنّه روىٰ هذا الحديث عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، كما سيأتي تقريره بإذن الله تبارك وتعالى.

أما الوجه الثاني عن ابن سيرين، فقد رواه عنه جمهور أصحابه، وهم تسعةٌ:

(١) **هشام بن حسان**، ثقةٌ من أثبت الناس في ابن سيرين، وقد تقدمت ترجمته قبل قليل.

(٢) **عبد الله بن عون بن أَرْطبان**، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

ذكره الدارقطني في سؤالات ابن بكير (٤٧) في أثبت أصحاب ابن سيرين.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٣٠)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٣٤٩)، والتقريب (٣٥٤٣).

(٣) **يزيد بن إبراهيم التُسْتَري**[١]، نزيل البصرة أبو سعيد، ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين، من كبار السابعة مات سنة ثلاث وستين ومائة علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٢)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٧٧)، والتقريب (٧٧٣٤).

(١) بالتاء المضمومة وسكون السين وفتح التاء، نسبةً إلىٰ تُستَر من كور الأهواز، وبها قبر البراء بن مالك رضي الله عنه، الأنساب (١/ ٣٣٧).

(٤) **خالد الحذاء:** هو خالد بن مِهْران، البصري، الحَذَّاء، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم وقيل: لأنه كان يقول أحذ على هذا النحو، وهو ثقةٌ يرسل، من الخامسة أشار حماد بن زيد إلىٰ أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٢)، وتهذيب الكمال (٨/ ١٧٧)، والتقريب (١٦٩٠).

(٥) **أيوب:** بن أبي تميمة كيسان السَختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، ذكره الدارقطني في سؤالات ابن بكير (٤٧) في أثبت أصحاب ابن سيرين.

(٦) **أشعث بن سوّار:** بن سنان النجار الكندي الأثرم، قاضي الأهواز[١]، ضعيفٌ (يعتبر به في الشواهد والمتابعات، ومسلمٌ خرّج له في المتابعات)، من السادسة مات سنة ست وثلاثين ومائة، روىٰ له البخاري في الأدب، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١)، وتهذيب الكمال (٣/ ٢٦٤)، والتقريب (٥٢٨).

(٧) **عوف بن أبي جميلة** الأعرابي البصري، ثقة رُمي بالقدر والتشيع، وتقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

(٨) **أبو هلال الراسبي:** محمد بن سُليم، أبو هلال الرَّاسِبي[٢]، البصري، قيل كان مكفوفًا، والأرجح أنه صدوقٌ فيه لين كما قال الحافظ ابن حجر، من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين ومائة، وقيل قبل ذلك، روىٰ له البخاري تعليقًا، والأربعة.

---

(١) مدينةٌ في إقليم خوزستان، حالياً جنوب غرب إيران، يُنظر: الموسوعة العربية الميسّرة (١/ ٢٥٢).

(٢) بكسر السين، منسوبٌ إلىٰ بني راسب، وهي قبيلةٌ نزلت البصرة، الأنساب (٢/ ٢٨١).

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٣)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٢٩٢)، والتقريب (٥٩٦٠).

(٩) **أبو بكر الهُذلي:** قيل اسمه سُلمىٰ، ابن عبد الله، وقيل: رَوْحٌ، قال الذهبي في الكاشف: (واهٍ)، وقال ابن حجر: (أخباري متروك الحديث)، من السادسة مات سنة سبع وستين ومائة، روىٰ له ابن ماجه.

يُنظر: تهذيب الكمال (٣٣/ ١٥٩)، والكاشف(٢/ ٤١٤)، والميزان(٤/ ٧٣٤)، والتقريب (٨٠٥٩).

وهذا الأخير لا يُعوّلُ عليه في الترجيح والنظر، وإنما ذكرته من باب التقصي والتتبع، وقد تابعه ثمانيةٌ من الثقات علىٰ روايته، فربما يكون قد ضبط في هذا الحديث، ومع ذلك فلا يعتمد عليه.

دراسة الاختلاف:

أما الاختلافان الفرعيان فأحدهما علىٰ هشام بن حسان، والراجح عن هشام هو الوجه الثاني (ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما)، فقد رواه ثلاثةٌ من أصحابه، وفيهم الثوري وهو أجل وأحفظ من رَوْحٍ وابن عيينة، فكيف وقد تابعه إمامان آخران: عبد الرزاق، ويزيد بن هارون، فهم أكثر وأحفظ من رواة الوجه الأول.

ويُحتمل أن الاضطراب من هشامٍ نفسه، فالمختلفون علىٰ هشام كلهم ثقاتٌ، وعددهم متقارب تقريباً في كلا الوجهين، فاحتمال أن يكون في الوجهين اضطرابٌ من هشامٍ نفسه قويٌّ، فقد خالف تسعةً من أصحاب ابن سيرين، والله أعلم.

أما الثاني فهو علىٰ يونس بن عُبيد، والذي يظهر لي والله أعلم أنّ الراوية المحفوظة عن يونس بن عبيد: هي الوجه الثاني (ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما)،

وهذا من باب ترجيح رواية المفضول على الفاضل للقرائن التالية:

١. أنّ خالداً سلك الجادة في حديثه عن ابن سيرين.

٢. أنّ رواية عُبيد الله، وجعفر وافقت المحفوظ من حديث ابن سيرين الذي رواه جمهور أصحابه عنه، وهو أنّه روىٰ هذا الحديث عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، كما سيأتي تقريره بإذن الله تبارك وتعالى.

ومن خلال ما سبق: يظهر جلياً أنّ الوجه الثاني (عن ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما) هو المحفوظ عن ابن سيرين، فقد رواه جمهور أصحابه، ومنهم من هو أوثق الناس فيه: كهشام بن حسان، وابن عون، وأيوب، وغيرهم.

أما الوجه الأول فهو خطأٌ غير محفوظ، أخطأ فيه بعض الرواة عن هشام بن حسان، ويونس بن عُبيد، وتبيّن بالدراسة أنّ المحفوظ عنهما هو الوجه الثاني وهو ما رواه جمهور أصحاب ابن سيرين.

وهذا ما رجحه الإمام ابن المديني، ووافقه عليه الإمام أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه(٢/ ٢٥٢) حيث قال: (سألت أبي عن حديث رواه خالد الواسطىٰ عن يونس عن ابن سيرين عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطىٰ الحجام أجره، ورواه حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم).

وتابعهما الدارقطني كما في العلل(١٢/ ٢٠٧/ ٢٦٢٥) فقال بعد أن ذكر الخلاف علىٰ يونس بن عُبيد فيه: (وهو معروفٌ برواية ابن عباسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم).

ثم الحديث من وجهه الراجح منقطعٌ بين ابن سيرين وابن عباسٍ رضي الله عنهما، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: (لم يسمع - محمد- من ابن عباس رضي الله عنهما، يقول كلها: نُبئت عن ابن عباس)، وقد نقل ابن المديني عن شعبة أنّ أحاديث محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما، إنما سمعها من عكرمة، لقيه أيام المختار، ولم يسمع من ابن

عباس شيئًا، وكذلك قال خالد الحذاء كما ذكر شعبة[1].

ولكن الواسطة بينهما معلومةٌ، وهو عكرمة مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنهما، وعكرمة هو: أبو عبد الله مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنهما، أصله بربري، ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا تثبت عنه بدعةٌ، من الثالثة، مات سنة أربعٍ ومائة وقيل بعد ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٧)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦٤)، والتقريب (٤٧٠٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين ابن سيرين وابن عباس رضي الله عنهما، ولكن الواسطة بينهما مأمونةٌ، وهو عكرمة مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنهما الإمام الثقة، والحديث صحيحٌ من رواية ابن عباسٍ رضي الله عنهما نفسه بغير هذا الإسناد، كما في الصحيحين وغيرهما من طريق ابن طاوسٍ عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (احتجم النبي ﷺ وأعطىٰ الحجام).

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإجارة، باب خراج الحجام (٤/ ح٢٢٧٨)، وفي الطب، باب السعوط (١٠/ ح٥٦٩١) وزاد: (واستعطّ)، ومسلم في صحيحه في كتاب المساقاة (١٠/ ح١٢٠٢)، وأيضًا في السلام (١٤/ ح١٢٠٢).

ومن رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (احتجم النبي ﷺ وأعطىٰ الحجام أجره، ولو علم كراهيةً لم يعطه). أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإجارة، باب خَراج الحجام (٤/ ح٢٢٧٩). والله تعالىٰ أعلم.



(١) ينظر: العلل لابن المديني (ص/ ٦٠)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص/ ١١٧)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (ت/ ٢٠٦٩)، وتحفة التحصيل للعراقي (ص/ ٢٧٧).

الحديث السابع عشر

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في سننه، في كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكرٍ وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كليهما (٥/٥٦٩/ح ٣٦٦٤):

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ[1] عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ).

قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللهُ:

(كنت أشتهي أن أرىٰ هذا الشيخ[2]، فالآن لا أحب أن أراه).

قال أبو حاتم الرازي: صدق، فإن قتادة عن أنس، لا يجيء هذا المتن!.

علل ابن أبي حاتم الرازي (٢/ ٣٩٠/ ٢٦٨١)، والجرح والتعديل (٨/ ٦٩).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١/ ح١٢٩)، وابن أبي عاصم في السُنّة (٢/ ٦١٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٧/ ح٦٨٧٣)، وفي المعجم الصغير أيضًا (ح٩٧٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ١١٨)، ومحمد بن عبد الواحد الأصبهاني في مجلس إملاء في رؤية الله ﷻ (١/ ح٣٨٠)، والضياء المقدسي في

(١) هكذا وقع في الجامع، وهو خطأٌ، والصواب: المصيصي كما في تحفة الأشراف (١/ ٣٤٠/ ١٣١٣)، وفي تحفة الأحوذي (١٠/١٠٤/ ٣٩١٠): محمد بن كثير، غير منسوب، والعَبدي: لا يروي عن الأوزاعي، وإنما محمد بن كثير الصنعاني المصيصي هو الذي روىٰ عن الأوزاعي ورمز المزي لروايته عنه برمز الترمذي، فليصحح.

(٢) يعني: محمد بن كثير المصيصي الراوي عن الأوزاعي، كما جاء صريحًا في سؤال يونس بن حبيب نفسه لابن المديني عن محمد بن كثير المصيصي في تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٤).

المختارة (٧/ ح٢٥٠٨، ٢٥١٠، ٢٥٠٩) ورواه الذهبي في السير (٧/ ١٣٤) كلهم من طريق: محمد بن كثير عن الأوزاعي به.

وأخرجه الضياء في المختارة (٦/ ح٢٢٦٠) من طريق عبد الرحمن بن عمر عن عبد الله بن يزيد العَبْدي قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه به مرفوعاً).

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/ ٣٠٧) من طريق يحيىٰ بن عَنْبسة عن حميد عن أنس رضي الله عنه به مرفوعاً.

تراجم الرواة:

الشيخُ الذي كان عليٌّ يحب أن يراه، فلما سمع حديثه هذا كره رؤيته لأجل نكارته، هو:

محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، أبو يوسف نزيل المِصِّيصة[1].

تكلم فيه جمهور الأئمة، قال البخاري: (ضعفه أحمد)، وكان أحمد بن حنبل يحمل علىٰ محمد بن كثير، يقول: (كتب إلىٰ اليمن حتىٰ حُمل إليه كتاب مَعْمَر فرواه)، قال البخاري: (وهو قريبٌ مما قال، يروي مناكير)، وقال البخاري أيضاً: (لينٌ جداً)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (ذكر أبي محمد بن كثير فضعفه جداً وضعف حديثه عن مَعْمَر جداً وقال: هو منكر الحديث، وقال: يروي أشياء منكرة)، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: (محمد بن كثير لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من مَعْمَر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إليّ إنسانٌ من اليمن)، وفي روايةٍ عن أحمد: (ليس بشيءٍ، يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل)، وقال محمد بن إبراهيم سألت أبا حاتم الرازي عن محمد بن كثير المصيصي فقال: (كان رجلاً صالحاً يسكن المِصّيصة، وأصله من صنعاء اليمن،

(١) المِصِّيصة: بكسر الميم، والصاد الأولىٰ مُشدّدة علىٰ الصحيح، نِسبة إلىٰ بلدة كبيرة علىٰ ساحل بحر الشام في بلاد الروم بآسيا الصغرىٰ، قرب طرسوس في تركيا، يُنظر: الأنساب (٤/ ٣١١)، بلدان الخلافة الشرقية (ص١٦٢).

وفي حديثه بعض الإنكار)، وقال سعيد بن عمرو البرذعي قال لي أبو حاتم: (دُفِع إلىٰ محمد بن كثير كتاب الأوزاعي في كل حديثٍ حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي، فقرأه إلىٰ آخره: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي! وجعل يقول في كل حديث منها: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي!، وهو محمد بن كثير!!)، قال الذهبي في الميزان معلقـاً: (وهذا تغفيلٌ يُسقط الراوي به).

وصنيعه هذا يُسفر عن تساهلٍ قادحٍ في روايته وتثبته، والأئمة يغمزون الرواة بأقل من هذا، إلا أنّ وصفهم له بالصدق والصلاح يدل علىٰ أنه كان لا يتعمد، بل الظاهر أنه كان مغفلاً لا يفهم الحديث كما قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: (لم يكن يفهم الحديث)، وقال أيضـاً قيل لأبي داود: (بقيةُ في الأوزاعي؟ قال: لا، ثم قال: أصحاب الأوزاعي: ابن سماعة، والوليد بن مزيد، وعمر بن عبد الواحد، قلت لأبي داود: فابن كثير أعني المِصّيصي؟ قال: ابن كثير دون بقية)، وقال ابن عدي: (له روايات عن مَعْمَر، والأوزاعي خاصة عِدَادٌ لا يتابعه عليها أحد)، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: (يخطئ ويغرب)، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: (حدّث عن مَعْمَر بمناكير لا يُتابع منها علىٰ شيء)، وقال النسائي: (ليس بالقوي كثير الخطأ)، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم).

وقال عبيد بن محمد عن يحيىٰ بن معين: (ثقة)، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: (كان صدوقـاً، وكان الحسن بن الربيع يقول: محمد بن كثير اليوم أوثق الناس، وكان يُكتب عنه وأبو إسحاق الفزاري حيٌّ، وكان يُعرف بالخير مذ كان، وينبغي لمن يطلب الحديث لله أن يخرج إليه)، وقال صالح بن محمد الحافظ: (صدوقٌ كثير الخطأ)، وقال محمد بن سعد: (كان من أهل صنعاء ونشأ بالشام ونزل المِصّيصة وكان ثقة ويذكرون أنه اختلط في آخر عمره)، وقال الساجي: (صدوقٌ كثير الغلط)، وقال الذهبي في الكاشف: (صدوقٌ اختلط بآخره)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق كثير الغلط)، من صغار التاسعة، مات سنة بضع عشرة ومائتين، روىٰ له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

والراجح عندي: أنه ضعيفٌ، وخصوصاً في مَعْمَر والأوزاعي؛ فله ما يُستنكر عنهما، ولكن يُكتب حديثه في المتابعات والشواهد، كما قال الذهبي في السير: (يُكتب حديثه، أما الحجة به فلا تنهض)، فقد ضعفه الإمام أحمد جداً، وابن المديني، والبخاري، وأبو داود، وأبو حاتم، والعُقيلي، والنسائي، والحاكم، وغيرهم. ولم يوثقه ممن يُعتد بقوله في الجرح والتعديل إلا ابن معين في رواية عبيد بن محمد، وخالفه ابن الجنيد وهو أعرف بابن معين وأكثر روايةً عنه من عبيد فقال عن يحيىٰ: (صدوق).

وأما قول الحسن بن الربيع عنه: (أوثق الناس)، فهذه مبالغةٌ غير مقبولةٌ وقوله لا يقوىٰ علىٰ معارضة كبار الأئمة ممن هم أجل منه وأكثر نقداً للرواة، والحسن بن الربيع لا يُعرف بالجرح والتعديل، وإنما له روايةٌ عن المصيصي هذا، وأما بقية الأئمة ممن عدّلوا محمداً فقد وصفوه بأنه صدوقٌ كثير الغلط والخطأ، فهذا يدلُّ علىٰ ضعفه، ولكنّه ضعفٌ يسير يُكتب في الشواهد والمتابعات.

ثم أمرٌ آخر: وهو أن محمداً هذا مدلسٌ من المرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر، وهم: (من ضُعف بأمرٍ آخرٍ سوىٰ التدليس، فحديثهم مردودٌ ولو صرحوا بالسماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً كابن لهيعة).

يُنظر: العلل للإمام أحمد(٣/ ٢٥١)، وسؤالات الجنيد لابن معين (٣٧٢)، والتاريخ الكبير(١/ ٦٤٨)، والجرح والتعديل(٨/ ٦٩)، والعلل الكبير الترمذي (٢/ ٨١٨)، وسؤات الآجري لأبي داود (١/ ٣٥٩)، والكامل (٦/ ٢٥٤)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٠)، والسير(١٠/ ٣٨٣)، والكاشف (٥١٢٦)، والميزان (٤/ ١٨)، والتقريب (٦٢٩١)، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص١٨٢).

وأما الأوزاعي: فهو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه الشامي، ثقةٌ جليلٌ من السابعة مات سنة سبع وخمسين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧)، والتقريب (٣٩٩٢).

وأما قَتَادة: فهو بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقةٌ ثبتٌ، يُقال: وُلِد أكمه[1]، وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة ومائة، روىٰ له الجماعة.

وقتادة عدّه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهم: (من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قَبِلَهم كأبي الزبير المكي)[2].

قال الذهبي: (هو حُجةٌ بالإجماع إذا بيّن السماع، فإنه مدلسٌ معروفٌ بذلك، وكان يرىٰ القدر- نسأل الله العفو-، ومع هذا ما توقف أحدٌ في صدقه وعدالته وحفظه)، ولكن من تأمل مرويات قتادة وكلام الأئمة عليها يظهر له: أنه مُقلٌّ من التدليس[3]، وإنِ اشتهر به، ولكنه معروفٌ بالإرسال أكثر، قال أبو داود: (حدّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم)، ومثل هذا يُعدّ من قبيل الإرسال لا التدليس، ومن تأمل ترجمته في "جامع التحصيل" تبين له مصداق ما تقدم؛ فأكثر عبارات الأئمة فيه: (لم يسمع، لم يسمع...).

ومما يوضح ذلك ويبينه، قول الحافظ ابن عبد البر: (قتادة إذا لم يقل: سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجةٌ، لأنه يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقةٍ).

(١) قال الفيومي: (الكَمَهُ هو العمىٰ يولد عليه الإنسان، وربما كان من مرض). المصباح المنير (٢٠٧)
(٢) تعريف أهل التقديس (ص/ ١٤٦).
(٣) لا العنعنة، ومعلومٌ أنّ بينهما فرقًا فليس كل عنعنةٍ تدليسًا، ولا كل من عنعن وقد وصف بأنه مدلسٌ تُردُّ روايته.

فهذا ظاهرٌ من ابن عبد البر: أنه يريد الإرسال لا التدليس؛ لأن التدليس إنما يكون عمن قد سمع منهم، وقد قال في موضعٍ آخر: (قال بعضهم: قتادة إذا لم يقل: سمعت أو حدثنا، فلا حجة في نقله، وهذا تعسف).

وفرقٌ بين الإرسال والتدليس، وقد تقدم في الحديث الخامس عشر في ترجمة الحسن البصري التنبيه علىٰ أنّ الأئمة يطلقون لفظ التدليس ويريدون به: الإرسال، وهذا قبل إستقرار الإصطلاح في تحرير مثل هذه الألفاظ والتمييز بينها، والمتأمّل لمرويات قتادة في الصحيحين، وحال سماعاته ممن فوقه، وطريقة الأئمة في تصحيحها وتضعيفها، وأقوالهم في تدليسه يتبيَّن له أنه وإن وُصف بالتدليس وثبت عنه ذلك في بعض مروياته، إلا أن أكثر تدليسه الذي وصفه به الأئمة المراد به: (روايته عمن لم يسمع منه أصلاً) فهو من قبيل المرسل في الحقيقة[1]، فلا يُنظر فيه إلىٰ العنعنة، ولا إلىٰ التحديث، بل ينظر فيه إلىٰ كتب (المراسيل) وكلام الأئمة فيمن ثبت سماعه منه ومن لم يثبت سماعه منه، فإذا تبينا ووجدنا أنّ من روىٰ عنه قتادة ممن نص الأئمة علىٰ أنه لم يسمع منه، كان الحديث ضعيفاً لأنه مرسلٌ، ولا إشكال في هذا، وإذا كان شيخه ممن قد سمع منه، ثم روىٰ عنه بالعنعنة، قُبل حديثه ما لم يتبين تدليسه فيه بأن يدخل بينه وبين شيخه واسطة في بعض الروايات، أو ينص أحدٌ من الأئمة علىٰ أنه دلس في هذا الحديث المعيّن.

قال الإمام عبد الله بن الزبير الحُميدي كما في الكفاية للخطيب (ص/ ٣٧٤): (وإن كان رجلٌ معروفاً بصحبة رجلٍ والسماع منه... ممن يكون الغالب عليه

---

(١) وممن أطلق وصف التدليس وأراد به حقيقة الإرسال ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٠) في ترجمة الحسن البصري فوصفه بالتدليس ثم مثل براويته عن أبي هريرة وجزم بعدم سماعه منه، والحاكم ذكر الحسن في الجنس السادس من المدلسين: (و هم قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم) ومثّل له بقوله: (أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر...) معرفة علوم الحديث(ص١٠٩)، ويوضح ذلك قول الذهبي في الموقظة (ص/ ٤٩): (ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة، وجمهورهم علىٰ أنه منقطع ولم يلقه)، فهنا الذهبي يمثل علىٰ التدليس برواية الحسن عن أبي هريرة ثم ينقل عن الجمهور عدم سماعه منه، وهذا يكون – بعد استقرار الاصطلاح – إرسالٌ لا تدليس.

السماع ممن حدث عنه، فأُدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلاً غير مسمىٰ أو أسقطه تُرك ذلك الحديث الذي أُدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره حتىٰ يُدرك عليه فيه مثل ما أُدرك عليه في هذا فيكون مثل المقطوع)، وهذا النص العزيز عن الإمام الحُميدي يؤكد ما سبق تقريره في الحديث الخامس في ترجمة أبي إسحاق السبيعي أن المدلس إذا كان مكثراً من الرواية مقلاً من التدليس، فإنه لا يُردُّ حديثه إلا إذا عُلم أنه دلس في حديثٍ بعينه، لا بمجرد عنعنته في الإسناد، قال يعقوب بن شيبة سألت يحيىٰ بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلت له: أفيكون المدلس حجة فيما روىٰ، أو حتىٰ يقول: حدثنا وأخبرنا؟ قال: (لا يكون حجةً فيما دَلّس).

فابن معين لم يجعل الحكم للصيغة، بل لثبوت التدليس في حقيقة الأمر.

وقال يعقوب أيضاً: سألت ابن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجةً فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: (إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتىٰ يقول: حدثنا).

فانظر إلىٰ قوله: (إذا كان الغالب عليه التدليس)، فمفهومه أنه إذا لم يغلب التدليس علىٰ حديثه فإنه يكون حجة ولو لم يقل (حدثنا)، والأئمة الحفاظ الثقات لا يغلب عليهم التدليس، بل مسموعاتهم أكثر من رواياتهم المُدلّسة، وإن كثُر منهم التدليس[1].

فتبين مما تقدم: أنّ عامة كلام الأئمة في تدليس قتادة إنما يعنون بها الإرسال، وقد ذكر الحاكم أبو عبد الله في المعرفة (ص/ ١٠٣) عن قتادة أنه ممن يدلس عن الثقات.

وهذه فائدةٌ عزيزة في صفة تدليس قتادة، ثم رواية شعبة خاصةً عن قتادة محمولةٌ علىٰ السماع لأن شعبة قد كفانا تدليس قتادة[2]، ولكن قتادة قد وُصف

(١) راجع هذين النقلين عن ابن المديني وابن معين عند ابن عبدالبر في التمهيد (١/ ١٧).
(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٢٨).

بالتدليس الشديد عن مثل سعيد بن المسيب[١]، فيُحترز عن روايته عن مثل سعيد.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣)، معرفة علوم الحديث(ص١٠٣)، التمهيد (٣/ ١٠٧)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، جامع التحصيل (ص/ ٢٥٤)، التقريب (٥٥٥٣).

وأما متابعة حُميد الطويل لقتادة: فلا يحتجُّ بها ولا تصلح حتىٰ للاعتبار، فالراوي عن حميد هو: يحيىٰ بن عَنْبسة القرشي البصري، وهو كذابٌ يضع الأحاديث.

يُنظر: المجروحين (٢/ ٤٧٦)، الكامل (٧/ ٢٧٠٩)، المغني (٢/ ٥٢٦)، والميزان(٤/ ٤٠٠).

وأما المتابعة الأخرىٰ: فلم أقف علىٰ من أخرجها غير الضياء في المختارة، وقد رواها من طريق أبي يعلىٰ الموصلي، ولم أجد الحديث في مسند أبي يعلىٰ المطبوع، وفي إسناده راويان لم أجد لهما ترجمةً: عبدالرحمن بن عمر، وعبد الله بن يزيد العبدي.

دراسة الإسناد:

الذي يظهر لي والله أعلم أنّ هذا الحديث منكرٌ غير محفوظٍ عن أنسٍ رضي الله عنه من هذا الوجه، وذلك لعدة قرائن تدل علىٰ ذلك:

(١) الحديث غريبٌ جداً من هذا الوجه كما قال الإمام الترمذي، فلم يروه عن أنس رضي الله عنه ممن يُعتد به إلا: قتادة، ولم يصرح بالسماع من أنس رضي الله عنه، ولا يُعرف عن قتادة إلا من رواية الأوزاعي، ولا عن الأوزاعي إلا عن: محمد بن كثير!، وهذه غرابةٌ شديدةٌ.

(٢) أين أصحاب قتادة الذين لازموه ورووا عنه أكثر حديثه أمثال: شعبة، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وهشام الدستوائي، وأبو عوانة، وغيرهم من البصريين،

(١) يُنظر جامع التحصيل (ص/ ٢٥٦).

أين هم عن هذا الحديث الذي تفرد به الأوزاعي الشاميُّ، وليس الأوزاعي في طبقة أولئك الحفاظ في قتادة، فقد عدّه ابن رجبٍ، والبرديجي من الشيوخ في قتادة: كحماد بن سلمة، وأبان، وغيرهما(١).

(٣) تفرد محمد بن كثير علةٌ أخرىٰ، فأين أصحاب الأوزاعي الذين لازموه وأخذوا عنه أمثال: عبد الله بن المبارك، والوليد بن مسلم، وهِقْل بن زياد، وإسماعيل بن سماعة، وغيرهم حتىٰ يتفرد به محمد بن كثير الصنعاني -وقد تقدم تقرير ضعفه- عن إمامٍ شاميٍ، بل ونصّ الأئمة علىٰ أنّ له ما يُستنكر في روايته عن الأوزاعي خاصةً(٢).

(٤) محمد بن كثير بالإضافة إلىٰ ضعفه: مدلسٌ من الطبقة الخامسة، وهم كما قال الحافظ: (من ضُعف بأمرٍ آخرٍ سوىٰ التدليس، فحديثهم مردودٌ ولو صرحوا بالسماع)، ولم يُصرح بالسماع في هذا الحديث.

(٥) الحديث معروفٌ ومشهورٌ عن علي رضي الله عنه من طرقٍ كثيرة(٣)، وفي التنكيل (ص/ ٢٣١): (والحديث مذكورٌ من حديث عليٍ رضي الله عنه ووَهِم محمد بن كثير في إسناده)، ورُويَ أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه(٤)، وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وروايته عن أنسٍ رضي الله عنه غير محفوظةٍ.

ومما يؤيد أن رواية الحديث عنه وهمٌ أن كل طرقه التي رُويت إلىٰ أنسٍ رضي الله عنه لا تثبت ولا تصح إليه، بل ولم يروها من أصحابه إلا قتادة، وحُميد الطويل،

---

(١) يُنظر في أثبت أصحاب قتادة: سؤالات ابن بُكير للدارقطني (ص/ ٤٨)، وشرح العلل (٢/ ٦٩٤).

(٢) انظر علل الترمذي الكبير (٢/ ٨١٨) فقد أنكر البخاري حديثًا له عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: (لا تزال طائفة...-وزاد- وأومأ بيده إلىٰ الشام)، قال البخاري: هذا حديثٌ منكرٌ خطأٌ، إنما هو قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) وقد ذكرها الدارقطني في العلل (٣/ ح: ٣٠٠، ٣٢٣، ٣٦٢) وذكر الاختلاف الواقع فيها.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١/ ح:٢٠٠) وإسناده حسنٌ لأجْل: سَلْم بن قتيبة (صدوق/ التقريب٢٤٨٥).

وكلاهما لا يصح الطريق إليهما، فالأول: طريق قتادة منكرٌ كما تقدم، والثاني: طريق حُميد فيه راوٍ كذابٌ، ولذا قال الترمذي عقب قول الإمام البخاري عن هذا الإسناد: (منكرٌ)، قال: (إنما أنكر محمدٌ هذا من حديث قتادة عن أنس ﭬ عن النبي ﷺ)[1]، وفي هذا إشارةٌ إلىٰ أنّه معروفٌ من غير طريق أنس بن مالك ﭬ.

قال الحافظ ابن رجب في معرض كلامه علىٰ الغريب من جهة سنده لا متنه: (وهو أن يكون الحديث يُروىٰ عن النبي ﷺ من طرقٍ معروفة، ويُروىٰ عن بعض الصحابة من وجهٍ يُستغرب عنه، بحيثُ لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه)[2].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكرٌ، كما جاء صريحاً في كلام الإمام البخاري. وفي كلام ابن المديني، وأبي حاتمٍ أيضاً إشارةٌ إلىٰ كونه معلًّا.

ولكن متن الحديث جاء من طريق آخر بإسنادٍ حسنٍ من رواية أبي هريرة ﭬ عن النبي ﷺ كما تقدم في الدراسة وهو أقوىٰ طرق الحديث، وإلا فقد رُوي عن عليٍ، وجابرٍ، وابن عباسٍ، وأبي جُحيفة ﭫ، وغيرهم.

ولا يستفيد هذا الوجه المروي عن أنسٍ شيئاً من تلك الشواهد؛ لأنه خطأٌ غير محفوظٍ عن أنسٍ ﭬ، (والمنكر أبداً منكر)ٌ كما قال الإمام أحمد[3] ﭭ. والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) نقله عنهما الضياء المقدسي في المختارة (٧/ ح ٢٥١٠)، ولم أقف عليه في كتب الترمذي، ولا البخاري.

(٢) شرح العلل (١/ ٤٤٠).

(٣) العلل برواية المروذي (ص/ ٢٨٧)، وكذا حكاه عن أحمد إسحاق بن هانيء في مسائله (١٩٢٥).

الحـديث الثامن عشـر

✍ **قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه، في كتاب الضحايا، باب ما يُكره من الضحايا (٣/٣٦١/ح ٢٧٩٥):**

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمَرِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ قَالَ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي؟ فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصَابِعِي أَقْصَرُ مِنْ أَصَابِعِهِ وَأَنَامِلِي أَقْصَرُ مِنْ أَنَامِلِهِ، فَقَالَ: أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ، فَقَالَ: الْعَوْرَاءُ بَيِّنٌ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيِّنٌ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ بَيِّنٌ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَنْقَىٰ.

قَالَ (أَيْ: ابنُ فَيْرُوز): قُلْتُ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي السِّنِّ نَقْصٌ، قَالَ، مَا كَرِهْتَ فَدَعْهُ وَلَا تُحَرِّمْهُ عَلَىٰ أَحَدٍ .

قَالَ أَبُو دَاوُد: لاَ تُنْقِي: لَيْسَ لَهَا مُخٌّ.

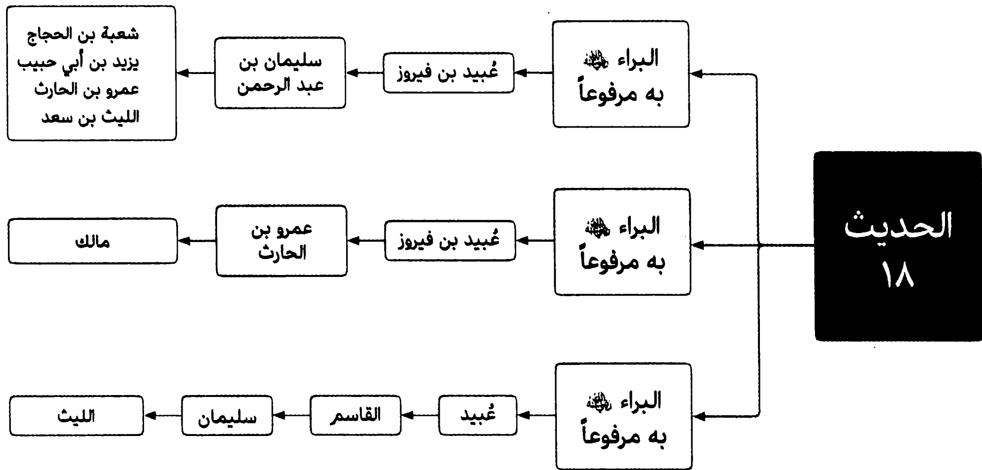
✍ **قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:**

(نظرنا فإذا سليمان بن عبد الرحمن لم يسمعه من عبيد بن فيروز، حدثنا عثمان بن عمر ثنا الليث بن سعد ثنا سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم مولىٰ خالد بن يزيد بن معاوية عن عبيد بن فيروز قال: سألت البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...، قال ابن المديني: فإذا الحديث حديث ليثٍ).

السنن الكبرىٰ للبيهقي (٩/ ح١٩٠٩٨).

وقال البخاري: (وكان علي بن عبد الله - أي المديني- يذهب إلىٰ أنّ حديث عثمان ابن عمر أصح).

العلل الكبير للترمذي (٢/ ٦٤٤).



تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على سليمان بن عبد الرحمن، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان عن عُبيد بن فيروز عن البراء ﷺ به مرفوعـًا)، رواه عنه:

(١) **شعبة بن الحجـاج:** أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الضحايا، باب ما يُكره من الضحايا(٣/ ٣٦١/ ح٢٧٩٥)، والترمذي في الجامع في كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي (٤/ ٧٢/ ح١٤٩٧) وقال: حسنٌ صحيحٌ، والنسائي في سننه في كتاب الضحايا، باب ما نُهي عنه من الأضاحي: العوراء (٧/ ٢٤٤/ ح٤٣٨١، ٤٣٨٢)، وفي سننه الكبرىٰ أيضـًا(٣/ ح٤٤٥٩، ٤٤٦٠)، وابن ماجه في سننه في كتاب الأضاحي، باب ما يُكره أن يُضحىٰ به (٢/ ١٠٥٠/ ح٣١٤٤)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٨٠٣٩، ١٨٠٧١، ١٨١٩٢)، والدارمي في سننه(٢/ ١٠٥/ ح١٩٥٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٦٧) وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ ولم يخرّجاه؛ لقلة روايات سليمان بن عبد الرحمن، وقد أظهر ابن المديني فضائله وإتقانه..)، والبيهقي في السنن(٥/ ٢٤٢)، وفي شعب الإيمان أيضـًا(٥/ ح٧٣٢٩)، وقد ثبت التصريح

بالسماع بين سليمان وعُبيد بن فيروز في رواية شعبة[1].

(٢) **يزيد بن أبي حبيب:** أخرجه الترمذي في الجامع في كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي (٤/ ٧٢/ ح١٤٩٧) وقال: حسنٌ صحيحٌ.

(٣) **عمرو بن الحارث:** أخرجه النسائي في سننه في كتاب الضحايا، باب العجفاء (٧/ ٢٤٦/ ح٤٣٨٣)، من طريق ابن وهب عن عمرو، وفيه تصريح سليمان بسماعه من عُبيد بن فيروز.

ورواه مالكٌ في الموطأ في الضحايا، باب ما يُكره من الضحايا (ح١٠٤١) عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز، فأسقط سليمان بن عبد الرحمن، ورواه من طريق مالكٍ: الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٨٢٠٠)، والدارمي في الأضاحي، باب مالا يجوز في الأضاحي (٢/ ١٠٥/ ح١٩٤٩) مختصراً، والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ١٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٩/ ٢٧٣).

وهذا خطأٌ نبّه عليه الحفاظ، فقد سقط لمالكٍ ذِكْرُ سليمان بن عبد الرحمن، قال أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (٢/ ٤١): (نقص مالكٌ من هذا الإسناد رجلاً، إنما هو عمرو بن الحارث عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن عبيد بن فيروز...)، ونبّه علىٰ هذا الإمام ابن المديني أيضـاً كما نقله عنه البيهقي في سننه (٩/ ٢٤٧) فقال: (عمرو بن الحارث لم يسمعه من عبيد بن فيروز...)، وقال ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٢٤٤): (يُروىٰ هذا الخبر عن مالك عن عمرو بن الحارث، وأخطأ فيه؛ لأنه أسقط سليمان بن الرحمن من الإسناد)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ١٦٤): (هكذا روىٰ مالكٌ هذا الحديث عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز، لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك، والحديث إنما رواه عمرو بن الحرث عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب ﷺ،

(١) وقد روىٰ ذلك عن شعبة كبار أصحابه من الأئمة الحفاظ: كيحيىٰ بن سعيد، والطيالسيين: أبي داود، وأبي الوليد، ومحمد بن جعفر، وابن مهدي، وابن أبي عدي، وعفان بن مسلم، ووكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهم.

فسقط لمالك ذكر سليمان بن عبد الرحمن، ولا يُعرف هذا الحديث إلا لسليمان بن عبد الرحمن هذا).

(٤) **الليث بن سعد:** أخرجه الإمام النسائي في سننه في كتاب الضحايا، باب العجفاء (٧/ ٢٤٦/ ح٤٣٨٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ١٦٨) من طريق ابن وهبٍ.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان١٣/ ح٥٩١٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وأخرجه البيهقي أيضاً في سننه الكبرىٰ (٩/ ٢٤٧) من طريق يحيىٰ بن عبد الله بن بُكير.

وعلّق البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٢)، والمزي في التحفة (٢/ ٣٢) عن أبي صالح عبد الله بن صالح - كاتب الليث - ولم أقف عليها مسندةً.

أربعتهم عن الليث به، وفي رواية الليث أيضاً تصريح سليمان بسماعه من عُبيد بن فيروز.

الوجه الثاني: (سليمان عن القاسم عن عُبيد عن البراء ﷺ به مرفوعاً) رواه عنه:

الليث بن سعد من رواية عثمان بن عمر عنه: أخرجه البخاري عنه معلقاً في التاريخ الكبير(٦/ ١)، وأسنده الروياني في مسنده (١/ ح٤٠٢)، والبيهقي في الكبرىٰ (٩/ ح١٩٠٩٩)، ثم نقل البيهقي عن عثمان بن عمر قال: (فقلت لليث بن سعد: يا أبا الحارث إن شعبة يروي هذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن سمع عبيد بن فيروز، قال: لا، إنما حدثنا به سليمان عن القاسم مولىٰ خالد عن عبيد بن فيروز، قال عثمان بن عمر: فلقيت شعبة فقلت: إن ليثاً حدثنا بهذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم عن عبيد بن فيروز...قال: فقال شعبة: هكذا حفظته كما حدثت به).

تـراجـم الـرواة:

مدار هذا الحديث على سليمان بن عبد الرحمن وهو:

سليمان بن عبد الرحمن بن عيسىٰ البصري الدمشقي، أصله من خراسان، قال المزي: (حديثه في المِصريين)، ثقةٌ، من السادسة، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٢٨)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٣٢)، والكاشف(١/ ٤٦٢)، والتقريب (٢٦٠٤).

وقد روى الوجه الأول عنه أربعةٌ من أصحابه، وهم:

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الواسطي ثم البصري، ثقةٌ حافظٌ متقنٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٢) يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، واسم أبيه سُويد، ثقة فقيه وكان يرسل، من الخامسة مات سنة ثمان وعشرين وقد قارب الثمانين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١١٢٢)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ١٠٢)، والتقريب(٧٧٥١).

(٣) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولاهم المصري، أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ، من السابعة، مات قديماً قبل الخمسين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٢٥٢)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٠)، والتقريب(٥٠٣٩).

(٤) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

وقد اختلف على الليث:

فرواه عنه عن سليمان عن عبيد بن فيروز: بلا واسطة أربعةٌ من أصحابه:

(١) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائتين، وله اثنتان وسبعون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٨٨)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٢٧٧)، والتقريب(٣٧١٨).

(٢) هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

(٣) يحيىٰ بن عبد الله بن بُكير المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب إلىٰ جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومائتين وله سبع وسبعون، روىٰ له البخاري، ومسلم، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٦٨٢)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٤٠١)، والتقريب (٧٦٣٠).

(٤) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري، كاتب الليث.

قال ابن معين: (ثقةٌ)، وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: (أبو صالح ثقةٌ مأمون، وقد سمع من جدي حديثه، وكان أبي يحضه علىٰ التحديث). وكان النضر بن عبد الجبار، وسعيد بن عُفير يثنيان عليه، وقال أبو هارون: (ما رأيت أثبت من أبي صالح)، وقد كان أبو حاتم يُدافع عنه، ولما قيل له إن ابن بُكير يقول في أبي صالح قال: (قل له: وهل جئنا الليث قط إلا وأبو صالحٍ عنده، رجلٌ كان يخرج معه إلىٰ الأسفار وإلىٰ الريف وهو كاتبه، فيُنكَر علىٰ هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره !).

وقال أبوزرعة: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث)، وسأل سعيدٌ البرذعي أبا زرعة عن أبي صالح، فضحك وقال: (ذاك رجلٌ حسن الحديث)، وقال أبو حاتم: (مصريٌ صدوقٌ أمينٌ)، وقال ابن حبان: (كان صدوقاً في نفسه، وروىٰ مناكير وقعت له في حديثه من قِبَل جارٍ له كان يضع الحديث ويكتب بخطٍ يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به)، وقال مسلمة: (لا بأس به)، وقال ابن القطان: (صدوقٌ، ولم يثبت عليه ما يُسقط له حديثه، إلا أنه مختلفٌ فيه، فحديثه حسنٌ)، وقال ابن عدي: (مستقيم

الحديث، إلا أنه يقع في بعض الغلط، ولا يتعمد الكذب)، قال الذهبي معلقًا على كلام ابن عدي: (فتجتنب مناكيره)، وقال في السير: (شرحت حاله في الميزان وليّناه، وبكل حالٍ: فكان صدوقًا في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعُف حديثه، ولم يُترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودةٌ في سعة ما روى)، وقال في المغني: (صالح الحديث له مناكير)، وقال في التذكرة: (ليس بحجةٍ وله مناكير في سعة ما روى).

ثم أورد الذهبي له حديثًا من رواية ابن معين عنه، وقال: (هذا حديثٌ حسن الإسناد).

وقد عده فيمن تُكُلم فيه وهو موثق (رقم/ ١٨٤)، وقال في الكاشف: (فيه لينٌ)، وقال ابن حجر: (صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة).

وتكلم فيه أئمةٌ آخرون، فقال الإمام أحمد: (كان في أول أمره متماسكًا، ثم فسد بآخره وليس بشيء)، وقال ابن المديني: (ضربت على حديث عبد الله بن صالح، ولا أروي عنه شيئًا)، وقال أحمد بن صالح: (متهمٌ ليس بشيء)، وقال صالح بن محمد: (كان ابن معين يوثقه، وعندي أنه يكذب)، وقال النسائي: (ليس بثقةٍ)، وقال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)، وقال الخليلي: (كاتب الليث كبيرٌ، لم يتفقوا عليه، لأحاديثَ رواها يُخالف فيها).

من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وله خمس وثمانون سنة، روى له البخاري[1]، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

قال الحافظ ابن حجر في الهدي (ص/ ٤٣٤): (ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيمًا، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو

---

(١) قال الذهبي في الميزان (٢/ ٤٤٢): (روى عنه البخاري في الصحيح، على الصحيح، ولكنه يدلسه فيقول: حدثنا عبد الله ولا ينسبه، وهو هو...)، ويُنظر أيضًا السير (١٠/ ٤٠٧).

من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه، والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة حدثنا، أو قال لي، أو قال المجردة قليلة).

ويبدو مما تقدم أنه في نفسه صدوقٌ، وإنما بُلي من بعض الضعفاء الذين يُدخلون في حديثه ما ليس منه، فيحدث به على أنه من حديثه، فيقع في مناكير(1)، ولذا فإذا توبع على حديثه، فحديثه صحيح.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٨٦)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٩٨)، والسير (١٠/ ٤٠٥)، والتذكرة (١/ ٣٨٨)، والميزان (٢/ ٤٤٠)، والكاشف(١/ ٥٦٢)، والمغني (١/ ٣٤٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٥٦)، وهدي الساري (ص/ ٤٦٨)، والتقريب (٣٤٠٩).

وأما الوجه الثاني عن سليمان بن عبد الرحمن والذي فيه ذِكْرُ الواسطة (القاسم مولىٰ خالد بن يزيد بن معاوية) بين سليمان وابن فيروز، فقد تفرد به:

عثمان بن عمر بن فارس العَبْدي، بصريٌّ أصله من بخارىٰ، ثقةٌ، من التاسعة مات سنة تسع ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٥٩)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١)، والتقريب (٤٥٣٦).

وأما بقية رجال السند:

فعبيد بن فيروز هو الشيباني مولاهم أبو الضحاك الكوفي نزل الجزيرة، ثقة من الثالثة، روىٰ له الأربعة أصحاب السنن.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٤١١)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٢٢٧)، والتقريب (٤٤١٩).

---

(1) قال أبو زرعة: (بُلي أبو صالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد عن سعيد وليس له أصل)، وقال أبو حاتم: (الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرىٰ أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح... وكان أبو صالح سليم الناحية...ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحًا)، وقال أبو حاتم في خالد بن نجيح: (كذابٌ كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم، وأبي صالح، وهذه الأحاديث التي أُنكرت علىٰ أبي صالح يُتوهم أنها من فعله) يعني أدخلها عليه.
يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٥)، وشرح العلل (٢/ ٤٤٢)، واللسان (٢/ ٤٤٧).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف الفرعي وهو على الليث بن سعد، فالمحفوظ عن الليث الوجه الأول بدون ذكر الواسطة، ووَهِم عثمان بن عمر، ووهو وإن كان ثقةً إلا أن رواية الجماعة من أصحاب الليث مقدمةٌ علىٰ روايته؛ وذلك لأنّ رواة الوجه الأول أكثر عدداً، وأجل وأتقن من عثمان بن عمر، بل يكفي أنّ فيهم ابن وهب الذي عدّه الدارقطني من أثبت أصحاب الليث (سؤالات ابن بكير للدارقطني/ ٥٣)، قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ١٦٦) عن رواية عثمان هذه: (وهذا لم يذكره غيره، وقد ذكرنا من رواية شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن سمعت عبيد بن فيروز، وشعبة موضعه من الإتقان والبحث موضعه، وابن وهبٍ أثبت في الليث من عثمان بن عمر ولم يذكر ما ذكر عثمان بن عمر، فاستدللنا بهذا أن عثمان بن عمر وهم في ذلك)، فكيف وقد تابع ابن وهبٍ: أبو الوليد الطيالسي، وعبد الله بن صالح، و يحيىٰ بن بُكير، فهذه ثلاث قرائن: الحفظ، والعدد، والاختصاص بالشيخ، والرابعة: اتفاق البلدان؛ ففي الرواة عن الليث وهو مصري ثلاثةٌ مصريون وهو (كاتبه، وابن وهب، ويحيىٰ بن بُكير)، أما عثمان بن عمر فبصريٌّ، وقرينةٌ خامسة: أنّ الذين لم يذكروا الواسطة قد توبعوا متابعةً قاصرةً من ثلاثةٍ من أصحاب سليمان بن عبد الرحمن الثقات علىٰ روايته عن سليمان عن عُبيد بلا واسطة، بل وذكروا السماع بينهما، وهم: يزيد بن أبي حبيب، وعمرو بن الحارث، وشعبة بن الحجاج، وأما الواسطة فلم يذكرها إلا عثمان بن عمر عن الليث.

إذا تقرر هذا، فالراجح في حديث سليمان بن عبد الرحمن أنه بلا واسطة عن عُبيد بن فيروز، وذلك لما يلي:

(١) اتفاق أصحاب سليمان علىٰ ذلك، والوجه الذي فيه الواسطة ثبت أنّه وهَمٌ من عثمان بن عمر، تفرد به عن الليث، والمحفوظ عن الليث موافقته لرواية الجماعة، وهم بقية أصحاب سليمان الذين لم يذكروا الواسطة بل نقلوا التصريح بالسماع.

(٢) أنه قد ثبت التصريح بالسماع بين سليمان بن عبد الرحمن وعبيد بن فيروز من رواية شعبة، والليث، وعمرو بن الحارث، ثلاثتهم عن سليمان قال: سمعت عبيد بن فيروز به.

فهذا نصٌ في أن سليمان قد سمعه من ابن فيروز، قال البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٤) في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: (سمع عبيد بن فيروز)، وعلىٰ فَرض أنه لم يسمعه من عبيد، وإنما سمعه من القاسم أبي عبد الرحمن، فهو ثقةٌ، ولا يضر بالحديث، ولم يأت في إسنادٍ واحدٍ التصريح بالسماع بين سليمان وهذه الواسطة التي زادها عثمان بن عمر، وهذا يدفع القول باحتمال أن يكون قد سمعه بالواسطة ثم سمعه مباشرة من عبيد بدون واسطة، وقد نصّ الأئمة علىٰ وهم عثمان بن عمر.

(٣) أنّ في الرواة عن سليمان بن عبد الرحمن ثلاثةٌ من أهل مصر، وهم أدرىٰ بحديثه.

وعلىٰ هذا فالرواة عن سليمان متفقون في رواية الحديث عنه عن عُبيد بلا واسطة، ورواية عثمان بن عمر خطأٌ غير محفوظة خلافاً لما رآه ابن المديني[1]، وهذا ما اختاره الإمام البخاري حيث قال كما في علل الترمذي الكبير (٢/ ٦٤٥): (وما أرىٰ هذا الشيء - أي ترجيح ابن المديني لرواية عثمان بن عمر - لأن عمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب رويا عن سليمان بن عبد الرحمن عن عُبيد بن فيروز عن البراء رضي الله عنه، وهذا عندنا أصح)، وكذلك أبو حاتم الرازي في العلل (٢/ ٤١)، ورجح هذا أيضاً الإمام ابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ١٦٦) كما تقدم، وقال البيهقي في السنن الكبرىٰ (٩/ ٢٧٤): (وفيما بلغني عن أبي عيسىٰ الترمذي عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه كان يميل إلىٰ تصحيح رواية شعبة، ولا يرضىٰ رواية عثمان بن عمر).

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (تعليل الأئمة للأحاديث مبنيٌ علىٰ غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلانٌ في كذا، لم يتعيّن خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال) الفتح (١/ ٦٩٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث التاسع عشر

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسنده (٦/٢٢٤/ح ٢١٠٢٩):

حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ حَدَّثَنِي سَعْيدٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عبد الله بْنِ وَدِيعَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ اغْتَسَلَ أَوْ تَطَهَّرَ فَأَحْسَنَ الطُّهُورَ، وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَمَسَّ مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ مِنْ طِيبٍ أَوْ دُهْنِ أَهْلِهِ، ثُمَّ أَتَىٰ الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَلْغُ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَىٰ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الغسل يوم الجمعة، رواه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري: أخبرني [أبي][1] عن عبد الله بن وديعة عن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقد خالف ابنَ أبي ذئب: ابنُ عجلان؛ فراوه عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وديعة عن أبي ذرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والحديث عندي حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه رواه عن ابن أبي معشر عن سعيد المقبري عن ابن وديعة عن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يقل: عن أبيه، وتابع ابن أبي ذئب.

ورواه منصور ومغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن القَرْثَع[2]عن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

علل ابن المديني (ص٨٩ / رقم ١٤٦).

---

(١) ساقطة من الطبعة الثانية للعلل(١٤٠٠هـ) في المكتب الإسلامي التي حققها د. الأعظمي، وهي موجودة في مخطوطة العلل أيضاً (٢٢/ أ)، وفي طبعة دار الوعي(١٤٠٠هـ) التي حققها د. قلعجي أيضاً.

(٢) تصحّف اسمه في نسخة القلعجي إلىٰ (القرين)، والصواب ما أثبته من نسخة الأعظمي، وهو الموافق للمخطوط (٢٢/ أ)، وهو القرثع الضبي من الرواة عن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وستأتي ترجمته إن شاء الله تعالىٰ.

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على سعيد المقْبُري، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وديعة عن أبي ذر رضي الله عنه)

رواه عنه:

محمد بن عجلان: أخرجه ابن ماجه في سننه في إقامة الصلاة والسُنة فيها، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة (١/ ٣٤٩/ ح١٠٩٧) عن سهل بن أبي سهل، وحَوْثرة بن محمد.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٧٦٤) عن بُندار-محمد بن بشار-، وقال: (قال لنا بُندار: أحفظه من فيه - أي القطان-: (وعن أبيه)[١]. وهذا عندي وهمٌ، والصحيح: عن سعيدٍ عن أبيه)، وقال ابن خزيمة أيضـًا في(٣/ ح١٨١٢): (لا أعلم أحداً تابع بُندار في هذا، والجواد قد يفتر في بعض الأوقات.

ورواه الحاكم في المستدرك وصححه (١/ ٢٩٠) من طريق: مُسَدّد.

ورواه المزي بسنده في ترجمة ابن وديعة في تهذيب الكمال (١٦/ ٢٦٥) من طريق: يعقوب الدورقي.

خمستهم عن يحيىٰ القطان عن ابن عجلان به.

وأخرجه أحمد في المسند (٦/ ٢١٠٥٩) وزاد في آخره: (قال محمد - ابن عجلان-: فذكرته لعُبادة بن عامر بن عمرو بن حزم[٢]، فقال:صدق، وزيادة ثلاثة أيام)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٧٦٣) كلهم من طريق: الليث.

---

(١) سقطت الواو من المطبوع من صحيح ابن خزيمة والمعنىٰ: أنّ سعيداً راوه عن ابن وديعة علىٰ وجهين: بواسطة أبيه، ومباشرةً بلا واسطة، وروايته بلا واسطة غلطٌ عند ابن خزيمة، فواو العطف(عنه و عن أبيه) خطأٌ من بندار كما نبّه عليه الحفاظ، وسقط أيضـًا من مطبوع الحاكم (عن أبيه)، ويُستدرك الخطآن من إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر (١٤/ ١٦١).

(٢) كذا وقع في المسند، ووقع في صحيح ابن خزيمة (رقم/ ١٧٦٣): (قال سعيد: فذكرتها لعُمارة بن عمرو بن حزم، قال: صدق،...الخ). وهذا هو الصواب، فسعيدٌ هو المقبري، وعُمارة بن عمرو: ثقةٌ (التقريب/ ٤٨٨٩)، وأما عُبادة بن عامر بن عمرو كما وقع في المسند فلم أقف له علىٰ ذكرٍ في كتب التراجم، والله أعلم.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ح٥٥٨٩)، والحميدي في مسنده (١/ ح١٣٨) كلاهما بنحوه: عن سفيان بن عيينة عن ابن عجلان، ولم يُذكر والد سعيدٍ المقبري في رواية عبد الرزاق، وشك في ذكر أبي سعيدٍ المقبري في رواية الحُميدي فقال: (أُراه عن أبيه)، وزاد في آخره (وزيادة ثلاثة أيام).

ثلاثتهم (القطان، والليث، وابن عيينة) عن ابن عجلان به.

الوجه الثاني: (سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وديعة عن سلمان رضي الله عنه)

رواه عنه:

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجمعة، باب الدهن للجمعة (٢/ ٤٣٠/ ح٨٨٣) بنحوه، وأيضًا في باب لا يُفرق بين اثنين يوم الجمعة (٢/ ٤٥٦/ ح٩١٠)، وأحمد في المسند (٦/ ح٢٣١٩٨)، وأيضًا في (٦/ ح٢٣٢١٣)، والدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها(١/ ٤٣٥/ ح١٥٤١).

(٢) الضحاك بن عثمان: أورده ابن أبي حاتمٍ في العلل(١/ ٥٨٠)، وأخرجه مسنداً الطبراني في الكبير(٦/ ح٦١٨٩) من طريق: الضحاك عن سعيدٍ عن ابن وديعة، بلا واسطةٍ.

وتابع ابنَ وديعة في روايته له عن سلمان رضي الله عنه القَرْثَعُ الضبي:

أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجمعة، باب فضل الإنصات وترك اللغو يوم الجمعة (٣/ ١١٥/ ح١٤٠٢) من طريق: منصور بنحوه وزاد (ويُنصت حتىٰ يقضي صلاته، إلا كان كفارةً لما قبله من الجمعة).

ورواه أحمد في المسند (٦/ ح٢٣٢٠٦، ٢٣٢١٧) من طريق: مغيرة بنحوه مع زيادةٍ في أوله وآخره، كلاهما (منصور، ومغيرة) عن أبي معشر زياد بن كُليب عن إبراهيم عن علقمة عن القَرْثع به.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على سعيد المَقْبُري، وهو:

سعيد بن أبي سعيد كيسان المقْبُري(١)، أبو سعد المدني، ثقةٌ، من الثالثة، مات في حدود العشرين ومائة، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها، روىٰ له الجماعة.

وقال الذهبي: (شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط)، وقال أيضاً: (ما أحسب أنّ أحداً أخذ عنه في الاختلاط، وقد احتج به الأئمة الستة)، وقال: (وكذلك لا يوجد له شيءٌ منكرٌ).

وقال الحافظ ابن حجر في الهدي: (مجمعٌ علىٰ ثقته، لكن كان شعبة يقول: "حدثنا سعيد المقبري بعد أن كَبُر"، وزعم الواقدي أنّه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وأُنكر ذلك عليهم)، وتغيّره بسبب كبر سنه حيث بلغ التسعين، وعبارة شعبة لا تدلُّ علىٰ الاختلاط.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٥٧)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٢٢٨٤)، والميزان (٢/ ١٣٩)، والسير (٥/ ٢١٦)، والهدي (ص٤٢٥)، والتقريب (٢٣٣٤).

أما الوجه الأول: الذي هو من مسند أبي ذر رضي الله عنه، فقد رواه عنه راوٍ واحد وهو:

محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني، كان عابداً ناسكاً فقيهاً.

قال ابن عيينة: (ثقةٌ، كان مأمونـاً عالماً بالحديث)، وقال أحمد: (ثقةٌ وزيادةٌ)، ووثقه ابن سعدٍ، والعجلي، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والنسائي.

وقال يعقوب بن شيبة: (صدوقٌ وسطٌ)(٢)، وتكلم يحيىٰ القطان، والعقيلي في

(١) بفتح الميم، وسكون القاف، وضم الباء، نسبةً إلىٰ مقبرةٍ كان يسكن بالقرب منها، وقال إبراهيم الحربي: كان ينزل المقابر فسُمي بذلك، قال: وسمعت في ذلك أنّ عمر رضي الله عنه جعله علىٰ حفر القبور، فسُمي المقبري، الأنساب(٤/ ٣٤٠)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥٠).

(٢) عبارة يعقوب هذه نُسبت في تهذيب الكمال لأبي زرعة الرازي، ونُسب ليعقوب قول أبي زرعة في توثيقه: خطأً، وجاء علىٰ الصواب في الجرح والتعديل، وتهذيب التهذيب.

روايته عن نافع، وتكلم أحمد وغيره في روايته عن سعيد المقبري، وذكروا: أنه اختلط عليه حديث سعيد المقبري، كان عن رجلٍ، وجعل ابن عجلان يصيّره عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الذهبي: (إمامٌ صدوقٌ مشهور)، وقال في السير: (فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحطّ عن رتبة الحسن)، قال ابن رجب في شرح العلل في قومٍ ثقاتٍ في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعفٌ بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم: (ومنهم: محمد بن عجلان في روايته عن سعيد المقبري)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين ومائة)، روىٰ له البخاري تعليقـًا، ومسلم في الشواهد، والأربعة.

والذي يظهر لي والله أعلم: أنه ثقةٌ إلا في حديثه عن سعيد المقبري، ونافع مولىٰ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خاصةً ففيه مناكير، فجمهور الأئمة علىٰ توثيقه ومنهم المتشدد كأبي حاتم، وابن معينٍ ونحوهما، وإنما تُكُلم في روايته عن سعيد المقبري وخاصةً إذا كانت من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونافع، فإذا انفرد، أو خالف تبيّن خطأه عنهما، قال الإمام أحمد: بلغني عن يحيىٰ بن سعيد قال: (لم يقف ابن عجلان علىٰ حديث سعيدٍ المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فترك أباه فكان يقول: سعيدٌ المقبري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصح الناس عن سعيدٍ المقبري: ليث بن سعد، يفصل ماروىٰ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما[1] عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هو ثبتٌ في حديثه جداً)، وقال ابن المديني: (الليث، وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري).

يُنظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١/ ١٠٧)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٩)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ١٠١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣١٧)، والميزان (٣/ ٦٤٤)، والكاشف (٢/ ٥٠٤٦)، وشرح العلل (٢/ ٧٨٧)، والتقريب (٦١٧٦).

---

(١) كذا في الأصل في شرح العلل (٢/ ٦٧٠)، ولعلها: (وما روىٰ).

أما الوجه الثاني الذي هو من مسند سلمان رضي الله عنه، فقد رواه عن المقبري راويان هما:

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وقد عدّه ابن المديني من المتثبتين عن المقبري فقال: (ليس أحدٌ أثبت في سعيد بن أبي سعيد من ابن أبي ذئب والليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حِسَان، ابن عجلان كان يخطئ فيها)، وقال ابن المديني وابن معين كما في سؤالات ابن محرز (١٦٤٢): (ابن أبي ذئب أثبت من ابن عجلان في حديث سعيد المقبُري، اختلطت على ابن عجلان فأرسلها).

(٢) الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي، أبو عثمان المدني.

وثقه الإمام أحمد، وابن المديني، وابن معين، ومصعب الزُبيري، وأبو داود، وابن بُكير، وقال ابن سعدٍ: (كان ثبتاً ثقةً كثير الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو زرعة: (ليس بالقوي)، وقال أبو حاتم: (يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو صدوق)، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوقٌ في حديثه ضعفٌ)، وقال ابن نمير: (لا بأس به جائز الحديث)، وقال الذهبي في من تُكُلم فيه وهو موثق، وفي الميزان أيضاً: (صدوق)، وقال الذهبي: (ليّنه يحيى القطان مع أنه قد روى عنه)، وقال ابن حجر: (صدوق يهم)، من السابعة، مات سنة ثلاثٍ وخمسين ومائة، روى له مسلم، والأربعة.

والذي يظهر والله أعلم: أنه صدوقٌ حسن الحديث، فجمهور الأئمة على تعديله، وعلى رأسهم: الإمام أحمد، وابن المديني، وأبو داود، وهم من المعتدلين، واحتج به مسلم، وإنما نزل عن درجة الثقة لأجل كلام أبي زرعة فيه.

وأما أبو حاتم، والقطان فهما من المتشددين في الجرح والتعديل، قال الذهبي في السير (١٣/ ٢٦٠): (إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيره

فيه، فإن وثقه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنتٌ في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك)، فمصطلح (صدوق) عند أبي حاتم لا يقتصر على من يُحسّن حديثه ممن هو دون مرتبة التوثيق، فهو قد يصف به كبار الحفاظ، لا الثقات فحسب !، فلا يجوز الغض من درجة الراوي لمجرد قول أبي حاتم فيه (صدوق)، قال المعلمي في التنكيل (١/ ٣٥٠): (أبو حاتم معروفٌ بالتشدد فقد لا تَقِلُّ كلمة "صدوق "منه عن ثقة عند غيره)، وهناك أمثلة على حفاظٍ كبارٍ وصفهم أبو حاتم بقوله (صدوق) ومنهم الإمام الشافعي، وقد مضى هذا البحث مستفيضاً في الحديث الثاني، وهذا طرفٌ منه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٠)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٨٢)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٩٢٢)، والكاشف (١/ ٢٤٣٣)، والميزان (٢/ ٣٢٤)، والتقريب (٢٩٨٩).

وأما بقية رجال الإسناد، فهم شيخ سعيد المقبري والده:

كيسان أبو سعيد المَقْبُري، المدني مولى أم شريك، ثقةٌ ثبت، من الثانية مات سنة مائة وروى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٦٦)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٢٤٠)، والتقريب (٥٧١٢).

عبد الله[1] بن وَدِيعة بن خِدَام بكسر المعجمة، الأنصاري المدني، مختلفٌ في صحبته، وقال الحافظ في التقريب: (يُقال إنّ له صحبة)، وفي الإصابة جزم بصحبته، وذكره ابن منده في الصحابة، وأنكر صحبته أبو نُعيم، وحجة من قال بصحبته رواية أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وديعة صاحب النبي ﷺ

(١) قد اختلف في اسمه: عبد الله أم عبيد الله، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن ذلك العلل (١/ ٢٠١) فقال: (فعبيد الله بن وديعة أو عبد الله؟قال: الصحيح عبيد الله بن وديعة عن سلمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ)، وسأل أبا زرعة أيضاً فرجح عبد الله مكبراً: (قلت: فعبيد الله أصح أو عبد الله؟ قال أبو زرعة: عبد الله بن وديعة أصح، قلت: فابن أبي ذئب يقول: عبيد الله، قال: حفظي عنه عبد الله...وقال أبي: يُقال: عبيد الله ويُقال عبد الله)، والخلاف في هذا سهلٌ.

قال: قال النبي ﷺ:...فذكر حديث الجمعة هذا، قال الحافظ في الإصابة (٤/ ١٤٠): (اختلف فيه علىٰ سعيد، فقال محمد بن عجلان عنه عن أبيه عن ابن وديعة عن أبي ذر، وقال ابن أبي ذئب عن سلمان بدل أبي ذر، قال ابن منده: وهو الصواب،...لكن عمدة ابن منده ما وقع في سياق سنده حيث وُصف بأنه صاحبه، وكون الأصح في الحديث المذكور: أنه من روايته عن سلمان رضي الله عنه لا يدفع صحبته، إلا أنّ أبا معشرٍ ضعيفٌ[1]، وهو مع ذلك علىٰ الاحتمال، وقد أثبت ذكره من أجل ذلك ابن فتحون، وذكره في الصحابة أيضا الباوردي لكنه لم يسم جده وأخرج من طريق القاسم بن حبان أنه سأل عبد الله بن وديعة عن صلاة الخوف الحديث موقوف، قال مغلطاي: وذكره في التابعين البخاري، وابن حبان، والدارقطني، وابن خلفون)، ولاتثبت الصحبة بهذا الإسناد الضعيف الذي فيه أبي مَعْشر.

وعلىٰ كلٍ فإن ثبتت صحبته ففي الإسناد صحابيان يروي أحدهما عن الآخر، وإلا فهو تابعيٌ ثقةٌ، ووثقه ابن حبان، والدارقطني، وروىٰ له البخاري، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٩٢)، والإصابة (٤/ ١٤٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٦٢)، والتقريب (٣٧١٢).

وأما متابعة قَرْثع لابن وديعة، فهذه ترجمة رواة إسنادها:

قَرْثَع، بمثلثة، وزن أحمد، الضبي الكوفي.

قال عنه علقمة: (من القراء الأولين)، وقال العجلي: (تابعيٌ ثقةٌ)، وقال ابن حبان في المجروحين: (روىٰ أحاديث يسيرة خالف فيها الأثبات، لم تظهر عدالته فيسلك به مسلك العدول حتىٰ يحتج بما انفرد، ولكنه عندي يستحق مجانبة ما انفرد به من الروايات لمخالفته الأثبات)، وقال ابن حجر في ترجمته في التهذيب: (قال الحاكم عقب حديثٍ له: سمعت أبا علي الحافظ يقول: أردت أن أجمع

(١) هو نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي، ضعيفٌ أسنّ واختلط، التقريب (٧١٥٠).

مسانيد قرثع الضبي فإنه من زهاد التابعين، فوجدته لم يسند تمام العشرة)، قال ابن حجر: (صدوقٌ من الثانية، مخضرم)، قُتل في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاله الخطيب، روى له أبو داود، والترمذي في الشمائل، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٤٧)، المجروحين (٢/ ٢١١)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٥٦٢)، والتهذيب (٨/ ٣٢٩)، والتقريب (٥٥٦٨).

وأما علقمة فهو: ابن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية مات بعد الستين وقيل بعد السبعين، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٤)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٠)، والتقريب (٤٧١٥).

وإبراهيم هو: ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة مات سنة ست وتسعين ومائة، وهو ابن خمسين أونحوها، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣)، والتقريب (٢٧٢).

وأبو معشر: هو زياد بن كليب الحنظلي أبو معشر الكوفي، ثقة، من السادسة مات سنة تسع عشرة أو عشرين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٤٢)، وتهذيب الكمال (٩/ ٥٠٤)، والتقريب (٢١٠٨).

دراسة الاختلاف:

بعد دراسة حال المدار، والمختلفين عليه، يترجح والله أعلم: أن الوجه المحفوظ هو الوجه الثاني الذي هو من مسند سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنّ الوجه الأول الذي هو من مسند أبي ذرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهَمٌ غير محفوظ.

فالوجه الأول تفرد بروايته ابن عجلان، وقد تُكُلم في روايته عن المقبري خاصةً، وذكر الأئمة أن له مناكير عنه، وهذا يتبين حين ينفرد بوجهٍ يخالفه عليه الثقات.

ثم قد خالفه من هو أجلُّ وأوثق منه مطلقاً، وفي المقبري على وجه الخصوص وهو: ابن أبي ذئب الإمام الحافظ، وقد تقدم وصف الأئمة له بأنه من أثبت الرواة عن المقبري.

وقرينةٌ ثالثة: متابعة الضحاك لابن أبي ذئب في جعل الحديث من مسند سلمان رضي الله عنه، فاتفق اثنان من أصحاب المقبري على الوجه الثاني وهما أجل وأتقن من ابن عجلان.

وقرينةٌ رابعةٌ ترجح كونه عن سلمان رضي الله عنه: وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق: علقمة بن قيس عن قَرْثَع - بمثلّثة مفتوحة - الضبي، وكان من القراء الأولين عن سلمان رضي الله عنه نحوه، كما تقدم في التخريج، قال الحافظ في الفتح عنه: (رجاله ثقات)، ومتابعة قرثعٍ لابن وديعة بهذا الإسناد حسنةٌ، لأجل قرثع فهو صدوقٌ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٣١): (فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب في الحفظ فروايته مرجوحةٌ، مع أنه محتملٌ أن يكون [ابن] وديعة سمعه من أبي ذر وسلمان رضي الله عنهما جميعاً، ويرجح كونه عن سلمان رضي الله عنه وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرثع الضبي، - وهو بقاف مفتوحة وراء ساكنة ثم مثلثة -، قال وكان من القراء الأولين عن سلمان نحوه، ورجاله ثقات)، وقال أيضاً في هدي الساري (ص/ ٣٧١): (وأما ابن عجلان فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ، ولا تُعلل رواية ابن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه).

وأما ما جاء في رواية الضحاك بن عثمان عن المقبري عن ابن وديعة بدون ذكر أبيه، فقد ثبت عند الإسماعيلي أنّ سعيداً سمعه مع أبيه من ابن وديعة، ثم استثبت

أباه فيه، فكان يرويه علىٰ الوجهين، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٣١): (...وبيّن الضحاك بن عثمان عن سعيد أن عمارة إنما سمعه من سلمان رضي الله عنه ذكره الإسماعيلي، وأفاد في هذه الرواية أن سعيداً حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن وديعة، وساقه الإسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة، وقاسم بن يزيد الجرمي كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن وديعة ليس فيه عن أبيه، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن وديعة، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه علىٰ الوجهين، وإذا تقرر ذلك: عُرِف أن الطريق التي اختارها البخاري أتقن الروايات، وبقيتها إما موافقةٌ لها، أو قاصرةٌ عنها، أو يمكن الجمع بينهما).

والبخاري قد اختار رواية ابن أبي ذئب عن سعيدٍ عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان، وهذا ما رجحه ابن منده كما نقله عنه ابن حجر في الإصابة (٤/ ٤١٥)، وأبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (١/ ٢٠١) حين ذكر له الخلاف علىٰ المقبري وسأله: (أيهما الصحيح؟ قال: اتفق نفسان علىٰ سلمان رضي الله عنه وهو الصحيح، وقال أبو زرعة: حديث ابن أبي ذئب أصح لأنه أحفظهم، قلت: عن سلمان رضي الله عنه؟ قال: نعم،...وقال أبي: حديث ابن أبي ذئب أشبه؛ لأنه قد تابعه الضحاك بن عثمان، قال أبي: قال يحيىٰ بن معين: ابن أبي ذئب أثبت في المقبري من ابن عجلان)، فكل هؤلاء الأئمة الخمسة قد وافقوا الإمام ابن المديني في أنّ الوجه المحفوظ عن المقبري هو رواية ابن أبي ذئب.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مُخرّجٌ في صحيح البخاري.

والله تعالىٰ أعلم.



الحــديث العشـــرون

قال الإمام الترمذي رحمه الله في العلل الكبير، في كتاب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين (١/٢٣٦):

حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ قَزَعة عن عُبيْدة بنِ حُمَيْد عن سُهيْل بنِ أَبي صَالِح عَن عَامِر بنِ عبد الله بنِ الزُبَيْر عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ عَنْ جَابِر بنِ عبد الله رضي الله عنهما قَال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلاَ يَجْلِس حتّىٰ يُصَلّي رَكْعَتَيْنِ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(حديثُ سهيلِ بنِ أبي صالحٍ خطأٌ).

السنن (٢/ ٣١٦)، والعلل الكبير (١/ ٢٣٧) كلاهما للترمذي.

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على عامر بن عبد الله بن الزبير، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (عامر عن عمرو بن سُليم الزرقي عن جابر رضي الله عنه) رواه عنه:

سُهيل بن أبي صالح: علّقه الترمذي في السنن في كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتىٰ يُصلي ركعتين (٢/ ١٢٩/ ح٣١٦)، ورواه مسنداً في العلل الكبير(١/ ٢٣٦)، وأخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (٤/ ح٢١١٧)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣٧١)، وفي شرح المشكل (١٤/ ٥٧١٧)، وأبو نُعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٩٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٤٧).

الوجه الثاني: (عامر عن عمرو بن سُليم الزُرقي عن أبي قتادة رضي الله عنه):

رواه عن عامر جماعةٌ من أصحابه، ومنهم:

(١) مالك بن أنس: أخرجه في الموطأ في كتاب قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشي إليها (١/ ح٣٩٥)، وقد رواه من طريقه جماعةٌ من

الأئمة: فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين (١/ ٦٤٠/ ح٤٤٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٥/ ٣١٦/ ح٧١٤)، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب ماجاء في الصلاة عند دخول المسجد (١/ ٣١٨/ ح٤٦٧)، والنسائي في سننه في كتاب المساجد، باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه (٢/ ٥٣/ ح٧٣٠)، وابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة، باب من دخل المسجد...الخ (١/ ٣٢٤/ ح١٠١٣)، وعبد الرزاق في المصنف (١/ ح٦١٧٣)[1]، - وعنه أحمد في المسند (٦/ ح٢٢٠٧٢)، والدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب الركعتين إذا دخل المسجد (١/ ٣٧٦/ ح١٣٩٣).

(٢) عبد الله بن سعيد بن أبي هند: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنىٰ مثنىٰ (٣/ ٥٨/ ح١١٦٦).

(٣) عثمان بن أبي سليمان: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ح٢٢٠٨٨).

(٤) محمد بن عجلان: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٢٢٠٨٨).

(٥) عتبة بن عبدِ الله الهذلي أبو العُميس: إلا أنه أبهم عمرو بن سُليم، فأخرجه أبو داود في نفس الموضع السابق في رواية مالك (١/ ٣١٩/ ح٤٦٨)، وأحمد في المسند(٦/ ح٢٢١٤٦)[2]، عن أبي العميس عن عامرٍ به، وعند أبي داود: (عن رجلٍ من بني زُريق)، وعند أحمد (عن الزُرقي)، وهذا الإبهام لا يضر، ولا يُعتبر مخالفةً قادحة، بل غايته أنّ أبا العميس نسيَ اسم عمرو بن سُليم فذكره منسوبًا، كما قال الدارقطني في العلل (٦/ ١٤١).

---

(١) وقع في المصنف: (عبد الرزاق عن عامر)، وهو خطأٌ، فقد رواه أحمد وابن المنذر من طريق عبد الرزاق وعندهما: عبد الرزاق عن مالك عن عامر، وهو الصحيح، ولعله من الناسخ أو الطابع.

(٢) وقع خطأٌ في نسخة دار إحياء التراث ففيها:(وكيع عن سفيان عن عبد العزيز بن رُفيع عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه)، والصواب كما في نسخة الرسالة المحققة للمسند (٣٧/ ٢٢٦٥٢): (وكيع عن أبي العُميس عن عامر عن الزرقي عن أبي قتادة مرفوعـًا)، فليتنبه لذلك.

(٦) فُليح بن سليمان: أخرجه الدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب الركعتين إذا دخل المسجد (١/ ٣٧٦/ ح١٣٩٣).

(٧) يحيىٰ بن سعيد الأنصاري: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٨٢٧)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان٦/ ٢٤٩٥).

(٨) زيد بن أبي أُنيسة: أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان٦/ ح٢٤٩٨).

(٩) عبيد الله بن عمر: أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠/ ح٩١٧١).

(١٠) خارجة بن عبد الله: أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ١٩٩٨)، وغيرهم[١].

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على عامر بن عبد الله، وهو:

عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو الحارث المدني، ثقةٌ عابدٌ، من الرابعة مات سنة إحدىٰ وعشرين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٥)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٥٧)، والتقريب (٣١١٦).

وأما سهيل بن أبي صالح، راوي الوجه الأول، فهو:

سهيل بن أبي صالح، واسم أبي صالح: ذكوان السمّان، أبو يزيد المدني.

أكثر الأئمة علىٰ تعديله والثناء عليه، قال ابن عيينة: (كنا نعد سهلاً ثبتاً في الحديث)، وقال حرب عن أحمد: (ما أصلح حديثه!)، وقال أبو طالب عن أحمد: قال يحيىٰ بن سعيد: (محمدٌ يعني ابن عمرو أحب إلينا، وما صنع شيئاً!، سهيلٌ أثبت عندهم)، وعن عباس الدوري قال: سمعت ابن معين يقول: (أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين: سُهيلٌ، وعبّادٌ، وصالحٌ، كلهم ثقةٌ)، وقال ابن أبي حاتم

(١) وقد تابعهم غيرهم من الرواة عن عامر بن عبد الله بن الزبير علىٰ هذا الوجه: كابن جريج، وابن إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهم. وما ذكرته من الرواة وهم عشرة كافٍ في ترجيح هذا الوجه، لا سيما إذا انضاف إلىٰ كثرة عددهم: جلالتهم وإتقانهم.

عن أبي زرعة: (سهيلٌ أشبه وأشهر يعني من العلاء)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (وقد روىٰ عنه الأئمة مثل الثوري، وشعبة، ومالك، وغيرهم من الأئمة، وحدث عن أبيه، وعن جماعةٍ عن أبيه، وهذا يدل علىٰ ثقة الرجل...وتمييزه ما سمع من أبيه وليس بينه وبين أبيه أحد، وما سمع من سُمي والأعمش، وغيرهما من الأئمة وهو عندي ثبتٌ لا بأس به مقبول الأخبار).

وقال الحاكم في باب من عيب علىٰ مسلم إخراج حديثه: (سهيلٌ أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد، إلا أن غالبها في الشواهد، وقد روىٰ عنه مالك، وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة، الناقد لهم، ثم قيل في حديثه بالعراق إنه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره)، ووثقه العجلي وابن شاهين.

روىٰ له البخاري مقرونـًا وتعليقـًا، وعاب ذلك عليه النسائي فقال السلمي: (سألت الدارقطني: لِمَ ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان النسائي إذا مر بحديث سهيل قال: سهيلٌ والله خيرٌ من أبي اليمان ويحيىٰ بن بكير وغيرهما، وقال ابن سعد: كان سهيلٌ ثقةً كثير الحديث)، وقال البخاري في تاريخه: (كان لسهيل أخٌ فمات، فوجد عليه فنسي كثيراً من الحديث)، وقال الذهبي في الميزان: (أحد العلماء الثقات، وغيره أوثق منه... وقد روىٰ عنه شعبة، ومالك، وقد كان قد اعتل بعلةٍ فنسي بعض حديثه)، وذكره أيضـًا فيمن تُكُلم فيه وهو مُوَثّق (رقم / ١٥١)، وقال في المغني: (ثقةٌ تغيّر حفظه).

وقال الدوري عن ابن معين: (سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبدالرحمن حديثهما قريبٌ من السواء، وليس حديثهما بحجة)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من العلاء)، وذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيىٰ قال: (لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه)، وذكر العقيلي عن يحيىٰ أنه قال: (هو صويلحٌ وفيه لين)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يخطئ)،

وقال الحافظ: (صدوقٌ تغيّر حفظه بآخره، من السادسة، مات في خلافة المنصور)، روىٰ له الجماعة.

والذي يظهر لي والله أعلم أنه ثقةٌ، فأكثر الأئمة علىٰ ذلك كسفيان، وابن سعد، وأحمد، والعجلي، وابن شاهين، والذهبي، وغيرهم. وإنما ليّن أمره ابن معين وأبو حاتم وحدهما، وابن معين نفسه قد وثقه في رواية الدوري عنه، وأبو حاتم معروفٌ بالتشدد في التزكية، ومع ذلك فيمكن حمل كلامهما علىٰ أنّ حديثه إنما كان يُتقىٰ في حال اختلاطه وتغير حفظه، وقد روىٰ عنه كبار الأئمة الذين لا يروون إلا عن ثقةٍ: كشعبة، ومالك بن أنس ويحيىٰ بن سعيد، وغيرهم، واعتمد عليه مسلم كثيراً في صحيحه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٤٦)، والكامل (٣/ ٤٤٧)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٢٢٣)، والكاشف (١/ ٢١٨٣)، والمغني (١/ ٤٥٥)، والميزان (٢/ ٢٤٣)، والتهذيب (٢/ ١٢٨)، والتقريب (٢٦٩٠)، ونهاية الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط (ص١٦٤).

أما الوجه الثاني عن عامر، فقد رواه عنه جمهور أصحابه، وهم عشرةٌ[1]، ومنهم بعض كبار الحفاظ: كمالك بن أنس، ويحيىٰ بن سعيد.

وأما عمرو بن سُليم فهو: ابن خلْدة الأنصاري الزُرَقي[2] ثقةٌ من كبار التابعين، مات سنة أربع ومائة، يُقال له رؤيةٌ، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٦)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٥٥)، والتقريب (٥٠٧٩).

---

(١) لا حاجة لترجمة رواة الوجه الثاني عن عامر بن عبد الله، وذلك لكثرتهم وجلالتهم وإتقانهم في مقابل من خالفهم وهو راوٍ واحد. وهذا مذكورٌ في منهجي في الرسالة كما تقدم تقريره في المقدمة، أنه "إن كان رواة أحد الأوجه كثيرين مشهورين، وفيهم من الحفاظ الأثبات، وكان المخالف لهم في الوجه الآخر واحداً أو اثنين، بحيث لا يشك الناظر في رجحانهم عليه، ففي هذه الحالة أكتفي بسرد أسمائهم، فحفظهم وأمانتهم وإمامتهم مع كثرتهم وشهرتهم تُغني عن ترجمتهم، ولكني في المقابل أُترجم للمخالف لهم من أجل الوقوف علىٰ حال روايته".

(٢) هذه النسبة إلىٰ بني زُريق، بطنٌ من الأنصار، من قحطان، الأنساب (٢/ ٣٦٣).

دراسة الاختلاف:

رواية سُهيلٍ في الوجه الأول خطأٌ ووهمٌ منه تفرد به عن عامر ولم يُتابع عليه، فقد خالفه أكثرٍ من عشرة من الثقات من أصحاب عامر، ومنهم: مالكٌ (نجم السنن)، ويحيىٰ بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، وغيرهم فرووه من مسند أبي قتادة رضي الله عنه، وهو المحفوظ، لجلالة رواة الوجه الثاني وإتقانهم، ولكثرتهم.

وهذا ما رجحه خمسةٌ من الأئمة:

(١) الإمام ابن المديني كما تقدم.

(٢) الترمذي في العلل الكبير وفي الجامع عقب تخريجه للحديث فيهما حيث قال: (وحديثُ مالكٍ وغيره فيه عن أبي قتادة أصح، وهذا حديثٌ غير محفوظ، والصحيح حديث أبي قتادة).

(٣) الدارقطني في العلل (١٠/ ١٣١) لما ذكر رواية سُهيل قال: (وغير سُهيل يرويه عن عامر عن عمرو بن سُليم عن أبي قتادة وهو الصواب)، وقال في العلل أيضًا (٦/ ١٤٦): (والمحفوظ قول مالك ومن تابعه: عن عامر بن عبد الله بن الزبير...وَهِم- سهيلٌ- في ذكره جابراً).

(٤) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣/ ٤٧)، وفي (١٤/ ١٦٣) حيث قال: (وهكذا روىٰ هذا الحديث خارجة بن مصعب عن سهيل وهو وهمٌ، خالف سهيلٌ الناسَ في روايته. وقد رواه مالك بن أنس، وزياد بن سعد، وربيعة بن عثمان، وعثمان بن أبي سليمان، وعمر بن عبد الله بن عروة عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سُليم عن أبي قتادة عن النبي ﷺ، وهو الصواب).

(٥) المزي في تحفة الأشراف (٩/ ٢٦٣) حيث قال عن رواية سهيل: (وهو غير محفوظ)، ونقل كلام الإمام ابن المديني الآنف الذكر.

ولجابرٍ ﭬ حديثٌ في ركعتي المسجد من غير هذا الطريق، فقد أخرج البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب إذا رأىٰ الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين (٢/ ٤٧٣/ ح٩٣٠، ٩٣١)، ومسلمٌ في صحيحه، في كتاب الجمعة (٦/ ٢٣٣/ ح٨٧٥) كلاهما من طريق: عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ﭭ عن النبي ﷺ في قصة الرجل الذي دخل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فجلس، فقال النبي ﷺ: (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين)، واللفظ لمسلم، فَوَهِم سهيلٌ فجعله من مسند جابر ﭬ، والمحفوظ أنه من مسند أبي قتادة ﭬ.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه المحفوظ من مسند أبي قتادة ﭬ صحيحٌ مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما.

وأما رواية سهيلٍ بجعله إياه من مسند جابر ﭬ فشاذةٌ غير محفوظةٍ.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الحادي والعشرون

قال الإمام النسائي ﵀ في السنن الكبرى في كتاب الوليمة - كما في تحفة الأشراف للحافظ المزي (٩/ ٢٦١)[1]-:

أَخْبَرَنا الحَارِثُ بنُ مِسْكينٍ عن ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرو بنِ الحَارِث عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عبد الله بْن ا لأَشَجِّ عَنْ عَبدِ الرّحْمَن بنِ الحَارِث عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﭬ أَنَّ

(١) ولم أجده في المطبوع من السنن الكبرىٰ، قال المزي في التحفة (٩/ ٢٦١): (هكذا وجدته في هذا الحديث، والمحفوظ "ابن الحباب"... ولم يذكره أبو القاسم - أي ابن عساكر -، وليس في السماع، وهو في رواية أبي علي الأُسيوطي).

رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(الصواب عبد الرحمن بن الحباب بن المنذر بن أخي أبي لُبابة بن عبد المنذر).

علل الدارقطني (٦/ ١٥٦).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على بكير بن عبد الله بن الأشج، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (بُكير عن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا): رواه عنه عمرو بن الحارث: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ في كتاب الوليمة - كما في تحفة الأشراف للحافظ المزي (٩/ ٢٦١) -، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٠٦).

الوجه الثاني: (بُكير عن عبد الرحمن بن الحُباب عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا):

أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب مايُكره أن يُنبذ جميعًا (٢/ ح١٦٢١) عن الثقة عنده عن بُكير - وهذه رواية يحيىٰ الليثي-، ومن طريقه النسائي في الكبرىٰ كما في تحفة الأشراف للمزي (٩/ ٢٦١).

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٠٥) من طريق الوليد بن مسلم عن مالك، وقد سمىٰ الوليد بن مسلم شيخ مالك المبهم فذكر: ابن لهيعة، ورواه المزي بسنده في تهذيب الكمال (١٧/ ٤٩) من طريق مالكٍ أيضًا.

قال ابن عبد البر: (هكذا روىٰ هذا الحديث عامة رواة الموطأ كما رواه يحيىٰ، وممن رواه هكذا: ابن عبد الحكم، والعقنبي، وعبد الله بن يوسف وابن بكير، وأبو المصعب، وجماعتهم. ورواه الوليد بن مسلم عن مالك عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج)، ولا شك أنّ من سبق ذكرهم من الحفاظ هم رواة الموطأ، وأصحاب مالكٍ المُقدّمون فيه، وهم أجلّ وأتقن من الوليد في مالك.

وقال المزي في التهذيب: (وقول مالكٍ عن الثقة، يُحتمل أن يكون عمرو بن الحارث، ويُحتمل أن يكون عبد الله بن لهيعة[1]، فإنه قد رُوي عن مالكٍ عن ابن لهيعة بإسنادٍ غريب...- ثم روىٰ بسنده إلىٰ الوليد بن مسلم عن مالك عن ابن لهيعة - ثم قال: قال الحافظ أبو بكر الخطيب: هذا حديث غريبٌ جداً من حديث مالك بن أنس عن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي قاضي مصر، تفرد بروايته الوليد بن عتبة عن الوليد بن مسلم، وكلاهما من أهل دمشق، والمحفوظ عن مالك عن الثقة عنده - غير مسمىٰ - عن بُكير، كذلك هو في الموطأ وغيره)، إذاً فذكر ابن لهيعة خطأٌ غير محفوظ.

ورواه المزي بسنده في تهذيب الكمال أيضـاً من طريق: ابن وهب أن عمرو بن الحارث أخبره أنّ بكيراً حدثه عن عبد الرحمن بن الحُباب به، ورواية الثقة عند مالك شاهدةٌ علىٰ ترجيح أنّ المحفوظ عن عمرو بن الحارث هو الوجه الثاني بذكر عبد الرحمن بن الحُباب.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على بُكير بن الأشج، وهو:

بُكير بن عبد الله بن الأشج، مولىٰ بني مخزوم، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وقد اختلف عليه في تسمية شيخه عبد الرحمن علىٰ وجهين، أما الوجه الأول فرواه عنه:

عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، أبو أيوب المصري، ثقة فقيه حافظ تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

---

(١) كونه عبد الله بن لهيعة بعيدٌ، ولعل المزي اعتمد في ذلك علىٰ رواية الوليد عن مالك، وقد قرر الخطيب وغيره من الحفاظ أنها خطأٌ غير محفوظة، وقد نصّ ابن عبد البر وابن حجر وغيرهما علىٰ أنّ مالكـاً إذا روىٰ عن الثقة عنده عن بكير بن الأشج فهو: مخرمة بن بُكير (صدوق/ التقريب ٦٥٧٠)، وقال النسائي: يشبه أن يكون عمرو بن الحارث، وقد فصّل السيوطي هذا المبحث في التدريب (١/ ٢٧٩).

وتقدم أنّ المحفوظ في روايته هو "ابن الحُباب" كما نبّه المزي على ذلك، وقد رواه عنه مسنداً (كما في تهذيب الكمال) على الوجه المحفوظ أثبت الناس في حديث المصريين في زمانه: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقةٌ حافظٌ عابدٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

وأما عبد الرحمن بن الحباب[1]: فهو، السَّلَمي المدني، وقيل: الأسلمي، ثقةٌ من الثالثة، روى له النسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٣)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٨)، والتقريب (٣٨٥٩).

دراسة الاختلاف:

الراجح في الاختلاف على بُكير أنّ الوجه الثاني الذي رواه مالكٌ هو المحفوظ، فقد رواه اثنان عن بُكير بن الأشج: عمرو بن الحارث -في المحفوظ عنه-، والثقة عند مالك.

وقد أشار الدارقطني في العلل (٦/ ١٥٦) إلى أنّ المحفوظ: عبد الرحمن بن الحُباب؛ إذ أورد كلام ابن المديني محتجاً به، ولم يورد خلافه.

وقال المزي في التحفة (٩/ ٢٦١): (والمحفوظ ابن الحُباب)، وقال في تهذيب الكمال (١٧/ ٤٩): (وقع في بعض الروايات عبد الرحمن بن الحارث، وهو وهمٌ)، وقال المزي أيضاً في تهذيب الكمال (١٧/ ٤٦): (والمحفوظ عبد الرحمن بن الحباب، وكذلك هو في الموطأ وغيره، وكذلك ذكره البخاري[2]، وابن أبي حاتم[3]، وغيرهما).

---

(١) الحُباب، بموحدتين، ويُقال: الحتُات، بمثناتين، قال ابن حجر في تبصير المنتبه في تحرير المشتبه (١/ ٣٩٤): (الحُتات بن عمرو، وقيل: بالموحدة: أخو أبي اليسر السَلمي)، ويُنظر أيضاً: الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس/ للدارقطني (ص/ ١١٩).

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٢٧١).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٣)،

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ، وأما المتن فهو صحيحٌ ثابتٌ في الصحيحين[١]، وغيرهما عن أبي قتادة رضي الله عنه بغير هذا الإسناد.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثاني والعشرون

قال الإمام الحُميدي في مسنده (٢/٣٨٤/ح٨٧١):

حَدَّثَنَا سُفْيَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُنَفِّلَ الثُّلُثَ فِي بَدْئِه.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(الصحيح أنّه نَفّل[٢] في البداءة الربع، وفي القَفْلة[٣] الثلث).

قال الحافظ ابن عبد البر: (وضعّف ابن المديني رواية من روىٰ في هذا الحديث عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة أنّ رسول الله ﷺ نفّل الثلث في بدايته).

التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٥٤)

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب من رأىٰ ألا يُخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً (ح٥٦٠٢)، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة، باب: كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين (ح٥١٢٥)، وغيرهما.

(٢) النَفَل بالتحريك: الغنيمة، وجمعه أنفال، يُقال: نفّلتُ الرجل بالتثقيل، وأنفلتُه بالألف، إذا وهبتَ له النَفَل وغيره، النهاية (٥/ ٩٩)، والمصباح المنير (ص٢٣٦).

(٣) القَفْلة، بفتح القاف وسكون الفاء: هي المرّة من القُفول، قَفَل من سفره قُفولاً- من باب قَعَد- بمعنىٰ: رجَعَ، وقد يُقال للسفر: قُفولٌ في الذهاب والمجيء، وأكثر ما يُستعمل في الرجوع، النهاية (٤/ ٩٢)، والمصباح (ص١٩٥).

تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على مكحول، واختلف عليه في متنه على وجهين:

الوجه الأول: (أنه ﷺ نفّل في بدأته الثلث) رواه عنه:

يزيد بن يزيد بن جابر: أخرجه الحميدي في مسنده (٢/ ح٨٧١) - ومن طريقه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٩٠)، والطبراني في الكبير(٤/ ح٣٥٢٠) -، وسعيد بن منصور في سننه (٢/ ٢٧٠١)، والترمذي في العلل الكبير (٢/ ٦٦٧) عن: محمد بن أبي عمر العدني بلفظ: (ينفل الثلث في غزواته)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح٨٤٨) من طريق: يعقوب بن حُميد.

أربعتهم: (الحُميدي، وسعيد، ومحمد، ويعقوب) عن: سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول به.

الوجه الثاني: (أنه ﷺ نفّل الربع في بدأته، والثلث إذا رجع) رواه عنه:

(١) العلاء بن الحارث: أخرجه الإمام أبو داود في سننه في كتاب الجهاد، باب فيمن قال الخُمس قبل النَفْل (٣/ ٣٣١/ ح٢٧٤٣)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٠١١).

(٢) أبو وهبٍ عبيدالله بن عُبيد الكَلاعِيّ: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الجهاد، باب فيمن قال الخُمس قبل النَفْل (٣/ ٣٣١/ ح٢٧٤٤).

(٣) سعيد بن عبد العزيز: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٠٠٩، ١٧٠١٢).

(٤) سليمان بن موسىٰ: أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الجهاد، باب النَفْل (٢/ ٩٥١/ ح٢٨٥٣).

(٥) النعمان بن المنذر: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ح٣٥٣١)، وفي مسند الشاميين (٢/ ح١٢٦٦).

(٦) ثابت بن ثوبان: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ٢٤٠)، وابن عدي في الكامل (٤/ ح١٥٩٢)، والطبراني في الكبير أيضًا (٤/ ح٣٥٢٦).

(٧) الأوزاعي: أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (١/ ح٢٦٩).

(٨) الحجاج بن أرطاة: أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ح٣٥٢٧).

(٩) محمد بن إسحاق: أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٩/ ٢٣١) بنحوه.

(١٠) يزيد بن يزيد بن جابر: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الجهاد، باب فيمن قال الخُمس قبل النَفْل (٣/ ٣٣١/ ح٢٧٤٢)، وابن ماجه في سننه في كتاب الجهاد، باب النَفْل (٢/ ٩٥١/ ح٢٨٥)، والدارمي في سننه في السير، باب النفل بعد الخُمس (٢/ ٣٠٠/ ح٢٤٨٣)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٠٠٨، ١٧٠١٤) من طريق: الثوري.

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٠١٠)، من طريق: زياد بن سعد.

وأخرجه الطبراني في الكبير أيضاً (٤/ ح٣٥٢٢) من طريق: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

ثلاثتهم (الثوري، وزياد، وعبد الرحمن): عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول به مختصراً.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على مكحول، وهو:

مكحول الشامي، أبو عبدالله، ثقةٌ فقيهٌ كثير الإرسال مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة، روىٰ له البخاري في جزء القراءة، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٧)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٤٦٤)، والتقريب (٦٩٢٣).

وقد رواه عنه أكثر أصحابه علىٰ الوجه الثاني، وهو أنّ النبي ﷺ إنما نفّل الثلث في الرجوع، وهم عشرةٌ:

العلاء بن الحارث، وأبو وهبٍ عبيدالله بن عُبيد الكَلاعِيّ، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي، وسليمان بن موسىٰ، والنعمان بن المنذر، وثابت بن ثوبان، والأوزاعي، والحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، ويزيد بن يزيد بن جابر.

واختلف فيه علىٰ يزيد بن يزيد وهو: يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي، ثقةٌ فقيه، من السادسة، مات سنة أربعٍ وثلاثين ومائة، وقيل قبل ذلك، روىٰ له الجماعة إلا البخاري، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٥)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٧٣)، التقريب (٧٨٤٤).

فرواه أكثر الرواة عنه علىٰ الوجه الثاني، كما رواه جمهور أصحاب مكحول العشرة، وممن رواه عن يزيد علىٰ هذا الوجه - وهو الثاني-:

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حجةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

(٢) زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، نزيل مكة ثم اليمن، ثقةٌ ثبتٌ، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة، روىٰ له الجماعة[١].

(٣) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي الداراني[٢]، ثقةٌ، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين، روىٰ له الجماعة[٣].

وخالفهم فرواه عن يزيد بن يزيد عن مكحول علىٰ الوجه الأول، وهو أنّ النبي ﷺ نفل الثلث في بدأته: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره؛ ولكنه لم يختلط، وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(١) التقريب (٢٠٩١).
(٢) نسبة إلىٰ داريا، قريةٌ كبيرةٌ حسنةٌ من قرىٰ غوطة دمشق، يُنظر: الأنساب (٢/ ٢٠٦)، معجم البلدان (٢/ ٤٣١).
(٣) التقريب (٤٠٦٨).

وأما بقية رواة الإسناد، فهم:

زياد بن جارية: ويُقال: زيد، أو يزيد الدمشقي، وصوّب ابن حبان، والمزي، وابن حجر: الأول، وقال البخاري في التاريخ الكبير: (زياد بن جارية التميمي الدمشقي قاله العلاء بن الحارث، وتابعه ابن عيينة عن يزيد بن جابر، وقال وكيع عن سفيان عن يزيد عن مكحول عن زيد بن جارية، وقال وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن زيد، والصحيح زياد)، يُقال: له صحبةٌ، وقد وثقه ابن حبان، والنسائي، وقال أبو حاتم: (شيخٌ مجهول).

وفي قول أبي حاتم نظرٌ، قال الحافظ ابن حجر: (وأبو حاتم قد عبّر بعبارة مجهول في كثيرٍ من الصحابة، ولكن جزم بكونه تابعياً: ابن حبان وغيره، وتوثيق النسائي له يدل علىٰ أنه عنده تابعي)، قُتل في زمن الوليد بن عبد الملك، روىٰ له أبو داود، وابن ماجه.

والأرجح أنه ثقةٌ، فقد وثقه النسائي علىٰ تشدده، ولا يضرُّه كلام أبي حاتم، ولا شك أنّ من القرائن الدالة علىٰ توثيقه أنّه قد اختُلف في صحبته، وقَلّ أن يُختلف في صحبة رجلٍ مطعونٍ في عدالته أو ضبطه.

يُنظر: التاريخ الكبير (٣/ ٣٤٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٧)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٦٤٣)، التقريب (٢٠٧٠).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف الفرعي، وهو الاختلاف علىٰ يزيد بن يزيد بن جابر، فالذي يظهر والله أعلم أنّ المحفوظ عن يزيد هو ما رواه الثوري ومن تابعه، وأن رواية ابن عيينة خطأٌ ووهمٌ، وذلك لجلالة من خالفه وقوة حفظهم وإتقانهم، ولو لم يكن فيهم إلا الثوري لكفىٰ[1]، فكيف وقد وافقه اثنان علىٰ روايته، فهم أكثر عدداً،

(١) جمهور الأئمة الكبار كالقطان، وابن مهدي، والإمام أحمد، وأبو حاتم، وابن المديني، وابن معين، وأبو داود، وغيرهم علىٰ تقديم سفيان الثوري في الحفظ والإتقان علىٰ شعبة، وأقوالهم في ذلك كثيرة، =

وحفظًا، وقرينةٌ ثالثةٌ: أنّ الثوري قد توبع متابعةً قاصرةً علىٰ روايته من بقية أصحاب مكحول التسعة، بينما ابن عُيينة بروايته هذه عن يزيد بن يزيد قد شذّ وخالف جمهور أصحاب مكحول، ولم يُتابع علىٰ روايته، وقد ذكر ابن رجب[(١)] عن ابن المديني أنّه كان يتكلم في حديث ابن عيينة عن الشيوخ الصغار كالحكم بن عُتيبة، وسلمة بن كُهيل، وأشباههم، وأنه ليس بذاك. ويزيد بن يزيد بن جابر يُعتبر من الصغار في شيوخ ابن عيينة وليس من أكابر شيوخه.

فالمحفوظ عن يزيد بن يزيد أنّ تنفيل الثلث في القفول، والربع في البداية، كما روىٰ ذلك جمهور أصحاب مكحول، وهم أكثر وأثبت من ابن عُيينة، وفيهم أثبت أصحابه، قال أبو زرعة: (وكنت أرىٰ أبا مُسهر يقدم كل التقديم من أصحاب مكحول ثلاثة: سليمان بن موسىٰ، ويزيد بن يزيد بن جابر، والعلاء بن الحارث)[(٢)]، وقد أخطأ سفيان بن عيينة فيه، فروايته شاذةٌ غير محفوظة.

ومما سبق يتبين أنّ الرواة عن مكحول متفقون علىٰ الوجه الثاني الذي فيه أنّ التنفيل بالثلث إنما يكون في الرجوع لا في البدء.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ، وأما رواية ابن عيينة فهي شاذةٌ وغير محفوظة.

والله تعالىٰ أعلم.



= فما بالك بتلميذ الثوري: ابن عيينة!، فلا شك أنّ الثوري أحفظ وأتقن من ابن عيينه، قال ابن معين: ما خالف أحدٌ سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان، وكان الإمام أحمد يقول: لم يتقدمه في قلبي أحدٌ، ثم قال: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري، يُنظر: شرح العلل لابن رجب (١/ ٤٥٣)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٦٥).

(١) شرح العلل(٢/ ٨٠٠).

(٢) شرح العلل(٢/ ٧٢٨).

الحديث الثالث والعشرون

قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه، في كتاب الحج، باب ما جاء في الذي يُهلّ بالحج فيُكسر أو يَعرَج (٣/٢٧٧/ح٩٤٠):

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَىٰ[1]). قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عبد الله بْنِ رَافِعٍ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(الحجاج الصواف عن يحيىٰ بن أبي كثير أثبت).

السنن الكبرىٰ للبيهقي (٥/ ٣٦٠).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (يحيىٰ عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج عن النبي ﷺ) رواه عنه جماعةٌ، منهم:

---

(١) اختلفوا في تأويل هذا الحديث، فقيل: المراد حلّ له أن يتحلل من إحرامه وعليه دمٌ ويقضيها من قابل، وقيل: هذا في حق من اشترط أن يحل لمرضٍ أو كسرٍ ونحوه، وقيل: هذا في أهل مكة خاصة إذا أهلوا بالحج منها فيُكسَر أو يعرج بعد طوافه وسعيه فلا يمكنه حضور المواقف مع الناس، وكذلك الرجل يقدم مكة معتمراً في أشهر الحج، ثم يهل بالحج من مكة فيصيبه ذلك العذر المذكور في الحديث، فإنهم يحلون وعليهم دمٌ والحج من قابل، وليس المراد الذين أُحصروا قبل دخول مكة بعد أن أحرموا من المواقيت، والله أعلم.
يُنظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٢/ ٢٤٩)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٣٠٢).

(١) معمر بن راشد البصري: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب المناسك، باب الإحصار(٢/ ٤٦٧/ ح١٨٥٨)، والترمذي في سننه في كتاب الحج، باب ما جاء في الذي يُهلُّ بالحج فيُكسر أو يَعرَج (٣/ ٢٧٧/ ح٩٤٠)، وابن ماجه في سننه في كتاب المناسك، باب المحصَر (٢/ ١٠٢٨/ ح٣٠٧٨) بنحوه، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٣٠٤)، والدارمي في سننه في كتاب المناسك، باب المحصَر بعدو (١/ ح١٨٩٥).

(٢) معاوية بن سلام: أخرجه الدارمي في سننه في كتاب المناسك، باب المحصر بعدو (١/ ح١٨٩٥).

(٣) سعيد بن يوسف: أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢١٤) من طريق إسماعيل بن عياش عنه بنحوه مع زيادةٍ في أوله.

وتابعهم متابعةً قاصرةً: يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن عبد الله بن رافع رواه معلقـًا البيهقي في السنن الكبرىٰ (٥/ ٣٦٠).

الوجه الثاني: (يحيىٰ عن عكرمة قال: حدثني الحجاج بن عمرو ﵁ مرفوعـًا) رواه عنه: حجاج الصواف: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب المناسك، باب الإحصار (٢/ ٤٦٧/ ح١٨٥٧)، والترمذي في سننه في كتاب الحج، باب ما جاء في الذي يُهلُّ بالحج فيُكسر أو يَعرَج (٣/ ٢٧٧/ ح٩٤٠)، والنسائي في سننه في كتاب مناسك الحج، باب فيمن أُحصر بعدو (٥/ ٢١٧/ ح٢٨٦٠، ٢٨٦١)، وابن ماجه في سننه في كتاب المناسك، باب المحصَر (٢/ ١٠٢٨/ ح٣٠٧٧)، وأخرجه أحمد في مسنده (٤/ ح١٥٣٠٤)، والدارمي في سننه في كتاب المناسك، باب المحصر بعدو (١/ ح١٨٩٤)، كلهم بلفظ: (...وعليه الحج من قابل).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على يحيى بن أبي كثير، وهو:

يحيىٰ بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت يدلس ويرسل، معدودٌ في المرتبة الثانية من المدلسين، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

أما الوجه الأول، فقد رواه عنه ثلاثةٌ من الرواة:

(١) مَعْمر بن راشد الأزْدِي البصري: ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) معاوية بن سلّام: بالتشديد، ابن أبي سلّام أبو سلّام الدمشقي، وكان يسكن حمص، إمامٌ ثقةٌ من السابعة، مات في حدود سنة سبعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٤)، والتقريب (٦٨٠٩).

(٣) سعيد بن يوسف الرَّحَبي[1]، ضعيفٌ، يُكتب حديثه للاعتبار، من الخامسة، روىٰ له أبو داود في المراسيل.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٧٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٢٤)، والتقريب (٢٤٣٨).

وقد رواه عن ابن أبي كثير علىٰ الوجه الثاني راوٍ واحدٌ، وهو:

حجاج بن أبي عثمان ميسرة أو سالم الصوّاف، أبو الصَلْت الكِنْدي مولاهم البصري، ثقةٌ حافظٌ، من السادسة مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٦٦)، وتهذيب الكمال (٥/ ٤٤٣)، والتقريب (١١٣٩).

وأما بقية رجال السند، فهم:

عكرمة أبو عبد الله مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنهما، أصله بربري، ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا تثبت عنه بدعةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

---

(١) بفتح الراء والحاء، نسبةً إلىٰ بني رَحَبة، بفتح الراء والحاء، بطنٌ من حِمير، الأنساب (٢/ ٩٩).

وعبد الله بن رافع هو: المخزومي، أبو رافع المدني مولىٰ أم سلمة، ثقةٌ، من الثالثة، روىٰ له مسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٥٣)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٤٨٦)، والتقريب (٣٣٢٥).

دراسة الاختلاف:

مما سبق في دراسة أحوال الرواة يتبيّن أنّ الوجه الأول (يحيىٰ عن عكرمة عن عبد الله بن رافع) أرجح، **وذلك للقرائن التالية:**

(١) كثرة العدد، فالذين رووا الوجه الأول عن يحيىٰ ثلاثة، بينما لم يرو الوجه الثاني إلا راوٍ واحد.

(٢) الاختصاص بالشيخ، فمعْمَر، ومعاوية بن سلّام ثقتان ثبتان، وقد أثنىٰ الإمام أحمد علىٰ رواية معاوية عن يحيىٰ بن أبي كثيرٍ خاصةً، قال أبو زرعة الدمشقي: (رأيت معاوية يعجبه - أي الإمام أحمد - فيما روىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثير)، وقال: لمّا ذَكر أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير: (حرب بن شداد، ومعاوية بن سلّام ثقتان)[1].

(٣) المتابعة التامة، فقد تابعهما يوسف بن سعيد، وهو وإن كان ضعيفًا ضعفًا غير شديد، إلا أنّ متابعته تصلح للاعتبار بها في باب الترجيح والاستشهاد.

(٤) المتابعة القاصرة، فيزيد بن أبي حبيب قد تابع رواة الوجه الأول فرواه عن عكرمة عن عبد الله بن رافع، بينما لم يُتابع الحجاج الصوّاف أيّ نوعٍ من المتابعة.

(٥) أنّ التصريح بالسماع بين عكرمة والحجاج بن عمرو رضي الله عنه الذي وقع في رواية حجاج الصوّاف نصّ بعض الحفاظ كالحافظ العلائي أنّه وهَمٌ من الحجاج نفسه لا من الرواة عنه؛ فقد اتفقوا علىٰ ذكره عنه، ومنهم: يحيىٰ القطان، ومروان

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٥).

الفزاري، وإسماعيل بن عُلية، وحسين المعلم، وأبو عاصم النبيل، وغيرهم، قال الحافظ العلائي في جامع التحصيل (ص١٣٤): (وقد وقع الحكم بالإرسال من أجل زيادة الواسطة مع التصريح بحدثنا عند إسقاطها، كما روىٰ أصحاب السنن الأربعة من حديث حجاج الصوّاف...)- ثم ساق الخلاف علىٰ يحيىٰ بن أبي كثير فيه، وذكر حكم الإمام البخاري أنّ رواية معمر ومعاوية أصح من حديث حجاج الصوّاف، - وقال: (-...وكأنه بسبب الوهم في التصريح فيه بحدثنا وسمعت إلىٰ حجاج الصوّاف مع كونه ثقةً، والله أعلم).

وقال الإمام ابن معين - في قصةٍ طويلةٍ له في سماعه لحديث حماد من موسىٰ بن إسماعيل، وعفان-: (إن حماد بن سلمة كان يخطيء، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا علىٰ شيء علمت أنّ الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا علىٰ شيءٍ عنه، وقال واحدٌ منهم بخلافهم علمت أنّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخطيء عليه)[1]، وهذه فائدةٌ عزيزةٌ عن هذا الإمام في طريقة تحديد المخطىء في الخبر.

ومثل هذا- أي الخطأ في ذكر التصريح بالسماع - يقع كثيراً من الرواة وَهْمًا منهم، قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٥٩٣): (وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني: ذكر السماع: قال في رواية هُدبة عن حماد عن قتادة أخبرنا خلاد الجهني "هو خطأ، خلّاد قديم، ما رأىٰ قتادة خلّادًا، وذكروا لأحمد قول من قال: "عن عراك بن مالك سمعت عائشة" فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة، وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي: أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخٍ مالم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرّحون بسماعه لها من شيوخه ولا يضبطون ذلك). قال ابن رجب معلقًا علىٰ ما سبق: (وحينئذ فينبغي التفطن لهذه

(١) تُنظر القصة بطولها في المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤).

الأمور، ولا يُغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد...).

(٦) ذِكْر الواسطة أو ما يدل علىٰ وجودها بين راويين متعاصرين، مع عدم قرينة تدلُّ علىٰ ثبوت السماع بينهما، من دلائل الانقطاع، وهذه قرينةٌ معروفةٌ عند الأئمة، قال الحافظ ابن رجب: (فإن كان الثقة يروي عمّن عاصره أحيانًا - ولم يثبت لقيُّه له -، ثم يُدخل أحيانًا بينه وبينه واسطةً، فهذا يستدلُّ به هؤلاء الأئمة علىٰ عدم السماع منه...، ثم قال: (...وكلام أحمد، وأبي زُرعة، وأبي حاتم في هذا المعنىٰ كثيرٌ جداً يطول الكتاب بذكره...)[1].

فالوجه الأول الذي فيه ذكر عبد الله بن رافع أصح وهو المحفوظ، وقد وهم الحجاج الصوّاف في الوجه الثاني، خلافًا لما رجّحه ابن المديني[2]- ولم يظهر لي وجه ترجيحه، اللهم إلا أنْ يكون ورود التصريح بالسماع في رواية الحجاج-، والقول بترجيح الوجه الأول هو اختيار الإمام البخاري فقال كما نقله عنه الترمذي في سننه عَقِب تخريجه للحديث: (رواية معمرٍ ومعاوية بن سلّام أصح)، ومال إليه المزي في التحفة (٣/ ١٧)، والذهبي في السير (٦/ ٢٠) فقال عن الوجه الذي رواه الحجاج الصواف: (لكنه معلولٌ بما رواه مَعْمر، ومعاوية...قال البخاري: هذا أصح)، وابن عبد الهادي في المحرر(١/ ح٧٢٧)، والعلائي كما تقدم، كلهم احتجوا بقول البخاري ولم يتعقبوه.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيحٌ، أما رواية الحجاج الصوّاف فشاذةٌ غير محفوظة. والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) شرح العلل (١/ ٣٧١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: (تعليل الأئمة للأحاديث مبنيٌّ علىٰ غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلانٌ في كذا، لم يتعيّن خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال) الفتح (١/ ٦٩٦).

الحــديث الـرابع والعشــرون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٦/٥٨١/ح ٢٣٠٣٩):

حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَلْت عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تُدِيمُ هَذِهِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: (إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَرْتَفِعَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ).

قال الإمــام ابن المديني رحمه الله:

(فيه كلام...، وروىٰ حديث أبي أيوب رضي الله عنه: الأعمش عن المسيب بن رافع عن رجل عن أبي أيوب رضي الله عنه، ورواه شريك عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن علي بن الصَلْت عن أبي أيوب رضي الله عنه).

علل الدارقطني (٦/ ١٣٠).

الحديث ٢٤

- الأعمش عن المسيب بن رافع عن رجلٍ عن أبي أيوب رضي الله عنه ← سفيان الثوري
- الأعمش عن المسيب بن رافع عن علي بن الصَّلْت عن أبي أيوب رضي الله عنه ← شريك
- عُبيدة عن إبراهيم عن سهم عن قزعة عن قَرْثَع عن أبي أيوب رضي الله عنه ← أبو معاوية، وكيع، هُشيم، يزيد بن هارون، زيد بن أبي أُنيسة، إبراهيم بن طَهْمان، محمد بن يزيد الواسطي، ابن عيينة، إسماعيل بن زكريا، جرير بن عبد الحميد، عبدالرحيم بن سليمان، شعبة
- عُبيدة عن إبراهيم عن سَهْم عن قَرْثَع عن أبي أيوب رضي الله عنه ← شعبة، يعلى بن عُبيد، محمد بن فضيل



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مختلفٌ فيه اختلافاً شديداً، وقد أشار الإمام ابن المديني إلىٰ ذلك، بقوله (وفيه كلامٌ)، فقد رواه الأعمش، وعُبَيْدة بن مُعتّب، واختُلف علىٰ كلٍ منهما:

(١) الاختلاف على الأعمش، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (الأعمش عن المسيب بن رافع عن رجلٍ عن أبي أيوب) رواه عنه: سفيان الثوري: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ح٢٣٠٥٣).

الوجه الثاني: (الأعمش عن المسيب بن رافع عن علي بن الصَلْت عن أبي أيوب) رواه عنه: شريك، أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ح٢٣٠٣٩).

(٢) الاختلاف على عُبَيْدة، اختُلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (عُبيدة عن إبراهيم عن سهم عن قزعة عن قَرْثَع عن أبي أيوب) رواه:

١. أبو معاوية: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ح٢٣٠٢).

٢. وكيع: رواه ابن ماجه في سننه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في الأربع ركعات قبل الظهر (١/ ٣٦٥/ ح١١٥٧) بنحوه مختصراً.

٣. هُشيم: أخرجه الترمذي في الشمائل (ح٢٩٤)، والطبراني في الكبير (٤/ ح٤٠٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٢/ ح٤٥٨٠).

٤. يزيد بن هارون: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٣٣٥)، والشاشي في مسنده (٣/ ح١١٣٣).

٥. زيد بن أبي أُنيسة(١): أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٣٣٥).

٦. إبراهيم بن طَهْمان: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٣٣٥).

---

(١) يُنظر إتحاف المهرة لابن حجر (٤/ ح٤٤٠٩) فقد نبّه علىٰ رواية زيدٍ عن عُبيدة وأنّه موافقٌ لرواية جمهور أصحاب عبيدة، وكذلك أخرجها الطحاوي. وفي علل الدارقطني (٦/ ١٢٩) ما يفيد أنّ زيداً لم يذكر سهم بن منجاب في روايته، ولم أقف بعد البحث والتقصي علىٰ من أخرج تلك الرواية علىٰ ما ذكر الدارقطني تعليقاً في علله، إنما وجدت خلافه عند الطحاوي، ونصّ عليه الحافظ ابن حجر، فالله أعلم.

٧. محمد بن يزيد الواسطي: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ح١٢١٤).

٨. سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في مسنده(١/ ح٣٨٥).

٩. إسماعيل بن زكريا: أخرجه البيهقي في السنن الكبرىٰ (٢/ ح٤٥٨٠).

١٠. جرير بن عبد الحميد: أخرجه الطبراني في الكبير(٤/ ح٤٠٣٢).

١١. عبد الرحيم بن سليمان: أخرجه الطبراني في الكبير(٤/ ح٤٠٣٣).

١٢. شعبة: فيما رواه عنه أبو داود الطيالسي كما في مسنده (١/ ح٥٩٨) وفيه قال شعبة: (عن عُبيدة بن مُعَتِّب - وكان من قديم حديثه -)، ومن طريقه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ح١٢١٤)، وابن عدي في الكامل(٥/ ٣٥٢)، والخطيب في الموضح (١/ ١٧١).

ورواه عن شعبة أيضـًا علىٰ هذا الوجه: فهد بن حيّان أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣٣٥)، والخطيب في الموضح (١/ ١٧١).

وتابعهما: الحُرُّ بن مالك أخرجه الخطيب في الموضح (١/ ١٧٢).

وقد رواه هُشيم أيضـًا عن شعبة علىٰ هذا الوجه، ثم لقي عُبيدة فرواه عنه بلا واسطة: أخرجه الخطيب في الموضح(١/ ١٧٢).

الوجه الثاني: (عُبيدة عن إبراهيم عن سَهْم عن قَرْثَع عن أبي أيوب رضي الله عنه) رواه عنه:

(١) شعبة، فيما رواه عنه محمد بن جعفر: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب الأربع قبل الظهر وبعدها (٢/ ١٨٢/ ح١٢٦٤) بنحوه مختصراً، وقال أبو داود: (بلغني عن يحيىٰ القطان قال: لو حدّثت عن عُبَيْدة بشيءٍ لحدثت عنه بهذا الحديث)، وأخرجه الخطيب في الموضح (١/ ١٧٠).

(٢) يعلىٰ بن عُبيد: أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ح٢٢٦)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٢/ ح٤٥٧٩).

(٣) محمد بن فضيل: أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ح٤٠٣١)، والخطيب في الموضح (١/ ١٦٩)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٢/ ح٤٥٧٩).

تراجم الرواة:

مدار الاختلاف الأول على الأعمش، وهو:

سليمان بن مهران: الأسدي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ، عارفٌ بالقراءة؛ لكنه يدلس، وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وقلة تدليسه، فعده الحافظان العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان ومائة، روىٰ له الجماعة

وهذا طرفٌ من أقوال الأئمة في تدليسه، وكيفية التعامل معه:

قال الذهبي في الميزان: (أحد الأئمة الثقات، وما نقموا عليه إلا التدليس)، وقال أيضاً: (وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيفٍ ولا يدري به، فمتىٰ قال "حدثنا" فلا كلام، ومتىٰ قال "عن" تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخٍ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمّان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولةٌ علىٰ الاتصال).

أقول: عبارة الذهبي واضحةٌ في أنه لا يُرد حديث الأعمش بمجرّد عنعنته، بل قال: (تطرّق إليه احتمال التدليس)، وهذا لا يُنازع فيه، فهذا جارٍ علىٰ كل مدلس يروي الحديث بالعنعنة، لكن يُقال: ما نوع هذا الاحتمال؟، يبينه ويوضحه مقدار تدليسه من حيث الكثرة والقلة، وكلام الأئمة في ذلك، وتقدم أنه من المرتبة الثانية وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، قال الإمام يعقوب بن سفيان في المعرفة و التاريخ (٢/ ٦٣٧) في منزلة تدليس أبي إسحاق: (وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يُعلم أنه مُدَلّسٌ يقوم مقام الحجة).

فيستفاد من كلام الإمام يعقوب أن ما وصف به هؤلاء الأئمة من التدليس لا يؤثر عليهم إلا إذا تبين أنهم دلسوا في حديثٍ بعينه، والسبب في ذلك أن الإمام الأعمش - علىٰ سبيل المثال - واسع الرواية مكثرٌ منها، بل جُلُّ حديث الكوفة

يدور على الأعمش[١]، وأبي إسحاق وأهل بيته، ونحوهم، ولم يُعرفوا بكثرة التدليس كما تقدم.

قال أبو داود في سؤالاته للإمام أحمد: (سمعت أحمد سُئل عن الرجل يُعرف بالتدليس، يُحتج به فيما لم يقل سمعت؟، قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تُصاد له الألفاظ، قال: يضيق هذا، أي أنك تحتج به)، وهذه فائدةٌ عزيزةٌ نفيسةٌ من إمام أهل الحديث في وقته في قبول عنعنة الأعمش، وهذا مقيدٌ بما إذا لم يُعلم أنه دلس في حديث معين كما هو معلومٌ.

يُنظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٩٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٧٦)، والميزان (٢/ ٢٢٤)، وجامع التحصيل (١١٣)، وطبقات المدلسين (٣٣)، والتقريب (٢٦٣٠).

وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول:

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حُجة، وسفيان من أحفظ وأثبت أصحاب الأعمش، كما نص على ذلك كبار الحفاظ، قال أبو حاتم: (أثبت أصحاب الأعمش الثوري)، وقال ابن معين: (لم يكن أحدٌ أعلم بحديث الأعمش من الثوري)، وقال الإمام أحمد: (سفيان أحبهم إليّ)، وقد أفاض ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٧١٤-٧١٧) في نقل أقوال الأئمة في ذلك، وتقدمت ترجمة سفيان في الحديث السادس.

---

(١) المدلس إذا كان مكثراً من الرواية مقلاً من التدليس، فإنه لا يُرد حديثه إلا إذا عُلم أنه دلس في حديث بعينه، لا بمجرد عنعنته في الإسناد وقوله "عن"، قال يعقوب بن شيبة سألت يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلت له: أفيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ قال: **" لا يكون حجة فيما دلّس "**، فابن معين لم يجعل الحكم للصيغة، بل لثبوت التدليس في نفس الأمر.

وقال يعقوب أيضاً: سألت ابن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: **" إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا "**، فانظر إلى قوله (إذا كان الغالب عليه التدليس)، فمهومه أنه إذا لم يغلب التدليس على حديثه فإنه يكون حجة ولو لم يقل (حدثنا)، والأئمة الحفاظ الثقات لا يغلب عليهم التدليس، بل مسموعاتهم أكثر من رواياتهم المُدلّسة وإن كثُر منهم التدليس. راجع هذين النقلين عن يحيى وعلي عند ابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٧)

أما الوجه الثاني فقد رواه عنه:

شريك بن عبد الله النَخَعي الكوفي، أبو عبد الله القاضي، صدوق حسن الحديث قبل ولايته القضاء، ومن سمع منه قديماً أقوىٰ وأصح ممن سمع منه بأخرة، وهكذا من سمع منه من كتابه: كإسحاق الأزرق أصح ممن سمع منه من حفظه، وقيل إنه ضعُف حفظه في آخر عمره لمّا تولىٰ القضاء فانشغل به عن حفظ الحديث، وقد تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

أما الاختلاف الثاني، فهو الاختلاف علىٰ عُبيدة، وهو:

عُبَيْدة بن مُعَتِّب - بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة - الضبي أبو عبد الكريم الكوفي الضرير، ضعيفٌ واختلط بأخرة، من الثامنة، وما له في البخاري سوىٰ موضع واحد في الأضاحي معلقاً، وروىٰ له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٩٤)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٢٧٣)، والتقريب (٤٤٤٨).

واختلف عليه على وجهين، فقد رواه عنه على الوجه الأول اثنا عشر راوياً:

(١) أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير الكوفي، ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائة، وقد رُمي بالإرجاء، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ١٢٣)، شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٨٠، ٨١٢)، التهذيب لابن حجر (٣/ ٥٥١)، التقريب (٥٨٧٨).

(٢) وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسي[١]، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة مات في آخر سنة ست وتسعين أو أول سبع وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣٧)، وتهذيب الكمال(٣٠/ ٤٦٢)، والتقريب(٧٤٦٤).

(١) بضم الراء وتخفيف الواو، وهو منسوبٌ إلىٰ بني رؤاس، وهو الحارث بن كلاب، الأنساب (٢/ ٣٢٨).

(٣) هُشيم بن بشير، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٤) يزيد بن هارون الواسطي، ثقة متقن، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) زيد بن أبي أُنيسة، حافظٌ إمامٌ ثقةٌ، متفقٌ على الاحتجاج به وتوثيقه، أصله من الكوفة، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٦) إبراهيم بن طَهْمان الخراساني أبو سعيد، سكن نيسابور[١] ثم مكة، ثقةٌ يُغرب وتُكُلم فيه للإرجاء ويُقال رجع عنه، من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٠٧)، وتهذيب الكمال (٢/ ١٠٨)، والتقريب (١٩١).

(٧) محمد بن يزيد الواسطي، أبو سعيد أو أبو يزيد أو أبو إسحاق الواسطي، أصله شامي، ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، من كبار التاسعة مات سنة تسعين ومائة، أو قبلها أو بعدها، روىٰ له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٢٦)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٧٢)، والتقريب(٦٤٤٣).

(٨) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكنه لم يختلط وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٩) إسماعيل بن زكريا بن مُرّة الخُلْقاني[٢]، أبو زياد الكوفي، صدوق يخطئ قليلاً، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(١٠) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي الكوفي، نزيل الري[٣] وقاضيها، ثقةٌ

---

(١) مدينةٌ قديمةٌ عظيمةٌ خرّجت العلماء والفضلاء، موقعها حاليًا في شمال شرق إيران، شُيّدت في مكان مدينةٍ ساسانية قديمة، يُنظر: معجم البلدان (٥/ ٣٣١)، والموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٨٦٦).

(٢) بضم الخاء وسكون اللام وفتح القاف، نسبةً إلىٰ بيع الخَلِق من الثياب وغيرها، الأنساب (٢/ ١٧٥).

(٣) مدينةٌ في خراسان، موضعها الآن داخل حدود إيران، تقع أطلالها علىٰ بعد ٨كلم جنوب شرق طهران، تقدم وصفها في ترجمة ابن المديني عند الحديث عن رحلته إليها.

صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدىٰ وسبعون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٥)، وتهذيب الكمال (٤/ ٥٤٠)، والتقريب (٩٢٤).

(١١) عبد الرحيم بن سليمان: الكناني أو الطائي، أبو علي الأشلّ المروزي، نزيل الكوفة، ثقةٌ له تصانيف، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل(٥/ ٣٣٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٦)، والتقريب (٤٠٨٤).

(١٢) شعبة: بن الحجاج بن الورد العَتَكي، ثقةٌ حافظٌ متقنٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس، واختلف عليه:

فرواه عنه علىٰ الوجه الأول (عنه عن عُبيدة عن إبراهيم عن سهم عن قزعة عن قرثع عن أبي أيوب رضي الله عنه) جماعةٌ من أصحابه، وهم:

(١) الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، ثقةٌ حافظٌ غلط في أحاديث، وأما منزلته في حديث شعبة، فهو من أثبت أصحابه.

قال الدّارِمي لابن معين: (أبو داود أَحَبُّ إليك في شعبة أو ابن مهدي، فقال: أبو داود أعلم به. قال الدَّارِمي: أبو داود أكثر رواية عن شعبة)[١]، وقال أبو مسعود بن الفرات: (ما رأيت أحداً أكبر في شعبة من أبي داود)[٢]، وقال سليمان بن حرب: (كان شعبة إذا قام أملىٰ عليهم أبو داود ما مرَّ لشعبة)[٣]، وَقَالَ ابن عدي: (أصحاب شعبة: معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيىٰ القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم)[٤]، وقال الدَّارِمي: (أبو داود أكثر رواية عن شعبة)[٥]، وقال أحمد بن سعيد الدَّارِمي:

(١) تاريخ الدارمي (١٠٧و١١٠)، وشرح العلل (٢/ ٥١٥).
(٢) شرح العلل (٢/ ٥١٥).
(٣) التهذيب (٢/ ٩١).
(٤) شرح العلل (٢/ ٥١٥).
(٥) تاريخ الدارمي (١٠٧و١١٠)، وشرح العلل (٢/ ٥١٥).

(سألت أحمد بن حنبل عن من نكتب حديث شعبة؟ قال:كنا نقول وأبو داود حيٌّ: يكتب عن أبي داود، ثُمَّ عن وهب، أما أبو داود فللسَّماع، وأما وهب فللإتقان)(١)، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

(٢) هُشَيْم بن بَشِير بن القاسم بن دينار السُلَمي الواسطي، أبو معاوية بن أبي خازم، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٣) الحُرُّ بن مالك بن الخطاب العنبري أبو سهل البصري.

قال أبو حاتم: (صدوقٌ لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن عدي في الكامل وأورد له من طريق: إبراهيم بن جابر حدثنا الحر بن مالك أبو سهل العنبري حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (من سرّه أن يحبه الله ورسوله فليقرأ في المصحف)(٢)، قال ابن عدي: (وهذا لا يرويه عن شعبة غير الحر بهذا الإسناد، وللحر عن شعبة وعن غيره أحاديث ليست بالكثيرة، وأما هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد فمنكر)، وذكر الذهبي في الميزان أنّ هذا الخبر باطل، وعلل ذلك بأنّ المصاحف إنما اتخذت بعد النبي ﷺ، قال الحافظ في اللسان: (وهذا التعليل ضعيفٌ، ففي الصحيحين" أن النبي ﷺ نهىٰ أن يُسافَر بالقرآن إلىٰ أرض العدو مخافة أن يناله العدو"(٣)، وما المانع أن يكون الله ﷻ أطلع نبيه ﷺ علىٰ أن أصحابه ﵃ سيتخذون المصاحف، لكن الحُرَّ مجهول الحال)، وقال في التقريب:(صدوقٌ، من التاسعة، روىٰ له ابن ماجه)، والأظهر ما قاله الحافظ في التقريب، فمن قال فيه أبو حاتم وهو أحد الرواة عن الحرِّ نفسِه: صدوقٌ لا بأس به، ووثقه ابن حبان، فكيف يكون مجهول الحال؟.

---

(١) التهذيب (٢/ ٩١).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٤٩)، وقال عنه: منكر، وقال الذهبي في الميزان (١/ ٤٧١): (باطلٌ).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب كراهية السفر بالمصاحف إلىٰ أرض العدو(٦/ ١٥٥/ ٢٩٩٠)، ومسلم في صحيحه في كتاب الإمارة (١٣/ ١٩/ ١٨٦٩)، وغيرهما.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٢٤١)، والكامل (٢/ ٤٤٩)، وتهذيب الكمال (٥/ ٥١٥)، والكاشف (١/ ٩٦٥)، والميزان (١/ ٤٧١)، والتقريب (١١٧٠)، واللسان (٢/ ١٨٥).

(٤) فهد بن حيّان النَهْشَلي[1]، أبو بكر البصري، متروكٌ واهي الحديث، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٨٨)، والمجروحين (٢/ ٢١١)، الميزان (٣/ ٣٦٦)، واللسان (٤/ ٥٣١)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٢٠١).

أما الوجه الثاني عن شعبة الذي لم يذكر فيه قزعة، فقد رواه عن شعبة:

محمد بن جعفر: الهُذَلي البصري، المعروف بغُندَر[2]، ثقةٌ صحيح الكتاب إلا أنّ فيه غفلة، من التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربعٍ وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

وهو من أثبت أصحاب شعبة، لازم شعبة عشرين سنة، لم يكتب فيها عن أحدٍ غيره، فكان يسمع منه فيكتب، ثم يأتيه به فيعرضه عليه، وقال ابن المديني: (هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة)، وقال ابن مهدي: (كنا نستفيد من كتب غُندَر في شعبة، وكان وكيع يسميه: "الصحيح الكتاب")، وقال ابن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُنْدَر حَكَمٌ بينهم)، وقال العجلي: (كان من أثبت الناس في حديث شعبة)، وقال الإمام أحمد: (ما في أصحاب شعبة أقل خطأً من محمد بن جعفر)، وقال الفلاس: (كان يحيىٰ، وعبد الرحمن، ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديثٍ عن شعبة رجعوا إلىٰ كتاب غُندر فحَكَمَ عليهم).

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥)، شرح العلل(٢/ ٧٠٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٨٥)، والتقريب (٥٨٢٤).

---

(١) بفتح النون وسكون الهاء وفتح الشين، نسبةً إلىٰ بني نَهْشَل، الأنساب (٤/ ٤٥٤).

(٢) قال العَيْشي: (إنما سمىٰ غُندَراً ابنُ جريج في ذلك اليوم فكان يُكثر الشغب عليه، فقال: اسكت يا غُندر، وأهل الحجاز يسمون المشغّب غندراً)، نزهة الألباب في معرفة الألقاب لابن حجر (٢/ ٥٨).

وقد رواه عن عُبيدة بن مُعتِّب على الوجه الثاني بحذف (قَزَعة) ثلاثة:

(١) يعلىٰ بن عُبيد بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي، ثقةٌ إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، من كبار التاسعة مات سنة بضع ومائتين وله تسعون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣٠٤)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٣٨٩)، والتقريب (٧٨٩٨).

(٢) محمد بن فُضيل بن غَزْوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي.

وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن المديني: (ثقةٌ ثبتٌ في الحديث، ما أقل سقط حديثه)، وقال الدارقطني: (كان ثبتًا في الحديث)، وقال أحمد: (كان يتشيع، وكان حسن الحديث)، وقال أبو زرعة: (صدوقٌ من أهل العلم)، وقال النسائي: (ليس به بأسٌ)، وقال أبو حاتمٌ: (شيخٌ)، وقال الحافظ الذهبي في الكاشف: (ثقةٌ شيعيٌ)، وقال في السير: (احتج به أرباب الصحاح)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ عارفٌ رُمي بالتشيع).

والأظهر عندي والله أعلم أنه ثقةٌ، فقد احتج به الشيخان في صحيحيهما، ووثقه أكثر الأئمة، ومن تكلم فيه فإنما تكلم لأجل ما نُسب إليه من التشيع، فإن ثبت عنه ذلك فلا تؤثر بدعته في حديثه مع صدقه وضبطه[١]، لاسيما وأنّه كان معظّمًا للشيخين كما قال الذهبي في السير، وقد ودافع عنه ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٤٦٤) فقال: (إنما توقف فيه من توقف لتشيعه وقد قال أحمد بن علي حدثنا أبو هاشم الرفاعي: سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان رضي الله عنه، ولا رحم من لا يترحم عليه، ورأيت عليه آثار أهل السُنة والجماعة)، وقال أبو هاشم أيضًا: وسمعته يحلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت علىٰ خفه أثر المسح، وقال ابن معين: (سمعت ابن فُضيل وأنا عنده، قال له رجلٌ: إنّ مروان الفزاري يزعم أنّ أباك أرادك

---

(١) مضىٰ البحث في رواية المبتدع وذكر أقوال الأئمة المتقدمين فيها في الحديث الرابع في ترجمة عبيد الله بن موسىٰ.

ليلةً أن تستغفر لعثمان ﷺ فلم تفعل، فقال: لا والله، ما علم الله هذا مني قط، وما ذكرت عثمان ﷺ قط إلا بخير)، من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٥٧)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٢٩٣)، والسير(٩/ ١٧٣)، الكاشف (٢/ ٢١١)، والتقريب (٦٢٦٧).

(٣) شعبة بن الحجاج فيما رواه عنه محمد بن جعفر كما تقدم.

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف علىٰ الأعمش: فيترجح من خلال دراسة أحوال المختلفين عليه أن المحفوظ عن الأعمش هو الوجه الأول، وهو ما رواه الثوري عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن رجلٍ عن أبي أيوب ﷺ، فلا مقارنة في الحفظ والإتقان بين الثوري، وشريك.

وقد جاء في رواية ابن خزيمة (عن رجلٍ من الأنصار)، ويُحتمل أنه علي بن الصَلْت الذي جاء ذكره في رواية شَريك.

أما الاختلاف علىٰ شعبة: فلعل الأصحّ عن شعبة هو ذكر الواسطة (قزعة) وهو الوجه الأول عن عُبيدة بن مُعتّب، **وذلك للقرائن التالية:**

١. كثرة العدد، فالوجه الذي فيه الواسطة رواه أربعةٌ من أصحاب شعبة، في حين انفرد واحدٌ بالوجه الثاني.

٢. المتابعة القاصرة، فقد توبع الرواة الذين ذكروا الواسطة عن شعبة، بجمهور أصحاب عُبيدة وهم أحد عشر راوياً كلهم ذكروا الزيادة وهو (قَزَعَة).

٣. أنّ الإسقاط علىٰ الضعيف أهون من ذكر الزيادة، وكون فهد بن حيان علىٰ شدة ضعفه حفظ تلك الزيادة مع أنّ الإسقاط في حقه أسهل وأهون من ذكرها لضعف حفظه، فهذا دليلٌ علىٰ ضبطه في هذا الإسناد، وهذا يؤيد أنّ الزيادة

محفوظة، لاسيما مع وجود المتابعة من غيره من الثقات، وقد نبّه علىٰ هذه الفائدة الجليلة الإمام أبو حاتم الرازي حين حكم لابن لهيعة في حديثٍ اختُلف فيه علىٰ مكحول في زيادة رجلٍ إنما ورد ذكره في رواية ابن لهيعة، قال ابن أبي حاتم في العلل(١/ ١٧١): (قلتُ لأبي: لِمَ حكمت برواية ابن لهيعة، فقال: لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجلٍ، ولو كان نقصان رجلٍ كان أسهل علىٰ ابن لهيعة حفظه).

وأما رواية غُندَر بإسقاط (قزعة)، فلعل شعبة قد رواها مرةً من حفظه فأسقطها، ثم حدّث من كتابه فذكرها ورواها عنه بقية أصحابه (الأربعة) فذكروها، لا سيّما أنه لم تُذكر أوجهٌ أخرىٰ عن شعبة، حتىٰ يكون كتاب غُندَر حكمٌ بينها، إنما المخالفة بين من روىٰ الحديث من أصحاب شعبة وهم جماعةٌ، وغُندَرٌ وحده، فرواية الجماعة أقوىٰ، والله أعلم.

وأما الاختلاف علىٰ عُبيدة، فمن خلال تراجم المختلِفين علىٰ المدار، يترجح لي والله أعلم: أنّ المحفوظ عن عُبيدة هو الوجه الأول بذكر (قَزَعَة)، **لعدة قرائن تدل على ذلك:**

١. قرينة العدد، فقد رواه عنه اثنا عشر راويـًا، بينما لم يرو الوجه الآخر سوىٰ راويان.
٢. اتفاق البلدان، فرواة الوجه الأول كلهم كوفيون من أهل بلد عُبيدة إلا أربعةٌ من واسط، وأهل بلد الراوي أدرىٰ بحديثه.
٣. قرينة الحفظ والإتقان، فالذين زادوا (قَزَعة) أجلّ وأتقن وأحفظ من الراويين الذيْن أسقطا ذكر الزيادة.
٤. أنّ الإسقاط أسهل وأهون، فاحتمال وروده من الرواة وهمـًا منهم أقرب من احتمال ذكرهم للزيادة التي تحتاج إلىٰ مزيد حفظٍ وضبطٍ، لا سيما مع كثرة من زادها، وثقتهم.

وهذا ما رجحه الإمام أبو حاتم الرازي في العلل(١/ ١٣٨) فقال: (إنما رواه عُبيدة[1] الضبي عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قَزَعة عن قَرْثع عن أبي أيوب رضي الله عنه عن النبي ﷺ...)، والدارقطني أيضاً كما في العلل (٦/ ١٢٩) فقال: (وقول أبي معاوية أشبه بالصواب)، وأبو معاوية من رواة الوجه الأول.

خلاصة الدراسة:

أن للحديث طريقين عن أبي أيوب رضي الله عنه:

١. المسيب بن رافع عن رجلٍ عن أبي أيوب رضي الله عنه.

٢. عن عُبيدة عن إبراهيم عن سهم عن قزعة عن قرثع عن أبي أيوب رضي الله عنه وفيه زيادةٌ في آخره: (قال أبو أيوب: تقرأ فيهنّ كلهن يارسول الله؟، قال: نعم، قلت: ففيها سلامٌ فاصلٌ؟، قال: لا).

وكلا الطريقين ضعيفٌ لا يصح، أما الأول فمعلولٌ: بجهالة شيخ المسيب بن رافع، وعلىٰ فرض كونه علي بن الصَلْت الذي سُمي في رواية شريك (المرجوحة)، فعليٌ هذا مجهول العين، لم يرو عنه إلا المسيب بن رافع، ولا يُعرف إلا في حديث أبي أيوب هذا، قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٨٨): (لا يُعرف)، وقال ابن خزيمة: (لا يُحتج به)، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً[2]، وقال ابن خزيمة أيضاً في صحيحه (٢/ ٢٢٣): (ولست أعرف علي بن الصَلْت هذا، ولا أدري من أي بلاد الله هو، ولا أفهم ألقي أبا أيوب أم لا، ولا يحتج بمثل هذه الأسانيد- علمي- إلا معاند أو جاهل).

---

(١) في الأصل المطبوع (عَبْدة) وهو تصحيفٌ، صوابه (عُبيدة) وهو ابن مُعتّب الضبي، وعليه مدار الحديث، وليس لعبدة رواية في الحديث أصلاً، وقد صُحح هذا التصحيف في الطبعة المحققة من علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٠٦) ط. مكتبة الضياء.

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٢٧٩)، الجرح والتعديل (٦/ ١٠٤٧).

وأما الطريق الثاني: ففيه عُبيدة بن مُعَتِّبْ، وتقدم في ترجمته أنه ضعيفٌ واختلط بأخرة، قال ابن خزيمة: (ليس ممن يجوز الإحتجاج بخبره عند من له معرفةٌ برواة الأخبار)، وقد ضعّف ابن خزيمة الحديث بهذا الإسناد فقال: (فأما الخبر الذي احتج به بعض الناس في الأربع قبل الظهر أنّ النبي ﷺ صلاهن بتسليمة، فإنه روي بإسنادٍ لا يُحتج بمثله من له معرفةٌ برواية الأخبار)، فالحديث فيه كلامٌ كما قال الإمام ابن المديني.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيفٌ من كلا الوجهين، ولكن للحديث ما يشهد له فيتقوىٰ به ويكون حسنًا لغيره بشواهده، إلا ذِكْرُ ترك التسليم بينهن، فلم أجد له شاهداً يقويه.

الشواهد:

(١) عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه أن رسول الله رضي الله عنه كان يصلي أربعًا بعد أن تزول الشمس قبل الظهر، وقال: (إنها ساعةٌ تُفتح فيها أبواب السماء، وأحب أن يصعد لي فيها عملٌ صالح). أخرجه الترمذي في سننه في الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند الزوال (٢/ ح٤٧٨) وقال: حسنٌ غريب، وذكر المزي في التحفة (٤/ ٣٤٨) أنّ النسائي خرّجه في رواية أبي الطيب محمد بن الفضل بن العباس، ورواه أحمد في المسند (ح١٤٩٧٠) وغيرهم، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ سنن الترمذي: (هو حديثٌ صحيحٌ متصل الإسناد رواته ثقاتٌ)، وهو كما قال رحمه الله، وهذه تراجم رجال إسناد الترمذي بإيجاز:

شيخ الترمذي هو: محمد بن المثنىٰ بن عُبيد العَنَزي، أبو موسىٰ البصري، المعروف بالزَمِن، مشهورٌ بكنيته وباسمه، ثقةٌ ثبتٌ، روىٰ له الجماعة، التقريب (٦٣٠٤).

وأبو داود الطيالسي هو: سليمان بن داود بن الجارود البصري، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

ومحمد بن مسلم بن أبي الوضاح الجزري، نزيل بغداد، أبو سعيد المؤدب، قال بن حجر: (صدوقٌ يهم)، روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة.

والصواب أنّه ثقةٌ؛ فقد وثقه اثنا عشر إماماً من كبار أئمة الجرح والتعديل ومنهم الأئمة: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن سعد، وأحمد بن صالح، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وابن حبان، وابن شاهين، زاد ابن حبان: (مستقيم الحديث).

ولم يُنقل أنّ أحداً من الأئمة تكلّم فيه إلا البخاري ففي التهذيبين أنّه قال عنه: (فيه نظر)، وقد بحثت عن عبارته هذه فلم أجدها في كتبه، ولا في كتب من ينقل عنه غالباً كالترمذي، وابن عدي، والعُقيلي، وبعيدٌ جداً أن يتفق الأئمة علىٰ توثيق رجل ويتّهمه البخاري!، فلعله قالها في حديثٍ بعينه، وهذا كثيرٌ عند البخاري، هذا إنْ ثبت عنه ذلك.

وعلىٰ كلٍّ ففي عبارة البخاري هذه بحثٌ في مدلولها، فالذهبي في الميزان (٢/ ٣٤) يرىٰ أنّه يقولها فيمن يتهمه غالباً، وللشيخ حبيب الرحمن الأعظمي بحثٌ ماتعٌ موجودٌ في حواشي الرفع والتكميل في (ص٣٨٩)، ذكر فيه أنّ في كلام الذهبي نظراً، ثم أورد أحد عشر راوياً علىٰ سبيل المثال ممن وصفهم البخاري بهذه العبارة، وقد وثقهم جماعةٌ من الأئمة، أو مُخرّجٌ حديثهم في الصحيح.

يُنظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٥٢)، الكاشف (٥١٥٤)، التقريب (٦٣٣٨).

وعبد الكريم بن مالك الجزَري، ثقةٌ متقنٌ، روىٰ له الجماعة، التقريب (٤١٨٢).

ومجاهد بن جبْر المكي، ثقةٌ إمامٌ في التفسير والعلم، روىٰ له الجماعة، التقريب (٦٥٢٣).

(٢) أما صلاة أربعٍ قبل الظهر، فالأحاديث فيها كثيرة، ومنها: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجمعة، باب الركعتين قبل الظهر (ح١١٨٢) بسنده عن عائشة أن النبي ﷺ:كان لا يدع أربعًا قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة.

وأخرج مسلمٌ في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (ح٧٣٠) بسنده عن عائشة قالت: كان ﷺ يصلي في بيتي قبل الظهر أربعًا، ثم يخرج فيصلي بالناس...الحديث.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الخامس والعشرون

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الموطأ في كتاب الطهارة (١/٥١/ح٦١)، باب جامع الوضوء:

حَدَّثَنِي هِشَامُ بنُ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ أنّ النَّبِيِّ ﷺ سُئِلَ عن الاستِطَابَةِ، فقَالَ: (أَوَلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(الصواب رواية الجماعة عن هشام عن عمرو بن خزيمة).

السنن الكبرىٰ للبيهقي (١/ ١٠٣/ ح ٥٠١).

الحديث ٢٥

- هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً ← مالك، يحيى بن سعيد، ابن عيينه، ابن جريج
- هشام عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه به ← أبو معاوية ← النفيلي
  - ← تابع أبا معاوية: أبو أسامة، ابن عيينة، وكيع، ابن نمير، ابن بشر، ابن مسهر، عبدة، عبدالرحيم بن سليمان، زائدة، المفضل
- هشام عن عبدالرحمن بن سعد عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة عن أبيه به ← أبو معاوية ← إسحاق بن راهويه، ابن أبي شيبه، ابن عبدالجبار
- هشام عن أبي وجزة عن عمارة بن خزيمة عن أبيه ← سفيان بن عيينة
- هشام بن عروة عن أبيه عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه ← إسماعيل بن عياش
- هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﭬ ← الحجاج بن أرطاة



تخـريج الحـديث وبيــان وجـوه الاختــلاف فيــه:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: (هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/ ٥١/ ح٦١) في كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء.

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ح٢١٣٧٢) عن يحيىٰ بن سعيد.

وأخرجه الحميدي في مسنده (١/ ح٤٣٢)، والطبراني في الكبير (٤/ ح٣٧٢٤) من طريق: إبراهيم بن بشار الرمادي، كلاهما (الحميدي، وإبراهيم) عن سفيان بن عيينة.

وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٣٠٨) معلقـاً من طريق ابن جُريج، ولم أقف علىٰ روايته.

أربعتهم: (مالك، ويحيىٰ بن سعيد، وابن عيينه، وابن جريج) عن هشام عن أبيه مرسلاً.

الوجه الثاني: (هشام عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه به):

أخرجه أبو داود في سننه في الطهارة، باب الاستنجاء بالأحجار (١/ ٦٨/ ح٤٢)، من طريق: عبدالله بن محمد النفيلي عن أبي معاوية.

وقال أبو داود عقبه: (وكذا رواه أبو أسامه وابن نمير عن هشام).

واختلف فيه على أبي معاوية على وجهين:

(أ) فرواه النفيلي عنه علىٰ الوجه السابق.

(ب) ورواه أحمد بن عبدالجبار عند البيهقي في الكبرىٰ (١/ ح٥٠٢)، وعثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه عند الطبراني في الكبير (٤/ ح٣٧٢٣)، ثلاثتهم: (إسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبه، وابن عبد الجبار) عن أبي معاوية عن هشام عن عبد الرحمن بن سعد عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة عن أبيه به.

قال الترمذي في العلل الكبير (١/ ٩٧): قال البخاري: (وأبو معاوية أخطأ في هذا الحديث إذ زاد:" عن عبد الرحمن بن سعد")، فرواية النفيلي عن أبي معاوية أصح، فقد وافق أبا معاوية عليها وتابعه فيها عشرة من الرواة الثقات بدون زيادة: " ابن سعد"، على حين لم يُتابع أبو معاوية على الوجه الثاني، وقد تُكُلِّم في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة وذكر أحمد أن فيها اضطراباً- وسيأتي بيانه في ترجمته بعد قليل بإذن الله ﷻ -، فما وافق فيه الحفاظ أولى وأصح، لا سيما مع جزم البخاري بخطئه، والله أعلم.

وللمزي رأي آخر ذكره في التحفة (٣/ ١٢٥) فقال: (ومن الجائز أن يكون هشام سمعه أولاً من عبدالرحمن بن سعد عن عمرو بن خزيمة ثم لقي عمرو بن خزيمة فسمعه منه، فرواه مرّة هكذا ومرّة هكذا، ويدل على ذلك رواية علي بن مُسْهر، فإنه قال في روايته: عن هشام أخبرني عمرو بن خزيمة فبيَّن سماعه منه).

ولكن رواية ابن مسهر عند الدرامي في سننه - وسيأتي تخريجها بعد قليل إن شاء الله - وليس فيها التصريح بالسماع، وكلام البخاري أولى.

وأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث (١/ ١١٤/ ح٣١٥) من طريق: محمد بن الصبّاح عن ابن عيينة.

وأخرجه ابن ماجه أيضاً في الموضع السابق، وأحمد في المسند (٦/ ح٢١٣٥٤) والحميدي في مسنده (١/ ح٤٣٣)، ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢/ ح٣٦٦)، والطبراني في الكبير (٤/ ح٣٧٢٧) كلهم من طريق: وكيع.

وكنّى فيه وكيعٌ عمرو بن خُزيمة بأبي خُزيمة، قال المزي في التحفة: (٣/ ١٢٥): (ومن الجائز أن يكون "عمرو بن خزيمة" يكنى: أبا خزيمة، فلا يكون بين الروايتين خلاف)، ووافقه ابن حجر في النكت الظراف، وقد نص البيهقي في السنن الكبرى (١/ ح٥٠٢) على أن عمرو بن خزيمة كنيته أبو خزيمة، وكذا من ترجم لعمرو بن خُزيمة كالمزي في التهذيب (٢١/ ٦٠٨) وبهذا يزول الإشكال.

وأخرجه أيضـًا أحمد في مسنده (٦/ ح٢١٣٦٥)، وابن أبي شيبه في المصنف (١/ ١٨١) والطبراني في الكبير (٤/ ح٣٧٢٦) من طريق: عبدالله بن نمير.

وأخرجه أحمد في المسند (٦/ ح٢١٣٤٩)، والبيهقي في الخلافيات (٢/ ح٣٦٣) من طريق محمد بن بشر.

وأخرجه الدارمي في سننه في الطهارة، باب الاستطابة (١/ ١٨١/ ح:٦٧) من طريق: علي بن مسهر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٨١) - ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ح٣٧٢٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٣٠٨)-، الترمذي في العلل الكبير (١/ ٩٦) كلهم من طريق: عبدة بن سليمان.

وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٢١) عن عبد الرحيم بن سليمان[(١)].

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٣٠٨) من طريق: زائدة، والمفضل بن فَضالة كلاهما عن هشام به.

أحد عشر راويـًا (أبو معاوية، وأبو أسامة، وسفيان بن عيينة، ووكيع، وابن نمير، وابن بشر، وابن مسهر، وعبدة، وعبد الرحيم بن سليمان، وزائدة، والمفضل) جميعهم: عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه به.

الوجه الثالث: (هشام بن عروة عن أبي وجزة عن عمارة بن خزيمة عن أبيه):

أخرجه الشافعي في مسنده (١٣)، وفي الأم أيضـًا (١/ ١٨) عن سفيان بن عيينة به.

ومن طريقه البيهقي في المعرفة (١/ ٨٥٨)، والخلافيات (١/ ح٣٦٠)، والبغوي في شرح السُنة (١/ ح١٧٩) -، وأخرجه الحميدي (١/ ح٤٣٢)، والطبراني في الكبير (٤/ ح٣٧٢٤) من طريق: إبراهيم بن بشار، ثلاثتهم (الشافعي، والحميدي، وإبراهيم) عن سفيان بن عيينة به.

(١) في الأصل: عبد الرحمن، وهو تصحيف والصواب المثبت هنا فليس في الرواة عن هشام من اسمه عبد الرحمن بن سليمان ينظر: (تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٣٢).

الوجه الرابع: (هشام بن عروة عن أبيه عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه):

كذا بإسقاط (عمرو بن خزيمة) أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ح٣٧٢٩) من طريق هشام بن عمار عن إسماعيل بن عياش[1] عن هشام به.

الوجه الخامس: (هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة):

أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ح١١) من طريق: الحجاج بن أرطاة عن هشام بنحوه مع زيادة في أوله وآخره، قال الدارقطني عقبه: (لم يروه غير مبشر بن عبيد وهو متروك).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على هشام، وهو:

هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي، أبو المنذر، وقيل أبو عبدالله، أحد الأئمة الأعلام، قال ابن حجر: (ثقة فقيه، ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمسٍ أو ستٍ وأربعين ومائة، روىٰ له الجماعة)، وقد عدّه الحافظ في المرتبة الأولىٰ من المدلسين الذين لا يدلسون إلا نادراً واحتُمل تدليسهم.

ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٦٣)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٣٢)، والتقريب (٧٣٥٢)، وطبقات المدلسين (ص٩٤).

وقد رواه عن هشام على الوجه الأول جماعة من الرواة:

(١) مالك بن أنس: بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روىٰ له الجماعة، قال الدارقطني: (أثبت الرواة عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيىٰ القطان، وابن نمير، والليث بن سعد).

ينظر: الجرح والتعديل(٨/ ٢٠٤)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٩١)، شرح العلل(٢/ ٦٨٠)، والتقريب (٦٤٦٥).

(١) في الأصل: (ابن هشام)، وهو خطأ فليس لهشام ابنٌ اسمه إسماعيل، بل هو إسماعيل بن عياش، ينظر تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٣٢).

(٢) يحيىٰ بن سعيد: بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل(٩/ ١٥٠)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، والتقريب (٧٦٠٧).

(٣) سفيان بن عيينة: الإمام الثقة الحافظ، تقدّمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جرُيج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة، أو بعدها، روىٰ له الجماعة.

وقد تابع ابن جريج علىٰ روايته لهذا الوجه ثلاثة من الحفاظ: (مالك، ويحيىٰ بن سعيد، وابن عيينة)، فلا إشكال في تدليسه مع متابعة هؤلاء له، ولم أقف علىٰ لفظ روايته مسنداً، وإنما ذكرها ابن عبد البر تعليقـاً كما تقدم، وقد عده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين.

ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٦)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٨)، والتقريب (٤٢٢١)، وطبقات المدلسين (ص١٤١).

أما الوجه الثاني، فقد رواه عنه:

(١) أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير الكوفي الحافظ، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

قال الأثرم: (قلت لأبي عبد الله: أبو معاوية صحيح الحديث عن هشام؟ قال: لا، ما هو بصحيح الحديث عنه)، وقال عثمان بن أبي شيبة: (أبو معاوية حجة في حديث الأعمش، وفي غيره لا).

وقال أبو داود: (قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلىٰ النبي ﷺ).

ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ١٢٣)، شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٨٠، ٨١٢)، التهذيب (٣/ ٥٥١)، التقريب (٥٨٧٨).

(٢) أبو أسامة: حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلّس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة، مات سنة إحدىٰ ومائتين، روىٰ له الجماعة.

وتدليسه قليل في جنب ما روىٰ ولا يضره ذلك؛ ولذا ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح، لإمامتهم وقلة تدليسهم).

قال الإمام أحمد: (ما كان أروىٰ أبا أسامة - يعني عن هشام بن عروة -...)، وقال أيضاً: (ما رأيت أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه...).

ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣٢)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢١٧)، وشرح العلل(٢/ ٦٧٩)، والتقريب (١٤٩٥)، وطبقات المدلسين (ص١٠٧).

(٣) ابن نُمير: هو عبدالله بن نُمير الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السُنة، من كبار التاسعة، مات سنة تسعٍ وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

ونقل ابن رجب في شرح العلل عن الدارقطني قوله: (أثبت الرواة عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيىٰ القطان، وابن نمير، والليث بن سعد).

ينظر: الجرح والتعديل(٥/ ١٨٦)، تهذيب الكمال (١٦/ ٢٢٥)، شرح العلل (٢/ ٦٨٠)، والتقريب (٣٦٩٢).

(٤) وكيع: هو ابن الجراح بن مليح الرُؤَاسِي[١]، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

(١) بضم الراء وتخفيف الواو، منسوبٌ إلىٰ بني رؤاس، وهو الحارث بن كلاب، الأنساب (٢/ ٣٢٨).

(٥) محمد بن بشر: العَبْدي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، من التاسعة، مات سنة ثلاثٍ ومائتين، روىٰ له الجماعة.
يُنظر: الجرح والتعديل(٧/ ٢١٠)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٢٠)، و التقريب (٥٧٩٣).

(٦) علي بن مُسْهر: القرشي الكوفي، قاضي الموصل، أبو الحسن، قال الذهبي: (وكان فقيهاً محدثاً ثقةً)، وقال ابن حجر: (ثقة له غرائب بعد ما أضر، من الثامنة، مات سنة تسعٍ وثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة).
قال الإمام أحمد حين سئل عنه: (كان قد ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه).
ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٤)، وتهذيب الكمال (٢١/ ١٣٥)، والكاشف (٣٩٦٧)، وشرح العلل (٢/ ٦٧٩)، والتقريب (٤٨٣٤).

(٧) عَبْدَة بن سليمان: الكِلابي، أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت من صغار الثامنة، مات سنة سبعٍ وثمانين ومائة، وقيل بعدها، روىٰ له الجماعة.
يُنظر: الجرح والتعديل(٦/ ٨٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٣٠)، والتقريب (٤٢٩٧).

(٨) عبد الرحيم بن سليمان: الكناني أو الطائي، أبو علي الأشلّ المروزي، نزيل الكوفة، ثقة له تصانيف، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

(٩) زائدة: هو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي الحافظ، ثقة ثبت صاحب سُنة، مات سنة ستين ومائة، وقيل بعدها من السابعة، روىٰ له الجماعة.
ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣)، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٧٣)، والتقريب (١٩٩٣).

(١٠) المفضل بن فضالة: بن عبيد بن ثمامة المصري، أبو معاوية القاضي، ثقة فاضل عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه، من الثامنة، مات سنة إحدىٰ وثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة.
يُنظر: الجرح والتعديل(٨/ ٣١٧)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٤١٥)، والتقريب (٦٩٠٦).

(١١) سفيان بن عيينة: بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

أما الوجه الثالث فقد تفرد بروايته عن هشام:

سفيان بن عيينة: ثقة، تقدمت ترجمته في رواة الوجه الأول، فيما رواه عنه الشافعي، والحُميدي، وإبراهيم بن بشار الرمادي.

أما الوجه الرابع فقد رواه:

إسماعيل بن عياش: بن سُليم العَنْسي(١)، أبو عتبة الحمصي.

وعامة أهل الحديث علىٰ التفصيل في حاله وهو المُرجّحُ في رتبته، فيوثقونه في روايته عن أهل بلده الشاميين خاصة، ويُضعّفونه عن غيرهم.

قال ابن معين: (ثقة فيما روىٰ عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلّط في حفظه عنهم)، وقال ابن المديني: (كان يُوثّق فيما روىٰ عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روىٰ عن غير أهل الشام ففيه ضعف).

وقال عمرو بن علي الفلاس: (إذا حدّث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل: هشام بن عروة، ويحيىٰ بن سعيد، وسيهل بن أبي صالح، فليس بشيء).

وقال عنه يعقوب بن شيبة: (ثقة عند يحيىٰ بن معين وأصحابنا فيما روىٰ عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير).

وقال البخاري: (إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدّث عن غير أهل بلده ففيه نظر).

وقال يعقوب بن سفيان: (وتكلم قومٌ في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشاميين، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدينة والمكيين).

(١) بفتح العين المهملة وسكون النون، هذه النسبة إلىٰ: (عَنْس)، وهو عنس بن مالك بن أُدد بن زيد، الأنساب (٣/ ٣٧٧).

وقال ابن رجب في شرح العلل: (إذا حدَّث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدَّث عن غيرهم فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه منهم: أحمد، ويحيىٰ، والبخاري، وأبو زرعة).

وقد تقدم في كلام أئمة أهل الحديث أنه ثقة في روايته عن أهل بلده خاصة، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وثمانين ومائة، وأخرج له الأربعة، والبخاري في جزء رفع اليدين.

يُنظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٤)، والجرح والتعديل (٢/ ١٩١)، وتهذيب الكمال (٣/ ١٦٣)، والميزان (١/ ٢٤٠)، والسير (٨/ ٣١٢)، وشرح العلل (٢/ ٧٧٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٢)، التقريب (٤٧٧).

أما الوجه الخامس فقد رواه عن هشام:

الحجاج بن أرطاة: بن ثور بن هُبَيرة النخعي، أبو أرطأة الكوفي، القاضي أحد الفقهاء.

اتفق الأئمة يحيىٰ القطان، وأحمد، وابن معين- في رواية الدوري-، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وابن عبد البر، علىٰ أنّه لا يُحتجّ بحديثه، وخاصةً إذا لم يُصرّح بالسماع؛ لأنه مكثرٌ من التدليس.

وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: (صدوق ليس بالقوي)، وقال في رواية ابن مُحرز: (ليس به بأسٌ)، وقال أبو زرعة: (صدوق مدلس)، وقال أبو حاتم: (صدوق يدلس عن الضعفاء، يُكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه)، وقال البخاري: (ما قال فيه: حدثنا فيُحتمل)، وقال العجلي: (جائز الحديث، إلا أنه كان صاحب إرسال).

وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال ابن عدي: (إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه).

وقال ابن خُزيمة: (لا أحتجّ به إلا فيما قال: أخبرنا وسمعت)، وقال الذهبي: (أحد الأعلام على لين في حديثه)، وقال ابن حجر: (صدوق كثير الخطأ والتدليس)، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم مقرونـًا والأربعة، وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين، وهم: من اتفق الأئمة علىٰ أنّه لا يُحتجّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

ومن خلال ما سبق يظهر أنّ أكثر الأئمة علىٰ تضعيفه وعدم الاحتجاج بحديثه، ولكنّه يُكتب عندهم للاعتبار به، وأما من وصفه بأنّه صدوقٌ فقوله مُعارضٌ بجرح جمهور الأئمة كالقطان، وأحمد، وابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، ويعقوب، والنسائي، والجوزجاني، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، وجرحهم جرحٌ مفسّرٌ بكثرة خطئه وتدليسه عن الضعفاء، ولعل الراجح في حاله أنّه ضعيفٌ يكتب حديثه للاعتبار إذا صرّح بالسماع، ولذلك كانت عبارة البخاري دقيقة حيث وصف حديثه إذا صرح يالسماع بأنّه (محتمَلٌ) ولم يقل حجةٌ، فأما إذا لم يُصرّح فحديثه ضعيفٌ لا يُحتجّ به.

ينظر: الطبقات لابن سعد (٦/ ٣٥٩)، التاريخ الأوسط (٢/ ٨٦)، ومعرفة الثقات (١/ ٢٨٤)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٤)، الجرح والتعديل (٣/ ١٥٤)، والكامل (٢/ ٢٢٩)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٣٠)، والتمهيد (٢١/ ٥٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٠)، الميزان (١/ ٤٥٨)، الكاشف (١/ ٩٢٨)، التهذيب (٢/ ١٩٦)، التقريب (١١٢٧)، تعريف أهل التقديس (ص١٦).

وأما بقية رجال الإسناد فهم:

عمرو بن خزيمة أبو خزيمة المزني، فلم يوثقه إلا ابن حبان، ولم يرو عنه إلا هشام بن عروة، روىٰ له أبو داود وابن ماجه هذا الحديث، وليس له غيره.

قال الذهبي في الميزان، وفي المغني، وفي الكاشف: (وُثّق)، وقال في ديوان الضعفاء: (تابعي لا يُعرف)، وقال ابن حجر: (مقبول من السادسة).

والذي يظهر أنه لا بأس به، فعمرو بن خزيمة من صغار التابعين، والمتن الذي رواه مشهور مستقيم وله شواهد كثيرة، ولم يُنَص في ترجمته أنه أتىٰ بحديث منكر، ولم يُنْكِر هذا الحديث أحدٌ من الأئمة، بل له شواهد كثيرة، أما المتن فهو صحيح ثابت بغير هذا الإسناد في الصحيحين وغيرهما- كما سيأتي إن شاء الله-.

والجهالة في طبقة التابعين قد يُتسامح فيها، ويُستأنس بها في مواضع، وقد قال الذهبي في ديوان الضعفاء (٤٧٨): (وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمل حديثه وتُلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك).

وقد ذكر المعلمي في التنكيل (١/ ١٦) أن جماعة من نقاد الجرح والتعديل كابن معين، وابن سعد، والنسائي، وغيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يروىٰ تابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلّا واحدًا ولم يبلغهم عنه إلا حديثًا واحدًا... ثم ذكر جماعة ممن وثقهم ابن معين والنسائي ممن هم علىٰ هذه الشاكلة.

وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (الباعث ١/ ٢٩٣): (وأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمِيَ ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستفاد بها في مواطن).

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٩)، والثقات لابن حبان (٧/ ٢٠٢)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٦٠٨)، الميزان (٣/ ٢٥٨)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٣)، الكاشف(٢/ ٧٥)، ديوان الضعفاء (٣١٧٤)، والتقريب (٥٠٥٨).

عُمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري، الأوسي، أبو عبد الله أو أبو محمد المدني، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمسٍ ومائة، وهو ابن خمسٍ وسبعين سنة، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٦/ ٣٦٥)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٢٤١)، والتقريب(٤٨٧٨).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف الفرعي فهو اختلاف وقع على سفيان بن عيينة على ثلاثة أوجه:

(أ) فرواه عنه على الوجه الثاني: محمد بن الصبّاح، وتابعه على هذا الوجه متابعةً قاصرة عشرة من الثقات الأثبات، وصححه البخاري، وابن المديني، وأبوزرعة، والبيهقي وهو أقوى الأوجه.

(ب) ورواه الرمادي، والحميدي عن سفيان على الوجه الأول، وتابعهما على هذا الوجه متابعةً قاصرةً ثلاثة من كبار الحفاظ الأثبات هم: مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان، وابن جريج، وصحح هذا الوجه البخاري أيضاً.

(ج) وروي عنه على الوجه الثالث، رواه عن سفيان هكذا: الشافعي، والحميدي، وإبراهيم بن بشار الرمادي، ولم يتُابَعوا على هذا الوجه، بل خالفهم بقية أصحاب هشام كما سيأتي تفصيلاً في الكلام على الوجه الثالث، وقد جزم الإمام ابن المديني والبيهقي بخطأ سفيان ووهمه فيه، ورجحا أن الصواب ما رواه الجماعة عن هشام على الوجه الثاني.

وقال ابن المديني: (ولا أرى سفيان حفظ هذا؛ لأنه قد خالفه غير واحد، وإنما أراد عندي: هشام بن عروة عن أبي وجزة عن رجل من مزينة، عن عمر بن أبي سلمة، قال: كنت آكل مع النبي ﷺ...).

فلعلّ المحفوظ من هذه الأوجه هما الوجهان: الأول، والثاني، فقد سمعه سفيان من هشام على الوجهين: سمعه متصلاً، ومرسلاً، وهذا الاختلاف من هشام كما سيأتي بيانه بإذن الله.

أما الوجه الثالث فقد تفرد بروايته عن هشام به:

سفيان بن عُيينة، ولم يُتابع عليه، بل جزم ابن المديني والبيهقي وغيرهما بخطأ سفيان فيه - كما تقدم بيانه - وأنه وهمٌ، وذكر ابن المديني أن الصواب في هذا الوجه أنه: عن هشام بن عروة عن أبي وجزة عن رجل من مزينة عن عمر بن أبي

سلمة قال: كنت آكل مع النبي ﷺ ...الحديث وفيه: " سمِّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك". قال ابن المديني: (لأن سفيان حدثنا هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة قال: (كنت آكل مع النبي ﷺ...)[١]، وليس هذا من حديث عروة، إنما رواه أصحاب هشام عن أبي وجزة).

فأصحاب هشام كوكيع [عند أحمد (٤/ ح١٥٨٩٥)]، وأبي معاوية، وعبدة بن سليمان [عند النسائي في سننه الكبرىٰ (٦/ ح١٠١٠٧، ١٠١٠٨)]، وخالد بن الحارث [عند النسائي في سننه الكبرىٰ(٤/ ح٦٧٥٦)] أربعتهم: عن هشام بن عروة عن أبي وجزة عن رجل من مزينة عن عمر بن أبي سلمة به.

قال النسائي بعد رواية خالد بن الحارث علىٰ هذا الوجه: (وهذا الصواب عندنا)، فهذا الوجه أخطأ فيه سفيان، ودخل عليه حديث في حديث.

وأما الوجه الرابع، فهذا الوجه وجه ضعيف لتفرد إسماعيل بن عيّاش به عن هشام بن عروة، وهو مدني حجازي، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة.

وأما الوجه الخامس الذي تفرد به الحجاج فلاشك أنه ضعيف جداً لا يحتج به؛ فالحجاج نفسُه ضعيفٌ لايُحتجّ بحديثه، وثانيـًا الراوي عنه: مُبَشّر بن عُبيد وهو متروك الحديث، وقد رماه أحمد بالوضع[٢].

وعلةٌ ثالثة: أن الحجاج قد لزم الطريق وسلك الجادة، فالجادة في حديث هشام: أنه عن أبيه عروة عن عائشة. ومن خالف الجادة من الثقات مقدمٌ علىٰ من تبعها؛ لأن معه زيادة حفظ وضبط.

فرواية الحجاج هذه خطأٌ محض عن هشام؛ وخالفه أكثرُ من عشرة من الحفاظ الثقات وهم أرجح وأولىٰ بالصواب.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ح ١٥٨٩٩) عن سفيان.

(٢) التقريب (٦٥٠٩).

وأما الوجهان الأول والثاني فهما أقوى الأوجه وأصحهما عن هشام، للقرائن التالية:

أما الوجه الأول، ففيه القرائن التالية:

١. العدد؛ فقد رواه أربعة من أصحاب هشام.

٢. الحفظ؛ ففيهم كبار الحفاظ: كمالك، ويحىٰ بن سعيد، وابن عيينة، وابن جريج. والأئمة الأثبات.

٣. الاختصاص بالشيخ؛ ففيهم: مالك بن أنس وهو مدني، وقد قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: (كأن رواية أهل المدينة عنه - أي هشام- أحسن، أو قال: أصح)(١).

ومما يدلّ علىٰ أنّه محفوظٌ عن هشام علىٰ إرساله، أنّ من روايته يحيىٰ بن سعيد، قال الإمام أحمد: (كان يحيىٰ بن سعيد يرسل الأحاديث التي يسندونها، -يعني أنه كان يرسل عن هشام كثيراً-)(٢). وقد صحح هذا الوجه أيضاً: البخاري كما في العلل الكبير (١/ ٩٧).

وأما الوجه الثاني فيدل على قوته القرائن التالية:

١. كثرة العدد؛ فقد رواه أحد عشر راوياً من أصحاب هشام بن عروة.

٢. الحفظ؛ فكلهم من الثقات الأثبات.

٣. الاختصاص بالشيخ، فكلهم كوفيون إلا المفضل بن فضالة فمصري، وقد أثنىٰ الإمام أحمد علىٰ رواية الكوفيين عن هشام، فقال: (ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء، قال: وما أرىٰ ذلك إلا علىٰ النشاط، يعني أن: هشاماً ينشط تارة فيسنده، ثم يرسله مرة أخرىٰ، قلت:

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨٧).

(٢) يُنظر المصدر السابق نفسه (٢/ ٤٨٧).

لأبي عبدالله: كان هشام تغيّر؟ قال: مابلغنا عنه تغير)[1].

وقد رجح هذا الوجه الإمام ابن المديني، والإمام البخاري حين سأله الترمذي عنه كما في العلل الكبير (١/ ٩٦) فقال: (الصحيح ما روىٰ عبده ووكيع)، وهما من رواه الوجه الثاني.

ووافقهما أبو زرعة الرازي أيضاً في العلل لابن أبي حاتم (١/ ٥٥)، والبيهقي كما تقدم نقله عنهم.

ولعل الوجه الثاني أقوىٰ؛ فقد صححه أربعة من الحفاظ وجزموا به وهم: (ابن المديني، وأبو زرعة، والبخاري، والبيهقي)، ثم لكثرة رواته وكلهم من الحفاظ فهم أكثر من رواه الوجه الثاني، وإن كان فيهم من تُكُلم في روايته عن هشام، كأبي معاوية.

وقد يُقال مع هذا كله: أن الاختلاف في هذا الحديث من هشام نفسه، وذلك لأمور:

- **أولاً:** أن الوجهين كليهما متقاربان في القوة، وإن كان الأول أقوىٰ.
- **ثانياً:** أن هشام بن عروة معروف بإرسال ما كان عنده موصولاً.

قال الأثرم كما في شرح العلل(٢/ ٤٨٧): (قلت له - أي لأحمد- هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يرسل، ومنهم من يسند عنه: من قِبَله كان؟ فقال: نعم).

وقال أبو عبدالله: (ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة أسندوا عنه أشياء).

ومما يبين هذا الأمر ويزيده وضوحاً وجلاءً ما ذكره ابن رجب في شرح العلل(٢/ ٦٠٥) عن الإمام يعقوب بن شيبة عن حال هشام بن عروة في هذا، فقال: (هشام مع تثبته، ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدَّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً)، قال ابن رجب مُعلقاً: (وهذا فيما نرىٰ أن كتبه، لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها، والله أعلم).

(١) شرح العلل (٢/ ٦٧٩).

وهذا النص العزيز من الإمام يعقوب بن شيبة، يبين لنا أن جملة من الاختلاف الذي يقع على هشام بن عروة، إنما هو منه إذا شك فيه، وأن مثل هذا الاختلاف لا يضره، ولا هو من الفاحش القوي.

- **ثالثاً:** أن هشام بن عروة إمام كبير مكثر من الحديث، واسع الرواية فيُحتمل منه رواية الوجهين معاً، ولا يُعَدُّ هذا اضطراباً منه.

ومما يؤكد صحة الوجهين عنه: أن كل من روى عنه أحد هذين الوجهين هم من الثقات.

- **رابعاً:** رواية ابن عيينة له عن هشام على الوجهين، مما يؤيد صحتهما عنه، وأن هشاماً قد رواه متصلاً ومرسلاً، وسمعه سفيان منه على الوجهين فرواه عنه كما سمعه.

وقد ذهب إلى هذا أيضاً ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٣٠٩) فرجّح أن الوجهين مرويان عن هشام بن عروة جميعاً وذكر أن ابن المبارك رواهما عنه على الوجهين، ولم أقف على روايته.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المتصل حسنٌ؛ لأجل عمرو بن خزيمة، أما المتن فهو صحيح ثابت بغير هذا الإسناد في الصحيحين وغيرهما.

فقد ثبت وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار في عدة أحاديث، ومنها حديث ابن مسعود وسلمان رضي الله عنهما، وإليك تفصيل ذلك:

(١) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أتى النبيَ ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاث أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة...الخ) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء، باب لا يستنجي بروث (١/ ٣٠٨/ ح١٥٦).

(٢) عن سلمان ﵁ قال: قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتىٰ الخراءة، قال: فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنتجي بأقل من ثلاثة أحجار...الخ. أخرجه مسلم في صحيحه في الطهارة، (٣/ ١٩٤/ ح٢٦٢).

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السادس والعشرون

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الموطأ، بابٌ جامعٌ في الطعام والشراب (٢/٤٢٠/ح ١٧٧٤):

حَدَّثَنِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَعْبِيِّ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَضِيَافَتُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَمَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَثْوِيَ[1] عِنْدَهُ حَتَّىٰ يُحْرِجَهُ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(رواه مالكٌ وابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي شُريح الخزاعي ﵁.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق فخالفهما، فرواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﵁، والحديث عندي: حديث مالكٍ وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق).

العلل للإمام ابن المديني (ص٧٨/ ح١١٩).

(١) قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٢٣٠): (المثوىٰ: المنزل، من ثوىٰ بالمكان يثوي إذا أقام فيه) والمراد ينزل عنده.

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على سعيد المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (سعيدٌ عن أبي شُريح الخزاعي رضي الله عنه)، رواه عنه هكذا جماعةٌ:

(١) مالك بن أنس: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه (١٠/ ٥٤٨/ ح٦١٣٥)، وأبو داود في سننه في كتاب الأطعمة، بابٌ في الضيافة (٤/ ٢٧٧/ ح٣٧٤١)، والإمام أحمد في المسند (٧/ ح٢٦٦٣٠).

(٢) محمد بن عجلان: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الضيافة (٤/ ٣٠٤/ ح١٩٦٨) وقال: حسنٌ صحيح، وابن ماجه في السنن في كتاب الأدب، باب حق الضيف (٢/ ١٢١٢/ ح٣٦٧٥)، وهنّاد في الزهد (٢/ ح١٠٥٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٥١٩)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ح٤٧٨).

(٣) الليث بن سعد: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره (١٠/ ٤٦٠/ ح٦٠١٩)، وأيضاً في كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان (١١/ ٣١٤/ ح٦٤٧٦)، ومسلم في صحيحه في كتاب اللقطة (١٢/ ٤٥/ ح٤٨)، والترمذي في سننه في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الضيافة (٤/ ٣٠٤/ ح١٩٦٧) وقال: حسنٌ صحيح، وأحمد في مسنده (٤/ ح١٥٩٣٩).

(٤) عبد الحميد بن جعفر: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب اللقطة (١٢/ ٤٦/ ح٤٨) بنحوه، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٩٣٦).

(٥) محمد بن إسحاق: أخرجه الدارمي في سننه في كتاب الأطعمة، بابٌ في الضيافة (٢/ ١٣٤/ ح٢٠٣٥) بنحوه، وأخرجه هنّاد في الزهد (٢/ ح١٠٥٢).

(٦) يحيىٰ بن أبي كثير: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ح٤٧٩) بنحوه مقتصِراً علىٰ: (الضيافة ثلاثة أيام فما زاد علىٰ ذلك فهو صدقة).

الوجه الثاني: (سعيدٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه) رواه عنه:

عبد الرحمن بن إسحاق: أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ١٢/ ح٥٢٨٤) مختصراً، والحاكم في المستدرك (٤/ ح٧٢٩٧) وروىٰ بسنده إلىٰ محمد بن إسحاق ابن خُزيمة قال: (مالك بن أنس أحفظ في هذا الإسناد من عددٍ مثل عبد الرحمن بن إسحاق)، قال الحاكم: (وقد تابع عبد الحميد بن جعفر مالك بن أنس في روايته،...فأما الشيخان رضي الله عنهما فإنهما لم يحتجا ولا واحدٌ منهما بعبد الرحمن بن إسحاق).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على سعيد المقبُري، وهو:

سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبُري أبو سعد المدني، ثقةٌ، من الثالثة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

وقد رواه عنه على الوجه الأول ستةٌ من أصحابه، وهم:

(١) مالك بن أنس: بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرون.

(٢) محمد بن عجلان: القرشي أبوعبد الله المدني، ثقةٌ إلا في حديثه عن سعيد المقبري، ونافع مولىٰ ابن عمر خاصةً ففيه مناكير.

قال أحمد:(كان ثقة، إنما اضطرب عليه حديث المقبري، كان عَن رجل، جعل يصيره عَن أبي هريرة)[1]، قال القطان عن ابن عجلان: (كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة وعن أبيه عن أَبِي هريرة، وعن رجل عن أَبِي هريرة، فاختلط عليه،

(١) رواية المروذي وغيره (١٦٢)، وشرح العلل (١/ ١٢٤).

فجعلها كلها عن أَبِي هريرة)[١]، ولكن متابعة بقية أصحاب سعيدٍ له تدل على استقامة روايته في هذا الحديث، وقد تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

(٣) الليث بن سعد: بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: (أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري: ليث بن سعد، يفصل ما روي عن أبي هريرة وما روي عن أبيه عن أبي هريرة هو ثبت في حديثه جداً)[٢]، وقال ابن المديني: (الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري)[٣]، وقال الدارقطني: (الليث من أثبت النَّاس في حديث سعيد المقبري)[٤]، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٤) عبد الحميد بن جعفر: بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري الأوسي.

وثقه أحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن معين، وابن سعد، ويحيى القطان، ويعقوب بن سفيان وقال: (ثقةٌ وإن تكلم فيه سفيان، فهو ثقةٌ حسن الحديث).

وقال أبو حاتم: (محله الصدق)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يُكتب حديثه، وذكر يحيى بن سعيد سبب تضعيف سفيان له فقال: كان سفيان يضعفه من أجل القدر).

والراوي إذا ثبتت عدالته وصدقه وضبطه، فلا تؤثر عليه بدعته في روايته مالم تكن مكفّرة، كما تقدم تقرير ذلك بتوسع في الحديث الرابع.

وأمرٌ آخر قال أبو داود: (كان سفيان يتكلم فيه لخروجه مع محمد بن

---

(١) التهذيب (٣/ ٦٤٧).
(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢)، وتاريخ دمشق (٥٠/ ٣٦٢).
(٣) شرح العلل (٢/ ٤٧٨).
(٤) العلل (٦/ ١٣٩).

عبد الله بن الحسن). وهذا لا يضرّه في ضبطه وحفظه؛ ولذلك لم يلتفت أكثر من ستة من الأئمة الحفاظ إلىٰ ذلك ولم يُعوّلوا علىٰ كلام سفيان، وممن وثّقه كبار أئمة الجرح والتعديل: كالقطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، ويعقوب. ويكفيه توثيق القطان علىٰ تشدده، وهو عارفٌ به أيضـًا علىٰ وجه الخصوص؛ إذ هو من الرواة عنه، فلتوثيقه مزيةٌ لهذين الأمرين.

ووثقه الذهبي في الكاشف، وقال الحافظ: (صدوق رمي بالقدر وربما وهم)، والراجح أنه ثقةٌ، من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين، روىٰ له البخاري تعليقـًا، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: المعرفة والتاريخ (١/ ٤٢٧)، والجرح والتعديل (٦/ ٤٦)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٤١٧)، والكاشف (١/ ٦١٤)، والميزان (٢/ ٥٣٩)، والتقريب (٣٧٨٠).

(٥) محمد بن إسحاق: بن يسار المُطّلِبي، صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٦) يحيىٰ بن أبي كثير: الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، يدلس ويرسل، معدودٌ في المرتبة الثانية من المدلسين، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، قال ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٣٥): (وقد رواه - أي حديث أبي شُريح - عن سعيد بن أبي سعيد جماعةٌ، أجلُّهم يحيىٰ بن أبي كثير؛ لأنه في درجةٍ مع سعيد بن أبي سعيد في أبي سلمة وغيره).

أما الوجه الثاني عن سعيد، فقد رواه راوٍ واحد هو:

عبد الرحمن بن إسحاق: بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة، ويُقال له: عبّاد بن إسحاق.

وثقه ابن معين - في روايتي الدوري والصابوني-، والبخاري، وأبو داود وزاد: (إنه قدري)، ووصفه بالقدر غير واحدٍ من الأئمة، وقال أحمد - في رواية عبد الله-،

ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وابن خزيمة: (ليس به بأسٌ)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد - في رواية عبد الله وأبي طالب-، وابن معين، ويعقوب بن شيبة:(صالح الحديث)، وقال المروذي عن أحمد: (أما ما كتبنا من حديثه فصحيح).

وإنما تُكُلم فيه لأجل القَدَر، ووقوعه في بعض ما يُنكر عليه إذا خالف، وعلىٰ هذا يُحمل كلام يحيىٰ القطان وابن المديني: (لم أر أهل المدينة يحمدونه)، وقد صرّح ابن المديني بذلك فقال: (كان يرىٰ القدر فلم يحمل عنه أهل المدينة)، وقال البخاري في التاريخ: (ربما وَهِم)، وقال ابن عدي: (في حديثه بعض ما يُنكر عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث، كما قال أحمد)، وقال أبو حاتم: (يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو قريبٌ من محمد بن إسحاق، وهو حسن الحديث، وليس بثبتٍ ولا قوي)، وقال أيضاً: (ليس ممن يُعتمد علىٰ حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يُحتمل في بعض).

أما توثيق البخاري له فقد ذكره الترمذي في العلل الكبير، وهو لا يريد التوثيق الاصطلاحي المراد عند الإطلاق، ليكون هذا من التناقض بين قوليه رحمه الله، إنما وثقه لما قرنه بعبد الرحمن بن إسحاق الواسطي الضعيف، وهذا من التوثيق النسبي، ولذا لما ترجم له علىٰ انفراد في تاريخه الكبير قال: (ربما وَهِم).

ولذلك لعل من وثقه أراد أدنىٰ درجات التوثيق، والتي إنما نزل إليها لأجل بعض ما أُنكر عليه من حديثه، وقد صرّح أبو حاتم، وابن عدي بحاله فنصوا علىٰ أنه حسن الحديث، ولخّص حاله الحافظ ابن حجر فقال: (صدوقٌ، من السادسة، استشهد به البخاري في الصحيح، وروىٰ له في الأدب، وروىٰ له الباقون).

يُنظر: التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٨)، والعلل الكبير للترمذي (١/ ٤٧٨)، والجرح والتعديل (٥/ ٢١٢)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٥١٩)، والميزان (٢٥٤٦)، ومن تُكُلم فيه وهو موثق (ص١١٧)، والكاشف (١/ ٦٢٠)، والتقريب (٣٨٢٤).

دراسة الاختلاف:

ومن خلال ماسبق، يترجح ما قاله الإمام ابن المديني أنّ الوجه الأول هو المحفوظ، وأن رواية عبد الرحمن بن إسحاق لهذا الحديث من مسند أبي هريرة رضي الله عنه خطأٌ، وهي روايةٌ شاذةٌ غير محفوظة، والمحفوظ أنه من مسند أبي شُريح رضي الله عنه، **للقرائن التالية:**

(١) العدد؛ إذ جميع أصحاب سعيد رووه من مسند أبي شُريح الخزاعي رضي الله عنه، ولم يخالفهم إلا راوٍ واحد فجعله من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ورواية الأكثر مقدمةٌ علىٰ روايته.

(٢) الحفظ والإتقان؛ ففي رواة الوجه الأول كبار الحفاظ المتقنين كالإمام مالك نجم السنن، والليث بن سعد الحافظ الثبت، وغيرهما ممن لا تقوىٰ رواية عبد الرحمن بن إسحاق الصدوق علىٰ معارضتها، لاسيما مع تفرده.

(٣) سلوك الجادة؛ فلما كانت رواية سعيد المقبُري عن أبي هريرة رضي الله عنه جادةً مسلوكةً، سبقت إلىٰ حفظ ابن إسحاق، ورواية الإمام مالك ومن تابعه في الوجه الأول علىٰ خلافها.

(٤) الاختصاص بالشيخ؛ فالليث بن سعد وهو من رواة الوجه الأول من أثبت الناس في حديث سعيد المقبري، كما تقدم في ترجمته.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ، مخرّجٌ في صحيح البخاري من طريق مالك، والليث به، وخرّجه مسلمٌ في صحيحه من طريق الليث، وعبد الحميد بن جعفر به. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السابع والعشرون

✍ **قال الإمام أحمد** رحمه الله **في مسنده** (٦/ح٢١١٨١):

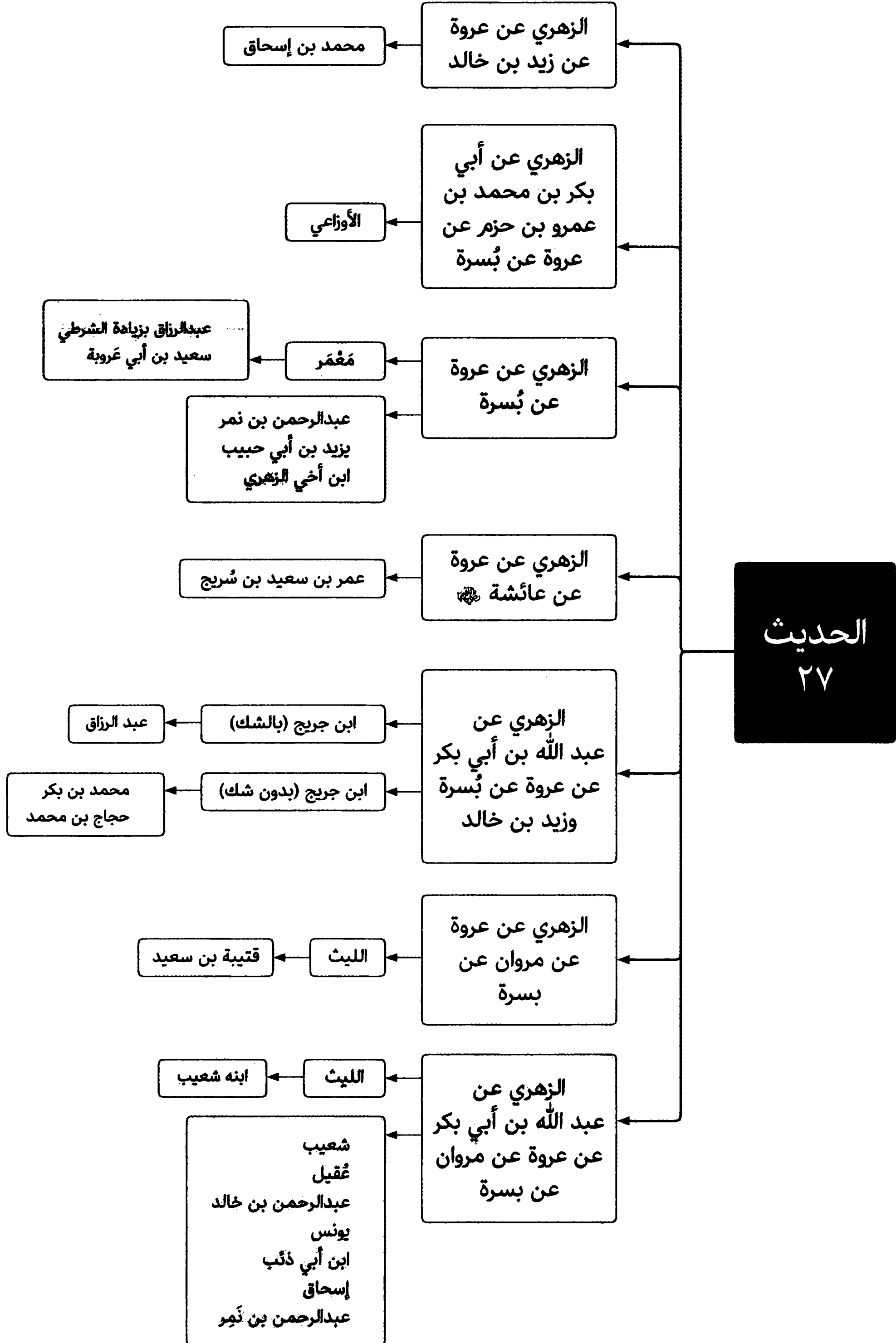
حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: (يَقُولُ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ).

✍ **قال الإمام ابن المديني** رحمه الله:

(أخطأ فيه ابن إسحاق) التلخيص لابن حجر (١/ ١٢٤).

وقال أيضاً: (لم أعلم لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: (إذا نعس أحدكم يوم الجمعة)، والزهري عن عروة عن زيد بن خالد: (إذا مس أحدكم فرجه)، هذان لم يروهما عن أحدٍ، وفي الباقين يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه: "حدثنا").

المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٧)، وتاريخ بغداد (١/ ٢٢٩).



الحديث ٢٧
الزهري عن عروة عن زيد بن خالد
محمد بن إسحاق
الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن بُسرة
الأوزاعي
الزهري عن عروة عن بُسرة
مَعْمَر
عبدالرزاق بزيادة الشرطي
سعيد بن أبي عَروبة
عبدالرحمن بن نمر
يزيد بن أبي حبيب
ابن أخي الزهري
الزهري عن عروة عن عائشة ﵂
عمر بن سعيد بن سُريج
الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن بُسرة وزيد بن خالد
ابن جريج (بالشك)
عبد الرزاق
ابن جريج (بدون شك)
محمد بن بكر
حجاج بن محمد
الزهري عن عروة عن مروان عن بسرة
الليث
قتيبة بن سعيد
الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة
الليث
ابنه شعيب
شعيب
عُقيل
عبدالرحمن بن خالد
يونس
ابن أبي ذئب
إسحاق
عبدالرحمن بن نَمِر

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره[1] على الزهري، واختلف عليه على أوجه:

الوجه الأول: (الزهري عن عروة عن زيد بن خالد رضي الله عنه)، رواه عنه:

- **محمد بن إسحاق**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ح٢١١٨١).

الوجه الثاني: (الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن بُسرة):

- رواه عنه الأوزاعي: أخرجه الدارمي في سننه في الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ١٩٩/ ح٧٢٤).

الوجه الثالث: (الزهري عن عروة عن بُسرة) رواه عنه:

(١) مَعْمَر: واختلف عليه:

أ. فرواه عنه سعيد بن أبي عَروبة[2] على هذا الوجه، أخرجه النسائي في سننه في كتاب الغسل، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ٣٣٦/ ح٤٤٤)، والطبراني في الصغير (ح١٠٨٥)، والبيهقي في الخلافيات (٢/ ح٥٠٦) وقال: (هكذا قال أي معمر، والصواب رواية عُقيل بن خالد إسناداً ومتناً).

ب. وخالفه عبدالرزاق، فرواه عن معمر وزاد ذكر "مروان والشرطي الذي بعثه إلى بُسرة" واسطةً بين عروة وبُسرة، أخرجه هكذا عبد الرزاق في مصنفه (١/ ح٤١١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٧١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ح٤٨٥).

---

(١) هذا الحديث مُختلَفٌ فيه اختلافاً كثيراً، وهو مرويٌّ من عدة طرقٍ عن بُسرة، قال ابن عبد البر: (والاختلاف فيه كثيرٌ على هشام، وعلى ابن شهاب...) التمهيد (١٧/ ١٩٠)، ولذا فإن شرطي في هذا البحث كما في المقدمة دراسة الاختلاف الذي يذكره ابن المديني (وهو هنا خطأ ابن إسحاق في روايته عن الزهري) دون بقية الاختلافات في الحديث إلا إن احتيج إلى دراستها لتأثيرها في ترجيح وجهٍ من أوجه الاختلاف الذي ذكره الإمام علي والذي هو محل الدراسة.

(٢) تحرف في المطبوع من سنن النسائي إلى (شعبة)!، والصواب أنه: سعيد كما في تحفة الأشراف للمزي (١١/ ٢٧٢)، وانظر أيضاً: تهذيب الكمال (١١/ ٧)، (٢٨/ ٣٠٥)، فليتنبه لذلك.

(٢) **عبد الرحمن بن نمر، فيما رواه عنه**: عبد الله بن أحمد بن ذكوان: أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ح٣٢٣١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ح١١١٧) وزاد في آخره: (والمرأة مثل ذلك).

(٣) **يزيد بن أبي حبيب**: رواه عن الزهري مكاتبةً، أخرجه الحاكم في المستدرك كما في (إتحاف المهرة ١٦/ ٨٨٦)، ولم أقف عليه في المطبوع من المستدرك.

(٤) **ابن أخي الزهري**: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٣٢)، وذكره الدارقطني في العلل - (١٥/ ٣٤٩/ رقم ٤٠٦٠) وفيه تصريح عروة بالسماع من بُسرة.

الوجه الرابع: (الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن بُسرة وزيد بن خالد):

رواه عنه ابن جريج، واختلف عنه:

(أ) فرواه عبد الرزاق عنه على هذا الوجه في مصنفه (١/ ح٤١٢)، وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ح٣٢٢٦)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٤٩١)، والبيهقي في الخلافيات (٢/ ح٥٤٠) ولكن بالشك: (أو زيد بن خالد).

(ب) وخالفه راويان:

١. محمد بن بكر البُرْساني فرواه عن ابن جريج بدون شك كما عند البيهقي في الخلافيات (٢/ ح٥٣٩)، وفي معرفة السنن والآثار(١/ ح١٠٢٧)، وقال: (هذا إسنادٌ صحيح لم يشك فيه راويه، وذكر الحديث عنهما جميعًا).

٢. حجاج بن محمد: أخرجه البيهقي في الخلافيات (٢/ ح٥٣٨).

الوجه الخامس: (الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة):

وقد رواه عنه هكذا أكثر أصحابه(١)، ومنهم:

(١) **شعيب بن أبي حمزة**: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ١٠٨/ ح١٦٤)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٧/ ح٢٦٧٥١).

(٢) **الليث بن سعد، واختلف عليه، فرواه عنه:**

أ. ابنه شعيب بن الليث على هذا الوجه، أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٧٢)، وتابعه: عبد الله بن صالح كاتبه، وشعيب بن يحيى كلاهما عند الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ح٤٩٠)، وأورده الدارقطني في العلل (١٥/ ٣٤٢/ برقم٤٠٦٠).

ب. وخالفهم: قتيبة بن سعيد فأسقط في روايته عن الليث "عبد الله بن أبي بكرٍ" أخرجه النسائي في سننه في كتاب الغسل، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ٢٣٦/ ح٤٤٥).

(٣) **عُقيل**: أخرجه البيهقي في الكبرى (١/ ٦٣٥) وقال عقبه: وهذا هو الصحيح من حديث الزهري، وفي الخلافيات أيضاً (٢/ ٥٠٥).

(٤) **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر**: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ح٤٩٢)، وأورده الدارقطني في العلل (١٥/ ٣٤٥/ برقم٤٠٦٠).

(٥) **يونس بن يزيد**: أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ح٣٢٢٧)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ح٤٩٤)، وأورده الدارقطني في العلل (١٥/ ٣٤٥/ برقم ٤٠٦٠).

---

(١) وقد أورد الدارقطني في العلل - المخطوط - (١٥/ ٣٤٤) تعليقاً رواية: سلامة بن عُقيل، وعبيد الله بن أبي زياد، وسيّار بن عقيل الحضرمي، ويزيد بن تميم، كلهم عن الزهري به على الوجه الأول، ولكني لم أجدها مسندةً عند غيره.

(٦) **ابن أبي ذئب:** أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ح٣٤٢٣)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ح٤٩٥).

(٧) **إسحاق بن راشد - في المحفوظ عنه -:** أخرجه ابن عبد البر في التمهيد(١٧/ ١٨٨).

(٨) **عبد الرحمن بن نَمِر فيما رواه عنه الوليد بن مسلم - في المحفوظ عنه -:** رواه البيهقي أيضًا في سننه الكبرىٰ (١/ ح٦٣٦)، وفي معرفة السنن والآثار(١/ ح١٠٥٩).

الوجه السادس: (الزهري عن عروة عن عائشة) رواه عنه:

عمر بن سعيد بن سُريج[1]: أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده(٣/ ح١١٧٤)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٧٤)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ١٦٣)، وابن حبان في المجروحين (١/ ١٠٧) كلهم من طريق: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عنه.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على الزهري، وهو:

محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، متفق علىٰ جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته وذِكْر طبقات أصحابه في الحديث الأول.

أما الوجه الأول فقد رواه عن الزهري:

- **محمد بن إسحاق،** وهو صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر، تقدمت ترجته في الحديث التاسع، وقد تقدم تضعيف الإمام أحمد لابن إسحاق في الزهري في ترجمة ابن أخي الزهري مع رواة الوجه الثالث.

---

(١) وقع في بعض المصادر اختلافٌ في اسمه، فقيل: (عمرو)، وفي اسم جده أيضًا فقيل:(شريح)، وقيل: (شريح)، وهي أخطاءٌ مطبعية، والصواب أنه: (عمر بن سُريج)، قال الذهبي في الميزان (٣/ ٢٠٤): (سريج، بسين مهملة لا بشينٍ معجمة)، وفي اللسان لابن حجر (٤/ ٣٥٦): (والتحقيق في ضبط جده أنّه بالجيم في سُريج).

أما الوجه الثاني عن الزهري، فقد رواه عنه:

الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقةٌ جليلٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر، وَقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: (الأوزاعي في الزُّهْرِي ليس بذاك، أخذ كتاب الزُّهْرِي من الزُّبَيدي)[١]، وَقال ابن الجنيد: (سُئل يحيىٰ بن معين -وأنا أسمع- من أثبت من روىٰ عن الزُّهْرِي؟ فقال: مالك بن أنس ثُمَّ معمر ثُمَّ عُقَيل ثُمَّ يُونُس ثُمَّ شعيب والأوزاعي)[٢]، وَقال يعقوب بن شيبة: (الأوزاعي ثقة ثبت، إلا روايته عَن الزُّهْرِي خاصة فإن فيها شيء)[٣]، وَقال الجوزجاني: (أما الأوزاعي فربما يهم عَن الزُّهْرِي)[٤].

أما الوجه الثالث فقد رواه عن الزهري:

(١) مَعْمَر: بن راشد الأزدي البصري، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئٌ، وهو معدودٌ في الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: (وسُئل عن عُقيل ومعمر أيهما أثبت، فقال: عُقيل أثبت كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأَيْلة[٥] وللزهري هناك ضيعة فكان يكتب عنه هناك)[٦]، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

واختُلف علىٰ مَعْمر:

(أ) فرواه: سعيد بن أبي عَروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري،

---

(١) تاريخ دمشق (٣٥/ ١٨٠)، وشرح العلل (٢/ ٤٨٤)، والتهذيب (٢/ ٥٣٨).

(٢) رواية ابن الجنيد (١٤٧) وتاريخ دمشق (٥٦/ ١٩٥) وشرح العلل (٢/ ٤٨١) والتهذيب (٣/ ١٣٠و٧٢٤).

(٣) مسند يعقوب (ص٦٧-٦٨) وتاريخ دمشق (٣٥/ ١٨١) وشرح العلل (٢/ ٤٨٤) والتهذيب (٢/ ٥٣٨).

(٤) شرح العلل (٢/ ٤٨٢).

(٥) تقدم التعريف بها في ص ٢٢١.

(٦) تاريخ دمشق (٤١/ ٤٦) والتهذيب (٣/ ١٣٠).

جمهور الأئمة علىٰ توثيقه وتقديمه في بعض مشايخه كقتادة، وإنما تُكلم فيه لأجل اختلاطه، وقد تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(ب) وخالفه: عبد الرزاق بن همام، ثقةٌ أصحُّ حديثه إذا حدّث من كتابه، لكن من سمع منه من حفظه بعد ما عمي ففيه ضعف؛ لأنه كان يتلقن ويقبل التلقين، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع، فرواه عن معمر وزاد ذكر "مروان" واسطةً بين عروة وبُسرة.

(٢) عبد الرحمن بن نَمِر: - بفتح النون وكسر الميم - اليَحْصُبي[١]، أبو عمرو الدمشقي، ثقةٌ، من الثامنة، روىٰ له الجماعة إلا الترمذي والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥)، والتقريب (٤٠٥٧).

قال الدوري عن يحيىٰ بن معين: (روىٰ عن الزهري يقال له ابن نَمِر هو ضعيف في الزهري)[٢]، وقد ذكر ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٩٢) أنّ سبب تضعيف يحيىٰ له هو تلك الزيادة في المتن: (والمرأة مثل ذلك)، وليس له مما يُستنكر عن الزهري غيرها، وهذا الخطأ الواحد لا يُضعف حديثه كله، وقد أثنىٰ عليه في الزهري غير ابن معين، فأثنىٰ عليه الإمام الذهلي، وهو من المعتنين بعلل حديث الزهري ومن أئمة العلل في زمانه.

وقال الذُّهلي: (لا تكاد تجد لابن نَمِر حديثًا عن الزُّهْرِي إلا ودون الحديث مثله يقول: سألت الزُّهْرِيَّ عن كذا فحدَّثني عن فلان وفلان، فيأتي بالحديث علىٰ وجهه)[٣].

وقال أبو زرعة الدمشقي - وهو بلديُّ ابنُ نَمِر الدمشقي وأعرف بحديثه - قال في تسمية نفر يروون عن الزهري: (عبد الرحمن بن نَمِر ومرزوق بن أبي الهذيل،

---

(١) بفتح الياء وسكون الحاء وكسر الصاد أو بضمها وهو أشهر، نسبةً إلىٰ يَحْصُب قبيلةٌ من حِمْير، أكثرهم نزلوا حمص، الأنساب (٤/ ٥٢٦).

(٢) رواية الدوري (١١٦٤) وتاريخ دمشق (٣٦/ ٢٠) وشرح العلل (٢/ ٤٨١) والتهذيب (٢/ ٥٦١).

(٣) التهذيب (٢/ ٥٦١).

فأما عبد الرحمن بن نَمِر فحديثه عن الزهري مستوىٰ)[١].

وقال دُحيم الدمشقي: (صحيح الحديث عن الزُّهْرِي)[٢]، فهو ثقةٌ في الزهري، لكنه ليس في الطبقة العُليا من أصحابه: كعُقيل، والزُبيدي، ومالك، ونحوهم.

واختلف على ابن نَمِر:

(أ) فرواه عبد الله بن أحمد بن ذكوان وهو صدوقٌ[٣]، علىٰ هذا الوجه -الثالث-.

(ب) ورواه الوليد بن مسلم وهو ثقةٌ كثير التدليس والتسوية[٤]علىٰ الوجه الخامس.

وقد جاء في رواية الوليد التصريح بأنّ هذه الزيادة في المتن (والمرأة مثل ذلك) مُدرجةٌ من كلام الزهري وليست مرفوعةً في الحديث.

(٣) يزيد بن أبي حبيب: المصري، أبو رجاء، واسم أبيه سُويد، ثقةٌ فقيهٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر، وتقدم أنّه لم يسمع من الزهري إنما روىٰ عنه مكاتبةً.

(٤) محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري وهو صدوقٌ له أوهام[٥].

قيل لأحمد: (مُحَمَّد بن إسحاق وابن أخي الزُّهْرِي في حديث الزُّهْرِي؟ قال: (ما أدري، وحرَّك يده كأنه ضعفهما)[٦]، وقال الساجي: (تفرد عن عمه –أي الزهري– بأحاديث لم يتابع عليها)[٧].

---

(١) تاريخ دمشق (٣٦/ ١٨) والتهذيب (٢/ ٥٦١).

(٢) تاريخ دمشق (٣٦/ ١٩) والتهذيب (٢/ ٥٦١).

(٣) التقريب (٣٢٢٠).

(٤) التقريب (٧٥٠٦)، وقد عدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وهم من اتفق الأئمة علىٰ أنه لا يُحتجّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، تعريف أهل التقديس (ص١٧٠).

(٥) التقريب (٦٠٨٩).

(٦) رواية المروذي وغيره (٣٠٢) وتاريخ دمشق (٥٤/ ٣٤) وفي شرح العلل (٢/ ٤٨٤) قَالَ: (تكلم أحمد في حديثهما عَن الزُّهْرِي وليّنه).

(٧) الضعفاء التهذيب (٣/ ٦١٧).

أما الوجه الرابع عن الزهري فقد رواه عنه:

ابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جرُيج الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين، **واختلف عليه:**

(أ) فرواه عبد الرزاق الإمام الثقة، تقدمت ترجمته قبل قليل مع رواة الوجه الثالث، بالشك" أو زيد بن خالد".

(ب) وخالفه راويان، فروياه عن ابن جريج بدون شك، هما:

١. محمد بن بكر البُرْساني وهو ثقةٌ له بعض الأوهام(١).

٢. حجاج بن محمد المِصّيصي، وهو ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

وقد رواه عنه على الوجه الخامس سبعةٌ من أصحابه:

(١) **شعيب بن أبي حمزة**: ثقة عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان، وقال أحمد بن العباس عن يحيىٰ بن معين: (شعيب بن أبي حمزة وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وعقيل بن خالد هؤلاء أصحاب كتب)(٢)، وَقال الحافظ الجوزجاني: (إذا صحَّت الرِّواية عَن الزُّبَيدي فهو من أوثق النَّاس فيه، وكذلك شعيب وعُقَيل. ويُونُس بعدهم، وعبد الرحمن بن مسافر)(٣)، وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: (قال أحمد بن حنبل: شعيب بن أبي حمزة أصح حديثًا عن الزهري من يونس)(٤)، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: (شعيب من أثبت الناس في الزُّهْرِي، كان كاتبًا له)(٥).

---

(١) الكاشف (٤٧٤٦).

(٢) تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٠).

(٣) شرح العلل (٢/ ٤٨٢).

(٤) تاريخ دمشق (٢٣/ ٩٧).

(٥) رواية ابن الجنيد (٥٠٧) وتاريخ دمشق (٢٣/ ٩٨) والتهذيب (٢/ ١٧٣).

(٢) **الليث بن سعد**: بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وقال الدوري: (قلت ليحيىٰ: إبراهيم أَحَبُّ إليك في الزهري أو الليث؟ قال: كلاهما ثقة)[١].

(٣) **عُقيل**: بن خالد عَقيل الأيلي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ، وتقدم ذكر كلام ابن معين في أنه صاحب كتاب عن الزهري، وقول الجوزجاني أنه من أوثق الناس في الزهري.

(٤) **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر**: الفهمي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وتقدم في ترجمة شعيب ذكر كلام ابن معين في أنه صاحب كتاب عن الزهري، وقول الجوزجاني أنه من أوثق الناس في الزهري.

(٥) **يونس بن يزيد**: الأيْلي، ثقة وفي روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غيره خطأ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ، وقال يعقوب بن شيبة عنه: (عالمٌ بحديث الزهري)[٢].

(٦) **ابن أبي ذئب**: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وقال يعقوب بن شيبة: (ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عَن الزُّهْرِي خاصة، تكلم فيها بعضهم بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه من الزهري عرض، ولم يطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع ما أدركنا صحيح، وسألت علياً عن سماعه من الزهري، فقال: هو عرض، قلت له: وإن كان عرضاً كيف؟ قال: هي مقاربة أكثر)[٣]، وقال محمد بن علي الجوزجاني:

---

(١) التهذيب (١/ ٦٦).

(٢) التهذيب (٤/ ٤٧٥).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٠٣) وشرح العلل (٢/ ٤٨٥) والتهذيب (٣/ ٦٢٩).

(قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ابن أبي ذئب سماعه من الزهري عرض أو سماع؟ قال: لا نبالي كيف كان)[١].

(٧) **إسحاق بن راشد**: الجَزَري[٢]، أبو سليمان، ثقةٌ، في حديثه عن الزهري بعض الوهم، من السابعة مات في خلافة أبي جعفر، روىٰ له: البخاري ومسلم والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢١٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤١٩)، والتقريب (٣٥٣).

أما روايته عن الزهري فقال ابن معين عنه وعن النعمان بن راشد: (ليس هما في الزُّهْرِي بذاك)[٣]، وقال الحاكم: (قلت للدارقطني: فإسحاق بن راشد الجزري؟ قال تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا: إنه وجد في كتابه)[٤].

وأما الوجه السادس، فقد رواه عنه:

- **عمر بن سعيد بن سُريج** وهو ضعيفٌ له عن الزهري مناكير[٥]، والراوي عنه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري، أبو إسماعيل المدني، مات سنة خمسٍ وستين ومائة، ضعيفٌ[٦].

وأما بقية رجال الإسناد، فهم:

(١) **عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي**، ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة خمسٍ وثلاثين، وهو ابن سبعين سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٧)، تهذيب الكمال (١٤/ ٣٤٩)، والتقريب (٣٢٥٦).

---

(١) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١٢).

(٢) بفتح الجيم والزاي وكسر الراء، نسبةً إلىٰ الجزيرة وهي منطقةٌ بين دجلة والفرات في العراق، سميت بذلك لوقوعها بينهما، الأنساب(١/ ٤١٠)، معجم البلدان (٢/ ١٣٩).

(٣) رواية ابن الجنيد (٧٣٩) وتاريخ دمشق (٨/ ٢١٣) وشرح العلل (٢/ ٦٦٤) والتهذيب (١/ ١١٨).

(٤) تاريخ دمشق (٨/ ٢١٤).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١١١)، والكامل (٥/ ٦٢)، والميزان (٣/ ٢٠٠)، والمغني (٤٤٧٤)، ولم أقف علىٰ من ذكر سنة وفاته.

(٦) الكامل (١/ ٢٣٤)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤٢)، والتقريب (١٤٧).

(٢) **مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية**، أبو عبد الملك الأموي المدني، ولي الخلافة في آخر سنة أربعٍ وستين، ومات سنة خمسٍ في رمضان، وله ثلاثٌ أو إحدىٰ وستون سنة، لا تثبت له صحبة، من الثانية، قال عروة بن الزبير عنه بعد أن روىٰ عن مروان حديثاً في فضل الزبير بن العوام ﭭ: (مروان لا أخاله يُتهم علينا)، يعني لما بينهم من الخلاف، وقال ابن حزم: (مروان ما نعلم له جِرْحةً قبل خروجه علىٰ أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير ﭬ، ولم يلقه عروة إلا قبل خروجه علىٰ أخيه لا بعد خروجه، وهذا مما لا شك فيه)، وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر في هدي الساري فقال: (وقد روىٰ عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي ﭬ اعتماداً علىٰ صدقه، وإنما نقموا عليه أنه رمىٰ طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتىٰ جرىٰ ما جرىٰ، فأما قتل طلحة فكان متأولاً فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد، وعروة، وعلي بن الحسين، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف علىٰ ابن الزبير ما بدا، وقد اعتمد مالكٌ علىٰ حديثه ورأيه، والباقون - أي البخاري والأربعة- سوىٰ مسلم)، وقال المعلمي: (اعتبر البخاري أحاديث مروان فوجدها مستقيمةً معروفة لها متابعات وشواهد، ووجد أنّ أهل عصر مروان كانوا يثقون بصدقه في الحديث، حتىٰ روىٰ عنه سهل بن سعد الساعدي وهو صحابي...، بقي عدالته في سيرته، فلعل البخاري لم يثبت عنده ما يقطع بأن مروان ارتكب ما يُخل بها غير متأول، وعلىٰ كل حالٍ: فلا وجه للتشنيع، إذ ليست المفسدة في الرواية عمن تُذم حاله في الصحيح مادام المروي ثابتاً من طريق غيره)، فلعل الظاهر والله أعلم أنّ ما قيل عنه لا يُخرجه عن حَدِّ الثقة ٠

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٧١)، والمحلىٰ (١/ ٢٣٦)، والكاشف(٥٣٦٣)، وهدي الساري (٤٤٦)، والتقريب (٦٦١١)، والأنوار الكاشفة للمعلمي (٢٨١).

(٣) **عروة بن الزبير بن العوام بن خُويلد الأسدي**، أبو عبد الله المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، من الثالثة مات قبل المائة، سنة أربع وتسعين علىٰ الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٥)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١١)، والتقريب (٤٥٩٣).

دراسة الاختلاف:

أما رواية ابن إسحاق عن الزهري في الوجه الأول فهي غلطٌ، أخطأ فيها كما جزم بذلك الإمام ابن المديني، فقد خالف جمهور أصحاب الزهري المقدّمين فيه:كعُقيل، ويونس، وشُعيب، والليث، ونقل القزويني في أخبار قزوين (٢/ ٢٧) عن أبي خَيْثمة زهير بن حرب أنّه قال عن رواية ابن إسحاق: (وهذا عندي وهمٌ، وإنما رواه عروة عن بُسرة)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٨٨): (...ومن رواه عنه -أي الزهري- عن عروة فليس بشيء عندهم...وكذلك من روىٰ هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن زيد بن خالد فهو خطأٌ أيضًا لا شك فيه...)، وقد أنكر الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٧٣) رواية ابن إسحاق، وجزم بخطئها فقال: (هذا الحديث منكرٌ، وأَخْلِقْ به أن يكون غلطًا...)، وتعقبه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٤٠٧) وصحّح رواية ابن جريج التي فيها ذكر زيد بن خالد وبُسرة معًا وقال: (وإنما المنكر علىٰ ابن إسحاق روايته عن الزهري عن عروة نفسه...)، وقال الذهبي في الميزان (٣/ ٤٧٣) عن حديث ابن إسحاق:(وهذا غلطٌ).

أما الوجه الثالث وهو (الزهري عن عروة عن بُسرة) فهو وهمٌ، قال الدارقطني في العلل (١٥/ ٣٢١/ برقم ٤٠٦٠) عن رواية ابن أخي الزهري: (وَهِم في قوله: (الزهري عن عروة)؛ لأن الزهري إنما سمعه من عبد الله بن أبي بكر عن عروة).

وأما الاختلاف علىٰ ابن جُريج في الوجه الرابع: فلعل المحفوظ عن ابن جريج هو رواية حجاج المصيصي ومن تابعه، فحجاج من أوثق الناس في ابن جريج، قال ابن معين: (قال لي معلّىٰ الرَّازي: قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج بن مُحَمَّد. وكنت أتعجب منه، فلما تبينت ذلك إذا هو كما قال: كان أثبتهم في ابن جريج)[1]، قال أبو بكر الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل: (ما كان أضبطه وأصح حديثه وأشد تعاهده للحروف ورفع أمره جدًّا فقلت له كان

(١) شرح العلل (٢/ ٤٩٢).

صاحب عربية قال نعم)[١]، وقد سُئل أبو حاتم عن هذا الوجه كما في العلل (١/ ٣٢) فقال: (أخشى أن يكون ابن جريج أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى؛ لأن أبا جعفر حدثنا قال سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يقول جاءني ابن جريج بكتب مثل هذا - خفض يده اليسرى ورفع اليمنى مقدار بضعة عشر جزءاً - فقال أروى هذا عنك؟ فقال: نعم)، وقال ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٤): (ومن حديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ).

أما الاختلاف على الليث بن سعد في الوجه الخامس، فقد رواه عنه على الوجه الخامس ثلاثةٌ:

(١) **ابنه شعيب بن الليث** (ثقةٌ نبيلٌ فقيهٌ / التقريب٢٨٢١).

(٢) **كاتبه عبد الله بن صالح الجهني** أبو صالح المصري، صدوقٌ وإنما بُلي من بعض الضعفاء الذين يُدخلون في حديثه ما ليس منه فيحدث به على أنه من حديثه فيقع في مناكير، ولذا فإذا توبع على حديثه فحديثه صحيح، قال ابن معين: (أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له)[٢]، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

(٣) **شعيب بن يحيى بن السائب المصري** (صدوقٌ عابد/ التقريب٢٨٢٤).

وخالفهم راوٍ واحد فرواه عن الليث عن الزهري عن عروة عن مروان عن بسرة، وهو: قُتيبة بن سعيد بن جميل أبو رجاء الثقفي، (ثقةٌ ثبت/ التقريب٥٥٥٧).

ورواية الأكثر عن الليث أرجح وأقوى، فالوجه الأول رواه ثلاثة، ولم يخالفهم إلا واحد، فهذه قرينة العدد، وأمرٌ آخر: أنّ من رواة الوجه الأول من لهم مزيد اختصاصٍ بالليث كابنه، وكاتبه فهم ألصق الناس، وأعرفهم بحديثه، وأيضاً كلهم مصريون، وأهل بلده أعرف بحديثه.

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٤).

(٢) تاريخ دمشق (٢٩/ ١٩٢).

وأما الاختلاف على مَعْمَر: فلعل المحفوظ عنه والله أعلم هو الوجه الثاني الذي رواه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن عروة عن مروان عن بُسرة، فعبد الرزاق يمانيٌّ حافظ، وحديث أهل اليمن عن مَعْمر مُقدّمٌ على حديث البصريين، وسعيد بن أبي عَروبة بصريٌّ، قال يعقوب بن شيبة: (خرج إلى اليمن قديماً، ثم قَدِم عليهم البصرة فحدثهم بها وليست كتبه معه، فمن سمع منه بالبصرة بعد مقدمه من اليمن ففي سماعه شيء، ومن سمع منه باليمن فسماعه صحيح، سمعت علياً يقول: حدّثهم مَعْمَر بالبصرة بأحاديث على خلاف ما هي عندهم)(١)، قال حنبل بن إسحاق: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق)(٢)، قال ابن هانئ عن أحمد: (حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يعني معمراً يتعاهد كتبه وينظر يعني باليمن وكان يحدثهم حفظا بالبصرة)(٣).

وأما الاختلاف على ابن نَمِرٍ: فالرواية المحفوظة عنه هي رواية الوليد عن ابن نَمرٍ عن الزهري عن عروة عن بُسرة، فهو أوثق وأتقن من ابن ذكوان، وهذا الوجه وهمٌ وخطأٌ عن الزهري كما سيأتي بيانه، وقد قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٨): (سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن نَمِر اليحصبي عن الزهري عن عروة عن مروان عن بسرة عن النبي ﷺ أنه كان يأمر بالوضوء من مس الذكر، والمرأة مثل ذلك، فقال أبي: هذا حديث وُهِمَ فيه في موضعين، أحدهما: أن الزهري يرويه عن عبد الله بن أبي بكر، وليس في الحديث ذكر المرأة).

وأما الوجه السادس فهو ضعيفٌ جداً، ففيه عمر بن سعيد، والراوي عنه ابن أبي حبيبة كلاهما ضعيفان، وقال الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٧٤) عقبه: (منكرٌ؛ لأنّ عروة لما أخبره مروان عن بُسرة بما أخبره به من ذلك لم يكن عرفه قبل ذلك،

(١) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١٥)، وشرح العلل (٢/ ٦٠٢).
(٢) الثقات ابن شاهين (١٠٩٢)، وتاريخ دمشق (٣٦/ ١٦٩).
(٣) تاريخ دمشق (٣٦/ ١٦٩)، وبحر الدم (٦١٩).

لا عن عائشة ولا عن غيرها)، وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ١٠٧): (وهذا مقلوبٌ، ما لعائشة وذكرها في هذا الخبر معنىٰ، إنما عروة سمع الخبر من مروان ثم من شرطيٍ له، ثم ذهب إلىٰ بُسرة فسمع منها).

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ المحفوظ عن الزهري هو الوجه الخامس: (عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بُسرة)، **وذلك لعدة قرائن:**

١. قرينة العدد؛ فقد رواه جمهور أصحابه علىٰ ذلك، ومنهم سبعةٌ من كبار أصحابه.

٢. وقرينة الحفظ والضبط؛ فرواة هذا الوجه أتقن وأحفظ وأجلّ من رواة بقية الأوجه.

٣. الاختصاص بالشيخ؛ ففيهم: يونس، والليث، وشُعيب، وعُقيل، وكلهم من الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري، وأما بقية الأوجه أوهامٌ غير محفوظة.

وهذا ما رجحه أئمة العلل ونُقّاد الحديث، كابن المديني وتقدم نقل كلامه، قال الإمام البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (ص٦٠): (وإنما قال هذا ابن المديني... لأنه مشهورٌ بعروة عن بسرة بنت صفوان فرواه محمد بن إسحاق عن عروة عن زيد بن خالد الجهني...) ولذلك استنكره ابن المديني، وتلميذاه: البخاري، وأبو حاتم.

قال الترمذي كما في العلل الكبير (١/ ١٥٦): (وسألت محمداً - أي البخاري- عن أحاديث مس الذكر، فقال: أصح شيءٍ عندي في مس الذكر حديث بُسرة بنت صفوان، والصحيح عن عروة عن مروان، قلت له: فحديث محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن زيد بن خالد؟ قال: إنما روىٰ هذا الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن بُسرة، ولم يَعُدّ حديث زيد بن خالد محفوظاً، قلت: فحديث عروة عن عائشة... قال: ما يُصنع بهذا؟ هذا لا يُشتغل به، ولا يُعبأ بهما).

وأما أبو حاتم الرازي فقد سأله ابنه كما في العلل (١/ ٣٦) عمن يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال: (هذا حديثٌ ضعيفٌ، وإنما يرويه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة عن النبي ﷺ).

وقال العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٦٤): (والصواب ما رواه يونس وعُقيل ومن تابعهما). وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٨٨): (...والمحفوظ في هذا الحديث رواية عبدالله بن أبي بكر له عن عروة، ورواية أبي بكر له عن عروة أيضًا، وإن كان عبدالله قد خالف أباه في إسناده، والقول عندنا في ذلك قول عبدالله، هذا إن صح اختلافهما في ذلك، وما أظنه إلا ممن دون أبي بكر، وذلك أن عبد الحميد كاتب الأوزاعي رواه عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن بسرة، وإنما الحديث لعروة عن مروان عن بسرة، والمحفوظ أيضًا في هذا الحديث: أن الزهري رواه عن عبدالله بن أبي بكر لا عن أبي بكر، والله أعلم. وقد اختلف فيه عن الزهري، فرُوي عنه عن عبدالله بن أبي بكر، ورُوي عنه عن أبي بكر، ورُوي عنه عن عروة، ومن رواه عنه عن عروة فليس بشيء عندهم...وكذلك من روىٰ هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن زيد بن خالد فهو خطأٌ أيضًا لا شك فيه...والحديث الصحيح الإسناد في هذا عن عروة عن مروان عن بسرة...)

وكذلك البيهقي وتقدم نقل كلامه، وقال الذهبي في الميزان (٣/ ٤٧٣) عن حديث ابن إسحاق: (وهذا غلطٌ)، وابن عبد الهادي في التنقيح (١/ ٤٥٨) فقال: (وحديث زيد بن خالدٍ غَلِط فيه ابن إسحاق، وصوابه عن بُسرة بدل زيد)، وقال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (٥/ ١٢): (المحفوظ حديث عروة عن بُسرة، أو عن مروان عن بُسرة به).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ، وكان كبار الأئمة يرون أنّه أصح شيءٍ في مس الذكر، ومنهم الإمام أحمد فقد سأله أبو داود فقال: (حديث بُسرة ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيحٌ)[1]، وكذلك ابن معين، والبخاري، وصححه الترمذي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم، أما رواية ابن إسحاق فهي منكرةٌ غيرة محفوظة. والله تعالىٰ أعلم.

(١) نقله الحافظ في تلخيص الحبير (١/ ١٢٢)، ولم أقف عليه في سؤالات أبي داود المطبوعة.

الحديث الثامن والعشرون

روى الإمام مالك رحمه الله في الموطأ في كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الصور والتماثيل (٢/٤٤٨/ح١٨٥٣):

عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عبد الله بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَىٰ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه يَعُودُهُ، قَالَ فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ رضي الله عنه، فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا فَنَزَعَ نَمَطًا[1] مِنْ تَحْتِه، فَقَالَ لَهُ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: لِمَ تَنْزِعُهُ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِيهِ تَصَاوِيرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِيهَا مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَقَالَ سَهْلٌ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا[2] فِي ثَوْبٍ، قَالَ: بَلَىٰ، وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِنَفْسِي.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(وَهِمَ مالكٌ في ذكر سهل بن حُنيف، ووهم أبو النضر في روايته له عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي طلحة رضي الله عنه، ولم يُدخل بينهما ابن عباس رضي الله عنهما.

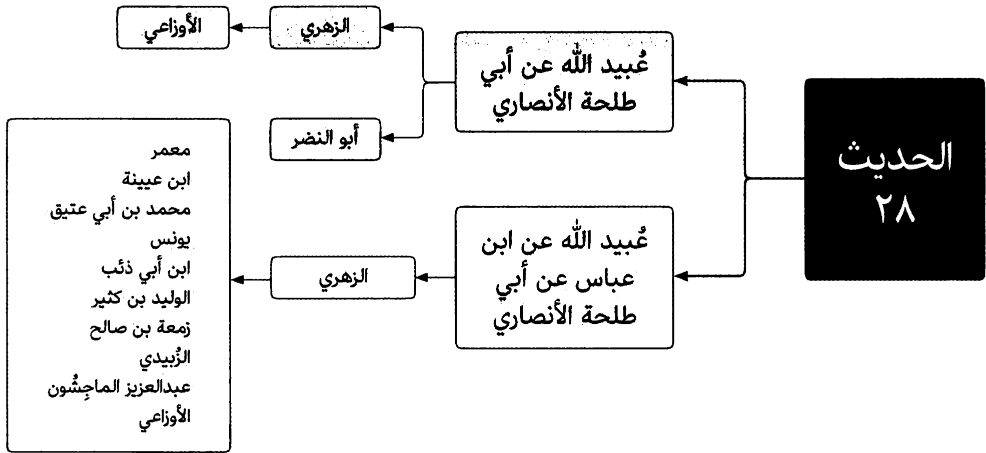
والصحيح في هذا الحديث: رواية الزهري له عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما عن أبي طلحة رضي الله عنه).

التمهيد لابن عبد البر (٢١/ ١٩٣)

---

(١) النَمَطُ بفتح النون والميم، في الأصل بمعنىٰ الطريقة من الطرائق، والضرب من الضروب، يُقال: ليس هذا من ذلك النمط: أي من ذلك الضرب، والمراد هنا: ضربٌ من البُسط له خملٌ رقيقٌ، يُنظر: النهاية (٥/ ١١٩).

(٢) الرَقْم بفتح الراء وسكون القاف، النقش والوَشْي، والأصل فيه الكتابة، والمعنىٰ إلا ما كان نقشاً أو وشياً علىٰ ثوب، النهاية (٢/ ٢٥٢).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عُبيد الله بن عبد الله، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (عُبيد الله عن أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه به) رواه عنه:

(١) أبو النضر: أخرجه مالكٌ في موطئه في كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الصور والتماثيل(٢/ ٤٤٨/ ح١٨٥٣)، ومن طريقه: الترمذي في سننه في كتاب اللباس، باب ما جاء في الصورة (٤/ ٢٠٢/ ح١٧٤٩) وقال: حسنٌ صحيح، والنسائي في سننه في كتاب الزينة، باب التصاوير (٨/ ٢٠٢/ ح٥٣٦٤)، وفي سننه الكبرىٰ أيضًا (٥/ ح٩٧٦٦)، وأحمد في مسنده (٤/ ح١٥٥٤٩)، من طريق: مالكٍ عن أبي النضر به.

ورواه الطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٢٨٥) أيضًا، والنسائي في السنن الكبرىٰ (٥/ ح٩٧٦٥)، والطبراني في الكبير (٥/ ح٤٧٣٢) من طريق: محمد بن إسحاق عن أبي النضر عن عبيد الله قال: خرجت أنا وعثمان بن حُنيف...الخ الحديث، فقال: عثمان بدل سهل.

(٢) **الزهري** فيما رواه عنه الأوزاعيُّ من رواية الوليد بن مسلم، وبشر بن بكر:

أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٥/ ح٩٧٦٧) من طريق: الوليد.

والشاشي في مسنده (٣/ ح١٠٤٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٩٤) من طريق: بشر بن بكر، كلاهما عن الأوزاعي عن الزهري عن عُبيد الله به.

الوجه الثاني: (عُبيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة الأنصاري ﷺ به) رواه عنه:

الزهري، ورواه عن الزهري: عشرةٌ من أصحابه علىٰ هذا الوجه:

(١) **معمر**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٦/ ٣٥٩/ ح٣٢٢٥)، وفي المغازي، باب شهود الملائكة بدراً (٧/ ٣٦٧/ ح٤٠٠٢)، ومسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة (١٤/ ١١٨/ ح٢١٠٦)، والترمذي في سننه في كتاب الأدب، باب ما جاء أنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورةٌ ولا كلب (٥/ ١٠٦/ ح٢٨٠٤)، والنسائي في سننه الصغرىٰ في كتاب الزينة، باب التصاوير (٨/ ٦٠٢/ ح٥٣٦٣) به بلفظ: (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلبٌ ولا صورة تماثيل).

(٢) **ابن عيينة**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق أيضاً، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه (٦/ ٤١٤/ ح٣٣٢٢)، ومسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة (١٤/ ١١٨/ ح٢١٠٦)، والنسائي في سننه الصغرىٰ في كتاب الصيد والذبائح، باب امتناع الملائكة من دخول بيتٍ فيه كلبٌ (٧/ ٢١٠/ ح٤٢٩٣)، وأيضاً في باب التصاوير (٨/ ٦٠١/ ح٥٣٦٢)، وفي الكبرىٰ له أيضاً (٥/ ح٩٧٦٩)، وابن ماجه في سننه في كتاب اللباس، باب الصور في البيت (٢/ ١٢٠٣/ ح٣٦٤٩)، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٩١٨)، بنحوه.

(٣) **محمد بن أبي عتيق**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً (٧/ ٣٦٧/ ح٤٠٠٢)بنحوه.

(٤) يونس: رواه البخاري في صحيحه في اللباس، باب التصاوير (١٠/ ٣٩٤/ ح٥٩٤٩)، ومسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة (١٤/ ١١٨/ ح٢١٠٦)، بنحوه.

(٥) ابن أبي ذئب: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس، باب التصاوير (١٠/ ٣٩٤/ ح٥٩٤٩) من طريق: ابن أخي الزهري.

(٦) **الوليد بن كثير**: أخرجه الطبراني في الكبير (٥/ ح٤٦٩٢).

(٧) **زمعة بن صالح**: أخرجه الطيالسي في مسنده (٢/ ح١٣٢٤).

(٨) **الزُبيدي**: أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ح١٨٩٤).

(٩) **عبدالعزيز الماجِشُون**: أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (ح٢٨٨٠)، وابن عبدالبر في الاستذكار (٨/ ٤٨٥)، وفي التمهيد (٢١/ ١٩٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩/ ٣٩١).

(١٠) **الأوزاعي**: فيما رواه عنه هِقْل بن زياد أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٥/ ح٩٧٦٨)،

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، وهو:

عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ، من الثالثة مات سنة أربع وتسعين، وقيل سنة ثمان، وقيل غير ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣١٩)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٧٣)، والتقريب (٤٣٣٨).

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

(١) أبو النضر: سالم بن أبي أمية أبو النضر مولىٰ عمر بن عبيد الله التيمي المدني، ثقةٌ ثبتٌ، وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٧٩)، وتهذيب الكمال (١٠/ ١٢٧)، والتقريب (٢١٨٢).

(٢) **الزهري**، من رواية الأوزاعي عنه:

والزهري هو: محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

والأوزاعي هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقةٌ جليلٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

وقد رواه عن الأوزاعي على هذا الوجه، راويان:

١. **الوليد بن مسلم**، وهو ثقةٌ لكنه كثير التدليس والتسوية، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين، قال أبو مسهر: (كان الوليد يأخذ من أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذابـًا)[١].

٢. **بشر بن بكر**، ثقةٌ يُغرب، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

وأما الوجه الثاني فقد رواه عنه:

الإمام الزهري: متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في رواة الوجه الأول.

رواه عنه عشرةٌ من الرواة من أصحابه على الوجه الثاني فذكروا ابن عباس رضي الله عنهما واسطةً بين عبيد الله وأبي طلحة رضي الله عنه.

أما الأوزاعي فقد روى الوجهان عن الزهري، ورواه عن الأوزاعي على هذا الوجه:

هِقْل بن زياد السَكْسَكي - بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة- الدمشقي، نزيل بيروت، قيل: هِقْل لقب، واسمه محمد أو عبد الله، وكان كاتب الأوزاعي، ثقةٌ، من التاسعة مات سنة تسع وسبعين ومائة، أو بعدها، روى له مسلم والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٢٢)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٩٢)، والتقريب (٧٣٦٤).

---

(١) تاريخ دمشق (٦٣/ ٢٩١) والتهذيب (٤/ ٣٢٤).

قال حنبل عن أحمد: (لا يكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هِقْل)(١)، قال الدوري عن ابن معين: (ليس في أصحاب الأوزاعي أَحَبُّ إليّ من هِقْل)(٢)، وقال أيضًا: (لم يكن في أصحاب الأوزاعي مثل هِقْل)(٣)، وقال أبو صالح فيه: (ثقة من الثقات، من أعلىٰ أصحاب الأوزاعي)(٤)، وقال ابن عمار: (الهِقْل من أثبت أصحاب الأوزاعي)(٥).

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق يتبين أنّ المحفوظ عن الأوزاعي هو رواية هِقْل بن زياد فهو أحفظ وأتقن في الأوزاعي من الوليد، وبشر بن بكر، وقد جزم بهذا الإمام النسائي فقال: (وهذا هو الصواب، وحديث الوليد خطأٌ)(٦).

وعلى هذا فقد وافق الأوزاعي رواية بقية العشرة من أصحاب الزهري، وفيهم أهل الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان، وطول الملازمة للزهري، وضبط حديثه: كمعمرٍ، ويونس، والزُبيدي، وغيرهم، وبهذا يتفق جميع الرواة عن الزهري علىٰ رواية الوجه الثاني.

وهذا الحديث قد أُعلّ بعلتين:

الأولى: ذِكْر سهل بن حُنيف في الحديث، فقد جزم ابن المديني، وابن عبد البر، وغيرهما أنّه وهمٌ وخطأٌ من مالك، والصواب أخوه: عثمان بن حُنيف، كما جاء في رواية ابن إسحاق علىٰ الصحيح، وقد جزم ابن المديني بأن عبيد الله لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه(٧)، وزيدٌ مات بعد سهل بن حنيف بمدة.

---

(١) التهذيب (٤/ ٢٨٣).

(٢) رِوَايَة الدوري (٥٢١٠).

(٣) رواية الدوري (٥٢١٠).

(٤) التهذيب (٤/ ٢٨٣).

(٥) التهذيب (٤/ ٢٨٣).

(٦) نقله المزي في التحفة (٣/ ٢٥١) عن النسائي، ولم أقف عليه في السنن الكبرىٰ ولا الصغرىٰ.

(٧) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٦).

والثانية: أنّ عُبيد الله لم يسمع من أبي طلحة ﷺ، وأنّ بينهما ابن عباسٍ ﷺ، كما جاء في رواية الزهري، وهو المحفوظ عن عُبيد الله، وقد وَهِم فيه أبو النضر، والقول قول من ذكر ابن عباس ﷺ كما جزم بذلك الأئمة: ابن المديني، والنسائي، والدارقطني في العلل(٦/ ٩)، وابن عبد البر، وغيرهم.

قال ابن عبدالبر في الاستذكار(٨/ ٤٨٣): (وهذا الحديث منقطعٌ غير متصل؛ لأن عبيد الله بن عبد الله لم يدرك سهل بن حُنيف ولا أبا طلحة، ولا حُفظ له عنهما ولا عن أحدهما سماعٌ، ولا له سنٌ يدركهما به، ولا خلاف أن سهل بن حنيف مات سنة ثمان وثلاثين بعد شهود صفين، وصلىٰ عليه عليٌ ﷺ فكبّر عليه ستاً، وكذلك كان يفعل بالبدريين.

وأما أبو طلحة ﷺ فاختُلف في وقت وفاته اختلافاً متبايناً، فقيل: توفي سنة أربع وثلاثين في خلافة عثمان ﷺ، وذكر أبو زرعة قال: سمعت أبا نعيم يحدث عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ﷺ قال: سرد أبو طلحة ﷺ الصوم بعد النبي ﷺ أربعين سنة،...والصحيح في هذا الحديث أن بين عُبيد الله وبين أبي طلحة وسهل بن حُنيف فيه: ابن عباس ﷺ، كذا رواه الزهري من رواية ابن أبي ذئب وغيره، قال أبو عمر: هذا يدل علىٰ أن أبا النضر وَهِمَ في إسناد هذا الحديث، والله أعلم)، وقال في التمهيد (٢١/ ١٩٢): (وأما سهل بن حُنيف، فلا يشك عالمٌ بأن عُبيد الله بن عبد الله لم يره ولا لقيه ولا سمع منه، وذكره في هذا الحديث خطأٌ لا شك فيه؛ لأن سهل بن حنيف توفي سنة ثمانٍ وثلاثين، وصلىٰ عليه عليٌ ﷺ، ولا يذكره في الأغلب عُبيد الله بن عبد الله لصغر سنّه يومئذٍ، والصواب في ذلك والله أعلم: عثمان بن حُنيف، وكذلك رواه محمد بن إسحاق...فصح بهذا وهم مالكٍ في سهل بن حُنيف، وكذلك وهم أبو النضر في روايته له عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي طلحة ﷺ، ولم يُدخل بينهما ابن عباس ﷺ، والصحيح في هذا الحديث: رواية الزهري له عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباسٍ ﷺ عن أبي طلحة ﷺ، كذا قال ابن المديني وغيره، وهو عندي كما قالوه، والله أعلم).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ، مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث التاسع والعشرون

قال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه في كتاب السهو، باب النهي عن الإشارة بأصبعين، أو بأي أصبع يشير (٣/٤٥/ح١٢٧٢):

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الله بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُخَرِّمِيُّ قال حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قال حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مَرَّ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا أَدْعُو بِأَصَابِعِي فَقَال: (أَحِّدْ أَحِّدْ)، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(عن القعقاع عن أبي صالحٍ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه جرير عن الأعمش عن أبي صالحٍ مرسلاً، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن سعيد[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه وكيعٌ عن الأعمش عن أبي صالحٍ[2] أنّ النبي ﷺ رأىٰ سعداً.

والحديث عندي حديث القعقاع، وكان أبو معاوية يقول في الحديث: أنّ...[3]).

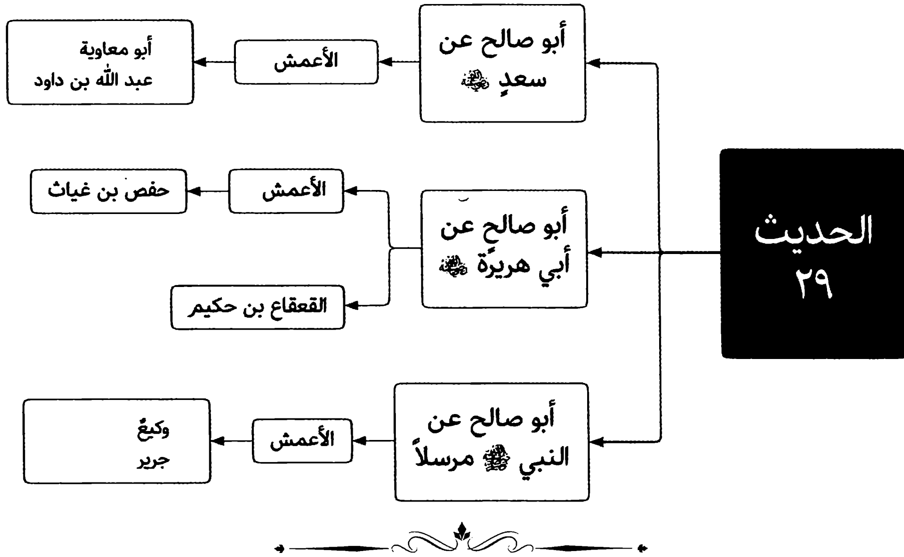
العلل لابن المديني (صـ٧٧ـ/ ح١١٧).

---

(١) كذا في النسختين المطبوعتين للعلل وفي الأصل الخطي أيضاً (١٨/ أ)، ولعل الصحيح: سعدٌ، كما في المصادر التي أخرجت هذه الرواية.

(٢) سقط: (أبو صالح) من نسخة الأعظمي المطبوعة، وهو مثبتٌ في المخطوطة (١٨/ أ)، وفي مطبوعة قلعجي.

(٣) كلمة غير واضحة في أصل المخطوط.



تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على أبي صالحٍ ذكوانَ السمّان، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (أبو صالح عن سعدٍ رضي الله عنه به) رواه عنه:

الأعمش، فيما رواه عنه:

أ. أبو معاوية: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب الدعاء (٢/ ٢٨٥، ح١٤٩٤)، والنسائي في سننه في كتاب السهو، باب النهي عن الإشارة بأصبعين، وبأي أصبع يشير (٣/ ٤٥/ ح١٢٧٢).

ب. عبد الله بن داود: أخرجه البزار في مسنده (٤/ ح١٢٣٦).

الوجه الثاني: (أبو صالحٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه به)، رواه عنه:

(١) **القعقاع بن حكيم:** أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات، باب/ ١٠٥ (٥/ ٥٢٠/ ح٣٥٥٧) وقال: حسنٌ صحيحٌ[1] غريبٌ، والنسائي في سننه في السهو، باب النهي عن الإشارة بأصبعين، وبأي أصبع يشير (٣/ ٤٥/ ح١٢٧١)،

(١) عند المزي في التحفة (٩/ ٤٤٣): (حسنٌ غريبٌ).

وأحمد في مسنده (٣/ ح١٠٣٦١)، والحاكم في المستدرك (١/ ح١٩٦٥) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ح١١٣٤)، ولم يذكر القعاع في روايته سعداً، وأبهم الرجل الذي قال له النبي ﷺ: أَحِّد.

(٢) **الأعمش** فيما رواه عنه حفص بن غياث: أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ح٩١٥٢).

الوجه الثالث: (أبو صالح عن النبي ﷺ مرسلاً) رواه عنه:

الأعمش فيما رواه عنه:

(أ) **وكيعٌ** رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٢٣٠)، والبيهقي في الدعوات الكبير (ح٢٦٤).

(ب) **جرير** ذكرها ابن المديني في العلل (ح١١٧) تعليقاً، ولم أقف على إسنادها.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على أبي صالح السمان، وهو:

- **ذَكْوان أبو صالح السَمّان الزيات المدني**، ثقةٌ ثبتٌ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة، روى له الجماعة.

  يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٠)، وتهذيب الكمال (٨/ ٥١٣)، والتقريب (١٨٥٠).

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

- **الأعمش** وهو: سليمان بن مِهران الأسدي، أبو محمد الكوفي، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ عارفٌ بالقراءة، وَرِعٌ، لكنه يُدَلِّس، وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وقلة تدليسه، فعدّه الحافظان العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

  قال الإمام ابن المديني: (الأعمش أثبت في أبي صالح من غيره)[1].

---

(١) العلل لابن المديني (ص٨٠).

واختلف عليه على ثلاثة أوجه، فرواه عنه على الوجه الأول راويان هما:

(١) **أبو معاوية**: محمد بن خازم الضرير، ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

قال ابن عمار: قال أبو معاوية: (كان أهل خراسان يجيئون إلىٰ الأعمش ليسمعوا منه فلا يقدرون، فكانوا يجيئون فيسمعون من شعبة عَن الأعمش، فكان شعبة لا يحدثهم حتىٰ يقعدني معه، فيقول: يا أبا معاوية، أليس هو كذا وكذا؟ فإذا قلت: نعم، حدثهم.

قال ابن عمار: إنما يراد من هذا أن أبا معاوية كان أثبت في الأعمش من شعبة)(١)، وقال أحمد عن أبي معاوية: (قد صار حديث الأعمش في فمي علقماً أو هو أمرُّ من العلقم؛ لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش)(٢)، وذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني قال: (أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش، حافظ له، وكان غير حديث الأعمش يُقرأُ عليه الكتب، - يعني أنه كان لا يحفظه-)(٣)، وَقال الحافظ الخلال: (أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوريَّ)(٤)، وقال وكيع بن الجراح: (ما أدركنا أحداً كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبي معاوية)(٥).

(٢) **عبد الله بن داود بن عامر الهمْداني**، أبو عبد الرحمن الخُرَيْبي(٦)، كوفي الأصل، ثقة عابد من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وله سبع وثمانون سنة، أمسك عن الرواية قبل موته؛ فلذلك لم يسمع منه البخاري، روىٰ له الجماعة إلا مسلماً.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٤٧)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٤٦٦)، والتقريب (٣٣١٧).

---

(١) تاريخ بغداد (٥/ ٢٤٤) وشرح العلل (٢/ ٥٣٥).

(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٢٤٥).

(٣) شرح العلل (٢/ ٥٣٠و٦٧٠).

(٤) شرح العلل (٢/ ٥٣٣).

(٥) التهذيب (٣/ ٥٥٢).

(٦) بضم الخاء وفتح الراء وسكون الياء، نسبةً إلىٰ الخُرَيبة موضعٌ مشهورٌ بالبصرة، سميت بذلك لأنّ المرزبان ابتناها قصراً، ثم بناها المسلمون وسموها الخُريبة، يُنظر: الأنساب (٢/ ١٥٢)، معجم البلدان (٢/ ٣٦٣)

ورواه عنه على الوجه الثاني:

حفص بن غياث: بن طَلْق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي، ثقةٌ فقيهٌ، إلا أن له أوهاماً يسيرة حُفظت عنه في آخر عمره، ولعل السبب في ذلك كثرة حديثه فلما كبُر أخذه النسيان، كما قال ابن سعد في الطبقات، وكان يحدث في بغداد والكوفة من حفظه لم يكن يُخرج كتاباً كما في تاريخ بغداد، وقال أبو داود: (كان حفص بآخره دخله نسيان وكان يحفظ)، ويُروىٰ عن أحمد أنه قال: (كان حفص يخلط في حديثه)، نقله الذهبي في السير، روىٰ له الجماعة.

قال أبو داود: (كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث. قال: وسمعت عيسىٰ بن شاذان يقدم حفصاً، وكان بعضهم يقدم أبا معاوية)[١]، وقال الدوري لابن معين: (أيُّمَا أعجب إليك في الأعمش: عيسىٰ بن يونس أو حفص بن غياث أو أبو معاوية؟ قال: أبو معاوية)[٢]، وقال ابن رجب: (كان أحمد وغيره يتكلمون في حديثه؛ لأن حفظه كان فيه شيء، وقدمه غيره)[٣].

يُنظر: الطبقات لابن سعد (٦/ ٣٨٩)، تاريخ بغداد (٨/ ١٩٥)، تهذيب الكمال (٧/ ٥٦)، السير (٩/ ٣١)، التهذيب (١/ ٤٥٩)، التقريب (١٤٣٩).

وأما الوجه الثالث المرسل فقد رواه عن الأعمش:

- **وكيع**: بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

سئل ابن مهدي: من أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ قال: (ما أعدل بوكيع أحداً! قال له رجل: يقولون أبو معاوية، فنفر من ذلك، وقال: أبو معاوية عنده كذا وكذا وهماً)[٤]، وقال الدوري: (سألت يحيىٰ قلت: حديث الأعمش إذا اختلف

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٧)، وشرح العلل (٢/ ٥٣٤و٥٣٥)، والتهذيب (١/ ٤٥٨).

(٢) رواية الدوري (١٢٧١).

(٣) شرح العلل (٢/ ٥٣٤).

(٤) شرح العلل (١/ ٢٠١و٢/ ٥٣٤).

وكيع وأبو معاوية فالقول قول من؟، قال: يكون موقوفاً حتىٰ يجيء من يتابع أحدهما، قلت: فحفص ووكيع في حديث الأعمش؟، قال: ومن يحدث عن حفص؟ فقلت: ابنه، فكأنَّ يحيىٰ لم يقنع بهذا ورأيت يحيىٰ يميل إلىٰ وكيع ميلاً شديداً)(١)، وقال الدَّارِمِي لابن معين: (فأبو معاوية أَحَبُّ إليك فيه أم وكيع؟ فقال: أبو معاوية أعلم به، ووكيع ثقة)(٢).

◂ **جرير بن عبد الحميد** بن قُرْط الضبي الكوفي، ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

قال جرير بن عبد الحميد: (أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن أخذناها من الرقاع)(٣)، وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: (سألت أحمد ويحيىٰ عن أبي معاوية وجرير، قالا: أبو معاوية أحبُّ إلينا - يعنيان في الأعمش -)(٤)، وقال الدوري عن ابن معين: (أبو معاوية أثبت من جرير في الأعمش)(٥).

وقد رواه عن أبي صالح على الوجه الثاني أيضاً:

القعقاع بن حكيم فهو الكِناني المدني، ثقةٌ، من الرابعة، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

قال ابن المديني: (قلت ليحيىٰ بن سعيد: سُمَيٌّ أثبت عندك أو القعقاع؟ فقال: القعقاع أَحَبُّ إليَّ منه)(٦).

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٣٦)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٦٢٣)، والتقريب (٥٥٩٣).

---

(١) رواية الدوري (٢٨٤٦)، وتاريخ دمشق (٦٣/ ٩٤)، والتهذيب (٤/ ٣١٢).
(٢) تاريخ الدارمي (٤٩)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٤٨)، وتاريخ دمشق (٦٣/ ٨٩)، والتهذيب (٣/ ٥٥١).
(٣) شرح العلل (٢/ ٥٣١).
(٤) تاريخ بغداد (٥/ ٢٤٨).
(٥) رواية الدوري (٢٦٢٥)، و تاريخ بغداد (٥/ ٢٤٨).
(٦) التهذيب (٢/ ١١٧)، و(٣/ ٤٤٣).

دراســة الاختــلاف:

أما الاختلاف على الأعمش، فالراجح أنّ المحفوظ عنه رواية أبي معاوية ومن وافقه علىٰ الوجه الأول؛ وذلك لأنّ له مزيد اختصاصٍ وضبطٍ لحديث الأعمش، فهو كما تقدم من أجلّ وأثبت أصحابه، وقد نص ابن معين وغيره علىٰ تقديمه علىٰ وكيع، وعلىٰ حفص بن غياث عند الاختلاف.

وقرينةٌ أخرى: وهي أنّ أبا معاوية قد توبع علىٰ روايته متابعةً قاصرةً من قِبلِ القعقاع بن حكيم، بخلاف البقية فلم أقف علىٰ متابعٍ لهم.

وهذا ما رجحه الدارقطني في حديث الأعمش فقال بعد أن حكىٰ الخلاف علىٰ الأعمش: (ولم يُتابع حفصٌ علىٰ قوله، وقول أبي معاوية أشبه بالصواب)(١).

أما الخلاف علىٰ أبي صالح:

ففي كلا الوجهين الأول والثاني قوة، إلا أنّ الإمام ابن المديني قال: (والحديث عندي حديث القعقاع)، وهذا حكمٌ خاصٌ منه في تقديم القعقاع في هذا الحديث بعينه، فلا يلزم منه تقديم القعقاع علىٰ الأعمش في كل اختلاف.

وأمرٌ آخر وهو: أنّ ثناءه علىٰ الأعمش وأنه أثبت في أبي صالحٍ من غيره- كما تقدم في ترجمته -، ثناءٌ نسبيٌ خاصٌ صدر منه في كلامه علىٰ اختلافٍ وقع علىٰ أبي صالحٍ بين الأعمش وعاصم بن أبي النجود، ولاشك أنّ الأعمش إذا قورن بعاصمٍ فهو أجل وأوثق منه مطلقاً، ومما لا يخفىٰ أنّ حكم الإمام حين يُسأل عن حديثٍ بعينه فيرجح بين رواته المختلفين: مقدمٌ علىٰ توثيقه النسبي لراوٍ قورن بغيره.

ولكن ثمّة قرينتان يظهر بهما وجه ترجيح ابن المديني لرواية القعقاع:

(١) اتفاق بلدان الرواة؛ ذلك أنّ القعقاعَ وأبا صالحٍ كلاهما مدنيان، أما الأعمش فكوفيٌّ، ولا شك أنّ أهل بلد الراوي أعلم بحديث شيوخهم من حيث الأصل،

---

(١) العلل (٤/ ٣٩٧).

فرواية المدني الثقة عن المدني، أولىٰ من رواية الكوفي الثقة عن المدني إذا اختلفا، هذا هو الأصل مالم توجد قرائن أخرىٰ تعارض ذلك، وهذا مشهورٌ عند الأئمة في باب الإعلال والنظر بين الرواة المختلفين علىٰ شيوخهم..

(٢) عدم الاختلاف علىٰ القعقاع في هذه الرواية، في حين اختلف علىٰ الأعمش علىٰ ثلاثة أوجه، والأصل أنّ رواية من لم يختلف عليه الرواة عنه أولىٰ في الجملة.

ومن خلال ما سبق يظهر والله أعلم أن الرواية المحفوظة هي رواية القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما رجحه إمام التعليل والنقد في زمانه ابن المديني رحمه الله.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثلاثون

قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية بالثلث (٤/٣٧٤/ح ٢١١٦):

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضًا أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَىٰ الْمَوْتِ فَأَتَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَثُلُثَيْ مَالِي، قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالشَّطْرُ، قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالثُّلُثُ، قَالَ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاس... الحديثَ.

قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(قال معمر، ويونس، ومالك: [حجة الوداع]، وقال ابن عيينة: [عام الفتح]، والذين قالوا: حجة الوداع أصوب).

التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٣٧٦).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين في متن الحديث:

الوجه الأول: (عن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مرضت بمكة عام الفتح...):

رواه ابن عيينة عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه به، واختلف على سفيان:

أ. رواية الإبهام لوقت المرض، رواها عنه:

(١) الحميدي: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض، باب ميراث البنات (١٢/ ١٦/ ح٦٧٣٣).

(٢) عمرو بن عثمان بن سعيد: أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث (٦/ ٥٥١/ ح٣٦٢٨)، وفي الكبرىٰ أيضًا (٤/ ح٦٤٥٣).

(٣) عثمان بن أبي شيبة: أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الوصايا، باب ما لا يجوز للموصي في ماله (٣/ ٣٩١/ ح٢٨٥٦).

(٤) أبو بكر بن أبي شيبة: أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ح٢١٧).

(٥) الإمام الشافعي: كما في السنن المأثورة (ح٥٣٦)، ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ح٢١٧).

(٦) ابن المقرئ: أخرجه ابن الجارود في المنتقىٰ (ح٩٤٧).

(٧) أحمد بن شيبان الرملي: أخرجه أبو عوانة في مسنده (٣/ ح٥٧٦٥).

(٨) زكريا بن يحيىٰ: أخرجه أبو عوانة في مسنده (٣/ ح٥٧٦٥).

ب. الذين قالوا: (عام الفتح)، وهم:

(١) **ابن أبي عمر**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية بالثلث (٤/ ٣٧٤/ ح٢١١٦).

(٢) **هشام بن عمار**: أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث (٢/ ٩٠٣/ ح ٢٧٠٨).

(٣) **الحسين بن الحسن المروزي**: أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث (٢/ ٩٠٣/ ح ٢٧٠٨).

(٤) **سهل بن أبي سهل**: أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث (٢/ ٩٠٣/ ح ٢٧٠٨).

(٥) **الإمام أحمد**: أخرجه في مسنده (١/ ح١٥٤٩).

(٦) **الحميدي**: في مسنده (١/ ح٦٦)، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٦٧).

(٧) **أحمد بن عبدة**: أخرجه البزار في مسنده (٣/ ح١٠٨٥).

(٨) **عبد الجبار بن العلاء الهمْداني**: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٠/ ح٤٢٤٩).

(٩) **يونس بن عبد الأعلىٰ**: أخرجه أبو عوانة في مسنده (٣/ ح٥٧٦٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٦٧).

(١٠) **سعدان بن نصر بن منصور**: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٦/ ح١٢٥٦٧).

(١١) **زكريا بن يحيىٰ بن راشد**: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٦/ ح١٢٥٦٧).

(١٢) **سعيد بن منصور**: في سننه (١/ ح٣٣٠).

(١٣) **علي بن عبد الأعلىٰ**: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٧٩).

الوجه الثاني: (عن سعدٍ رضي الله عنه قال: مرضت بمكة عام حجة الوداع...):

رواه عن الزهري جماعةٌ من أصحابه، منهم:

(١) **مالك بن أنس:** كما في موطأه في كتاب الوصية، باب الوصية في الثلث لا تتعدىٰ (٢/ ٢٨٠/ ح١٥٢١)، ومن طريقه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز، باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة (٣/ ١٩٦/ ح١٢٩٥).

(٢) **إبراهيم بن سعد:** أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب، باب قول النبي: (اللهم أمض لأصحابي هجرتهم...الخ) (٧/ ٣١٦/ ح٣٩٣٦)، وفي كتاب المغازي، باب حجة الوداع (٧/ ٧١٢/ ح٤٤٠٩)، وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء برفع الوباء والوجع (١١/ ١٨٣/ ح٦٣٧٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الوصية (١١/ ١١٠/ ح١٦٢٨)، والمروزي في السُنة (١/ ح٢٤٨).

(٣) **عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة:** أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المرضىٰ، باب ما رُخّص للمريض أن يقول: إني وَجِع...الخ (١٠/ ١٢٨/ ح٥٦٦٨).

(٤) **يونس بن يزيد:** أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الوصية (١١/ ١١٤/ ح١٦٢٨).

(٥) **معمر:** أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الوصية (١١/ ١١٠/ ح١٦٢٨)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ح١٥٢٧).

(٦) **محمد بن إسحاق:** أخرجه الدارمي في سننه، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث (٢/ ٤٩٩/ ح ٣١٩٦).

(٧) **عُقيل:** أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ح٢١٨).

(٨) **سعيد بن عبد العزيز:** أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ح٢١٨)، وأبو عوانة في مسنده (٣/ ح٥٧٧٠، ٥٧٧١).

(٩) **شعيب بن أبي حمزة:** أخرجه البخاري في صحيحه مختصراً في كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة (١/ ١٦٥/ ح٥٦).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على الزهري، وهو:

- **محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري**، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

أما الوجه الأول، فقد رواه عنه راوٍ واحدٌ، ولم يُتابع عليه، وهو:

- **سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي**، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دَلّس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

قال أبو طالب: (قال أبو عبد الله: سفيان يخطئ في خمسة عشر حديثاً من حديث الزهري ومعمر أثبت من سفيان)(١)، وقال حرب: (قلت لأحمد: مالك أحسن حديثاً عن الزهري أو ابن عيينة؟ قال: مالك. قلت: فمعمر؟ قال: فقدَّم مالكاً إلا أن معمراً أكثر)(٢)، وقَالَ عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: (كنت أنا وابن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأً عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثا)(٣)، وقال الدَّارِمِي: (قلت ليحيىٰ بن معين: فابن عيينة أحب إليك أم معمر؟ فقال: معمر. قلت له: فإن بعض النَّاس يقولون: سفيان بن عيينة أثبت النَّاس في الزهري فقال: إنما يقول ذاك من سمع منه. وأي شيء كان سفيان؟ إنما كان غليماً أيام الزُّهْرِي)(٤).

---

(١) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤٠٩)، وشرح العلل (١/ ١٨٣).
(٢) التهذيب (٤/ ٧).
(٣) العلل لعَبْد اللهِ (٢٥٤٣).
(٤) تاريخ الدارمي (٤)، وتاريخ بغداد (٩/ ١٧٨).

وقال ابن الجنيد: (سُئل يحيىٰ بن معين – وأنا أسمع – من أثبت من روىٰ عن الزُّهْرِي؟ فقَالَ: مالك بن أنس ثُمَّ معمر ثُمَّ عُقَيل ثُمَّ يُونُس ثُمَّ شعيب والأوزاعي والزُّبيدي وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات)، وقال ابن الجنيد: (قلت ليحيىٰ: أيما أثبت سفيان أو الأوزاعي؟ فقال: سفيان ليس به بأس، والأوزاعي أثبت منه، والزبيدي أثبت منه – أي من سفيان بن عيينة)[١].

أما الوجه الثاني فقد رواه عن الزهري جمهور أصحابه، ومنهم:

(١) **مالك بن أنس**: بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري.

قال عثمان بن أبي شيبة: (سألت يحيىٰ بن سعيد القطان: من أثبت الناس في الزهري؟ فقال: مالك بن أنس، قلت: ثم من؟ قال: ثم ابن عيينة، قلت: ثم من؟ قال: ثم معمر)[٢]، وقال القطان: (أصحاب الزهري: مالك – بدأ به – وسفيان بن عيينة ومعمر). وذكر يونس بعدهم[٣]، وقَالَ أحمد: (أثبتهم مالك ثُمَّ ابن عيينة)[٤]، وَقَالَ أحمد: (مالك أصح حديثًا من ابن عيينة، قيل له فمعمر؟ فقدم عليه مالكًا)[٥].

(٢) **إبراهيم بن سعد**: بن أبي وقاص الزهري، المدني، ثقةٌ، من الثالثة، مات بعد المائة، روىٰ له البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٠١)، وتهذيب الكمال (٢/ ٩٤)، والتقريب (١٨٠).

---

(١) رواية ابن الجنيد (١٤٧)، وشرح العلل (٢/ ٤٨١).
(٢) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١١).
(٣) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١١)، وشرح العلل (٢/ ٤٧٩).
(٤) شرح العلل (٢/ ٤٧٩).
(٥) شرح العلل (١/ ١٨٢).

وقال الدوري: (قلت ليحيىٰ: إبراهيم أَحَبُّ إليك في الزهري أو الليث؟ فقال: كلاهما ثقة)[١]، قَالَ الجوزجاني: (وإبراهيم بن سعد صحيح الرِّواية عَن الزُّهْرِي)[٢].

(٣) **عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة**: الماجِشُون[٣]، المدني نزيل بغداد، ثقةٌ فقيهٌ مصنفٌ، من السابعة مات سنة أربع وستين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٦)، وتهذيب الكمال (١٨/ ١٥٢)، والتقريب(٤١٣٢).

(٤) **يونس بن يزيد**: الأَيْلي، ثقة وفي روايته عن الزهري وهمٌ قليلٌ وفي غيره خطأ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، وقال يعقوب بن شيبة عنه: (عالمٌ بحديث الزهري)[٤].

(٥) **معمر**: بن راشد **الأزدي البصري** ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري.

قال ابن المبارك: (ما رأيت مثل معمر في الزهري)[٥]، وقال الإمام أحمد في رواية ابن هانئ: (أثبتهم معمر وأصحهم حديثاً، وبعده مالك)[٦]، وقال أبو طالب: (قال أبو عبد الله: سفيان يخطىء في خمسة عشر حديثاً من حديث الزهري ومعمر أثبت من سفيان)[٧]، وقال الدَّارِمِي لابن معين: (فابن عيينة أَحَبُّ إليك أم معمر؟

---

(١) التهذيب (١/ ٦٦).
(٢) شرح العلل (٢/ ٤٨٣).
(٣) بفتح الميم وكسر الجيم وضم الشين، لُقّب به لحمرة خديه، وهذه لغة أهل المدينة، الأنساب (٤/ ٢٠٣).
(٤) التهذيب (٤/ ٤٧٥).
(٥) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤٠٢).
(٦) شرح العلل (٢/ ٤٨٠).
(٧) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤٠٩).

قَالَ: معمر)[١]، وقال الدارمي: (معمر أثبت في الزُّهْرِي من سفيان)[٢]، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: (معمر أثبت في الزهري من سفيان بن عيينة)[٣].

(٦) **محمد بن إسحاق**: بن يسار صدوقٌ يُدَلِّس إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري وهم قوم لازموا الزُّهْرِي وصحبوه ورووا عنه، ولكن تُكلم في حفظهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والتِّرمذي والنَّسائي، ويخرِّج مسلم لبعضهم متابعة.

(٧) **عُقَيل**: بن خالد بن عَقيل الأيلي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، قَالَ الإمام أحمد: (أكثرهم رواية عنه يُونُس وعُقَيل ومعمر)، وَقَالَ أيضاً: (يُونُس وعُقَيل يؤديان الألفاظ)[٤].

وقال عبد اللهِ: (قلت لأبي أصحاب الزهري أيهم أثبت؟ قال: لكل واحد منهم علة إلا أن يونس وعقيلاً يوجبان الألفاظ)[٥]، وَقَالَ الحافظ الجوزجاني: (إذا صحَّت الرِّواية عَن الزُّبَيدي فهو من أوثق النَّاس فيه، وكذلك شعيب وعُقَيل. ويُونُس بعدهم، وعبد الرحمن بن مسافر)[٦].

(٨) **سعيد بن عبد العزيز**: التَنُوخي[٧] الدمشقي، ثقةٌ إمامٌ، سوّاه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مُسْهر عليه، لكنه اختلط في آخر أمره، من السابعة، مات سنة سبع

(١) تاريخ الدارمي رقم (٣)، والتهذيب (٤/ ١٢٥).
(٢) شرح العلل (٢/ ٤٨١).
(٣) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١٠) والتهذيب (٤/ ١٢٥).
(٤) شرح العلل (٢/ ٤٧٩).
(٥) تاريخ دمشق (٤١/ ٤٢-٤٣).
(٦) شرح العلل (٢/ ٤٨٢).
(٧) بفتح التاء وضم النون، نسبةً إلىٰ تنوخ، وهو اسمٌ لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا علىٰ التآزر والتناصر وأقاموا هناك، فسُمّوا تنوخاً، والتنوخ الإقامة، الأنساب (١/ ٣٥٠)، و القاموس المحيط (٢٢٧) مادة تنخ.

وستين ومائة، بعدها، وقيل: وله بضعٌ وسبعون، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٢)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٥٣٩)، والتقريب (٢٣٧١).

(٩) **شعيب بن أبي حمزة:** ثقة عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد عدّه ابن رجب في الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، وقال أحمد بن العباس عن يحيىٰ بن معين: (شعيب بن أبي حمزة وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وعقيل بن خالد هؤلاء أصحاب كتب)[1]، وقال ابن الجنيد عن ابن معين:(شعيب من أثبت الناس في الزُّهْرِي، كان كاتباً له)[2]، وقال ابن معين - في رواية ابن شعيب -: (أثبت من روىٰ عن الزهري: مالك بن أنس ثم معمر ثم عقيل ويونس ثم شعيب، وكل ثقات أثبت من ابن عيينة)[3].

وأما بقية رجال السند:

- **فعامر بن سعد:** هو ابن أبي وقاصٍ الزهري، المدني، ثقةٌ، من الثالثة، مات سنة أربعٍ ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٢١)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٢١)، والتقريب (٣١٠٦).

دراسة الاختلاف:

من خلال ماسبق في دراسة أحوال الرواة يتضح أنّ المحفوظ عن الزهري هو ما رواه الجماعة عنه (وهم تسعةٌ من أصحابه) في الوجه الثاني: أنّ مَرَضَ سعدٍ كان في حجة الوداع، ورواية سفيان بن عيينة (عام الفتح) وهمٌ وخطأٌ منه رحمه الله، فقد روىٰ جماعةٌ من أصحابه عنه إبهام الزمن، وروىٰ آخرون يقاربونهم في العدد والحفظ تحديد الزمن وأنه في عام الفتح، وممن روىٰ الوجهين معاً عنه: الإمام

(١) تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٠).

(٢) ينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٣٩٤/ رقم ٥٠٧)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١).

(٣) تاريخ دمشق (٤١/ ٤٣و٥٦/ ١٩٥).

الحميدي، مما يدلُّ على أنّ الاضطراب والاختلاف بسبب وَهَمِ سفيان نفسه لا من أصحابه، قال ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٧٤): (ولا أعلم أحداً من أصحاب الزهري قال ذلك - أي عام الفتح- فيه عنه غير ابن عيينة).

ولا شك أنّ رواية بقية أصحاب الزهري التسعة الذين رووا الوجه الثاني عن الزهري مقدمةٌ على رواية سفيان، فهم أكثر عدداً، وأجلّ وأحفظ، بل فيهم أوثق الرواة عنه: كمالك، وشعيب، وعُقيل، وغيرهم، ممن نصّ الأئمة على تقديمهم على سفيان عند الاختلاف، بل ذكر الإمام أحمد أن لسفيان نحواً من عشرين حديثاً وَهِم فيها عن الزهري، فلعل هذا الحديث منها، وقد تقدم ذكر كلام الأئمة في هذا مفصلاً.

ولذلك لمّا خرّج البخاري الحديث من رواية سفيان عن الزهري أعرض عن ذكر اللفظة التي وَهِم فيها سفيان، وإنما ذكر أصل الحديث، وخرّجه عن بقية أصحاب الزهري: كمالكٍ، وشعيبٍ، وابن الماجِشون، وإبراهيم بن سعد، وذكر الرواية المحفوظة في تحديد زمن مرض سعدٍ ﷺ وأنه في حجة الوداع.

وهذا ما رجّحه الإمام ابن المديني كما تقدم، والبيهقي في سننه الكبرى (٦/ ح١٢٥٦٧) فقال: (وسفيان خالف الجماعة في قوله: عام الفتح، والمحفوظ: عام حجة الوداع)، والحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ١٣١) بعد أن حكى رواية الجماعة عن الزهري "في حجة الوداع" قال: (وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته: "إنّ ذلك في زمن الفتح "، والأول أرجح).

ونقل الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٤٢٨) اتفاق الحفاظ على أنّه وَهِم فيه، وأنّ كُلّ أصحاب الزهري على أنّ ذلك كان في حجة الوداع، إلا ابن عيينة وحده.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ، مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما. والله تعالى أعلم.



الحديث الحادي والثلاثون

قال الإمام مالك رحمه الله في الموطأ كتاب الجامع، باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها (٢/٣٩٢/ح١٦٨٦):

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عبد الله بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (تُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبُسُّونَ[1] فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.

وَتُفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبُسّون فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.

وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبُسّون فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(رواه هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير النَمَري عن النبي ﷺ.

ورواه ابن عيينة فلم يُقِم إسناده قال: عن أبي زهير.

ورواه جرير أيضاً عنه فلم يُقمه قال: عن سفيان بن أبي العوجاء.

ورواه أبو معاوية عن هشام بن عروة فقال: عن سفيان بن عبد الله الثقفي.

ورواه وهيبٌ فجوّده فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير النمري، وهو الصواب، ورواه مالكٌ وأقام إسناده، كما رواه

---

(١) يَبُسون: بفتح الياء وبضم الباء، وهو زجر للدابة، يقال: في سوقها بِسْ بِسْ، يُقال: بَسَسْت الناقة وأبْسَسْتها إذا سقتها وزجرتها، يُنظر: النهاية (١/ ١٢٧)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٧٠)، قال النووي: (ومعناه يتحمّلون بأهليهم، وقيل: معناه يدعون الناس إلى بلاد الخصْب...وقال أبو عُبيد: معناه يسوقون، والبسُّ سوق الإبل، وقال ابن وهب: معناه يزيّنون لهم البلاد ويُحببونها إليهم ويدعونهم إلى الرحيل إليها...) المنهاج بشرح صحيح مسلم (٩/ ٢٢٥).

وُهيبٌ عن هشام بن عروة).

تاريخ دمشق لابن عساكر (١/ ٣٨٥).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على أوجه:

الوجه الأول: (هشام بن عروة عن أبيه عروة عن أخيه عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير به مرفوعًا) رواه عنه على هذا الوجه أكثر أصحابه، ومنهم:

(١) **مالك بن أنس:** في موطئه في كتاب الجامع، باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها (٢/ ٣٩٢/ ح١٦٨٦)، ومن طريقه: أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة (٤/ ١٠٧/ ح١٨٧٥)، وأحمد في المسند (٦/ ح٢١٤٠٩) ولم يذكر فتح العراق، والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ح٤٢٦٣)[١].

(٢) **وكيع:** أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الحج (٩/ ٢٢٤/ ح١٣٨٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ح١٥٩٦).

(٣) **ابن جريج:** رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ح١٧١٥٩)، ومن طريقه: أخرجه أحمد في المسند (٦/ ح٢١٤٠٨) ولم يذكر فتح العراق، ومسلمٌ في صحيحه في كتاب الحج (٩/ ٢٢٤/ ح١٣٨٨)، والجَنَدي في فضائل المدينة (ح٣٦).

(٤) **حماد بن زيد:** أخرجه أحمد في المسند (٦/ ح٢١٤١٠) به مختصراً.

(٥) **أنس بن عياض:** أخرجه أبو عوانة في مسنده في الحج كما في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر (٥/ ٥٣٨) ولم أجده في المطبوع من المسند.

(٦) **محمد بن خازم أبو معاوية الضرير:** أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في الحج كما في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر (٥/ ٥٣٨)، ولم أجده في المطبوع من الصحيح.

---

(١) تصحفت كلمة "يَبُسُّون" في النسخة المطبوعة من السنن إلى: "يئسون"، وهذا خطأٌ.

(٧) **زهير بن معاوية**: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ٣١٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٦٤٠٩).

(٨) **عبد الله بن مسلمة القعنبي**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٦٤١٠).

(٩) **حماد بن سلمة**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٦٤١١).

(١٠) **المنذر بن عبد الله**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٦٤١٢) به مختصراً.

(١١) **عبد الله بن الحارث البصري**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٦٤١٣) به مختصراً.

(١٢) **ابن عيينة**: أخرجه الحميدي في مسنده (٢/ ح٨٦٥)، ومن طريقه: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ح٣١٣)، وأخرجه الجَنَدي في فضائل المدينة (ح٣٦) عن محمد بن يحيىٰ، وسعيد بن عبدالرحمن كلاهما عن سفيان به بنحوه، إلا أنه قال: (...فيفتنون فيحتملون بأهليهم...).

(١٣) **عبدة**: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (٢/ ح٤٢٦٤).

وأما رواية وُهيبٍ التي ذكرها ابن المديني فلم أقف عليها مسندةً، والله أعلم.

الوجه الثاني: (سفيان عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن أبي زهير):

علقها الإمام ابن المديني فيما نقله عنه الحافظان ابن عساكر، وابن حجر، ولم أقف علىٰ رواية سفيان لهذا الوجه مسندةً، وإنما وقفت علىٰ رواية الحميدي ومحمد بن يحيىٰ، وسعيد بن عبد الرحمن كلهم عنه علىٰ الوجه الأول، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ١٠٩) بعد حكايته لكلام ابن المديني[1]: (...قد رواه الحميدي عن سفيان علىٰ الصواب).

---

(١) في نقل الحافظ لكلام الإمام ابن المديني شيءٌ من الاختلاف، فذكر أنّ ابن عيينة قال عن هشام بسنده: عن سفيان بن الغوث، والذي عند ابن عساكر: أبي زهير، ولم أقف علىٰ أيٍ منهما مسندةً، وعلىٰ كلٍ فالمحفوظ رواية الجماعة عن هشام، كما سيأتي إن شاء الله، ولكن أردت التنبيه.

الوجه الثالث: (جرير عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي العوجاء): علقها الإمام ابن المديني فيما نقله عنه الحافظان ابن عساكر، وابن حجر، ولم أقف عليها مسندةً، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ١٠٩): (...ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال: سفيان بن أبي قِلابة، كأنه عرف خطأ جريرٍ فكنىٰ عنه، واسم أبي زُهير القَرد[1] بفتح القاف، وكسر الراء بعدها مهملة، وقيل: نُمير).

الوجه الرابع: (أبو معاوية عن هشامٍ به إلا أنه قال: طعن سفيان بن عبد الله الثقفي): علقها الإمام ابن المديني فيما نقله عنه الحافظان ابن عساكر، وابن حجر، ولم أقف عليها مسندةً، وقد تقدم أنّ أبا معاوية قد رواه علىٰ رواية الجماعة.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على هشام بن عروة، وهو:

هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، ثقة فقيه، ربما دَلّس، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

أما الوجه الأول عن هشام فقد رواه عنه ثلاثة عشر راويًا من كبار أصحابه الثقات.

وأما الوجه الثاني فرواه عنه:

- **سفيان بن عيينة** بن أبي عمران الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دَلّس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وأما الوجه الثالث فرواه عنه:

- **جرير بن عبد الحميد** بن قُرْط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها، ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

---

(١) قال الحافظ الجيّاني في تقييد المهمل (٢/ ٤١٨): (بفتح القاف وتحريك الراء...واسم أبي زهير: القَرَدُ بفتح الراء، قاله:شَباب العُصفري، وهو خليفة بن خياط)، وانظر طبقات خليفة (ص/ ١١٥).

وأما الوجه الرابع فرواه:

- **محمد بن خازم الضرير أبو معاوية الكوفي**، ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون، وقد تُكلم في روايته عن هشام بن عروة خاصة، قال الأثرم: (قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أبو معاوية صحيح الحديث عَن هشام؟ قَالَ: لا، ما هو بصحيح الحديث عنه)[١]، وقال أبو داود: (قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلىٰ النبي ﷺ)[٢]، وقال أبو داود: (يخطئ علىٰ هشام بن عروة)[٣].

وأما بقية رجال السند فهم:

- **عروة بن الزبير بن العوام** بن خُويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.
- **عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي**، الأسدي، أبو بكر، وأبو خُبيب - مصغراً -، كان أول مولودٍ في الإسلام من المهاجرين بالمدينة، وولي الخلافة تسع سنين إلىٰ أن قُتل في ذي الحجة سنة ثلاثٍ وسبعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٥٦)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٥٠٨)، والتقريب (٣٣٣٩).

- **سفيان بن أبي زُهير الأزدي** من أَزْد شَنُوءة، ويُقال له النَمَري أيضًا؛ لأنّه من ولد النمر بن عثمان بن نصْر بن زهران، صحابيٌ، يُعدُّ في أهل المدينة، قال ابن المديني وخليفة: اسم أبيه القَرَدُ، وحديثه عند الجماعة إلا أبا داود، والترمذي[٤].

---

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨٨).

(٢) التهذيب (٣/ ٥٥٢).

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٢٤٨).

(٤) ينظر: أسد الغابة (٢/ ٤٩٥)، الإصابة (٣/ ١٠٢)، التقريب (٢٤٤١).

وأما قول جرير: سفيان بن أبي العوْجاء، فقد ذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الرابع وهو مخصوصٌ بمن ذُكر علىٰ سبيل الغلط في الصحابة: (سفيان بن أبي العوجاء، أبو ليلىٰ، ذكره أبو نُعيم وظنّ أنّه والد عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ فوهم، فوالد عبد الرحمن أنصاري، وهذا سُلمي، وذاك صحابيٌ، وهذا تابعيٌ باتفاق البخاري ومسلم وغيرهما) (١).

وأما قول أبي معاوية: (سفيان بن عبد الله الثقفي) فوهمٌ أيضًا كما تقدم، وابن أبي زُهير أزْدي نَمَريٌّ.

يُنظر: التاريخ الكبير (٤/ ٨٦، ٨٨)، والإصابة (٣/ ١٠٥، ١٨٢)، والتقريب (٢٤٥٤).

دراسة الاختلاف:

ومن خلال ما سبق في التخريج يظهر جليًا: أن المحفوظ عن هشام هو الوجه الأول الذي رواه عنه ثلاثة عشر راويًا من كبار أصحابه، أما بقية الأوجه فهي أوهامٌ وأخطاءٌ، وكل من رواها قد وُصِفَ بالوَهَم في شيءٍ من حديثه، فلعل هذا منها، ورواياتهم (سفيان، وجرير، وأبو معاوية) رواياتٌ شاذةٌ غير محفوظةٍ.

وهذا ما اختاره وصوّبه الإمام ابن المديني، والحافظ ابن حجر كما تقدم نقله عنهما.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما. والله تعالىٰ أعلم.



(١) ينظر: الإصابة (٣/ ٢٣٧).

الحديث الثاني والثلاثون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده (٦/ح ٢٣١٩٤):

حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قُرَّةَ قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْمَدَائِنِ فكَانَ يَذْكُرُ أَشْيَاءَ قَالَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ حُذَيْفَةُ إِلَى سَلْمَانَ، فَيَقُولُ سَلْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا حُذَيْفَةُ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَغْضَبُ فَيَقُولُ، وَيَرْضَى وَيَقُولُ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ: (أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي سَبَبْتُهُ سَبَّةً فِي غَضَبِي أَوْ لَعَنْتُهُ لَعْنَةً فَإِنَّمَا أَنَا مِنْ وَلَدِ آدَمَ، أَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُونَ، وَإِنَّمَا بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، فَاجْعَلْهَا صَلَاةً عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(رواه زائدة عن عمر بن قيس الماصِر عن عمرو بن أبي قُرة عن رجلٍ عن سلمان فأفسده، وكان عمرو بن أبي قرة عن سلمان أجود).

العلل لابن المديني (ص٩٠/ رقم ١٤٧).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمر بن قيس، وقد رواه عنه:

(١) **زائدة بن قدامة**: رواه عنه من أصحابه:

أ. **أحمد بن يونس**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السُنة، باب: النهي عن سبِّ أصحاب رسول الله ﷺ (٥/ ٢٠٩/ ح٤٦٢٦) وفيه قصةٌ، والبخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٢٤٠)، والطبراني في الكبير (٦/ ح٦١٥٦).

ب. **معاوية بن عمرو**: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ح٢٣١٩٤).

ج. **الحسين بن علي**: أخرجه البزار في مسنده (٦/ ح٢٥٣٣).

ثلاثتهم (أحمد، ومعاوية، والحسين) عن زائدة به.

(٢) مِسْعَر: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ح٢٣٢٠٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ح٢٩٥٤٩)، والبخاري في الأدب المفرد (ح٢٣٤) وفيه قصةٌ في أوله: قال عمرو بن أبي قُرة: عرض أبي على سلمان أخته...الحديث، وفي التاريخ الأوسط (١/ ٢٤١)، والبزار في مسنده (٦/ ح٢٥٣٢)، والطبراني في الكبير (٦/ ح٦١٥٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٩٨)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (١/ ١٧٠) كلهم من طريق: مِسْعر به مختصراً.

كلاهما: (زائدة، ومسعر) عن عمر بن قيس عن عمرو بن أبي قُرة عن سلمان رضي الله عنه به، وأما الوجه الذي ذكره ابن المديني عن زائدة فقد اجتهدت في البحث عنه فلم أجده، لا عن زائدة ولا عن غيره، فلعله ضمن المصنفات المفقودة التي لم تصلنا، والله المستعان.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على عمر بن قيس، وهو:

عمر بن قيس: الماصِر بن أبي مسلم الكوفي، أبو الصبّاح، مولىٰ ثقيف، من السادسة، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود.

قال الذهبي: (ثقةٌ مرجئ)، وأغرب ابن حجر فقال: (صدوقٌ ربما وهم)، فالأئمة كلهم علىٰ توثيقه: كابن معين، وأبي حاتم، وأبي داود، ويعقوب بن سفيان، وأحمد بن صالح، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، ولم أقف علىٰ أحدٍ قال فيه: صدوق، فضلاً عن أن يتكلم فيه، إلا ابن حزم فقال: مجهول، ومع ذلك لم يجزم ابن حجر بأنه أراد عمر بن قيس هذا، فقال: (فما أدري أراد هذا أو غيره)، ولا يلتفت إلىٰ كلام ابن حزم - أقال الله عثرته - فقد أطلق هذه العبارة في خلقٍ من المشهورين من الثقات الحفاظ: كالترمذي، والبغوي، وإسماعيل الصفار، وغيرهم، ونبّه علىٰ خطئه: الذهبي في الميزان (٣/ ٦٧٨)، وابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٧١)، وابن حجر في التهذيب (٩/ ٣٨٨)، وغيرهم.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٢٩)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٤٨٤)، والكاشف (٢/ ٦٨)، والتقريب (٤٩٩٢).

وأما زائدة: فهو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلْت الكوفي الحافظ، ثقة ثبت صاحب سُنة، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

وقد رواه عنه بهذا الإسناد ثلاثةٌ من الثقات: أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي، ثقة حافظ، روىٰ له الجماعة[1]، والحسين بن علي الكوفي، ثقةٌ عابد، روىٰ له الجماعة[2]، ومعاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي البغدادي، ثقةٌ روىٰ له الجماعة[3].

ومِسْعَر: هو ابن كِدَام - بكسر أوله وتخفيف ثانيه - بن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة، روىٰ له الجماعة. ومِسْعَر من كبار الحفاظ المتثبتين، قال يحيىٰ القطان: (ما رأيت مثل مِسعر، كان من أثبت الناس)، وكان شعبة يسميه المصحف، لشدة ضبطه وإتقانه، حتىٰ كان يوصف شكُّ مِسعر بأنه كيقين غيره.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٦٨)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٤٦١)، والتقريب(٦٦٤٩).

وأما عمرو بن أبي قُرة: واسم أبي قُرة سلمة بن معاوية بن وهب الكندي، الكوفي، ثقةٌ مخضرمٌ من الثانية، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٥)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٩١)، والتقريب (٥١٣٢).

ولكنه لم يلقَ سلمان ﷺ، وإنما كان أبوه من أصحاب سلمان ﷺ، كما نصّ علىٰ ذلك الأئمة: ابن المديني، وأبو حاتم الرازي[4].

---

(١) التقريب (٦٣).

(٢) المصدر السابق (١٣٤).

(٣) المصدر السابق (٦٨١٦).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (١٤٨)، وجامع التحصيل (٥٨١)، وتحفة التحصيل للعراقي (٢٤٧).

دراسة الإسناد:

أما الوجه الذي ذكره ابن المديني عن زائدة وأنّه أدخل فيه رجلاً بينه وبين سلمان ﷺ فأفسده، فهو غير محفوظ، والمحفوظ عن زائدة هو رواية الجماعة من أصحابه؛ إذ كلهم ثقاتٌ حفاظ، وأيضاً فيهم أهل بلده الكوفيون، وهم أعرف بحديثه، وقرينةٌ أخرىٰ: متابعة مِسعر الثقة الثبت المعروف بالضبط والإتقان لزائدة علىٰ رواية الجماعة عنه.

ومن خلال ما سبق: يظهر أنّ المحفوظ في هذا الحديث هو ما رواه زائدة - في المحفوظ عنه-، ومِسعر، كلاهما عن عمر بن قيس عن عمرو بن أبي قرة عن سلمان ﷺ به مرفوعاً.

وهذا ما رجحه ابن المديني فقال: (عمرو بن أبي قرة عن سلمان أجود) يعني أصحّ.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين ابن أبي قُرة وسلمان ﷺ، ولكن للحديث شواهد يتقوىٰ بها ويكون حسناً لغيره.

الشواهد:

(١) عن أبي هريرة ﷺ أنه سمع النبي ﷺ يقول: (اللهم فأيما مؤمن سَبَبْته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: (من آذيته فاجعله له زكاةً ورحمةً) (١١/ ١٧٥/ ح٦٣٦١) واللفظ له، ومسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب (١٦/ ٢٢٨/ ح٢٦٠١) وزاد في رواية له أيضاً: (اللهم إني اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه فأيما مؤمن سببته أو جلدته فاجعل ذلك كفارة له يوم القيامة) وفي لفظٍ عنده: (قربةً إليك يوم القيامة)، وعند أحمد في المسند (ح٨٨٣٠)، والدارمي في سننه (ح٢٧٦٥): (...فاجعلها له صلاةً يوم القيامة).

(٢) عن عائشة رضي الله عنها: قالت دخل على رسول الله ﷺ رجلان فكلماه بشيء لا أدري ما هو، فأغضباه فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئًا ما أصابه هذان، قال: وما ذاك؟، قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما قال: أو ما علمت ما شارطت عليه ربي، قلت: (اللهم إنما أنا بشر، فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً) رواه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب (١٦/ ٢٢٧/ ح٢٦٠٠).

(٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما أنا بشرٌ، وإني اشترطت على ربي عز وجل أي عبد من المسلمين سببته أو شتمته أن يكون ذلك له زكاةً وأجراً) رواه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب (١٦/ ٢٢٧/ ح٢٦٠٢). والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث والثلاثون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٥/ح١٩٥٥٩):

حَدَّثَنَا عبد الله بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلاً غَشِيَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ فِي غَزْوٍ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: (إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَهِيَ حُرَّةٌ مِنْ مَالِهِ، وَعَلَيْهِ شِرَاؤُهَا لِسَيِّدَتِهَا، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فَمِثْلُهَا مِنْ مَالِهِ لِسَيِّدَتِهَا).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(حديثٌ بصريٌّ، رواه الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة بن المحبّق.

فرواه قتادة، وعمرو بن دينار. ورواه ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن البصري عن سلمة بن المُحبّق، وليس بين الحسن وسلمة أحدٌ.

فقلت لسفيان: إنّ قتادة يقول: عن الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة!، فقال لي سفيان: قال لي عمرو: بينهما رجلٌ من قوم أسلم، أو إنسان. فقال الهُذلي - يعني أبا بكر-: بينهما قَبيصة بن حُريث، ثم قال سفيان: إنّما عرفه أبو بكر الهُذلي لأنّه من قومه، من هُذيل.

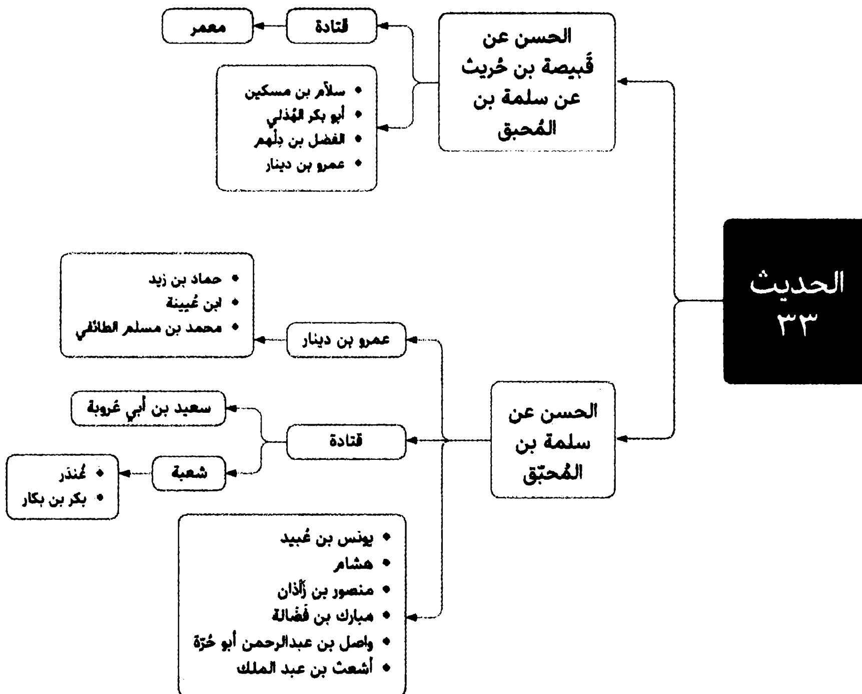
ورواه شعبة، ومَعْمَر عن قتادة عن الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة.

ورواه بكر بن بكار عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن سلمة بن المُحبّق، وهذا عندي باطلٌ، رواه يونس، وأشعث عن سلمة عن الحسن ليس بينهما أحدٌ.

ورواه عبد الملك بن نوفل بن مُساحق سمع الحسن: مرسل، وإنما أسنده عن قَبيصة بن حُريث: مَعْمَر بن راشد عن قتادة عن الحسن عن قَبيصة.

ورواه عمرو بن دينار عن الحسن، فجعل بينه وبين سلمة رجلاً، لم يَدرِ من هو!).

العلل لابن المديني (صـ٥٧-٦٠ـ/ ح٧٠، ٧٤)، والمعجم الكبير للطبراني (٧/ ح٦٣٣٧).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (الحسن عن سلمة بن المُحبّق به) بلا واسطة، رواه عنه:

(١) **قتادة**، فيما رواه عنه:

(أ) **سعيد بن أبي عَروبة**: أخرجه أبوداود في سننه في كتاب الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٥/ ١١٢/ ح٤٤٥٦)، والنسائي في المجتبىٰ في كتاب النكاح، باب إحلال الفرج (٦/ ٤٣٥/ ح٣٣٦٤)، وفي الكبرىٰ أيضاً (٣/ ح٥٥٥٧)، و(٤/ ح٧٢٣٢)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٩٥٥٩)، والترمذي في العلل الكبير (٢/ ٦١٦)، من طرقٍ عنه عن قتادة عن الحسن عن سلمة به بلا واسطة، وفي هذه الطرق رواية من سَمِع منه قبل اختلاطه: كيزيد بن زُريع، وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ، وغيرهما.

(ب) **شُعبة**، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

◀ **محمد بن جعفر (غُندَر)**: أخرجه الإمام أحمد (٥/ ح١٩٥٦٣) عنه بلا واسطة بين الحسن وسلمة، فتابع سعيداً في روايته السابقة.

◀ **بكر بن بكار**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ح٦٣٣٥)، وابن عدي في الكامل (٢/ ١٧٨، ١٧٩)، وأبو نُعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٨/ ح١٧٠٧٣)، والخطيب في المتفق والمفترق (ح٩٤)، والحازمي في الاعتبار (٤٧٧) كلهم من طريق: بكر عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن جَوْن بن قتادة عن سلمة رضي الله عنه به، فذكر واسطةً، وسمَّاها فقال: (جَوْن بن قتادة) بدل: (قَبيصة بن حُريث).

◀ **ووجهٌ ثالثٌ**: ذكره الإمام ابن المديني في علله -كما تقدم نقله في كلامه علىٰ الحديث- أنّ شعبة يروي الحديث عن قتادة عن الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة بن المحبّق رضي الله عنه، بِذِكر قَبيصة في سنده، ولم أجد رواية شعبة علىٰ هذا الوجه!

غير أنّ ابن المديني عاد عَقِب كلامه السابق، وفي آخر تعليله للحديث لِيقول: (وإنما أسنده عن قَبيصة بن حُريث مَعْمَر بن راشد عن قتادة عن الحسن عن قَبيصة)، ولم يذكر شعبة في هذا الحصْر، فيُحتمل أنّه خطأٌ نسخيٌ، أو أنّ الطريق إلىٰ شُعبة غير مُحتجٍ بها، ولذلك حَصَر ابن المديني ذكرَ قَبيصة في رواية مَعْمَر، أو أنّ مراد ابن المديني في الحصر السابق: أنّه إنما ذكره مَعْمَر -يعني: من غير اختلافٍ عليه في ذلك-، بخلاف شعبة فقد اختُلف عليه، ولذلك لم يذكره في حصْرِه السابق، والله أعلم.

(٢) **يونس بن عُبيد**: ذكره أبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٥/ ١١٢/ ح٤٤٥٥) معلقـًا، وأخرجه مسنداً الإمام أحمد (٥/ ح١٩٥٦١)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (٤/ ح٧٢٣١)، وسعيد بن منصور (٢/ ح٢٢٦٢).

(٣) **هشام بن حسان**: أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الحدود، باب من وقع علىٰ جارية امرأته (٢/ ٨٥٣/ ح٢٥٥٢).

(٤) **منصور بن زَاَذان**[1]: ذكره أبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٥/ ١١٢/ ح٤٤٥٥) معلقـًا.

(٥) **مبارك بن فَضَالة**: أخرجه الإمام أحمد (٣/ ح١٥٤٨١).

(٦) **واصل بن عبد الرحمن أبو حُرَّة**: أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٥١).

(٧) **أشعث بن عبد الملك**: ذكره ابن المديني في علله (ح٧٤) معلقـًا.

(٨) **عمرو بن دينار، فيما رواه عنه**:

أ. **حماد بن زيد**: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ح١٩٥٥٦)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٨/ ح١٧٠٧٢).

---

(١) نقل الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٦١٦) عن البخاري أنّه ذكر منصوراً فيمن روىٰ الحديث عن الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة بن المُحبّق !، ولم أقف عليه من هذا الوجه.

ب. سفيان بن عُيينة: ذكره ابن المديني في العلل (ح٧٠، ٧٤) معلقـاً، وأخرجه مسنداً البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٢/ ح١٦٨٨٤) من رواية الشافعي في كتاب حرْملة عن سفيان به، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح١٠٦٦)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، والطبراني في الكبير (٧/ ح٦٣٣٧).

ولكنّ هذه الرواية معلةٌ عند ابن عيينة، بل وعمرو بن دينار نفسِه !، كما صرّح هو بذلك فيما نقله ابن المديني عن سفيان عنه في النص السابق؛ إذ صرّح سفيان فيها بوجود قَبيصة بين الحسن وسلمة ﷺ - وسيأتي توضيح ذلك في الدراسة إن شاء الله -.

ج. محمد بن مسلم الطائفي: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٧٢)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ح٦٣٣٨)، والحازمي في الاعتبار (٤٧٧) كلهم من طريق: محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن الحسن عن سلمة بن المحبق، -كذا بالعنعنة بين الحسن وسلمة -، وجاء التصريح بالسماع عند البخاري في التاريخ الكبير، وابن عساكر في تاريخه (١١/ ٣٣٤).

الوجه الثاني: (الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة بن المُحبق به) رواه عنه:

(١) **سلّام بن مسكين**: ذكره أبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٥/ ١١٢/ ح٤٤٥٥) معلقـاً، وأخرجه مسنداً أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (ح٢٥٢)، وابن أبي حاتم في العلل (١/ ح١٣٤٦).

(٢) **أبو بكر الهُذلي**: رواه الشافعي في كتاب حرْملة عن سفيان عن الهُذلي به كما عند البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٢/ ح١٦٨٨٥).

(٣) **الفضل بن دِلْهم**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٤٨٠)، وذكره البخاري فيما نقله عنه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٦١٦) معلقـاً.

(٤) **قتادة فيما رواه عنه مَعْمَر**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ح١٣٤١٧)، ومن طريقه أبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٥/ ١١٢/ ح٤٤٥٥)، والنسائي في سننه المجتبىٰ في كتاب النكاح، باب إحلال الفرج(٦/ ٤٣٥/ ح٣٣٦٣)، وفي الكبرىٰ أيضـاً (٣/ ح٥٥٥٦)، و(٤/ ح٧٢٣٣)،

والإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٩٥٦٥)، من طريق: عبد الرزاق عن مَعْمَر به.

(٥) عمرو بن دينار فيما ذكره ابن عيينة عنه: ذكره ابن المديني في العلل (ح٧٠، ٧٤) معلقًا، وأخرجه مسنداً الطبراني في الكبير (٧/ ح٦٣٣٧).

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره على الحسن: وهو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ثقة فاضل فقيه مشهور، كثير الإرسال والتدليس، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

وقد رواه عنه على الوجه الأول، جماعةٌ من أصحابه هم:

(١) قتادة: بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسي أبو الخطاب البصري، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر. **وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول رواه عنه: سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، جمهور الأئمة على توثيقه وتقديمه في بعض مشايخه كقتادة وإنما تُكلم فيه لأجل اختلاطه، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

الوجه الثاني رواه عنه: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة حافظ متقن، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس. وقد اختلف عليه على أوجه:

أ. محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغُندَر، ثقةٌ صحيح الكتاب وفيه غفلة، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

ب. بكر بن بكّار القيسي، أبو عمرو البصري، ضعيف، من الثامنة، روى له النسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٢)، والمغني في الضعفاء (٩٦٨)، والتقريب (٧٤٤).

الوجه الثالث رواه عنه: مَعْمَر بن راشد الأزدي البصري، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **يونس بن عبيد بن دينار العبدي**، ثقة ثبت فاضل ورع، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

(٣) **هشام بن حسان الأزدي** أبو عبد الله البصري، ثقةٌ من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقالٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

(٤) **منصور بن زاذان** - بزايٍ وذالٍ معجمة -، الواسطي، أبو المغيرة الثقفي، ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، من السادسة، مات سنة تسعٍ وعشرين على الصحيح، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٧٢)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٢٣)، والتقريب(٦٩٤٦).

(٥) **مبارك بن فَضَالة** - بفتح الفاء وتخفيف المعجمة -، أبو فَضالة البصري، صدوقٌ يُدلّس ويُسويّ، من السادسة، مات سنة ستٍ وستين على الصحيح، روى له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٨)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ١٨٠)، والتقريب(٦٥٠٦).

(٦) **واصل بن عبد الرحمن**: أبو حُرّة، البصري، صدوقٌ عابدٌ، وكان يُدلّس عن الحسن، وحديثه عنه فيه ضعفٌ(١)، من كبار السابعة، مات سنة اثنتين وعشرين، روى له مسلم، وأبو داود في القَدَر، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣١)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٤٠٨)، والتقريب (٧٤٣٥).

(٧) **أشعث بن عبد الملك**: الحُمْراني، بصريٌّ، يكنى أبا هانيء، ثقةٌ فقيهٌ، من السادسة، مات سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة ستٍ وأربعين، روى له البخاري تعليقاً، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥)، وتهذيب الكمال (٣/ ٢٧٧)، والتقريب (٥٣٥).

---

(١) قال البخاري: « يتكلمون في روايته عن الحسن »، وقال ابن معين: « حديثه عن الحسن ضعيف، يقولون: لم يسمعه من الحسن » التهذيب (٤/ ٣٠٢).

(٨) **عمرو بن دينار:** المكي، أبو محمد الأثرم، الجُمحي مولاهم، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثون، فيما رواه عنه:

أ. حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل البصري، إمام ثقة ثبت فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

ب. سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلال المكي، ثقة حافظ إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره ولكن لم يختلط، وربما دَلّس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

ج. محمد بن مسلم: الطائفي: واسم جده: سوس، وقيل: سوسن، بزيادة نون في آخره، وقيل بتحتانية بدل الواو فيهما، وقيل: مثل حُنين، صدوقٌ يُخطيء من حفظه، من الثامنة، مات قبل التسعين، روىٰ له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعةً، والأربعة.

وقال ابن معين - في رواية الدوري-: (سفيان بن عيينة أثبت من محمد بن مسلم الطائفي وأوثق، وهو أثبت منه في عمرو بن دينار)[1].

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٧٧)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٢)، والتقريب (٦٣٣٣).

وأما الوجه الثاني عن الحسن فقد رواه عنه:

(١) **سلّام بن مسكين:** بن ربيعة الأزدي البصري، أبو رَوْح، يُقال: اسمه سليمان، ثقةٌ رُمي بالقدر، من السابعة، مات سنة سبعٍ وستين، روىٰ له الجماعة إلا الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٥٨)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٢٩٤)، والتقريب(٢٧٢٥).

(٢) **أبو بكر الهذلي:** قيل: اسمه سُلمىٰ بن عبد الله، وقيل: رَوْحٌ، أخباري متروك الحديث، تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

---

(١) رواية الدوري (رقم ٤٣٨)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٤).

(٣) **الفضل بن دَلْهم**: الواسطي، ثمّ البصري، القصّاب، ليّنٌ ورُمي بالاعتزال، من السابعة، روىٰ له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٦١)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٢٢٠)، والتقريب(٥٤٣٧).

(٤) **قتادة فيما رواه عنه معمر**، وقد تقدمت ترجمتهما في الوجه الأول.

(٥) **عمرو بن دينار فيما ذكره ابن عُيينة عنه**، وقد تقدمت ترجمتهما في الوجه الأول.

وأما الواسطة المذكورة بين الحسن وسلمة رضي الله عنه فهو:

قَبيصة بن حُريث، ويُقال: حُريث بن قَبيصة، والأول أشهر، الأنصاري البصري، صدوقٌ، من الثالثة، مات قبل المائة سنة سبعٍ وستين، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٢٥)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٤٧٥)، والتقريب (٥٥٤٦).

دراسة الاختلاف:

(١) **الاختلاف على قتادة:**

رواه عنه على الوجه الأول: سعيد بن أبي عَروبة، وهو من أحفظ أصحاب قتادة، والمُقدّم فيه علىٰ كل من روىٰ عنه، قال الطيالسي: (كان أحفظ أصحاب قَتَادَة)(١)، وقال ابن المديني: (أصحاب قتادة ثلاثة سعيد وهشام وشعبة فأما سعيد فأتقنهم وأما هشام فأكثرهم وأما شعبة فأعلمهم بما سمع وما لم يسمع)(٢)، وقال أحمد: (أصحاب قَتَادَة: شعبة وسعيد وهشام، إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء، كان سعيد يكتب كل شيءٍ)(٣)، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: (سعيد بن أبي عروبة أثبت النَّاس في قَتَادَة)(٤)، وقال أبو حاتم: (أحفظهم سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثُمَّ هشام ثُمَّ همام)(٥).

(١) التهذيب (٢/ ٣٤).
(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥).
(٣) شرح العلل (٢/ ٥٠٨).
(٤) رواية ابن الجنيد (٣١٣)، وشرح العلل (٢/ ٥٠٣).
(٥) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٨٦).

والوجه الثاني رواه شعبة، واختلف عليه، ولعلّ المحفوظ عنه هو الوجه الأول الذي رواه غُنْدَر عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن سلمة ﵁ بلا واسطة، فغُنْدَر من أوثق الرواة عن شعبة، وأثبتهم فيه، قَالَ الإمام أحمد في رواية ابن هانئ: (ما في أصحاب شعبة أقل خطأً من مُحَمَّد بن جعفر)[١]، وقال عنه ابن المبارك: (إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم فيما بينهم)[٢].

وأما تسمية الواسطة علىٰ أنها (جَوْن بن قتادة)، فقد تفرّد بهذه الرواية بكر بن بكّار، وتقدم أنّه ضعيفٌ، وخالف غيره من الثقات الذين رووه عن الحسن عن سلمة ﵁، أو عن الحسن عن قَبيصة عن سلمة ﵁، ولم يذكروا جَوْنًا !.

ولذلك تعقّب ابن المديني في العلل -كما تقدم- رواية بكر هذه بقوله: (وهذا عندي باطلٌ)، وقد أوضح بكرٌ نفسُه عدم إتقانه وسوء حفظه لهذه الرواية، بما جاء من وجهٍ آخر عنه عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن جَوْن بن قتادة أو عن رجلٍ آخر عن سلمة بن المحبّق ﵁[٣] - كذا قال بكرٌ علىٰ الشك.

أما الوجه الثالث عن قتادة: فرواه مَعْمَر بن راشد، وهو وإنْ كان ثقةً إلا أنّه قد تُكُلم في حديثه عن العراقيين عامةً، وعن قتادة علىٰ وجه الخصوص، قَالَ ابن أبي خيثمة عَن ابن معين: (إذا حدثك مَعْمَر عَن العراقيين فَخَفْه إلا عن الزهري، وابن طاوس فإنّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا)[٤]، وقتادة بصريٌّ!، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِي في العلل: (مَعْمَر سيئ الحفظ لحديث قَتَادَة والأعمش)[٥]، وقال عبدالغني بن سعيد الحافظ: (سماع مَعْمَر من قتادة وثابت البناني فيه ضعف)[٦]، وقَالَ مَعْمَر نفسُه: (جلست إلىٰ قَتَادَة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد)[٧].

---

(١) شرح العلل (٢/ ٥١٣).

(٢) شرح العلل (٢/ ٥١٤)، والتهذيب (٣/ ٥٣٢).

(٣) أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٤٩).

(٤) كذا في شرح العلل (٢/ ٦١٢)، وفي التهذيب (٤/ ١٢٦): « فخالفه ».

(٥) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٥٠٨).

(٦) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١٦).

(٧) رواية الدوري (٣٩١٣)، وتاريخ دمشق (٥٩/ ٣٩٩)، وشرح العلل (٢/ ٥٠٩).

ومن خلال ما سبق يظهر والله أعلم أنّ قتادة قد روىٰ الوجهين عن الحسن المتصل والمنقطع، وأنّ الحسن كان يُرسل الحديث مراتٍ ويُسنده أخرىٰ، ولكن الأرجح أنّ عدم ذكر الواسطة بين الحسن وسلمة رضي الله عنه وهو الوجه الأول هو المحفوظ في حديث الحسن – كما سيأتي بيانه إن شاء الله –، وعليه فما رواه: سعيدٌ، وشعبة عن قتادة عن الحسن عن سلمة بن المحبّق به أصحُّ؛ فهما أحفظ، وأكثر، وأثبت في قتادة من معْمَر، وقد تابعهما بقية أصحاب الحسن الذين رووا الوجه المحفوظ عن الحسن.

(٢) الاختلاف على عمرو بن دينار:

المحفوظ عنه هو رواية سفيان بن عُيينة عنه عن الحسن عن قَبيصة عن سلمة رضي الله عنه -بذِكْر الواسطة -، وأما رواية حماد بن زيد فهي خطأٌغير محفوظة، وقد خالفه من هو أثبت منه في عمرو بن دينار وهو ابن عُيينة، قال الدوري عن ابن معين: (سفيان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار. قيل حماد بن زيد؟ قال: أعلم بعمرو بن دينار من حماد بن زيد)[١]، وقال ابن الجنيد: (سُئل ابن معين وأنا أسمع: أيما أثبت في عمرو بن دينار: ابن عيينة أو محمد بن مسلم؟ فقال: ابن عيينة أثبت في عمرو من محمد بن مسلم ومن داود العطار ومن حماد بن زيد، وسفيان أكثر حديثاً منهم عن عمرو وأسنَد)[٢]، وقَالَ الإمام أحمد في رواية الأثرم: (أعلم النَّاس بعمرو بن دينار: ابن عيينة. ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة. قيل له: كان ابن عيينة صغيراً ! قَالَ: وإن كان صغيراً، فقد يكون صغيراً كيِّساً)[٣].

وقد قال ابن المديني بعد أنْ رواه عن ابن عُيينة علىٰ الوجه الذي رواه حمّاد بلا واسطة، قال: (...فقلت لسفيان: إنّ قتادة يقول: عن الحسن عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة !، فقال لي سفيان: قال لي عمرو: بينهما رجلٌ من قوم أسلم،

(١) رواية الدوري (٤٨٢)، وشرح العلل (٢/ ٤٩٣).
(٢) رِوَايَة ابن الجنيد (١٧٠).
(٣) تاريخ بغداد (٩/ ١٨١)، وشرح العلل (٢/ ٤٩٣).

أو إنسان. فقال الهُذلي - يعني أبا بكر -: بينهما قَبيصة بن حُريث، ثم قال سفيان: إنّما عرفه أبو بكر الهُذلي لأنّه من قومه، من هُذيل...)(١).

وهذا النقل من التعليلات الجليلة الخفية، التي تصلح مثالاً لتنقيب الأئمة عن علل الحديث، فهو يُوَضّح تمام الوضوح علة حديث عمرو بن دينار عن الحسن عن سلمة بن المُحبّق رضي الله عنه، بأنّ عَمْراً حذف قَبيصة بن حُريث من إسناده، لعدم حفظه لاسمه، لا لأنّ سماعه للحديث من الحسن كان بحذف قَبيصة.

ويُبيّن ذلك أيضاً الرواية الأخرىٰ لسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن عن رجلٍ عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه، فهذه الرواية نقلٌ يثبت عملياً ما جاء في كلام سفيان من أنّ عمرو بن دينار إنما روىٰ الحديث عن الحسن إلىٰ سلمة بن المحبق رضي الله عنه بواسطةٍ بينهما. لكنّ عمرو بن دينار نسي اسم هذه الواسطة أولاً، ثم حذفها بالكلية ثانياً!.

لكن يبدو أنّ عمرو بن دينار عاد فاعتمد كلام أبي بكر الهذلي له، فتذكر اسم تلك الواسطة، بتذكير أبي بكر الهُذلي، حيث أخرج عبد الرزاق: عن ابن عُيينة عن عمرو بن دينار قال: سمعت الحسن يُحدّث عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة رضي الله عنه(٢).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ يقطع بأنّ عمرو بن دينار إنما سمع الحديث من الحسن، يذكرُه عن قَبيصة عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

أما رواية التصريح بالسماع بين الحسن وسلمة رضي الله عنه فقد تفرّد بها محمد الطائفي، وتقدم أنّه صدوقٌ يُخطيء، ومثلُه لا يُحتمل تفرُّده، فضلاً عن مخالفة مثل سفيان بن عُيينة، وغيره من تلاميذ الحسن الذين ذكروا أنّ الحسن إنما يروي الحديث عن سلمة رضي الله عنه بواسطة.

---

(١) العلل لابن المديني (ح٧٠، ٧٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (ح١٣٤١٨)، وذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٢٤/ ١٤٩، ١٥٠).

ولذلك تعقّب الإمام البخاري في التاريخ الكبير رواية الطائفي هذه المُصرّحة بالسماع بقوله: (لم يسمع الحسن من سلمة رضي الله عنه، بينهما قَبيصة بن حُريث، ولا يصح)(١).

وكذا تعقبّها أبو حاتم الرازي في العلل لابنه بقوله: (هذا عندي غلطٌ غير محفوظ)(٢)، ولما سأل ابن أبي حاتم أباه فقال: (الحسن عن سلمة متصل؟ قال: لا، حدثنا القاسم بن سلام عن أبيه عن الحسن قال حدثني قَبيصة بن حُريث عن سلمة بن المُحبّق عن النبي ﷺ. فأدخلا بينهما قَبيصة فاتصل الإسناد)(٣).

وقال البزار: (حدّث - أي الحسن - عن سلمة بن محبّق، ولم يسمع منه...)(٤).

وبهذا الترجيح يتبيّن أنّ الحسن إنما يروي حديثه هذا عن قَبيصة بن حُريث عن سلمة رضي الله عنه، يدلُّ على ذلك مجيء ذِكْر قَبيصة بن حُريث بين الحسن وسلمة رضي الله عنه من طرقٍ متعددة، وعن جماعةٍ من تلامذة الحسن: كقتادة، وعمرو بن دينار، وسلّام بن مسكين، وغيرهم، ومَنْ حَفِظَ حُجةٌ على من لم يحفظ، ورواية عمرو بن دينار - مع سؤال ابن عيينة له - دليلٌ واقعيٌ على ذلك.

ولذلك اتفق ابن المديني، وتلميذاه: البخاري، وأبو حاتم الرازي، وأبو القاسم البغوي(٥) على أنّ الصواب في هذا الحديث: إدخال قَبيصة بن حُريث في إسناده بين الحسن وسلمة بن المحبق رضي الله عنه.

على أنّ الحسن كان رُبما أرسل الحديث مرّات، وأسنده أخرى، بدليل رواية جماعة من كبار الآخذين عن الحسن هذا الحديث عنه مرسلاً، من غير ذكر قَبيصة.

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٧٢).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ح١٣٤٦).
(٣) المصدر السابق (١/ ح١٣٤٦).
(٤) نقله الزيلعي في نصب الراية (١/ ٩١).
(٥) معجم الصحابة للبغوي (٢٥٢، ٢٥٣)، ونقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٥٠).

وهذا ما يفسر رواية قتادة للوجهين عن الحسن: المرسل، والمسند، ذلك أنّ قتادة سمع الوجهين، فأدىٰ كلّ الوجهين، فسمع بعض الرواة عنه وجهاً، وسمع بعضهم غيره.

وأما الاحتجاج بهذا الحديث والعمل بما فيه، فإنّه لا يُحتج به ولا يُعمل، لأنه منسوخ، نسخته الحدود بعد نزولها.

روىٰ أبو بكر الحازمي -بسنده- إلىٰ أشعث بن عبد الملك قال: (كان الحسن يأبىٰ إلا حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه، يأبىٰ غيره، يعني حديث سلمة رضي الله عنه في رجل وقع علىٰ امرأته...الحديث. قال أشعث: بلغني أنّ هذا قبل نزول الحدود)[1].

وأخرج كلام أشعث هذا أيضاً: البيهقي في السنن الكبرىٰ من وجهٍ آخر مختصراً ليس فيه إلا قول الأشعث: (بلغني أن هذا قبل نزول الحدود)[2]، وإسناده صحيحٌ إلىٰ أشعث بن عبد الملك بلفظيه المطوّل والمختصر.

وجاء عن سفيان بن عيينة أيضاً بإسنادٍ جيدٍ مثل قول أشعث[3].

وممن ذهب إلىٰ نسخ حديث سلمة بن المحبّق رضي الله عنه أيضاً: البيهقي[4]، والحازمي[5]، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر أبو إسحاق الجعبري[6]، بل نقل البيهقي إجماع فقهاء الأمصار بعد التابعين علىٰ ترك القول به[7].

---

(١) الاعتبار (٤٧٩).
(٢) السنن الكبرىٰ (٨/ ٢٤٠).
(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ح١٠٦٦).
(٤) السنن الكبرىٰ (٨/ ٢٤٠).
(٥) الاعتبار (٤٧٧-٤٧٩).
(٦) رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار (ح٥١٩-٥٢٢).
(٧) السنن الكبرىٰ (٨/ ٢٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ حسنٌ؛ لأجل قَبيصة، وقال ابن عبد البر عن حديث الحسن عن قَبيصة عن سلمة رضي الله عنه: (رُوي من وجوه ثابتة عن الحسن...)[١]، وهو حديثٌ منسوخٌ كما تقدم التنبيه على ذلك[٢]. والله تعالى أعلم.

الحديث الرابع والثلاثون

قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه في كتاب الأحكام، باب ما جاء في من ملك ذا رحِمٍ مَحْرَمٍ (٣/٦٤٦/ح ١٣٦٥):

حَدَّثَنَا عبد الله بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ).

قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ مُسْنَدًا إلا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَىٰ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عُمَرَ شَيْئًا مِنْ هَذَا.

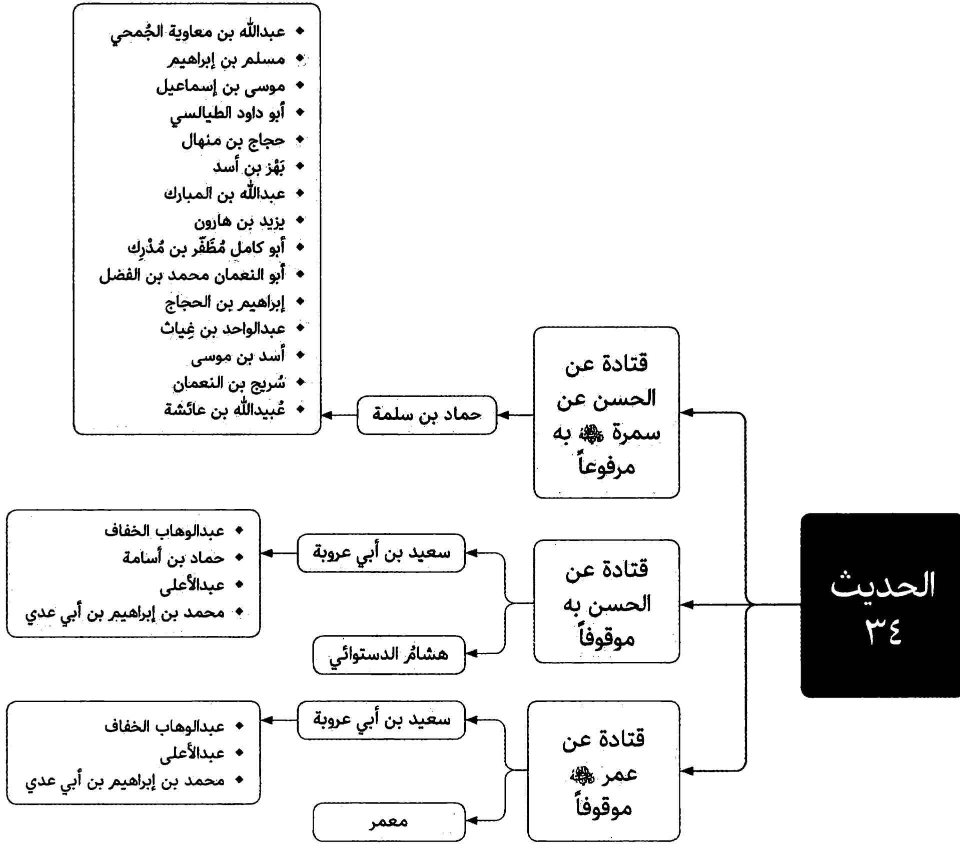
قال الإمام ابن المديني رحمه الله: (عن رواية حماد بن سلمة):

(هذا عندي منكرٌ).

معرفة السنن والآثار للبيهقي (١٤/ ٤٠٧)، ونصب الراية (٣/ ٢٧٩).

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٢٤/ ١٤٩).

(٢) يراجع "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة تطبيقية على مرويات الحسن البصري" أ.د. العوني.



تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على قتادة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (قتادة عن الحسن عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به مرفوعـًا) تفرد بروايته عنه:

حماد بن سلمة، فيما رواه عنه:

(١) **عبد الله بن معاوية الجُمحي**: أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الأحكام، باب ما جاء في من ملك ذا رحِمٍ مَحْرَمٍ (٣/ ٦٤٦/ ح١٣٦٥).

(٢) **مسلم بن إبراهيم**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحِمٍ مَحرَمٍ (٤/ ٣٥٨/ ح٣٩٤٥)، ومن طريقه البيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ح٢١٤١٦)، قال البيهقي: (وحمادٌ يشك في ذكر سمرة في

إسناده...وغير حماد يرويه عن قتادة عن عمر ﭬ، وعن قتادة عن الحسن من قوله)، والطبراني في الكبير (٧/ ح٦٨٥٢).

(٣) **موسىٰ بن إسماعيل**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحِمٍ مَحْرمٍ (٤/ ٣٥٨/ ح٣٩٤٥)، قال أبو داود: (قال موسىٰ في موضعٍ آخر: عن سمرة فيما يحسِب حماد)، وقال أيضاً: (ولم يحدِّث هذا الحديث إلا حماد بن سلمة وقد شكّ فيه)، ومن طريقه البيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ح٢١٤١٦).

(٤) **أبو داود الطيالسي**: كما في مسنده (٢/ ح٩٥٢)، ومن طريقه النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٨٩٨)، والروياني في مسنده (٢/ ٨١٨)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤/ ح٢٠٤٧٩).

(٥) **حجاج بن منهال**: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٨٩٨)، والطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٠٩)، والطبراني في الكبير (٧/ ح٦٨٥٢).

(٦) **بَهْز بن أسد**: النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٨٩٩، ٤٩٠١)، وأخرجه الروياني في مسنده (٢/ ح٨١٨)،.

(٧) **عبد الله بن المبارك**: في مسنده (ح٢٢٤)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٠٠).

(٨) **يزيد بن هارون**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٧٦)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٩٦٥٤، ١٩٦٩٢) بلفظ:(...فهو عتيق)، والطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٠٩).

(٩) **أبو كامل مُظَفّر بن مُدْرِك**: أخرجه أحمد في المسند (٥/ ح١٩٧١٥).

(١٠) **أبو النعمان محمد بن الفضل**: أخرجه ابن الجارود في المنتقىٰ (١/ ح٩٧٣).

(١١) **إبراهيم بن الحجاج**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٠٩).

(١٢) **عبد الواحد بن غِياث**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٠٩)، والطبراني في الكبير (٧/ ح٦٨٥٢).

(١٣) **أسد بن موسىٰ**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٠٩).

(١٤) **سُريج بن النعمان**: أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ح٦٨٥٢).

(١٥) **عُبيد الله بن عائشة**: أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ح٦٨٥٢).

وخالفهم راوٍ واحد وهو: محمد بن بكر البُرساني فقال: (عن حماد عن قتادة وعاصم الأحول عن الحسن عن سمرة ﵁) فزاد عاصماً: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحِمٍ مَحْرَمٍ (٣/ ٦٤٦/ ح١٣٦٥) وقال: (لا نعلم أحداً ذكر في هذا الحديث عاصماً الأحول عن حمّاد بن سلمة غير محمد بن بكر)، وابن ماجه في سننه في كتاب العتق، باب من ملك ذا رحِمٍ مَحْرَمٍ فهو حرٌّ (٢/ ٨٤٣/ ح٢٥٢٤)، والطبراني في الأوسط (٢/ ح١٤٣٨) وقال: (لم يرو هذا الحديث عن عاصم الأحول إلا حماد بن سلمة، ولا عن حماد إلا محمد)، والحاكم في المستدرك (٢/ ح٢٨٥٣) وصححه.

الوجه الثاني: (قتادة عن الحسن به موقوفاً عليه) رواه عنه:

(١) **سعيد بن أبي عَروبة**: رواه عنه علىٰ هذا الوجه أربعةٌ من أصحابه:

أ. **عبد الوهاب الخفاف**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحِمٍ مُحرّمٍ (٤/ ٣٥٨/ ح٣٩٤٧) عن محمد بن سليمان عن عبد الوهاب به.

ب. **عبدُ الأعلىٰ**: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٠٣).

ج. **ابن أبي عدي**: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٠٥).

د. **أبو أسامة حماد بن أسامة**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٧٧)، وعنه: أبو داود في سننه في كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحِمٍ مُحرّمٍ (٤/ ٣٥٨/ ح٣٩٤٨)، وقال أبو داود عقبه: (وسعيدٌ[1] أحفظ من حماد)،

(١) وقع عند المنذري (٣٧٩٧) في نقله لكلام أبي داود: (وشعبة أحفظ من حماد)، وعنه نقلها الزيلعي في نصب الراية (٣/ ٢٧٩)، وابن حجر في التلخيص (٤/ ٢١٢) وأخشىٰ أن يكون هذا تصحيفٌ وخطأٌ، فالذي في أصل السنن، =

ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ح٢١٤١٦).

(٢) **هشامُ الدستوائي**: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٠٤).

الوجه الثالث: (قتادة عن عمر رضي الله عنه موقوفًا) رواه عنه:

(١) **سعيد بن أبي عروبة**، ورواه عنه أيضًا الرواة الثلاثةُ الأُوَل في الوجه السابق:

أ. **عبد الوهاب الخفاف**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق، باب في من ملك ذا رحِمٍ مُحرّمٍ (٤/ ٣٥٨/ ح٣٩٤٦) عن محمد بن سليمان عن عبد الوهاب به، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ح٢١٤١٧).

ب. **عبد الأعلىٰ**: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٠٣).

ج. **محمد بن إبراهيم بن أبي عدي**: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٤٩٠٦).

(٢) **معمرُ بن راشد**: رواه عبد الرزاق في المصنف (٩/ ١٨٣).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على قتادة، وهو:

- **قَتَادة بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسي، أبو الخطاب البصري**، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

وقد روى عنه الوجه الأول، راوٍ واحدٌ وهو:

- **حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة**، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأَخَرة، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

= وهو الذي نقله المزي (وهو من أدق من ينقل كلام الأئمة لاعتنائه بروايات كتبهم) في التحفة (٤/ ٦٦)، وكل من نقل كلام أبي داود كالبيهقي وغيره، حتىٰ شروح السنن كالعون(١٠/ ٤٨١)، وبذل المجهود (١٦/ ٢٨٣)، وغيرها، كلهم أثبتوا (سعيداً)، ومع ذلك فلم أقف بعد البحث والتقصي علىٰ روايةٍ لشعبة في هذا الحديث، والله أعلم.

وقد اختلف عليه على وجهين:

الأول: رواه عنه جمهور أصحابه خمسةَ عشر راويـًا، وفيهم كبار الحفاظ كابن المبارك، ويزيد بن هارون، ومحمد بن الفضل.

والثاني: رواه راوٍ واحد هو: محمد بن بكر بن عثمان البُرْساني(١)، أبو عثمان البصري.

أكثر الأئمة علىٰ توثيقه؛ إذ وثقه ابن معين في رواية الدارمي وغيره، وزاد الدوري عن ابن معين: (حدثنا البُرساني وكان والله ظريفـًا صاحب أدب)، وأبو داود، والعجلي، وابن سعدٍ وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الذهبي في الكاشف، وفي السير قال: (الإمام المحدث الثقة).

أما الإمام أحمد فقال: (صالح الحديث)، وقال أبو حاتم: (شيخٌ محله الصدق)، وقال النسائي في كتاب المحاربة من سننه: (ليس بالقوي)، وقال ابن عمار الموصلي: (لم يكن صاحب حديث تركناه، لم نسمع منه)، وفسّر الخطيب البغدادي هذا بقوله: (يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته، وهم: يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأشباههما)، وقال الذهبي في الميزان: (صدوقٌ مشهور...روىٰ عن عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة في حديث بسرة في مس الذكر: " أو أنثييه أو رُفْغَه"، فرفع الزيادة، وإنما هي من قول عروة)، قال ابن حجر: (وقد أوضحت ذلك في "المدرج" وذكرت في من شاركه في رفع هذه الزيادة لكن عن شيخه، وبيّنت سبب الإدراج ومُستنده)، أما ابن حجر فقال: (صدوقٌ قد يخطئ).

والذي يظهر لي والله أعلم: أنه ثقةٌ له بعض الأوهام، فقد وثّقه سبعةٌ من الأئمة،

(١) بضم الباء الموحدة، وسكون الراء، وبعدها السين المهملة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلىٰ بني بُرسان، وهو بطنٌ من الأزد. الأنساب/ للسمعاني (١/ ٢٢٥).

وروىٰ له الشيخان، ولم يُجرَح بجرحٍ مفسرٍ، أو شديدٍ يُنزله عن درجة الثقة، وقول الإمام أحمد والنسائي فيه محمولٌ علىٰ تفسير الخطيب البغدادي، فهو ليس مثل كبار الحفاظ، ولكنه ثقةٌ من الثقات، ولذلك لم يُذكر له إلا حديثًا واحدًا استُنكر عليه، وقد أجاب عنه بعضهم كالحافظ ابن حجر، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ كما هو معلوم، ومن الذي لم يُحفظ له أخطاءٌ وأوهامٌ استُنكرت عليه، من التاسعة، مات سنة أربعٍ ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٧/ ٢١٢)، وتاريخ بغداد(٢/ ٩٣)، وتهذيب الكمال(٢٤/ ٥٣٠)، والسير(٩/ ٤٢١)، والكاشف(٤٧٤٦)، والميزان (٣/ ٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٥٢٢)، والتقريب (٥٧٩٧)، وهدي الساري (٤١٩).

أما الوجه الثاني فقد رواه عنه:

سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، جمهور الأئمة علىٰ توثيقه وتقديمه في بعض مشايخه كقتادة وإنما تُكلم فيه لأجل اختلاطه، وكان اختلاطه في سنة ثنتين وأربعين أو خمسٍ وأربعين ومائة[1]، وكانت وفاته سنة ستٍ وخمسين ومائة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وسعيدٌ من أثبت أصحاب قتادة، إن لم يكن أثبتهم علىٰ الإطلاق، وقال ابن المديني: (أصحاب قتادة ثلاثة سعيد وهشام وشعبة فأما سعيد فأتقنهم وأما هشام فأكثرهم وأما شعبة فأعلمهم بما سمع وما لم يسمع)[2]، قال الدوري: (سألت يحيىٰ عن أصحاب قتادة أيهم أرفع عندك؟ فقال: سعيد وهشام ثم شعبة)[3]، قال الطيالسي: (كان أحفظ أصحاب قَتَادَة)[4]، قال ابن الجنيد عن ابن معين: (سعيد بن

(١) الكواكب النيّرات (ص٣٨).
(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥).
(٣) رواية الدوري (٤١٨٦).
(٤) التهذيب (٢/ ٣٤).

أبي عروبة أثبت النَّاس في قَتَادَة)[١]، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: (أثبت أصحاب قَتَادَة: هشام وسعيد)[٢]، وقال ابن عدي: (هو مقدم في أصحاب قَتَادَة، ومن أثبت النَّاس عنه رواية)[٣].

وهذا الوجه رواه عن سعيدٍ أربعةٌ من أصحابه:

(١) **عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف**، أبو نصر العجلي مولاهم البصري، نزيل بغداد.

قال الإمام أحمد: (كان يحيىٰ بن سعيد حسن الرأي فيه، كان يعرفه معرفةً قديمةً)، وقال أحمد أيضًا: (أما أنا فأروي عنه)، وقال ابن أبي خيثمة وعثمان الدارمي عن ابن معين: (لا بأس به)، وقال ابن الغلابي عن ابن معين: (يُكتب حديثه)، وقال الدوري عن ابن معين: (ثقة)، وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث معروفًا، قدم بغداد فلم يزل بها حتىٰ مات)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال صالح جزرة، والحسن بن سفيان، والدارقطني: (ثقة).

وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم، وهو يُحتمل)، وقال أيضًا: (يُكتب حديثه، قيل له: يُحتج به؟، قال: أرجو، إلا أنه كان يدلس عن ثورٍ وأقوامٍ أحاديث مناكير)، وقال النسائي، وابن عدي: (ليس به بأس)، وقال البزار: (ليس بقويٍ، وقد احتمل أهل العلم حديثه)، وقال الساجي: (صدوقٌ ليس بالقوي عندهم)، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه فقال: يُكتب حديثه محله الصدق، قلت: أهو أحب إليك أو أبو زيد النحوي في ابن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب، وليس عندهم بقويٍ في الحديث)، وقال البرذعي: (قيل لأبي زرعة - وأنا شاهد -: فالخفاف؟ قال: هو أصلح منه قليلاً) - يعني من علي بن عاصم[٤] -، وقال ابن أبي حاتم: سُئل

---

(١) رواية ابن الجنيد (٣١٣) وشرح العلل (٢/ ٥٠٣).

(٢) التهذيب (٢/ ٣٤و٤/ ٢٧٣).

(٣) التهذيب (٢/ ٣٤و ٣٥).

(٤) صدوقٌ يخطيء ويُصرُ ورُمي بالتشيع، التقريب (٤٧٩٢).

أبو زرعة عنه، فقال: (روىٰ عن ثور بن يزيد حديثين ليسا من حديث ثور)، وذُكر عند يحيىٰ بن معين هذين الحديثين، فقال: (لم يذكر فيهما الخبر)، وقال صالح بن محمد الأسدي: (أنكروا علىٰ الخفاف حديثاً رواه عن ثور عن مكحول عن كُريب عن ابن عباس في فضل العباس، وما أنكروا عليه غيرَه)، وكان ابن معين يقول: (هذا الحديث موضوع)، قال صالح: (وعبد الوهاب لم يقل فيه: "حدثنا ثورٌ"، ولعله دلس فيه...).

وقد روىٰ الترمذي الحديث المذكور في المناقب (ح٣٧٦٢) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن عبد الوهاب، وقال: (حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، وقال ابن سعد: (كان صدوقاً إن شاء الله تعالىٰ)، وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: (عبد الوهاب بن عطاء ليس بكذابٍ، ولكن ليس هو ممن يُتكل عليه)، وقال ابن نمير: (ليس به بأس).

وقال الميموني عن أحمد بن حنبل: (ضعيف الحديث)، وقال المروذي قلت لأحمد بن حنبل: (عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ فقال: ما تقول!، إنما الثقة يحيىٰ القطان).

وقال الذهبي في الميزان: (راوية سعيد بن أبي عروبة، صدوقٌ)، وقال ابن حجر وهو الأظهر: (صدوقٌ رُبما أخطأ، من التاسعة، مات سنة أربع، ويُقال: سنة ستٍ ومائتين، روىٰ له البخاري في خلق أفعال العباد، ومسلم، والأربعة)، والذي يظهر من ترجمته السابقة أنّ أكثر الحفاظ علىٰ أنه صدوق ربما أخطأ؛ فله بعض الأوهام والأخطاء اليسيرة، ومن الذي يسلم من ذلك الخطأ اليسير!.

ولما نفىٰ الإمام أحمد عنه درجة الثقة، مراده الثقة المطلق: كيحيىٰ القطان وأشباهه، فهو ليس في درجتهم، لكنه من عموم من يُقبل حديثهم ويُحتمل كما صرّح به غير واحدٍ من الأئمة، وحديثه حسنٌ في غير سعيد، أما روايته عن ابن أبي عروبة فهو ثقةٌ صحيح الحديث في روايته عنه، بل من أكبر أصحابه وأقدمهم سماعاً

منه، قال الأثرم عن أحمد: (كان عالماً بسعيد)، وقال أيضاً: (كان أعلم الناس بحديث سعيد)، وقال الآجري: (سُئل أبو داود عن السهمي والخفاف في حديث ابن أبي عروبة فقال: عبد الوهاب أقدم، فقيل له:عبد الوهاب سمع زمن الاختلاط، فقال: من قال هذا؟! سمعت أحمد يقول: عبد الوهاب أقدم)، وقال يحيىٰ ابن طالب: (بلغنا أن عبد الوهاب كان مستملي سعيد)، وقال ابن سعد: (لزم سعيد بن أبي عروبة، وعُرف بصحبته، وكتب كتبه، فهو ممن سمع من سعيدٍ قبل اختلاطه).

يُنظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٣٣)، التاريخ الكبير(٦/ ١٨٢٤)، الجرح والتعديل(٦/ ٧٢)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٩)، الميزان(٢/ ٦٨١)، والتهذيب(٢/ ٦٣٨)، والتقريب (٤٢٩٠).

(٢) **عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ البصري، السامي**[١]، أبو محمد، وكان يغضب إذا قيل له: أبو همام، ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة.

وهو ممن سمع من سعيدٍ قبل اختلاطه، قال عبد الأعلىٰ: (فرغت من حاجتي من سعيد – يعني: ابن أبي عروبة – قبل الطاعون)، قال ابن أبي خيثمة: يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط[٢]، وقال ابن خَلْفون: (يُقال: إنه سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه)[٣].

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٨)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٣٥٩)، والتقريب (٣٧٨٥).

(٣) **محمد بن إبراهيم بن أبي عدي**: وقد يُنسب إلىٰ جده، أبو عمرو البصري، ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة أربعٍ وتسعين ومائة علىٰ الصحيح، روىٰ له الجماعة.

---

(١) قال السمعاني في الأنساب (٣/ ١٠): (هذه النسبة إلىٰ سامة بن لؤي بن غالب).
(٢) التهذيب (٢/ ٤٦٥).
(٣) التهذيب (٢/ ٤٦٥).

وهو ممن سمع من سعيدٍ بعد الاختلاط، كما قال يحيىٰ القطان:(جاء ابن أبي عدي إلىٰ ابن أبي عروبة بأَخَرة)، يعني وهو مختلط[١]، وقَالَ العجلي: (روىٰ عَن ابن أبي عروبة في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي، كل ما روىٰ عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط)[٢]، وقال العُقَيلي: (سمع منه محمد بن أبي عدي بعدما اختلط)[٣]، وروايته في هذا الحديث محفوظةٌ لمتابعة الحفاظ له فيها، فلا إشكال؛ إذ ليس الاعتماد عليها أصلاً.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٨٦)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٢١)، والتقريب (٥٧٣٣).

(٤) **حماد هو ابن أسامة القرشي أبو أسامة، فهو ثقة ثبت ربما دَلّس،** تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين، وحماد ممن كتب عن سعيد بالكوفة، وقد ذكر العلامة المعلمي أنّ سعيداً دخل الكوفة قبل اختلاطه وحدّث بها، ثم لم يدخلها بعد اختلاطه، ولذلك أثنىٰ الإمام أحمد علىٰ رواية أسباط وعلل ذلك بأنه سمع منه بالكوفة، قال المعلمي: (وهذه فائدةٌ جليلةٌ، فكل من كان من أصحاب سعيدٍ إنما سمع منه بالكوفة، فحديثه عنه صحيحٌ)[٤].

ووافق سعيداً في روايته عن قتادة هشامٌ، وهو:

هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر، بمهملة ثم نون ثم موحدة وزن جعفر، أبو بكر البصري الدَسْتُوَائي[٥]، ثقة ثبت وقد رُمي بالقدر، من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة، روىٰ له الجماعة.

---

(١) شرح العلل (٢/ ٥٦٧).

(٢) شرح العلل (٢/ ٥٦٧).

(٣) التهذيب (٢/ ٣٤).

(٤) نقل كلام الإمام أحمد ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٢)، وانظر تعليق المعلمي عليه.

(٥) بفتح الدال وسكون السين وضم التاء وفتح الواو، نسبةً إلىٰ بلدةٍ من بلاد الأهواز يُقال لها: دستوا، ولم يبق لاسمها أثرٌ في الخارطة، إلا أنّ موضعها ينبغي أن يكون في شمال غرب إيران، الأنساب (٢/ ٢٣١)، الموسوعة العربية (٢/ ١٣٧٨).

وهشام من أوثق الناس في قتادة، وقال ابن المديني: (أصحاب قتادة ثلاثة سعيد وهشام وشعبة فأما سعيد فأتقنهم وأما هشام فأكثرهم...)[(١)]، وقال الدوري: (سألت يحيىٰ عن أصحاب قتادة أيهم أرفع عندك؟ فقال: سعيد وهشام ثم شعبة)[(٢)]، وقال أبو زرعة: (أثبت أصحاب قَتَادَة: هشام وسعيد)[(٣)].

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٥٩)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢١٥)، والتقريب (٧٣٤٩).

وأما الوجه الثالث عن قتادة، فرواه عنه:

(١) **سعيد بن أبي عروبة** أيضًا من رواية هؤلاء الثلاثة أنفسُهم - الخفاف، وعبد الأعلىٰ، وابن أبي عدي -.

(٢) **مَعْمرُ بن راشد الأزدي البصري**، ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

دراســة الاختــلاف:

أما الوجه الأول ففيه اختلافٌ علىٰ حماد، والرواية المحفوظة عن حماد هي رواية الجماعة، وزيادة عاصم الأحول في الإسناد شاذةٌ غير محفوظة، أخطأ فيها البُرساني، ولم يُتابع عليها كما قال الترمذي: (لا نعلم أحداً ذكر في هذا الحديث عاصماً الأحول عن حمّاد بن سلمة غير محمد بن بكر).

من خلال ما سبق في الدراسة يظهر أنّ كلا الوجهين الثاني والثالث محفوظين عن قتادة، يرويهما سعيد بن أبي عروبة عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفًا، وعن الحسن من قوله.

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥).
(٢) رواية الدوري (٤١٨٦).
(٣) التهذيب (٢/ ٣٤).

ووافق سعيداً عليهما: هشامٌ على الأول، ومَعْمرٌ على الثاني، وقد جوّد عبد الأعلى حديثه هذا عن سعيد فجمع الإسنادين في سياقٍ واحدٍ - كما سبق ذكره في التخريج - عند النسائي في السنن الكبرى.

وقد رواه يونس بن عُبيد (ثقة ثبت فاضل ورع، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر)، وعبد الكريم بن أبي المُخارق (ضعيفٌ / التقريب٤١٨٤) كلاهما عن الحسن مقطوعاً: أخرجه من طريقهما ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٣٣، ٣٠).

وبهذا يتبين أنّ حماد بن سلمة قد خالف على قتادة ثلاثةً من أصحابه: سعيد بن أبي عروبة بوجهين عن قتادة، ومعمر بن راشد بوجه، والدَسْتُوَائي بوجه، كما سبق عرضه.

ثم خالف حمادٌ أيضاً على الحسن البصري بما زعمه في روايته على قتادة عن الحسن، حيث رواه يونس، وعبد الكريم عن الحسن مقطوعاً، كما مضى.

وكان يكفي في الحكم بوَهَم حماد بن سلمة مخالفته لسعيد بن أبي عَروبة، فسعيدٌ أوثق الناس في قتادة، كما سبق !، ولذلك أطلق الإمام ابن المديني وصف النكارة على رواية حماد مع أنه ثقةٌ، وذلك لفُحش وهمه في هذا الحديث، مع تفرده به.

وقاعدة الإمام ابن المديني: أنّ ما انفرد به ثقةٌ، فإنّه يُتوقف فيه حتى يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصاً إنْ كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان.

وقد نصّ على هذه القاعدة الحافظ ابن رجب في الفتح (٣/ ١٥) وقال: (وهذه قاعدةُ يحيى القطان، وابن المديني، وغيرهما).

وقد تُكُلم في حديث حماد عن بعض شيوخه، ومنهم: قتادة، وقد حكى مسلم في كتاب التمييز اجتماع أهل الحديث وعلمائهم على أنّه أثبت الناس في ثابت والبناني، ثم قال: (كذلك قال يحيى القطان، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة. وحمَّاد يُعَدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قَتَادَة، وأيوب، ويُونُس، وداود بن أبي هند، والجُرَيْري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت

عندهم)[١]، وقد عدّه البرديجي في طبقة الشيوخ من أصحاب قتادة لا من الحفاظ، وذكر أنّ الحفاظ المُقدمين في قتادة: شعبة، وسعيد، وهمام، والشيوخ: مثل حماد، وأبان، ونحوهما، ثم قال: (وأما الشيوخ فإذا روىٰ أحدهم حديثاً، وخالفه واحدٌ من الحفاظ الثلاثة، فالقول قول ذلك الحافظ)، ثم قال البرديجي أيضاً: (وأما أحاديث قَتَادَة التي يرويها الشيوخ مثل حمَّاد بن سلمة...إن كان لا يُعرف عن أحدٍ عن النبي ﷺ...إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك، كان منكراً)[٢].

ولذلك قال أبو داود - كما سبق- بعد عرضه لمخالفة حماد بن سلمة لسعيد بن أبي عروبة: (سعيدٌ أحفظ من حماد)، وأشار الإمام البخاري إلىٰ ضعف حديث حماد لمّا سأله الإمام الترمذي عن هذا الحديث فلم يعرفه عن الحسن عن سمرة إلا من حديث حماد بن سلمة، قال البخاري: (ويُروىٰ عن قتادة عن الحسن[٣] عن عمر رضي الله عنه هذا الحديث أيضاً)[٤]، وقد أشار الإمام الترمذي في جامعه- كما في حديث الباب - إلىٰ ما أشار إليه شيخه البخاري، وكذلك الطبراني.

أما الإمام البيهقي فله كلامٌ نفيسٌ عن هذا الحديث في معرفة السنن (١٤/ ٢٠٤٧٩) حيث قال: (والحديث إذا انفرد به حماد بن سلمة، ثم يشكُّ فيه، ثم يخالفه فيه من هو أحفظ منه: وجب التوقف فيه، وقد أشار البخاري إلىٰ تضعيف هذا الحديث)، وقد أعله أيضاً الإمام الشيخ شمس الدين ابن القيم[٥].

فالصواب إذًا: أن هذا الحديث لا يرويه الحسن عن سمرة رضي الله عنه، وإنما المحفوظ فيه أنه من فتوىٰ الحسن وكلامه، أو من كلام عمر رضي الله عنه موقوفاً عليه.

---

(١) التمييز للإمام مسلم (ص/ ٢١٨، ٢١٧).

(٢) نقله ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٦٩٧).

(٣) يلاحظ أنّ البخاري وكذا الترمذي ذكرا: أنّ قتادة رواه عن الحسن عن عمر رضي الله عنه، ولم أجده من هذا الوجه، إنما وجدته عن قتادة عن عمر رضي الله عنه، أو عن قتادة عن الحسن البصري قوله. وأخشىٰ أن يكون صواب العبارة: (رواه قتادة عن الحسن [و] عن عمر بن الخطاب) بسقوط واو العطف.

(٤) العلل الكبير (١/ ٥٦١).

(٥) حاشية ابن القيم علىٰ سنن أبي داود المطبوعة مع العون (١٠/ ٣٤٠).

وهذا ما رجحه ستةٌ من كبار الأئمة الجهابذة: كالإمام ابن المديني، وتلميذه الإمام البخاري، وتلميذه الترمذي، وكذلك أبو داود، والبيهقي، وابن القيم.

وهو لا يثبت عن عمر رضي الله عنه؛ لأنه منقطعٌ، فقتادة لم يُدرك عمر رضي الله عنه أصلاً، فقد وُلد بعد موت عمر رضي الله عنه بسبعٍ وثلاثين سنة تقريباً !، بل لم يسمع قتادة من أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم سوىٰ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه كما قال الإمام أحمد، وأبو حاتم، وزاد بعضهم: عبد الله بن سرجس، وأبا الطفيل رضي الله عنهم[1].

أما روايته عن الحسن فلا يُعكّرُ عليها عنعنته فيها، إذ ليس كل عنعنةٍ تدليساً، ولا كل من عنعن وقد وُصف بأنه مدلسٌ تُرد روايته. ورواية قتادة عن الحسن مخرجةٌ في الصحيحين وغيرهما، بل رمز المزي لروايته عنه برمز الجماعة كما في تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٩)، وقد تقدم في ترجمة قتادة في الحديث السابع عشر بسطٌ لمسألة تدليسه، وموقف الأئمة منه.

الحكم على الحديث:

من خلال ما سبق يتضح أنّ هذا الحديث له وجهان محفوظان عن قتادة:

(١) **قتادة عن الحسن** به موقوفاً عليه، وهو صحيحٌ إلىٰ الحسن.

(٢) **قتادة عن عمر** رضي الله عنه موقوفاً، وهو ضعيفٌ لانقطاعه.

وقد تابع قتادةَ في روايته الموقوفة علىٰ عمر رضي الله عنه: الأسودُ بن يزيد (ثقةٌ مخضرمٌ مكثر / التقريب٥١٤): أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٣/ ٤٩١٠)، والطحاوي في شرح المشكل (١٣/ ٤٤٥)، وفي شرح معاني الآثار (٣/ ١١٠)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ٢٩٠) كلهم: من طريق أبي عوانة عن الحكم بن عُتيبة عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر رضي الله عنه به موقوفاً، وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ عمر رضي الله عنه، وبه يتقوىٰ حديث قتادة فيكون: حسناً لغيره، أما رواية حماد بن سلمة المرفوعة فهي روايةٌ منكرةٌ كما قال الإمام ابن المديني.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (١٦٨)، وتحفة التحصيل (٢٦٢).

وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما حديثٌ يحسُنُ التنبيه على نكارته حتى لا يُظنّ أنه شاهدٌ لحديث سمرة الذي أخطأ فيه حماد، إذ ليس كل متابعةٍ يحتج بها، ولا كل شاهدٍ يُعتمد عليه، فقد تكون أوهامـاً وروايـاتٍ غير محفوظة، والحديث هو: ما رواه ضمْرة بن ربيعة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعـاً بلفظ: (من ملك ذا رحِمٍ مَحْرَمٍ فهو عتيق) رواه ابن ماجه (ح٢٥٢٥)، والنسائي في الكبرى (ح٤٨٩٧)، وابن الجارود (٩٧٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (ح٥٣٩٨)، وفي شرح المعاني (٣/ ١٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٨٩)، وغيرهم، ولكنه حديثٌ منكرٌ، وَهِمَ فيه ضمْرة، كما نصّ على ذلك كبار الحفاظ، قال الإمام الترمذي في الجامع (٣/ ٦٤٧): (ولم يُتابع ضمُرة على هذا الحديث، وهو حديثٌ خطأٌ عند أهل الحديث).

وقد بيّن البيهقي وجه ذلك الخطأ، وأنه دخل على الراوي حديثٌ في حديث، فقال: (وهِمَ فيه راويه، والمحفوظُ بهذا الإسناد حديث: " نهى عن بيع الولاء وعن هبته"[١]، وقد رواه أبو عُميرٍ عن ضمرة مع الحديث الأول)، فقد دخل على ضمرة إسناد هذا الحديث في إسناد حديث النهي عن بيع الولاء، وقال في معرفة السنن (١٤/ ٤٠٧): (هذا وهمٌ فاحش، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث: " النهي عن بيع الولاء وعن هبته")، وحكى أبو داود في المسائل(ص٣١٤) عن الإمام أحمد أنه قال في هذا الحديث: (ليس من ذا شيءٌ، وَهِمَ ضَمُرة).

ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٢٢٩٤، ١١٦٨) عن الإمام أحمد بعد أن ذَكَرَ له هذا الحديث قال: (فَرَدّه رداً شديداً)، وذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب (٤/ ٤٦١) عن أحمد، وزاد: (وقالَ: لو قال رجلٌ: إنّ هذا كذبٌ، لما كان مخطئـاً)، هذا مع أنّ ضمرة ثقةٌ عند الإمامِ أحمد نفسِه (صالح الحديث، من الثقات المأمونين)[٢]، والخطأ لا يستشهد به ولو كان راويه ثقةً. والله تعالى أعلم.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٢٥٣٥) و(٦٧٥٦)، ومسلم في صحيحه (١٥٠٦)، وغيرهما.

(٢) العلل لعبد الله بن أحمد (٤٦٢٤) و(٣٦٠٤)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣١٩).

الحـديث الخامس والثـلاثـون

قال الإمام أحمد رحمه الله في المسند (٤/٤٨٥/١٥٣٢٠):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جُدْعَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ سُفْيَانَ الْكِلَابِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا ضَحَّاكُ مَا طَعَامُكَ؟، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اللَّحْمُ وَاللَّبَنُ، قَالَ: ثُمَّ يَصِيرُ إِلَىٰ مَاذَا؟ قَالَ: إِلَىٰ مَا قَدْ عَلِمْتَ، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ضَرَبَ مَا يَخْرُجُ مِنِ ابْنِ آدَمَ مَثَلًا لِلدُّنْيَا.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(حديثٌ بصري، إسناده منقطع، لأنّ الحسن لم يسمع من الضحاك، فكان الضحاك يكون بالبوادي ولم يسمع منه).

العلل لابن المديني (صـ٥٥ـ/ رقم ٦٤)

تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على: علي بن زيد بن جدعان، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (علي بن زيد عن الحسن عن الضحاك رضي الله عنه به مرفوعـًا) رواه عنه:

(١) **حماد بن زيد:** أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٣٢٠).

(٢) **حماد بن سلمة:** أخرجه البيهقي في الشعب (٧/ ح١٠٤٧٢) من طريق مسلم بن إبراهيم عن حماد به.

الوجه الثاني: (علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي به مرسلاً) رواه عنه:

هكذا رواه حماد بن سلمة أيضـًا فيما ذكره ابن معين عنه كما في سؤالات ابن الجُنيد لابن معين (رقم / ٨٨٥) معلقـًا، ولم أقف عليه مسنداً.

وتابعه متابعةً قاصرةً: عاصمُ بن سليمان الأحول، فيما أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد (ح٤٩١)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في كتاب الجوع (ح١٦٧) عن سفيان الثوري- في المحفوظ عنه - عن عاصم الأحول به بمعناه.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلىٰ جدّ جده، ضعيفٌ، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

(١) **حماد بن سلمة**، وهو ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) **حماد بن زيد**، إمام ثقة ثبت فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

(١) **حماد بن سلمة أيضًا.**

وتابعه متابعةً قاصرةً: عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقةٌ، من الرابعة، مات بعد سنة أربعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٣)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٨٥)، والتقريب(٣٠٧٧).

والحسن: هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ثقة فاضل فقيه مشهور، كثير الإرسال والتدليس، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

وأبو عثمان هو عبد الرحمن بن ملّ - بلام ثقيلة والميم مثلثة - النَهْدي، بفتح النون وسكون الهاء، أسلم علىٰ عهد النبي ﷺ ولم يَرَه، فحديثه عنه مرسل، مخضرمٌ، من كبار الثانية، ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، مات سنة خمسٍ وتسعين، وقيل بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٣)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٢٤)، وتحفة التحصيل (ص/ ٢٠٧)، والتقريب (٤٠٤٣).

والضحاك بن سفيان: هو ابن عوف العامري الكِلابي، أبو سعيد، من شجعان الصحابة، وأحد عمال النبي ﷺ على الصدقات، وأحد قوّاده في السرايا، وكان يُعد بمائة فارسٍ رضي الله عنه، كان ينزل في بادية المدينة، وفي بادية نجدٍ، ولكني لم أجد له تاريخ وفاة، وقد ورد ما يدل على بقائه إلى خلافة عمر رضي الله عنه(١)، روى له أصحاب السنن الأربعة.

يُنظر: أسد الغابة (٣/ ٤٧)، والاستيعاب (٢/ ٧٤٢)، والإصابة (٣/ ٢٦٧).

دراسة الاختلاف:

لم أجد للحسن عن الضحاك بن سفيان سوى هذا الحديث الواحد، ولعله ليس له سواه؛ لأنّ الضحاك رضي الله عنه من مُقِلّي الصحابة، حتى ذكره ابن حزم في أصحاب الأربعة أحاديث(٢).

ومن خلال كلام الإمام ابن المديني، يظهر أنه أعلّ الحديث بعدم سماع الحسن من الضحاك فقال: (لم يسمع...)، ولم يقل:لم يلقَ، أو لم يُدرك، بناءً على أنّ الضحاك بن سفيان كان يسكن البادية، وهذا التعليل قد يوحي بثبوت معاصرة الحسن للضحاك، ولذلك أشار الإمام ابن المديني إلى بُعد احتمال اللقاء، ولم ينفِ الإدراك والمعاصرة، والفرق بين الأمرين ظاهر، وهذا من قبيل الإرسال الخفي.

لكن قال ابن معين فيما نقله ابن الجُنيد في سؤالاته له (رقم٨٨٥): (قلت ليحيى: حماد بن زيد [عن علي بن زيد](٣) عن الحسن عن الضحاك بن سفيان

---

(١) وهو ما أخرجه الترمذي في سننه (٢١١٠، ٢٩٢٧)، وابن ماجه في سننه (٢٦٤٢)، ومالك في الموطأ(١٦١٩)، وأحمد في المسند(١٥٣١٨، ١٥٣١٩) واللفظ له كلهم من طريق: الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عنه قال: ما أرى الدية إلا للعصبة لأنهم يعقلون عنه فهل سمع أحد منكم من رسول الله ﷺ في ذلك شيئًا، فقال الضحاك بن سفيان الكلابي وكان استعمله رسول الله ﷺ على الأعراب: كتب إليّ رسول الله ﷺ أن أُوَرّث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فأخذ بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وجاء عند مالكٍ أنّ القصة كانت بمنى في الحج، قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

(٢) أسماء الصحابة رضي الله عنهم وما لكل واحدٍ من العدد – ضمن جوامع السيرة (٢٩١).

(٣) سقط من السؤالات المطبوعة ما بين المعكوفين، ويدل على وجودها بقية الكلام، وتعليل ابن معين، مع واقع الرواية في المصادر الأخرى.

الكِلابي ﵁ قال: قال لي رسول الله ﷺ: ما طعامك يا ضحاك؟، وحماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي عثمان أنّ النبي ﷺ قال للضحاك(١). فقال لي يحيىٰ: حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد بن زيد).

فيحيىٰ بن معين في النص السابق يرجح أنّ الحديث ليس من حديث الحسن البصري أصلاً، وأنّ الحسن لم يروه أصلاً عن الضحاك بن سفيان، وأنّ رواية حماد بن سلمة المرسلة أصح من رواية حماد بن زيد المرفوعة، وعَلّل ذلك: بأنّ حماد بن سلمة أعرف بحديث ابن جدعان من حماد بن زيد، وقد نصّ أبو حاتم الرازي علىٰ تقديم حماد بن سلمة في علي بن زيد، وأنّه كان يبيّن خطأ الناس في حديثه، قال أبو حاتم الرازي: (حماد بن سلمة في ثابت، وعلي بن زيد أحبُّ إليّ من همام، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما، بيّن خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث)(٢).

فهذا قول إمامين من أئمة علم العلل في زمانهما: ابن معين، وأبو حاتم في تقديم حماد بن سلمة في ابن جدعان علىٰ حماد بن زيد، وهذا تقديمٌ نسبي في بعض الرواة، وإلا فحماد بن زيد أوثق وأتقن في باب الرواية من حماد بن سلمة في الجملة، كما أنّ حماد بن سلمة أجلُّ قدراً، وأزهد، وأوْرع وأقْوَم بالسُنّة من حماد بن زيد(٣).

وأما متابعة عاصم الأحول لحماد بن سلمة علىٰ الوجه الثاني فقد رواها الثوري عنه، واختلف علىٰ الثوري فيها:

فرواه ابن المبارك وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، عن الثوري مرسلاً علىٰ ما ذكرت فيما سبق، وخالفه: محمد بن يوسف الفِريابي فوصله عن سلمان ﵁ عن النبي ﷺ بمعناه، وقد شك الثوري في

(١) بحثت عن رواية حماد بن سلمة من هذا الوجه فلم أجدها.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٣) انظر أقوال الأئمة في المفاضلة بينهما في ترجمتهما في تهذيب الكمال (٧/ ٢٤٦-٢٦٨).

رواية الفريابي فقال سفيان: (أُراه عن سلمان) أخرجه من هذا الوجه يحيىٰ بن صاعد في زوائد الزهد لابن المبارك (رقم٤٩٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ح ٦١١٩).

أما محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي، مولاهم الفِرْيابي[(١)]، فثقةٌ فاضلٌ، يُقال: أخطأ في شيءٍ من حديث الثوري، وهو مقدّمٌ فيه مع ذلك عندهم علىٰ عبد الرزاق، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١١٩)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٥٢)، والتقريب (٦٤٥٥).

قَالَ الإمام أحمد: (ما رأيت أكثر خطأً في الثوري من الفريابي)[(٢)]، وقَالَ ابن أبي خيثمة: (سمعت ابن معين وسُئل عَن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قَالَ: هم خمسة يعني: يحيىٰ بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبا نُعيم الفضل بن دكين. فأما الفريابي، وأبو حذيفة... وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات، كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة)[(٣)].

وقَالَ العجلي عَن بعض البغداديين: (أخطأ مُحَمَّدُ بن يوسف في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان)[(٤)]. وأما منزلة ابن المبارك في حديث الثوري، فقال الدوري عن ابن معين: (ليس أحد في حديث الثوري يشبه هؤلاء: وبدأ بابن المبارك...)[(٥)]، وَقَالَ ابن معين عنه في الثوري: (ذاك أمير المؤمنين)[(٦)]، وقال النسائي: (أثبت أصحاب

---

(١) بكسر الفاء وسكون الراء، نسبةً إلىٰ فارياب، بلدة من أجل مدن جوزجان، ولم يبق لاسمها ذكرٌ في الخارطة، وقد تكون خرائبها تطابق ما يُعرف اليوم بخير آباد، الأنساب (٣/ ٤٥١)، معجم البلدان (٤/ ٢٢٩)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٤٦٧).

(٢) شرح العلل (٢/ ٥٤٣).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ١٦٤)، وتاريخ دمشق (٢٤/ ٣٦٤و٥٦/ ٣٢٨)، وشرح العلل (٢/ ٥٣٨).

(٤) شرح العلل (٢/ ٥٤٣).

(٥) رواية الدوري (٢٢١٥).

(٦) المنتخب من علل الخلال (ص٣٢١).

سفيان عندنا -والله أعلم-: يحيىٰ بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك...)[(١)]، وقال يعقوب: (قال ابن المديني: أصحاب سفيان الثوري: يحيىٰ، وعبد الرحمن، ووكيع، وأبو نعيم، ثم الأشجعي، وعبد الله بن المبارك)[(٢)].

ومن خلال ماسبق يتبيّن أنّ المحفوظ عن الثوري هو مارواه ابن المبارك، فهو أجلُّ وأثبت بكثيرٍ من الفِرْيابي، ومُقدّمٌ عليه في الثوري، وَوَهِم الفريابي فوصله، والمرسل أشبه.

والذي يظهر لي والله أعلم صحة الوجهين عن ابن جُدعان، وذلك لعدة قرائن:

(١) أنّ حماد بن سلمة قد روىٰ الوجهين عن ابن جُدعان، وهذا يدلُّ علىٰ أنّ ابن جُدعان نفسَه قد اضطرب في رواية الحديث فرواه علىٰ الوجهين، وحفظه منه حماد كما سمع، فرواهما معاً، فهما محفوظان عن ابن جدعان.

(٢) أنّ حماد بن سلمة قد توبع علىٰ كلا الوجهين، فتابعه حماد بن زيد علىٰ الوجه الأول، وتابعه متابعةً قاصرة: عاصم الأحول علىٰ الوجه الثاني، فدلّ علىٰ أنّ الحديث محفوظٌ من حديث النهدي مرسلاً، ومن حديث ابن جدعان عن الحسن عن الضحاك رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) أنّ الحفاظ قد نصّوا علىٰ أنّ حماد بن سلمة أضبط الناس وأعلمهم بحديث ابن جُدعان، بل وبيّن أيضاً خطأ الناس في حديثه، فهو مُقدمٌ فيه، فيما لو تفرّد، كيف وقد توبع !.

(٤) كلام الإمام ابن المديني علىٰ رواية الحسن عن الضحاك وإعلالها بعدم السماع، وتوسعه في تعليل ذلك بذكر سبب الانقطاع وهو أنّ الضحاك رضي الله عنه كان في البادية، والحسن في المدينة، كلُّ هذا يوحي بوجود روايةٍ محفوظةٍ وليست خطأً أو وهماً يرويها الحسن عن الضحاك إلا أنّها منقطعة.

---

(١) تاريخ دمشق (٦٣/ ٩٦).

(٢) تاريخ دمشق (٦٣/ ٩٥).

وإلا فلو كان ليس للحسن عن الضحاك ﷺ روايةٌ أصلاً، لعللّ الإمام ابن المديني ذلك بأنّه لا يجيء، ولما احتاج إلىٰ هذا التعليل المبسوط.

ولعل ابن معين لم يقف علىٰ متابعة حماد بن سلمة لابن زيد، فظنّ أنهما اختلفا، مع أنّ حماد بن سلمة روىٰ الوجهين معًا، والله أعلم.

وعلى هذا يكون الحديث ضعيفًا من كلا الوجهين، أما الوجه الأول فالحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لأنه منقطعٌ، فالحسن لم يسمع من الضحاك شيئًا كما قال الإمام ابن المديني، وأيضًا فيه ابن جُدعان وهو ضعيفٌ كما تقدم.

وأما الوجه الثاني فضعيفٌ؛ لأنه مرسلٌ، فالنهديُّ لم يسمع من النبي ﷺ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيفٌ من كلا الوجهين، ولكن جاء مايشهد له ويقويه فيكون حسنًا لغيره.

الشواهد:

للحديث شاهدٌ من حديث أُبي بن كعبٍ ﷺ، رواه ابن المبارك في كتاب الزهد (ح٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥)، والطيالسي في المسند (١/ ح٥٥٠)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ح٧٠٢)، والطبراني في الكبير (١/ ح٥٣١)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/ ١٣٦)، وأبو نُعيم في الحلية (١/ ٢٥٤)، وابن أبي الدنيا في كتاب الجوع (ح١٦٦) كلهم من طريق: يونس بن عبيد عن الحسن عن عُتي بن ضمرة السعدي عن أُبي بن كعبٍ ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: (إنّ مَطعم ابن آدم ضُرب للدنيا مثلاً بما يخرج من ابن آدم، وإنْ قزّحه[1] وملّحه[2]، فانظر ما يصير إليه).

---

(١) التقزيح: التحسين، وقزّحه: أي توبله، مِن القِزح: وهو التابل الذي يُطرح في القِدر، كالكمون والكزبرة ونحو ذلك، يُقال: قزَحْتُ القِدر إذا تركت فيها الأبازير، والمعنىٰ أنّ المَطعم، وإن تكلف الإنسان التَّنوُّق في صنعته وتطيبه فإنه عائدٌ إلىٰ حالٍ يُكره ويُستقذر، فكذلك الدنيا المحروص علىٰ عمارتها ونَظْم أسبابها راجعةٌ إلىٰ خرابٍ وإدبار. النهاية (٤/ ٥٧-٥٨).

(٢) أي ألقىٰ فيه الملح بقدر الإصلاح، يُقال منه: مَلَحْتُ القِدر، بالتخفيف، وأَمْلَحتها، ومَلّحْتها، إذا أكثرت مِلحها حتىٰ تفسُد. النهاية (٤/ ٣٥٥).

واختلف في رفعه ووقفه على أُبيٍّ رضي الله عنه، والأقرب وقفه عليه، وهو صحيحٌ إليه[1]، وصححه ابن حبان، وقال الهيثمي في المجمع: (١٠/ ٢٨٨): (رواه عبد الله والطبراني ورجالهما رجال الصحيح، غيرُ عُتيٍ وهو ثقةٌ)، وصححه الألباني في الصحيحة (١/ ح٣٨٢).

ويشهد له كذلك الوجه المرسل الذي رواه النهدي عن النبي ﷺ وإسناده صحيحٌ إلى أبي عثمان النهدي كما تقدم. والله تعالى أعلم.

الحديث السادس والثلاثون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٥/ح ١٨٣١٥):

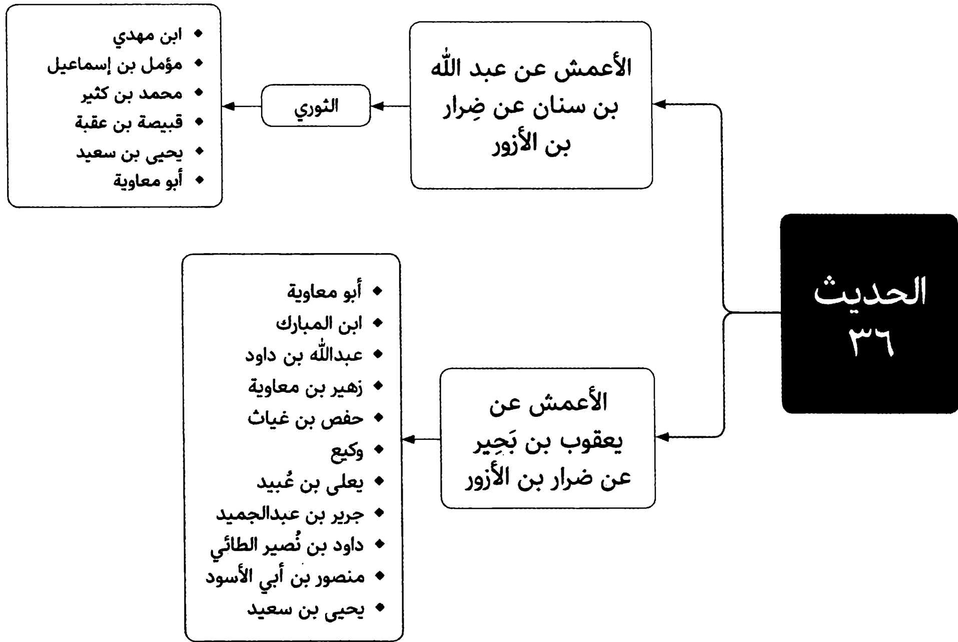
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عبد الله بْنِ سِنَانٍ عَنْ ضِرَارِ بْنِ الْأَزْوَرِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ يَحْلُبُ فَقَالَ: (دَعْ دَاعِيَ اللَّبَنِ[2]).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(رواه يحيى، وأبو معاوية، وزُهيرٌ عن الأعمش عن يعقوب بن بَحِير عن ضرار بن الأزور. ورواه يحيى بن سعيد عن سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن سنان عن ضرار، وغَلِط فيه يحيى، إنما هو الأعمش عن يعقوب بن بَحِير، ويعقوب هذا مجهولٌ لم يرو عنه غير الأعمش).

تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٤/ ٣٨٢).

(١) يُنظر بتصرف: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٢/ ٦٣٠-٦٣٤) ففيه دراسةٌ للحديث بتوسع أ.د. العوني.
(٢) قال ابن الأثير: (أي أبق في الضرع قليلاً من اللبن ولا تستوعبه كله، فإنّ الذي تبقيه فيه يدعو ما وراءه من اللبن فينزله، وإذا استُقْصي كل ما في الضرع أبطأ درُّه على حالبه) النهاية (٢/ ١٢٠).



تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (الأعمش عن عبد الله بن سنان عن ضِرار بن الأزور) رواه عنه:

سفيان الثوري، وعنه جماعةٌ من أصحابه:

(١) **عبد الرحمن بن مهدي:** أخرجه عنه أحمد في المسند (٥/ ح١٨٥٠٣، ١٨٣١٥).

(٢) **مؤمل بن إسماعيل:** أخرجه عنه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٣٩)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٥٤).

(٣) **محمد بن كثير:** رواه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ح٨١٢٧)، ومن طريقه: الضياء في المختارة (٨/ ح٩٦).

(٤) **قبيصة بن عقبة:** رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٧١٩).

(٥) **يحيىٰ بن سعيد**: ذكره ابن المديني عنه معلقـاً في كلامه علىٰ الحديث، ولم أقف عليه مسنداً.

(٦) **أبو معاوية** فيما رواه عنه هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٤/ ٣٣٩).

الوجه الثاني: (الأعمش عن يعقوب بن بَحِير عن ضرار بن الأزور) رواه عنه:

(١) **أبو معاوية**، وعنه:

الإمام أحمد كما في مسنده (٨/ ١٨٤٢٦).

ومحمد بن المثنىٰ أخرجه عنه البخاري في التاريخ الكبير(٤/ ٣٣٩).

وهنّاد بن السَري في الزهد (٢/ ح٧٩٥).

وسعيد بن منصور عند ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٣٠).

وابن أبي شيبة في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (٥/ ٣٦٢).

وأحمد بن عبد الجبار في تاريخ دمشق (٢٤/ ٣٨١) ستتهم عن أبي معاوية به.

(٢) **عبد الله بن المبارك**: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٤/ ٣٣٩)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٨/ ح١٦٢٦١، ١٨٥٠٣)، والطبراني في الكبير (٨/ ح٨١٣١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٣٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٦٤) وصححه، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ٣٧٩).

(٣) **عبد الله بن داود**: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٤/ ٣٣٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ح٨١٢٩)، ومن طريقه: الضياء في المختارة (٨/ ح٩٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ٣٨١).

(٤) **زهير بن معاوية**: أخرجه أحمد في المسند (٨/ ح١٨٥٠٢).

(٥) **حفص بن غياث**: أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ح٨١٣٠)، ومن طريقه: الضياء في المختارة (٨/ ح٩٩).

(٦) **وكيع بن الجرّاح**: في كتابه الزهد (ح٤٩٥)، ومن طريقه رواه أحمد في المسند (٨/ ح١٨٤٣٦، ١٨٥٠١).

(٧) **يعلىٰ بن عُبيد**: أخرجه الدارمي في سننه في كتاب الأضاحي، باب في الحالب يجهد الحلب (٢/ ١٢١/ ح١٩٩٧).

(٨) **جرير بن عبد الحميد**: أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٥٤).

(٩) **داود بن نُصير الطائي**: أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٥٤).

(١٠) **منصور بن أبي الأسود**: رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ٣٨١).

(١١) **يحيىٰ بن سعيد**: ذكره ابن المديني عنه معلقاً في كلامه علىٰ هذا الحديث، ولم أقف عليه مسنداً.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على الأعمش، وهو:

سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ عارفٌ بالقراءة، وَرِعٌ، لكنه يُدَلِّس، وتدليس الأعمش تقدم الكلام عليه مبسوطاً في ترجمته في الحديث الرابع والعشرون، وتقدم أنه من المرتبة الثانية وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، قال الإمام يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٧) في منزلة تدليس أبي إسحاق: (وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يُعلم أنه مُدَلّسٌ يقوم مقام الحجة).

فيستفاد من كلام الإمام يعقوب أن ما وصف به هؤلاء الأئمة من التدليس لا يؤثر عليهم إلا إذا تبين أنهم دلسوا في حديثٍ بعينه. والسبب في ذلك أن الإمام الأعمش علىٰ سبيل المثال: واسع الرواية مكثرٌ منها، بل جُلُّ حديث الكوفة يدور علىٰ الأعمش وأبي إسحاق وأهل بيته ونحوهم، ولم يعرفوا بكثرة التدليس كما تقدم. وقد قال أبو داود في سؤالاته للإمام أحمد: (سمعت أحمد يُسأل عن الرجل يُعرف بالتدليس، يُحتج به فيما لم يقل سمعت، قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متىٰ تُصاد له الألفاظ، قال: يضيق هذا، أي أنك تحتج به).

وهذه فائدةٌ عزيزةٌ نفيسةٌ من إمام أهل الحديث في وقته، في قبول عنعنة الأعمش، وهذا مقيدٌ بما إذا لم يُعلم أنه دلس في حديث معين كما هو معلومٌ، والله أعلم.

وقد تفرد برواية الوجه الأول عن الأعمش راوٍ واحدٌ هو:

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

ولم يختلف عليه أصحابه في روايته له عن الأعمش عن ابن سنان، بل اتفق أربعةٌ من كبار أصحابه: كابن مهدي، ومؤمل بن إسماعيل، وقَبيصة بن عُقبة، ومحمد بن كثير.

وأما الوجه الثاني عن الأعمش، فقد رواه عنه أحد عشر راويًا من كبار أصحابه، وفيهم جماعةٌ من كبار الحفاظ الأثبات: كابن المبارك، ووكيع، وأبي معاوية، وغيرهم.

وقد اختلف علىٰ أبي معاوية علىٰ وجهين، فرواه عنه علىٰ رواية الجماعة عن الأعمش بذِكر (يعقوب بن بَحِير) وهو الوجه الثاني ستةٌ من أصحابه هم:

(١) **الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي،** نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ حجةٌ، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين، وله سبعٌ وسبعون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (١/ ٩٢)، وتهذيب الكمال (١/ ٤٣٧)، والتقريب (٧٩).

(٢) **محمد بن المثنى بن عُبيد العَنَزي**، أبو موسى البصري، المعروف بالزَمِن، مشهورٌ بكنيته وباسمه، ثقةٌ ثبتٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٩٥)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٥٩)، والتقريب(٦٣٠٤).

(٣) **هنّاد بن السَّرِي** - بكسر الراء الخفيفة- ابن مصعب التميمي، أبو السَّرِي الكوفي، ثقةٌ من العاشرة، مات سنة ثلاثٍ وأربعين ومائتين، روى له البخاري في خلق أفعال العباد، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١١٩)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣١١)، والتقريب (٧٣٧٠).

(٤) **سعيد بن منصور بن شعبة**، أبو عثمان الخُراساني، نزيل مكة، ثقةٌ مصنف، من العاشرة، مات سنة سبعٍ وعشرين ومائتين، وقيل بعدها، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٦٨)، وتهذيب الكمال (١١/ ٧٧)، والتقريب(٢٤١٢).

(٥) **أحمد بن عبد الجبار**: بن محمد العُطاردي، أبو عمر الكوفي، ضعيفٌ وسماعه للسيرة صحيحٌ، من العاشرة، لم يثبت أنّ أبا داود أخرج له، مات سنة اثنتين وسبعين، وله خمسٌ وتسعون سنة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٦٢)، وتهذيب الكمال (١/ ٣٧٨)، والتقريب (٦٤).

(٦) **ابن أبي شيبة**: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقةٌ حافظٌ، صاحب تصانيف من العاشرة، مات سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين، روى له الجماعة إلا الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٦٠)، وتهذيب الكمال (١/ ٣٧٨)، والتقريب (٣٦٠٠).

وخالفهم راوٍ واحدٌ وهو:

هشام بن عبد الملك الباهلي، مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني، فرواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن سنان عن يعقوب بن بَحِير عن ضرارٍ ﵁ به مرفوعـًا.

وأما يعقوب بن بَحِير: فقد ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، والحافظ في التعجيل، ولم يذكروا في الرواة عنه سوىٰ الأعمش، وقال ابن المديني: (مجهولٌ، لم يروِ عنه غير الأعمش)، ولم يُؤْثر توثيقه عن غير ابن حبان، وقال عنه الذهبي في الميزان: (لا يُعرف).

يُنظر: التاريخ الكبير (٨/ ٣٨٩)، والجرح والتعديل (٩/ ٢٠٥)، الميزان (٤/ ٤٩٤)، والتعجيل (ص/ ٢٩٩).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف علىٰ أبي معاوية، فالذي يظهر أنّ رواية الجماعة علىٰ الوجه الثاني مقدمةٌ علىٰ رواية الطيالسي، وهي المحفوظة عن أبي معاوية، لا سيما وقد اتفق عليها أئمةٌ ثقاتٌ أثبات، وهم أكثر وأثبت في الأعمش منه، فاحتمال وقوع الوهم في حديث الواحد أقرب من حديث الجماعة. وقال ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٦٧): (وتوقيفه أصح)، وفي نسخة أخرىٰ: (ولا يصح مرفوعـًا).

وتفرد الثقة الثبت كالثوري بإسناد دون بقية الثقات الأثبات الذين يروونه بإسناد آخر مما تختلف أنظار النقاد فيه.

قال ابن رجب: (إذا روىٰ الحفاظ الأثبات حديثـًا بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظـًا، فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون، وقد تقدم الكلام علىٰ ذلك.

وقد تردد الحفاظ كثيراً في مثل هذا، هل يرد قول من تفرد بذلك الإسناد، لمخالفته الأكثرين له؟، أم يقبل قوله لثقته وحفظه؟).

ثم قال: (ويقوىٰ قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طريق عديدة كالزهري والثوري وشعبة والأعمش)[١].

وقد يُقال في هذا الحديث بصحة الوجهين عن الأعمش؛ لأنه واسع الحديث؛ ويُحتمل أيضاً ترجيح الوجه الثاني عن الأعمش لكثرة رواته في مقابل تفرد الثوري برواية الوجه الأول.

أما ترجيح ابن معين لرواية الثوري علىٰ رواية الجماعة[٢]، فمما لا يُوافق عليه؛ لأنّ رواة الوجه الآخر لا يقلّون ثقةً وحفظاً عن الثوري، ويزيدون عليه بكثرة عددهم، فقد خالفه أحد عشر راوياً من كبار أصحاب الأعمش، وفيهم جماعةٌ من أثبت أصحابه وأتقنهم: كأبي معاوية، ووكيع بن الجراح، والقطان وغيرهم، وقرينةُ العدد من أقوىٰ القرائن، لا سيما إذا انضاف إليها الضبط والإتقان من الجماعة، فتُقدّم روايتهم علىٰ رواية الواحد الفرد وإن كان ثقةً، فكما قال الإمام الشافعي: (العدد الكثير أولىٰ بالحفظ من الواحد)[٣]، وقال الخطيب: (ويُرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين؛ لأنّ الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلىٰ الأقل أقرب)[٤]، وقال الذهبي: (وإن كان الحديث قد رواه الثبْت بإسنادٍ أو وقفه أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإنّ الواحد قد يغلط)[٥].

ولذلك اعتمد كبار الأئمة علىٰ هذه القرينة في الحكم علىٰ الراوي بالوهم والخطأ، وترجيح رواية الأكثر عليه، ومنهم شيخ الإمام ابن المديني والذي تلقىٰ عليٌّ العلم علىٰ يديه، وهو: الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان حيث قال في حديثٍ آخر رواه الثوري مخالفاً فيه بقية أصحاب الأعمش: (كنّا نظنُّ أنّ الثوري وَهِم فيه، لكثرة من خالفه...)[٦].

---

(١) شرح العلل (٢/ ٨٣٨).
(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (رقم٢٦٧٦)، ويُنظر أيضاً للاستزادة الأحاديث التي أعلها ابن معين (٢/ ٦٣٦).
(٣) شرح العلل (١/ ٤٢٥).
(٤) الكفاية (ص/ ٤٧٦).
(٥) الموقظة (ص/ ٥٢).
(٦) العلل للدارقطني (٥/ ٢١١).

والذي يظهر لي والله أعلم أنّ الرواية المحفوظة عن الأعمش هي رواية الجماعة عنه، وهو الوجه الثاني، وأما رواية سفيان فهي شاذةٌ غير محفوظة؛ **وذلك لأمور:**

(١) أنّ شيخ الأعمش في رواية الجماعة عنه يعقوب بن بَحير وهو مجهول، أما على رواية الثوري فشيخ الأعمش هو عبد الله بن سنان وهو ثقةٌ، ولو كان الأعمش يروي هذا الحديث عن عبدالله بن سنان لحرص الرواة على سماعه من الأعمش؛ لأنه حينئذٍ يكون الحديث صحيحاً.

(٢) أنّ الثوري لو روى الحديث على الوجهين بحيث إنه شارك الجماعة في روايتهم، وتفرد هو بالإسناد الآخر، لكان هذا دالاً على زيادة علمٍ وضبط وحفظ، بخلاف ما لو روى وجهاً واحداً خالف فيه الجماعة من أصحاب الأعمش.

ولذا قال ابن رجب: (مما يستدلُّ به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة)[١].

(٣) أنّ الثوري لم يُخالف راويين أو ثلاثة، بل خالف الخلق في هذا الحديث! كما قال أبو حاتم الرازي، وهذا مما يقوي القول بوهمه، بخلاف ما لو خالفه راويان أو ثلاثة أو نحوهم.

أضِف إلى مخالفة الجماعة له تفرد الثوري بهذا الوجه؛ إذ لم يُتابعه أحدٌ عليه من وجهٍ يصح، بل ولم يُروَ عن الأعمش نحوه من غير طريقه.

وهذا ما ذهب إليه كبار الأئمة ونُقّاد العلل: كالإمام ابن المديني، وتلميذه أبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٤٥): (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثورى عن الأعمش عن عبد الله بن سنان عن ضرار[٢] بن الأزور قال: حلب رجلٌ عند النبي ﷺ فقال: (دع دواعى اللبن)، فقالا: روى هذا الحديث جماعةٌ من

---

(١) شرح العلل (٢/ ٨٣٩).

(٢) في المطبوع: (عبد الله بن الأزور) وهو تحريفٌ، والصواب: ضرار.

الحفاظ عن الأعمش عن يعقوب ابن بَحِير عن ضرار بن الازور بدلاً من عبدالله بن سنان وهو الصحيح، قال أبي: خالف الثورىٰ الخلق في هذا الحديث، وقال غير سفيان: الأعمش عن يعقوب بن بَحِير عن ضرار بن الأزور).

وأما قول ابن المديني: (غلِطَ فيه يحيىٰ بن سعيد...)، فلم يظهر لي وجه حمْل الغلط في الحديث علىٰ يحيىٰ القطان، ولعلّه إلىٰ الثوري أقرب؛ فقد وجدت أصحاب الثوري الذين رووا عنه (عبد الرحمن بن مهدي، ومؤمل بن إسماعيل، ومحمد بن كثير، وقَبيصة بن عقبة) قد تابعوا يحيىٰ القطان واتفقوا ولم يختلفوا في روايتهم لهذا الوجه عن الثوري، فدلّ هذا علىٰ أنّ احتمال وقوع الخطأ من الثوري نفسِه أقرب، ولو اختلف عليه أصحابه لكان احتمال وقوع الخطأ من أحدهم أقرب، وقد نقل ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٤) كلاماً نفيساً عن ابن معين في كيفية معرفة من هو المخطئ في الرواية من بين رواة السند، وذلك في قصةٍ وقعت ليحيىٰ بن معين حين جاء إلىٰ عفان بن مسلم ليسمع منه حديث حماد بن سلمة وأخبره أنه سمعها من سبعة عشر نفساً قبله، فأبىٰ أن يحدثه، فانطلق يحيىٰ إلىٰ البصرة ليسمع حديثه من موسىٰ بن إسماعيل وعندئذٍ قال يحيىٰ لمّا عجِب موسىٰ من جمعه لحديث حماد من سبعة عشر نفساً من أصحابه ويريد المزيد أيضاً، فقال ابن معين: (إنّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأٍ غيره، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا علىٰ شيء، علمت أنّ الخطأ من حمادٍ نفسه. وإذا اجتمعوا علىٰ شيءٍ عنه، وقال واحدٌ منهم بخلافهم، علمت أنّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه).

وهذا ما يُشير إليه كلام أبي حاتم وأبي زرعة الآنف الذكر، فقد جعلا مدار الحديث علىٰ الأعمش لا علىٰ الثوري، وذَكَرا أنّ جماعةً من الحفاظ رووا الحديث عن الأعمش علىٰ الوجه المحفوظ، ثم قال أبو حاتم: (وخالف الثوري الخلق في هذا الحديث)، فدلّ علىٰ أنّ منشأ الغلط إنما هو من طبقة أصحاب المدار هو الأعمش، ويحيىٰ ليس منهم، بل من طبقة الرواة عن تلاميذ المدار، وفي نِسبة

المخالفة للثوري دليلٌ واضحٌ علىٰ حمْل الخطأ عليه عند أبي حاتم.

وقد تابع يعقوبَ بن بَحِير عليه: عبدُ الملك بن عمير عن ضرار بن الأزور رضي الله عنه بمعناه، رواه ابن شاهين كما في الإصابة (٣/ ٢٦٩) من طريق: موسىٰ بن عبد الملك عن أبيه.

وإسناده ضعيفٌ؛ فيه موسىٰ بن عبد الملك وهو ضعيف[١].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيفٌ؛ فيه راوٍ مجهولٌ، ويُخشىٰ من تدليس الأعمش فيه، قال الذهبي عن هذا الحديث من هذا الوجه: (غريبٌ فردٌ، والأعمش فمدلس، وما ذكر سماعًا، ولا يعقوب ذكر سماعه من ضرار، ولا أعرف لضرارٍ سواه).

وللحديث شواهد كلها ضعيفةٌ، ومنها:

(١) عن نُقادة الأسدي رضي الله عنه قال: بَعثَ معي بلقوحٍ إلىٰ النبي ﷺ فقال لي: (احلبها)، فحلبتُها، فقال: (يا نُقادة، دع داعي اللبن)، فتركتُ أخْلافَها قائمة، لم أنقض اللبن كلّه. أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/ ح٣٧٤٣) من طريق: محمد بن نضْلة بن السكن عن أبيه عن جده أبي أمه نُقادة الأسدي به.

قال الطبراني: (لا يُروىٰ هذا الحديث عن نُقادة إلا بهذا الإسناد، تفرّد به إسحاق بن محمد الفروي)، ومحمد بن نضْلة بحثت فلم أجد له ولا لأبيه ترجمة، اللهم إلا ما ذكره ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٣٣٠) لكن فيه (محمد بن نضْرة)! ومع ذلك فلم يذكر فيه ابن ماكولا جرحًا ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال. وإسحاق متكلّمٌ فيه، والجمهور علىٰ تضعيفه[٢]، ومثله لا يُحتمل تفرّده.

---

(١) يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٥١)، واالميزان (٤/ ٢١٣)، والمغني في الضعفاء (٦٥٠٨).
(٢) تُنظر أقوالهم في الهذيب (١/ ١٢٦).

(٢) عن عبد الله بن بسرٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(لا تُغالوا بالشاء...إذا حلبتموها فلا تجهدوها، ودعوا داعية اللبن، أو داعي اللبن). أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ١٨٨)، وإسناده ضعيفٌ؛ فيه أبو الفضل السامي وهو مجهولٌ(١). والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السابع والثلاثون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٤/ح ١٥٦٧٨):

حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عبد الله بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:

(لَا تُحَرِّمُ مِنْ الرَّضَاعِ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن أبي الحجاج عن أبي هريرة، وهذا غلطٌ.

ورواه يحيىٰ بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن أبي الحجاج أنّه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: ما يُذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: "غرة عبدٍ أو أمة ".

وحديث ابن إسحاق عندهم خطأٌ، وأدخل حديثاً في حديثٍ.

والحديث عندي: حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تحرم المصة والمصتان ".

(١) الميزان (٤/ ٥٦٢).

وحديث هشام بن عروة [عن أبيه][1] عن الحجاج بن أبي الحجاج أنّه سأل النبي ﷺ: ما يُذهب مذمة الرضاع؟،

وعن هشام بن عروة[عن أبيه]عن الحجاج بن أبي الحجاج عن أبي هريرة رضي الله عنه: الرضاع ما فتق الأمعاء.

وقول أبي هريرة، وحديث الثلاثة صحاحٌ، وحديث ابن إسحاق وهمٌ).

علل ابن المديني (ص/ ٨٢، الرقم/ ١٢٦)

تخريج الأحاديث وبيان وجوه الاختلاف فيها:

ذكر ابن المديني ثلاثة أحاديث وَهِم ابن إسحاق في اثنين منها، وهي:

الأول: حديث (لا تُحرّم المصّة والمصّتان):

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه فيه على أوجه:

الوجه الأول: (هشامٌ عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن أبي الحجاج عن أبي هريرة به مرفوعًا) رواه عنه على هذا الوجه:

محمد بن إسحاق فيما أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٥٤٦٠) من طريقه وزاد: (...إنما يُحرّم ما فتق من اللبن).

ورواه ابن إسحاق - أيضًا - عن إبراهيم بن عقبة أنّ عروة كان يحدث عن حجاج بن حجاج عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعًا وزاد: (...ولا يُحرّم إلا ما فتق الأمعاء)، وهذا وَهَمٌ منه في متنه؛ فأدخل حديثًا في حديثٍ، وأخطأ في إسناده أيضًا، كما سيأتي في تخريج الحديث الثالث بعد قليلٍ بإذن الله.

الوجه الثاني: (هشامٌ عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ)، رواه عنه:

(١) **يحيىٰ بن سعيد:** أخرجه النسائي في سننه في كتاب النكاح، باب القدر الذي يُحرّم من الرضاعة (٦/ ٤١٠/ ح٣٣٠٩)، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٦٧٨).

(١) ما بين المعكوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، وقد ثبتت في جميع الأسانيد في النص؛ إذ ليس لهشام رواية عن الحجاج، والحديث حديث أبيه عنه.

(٢) **سفيان بن عيينة**: رواه عنه الشافعي في مسنده (ص٣٠٧)، وفي الأم أيضاً (٥/ ٢٧)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٦٤، ٦٣)، والبيهقي في معرفة السنن (١١/ ح١٥٤٤٠).

(٣) **ابن جُريج**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٦٩)، ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير (قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله / ١٨)، والضياء في المختارة (٩/ ٢٨٩).

(٤) **عبد الله بن نُمير**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٥٤٧)، والمروزي في السُنّة (١/ ٣١٧).

(٥) **عَبْدة بن سليمان**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٥٤٧)، وابن حبان في صحيحه (١٠/ ح٤٢٢٥).

(٦) **وكيع**: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ح١٥٦٨٩).

(٧) **عبيد الله بن عمر**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله / ١٩)، وفي المعجم الأوسط (٦/ ٢٢٤)، والضياء في المختارة (٩/ ٢٩٠).

(٨) **أنس بن عياض**: أخرجه الشافعي في مسنده (ص٢٢١)، وفي الأم أيضاً (٧/ ٢٢٤)، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٢٢)، وفي معرفة السنن والآثار أيضاً (١١/ ح١٥٤٤١)، والبغوي في شرح السنة (٩/ ح٢٢٨٤).

(٩) **وُهيب بن خالد**: أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٩/ ٢٨٨).

(١٠) **الدراوردي**: أخرجه الروياني في مسنده (٢/ ح١٣٣٦)، والخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (١/ ٦٧).

(١١) **همام بن يحيىٰ**: أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ١٣٠).

(١٢) **سفيان الثوري**: أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٦٣، ٦٤).

(١٣) **جرير بن عبد الحميد**: أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٦٣، ٦٤).

(١٤) حماد بن سلمة: أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٦٣، ٦٤)، والطبراني في المعجم الكبير (قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله / ٢٠).

الوجه الثالث: (هشامٌ عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير ﭬ عن النبي ﷺ) رواه عنه محمد بن دينار: علقه الترمذي في سننه في كتاب الرضاع، باب ما جاء لا تحرّم المصّة ولا المصّتان (٣/ ٤٥٥/ ح١١٥٠)، وأخرجه مسنداً في العلل الكبير(١/ ٤٥٣)، والبزار في مسنده (٣/ ح٩٦٧)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٢/ ح٦٨٨)، والشاشي في مسنده (٩/ ٢)، وابن حبان في صحيحه (١٠/ ح٤٢٢٦)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٦٣)، والطبراني في الكبير (١/ ح٢٤٨)، والضياء في المختارة (٣/ ٨٧٥).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على هشام بن عروة، ثقة فقيه، ربما دلس، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

واختلف فيه على هشامٍ على ثلاثة أوجه،

- **أما الوجه الأول،** فرواه عنه: محمد بن إسحاق بن يسار، صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

- **وأما الوجه الثاني** فرواه عنه أربعة عشر راوياً من أصحابه الثقات.

- **وأما الوجه الثالث** فرواه عنه: محمد بن دينار الأزدي، أبو بكر بن أبي الفرات البصري، صدوقٌ سيئ الحفظ رُمي بالقدر وتغيّر قبل موته، من الثامنة، روىٰ له أبو داود والترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٩)، تهذيب الكمال (٢٥/ ١٧٦)، التقريب (٥٩٠٧).

دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول: فقد أخطأ فيه محمد بن إسحاق، ولم يُتابع عليه، ووَهِم فيه وهمين، أحدهما في سنده فجعله: عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن أبي الحجاج عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعًا، وهذا خطأٌ، فقد خالف بذلك جمهور أصحاب هشام الذين إنما رووه عنه عن أبيه عن عمه عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ، هكذا رواه أربعة عشر راويًا عن هشام، ومنهم جماعةٌ من كبار الحفاظ من أصحابه: كيحيىٰ بن سعيد، والثوري، وابن عيينة، وابن جُريج، ووكيع، وهمام بن يحيىٰ، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن نُمير، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهم، فهم أكثر عدداً، وأجل وأحفظ من ابن إسحاق

والوَهم الثاني في متنه: حيث أدخل حديثًا في حديثٍ كما قال ابن المديني، فأدخل حديث: (إنما يحرم ما فتق الأمعاء) في حديث: (لا تُحرّمُ المصّة...)، وهذا الحديث الثاني إنما يرويه الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة من كلامه موقوفًا عليه، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالىٰ.

وأما الوجه الثالث: فقد أخطأ فيه محمد بن دينار فجعله من مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه، ولم يُتابعه علىٰ هذا أحدٌ كما قال الحافظ البزار في مسنده (٣/ ح٩٦٧): (ولا نعلم أحداً رواه عن ابن الزبير عن الزبير إلا محمد بن دينار عن هشام)، وهذه الرواية غير محفوظة، كما نصّ علىٰ ذلك ستةٌ من كبار الأئمة: أحمد بن حنبل، والبخاري، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي، والمزي.

أما الإمام أحمد فقد ذُكرَ له حديث المصّة من رواية محمد بن دينار فأنكره[1]، وأما البخاري، والترمذي فقد قال أبو عيسىٰ الترمذي عقب تخريجه للحديث من رواية ابن دينار: (...وروىٰ محمد بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير عن النبي ﷺ وزاد فيه محمد بن دينار البصري:

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم/ ٥٤٧).

عن الزبير عن النبي ﷺ، وهو غير محفوظ، والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ، قال أبو عيسىٰ: حديث عائشة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وسألت محمداً عن هذا فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة، وحديث محمد بن دينار زاد فيه عن الزبير، وإنما هو هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير).

أما الدارقطني فقد قال في العلل (٤/ ٢٢٧) عن رواية محمد بن دينار هذه: (تفرد به محمد ابن دينار...وَوَهِمَ فيه، وغيره من أصحاب هشام يرويه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ، لا يذكرون فيه الزبير).

وقال المزي في التحفة (١١/ ٤٣٨) عن رواية محمد بن دينار: (وهو غير محفوظ).

وإنما المحفوظ عن هشام أنه رواه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عن النبي ﷺ، هكذا رواه عنه كبار الحفاظ وهو (الوجه الثاني)، لكنّ عبد الله بن الزبير وإنْ كان قد سمع من النبي ﷺ، وحفِظ عنه كما قال الشافعي، إلا أنّ الأئمة أعلوا روايته لهذا الحديث خاصة عن النبي ﷺ، ونصّوا علىٰ أنه إنما سمعه من خالته عائشة رضي الله عنها، كما قال أبو عيسىٰ الترمذي في كلامه الآنف: (والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ، قال أبو عيسىٰ: حديث عائشة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وقال في العلل الكبير (١/ ٤٥٣): (وسألت محمداً عن هذا فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة)، وقال الدارقطني في العلل (٤/ ٢٢٦)عن رواية ابن أبي مُليكة: (وهو الصحيح، لأنه زاد، وهو المحفوظ عن عائشة)، وقال المزي في التحفة (١١/ ٤٣٨): (والصحيح حديث ابن أبي مُليكة عن ابن الزبير عن عائشة)، وقال البيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٢٢): (قال الربيع: فقلت للشافعي: أَسَمِع ابن الزبير من النبي ﷺ؟ فقال: نعم، وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع سنين، قال الشيخ (البيهقي): هو كما قال الشافعي رحمه الله، إلا أنّ ابن الزبير رضي الله عنه إنما أخذ هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ).

وحديث ابن أبي مُليكة هذا الذي رواه عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعًا، أخرجه هكذا مسلم في صحيحه في كتاب الرضاع (١٠/ ٤١/ ح١٤٥٠)، وأبو داود في سننه في كتاب النكاح، باب هل يُحرّم ما دون خمس رضعات (٣/ ١٢/ ح٢٠٥٦)، والترمذي في سننه، في كتاب الرضاع، باب ما جاء لا تُحرّم المصة ولا المصتان (٣/ ٤٥٥/ ح١١٥٠)، و النسائي في سننه في كتاب النكاح، باب القدر الذي يُحرّم من الرضاعة (٦/ ٤١٠/ ح٣٣١٠)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب لا تُحرّمُ المصة ولا المصتان (١/ ٦٢٤/ ح١٩٤١)، وأحمد في المسند في عدة مواضع (٧/ ح٢٥٢٨٤، ٢٤١٢٣، ٢٣٥٠٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ مُخرّجٌ في صحيح مسلمٍ وغيره، أما روايتي محمد بن دينار، وابن إسحاق فضعيفتان لشذوذهما؛ فهما غير محفوظتان.

الحديث الثاني: (ما يُذهبُ عني مَذِمّة[1] الرضاع، قال ﷺ: **غرة عبدٍ أو أمةٍ**):

ومداره على هشام بن عروة -أيضاً-، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (هشام عن أبيه عن حجاج بن حجاج الأسلمي عن أبيه به مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **أبو معاوية:** رواه أبو داود في سننه في كتاب النكاح، باب في الرضخ بعد الفصال (٣/ ١٢/ ح٢٠٥٧).

(٢) **عبد الله بن إدريس:** رواه أبو داود في سننه في كتاب النكاح، باب في الرضخ بعد الفصال(٣/ ١٢/ ح٢٠٥٧).

(٣) **عمرو بن الحارث مصريٌ أصله مدني:** رواه ابن حبان في صحيحه (١٠/ ح٤٢٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣/ ح٣٢٠٨) البيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٧٨).

---

(١) قال الخطابي في إصلاح غلط المحدثين (ص/ ١٢٧): (مَذِمة بكسر الذال أجود من الذمام ومذمة بفتحها من الذم).

(٤) **الليث بن سعد**: رواه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٣/ ح٣٢٠١)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٧٨).

(٥) **سعيد بن عبد الرحمن المدني**: أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٨)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٧٨)، وقال:(وقيل:...حجاج بن أبي الحجاج عن أبيه، والصواب الحجاج بن الحجاج عن أبيه كما قال البخاري).

(٦) **حاتم بن إسماعيل المدني**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الرضاع، باب ما جاء ما يُذهب مذمة الرضاع (٣/ ٤٥٩/ ح١١٥٣) قال أبو عيسىٰ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، ومعنىٰ قوله (ما يُذهب عني مذمة الرضاع)، يقول: إنما يعنىٰ به ذِمام الرضاعة وحقها، يقول: إذا أعطيت المرضعة عبداً أو أمةً فقد قضيت ذمامها...).

(٧) **يحيىٰ بن سعيد**: أخرجه النسائي في سننه في كتاب النكاح، باب حق الرضاع وحرمته (٦/ ٤١٧/ ح٣٣٢٩)، وفي الكبرىٰ أيضًا (٣/ ح٥٤٨٢)، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٣٠٦)، وفي العلل برواية عبد الله (٢/ ح٢٤٨٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣١٧)، والروياني في مسنده (٢/ ح١٤٧١).

(٨) **عبدة بن سليمان**: أخرجه الدارمي في سننه، في كتاب النكاح، باب ما يُذهبُ مذمة الرضاع (٢/ ٢٠٩/ ح٢٢٥٤).

(٩) **عبد الله بن نُمير**: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ح١٥٣٠٦).

(١٠) **سفيان بن عيينة**: واختلف عليه، فرواه عنه: **الحميدي** في مسنده (٢/ ح٨٧٧)، ومن طريقه أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٩٣)، والطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٦) موافقًا لرواية الجماعة عن هشام.

ورواه **ابن أبي عمر** عن ابن عُيينة فقال: (عن حجاج بن أبي الحجاج) أخرجه الترمذي في العلل الكبير (١/ ٤٥٥).

(١١) **عبد الله بن المبارك**: رواه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣١٧).

(١٢) معمر: رواه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٧٨)، والطبراني في الكبير (٣/ ح٣١٩٩).

(١٣) ابن جُريج: رواه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٧٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٣/ ح٣١٩٩).

(١٤) عبد العزيز الدراوردي المدني: أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٣)، والأزدي فيمن وافق اسمه اسم أبيه (١/ ٢٠).

(١٥) حفص بن ميسرة: أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٤).

(١٦) عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني: أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٥).

(١٧) حماد بن سلمة: أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٧).

(١٨) ابن سمعان المدني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ح٣٢٠٨).

(١٩) داود بن عبد الرحمن العطار: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٩٣).

(٢٠) وُهيب بن خالد: أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٣٢٨).

(٢١) الثوري فيما رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٧٨)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٣/ ح٣١٩٩) وقال فيه: (أو وليدة).

الوجه الثاني: (هشام عن أبيه عن حجاج بن حجاج الأسلمي به مرفوعـًا) ولم يذكر أباه، رواه عنه:

سفيان الثوري من رواية: ابن مهدي، وأبي نُعيم عنه على هذا الوجه: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ(٣/ ح٥٤٨٣) من طريق: ابن مهدي به، وقال: (أو أمَة)، والطبراني في الكبير (٣/ ح٣٢٠٠) من طريق: أبي نُعيم الفضل بن دُكين به.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث أيضـًا علىٰ هشام بن عروة وقد تقدمت ترجمته قبل قليل في الحديث الأول.

واختلف فيه على هشام أيضاً على وجهين:

أما الوجه الأول فقد رواه عنه جمهور أصحابه وهم واحد عشرون راوياً كلهم رووه عن هشامٍ عن أبيه عن حجاج بن حجاج عن أبيه به مرفوعاً، وفيهم جماعةٌ من كبار الحفاظ المتقنين: كيحيىٰ القطان، وابن المبارك، وعَبْدة بن سليمان، وابن جريج، والليث بن سعد، وغيرهم.

ووقع اختلافٌ علىٰ ابن عُيينة: فرواه عنه الحميدي، علىٰ رواية الجماعة عن هشام، والحميدي هو: عبد الله بن الزبير بن عيسىٰ القرشي الأسدي الحُمَيْدي المكي، أبو بكر، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، أجلُّ أصحاب ابن عُيينة، من العاشرة مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين، وقيل بعدها، قال الحاكم: (كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحُميدي لا يعدوه إلىٰ غيره)، وقال أبو حاتم: (أثبت أصحاب ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة)، روىٰ له البخاري، ومسلم في المقدمة، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في التفسير.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٥٦)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢)، والتقريب (٣٣٤٠).

وخالفه: ابن أبي عمر فزاد كلمة[أبي] في اسم الحجاج (الحجاج بن أبي الحجاج)، وابن أبي عمر هو: محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، ويُقال: إنّ أبا عمر كنية يحيىٰ.

وثقه ابن معين، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وحثّ الإمام أحمد المحدّثين علىٰ الكتابة عنه، قال أحمد بن سهل: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عمن يكتب؟ فقال: أما بمكة فابن أبي عمر، وقال مسلمة: لا بأس به، وقال الترمذي في الجامع (٢/ ٣٦/ ح٢٤٧): (سمعت ابن أبي عمر يقول: اختلفت إلىٰ ابن عيينة ثمانية عشر سنة، وكان الحميدي أكبر مني بسنة، وسمعت ابن أبي عمر يقول: حججت سبعين حجةً ماشياً علىٰ قدميّ)، ولقّبه الذهبي بالحافظ في التذكرة والكاشف، ونعته في السير بالإمام المحدّث الحافظ شيخ الحرم، وذهب من المعاصرين إلىٰ توثيقه العلامة المعلمي.

ولم يتكلم فيه إلا أبو حاتم الرازي، فقال: (كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقاً)، ولأجل ذلك قال الحافظ: (صدوق، صنّف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم كانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة ثلاثٍ وأربعين)، وقد أجاب المعلمي عن كلام أبي حاتم فقال في "طليعة التنكيل": (وابن أبي عمر مكثرٌ جداً عن ابن عيينة، فإذا اشتبه عليه حديثٌ واحدٌ لم يضره، ولعل أبا حاتم نبهه عليه فترك روايته، وقد يكون أبو حاتمٍ أخطأ في ظنِّ الحديث موضوعاً...وقد أكثر مسلمٌ في صحيحه عن ابن أبي عمر، له عنده...مائتا حديثٍ وستة عشر حديثاً)، وقال في رسالة "مقام إبراهيم ﷺ": (ابن أبي عمر ثقةٌ فيما يرويه عنه أبو حاتم، ومسلم، ونحوهما من المتثبتين، لأنهم يحتاطون وينظرون في أصوله، وإنما يُخشىٰ غفلته فيما يرويه عنه من دونهم)، ولذلك لم يذكره ابن حبان في المجروحين، ولا ابن عدي في الكامل، ولا الذهبي في الميزان، ولا أحدٌ ممن تكلم في الرواة المجروحين، واعتمد عليه مسلم في صحيحه، مما يرجح كونه ثقةٌ، وليس من حدِّ الثقة أنْ لا يخطئ أو يغفل.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٢٤)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٦٣٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٠١)، والسير (١٢/ ٩٦)، والكاشف (٢/ ٥٢١٥)، والتقريب (٦٤٣١)، طليعة التنكيل (ص/ ٤٨)، مقام إبراهيم ﷺ (ص/ ١٨٣).

وأما الوجه الثاني عن هشام فرواه عنه:

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

واختلُف عليه علىٰ وجهين:

فرواه عنه علىٰ الوجه الأول موافقاً لجمهور أصحاب هشام: عبد الرزاق بن همام ثقة حجة خاصة إذا حدّث من كتابه، لكن من سمع منه من حفظه بعد ما عمي ففيه ضعف لأنه كان يتلقن ويقبل التلقين، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

وخالفه اثنان من أصحاب الثوري فروياه عن الثوري على الوجه الثاني، وهما:

(١) **أبو نُعيم الفضل** بن دُكين الكوفي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) **عبد الرحمن بن مهدي** بن حسان العَنْبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ، عارفٌ بالرجال والحديث، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠)، التقريب(٤٠٤٤).

وأما حجاج بن حجاج فهو ابن مالك الأسلمي، لم يرو عنه غير عروة بن الزبير، وأبوه حجاج بن مالك صحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ترجم لحجاج بن حجاج البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣٧١)، والجرح والتعديل (٣/ ١٥٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً، ووثقه العجلي وابن حبان، وقال الحافظ الذهبي في الميزان (١/ ٤٦١): (صدوق)، وقال ابن حجر في التقريب (١١٢٩): (مقبول، من الثالثة، ولأبيه صحبةٌ)، وروىٰ له أبو داود، والترمذي، والنسائي، والأقرب أنه لا بأس به، فطبقة التابعين الأصل فيهم السلامة والعدالة، لا سيما وأنه لا يُعرف له ما يُستنكر، وليس له إلا أحاديث قليلةٌ مستقيمةٌ.

وقد ذكر المعلمي في التنكيل (١/ ١٦) أن جماعة من نقاد الجرح والتعديل: كابن معين، وابن سعد، والنسائي، وغيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يروي تابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحدًا ولم يبلغهم عنه إلا حديثًا واحدًا...ثم ذكر جماعة ممن وثقهم ابن معين والنسائي ممن هم علىٰ هذه الشاكلة.

وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/ ٢٩٣): (وأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمِيَ ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستفاد بها في مواطن).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف علىٰ ابن عُيينة، فمن خلال دراسة أحوال المختلفين عليه يظهر أنّ الرواية المحفوظة عن ابن عيينة هي رواية الحُميدي، فهو أثبت من ابن أبي عمر العدني كما تقدم، ورواية العدني روايةٌ شاذةٌ غير محفوظة، وقد أعلها كبار الحفاظ كالبخاري، والترمذي، والمزي.

قال البخاري في العلل الكبير للترمذي (١/ ٤٥٥): (الصحيح عن حجاج بن حجاج عن أبيه، ولا أعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد، ومن قال: الحجاج بن أبي الحجاج فهو خطأٌ).

وقال الترمذي عقيب تخريجه لهذا الحديث في السنن: (...وروىٰ سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن أبي حجاج عن أبيه عن النبي ﷺ، وحديث ابن عيينة غير محفوظ، والصحيح ما روىٰ هؤلاء عن هشام بن عروة عن أبيه).

وقال المزي في التحفة (٣/ ١٨): (وحديث ابن عيينة غير محفوظ).

وأما الوجه الثاني عن هشام بن عروة، فقد تفرّد به الثوري، واختلف عليه، والوجه الثاني - وهو رواية ابن مهدي وأبو نعيم- عن الثوري أشبه بالصواب، فقد رواه عنه اثنان من أثبت أصحابه، بل إليهما التثبت والإتقان في رواية الثوري، وقد عدّهما ابن معين في أثبت ستةٍ من أصحاب الثوري، فإذا اتفق اثنان منهم علىٰ شيء كان القول قولهما، فهما أكثر عدداً، وأتقن من عبد الرزاق عامةً، وفي حديث الثوري خاصةً.

قَالَ أبو حاتم الرازي: (سألت ابن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قَالَ: يحيىٰ القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وأبو نعيم)[1]، وقال الدوري عن ابن معين: (أصحاب سفيان الثوري ستة يحيىٰ بن سعيد ووكيع بن الجراح وابن المبارك والأشجعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم، قال يحيىٰ: وليس أحد من

(١) تاريخ دمشق (٦٣/ ٨٩)، وشرح العلل (٢/ ٥٤٢)، والتهذيب (٣/ ٣٨٩).

هؤلاء يحدث عن سفيان فيخالفه بعض هؤلاء الستة فيكون القول قوله حتىٰ يجيء إنسان يفصل بينهما، فإذا اتفق من هؤلاء اثنان علىٰ شيء كان القول قولهما)(١).

وعبد الرزاق دونهما في الدرجة، بل قد ضعّف الإمام أحمد روايته عن الثوري خاصة، قَالَ أحمد - في رواية الأثرم -: (سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روىٰ عنه عَن عُبَيْد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح)(٢)، وقال ابن معين عن أبي عاصم وعبد الرزاق وقبيصة وأبي حذيفة في الثوري: (هؤلاء ضعفاء)(٣).

وظاهر كلام الإمام ابن المديني علىٰ هذا الحديث من خلال النص الموجود في علل الحديث له أنّه يرىٰ أنّ الصحيح رواية الحجاج بن أبي الحجاج عن النبي ﷺ، اللهم إلا أنْ يكون النص قد سقطَ منه كلمة [عن أبيه] بين الحجاج بن أبي الحجاج والنبي ﷺ، وزيادةُ قوله[أبي] في (الحجاج بن أبي الحجاج)، وهذا ما أخشاه(٤)، وعلىٰ كل حال: فكلام الإمام ابن المديني إنْ كان مستقيماً عنه علىٰ هذه الصورة بترجيح الوجه الذي رواه الثوري، فالذي يظهر لي من خلال الدراسة والله أعلم أنّ الوجه الأول الذي رواه عن هشام بن عروة جمهور أصحابه أشبه بالصواب وهذا رأي أربعةٍ من كبار الأئمة علىٰ رأسهم الإمامان البخاري، والترمذي، وسيأتي ذكرهم، **وذلك لعدة قرائن:**

الأولى: أنّ الوجه الأول قد اتفق عليه واحد وعشرون راوياً من أصحاب هشام، فهم جمهور أصحابه، بخلاف الوجه الثاني فقد تفرّد به الثوري، وهو لم يُخالف راويين أو ثلاثة، بل خالف الخلق في هذا الحديث، وأمرٌ آخر: هو أنّ الثوري اختلف عليه فيه أيضاً، فرواه عنه عبد الرزاق علىٰ رواية الجماعة، ولا شك

(١) رواية الدوري (٢٧٤٨).
(٢) شرح العلل (٢/ ٦٠٦).
(٣) رِوَايَة ابن محرز (١/ ١٠٩).
(٤) مع أني راجعت مخطوطة العلل (١٩/ ب)، و(٢٠/ أ) فوجدته موافقاً لما في المطبوع.

أنّ احتمال الخطأ في رواية الواحد أقرب من رواية الجماعة، وما لم يُختلف فيه على رواته أقوى في الترجيح مما اختُلف فيه.

الثانية: أنّ الثوري وإن كان من الحفاظ، ومعدودٌ من أثبت أصحاب هشام، لكن خالفه جماعةٌ من كبار الحفاظ المتقنين: كيحيى القطان، وابن المبارك، وعَبْدة بن سليمان، وابن جريج، والليث بن سعد، وغيرهم من رواة الوجه الأول.

وقد قَالَ الدَّارَقُطْنِي: (أثبت الرواة عَن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحى القطان، وابن نمير، والليث بن سعد)[١]، وقد اجتمع ثلاثةٌ من أثبت الرواة عن هشام: القطان، وابن نُمير، والليث على خلاف ما رواه الثوري، فهذه قرينتان كثرة عددٍ، ومزيد حفظٍ وإتقان.

الثالثة: أنّ الإمام أحمد وغيره من الأئمة قد أثنوا على رواية أهل المدينة عنه، ذلك أنّ كتبه كانت معه، ولما ذهب إلى العراق حدّث من حفظه ولم تكن معه كتُبُه فوقع في حديثه شيءٌ من الوَهَم، فتُكُلم في حديث العراقيين عنه، والثوري كوفيٌّ عراقيٌّ، بينما رواه عن هشام في الوجه الأول ستةُ مدنيين، قَالَ الإمام أحمد في رواية الأثرم: (كأنَّ رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قَالَ: أصح...)[٢]، وقال يعقوب بن شيبة: (هشامٌ مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحُش، يُسند الحديث أحياناً، ويُرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده...وهذا فيما نرى أنّ كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها)[٣]، وقال ابن خراش: (بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق)[٤]، قَالَ ابن رجب: (حديث أهل المدينة كمالك وغيره عنه أصح من حديث أهل العراق عنه)[٥].

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨٨).
(٢) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).
(٣) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).
(٤) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).
(٥) شرح العلل (٢/ ٤٨٩).

الرابعة: أنّ هشاماً مدنيٌّ، والثوري كوفيٌّ، ورواية المدنيين عن هشام أصح وأولىٰ من رواية غيرهم، لأنّ الأصل أنّ أهل بلد الراوي أعلم بحديثه من بقية أهل الأمصار مالم تدل القرائن علىٰ خلاف هذا الأصل.

فالمحفوظ في الحديث عن هشام أنه رواه عن أبيه عروة عن حجاج بن حجاج عن أبيه حجاج الأسلمي رضي الله عنه به مرفوعاً، وهذا مارجحه الإمام: البخاري في العلل الكبير للترمذي (١/ ٤٥٥) فقال: (الصحيح عن حجاج بن حجاج عن أبيه)، ووافقه تلميذه الترمذي عقب تخريجه للحديث في سننه. وابن حبان حيث قال في الثقات (٣/ ٨٧): (الحجاج بن مالك الأسلمىٰ سأل النبي ﷺ فقال: (ما يُذهب عني مذمة الرضاع)، وهو والد الحجاج بن الحجاج الأسلمىٰ، ومن زعم أن للحجاج بن الحجاج الأسلمىٰ صُحبةٌ فقد وهم، إنما سمع الحجاج بن الحجاج خبره عن أبيه في الرضاع).

ووافقهم الإمام البيهقي حيث قال عقب تخريجه للحديث في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٧): (والصواب الحجاج بن الحجاج عن أبيه، كما قال البخاري).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح حسنٌ؛ لأجل حجاج بن حجاج الأسلمي، ورواية الثوري شاذةٌ غير محفوظة.

الحديث الثالث: (لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء):

هذا الحديث مداره على عروة بن الزبير، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (عروة عن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عليه) رواه عنه:

(١) **هشام بن عروة:** أخرجه الشافعي في مسنده (ص٣٠٧)، وفي الأم (٥/ ٢٧)، أيضاً عن ابن عيينة عنه، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٣٤)، وفي معرفة السنن والآثار(١١/ ح١٥٤٤٩) شك ابن عيينة في روايته فقال: (أظنه عن أبي هريرة)، وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور في سننه (١/ ح٩٧٨).

(٢) **الزهري**: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣٧٢)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٣٤)، وفي معرفة السنن أيضًا (١١/ ح١٥٤٥٠).

(٣) **ابن جريج**: رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٦٦).

(٤) **معمر**: رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٦٦).

(٥) **حماد بن أسامة**: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥٥٠).

(٦) **عبد الله بن نُمير**: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥٥٠).

(٧) **عَبْدَة بن سليمان**: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥٥٠) ولكنه أبهم الحجاج فقال: (سُئِل أبو هريرة).

الوجه الثاني: (عروة عن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا) تفرد به:

محمد بن إسحاق عن إبراهيم بن عُقبة عن عروة بن الزبير به وزاد في متنه في أوله: (لا يحرم من الرضاعة المصة والمصتان...)، فأدخل حديثًا في حديث: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣٧٢)، والمروزي في السُّنّة (١/ ٣١٨)، والدارقطني في سننه (٤/ ١٧٣)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٦٣٥)، وفي معرفة السنن (١١/ ح١٥٤٥١).

ورواه ابن إسحاق أيضًا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٥٤٦٠) من طريقه وزاد في متنه في أوله، وآخره: (لا يُحرم من الرضاع المصة...إنما يُحرّم ما فتق من اللبن)، فأدخل حديثًا في حديثٍ، وخالف ابن إسحاق بقية أصحاب عروة فرفعه، وأدخل حديثًا في حديثٍ.

تراجم الرواة:

مدار الحديث علىٰ عروة، وهو:

عروة بن الزبير بن العوام بن خُويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

واختلف عليه على وجهين:

أما الوجه الأول فقد رواه عنه سبعةٌ من أصحابه:

(١) **ابنه هشام بن عروة**، وقد تقدمت ترجمته قبل قليل.

(٢) **محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري**، متفق علىٰ جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **مَعْمر بن راشد الأزدي البصري**، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) **عَبْدَة بن سليمان الكِلابي**، أبو محمد الكوفي ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٥) **عبد الملك بن عبد العزيز بن جرُيج الأموي** مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٦) **عبد الله بن نُمير الهمْداني**، أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السُنة، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٧) **حماد بن أسامة القرشي**، أبو أسامة، ثقة ثبت ربما دلّس، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

وأما الوجه الثاني فخالفهم فيه: إبراهيم بن عُقبة بن أبي عيّاش الأسدي مولاهم المدني، ثقةٌ من السادسة، روىٰ له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١١٧)، وتهذيب الكمال (٢/ ١٥٢)، والتقريب (٢١٩).

ورواه عنه: محمد بن إسحاق، وهو صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وأما الحجاج الأسلمي فهو لا بأس به، وتقدمت ترجمته في الكلام على الحديث الثاني قبل قليل.

دراسة الاختلاف:

خالف إبراهيم الجماعة من أصحاب عروة فرفعه، وكأنّ الحمْل في الخطأ على الراوي عنه ابن إسحاق، كما نصّ على ذلك ابن المديني، والجمهور من أصحاب عروة على وقفه، وزاد في متنه في أوله: (لا يحرم من الرضاعة المصة والمصتان...)، فأدخل حديثًا في حديث.

وقد وَهِم ابن إسحاق، وروايته شاذةٌ، والمحفوظ عن عروة هو ما رواه الجماعة عنه في الوجه الأول، فهم أكثر عدداً، وأتقن وأحفظ من إبراهيم، فأين هو من الزهري، وهشام بن عروة، وابن جُريج، وعَبْدة، وغيرهم!، وهذا ما رجحه الإمام ابن المديني حيث قال: (وحديث ابن إسحاق عندهم خطأٌ، وأدخل حديثًا في حديثٍ...) ثم صحح وقف الحديث الثالث وهو(الرضاع ما فتق الأمعاء) على أبي هريرة رضي الله عنه فقال: (وقول أبي هريرة، وحديث الثلاثة صحاحٌ، وحديث ابن إسحاقَ وهمٌ)، وكذلك قال عنه ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٦٧): (وتوقيفه أصح)، وفي نسخة أخرى: (ولا يصح مرفوعًا).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح بهذا الإسناد حسنٌ؛ لأجل الحجاج الأسلمي، وهو موقوفٌ على أبي هريرة رضي الله عنه، ورواية ابن إسحاق المرفوعة شاذةٌ لا تصح.

والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن والثلاثون

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه، في كتاب الزكاة، باب من روى نصف صاعٍ من قمح (٢/٣٥٢/ح ١٦١٩):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حُمَيْدٌ أَخْبَرَنَا عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَىٰ مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ فَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا، فَقَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟، قُومُوا إِلَىٰ إِخْوَانِكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ عَلَىٰ كُلِّ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ...الحديث.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(حديثٌ بصريٌّ، وإسناده مرسلٌ. رواه الحسن، ومحمد بن سيرين عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فرواه عن الحسن: حُميد الطويل، وعن محمد بن سيرين: ثابت بن يزيد عن عاصم عن محمد عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال شعبة: أحاديث محمد بن سيرين عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إنما سمعها محمد عن عكرمة، لقيه أيام المختار).

العلل لابن المديني (ص/ ٦٠، رقم ٧٥)

وقال أيضًا: (كان - أي الحسن- بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وخرج إلىٰ صفين).

وقال أيضًا - في حديث الحسن "خطبنا ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالبصرة" -: (إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومثل قول مجاهد خرج علينا علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكقول الحسن: إنّ سُراقة بن مالك بن جعشم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حدثهم، وكقوله: غزا بنا مُجاشع بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. والحسن لم يسمع من ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وما رآه قط، كان ابن عباس بالبصرة).

العلل لابن المديني (ص/ ٥١، رقم٥٠).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه عن ابن عباس رضي الله عنه راويان كما قال الإمام ابن المديني، هما: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين على النحو التالي:

(١) **الحسن**: أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الزكاة، باب من روى نصف صاعٍ من قمح (٢/ ٣٥٢/ ح١٦١٩) من طريق: سهل بن يوسف.

ورواه النسائي في سننه في كتاب الصلاة، باب حثّ الإمام على الصدقة في الخطبة (٣/ ٢١١/ ١٥٧٩) من طريق: يزيد بن هارون بنحوه ولم يذكر قدوم عليٍ رضي الله عنه

ورواه النسائي في سننه في كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٢/ ح٢٥٠٧) و (٥/ ٥٥/ ح٢٥١٤)، وأحمد في المسند (١/ ح٣٢٨١)، وفي(١/ ح٢٠١٩) مختصراً، من طريق: حُميد الطويل عن الحسن البصري به.

وأخرج البزّار في مسنده- كما في كشف الأستار للهيثمي (رقم/ ٩٠٨)، وزوائد مسند البزار لابن حجر (رقم / ٦٦٠) - عن محمد بن المثنى ثنا يزيد بن هارون نا حُميد عن الحسن قال:خطبنا ابن عباس رضي الله عنه بالبصرة...الحديث، ورواها البيهقي من طريق: محمد بن أبي بكر المقدّمي عن سهل بن يوسف عن حميد الطويل به، وقال البيهقي عقبه: (كذا قال:"خطبنا"، ورواه محمد بن المثنى عن سهل بن يوسف فقال: "خطب"، وهو أصح،...حديث الحسن عن ابن عباس مرسل).

(٢) **ابن سيرين**: أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٣/ ح٢٥٠٨)، من طريق: هشام بن حسان عن ابن سيرين بمعناه مع زيادةٍ في آخره. وقال البيهقي: (وهذا أيضـًا مرسل، محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئـًا).

ورواه ابن خزيمة أيضـًا (٤/ ح٢٤١٧) بمعناه مع زيادةٍ في آخره من طريق: أيوب عن ابن سيرين.

دراسة الإسناد:

مدار هذا الحديث على الحسن، وابن سيرين، أما الحسن فهو: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ثقة فاضل فقيه مشهور، كثير الإرسال والتدليس تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

وأما ابن سيرين فهو: محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر، تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

وهو حديثٌ رواته بصريون كما قال ابن المديني، ومسألةُ هذا الإسناد هي سماع الحسن، وابن سيرين من ابن عباسٍ رضي الله عنه.

وقد اتفق الأئمة المتقدمون وجمهور المتأخرين على نفي سماع الحسن من ابن عباسٍ رضي الله عنه، وقد جمعت ما وقفت عليه من كلامهم:

(١) **الإمام أحمد**: نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (رقم/ ٩٨) عنه أنّه قال: (لم يسمع الحسن من ابن عباسٍ رضي الله عنه، إنما كان ابن عباسٍ بالبصرة والياً أيام عليٍ رضي الله عنه).

(٢) **الإمام ابن معين**: في أكثر من رواية عنه، ففي رواية الدوري في تاريخه (رقم/ ٤٥٩٩)، وفي رواية الدارمي عنه (رقم / ٢٧٨)، وفي سؤالات ابن الجنيد له (رقم / ١٦٨) وفي جميعها ينصُّ على أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه شيئاً، وقال ابن معينٍ أيضاً في تاريخه كما في رواية الدوري (٤٠٩٥): (لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنه، وقال يزيدُ في حديثه: " سمع الحسن من ابن عباس" !!، ولم يسمع منه).

(٣) **الإمام ابن المديني**: وقد تقدم نقل كلامه بتمامه عقب الحديث.

(٤) **البخاري**: قال الإمام الترمذي في العلل الكبير (١/ ٣٢٦): (سألت محمداً عن حديث الحسن: "خطبنا ابن عباسٍ، فقال: إنّ رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر؟ فقال: روى غير يزيد بن هارون عن حُميد عن الحسن، قال: خطب ابن عباسٍ رضي الله عنه.

قال الترمذي: وكأنّه رأىٰ هذا أصح، وإنما قال محمدٌ هذا، لأنّ ابن عباسٍ كان بالبصرة في أيام علي رضي الله عنه، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي رضي الله عنهما كان بالمدينة).

(٥) **بهز بن أسد**: نقل عنه ابن أبي حاتم في المراسيل (رقم/ ٩٩) قوله: (لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنه).

(٦) **الترمذي**: وتقدم نقل موافقته لكلام شيخه الإمام البخاري في معرض سؤاله له.

(٧) **أبو حاتم الرازي**: يقول في المراسيل لابنه (رقم/ ١٠٠): (لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنه، وقوله: "خطبنا ابن عباس"، يعني: خطب أهل البصرة).

(٨) **النسائي**: حيث قال: (لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنه)، نقله عنه المزي في التحفة (رقم٥٣٩٤)، وابن عبد الهادي في التنقيح (٢/ ١٤٧٦)، ولم أقف عليه في سننه الصغرىٰ ولا الكبرىٰ.

(٩) **البزار**: قال: (قوله:"خطبنا ابن عباسٍ بالبصرة"، قد أُنكر عليه !، لأنّ ابن عباس كان بالبصرة أيّام الجمل، وقدم الحسن أيام صفين، فلم يُدركه بالبصرة، وتأول قوله:"خطبنا"، أي خطب أهل البصرة، وما كان وقت خُطبة ابن عباسٍ بالبصرة، ولم يكن شاهداً، ولا دخل البصرة بعدُ؛ لأنّ ابن عباسٍ رضي الله عنه خطب يوم الجمل، ودخل الحسن أيام صفين) نقله عنه الهيثمي في كشف الأستار (رقم / ٩٠٨)، وذكره ابن حجر في زوائد مسند البزار (رقم / ٦٦٠)، و الزيلعي في نصب الراية (١/ ٩٠)، و(٢/ ٤١٩).

(١٠) **البرديجي**: فيما نقله عنه الحافظ مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٣) حيث قال: (وفي كتاب البرديجي: " فأما حديث حُميد الطويل عن الحسن، قال: "خطبنا ابن عباس"، فإنما خطب أهل البصرة").

(١١) **الحاكم**: في معرفة علوم الحديث (ص١١١) حيث قال: (فليعلم صاحب الحديث أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنه شيئاً قطُّ).

(١٢) **البيهقي**: حيث قال في سننه الكبرىٰ (٤/ ١٨٦) عقب نقله كلام الإمام ابن المديني المذكور آنفاً: (حديث الحسن عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرسلٌ).

(١٣) **ابن عبد البر**: حيث قال في التمهيد (٤/ ١٣٥): (لم يسمع الحسن هذا الحديث من ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(١٤) **ابن حزم**: يقول في المحلىٰ (٦/ ١٣٢): (لا يصح للحسن سماعٌ من ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وقال في الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٣١): (إنّ الحسن لم يسمع من ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيّام ولايته البصرة شيئاً، ولا كان الحسن حينئذٍ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة، هذا ما لا خلاف فيه بين أحدٍ من نقَلَة الحديث).

(١٥) **عبد الحق الإشبيلي**: يقول في الأحكام الوسطىٰ (٢/ ١٧٤): (لم يسمع الحسن من ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(١٦) **الحافظ ابن رجب**: يقول في كتابه فتح الباري (٩/ ٦٦): (الحسن لم يسمع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يكُن بالبصرة يوم خطب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

هذه نصوص من وقفت علىٰ كلامٍ له في هذه المسألة من الأئمة متقدمهم، ومتأخرهم، وكلهم[١] علىٰ أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إلا أنّه يشكل علىٰ هذا الاتفاق بين الأئمة ورود بعض الروايات عن الحسن البصري فيها تصريحه بالسماع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأقوىٰ تلك الروايات هي ما ذكره كثيرٌ من الأئمة في معرض حديثهم وأجابوا بتأوّل الحسن فيها، وهي قوله:

(١) وقد وَهِم الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه علىٰ أحد الأحاديث التي رواها الحسن عن ابن عباسٍ في مسند أحمد وهو الحديث رقم (٢٠١٨) حيث صحح فيه سماع الحسن من ابن عباسٍ، ومختصر حجته في ذلك حديثٌ رواه الإمام أحمد في المسند رقم (٣١٢٦) من طريق ابن سيرين: (أنّ جنازةً مرّت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن ولم يقم ابن عباس. فقال الحسن لابن عباس: أقام لها رسول الله ﷺ؟ فقال: قام وقعد)، فظنّ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ الحسن المهمل هو البصري، وليس الأمر كما ظنّ إنما هو الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما جاء صريحاً مبيّناً: في سنن النسائي الصغرىٰ (رقم / ١٩٢٤-١٩٢٧)، والكبرىٰ أيضاً (رقم/ ٢٠٥١-٢٠٥٤)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٣٥٨)، والمعجم الكبير للطبراني (رقم/ ٢٧٤٣-٢٧٤٧)، والسنن الكبرىٰ للبيهقي (٤/ ٢٨)، ونصّ عليه المزي في التُحفة (رقم/ ٣٤٠٩)، وقد يعثر الجواد الأصيل، فرحمه الله وأقال عثرته، ينظر : المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، بتصرّف أ.د. العوني.

(خطبنا ابن عباسٍ رضي الله عنه بالبصرة)، وقد رواه عن حُميد عن الحسن البصري بهذا اللفظ (خطبنا): يزيد بن هارون، وسهل بن يوسف، وللأئمة مسلكان في الإجابة علىٰ هذه الرواية:

المسلك الأول: إعلال هذه الرواية، وأنّها وهمٌ من بعض الرواة:

وَوَجْه ذلك أنّ يزيد بن هارون قد اختُلف عليه: فرواه محمد بن المثنىٰ عن يزيد عن حُميد عن الحسن قال: (خطبنا ابن عباسٍ رضي الله عنه).

وخالفه أربعةٌ من أصحاب يزيد وهم:

الإمام أحمد في المسند (١/ ح٣٢٨١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٠)، وعلي بن حِجْر عند النسائي في سننه الصغرىٰ (ح٢٥١٥)، والكبرىٰ أيضاً (ح١٨٠٢، ٢٢٩٤)، وأحمد بن سنان القطان الواسطي عند الدارقطني في سننه (٢/ ١٥٢) أربعتهم عن يزيد بن هارون عن حُميد عن الحسن قال: (خطب ابن عباسٍ رضي الله عنه)

إلا أنّ من أعل رواية يزيد بن هارون هذه، ممن يأتي ذكره من الأئمة، لم يُعِلّها علىٰ أنّها خطأٌ علىٰ يزيد بن هارون، بل ظاهر كلامهم أنّها خطأٌ منه.

فالإمام ابن معين يقول كما تقدم: (لم يسمع الحسن من ابن عباسٍ رضي الله عنه، وقال يزيدُ في حديثه: " سمع الحسن من ابن عباس" !!، ولم يسمع منه)، فقد نسب التصريح بالسماع إلىٰ يزيد لا إلىٰ من دونه، وكذا الإمام البخاري قال كما تقدم أيضاً: (روىٰ غير يزيد بن هارون عن حُميد عن الحسن، قال: خطب ابن عباسٍ رضي الله عنه)، وهنا أيضاً نسب البخاري الوهم بذكر صيغة السماع إلىٰ يزيد بن هارون، بدليل ترجيحه لغير رواية يزيد بن هارون التي لا تذكر السماع.

وقد رواه غير يزيد بن هارون عن حُميد فلم يذكروا سماعاً كما قال البخاري، فرواه: **يحيىٰ القطان** عند أحمد في المسند (١/ ح٢٠١٨)، و**خالد بن الحارث** عند النسائي في السنن الكبرىٰ (ح٢٢٨٧)، والصغرىٰ (ح٢٥٠٨)، والدارقطني في السنن (٢/ ١٥٢)، و**حماد بن سلمة** عند الطحاوي في شرح مشكل الأحاديث (٩/ ح٥٤٩)، ثلاثتهم عن حُميد عن الحسن قال: (خطب ابن عباسٍ رضي الله عنه).

وأما رواية سهل بن يوسف:

فقد اختُلف عليه: فرواه عنه محمد بن أبي بكر المقدّمي بسنده إلىٰ الحسن قال: (خطبنا ابن عباس رضي الله عنهما)، وخالفه محمد بن المثنىٰ عن سهل بن يوسف بسنده إلىٰ الحسن قال: (خطب ابن عباسٍ أهل البصرة) أخرجهما البيهقي كما تقدم في التخريج، وقال عقبهما: (كذا قال: "خطبنا"، ورواه محمد بن المثنىٰ عن سهل بن يوسف فقال: "خطب"، وهو أصح).

فهؤلاء الأئمة: ابن معين، والبخاري، والبيهقي، يرون أنّ الرواية التي فيها أنّ الحسن قال: (خطبنا ابنُ عباسٍ) خطأ، والصواب: (خطب أهل البصرة).

المسلك الثاني: القول بتأوّل الحسن لهذه الصيغة، وهو فرعٌ عن القول بثبوتها:

وهذا ما ذهب إليه جماعةٌ من الأئمة: كابن المديني، وأبي حاتم الرازي، والبزار، والبرديجي، وقد تقدم نقل كلامهم في أول الدراسة، كلهم يرون أنّ الحسن تأوّل في هذه الصيغة، ومراده أنّ ابن عباسٍ رضي الله عنهما خطب أهل البصرة، وقد ذكر ابن المديني في مَعْرِض كلامه جماعةً من التابعين سلكوا هذا المسلك في تأول بعض صيغ التحمل، والقول بالتأول أولىٰ من توهيم الحفاظ المتقنين: كيزيد بن هارون، ومحمد بن أبي بكر المُقدمي، لا سِيّما وهو أمرٌ معروفٌ عن الحسن البصري.

ومن خلال كلام البزار المتقدم الذي فيه تحديد زمن خطبة ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: (...وما كان وقت خُطبة ابن عباس بالبصرة، ولم يكن شاهداً، ولا دخل البصرة بعدُ؛ لأنّ ابن عباسٍ رضي الله عنهما خطب يوم الجمل، ودخل الحسن أيام صفين) يظهر بيقينٍ لا شك فيه أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنهما هذه الخطبة علىٰ وجه الخصوص؛ إذ إنّ الحسن إنما خرج من المدينة إلىٰ البصرة ليالي صفين، وصفين كانت في غُرة صفر من سنة سبعٍ وثلاثين للهجرة كما ذكر المؤرخون[1]،

---

(١) يُنظر تاريخ الطبري (٥/ ١٠)، والبداية والنهاية لابن كثير (٧/ ٢٦٢).

وابن عباسٍ خطب هذه الخطبة يوم الجمل، ويوم الجمل كان في جُمادىٰ الآخرة سنة ستٍ وثلاثين[١].

وبذلك يثبت أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباسٍ رضي الله عنه، كما هو ظاهرٌ تاريخيًا، وهذا ما اتفق عليه جمهور الأئمة، وقد نقلت أقوال ستة عشر إمامًا منهم.

ويثبت أيضًا أنّ قول الحسن: " خطبنا ابن عباس رضي الله عنه " - إنْ ثبت أنّه كان محفوظًا عنه!-، فإنه أراد به التأوُّل: أي خطب أهل البصرة.

وأما رواية ابن سيرين عن ابن عباسٍ رضي الله عنه فقد تقدّم الكلام عليها بتوسع في الحديث السادس عشر، ومُلخّصه أنّ الإسناد منقطعٌ بين ابن سيرين وابن عباسٍ رضي الله عنهما، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: (لم يسمع من ابن عباس يقول كلها: نُبئت عن ابن عباس)، وقال الإمام ابن المديني: (أحاديث محمد بن سيرين عن ابن عباس، قال شعبة: إنما سمعها من عكرمة لقيه أيام المختار، ولم يسمع من ابن عباس شيئًا، وكذلك قال خالد الحذاء كما ذكر شعبة)[٢]. ولكن الواسطة بينهما معلومةٌ، وأنه عكرمة مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنه.

وعكرمة هو: أبو عبد الله مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنهما، أصله بربري، ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين الحسن وابن سيرين وبين ابن عباسٍ رضي الله عنه، فكلاهما لم يسمع منه، ولكنّ الواسطة بين ابن سيرين وابن عباسٍ رضي الله عنه معلومةٌ ومأمونةٌ، وهو عكرمة مولىٰ ابن عباسٍ رضي الله عنهما الإمام الثقة.

---

(١) يُنظر تاريخ الطبري (٤/ ٥٠٦).

(٢) ينظر: العلل لابن المديني (ص/ ٦٠)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص/ ١١٧)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (ت/ ٢٠٦٩)، وتحفة التحصيل للعراقي (ص/ ٢٧٧).

وقد تابعهما أبو رجاء عمران بن مِلحان (ثقةٌ روىٰ له الجماعة/ التقريب ٥٢٠٦) كما عند النسائي في سننه في كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٢/ ح ٢٥٠٩).

وللحديث شواهد كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما في تحديد مقدار زكاة الفطر، وعلىٰ من تجب[1]، فيتقوىٰ بها هذا الحديث ويكون حسنًا لغيره.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث التاسع والثلاثون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسنده (٤/٦٠٧/ح ١٥٩٠٦):

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عبد الله بْنِ عبد الله بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا[2] مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

قال عنه الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وهمٌ)

فتح الباري للإمام ابن رجب الحنبلي (٢/ ١٤٦)

(١) شواهده كثيرةٌ مشهورةٌ، في الصحيحين وغيرهما، وأما ما جاء أنّ البر يكفي منه نصف صاع فقد جاء هذا في الصحيحين البخاري في كتاب الزكاة، باب: صاع من زبيب (ح١٥٠٨)، ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة (ح٩٨٥)، كلاهما عن أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرج مسلمٌ أيضًا في صحيحه في كتاب الزكاة(ح٩٨٤) عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا نحواً من رواية أبي سعيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، هذا في الصحيحين فحسب، وإلا فالأحاديث في ذلك كثيرةٌ مشهورةٌ.

(٢) قال ابن الأثير: (أي يتغشىٰ به، والأصل فيه من الوشاح، وهو شيءٌ يُنسج عريضًا من أديم، ورُبما رُصّع بالجوهر والخرز، وتشُدُّه المرأة بين عاتقيها وكشحيها، ويُقال فيه: وشاح وإشاح) النهاية (٥/ ١٨٧).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (هشام عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أُمية به) رواه عنه:

- **ابن إسحاق**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٩٠٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح٧٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (ضمن قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله / ح٩٥).

وتابعه متابعةً قاصرة في شيخ شيخه: أبو الزناد عن عروة به: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ح١٥٩٠٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ح٧٢٩)، والطبراني في الكبير (ضمن قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله / ح٩٤) كلهم من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه -عروة- به.

الوجه الثاني: (هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة به بنحوه) رواه عنه هكذا:

(١) **عبيد الله بن موسىٰ**: رواه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به (١/ ٥٥٨/ ح٣٥٤).

(٢) **يحيىٰ القطان**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به (١/ ٥٥٩/ ح٣٥٥)، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٤).

(٣) **حماد بن أسامة**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به (١/ ٥٥٩/ ح٣٥٦)، ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة (٤/ ٣١٠/ ح٥١٧).

(٤) **وكيع**: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة (٤/ ٣١١/ ح٥١٧)، وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد (١/ ٣٣٣/ ح١٠٤٩)، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٤).

(٥) **حماد بن زيد**: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة (٤/ ٣١١/ ح٥١٧).

(٦) **الليث بن سعد**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد (٢/ ١٦٦/ ح٣٣٩) وصححه.

(٧) **مالك بن أنس**: في موطئه في كتاب النداء للصلاة، باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد (ح٣١٩)، ومن طريقه النسائي في سننه في كتاب القِبلة، باب الصلاة في الثوب الواحد (٢/ ٤٠٣/ ح٧٦٣)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣٨١)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (١/ ح٨٤٠).

(٨) **سفيان بن عيينة**: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٨).

(٩) **شعبة**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣٧٩)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٢٤)، وأبو عوانة في مسنده (٢/ ٦٩، ٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٦/ ح٢٢٩٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ١٤٠).

(١٠) **هشام بن حسان**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣٨١)، وابن حبان في صحيحه (٦/ ح٢٢٩١)، والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨١).

(١١) **معمر**: رواه عنه عبد الرزاق في المصنف (١/ ح١٣٦٥)، وأبو عوانة في مسنده (٢/ ٦٩، ٦٨).

(١٢) **ابن أبي حازم**: أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦/ ح٢٢٩٢).

(١٣) **سُريج بن يونس**: أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦/ ح٢٣٠٢).

(١٤) **سفيان الثوري**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ح١٣٦٥)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٠).

(١٥) **حماد بن سلمة**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٣).

(١٦) **زائدة**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٥).

(١٧) **عبد الله بن عبد الله بن أُويس**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٦).

(١٨) **أبو عوانة الوضاح**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٧).

(١٩) **شَرِيك**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٩)، وفي المعجم الصغير أيضًا (٢/ ح٨٠١).

(٢٠) **مبارك بن فضالة**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٧٩)، وفي المعجم الصغير أيضًا (٢/ ح٨٠١).

(٢١) **عبد العزيز بن مسلم**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٠).

(٢٢) **أيوب**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٢).

(٢٣) **عُبيد الله بن عمر**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٣).

(٢٤) **مسلمة بن قعنب الحارثي**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٤).

(٢٥) **القاسم بن معن**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٤).

(٢٦) **عثمان بن أبي شيبة**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٦).

(٢٧) **جرير بن عبد الحميد**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٦).

(٢٨) **عبدة بن سليمان**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٦).

(٢٩) **إسماعيل بن عياش**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٦).

(٣٠) **عائشة بنت المنذر**: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٨٧).

(٣١) **جعفر بن عون**: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٣٢٨٣)، والبغوي في شرح السُنّة (٢/ ح٥١٤).

وقد تابع أبو أُمامة أسعد بن سهل بن حُنيف عروةَ بن الزبير فرواه عن عمر بن أبي سلمة أيضًا بنحوه مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ: أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٣١١/ ح٥١٧)، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب جِماع أبواب ما يُصلىٰ فيه (١/ ٤٤٣/ ح٦٢٨)، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٩٠١، ١٥٩٠٠)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ح٨٢٨٩).

تـراجـم الـرواة:

مدار هذا الحديث كما تقدم علىٰ هشام بن عروة وهو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

وأبوه عروة بن الزبير: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي الأسدي، أبو عبدالله المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

وراوي الوجه الأول هو: محمد بن إسحاق بن يسار، صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي ورُمي بالتشيع والقدر، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

أما الوجه الثاني: فرواه الناس عن هشام، وقد وقفت علىٰ واحدٍ وثلاثين راوياً ممن رواه عن هشام علىٰ هذا الوجه، وفيهم من كبار أصحابه الحفاظ: كمالك، والقطان، والليث، وغيرهم.

دراسـة الاختـلاف:

ومن خلال ما سبق يظهر بجلاء أنّ ابن إسحاق قد أخطأ وَوِهم في هذا الحديث، وروايته شاذةٌ غير محفوظة، وأنّ الوجه الثاني الذي رواه جمهور أصحاب هشام هو المحفوظ عن هشام، **فقد اجتمعت فيه عدةُ قرائن:**

(١) **كثرة العدد؛** فقد رواه واحد وثلاثون راوياً عن هشام بخلاف ما رواه ابن إسحاق.

(٢) **الحفظ والإتقان؛** فهم أحفظ وأجلُّ وأتقن من ابن إسحاق، ويكفي في الحكم بخطئه أن يخالفه: شعبة، ومالك، فكيف بمن معهم من كبار الحفاظ؟!.

(٣) **الاختصاص بالشيخ؛** فهم أكثر ملازمةً واختصاصاً في هشام، بل كلُّ الرواة المقَدَّمين في هشام الذين ذكرهم الدَّارَقُطْنِي فقال: (أثبت الرواة عَن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيىٰ القطان، وابن نمير، والليث بن سعد)[1] كلهم علىٰ خلاف ما روىٰ ابن إسحاق.

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨٨).

وأما المتابعة القاصرة من أبي الزناد فهي متابعةٌ على الوهم والخطأ، وقد نصّ على أنّها وهمٌ الحافظ ابن رجب في الفتح (٢/ ٣٥٥)؛ إذ خالف أبو الزناد فيها هشامًا، وهو أوثق منه في أبيه عروة بن الزبير، فلا تنفع رواية ابن إسحاق هذه المتابعة لأنّها وهمٌ أيضًا، والوهم يبقى وهمًا، قال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٠٩): (ورواية هشام أوْلى من رواية ابن أبي الزناد عندهم، وابن أبي الزناد عبد الرحمن ضعيفٌ لا يحتج به وبما خولف فيه أو انفرد به، ولو انفرد بروايته هذه لكان الحديث مرسلاً؛ لأن عروة لم يدرك عبد الله بن أبي أمية أخا أم سلمة؛ لأنه استشهد يوم الطائف، شهد مع رسول الله ﷺ المشهد، ورُمي بسهم يومئذ فمات منه بعد ذلك).

وهذا ما ذهب إليه جماعةٌ من كبار الأئمة وافقوا ابن المديني عليه، وهم:

(١) **أبو حاتم الرازي** في العلل لابنه (١/ ٨٦) حيث قال: (رواه شعبة، ومالك، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، وحماد بن سليمان، وأبان العطار فقالوا: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه: أنّه رأى النبي ﷺ في بيت أم سلمة في ثوب واحد، يعني: وهو الصحيح).

(٢) **أبو زرعة الرازي** فقد قال في العلل لابن أبي حاتم (١/ ٨٦): (حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أُمية وهمٌ، والصحيح حديث عروة عن عمر بن أبي سلمة عن النبي ﷺ).

(٣) **أبو عيسى الترمذي** في العلل الكبير (١/ ٢٤٤).

(٤) **ابن عبد البر** في التمهيد (٢٢/ ٢٠٩) حيث قال بعد سياقه لرواية مالك عن هشام بن عروة: (...وكذلك رواه جماعة أصحاب هشام كما رواه مالك بإسناده، وقد روى ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن أبي أمية أخي أم سلمة أنه أبصر رسول الله ﷺ يصلي في بيت أم سلمة ملتحفًا في ثوب، ذكره ابن أبي فديك عن ابن أبي الزناد، وهذا عندي والله أعلم خطأٌ، والقول قول مالك، وكذلك رواه الناس عن هشام كما رواه مالك).

(٥) **الحافظ ابن رجب الحنبلي في الفتح (٢/ ١٤٦).**

وإليه يومئ صنيع الإمام البخاري في صحيحه، فقد خرّج البخاري في صحيحه حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه من ثلاث طرق وهي: طريق عُبيد الله بن موسىٰ، ويحيىٰ القطان، وأبي أسامة، ثلاثتهم عن هشامٍ به.

قال الحافظ ابن رجب في الفتح (٢/ ٣٥٥): (وأظنُّ البخاري خرّجه من هذه الوجوه الثلاثة عن هشام، ليبين أنّ من رواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي عن النبي ﷺ فقد وَهِم، فإنّ ابن إسحاق رواه عن هشام كذلك، خرّجه من طريقه الإمام أحمد، وخرّجه أيضًا من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة كذلك، وهو وهمٌ أيضًا...).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الأربعون

قال الإمام أحمد رحمه الله في المسند (٢/ح ٦١٥٢):

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ مَوْلَىٰ عبد الله بْنِ عُمَرَ عَنْ عبد الله ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْهُ إِلَىٰ غَيْرِه).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(لم أعلم لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (إذا نعس أحدكم يوم الجمعة)، والزهري عن عروة عن زيد بن

خالد رضي الله عنه: (إذا مس أحدكم فرجه)[١]، هذان لم يروهما عن أحدٍ، وفي الباقين[٢] يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه حدثنا).

المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٧)، وتاريخ بغداد (١/ ٢٢٩)

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر رضي الله عنه، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (نافع عن ابن عمر رضي الله عنه به مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **ابن إسحاق**: أخرجه أبو داود سننه في كتاب الصلاة، باب الرجل ينعس والإمام يخطب (٢/ ١١٢/ ح١١١٢)، والترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن نَعِس يوم الجمعة أنّه يتحول من مجلسه (٢/ ٤٠٤/ ح٥٢٦) وصححه، ومن طريقه البغوي في شرح السُنّة (٢/ ح١٠٨٢)، وأحمد في المسند (٢/ ح٤٧٢٧، ٤٨٦٠، ٦١٥٢)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٣/ ح٥٩٢٥)، وفي معرفة السنن والآثار(٤/ ح٦٦٣٢) وقال في السنن الكبرىٰ: (هذا الحديث يُعدُّ في أفراد محمد بن إسحاق)، وجاء رفعه علىٰ الشك عند الدارقطني، وأبي نُعيم.

(٢) **يحيىٰ بن سعيد الأنصاري**: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٥٩٢٦)، وفي معرفة السنن (٤/ ح٦٦٣٣) من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي عنه به.

(٣) **أبو إسحاق الشيباني**: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ح٢١٥٠) من طريق: أبي شهاب الحناط عن أبي إسحاق الشيباني به، قال الطبراني: (لم يرو هذه الأحاديث عن أبي إسحاق إلا أبو شهاب).

الوجه الثاني: (عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه موقوفًا عليه) رواه عنه:

ابن عُيينة: أخرجه الشافعي في مسنده (ص/ ٦٤) - ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٥٩٢٧)، وفي معرفة السنن (٤/ ح٦٦٣٠)-، وابن أبي شيبة في

---

(١) تقدم الكلام عليه، وهو الحديث السابع والعشرون.

(٢) قال ابن حجر في التهذيب (٣/ ٥٠٦): (...يعني المناكير في حديثه...).

المصنف كلاهما (الشافعي، وابن أبي شيبة): عن ابن عُيينة عن عمرو به بلفظ: (كان ابن عمر رضي الله عنه يقول للرجل إذا نعس يوم الجمعة والإمام يخطب أن يتحول عنه).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنه، واختُلف عليه في رفعه ووقفه. أما الوجه الأول المرفوع فرواه عنه:

نافع أبو عبد الله المدني، مولىٰ ابن عمر رضي الله عنهما، ثقة ثبت فقيه مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وقد رواه عن نافع على هذا الوجه ثلاثة رواة:

(١) **محمد بن إسحاق بن يسار**، صدوقٌ يدلس إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٢) **يحيىٰ بن سعيد الأنصاري المدني**، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **سليمان بن فيروز**، أبو إسحاق الشيباني الكوفي، ثقةٌ من الخامسة، مات في حدود الأربعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٣٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ٤٤٤)، والتقريب(٢٥٨٣).

وأما الوجه الثاني الموقوف، فقد رواه:

عمرو بن دينار، وهو: عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمحي مولاهم، ثقةٌ ثبتٌ، من الرابعة، مات سنة ستٍ وعشرين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٥)، التقريب (٥٠٥٩).

دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول فالراجح أنّه يدور علىٰ ابن إسحاق ويرجع إليه، وذِكْر يحيىٰ بن سعيد غير محفوظ، إنما تفرّد بروايته أحمد بن عمر الوكيعي عن المحاربي عن يحيىٰ، والمحفوظ أنّ المحاربي رواه عن ابن إسحاق، فالحديث حديث ابن إسحاق.

قال الإمام الدارقطني في العلل (١٢/ ٣٤٥/ س٢٧٧٢) حين سُئل عن هذا الحديث: (يرويه أحمد بن عمر الوكيعي عن المحاربي عن يحيىٰ بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، ولم يُتابع عليه، والمحفوظ عن المحاربي عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر).

وأما متابعة أبي إسحاق الشيباني فهي خطأٌ غير محفوظة، وقد قال الطبراني عقب تخريجه لهذا الحديث مع جملةٍ من الأحاديث التي رواها أبو إسحاق: (لم يرو هذه الأحاديث عن أبي إسحاق إلا أبو شهاب)، وهذه إشارةٌ إلىٰ غرابتها.

وقد نصّ الإمام الدارقطني في العلل (١٢/ ٣٤٥/ س٢٧٧٢) علىٰ أنّها وهمٌ فقال: (ورُوي عن أبي شهاب الحنّاط عن أبي إسحاق الشيباني عن نافع عن ابن عمر ﷺ، وهو وهمٌ، والصحيح عن أبي شهاب عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر ﷺ، ومدار الحديث علىٰ محمد بن إسحاق...).

إذاً رجعت كلتا المتابعتين إلىٰ رواية ابن إسحاق.

ولعل هذا الوجه الموقوف الذي رواه عمرو بن دينار هو المحفوظ عن ابن عمر، **وذلك لعدة قرائن:**

(١) أنّ ابن إسحاق قد تفرّد برفع هذا الحديث عن نافع، ولم يُتابع عليه، قال البيهقي: (هذا الحديث يُعدُّ في أفراد محمد بن إسحاق)، فأين أصحاب نافع الملازمين له من الأئمة الكبار: كمالك بن أنس، وأيوب، وعُبيد الله بن عمر، وغيرهم عن هذا الحديث؟! حتىٰ يتفرد به ابنُ إسحاق دونهم !.

(٢) أنّ المشهور والصحيح في هذا الحديث عند الأئمة هو الوقف، قال البيهقي عقب تخريجه لحديث ابن إسحاق: (وقد روىٰ محمد بن إسحاق هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ﷺ مرفوعـًا، والموقوف أصح)، فحين يأتي أحد الرواة فينفرد برفعه ويخالف المشهور عندهم، فإنهم يستنكرونه عليه، سيما إن كان هذا المتفرد ليس من كبار الحفاظ الذين قد يُحتمل تفردهم، ولا تُشترط المخالفة للثقات حتىٰ تُردّ الرواية الغريبة، بل يكفي أنْ يتفرد بها من لا يُحتمل تفرده، فكيف وابن إسحاق هنا لم يتفرد فحسب، بل قد خالفه من هو أتقن منه وأوثق وهو: عمرو بن دينار.

قال الإمام البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام موضحاً سبب استنكار ابن المديني لهذا الحديث (١/ ٦٠): (وإنما قال هذا ابن المديني لأن الحديث الأول إنما روي عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً، ورواه ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً).

وقاعدة الإمام ابن المديني: أنّ ما انفرد به ثقةٌ، فإنّه يُتوقف فيه حتىٰ يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصاً إنْ كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان. وقد نصّ علىٰ هذه القاعدة الحافظ ابن رجب في الفتح (٣/ ١٥) وقال: (وهذه قاعدةُ يحيىٰ القطان، وابن المديني، وغيرهما).

وقد حكم بنكارة الرواية المرفوعة الإمام ابن المديني كما تقدم، ورجّح رواية الوقف الإمام البيهقي حيث قال كما تقدم: (والموقوف أصح)، وقال أيضاً: (ولا يثبت رفع هذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر من قوله)، وقال النووي في المجموع (٤/ ٤٢٢): (والصواب أنّه موقوفٌ كما قال البيهقي، وأما تصحيح الترمذي والحاكم فغير مقبول - ثم قال - ولم يذكر الحافظ ابن عساكر في الأطراف أنّ الترمذي صححه، ولكنّ تصحيحه موجودٌ في نسخ الترمذي، ولعلّ النسخ اختلفت في هذا الحديث كما تختلف في غيره في كتاب الترمذي غالباً)، وقد نقل المزي في التحفة (٢/ ٢٢٤) تصحيح الترمذي له.

ولرواية ابن إسحاق المرفوعة شاهدٌ من حديث: الحسن عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البزار في مسنده (كما في كشف الأستار ح٦٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ح٦٩٥٦)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٣/ ٢٣٨). وإسناده ضعيفٌ فيه إسماعيل بن مسلم المكي - الراوي عن الحسن - وهو ضعيف كما نصّ الحافظ في التقريب(٤٨٩)، قال البيهقي عقبه: (إسماعيل بن مسلم هذا غير قوي)، وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ١٨٠): (فيه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيفٌ)، وعلةٌ أخرىٰ: أنّه قد خولف، فقد رواه المبارك بن فَضالة وهو صدوقٌ يُدلّس ويُسويّ، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين عن الحسن فأرسله كما عند ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١١٩، ١٢٠) وهو المحفوظ.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ موقوفٌ على ابن عمر رضي الله عنه.

والله تعالى أعلم.

الحديث الحادي والأربعون

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه، في كتاب الصلاة، بابٌ في الأذان قبل دخول الوقت (١/٤٠٥/ح ٥٣٣):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَبِيبٍ الْمَعْنَى قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ بِلالاً أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ، ألاَ إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَام، زَادَ مُوسَى: فَرَجَعَ فَنَادَى ألاَ إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ.

قَالَ أَبُو دَاوُد: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ أَيُّوبَ إلا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة، والصحيح حديث عبيد الله، وحديث الزهري عن سالم).

الجامع للترمذي (١/ ٣٩٥/ ح٢٠٣)، السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٥٦٣/ ح١٧٨٩).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أنّ بلالاً رضي الله عنه أذّن...الحديث مرفوعًا) رواه عنه:

(١) أيوب، واختلف عليه، فرواه عنه على هذا الوجه:

أ. حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت (١/ ٤٠٥/ ح ٥٣٣).

ب. سعيد بن زَرْبي كما عند الدارقطني في سننه (١/ ٢٤٤).

وخالفهما: مَعْمَر فرواه عن أيوب عن النبي ﷺ فأرسله: رواه عنه عبد الرزاق في المصنف (١/ ح١٨٨٨)، والدارقطني في سننه (١/ ٢٤٤) وقال: (هذا مرسلٌ).

(٢) عبد العزيز بن أبي روّاد، وقد اختلف عليه أيضـاً، فرواه عنه علىٰ هذا الوجه:

أ. عامر بن مُدرِك فرواه عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعـاً: رواه الدارقطني في سننه (١/ ٢٤٤) وقال عَقِبَه: (وَهِم فيه عامر بن مُدرِك، والصواب قد تقدم عن شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي روّاد عن نافع عن مؤذن لعمر رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه قوله).

ب. إبراهيم بن عبدالعزيز بن أبي محذورة عند البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ح١٨٠٠) وقال عقبه: (وهو ضعيفٌ لا يصح...ورواه عامر بن مُدرك عن عبد العزيز موصولاً مختصراً، وهو وهمٌ، والصواب رواية شعيب بن حرب).

وخالفهما:

أ. شعيب بن حرب فرواه عن نافع عن مؤذنٍ لعمر رضي الله عنه يُقال له مسروح أذّن قبل الصبح فأمره عمر رضي الله عنه ...الخ، بنحوه: أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت (١/ ٤٠٥/ ح٥٣٤)، والدارقطني في سننه (١/ ٢٤٤)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ح١٨٠١).

ب. وكيعٌ كما عند ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٠١).

وتابعهما متابعةً قاصرةً:

- حماد بن زيد فرواه عن عُبيد الله بن عمر عن نافعٍ به: أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت (١/ ٤٠٥/ ح٥٣٤).

الوجه الثاني: (نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال كان لرسول الله ﷺ مؤذنان بلال وابن أم مكتوم الأعمىٰ رضي الله عنهما، فقال ﷺ: (إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتىٰ

يؤذن ابن أم مكتوم) رواه عن نافعٍ عُبيد الله بن عمر: أخرجه البخاري في صحيحه في عدّة مواضع منه: ففي كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر (٢/ ١٢٣/ ح٦٢٣)، وفي كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: "لا يمنعنّكم من سحوركم أذان بلال" (٤/ ١٦٢/ ح١٩١٩)، ومسلم في صحيحه في كتاب الصيام (٧/ ٢٨٤/ ح١٠٩٢).

وتابعه متابعةً قاصرةً كلٌ من:

(١) **الزهري**: فرواه عن سالم عن أبيه به، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب أذان الأعمىٰ إذا كان له من يُخبره (٢/ ١١٨/ ح٦١٧)، ومسلم في صحيحه في كتاب الصيام (٧/ ٢٨٥/ ١٠٩٢)، وغيرهما.

(٢) **عبدالله بن دينار**: فرواه عن ابن عمر رضي الله عنه به، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب الأذان بعد الفجر (٢/ ١٢٠/ ح٦٢٠).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على نافع، وهو: نافع أبو عبد الله المدني، مولىٰ ابن عمر رضي الله عنهما، ثقة ثبت فقيه مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

ورواه عنه في الوجه الأول راويان:

الأول: أيوب بن أبي تميمة كيسان السَختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، واختلف علىٰ أيوب علىٰ وجهين:

فرواه عنه مرفوعاً:

(١) **حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة**، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، إلا أنّه قد تُكُلِّم في حديثه عن أيوب، قال الإمام أحمد- في رواية حنبل-: (حمَّاد بن سلمة يسند عَن أيوب أحاديث لا يسندها النَّاس عنه)[1]، وقال الإمام مسلم: (وحمَّاد يُعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قَتَادَة وأيوب ويُونُس وداود بن أبي هند والجريري ويحيىٰ بن

(١) شرح العلل (٢/ ٦٢٢)، والتهذيب (١/ ٤٨١).

سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً)[١].

(٢) **سعيد بن زَرْبي الخزاعي البصري العَبّاداني**[٢]، أبو عُبيدة أو أبو معاوية، منكر الحديث، من السابعة، لم يرو له إلا الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٣)، تهذيب الكمال (١٠/ ٤٣٠)، التقريب (٢٣١٧).

وخالفهما: معْمر فأرسله، ومَعْمر هو: ابن راشد الأزدي البصري، ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيء، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

والراوي الثاني عن نافع هو:

عبد العزيز بن أبي روّاد مولىٰ المهلب بن أبي صُفرة، ثقةٌ مرجيءٌ عابدٌ، من السابعة، مات سنة تسعٍ وخمسين، روىٰ له البخاري تعليقـًا، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل(٥/ ٣٩٤)، وتهذيب الكمال(١٨/ ١٣٦)، والكاشف(١/ ٣٣٨٧).

واختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول عن نافع اثنان من أصحابه:

(١) **شعيب بن حرب المَدَائِني**[٣]، أبو صالح نزيل مكة، ثقةٌ عابدٌ، من التاسعة، مات سنة سبعٍ وتسعين ومائة، روىٰ له البخاري، وأبو داود، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٢)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٥١١)، والتقريب (٢٨١٢).

---

(١) التمييز (ص٢١٨)، وشرح العلل (٢/ ٥٠٨و٦٢٣).

(٢) بفتح العين المهملة، وتشديد الباء المنقوطة بواحدة، والدال المهملة بين الألفين، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلىٰ "عبّادان"وهي بلدةٌ قريبةٌ من البصرة، وكان يسكنها جماعةٌ من العلماء والعباد، وهي حاليـًا داخل حدود إيران، وهي ميناء إيراني علىٰ الخليج العربي، يُنظر: الأنساب(٣/ ٢٩٩)، معجم البلدان(٤/ ٧٤)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٧٠).

(٣) بفتح الميم وكسر الياء، نسبة إلىٰ المدائن، وهي بلدةٌ قديمةٌ مبنيةٌ علىٰ دجلة، وكانت عاصمة مملكة الأكاسرة، وتقع أطلالها علىٰ بعد ٢٥كلم جنوب شرق بغداد، يُنظر: الأنساب (٤/ ٢٥٣)، معجم البلدان (٥/ ٧٤)، الموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٦٧٠).

(٢) **وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي**، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

أما الوجه الثاني عنه، فرواه عنه:

(١) **عامر بن مُدْرك**: بن أبي الصُفيراء، لين الحديث، من التاسعة، روىٰ له ابن ماجه في التفسير.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٨)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٧٣)، والتقريب (٣١٢٥).

(٢) **إبراهيم بن عبد العزيز بن أبي محذورة**: المكي، يُكنىٰ أبا إسماعيل.

نُقل تضعيفه عن يحيىٰ بن معين، والأزدي، وأبي العرب القيرواني، في حين ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يخطئ)، ومما يدلّ علىٰ اعتبار توثيق ابن حبان فيه هو وصفه إياه بالخطأ، وهذا دليلٌ علىٰ أنّه خبر حديثه.

والأزدي مجروحٌ أصلاً فلا عبرة بجرحه[١]، وأما أبو العرب[٢] المتوفىٰ سنه ثلاثٍ وثلاثين وثلاث مائة، فليس هو من أئمة الجرح والتعديل المعروفين والمكثرين من نقد الرجال، وقد يكون لكلامه أهميةٌ في رواة الشمال الإفريقي، فهو قيروانيٌ من شمال إفريقيا، أما ابن أبي محذورة فحجازيٌ متقدمٌ عنه.

وتضعيف ابن معين جرحٌ غير مفسّر، ومع ذلك فقد أعْمَله الحافظ ابن حجر ولم يُهمله في النتيجة التي خلَص إليها، فأنزل الراوي من الثقة إلىٰ الصدوق، ولخّص حاله الحافظ ابن حجر في التقريب فقال: (صدوقٌ يخطئ، من السابعة، روىٰ له البخاري في خلق أفعال العباد، والترمذي، والنسائي).

وقول ابن حجر يؤيده عبارة ابن حبان الدالة علىٰ معرفته به، وليس فيه إلا تضعيف ابن معين الذي أنزله إلىٰ رتبة الصدوق المتصف بكثرة الخطأ.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١١٣)، وتهذيب الكمال (٢/ ١٣٨)، والتقريب (٢١٢).

---

(١) قال الحافظ بن حجر في الهدي (٣٨٦): (لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيفٌ فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات).

(٢) ترتيب المدارك (٣/ ٣٣٤)، والسير (١٥/ ٣٩٤).

أما الوجه الثاني عن نافع فرواه عنه:

(١) **عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري**، أبو عثمان المدني، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وتابعه عليه متابعةً قاصرةً:

- **محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري**، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

دراســة الاختــلاف:

أما الاختلاف على أيوب، فرواية معمرٍ عنه أشبه بالصواب؛ فهو أثبت من حماد بن سلمة في أيوب، وحماد يخطئ في حديث أيوب كثيراً كما قال الإمام مسلم، ويُسند عن أيوب ما أرسله الثقات عنه كما قال الإمام أحمد.

وأما متابعة سعيد بن زَرْبي فضعيفةٌ؛ لأنّ سعيداً هذا منكر الحديث، وقد ضعف روايته الدارقطني والبيهقي عقب تخريجهما لروايته، قال الدارقطني عقبه: (تابعه سعيد بن زَرْبي وكان ضعيفًا عن أيوب)، وقال البيهقي: (هذا حديثٌ تفرّد بوصله حماد بن سلمة عن أيوب، ورُوي أيضًا عن سعيد بن زَرْبي عن أيوب، إلا أنّ سعيداً ضعيف. ورواية حماد منفردة، وحديث عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أصح منها، ومعه رواية الزهري عن سالم عن أبيه)، وإسناد رواية معمر ضعيفٌ؛ لانقطاعها فهي مرسلةٌ.

أما الاختلاف على ابن أبي روّاد؛ فمن خلال تراجم المختلفين على ابن أبي روّاد يظهر جليًا رُجحان الوجه الأول الذي رواه وكيعٌ، وشعيبٌ فهما ثقتان حافظان، أوثق وأتقن من راويا الوجه الثاني.

وهذا ما رجحه الدارقطني فقال: (وَهِم فيه عامر بن مُدرِك، والصواب قد تقدم عن شعيب بن حرب)، وقال في العلل أيضًا (١٢/ ٣٣٩/ ح ٢٧٦٩): (والمرسلُ أصح) وقال البيهقي: (ورواه عامر بن مُدرك عن عبد العزيز موصولاً مختصراً، وهو وهمٌ، والصواب رواية شعيب بن حرب).

وبهذا يظهر أنّ الوجه الأول عن نافع خطأٌ غير محفوظ، وَهِمَ فيه حماد بن سلمة كما قال ابن المديني، ووافقه علىٰ ذلك الإمام الترمذي في سننه (١/ ٣٩٥) فقال عن رواية حماد بن سلمة: (هذا حديثٌ غير محفوظ، والصحيح ما روىٰ عُبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: (إنّ بلالاً يؤذن بليل...)- وهو الوجه الثاني عن نافع -، وكذلك البيهقي فقال في معرفة السنن بعد ما نقل كلام ابن المديني الآنف الذكر: (وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره، فلا يُقبلُ منه ما يُخالفُه فيه الحفاظ، وقد خالفه معمر فرواه عن أيوب... فذكره مرسلاً)، وقال أبو داود في سننه عقب روايته لقصة مسروح مؤذن عمر رضي الله عنه: (وهذا أصح من ذاك)، قال ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ١٤٧): (يعني أصح من الحديث الذي رواه هو والدارقطني من حديث حماد بن سلمة...فذكر الحديث)، وقال الأثرم: (وأما حديث حماد بن سلمة فإنه خطأ منه، وأصل الحديث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أنّ مؤذنـًا يقالُ له: مسروح...الخ) نقله الزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٨٦).

ولعلّ حماد بن سلمة لمّا سمع حديث نافع الذي رواه عنه ابن أبي روّاد في قصة "مسروح" مؤذن عمر رضي الله عنه، خانه الحفظ فأخطأ ودخل عليه حديثٌ في حديثٍ، فروىٰ قصة مسروح وأَمْرِ عمر رضي الله عنه له بأن يُنادي ألا إنّ العبد نام علىٰ سبيل الوهم والخطأ فجعل المؤذن بلالاً رضي الله عنه والآمر له النبي ﷺ، **وهذا غلطٌ تدل عليه عدة قرائن:**

(١) أنّ حماداً قد تفرّد بهذا الحديث علىٰ هذا الوجه، كما قال أبوداود وغيره، ولم يُتابع متابعةً معتبرةً.

(٢) أنّه مع تفرده قد خولف، فقد خالفه: معمر بن راشد عن أيوب فأرسله، وحتىٰ رواية ابن أبي رواد في المحفوظ عنه هي في قصة مسروح مع عمر رضي الله عنه، وخالفه عُبيد الله بن عمر، وسالم، وعبد الله بن دينار كلهم عن ابن عمر رضي الله عنه بمتنٍ آخر، كما تقدم.

(٣) أنَّ الشيخين وغيرَهما قد رويا حديث ابن عمر ﵄ هذا من طريق: عبيد الله بن عمر عن نافع، والزهري عن سالم، وعبد الله بن دينار كلهم: (نافع، وسالم، وعبد الله بن دينار) عن ابن عمر ﵄ عن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم)، وهو المحفوظ عن نافع.

(٤) أنَّ المتن الذي رواه حماد بن سلمة فيه نكارة، فكيف يأمر النبي ﷺ بلالاً أن يعيد الأذان لأنّه أذّن بليل، وقد ثبت من قوله ﷺ من طرقٍ صحيحةٍ لا تقبل الشك في الصحيحين وغيرهما أنّه أقرّ بلالاً ﵁ علىٰ الأذان ليلاً قبل الفجر، وأمر الصحابة أنّ يمسكوا علىٰ أذان ابن أم مكتوم ﵁، لأنّ بلالاً يؤذن بليل!؟. ولذلك قال الإمام الترمذي في سننه (١/ ٣٩٤): (وقد اختلف أهل العلم في الأذانٍ بالليل، فقال بعض أهل العلم إذا أذن المؤذن بالليل أجزئه ولا يعيد وهو قول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم إذا أذن بليل أعاد وبه يقول سفيان الثوري.

وروىٰ حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ﵄ أن بلالاً ﵁ أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادي إن العبد نام، قال أبو عيسىٰ: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روىٰ عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر ﵄ أن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم)، وروىٰ عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع أن مؤذنـًا لعمر ﵁ أذن بليلٍ فأمره عمر ﵁ أن يعيد الأذان، وهذا لا يصح أيضـًا، لأنه عن نافع عن عمر منقطعٌ. ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث، والصحيح رواية عبيد الله وغير واحد عن نافع عن ابن عمر ﵄، والزهري عن سالم عن ابن عمر ﵄ أن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل...)، قال أبو عيسىٰ: (ولو كان حديث حماد صحيحـًا لم يكن لهذا الحديث معنىٰ !، إذ قال رسول الله ﷺ: إن بلالاً يؤذن بليل، فإنما أمرهم فيما يستقبل، و قال: إن بلالاً يؤذن بليل، ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل إن بلالاً يؤذن بليل...). وقال محمد بن يحيىٰ الذُهلي: (حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ﵄: أنّ بلالاً أذّن قبل طلوع الفجر: شاذٌ غير واقعٍ علىٰ القلب، وهو خلاف ما رواه الناس عن ابن عمر ﵄)

نقله البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ٥٦٤).

وقد روىٰ البيهقي في المعرفة (٢/ ح٢٤٤٧) بسنده إلىٰ شعيب بن حربٍ قال: (قلت لمالك بن أنسٍ: أليس قد أمر النبي ﷺ بلالاً أن يعيد الأذان، فقال: قال رسول الله ﷺ: (إنّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا)، قلت: أليس قد أمره أن يعيد الأذان، قال: لم يزل الأذان عندنا بليلٍ)، وقد قال البيهقي في معرفة السنن (٢/ ح٢٤٣٦): (الأذان بالليل صحيح ثابت عند أهل العلم بالحديث، كما قال الشافعي).

(٥) أنّ عمل أهل الحرمين يخالف ذلك، قال البيهقي في المعرفة (٢/ ح٢٤٤٩): (واحتجّ الشافعي في ذلك بفعل أهل الحرمين، وساق الكلام فيه إلىٰ أن قال: هذا من الأمور الظاهرة، ولا نشك أنّ أهل المسجدين، والمؤذنين والأئمة الذين أقروهم والفقهاء، لم يقيموا من هذا علىٰ غلط، ولا أقروه ولا احتاجوا إلىٰ علم غيرهم، ولا لغيرهم الدخول بهذا عليهم)، قال البيهقي: (وبمثل ذلك- يعني رواية حماد بن سلمة- لا يُترك ما تقدم من الأخبار الصحيحة مع فعل أهل الحرمين).

وقال ابن رجب في الفتح (٣/ ٥٢١): (وعليه عمل أهل الحرمين، ينقلونه خلفاً عن سلف).

إذاً فالوجه المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه الثاني عن نافع الذي رواه عُبيد الله بن عمر، وتابعه عليه الزهري عن سالم عن أبيه، وهذا ما اتفق عليه الأئمة: ابن المديني، والذهلي، وأبو داود، والترمذي، والأثرم، والدارقطني، والبيهقي، وابن رجب، وغيرهم.

وأما حديث حماد فهو خطأٌ غير محفوظ، وحديثه الذي أراده هو ما رواه ابن أبي روّاد في الراجح عنه عن نافع عن مؤذن عمر رضي الله عنه الذي يقال له "مسروح"، وإسناده منقطع كما قال العراقي في تحفة التحصيل (٣٢٥): (في سنن أبي داود روايته عن عمر رضي الله عنه، وهي واضحة الإرسال، وصرّح بذلك الزكي عبدالعظيم في مختصره[١] فقال: نافع عن عمر رضي الله عنه منقطع).

(١) مختصر سنن أبي داود للمنذري (١/ ٢٨٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لأنه خطأٌ غير محفوظ، وَهِم فيه حماد بن سلمة، والمحفوظ ما رواه عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو صحيحٌ مخرّجٌ في الصحيحين. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثاني والأربعون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٢/٢٧٣/ح ٥٩٩٤):

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عبد الله أَنَّ عبد الله بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُول: (إِنَّمَا النَّاسُ كَالْإِبِلِ الْمِائَةِ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً)[1].

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(خالف سالمٌ نافعًا في ثلاثة أحاديث[2]، والقول فيها قول سالم، وقد توبع سالمٌ علىٰ ذلك...والثاني: (الناس كإبل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة):

رواه سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ، كذلك روىٰ الزهري هذا الحديث...عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ. ورواه ابن عجلان وغيره عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال عمر رضي الله عنه: الناس كإبل مائة لا توجد فيها راحلة).

التمهيد: لابن عبد البر (١٣/ ٢٨٣).

---

(١) معنىٰ الحديث: أنّ مرضي الأحوال من الناس، الكامل في الأوصاف قليلٌ فيهم جداً، كقلة الراحلة في الإبل، والراحلة: هي البعير الكامل الأوصاف، الحسن المنظر، القوي علىٰ الحمل والأسفار، سميت راحلة: لأنها تُرحل أي: يُجعل عليها الرحل، فهي فاعلة بمعنىٰ مفعولة، كعيشةٍ راضية أي مرضية، ونظائره، يُنظر الفتح (١١/ ٣٣٥) وشرح السنة (١٤/ ٣٩٢).

(٢) هذا أحدها، والثاني هو الحديث التاسع تقدم، والثالث هو الحديث الآتي.

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ) فهو مرفوع، رواه عنه:

(١) **الزهري**: رواه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة (١١/ ٣٤١/ ح٦٤٩٨)، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة (١٦/ ١٥٢/ ح٢٥٤٧) بنحوه، والترمذي في جامعه في كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وعمله (٥/ ١٤١/ ح٢٨٧٢) بنحوه، وفي رواية سفيان عن الزهري: لا تجد فيها راحلة، أو قال: لا تجد فيها إلا راحلة، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح، وأحمد في المسند في خمسة مواضع (٢/ ح٤٥٠٢، ٥٠٠٩، ٥٥٨٧، ٥٩٩٤، ٦٠٠٨)، من طريق: الزهري.

(٢) **يزيد بن أبي حبيب**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ح١٣٢٤٠).

وتابعهما متابعةً قاصرةً راويان فروياه عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعا، هما:

(١) ١.**عبد الله بن دينار**: أخرجه أحمد في المسند (٢/ ح٥٨٤٨) بنحوه وفيه: (لا تكاد ترى...، أو متى ترى فيها راحلة)، وأبو الشيخ في الأمثال (ح ١٣٩)، والطحاوي في شرح المشكل (٢/ ٢٠١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ح٣٥٠٠)، وفي المعجم الصغير أيضًا (ح ٤١٢).

(٢) **زيد بن أسلم**: أخرجه ابن ماجه في سننه في الفتن، باب من ترجى له السلامة من الفتن (٢/ ١٣٢١/ ح٣٩٩٠)، وأحمد في المسند (٢/ ح٥٣٦٤، ٦٠١٣، ٦٢٠١).

الوجه الثاني: (نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما به من قوله) فهو موقوف:

ذكره ابن المديني تعليقًا عن ابن عجلان وغيره عن نافعٍ به، كما نقله ابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ٢٨٣)، و بحثت فلم أقف عليه مسنداً عند غيره.

تراجم الرواة:

شيخ الإمام أحمد في السند هو:

- **أبو اليمان:** الحكم بن نافع البَهْراني[1] بفتح الموحدة، أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٦)، وتهذيب الكمال (٧/ ١٤٦)، والتقريب(١٤٧٣).

- **شعيب بن أبي حمزة:** ثقة عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.
- **الزهري:** محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، متفق علىٰ جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.
- **وسالم بن عبد الله:** الإمام الثقة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث هو أحد الأحاديث الثلاثة التي اختلف فيها سالم ونافع علىٰ ابن عمر رضي الله عنهما، والخلاف في هذا الحديث بين سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولىٰ ابن عمر، وقد تقدمت ترجمة كلٍ منهما في الحديث التاسع.

والإمامان ابن المديني وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢١٢) يرجحان رواية سالم المرفوعة، والنسائي يرجح رواية نافع كما نقل ذلك عنه الحافظ المزي في تهذيب الكمال في موضعين (١٠/ ١٥٣)، و(٢٩/ ٣٠٥)، والذهبي أيضـًا في السير (٤/ ٤٦٢).

والذي يظهر لي والله أعلم أنّ رواية سالم أرجح وأقوىٰ من رواية نافع، للقرائن التالية:

(١) أنّ سالمـًا قد توبع علىٰ روايته المرفوعة، كما نصّ علىٰ ذلك الإمام ابن المديني فيما حكاه ابن عبد البر عنه فقال: (...وقد توبع سالمٌ علىٰ ذلك)،

---

(١) بفتح الباء وسكون الهاء وفتح الراء، نسبةً إلىٰ بهراء، وهي قبيلةٌ من قَضاعة، نزل أكثرها مدينة حمص، الأنساب (١/ ٣٠٤).

فقد تابعه اثنان من أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما وهما: زيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، ثلاثتهم رووه مرفوعاً عن ابن عمر رضي الله عنه، وخالفهم نافع فوقفه على عمر رضي الله عنه، ولم أقف على من تابعه على ذلك.

(٢) أنّ سالماً ثقةٌ حافظٌ، وله خصوصيةٌ في شيخه ابن عمر رضي الله عنهما فهو (أبوه)، وهو أدرى بحديث أبيه من غيره، فيُحتمل تفرده بالزيادة عنه وتُقبل منه، لاسيما وأنّ القرائن محتفةٌ بروايته، ومعه زيادة علم، ومن علم حُجةٌ على من لم يعلم، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الحديث التاسع.

(٣) أنّ سالماً أجلُّ من نافع على الصحيح، قال عباس الدوري (تاريخه٢/ ٤١٢) قلت لابن معين: سالمٌ أعلم بابن عمر أو نافع؟ فقال: يقولون إنّ نافعاً لم يحدث حتى مات سالم، والإمام أحمد قد سأله المروذي (رقم/ ٨) قال: فإذا اختلف سالم ونافع، لمن تحكم؟ قال: نافعٌ قد قدّم سالماً على نفسه، وقد روى عنه وكان مشمّراً.

وحتى من رجّح رواية نافع كالإمام النسائي فإنه يحكم بأنّ سالماً أحفظ، وكأنه رأى أنّ سالماً لزم الجادة بخلاف نافع، ولكن أكثر القرائن تقوي رواية سالم.

(٤) أنّ رواية سالم المرفوعة قد اتفق الشيخان على تخريجها في صحيحهما.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ. والله تعالى أعلم.



الحديث الثالث والأربعون

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من قِبَل الحجاز (٤/٤٣١/ح ٢٢١٧):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عبد الله بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (سَتَخْرُجُ نَارٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ أَوْ مِنْ نَحْوِ بَحْرِ حَضْرَمَوْتَ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ تَحْشُرُ النَّاسَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ). قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(خالف سالمٌ نافعاً في ثلاثة أحاديث[1]، والقول فيها قول سالم، وقد توبع سالمٌ علىٰ ذلك... والثالث: حديث يحيىٰ بن أبي كثير قال حدثني أبو قِلابة عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قصة: النار أنها تخرج فتحشر الناس. ورواه عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن كعب قال: تخرج نار...الحديث...- ثم قال ابن المديني-: والقول فيها قول سالم، وقد توبع سالم علىٰ ذلك).

التمهيد لابن عبد البر (١٣/ ٢٨٣)

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (ابن عمر مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ) رواه عنه:

ابنه سالم: أخرجه أحمد في المسند (٢/ ح٤٥٢٢) وهو مسلسلٌ بالسماع بين جميع رواته، وأيضاً في (٢/ ح٥١٢٤)، و(٢/ ح٥٣٥٣)، و(٢/ ح٥٧٠٤)، و(٢/ ح٥٩٦٦).

(١) تقدمت بقية الأحاديث في مسند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الحديث التاسع، وفي مسند ابنه عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو الحديث الثاني والأربعين.

الوجه الثاني: (ابن عمر رضي الله عنهما عن كعب الأحبار موقوفًا) رواه عنه:

مولاه نافع: أخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٥/ ح٥٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق[1] (١/ ٩٠) بلفظ: (تخرج نار من قِبَل اليمن تحشر الناس، تغدو معهم إذا غدوا وتقيل معهم إذا قالوا وتروح معهم إذا راحوا، فإذا سمعتم بها فاخرجوا إلى الشام).

تراجم الرواة:

أحمد بن منيع: بن عبد الرحمن أبو جعفر البغوي نزيل بغداد الأصم، ثقة حافظ من العاشرة مات سنة أربع وأربعين ومائتين، وله أربع وثمانون، روى له الجماعة.

يُنظر: تهذيب الكمال (١/ ١١٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٧٢)، والتقريب (١١٥).

الحسين بن محمد: بن بِهْرام التميمي، أبو أحمد أو أبو علي المَرّوذي[2]، نزيل بغداد، ثقة من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين أو بعدها بسنة أو سنتين، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦٤)، وتهذيب الكمال(٦/ ٤٧١)، والتقريب(١٣٥٤).

شيبان: بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، وتقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقةٌ ثبتٌ يدلس ويرسل، وقد عدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، ومع ذلك فقد صرّح

---

(١) تصحّف اسم ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن عساكر إلى (ابن عبيد)، وهو تصحيف والصواب ابن عمر.

(٢) أصل النسبة (المَرْوالرُّوذي) بفتح الميم وسكون الراء، والراء اللاأخرى مضمومة، نسبةً إلى مرو الرُّوذ، وقد يُخفف في النسبة إليها فيُقال (المروذي) أيضـًا، وهي بلدةٌ جميلةٌ مبنيةٌ على وادي مرو، والوادي بالعجمية يُقال له الروْذ، فرّكبوا على اسم البلد الذي ماؤه في هذا الوادي والبلد اسمـًا وقالوا (مرْوالروذ)، وأطلالها حاليـًا داخل جمهورية تركمانستان، الأنساب (٤/ ٢٧٦)، معجم البلدان (٥/ ١١٢)، الموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٦٨٨).

بالسماع، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

أبو قِلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرْمي[١]، أبو قِلابة البصري، ثقةٌ فاضلٌ كثير الإرسال، وقد صرّح بالسماع من سالم، من الثالثة مات بالشام هاربًا من القضاء سنة أربع ومائة، قيل بعدها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٥٧)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٥٤٢)، والتقريب (٣٣٥٣).

وأما سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولىٰ ابن عمر، فهما من الأئمة الثقات، وقد تقدمت ترجمتهما في الحديث التاسع.

دراسة الاختلاف:

الخلاف في هذا الحديث بين سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولىٰ ابن عمر، والإمام ابن المديني والحافظ ابن عبد البر يرجحان رواية سالم المرفوعة.

في حين يرجح النسائي رواية نافع كما نقل ذلك عنه المزي في التهذيب في موضعين (١٠/ ١٥٣)، و(٢٩/ ٣٠٥)، والذهبي أيضًا في السير (٤/ ٤٦٢).

والذي يظهر لي والله أعلم أنّ رواية سالم أرجح وأقوىٰ من رواية نافع، **للقرائن التالية:**

(١) أنّ سالمًا قد توبع علىٰ روايته المرفوعة لحديث العبد، كما نصّ علىٰ ذلك الإمام ابن المديني فيما حكاه ابن عبد البر عنه فقال: (...وقد توبع سالمٌ علىٰ ذلك)، و لكني لم أقف علىٰ تلك المتابعات فيما رجعت إليه من المصادر، ولكن ثَمّةَ شواهد مرفوعة تشهد لرواية الرفع وأنها محفوظة، فلعلّ ابن المديني هنا استعمل مصطلح المتابعة علىٰ معنىٰ الشاهد، وقد تُطلق المتابعة علىٰ الشاهد[٢]،

(١) بفتح الجيم وسكون الراء، نسبةً إلىٰ جرْم، وهي قبيلةٌ باليمن، الأنساب (١/ ٤٠٤).

(٢) وبالعكس، يُنظر النزهة (ص١٠٢)، وفيها قول ابن حجر: (والأمر فيه سهلٌ)، وفتح المغيث (١/ ٢٤١)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٦).

وممن استعمل لفظ المتابعة وأراد بها الشاهد أبو عبد الله الحاكم[1].

ومن أصحها: حديث حذيفة الغفاري ﭬ قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر فقال: ما تتذاكرون؟، قالوا: نذكر الساعة، قال: إنها لن تقوم حتىٰ ترون قبلها عشر آيات فذكر الدخان...وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلىٰ محشرهم) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الفتن وأشراط الساعة (ح٢٩٠١).

(٢) أنّ سالمـاً مع أنّه ثقةٌ حافظٌ، فله خصوصيةٌ في شيخه ابن عمرﭬ فهو (أبوه)، وهو أدرىٰ بحديث أبيه من غيره، فيُحتمل تفرده بالزيادة عنه وتُقبل منه، لاسيما وأنّ القرائن محتفةٌ بروايته، ومعه زيادة علم، ومن علم حُجةٌ علىٰ من لم يعلم، كما قال النووي في حديث: " من باع عبداً وله مال...": (لم تقع هذه الزيادة- أي رفع حديث العبد - في حديث نافع عن ابن عمر، وذلك لا يضر فإن سالمـاً ثقة، بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة)، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك في الحديث الحادي عشر.

(٣) أنّ سالمـاً أجلُّ من نافع علىٰ الصحيح، قال عباس الدوري (تاريخه٢/ ٤١٢) قلت لابن معين: سالمٌ أعلم بابن عمر أو نافع؟ فقال: يقولون إنّ نافعـاً لم يحدث حتىٰ مات سالم، وقد سأل المرّوذي الإمام أحمد (رقم/ ٨) قال: فإذا اختلف سالم ونافع، لمن تحكم؟ قال: نافعٌ قد قدّم سالمـاً علىٰ نفسه، وقد روىٰ عنه وكان مشمّراً.

وحتىٰ من رجّح رواية نافع كالإمام النسائي فإنه يحكم بأنّ سالمـاً أحفظ، وكأنه رأىٰ أنّ سالمـاً لزم الجادة بخلاف نافع، ولكن أكثر القرائن تقوي رواية سالم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح بهذا الإسناد صحيحٌ. والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) مستدرك الحاكم (١/ ٥٣٠/ ح١٣٨٤).

الحـديث الـرابع والأربعـون

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه، في كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في الشرب قائماً (٤/٢٦٥/ح ١٨٨٠):

حَدَّثَنَا أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَىٰ: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَىٰ عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الْبَزَرِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبُو الْبَزَرِيِّ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عُطَارِدٍ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(نَعَسَ حفصٌ نعسةً -يعني حين روىٰ حديث عبيد الله بن عمر- وإنما هو حديث أبي البَزَرِي[1]).

سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني (٥٨٠)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٨/ ١٩٦).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في الشرب قائماً (٤/ ٢٦٥/ ح١٨٨)، وابن ماجه في سننه في الأطعمة، باب الأكل قائماً(٢/ ١٠٩٨/ ح٣٣٠١) والإمام أحمد في المسند (٢/ ح٥٨٤٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٠٢) - ومن طريقه عبد بن حُميد في مسنده (ح٧٨٥- المنتخب منه)،

(١) هذا هو الصواب، وقد وقع في تاريخ الخطيب: (أبي البزراء) وهو تصحيف.

والدارمي في سننه كتاب الأشربة، باب في الشرب قائماً (٢/ ١٦٢/ ح٢١٢٦) -، من طريق: حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه به.

تراجم الرواة:

حفص بن غياث بن طلق النخعي، أبو عمر الكوفي، ثقةٌ فقيهٌ، إلا أن له أوهاماً يسيرة حُفظت عنه في آخر عمره، ولعل السبب في ذلك كثرة حديثه وانشغاله بالقضاء فلم يعتن بمراجعة كتبه واعتمد على حفظه، فلما كَبِر أخذه النسيان فوقعت له بعض الأوهام، وقد تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرون.

عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري المدني أبو عثمان، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر رضي الله عنهم، ثقة ثبت فقيه مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

دراسة الإسناد:

هذا الإسناد رجاله ثقات، وظاهره الصحة، ولكنّه خطأٌ غير محفوظ، تفرّد به حفصٌ، وقد بيّن ابن المديني أنّ المحفوظ في هذا الحديث أنّه حديث أبي البزَري، وبيّن سبب خطأ حفص في روايته حيث قال: (نعَس حفصٌ نعسة - يعني حين روى حديث عُبيد الله بن عمر رضي الله عنه -).

فلعلّه وَهِم بسبب كثرة حديثه وانشغاله بالقضاء فلم يعتن بمراجعة كتبه واعتمد على حفظه، فلما كَبِر أخذه النسيان فوقعت له بعض الأوهام، وهذا منها.

ثم إنّ حفصاً قد سلك الجادة في هذه الرواية، وهذه قرينةٌ أخرى على وهمه.

وقد أنكر الحفاظ على حفص هذا الحديث، ووافقوا الإمام ابن المديني فيما ذهب إليه من أنّ الحديث حديث أبي البزَرِي، وهذه أقوالهم:

قال الإمام أحمد استنكاراً لرواية حفص: (ما أدري ما ذاك؟ - كالمنكر له -، ما سمعت هذا إلا من ابن أبي شيبة عن حفص...إنما هو حديث يزيد بن عطارد)(١).

وقال ابن معين: (لم يحدث به أحدٌ إلا حفصٌ، وما أُراه إلا وهِمَ فيه، وأُراه سمع حديث عمران بن حدير فغلط بهذا)(٢)، وقال أيضاً: (هو خطأ)(٣).

ورجح الإمام البخاري رواية أبي البزري على رواية حفص فقال: (والأول أصح)(٤) يعني رواية أبي البزري، وقال أيضاً: (هذا حديث فيه نظر)(٥).

وقال أبو زرعة الرازي: (رواه حفصٌ وحده)(٦).

وقال الترمذي: (لا يُعرف عن عبيد الله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يُعرف من حديث عمران بن حُدير عن أبي البزري عن ابن عمر)(٧).

وقال أبو حاتم الرازي: (إنما هو حفص عن محمد بن عبيد الله العرزمي، وهذا حديث لا أصل له بهذا الإسناد)(٨).

كذا قال أبو حاتم الرازي، ولم أقف على من ذكر رواية حفص عن العَرْزمي لهذا الحديث غيره، وعلى كلٍّ فالعَرْزمي متروك(٩)، وقد روى عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، (فلعله روى الحديث عنه عن ابن عمر رضي الله عنه، وسمعه منه حفص ثم وهم فجعله بالسند السابق)(١٠).

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٥).
(٢) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٥)، والسير (٩/ ٣١).
(٣) رواية ابن محرز (٢/ ٢٧).
(٤) التاريخ الكبير (١/ ١٦٥).
(٥) العلل الكبير (٢/ ٧٩١).
(٦) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٦).
(٧) العلل الكبير(٢/ ٧٩١).
(٨) العلل لابنه (٢/ ٩).
(٩) (التقريب/ ٦١٤٨).
(١٠) الأحاديث التي أعلها البخاري في التاريخ الكبير (١٩٣)، أ.د/ عادل الزرقي وفقه الله.

إذاً أصل الحديث كما قال الأئمة هو ما رواه عمران بن حُدير عن يزيد بن عطارد أبي البزري عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو المحفوظ.

وقد أخرج هذا الوجه الصحيح أحمد في المسند (٢/ ح٤٥٨٧، ٤٧٥١، ٤٨١٨)، وأبو محمد الدارمي في سننه كتاب الأشربة، باب في الشرب قائماً (٢/ ١٦٢/ ح٢١٢٥)، والطيالسي في مسنده (٣/ ح٢٠١٦)، وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الأشربة، باب من رخص في الشرب قائماً (٥/ ١٠١)، وابن الجارود في المنتقىٰ (ح٨٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٧٤)، وابن حبان في صحيحه(١٢/ ح٥٢٤٣) والدولابي في الكنىٰ (١/ ١٢٧)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ح٥٦٢) والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٧/ ٢٨٣)، وفي الشُعب (٥/ ح٥٩٨٨)، كلهم من طريق: عمران بن حدير عن يزيد بن عطارد أبي البَزَرِي عن ابن عمر رضي الله عنهما به.

- وعمران هو: ابن حُدير - بمهملات مُصغّر-، السدوسي، أبو عُبيدة البصري، قال ابن حجر: (ثقة ثقة، من السادسة، مات سنة تسعٍ وأربعين، روىٰ له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي).

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٦)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٣١٤)، والتقريب(٥١٨٣).

- أبو البَزَرِي - بفتح الموحّدَة والزاي وكسر الراء، وياؤه خفيفة[١]- يزيد بن عطارد السدوسي.

قال أبو حاتم:(لا أعلم روىٰ عنه غير عمران بن حُدير، وليس ممن يُحتجُّ بحديثه)[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات، وجزم المزي بأنه لم يرو عنه غير عمران بن

(١) تبصير المنتبه لابن حجر (١/ ١٣٨).

(٢) هذا نص كلام أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٢٨١)، بينما نسب المزي في تهذيبه الكمال (٣٣/ ٧٣) قوله: (وليس ممن يحتج بحديثه) إلىٰ أنّه من كلام ابن حبان في ثقاته!، قال ابن حجر في التهذيب (١٢/ ٢٠): (ولم أرها عند أبي حاتم - يعني ابن حبان-).

حُدير، وقد استدرك سبط ابن العجمي راويـًا آخر غير عمران وهو المُشْمَعِلّ بن إياس، واستدراكه في محلّه، فإنّ المزي نفسه ذكر في شيوخ المُشْمَعِلّ: يزيد بن عطارد، فسبحان من لا يسهو ولا يغفل.

وقال الذهبي (مجهول)، وقال ابن حجر (مقبول)، أي حيث يُتابع، وإلا فليّن الحديث، كما نصّ علىٰ ذلك في مقدمة التقريب[1]، ولم يرو له إلا الترمذي.

والظاهر أنّه ضعيفٌ، لقول أبي حاتم:(وليس ممن يُحتجُّ بحديثه)، ولم يُعارضه توثيقٌ مُعتبرٌ.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٨١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٤٧)، تهذيب الكمال (٣٣/ ٧٣)، الكاشف (٦٥١٠)، حاشية سبط ابن العجمي علىٰ الكاشف للذهبي(٢/ ٤٠٩)، التقريب(٨٠١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد علىٰ كلا الوجهين ضعيفٌ، أما الوجه المحفوظ فلضعف أبي البَزَرِي، وأما رواية حفصٍ فهي شاذةٌ غير محفوظة، أخطأ فيها حفص بن غياث كما نص عليه الحفاظ.

وقد جاء الحديث موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما من طريقين:

- **الأول:** رواه مجاهد عنه قال: (أما أنا فآكل وأشرب قائمـًا) أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ٢٨٣)، وإسناده صحيحٌ.
- **الثاني:** رواه الحُرُّ بن صباح عنه قال: (إني أشرب وأنا قائم وآكل وأنا أمشي) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٠١)، إسناده حسن، لأجل الحسن بن الحكم، قال عنه الحافظ (صدوق يخطئ)[2].

(١) مقدمة التقريب (ص٨١).
(٢) التقريب (١٢٣٩).

وورد من فعل ابن عمر ﵁ أيضاً من ثلاثة طرق:

- **الأول:** عن مسلم بن يسار قال: (رأيت ابن عمر ﵄ يشرب قائمـًا) أخرجه ابـن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٠٠) بإسنادٍ صحيح.

- **الثاني:** عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ﵄ (أنّه شرب من قربةٍ وهـو قـائم) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٠١) بإسنادٍ ضعيف، فيه شريك القاضـي، وهو صدوقٌ قبل ولايته القضاء، فمن سمع منه قديمـًا فحديثه حسن، ومن سمع منه بعد ولايته القضاء فضعيفٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

والراوي عنه في هذا الإسناد هو أبو بكر بن أبـي شـيبة، وسـماعه مـن شريك في آخر حياته؛ إذ سمع منه وعمره أربع عشرة سنة، كما قال هو عن نفسه[1].

- **الثالث:** عن عبد الله بن عامر (أنّه رأىٰ ابن عمر ﵄ يشرب قائمـًا) أخرجـه ابـن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٠١)، وإسناده ضعيفٌ؛ لأجل العلة السابقة[2].

والله تعالىٰ أعلم.



(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٠).

(٢) جمع الحافظ ابن حجر الأحاديث الواردة في الشرب قائمـًا إباحةً ونهيـًا في الفتح (١٠/ ٨٤)، وقد ثبت في إباحة ذلك عدة أحاديث أصحها حديث علي ﵁ أخرجه البخاري في صحيحه في الأشربة باب الشرب قائمـًا (١٠/ ح٥٦١٥، ٥٦١٦)، وحديث ابن عباس ﵁ رواه البخاري في صحيحه في الموضع السابق (ح٥٦١٧)، ومسلم في صحيحه في الأشربة (ح٢٠٢٧)، أما الأكل قائمـًا فقد قال أنس ﵁: (ذاك أشر أوأخبث) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة (٢٠٢٤)، وقد قام الدكتور إبراهيم العبيد بدراسة هذه المسألة في بحث له بعنوان (الأحاديث الواردة في الأكل والشرب قائمـًا -رواية ودراية-) ونُشر في مجلة جامعة أم القرىٰ، العدد الثامن عشر، عام ١٤١٩هـ.

الحـديث الخـامس والأربعـون

✍ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده (٢/١١٤/ح٤٨٥٢):

حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ سَالِمٍ الْبَرَّادِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ صَلَّىٰ عَلَىٰ جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ)، فَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا الْقِيرَاطُ؟ قَالَ: (مِثْلُ أُحُدٍ).

✍ **قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:**

(رواه سفيان بن عبد الملك بن عُمير عن سالم البرّاد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه ابن أبي خالد عن سالم البراد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث عندي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث ابن أبي خالدٍ وهمٌ- يعني حديث: من صلىٰ علىٰ جنازة -).

العلل لابن المديني (صـ٧٦/ رقم ١١٥)

تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على سالم البراد، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (سالم البراد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا) رواه عنه:

- **إسماعيل بن أبي خالد:** أخرجه الإمام أحمد في مسنده في عدّة مواضع (٢/ ح٤٦٣٦، ٤٨٥٢، ٦٢٦٩).

الوجه الثاني: (سالم البراد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **عبد الملك بن عُمير:** أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ح٩٥٨٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (ح٤٣٤/ مسند أبي هريرة)، والبخاري في كتابه التاريخ الكبير (٢/ ٢٧٣) و(٤/ ١٠٨) أيضًا، وابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٠٨)

من طريق شعبة عن عبد الملك بلفظ: (من تبِع جنازةً أو صلىٰ[1] عليها) قال أو (من صلىٰ عليها) شكّ شعبة، مع زيادةٍ في آخره.

(٢) **القاسم بن أبي بزّة**: أشار إليه البخاري في تاريخه الكبير (٤/ ١٠٨)، والدارقطني في العلل (١١/ ١٦/ ح٢٠٩٢)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٠٨).

تـراجـم الـرواة:

مدار هذا الحديث على سالم البراد، وهو: سالم البراد، أبو عبد الله الكوفي، ثقةٌ، من الثانية، روىٰ له أبو داود، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٩٠)، وتهذيب الكمال (١٠/ ١٧٥)، والتقريب(٢١٩٩).

واختُلف علىٰ سالمٍ في تعيين الصحابي، فرواه عنه عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعـاً:

إسماعيل بن أبي خالد: الأحْمَسي[2] مولاهم، البَجَلي، أبوعبد الله الكوفي، ثقةٌ ثبتٌ، من الرابعة، مات سنة ستٍ وأربعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (١/ ١٧٤)، وتهذيب الكمال (٣/ ٦٩)، والتقريب (٤٤٢).

وخالفه اثنان من الرواة، فروياه عن سالم عن أبي هريرة رضي الله عنه هما:

(١) **عبدالملك بن عمير بن سُويد الكوفي**، حليف بني عدي، ويُقال له: الفَرَسي، نِسبةً إلىٰ فرسٍ له سابق.

روىٰ الإمام أحمد عن ابن عُيينة عن عبد الملك بن عُمير أنّه قال: (والله إني لأحدّث بالحديث فما أدعُ منه حرفاً واحداً)، وقال سفيان أيضاً عن عبد الملك بن

---

(١) في المطبوع من المسند (فصلىٰ) - حتىٰ في طبعة الرسالة - وهو خطأٌ، والمثبت أعلاه من أطراف المسند (٧/ ٢٣٠)، وإتحاف المهرة (١٤/ ٦٦٤) للحافظ ابن حجر.

(٢) بفتح الألف وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلىٰ أَحْمَس، وهي طائفةٌ من بجيلة نزلوا الكوفة، الأنساب للسمعاني (١/ ٦٥)، والبَجَلي نسبةً إلىٰ قبيلة بجيلة التي نزلت الكوفة (الأنساب١/ ١٩٩).

عُمير: (حافظٌ سرّادٌ)، وقال ابن نُمير: (كان ثقةً ثبتـًا في الحديث)، ووثقه يعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي، وقال ابن معين: (ثقةٌ إلا أنّه أخطأ في حديثٍ أو حديثين).

وقد شدّدَ فيه الإمام أحمد القول ووصفه بالاضطراب الشديد؛ وذلك بسبب تخليطه واضطرابه في بعض حديثه، روىٰ صالح بن أحمد عن أبيه قال: (سماك بن حرب أصلح حديثًا من عبد الملك بن عُمير، وذلك أنّ عبد الملك يختلف عليه الحفاظ)، وذكر إسحاق بن منصور عن أحمد أنّه ضعّفه جداً، وقال ابن معين: (مخلّط)، وقال أبو حاتم: (ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغيّر حفظه قبل موته).

ووصفه ابن حبان وحده بالتدليس، وقال العلائي عن اختلاطه: (ذكر بعض الحفاظ أنّ اختلاطه احتُمل لأنّه لم يأت فيه بحديثٍ منكر، فهو من القسم الأول).

وقال الذهبي في المغني: (ثقةٌ مشهور)، ووثقه في الميزان وقال: (لم يورده ابن عدي، ولا العُقيلي، ولا ابن حبان، وقد ذكروا من هو أقوىٰ حفظـًا منه، وأما ابن الجوزي فذكره فحكىٰ الجرح، وما ذكر التوثيق. والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري، لما وقعوا في هرم الشيوخ نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها).

وقال ابن رجب: (ثقةٌ متفقٌ علىٰ حديثه)، وقال ابن حجر: (ثقةٌ فصيحٌ عالمٌ، تغيّر حفظه، ورُبما دلّس، من الثالثة، مات سنة ستٍ وثلاثين، وله مائةٌ وثلاث سنين، روىٰ له الجماعة)، وقال في الهدي: (احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنّه تغيّر حفظه لكبر سنّه؛ لأنه عاش مائة وثلاث سنين، ولم يذكره ابن عدي في الكامل، ولا ابن حبان).

والراجح فيه كما قال ابن معين: (ثقةٌ إلا أنّه أخطأ في حديثٍ أو حديثين) لتقدمه في السنّ، فقد جاوز المائة، وإلا فقد وصفه تلميذه سفيان وهو من أعرف الناس به

بأنه حافظٌ سرّاد، وقد تكلّم فيه أحمد وغيره لأجل تلك الأخطاء، وليس من حدّ الثقة أن لا يخطئ، ولعلّ أكثر تلك الأخطاء كانت في آخر حياته بسبب تقدمه في السنّ، وعلىٰ هذا فأصحّ حديثه ما رواه قدماء أصحابه، ودونه في الرتبة ما رواه المتأخرون منهم، والأصل في جميعه الصحة - فقد احتج به الشيخان- مالم تدلُّ القرائن علىٰ خلاف ذلك.

يُنظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (م١٣٠٦)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٦٠) و(٣/ ٨٧)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٧٠)، والسير (٥/ ٤٣٨)، والمغني (٢/ ٤٠٧)، والميزان (٢/ ٦٦٠)، والمختلطون للعلائي (ص٧٦)، وشرح العلل (١/ ٤٣٩)، والهدي (ص٤٤٣)، والتهذيب (٦/ ٤١١)، والتقريب (٤٢٢٨).

(٢) **القاسم بن أبي بَزّة**: بفتح الموّحدة وتشديد الزاي، المكي، مولىٰ بني مخزوم، القارئ ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل قبلها، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٢٢)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٣٨)، والتقريب (٥٤٨٧).

وتابعهما متابعةً قاصرةً جماعةٌ من الثقات الحفاظ ومنهم:

الحسن، وابن سيرين كما عند البخاري في صحيحه (الإيمان/ ح٤٧)، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج كما عند البخاري أيضًا في صحيحه (الجنائز/ ح١٣٢٥)، ومسلم في صحيحه (الجنائز/ ح٩٤٥)، وأبو صالح ذكوان السمّان، وأبو حازم سلمان الأشجعي، وسعيد بن المسيب كما عند مسلم في صحيحه (الجنائز/ ح٩٤٥)، فالحديث مشهورٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق في دراسة ترجمة المدار والمختلفين عليه يتضح أنّ الوجه الثاني هو المحفوظ، وذلك لعدة قرائن:

(١) العدد، فقد رواه اثنان من أصحاب سالم، بينما المخالف لهما راوٍ واحد.

(٢) المتابعة القاصرة، فقد توبع راويا الوجه الثاني من قِبلِ ستةٍ من الرواة الثقات.

(٣) أشار البخاري إلىٰ قرينة لضعف الرواية، وهي ما عُرف من مخالفة راويها ابن عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ لما نسُب هنا إليه أنّه رواه، ذلك أنّ ابن عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ كان يُنكر علىٰ أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ حديثه هذا في فضل صلاة الجنازة، حتىٰ أيدته عائشة رضي الله عنهم أجمعين.

وهذا ما رجحه جمعٌ من الأئمة، قال الإمام ابن المديني: (والحديث عندي حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ، وحديث ابن أبي خالد وهمٌ) كما تقدم نقله عنه، ووافقه علىٰ ذلك تلميذه: البخاري فقال في تاريخه الكبير (٢/ ٢٤٧) عن رواية ابن أبي خالد: (وهذا لا يصح، لأنّ الزهري[١] قال: عن سالم أنّ ابن عمر أنكر علىٰ أبي هريرة حتىٰ سأل عائشة)، وقال البخاري أيضًا عن رواية عبد الملك بن عُمير: (وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء، ابن عمر أنكر علىٰ أبي هريرة حديثه) نقله الترمذي في العلل الكبير (١/ ٤١٧).

ورواية ابن عمر لهذا الحديث إن كان بعد قصته مع أبي هريرة و عائشة رَضِوَاللَّهُعَنْهُم فهو من قبيل مرسل الصحابة، و هو كثير عند صغارهم سنًا كابن عباس رَضِوَاللَّهُعَنْهُ، ويؤيده ما سيأتي من طرقٍ عن ابن عمر – في الحكم علىٰ الحديث إن شاء الله –.

---

(١) رواية الزهري أخرجها مسلم في صحيحه في الجنائز (٧/ ح٩٤٥) بلفظ: (قال ابن شهاب: قال سالم بن عبد الله بن عمر: وكان ابن عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ يصلي عليها ثم ينصرف، فلما بلغه حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ قال: لقد ضيعنا قراريط كثيرة).

فرجّح ابن المديني الوجه الثاني، ووافقه على ذلك تلميذه البخاري، كما وافقهما الدارقطني في العلل (١٢/ ٤٠٩/ ح٢٨٣٧) فقال عن رواية سالم عن أبي هريرة: (وهو أشبه بالصواب)، ونصّ ابن حجر في إتحاف المهرة (٨/ ٤٣٥) على أنّ رواية ابن أبي خالد معلولة، ولعل إسماعيل روى قصة أبي هريرة مع ابن عمر ﷺ، فاختصرها فوقع في هذا الوهم، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ كما قال الأئمة: ابن المديني، والبخاري، والدارقطني، وابن حجر، ولا يصح عن سالمٍ إلا عن أبي هريرة ﷺ وهو المحفوظ، ورواية إسماعيل وَهْمٌ منه.

وَقد وَرَد حديث ابن عمر ﷺ من طرق أخرى معلة هي:

الأول: رواه ليث بن أبي سليم عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً: أشار إليه الدارقطني في العلل (١٢/ ٤٠٩/ ح٢٨٣٧) وأخرجه البزار في المسند (٨٢٨-زوائد).

وهذا منكرٌ، حيث إن ليثاً خالف الزهريَّ في إسناده الذي رواه عن سالم، كما تقدم عند مسلم في صحيحه. والزهري ثقةٌ حافظٌ من كبار أصحاب سالم، وليثٌ ضعيفٌ مختلطٌ ولم يتميز حديثه فتُرِك (المغني في الضعفاء ٥١٢٧، والميزان ٣/ ٤٢٠، والتقريب ٥٧٢١).

الثاني: رواه الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر: أخرجه الترمذي في العلل الكبير (١/ ٤١٧)، والبزار في مسنده (٨٢٦-زوائد)، وعبد الكريم الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٢٥٢) من طرقٍ عنه.

والأعمش ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين، وهو كوفيٌّ، وأبو صالح ذكوان السمّان ثقةٌ ثبتٌ تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين، وهو مدنيٌّ، وخالف الأعمشَ مدنيان ثقتان، روياه عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهما:-

(١) ابنه سهيل ثقةٌ تقدمت ترجمته في الحديث العشرين، وأخرج حديثه مسلم في صحيحه (الجنائز٩٤٥)، والطبراني في الأوسط (١/ ح٧٠٧)، ورواية الابن عن أبيه أولىٰ من رواية غيره؛ لاختصاصه به غالبًا.

(٢) سُمي بالتصغير مولىٰ أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ثقةٌ، من السادسة، روىٰ له الجماعة (التقريب/ ٢٦٥٠)، وأخرج حديثه الحميدي في مسنده (٢/ ح١٠٢١)، وأحمد في مسنده (٢/ ح٧٣٠٦)، وأبو داود في سننه في كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة... (٤/ ح٣١٦٠)، وأبو يعلىٰ في مسنده (١٢/ ١٣-١٤)، وابن الجارود في المنتقىٰ (ح٥٢٦).

هذا لو ثبت عن الأعمش، فإن الثوري الإمام الثقة الحافظ تقدمت ترجمته في الحديث السادس، رواه عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة -أشار إليه البخاري في العلل الكبير للترمذي (١/ ٤١٦).

وتابعه علىٰ هذا الوجه أبو عُبيدة عبد الملك بن مَعْن المسعودي ثقةٌ (التقريب/ ٤٢٤٦) عن الأعمش: أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣/ ٣٠٣).

وهذا أصح عن الأعمش، لأنهما كوفيان مثله، والثوري من أثبت أصحاب الأعمش كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتم(١).

قال ابن معين: (لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري)، وكذا قال أبو معاوية وأبو حاتم، وقدّمه أحمد علىٰ شعبة في الأعمش(٢)، وهذه الروايات مما يؤيد إرسال ابن عمر ﵄ للحديث في رواية سالم البراد إن صحّ عنه. والله تعالىٰ أعلم.



(١) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٣٢٩-٣٢٠).
(٢) شرح العلل (٢/ ٥٢٩-٥٣٦).

الحديث السادس والأربعون

قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه، في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في بِرّ الخالة (٤/٢٧٦/١٩٠٤):

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَصَبْتُ ذَنْبًا عَظِيمًا فَهَلْ لِي تَوْبَةٌ؟ قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ خَالَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِرَّهَا.

[وقال أبو عيسى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[1]]، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَأَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(المرسل أصح من الموصول).

جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٤٣٥)

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على محمد بن سُوقة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن سُوقة عن أبي بكر بن حفصٍ عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ) رواه عنه: أبو معاوية محمد بن خازم: أخرجه الترمذي في سننه في البر والصلة، باب ما جاء في بِرّ الخالة (٤/ ٢٧٦/ ح١٩٠٤)، وأحمد في المسند (٢/ ح٤٦١٠) بلفظ: (هل لك والدان).

(١) مابين القوسين ساقطٌ من النسخة المطبوعة للسنن، والمُثبت كما في تحفة الأشراف (٦/ ٢٦٧)، وتحفة الأحوذي للمباركفوري (٦/ ٢٧).

الوجه الثاني: (محمد بن سُوقة عن أبي بكر بن حفصٍ عن النبي ﷺ مرسلًا) رواه عنه:

(١) **سفيان بن عيينة:** أخرجه الترمذي في سننه في البر والصلة، باب ما جاء في بِرّ الخالة (٤/ ٢٧٦/ ح١٩٠٤)، والمروزي في البر والصلة (١/ ٧٧).

(٢) **سفيان الثوري:** علّقه الدارقطني في العلل (١٢/ ٤١٦/ ح٢٨٤٧).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على محمد بن سُوقة، وهو: محمد بن سُوقة، الغَنَوي[١]، أبو بكر الكوفي العابد، ثقة مرضي، من الخامسة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٨١)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٣٣)، والتقريب (٥٩٧٩).

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

أبو معاوية محمد بن خازم الضرير أبو معاوية الكوفي، ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في حديث غيره، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

وقد تُكُلم في حديث أبي معاوية عن غير الأعمش، قال الإمام أحمد: هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره، وقال أيضًا: هو في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظًا جيداً، وقال ابن نمير: كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش، وقال عثمان بن أبي شيبة: حجةٌ في حديث الأعمش، وفي غيره لا، ونقل الحافظ ابن رجب عن ابن المديني قال: (أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظٌ له، وكان غير حديث الأعمش تُقرأ عليه الكتب - يعني أنّه كان لا يحفظ -)[٢].

---

(١) بفتح الغين المعجمة والنون وكسر الواو، هذه النسبة إلىٰ غني بن يعصر، وقيل أعصر واسمه منبه بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر. الأنساب (٣/ ٤١٣).

(٢) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٨١٢).

وخالفه ثقتان حافظان فروياه على الوجه الثاني، هما:

(١) **سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي**، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري**، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

وأما بقية رجال السند:

فأبو بكر بن حفص هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقّاص الزهري، أبو بكر المدني، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، من الخامسة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٦)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٤٢٣)، والتقريب (٣٢٩٥).

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق في دراسة حال المدار والمختلفين عليه يترجح أنّ المحفوظ عن محمد بن سُوقة هو الوجه الثاني (المرسل) **لعدة قرائن:**

١. أنّ أبا معاوية قد تفرّد بوصل هذا الحديث ولم يُتابع عليه.

٢. أنّه قد خولف أيضاً مع تفرده، فخالفه إمامان ثقتان، وكوفيّان أيضاً، فهما بلديّا محمد بن سوقة الكوفي، فهاتان قرينتان: كثرة العدد، واتفاق البلد.

٣. أنّ أبا معاوية قد تُكُلم في حديثه عن غير الأعمش، فقد جاء في كلام الأئمة الآنف أنّه قد يَهِمُ ويضطرب في غير الأعمش، وروايته هنا عن غير الأعمش.

٤. أنّ الثوري أحفظ وأتقن من أبي معاوية، فكيف إذا تابعه ابنُ عيينة أيضاً علىٰ خلاف ما روىٰ أبو معاوية !.

وهذا ما رجحه الأئمة ابن المديني والترمذي -كما سبق في كلامهما على الحديث-، وقال الدارقطني في العلل (١٢/ ٤١٦/ ح٢٨٤٧): (والمرسل هو المحفوظ)، وضعّف البغوي في شرح السُنّة (٦/ ٤٣٠) الرواية الموصولة فقال: (ولا يصح) أي متصلاً.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيفٌ؛ لأنّه مرسلٌ، ولم أقف له على شواهد. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السابع والأربعون

قال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه، في كتاب الصيام، باب الحث على السحور (٤/ ٤٤٧/ح ٢١٤٣):

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زِرٍّ عَنْ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً). قال النسائي: وَقَفَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(هذا كذبٌ، حدثني أبو داود موقوفـًا - وأنكره أشد الإنكار-).

تاريخ بغداد (٢/ ١٠٣)

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن مهدي، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (ابن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زرٍّ عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا) رواه عنه:

محمد بن بشار: أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الصيام، باب الحث على السحور (٤/ ٤٤٧/ ح٢١٤٣)، وفي سننه الكبرىٰ أيضـًا (٢/ ح٢٤٥٤)، والبزار في مسنده (٥/ ح١٨٢١) وقال: (وهذا الحديث قد رواه غير واحدٍ عن عبد الرحمن عن أبي بكرٍ بهذا الإسناد موقوفـًا، ولا نعلم أحداً أسنده عن عبد الرحمن عن أبي بكرٍ إلا محمد بن بشار، وقد رواه أحمد بن يونس عن أبي بكرٍ مرفوعـًا).

وتابعه متابعةً قاصرةً:

أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش به مرفوعـًا: أخرجه البزار في مسنده(٥/ ح١٨٢٢)، والإسماعيلي في معجمه (٣/ ٣٦٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٩٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ح١٠٢٣٥)، وابن عدي في الكامل(٤/ ح١٣٤٣)، والسهمي في تاريخ جُرجان (١/ ح٥١٠)، وأبو نُعيم في الحِلية (٨/ ٣٠٥).

الوجه الثاني: (ابن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زرٍّ عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفـًا) رواه عنه:

عُبيد الله بن سعيد: أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الصيام، باب الحث على السحور (٤/ ٤٤٧/ ح٢١٤٤)، وفي سننه الكبرىٰ أيضـًا (٢/ ح٢٤٥٤).

وتابعه متابعةً قاصرةً:

أبو داود الطيالسي عن أبي بكر بن عياش موقوفـًا كما أشار إليه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ١٠٣) من طريق ابن المديني عنه.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على ابن مهدي، وهو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العَنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ، عارفٌ بالرجال والحديث، من التاسعة، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاثٍ وسبعين سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠)، والتقريب(٤٠٤٤).

وقد رواه عنه مرفوعاً:

محمد بن بشار بن عثمان العَبْدي[1] البصري، أبو بكر بُندار[2]، ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين، وله بضعٌ وثمانون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢١٤)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥١١)، والتقريب (٥٧٩١).

وتابعه: أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس الكوفي، التميمي، ثقةٌ حافظٌ، من كبار العاشرة، مات سنة سبعٍ وعشرين، وهو ابن أربع وتسعين سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٥٧)، وتهذيب الكمال (١/ ٣٧٥)، والتقريب (٦٣).

وخالفهما، فوقفه علىٰ ابن مسعود رضي الله عنه:

عُبيد الله بن سعيد بن يحيىٰ اليشكُري[3]، أبو قُدامة السَرْخسي[4]، ثقةٌ مأمون، سُنّي، من العاشرة، مات سنة إحدىٰ وأربعين، روىٰ له البخاري، ومسلم، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣١٧)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٥٠)، والتقريب(٤٣٢٥).

وتابعه: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ إمامٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/ ٢٧٩)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٣)، والسير (٥/ ٢٥٦)، والميزان (٢/ ٣٥٧)، وديوان الضعفاء (ص/ ٢٠٤)، والتقريب (٣٠٧١).

---

(١) بفتح العين وسكون الباء، نسبةً إلىٰ عبد القيس في ربيعة بن نزار، الأنساب (٣/ ٣٠٦).

(٢) البُندار هو الحافظ، وإنما قيل له بُندار لأنّه كان حافظاً في الحديث، جمع حديث بلده. يُنظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٥١١)، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (١/ ١٣٣).

(٣) بفتح الياء، وسكون الشين، وضم الكاف، نسبةً إلىٰ قبيلة اسمها يشْكُر. الأنساب (٤/ ٥٣٣).

(٤) نسبةً إلىٰ بلدة قديمة من بلاد خراسان، يُقال لها: سُرخس، وسَرخس، وهو اسم رجل سكن هذا الموضع وعمره وأتم بناءه، فسميت المدينة باسمه، وهي تقع علىٰ ضفة نهر المشهد الشرقية في مرو، وقد فتحت في زمن عثمان رضي الله عنه، ويُقال لها اليوم (تَجَنْد) في تركمانستان، يُنظر: الأنساب (٣/ ٣٠)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٤٣٧).

وأما بقية رجال السند فهم:

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ، مشهورٌ بكنيته، والأصح أنها اسمه، ثقةٌ عابدٌ إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك بسنةٍ أو سنتين، وقد قارب المائة، روىٰ له الجماعة إلا مسلماً ففي المقدمة فحسب.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٨)، تهذيب الكمال (٣٣/ ١٢٩)، التقريب(٨٠٢٤).

عاصم بن بهدلة: وهو ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم الكوفي أبو بكر المقري.

وثقه الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، زاد ابن معين: (لا بأس به، من نظراء الأعمش)، وزاد ابن سعد: (إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه)، وزاد يعقوب: (في حديثه اضطراب)، وذكره ابن حبان في الثقات، وبالغ في توثيقه فقال عنه في صحيحه: (حافظٌ ثقةٌ متقنٌ).

وقال أبو حاتم: (محله عندي محل الصدق، صالح الحديث)، وقد تكلم فيه ابن علية فقال: (كل من كان اسمه عاصم سيئ الحفظ)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الدارقطني: (في حفظه شيءٌ)، وقال الذهبي في الميزان: (ثبتٌ في القراءة وهو في الحديث دون الثبت، صدوقٌ يهم،...- ثم قال - هو حسن الحديث)، وقال في الديوان: (إمامٌ صدوقٌ)، وفي السير قال: (ثبتٌ في القراءة، صدوقٌ في الحديث)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ له أوهام، حجةٌ في القراءة).

والراجح والله أعلم أنّه صدوقٌ، فقد وثقه جمعٌ من الأئمة مطلقاً، وفيهم من المعتدلين: كأحمد، وأبي زرعة، والنسائي علىٰ تشدده لم يُضعّفه، وإنما تُكُلم في حفظه، والخطأ ليس بمدفوعٍ عنه، فله أخطاءٌ أنزلته من رتبة الثقة إلىٰ رتبة الصدوق، لكنها ليست بمضعّفةٌ له مطلقاً، بدليل توثيق من وثقه من الأئمة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وأخرج له الشيخان مقروناً بغيره، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/ ٢٧٩)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٣)، والسير (٥/ ٢٥٦)، والميزان (٢/ ٣٥٧)،

وديوان الضعفاء (ص/ ٢٠٤)، والتقريب (٣٠٧١).

زِرّ: ابن حُبَاشة حبيش، الأسدي الكوفي، أبو مريم، ثقةٌ جليلٌ مخضرمٌ، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين أو ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٢)، وتهذيب الكمال (٩/ ٣٣٥)، والتقريب (٢٠١٩).

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق يظهر- والله أعلم- أنّ المحفوظ عن ابن مهدي هو الوجه الثاني الموقوف كما أشار إلىٰ ذلك الإمام ابن المديني.

وقد وافق الإمام ابنَ المديني على ترجيحه الوجه الموقوف اثنان من الأئمة أيضاً، هما:

(١) **الإمام النسائي**، فقد نقل المزي في التحفة (٧/ ٢٦) عن الإمام النسائي أنّه قال عقب تخريجه لهذا الحديث: (عُبيد الله أثبتُ عندنا من ابن بشار، وحديثه أولىٰ بالصواب)، ولم أقف عليه في السنن.

(٢) **الإمام الدارقطني في علله** حين سُئل عن هذا الحديث (٥/ ٦٧) فقال: (يرويه عاصم واختلف عنه: فرواه بُندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعـًا، وغيره يرويه عن ابن مهدي موقوفـًا.

ورواه أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش فرفعه، ورواه غيره من أصحاب أبي بكر عن أبي بكر فوقفوه. والموقوف الصحيح).

والطيالسي أجلُّ وأتقن من أحمد بن عبد الله بن يونس، وهكذا عُبيد الله بن سعيد أثبت وأضبط من بُندار؛ إذ لم تُذكر لعُبيد الله أوهام، بخلاف محمد بن بشار فقد ذُكر له بعض الأوهام اليسيرة، لاسيما وأنّ كلام الدارقطني في العلل يوحي بأنّ بُنداراً، وأحمد بن يونس قد خالفا بقية أصحاب ابن مهدي، وابن عياش فرفعا الحديث، والجماعة علىٰ خلافهم.

ولعل الامام ابن المديني حين نظر إلىٰ الحديث نظر إليه باعتبار أنّ الاختلاف واقعٌ علىٰ أبي بكر بن عياش، واختلف عليه ابن مهدي، والطيالسي، والذي رواه عن ابن مهدي: بُندار، وهو - أي ابن المديني - جازمٌ بصحة ما رواه عن الطيالسي، وابن مهدي حافظٌ كبيرٌ لا يُمكن أن يقضيَ بوهمه في هذا الحديث، ولذلك لم يبق إلا أن يقضي بالخطأ علىٰ أضعف راوٍ من هؤلاء الثلاثة (ابن مهدي، والطيالسي، وبُندار)، ولاشك أنّ بُنداراً أضعفُهم، فجزم بغلطه في رفعه.

ولعل مراد الإمام ابن المديني في قوله: (هذا كذبٌ) أي: خطأٌ علىٰ لغة أهل الحجاز[1].

وأما كونه أنكره أشد الإنكار، لأنّ قاعدة الإمام ابن المديني: أنّ ما انفرد به ثقةٌ، فإنّه يُتوقف فيه حتىٰ يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصاً إنْ كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان. وقد نصّ علىٰ هذه القاعدة الحافظ ابن رجب حين نقل عن الإمام أحمد أنّه قال في حديث مواقيت الصلاة الذي رواه الحسين بن علي بن الحسين: (ليس بالمنكر، لأنّه قد وافقه علىٰ بعضه غيره)، قال ابن رجب: (وهذه قاعدةُ يحيىٰ القطان، وابن المديني، وغيرهما)[2].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ حسنٌ؛ لأجل عاصم بن أبي النجود، وهو موقوفٌ علىٰ ابن مسعود رضي الله عنه، وقد صحّ الحديث مرفوعاً من رواية أنسٍ رضي الله عنه أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصيام، باب: بركة السحور من غير إيجاب (ح١٩٢٣)، ومسلم في صحيحه في كتاب الصيام (١٠٩٥)، وغيرهما. والله تعالىٰ أعلم.



(١) نصّ علىٰ ذلك ابن حبان في الثقات (٣/ ٣٨٧)، وابن حجر في الهدي (ص/ ٤٤٨)، وانظر تنبيه المعلمي علىٰ ذلك في التنكيل (ص/ ١٩٥).

(٢) فتح الباري (٣/ ١٥).

الحـديث الثامـن والأربعـون

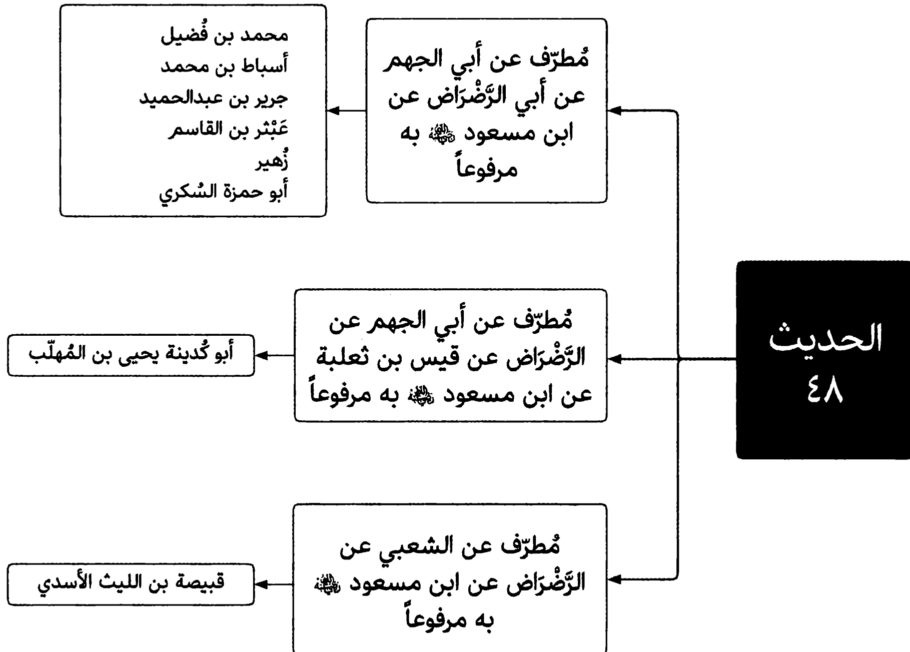
قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسنده (٣٨٧٥/١):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي الرَّضْرَاضِ عَنْ عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي، فَلَمَّا فَرَغَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي إِذَا كُنْتُ سَلَّمْتُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ رَدَدْتَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقَالَ: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحْدِثُ فِي أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(كنت أحسبه متصلاً حتى رأيت أبا كدينة رواه عن مطرف فأدخل بين الرَّضْرَاض وبين ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رجلاً يُقال له: قيس بن ثعلبة، وقيسٌ هذا غير معروف).

علل الدارقطني (٥/ ٢٣٦).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على مُطرّف بن طريف الحارثي، واختلف عليه على أوجه:

الوجه الأول: (مُطرّف عن أبي الجهم عن أبي الرَّضْرَاض عن ابن مسعود رضي الله عنه به مرفوعًا) رواه عنه جماعةٌ:

(١) **محمد بن فُضيل:** أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ح٣٨٧٥، ٣٩٣٤)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٩/ ح٥١٨٩)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٥٥).

(٢) **أسباط بن محمد:** أخرجه أحمد في المسند (١/ ح٣٩٣٤).

(٣) **جرير بن عبد الحميد:** ذكره الدارقطني في العلل (٥/ ٢٣٥) معلقًا.

(٤) **عَبْثر بن القاسم:** أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ح١٠١٢٩).

(٥) **زُهير:** أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ح١٠٥٤٥).

(٦) **أبو حمزة السُكري:** ذكره الدارقطني في العلل (٥/ ٢٣٦) معلقًا، قال الدارقطني: (وبيّن أبو حمزة السكري في روايته عن مُطَرّف بهذا الحديث، فقال: عن أبي الجَهْم عن الرَّضْرَاض رجلٌ من بني قيس بن ثعلبة عن ابن مسعود رضي الله عنه ...).

الوجه الثاني: (مُطرّف عن أبي الجهم عن الرَّضْرَاض عن قيس بن ثعلبة عن ابن مسعود رضي الله عنه به مرفوعًا) تفرّد به:

أبو كُدينة يحيىٰ بن المُهلّب ذكره البخاري في تاريخه الكبير (٣/ ٣٤٢) عن أحمد بن سعيد بن إسحاق السلولي سمع أبا كُدينة، وقال البخاري: وقال بعضهم: (من بني قيس بن ثعلبة)، والدارقطني في العلل (٥/ ٢٣٦).

الوجه الثالث: (مُطرّف عن الشعبي عن الرَّضْرَاض عن ابن مسعود رضي الله عنه به مرفوعًا) رواه عنه:

قبيصة بن الليث الأسدي: ذكره الدارقطني في العلل (٥/ ٢٣٦) مُعلقًا.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على مُطرّف بن طريف، وهو:

مُطَرِّف: بن طريف الكوفي، أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، ثقة فاضل من صغار السادسة، مات سنة إحدىٰ وأربعين، أو بعد ذلك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣١٣)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٢٦)، والتقريب(٦٧٥٠).

وقد رواه عنه على الوجه الأول جماعةٌ هم:

(١) **محمد بن فُضيل**: بن غَزْوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٢) **أسباط بن محمد**: بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي مولاهم، أبو محمد الكوفي، ثقةٌ ضُعِّفَ في الثوري، من التاسعة مات سنة مائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٢)، وتهذيب الكمال (٢/ ٣٥٤)، والتقريب(٣٢٢).

(٣) **جرير بن عبد الحميد**: بن قُرْط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٤) **عَبْثَر**: بفتح أوله، وسكون الموحدة، وفتح المثلثة، ابن القاسم الزُبيدي بالضم، أبو زُبيد، كذلك، الكوفي، ثقة من الثامنة، مات سنة تسع وسبعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٤٣)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٢٦٩)، والتقريب (٣٢١٤).

(٥) **زُهير**: بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخره، من السابعة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين، وكان مولده سنة مائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٨)، وتهذيب الكمال (٩/ ٤٢٠)، والتقريب(٢٠٦٢).

قال عنه ابن معين في رواية البرقي: (هو عندنا ثبت فيما يروي عَن

مُطَرِّف والشيباني)[١]

(٦) أبو حمزة السُكري: محمد بن ميمون المروزي، ثقة فاضل، أبو حمزة السكري، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

وأما الوجه الثاني، فقد تفرّد به راوٍ واحدٌ وهو:

يحيىٰ بن المُهلّب: البجلي، أبو كُدينة، بنون مصغر، الكوفي، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، والعجلي، والذهبي. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (رُبما أخطأ)، وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني: (يُعتبر به)، وقال في سؤالات الحاكم: (ضعيف)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ) !.

وفي قول ابن حجر نظرٌ، فالذي يظهر أنّه: ثقةٌ، كما قال جمهور الأئمة، فليس من حدِّ الثقة أن لا يخطئ، ومن الذي لم يُحفظ له خطأٌ من الأئمة الحفاظ! فضلاً عن عموم الثقات!، مع أنّ عبارة ابن حبان ليست صريحة في أنّه قد أخطأ. وأما تضعيف الدارقطني فهو معارضٌ بتوثيق تسعةٍ من الأئمة وفيهم من هو أجلُّ منه، ولعله تضعيفٌ نسبيٌ لأجل خطأه في هذا الحديث؛ فقد جزم بوهمه فيه كما في العلل له، وهذا لا يُنزله عن حدِّ الثقة، وقد أخرج له البخاري في صحيحه في الأصول، ولذلك لم يذكره أحدٌ ممن صنّف في من تُكُلِّم فيهم من الضعفاء وغيرهم: كابن عدي في الكامل، ولا الذهبي في الميزان، ولا غيرهم - فيما وقفت عليه- وهو من السابعة، روىٰ له البخاري، والترمذي، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٨٨)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٤١)، سؤالات الحاكم للدارقطني٥١٥)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥)، والكاشف (٦٢٥٣)، والتقريب(٧٧٠٤).

(١) التهذيب (١/ ١٠٩).

وأما الوجه الثالث فتفرّد به راوٍ واحدٌ وهو:

قَبِيصة بن الليث بن قبيصة بن بُرْمة الأسدي، الكوفي.

قال ابن نُمير: كان رجل صدقٍ، وقال أبو حاتم: شيخٌ محله الصدق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ الذهبي: (صدوقٌ)، ووافقه كذلك الحافظ ابن حجر، من التاسعة، روىٰ له الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٢٦)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٠)، والكاشف (٤٥٤٧)، والتقريب (٥٥٤٩).

ومن خلال ما سبق، يترجح أنّ الوجه الأول هو المحفوظ عن مُطرّف، فقد اجتمع في رواته عنه خمسةُ قرائن مُرَجّحة:

(١) كثرة العدد فهؤلاء خمسةٌ من الثقات الأثبات.

(٢) هم أحفظ وأوثق من رواة بقية الأوجه.

(٣) أنّهم كلهم كوفيون، وشيخهم مُطرّفٌ كوفيٌ أيضـًا، وأهل البلد الواحد أعلم بحديثهم.

(٤) فيهم أسباط بن محمد وقد أثنىٰ ابن معين علىٰ رواية أسباطٍ عن مطرّف خاصة، ووصفه بالثبْت فيها.

(٥) رواية أبي حمزة السُكري أزالت الإشكال فبيّن أنّ الرَّضْرَاض هو رجلٌ من بني قيس بن ثعلبة، وهذا مارجحه الإمام الدارقطني في العلل (٥/ ٢٣٦) فقال: (**والصحيح قول من قال عن الرَّضْرَاض عن ابن مسعود رضي الله عنه، والقول قول أبي حمزة بمتابعة من قدمت ذكرهم عن مطرف**)، خلافـًا للإمام ابن المديني الذي رجّح رواية أبي كُدينة حين زاد قيس بن ثعلبة، وظنّ أنّ رواية الرَّضْرَاض عن ابن مسعود رضي الله عنه غير متصلة، ولعله وقع عنده في روايته له في مسنده من طريق أبي كُدينة "عن الرَّضْرَاض أحد بني قيس بن ثعلبة" فتصحفت عنده إلىٰ

"حدثني قيس بن ثعلبة "، وسيأتي في كلام المعلمي توضيح ذلك[١].

وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٨) في ترجمة الدارقطني ما يدلُّ علىٰ أنّ الدارقطني قد حررَّ القول في هذا الحديث، واعتنىٰ بهذا الحديث خاصةً، فذكره باختلاف وجوهه وبيّن خطأ الإمام ابن المديني فيه، قال الخطيب: (قال أبو بكر البرقاني: وكنت أُكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبىٰ مسلم بن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: أراك تُفرط في وصفه بالحفظ، فتسأله عن حديث الرَّضْرَاض عن ابن مسعود رضي الله عنه، فجئت إلىٰ أبي الحسن وسألته عنه فقال: ليس هذا من مسائلك، وإنما قد وُضعت عليه، فقلت له: نعم فقال: من الذي وضعك علىٰ هذه المسألة؟، فقلت: لا يمكنني أن أُسميه، فقال: لا أُجيبك أو تذكره لي، فأخبرته، فأملىٰ عليّ أبو الحسن حديث الرَّضْرَاض باختلاف وجوهه وذكر خطأ [ابن المديني][٢] فيه، فألحقته بالعلل ونقلته إليها أو كما قال...)، ولكلِّ جوادٍ كبوةٌ، وفوق كل ذي علمٍ عليم.

وقد وَهِم أبو كُدينة في هذا الحديث فزاد قيس بن ثعلبة، قال الدارقطني: (وهذا القول وهم من أبي كدينة...)، وروايته شاذةٌ غير محفوظةٍ.

وقد حرّر العلامة المعلمي هذه المسألة بما لا مزيد عليه في حاشيته علىٰ التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٤٠) عند قول البخاري: (رضراض سمع قيس بن ثعلبة عن عبد الله...) فقال: (والذي يتحرر أنّه لا وجود لقيس بن ثعلبة إلا في رواية أبي كُدينة عن مطرّف عن الرَّضْرَاض كما ذكره المؤلف هنا، **ولكن ابن المديني لمّا**

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (تعليل الأئمة للأحاديث مبنيٌّ علىٰ غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلانٌ في كذا، لم يتعيّن خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال) الفتح (١/ ٦٩٦).

(٢) في الأصل: (خطأ البخاري)، والصواب: ابن المديني، كما قد نصّ عليه الدارقطنيُّ نفسُه في العلل (٥/ ٢٣٦) عندما تكلّم علىٰ هذا الحديث فقال: (...وذكر ابن المديني هذا الحديث في المسند فقال: كنتُ أحسبه متصلاً حتىٰ رأيتُ أبا كُدينة...)، وليس للبخاري كلامٌ علىٰ هذا الحديث أصلاً حتىٰ يُنبه الدارقطني علىٰ خطأه فيه، فليُنتبه.

رأىٰ هذه الرواية وكأنّه رأىٰ أنّ الحديث قد رُوي عن أبي عياض عن ابن مسعود رضي الله عنه، ظنّ أنّ أبا عياض اسمه قيس بن ثعلبة، فإذا تبيّن أنّ الصواب في هذا الحديث عن الرَّضْرَاض رجلٌ من بني قيس بن ثعلبة عن ابن مسعود رضي الله عنه، تبيّن أنّه لا وجود لقيس بن ثعلبة في التابعين، وإنما هو اسمٌ جاهليٌ تُنسب إليه القبيلة، وأمّا قول المؤلف -البخاري-: (رضراض سمع قيس بن ثعلبة)، فكأنّه وقع له في السند: (...رضراض حدثني قيس بن ثعلبة)، وكلمة "حدّثني" هذه في الأصل تصحيف: "أحد بني"، فتدبّر، والله أعلم).

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه: قبيصة بن الليث وَهِم فيه فزاد ذِكر الشعبي بين مُطرّف والرَّضْرَاض، قال الدارقطني في العلل (٥/ ٢٣٦): (وَوِهم في ذكر الشعبي، والصحيح عن مُطرّف عن أبي الجهم)، فروايته شاذةٌ غير محفوظةٍ أيضـاً.

وأما بقية رجال السند فهم:

سليمان بن الجهم بن أبي الجهم: الأنصاري الحارثي، أبو الجهم الجوزجاني، مولىٰ البراء، ثقةٌ من الثالثة، روىٰ له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٠٤)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٨١)، والتقريب(٢٥٥٨).

الرَّضْرَاض: هو ابن أسعد كذا سمّاه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال ابن سعد في ترجمته: (هو أبو الرَّضْرَاض روىٰ عن عبد الله عن النبي ﷺ في الصلاة)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن حبان في الثقات، وابن حجر في التعجيل باسم: رضراض، وقال ابن حجر: (هو أبو رضراض، يأتي في الكنىٰ) ثم لم يذكره في الكنىٰ، وقال الحسيني في الإكمال: (أبو الرَّضْرَاض، ويُقال: الرَّضْرَاض بن أسعد روىٰ عن عليٍ، وابن مسعود رضي الله عنهم، وعنه أبو الجهم)، ونقل ابن حجر في اللسان كلام الدارقطني مقراً له في توهيم أبي كُدينة. والصواب أنّ الرَّضْرَاض بن أسعد يُكنىٰ بأبي الرَّضْرَاض، وهو من بني قيس بن ثعلبة، لا أنّه روىٰ عن رجلٍ بهذا الاسم، ولا يُعرف في التابعين راوٍ بهذا الاسم الذي ذكره أبو كُدينة

ولا وجود لرجلٍ بهذا الاسم في رواة هذ الخبر إلا في رواية أبي كُدينة، وقد تبيّن أنهّ وَهِم في ذكره، وتقدم آنفاً نقل ما حققه وحرّره العلامة المعلمي رحمه الله.

والذي يظهر أنّ الرَّضْرَاض لا بأس به فقد روىٰ عنه ثقتان: أبو الجهم، وقتادة. وهو مقلٌ جداً، بل ليس له إلا حديثان - فيما أعلم - هذا أحدهما، والثاني: هو ماروه عن علي رضي الله عنه: (أنّه جلد شراحة ثم رجمها) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٤٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٤/ ٢٧٥٣)، وإسناده ضعيفٌ فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف (التقريب/ ٢٢٨٩)، ولكن قد صحّ الحديث من طُرُقٍ أخرىٰ عديدة، ومنها رواية الشعبي[1] عن عليٍ رضي الله عنه عند أحمد في المسند (١/ ص٩٣)، والنسائي في الكبرىٰ (ح ٧١٤١)، والبغوي في الجعديات (٥٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٢٩)، وأصل الحديث عند البخاري في صحيحه في كتاب الحدود، باب: رجم المُحصن (١٣/ ٦١٨٢) باختصار.

إذاً حديثاه اللذان ليس له غيرهما محفوظان مستقيمان، ولم يجرحه أحدٌ، وذكره ابن حبان في الثقات، والجهالة في طبقة التابعين يُتسامح فيها، ويُستأنس بها في مواضع، خصوصاً إذا لم يُنَص في ترجمته أنه أتىٰ بحديث منكر، ولم يُنْكِر هذا الحديث أحدٌ من الأئمة، بل أصل الحديث مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما كما سيأتي، وقد قال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص/ ٤٧٨): (وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمل حديثه وتُلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الالفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك)، ولاشك أنّ الرَّضْرَاض من طبقة أوساط التابعين إن لم يكن من

---

(١) طعن بعضهم في سماع الشعبي من عليٍ رضي الله عنه كالحاكم في المعرفة (ص١١١)، والحازمي في الاعتبار (ص٢٠١)، وقد أثبت الدارقطني سماعه منه، بل قال: (سمع الشعبي من عليٍ رضي الله عنه حرفاً ما سمع منه غيره) يعني هذا الحديث، وروايته عنه مخرّجةٌ في صحيح البخاري (ح٦٨١٢)، وانظر العلل للدارقطني (٤/ ٩٦، ٩٧)، والفتح لابن حجر (١٣/ ١٢١).

كبارهم، ذلك أنّه روىٰ عن ابن مسعود، وعلي رضي الله عنهما وهما متقدما الوفاة، فالأول مات سنة ثلاثين، والثاني استُشهد سنة أربعين، والله أعلم.

يُنظر: طبقات ابن سعد (٦/ ١٤١)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٢١)، والتاريخ الكبير (٣/ ٣٤٠)، الثقات لابن حبان (٦/ ٣٢١)، الإكمال للحسيني (١/ ١٤٤، ٥١٠)، تعجيل المنفعه (ص/ ١٣٠)، واللسان (٤/ ٤٧٧) كلاهما لابن حجر.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسنٌ لا بأس به؛ لأجل الرَّضْرَاض، ولكنّ معنىٰ الحديث ثابتٌ و مُخرّجٌ في الصحيحين بنفس القصة ولكن بلفظ: (إنّ في الصلاة لشُغُلاً) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العمل في الصلاة، باب ما يُنهىٰ عنه من الكلام في الصلاة (٣/ ٨٧/ ح١١٩٩)، وأيضـًا في باب لا يرُدّ السلام في الصلاة (٣/ ١٠٤/ ح١٢١٦)، وفي المناقب أيضـًا، باب هجرة الحبشة (٧/ ٢٢٧/ ح٣٨٧٥)، ومسلمٌ في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥/ ٣٥/ ح٥٣٨). والله تعالىٰ أعلم.

الحديث التاسع والأربعون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٢/ح ٧٣٤٧):

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَىٰ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَتبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثَرِّبْ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(رواه ابن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

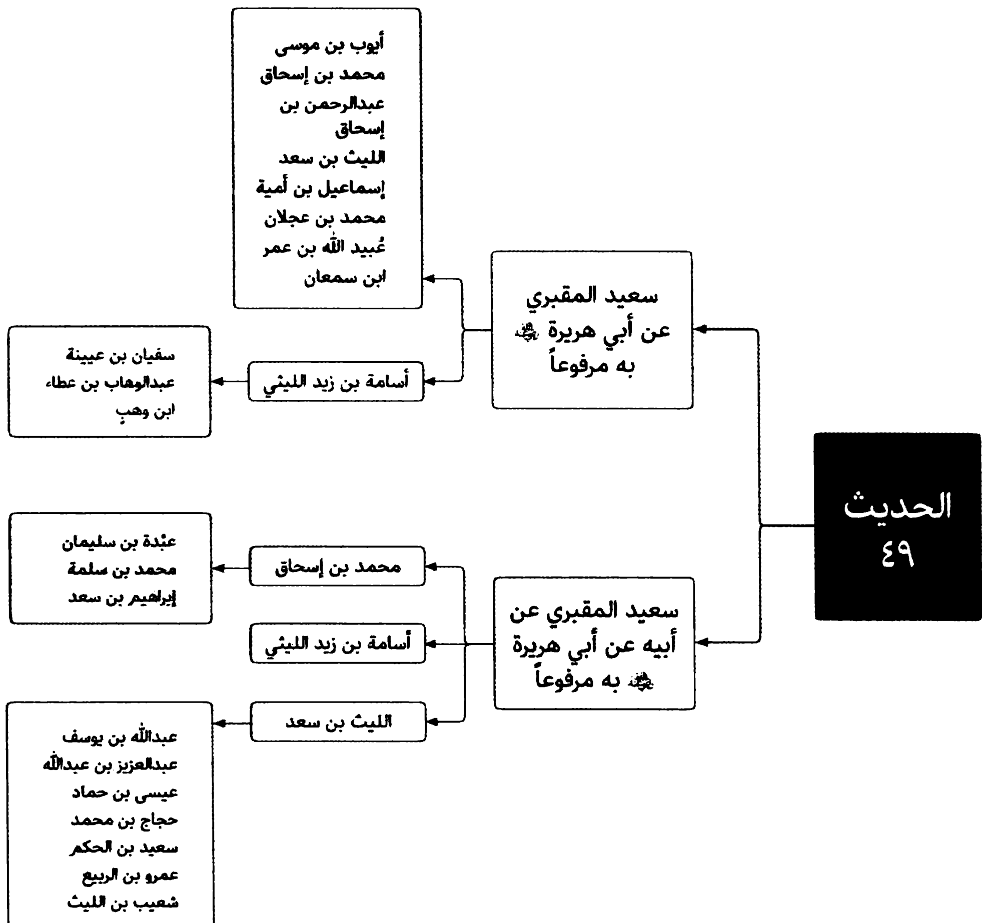
ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيدٍ قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه.

فنظرتُ فإذا سعيدٌ لم يسمعه من أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيدٍ عن أبيه عن أبي هريرة. ورواه أيوب بن موسىٰ عن سعيدٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث عندي حديث سعيدٍ عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيدٍ قال: "سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول" وهمٌ، وأخاف أن لا يكون حفظه).

العلل لابن المديني (صـ٨١، رقم / ١٢٥)



تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على سعيد المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعًا) رواه عنه جماعة:

(١) **أيوب بن موسى:** أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الحدود (١١/ ح١٧٠٣).

(٢) **محمد بن إسحاق:** ذكره ابن المديني في كلامه الآنف مُعلقًا عن ابن إسحاق، وكذا علقه الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص/ ٣٧٨) فقال: (وكذا قال غير واحدٍ عن ابن إسحاق)، ولم أقف عليه مسنداً.

وقد رواه جماعةٌ من أصحاب ابن إسحاق فذكروا أبا سعيد كيسان المقبري واسطةً بين ابنه سعيد وأبي هريرة رضي الله عنه - سيأتي تخريجه في الوجه الثاني إن شاء الله-.

(٣) **عبد الرحمن بن إسحاق:** أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٤/ ح٧٢٥١، ٧٢٥٢)، مصرّحا بسماع سعيد من أبي هريرة رضي الله عنه(١).

(٤) **الليث بن سعد:** في رواية ابن وهبٍ عند الدارقطني في سننه (٣/ ١٦٢).

وخالفه جماعةٌ من أصحاب الليث فذكروا أبا سعيد كيسان المقبري واسطةً بين ابنه سعيد وأبي هريرة رضي الله عنه - سيأتي تخريجه في الوجه الثاني إن شاء الله -.

(٥) **إسماعيل بن أمية:** أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا جازمًا به في كتاب الحدود، باب: لا يُثرّب على الأمة إذا زنت ولا تُنفى (١٣/ ١٧١/ ح٦٨٣٩)، ووصله النسائي في سننه الكبرى (٤/ ح٧٢٥٣).

(٦) **محمد بن عجلان:** أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٤/ ح٧٢٤٩، ٧٢٥٠).

---

(١) وقد جاء تصريح سعيدٍ بسماع هذا الحديث من أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا في رواية عبد الرزاق عن عُبيد الله بن عمر في مصنف عبد الرزاق (٧/ ٣٩٢)، والدارقطني في سننه (٣/ ١٦١)، وهي روايةٌ شاذةٌ، خالف فيها عبد الرزاق جمهور أصحاب عُبيد الله: كابن المبارك، ويحيى القطان، وعبد الله بن نُميرٍ، وابن وهبٍ، وحماد بن أسامة، وغيرهم من أصحاب عُبيد الله كلهم رووه عنه ولم يذكروا سماعًا بين سعيدٍ وأبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث، وهم أكثر عدداً، وأجلُّ وأتقن منه، ثمّ إنّ عبدالرزاق قد تُكُلم في حديثه عن عُبيد الله بن عمر، نقل ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٦٦٦) عن ابن أبي مريم قال: (قيل لابن معين: إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله عن عبد الله بن عمر، ثم حدث بها عن عبيد الله بن عمر ! قال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكرة) قال ابن رجب: (يعني أحاديثه عن عُبيد الله بن عمر).

(٧) **أسامة بن زيد الليثي**، ورواه عنه:

أ. **سفيان بن عيينة**: أخرجه أبو عوانه في مسنده (٤/ ح٦٣٢٢).

ب. **عبد الوهاب بن عطاء**: أخرجه أبو عوانه في مسنده (٤/ ح٦٣٢٢)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٨/ ٤٢١).

ج. **ابن وهبٍ**: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحدود (١١/ ح١٧٠٣)، والدارقطني في سننه (٣/ ١٦٢).

وروىٰ ابن وهبٍ أيضًا الوجه الثاني عن أسامة فذكر أبا سعيد كيسان المقبري واسطةً بين ابنه سعيد وأبي هريرة رضي الله عنه -سيأتي تخريجه في الوجه الثاني إن شاء الله-.

(٨) **عُبيد الله بن عمر**: - في المحفوظ عنه -: أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الحدود (١١/ ح١٧٠٣)، وأبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب في الأمة تزني ولم تُحصن (٥/ ١١٦/ ح٤٤٦٥)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٧٢٤٦)، والدارقطني في سننه (٣/ ١٦٠)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٨/ ٤٢١).

(٩) **ابن سمعان**: أخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ١٦٢).

الوجه الثاني: (سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **الليث بن سعد**، فيما رواه عنه:

أ. **عبد الله بن يوسف**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، باب بيع العبد الزاني (٤/ ٤٣٢/ ح٢١٥٢)، وأيضًا في كتاب الحدود، باب: لا يُثرّب علىٰ الأمة إذا زنت (١٢/ ١٧١/ ح٦٨٣٩).

ب. **عبد العزيز بن عبد الله الأُويسي**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، باب بيع الرقيق (٤/ ٤٩١/ ح٢٢٣٤).

ج. **عيسىٰ بن حماد الليثي**: أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الحدود (١١/ ح١٧٠٣)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٧٢٤٥)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٨/ ٤٢١).

د. حجاج بن محمد: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ح١٠٠٣٣).

هـ. سعيد بن الحكم بن أبي مريم: أخرجه أبو عوانة في مسنده (٤/ ح٦٣٢٠).

و. عمرو بن الربيع بن طارق: أخرجه أبو عوانة في مسنده (٤/ ح٦٣٢١).

ز. شعيب بن الليث بن سعد: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٣٦).

(٢) أسامة بن زيد الليثي: فيما رواه عنه: ابن وهبٍ أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٣٦).

(٣) محمد بن إسحاق، فيما رواه عنه:

أ. عبْدة بن سليمان كما عند مسلمٍ في صحيحه في كتاب الحدود (١١/ ح١٧٠٣).

ب. محمد بن سلمة كما عند أبي داود في سننه في كتاب الحدود، باب: في الأمة تزني ولم تُحصن (٥/ ١١٦/ ح٤٤٦٦)، وأبو عوانة في مسنده (٤/ ح٦٣٢٤)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٧٢٤٤).

ج. إبراهيم بن سعد: أخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ١٦١).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على: سعيد المقبري، وهو: سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني، ثقةٌ حُجةٌ من الثالثة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

(١) أيوب بن موسىٰ: بن عمرو بن سعيد بن العاص، أبو موسىٰ المكي الأموي، ثقةٌ من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٨)، وتهذيب الكمال (٣/ ٤٩٤)، والتقريب (٦٣٠).

(٢) محمد بن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار، صدوقٌ يدلس إمامٌ في المغازي ورُمي بالتشيع والقدر، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٣) **عبد الرحمن بن إسحاق**: بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة، ويُقال له: عبّاد بن إسحاق، صدوقٌ رُمي بالقدر، تقدمت ترجمته في الحديث السادس والعشرين.

(٤) **الليث بن سعد**: بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٥) **إسماعيل بن أمية**: بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أُمية الأموي، ثقةٌ ثبتٌ، من السادسة، مات سنة أربعٍ وأربعين وقيل قبلها، روىٰ له الجماعة.
يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٥٩)، وتهذيب الكمال (٣/ ٤٦)، والتقريب (٤٢٩).

(٦) **محمد بن عجلان**: القرشي، أبو عبد الله المدني ثقةٌ إلا في حديثه عن سعيد المقبري، ونافع مولىٰ ابن عمر خاصةً ففيه مناكير، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

(٧) **أسامة بن زيد الليثي**: مولاهم أبو زيد المدني.

اختلف العلماء فيه بين مُضعّفٍ وموثّق:

فممن ضعّفه: الإمام أحمد، قال الأثرم عن أحمد: (ليس بشيء)، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (روىٰ عن نافع أحاديث مناكير، فقلت له: أُراه حسن الحديث، فقال: إنْ تدبرت حديثه فستعرف فيه النُكرة)، وقال أبو حاتم: (يُكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال أيضاً (ليس بالقوي)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، ومرةً قال:(ليس بالقوي)، وقال البرقي عن ابن معين: (أنكروا عليه أحاديث)، وقال الدارقطني: (لمّا سمع يحيىٰ القطان أنه حدث عن عطاء عن جابر رضي الله عنه رفعه: "أيام منىٰ كلها منحر"، قال: اشهدوا أني قد تركت حديثه)، قال الدارقطني: (فمن أجل هذا تركه البخاري)، أي ترك تخريج حديثه في صحيحه، وقال ابن القطان الفاسي: (لم يحتج به مسلم إنما أخرج له استشهاداً، قال: وقال عمرو بن علي الفلاس: حدثنا عنه يحيىٰ بن سعيد ثم تركه، قال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب، قال ابن القطان: هذا أمر منكر، لأنه بذلك يساوي شيخه الزهري).

قال الحافظ ابن حجر: (ولم يُرد يحيىٰ القطان بذلك ما فهمه عنه، بل أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه، اتفق أصحاب الزهري علىٰ روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذ أسامة فقال: عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب، فأنكر عليه القطان هذا لا غير).

وممن وثّقه: ابن المديني كما في سؤالات ابن أبي شيبة: (ذاك عندنا ثقةٌ)، وقال الفَسَوي: (ثقةٌ مأمون)، وقال الدوري وأبو يعلىٰ الموصلي وابن أبي مريم عن ابن معين: (ثقة)، زاد أبو يعلىٰ: (صالح)، وزاد ابن أبي مريم: (حُجة)، في رواية عثمان الدارمي عن ابن معين قال: (ليس به بأس)، وقال العجلي: (ثقة)، وذكره ابن شاهين في الثقات.

وتوسط آخرون فيه: فقال البخاري: (وهو ممن يُحتمل حديثه)، وقال الميموني عن أحمد: (أسامة بن زيد عليه عامُّ الناس، قد رووا عنه، إلا يحيىٰ بن سعيد تركه)، وقال أبو أحمد ابن عدي: (يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروي عنه ابن وهب نسخة صالحة، وهو حسن الحديث ولا بأس به، وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم بكثير)، وقال ابن نمير: (مدني مشهور)، وقال الآجري عن أبي داود: (صالح إلا أن يحيىٰ يعني ابن سعيد أمسك عنه بآخرة)، وقال الحاكم في المدخل: (روىٰ له مسلم، واستدللت بكثرة روايته له علىٰ أنه عنده صحيح الكتاب، علىٰ أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها أو هو مقرون في الإسناد)، وقال ابن حبان في الثقات: (يخطئ وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب).

أما الذهبي فوصفه مرةً بأنّه: (صدوقٌ قوي الحديث، أكثر مسلمٌ إخراج حديث ابن وهبٍ عنه، ولكنّ أكثرها شواهد ومتابعات، والظاهر أنّه ثقةٌ)، وقال في موضعٍ آخر: (صدوقٌ يهم)، وفي موضعٍ ثالثٍ: (صدوقٌ فيه لينٌ يُستر)، وقال ابن حجر في التقريب: (صدوقٌ يهم، من السابعة، مات سنة ثلاثٍ وخمسين، وهو ابن بضعٍ وسبعين، روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة).

والذي يظهر لي والله أعلم أنّه ثقةٌ إذا حدّث من كتابه، وله ما يُستنكر من حديثه إذا حدّث من حفظه وخصوصاً عن نافع مولىٰ ابن عمر كما ذكر الإمام أحمد، ولذلك إنما خرّج له مسلم كتابه الذي رواه عن ابن وهبٍ، فيُراعىٰ في حديثه ما إذا كان يحدثُ من كتابه كالذي يرويه عن شيخه ابن وهبٍ فهو أصح حديثه، أما إذا حدّث من حفظه، وعن نافع خاصةً، فالأصل فيه الضعف ما لم يدلّ دليلٌ علىٰ أنّه ضبطه.

يُنظر: سؤالات الميموني للإمام أحمد (٣٩٦)، والعلل لعبد الله بن أحمد (٥٠٣، ٤٧١٢)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص/ ٩٨)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٢٢)، تاريخ الدارمي (ص/ ٦٦)، سؤالات ابن الجُنيد (ص/ ٧٤)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٤٨)، والكامل (١/ ٣٩٤)، وتهذيب الكمال (٢/ ٣٤٧)، من تُكُلم فيه وهو مُوثق (ص/ ٤١)، المغني (١/ ٦٦)، وديوان الضعفاء (ص/ ٢٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٠٨)، والتقريب (٣١٩).

(٨) **عُبيد الله بن عمر**: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري المدني أبو عثمان، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٩) **عبد الله زياد بن سليمان بن سمعان**: المخزومي، وقد يُنسب إلىٰ جده، أبو عبد الرحمن المدني قاضيها، متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، من السابعة، روىٰ له أبو داود في المراسيل، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٦٠)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٥٢٦)، والتقريب (٣٣٤٦).

وأما: **أبو سعيد المقبري** فهو كيسان المدني مولىٰ أم شريك، ثقةٌ ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

دراســة الاختــلاف:

(١) الاختلاف على ابن إسحاق:

أما الوجه الأول فلم أقف علىٰ من رواه عنه به، إذ لم أجده إلا معلقـًا كما تقدم ذكره في التخريج، والوجه الثاني أشبه؛ فقد رواه عنه ثلاثةٌ من أصحابه، وأيضـًا خرّجه مسلمٌ في صحيحه، وهذه قرينةٌ قويةٌ علىٰ الصحة، حين يختار مسلم هذا الوجه فيخرّجه في صحيحه، وما كان ليختار وجهـًا مُعلاً ويحتج به في الأصول، فتخريجه لهذا الوجه مع تلقي الأمة لما في كتابه بالقبول حجةٌ.

(٢) الاختلاف على الليث بن سعد:

والذي يظهر لي أنّ المحفوظ عنه هو الوجه الثاني الذي فيه ذكر الواسطة، فقد ذكره جمهور أصحابه، وهم سبعةٌ كلهم ثقاتٌ، وفيهم من وُصف بمزيدٍ من التثبت والإتقان والحفظ كشعيب بن الليث، وعبد الله بن يوسف، وسعيد بن الحكم، وغيرهم، وفيهم من له مزيد اختصاص به كابنه شعيب، والمُخالف لهم راوٍ واحد، ولم يُتابع علىٰ حديثه وهو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

ثمّ لم أقف علىٰ من أخرج هذا الوجه عن ابن وهبٍ سوىٰ الدارقطني في سننه، والدارقطني (قصَدَ به جمع غرائب السنن، ولهذا يروي فيه الضعيف، والموضوع، وما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث علىٰ أنّ مُجرّد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه، ومن كتب من أهل العلم بالحديث فيما يروي في ذلك يبين أنّه ليس فيها حديثٌ صحيحٌ)[١] هذا نصُّ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكذا قرّر نحوه تلميذه ابن عبد الهادي[٢]، بل وصف الحافظ الزيلعي سننه بأنه: (مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة)[٣].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٧/ ١٦٦).

(٢) الصارم المُنكي (ص/ ١٢، ٣١).

(٣) نصب الراية (١/ ٣٥٦).

في حين أنّ الوجه الأول عن الليث خرّجه الشيخان في صحيحهما، أضِف إلىٰ ذلك أنّ الدارقطني في علله[١] لمّا حكىٰ الخلاف فيه علىٰ سعيدٍ المقبري وعلىٰ من دونه، لم يذكر عن الليث إلا وجهًا واحداً، قال الدارقطني في علله: (...وخالفهم الليث بن سعد، وهو أحفظ الجماعة عن المقبري، ورواه عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو المحفوظ؛ لأنّ الليث بن سعد ضبط عن المقبري ما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وما رواه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه)، وكذلك الحافظ ابن حجر في الهدي[٢] لمّا حكىٰ الخلاف علىٰ أصحاب المقبري، لم يذكر عن الليث إلا وجهًا واحداً.

(٣) الاختلاف على أُسامة بن زيد:

والذي يظهر لي والله أعلم أنّ الوجهين محفوظان عن أسامة بن زيد الليثي، فقد روىٰ ابن وهبٍ الوجهين عنه، وابن وهبٍ ثقةٌ حافظٌ، وله نُسخةٌ صالحةٌ يرويها عن أسامة بن زيد كما قال ابن عدي، وقد أخرجها مسلمٌ في صحيحه.

وأما رواية عبد الرحمن بن إسحاق التي نقل فيها تصريح سعيدٍ بالسماع من أبي هريرة رضي الله عنه فهي وهمٌ، لم يُتابع عليه، بل خالفه جميع أصحاب سعيدٍ، وهم أكثر عدداً، وأحفظ، وأتقن، فلم يذكروا سماعًا ورووه بالعنعنة، وقد نصّ ابن المديني علىٰ خطئه فيها.

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ كلا الوجهين قويٌّ وله حظٌّ من النظر، ولا يُستبعد القول بصحة الوجهين لكثرة من رواه عن سعيدٍ دون ذكر أبيه، وقد أشار ابن حجر إلىٰ عدم استبعاد صحة الوجهين عن سعيد المقبري فقال: (الليث إمامٌ وقد زاد فيه عن أبيه فلا يضرُّه من نقصه، علىٰ أنّه في مثل هذا لا يبعد أن يكون الحديث عند

---

(١) العلل (١٠/ ٣٧٨).

(٢) هدي الساري (ص/ ٣٧٨).

سعيدٍ على الوجهين لكثرة من رواه عنه دون ذكر أبيه، وإذا صحّ أنّه عنده على الوجهين فلا يضره الاختلاف...)[(١)].

ولكن يظهر لي والله أعلم أنّ ذكر الواسطة بين سعيد المقبري وأبي هريرة رضي الله عنه هو الأشبه، وأنّ سعيداً إنما سمعه من أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما نص على ذلك ابن المديني فقال: (...فنظرتُ فإذا سعيدٌ لم يسمعه من أبي هريرة رضي الله عنه...)؛ وذلك أنّ الليث بن سعد وهو أحفظ أصحاب سعيد المقبري قد رواه عنه بالواسطة، وقد اختلط على بعض من روى عن سعيد المقبري حديثه من حديث أبيه، أما الليث فقد ضبط عن المقبري ما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وما رواه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما قال الدارقطني، وقال حنبل بن إسحاق: (سئل أبو عبد الله: ابن أبي ذئب أحب إليك عن المقبري أو ابن عجلان عن المقبري؟ قال: ابن عجلان اختلط عليه سماعه من سماع أبيه وليث بن سعد أحبُّ إليَّ منهم فيما يروي عن المقبري)[(٢)]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: (أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري: ليث بن سعد، يفصل ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه وما روي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه هو ثبت في حديثه جداً)[(٣)]، وقال حنبل عن الإمام أحمد: (الليث أحبُّ إليَّ منهم فيما روى عن المقبري)[(٤)]، وقَالَ ابنِ المديني: (الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري)[(٥)]، وقال الدارقطني: (الليث من أثبت النَّاس في حديث سعيد المقبري)[(٦)]، وقال ابن خراش: (أثبت الناس فيه الليث بن سعد)[(٧)].

---

(١) هدي الساري (ص/ ٣٧٨).
(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢) وتاريخ دمشق (٥٠/ ٣٦٢).
(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢) وتاريخ دمشق (٥٠/ ٣٦٢).
(٤) التهذيب (٣/ ٤٨٢).
(٥) شرح العلل (٢/ ٤٧٨).
(٦) العلل (٦/ ١٣٩).
(٧) تاريخ دمشق (٢١/ ٢٨٤-٢٨٥).

ووافق الإمام ابن المديني على رأيه الإمام الدارقطني كما في العلل (١٠/ ٣٧٨) حين حكى الخلاف على سعيد المقبري ثم قال: (...وخالفهم الليث بن سعد، وهو أحفظ الجماعة عن المقبري، ورواه عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو المحفوظ؛ لأنّ الليث بن سعد ضبط عن المقبري ما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وما رواه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه).

والظاهر عند تأمل صنيع الإمام البخاري أنهّ يُرجّح طريق الليث الزائدة، وذلك لأنّه أوردها متصلة معتمداً عليها في أول الباب، ثم أورد طريق إسماعيل بن أُمية تعليقاً، وهذه قاعدةٌ منهجيةٌ عند الإمام البخاري، نبّه إليها الحافظ ابن حجر فقال: (من عادة البخاري إذا كان في بعض الأسانيد التي يُحتجُّ بها خلافٌ على بعض رواتها، ساق الطريق الراجحة عنده مسندةً متصلةً، وعلّق الطريق الأخرى إشعاراً بأنّ هذا الاختلاف لا يضرُّ؛ لأنّه إما أن يكون للراوي فيه طريقان فيحدّثُ فيه تارةً عن هذا وتارةً عن هذا، فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطرابٌ يوجب الضعف.

وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهمٌ عليه، ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة)[١].

وكذلك بالنسبة لصنيع الإمام مسلمٍ في صحيحه، فالظاهر منه أنّه يرجح طريق الليث الزائدة على الطريق الناقصة. وذلك لأنّه أوردها أولاً مصدّراً بها الباب ومعتمداً عليها، ثم أورد بعدها الطريق الناقصة ليشير إلى الخلاف، ويبيّن العلة. وهذه طريقته في صحيحه فقد قال: (ثم إنّا إن شاء الله مبتدءون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطةٍ سوف أذكرها لك، وهو أن نعمد إلى جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، ثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أنْ يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن تِرداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسنادٍ يقع إلى جنب إسناد، لعلةٍ تكون هناك)[٢].

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٦٢).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (ص/ ٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من كلا الوجهين صحيحٌ مخرّجٌ في صحيح مسلم، أما من وجهه الراجح فمُخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الخمسون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده (٣/ح٩١٤٦):

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، فَأَرْشَدَ اللهُ الْأَئِمَّةَ، وَغَفَرَ لِلْمُؤَذِّنِينَ).

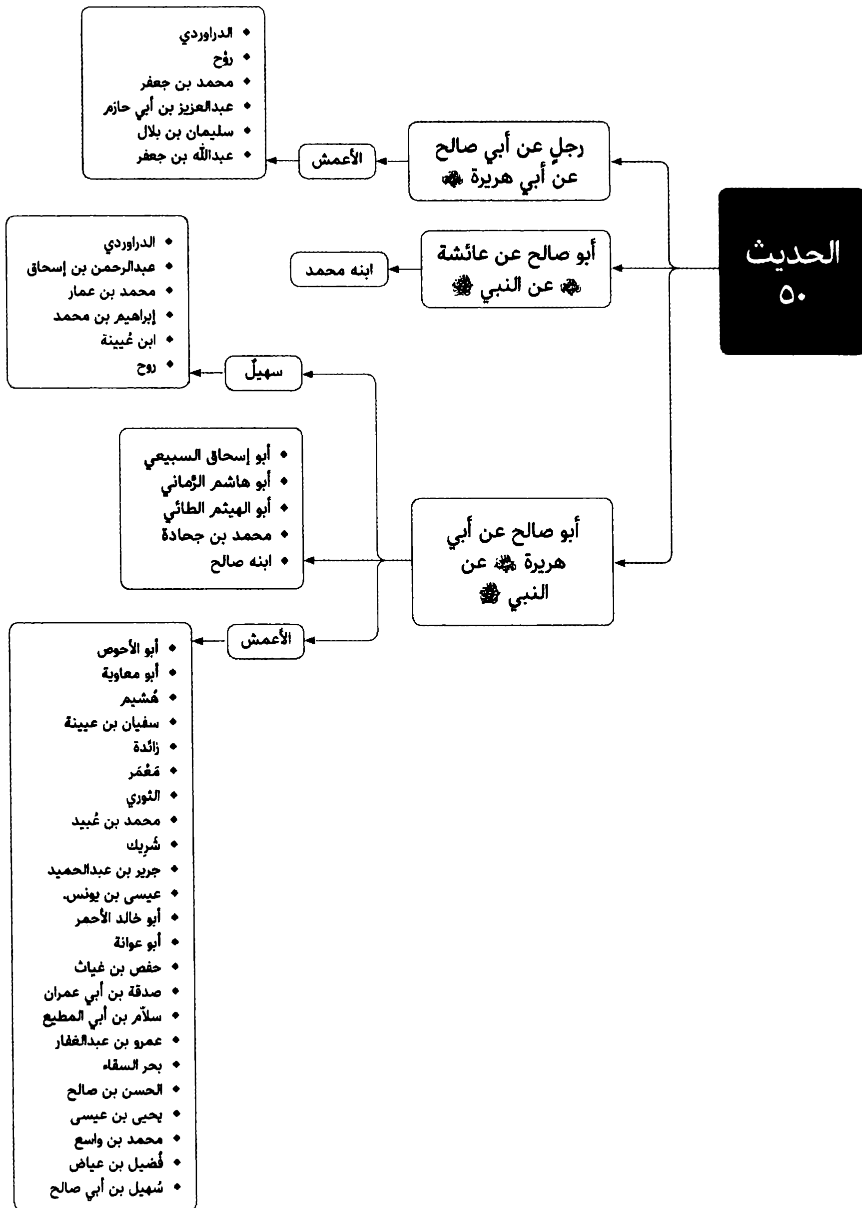
قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لا يصح حديث أبي صالحٍ عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالحٍ عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في هذا)، قال البخاري: (وكأنه رأىٰ أصح شيءٍ في هذا الباب عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً).

نقله عنه الترمذي في الجامع (١/ ٤٠٤)، والعلل الكبير (١/ ٢٠٩).

وقال أيضاً: (لم يسمع سهيلٌ هذا الحديث من أبيه، إنما سمعه من الأعمش، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين، لأنّه يقول فيه نُبئت عن أبي صالح).

نقله عنه ابن حجر في التلخيص (٢/ ٢٠٧).


الحديث
٥٠
رجلٍ عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ
الأعمش
الدراوردي
رَوح
محمد بن جعفر
عبدالعزيز بن أبي حازم
سليمان بن بلال
عبدالله بن جعفر
أبو صالح عن عائشة عن النبي ﷺ
ابنه محمد
أبو صالح عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ
سهيلٌ
الدراوردي
عبدالرحمن بن إسحاق
محمد بن عمار
إبراهيم بن محمد
ابن عُيينة
روح
أبو إسحاق السبيعي
أبو هاشم الرُّماني
أبو الهيثم الطائي
محمد بن جحادة
ابنه صالح
الأعمش
أبو الأحوص
أبو معاوية
هُشيم
سفيان بن عيينة
زائدة
مَعْمَر
الثوري
محمد بن عُبيد
شَرِيك
جرير بن عبدالحميد
عيسى بن يونس.
أبو خالد الأحمر
أبو عوانة
حفص بن غياث
صدقة بن أبي عمران
سلاّم بن أبي المطيع
عمرو بن عبدالغفار
بحر السقاء
الحسن بن صالح
يحيى بن عيسى
محمد بن واسع
فُضيل بن عياض
سُهيل بن أبي صالح

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على أبي صالح ذكوان السمّان، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) رواه عنه:

أولاً: سهيلٌ ابنه، وعنه:

(١) **الدراوردي:** أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ح٩١٤٦)، وابن حبان في صحيحه (٤/ ح١٦٧٢).

(٢) **عبد الرحمن بن إسحاق:** أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٣٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٥٣١)، و الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ح٢٥٧).

(٣) **محمد بن عمار:** أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٥٣٠).

(٤) **إبراهيم بن محمد:** أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ٥٧)، ومن طريقه: البيهقي في الكبرىٰ (١/ ح٢٠٢٠)، وفي المعرفة أيضًا (٢/ ح٢٦٥٤).

(٥) **ابن عُيينة:** أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ح١٨٣٩).

(٦) **روح:** أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣/ ٥٢).

وخالفهم آخرون فرووه عن سهيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهم:

(١) **الدراوردي:** أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٥٢٨)، ومحمد بن عبد الباقي في المشيخة الكبرىٰ (٢/ ح١٩٣).

(٢) **رَوْحٌ:** أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ح٨٥٤٩)، وأيضًا في المعجم الصغير (١/ ٥٩٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٤١٣).

(٣) **محمد بن جعفر بن أبي كثير:** أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ح٢٠٢١)، وأيضًا في شعب الإيمان (٣/ ح٣٠٦٢).

(٤) **عبد العزيز بن أبي حازم:** أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ٥٢).

(٥) **سليمان بن بلال**: ذكره الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٢) معلقـاً، ولـم أقف عليه مسنداً.

(٦) **عبد الله بن جعفر المديني**: ذكره الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٢) معلقـاً، ولـم أقف عليه مسنداً.

ثانياً: الأعمش، رواه عنه سبعةٌ وثلاثون راوياً:

(١) **أبو الأحوص**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء أنّ الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن (١/ ٤٠٢/ ح٢٠٧).

(٢) **أبو معاوية**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء أنّ الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن (١/ ٤٠٢/ ح٢٠٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٤٣٣)، والطبراني في الأوسط (١/ ح٧٤) وزاد: (الأعمش عن أبي رَزِين به).

(٣) **هُشيم**: أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ح٢١٨٧) وفيه قول الأعمش: (حدثنا أبو صالح).

(٤) **سفيان بن عيينة**: أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ٥٦)، وفي الأم (١/ ١٥٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢/ ح١٨٣٩) بلفظ الجمع (الأئمة ضمناء، والمؤذنون أُمناء)، والحميدي في مسنده (٢/ ٩٩٩).

(٥) **زائدة**: أخرجه أحمد في المسند (٣/ ح٩١٩٣).

(٦) **مَعْمَر**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ح١٨٣٨)، ومن طريقه رواه: الإمام أحمد في المسند (٢/ ٧٧٥٩).

(٧) **الثوري**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ح١٨٣٨)، ومن طريقه رواه: الإمام أحمد في المسند (٢/ ح٧٧٥٩، ٩٦٢٦، ٩٧٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٥٢٨)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ٨٧)، والبيهقي في سننه

الكبرىٰ (٣/ ح٥١١٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٤٣٦).

(٨) **محمد بن عُبيد**: أخرجه أحمد في المسند (٣/ ح٩١٩٣).

(٩) **شَرِيك**: أخرجه أحمد في المسند (٣/ ح٩١٩٣)، والبغوي في مسند ابن الجعد (٢١١٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ح٢١٨٦).

(١٠) **جرير بن عبد الحميد**: أخرجه ابن خزيمة (٣/ ح١٥٢٨).

(١١) **عيسىٰ بن يونس**: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٥٢٨)، والطبراني في الصغير (١/ ح٧٩٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢٤٢) و(١١/ ٣٠٦).

(١٢) **أبو خالد الأحمر**: أخرجه ابن خزيمة (٣/ ح١٥٢٨).

(١٣) **أبو عوانة**: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ح٢١٨٦).

(١٤) **حفص بن غياث**: علقه الترمذي في الجامع (١/ ٤٠٣/ ح٢٠٧)، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ح٢١٨٦) مسنداً.

(١٥) **صدقة بن أبي عمران**: أخرجه الطبراني في الأوسط (٣/ ح٣٠٥٤)، والمعجم الصغير(١/ ح٢٩٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٧٢).

(١٦) **سلّام بن أبي المطيع**: أخرجه الطبراني في الأوسط (٨/ ح٨٥٨٧).

(١٧) **عمرو بن عبد الغفار**: أخرجه البيهقي في الكبرىٰ (١/ ح٢٠٢٢)، وفي شعب الإيمان أيضاً (٣/ ح٣٠٦٣).

(١٨) **بحر السقاء**: أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٥٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٤٣٦).

(١٩) **الحسن بن صالح**: أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٣١٥).

(٢٠) **يحيىٰ بن عيسىٰ**: أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٥٨).

(٢١) **محمد بن واسع**: أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٨٥).

(٢٢) **فُضيل بن عياض**: أخرجه أبو نُعيم في الحلية (٨/ ١١٨)، ومحمد بن عبد الباقي في المشيخة الكبرىٰ (٢/ ح٣١٨).

(٢٣) **سُهيل بن أبي صالح**: كما تقدم تخريجه عنه.

هؤلاء الذين وقفت علىٰ رواياتهم مسندةً ممن ذكرهم الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٣)، وبقي زيادةً علىٰ هؤلاء أربعة عشر راوياً لم أقف علىٰ رواياتهم إلا معلقةً عند الدارقطني.

وخالفهم آخرون، فرووه عن الأعمش عن رجلٍ عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهم:

(١) **محمد بن فُضيل**: أخرجه أحمد في المسند (٢/ ح٧١٢٩، ٩١٩٣)، ومن طريقه: أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب: ما يجب علىٰ المؤذن من تعاهد الوقت (١/ ٣٩٩/ ح٥١٨)، وفي مسائله للإمام أحمد (ص/ ٢٩٣).

(٢) **إبراهيم بن حُميد** عند الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٥) معلقاً وزاد في آخره: (قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح).

كلاهما روياه عن الأعمش عن رجلٍ عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعاً.

وقال ابن نُمير عن الأعمش: (حُدّثتُ عن أبي صالح، ولا أُراني إلا قد سمعته منه) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب ما يجب علىٰ المؤذن من تعاهد الوقت(١/ ٣٩٩/ ح٥١٩)، وأيضاً في مسائله عن الإمام أحمد (ح١٨٧١) - ومن طريقه: البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ح٢٠٢٤) -، وأخرجه أحمد في المسند (٣/ ح٨٧٤٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ح١٥٢٩) وقال: (رواه ابن نُمير عن الأعمش وأفسد الخبر).

وتابع ابن نُميرٍ راويان فقالا: (حُدثت عن أبي صالح) هما:

شجاع بن الوليد: أخرجه الترمذي في العلل الكبير (١/ ٢٠٧)، والطحاوي في شرح المشكل (٣/ ح٢١٩٣).

وأسباط بن محمد: رواه الترمذي معلقـاً في جامعه في كتاب الصلاة، باب ما جاء أنّ الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن (١/ ٤٠٣/ ح٢٠٧).

وأما الاختلاف في رفعه ووقفه على الأعمش، فقد رواه جمهور أصحاب الأعمش مرفوعـاً، ولـم يخالفهم إلا أبو شهاب الحنّاط فوقفه، وروايته علقها الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٤)، ولم أقف عليها مسندةً.

هذان راويان من رواة الوجه الأول عن أبي صالح (سهيل، والأعمش)، وأما بقية رواة الوجه الأول عن أبي صالح فهم:

ثالثاً: أبو إسحاق السبيعي:

- أخرجه أحمد في المسند (٢/ ح٨٦٩٢، ١٠٢٨٨)، من طريق: موسىٰ بن داود عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق به، قال الطبراني: (لم يروه عن أبي إسحاق إلا زهير، تفرد به موسىٰ بن داود).

رابعاً: أبو هاشم الرُّماني:

- ذكره الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٧) معلقـاً، ولم أقف عليه مسنداً.

خامساً: أبو الهيثم الطائي:

- أخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص/ ١٠١) بلفظ الجمع: (الأئمة...).

سادساً: محمد بن جحادة:

- أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٢١)، والطبراني في الأوسط (٩/ ح٩٤٨٦)، وأبو نُعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٢٨، ١٢٩) كلهم من طريق: الحسن بن أبي جعفر عن ابن جُحادة به.

سابعاً: ابنه صالح بن أبي صالح:

- ذكره الدارقطني في العلل (١٠/ ١٩٧) معلقـاً عن ابن أبي ذئب عن صالحٍ به، ولم أقف عليه مسنداً عند غيره.

الوجه الثاني: (أبو صالح عن عائشة عن النبي ﷺ) رواه عنه:

ابنه محمد بن أبي صالح: أخرجه أحمد في المسند (٧/ ح٢٣٨٤٢) من طريق: نافع بن أبي سُليمان عن محمدٍ به.

وأما حديث الحسن البصري الذي ذكره ابن المديني، فقد ذكره الترمذي في العلل الكبير (١/ ٢٠٩) معلقاً، وأخرجه البيهقي مسنداً في سننه الكبرىٰ (١/ ح٢٠٣٠)، وفي المعرفة أيضاً (٢/ ح٢٦٥٢) من طريق: يونس عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على أبي صالح السمان وهو: ذكوان السَمّان الزيات المدني، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين. وقد اختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: (أبو صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً) رواه عنه هكذا:

أولاً: سهيل: بن أبي صالح ذكوان السمّان، أبو يزيد المدني، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث العشرين. ورواه عنه علىٰ هذا الوجه:

(١) **سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي**، ثقة حافظ إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **عبدالرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني**، نزيل البصرة، ويُقال له: عبّاد بن إسحاق، صدوقٌ رُمي بالقدر، تقدمت ترجمته في الحديث السادس والعشرين.

(٣) **الدراوردي هو:** عبد العزيز بن محمد بن عُبيد الدراوردي المدني، ثقةٌ إلا إن حدّث من حفظه أو من كتب غيره فيخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري خاصةً فيه مناكير، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٤) **محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن سعد القَرَظ**، يروىٰ عن جده محمد بن عمار عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روىٰ عنه سعيد بن عبد الجبار، هكذا ذكره ابن حبان (٧/ ٤٣٦) في الثقات، وفيه جهالةٌ، ولم أجد له ترجمةً عند غيره.

(٥) **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي**، أبو إسحاق المدني، متروكٌ، من السابعة، مات سنة أربعٍ وثمانين، وقيل: إحدىٰ وتسعين، روىٰ له ابن ماجه.

يُنظر: الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم١٤)، تهذيب الكمال (٢/ ١٨٤)، والتقريب(٢٤٣).

(٦) **روْح بن القاسم التميمي**، أبو غِياث بالمعجمة والمثلثة، البصري، ثقةٌ حافظٌ، من السادسة، مات سنة إحدىٰ وأربعين، أرّخه ابن حبان، روىٰ له الجماعة إلا الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٥)، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٥٢)، والتقريب (١٩٨١).

وخالفهم آخرون، فأدخلوا الأعمش بين سهيلٍ وأبيه، وهم:

(١) **الدراوَرْدي**: ثقةٌ له ما يُستنكر، تقدم قبل قليل في رواة الوجه الأول.

(٢) **روح بن القاسم**: ثقةٌ حافظ، تقدم قبل قليل في رواة الوجه الأول.

(٣) **محمد بن جعفر بن أبي كثير**: الأنصاري مولاهم، المدني، أخو إسماعيل، وهو الأكبر، ثقةٌ من السابعة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٠)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٨٣)، والتقريب(٥٨٢١).

(٤) **عبد العزيز بن أبي حازم**: واسم أبيه سلمة بن دينار، المخزومي، أبو تمام المدني.

وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن نمير، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، واحتج به الشيخان في صحيحهما، بل الجماعة كلهم، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وقال هو وأبو زرعة: (هو أفقه من الدراوردي)، وقال الإمام أحمد: (كان يتفقه، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ليس به بأسٌ)، وذكره ابن عبد البر في من كان مدار الفتوىٰ عليه في آخر زمان مالك وبعده.

وإنما طُعِن عليه بأنه لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه، فإنهم يقولون: إنه سمعها. كما قال الإمام أحمد، ويُقال: (إنّ كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها، وقد روىٰ عن أقوامٍ لم يكن يُعرف أنه سمع منهم)، ولكن قال مصعب الزبيري: (كان فقيهاً، وقد سمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان أوصىٰ له بكتبه).

قال ابن حجر: (صدوقٌ فقيهٌ)، مات سنة أربعٍ وثمانين، وقيل قبل ذلك، روىٰ له الجماعة، أما الذهبي فقال في المغني: (وُثّق، وذكره العُقيلي في الضعفاء فلم يُحسن، وقيل: كان يُدلس كغيره من الثقات)، وصرّح بتوثيقه في الميزان، وهو الأظهر أنه: ثقةٌ، فليس فيه ما يُجرح لأجله، وأقوال الأئمة علىٰ توثيقه، وخرّج له الشيخان في صحيحهما علىٰ سبيل الاحتجاج بروايته.

وإنما تُكُلم فيه لأجل روايته عن سليمان بن بلال، وهذا لا يقتضي حطّه عن رُتبة الثقة، ومع ذلك فقد جزم مصعب الزبيري بسماعه معه، ثم وصيته له بكتبه.

يُنظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٢٤)، وسؤالات المروذي لأحمد (٢١١)، والجرح والتعديل (٥/ ٣٨٢)، وثقات ابن حبان (٧/ ١١٧)، وتهذيب الكمال (١٨/ ١٢١)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٧٣٢)، والميزان (٢/ ٦٢٦)، والتقريب (٤١١٦)، والهدي (ص٤٤١).

(٥) **سليمان بن بلال**: التيمي مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب المدني، ثقةٌ من الثامنة، مات سنة سبعٍ وسبعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٠٣)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٧٢)، والتقريب(٢٥٥٤).

(٦) **عبد الله بن جعفر**: بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر المديني، والد الإمام ابن المديني، بصريٌّ، أصله من المدينة، ضعيفٌ، من الثامنة، ويُقال: تغيّر حفظه بآخره، مات سنة ثمانٍ وسبعين، روىٰ له الترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٢)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٧٩)، والتقريب (٣٢٧٢).

ثانياً من الرواة عن أبي صالح على الوجه الأول: الأعمش، وهو:

- **سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي**، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ عارفٌ بالقراءة، وَرِعٌ، لكنه يدلس، وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وقلة تدليسه، فعدّه الحافظان العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

وقد اختلف عليه في رفع هذا الحديث ووقفه، فرواه جمهور أصحابه عنه، وهم ما يزيد على سبعةٍ وثلاثين راويـًا عنه مرفوعـًا، وخالفهم راوٍ واحدٌ فوقفه، وهو أبو شهاب: عبد ربه بن نافع الحنّاط[1] الكوفي، نزيل المدائن، أبو شهاب الأصغر، قال الحافظ الذهبي: (صدوقٌ)، من الثامنة، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وسبعين، روىٰ له الجماعة إلا الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٢)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٤٨٥)، والكاشف (٣١٢٨)، والتقريب (٣٨١٤).

ثالثاً: أبو إسحاق السبيعي:

- **هو عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو إسحاق السبيعي**، ثقة مكثر عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

رابعاً: أبو هاشم الرُمّاني[2]:

- **اسمه يحيىٰ بن دينار**، وقيل ابن الأسود، وقيل: ابن نافع، الواسطي، ثقةٌ من السادسة، مات سنة اثنتين وعشرين، وقيل سنة خمسٍ وأربعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٤٠)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٢)، والتقريب(٨٤٩٢).

---

(١) بفتح الحاء المهملة والنون وفي آخرها طاءٌ مهملة، هذه النسبة إلىٰ بيع الحنطة. الأنساب (٢/ ٩٤).

(٢) بضم الراء، وتشديد الميم وفي آخرها نون بعد الألف، هذه النسبة إلىٰ الرمان وبيعه. الأنساب (٢/ ٣٢٣).

خامساً: أبو الهيثم الطائي:

هو عدي بن عبد الرحمن أبو الهيثم الطائي الشامي، روىٰ عنه: عبد الوارث، ووكيع، وابن طهمان. هكذا نسبه مسلم في كتاب الطبقات (١/ ٣٥٦٨)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٤٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وفيه جهالة.

سادساً: محمد بن جُحَادة:

- **الكوفي**، ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٢)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٧٥)، والتقريب (٥٨١٨).

سابعاً: صالح بن أبي صالح:

- **السمّان**، أبو عبد الرحمن، واسم أبيه ذكوان، ثقةٌ، من الخامسة، روىٰ له مسلم، والترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٥٧)، والتقريب (٢٨٨٢).

الوجه الثاني: (أبو صالح عن عائشة رضي الله عنها)، رواه عنها:

- **محمد بن أبي صالح السمان.**

واختلف أهل العلم هل هو ابن أبي صالح ذَكوان السمّان، أم لا؟.

فنفىٰ الجمهور أنْ يكون أخاً لسهيل بن أبي صالح، ونقل الخطيب بسنده عن ابن معين قال: (أبو صالح السمّان كان له بنون ثلاثةٌ: سهيل، وعباد، وصالح)[1]، وكذا قال أبو حاتم الرازي: (هما - سهيل، وعباد - أَخَوَان، ولا أعلم لهما أخاً إلا ما رواه حيوة بن شُريح عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن

(١) الموضح (١/ ٢٦٩).

عائشة عن النبي ﷺ قال:" الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين".

والأعمش يروى هذا الحديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فأيهما أصح؟ قال: حديث الأعمش [الصحيح][١]، ونافع بن سليمان ليس بقوي، قلت: فمحمد بن أبي صالح هو أخو سهيل وعباد؟، قال: كذا يروونه !)[٢].

قال الخطيب: (أغفل أبو حاتم ذِكر صالح بن أبي صالح[٣] فإنّه أخوهما بغير شكٍ، فأمّا محمدٌ ففيه نظر)[٤].

وعبّادٌ هذا لقبه، ويقال له: عبد الله أيضًا، فظنّهما بعض الأئمة: كابن المديني، وابن خراش: اثنان، وهما شخصٌ واحدٌ، وهذا الذي دعى بعض من عدّ أبناء ذكوان أنْ يجعلهم أربعة، والصواب: أنّهم ثلاثةٌ، قال الخطيب: (وَهِم [ابن المديني] رَحِمَهُ اللهُ حيث جعل عبد الله وعبّاداً أخوين، وعبد الله هو عبّاد ليس غيره، وقد تابع عليًا على قوله عبد الرحمن بن خراش...وعبد الله بن أبي صالح كان يُلقبُ عبّاداً، وليس عبادٌ بأخٍ له، نصّ على ذلك أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم..، وأبو داود..، وأبو عمران موسى بن هارون بن عبد الله البغدادي، وأبو العباس محمد بن إسحاق السرّاج النيسابوري)[٥].

---

(١) ساقطة من طبعة العلل، وهي موجودة عند الخطيب في الموضح (١/ ٢٦٩) حين نقل نص كلام أبي حاتم.

(٢) العلل (١/ ح٢١٧).

(٣) هذه عبارة أبي حاتمٍ في العلل (١/ ح٢١٧)، فأما في الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٠) فقد ذكر ابن أبي حاتم صالحًا وترجم له بما يُعلم منه أنّ أباه كان يعرفه حقّ المعرفة، وذكر ابن أبي حاتم محمداً أيضًا وترجم له (٧/ ٢٥٢)، ولم يذكر شكًّا في وجوده، بل روى عن ابن معين (كما في تاريخ الدارمي م/ ٧٧٦) أنّه قال: "لا أعرفه"، فتأولها ابن أبي حاتم بقوله: "يعني لا أخبره"، قال المعلمي في حاشيته على الموضح للخطيب (١/ ٢٧٠): (وفي تأويله نظر).

(٤) الموضح (١/ ٢٦٩).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٦٤).

وعلىٰ كُلٍ فهؤلاء الأئمة الذين ذكرهم الخطيب لم يُشيروا إلىٰ محمدٍ هذا، فضلاً عن أنْ يذكروا خلافاً في كونه ابناً لذكوان السمّان !.

أما الإمام البخاري فيرىٰ العلّامة المعلمي- وهو من أكثر الناس عنايةً بكلامه وآثاره: (أنّ البخاريَّ غيرُ متيَقّنٍ من وجود أخٍ لسهيلٍ وإخوته اسمه محمدٌ، ويعضد هذا أنّه قال في ترجمة صالح [التاريخ الكبير٤/ ت٢٨٢٥]: "هو أخو سهيل، وعباد..."، فلم يذكر محمداً هذا)[١]،

وقال ابن عدي فيما نقله عنه ابن حجر: (من جعل محمداً أخاً لسُهيل فقد وَهِم، ليس في ولد أبي صالح من اسمه محمد)[٢]، قال ابن حجر: (وقد ذكره أبو داود في كتاب الإخوة[٣]، وكذا أبو زرعة الدمشقي).

قال المعلمي: (أما ابن حبان فإنّه ذكر محمداً في ثقاته[٤]، وأخرج حديثه في صحيحه[٥] علىٰ قاعدته في المجهولين)[٦].

وعلىٰ كل حال: إنْ كان محمدٌ أخا سهيل بن أبي صالح السمّان: فهو مجهول الحال، قال الذهبي: (محمد بن أبي صالح السمان عن أبيه، لا يُعرف، قال ابن المديني: لا يصح حديثه)[٧]، فلم يُذكر في ترجمته من الرواة عنه إلا اثنان فقط، وذكره ابن حبان وحده في الثقات، وقد خالفه الأعمش، وأبو هاشم الرُمّاني، وصالح بن أبي صالح السمّان، في حديثه الذي لا يُعرفُ لمحمدٍ هذا ذكرٌ في غيره.

(١) تعليقه علىٰ الموضح للخطيب (١/ ٢٧٠).
(٢) لم أقف علىٰ هذا النص في الكامل، لكن يوجد نحو هذا الكلام في (٦/ ٢٣٥)، وقد نقله ابن حجر في التهذيب (٣/ ٥٥٩).
(٣) الرواة من الإخوة والأخوات / لأبي داود (رقم/ ٣٥٥)، ولم يذكره ابن المديني في كتابه في الإخوة حين ذكر أبناء أبي صالح السمان (رقم/ ٤٣٠).
(٤) الثقات (٧/ ٤١٧).
(٥) صحيح ابن حبان (٤/ ١٦٧١).
(٦) الموضح (١/ ٢٧١).
(٧) المغني (٢/ ٥٦٣١).

وإنْ لم يكن هو: فهو مجهول العين، جاء في سؤالات البرقاني للدارقطني[(١)]: (وسألته عن حديث نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة: "الإمام ضامن"، فقال: محمدٌ هذا مجهول، وقيل هو أخو سهيل، يُترك هذا الحديث).

❁ **دراســة الاختــلاف:**

(١) الاختلاف على سهيل:

الذي يظهر والله أعلم من خلال الدراسة أنّ الوجه الثاني هو المحفوظ عنه (سهيل عن الأعمش عن أبي صالح)، وذلك لعدة قرائن:

(أ) أنّ هذا الوجه على خلاف الجادة، ولمّا كان غالب رواية سهيلٍ عن أبيه، كان من أخطأ على سهيلٍ قال: (سهيلٌ عن أبيه)، لأنّه أسهل وأقرب إلى الحفظ، بخلاف روايته عن الأعمش فهي على خلاف الغالب من حديثه، قال المعلمي: (والمعروف عندهم أنّه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون خطأً هو الجاري على الجادة، أي الجاري على الغالب)[(٢)].

(ب) أنّه قد رواه عن سُهيل ستةٌ من أصحابه، أربعةٌ منهم ثقاتٌ مدنيون، وسهيلٌ مدنيٌّ، وأهل بلد الرجل أعلم بحديثه، وهم أحفظ وأوثق، وأكثر عدداً من رواة الوجه الأول.

وقد اتفق الأئمة: أحمد، وابن المديني، والبيهقي على أنّ سهيلاً لم يسمعه من أبيه بل من الأعمش، فقد نقل البيهقي عن الإمام أحمد قوله: (وهذا الحديث لم يسمعه سهيلٌ من أبيه، إنما سمعه من الأعمش)[(٣)]، وقال أبو داود:(وسمعت أحمد مرةً أخرى سُئل عن هذا الحديث، فقال: حدّث به سهيلٌ عن الأعمش)[(٤)]،

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم/ ٤٦٦).
(٢) حاشيته على الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (١/ ٢٧١).
(٣) في سننه الكبرى (١/ ح٢٠٢٠).
(٤) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني (م١٨٧١).

وأما ابن المديني فقد نقل عنه الحافظان البيهقي وابن حجر قوله: (لم يسمع سهيلٌ هذا الحديث من أبيه، إنما سمعه من الأعمش، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين، لأنّه يقول فيه نُبِّئت عن أبي صالح)[١].

(٢) الاختلاف على الأعمش:

أما الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، فلا شك أنّ المحفوظ عنه هي الرواية المرفوعة، فقد رواها عنه سبعةٌ وثلاثون راويًا، وهم أكثر وأحفظ وأجلُّ، من أبي شهاب الحنّاط الذي وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، كيف وفي من روى الرفع عن الأعمش أثبت أصحابه فيه: كأبي معاوية، والثوري، وغيرهما؛ فرواية أبي شهاب شاذةٌ لا تصح.

وأما الخلاف في كونه سمعه من أبي صالح بواسطة، أم بلا واسطة؟ فالذي يظهر لي: أنّ الأعمش لم يسمعه من أبي صالح مباشرةً، وإنما رواه عن رجلٍ عنه، **للقرائن الآتية:**

(١) أنّ رواية محمد بن فُضيل، وشجاع بن الوليد، وأسباط بن محمد عن الأعمش التي جزم فيها الأعمش بوجود واسطة بينه وبين أبي صالح، وقد تشكك الأعمش أيضًا في سماعه له من أبي صالح في رواية إبراهيم بن حُميد، وابن نُمير، جميع هؤلاء الرواة من أصحاب الأعمش إنما نقلوا لفظ الأعمش في أدائه لهذا الحديث، بخلاف بقية الرواة الذين نقلوه بالعنعنة، ومعلومٌ أنّ العنعنة لفظٌ مجملٌ لا يفيد سماعًا ولا عدمه، والذي يذكر الصيغة الأخرى غير العنعنة (إثباتًا للسماع أو نفيًا) مُبيّنٌ لما أجمله غيره ممن نقل صيغة التحمل بلفظ (عن، وأن)، وأنّ كلمة (عن) ليست من لفظ الراوي الذي يُذكر اسمه قبلها، بل هي لفظ من دونه، فيجب قبول ما يذكره الثقة من صيغ السماع بين شيخه وشيخ شيخه مثلاً، لأنّه ناقلٌ للفظ شيخه في الأداء غير متصرّفٍ فيه، بعكس من روى (بالعنعنة)، فإنّه بمجرّد ذكره (العنعنة)

(١) البيهقي في المعرفة (٢/ ٢٦٦)، وابن حجر في التلخيص(١/ ٢٠٧).

معلنٌ أنّه لا يقصد حكاية لفظ شيخه في صيغة الرواية، وأنّه روىٰ بالمعنىٰ الذي فيه تجوّزٌ عن عبارة شيخه، هذا هو الغالب، ولذلك وجب تقديم الناقل للفظ كما هو، علىٰ المتصرّف باللفظ اختصاراً وروايةً بالمعنىٰ، ولو خالفه العدد الجمّ والثقات الجِلّة، وللمعلمي كلامٌ نفيسٌ حول هذه المسألة[(١)]، فرفع الله تعالىٰ قدر قائله.

(٢) أنّ الأعمش مع رواية جماعةٍ الحديث عنه عن أبي صالح بدون تصريح بالسماع إلا أنّه قال مرةً " سمعت أبا صالح أو بلغني عنه "، ورواه مرةً "عن رجل عن أبي صالح"، ذكر هذين البخاري؛ وقال مرة "حُدثت عن أبي صالح " ذكره الترمذي.

قال العلامة المحقق المعلمي: (فتبين أن الأعمش جزم مرتين بأنه سمعه من آخر عن أبي صالح، وتشكك مرةً، وكان في الغالب يرويه عن أبي صالح بدون تصريحٍ بسماع، والأعمش معروفٌ بالتدليس فيما يتحقق عدم سماعه، فما بالك بما يشك فيه؟!...)[(٢)].

(٣) أنّ الجادة في حديث الأعمش أن يرويه عن أبي صالح بلا واسطة، وروايته عن رجلٍ عن أبي صالح جاء علىٰ خلاف الجادة، وإذا ذكره الثقة فهي قرينةٌ علىٰ مزيد حفظٍ وضبطٍ منه.

(٤) أنّ ممن نفىٰ سماعه لهذا الحديث من أبي صالح: سفيان الثوري، أخرج ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل بسنده إلىٰ الثوري قال: (حديث الأعمش عن أبي صالح "الإمام ضامن" لا أُراه سمعه من أبي صالح)، قال ابن معين: (سمعت يحيىٰ يقول: قال سفيان الثوري: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح)[(٣)].

(١) يُنظر: التنكيل (١/ ٨٦).
(٢) حاشيته علىٰ الموضح (١/ ٢٧٠).
(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٢٤٣٠).

والثوري أثبت أصحاب الأعمش على الإطلاق، قَالَ يحيىٰ القطان: (كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش)(١)، وقَالَ أبو معاوية مُحَمَّد بن خازم: (كان سفيان يأتيني ههنا فيذاكرني بحديث الأعمش، فما رأيت أحداً أعلم بحديث الأعمش منه)(٢).

وقال الخلال: (أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوريَّ)(٣)، قال أبو داود: (سمعت زائدة يقول كنا نأتىٰ الأعمش فنكتب عنه ثم نأتىٰ سفيان فنعرض عليه فيقول لبعضها ليس هذا من حديث الأعمش فنقول إنما حدثناه الآن فيقول اذهبوا إليه فقولوا له، فنذهب إليه فنقول له، فيقول صدق سفيان فمحاه)(٤)، وقال ابن المديني: (أثبت النَّاس في الأعمش وأعلمهم به سفيان الثوري)(٥)، وقال أبو حاتم: (أثبت الناس في الأعمش: سفيان ثم أبو معاوية)(٦).

ولهذا نفىٰ جماعة من الأئمة سماع الأعمش لهذا الحديث من أبي صالح، وهذا إعلالٌ منهم لحديث الأعمش بالانقطاع، وهم: الثوري، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن معين، والدارقطني، والبيهقي.

فقد نقل العلائي عن ابن معين قوله: (لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح)(٧).

وأما الإمامان: أحمد، وابن المديني فقد اتفقا علىٰ أمرين، الأول: أنّ سُهيلاً لم يسمعه من أبيه وإنما سمعه من الأعمش، والثاني: أنّ الأعمش لم يسمعه من أبي صالحٍ أيضاً.

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ١٦٧).
(٢) مقدمة الجرح (١/ ٦٣) وتاريخ بغداد (٩/ ١٦٧) وشرح العلل (٢/ ٥٣٠).
(٣) شرح العلل (٢/ ٥٣٣).
(٤) تاريخ بغداد (٩/ ١٦٧).
(٥) تاريخ المقدمي (٩٩٨).
(٦) التهذيب (٣/ ٥٥٢).
(٧) جامع التحصيل (ص/ ١٩٠).

قال الإمام أحمد: (وهذا الحديث لم يسمعه سهيلٌ من أبيه، إنما سمعه من الأعمش)[١]، وقال أبو داود السجستاني: (سمعت أحمد يقول: هُشيمٌ لم يسمع حديث أبي صالح " الإمام ضامنٌ " من الأعمش، وذاك أنّه قيل لأحمد: إنّ هشيماً قال فيه: " عن الأعمش قال: حدثنا أبو صالح ". وسمعت أحمد مرةً أخرىٰ سُئل عن هذا الحديث، فقال: حدّث به سهيلٌ عن الأعمش، ورواه فضيلٌ عن الأعمش عن رجلٍ، ما أُرىٰ لهذا الحديث أصلاً)[٢].

وأما ابن المديني فقد نقل عنه الحافظ ابن حجر قوله: (لم يسمع سهيلٌ هذا الحديث من أبيه، إنما سمعه من الأعمش، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين، لأنّه يقول فيه نُبئت عن أبي صالح)[٣].

وقال ابن المديني أيضاً: (لا يصح حديث أبي صالحٍ عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالحٍ عن عائشة في هذا، وأصح شيءٍ في هذا الباب عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً) نقله الترمذي عنه كما تقدم، وقال الدارقطني: (وزعم ابن المديني أنّ حديث يونس عن الحسن مرسلاً عن النبي ﷺ بذلك أحبها إليه، وأحسنها إسناداً)[٤].

وأما الدارقطني فقد نقل عنه ابن حجر[٥] أنّه يرجح طريق أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم أقف علىٰ مستند ابن حجر في هذا النقل، اللهم إلا إنْ كان قد أخذ هذا مما في سؤالات البرقاني له[٦] حيث قال: (سألته عن حديث نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة: " الإمام ضامن "، فقال: محمدٌ هذا مجهول، وقيل هو أخو سهيل، يُترك هذا الحديث)، وهذا بلا شك لا يعني ترجيح

(١) نقله البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ٢٠٢٠).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني (م١٨٧١).

(٣) نقله عنه البيهقي في المعرفة (٢/ ٢٦٦)، وابن حجر في التلخيص (١/ ٢٠٧).

(٤) العلل (١٠/ ١٩٨).

(٥) التلخيص (١/ ٢٠٧).

(٦) (رقم/ ٤٦٦).

حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه كما هو معلوم، كيف وقد صرّح الدارقطني نفسُه باضطراب الحديث عن أبي صالحٍ نفسِه[١]!.

والذي يظهر لي أنّ الدارقطنيَّ يوافق ابن المديني علىٰ ردِّ كلا الوجهين عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، وهذا مقتضىٰ الحكم علىٰ الحديث بالاضطراب حيث قال: (وقد اضطرب الحديث عن أبي صالح)، وكون الاضطراب عن أبي صالح فهو يشمل كلا الوجهين المرويين عنه.

وثَمّةَ أمرٌ آخر: وهو أنّ أبا معاوية رواه عن الأعمش عن شيخين له: أبي صالح، وأبي رزين كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

والذي يظهر لي والله أعلم أنّ أبا معاوية قد وهِم في ذكر أبي رزين فيه، فالحديث مشهورٌ عن أبي صالح، ثمّ لم يذكر أحدٌ من الرواة عن الأعمش في روايتهم عنه إلا أبا صالح، فتفرُّد أبي معاوية، ومخالفته لجمهور أصحاب الأعمش، لا سيما وفيهم أثبت وأتقن أصحابه: كالثوري، ووكيع، وشعبة، وغيرهم.

كلُّ ذلك مما يقوي القول بأنّ زيادته غير محفوظة، أضف إلىٰ ذلك أنّ أبا معاوية قد حُفظ عليه بعض الأخطاء عن الأعمش، فلعل هذا منها، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (أبو معاوية من أحفظ - وفي رِوَايَة: أثبت - أصحاب الأعمش. قلت له: مثل سفيان؟ قَالَ: لا سفيان في طبقة أخرىٰ، مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش[٢])، وَقَالَ أَيْضًا: (كان أبو معاوية عنده أحاديث يقلبها عَن الأعمش[٣]، وإذا وقع في غَيْر الأعمش جاء بأعاجيب)[٤]، وَقَالَ الخلال: (أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوريَّ)[٥].

(١) كما في العلل له (١٠/ ١٩٨).

(٢) نقله ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٥٣١).

(٣) نقله ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٥٣٣).

(٤) العلل (١٢٨١)، والمنتخب من علل الخلال (ص٣٢٣و٣٢٤).

(٥) شرح العلل (٢/ ٥٣٣).

(٣) الاختــلاف على أبي صالحٍ:

اختلف عليه على وجهين:

أ. فقد رواه عنه عن أبي هريرة ﵁ جماعة:

(١) **الأعمش**: وتقدم الكلام علىٰ روايته، وأنّ الصواب أنّه رواه عن رجلٍ عنه، فسقط الاحتجاج بروايته.

(٢) **محمد بن جُحادة**: والإسناد إليه ضعيفٌ لا يصح، لأنّ فيه الحسن بن أبي جعفر الراوي عن ابن جُحادة، وهو ضعيف الحديث[١]، فلا تصح روايته أيضًا.

(٣) **أبو إسحاق السبيعي**: وهذه الرواية خطأٌ غير محفوظة، أخطأ موسىٰ بن داود الضبي[٢] فجعله عن زُهير بن معاوية عن أبي إسحاق به، وتابعه: مصعب بن سعيد المصيصي (ضعّفه ابن عدي وقال: يُحدّث عن الثقات بالمناكير ويُصحّف عليهم)[٣]، ومع ذلك فالراوي عنه: الفضل بن محمد العطّار (كذابٌ)[٤]، فالمتابعةُ ساقطةٌ بمرة، والمحفوظ عن زُهير عن الأعمش به، قال الدارقطني: (رواه زهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي صالح عن أبي هريرة ﵁، قاله موسىٰ بن داود عنه، فإن كان موسىٰ حفظه فقد أغرب به، وحدّث به الفضل بن محمد العطّار - وكان ضعيفًا- عن أبي خيثمة مصعب بن سعيد عن زُهير عن أبي إسحاق أيضًا. وقال غيرهما: عن زُهير عن الأعمش، وهو الصواب)[٥]، فرجع الحديث إلىٰ الأعمش، ومع ذلك فحتىٰ من يرىٰ أنّ رواية موسىٰ بن داود محفوظة فَيَرِدُ عليه أنّ رواية زهير بن معاوية

---

(١) التقريب/ (١٢٣٢).

(٢) ثقةٌ/ (الكاشف ٥٦٩٢).

(٣) الكامل (٦/ ١٨٤٦).

(٤) المغني في الضعفاء (٤٩٤١)، واللسان (٤/ ٦٥٧٨).

(٥) العلل (١٠/ ١٩٦).

عن أبي إسحاق متأخرة، فقد روىٰ عنه بعد اختلاطه[1].

(٤) **أبو الهيثم الطائي**: وتقدم أنّه مجهولٌ لا يُعرف، فروايته ضعيفة.

(٥) **أبو هاشم الرُماني**: وتقدّم أنه ثقةٌ.

(٦) **صالح بن أبي صالح**: وتقدّم أنه ثقةٌ أيضًا، وروايتهما (الرُمّاني، وصالح) لم أقف عليها إلا عند الدارقطني تعليقًا، ولا يُدرىٰ ما صحة الطريق إليهما، ولكنّ جَزْمَ الإمام أحمد بأنّ الحديث ليس له أصلٌ بالكُليّة عن أبي صالح، وكلام ابن المديني في أنّه لا يصح في الباب شيءٌ إلا عن الحسن مرسلاً، وحُكم الدارقطني عليه بالاضطراب والترك - وسيأتي نقل جميع هذه النصوص بعد قليلٍ بإذن الله -، كل هذا مشعرٌ بعدم اعتبار هذين الطريقين.

ب. أبوصالح عن عائشة، رواه عنه:

نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح السمان عن أبيه به، ونافع بن سليمان (صدوقٌ إلا أنّه يحدث عن الضعفاء)[2].

والذي يظهر لي والله أعلم: أنّ رواية محمد السمان هذه غير محفوظة، فقد خالفه من هو أثبت منه، وأكثر عدداً: الأعمش وهو أحفظ منه وأثبت، قال ابن المديني: (الأعمش أثبت في أبي صالح من غيره)[3]، وأخوه صالح، وأبو هاشم الرُماني كلُّهم رووه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد جزم جماعةٌ من الأئمة بأنّ الصحيح المحفوظ في الاختلاف علىٰ أبي صالح هو حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومنهم الأئمة: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والعقيلي، وابن خزيمة، وهذه أقوالهم:

قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وذكر سهيل بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح فقال: هما أخوان، ولا أعلم لهما أخًا إلا ما رواه حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان

(١) يُنظر: نهاية الاغتباط ص/ ٢٧٣.

(٢) التقريب(٧١٢٢).

(٣) العلل لابن المديني (ص٨٠).

عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال: (الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين). والأعمش يروي هذا الحديث عن أبىٰ صالح عن أبىٰ هريرة عن النبي ﷺ فأيهما أصح؟ قال: حديث الأعمش الصحيح، ونافع بن سليمان ليس بقوي، قلت: فمحمد بن أبىٰ صالح هو أخو سهيل وعبّاد؟، قال: كذا يروونه !)[1]، ونقل الترمذي عن أبي زرعة قال: (حديث أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أصح من حديث أبي صالح عن عائشة رضي الله عنها)[2].

وأما العقيلي فقد نقل عنه ابن حجر[3] أنهّ يرجح طريق أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم أقف علىٰ نص كلام العقيلي.

وقال ابن خزيمة بعد أن ذكر حديث عائشة رضي الله عنها:(الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح)[4].

أما الإمام البخاري فنظر إلىٰ الحديث من حيث إنّه اختلافٌ بين شيخٍ مجهولٍ روىٰ عنه الأعمش، وبين محمد بن أبي صالح، فرأىٰ عكس قول الجمهور !، وهو: أنّ حديث أبي صالح عن عائشة أصح من حديث أبي هريرة رضي الله عنهم في هذا الباب، نقله عن الترمذي[5].

وللعلّامة المحقق عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تحريرٌ نفيسٌ، بيّن فيه حُجّة الفريقين (ممن رجّح أنّ الحديث حديث عائشة كالبخاري، وممن رأىٰ أنّه حديث أبي هريرة كأبي حاتم ومن تابعه)، وحرّر محل الاختلاف بين القولين، وهذا نصُّه بحروفه: (...ولا ريب أن الأعمش هو نفسه إمام حافظ متقن لا يذكر مثل محمد هذا،

(١) العلل (١/ ح٢١٧).
(٢) الجامع (١/ ص٤٠٤).
(٣) التلخيص (١/ ٢٠٧).
(٤) في صحيحه (٣/ ١٦).
(٥) الجامع (١/ ٤٠٤)، وفي العلل الكبير (١/ ٢٠٩).

ولكن هناك أمراً يظهر أن أبا حاتم و أبا زرعة وابن خزيمة لم يقفوا عليه، وذلك أن الأعمش مع رواية جماعة الحديث عنه عن أبي صالح بدون تصريح بالسماع قال مرة: " سمعت أبا صالح أو بلغني عنه "، ورواه الأعمش مرة عن رجل عن أبي صالح، ذكر هذين البخاري؛ وقال مرة: "حُدّثت عن أبي صالح " ذكره الترمذي.

فتبين أن الأعمش جزم مرتين بأنه سمعه من آخر عن أبي صالح وتشكك مرة، وكان في الغالب يرويه عن أبي صالح بدون تصريحٍ بسماع، والأعمش معروفٌ بالتدليس فيما يتحقق عدم سماعه، فما بالك بما يشُكُّ فيه؟!، وإذا كان الأمر هكذا فلا معنىٰ للموازنة بين الأعمش ومحمد بن أبي صالح، وإنما الصواب الموازنة بين رواية الأعمش عن رجل لا يُدرىٰ من هو عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وبين رواية نافع بن سليمان ذاكَ الحديث عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

والمعروف عندهم أنّه إذا وقع الاختلاف علىٰ وجهين، فأقربهما أن يكون خطأً هو الجاري علىٰ الجادة، أي الجاري علىٰ الغالب، وعامة رواية أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، فمن أخطأ عليه أو كذب، فإنّه يسلك هذه الجادة فيقول: " أبو صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه "، فمن هنا رجّح البخاري الوجه الآخر، لا تخطئةً للأعمش، بل لشيخه الذي لا يُدرىٰ من هو؟، والأعمش معروفٌ بأنّه كان يسمع ويروي عن كل أحد...) (١).

ومنهم من صحح الوجهين معـاً: كابن حبان، ومن المعاصرين أحمد شاكر، وهذا كلامهما:

قال أبو حاتم ابن حبان في صحيحه: (سمع هذا الخبر أبو صالح السمان عن عائشة علىٰ حسب ما ذكرناه، وسمعه من أبي هريرة مرفوعـاً، فمرةً حدّث به عن عائشة، وأخرىٰ عن أبي هريرة، وتارة وقفه عليه ولم يرفعه، وأما الأعمش فإنه

(١) حاشيته علىٰ الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (١/ ١٧٠-١٧١).

سمعه من أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً، وسمعه من[١]أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وقد وَهِم من أدخل بين سهيلٍ وأبيه فيه الأعمش، لأن الأعمش سمعه من سهيلٍ، لا أنّ سهيلاً سمعه من الأعمش)[٢].

وقال أحمد شاكر عَقِب كلام الحافظ ابن حبان: (وهو الحقُّ الذي قامت عليه الأدلة الواضحة)[٣].

إذاً فالأعمش لم يسمعه من أبي صالح، بينهما راوٍ مجهولٌ، فلا يثبت حديث أبي هريرة ﷺ بهذا السند. ومحمد بن أبي صالح مختلفٌ في تعيينه، ولا يخلو حاله على أيٍّ احتمال من جهالة، قال العلامة المعلمي: (فأما حكم الحديث فلو صرّح الأعمش بسماعه من أبي صالح، ولم يأتِ عنه ما يُخالف ذلك لكان صحيحاً، ولكن قد جاء عنه ما عرفْت، فلا يكون الحديث من طريقه صحيحاً ولا حسناً، وكذلك على قول الجمهور لا يكون الحديث صحيحاً من الوجه الآخر لجهالة محمد بن أبي صالح، ولهذا قال الترمذي بعد أنْ حكى قول البخاري: " وذكر عن ابن المديني أنّه لم يُثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح عن عائشة ﷺ في هذا"، فأما ابن حبان فإنّه ذكر محمداً في ثقاته، وأخرج حديثه في صحيحه على قاعدته في المجهولين، والله أعلم)[٤].

ويرى ابن المديني أنّ أصح أسانيد هذا الحديث هو عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلاً، قال الدارقطني: (وقد اضطرب الحديث عن أبي صالح، وزعم ابن المديني أنّ حديث يونس عن الحسن مرسلاً عن النبي ﷺ بذلك أحبها إليه، وأحسنها إسناداً)[٥].

(١) كذا في الأصل، والصواب (وسمعه من سهيل بن أبي صالح)، كما يدل عليه السياق، وما سيأتي في نهاية النص.
(٢) الإحسان (٤/ ح٥٥٩).
(٣) في تعليقه على جامع الترمذي (١/ ٤٠٦).
(٤) في تعليقه على الموضح للخطيب (١/ ٢٧١).
(٥) العلل (١٠/ ١٩٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ لا يثبت من كلا الطريقين (عن أبي هريرة، وعائشة ﵄)، وإنما هو عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً[(١)]، وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنه مرسلٌ. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الحادي والخمسون

قال الإمام أحمد ﵀ في المسند (٣/ح ١٠٢٨٦):

حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنا صَالِحٌ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ عبد الله بْنَ حُذَافَةَ ﵁ يَطُوفُ فِي مِنًىٰ أَنْ لاَ تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللهِ ﷿.

قال الإمام ابن المديني ﵀:

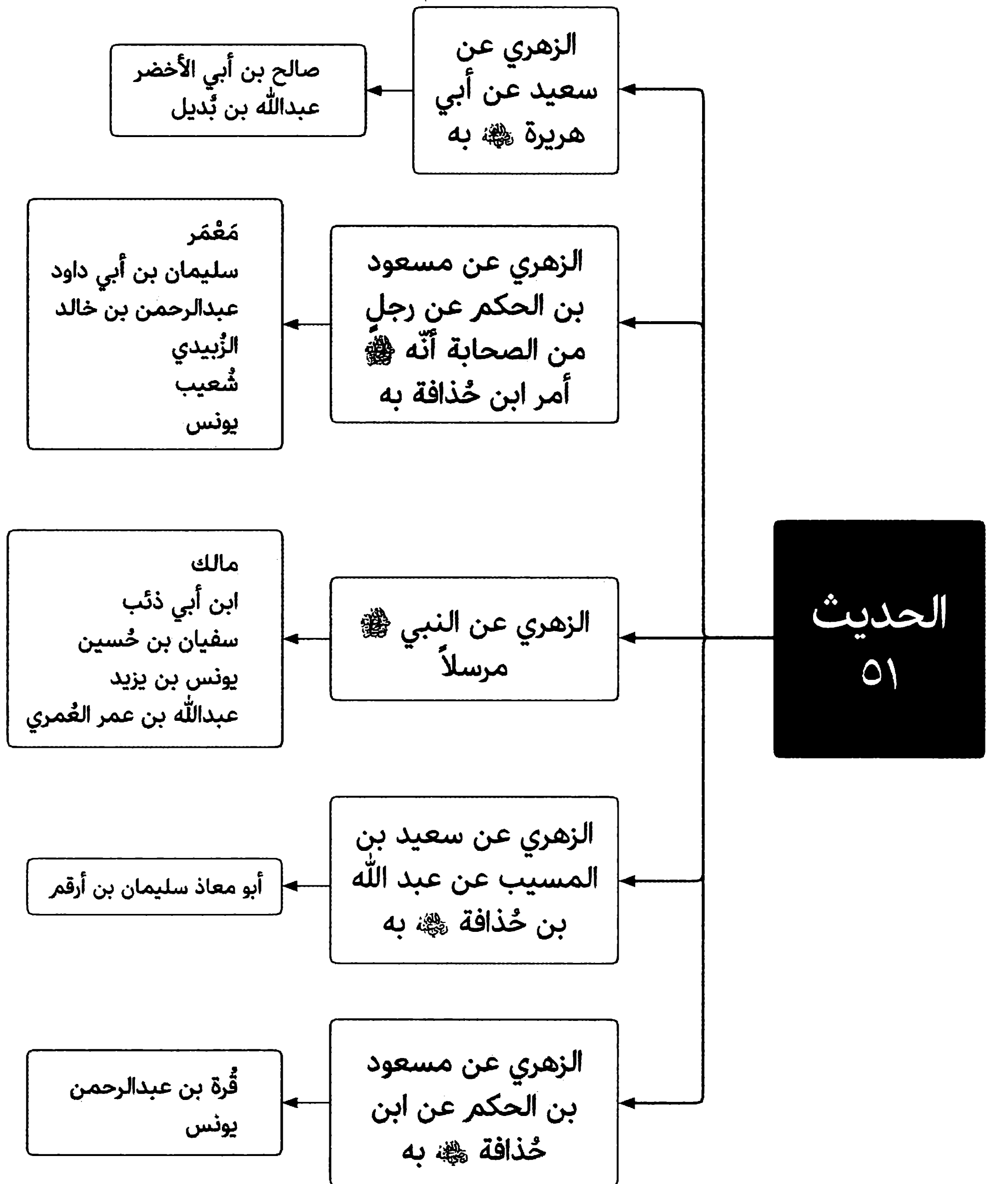
(رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﵁، ورواه معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم[(٢)] أنّ النبي ﷺ بعث ابن حُذافة.

والحديث حديث معمر، وحديث صالحٍ غلط).

العلل لابن المديني (ص/ ٧٩، رقم / ١٢٢).

(١) رواية الحسن رواها البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ح٢٠٣٠)، وفي المعرفة (٢/ ح٢٦٥٢) بسندٍ صحيحٍ إلىٰ الحسن.

(٢) هكذا في نسخة العلل المخطوطة (١٩/ أ) والمطبوعة، ورواية معمر التي وقفت عليها فيها: (عن رجلٍ من الصحابة) كما هو مبيّنٌ في الوجه الثاني، أما هذا الوجه عن معمر فلم أقف عليه.


الحديث ٥١
الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ به
صالح بن أبي الأخضر
عبدالله بن بُديل
الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجلٍ من الصحابة أنّه ﷺ أمر ابن حُذافة به
مَعْمَر
سليمان بن أبي داود
عبدالرحمن بن خالد
الزُبيدي
شُعيب
يونس
الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً
مالك
ابن أبي ذئب
سفيان بن حُسين
يونس بن يزيد
عبدالله بن عمر العُمري
الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن حُذافة ﷺ به
أبو معاذ سليمان بن أرقم
الزهري عن مسعود بن الحكم عن ابن حُذافة ﷺ به
قُرة بن عبدالرحمن
يونس

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه به) رواه عنه:

(١) **صالح بن أبي الأخضر**: رواه أحمد في المسند (٣/ ح١٠٢٨٦)، و(٣/ ح١٠٥٣٤).

(٢) **عبد الله بن بُديل**: أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٢٨٣)، وعلّقه في العلل (٩/ ١٧٧) إلا أنّه جعل المنادي (بُديل بن وَرْقاء الخزاعي) بدل ابن حُذافة، وزاد في ندائه: (ألا إنّ الذكاة في الحلق واللَّبَّة، ألا ولا تعجلوا الأنفس أن تزهق، وأيام منىٰ أيام أكلٍ وشربٍ وبِعال)، وهو من رواية: سعيد بن سلّام العطار عن عبد الله بن بُديل عن الزهري به. قال الدارقطني: (وهما ضعيفان).

الوجه الثاني: (الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجلٍ من الصحابة أنّه ﷺ أمر ابن حُذافة به) بدون آخره (وذِكْرٍ لله...)، رواه عنه:

(١) **مَعْمَر**: رواه أحمد في المسند (٦/ ح٢١٤٤٣).

(٢) **سليمان بن أبي داود الحرّاني**: أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ١٨٧)، وأشار إلىٰ انقطاعه أيضاً.

(٣) **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر**: ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٣٤) معلقاً.

(٤) **الزُبيدي**: أخرجه في النسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٢٨٨٢).

(٥) **شُعيب**: ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٣٤) معلقاً، وأخرجه مسنداً النسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٢٨٨١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/ ٣٤٦).

(٦) **يونس**: علقه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٣٤)، ولم أقف عليه مسنداً.

إلا أنّ هؤلاء الثلاثة (الزُبيدي، وشعيب، ويونس) ذكروا ما يدلُّ علىٰ أنّ الزهري لم يسمعه من مسعود، فقالوا: (عن الزهري أنّه بلغه أنّ مسعود بن الحكم) به.

الوجه الثالث: (الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً) رواه عنه:

(١) **مالك:** في موطئه (ح٨٤٤)، ومن طريقه: النسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٢٨٨٤).

(٢) **ابن أبي ذئب:** أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ١٨٧)، وذكره معلقـًا ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٣٤)، وابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٢٤).

(٣) **سفيان بن حُسين:** أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/ ٣٠٤).

(٤) **يونس بن يزيد:** ذكره معلقـًا ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٢٤)، ولم أقف عليه مسنداً.

(٥) **عبد الله بن عمر العُمري:** ذكره معلقـًا ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٢٤)، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرابع: (الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن حُذافة رضي الله عنه به) رواه عنه:

أبو معاذ سليمان بن أرقم: أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ١٨٧)، وذكره في العلل معلقـًا (٩/ ١٧٦)، وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ح٥٤٧)، وأبو نُعيم في معرفة الصحابة (٣/ ح٤٠٦٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/ ٣٤٦).

الوجه الخامس: (الزهري عن مسعود بن الحكم عن ابن حُذافة رضي الله عنه به) رواه عنه:

(١) **قُرة بن عبد الرحمن:** أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ح٥٤٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (١/ ح٥٤٤) وقال: (لم يروه عن قُرّة إلا سويدٌ، ورِشْدين)، وأخرجه أيضـًا في (٨/ ح٨٢١٧) وقال: (لم يروِ هذا الحديث عن الزهري إلا قُرة، تفرّد به سويد بن عبد العزيز)، والحاكم في المستدرك (٣/ ح٦٦٥٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/ ٣٤٦)، وابن حجر في الإصابة معلقـًا (٤/ ٥٦).

(٢) **يونس:** أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ح٥٤٧).

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره على الزهري، وهو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

أما الوجه الأول فقد رواه عنه راويان هما:

(١) **صالح بن أبي الأخضر**: اليمامي، مولى هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيفٌ يُعتبر به، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **عبد الله بن بُديل**: ابن وَرقاء، ويُقال: ابن بُديل بن بشر الخزاعي، ويُقال: الليثي، المكي، من الطبقة الثامنة، روى له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والنسائي.

روى عن: الزهري، وعمرو بن دينار، وغيرهما. وعنه: ابن مهدي، وزيد بن الحُباب، وغيرهما.

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي: (كان صاحب غلط)، وقال الدارقطني: (ضعيف الحديث)، وقال ابن عدي: (له أحاديث مما تُنكر عليه الزيادة في متنه أو إسناده، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره)، وقال الذهبي: (صويلح الحديث، له ما يُنكر)، وقال أيضاً: (فيه ضعف)، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (رقم ١٩٩٠).

والذي يظهر لي والله أعلم أنّه ضعيفٌ يُعتبر به، وكلام ابن معين يُحمل على عدالته وديانته، ولكنه ضعيفٌ في ضبطه وحفظه، لكثرة أغلاطه، وهذا ما أشار إليه أبو حاتم بقوله: (صاحب غلط)، فكأن الغلط ملازمٌ له في روايته.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٤)، علل ابن أبي حاتم (٢/ ح١٨٦٤)، ثقات ابن حبان (٧/ ٢١)، والكامل (٤/ ٢١٣)، وسنن الدارقطني (٢/ ٢٠٠)، والعلل له (٢/ ٢٦)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٢٥)، والكاشف (٢٦٢٤)، والمغني (٣١١٠)، والتقريب (٣٢٤١).

والراوي عنه: سعيد بن سلّام العطار: متروكٌ متهمٌ بالكذب، اتهمه أحمد وابن نُمير، وقال البخاري: يُذكر بوضع الحديث، وقال النسائي وغيره: ضعيفٌ.

يُنظر: التاريخ الكبير (٣/ ٤٨١)، والميزان (٢/ ١٤١)، والمغني في الضعفاء (٢٤٠٠).

أما الوجه الثاني، فقد رواه عنه:

(١) **مَعْمَر**: ابن راشد الأزدي البصري، ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **سليمان بن أبي داود الحرّاني**: واسم أبي داود سالم، ضعيفٌ جداً، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٣) **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر**: الفهمي، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) **الزُبيدي**: محمد بن وليد بن عامر الزُبيدي، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) **شُعيب**: بن أبي حمزة، ثقة عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٦) **يونس بن يزيد**: الأيلي، ثقةٌ وفي روايته عن الزهري وهمٌ قليلٌ، وفي غيره خطأ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

أما الوجه الثالث فرواه عنه:

(١) **مالك**: ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **محمد بن أبي ذئب**: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٣) **سفيان بن حُسين**: ابن حسن الواسطي، ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم، أما في الزهري فضعيف، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٤) **يونس بن يزيد**: الأَيْلي، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني.

(٥) **عبد الله بن عمر العُمري**: ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ﷺ، أبو عبد الرحمن العُمَري المدني، ضعيفٌ عابدٌ، من الطبقة السابعة، مات سنة إحدىٰ وسبعين ومائة، وقيل بعدها، روىٰ له مسلم -قال المزي: مقروناً-، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٠٩)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٣٢٧)، والتقريب(٣٥١٣).

أما الوجه الرابع فقد رواه عنه:

- **أبو معاذ سليمان بن أرقم**: البصري، ضعيفٌ، من السابعة، روىٰ له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٠٠)، تهذيب الكمال(١١/ ٣٥١)، التقريب (٢٥٤٧).

أما الوجه الخامس فقد رواه عنه:

(١) **قُرة بن عبد الرحمن**: ابن حَيويل المَعَافِري[١] المصري، يُقال: اسمه يحيىٰ.

اختُلف في حاله، فوثّقه الفسوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأوزاعي: (ما أعلم أحداً أعلم بالزهري من قُرّة). وقال ابن عدي - بعد أن ذكر بعض مناكيره ومنها هذا الحديث-: (ولِقُرّة أحاديث صالحة يرويها عنه رِشدين، وسويد بن عبد العزيز، وابن وهبٍ والأوزاعي، وغيرهم، وجملة حديثه عند هؤلاء، ولم أرَ في حديثه حديثاً مُنكراً جداً فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به)، وقال العجلي: (يُكتب حديثه)، وقال الذهبي: (صويلح الحديث، روىٰ له مسلم في الشواهد، وضُعّف)، وقال ابن حجر: (صدوق له مناكير)، من السابعة، مات سنة سبع وأربعين ومائة، روىٰ له مسلم مقروناً، والأربعة.

---

(١) بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء والراء، هذه النسبة إلىٰ رجلٍ اسمه المعافر.النساب (٤/ ٣٢٢).

وضعّفه الإمام أحمد بن حنبل فيما نقله الجوزجاني، والعُقيلي عنه أنّه قال فيه: (منكر الحديث جداً)، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، وقال أبو زرعة: (الأحاديث التي يرويها مناكير).

أما ابن معين فتعدّد قوله فيه؛ إذ نقل ابن شاهين أنّه قال: (ليس به بأسٌ عندي)، وقال في رواية ابن طَهْمان: (ليس بقوي الحديث)، وقال في رواية ابن أبي خيثمة: (ضعيف الحديث)، وقال أبو داود: (في حديثه نكارةٌ)، وقال أبو زرعة الدمشقي: (ذِكره أحسن من حديثه)، وقال الدارقطني: (ليس بقويٍ في الحديث).

ويظهر أنّ الراجح في حاله كما قال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ له مناكير)، ويُحمل توثيق من وثّقه مطلقـًا علىٰ جانب العدالة، وتضعيف من ضعّفه علىٰ المناكير التي رواها جمعـًا بين الأقوال

ثمّ إنّ ابن حبان تعقّب من قال: إنّ قُرّة أعلم الناس بالزهري، فقال: (وكيف يكون قُرّة بن عبدالرحمن أعلم الناس بالزهري، وكلُّ شيءٍ رُوي عنه لا يكون ستين حديثـًا، بل أتقن الناس في الزهري: مالك، ومَعْمر، والزُبيدي، ويونس، وعُقيل، وابن عُيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان، والضبط والمذاكرة، وبهم يُعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضـًا في شيءٍ يرويه).

أما ابن حجر فوجّه كلام الأوزاعي بقوله: (ويظهر أنّ مراد الأوزاعي أنّه أعلم بحال الزهري من غيره، لا في ما يرجع إلىٰ ضبط الحديث، وهذا هو اللائق).

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٣١)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٦٠)، الضعفاء الكبير (٣/ ٤٨٥)، أحوال الرجال (١٦٥)، رواية الدقاق عن ابن معين (٦٨٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ٣٤٢)، الكامل (٦/ ٢٠٧٧)، الثقات لابن شاهين (رقم ١١٦٣)، سنن الدارقطني (١/ ٢٢٩)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٥٨١)، والكاشف (٤٥٧٢)، ذِكر من تُكُلم فيه وهو مُوثق (١٥٦)، والتهذيب (٨/ ٣٧٤)، والتقريب (٥٥٧٦).

(٢) **يونس**: بن يزيد الأيلي، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني.

وأما مسعود بن الحكم فهو: ابن الربيع بن عامر الأنصاري، أبو هارون المدني، له رؤيةٌ، وله روايةٌ عن بعض الصحابة، روىٰ له مسلم، والأربعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٢)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٧١)، التقريب (٦٦٥٣).

دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول: فهو خطأٌ غير محفوظٍ عن الزهري، غَلِط فيه صالح بن أبي الأخضر، وقد جزم ابن المديني، والنسائي بغَلَطِه، وصالحٌ من الطبقة الثالثة في أصحاب الزهري وهم الذين لازموه، ورووا عنه، ولكن تُكُلم في حفظهم، قال الإمام النسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٢٨٨٤) عن حديث صالح: (حديثه هذا خطأٌ، [لا نعلم أحداً قال في هذا "عن سعيد" غير صالح بن أبي الأخضر](١)، وهو كثير الخطأ عن الزهري... ضعيفٌ).

وأما متابعةُ عبد الله بن بُديلٍ له، فلا يُعتبر بها؛ لأنها منكرةٌ جداً، فالراوي عن ابن بُديلٍ: سعيد العطار متروكٌ متهمٌ بالكذب، وابن بُديلٍ نفسُه ضعيفٌ، فلا يلتفت إلىٰ روايته.

وأما الوجه الثاني:

فقد رواه أكثر أصحاب الزهري، وفيهم بعض أهل الطبقة الأولىٰ من أصحاب الزهري التي جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له: كالزُبيدي، ومَعْمَر، وشعيب، ويونس.

وأما عبد الرحمن بن مسافر فهو ثقةٌ أيضاً، معدودٌ في الطبقة الثانية، من أهل الحفظ والإتقان، ولكن لم تطل صحبته للزهري، وإنما صحبه مدة يسيرة، ولم يمارس حديثه، وهو في الإتقان دون الطبقة الأولىٰ.

---

(١) ما بين القوسين زيادةٌ نقلها المزي في التحفة (١٠/ ٢٥).

فهؤلاء خمسةٌ من الثقات من أصحاب الزهري كلهم رووه عنه على الوجه الثاني، فاجتمعت قرينتا كثرة العدد، والحفظ والإتقان.

وقرينةٌ ثالثةٌ: وهي أنّ شعيباً، وابن مسافر كانا من أصحاب الكتب، وهذا يدلُّ على مزيد ضبطٍ وإتقان، فمهما قوي الحفظ، فهو مظِنّة الخطأ، وقال أحمد بن العباس عن يحيى بن معين: (شعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وعُقيل بن خالد هؤلاء أصحاب كتب)[1]، والذي يظهر والله أعلم أنّ هذا الوجه هو أصح الأوجه عن الزهري.

وبَقِيت مسألةٌ وهي: أنّ أصحاب الزهري الذين رووا عنه هذا الوجه مع أنهم متفقون على إسناده وأنهّ مرويٌّ (عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنّه ﷺ أمر عبد الله بن حُذافة...الحديث)، إلا أنّهم-كما قد يظهر ولو في أوّل وهْلةٍ – مُختلفون في صيغة التحمل بين الزهري وشيخه مسعود، فهل سمع الزهري هذا الحديث من مسعود بن الحكم مباشرةً، أم بينهما واسطةٌ؟.

والجواب: أنّ روايةَ معمرٍ، وابنَ مسافر عن الزهري عن مسعود بالعنعنة.

وأما الزُبيدي، وشعيب، ويونس الأيلي فقد ذكروا ما يدلُّ على أنّ الزهري لم يسمعه من مسعود، فقالوا: (عن الزهري أنّه بلغه أنّ مسعود بن الحكم)، وقولهم هو المحفوظ والمُقدّمُ لعدة قرائن:

(١) أنّ رواية معمرٍ، وابن مسافرٍ- عند النظر والتحقيق- لا معارضة أصلاً بينها وبين رواية الثلاثة الآخرين (الزُبيدي، وشعيب، ويونس) الذين ذكروا الصيغة التي روى بها الزهري هذا الخبر، والتي تفيد عدم سماعه له من مسعودٍ مباشرة.

فمعلومٌ أنّ العنعنة لفظٌ مجمل لا يفيد سماعاً ولا عدمه، والذي يذكر الصيغة الأخرى غير العنعنة (إثباتاً للسماع أو نفياً) مُبيّنٌ لما أجمله غيره ممن نقل صيغة

---

(١) تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٠).

التحمل بلفظ (عن، أو أن)، فيجب قبول ما يذكره الثقة من صيغ السماع بين شيخه وشيخ شيخه مثلاً، لأنّه ناقلٌ للفظِ شيخه في الأداء غير متصرّفٍ فيه، بعكس من روىٰ (بالعنعنة)، فإنّه بمجرّد ذكره (العنعنة)، مُعلنٌ أنّه لا يقصد حكاية لفظ شيخه في صيغة الرواية، وأنّه روىٰ بالمعنىٰ الذي فيه تجوّزٌ عن عبارة شيخه، هذا هو الغالب، ولذلك وجب تقديم الناقل للفظ كما هو، علىٰ المتصرّف باللفظ اختصاراً وروايةً بالمعنىٰ، وللمعلمي كلامٌ نفيسٌ في هذه المسألة(١)، وعليه فلا تعارض بين الروايتين أصلاً.

(٢) ومما يدلُّ علىٰ ترجيح القول بأنّ الزهري لم يسمعه من مسعود حتىٰ علىٰ رأي من يرىٰ أنّ ثمّة تعارضاً بين الروايتين، فعندئذٍ لا بد من النظر والترجيح، ومعلومٌ أنّ الزُبيدي أحفظ من معمر، وإذا اختلفا فالقول قول الزُبيدي لأنّه سمع مرتين عن الزهري، وكان الزهريُّ نفسُه يثني عليه كثيراً ويُقدّمه، قال الزهري:(من فاته عني شيء من حديثي فليسمعه من الزُبيدي)(٢)، وقال محمد بن سالم: (أتيت الزهريَّ أقرأ عليه، فقال: تسألني وهذا محمد بن الوليد بين أظهركم !، وقد حوىٰ ما بين جنبيَّ من العلم)(٣)، وقَالَ ابن أبي حاتم: (قيل لأبي: الزُبيدي أحفظ من معمر؟ قَالَ: أتقن من معمر في الزُّهْرِي، وحدَه. فإنه سمع من الزُّهْرِي إملاءً ثُمَّ خرج إلىٰ الرصافة فسمع منه أيضاً)(٤)، وقال أبو حاتم الرازي: (الزُبيدي أثبت من معمر في الزُّهْرِي خاصة، لأنه سمع منه مرتين)(٥)، وقال الجوزجاني: (إذا صحَّت الرِّواية عَن الزُبيدي فهو من أوثق النَّاس فيه، والزُبيدي وشعيب لزماه طويلاً؛ إذ كانوا معه بالشَّام في قديم الدهر)(٦)، وقَالَ الوليد بن مسلم: (سمعت الأوزاعي يفضِّل مُحَمَّد بن الوليد

(١) يُنظر: التنكيل (١/ ٨٦).
(٢) تاريخ دمشق (٥٦/ ١٩٤).
(٣) التهذيب (٣/ ٧٢٤).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٥).
(٥) شرح العلل (٢/ ٤٨٥).
(٦) شرح العلل (٢/ ٤٨٢).

الزُبيدي علىٰ جميع من سمع من الزُّهْرِي)[١].

(٣) أنّ الزُبيدي قد تابعه شعيبٌ وهو حافظٌ، وصاحب كتابٍ مضبوطٍ، قال أبو زرعة الدمشقي: (حدثني أحمد بن حنبل قال: رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة فرأيت كتباً مضبوطة مقيدة - ورفع من ذكره - قلت: فأين هو من يونس بن يزيد؟ قال: فوقه، قلت: فأين هو من عُقيل بن خالد؟ قال: فوقه، قلت: فأين هو من الزُبيدي محمد بن الوليد؟ قال: هو مثله)[٢]، وقال ابن معين: (شعيب أعلم بالزهري من يُونُس ومعمر)[٣].

(٤) أنّ معمراً مع ثقته، فقد تُكُلم في بعض حديثه عن الزهري، وهذا بلا شك، يجعل روايته مرجوحةً عند المعارضة مع من هو أتقن منه، ولو في الزهري علىٰ وجه الخصوص، قال الجوزجانيُّ حين ذكر أصحاب الزهري: (...ومعمر، إلا أنه يهم في الأحاديث)[٤].

وهذا ما رجحه جمعٌ من الأئمة ومنهم: أبو زرعة الرازي، فاختار ما رواه الزُبيدي ومن تابعه، قال أبو زرعة كما في العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٣٤): (الصحيح عندي من حديث الزهري أُخبرتُ عن مسعود بن الحكم عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنّ رأىٰ عبد الله بن حُذافة)، وكذلك قال أبو حاتم كما في العلل لابنه (١/ ٢٣٥): (إنما هو الزهري قال: حُدّثتُ عن مسعود...)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٢٨٨١) فقال: (الزهري لم يسمعه من مسعود بن الحكم)، والدارقطني في العلل (٩/ ١٧٧) أيضاً يرىٰ أنّ قول الزُبيدي أشبهها بالصواب، والمزي في التحفة (١٠/ ٢٥) فقال: (الصواب حديث الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجلٍ عن عبد الله بن حُذافة).

(١) تاريخ دمشق (٥٦/ ١٩٤)، وشرح العلل (٢/ ٤٨٥)، والتهذيب (٣/ ٧٢٤).
(٢) تاريخ دمشق (٢٣/ ٩٥).
(٣) رِوَايَة الدقاق (١٣٨) والثقات لابن شاهين (٥٤١).
(٤) شرح العلل (٢/ ٤٨٢).

وأما الوجه الثالث: فقد رجّحه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٢٤) فقال: (وهو الصحيح في حديث ابن شهاب هذا)، وفي هذا نظرٌ !، فقد رواه عن الزهري خمسةٌ، اثنان منهم ضعيفان مطلقاً فيه وفي غيره، وهما: سفيان بن حسين، وعبد الله العُمري. واثنان ثقتان، ولكن تُكُلم في حديثهما عن الزهري خاصة وهما: يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب.

أما يونس: ففي حديثه وهمٌ عن الزهري، وكان الإمام أحمد سيء الرأي في يُونُس بن يزيد جداً، وقدَّم عليه معمراً وعُقَيلاً وشعيب بن أبي حمزة[١]، وقال: (شعيبٌ أثبت من يونس، ويونس عنده مناكير)[٢].

وأما ابن أبي ذئب: فقد تكلم جمعٌ من الأئمة كيحيىٰ القطان، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن معين، في روايته عن الزهري خاصة، قال ابن المديني لما سُئل عن ابن أبي ذئب: (كانوا يُوَهِّنُونه في أشياءَ رواها عن الزهري)[٣]، وسئل الإمام أحمد عنه في الزُّهْرِي فقال: (كذا وكذا[٤]، حدَّث بأحاديث كأنه أراد خولف)[٥]، وقال علي بن الحسين بن حبان وجدت في كتاب أبي بخط يده عن يحيىٰ بن معين قال: (ابن أبي ذئب يقولون لم يصحح عن الزهري)[٦]، وقَالَ أيضاً: (ثقة، وكانوا يقولون: حديثه عَن الزُّهْرِي فيه شيء)[٧]، وقال أيضاً: (كان يحيىٰ بن سعيد لا يرضىٰ حديث ابن أبي ذئب وابن جريج عن الزهري ولا يقبله)[٨]،

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨٣).
(٢) تاريخ دمشق (٢٣/ ٩٧).
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٣٤) وتاريخ بغداد (٢/ ٣٠٤).
(٤) ذكر الذهبي في الميزان (٤/ ٤٨٣) أنّ هذه العبارة بالاستقراء كنايةٌ عمّن فيه لينٌ عند الإمام أحمد، والمقصود هنا في روايته عن الزهري فحسْب.
(٥) رواية المروذي وغيره (٦٠) وتاريخ بغداد (٢/ ٣٠٢).
(٦) تاريخ بغداد (٦/ ٨٢).
(٧) شرح العلل (٢/ ٦٦٥).
(٨) التهذيب (٣/ ٦٣٠).

وقَالَ عبدالله ابن الإمام أحمد عَن يحيىٰ بن معين: (ابن أبي ذئب عرض علىٰ الزُّهْرِي، وحديثه عَن الزُّهْرِي ضعيف، ثُمَّ قَالَ: يُضعفونه في الزهري)(١)، وَقَالَ يعقوب بن شيبة: (ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عَن الزُّهْرِي خاصة، تكلم فيها بعضهم بالاضطراب)(٢).

فلم يبقَ من الخمسة إلا مالكٌ وحده، وهو مع جلالته إلا أنّه قد خولف من قِبَلِ رواة الوجه الثاني: الزُبيدي، وشعيب، ويونس، ومعمر، وابن مُسافر، وكلهم ثقاتٌ، ويُشبه أنْ يكون القول قولهم لكثرة عددهم، واتفاقهم علىٰ خلاف مالك، وليس من حدّ الثقة الحافظ أن لا يُخطيء، وقد صنّف الدارقطني جزءاً في (الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس) فذكر له ثلاثةً وعشرين حديثاً خالفه فيها أصحاب الزهري.

وأما الوجه الرابع: فهو خطأٌ غير محفوظ، تفرّد به سليمان بن أرقم، وهو ضعيفٌ، وقد خولف من هم أحفظ، وأكثر عدداً كما تقدم.

وأما الوجه الخامس: فهو غير محفوظٍ عن الزهري، رواه قُرّة بن عبد الرحمن، وهو صدوقٌ له مناكير، وقد عدّ ابن عدي في الكامل حديثه هذا من مناكيره كما تقدم في ترجمته.

ويونس الأيلي تقدّم أنّ الإمام أحمد قد تكلم في روايته عن الزهري، ومع ذلك فقد خالفهما جمعٌ من كبار أصحاب الزهري، ممن هم أتقن، وأكثر عدداً.

وذهب ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ح٥٤٧) له إلىٰ أنّ الصحيح عن الزهري هو ما رواه قُرّة، وخالفه أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في العلل (١/ ٢٥٣) فحكم علىٰ رواية قُرّة بالخطأ.

---

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨١و٦٦٥).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٠٣) وشرح العلل (٢/ ٤٨٥) والتهذيب (٣/ ٦٢٩).

خلاصة الدراسة:

من خلال ما سبق يتضح أنّ الوجه المحفوظ عن الزهري هو الوجه الثاني: (الزهري أنّه بلغه عن مسعود بن الحكم عن رجلٍ من الصحابة أنّه ﷺ أمر ابن حُذافة...الحديث).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ ضعيفٌ؛ لأنّه منقطعٌ بين الزهري ومسعود، ولا يُدرىٰ ممن سمعه الزهري.

ولكنّ متن الحديث صحيحٌ مُخرّجٌ في صحيح مسلم بغير هذا الإسناد، بل من رواية كعب بن مالك، ونُبيشة الهُذلي رضي الله عنهما، وهما شاهدان لهذا الإسناد فيتقوىٰ بهما من هذا الوجه ويكون حسناً لغيره.

الشواهد:

(١) عن نُبيشة الهذلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أيام التشريق أيام أكل وشرب)، وفي روايةٍ: (وذِكرٍ لله عز وجلّ) رواه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الصيام(٨/ ٢٤/ ح١١٤١).

(٢) عن كعب بن مالكٍ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان رضي الله عنه أيام التشريق فنادىٰ: (أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام منىٰ أيام أكل وشرب)، وفي روايةٍ: (فناديا)، أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب الصيام (٨/ ٢٥/ ح١١٤٢). والله تعالىٰ أعلم.



الحـديث الثاني والخمسـون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في المسند (٣/ح ١٠٠٩١):

حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: (أَنَا الرَّحْمَنُ، وَهِيَ الرَّحِمُ، شَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي، مَنْ يَصِلُهَا أَصِلْهُ، وَمَنْ يَقْطَعْهَا أَقْطَعْهُ فَأَبُتُّهُ).

قال الإمـام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو عندي خطأٌ لا شكّ فيه؛ لأنّ الزهري رواه عن أبي سلمة عن أبي [الردّاد][1] الليثي عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو عندي الصواب).

العلل لابن المديني (صـ٨٤ـ/ رقم ١٣٠)

تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على أبي سلمة بن عبد الرحمن، واختلف عليه على وجهين:

- **الوجه الأول:** (أبو سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا) رواه عنه:

محمد بن عمرو: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ح١٠٠٩١).

الوجه الثـاني: (أبو سلمة عن أبي ردّاد عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا)رواه عنه:

ابن شهاب الزهري: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم (٢/ ٣٨٨/ ح١٦٩٢)، والإمام أحمد في مسنده (١/ ح١٦٨٣، ١٦٨٤).

(١) وقع في المطبوعة، وفي المخطوطة أيضًا (ل/ ٢٠): [رواد]، والصواب ما أثبته كما هو في المصادر التي خرّجت الحديث.

❁ ترجمة الرواة:

مدار الحديث على أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني.

مختلفٌ فيه عند أهل العلم، تكلم فيه يحيى القطان، قال ابن المديني: (قلت ليحيى: محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو، أو تشدد؟ قال: لا، بل أُشَدّد، قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال يحيى: وسألت مالكاً عنه فقال فيه نحو ما قلت لك)، وقال ابن أبي خيثمة: سُئل ابن معين عن محمد بن عمرو، فقال: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: (كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه)، وقال الجوزجاني: (ليس بقوي الحديث، ويُشتهى حديثه)، وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث، يُستضعف).

وأما من وثّقه: فقد وثّقه الإمام ابن المديني وقال: (كان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف)، وابن معين في رواية ثلاثةٍ من أصحابه عنه: (ابن أبي مريم، وابن مُحرِز، وابن طهمان)، وقال في رواية ابن طهمان: روى عنه يحيى القطان وغيره، ووثّقه النسائي في رواية، وقال مرّةً: (ليس به بأس)، وقال إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان: محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال إسحاق بن منصور: سُئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق أيهما يقدم؟ فقال: محمد بن عمرو، وقال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ)، وقال ابن عدي: (له حديثٌ صالحٌ، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، كل واحد يتفرد عنه بنسخة ويُغرب بعضهم على بعض، وروى

عنه مالك في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يخطئ)، وقال يعقوب بن شيبة: (هو وسط، وإلىٰ الضعف ما هو)، وقال الحاكم: قال ابن المبارك: (لم يكن به بأس)، وقال الدوري عن ابن معين: (ابن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ومحمد بن عمرو أحب إلي من محمد بن إسحاق)، وقال الذهبي في الميزان: (شيخٌ مشهورٌ حسن الحديث).

قال الحافظ ابن حجر في الهدي (صدوقٌ تكلم فيه بعضهم من قِبَل حفظه)، وفي التقريب (صدوقٌ له أوهام).

والذي يظهر والله أعلم أنّه: صدوقٌ حسن الحديث، فقد وثّقه ابن المديني، وابن معين، والنسائي- علىٰ تشددهما في التعديل[1]-، وابن المديني هو الذي نقل لنا تضعيف شيخه القطان لمحمد، ومع ذلك لم يرتضِ ابن المديني ذلك، فوثقه، وأشار إلىٰ أنّ مراد القطان في الكلام فيه أنّه ضعفٌ يسير فقال: (يضعفه بعض الضعف)، ومع ذلك فقد روىٰ عنه يحيىٰ القطان نفسُه، كما نصّ علىٰ ذلك ابن معين، والترمذي، وغيرهما !.

والظاهر أنّ كلام القطان فيه، لأجل بعض الأوهام التي وقعت له في حفظه كما قال ابن حجر، ويحيىٰ فيه تشددٌ في نقد الرجال، وقد توسط في حاله بعض النقاد كابن المبارك، ويعقوب ابن شيبة، وابن عدي - وهو معتدلٌ في النقد -، وهو الصحيح، أنّ الأصل في حديثه إذا كان مستقيماً أنّه حديثٌ حسن، ما لم يأتِ بما يُستنكر عليه، فيكون من أوهامه.

من السادسة، مات سنة خمسٍ وأربعين علىٰ الصحيح، روىٰ له البخاري مقروناً بغيره، وتعليقاً، ومسلمٌ متابعةً، واحتج به الباقون.

---

(١) يُنظر: ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٢)، والموقظة (ص٨٣) كلاهما للذهبي، والنكت لابن حجر (١/ ٤٨٢)، فقد فصّلا القول في ذكر المتشددين، والمعتدلين، والمتساهلين من النقاد، ومن أفضل من جمع في هذه المسألة محمد الثاني بن عمر بن موسىٰ في رسالته (ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي) (٢/ ٧٩٨-٨١٣).

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٠)، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم٩٣)، وتاريخ الدوري عن ابن معين (٢/ ٥٣)، وتاريخ ابن مُحرِز (رقم٥٠٧، ٥٧٤)، أحوال الرجال للجوزجاني (رقم٢٤٤)، وضعفاء العقيلي (٤/ ١١٠)، وثقات ابن حبان (٧/ ٣٧٧)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٢)، والكاشف (٥٠٨٧)، وهدي الساري (٤٦٣)، والتقريب (٦٢٢٨).

وأما الوجه الثاني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن فقد رواه عنه:

الإمام محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، متفقٌ علىٰ جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وأما شيخ أبي سلمة في رواية الزهري فهو:

ردّاد الليثي، وقال بعضهم: أبو الرداد، وهو أصوب، حجازيٌّ.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: (وُثّق)، وصحح الحاكم حديثه، ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر: (مقبولٌ)، من الثانية، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، وعلّق له الترمذي.

والراجح أنّه لا بأس به، وقد عدّه جماعة من أهل العلم في الصحابة[1]: كابن منده، وأبي أحمد الحاكم، وابن حبان، ولكن الصحيح أنّه من كبار التابعين، وليس له ما يُستنكر؛ إذ ليس له إلا هذا الحديث الواحد - فيما وقفت عليه -، وحديثه هذا مستقيمٌ، وله شاهدٌ كما سيأتي بإذن الله، قال الذهبي: (...فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمل حديثه وتُلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك...)، وهذه إشارةٌ، وإلا فقد تقدم بسط الكلام علىٰ هذه المسألة في الحديث الخامس والعشرين.

(١) انظر: تكملة الإكمال لأبي بكر ابن نقطة (٣/ ٢١)، والإصابة (٧/ ٦٦).

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٠)، وتهذيب الكمال (٩/ ١٧٤)، ديوان الضعفاء (٤٧٨)، والكاشف (١٥٦٧)، والتقريب (١٩٤١).

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق يظهر جليـاً أنّ الوجه الثاني الذي رواه الزهري هو المحفوظ عن أبي سلمة، وأما الوجه الأول فهو خطأٌ لا شك فيه كما عبّر الإمام ابن المديني، فأين الإمام الحافظ الزهري في إتقانه وتثبُّته من محمد بن عمرو بن علقمة !.

وقرينةٌ أخرى: وهي أنّ محمد بن عمرو بن علقمة قد سلك الجادة بروايته الخبر عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، إذ غالب رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، ولمّا خالفه حافظٌ ثقةٌ كالزهري، وخالف الجادة، دلّ على أنّ الحديث حديث الزهري.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح حسنٌ؛ لأجل أبي الرداد الليثي، وللحديث شواهد بمعناه في الصحيحين وغيرها يكون بها صحيحاً لغيره، أَمْثَلُها مارواه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله (١٠/ ٤١٧/ ح٥٩٨٨) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعـاً: (إنّ الرحم شَجْنَةٌ[1] من الرحمن، فقال: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته). والله تعالىٰ أعلم.



(١) الشَّجَنَةُ: بفتح الشين أو ضَمِّها، وسكون الجيم، شُعبةٌ من غصون الشجرة، والمراد بها: القرابة المشتبكة، كاشتباك العروق، النهاية (٢/ ٤٤٧).

الحديث الثالث والخمسون

قال الإمام أحمد رحمه الله في المسند (٢/ح٨١٠٧):

حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي نُعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

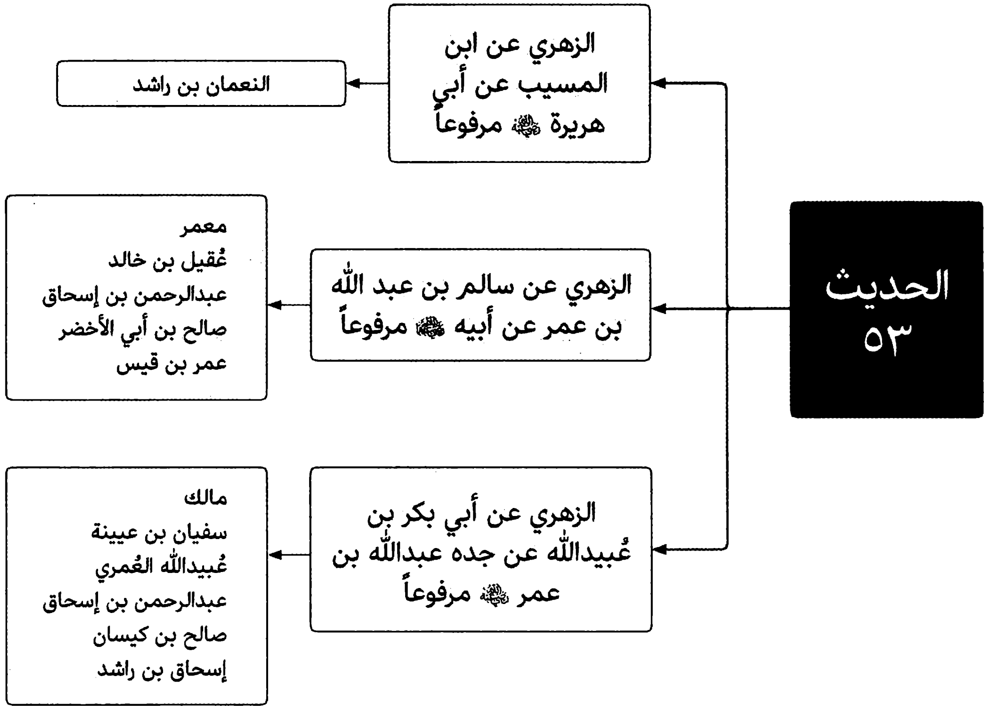
(رواه نعمان بن راشد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه. ورواه ابن عيينة، وصالح بن كيسان عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق كما رواه ابن عُيينة. ورواه جُويرية عن مالك عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فما رواه معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله مرسلٌ. وحديث النعمان منكرٌ لم يُتابعه عليه أحدٌ، وحديث مالك كحديث جُويرية قديمٌ، وكان يُسنده).

العلل لابن المديني (صـ٧٥/ رقم ١١٤).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على ابن شهاب الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا) رواه عنه:

النعمان بن راشد: أخرجه أحمد في المسند (٢/ ح٨١٠٧)، وغيره.

الوجه الثاني: (الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه مرفوعًا)رواه عنه:

(١) معمر بن راشد: رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ح١٩٥٤١)، - ومن طريقه: الإمام أحمد في المسند (٢/ ح٦٢٩٦).

وأخرجه أيضًا الترمذي في سننه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال (٤/ ٢٥٨/ ح١٨٠٠) من طريق: سعيد بن أبي عروبة عن معمر به.

وأخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٦٨٨٩) من طريق: يزيد بن زريع عن معمر به.

(٢) **عُقيل بن خالد**: أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٦٥)، والترمذي في الجامع (٤/ ٢٥٨/ ح١٧٩٩)، وفي العلل الكبير (٢/ ٧٦٢) جميعهم: تعليقـًا عنه، ولم أقف عليها مسندةً.

(٣) **عبد الرحمن بن إسحاق**: أخرج روايته ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣٠٠، ٣٣٣)، وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٠) كلاهما تعليقـًا، ولم أقف عليها مسندةً.

(٤) **صالح بن أبي الأخضر**: أخرج روايته البزار في مسنده (رسالة اللحياني ١/ ح٤٨٤) تعليقـًا، ولم أقف عليها مسندةً.

(٥) **عمر بن قيس المكي**: أخرج روايته الدارقطني في العلل (٢/ ٤٦، ٤٧) تعليقـًا، ولم أقف عليها مسندةً.

الوجه الثالث: (الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله عن جده عبد الله بن عمر ﷺ مرفوعـًا) رواه عنه:

(١) **مالك بن أنس**: أخرجه في الموطأ برواية يحيىٰ بن يحيىٰ (٢/ ٤١٦/ ح١٧٥٨)، وبرواية محمد بن الحسن (ح٨٨٣)، وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ح١٩٣١)، - ومن طريقه رواه: عبد الرزاق في الأمالي (ح١٣٦)، وعنه رواه أحمد في المسند (٢/ ح٤٨٧١)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٧٦٤٦) -.

وأخرجه أيضـًا مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة (١٣/ ٢٧٧/ ح٢٠٢٠)، والدارمي في سننه في كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٢/ ١٣٢/ ح٢٠٣٠).

وأخرج البيهقي رواية مالكٍ هذه في السنن الكبرىٰ تعليقـًا (٧/ ح١٤٣٨٦).

(٢) **سفيان بن عيينة**: أخرجه روايته زكريا بن يحيىٰ المروزي في جزء (حديث

سفيان بن عيينة) (ح٥)، - ومن طريقه أخرجه: أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٣٣٧) وغيره.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ح٣٤٤٣٨)، - وعنه رواه: مسلم في صحيحه (١٣/ ٢٧٧/ ح٢٠٢٠) -، وأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٤/ ٢٨٩/ ح٣٧٧٠)، والدارمي في سننه في الأطعمة، باب الأكل باليمين(٢/ ١٣٢/ ح٢٠٣١)، وأحمد في المسند (٢/ ح٤٥٢٣).

وقد علقه البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٦٥) عن ابن عُيينة، وفيه تصريح أبي بكر بن عُبيد الله بالسماع من جده ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **عُبيد الله العُمري**: رواه مسلم في صحيحه في الأشربة (١٣/ ٢٧٧/ ح٢٠٢٠)، والترمذي في جامعه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال (٤/ ٢٢٦/ ح١٧٩٩) وقال: حسنٌ صحيحٌ، وأحمد في المسند (٢/ ح٦٢٩٨، ٥٨١٣)، وأبو يعلىٰ في المسند (١٠/ ح٥٧٠٥).

(٤) **عبد الرحمن بن إسحاق**: أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٢)، وأشار إليها ابن المديني في العلل كما تقدم.

(٥) **صالح بن كيسان**: لم أقف علىٰ روايته إلا في كلام ابن المديني في العلل كما تقدم.

(٦) **إسحاق بن راشد**: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ح٩٢٩٧).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على الزهري، وهو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، متفقٌ علىٰ جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد رواه عنه علىٰ الوجه الأول:

النعمان بن راشد الجَزَري، أبو إسحاق الرقي، مولىٰ بني أُمية.

ذكره الحازمي[1]، وابن رجب[2] في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وفيه نظر، لأنّ العلماء تكلموا في حفظه، خاصةً فيما روىٰ عن الزهري، فقد ضعفه ابن معين في عدة روايات عنه، قال ابن الجُنيد عن ابن معين: (هو ضعيف، فسأله: ضعيفٌ فيما روىٰ عن الزهري وحده؟ قال: عن الزهري، وغير الزهري، هو ضعيف الحديث)، وكذلك روىٰ معاوية بن صالح عن ابن معين. وفي رواية الدوري عنه: (ضعيفٌ، ليس بشيء)، وقال ابن طهمان عنه: (محمد بن أبي حفصة ليس بذاك القوي، مثل النعمان بن راشد في الزهري)، غير أنّه قال مرّةً أخرىٰ في رواية الدوري عنه: (ثقةٌ)!.

وضعفه يحيىٰ بن سعيد القطان، قال ابن المديني: (ذكر يحيىٰ القطان النعمان ابن راشد فضعّفه جداً).

وضعفه أيضاً الإمام أحمد بأكثر من صيغة، في أكثر من موضع، فقال في رواية ابنه عبدالله: (ليس بقويٍ في الحديث، تعرف فيه الضعف)، وقال أيضاً: (مضطرب الحديث، روىٰ أحاديث مناكير)، وفي رواية المرّوذي عنه قال: (ليس بذاك).

وقال البخاري، وأبو حاتم: (في حديثه وهمٌ كثير، وهو صدوقٌ في الأصل).

وضعفه أبو داود، وذكره النسائي في المتروكين وقال: (كثير الغلط)، وقال في موضعٍ آخر: (أحاديثه مقلوبة)، وليّنه الفسوي في موضع، وقال في الآخر: (لا بأس به)، ونقل ابن حجر عن الذهلي قوله: (شديد الاضطراب)، وذكره العقيلي، وابن عدي، وابن شاهين، وابن الجوزي في جملة الضعفاء، وقال ابن حزم: (ضعيفٌ كثير الغلط).

أما المعدّلون له: فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (قد احتمله الناس، روىٰ عنه الثقات، وله نسخةٌ عن الزهري، ولا بأس به).

وقال ابن حجر: (صدوقٌ سيئ الحفظ، من السادسة، روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة).

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص/ ٦١).

(٢) شرح العلل (٢/ ٦١٤).

ويتضح مما سبق أنّ الأقرب في حاله أنّه: ضعيفٌ، وخاصةً في الزهري، قال ابن خزيمة: (في القلب من النعمان، فإنّ في حديثه عن الزهري تخليطاً كثيراً)، ولم يوثقه أحدٌ إلا ابن حبان، وهو معارضٌ بتضعيف الجمهور، وأما ابن معين فأكثر تلامذته نقلوا عنه تضعيفه للنعمان ومنهم الدوري نفسُه.

وأما وصفه له في روايةٍ واحدة وهي أحد الوجهين عن الدوري، فالجواب عنها: أنّ رواية الجماعة مقدمةٌ علىٰ رواية الواحد، وأمرٌ آخر: أنّ ابن معين قد يريد بلفظ الثقة هنا غير معناها الاصطلاحي، وقد نبّه إلىٰ هذا العلامة المعلمي فقال في التنكيل (١/ ٦٩): (ابن معين كان رُبما يُطلق كلمة " ثقة " لا يريد بها أكثر من أنّ الراوي لا يتعمد الكذب)، وهذا يوافق بقية كلام الأئمة علىٰ هذا الراوي.

أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات ولم يصرّح بتوثيقه، وليس في طبقة شيوخه، وهذه الدرجة الخامسة عند المعلمي والتي لا يؤمن فيها الخلل[١]، وهو أحرىٰ أن يكون في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٤٨)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٦٠٨)، ورواية الدقاق (ص/ ٦٧)، وعلل الإمام أحمد برواية عبد الله (٢/ ٤٩٣)، وسؤالات المروذي لأحمد (ص/ ٨٢)، والتاريخ الكبير (٨/ ٢٢٤٨)، والضعفاء الصغير (٣٧١)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٥)و(٢/ ٤٥٣)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٦٨)، والمتروكين للنسائي (٦١٥)، والكامل لابن عدي (٧/ ٢٤٨٠)، صحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٣٨)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٣٢)، وتاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين (ص/ ١٨٥)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٤٤٥)، والكاشف (٥٨٤٦)، والميزان (٤/ ٢٦٥)، والتهذيب (١/ ٢٠٢)، والتقريب (٧٢٠٤).

---

(١) التنكيل (١/ ٤٧٣).

وأما الوجه الثاني فرواه عنه:

(١) **معمر بن راشد**: الأزدي البصري، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **عُقيل بن خالد**: ابن عَقيل الأيلي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **عبد الرحمن بن إسحاق**: ابن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة، ويُقال له: عبّاد بن إسحاق، صدوقٌ رُمي بالقدر، تقدمت ترجمته في الحديث السادس والعشرين.

(٤) **صالح بن أبي الأخضر**: صالح بن أبي الأخضر اليمامي، مولىٰ هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيفٌ يُعتبر به، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) **عمر بن قيس**: المكي، المعروف بسَنْدل، متروك، من السابعة، روىٰ له ابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٢٩)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٤٨٧)، والتقريب (٤٩٩٣).

وأما الوجه الثالث فرواه عنه:

(١) **مالك**: ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **سفيان بن عيينة**: ابن أبي عمران الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **عُبيد الله**: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري المدني أبو عثمان، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٤) **عبد الرحمن بن إسحاق:** صدوقٌ رُمي بالقدر، تقدمت ترجمته في رواة الوجه الثاني.

(٥) **صالح بن كيسان:** المدني، أبو محمد أو أبو الحارث، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، من الرابعة، مات بعد سنة، ثلاثين أو بعد الأربعين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤١٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٧٩)، والتقريب (٢٩٠٠).

(٦) **إسحاق بن راشد:** الجزري أبو سليمان، ثقةٌ، في حديثه عن الزهري بعض الوهم، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

أما شيخ الزهري علىٰ الوجه الأول فهو: سعيد بن المسيب بن حَزْن بن أبي وهب المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وفي الوجه الثاني: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وفي الوجه الثالث: أبو بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﵃، ثقةٌ، من الرابعة، مات بعد الثلاثين، روىٰ له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٠)، وتهذيب الكمال (٣٣/ ١١٩)، والتقريب (٨٠٣٦).

دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول عن الزهري فهو خطأٌ غير محفوظ، إذ لم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد، وهو ضعيفٌ، وقد تُكُلم في حديثه عن الزهري خاصةً كما تقدم في ترجمته، وقد خالفه بقية أصحاب الزهري، وهم أكثر منه عدداً، وأجلُّ وأتقن.

ولذلك حكم الإمام ابن المديني على هذا الوجه بالنكارة فقال: (...وحديث النعمان منكرٌ لم يُتابعه عليه أحدٌ...)، ووافقه على ذلك تلميذه الإمام البخاري كما في العلل الكبير للترمذي (٢/ ٧٦٣) حين سأله عن رواية النعمان فقال: (غير محفوظ)، وكذلك قال الدارقطني في العلل (٢/ ٤٧) و(٩/ ١٩٤): (وذلك وهمٌ من النعمان على الزهري).

أما الوجه الثاني: فقد رواه عن الزهري خمسةٌ من أصحابه، اثنان منهما روايتهما مردودةٌ، وهما: صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيفٌ في الزهري وفي غيره، والآخر: عمر بن قيس وهو متروك الحديث.

أما الثلاثة الآخرون فهم: معمر وهو ثقةٌ من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري عند ابن رجب، والثاني: عُقيل بن خالد وهو ثقةٌ حجةٌ من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري أيضاً، والثالث: عبد الرحمن بن إسحاق وهو صدوقٌ، قال فيه الإمام أحمد: (حدَّث عَن الزُّهْرِي بأحاديث - كأنه أراد تفرَّد بها-)[1].

وقد ذكر الحُميدي عقب تخريجه لحديث ابن عُيينة الذي روى الوجه الثالث ما يدلُّ على أنّ معمراً تحمّل هذا الحديث من الزهري عرضاً: (قال سفيان: وسمعت معمراً يحدثه بعد عن الزهري عن سالم عن أبيه، فقلت له: يا أبا عروة، إنما هو عن أبي بكر، فقال معمر: إنا عرضناه، وربما قال سفيان: هذا مما عرضناه)[2].

أما الوجه الثالث: فقد رواه عن الزهري ستةٌ من أصحابه، أربعةٌ منهم ثقات حفاظ من أهل الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري الذين هم أثبت أصحابه، وهم: مالك بن أنس، وابن عيينة، وصالح بن كيسان، وعُبيد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن إسحاق وتقدم أنّه صدوقٌ، وسادسهم: إسحاق بن راشد وقد روى الوجه الثاني أيضاً.

---

(١) رواية المروذي وغيره (٦١).

(٢) في مسنده (٢/ ٢٨٤).

وبعدُ، فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري هم أكثر عدداً من رواة الوجه الثاني، وفيهم من وُصف بأنّه أثبت أصحاب الزهري علىٰ الإطلاق كمالك بن أنس، وابن عُيينة.

وقد اختلفت أقوال النقاد حول رجحان أحد هذين الوجهين:

فذهب قومٌ إلىٰ ترجيح الوجه الثالث (الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر رضي الله عنه مرفوعـًا) وضعّفوا الوجه الثاني (الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه مرفوعـًا) وهم:

(١) ابن المديني: وتقدم نقل كلامه، إذ نقل الخلاف علىٰ الزهري وحكم علىٰ رواية النعمان بن راشد بالنكارة، وقضىٰ علىٰ رواية معمر بالضعف، فلم يبقَ إلا رواية مالك، ومع ذلك نبّه إلىٰ رُجحانها، بوصفها بالرواية القديمة عن الزهري، وأنّ مالكـًا كان يسندُها.

(٢) أبو حاتم الرازي: قال كما في العلل لابنه (٢/ ١٦): (إنما هو عُبيد الله عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر رضي الله عنه).

(٣) أبو زرعة: قال كما في العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٦): (إنما هو عُبيد الله عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)، وصرّح بخطأ معمر في روايته للوجه الثاني فقال كما في العلل (٢/ ٣٠٠) حين سأله ابن أبي حاتم عن رواية معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي رضي الله عنه، فقال: (هذا خطأٌ، قلت: قد تابع معمر في هذا الحديث عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، فقال أبو زرعة: الناس يقولون عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنه، وهذا الصحيح).

(٤) الترمذي: قال في السنن (٤/ ح١٧٩٩) بعد أن حكم علىٰ الوجه الثالث بأنّه حسنٌ صحيحٌ: (ورواية مالكٍ وابن عُيينة أصح).

(٥) **ابن عدي**: قال في الكامل (٥/ ٥): (الأصل في هذا الحديث الصحيح الذي رووه عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنه، وأخطأ معمر في هذا الحديث فقال: عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه).

(٦) **البزار**: حيث جزم بخطأ معمر، فقال في مسنده (رسالة اللحياني١/ ح٤٨٤): (ورواه معمر فقال: عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه، فأخطأ فيه).

(٧) **الدارقطني**: قال في العلل (٩/ ١٩٤) بعد أن حكى الخلاف: (والمحفوظ: عن الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ).

(٨) **ابن عبد البر**: قال في التمهيد (١١/ ١١٠): (والصحيح أنّه لأبي بكر بن عبيد الله عن جده، لأنّ أكثر أصحاب مالك يقولون ذلك، وكذلك قال ابن عُيينة، وعُبيد الله بن عمر)، وقال أيضـًا في (١١/ ١١١): (وأخشى أن يكون خطأً من معمر،...ولا يُحفظ هذا الحديث من حديث الزهري عن سالم، ولو كان عند الزهري عن سالم، ما حدّث به عن أبي بكر...وإنْ صحّ حديث معمر عن الزهري عن سالم فهو إسنادٌ آخر).

(٩) **الذهبي**: قال في معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٢١٩): (وقال معمر وعُقيل: عن الزهري عن سالم - بدل أبي بكر بن عُبيد الله -، والأول أصح - يعني ذكر أبي بكر-).

أما الإمام البخاري فذهب إلى إمكانية تصحيح (الوجه الثاني) وهو رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه على (الوجه الثالث)، حيث قال كما في العلل الكبير (٢/ ٧٦١): (وروى سفيان الثوري، وابن وهب عن عمر بن محمد عن القاسم بن عُبيد الله عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه هذا الحديث، وزعموا أنّ القاسم بن عُبيد الله كنيته أبو بكر، فإن كان هذا صحيحاً فإنه يصح حديث معمر وعُقيل عن الزهري عن سالم عن أبيه، لأنّ أبا بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر لا يزعم في حديثه أنّه سمعه من جده ابن عمر رضي الله عنه).

أما البيهقي فذهب إلى الجمع بين الروايتين، اعتماداً على قول معمر لما قيل له: خالفت الناس ! فقال: (كان الزهري يسمع من جماعة، فيحدث مرة عن هذا،

ومرة عن هذا)[١]، ولما سأله ابن عُيينة قائلاً: إنّ الزهري حدثني به عن أبي بكر بن عُبيد الله عن ابن عمر رضي الله عنه؟ فقال معمر: فإنّ الزهري كان يذكر الحديث عن النفر فلعله عنهما جميعاً)[٢]، قال البيهقي عقبه: (هذا محتملٌ، فقد رواه عمر بن محمد عن القاسم بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن سالم عن أبيه)[٣].

ومن خلال ما سبق: يظهر أنّ من أقوىٰ ما اعتمد عليه البخاري، والبيهقي فيما ذهبا إليه هو القول بأنّ القاسم بن عُبيد الله الذي روىٰ الحديث عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه هو نفسُه أبو بكر بن عُبيد الله الذي روىٰ الحديث مباشرةً عن جده ابن عمر رضي الله عنه، غير أنّه ذُكر بكُنيته.

إلا أنّ البخاري رأىٰ أنّه لا يروي الحديث عن جده مباشرةً، وإنما بذكر الواسطة بينهما (يعني: سالم عن ابن عمر رضي الله عنه)، فرجّح رواية سالم عن ابن عمر رضي الله عنه لاتصالها، وضعّف رواية أبي بكر بن عُبيد الله عن جده ابن عمر رضي الله عنه لانقطاعها، خاصةً وأنه لا يزعمُ أنّه سمعها منه.

ورأىٰ البيهقي أنّ روايته عن جده محتملةٌ، فذهب إلىٰ الجمع بين الروايتن وأنهما محفوظتان.

أما أصحاب القول الأول وهم الجمهور، فرأوا أنّ القاسم وأبا بكر شخصان مختلفان، فرجحوا (الوجه الثالث) وهو: الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله، علىٰ (الوجه الثاني) وهو: الزهري عن سالم، لكثرة رواة الوجه الثالث عن الزهري، ولكونهم أوثق وأثبت من رواة الوجه الثاني.

ولعل ما اعتمد عليه البخاري، والبيهقي من كون القاسم بن عُبيد الله، وأبي بكر بن عُبيد الله شخصاً واحداً غير مسلمٍ به؛ لأنّ الراجح أنهما شخصان مختلفان،

(١) ذكره ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٧/ ح٥٢٠٣).
(٢) السنن الكبرىٰ للبيهقي (٧/ ٢٧٧).
(٣) المرجع السابق.

وذلك لعدة أسباب:

أولاً: أنّ جمهور العلماء على التفريق بينهما وأنهما أخوان، وممن قال بذلك: ابن المديني[١]، وأبو داود[٢]، وابن سعد[٣]، وأبو حاتم[٤]، والمزي[٥].

ومن ذهب إلى أنهما شخصٌ واحدٌ: فهو إما عبّر عن ذلك بصيغة غير جازمةٍ: كالبخاري، الذي قال: (وزعموا أنّ القاسم بن عُبيد الله كنيته أبو بكر)[٦].

وإما اختلف قوله فيه: كالدارقطني، الذي عبر عن ذلك مرةً بصيغة التضعيف[٧]، ومرةً بصيغة الجزم[٨].

ثانياً: ذكر ابن سعد في طبقاته، في ترجمتي القاسم، وأبي بكر بن عُبيد الله أنّ أُمهما مختلفتان، فأمُّ أبي بكر بن عُبيد الله هي: عائشة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٩]، في حين أنّ أم القاسم هي: ابنة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه[١٠]، فلو كانا شخصاً واحداً لكانت أمهما واحدة.

ثالثاً: أنني لم أجد من كنّى القاسم أبا بكر، وإنما كنيته عند العلماء: أبو محمد.

رابعاً: أنّ أبا حاتم الرازي صرّح بأنّ أبا بكر بن عُبيد الله مشهورٌ بهذه الكُنية، ووصفه بأنهّ: لا يُسمى[١١]، فكيف نعتبره هو القاسم، ونجعلهما شخصاً واحداً.

---

(١) تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة (ص/ ٢٨، ٩٧).
(٢) تسمية الأخوة الذين رُوي عنهم الحديث (ص/ ١٧٩).
(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم- (ص٢١٩).
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١١٢) و (٩/ ٣٤٠).
(٥) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٩٦)، (٣٣/ ١١٩).
(٦) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٧٦١).
(٧) العلل (٢/ ٤٧).
(٨) العلل (٩/ ١٩٤).
(٩) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - (ص٢١٩).
(١٠) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - (ص٢١٩).
(١١) الجرح والتعديل (٩/ ٣٤١).

ثم إنّ هناك أمراً آخر يدعم هذه الأسباب المتقدمة، وهو أنّ عبارة البخاري، والبيهقي غير جازمة في أنهما شخصٌ واحدٌ.

أما جزم الدارقطني بأنهما شخصٌ واحدٌ، فيشكل عليه حكمه علىٰ الوجه الثالث (الزهري عن أبي بكر عن ابن عمر رضي الله عنهما) بأنّه محفوظٌ موافقـًا في ذلك لجمهور أهل العلم.

كما يشكل عليه أيضـًا: أنّه عبر عن ذلك في موضعٍ آخر بصيغة التمريض فقال: (وقيل: إنّ أبا بكر بن عُبيد الله اسمه القاسم)، فإذا تبين ذلك، ضعُف ما استدل به من قال بترجيح رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما علىٰ رواية الزهري عن أبي بكر بن عُبيد الله عن جده ابن عمر رضي الله عنهما.

وعليه فإنه يمكن القول: بأنّ هذا الوجه الثاني (الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما) غير محفوظ، وأنّ معمراً أخطأ فيه، كما جزم بخطئه أبو زرعة، والبزار، وابن عدي، وغيرهم.

وهو وإن توبع من بعض الرواة الذين أقواهم عُقيل بن خالد، إلا أنّ الوجه الثالث (الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله عن جده ابن عمر رضي الله عنهما) أرجح منه، فقد رواه ستةٌ من أصحاب الزهري، ومنهم أربعةٌ من أثبت أصحابه، وفي مقدمتهم: مالك، فهاتان قرينتان: عددٌ كثيرٌ، ومزيدُ حفظٍ، وقرينةٌ ثالثةٌ: أنّ معمراً قد سلك الجادة في روايته، فلما كانت سلسلة (الزهري عن سالم عن أبيه ابن عمر رضي الله عنهما) من أشهر الأسانيد التي يرويها الزهري، وغالب حديث الزهري يدور عليها، فصارت جادةً مسلوكةً في حديثه، كان سبْق اللسان والحفظ إليها أسرع، والثقات الآخرون الذين رووا علىٰ خلاف الجادة روايتهم أصح.

أما ما ذكره الدارقطني من أنّ أبا بكر بن عُبيد الله لم يسمع من جده ابن عمر رضي الله عنه(١)، مما يوهم الانقطاع بينهما **فهو مردودٌ بعدة أمور:**

أولاً: أنّ من قال بالانقطاع اعتمد على دعوى أنّ أبا بكر كنيته القاسم بن عُبيد الله الذي روى الحديث عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه، وقد تقدم تفصيل هذه المسألة، وثبت أنهما شخصان مختلفان، فلا دليل إذاً يصلح أن يُستدل به على هذه الدعوى.

ثانياً: أنّ بعض العلماء ردّوا القول بالانقطاع بدليلٍ من وجهٍ آخر، كابن عبد البر الذي قال: (وغير مستنكرٍ أن يرويه أبو بكرٍ هذاً عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وقد روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه من حفدته: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وروى عنه مَن دون هؤلاء في السنّ)(٢).

ثالثاً: قد ثبت في بعض الطرق تصريحه بالسماع من جده ابن عمر رضي الله عنه كما جاء في رواية ابن عُيينة المعلقة عند البخاري في التاريخ الكبير.

ولذلك أخرج مسلم هذه الرواية في صحيحه محتجاً بها، ولم ينتقده الدارقطني، ولا غيره ممن انتقد شيئاً من أحاديث مسلم، وحكم الترمذي على الحديث بأنه حسنٌ صحيحٌ.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح صحيحٌ مخرّجٌ في صحيح مسلم.

والله تعالى أعلم.



(١) العلل (٩/ ١٩٤).

(٢) التمهيد (١١/ ١١٠).

الحـديث الرابع والخمسـون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسند (٣/ح١٠٢٩١):

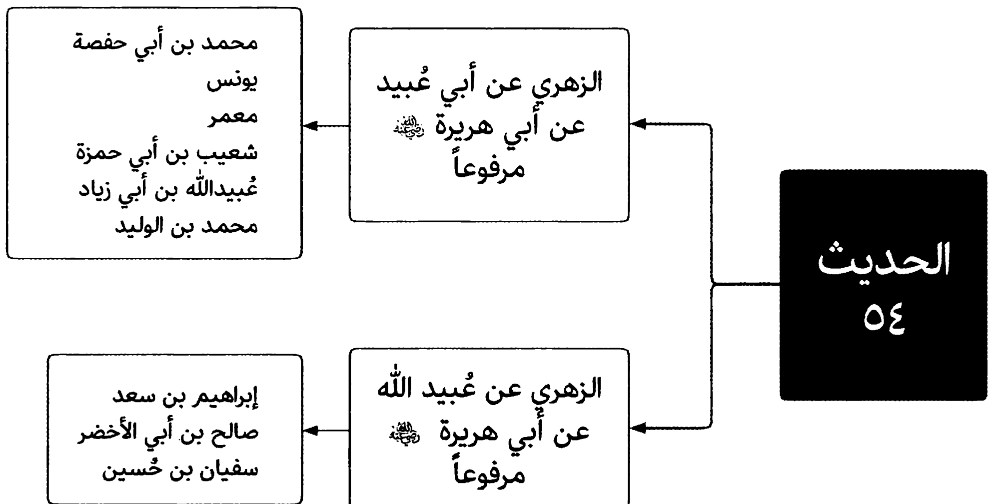
حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَىٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لاَ يَتَمَنَّىٰ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُسِيءٌ فَيَسْتَغْفِرُ، أَوْ مُحْسِنٌ فَيَزْدَادُ).

قال الإمـام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(رواه محمد بن أبي حفصة عن ابن شهاب عن أبي عُبيد مولىٰ عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورواه يونس عن الزهري عن أبي عُبيد عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فتابع ابن أبي حفصة.

وخالفهما: ابن أبي الأخضر، وسفيان بن حُسين فرواه(١) عن الزهري عن عُبيد الله عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

العلل لابن المديني (صـ٨٤ـ/ رقم ١٢٨).



(١) كذا في المطبوع، وفي الأصل المخطوط (٢٠/ أ) أيضًا، وهو لا يستقيم لغةً والصواب (روياه).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على ابن شهاب الزهري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (الزهري عن أبي عُبيد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **محمد بن أبي حفصة:** أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ح١٠٢٩١).

(٢) **يونس:** ذكره ابن المديني في العلل تعليقًا، ولم أقف عليه مسنداً.

(٣) **معمر:** أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التمني، باب تمني القرآن والعلم (١٣/ ٢٣٣/ ح٧٢٣٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ح٢٠٦٣٤)، ومن طريقه: أخرجه أحمد في المسند (٢/ ح٨٠٢٥).

(٤) **شعيب بن أبي حمزة:** أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت (١٠/ ١٣٢/ ح٥٦٧٣) مع زيادةٍ في آخره، والدارمي في سننه في كتاب الرقاق، باب لا يتمنى أحدكم الموت (٢/ ٤٠٣/ ح٢٧٥٨)، والطبراني في مسند الشاميين(٤/ ح٣٢١٠)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ح٦٥٦٣) مع زيادةٍ في آخره، وفي شعب الإيمان(٧/ ح١٠١٤٩).

(٥) **عُبيد الله بن أبي زياد الرصافي:** أخرجه ابن المبارك في الزهد (ح١٠٦٣).

(٦) **محمد بن الوليد الزُبيدي:** أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجنائز، باب تمني الموت (٤/ ٣٠٠/ ح١٨١٨)، وفي سننه الكبرى أيضًا (١/ ح١٩٤٥)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ح١٨٠٠).

الوجه الثاني: (الزهري عن عُبيد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **إبراهيم بن سعد:** أخرجه النسائي في سننه في كتاب الجنائز، باب تمني الموت (٤/ ٢٩٩/ ح١٨١٧)، وفي سننه الكبرى أيضًا (١/ ح١٩٤٤)، والإمام أحمد في المسند (٢/ ح٧٥٢٤)، وابن حبان في صحيحه (٧/ ح٣٠٠٠)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ٢٨).

(٢) **صالح بن أبي الأخضر**: لم أقف عليه إلا عند ابن المديني في العلل تعليقـًا.

(٣) **سفيان بن حُسين**: لم أقف عليه إلا عند ابن المديني في العلل تعليقـًا.

تـراجـم الـرواة:

مـدار هـذا الحـديث علـى الزهـري، وهـو: محمـد بـن مسـلم بـن عبيـدالله بـن عبدالله بن شهاب الزهري، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد رواه عنه على الوجه الأول جماعةٌ وهم:

(١) **محمد بن أبي حفصة**: ميسرة أبو سلمة البصري، ضعيفٌ ولكنّ ضعفه يسير يعتبر به في المتابعات والشواهد، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **يونس**: ابن يزيد الأيلي، ثقة، وفي روايته عن الزهري وهمٌ قليلٌ، وفي غيره خطأ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **معمر**: ابن راشد الأزدي البصري، ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) **شعيب**: ابن أبي حمزة، ثقة عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) **عُبيد الله بن أبي زياد**: الشامي الرُصافي، جد حجاج بن أبي منيع.

وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، ووصف الذُهلي أحاديثه عن الزهري بأنها صِحاح، وألْحَقه بالطبقة الثالثة من أصحاب الزهري، ووصفه الخليلي بأنّه صحيح الكتاب عن الزهري، غير أنّ نسخته غير مشهورة، وقال ابن جحر: (صدوق)، من السابعة، روى له البخاري تعليقـًا.

والأظهر في حاله أنّه ثقةٌ، فهو مقل من الحديث، ومع ذلك فحديثه - القليل - موصوفٌ بالصحة والاستقامة، وليس فيه جرحٌ معتبرٌ يُنزِله عن درجة الثقة.

أما حديثه عن الزهري: فقد قال ابن سعد: (كان الزُّهْرِي لما قدم علىٰ هشام بالرُّصافة لزمه عبيد الله بن أبي زياد، فسمع علمه وكتبه)(١)، وقال الذُّهلي عنه: (أخرج إليَّ جزءاً من أحاديث الزُّهْرِي، فنظرت فيها فوجدتها صحاحًا)(٢)، وقال عنه وعن إسحاق الكلبي: (فهذان رجلان مجهولان من أصحاب الزُّهْرِي، مقاربا الحديث)(٣)، وقال ابن حجر: (وعدَّه الدَّارَقُطْنِي من ثقات أصحاب الزُّهْرِي)(٤).

يُنظر: التاريخ الكبير (٥/ ٣٨٢)، والجرح والتعديل (٥/ ٣١٦)، والإرشاد (١/ ٢٠٠)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٣٩)، والتقريب (٤٣٢٠).

(٦) **الزُبيدي**: محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

أما الوجه الثاني فرواه عنه ثلاثةٌ من أصحابه:

(١) **إبراهيم بن سعد**: ابن أبي وقاص الزهري، المدني، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين.

(٢) **صالح بن أبي الأخضر**: اليمامي، مولىٰ هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيفٌ يُعتبر به، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **سفيان بن حسين**: ابن حسن الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، أما في الزهري فضعيف، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وأما شيخ الزهري في الوجه الأول فهو: سعد بن عُبيد الزهري مولىٰ عبد الرحمن ابن أزهر، يكنىٰ أبا عُبيد، ثقةٌ، من الثانية، وقيل: له إدراك، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٩٠)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٢٨٨)، والتقريب (٢٢٦١).

---

(١) تاريخ دمشق (٣٧/ ٤٦٤) والتهذيب (٣/ ١٠).

(٢) التهذيب (٣/ ١٠).

(٣) التهذيب (٣/ ١٠).

(٤) التهذيب (٣/ ١٠).

وشيخه على الوجه الثاني هو: عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني، ثقةٌ فقيهٌ ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرين.

دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول فقد رواه عن الزهري: ستةٌ من أصحابه، وكلهم ثقاتٌ حفاظٌ، إلا ابن أبي حَفْصة، فضعيفٌ يُعتبر به، وفيهم من وُصف بأنّه من أثبت من روى عن الزهري: كالزبيدي، وشُعيب، ومعمر، وغيرهم.

أما الوجه الثاني: فرواه عن الزهري ثلاثةٌ: ابن أبي الأخضر وهو ضعيفٌ، وسفيان بن حُسين وهو ضعيفٌ فيه، والثالث: إبراهيم بن سعد، وهو ثقةٌ، إلا أنّه قد خالفه من هو أثبت منه في الزهري، وأكثر عدداً، وأمرٌ آخر: وهو كلام بعض أهل العلم في سماعه من الزهري أصلاً، قال صالح جزرة: (سماعه من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري)[1].

ومن خلال ما سبق: يترجح أنّ الوجه الأول هو المحفوظ عن الزهري، **للقرائن التالية:**

(١) كثرة العدد، فقد رواه أكثر أصحابه عنه.

(٢) الحفظ، فهم أثبت وأحفظ ممن روى الوجه الثاني.

ولذلك قال النسائي عن الوجه الأول (الزهري عن أبي عُبيد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعـًا): (وهذا عندي أولى بالصواب - يعني من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه -، والزُبيدي أثبت في الزهري وأعلم به من إبراهيم بن سعد...)[2]، قال ابن حجر: (يعني ولكنه- أي إبراهيم- أخطأ في هذا)[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٨٢) والتهذيب (١/ ٦٦).

(٢) السنن الكبرى (١/ ٥٩٩)، وتحفة الأشراف (٩/ ٤٦٤).

(٣) الفتح (١٠/ ١٣٥)، (١٣/ ٢٣٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذاالإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مُخرّجٌ في صحيح البخاري، والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الخامس والخمسون

قال الإمام أحمد رحمه الله في المسند (٢/ح٧٨٩٦):

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ شُتَيْرِ بْنِ نَهَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ مِنْ حُسْنِ الْعِبَادَةِ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(هكذا قال حماد بن سلمة: شُتير بن نهار، والصواب: سُمير بن نهار، وهو رجلٌ من أهل البصرة، عبديٌّ، روىٰ عنه أبو نضرة).

الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (٢/ ١٤٥)

وقال ابن المديني أيضـًا:

(رواه صدقة بن موسىٰ عن محمد بن واسع عن سُمير، وسُمير أصح).

شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ١٠)

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على محمد بن واسع، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن واسع عن شُتير بن نهار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعـًا)رواه عنه:

حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الأدب، باب في حسن الظن (٥/ ٣٥٠/ ح٤٩٥٤)، وأحمد في المسند (٢/ ح٧٩٧٦، ٧٨٩٦) و(٣/ ح٩٠٢٧، ٩٩٩١).

الوجه الثاني: (محمد بن واسع عن سمير بن نهار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا) رواه عنه:

(١) **صدقة بن موسى**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات (٥/ ٧٨١/ ح٣٦٧٩) وقال: غريبٌ من هذا الوجه، والحاكم في المستدرك (٤/ ح٧٦٥٧) وصححه، والخطيب في الموضح (٢/ ١٤٥) وفيه زيادةٌ في أوله.

(٢) **عبد الله بن المختار**: ذكره الدارقطني معلقًا في العلل (٨/ ٣٣٩)، ولم أقف عليه مسنداً.

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره على: محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس الأزدي، أبو بكر أو أبو عبد الله البصري، ثقةٌ عابدٌ كثير المناقب، من الخامسة، مات سنة ثلاثٍ وعشرين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ١١٨)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٥٧٦)، والتقريب (٦٤٠٨).

ورواه عنه على الوجه الأول:

حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأَخَرة، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

ورواه عنه على الوجه الثاني راويان:

(١) صدقة بن موسى السُلمي، أبو المغيرة أو أبو محمد البصري.

الجمهور على تضعيفه، فقد ضعفه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وأبو بشر الدولابي، وقال أبو حاتم: (لين الحديث، يُكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به،

ليس بالقوي)، وقال الترمذي: (ليس عندهم بذاك القوي، ولا بالحافظ)، وقال ابن حبان: (كان شيخاً صالحاً إلا أنّ الحديث لم يكن من صناعته، فكان إذا روىٰ قلب الأخبار حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال الذهبي في المغني: (ضعفوه).

وقال مسلم بن إبراهيم: (صدوق)، وقال البزار: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (بعض حديثه مما يُتابع عليه، وبعضه لا يُتابع عليه)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ له أوهام)، من السابعة، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي.

والذي يظهر أنّه ضعيف الحديث كما قال الجمهور، وفيهم من هو أجلُّ وأعرف بالنقد ممن توسّط فيه ووصفه بما يفيد حُسن حديثه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٢)، والجامع للترمذي (ح٦٦٣، ٢٧٥٩)، الضعفاء والمتروكين (٣٠٦)، كشف الأستار عن زوائد البزار (ح٧٧٣، ١١٤٥)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٢٢٦)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٧٣)، والكامل (٤/ ٧٦)، وتهذيب الكمال (١٣/ ١٤٩)، والكاشف (٢٣٨٨) (والمغني (٢٨٧٤)، والتقريب (٢٩٣٧).

(٢) **عبد الله بن المختار: البصري.**

وثقه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن خلفون. وقال شعبة: كان من فتياننا، وكان أحدث مني سنّاً.

وقال فيه أبو حاتم وحده: (لا بأس به)، وقال ابن حجر: (لا بأس به)، والراجح أنّه ثقةٌ، فقد روىٰ عنه جمعٌ من الثقات، والجمهور علىٰ توثيقه، ولم أقف علىٰ جرحٍ فيه، وكلمة أبي حاتم لا تضرّه، بل قد لا تقل عن التوثيق عند غيره، فإنّه رَحِمَهُ اللَّهُ كان شديداً في التزكية، ولذلك جرت عادة الذهبي في الميزان أنّه لا يُدخل الراوي الذي يقول فيه أبو حاتم: (لا بأس به)، وغيره من النقاد يوثقه[١].

---

(١) يُنظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي في الميزان لأبي عبد الرحمن محمد الثاني (١/ ٢١٩).

من السابعة، روىٰ له مسلم، وأبو داود، والترمذي في الشمائل، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٧٠)، وتهذيب الكمال (١٦/ ١١١)، والكاشف (٢٩٧٣)، والتقريب (٣٦٣٠).

وأما شيخ محمد بن واسع فهو: سُمير - بضم السين مصغّراً - ابن نهار العبدي البصري، وقيل: هو شُتَيْر.

قال ابن مهدي: (ليس أحدٌ يقول: شُتير بن نهار إلا حماد بن سلمة)، وقال أيضًا: (رواه صدقة بن موسىٰ عن محمد بن واسع عن سُمير، وسُمير أصح)[1]، وقال أبو وائل: (كان من أوائل من حدّث في هذا المسجد - يعني مسجد البصرة)، وقال ابن معين في رواية الدوري: (لم أسمع عن شُتير بن نهار إلا حديثًا واحداً)، وأوضح من ذلك ما رواه الخطيب في الموضح بسنده من طريق: ابن الغلابي عن ابن معين قال: (لم يُسمع عن شُتير بن نهار غير حديث حماد بن سلمة: "حسن الظن"، وسائر الأحاديث عن سُمير بن نهار).

أما حاله في الرواية فمجهولٌ، قال فيه الإمام أحمد: (لا أعرفه)، وقال الدارقطني: (مجهول)، وقال الذهبي في الميزان: (نكرةٌ)، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في الثقات!، علىٰ عادته في توثيق المجاهيل إذا كان الحديث مستقيمًا، وانفرد الحافظ ابن حجر فقال: (صدوق)، من الثالثة، روىٰ له الترمذي، وأبو داود.

والراجح والله أعلم: أنّ (شتيرٌ، وسُميرٌ) شخصٌ واحدٌ، وأنّ اسمه: سُميرٌ، فتصحّف إلىٰ: (شُتير) في رواية حماد بن سلمة، وهذا ما اختاره ابن حجر في

(١) نقله عنه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ١٠).

التعجيل فقال: (ووقع شُتيرٌ، وهو واحدٌ اختلف في اسمه، كما نبه عليه ابن ماكولا)[١]، وكأنّ ابن مهدي يشير إلىٰ أنّ حماداً هو الذي أخطأ في اسمه بقوله: (ليس أحدٌ يقول: شُتير بن نهار إلا حماد بن سلمة)، وقال في تبصير المنتبه: (شُتير ابن نهار -كذا يقول حماد بن سلمة-، والمعروف: سُمير)، وأوضح ابن معين القول حين ذكر أنّه لا يُعرف شُتيرٌ هذا إلا في هذا الحديث، وأما بقية الأحاديث ففيها "سُمير"، وهذا يرجحُ أنّه تصحيفٌ والله أعلم.

يُنظر: العلل لعبد الله بن الإمام أحمد (١/ ح٩٨٣)، والجرح والتعديل (٤/ ٣١١)، سؤالات البرقاني للدارقطني (١٢)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٧٠)، والموضح (٢/ ١٤٥) وتهذيب الكمال (١٢/ ٣٧٨)، والميزان (٢/ ٢٣٤)، وتبصير المنتبه في تحرير المشتبه(٢/ ٧٧٥)، وتعجيل المنفعة (ص/ ١١٤)، والتقريب (٢٦٥٢).

دراسة الاختلاف:

مما سبق يتبين أنّ الوجه الأول الذي رواه حماد بن سلمة وهمٌ غير محفوظ، وقد أخطأ فيه حماد، إذ صحّف (سُمير) إلىٰ (شُتير)، ومما يدلُّ علىٰ أنّه تصحيفٌ، أنّه لا وجود لراوٍ اسمه شُتير إلا في هذا الحديث من رواية حماد وحده، وقد خالفه راويان عن محمد بن واسع فقالا (سُمير)، أما بقية أحاديث سُمير بن نهار فهي علىٰ الصواب.

وهذا ما رجحه الأئمة: عبدالرحمن بن مهدي، وتلميذه: ابن المديني، وابن معين، والدارقطني حيث قال في العلل (٨/ ٣٣٩): (وأشبه الأقاويل قول من قال: عن سُمير بن نهار...)، وابن حجر، وغيرهم.

(١) الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٣٧٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيفٌ؛ لجهالة سُميرٍ، ولم أقف له على متابعٍ أو شاهد. والله تعالى أعلم.

الحديث السادس والخمسون

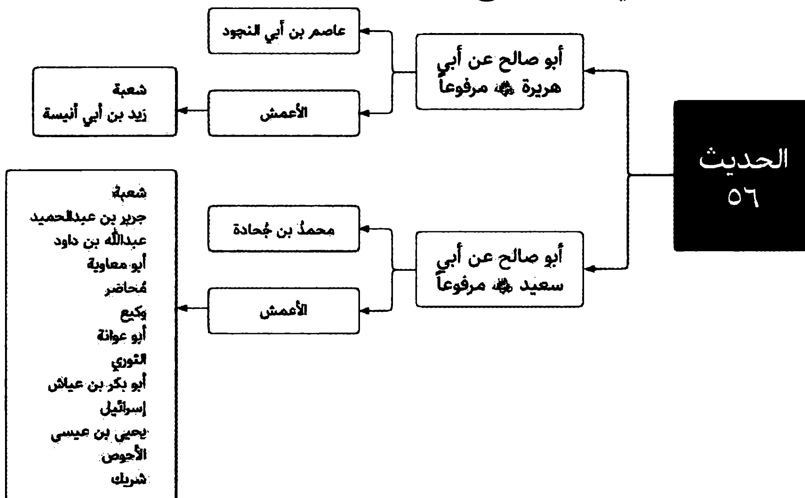
قال الإمام النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه الكبرى، في كتاب المناقب، باب مناقب أصحاب النبيﷺ والنهي عن سبّهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ (٥/٨٤/ح٨٣٠٩):

أَخْبَرَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرْ قَالَ: أَنَا حُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لاَ تَسُبُوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم ولا نَصِيفَه).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(رواه زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورواه الأعمش يُخالفُ عاصماً في إسناده، فرواه عن أبي صالح عن أبي سعيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولا يُحفظُ من حديث سُهيل، والأعمش أثبت في أبي صالحٍ من غيره).

العلل لابن المديني (ص٨٠/ ح ١٢٤).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على أبي صالح، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (أبو صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه:

أ.عاصم بن أبي النجود:

أخرجه النسائي في سننه الكبرى، في كتاب المناقب، باب مناقب أصحاب النبي ﷺ والنهي عن سبّهم رضي الله عنهم (٥/ ٨٤/ ح٨٣٠٩)، والبزار في مسنده كما في كشف الأستار (١/ ٢١٠) وقال: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا زائدة)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥/ ٢٦٩).

ب.الأعمش، من رواية:

(١) **شعبة:** فيما رواه ثلاثةٌ من أصحابه عنه: مسلم بن إبراهيم عنه، أخرجه الجياني في تقييد المهمل (٣/ ٩١٧)، وكذلك رواه أبو مسعود أحمد بن الفرات عن الطيالسي عنه ذكره الدارقطني معلقاً في العلل(١٠/ ١٠٦) ولم أقف عليه مسنداً، وحجّاج بن نُصير ذكره الحافظ ابن حجر في الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٥٣)، ولم أقف على روايته مسندةً.

(٢) **زيد بن أبي أنيسة:** أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ح٦٨٧) وقال: (لم يروِ هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا زيدٌ، ورواه شعبة، وأصحاب الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه).

الوجه الثاني: (أبو صالح عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه :

أ.الأعمش، ورواه عنه على هذا الوجه:

(١) **شعبة:** أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذاً خليلاً" (٧/ ٢٥/ ح٣٦٧٣)، من طريق: آدم بن أبي إياس.

- ورواه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة (١٦/ ١٣٩/ ح٢٥٤١) من طريق: معاذ بن معاذ، وابن أبي عَدي، قال مسلم: (وليس في حديث شعبة، ووكيع ذكر عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد ﭫ).
- ورواه الترمذي في سننه في كتاب المناقب، باب فيمن سبَّ أصحاب النبي ﷺ (٥/ ٦٥٣/ ح٣٨٦١) وصححه عن محمود بن غيلان عن الطيالسي، وتابع محموداً عليه: يونسُ بن حبيب عن الطيالسي أيضـًا كما في مسند الطيالسي نفسِه (٣/ ح٢٢٩٧).
- ورواه أحمد في المسند (٢/ ح١١١٢٤)، وفي فضائل الصحابة (١/ ح٦) من طريق: محمد بن جعفر، وأبي النضر.
- ورواه أحمد في المسند أيضـًا (٣/ ح١١٢١٤) من طريق: هاشم بن القاسم.
- ورواه علي بن الجعد كما في مسنده (١/ ح٧٣٨) ومن طريقه: ابن حبان في صحيحه (١٦/ ح٧٢٥٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/ ٥٢).
- ورواه عبد بن حميد في مسنده (١/ ح٩١٨) من طريق: أبي بكر بن عيّاش.
- ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ح٩٨٩) من طريق: بشر بن منصور.
- ورواه النسائي في سننه الكبرىٰ (٥/ ح٨٣٠٨) من طريق: خالد بن الحارث.
- ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ح١٥٠٨) من طريق: وهب بن جرير.

اثنا عشر راويـًا وغيرهم من أصحاب شعبة عن شعبة به.

وقد زاد الحافظ ابن حجر في الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٥٤) خمسة آخرين من أصحاب شعبة ممن رووه عنه علىٰ هذا الوجه، ولم أقف علىٰ رواياتهم إلا معلقةً عنده، وهم: عمرو بن مرزوق، والحسن بن سفيان، وعاصم بن علي، وشعيب بن حرب، وشَبَابة بن سوّار، فصار العدد سبعة عشر راويـًا.

(٢) **جرير بن عبد الحميد**: علقه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: " لو كنت متخذاً خليلاً " (٧/ ٢٥/ ح٣٦٧٣)، ووصله

مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة (١٦/ ١٣٩/ ح٢٥٤١)، وابن ماجه في سننه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ح١٦١).

(٣) **عبد الله بن داود**: علقه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذاً خليلاً " (٧/ ٢٥/ ح٣٦٧٣)، ووصله مسدد في مسنده كما ذكره ابن حجر عنه في الفتح (٧/ ٤٣)، وكذلك في هُدىٰ الساري (ص/ ٥٣)، وفي الجزء الذي أفرده في هذا الحديث (ص/ ٦١)، ومن طريق مسددٍ أسنده ابن حجر في التغليق (٤/ ٦٠) عن عبد الله بن داود -في المحفوظ عنه- عن الأعمش به.

(٤) **أبو معاوية**: علقه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذاً خليلاً" (٧/ ٢٥/ ح٣٦٧٣)، ووصله أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٧٤) ومن طريقه: مسلم في كتاب فضائل الصحابة (١٦/ ١٣٨/ ح٢٥٤٠) ووقع عند مسلم" عن أبي هريرة رضي الله عنه " وهو وهمٌ علىٰ أبي معاوية، وسيأتي التنبيه عليه إنْ شاء الله، وأبو داود في سننه في كتاب السُنّة، باب في النهي عن سبِّ أصحاب النبي ﷺ(٥/ ٢٠٨/ ح٤٦٢٥)، والترمذي في سننه في كتاب المناقب، باب فيمن سبَّ أصحاب النبي ﷺ (٥/ ٦٥٣/ ح٣٨٦١) وصححه، وابن ماجه في سننه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ح١٦١) ووقع عنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، - وهذا وهمٌ سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله -، وأحمد في المسند (٢/ ح١٠٦٩٥)، وفي فضائل الصحابة (١/ ح٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ح٣٢٤٠٤)، ومن طريقه: ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ح٩٩٠، ٩٩١)، والبغوي في مسند ابن الجعد (١/ ح٧٣٨)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٢/ ح١١٩٨) عن أبي معاوية - في المحفوظ عنه- عن الأعمش به.

(٥) **مُحاضر**: علقه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: " لو كنت متخذاً خليلاً " (٧/ ٢٥/ ح٣٦٧٣)، ووصله أبو الفتح الحداد

في فوائده فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح (٧/ ٤٢)، وفي الجزء المذكور (ص/ ٦٤)، ومن طريقه أسندها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ١٢٢).

(٦) **وكيع**: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة (١٦/ ١٣٩/ ح٢٥٤١) وقال: (وليس في حديث شعبة ووكيع ذكر عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد رضي الله عنهم)، وابن ماجه في سننه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ح١٦١).

(٧) **أبو عوانة**: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ١٤٤)، وابن حجر في تغليق التعليق (٤/ ٦٠)، كلهم عن أبي عوانة - في المحفوظ عنه- عن الأعمش به.

(٨) **سفيان الثوري**: أخرجه ابن أبي عاصم في السُنّة (٢/ ح٩٨٨)، والقَطيعي في زياداته على فضائل الصحابة (١/ ح٥٣٥).

(٩) **أبو بكر بن عياش**: أخرجه عبد بن حُميد في مسنده (المنتخب ح٩١٦)، وخيثمة في فضائل الصحابة، والبرقاني في المصافحة كما ذكر الحافظ ابن حجر في الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٥٩)، ولم أقف على روايتهما مسندةً.

(١٠) **إسرائيل**: أخرجه تمام الرازي في فوائده (١/ ح٩٣٢)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٢/ ح١١٠٧)، وأبو الفتح الحداد في فوائده نقلاً عن الحافظ ابن حجر في الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٥٩)، ولم أقف على روايته مسندةً.

(١١) **يحيى بن عيسى الرملي**: أخرجه أبو عوانة في صحيحه كما ذكره الحافظ ابن حجر في الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٦٠)، ولم أقف على روايته مسندةً.

(١٢) **أبو الأحوص سلّام بن سُليم الحنفي**: أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه، كما ذكره الحافظ ابن حجر في الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٦١)، وعلقه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣٥٥)، ولم أقف على روايتهما مسندةً.

(١٣) **شريك**: أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه، كما ذكره الحافظ ابن حجر في

الجزء الذي صنفه في هذا الحديث (ص/ ٦٢) إلا أنّه أبهم الصحابي[١].

ب. **محمدُ بن جُحادة**: أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (٢/ ح١٠٨٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ح٦٥٦٧)، وفي المعجم الصغير (٢/ ح٩٦١)، وتمّام في فوائده (١/ ح٢٥٠)، والجياني في تقييد المهمل (٣/ ٩١٨)، كلهم من طريق: داود بن الزبرقان عن ابن جُحادة به. قال الطبراني: (لم يروه عن ابن جُحادة عن أبي صالح إلا داود، ورواه الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جُحادة عن عطية عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه).

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره علىٰ أبي صالح ذكوان السَمّان الزيات المدني، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرون.

ورواه عنه على الوجه الأول:

(١) **عاصم بن بهدلة وهو**: ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم الكوفي أبو بكر المقري، صدوقٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والأربعون.

(٢) **الأعمش**: واختلف عليه، فرواه عنه جمهور أصحابه وهم ثلاثة عشر راويـاً علىٰ الوجه الثاني (عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه)، وخالفهم اثنان فقط روياه عن الأعمش علىٰ الوجه الأول (عن أبي هريرة رضي الله عنه)، واختلف علىٰ أحدهما أيضاً، **وهما:**

أ. **زيد بن أبي أُنيسة**: متفقٌ علىٰ الاحتجاج به وتوثيقه، قدمت ترجمته في الحديث الخامس.

ب. **شعبة**: بن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة حافظ متقن، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس، واختلف عليه، فرواه عنه جمهور أصحابه وعددهم سبعة عشر راويـاً علىٰ الوجه الثاني (عن أبي سعيد رضي الله عنه)، وخالفهم ثلاثة رواة،

(١) قال ابن حجر في الجزء المذكور في هذا الحديث (ص/ ٦٣): (ولا يضر هذا الإبهام، لأنّ شريكاً كان في حفظه شيءٌ بعد ولايته القضاء، فلعله شكّ فيه فأبهم)، وانظر في ترجمة شريك: الكامل (٤/ ١٣٢١)، والضعفاء الكبير (٢/ ١٩٣)، والميزان (٢/ ٢٧٠).

واختلف أيضاً على أحدهم، وهم:

١. **مسلم بن إبراهيم الفراهيدي**، ثقة مأمون مكثر، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

٢. **حجاج بن نُصير**، الفَسَاطِيطي[1]، أبو محمد البصري القيسي، ضعيفٌ جداً، وكان يقبل التلقين، وكان يخطئ في حديث شعبة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة، روىٰ له الترمذي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٦٧)، وتهذيب الكمال (٥/ ٤٦١)، والتقريب (١١٤٨).

٣. **سليمان بن داود بن الجارود**، أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني، واختلف عليه:

فتفرد بروايته عنه علىٰ الوجه الأول (عن أبي هريرة رضي الله عنه): أبو مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود الرازي، نزيل أصبهان، ثقةٌ حافظٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين، روىٰ له أبو داود.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٦٧)، وتهذيب الكمال (١/ ٤٢٢)، والتقريب (٨٨).

وخالفه راويان فروياه عن الطيالسي على الوجه الثاني (عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه) هما:

(١) **محمود بن غيلان العدوي مولاهم**، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة تسعٍ وثلاثين، وقيل بعد ذلك، روىٰ له الجماعة إلا أبا داود.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٩١)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٣٠٥)، والتقريب(٦٥٥٩).

(٢) **يونس بن حبيب بن عبد القاهر العجلي مولاهم**، أبو بشر الأصبهاني، ثقةٌ عظيم القدر، وهو راوي المسند عن أبي داود الطيالسي، توفي سنة سبعٍ وستين ومائتين.

يُنظر: أخبار أصبهان لأبي نُعيم (٢/ ٣٤٥)، والسير للذهبي (١٢/ ٥٩٦)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٢/ ٤٠٦).

---

(١) هذه النسبة إلىٰ الفَسَاطِيط، وهي جمعٌ مفرده: فُسطاط - بضم الفاء، وكسرها - وهي البيوت من الشعر، يُنظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٤٥٦)، والمصباح المنير للفيومي (ص/ ١٨٠).

أما الوجه الثاني عن أبي صالح، فرواه عنه:

(١) **الأعمش** في رواية جمهور أصحابه عنه -كما تقدم-.

(٢) **محمد بن جُحادة الكوفي**، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الخمسين.

والراوي عن محمد بن جُحادة هو: داود بن الزِّبرقان الرّقاشي، البصري، نزيل بغداد، متروك، وكذبه الأزدي، من الثامنة، مات بعد الثمانين، روىٰ له الترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤١٢)، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٩٢)، والمغني في الضعفاء (١٩٩٠)، والتقريب (١٧٩٥).

دراسة الاختلاف:

في هذا الحديث اختلافان[١]:

- **أحدهما**: اختلافُ أصحاب الأعمش عليه.
- **والثاني**: اختلافُ الأعمش وعاصم بن أبي النجود علىٰ أبي صالح.

أما الاختلاف الأول (اختلاف أصحاب الأعمش عليه) فهو اختلافٌ علىٰ وجهين:

فقد روىٰ الحديث عن الأعمش جمهور أصحابه وهم ثلاثة عشر راويًا علىٰ الوجه الثاني (عن أبي سعيدٍ ﭬ)، وخالفهم اثنان فقط هما: شعبة بن الحجاج، وزيد بن أبي أنيسة، فروياه عن الأعمش علىٰ الوجه الأول (عن أبي هريرة ﭬ).

وقد اختلف علىٰ شعبة أيضًا علىٰ الوجهين السابقين:

فاتفق جمهور أصحاب شعبة وعددهم سبعة عشر راويًا علىٰ أنّ الحديث عند شعبة من مسند أبي سعيدٍ ﭬ، ولم يخالفهم إلا ثلاثة فجعلوه عند شعبة عن

---

(١) هكذا حرّر الحافظ ابن حجر الاختلاف في هذا الحديث علىٰ هذا النحو في الجزء الذي أفرده فيه (ص/ ٧٧).

أبي هريرة ﵁ وهم:

(١) مسلم بن إبراهيم: وهو مع ثقته، إلا أنّ روايته شاذةٌ غير محفوظة، كما نصّ على ذلك الحافظ ابن حجر، فقد خالف سبعة عشر راوياً من أصحاب شعبة، وهم أكثر عدداً، وفيهم من هو أثبت وأضبط لحديث شعبة منه: كمحمد بن جعفر، وآدم بن أبي إياس، وهاشم بن القاسم، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم، وقرينةٌ ثالثة غير قرينتي: العدد، والحفظ، وهي أنّ من جعل الحديث عند شعبة من مسند أبي هريرة ﵁ فقد سلك الجادة؛ إذ غالب رواية أبي صالح عن أبي هريرة ﵁، ومن خالف الجادة من الثقات فعنده مزيد حفظ.

قال أبو نصر الوائلي في رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة من مسند أبي هريرة ﵁: (هذا حديث غريبٌ، والمحفوظ فيه عن شعبة عن أبي سعيدٍ ﵁، وكذلك رواه ابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم، وهو في الصحيحين)[(١)].

(٢) الطيالسي: واختلف عليه، فأما رواية أبي مسعود عن الطيالسي فلم يُتابع عليها، وَوَهِمَ فيها على الطيالسي، وخالف اثنين من أثبت أصحابه هما: يونس بن حبيب راوي مسنده، ومحمود بن غيلان، قال الحافظ ابن حجر في الجزء الذي أفرده في طرق هذا الحديث (ص/ ٥٣): (وقد وَهِمَ فيه أبو مسعود الرازي على أبي داود الطيالسي...)، وقال أيضاً: (ولا يصح عن شعبة إلا من حديث أبي سعيدٍ ﵁)، ثم قال في (ص/ ٦٥) بعد أن حكم بشذوذ رواية كل من جعل الحديث عند شعبة عن أبي هريرة ﵁ قال: (لأنّ شعبة إنما رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ﵁، وكذا أبو داود إنما رواه في "مسنده" عن شعبة من حديث أبي سعيدٍ ﵁ لا من حديث أبي هريرة ﵁).

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في جزء مفرد جمع فيه طرق حديث (لا تسبوا أصحابي) بتحقيق: مشهور سلمان، ونشر دار عمار سنة ١٤٠٨هـ.

إذاً فالمحفوظ عن الطيالسي هو ما رواه في مسنده عن شعبة بسنده عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه.

(٣) **حجاج بن نُصير**: وروايته منكرةٌ لا يُلتفتُ إليها لشدة ضعفه، قال ابن حجر في الجزء المذكور (ص/ ٦٥): (وأما حجاج فلا يُحتجُ به إذا انفرد، فكيف إذا خالف!).

إذاً لم يَسْلم للمعارضة إلا رواية مسلم بن إبراهيم، وتقدم أنها شاذةٌ غير محفوظة، والمحفوظ عن شعبة أنّ الحديث عنده من مسند أبي سعيدٍ رضي الله عنه كما رواه جمهور أصحابه.

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ الذي جعل الحديث عند الأعمش من مسند أبي هريرة رضي الله عنه وهو (الوجه الأول) راوٍ واحدٌ تفرد به وهو: زيد بن أبي أُنيسة، وهو مع ثقته إلا أنّ روايته شاذةٌ غير محفوظة؛ إذْ خالف ثلاثة عشر راوياً من أصحاب الأعمش الذين رووه عن الأعمش من مسند أبي سعيدٍ رضي الله عنه وهو (الوجه الثاني)، وهم أكثر عدداً، وفيهم من هو أثبت وأضبط لحديث الأعمش من زيد، كأبي معاوية، والثوري، وشعبة - على المحفوظ عنه -، وغيرهم.

وقرينةٌ ثالثة غير قرينتي: العدد، والحفظ، هي أنّ من جعل الحديث عند الأعمش من مسند أبي هريرة رضي الله عنه فقد سلك الجادة؛ إذ غالب رواية أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومن خالف الجادة من الثقات فعنده مزيد حفظ، وهذا ما رجحه الحافظ الدارقطني في العلل (١٠/ ١٠٦)، فالمحفوظ عن الأعمش هو الوجه الثاني (عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه).

أما ما جاء في صحيح مسلم في رواية أبي معاوية التي رواها مسلمٌ من طريق شيوخه الثلاثة: أبي كريب، وابن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى، فقد اتفق النقّاد على أنّها وهمٌ، إذْ وقع في صحيح مسلم أنّ الحديث عند أبي معاوية من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، والمحفوظ أنّه من مسند أبي سعيد رضي الله عنه، وقد أفاض الحافظ ابن

حجر في الفتح (٧/ ٤٢) وأجاد في بيان الوهم الذي وقع في هذا الحديث عند مسلمٍ، وابن ماجه، بل وأفرد طرق هذا الحديث والكلام عليها في جزءٍ مستقل(١)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٤٣) في رواية مسلم الآنفة: (...وهو وهمٌ كما جزم به خلف، وأبو مسعود، وأبو علي الجياني، وغيرهم. قال المزي: " كأنّ مسلماً وهم في حال كتابته، فإنه بدأ بطريق أبي معاوية، ثم ثنّىٰ بحديث جريرٍ فساقه بإسناده ومتنه، ثم ثلّث بحديث وكيع، وربّع بحديث شعبة، ولم يَسُق إسنادهما بل قال: بإسناد جريرٍ وأبي معاوية، فلولا أنّ إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحدٌ، لما أحال عليهما معاً، فإن طريق وكيع وشعبة جميعاً تنتهي إلىٰ أبي سعيد ﵁ دون أبي هريرة ﵁ اتفاقاً "(٢).

ثم قال الحافظ ابن حجر بعد ذلك:

(وقد أخرجه - أي هذا الحديث - أبو بكر بن أبي شيبة أحد شيوخ مسلم فيه في مسنده، ومصنفه عن أبي معاوية فقال: عن أبي سعيد ﵁، كما قال أحمد، وكذا رويناه من طريق أبي نعيم في المستخرج من رواية عبيد بن غنام عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه أبو نعيم أيضاً من رواية أحمد، ويحيىٰ بن عبدالحميد، وأبي خيثمة، وأحمد بن جواس كلهم عن أبي معاوية فقال: عن أبي سعيد ﵁، وقال بعده: "أخرجه مسلم عن أبي بكر وأبي كريب ويحيىٰ بن يحيىٰ"، فدلّ علىٰ أنّ الوهم وقع فيه ممن دون مسلم، إذ لو كان عنده عن أبي هريرة ﵁ لبيّنه أبو نعيم(٣).

---

(١) جزء في طرق حديث (لا تسبوا أصحابي) لابن حجر، وقد تقدمت الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

(٢) تحفة الأشراف (٣/ ٣٤٣)، وتتمة كلامه: (والوهم يكون تارةً في الحفظ، وتارةً في القول، وتارةً في الكتابة، وقد وقع الوهم منه ههنا في الكتابة).

(٣) جزم ابن حجر في الهدي (ص/ ٥٣) بأنّ الوهم من مسلمٍ نفسه، وهذا ظاهر كلام المزي قبله، وكلام الحافظ ابن حجر في الجزء الذي أفرده في هذا الحديث (ص/ ٣٩) يوافق كلامه في الفتح من أنّ الوهم ليس من مسلم، بل ممن دونه، واستدلّ بقرينتين، الأولىٰ: أنّ أبا نُعيم قد أسنده من طريق مسلم علىٰ الصواب عن أبي سعيدٍ ﵁، ثم قال: (ويؤد ذلك: اصطلاحه -أي: أبي نُعيم- في جميع كتابه المستخرج علىٰ نحو ذلك، إذ أخرج الحديث علىٰ الموافقة، أو البدَلية، ينتهي بالإسناد إلىٰ الشيخ الذي اتفق إسناده وإسناد مسلمٍ فيه، ثم يُحيل علىٰ الباقي، =

ويقوي ذلك أيضاً أنّ الدارقطني مع جزمه في العلل بأنّ الصواب أنّه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه لم يتعرض في تتبعه أوهام الشيخين إلىٰ رواية أبي معاوية هذه، وقد أخرجه أبو عُبيدة في غريب الحديث والجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم، وخيثمة من طريق سعيد بن يحيىٰ، والإسماعيلي وابن حبان من طريق علي بن الجعد، كلهم عن أبي معاوية فقالوا: عن أبي سعيد رضي الله عنه...).

وأما ما وقع في بعض نسخ ابن ماجه من جعل الحديث عند أبي معاوية عن أبي هريرة رضي الله عنه فهو وهمٌ نبّه عليه أهل العلم، قال المزي في التحفة (٣/ ٣٤٤): (وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو وهمٌ أيضاً، وفي رواية إبراهيم بن دينار الجرشي الوراق أحد رواة "سنن ابن ماجه" عن ابن ماجه: عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه علىٰ الصواب).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٤٣): (وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضاً عن أبي معاوية فقال: عن أبي سعيد رضي الله عنه كما قال الجماعة، إلا أنّه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلافٌ: ففي بعضها عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي بعضها عن أبي سعيد رضي الله عنه، والصواب عن أبي سعيد رضي الله عنه، لأنّ ابن ماجه جمع في سياقه بين جرير ووكيع وأبي معاوية، ولم يقل أحدٌ في رواية وكيع وجرير أنّها عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكل من أخرجها من المصنفين والمخرجين أورده عنهما من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وقد وجدته في نسخةٍ قديمةٍ جداً من ابن ماجه قُرِئَت في سنة بضع وسبعين وثلاثمائة، وهي في غاية الإتقان وفيها: "عن أبي سعيد رضي الله عنه"، واحتمال كون الحديث عند أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما جميعاً مستبعدٌ، إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة، فلما كان غالب ما وُجِد عنه ذكر أبي سعيد رضي الله عنه دون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه،

= وعلىٰ هذا فلعل الخلل الواقع في نُسَخ "صحيح مسلم" من الرواة عنه، ويُبرأُ هو حينئذٍ من الوهم).
والثانية: أنّ الدارقطني قد جزم في العلل بأنّ الصواب أنّه من مسند أبي سعيدٍ رضي الله عنه، ولم يتعرض في "كتاب التتبع" لهذا الإسناد، ولا لِكون مسلمٍ وهم فيه، فالظاهر: أنّ الوهم ممن دون مسلمٍ).

دلّ على أنّ في قول من قال عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه شذوذاً)[١].

بقي أن نعرف أنّ متابعة محمد بن جُحادة للأعمش منكرةٌ لا يُحتجُّ بها؛ لأنّ راويها عنه ابن الزبرقان وهو متروكٌ[٢]، وإنما ذكرتها لأنّها المتابعة الوحيدة التي وقفت عليها.

وأما رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه التي أشار الإمام ابن المديني إلى أنّ الحديث لا يُحفظ عنه، فلم أقف عليها.

الاختلاف الثاني: بين الأعمش وعاصم على أبي صالح:

من خلال ما سبق في تراجم الرواة يتضح أنّ المحفوظ عن أبي صالح أنّه روى هذا الخبر عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، وهو الوجه الثاني الذي رواه الإمام الحافظ الأعمش، وأما الوجه الأول فشاذٌ غير محفوظ، تفرّد به عاصم بن بهدلة، ولا مقارنة بينه وبين الإمام الحافظ الأعمش، فالأعمش أحفظ منه وأثبت بمراحل في أبي صالح، وفي غيره!.

وقرينةٌ أخرى: وهي أنّ عاصماً سلك الجادة؛ إذ أكثر حديث أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وخالفه الأعمش لحفظه وإتقانه فرواه على خلافها.

وهذا ما اختاره الأئمة الحفاظ: الإمام ابن المديني، وأبو زرعة[٣]، والدارقطني[٤]، وأبو مسعود الدمشقي[٥]، وابن عساكر[٦]، والمزي[٧]، وابن حجر، وغيرهم.

---

(١) ويُنظر أيضاً في هذه المسألة: تقييد المهمل وتمييز المشكل للجيّاني (٣/ ٩١٦) وفيه كلام أبي مسعود الدمشقي، والمدخل للبيهقي (١/ ح٤٥)، والجزء المفرد في هذا الحديث لابن حجر (ص/ ٤١) إذ قال فيه: (وأما ما وقع عند ابن ماجه، فلا ريب أنّه غلطٌ...).

(٢) للاستزادة انظر: جزء طرق حديث: "لا تسبوا أصحابي" لابن حجر (ص/ ٧٠) وما بعدها.

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٥).

(٤) العلل (١٠/ ١٠٦).

(٥) تقييد المهمل (٣/ ٩١٦).

(٦) تاريخ دمشق (٣٥/ ٢٧٠).

(٧) التحفة (٩/ ٤٢٨).

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على كلام ابن المديني كما في فتح الباري (٧/ ٤٣): (فعُرِف من كلامه أنّ من قال فيه: عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه فقد شذّ، وكأنّ سبب ذلك شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، فيسبق إليه الوهم ممن ليس بحافظ، وأما الحفاظ فيميزون ذلك)، فالظاهر أنّ الإمام ابن المديني أعمل هنا في الاختلاف بين الأعمش وعاصم قرينتان: الحفظ، وسلوك الجادة.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مُخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما، وأما الوجه الأول الذي رواه عاصم فهو شاذٌّ غير محفوظ.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السابع والخمسون

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه في كتاب القضاء، باب طلب القضاء (٤/٢٠٧/ح٣٥٦٧):

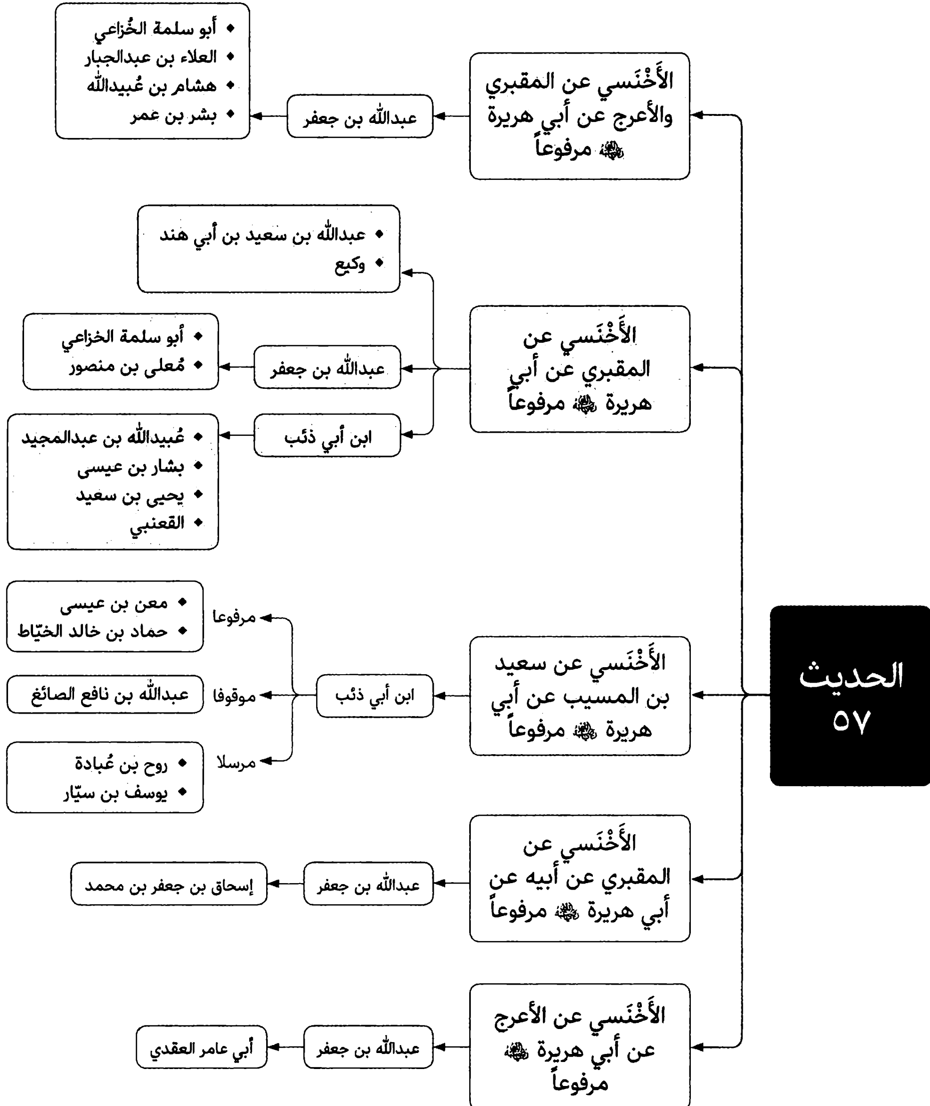
حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عبد الله بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الأَخْنَسي عَنْ الْمَقْبُرِيِّ وَالْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(رواه ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأَخْنَسي، وروىٰ عثمان هذا أحاديث مناكير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه عبد الله بن جعفر يخالف ابن أبي ذئب في إسناده، رواه عن الأَخْنَسي عن المقبري وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث عندي حديث المقبري).

العلل لابن المديني (ص٧٥/ ح١١٢).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عثمان الأَخْنَسي، واختلف عليه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: (الأَخْنَسي عن المقبري والأعرج عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا) رواه عنه:

عبد الله بن جعفر، وعنه:

(١) **أبو سلمة الخُزاعي**: أخرجه أحمد في المسند (٣/ ح٨٥٥٩)، ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٧).

(٢) **العلاء بن عبد الجبار**: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (١٠/ ح٢٠٢١٩).

(٣) **هشام بن عُبيد الله**: أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٢٠٤)، ووكيع في أخبار القضاة(١/ ٨)

(٤) **بشر بن عمر**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأقضية، باب طلب القضاء (٤/ ٢٠٧/ ح٣٥٦٧).

الوجه الثاني: (الأَخْنَسي عن المقبري عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا) رواه عنه:

أ. ابن أبي ذئب، وعنه:

(١) **عُبيد الله بن عبد المجيد الحنفي**: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٣/ ح٥٩٢٤)، ووكيع أخبار القضاة (١/ ٩).

(٢) **بشار بن عيسىٰ**: أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٩).

(٣) **يحيىٰ بن سعيد**: أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ح٧٠١٨) وصححه.

(٤) **عبد الله بن مسلمة القعنبي**: أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٩)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ح٢٠٢١٨)، وفي معرفة السنن (١٤/ ح١٩٧٢٦).

ب. عبد الله بن جعفر، وعنه:

(١) **أبو سلمة الخزاعي**: أخرجه أحمد في المسند (٣/ ح٨٥٥٩)، والنسائي في الكبرىٰ (٣/ ح٥٩٢٥) وفيه: (قال أبو سلمة: وقد ذكره مرةً أو مرتين عن الأعرج والمقبري).

(٢) **مُعلىٰ بن منصور**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٥٣٤)، ومن طريقه: ابن ماجه في السنن في كتاب الأحكام، باب ذِكر القضاة (٢/ ٧٧٤/ ح٢٣٠٨)، والمزي في التهذيب (١٩/ ٤٨٩).

ج. عبد الله بن سعيد بن أبي هند: أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (١١/ ح٦٦١٣)، ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٩) كلاهما من طريق: صفوان بن عيسىٰ - في المحفوظ عنه -.

وأخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٨-٩) من طريق: المغيرة بن عبد الرحمن، وفي (١/ ٩) من طريق: حُميد بن الأسود، وابن حبان في الثقات (٧/ ٢٠٣)، والدارقطني في سننه (٤/ ٢٠٣-٢٠٤) من طريق: الدراوردي، والسهمي في تاريخ جُرجان (١٠١) من طريق: خارجة بن مصعب.

خمستهم (صفوان، والمغيرة، وحُميد، والدراوردي، وخارجة) عن ابن أبي هند به.

د. وكيع بن الجرّاح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٥٤٢) إلا أنّه أبهم الأَخْنَسي فقال: (حدثنا بعض المدنيين)، وقد جاء مبيّنًا في الروايات الأخرىٰ السابقة.

وتابعهم متابعةً قاصرةً في شيخ شيخهم:

عمرُو بنُ أبي عمرو، وداودُ بن خالد، أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأقضية، باب طلب القضاء (٤/ ٢٠٧/ ح٣٥٦٦)، والترمذي في سننه في كتاب الأحكام، باب ما جاء عن النبي ﷺ في القاضي (٣/ ٦١٤/ ح١٣٢٥) وقال: حسنٌ غريبٌ.

الوجه الثالث: (الأَخْنَسي عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا) رواه عنه:

ابن أبي ذئب من رواية بعض أصحابه عنه، واختلف عليه أيضاً في رفعه أو وقفه على سعيدٍ أو إرساله **على النحو التالي:**

أ. الرواية المرفوعة:

(١) **معن بن عيسى**: أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٩)، وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ح٥٨٦٦).

(٢) **حماد بن خالد الخيّاط**: ذكره الدارقطني في العلل (١٠/ ٤٠٠) معلقاً، ولم أقف عليه مسنداً.

ب. الرواية الموقوفة على سعيد بن المسيب:

رواها عنه عبد الله بن نافع الصائغ: أخرجها وكيع في أخبار القضاة (١/ ١٠).

ج. الرواية المرسلة (سعيد عن النبي ﷺ مرسلاً):

(١) **روح بن عُبادة**: أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ١٠).

(٢) **يوسف بن سيّار**: ذكره الدارقطني في العلل (١٠/ ٤٠١) معلقاً، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرابع: (الأَخْنَسي عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه:

عبد الله بن جعفر، ولم يروه عنه إلا إسحاق بن جعفر بن محمد: أخرجه الطبراني في الأوسط (٩/ ح٩١٠٣)، وقال: (لم يرْوِ هذا الحديث عن إسحاق بن جعفر إلا إبراهيم بن المنذر).

الوجه الخامس: (الأَخْنَسي عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه:

عبد الله بن جعفر، ولم يرْوِه عنه هكذا - فيما وقفت عليه - سوى أبي عامر العقدي: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ١٥٠).

تـراجـم الـرواة:

هذا الحديث مداره على: عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس الثقفي الأَخْنَسي، حجازيٌّ.

وثقه ابن معين، والبخاري، وذكره ابن حبان في الثقات.

وتُكُلم في بعض حديثه، قال ابن المديني: (روىٰ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أحاديث مناكير)، وقال النسائي: (ليس بذاك القوي).

واتفق رأي الحافظين الذهبي وابن حجر فيه، فقال الذهبي: (صدوقٌ له ما يُنكر)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ له أوهام)، من السادسة، روىٰ له الأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٦٦)، والعلل الكبير للترمذي (١/ ٤٣٧)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٤٨٨)، والميزان (٣/ ٥٢)، والتقريب (٤٥٤٧).

وقد رواه عنه على الوجه الثاني أربعةٌ من أصحابه هم:

(١) **عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم**، أبو بكر المدني.

وثقه الإمام أحمد، وابن المديني، وابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، وابن البرقي، وابن عبد الرحيم، وابن شاهين، وابن خَلْفون، والذهبي.

وقال يحيىٰ بن سعيد: (كان صالحـًا، تعرف وتُنكر)، وقال النسائي: (ليس به بأسٌ)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ رُبما وهم).

ولم يجْرحه غير القطان في عبارته السابقة، وأبو حاتم فقال: (ضعيف الحديث).

من السادسة، مات سنة بضعٍ وأربعين ومائة، وروىٰ له الجماعة.

والراجح أنّه ثقةٌ، فأكثر الأئمة الكبار علىٰ ذلك، ومنهم المعتدلون في النقد: كأحمد، وابن المديني، وأبو داود، وغيرهم. وقول أبي حاتم مخالفٌ لرأي

الجمهور، ولم يُعلل تضعيفه بشيء، وردّه الذهبي في الديوان فقال: (ضعّفه أبو حاتم بلا حُجة)، وقد احتج به الجماعة، وفي مقدمتهم "الشيخان" في صحيحيهما، وحتىٰ يحيىٰ القطان المعروف بتشدده، قال عنه: صالح، لم يذكر فيه سوىٰ الإشارة إلىٰ أنّه قد يقع في الوهم بقوله: (تعرِفُ وتُنكر)، ومن يعرىٰ عن الوهم والغلط !، وكل ثقةٍ ربما وَهِم، وليس من حدّ الثقة أنْ لا يخطئ قط.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٧٠)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم١٨٢)، وسؤالات أبي داود لأحمد (س١٧٥)، والعلل لعبد الله بن أحمد (٨٢١)، وتاريخ الدارمي (رقم٤٨٠)، وتاريخ الدوري (٢٠/ ٣١٠)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٣٧)، وديوان الضعفاء (١٦٨)، والكاشف (٢٧٥٤)، والمغني (٣١٩١)، ومن تُكُلم فيه وهو موثق (١٨٠)، والميزان (٢/ ٤٢٩)، والتقريب (٣٣٧٨)، وهدي الساري (ص٤٣٣).

(٢) **وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي**، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

واختلف علىٰ اثنين من أصحاب الأَخْنَسي، هما:

الأول: عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المِسور بن مَخْرَمة الزهري، أبو محمد المدني.

وثقه الإمام أحمد في رواية أبي طالب، وأبي داود، وحنبل وزاد: ثقة-مرتين-، وابن معين في رواية الدارمي، وابن المديني، والبخاري، والعجلي، والترمذي، وبكّار بن قُتيبة، والبرقي، والحاكم، والذهبي.

وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث صالحاً، عالماً بالمغازي والفتوىٰ)، وقال صالح ابن الإمام أحمد عن أبيه: (ليس بحديثه بأسٌ)، وقال أبو عُبيد الآجري: سُئِل أبو داود عنه فقال: (سمعت أحمد يُثبتُّه...وكان ذكيّاً حافظاً، ورجّحه الإمام أحمد علىٰ ابن أبي ذئب).

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس به بأسٌ، صدوقٌ، وليس بثبت، وقال ابن مُحرِز عن ابن معين: ليس به بأسٌ، وكذلك قال أبو حاتم، والنسائي.

ولم يتكلّم فيه إلا ابن حبان فقال: (كان كثير الوهم في الأخبار حتىٰ يروي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها مَنِ الحديث صناعته شهِدَ أنّها مقلوبةٌ، فاستحقّ الترك).

وقال الذهبي في السير: (صدوقٌ مفتٍ بالمدينة)، وقال في المغني: (ثقةٌ، وهّاه ابن حبان فقط)، وقال ابن حجر: (ليس به بأسٌ)، من الثامنة، مات سنة سبعين ومائتين، وله بضعٌ وسبعون سنة، روىٰ له الجماعة إلا البخاري خرّج له تعليقًا.

والذي يظهر والله أعلم أنّه ثقةٌ، فقد وثّقه أكثر الأئمة الكبار، والذين نُقل عنهم أنّهم قالوا فيه: (لا بأس به) كأحمد وابن معين، فهذا لا ينافي كونه ثقةً، فقد كان بعض الأئمة يستعمل هذه العبارة ويريد بها التوثيق[(١)]، وأبو حاتم، والنسائي معروفان بالتشدد في التعديل[(٢)]، ومع ذلك لم يجرحاه بشيء، بل وصفاه بأنّه لا بأس به، وهذه قد لا تقل عن درجة الثقة عند غيرهما، ولذلك تجد الأئمة المعتدلين في النقد: كالإمام أحمد، وابن المديني، والبخاري، والترمذي، وغيرهم متفقين علىٰ توثيقه، وقد احتج به مسلم وأهل السنن.

والخلاصة أنّه لم يثبت فيه ما يُجرح لأجله، ولم يذكره أحدٌ ممن صنف في الضعفاء، ولم يتكلم فيه إلا ابن حبان كما نصّ الذهبي وغيره، وجرْح ابن حبان له فيه مبالغةٌ، ولذلك تعقّبه الحافظ الذهبي فذكر أنّ ذلك إسرافٌ ومبالغةٌ منه وقال: (كيف يُتركُ وقد احتجّ مثل الجماعة به سوىٰ البخاري، ووثقه مثل أحمد؟!).

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٢)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (ت٥٨٨)، وسؤالات ابن مُحرز (رقم٣٠١)، والتاريخ الكبير (٥/ رقم١٤٧)، وسؤالات أبي داود

(١) التنكيل للمعلمي (١/ ٦٩).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٥٠).

لأحمد (رقم١٦٥)، وسنن الترمذي (٢/ ١٧٢)، والعلل الكبير(١/ ٤٣٧) وسنن النسائي (٣/ ٦١)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٥٢١)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٧٢)، ومَن تُكُلم فيه وهو مُوثّق (١٧٨)، والسير (٧/ ٣٢٨)، والكاشف (٢٦٦٦)، والمغني (٣١٢٨)، والتقريب (٣٢٦٩).

واختُلف على عبد الله بن جعفر على أربعة أوجه:

أ. فرواه عنه على الوجه الأول جماعة:

(١) **منصور بن سلمة بن عبد العزيز أبو سلمة الخُزاعي البغدادي**، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٢) **العلاء بن عبد الجبار الأنصاري** مولاهم، العطار البصري، نزيل مكة، ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، روىٰ له الجماعة إلا أبو داود.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٨)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٥١٧)، والتقريب(٥٢٨١).

(٣) **بشر بن عمر بن الحكم الزَّهراني**، بفتح الزاي، الأزدي، أبو محمد البصري، ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة سبعٍ، وقيل: تسعٍ ومائتين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٦١)، وتهذيب الكمال (٤/ ١٣٨)، والتقريب(٧٠٤).

(٤) **هشام بن عُبيد الله الرازي**: كان يقول: لقيتُ ألفاً وسبع مائة شيخ، وأنفقت في العلم سبع مائة ألف درهم، قال أبو حاتم الرازي: (صدوقٌ)، وقال أيضاً عنه: (مارأيت أعظم قدراً منه بالري)، وقال ابن أبي حاتم: (هو ثقةٌ يُحتجُّ بحديثه)، وقال الذهبي: (كان إماماً في السُنّة)، وذكره السيوطي في الحفاظ.

وقال الإمام أحمد حين سأله أبو بكر بن الأعين: أكتُبُ عنه؟ فقال: (لا، ولا كرامة)، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: (كان يَهِمُ ويُخطيء علىٰ الثقات)، وروىٰ خبرين قال عنهما الذهبي: (كلاهما باطلان)، ولكن ذكر الدارقطني أنّ الخطأ فيهما ليس منه، وإنما ممن دونه، قال ابن حجر مؤيداً كلام الدارقطني: (فبريء هشام من عهدته).

وأما كلام الإمام أحمد فيه فلم يظهر لي وجهه؟!، اللهم إلا أن يكون لأجل روايته الخبرين الباطلين!، وإلا فالرجل من أئمة أهل السُنّة، وقد ذكر له الذهبي كلاماً في المحنة ذكر فيه أنّه ممن ثبت وقال: القرآن غير مخلوق، وبلديُّه وتلميذه أبو حاتم قال فيه صدوق، وتقدم أنّها تعدِلُ ثقةً عند غيره، وابنه عبدالرحمن وثّقه، وكلاهما رازيّان، فأقلُّ أحواله أنّه لا بأس به.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٦٧)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٧٥٧)، والمجروحين (٢/ ٤٣٨)، وتعليقات الدارقطني على المجروحين (ص/ ٢٧٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم٣٥٩٩)، والسير (١٠/ ٤٤٦)، والميزان (٤/ ٣٠٠)، والمغني (٦٧٥٥)، واللسان (٦/ ٣٣٥)، والتهذيب (٤/ ٢٧٤)، وطبقات الحفاظ للسيوطي(١/ رقم٣٦٩).

ب. ورواه عنه على الوجه الثاني راويان هما:

(١) **منصور بن سلمة أبو سلمة الخُزاعي البغدادي**، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ، تقدم قبل قليل.

(٢) **مُعلىٰ بن منصور أبو يعلىٰ الرازي**، نزيل بغداد، ثقةٌ سُنّيٌ فقيهٌ، طُلِب للقضاء فامتنع، من العاشرة، مات سنة إحدىٰ عشرة ومائتين علىٰ الصحيح.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٤)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٢٩١)، والتقريب(٦٨٥٤).

ج. ورواه عنه على الوجه الرابع راوٍ واحد هو:

إسحاق بن جعفر بن علي بن الحُسين بن علي الهاشمي الجعفري.

قال الدارمي عن ابن معين: (ما أُراه إلا كان صدوقًا)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يُخطيء)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ)، من التاسعة، روىٰ له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٤)، تاريخ الدارمي (رقم١٥٧)، والثقات (٨/ ١١١)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤١٦)، والتقريب (٣٥٠).

ولم يرْوِه عن إسحاق هذا إلا إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي، بالزاي، اتفق الحافظان الذهبي وابن حجر على أنّه صدوقٌ، قال ابن حجر: (تكلم فيه أحمد لأجل القرآن)، من العاشرة، مات سنة ستٍ وثلاثين ومائتين، روى له الجماعة إلا مسلم، وأبو داود.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٣٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢٠٧)، والكاشف (٢٠٨)، والتقريب (٢٥٥).

د. ورواه عنه على الوجه الخامس راوٍ واحد هو:

عبد الملك بن عمرو القيْسي، أبو عامر العَقَدي، ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة أربعٍ أو خمسٍ ومائتين، روى له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٦)، والتقريب (٤٢٢٧).

الثاني: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

وقد اختُلف عليه على وجهين:

أ. فرواه عنه أربعةٌ من أصحابه على الوجه الثاني وهم:

(١) **عُبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري.**

قال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين، وأبو حاتم: (ليس به بأس)، زاد أبو حاتم: (صالحٌ)، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، والدارقطني، وابن قانع، والذهبي في الكاشف، وفي المغني أيضاً، وقال ابن حجر: (صدوقٌ، من التاسعة، مات سنة تسعٍ ومائتين، روى له الجماعة).

ولم يُضعّفْه إلا العُقيلي، ونقل عن الدارمي عن ابن معين أنّه قال عنه: (ليس بشيء !)، وهذا يُخالف ما في تاريخ الدارمي نفسِه عن ابن معين أنّه قال: (ليس به بأسٌ)، ولعلَّ ما نقله العُقيلي عن ابن معين فيه نظر؛ ذلك أنّه لمْ يذكره أحدٌ من

المتقدمين في الضعفاء مثل: البخاري، والنسائي، وابن عدي، والدارقطني، وعبارة الحافظ ابن حجر الآتية صريحةٌ في تضعيف هذا النقل عن ابن معين.

فالراجح أنّه ثقةٌ، ولذلك ذكره الذهبي فيمن تُكُلم فيه وهو موثّق، ودافع عنه الحافظ ابن حجر في الهدي، وتعقّب العُقيلي فقال: (لم يثبت أنّ يحيىٰ بن معين ضعّفه)، وقال أيضاً: (وهو من نبلاء المحدّثين، وأورد له العُقيلي حديثاً تفرّد به ليس بمنكر، واحتج به الجماعة)، وتقدم أنّ ابن معين قد يطلق كلمة "ليس به بأسٌ" بمعنىٰ "ثقة"، وكلمة أبي حاتم ليست جرحاً، ولتشدده في التعديل فقوله فيه لا يُخرجه عن حدِّ الثقة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٤)، وثقات للعجلي (٨٩٦)، تاريخ الدارمي(رقم٦٤٤)، والضعفاء الكبير (٣/ ١٢٣)، وثقات ابن حبان (٨/ ٤٠٤)، وتهذيب الكمال (١٩/ ١٠٤)، والكاشف (٣٥٦٩)، والمغني (٣٩٣٦)، ومن تُكُلم فيه وهو موثّق (رقم٢٣٢)، وهدي الساري (٤٤٤)، والتهذيب (٣/ ٢١)، والتقريب (٤٣٤٦).

(٢) بشار بن عيسىٰ الضُبَعي[١]، أبو علي الأزرق البصري.

قال الذهبي: (لا أدري من هو ذا)، وقال ابن حجر وهو الراجح: (مقبول، من التاسعة، روىٰ له النسائي)؛ فرواية إمامٍ كبير من الأئمة الحفاظ عنه كابن المديني تنفعه، لا سيما وأنّه لم يُجرح، قال أبو حاتم حين سأله ابنه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ فقال: (إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقوّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه)[٢]، خصوصاً وأنّه لم ينفرد، بل تابعه في روايته هذه عن ابن أبي ذئب بعض الثقات كالقطان، والقعنبي.

يُنظر: وتهذيب الكمال (٤/ ٨٢)، والميزان (١/ ٣١٠)، والتقريب (٦٧٨).

---

(١) بضم الضاد وفتح الباء، هذه النسبة إلىٰ ضُبيعةبن قيس، من عدنان، نزل أكثرهم البصرة، الأنساب (٣/ ٢٣١).
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).

(٣) **يحيىٰ بن سعيد بن فروخ التميمي**، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٤) **عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب القعنبي**، الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري.

أصله من المدينة وسكنها مدّةً، ثقةٌ عابدٌ، كان ابن معين، وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، من صغار التاسعة، مات في أول سنة إحدىٰ وعشرين بمكة، روىٰ له الجماعة إلا ابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٨١)، وتهذيب الكمال (١٦/ ١٣٦)، والتقريب (٣٦٤٥).

ب. ورواه عنه علىٰ الوجه الثالث جماعةٌ من أصحابه، واختلف عليه - أيضًا - في رفعه، أو وقفه علىٰ سعيدٍ، أو إرساله علىٰ النحو التالي:

(١) **الرواية المرفوعة، ورواها عنه راويان هما:**

أ. معن بن عيسىٰ بن يحيىٰ الأشجعي مولاهم، أبو يحيىٰ المدني، ثقةٌ ثبتٌ، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٧)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣٣٦)، والتقريب (٦٨٦٨).

ب. حماد بن خالد الخيّاط القرشي، أبو عبد الله البصري، نزيل بغداد، ثقةٌ، من التاسعة، روىٰ له مسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣٦)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٣٣)، والتقريب (١٥٠٤).

(٢) **الرواية الموقوفة على سعيد بن المسيب، رواها عنه:**

عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم، أبو محمد المدني، ثقةٌ، صحيح الكتاب، وفي حفظه لينٌ، فقد تكلّم البخاري في حفظه فقال في التاريخ

الأوسط: (في حفظه شيءٌ)، وقال في التاريخ الكبير: (يُعرفُ حفظُه ويُنكر، وكتابه أصحّ)، من كبار العاشرة، مات سنة ستٍ ومائتين، وقيل بعدها، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣)، التاريخ الكبير (٥/ ٢١٣)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢١٩)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٨)، والتقريب (٣٦٨٣).

(٣) الرواية المرسلة، رواها عنه:

أ. رَوْح بن عبادة بن العلاء بن حسان القَيْسي البصري، ثقة فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

ب. يوسف بن سيّار: بحثت عنه فلم أجد ترجمته.

وأما المتابعات، فقد توبع أصحاب الوجه الثاني من قِبَلِ راويين هما:

(١) داود بن خالد الليثي، أبو سليمان العطار، مدنيٌّ أو مكيٌّ.

لم أقف علىٰ من وثّقه سوىٰ ابن حبان، وقال ابن معين: (لا أعرفه)، وقال ابن عدي: (وليس حديثه بالكثير، وكأنّ أحاديثه إفرادات، وأرجو أنّه لا بأس به)، وقال الذهبي: (لا يكاد يُعرف)، وقال ابن الجوزي: (مجهول)، وأغرب ابن حجر فقال: (صدوق)، روىٰ له النسائي.

والأظهر أنّه مستور، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وهذا جارٍ علىٰ منهجه في توثيق المجاهيل، إلا أنّ روايته لهذا الحديث الذي معنا روايةٌ لا بأس بها، فقد تابعه: عمرو بن أبي عمرو، والحديث محفوظٌ مستقيم.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤١٠)، تاريخ الدارمي (٣١٤)، والكامل (٣/ ٩٤)، والثقات (٦/ ٢٨٥)، والضعفاء لابن الجوزي (١١٤١)، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٨٣)، والمغني(١٩٨٩)، والميزان (٢/ ٦)، والتقريب (١٧٩١).

(٢) **عمرو بن أبي عمرو ميسرة**، مولىٰ المطلب المدني، أبو عثمان، ثقة ربما وهم، من الخامسة، مات بعد الخمسين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٢)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٦٨)، والتقريب (٥١١٨).

دراسة الاختلاف:

أما الاختلاف علىٰ عبد الله بن جعفر فالذي يترجّح أنّ الأوجه: الأول، والثاني، والخامس جميعها محفوظةٌ عنه، فالوجه الأول رواه عنه أربعةٌ من أصحابه ثلاثةٌ منهم ثقات، والوجه الثاني يرويه ثقتان عنه، وقد روىٰ أبو سلمة الخزاعي الثقة الثبت الحافظ الوجهين جميعًا عنه، مما يدلُّ علىٰ أنّهما محفوظان عنه، ذلك أنه حين يُختلف علىٰ راوٍ في حديث علىٰ وجهين - سواء أمكن التَّرجيح بينهما أم لم يمكن-، فإذا وجدنا رواية أخرىٰ تجمع الوجهين جميعًا عن الشَّيخ نفسه، فتكون هذه قرينة علىٰ صحة الوجهين عن ذلك الشَّيخ.

ومن شواهد ذلك قول أبي حاتم: (لولا أن ابن الهاد جمع الحديثين، لكنا نحكم لهؤلاء الذين يروونه)[1]، وقال الترمذي أيضًا بعد حديثٍ: (وكلا الوجهين صحيح، لأن إسرائيل جمعهما)[2].

والوجه الخامس رواه أبو عامر العَقَدي، وهو ثقةٌ ثبتٌ، ولعل عبد الله بن جعفر سمع الحديث من الأَخْنَسي عن شيخيه: المقبري، والأعرج كلاهما عن أبي هريرة ﵁، فكان مرةً يرويه عنهما جميعًا، ومرةً يفرد المقبري وحده، ومرةً يذكر الأعرج وحده.

وأما الوجه الرابع فهو شاذٌ غير محفوظ، وجاء بإسنادٍ غريبٍ، فقد تفرّد به إسحاق بن جعفر عن عبد الله بن جعفر، وخالف أكثر أصحاب عبد الله بن جعفر.

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٣و١٩٣).
(٢) الجامع (١١٠٥).

وتفرُّدٌ آخر: أنّه لم يروه عن إسحاق هذا إلا إبراهيم بن المنذر، قال الحافظ الطبراني: (لم يرْوِ هذا الحديث عن إسحاق بن جعفر إلا إبراهيم بن المنذر)، ثمّ الحديث معروفٌ من رواية سعيدٍ المقبري نفسِه عن أبي هريرة رضي الله عنه، لا من روايته عن أبيه.

وأما الاختلاف على ابن أبي ذئب، فالمحفوظ عنه هو الوجه الثاني، فقد رواه عنه أربعةٌ من الثقات من كبار أصحابه كيحيى القطان، والقعنبي، وغيرهما. وأمرٌ آخر وهو: أنّ الذين رووه عن ابن أبي ذئب على الوجه الثاني قد توبعوا متابعةً قاصرة من قِبل ثقتين آخرين هما: ابن أبي هند، ووكيع بن الجراح.

وأما من قال عن ابن أبي ذئب عن الأَخْنَسي عن ابن المسيب فقد وَهِم، والمحفوظ أنّه عن المقبري، وذِكْر ابن المسيب غلطٌ كما نبّه عليه الإمام الدارقطني في العلل (١٠/ ٤٠٠) وأعلّ رواية حماد الخيّاط فقال: (ورواه حماد بن خالد الخيّاط عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأَخْنَسي، وقال: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، وَوَهِم، إنما هو سعيد المقبري)، وتابعه على وهمه هذا: معْنُ بن عيسى. وكذلك أعلّ الدارقطني رواية يوسف بن سيّار الذي روى الوجه المرسل فقال: (ووهِم في قوله ابن المسيب)، وتابعه على وَهَمه روح بن عبادة.

وعلى هذا فالوجه الثالث غلطٌ غير محفوظٍ، أخطأ رواته بذِكْر ابن المسيب، والحديث حديث المقبري، قال وكيع في أخبار القضاة (١/ ١٠-١١): (ولا أعلم أحداً روى هذا الكلام عن سعيد بن المسيب، وله عن المقبري أصلٌ من غير رواية الأَخْنَسي، فالقول قول من قال: عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه)، وبهذا وافق الإمامين: ابن المديني والدارقطني.

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ الوجهين: الثالث، والرابع وهمٌ غير محفوظ؛ لأنّ الحديث ليس حديث أبي سعيد المقبري، ولا ابن المسيب، كما جاء من وجهين غريبين لم يُتابع راويهما، وأنّ المحفوظ عن الأَخْنَسي أنّه سمع الحديث من

المقبري، ومن الأعرج أيضاً كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، فكان مرةً يرويه عنهما جميعاً، ومرةً يفرد المقبري وحده، ومرةً يُفردُ الأعرج.

إذاً فالأوجه: الأول، والثاني، والخامس، هي المحفوظة عن الأَخْنَسي، وما سواها غلطٌ ووهمٌ لا يصح.

ولكن مع كونها محفوظةً عنه إلا أنّه قد يكون اضطرب في الحديث، ومعلومٌ أنّه لا تلازم بين كون الوجه محفوظاً وبين صحة الحديث من هذا الوجه.

ولعل أقوىٰ تلك الأوجه وأصحها هو الوجه الثاني وهو (الأَخْنَسي عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه) **للقرائن التالية:**

(١) **العدد:** فقد رواه عنه أربعةٌ من أصحابه، في حين روىٰ الوجهين الأول والخامس راوٍ واحد.

(٢) **الحفظ والضبط:** فجميع رواة الوجه الثاني ثقات، ومن رواته وكيع، وابن أبي ذئب وهما أوثق من روىٰ عن الأَخْنَسي هذا الخبر.

(٣) **اتفاق البلدان:** فالأَخْنَسي حجازيٌ، وفي رواة هذا الوجه ثلاثةٌ حجازيون وهم: ابن أبي ذئب، وابن أبي هند، وعبد الله بن جعفر.

(٤) **المتابعة:** فقد توبع الأَخْنَسي عليه متابعةً قاصرةً بخلاف بقية الأوجه فلم يُتابع عليها كما تقدم بيانه؛ فاحتمال أنّه ضبطه دون بقية الأوجه احتمالٌ قويٌ.

وعبارة ابن المديني مُشعرةٌ بهذا المعنىٰ حين قال: (...والحديث عندي حديث المقبري).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح -الوجه الثاني- صحيحٌ. والله تعالىٰ أعلم.



الحـديث الثامن والخمسـون

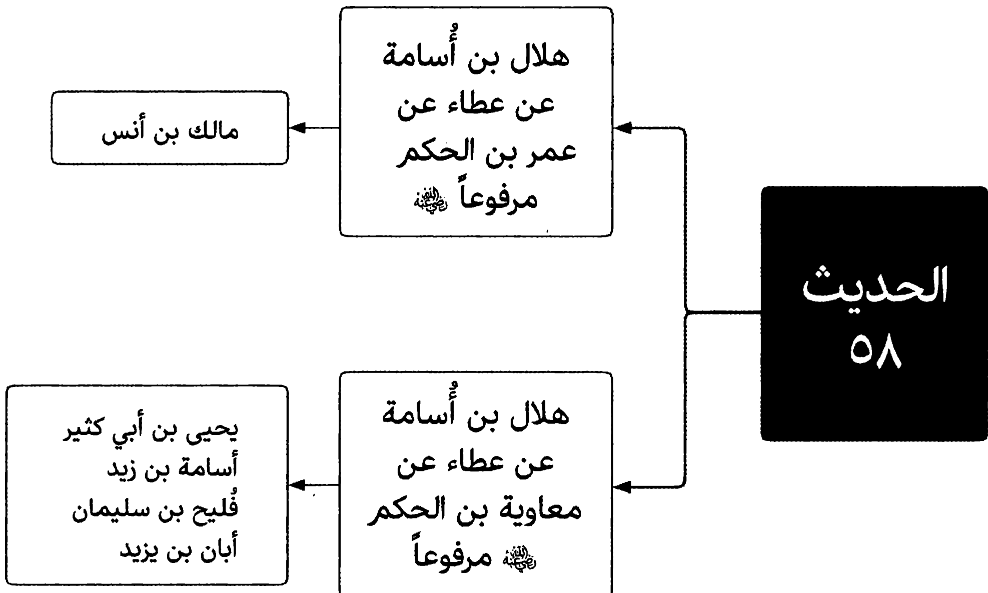
قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في الموطأ في كتاب العتق، باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة (٢/٢٩٢/ح١٥٣٤):

حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنِ أُسَامَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرْعَىٰ غَنَمًا لِي فَجِئْتُهَا وَقَدْ فُقِدَتْ شَاةٌ مِنْ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذِّئْبُ، فَأَسِفْتُ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا، وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَأُعْتِقُهَا؟، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيْنَ اللهُ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَعْتِقْهَا.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ:

(هذا مما وَهِمَ فيه مالكٌ، والصواب معاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

أُسْد الغابة لابن الأثير (٤/ ٥٢).



تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على هلال بن أُسامة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (هلال بن أُسامة عن عطاء عن عمر بن الحكم رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه:

مالك بن أنس في الموطأ في كتاب العتق، باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة (٢/ ٢٩٢/ ح١٥٣٤)، ومن طريقه النسائي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٧٧٥٦)، و(٦/ ح١١٤٦٥)، والشافعي في الأم (٥/ ٢٨٠) ومن طريقه: البيهقي في سننه الكبرىٰ (٧/ ح١٥٠٤٣)، وأيضاً في (١٠/ ح١٩٧٦٩)، والخطيب في الموضح (١/ ١٨٧)، ولم يُتابع مالك عليه من هذا الوجه.

الوجه الثاني: (هلال بن أُسامة عن عطاء عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه مرفوعاً) رواه عنه جماعةٌ من أصحابه:

(١) **يحيىٰ بن أبي كثير:** أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٢٨/ ح٥٣٧)، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة(٢/ ٣٢/ ح٩٢٧)، وأيضاً في كتاب الأيمان والنذور، باب في الرقبة المؤمنة (٤/ ٨٩/ ح٣٢٧٦)، والنسائي في سننه في كتاب السهو، باب الكلام في الصلاة (٣/ ١٩/ ١٢١٧)، وفي سننه الكبرىٰ أيضاً (١/ ح١١٤١)، و(٥/ ح٨٥٨٩)، والإمام أحمد في المسند(٦/ ح٢٣٢٥٠، ٢٣٢٥٣، ٢٣٢٥٤، ٢٣٢٥٥)، والطيالسي في مسنده (٢/ ح١٢٠١)، وعبد الرزاق في المصنف (١٠/ ح١٩٥٠١)، وابن أبي شيبة (٦/ ١٦٢) و(١١/ ٩)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٦٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ح١٣٩٨، ١٣٩٩)، وابن الجارود (ح٢١٢)، وابن خُزيمة في صحيحه (٢/ ح٨٥٩)، وفي كتاب التوحيد أيضاً (١/ ح١٨٧)، وابن حبان في صحيحه (١/ ح١٦٥)، و(٦/ ح٢٢٤٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ح٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (١٠/ ح١٩٩٧٠)، وابن عبد البر في التمهيد

(٢٢/ ٧٧، ٧٨)، جميعهم ذكروا قصة الجارية وهو الجزء الذي أخرجه مالك، وذكروا أيضاً قصة كلام معاوية رضي الله عنه حين عطِس في الصلاة، وسؤاله عن الكُهَّان، وهو حديثٌ واحدٌ يرويه معاوية رضي الله عنه وفيه هذه الأخبار الثلاثة.

(٢) أسامة بن زيد: علقه الدارقطني في العلل (٧/ ٨٢)، وفي الأحاديث التي خولف فيها مالك (ح٤٣)، ولم أقف عليه مسنداً.

(٣) فُليح بن سليمان: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة (٢/ ٣٣/ ح٩٣١)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٤١٨)، وفي القراءة خلف الإمام (٦٨) مُختصراً.

(٤) أبان بن يزيد: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ح٩٤٦) مختصراً.

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على: هلال بن علي بن أُسامة، ويُقال: ابن أبي ميمونة، ويُقال: ابن أبي هلال، العامري المدني، وقد يُنسب إلىٰ جده، ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٧٦)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٤٣)، والتقريب (٧٣٩٤).

ورواه عنه على الوجه الأول:

- **مالك بن أنس بن مالك** بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

أما الوجه الثاني فرواه عنه:

(١) **يحيىٰ بن أبي كثير** الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت يدلس ويرسل، معدودٌ في المرتبة الثانية، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

(٢) فُليح بن سُليمان بن أبي المُغيرة الخزاعي، أو الأسلمي، أبو يحيىٰ المدني، ويُقال: فُليحٌ لقبٌ، واسمه عبد الملك.

اختلف النقاد فيه:

فقال ابن حبان: (من متقني أهل المدينة وحُفّاظهم)، ووثقه الدارقطني، وقال مرةً: (يختلفون فيه، وليس به بأسٌ)، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثين من مناكيره: (ولفُليح أحاديث صالحة يرويها،...ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروىٰ عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به)، وقال الساجي: (هو من أهل الصدق، ويَهِم)، وقال الحاكم: (احتجا به جميعًا - يعني الشيخان -، وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد أمره، ويسكن القلب فيه إلىٰ تعديله).

وذهب فريقٌ إلىٰ تضعيفه: فوصفه أبو حاتم، والنسائي بأنّه: (ليس بالقوي)، وضعفه ابن المديني، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، وذكره أحمد وابن معين فيمن يُتقىٰ حديثه، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، ووصفه الذهبي بأنه ليس بالمتين.

وأما ابن معين فضعفه في كل الروايات عنه[1]، ففي رواية الدوري قال: (ليس بقوي، ولا يُحتج بحديثه)، ونقل ابن الجُنيد، والبرقي، والدارمي عن ابن معين تضعيفه، زاد البرقي: (وهم يكتبون حديثه ويشتهونه)، أما ابن حجر فقال: (صدوقٌ كثير الخطأ، من السابعة، مات سنة ثمانٍ وستين ومائة، روىٰ له الجماعة).

والذي يترّجح والله أعلم أنّه ضعيفٌ، فأكثر الأئمة: كأحمد، وابن المديني، وابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، والنسائي، وغيرهم علىٰ تضعيفه.

ولكنّ ضعفه ضعفٌ يسير، فينجبر بالمتابع أو الشاهد، ولذلك أخرج له الشيخان في صحيحهما متابعةً، وجُلُها في الرقاق والفضائل، قال ابن حجر في الهدي: (لم يعتمد

(١) خلافًا لما نقله ابن شاهين في الثقات (ص٦١) عنه أنّه وثقه!، وقد نبّه محقق الثقات لابن شاهين علىٰ أنّه تصحيف.

عليه البخاري اعتماده علىٰ مالك، وابن عُيينة، وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق)، وعلىٰ هذا التخريج يُحمل قول من حسّن الرأي فيه كابن عدي، والساجي، والحاكم، وابن حجر، وغيرهم.

أما القول بتوثيقه فبعيدٌ جداً، مع تضعيف أكثر الأئمة له، ولم يقل به إلا الدارقطني في روايةٍ عنه، ومع ذلك فيمكن حمله علىٰ العدالة، ولعله بهذا تجتمع أقوال الأئمة فيه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٨٤)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١١٧)، والعلل برواية عبد الله بن أحمد (٢/ ٥٩٦)، وتاريخ الدوري (٢/ ٤٧٨)، وسؤالات ابن الجنيد(٤٧٢)، وتاريخ الدارمي (٦٩٥)، ورواية ابن مُحرز (١/ ٦٩) وأربعتها عن ابن معين، والضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٦٦، ٤٢٥)، والضعفاء للنسائي (١٧٩)، والضعفاء للعقيلي(٤/ ٨٨)، ومشاهيرعلماء الأمصار (١٤١)، الكامل (٦/ ٢٠٥٦)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني(٣٥١)، وسؤالات ابن بُكير للدارقطني (٢٢)، والمدخل إلىٰ الصحيحين للحاكم (٢/ ٦٠١)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٧)، والسير (٧/ ٣٥١) والكاشف (٤٤٩٦)، من تُكُلم فيه وهو موثق (٢٧٨)، والتهذيب (٨/ ٢٧٣)، والتقريب (٥٤٧٨)، وهدي الساري (٤٥٧).

(٣) **أسامة بن زيد الليثي مولاهم**، أبو زيد المدني، ثقةٌ إذا حدّث من كتابه، وله ما يُستنكر من حديثه إذا حدّث من حفظه، وخصوصـاً عن نافع مولىٰ ابن عمر كما ذكر الإمام أحمد، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين.

(٤) **أبان بن يزيد العطّار البصري**، أبو يزيد، ثقةٌ له أفراد، من السابعة، مات في حدود الستين، روىٰ له الجماعة إلا ابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢٤)، والتقريب (١٤٤).

❁ دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق يترجح أنّ الوجه الثاني هو المحفوظ عن هلال، وأنّ ذِكر "عمر ابن الحكم" في الوجه الأول وهمٌ، وليس في الصحابة أحدٌ بهذا الاسم، والمحفوظ "معاوية بن الحكم"، والحديث معروفٌ له، وقد نصّ ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٧٦) علىٰ أنّ هذا محل اتفاق عند أهل العلم.

ولكنّ ابن عبد البر أشار إلىٰ احتمال أنْ يكون الوَهَم من هلالٍ شيخ مالك، وأنّ مالكًا رواه عنه كما سمعه، بدليل رواية مالكٍ نفسِه لهذا الحديث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن معاوية بن الحكم ﵁، قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٧٩) بعد أن أسند طريق مالك عن ابن شهاب: (فهذا مالك يقول في هذا الحديث عن ابن شهاب عن معاوية بن الحكم، كما سمعه منه وحفظه عنه، ولو سمعه كذلك عن هلال لأدّاه كذلك، ورُبما كان هذا من هلال، إلا أنّ جماعة رووه عن هلال فقالوا فيه معاوية بن الحكم).

وقال في تجريد التمهيد (ص١٨٧): (هكذا يقول مالك في هذا الحديث "عمر بن الحكم"، ولم يُتابع عليه، وهو مما عُدّ من وهمه، وسائر الناس يقولون فيه "معاوية بن الحكم" وليس في الصحابة عمر بن الحكم، وقد ذكرنا في التمهيد ما فيه مخرجٌ لمالك، إن شاء الله، وأنّ الوهم فيه من شيخه لا منه)، فكأنه يرىٰ أنّه يُحتمل أنّ الوهم من هلال وأنّه اضطرب فحدّث به مرتين علىٰ الصواب والوهم، فسمعه مالكٌ علىٰ الوهم، وسمعه الآخرون علىٰ الصواب، ولعلّ ذلك بسبب هيبة مالكٍ وجلالته.

وعلى كلٍّ؛ فجميع من وقفت علىٰ كلامٍ له من أهل العلم في هذه المسألة علىٰ أنّ الوهم فيه من مالك، فقد خالف جميع أصحاب هلال بن أبي ميمونة، ولا يُقال إنّ هذا من اختلاف الرواة عن مالك، لأنّ ابن عبد البر ذكر اتفاقهم عن مالك فيه، وفيهم من هو من أثبت أصحابه: كالشافعي، ويحيىٰ الليثي، وابن بُكير، وغيرهم.

وممن جزم بوهم مالكٍ فيه الأئمة: الشافعي، وابن المديني، والبخاري[(١)]، والبزار، وابن الجارود، وأحمد بن خالد الأندلسي[(٢)]، كما ذكره عنهم الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٧٦)، والدارقطني في العلل (٧/ ٨٢٩) حيث قال: (ورواه مالك بن أنس وَوَهِم فيه، فقال: عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم، وذلك مما يُعتد به علىٰ مالك في الوهم... والصحيح حديث يحيىٰ بن أبي كثير، وفُليح بن سليمان)، وأيضًا صوّب الوجه الثاني الذي رواه يحيىٰ ومن تابعه في كتابه (الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس/ ح٤٣)، وقال الإمام مسلم في التمييز: (ومعاوية بن الحكم مشهور برواية هذا الحديث في قصة الجارية والكهان والطيرة، ولا نعلم أحداً سماه عمر إلا مالكًا حتىٰ وَهِم فيه)[(٣)]، وقال أبو العباس الداني: (والوهم ههنا منسوبٌ إلىٰ مالك، سماه في حديث الزهري "معاوية" علىٰ الصواب، وسماه في حديث هلال "عمر" فوَهِم، وقد قيل: إنما جاء الوهم فيه من شيخه هلال)[(٤)]، ومالكٌ لا يكاد يقاس به غيره حفظًا وإتقانًا، ولكنّ الغلط لا يسلم منه أحد، فقد عُدّ لمالكٍ أوهامٌ يسيرة في أسماء الرجال، قال معن بن عيسىٰ: قلت لمالك: (إنّ الناس يقولون: إنك تُخطيء في أسماء الرجال، تقول: عبد الله الصُنابحي، وإنما هو أبو عبد الله، وتقول عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو، وتقول عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية. فقال مالكٌ: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي،

(١) ذكره ابن منده عنه فيما نقله ابن الأثير في أُسد الغابة (٤/ ٥٢)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) هو أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي الأندلسي، يُعرف بابن الجبّاب، نسبةً إلىٰ بيع الجباب، وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الناقد محدث الأندلس، وقال عنه أيضًا: (كان من أفراد الأئمة عديم النظير)، صنّف (مسند مالك بن أنس)، وغيره من الكتب، مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. يُنظر: تاريخ علماء الأندلس (١/ ٣١)، السير (١٥/ ٢٤٠)، طبقات ابن عبدالهادي (٢/ ٥٢٢).

(٣) ليس في القطعة المطبوعة من التمييز، ولكن ذكره الداني في الإيماء إلىٰ أطراف أحاديث الموطأ (٢/ ٣٠٦).

(٤) الإيماء إلىٰ أطراف أحاديث الموطأ (٢/ ٣٠٦) لأبي العباس الداني.

ونحنُ نخطئ، ومن يسلم من الخطأ)[١]، وعلىٰ كل حال فقد حكىٰ الحافظ ابن حجر الاتفاق علىٰ أنّ مالكًا وهِمَ فيه[٢].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مخرّجٌ في صحيح مسلم.

والله تعالىٰ أعلم.

الحديث التاسع والخمسون

قال الإمام أحمد رحمه الله في المسند (٤/ح ١٥٨٩٩):

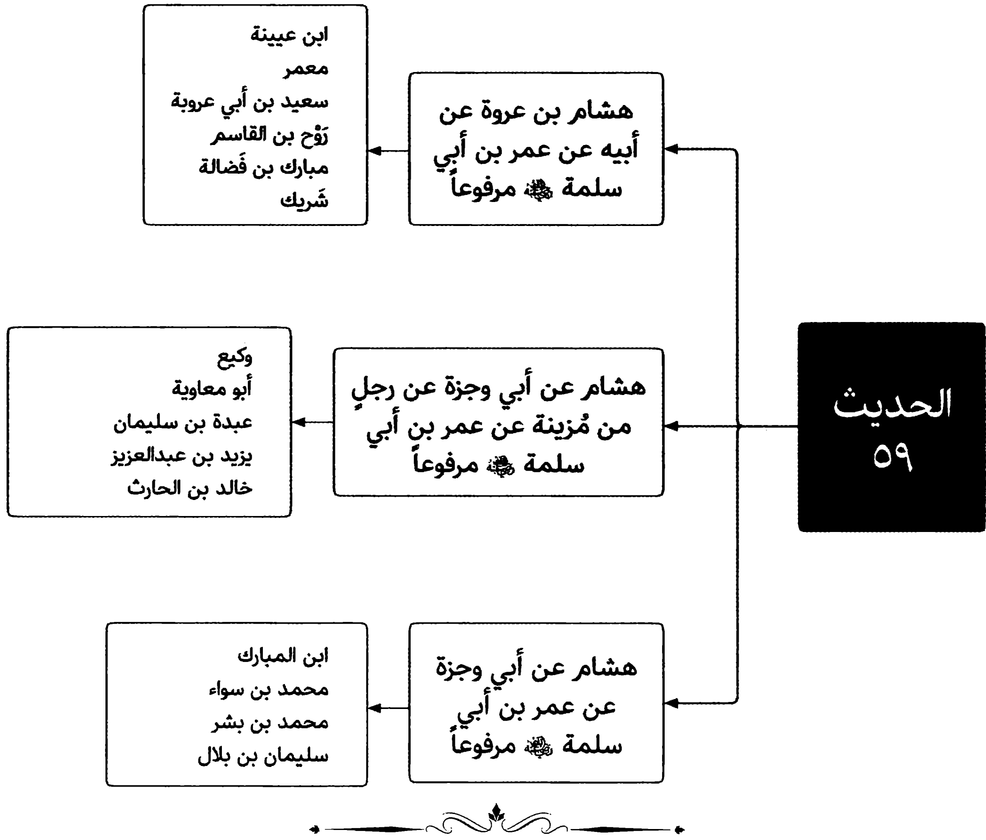
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: (سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(ليس هذا من حديث عروة، إنما رواه أصحاب هشام بن عروة: عن هشام عن أبي وجزة عن رجلٍ من مُزينة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه).

شعب الإيمان (٥/ ٧٥)، والخلافيات (٢/ ٨٢) كلاهما للبيهقي.

(١) فتح المغيث (١/ ٢٣٨)، وشرح الزرقاني علىٰ الموطأ (٣/ ١٥٤).
(٢) الإصابة (٤/ ٢٧٩).



تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا) رواه عنه:

(١) **سفيان بن عيينة:** أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الأطعمة، باب التسمية عند الطعام (٢/ ١٠٨٧/ ح٣٢٦٥) مختصراً، وأحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٩).

(٢) **معمر:** رواه الترمذي في سننه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في التسمية على الطعام (٤/ ٢٥٣/ ح١٨٥٧) بنحوه وصححه، وفي الشمائل أيضًا (ح١٩١).

(٣) **سعيد بن أبي عروبة:** أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٦/ ح١٠١٠٥) من طريق: يزيد ابن زُريع به.

(٤) **رَوْح بن القاسم**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ح٨٣٠٢)، وفي كتاب الدعاء (٢/ ح٨٨٥)، وفي المعجم الأوسط (٧/ ح٧٧٠)، قال الطبراني: (ولم يروه عنه إلا الحسن بن حبيب).

(٥) **مبارك بن فَضالة**: أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (ح٢٢٩٩)، ومن طريقه: الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ح٨٠١).

(٦) **شَريك**: أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (ح٢٢٩٩)، وفي معجم الصحابة (٤/ ح١٧٧٠)، ومن طريقه: الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ح٨٠١)، وقال: (لم يروه عن مبارك وشريك إلا علي بن الجعد)، وجمعا (مبارك، وشريك) في روايتهما أداب الأكل، وأنّه ﷺ صلىٰ في ثوب واحد متوشحًا به في حديثٍ واحدٍ.

جميعهم عن هشام بن عروة به بنحوه مختصراً.

الوجه الثاني: (هشام عن أبي وجزة عن رجلٍ من مُزينة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه مرفوعًا) رواه عنه جماعةٌ من أصحابه:

(١) **وكيع**: رواه أحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٣٢٦)، ومن طريقه: الطبراني في الكبير (٩/ ح٨٢٩٨).

(٢) **أبو معاوية**: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٦)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٦/ ح١٠١٠٧)، والطحاوي في شرح المشكل (ح١٥١).

(٣) **عبدة بن سليمان**: أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٦/ ح١٠١٠٨).

(٤) **يزيد بن عبد العزيز**: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (ح١٥٢).

(٥) **خالد بن الحارث**: أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٤/ ح٦٧٥٧).

كلهم عن هشام بن عروة به بنحوه.

وتابعهم متابعةً قاصرةً: إبراهيم بن إسماعيل عن أبي وجزة به كما عند الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٨٩٥)، والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٣٠١).

الوجه الثالث: (هشام عن أبي وجزة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه مرفوعـًا) رواه عنه:

(١) **ابن المبارك**: أخرجه الطيالسي في المسند (٣/ ح١٤٥٥).

(٢) **محمد بن سواء**: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢/ ح٥٢١١).

(٣) **محمد بن بشر**: أخرجه أبو عوانة في مسنده (٥/ ح٨٢٥٧).

كلهم عن هشام بن عروة به بنحوه مختصراً.

وتابعهم متابعةً قاصرةً: سليمان بن بلال عن أبي وجزة به، أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٤/ ٢٩٠/ ح٣٧٧١)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٩٠٢، ١٥٩٠٣، ١٥٩٠٤)، وابن حبان في صحيحه (١٢/ ح٥٢١٥)، والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٣٠٠)، وفي كتاب الدعاء (٢/ ح٨٨٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٧)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (١/ ٣٧)، وعند الإمام أحمد وابن عبد البر تصريح أبي وجزة بالسماع من عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه، قال ابن عبد البر: (وقد سمع أبو وجزة هذا الحديث من عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه).

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة بن الزبير بن العوام المدني، ثقة فقيه، ربما دلس، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

وقد رواه عنه على الوجه الأول ستةٌ من أصحابه:

(١) **سفيان بن عيينة**: ابن أبي عمران الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) **معمر**: ابن راشد الأزدي البصري ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيءٌ، وَقَالَ ابن أبي خيثمة عَن ابن معين: (حديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن

عروة، وعن هذا الضرب مضطربٌ كثير الأوهام)[1]، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **سعيد بن أبي عروبة**: مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، جمهور الأئمة علىٰ توثيقه وتقديمه في بعض مشايخه كقتادة، وإنما تُكلم فيه لأجل اختلاطه، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

والراوي عنه هو: يزيد بن زُريع بتقديم الزاي مصغر، البصري، أبو معاوية، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث السابع، وهو ممن روىٰ عنه قبل اختلاطه[2].

(٤) **رَوْح بن القاسم**: التميمي العنبَري، أبو غياث، البصري، ثقةٌ حافظٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الخمسين.

(٥) **مبارك بن فَضَالة**: بفتح الفاء وتخفيف المعجمة، أبو فَضالة البصري، اتفق الحافظان الذهبي وابن حجر علىٰ أنّه صدوقٌ حسن الحديث، وهو مشهورٌ بالتدليس؛ عدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، من السادسة، مات سنة ستٍ وستين علىٰ الصحيح، روىٰ له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٨)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ١٨٠)، السير (٧/ ٢٨٤)، وطبقات المدلسين (١٤٧)، والتقريب (٦٥٠٦).

(٦) **شريك**: ابن عبد الله النخعي الكوفي، أبو عبد الله القاضي، صدوق قبل ولايته القضاء، ومن سمع منه قديماً أقوىٰ وأصح ممن سمع منه بأخرة، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

---

(١) تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١٤) وشرح العلل (٢/ ٥٠١و٦١٢) والتهذيب (٤/ ١٢٦).

(٢) الكواكب النيرات (٣٧)، ونهاية الاغتباط (١٤١).

أما الوجه الثاني فقد رواه عنه جماعةٌ من أصحابه:

(١) **وكيع**: ابن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٢) **أبو معاوية**: محمد بن خازم الضرير، أبو معاوية الكوفي، ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٣) **عَبْدة بن سليمان**: الكلابي، أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٤) **يزيد بن عبد العزيز**: ابن سِيَاه، الأسدي، الحِمّاني، أبو عبد الله الكوفي، ثقةٌ، من السابعة، روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٨)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ١٩٣)، والتقريب (٧٨٠١).

(٥) **خالد بن الحارث**: ابن عُبيد بن سُليم الهُجيمي، أبو عثمان البصري، ثقةٌ ثبتٌ، يُقال له: خالد الصدق، من الثامنة، مات سنة ستٍ وثمانين، ومولده سنة عشرين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٢٥)، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٥)، والتقريب (١٦٢٩).

وتابعهم متابعةً قاصرةً: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمع الأنصاري، أبو إسحاق المدني، ضعيفٌ، من السابعة، روىٰ له البخاري تعليقًا، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٨٤)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤٥)، والتقريب (١٤٩).

أما الوجه الثالث فرواه عنه:

(١) **عبد الله بن المبارك**: المروزي، مولىٰ بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) **محمد بن سَواء**: بتخفيف الواو والمدّ، السدوسي العنبري، بنون وموحدّة، أبو الخطاب البصري المكفوف.

قوّاه يزيد بن زُريع، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال الذهبي في الميزان: (أحد الثقات المعروفين)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ رُمي بالقدر)، من التاسعة، مات سنة بضعٍ وثمانين ومائة، روىٰ له الجماعة، إلا أنّ أبا داود لم يروِ له في السنن، وإنما روىٰ له في الناسخ والمنسوخ.

وقد روىٰ له الشيخان، وليس فيه ما يُجرح لأجله فيُنزله عن حدّ الثقة، وقول الذهبي فيه أنّه ثقةٌ أظهر.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٢)، الثقات لابن حبان (٩/ ٤٢)، تاريخ أسماء الثقات(١/ ٢١٠)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٢٨)، والكاشف (٤٨٩٢)، والميزان(٣/ ٥٧٦)، والتقريب (٥٩٧٦).

(٣) **محمد بن بشر**: العبدي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

وتابعهم متابعةً قاصرةً: سليمان بن بلال التيمي مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب المدني، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الخمسين.

وأبو وجزة هو: يزيد بن عُبيد، أبو وَجْزة، بفتح الواو وسكون الجيم بعدها زاي، السعْدي المدني الشاعر، ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة ثلاثين ومائة، روىٰ له الأربعة إلا ابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٩)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٢٠١)، والتقريب(٧٨٠٥).

دراســة الاختــلاف:

من خلال ماسبق يترجح أنّ الوجهين الثاني والثالث كلاهما محفوظان.

أما الوجه الثاني فقد رواه عن هشام خمسةٌ من أصحابه وكلهم كوفيون إلا واحداً فبصريٌّ وهو خالد بن الحارث، وقد توبعوا أيضـًا متابعةً قاصرةً، والمتابع لهم راوٍ مدنيٌّ، وهشام مدنيٌّ أيضـًا، وقد أثنىٰ الإمام أحمد علىٰ رواية الكوفيين عن هشام، قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: (كأنَّ رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قَالَ: أصح، وقال: ما أحسنَ حديث الكوفيين عنه هشام بن عروة)(١)، وهم أوثق وأثبت من رواة الوجه الأول، ثم إنّهم خالفوا الجادة، فالجادة في حديث هشام أنّه عن أبيه عروة، فلما رواه هؤلاء عن أبي وجْزة، خالفوا الجادة، والوهم أقرب إلىٰ من سلك الجادة لأنّها أسهل وأسبق إلىٰ اللسان، ولذلك صوّب الوجه الثاني كبار الأئمة: كابن المديني، وتلميذه البخاري(٢)، والنسائي(٣)، والبيهقي(٤)، وغيرهم.

وأما الوجه الثالث فقد ثبت فيه تصريح أبي وجزة بالسماع من عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه في رواية سليمان بن بلال، وجزم بسماعه ابن عبد البر، ورواه عن هشام ثلاثةٌ من الثقات، ومنهم الثقة الثبت الحافظ: ابن المبارك، قال الإمام أحمد: (حديث أبي وجزة عن رجلٍ من بني مُزينة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه...الخ، ليس هو عن رجل، إنما هو عن أبي وجْزة عن عمر رضي الله عنه، حدثني به ثلاثةٌ لا يقولون فيه عن رجلٍ)(٥).

وعليه فلعلّ ذِكر الرجل المبهم الذي من مُزينة المذكور في الوجه الثاني من المزيد في متصل الأسانيد، فقد ثبت التصريح بالسماع في موضع الزيادة في الرواية الناقصة.

---

(١) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).

(٢) علل الترمذي الكبير (٢/ ٧٨٢).

(٣) سننه الكبرىٰ (٤/ ح٦٧٥٧).

(٤) شعب الإيمان (٥/ ح٥٨٣٤).

(٥) سؤالات ابن هانيء للإمام أحمد (س/ ٢٣٩٠).

أما الوجه الأول فهو وهمٌ غير محفوظ، وفي رواته من تُكُلم في روايته عن هشام كمعمر، ومنهم من وُصِف بالتدليس ولم يثبُت تصريحه بالسماع وهو مبارك بن فضالة، ثمّ هم ليسوا في الحفظ والإتقان مثل رواة الوجهين الثاني والثالث، وأمرٌ رابع أنّ رواته قد سلكوا الجادة فجعلوه مما رواه هشام عن أبيه عروة بن الزبير، ولذلك قال أبو عوانة في مسنده عنه (٥/ ١٦٥): (وهو وهمٌ، والمشهور بهذا الإسناد: "رأيت النبي ﷺ يصلي في ثوب"[١]).

وعلى كلٍ: فالوجه الثاني الذي فيه الواسطة بين أبي وجْزة وعمر بن أبي سلمة رضي الله عنه أشهر، وفيه قرينة العدد، وبقية القرائن المذكورة، ولذلك رجّحه الأئمة.

وأما الوجه الثالث فمتابعة سليمان بن بلال لأصحاب هشام قرينة، وذِكرُه للتصريح بالسماع قرينةٌ أخرىٰ، ولا يبعُد أن يكون الحديث محفوظاً عن هشام من كلا الوجهين فمرّةً ذكر الواسطة ومرّةً حذفها، وقد ذكر بعض الأئمة أنّ حديث هشام قد يقع فيه بعض الاختلاف والاضطراب من قِبل هشامٍ نفسه، قال يعقوب بن شيبة: (هشامٌ مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحُش، يُسند الحديث أحياناً، ويُرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده...وهذا فيما نرىٰ أنّ كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها)[٢].

أما الوجه الأول فهو خطأٌ من الرواة عنه لا منه، لأنّه فيه - الوجه الأول - قلبٌ في إسناده فالحديث ليس لعروة أصلاً، ولم يُذكر عروة إلا في هذا الوجه، وهذا النوع - القلب في الإسناد - هو ما نفاه يعقوب عن هشام.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد: هشام بن عروة عن أبي وجْزة عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه صحيحٌ. والله تعالىٰ أعلم.



(١) تقدم الكلام علىٰ هذا الحديث بتوسع في الحديث التاسع والثلاثين.

(٢) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).

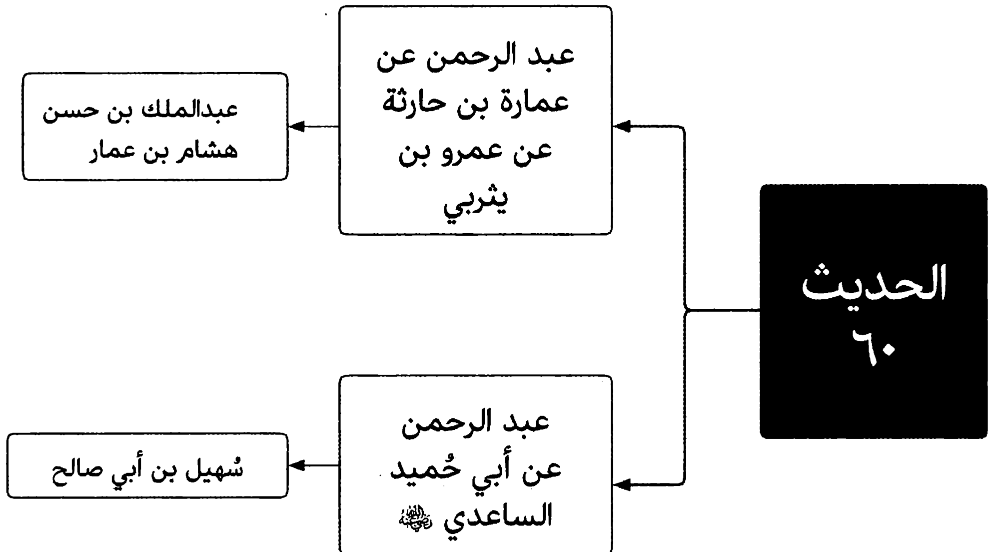
الحـديث الستـون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسند (٤/ح١٥٠٦٢):

حَـدَّثَنَا أَبُـو عَـامِرٍ حَـدَّثَنَا عَبْـدُ الْمَلِـكِ يَعْنِـي ابْـنَ حَسَـنٍ الْحَـارِثِيَّ حَـدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ حَارِثَةَ الضَّمْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَثْرِبِيّ الضَّمْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِنًى فَكَانَ فِيمَا خَطَبَ بِهِ أَنْ قَالَ: (ولا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ)، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ ذَلِكَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ لَوْ لَقِيتُ غَنَمَ ابْنِ عَمِّي فَأَخَذْتُ مِنْهَا شَاةً فَاجْتَزَرْتُهَا، هَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: (إِنْ لَقِيتَهَا نَعْجَةً تَحْمِلُ شَفْرَةً وَزِنَادًا[1] فلا تَمَسَّهَا).

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(الحديث عندي حديث سهيلٍ). السنن الكبرىٰ للبيهقي (٦/ ١٦٥).



(١) الزند: العود الذي يُقدح به النار، ويُجمع علىٰ زِناد، مثل سهم وسِهام. يُنظر: القاموس المحيط (٢٥٨)، والمصباح (٩٨).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (عبد الرحمن عن عمارة بن حارثة عن عمرو بن يثربي رضي الله عنه) رواه عنه:

(١) **عبد الملك بن حسن:** أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ح١٥٠٦٢) وأيضاً في (٦/ ح ٢٠٥٧٨)، من طريق أبي عامر العقَدي.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ح٧٠٩)، والدارقطني في سننه(٣/ ٢٥) من طريق زيد بن الحباب.

وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٢٤١) من طريق: حاتم بن إسماعيل[1]- في المحفوظ عنه -، ثلاثتهم (أبو عامر، وزيد، وحاتم) عن عبد الملك به.

(٢) **هشام بن عمار:** أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/ ح١٥٩)، والفاكهي في أخبار مكة (٢/ ح١٩٠١) كلاهما من طريق: الواقدي عنه.

الوجه الثاني: (عبد الرحمن عن أبي حُميد الساعدي رضي الله عنه به بمعناه) رواه عنه:

- **سُهيل بن أبي صالح:** أخرجه أحمد في المسند (٧/ ح٢٧٨٠٣)، والبزار في مسنده (٩/ ح٣٧١٧) وحسّن إسناده، والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٢٤١)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ح٥٩٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٦/ ١١٥٤٢) وأيضاً في (٩/ ح١٩٦٤٥).

---

(١) اختُلف علىٰ حاتم خلافٌ يسير، فرواه محمد بن عباد المكي (صدوقٌ يهم / التقريب ٦٠٣١) عن حاتم بإسقاط عبد الرحمن بن أبي سعيد أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته في المسند (٦/ ح٢٠٥٧٧)، و ابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ح٧٠٩)، والدارقطني في سننه (٣/ ٢٦).
وخالفه أصبغ بن الفرج (ثقة / التقريب٥٤٠) عند الطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٢٤١) فذكره، وتابعه متابعةً قاصرة راويان: زيد بن الحباب، وأبو عامر العقدي، ورجّح الدارقطني في السنن (٣/ ٢٦) ذكر الواسطة.

تــراجـم الــرواة:

مدار الحديث على عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري ﷺ سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي، ثقةٌ، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة، وله سبعٌ وسبعون، والبخاري تعليقًا، ومسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٨)، وتهذيب الكمال (١٧/ ١٣٤)، والتقريب (٣٨٩٩).

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

(١) **عبد الملك بن حسن بن أبي حكيم الجاري**، بالجيم، ويُقال: الحارثي، مدنيٌّ، اتفق الحافظان الذهبي وابن حجر على أنّه حسن الحديث، قال الذهبي: (صدوق)ٌ، وقال ابن حجر: (لا بأس به)، من السابعة، روى له النسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٨)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٠١)، والكاشف (١/ ٣٤٤٨)، والتقريب (٤٢٠٣).

(٢) **هشام بن عمار**، صدوقٌ مقريءٌ، كَبِرَ فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين. والراوي عنه هو:

محمد بن عمر الواقدي، متروكٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

أما الوجه الثاني فرواه عن ابن أبي سعيد الخدري:

سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمّان، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث العشرين.

دراســة الاختــلاف:

من خلال ما سبق في تراجم الرواة يترجّح أنّ الوجه الثاني هو المحفوظ عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ﷺ، فسهيلٌ أحفظ وأثبت ممن خالفه وهو عبد الملك بن حسن، وأما متابعة هشام بن عمار فإسنادها ضعيفٌ جداً لأجل الراوي عنه وهو الواقدي.

الحكـم على الحـديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ. والله تعالى أعلم.

الحديث الحادي والستون

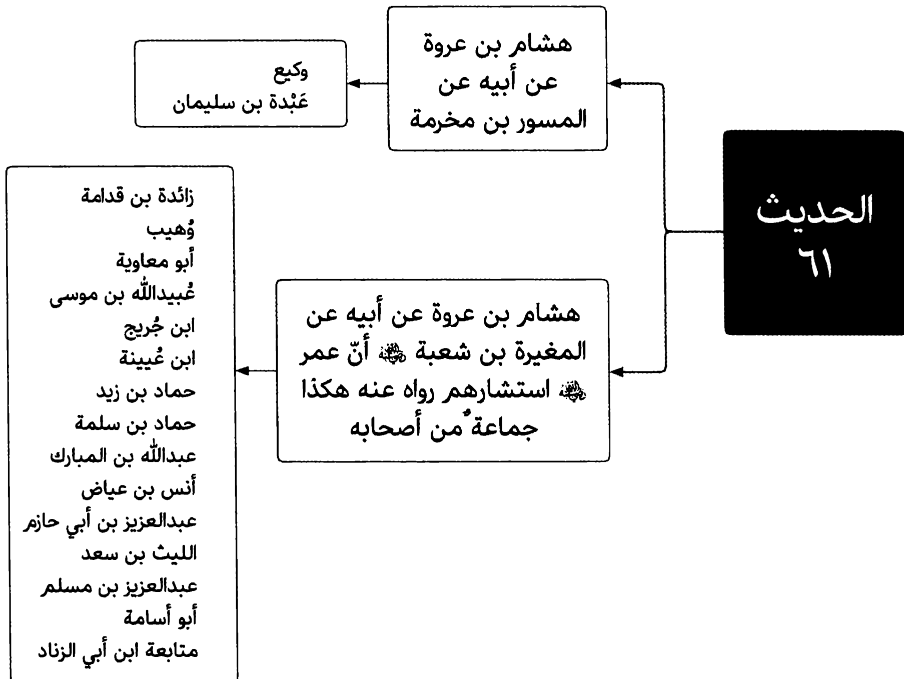
✍ قال الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، في كتاب القَسامة والمحاربين والقصاص والديات (١١/٢٥٧/ح١٦٨٣):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، (قَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا) وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رضي الله عنه: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ له مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه.

✍ **قال الإمام ابن المديني رحمه الله:**

(لا أرىٰ وكيعاً إلا واهماً في قوله: "عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه").

النكت الظراف علىٰ الأطراف لابن حجر (٨/ ٤٨٢).



تخـريج الحـديث وبيـان وجـوه الاختـلاف فيـه:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: (هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه به) رواه عنه:

(١) **وكيع بن الجراح**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩/ ٢٥١) وعنه: مسلم في صحيحه في كتاب القَسامة والمحاربين والقصاص والديات (١١/ ٢٥٧/ ح١٦٨٣)، وأبو داود في سننه في كتاب الديات، باب دية الجنين (٥/ ١٦٩/ ح٤٥٥٩)، وابن ماجه في سننه في كتاب الديات، باب دية الجنين (٢/ ٨٨٢/ ح٢٦٤٠)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٤٨).

(٢) **عَبْدة بن سليمان**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ح٥٠٩).

قال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (٨/ ٤٨٢): (ورواه يزيد بن سنان الرهاوي، وقيس بن الربيع، ويحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن سليمان، كلهم عن هشام مثل ما قال وكيع)، ولم أقف علىٰ رواياتهم مسندةً.

الوجه الثاني: (هشام بن عروة عن أبيه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنّ عمر رضي الله عنه استشارهم) رواه عنه هكذا جماعةٌ من أصحابه:

(١) **زائدة بن قدامة**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب جنين المرأة (١٠/ ٢٥٧/ ح٦٩٠٨)، وأبو عوانه في مسنده (٤/ ح٦٢٠٦).

(٢) **وُهيب**: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب جنين المرأة (١٠/ ٢٥٧/ ح٦٩٠٥)، وأبو داود في سننه في الديات، باب دية الجنين (٥/ ١٦٩/ ح٤٥٦٠)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٨/ ح١٦٤١٢).

(٣) **أبو معاوية**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام، باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله تعالىٰ (١٣/ ٣١١/ ح٧٣١٧).

(٤) **عُبيد الله بن موسى**: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب جنين المرأة (١٠/ ٢٥٧/ ح٦٩٠٧).

(٥) **ابن جُريج**: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ح١٨٣٥٣)، وعنه الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٦٧٠)، والطبراني في الكبير (١٩/ ح٥٠٦) و(٢٠/ ح١٠٦٩)، وعزاه الحافظ في الفتح (١٢/ ٢٥٠) إلى الإسماعيلي في مستخرجه، ولم أقف عليه مسنداً.

(٦) **ابن عُيينة**: رواه الإسماعيلي في مستخرجه (بواسطة ابن حجر في الفتح ١٢/ ٢٦١)، ولم أقف عليه مسنداً عند غيره.

(٧) **حماد بن زيد**: ذكره أبو داود في سننه في كتاب الديات، باب دية الجنين (٥/ ١٦٩/ ح٤٥٦٠) معلقاً، ولم أقف عليه مسنداً عند غيره.

(٨) **حماد بن سلمة**: ذكره أبو داود في سننه في كتاب الديات، باب دية الجنين (٥/ ١٦٩/ ح٤٥٦٠) معلقاً، ولم أقف عليه مسنداً عند غيره.

(٩) **عبد الله بن المبارك**: رواه الإسماعيلي في مستخرجه، ذكره عنه ابن حجر معلقاً في الفتح (١٢/ ٢٦١)، ولم أقف عليه مسنداً عند غيره.

(١٠) **أنس بن عياض**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ح٥٠٧).

(١١) **عبد العزيز بن أبي حازم**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ح٥٠٨).

(١٢) **الليث بن سعد**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ح١٠٧٠).

(١٣) **عبد العزيز بن مسلم**: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ح١٠٧١).

(١٤) **أبو أسامة**: ذكره الدارقطني في التتبع (٢٧٩) معلقاً، ولم أقف عليه مسنداً.

وتابعهم متابعةً قاصرةً عن عروة بن الزبير به: ابن أبي الزناد: رواه البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام، باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله(١٣/ ٣١١/ ح٧٣١٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ح٨٨٣)، وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٢٢).

تراجم الرواة:

مدار هذا الحديث على هشام بن عروة، وهو ثقة فقيه، ربما دلس، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

ورواه عنه على الوجه الأول:

(١) **وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي**، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٢) **عَبْدَة بن سليمان الكلابي**، أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٣) **يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة الهمْداني**، بسكون الميم، أبو سعيد الكوفي، ثقةٌ متقنٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاثٍ أو أربعٍ وثمانين ومائة، وله ثلاثٌ وستون سنة، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٤٤)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٥)، والتقريب (٧٥٩٨).

(٤) **يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجَزَري**، أبو فروة الرّهاوي، ضعيف، من كبار السابعة، مات سنة خمسٍ وخمسين، وله ستٌّ وسبعون، روىٰ له الترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٦)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ١٥٥)، والتقريب (٧٧٧٨).

(٥) **محمد بن سليمان بن هشام اليَشكُري**، أبو علي الشّطَوي[١]، بصريٌّ، نزل بغداد، اتفق الحافظان الذهبي وابن حجر علىٰ أنّه ضعيفٌ، مات سنة خمسٍ وستين ومائة، روىٰ له ابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٨)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣١١)، الكاشف (٤٨٨٨)، والتقريب (٥٩٦٨).

(٦) **قيس بن الربيع الأسدي**، أبو محمد الكوفي، صدوقٌ، تغيّر لما كبِر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به، من السابعة، مات سنة بضعٍ وستين، روىٰ له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٩٦)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥)، والتقريب (٥٦٠٨).

وقد قال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (٨/ ٤٨٢) بعد أن ذكر الروايات الأربع الأخيرة: (ورواه يزيد بن سنان الرهاوي، وقيس بن الربيع، ويحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن سليمان، كلهم عن هشام مثل ما قال وكيع... والذين تابعوه - أي وكيع - ضعفاء إلا يحيىٰ، فلعله ذُهل به).

دراســة الاختــلاف:

من خلال ما سبق يظهر أنّ الوجه المحفوظ هو الوجه الثاني كما جزم بذلك الإمامان: ابن المديني، والدارقطني، وأنّ وكيعًا قد وَهِم في ذكر المسور بن مخرمة رضي الله عنه فيه، والحديث قد رواه عن هشام أربعة عشر راويًا وكلهم جعلوه من مسند المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وفيهم من الثقات الحفاظ: كابن المبارك، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وغيرهم، وقرينةٌ أخرىٰ وهي متابعة ابن أبي الزناد لهشام في روايته له عن عروة علىٰ هذا الوجه.

(١) بفتح الشين والطاء، نسبةً إلىٰ جنسٍ من الثياب يُقال لها الشَّطَوية، وإلىٰ بيعها، وهي منسوبةٌ إلىٰ شطا من أرض مصر، وهي علىٰ ثلاثة أميال من دمياط علىٰ ضفة البحر، يُنظر: الأنساب (٢/ ١٢٨)، ومعجم البلدان (٣/ ٣٤٣).

وقد ذكر بعض أهل العلم أنّ رواية وكيع عن هشام بن عروة كانت متأخرة، قال ابن خراش: (سمع منه بأخرة وكيع وابن نمير ومحاضر)[١]، وهو كوفيٌّ، وأما متابعوه فكلهم ضعفاء كما قال الحافظ ابن حجر إلا ابن أبي زائدة، وعبْدة بن سليمان فثقتان كوفيان، ولم أقف على رواياتهم إلا معلقةً، فلعل هؤلاء الثلاثة الكوفيين سمعوه منه في العراق، وقد تُكُلم في حديث هشام في العراق، حيث لم تكن كتبه معه، قال يعقوب بن شيبة: (هشامٌ مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحُش، يُسند الحديث أحيانًا، ويُرسله أحيانًا، لا أنه يقلب إسناده...وهذا فيما نرى أنّ كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها)[٢]، وقال ابن خراش: (بلغني أن مالكًا نقم عليه حديثه لأهل العراق)[٣]، وقَالَ الحافظ ابن رجب: (حديث أهل المدينة كمالك وغيره عنه أصح من حديث أهل العراق عنه)[٤]، وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في التتبع (٢٧٩)، وهو من الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم فقال عن حديث وكيع: (وهذا وهمٌ، وخالفه أصحاب هشام..فلم يذكروا المسور، وهو الصواب...ولم يُخرّج مسلم غير حديث وكيع وهو وهمٌ، وأخرج البخاري أحاديث من خالف، وأتى بالصواب)، وقال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (٨/ ٤٨٢): (وجزم أبو حامد الشرقي فيما حكاه عنه الجوزقي بأنّ وكيعًا وَهِمَ في ذكر المِسْور).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مخرّجٌ في صحيح البخاري.

والله تعالى أعلم.

---

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٤٠) وشرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).

(٢) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).

(٣) شرح العلل (٢/ ٤٨٧و٦٠٤).

(٤) شرح العلل (٢/ ٤٨٩).

الحديث الثاني والستون

قال الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٥/ح١٧٧٤١):

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَىٰ الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ.

قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة. ورواه هُزيل بن شُرحبيل عن المغيرة رضي الله عنه إلا أنّه قال: ومسح علىٰ الجوربين، وخالف الناس).

السنن الكبرىٰ للبيهقي (١/ ٤٢٦)، ونصب الراية (١/ ١٨٥).

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، واختلف عليه في متنه على وجهين:

الوجه الأول: (أنّه ﷺ مسح علىٰ الجوربين والنعلين) رواه عنه:

هُزيل بن شُرحبيل أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح علىٰ الجوربين (١/ ٢٢٤/ ح١٦٠)، والترمذي في سننه، في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح علىٰ الجوربين والنعلين (١/ ١٦٧/ ح٩٩) وصححه، وابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح علىٰ الجوربين والنعلين (١/ ١٨٥/ ح٥٥٩)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٤١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٢٨٢) من طريق: سفيان الثوري عن أبي قيس الأودي عن هُزيل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه به.

وتابع هُزيلاً عليه: فَضَالة بن عمرو الزهراني عند أبي بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (١/ ح٣٢٧)، وذكره ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٢٠٤) معلقاً.

الوجه الثاني: (أنّه ﷺ مسح علىٰ الخفين) رواه عنه جمهور أصحابه ومنهم:

(١) **ابنه عروة:** أخرجه البخاري في صحيحه في عدة مواضع: في كتاب الوضوء، باب الرجل يوضيء صاحبه (١/ ٣٤٢/ ح١٨٢)، وفي باب المسح علىٰ الخفين(١/ ٣٦٧/ ح٢٠٣)، وفي باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان (١/ ٣٧٠/ ح٢٠٦)، وفي كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ الحِجْر (٧/ ٧٣١/ ح٤٤٢١)، وفي كتاب اللباس، باب جُبة الصوف في الغزو (١٠/ ٢٨٠/ ح٥٧٩٩).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة (٣/ ٢١٥/ ح٢٧٤)، والنسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب صب الخادم الماء علىٰ الرجل للوضوء (١/ ٦٥/ ح٧٩)، وفي باب غسل الكفين (١/ ٦٧/ ح٨٢)، وفي باب المسح علىٰ الخفين (١/ ٨٨/ ح١٢٤)، وأبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح علىٰ الخفين (١/ ٢١٧/ ح١٥٠)، وابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح علىٰ الخفين(١/ ١٨١/ ح٥٤٥)، وأحمد في المسند في مواضع:(٥/ ح١٧٦٩٥، ١٧٧١٠، ١٧٧٢٩، ١٧٧٦١، ١٧٧٦٣، ١٧٧٧٠، ١٧٧٧١، ١٧٧٧٨) والدارمي في سننه في كتاب الطهارة، باب في المسح علىٰ الخفين (١/ ١٩٤/ ح٧١٣).

(٢) **ابنه حمزة:** أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة (٣/ ٢١٧/ ح٢٧٤)، والترمذي في سننه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح علىٰ العمامة (١/ ١٧٠/ ح١٠٠)، والنسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح علىٰ العمامة مع الناصية (١/ ٨١/ ح١٠٧، ١٠٨)، وكذلك في باب المسح علىٰ الخفين في السفر (١/ ٨٩/ ح١٢٥)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٠٧، ١٧٧٢٩).

(٣) **مسروق:** رواه البخاري في صحيحه في عدة مواضع: في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الجُبة الشامية (١/ ٥٦٤/ ح٣٦٣)، وفي باب الصلاة في الخفاف (١/ ٥٩٠/ ح٣٨٨)، وفي كتاب الجهاد والسير، باب الجُبة في السفر والحرب

(٦/ ٣١٨/ ح٢٩١٨)، وفي كتاب اللباس، باب من لبس جُبة ضيقة الكُمين في السفر (١٠/ ٢٧٩/ ح٥٧٩٨).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة (٣/ ٢١٨/ ح٢٧٤)، والنسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٨٨/ ح١٢٣)، وابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة وسننها، باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه (١/ ١٣٧/ ح٣٨٩)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٢٥).

(٤) **الأسود بن هلال**: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة (٣/ ٢١٩/ ح٢٧٤).

(٥) **الشعبي**: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة (٣/ ٢١٩/ ح٢٧٤)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٦٧٥، ١٧٧٣١).

(٦) **عروة بن الزبير**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١/ ٢٢٥/ ح١٦٢)، والترمذي في سننه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين ظاهرهما (١/ ١٦٥/ ح٩٨)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٦٩١).

(٧) **أبو سلمة بن عبد الرحمن**: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب الإبعاد عند إرادة الحاجة (١/ ٢٤/ ح١٧)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٠٥).

(٨) **عبّاد بن زياد**: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء (١/ ٦٦/ ح٧٩).

(٩) **عمرو بن وهب الثقفي**: أخرجه النسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب كيف المسح على العمامة (١/ ٨٢/ ح١٠٩)، والإمام أحمد في المسند في عدة مواضع (٥/ ح١٧٦٦٨، ١٧٦٩٩، ١٧٧١٧).

(١٠) **الحسن البصري**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢١٩/ ح١٥٣).

(١١) **زُرارة بن أبي أوفى**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢١٩/ ح١٥٣).

(١٢) **عبد الرحمن بن أبي نُعم**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢٢٢/ ح١٥٧)، وأحمد في المسند (٥/ ح١٧٦٧٩، ١٧٧٥٥).

(١٣) **ورّاد كاتب المغيرة**: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١/ ٢٢٧/ ح١٦٧).

(١٤) **بكر بن عبد الله**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٦٩٢)، والدارقطني في سننه (١/ ١٩٢).

(١٥) **أبو الضحى مسلم بن صُبيح**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٦٩٤)، وعبد الرزاق في المصنف (١/ ١٩٣).

(١٦) **قبيصة بن بُرْمة**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٠٥).

(١٧) **أبو أُمامة الباهلي**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٦٠)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ح٨٥٨).

(١٨) **أبو السائب عبد الله بن السائب**: أخرجه أحمد في المسند (٥/ ح١٧٧٦٥).

(١٩) **علي بن ربيعة**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٦٣)، ومسلم في التمييز (ح٨٠)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ح٩٧٦).

(٢٠) **سالم بن أبي الجعد**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٦١)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ح٨٥٨).

(٢١) **أبو سفيان طلحة بن نافع**: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٦١)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ح٩٧٢).

(٢٢) **مكحول**: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ح١٢٥٦).

(٢٣) **ابن أبي نُعيم**: رواه أبو نُعيم في الحلية (٧/ ٣٣٥).

(٢٤) **أبو وائل شقيق بن سلمة**: رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ح٩٦٧).

(٢٥) **بشر بن قُحيف**: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/ ح٩٨٤، ٩٨٥).

(٢٦) **سعد بن عُبيدة**: أخرجه الإمام مسلم في التمييز (ح٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ح٩٩٧)

جميعهم[1] عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه به بنحوه مع زيادةٍ في أوله وآخره، وفيه قصةٌ.

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وقد رواه عنه على الوجه الأول:

(١) **هُزيل بن شُرحبيل الأودي الكوفي**، ثقةٌ، مُخضرم، من الثانية، روىٰ له الجماعة إلا مسلماً.

يُنظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٥)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ١٧٢)، والتقريب (٧٣٣٣).

وقد رواه عنه: أبو قيس عبد الرحمن بن ثَرْوان، الأودي، الكوفي.

وثقه ابن معين، والعجلي وزاد: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: (لا بأس به).

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه: (يُخالف في حديثه، ولا يُحتج به)، وقال: سألت أبي عنه فقال: (هو كذا وكذا)، وحرّك يده. قال الذهبي: (وهذه العبارة

---

(١) للحديث رواةٌ آخرون كثيرون عن المغيرة رضي الله عنه، قال ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٢٧): (وأما طرق حديث المغيرة علىٰ الاستيعاب فلا سبيل لنا إليها، وقد قال أبو بكر البزار: "رُوي هذا الحديث عن المغيرة من نحو ستين طريقاً")، وفي تاريخ بغداد (٩/ ٣٢٤): (أنّ محمد بن محمد الباغندي قال: كنا في مجلس عثمان بن أبي شيبة ومعنا صالح جزرة، فقال رجل من أصحاب الحديث لصالح: من روىٰ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه حديث المسح علىٰ الخفين؟، قال: فقال له صالح: رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن المغيرة بن شعبة، وذكر جماعة، قال: فقال له: بقي عليك، قد روىٰ هذا عن المغيرة **خلق كثير نحو الأربعين**، قال: فقال له صالح: يا هذا، قد ذكرت لك جمهور الرواة عنه وفي ذلك كفاية).

"كذا وكذا" يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يُجيبه به والده، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمّن فيه لين)(١).

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ ربما خالف)، من السادسة، مات سنة عشرين ومائة، روىٰ له الجماعة إلا مسلماً.

يُنظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢١٨)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٢٣)، والتقريب (٣٨٤٧).

(٢) **فضالة بن عُمير الزهراني**، ويُقال بن عُبيد البصري.

قال العجلي بصريٌ تابعيٌ ثقةٌ، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يُذكر بجرحٍ، وهو ثقةٌ.

يُنظر: الجرح والتعديل (٧/ ٧٧)، والتاريخ الكبير (٧/ ١٢٤)، والثقات للعجلي (٢/ ٢٠٥)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢٩٦).

دراسة الاختلاف:

من خلال ماسبق يظهر جلياً أنّ الوجه الثاني هو الوجه المحفوظ؛ فقد رواه جمهور أصحاب المغيرة بن شعبة رضي الله عنه من مختلف الأمصار، وفيهم من له به مزيد اختصاص كأهل بيته ومنهم ابناه: حمزة، وعروة، وكاتبه ورّاد.

وأما الوجه الأول فهو شاذٌ غير محفوظ، وقد أخطأ فيه عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي، كما جزم بخطئه الأئمة: أحمد، وابن معين، ومسلم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

فهُزيلٌ ثقةٌ، وابن ثروان قد تُكُلم في حديثه، وله بعض المناكير كما تقدم في كلام الإمام أحمد في ترجمته، وقال الإمام أحمد: (ليس هذا إلا من أبي قيس، إنّ له أشياء مناكير)، وقال الإمام مسلم: (والحمل فيه علىٰ أبي قيس أشبه وبه أولىٰ منه بهُزيل، لأنّ أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخباراً غير هذا الخبر)،

(١) الميزان (٤/ ٤٨٣) في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

وقال الإمام الدارقطني: (ولم يروه غير أبي قيس، وهو مما يُعدُّ عليه به)، وقد تكلّم الأئمة في هذا الحديث وضعفوه، وهذا شيءٌ من كلامهم فيه:

(١) **سفيان الثوري**: نقل البيهقي في سننه الكبرى (١/ ٤٢٦) عن عبد الرحمن بن مهدي أنّه قال: قلت لسفيان الثوري: لو حدثتني بحديث أبي قيس عن هُزيل ما قبلته منك، فقال سفيان: (الحديث ضعيف أو واه أو كلمة نحوها)، وقد نقل الإمام مسلم في التمييز عن الثوري أنّه أشار إلى وقوع الوهم في هذا الحديث، وسيأتي بعد قليلٍ نقل كلام مسلم بطوله.

(٢) **ابن مهدي**: قال أبو داود في سننه (١/ ٢٢٤) عن رواية هُزيل: (كان عبد الرحمن ابن مهدي لا يُحدّث بهذا الحديث؛ لأنّ المعروف عن المغيرة أنّ النبي ﷺ مسح على الخُفين)، قال ابن حجر معلقاً على النص السابق الذي نقله أبو داود: (وكلام أبي داود يُشعرُ بأنه معلولٌ، فكأنّ البخاري لم يُخرّجه لذلك)[1].

(٣) **أحمد بن حنبل**: ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل (٥٦١٢) قال: حدثت أبي بهذا الحديث فقال أبي: (ليس يُروى هذا إلا من حديث أبي قيس)، قال أبي: (أبى عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به، يقول: هو منكر، يعني حديث المغيرة هذا، لا يرويه إلا من حديث أبي قيس)، وفي سؤالات الميموني (٤١٧) لما سُئل الإمام أحمد عن هذا الحديث قال: (المعروف عن النبي ﷺ أنّه مسح على الخفين، ليس هذا إلا من أبي قيس، إنّ له أشياء مناكير).

(٤) **ابن المديني**: وتقدم نقل كلامه، وأنّه ذكر أنّ أهل الأمصار كلهم رووه عن المغيرة رضي الله عنه على الوجه الثاني، ومنهم أهل المدينة مثل: عروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي السائب عبد الله بن السائب، وغيرهم، وأهل الكوفة: كمسروق، والشعبي، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وكذلك أهل البصرة: كالحسن البصري، وبكر بن عبد الله المزني، وغيرهما.

---

(١) النكت الظراف على الأطراف (٨/ ٤٩٣)، وكان الحافظ في معرض ذكره رأي الإسماعيلي حين ألزم البخاري تخريج هذا الحديث؛ لتخريجه حديثاً آخر من طريق هُزيلٍ عن ابن مسعود رضي الله عنه في الفرائض.

(٥) **ابن معين**: نقل البيهقي أيضـاً من طريق المفضل بن غسان قال: سألت أبا زكريا يحيىٰ بن معين عن هذا الحديث فقال: (الناس كلهم يروونه علىٰ الخفين غير أبي قيس).

(٦) **مسلم بن الحجاج**: نقل البيهقي في سننه الكبرىٰ (١/ ٤٢٦) عن الإمام مسلم أنّه ضعّف هذا الخبر وقال: (أبو قيس الأودي، وهُزيل بن شرحبيل لا يحتملان هذا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة ﵁ فقالوا: " مسح علىٰ الخفين ")، وقال أيضـاً: (لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل)، وهذا النص لعله من القسم المفقود من التمييز، ولمسلم كلام عن هذا الخبر في التمييز (ص/ ٢٠٣) ذكره بقوله (ذِكر خبرٍ ليس بمحفوظ المتن) فساق أسماء جملةٍ من الرواة ممن خالف هُزيلاً في روايته عن المغيرة ﵁ ثم قال: (...قد بَيَنّا من ذكر أسانيد المغيرة ﵁ في المسح بخلاف ماروىٰ أبو قيس عن هُزيل عن المغيرة ما قد اقتصصناه، وهم من التابعين وأجلتهم مثل مسروق - وذكر من قد تقدم ذكرهم - فكل هؤلاء قد اتفقوا علىٰ خلاف رواية أبي قيس عن هُزيل. ومن خالف خلاف بعض هؤلاء بيّنٌ لأهل الفهم من الحفظ في نقل هذا الخبر وتحمل ذلك، والحمل فيه علىٰ أبي قيس أشبه وبه أولىٰ منه بهُزيل، لأنّ أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخباراً غير هذا الخبر، سنذكرها في مواضعها إن شاء الله، فأما في خبر المغيرة في المسح: حدثنا مسلم قال: فأخبرني محمد بن عبد الله بن قهزاد عن علي بن الحسن بن شقيق قال: قال عبد الله بن المبارك: عرضت هذا الحديث - يعني حديث المغيرة من رواية أبي قيس - علىٰ الثوري فقال: لم يجئ به غيره، فعسىٰ أن يكون وهمـاً).

(٧) **النسائي**: قال النسائي في سننه الكبرىٰ (١/ ٩٢): (ما نعلم أنّ أحداً تابع أبا قيسٍ علىٰ هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة ﵁ أنّ النبي ﷺ مسح علىٰ الخفين).

(٨) **الدارقطني**: قال في العلل (٧/ ١١٢): (ليس هذا إلا من أبي قيس، إنّ له أشياء مناكير؛ لأنّ المحفوظ عن المغيرة ﵁ المسح علىٰ الخفين).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ صحيحٌ مُخرجٌ في الصحيحين وغيرهما. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثالث والستون

قال الإمام النسائي رحمه الله في سننه الكبرى، في كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوّع إذا أفطر (٢/ح ٣٢٩٩):

أَنْبَأَنَا أَحْمَد بنُ عِيسَىٰ عَن ابْن وَهْبٍ عَنْ جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ عَنْ يَحْيىٰ بنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ(١) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَصْبَحْتُ صَائِمَةً أَنَا وَحَفْصَةُ رضي الله عنهما، فَأُهْدِيَ لَنَا طَعَامٌ فَأَعْجَبَنَا فَأَفْطَرْنَا، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَدَرَتْنِي حَفْصَةُ فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: (صُومَا يَوْمًا مَكَانَهُ).

قال الإمام ابن المديني رحمه الله لمّا سُئل عن هذا الحديث:

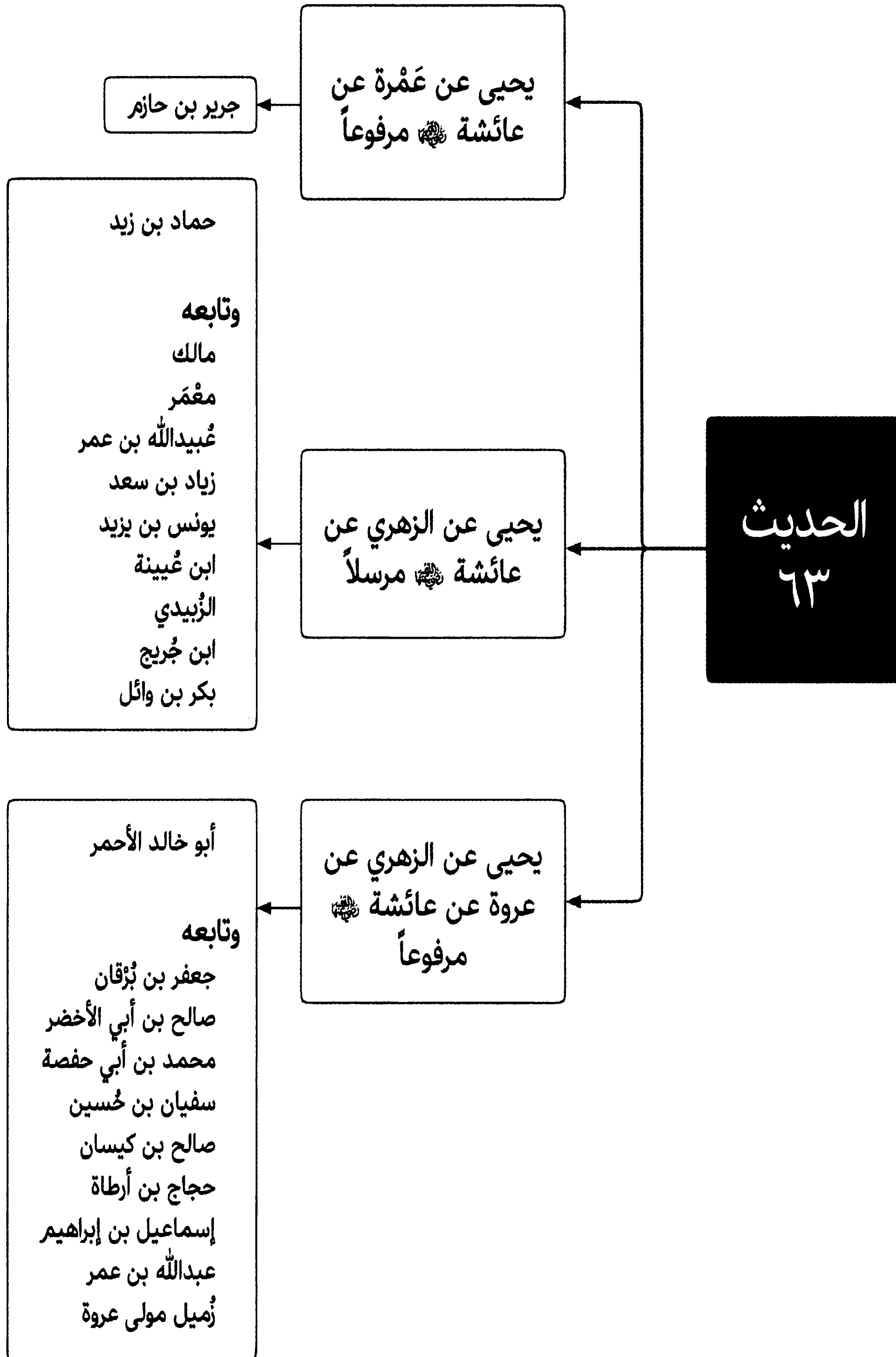
(ليس هذا بشيء، جرير بن حازم إنما سمع من يحيىٰ بن سعيد بالبصرة مع حمّاد بن زيد في كتاب حمّاد بن زيد، وهذا الحديث إنما رواه حمّاد بن زيد عن يحيىٰ بن سعيد عن الزهري قال: قالت عائشة رضي الله عنها: "أصبحت أنا وحفصة صائمتين...".

وليس هذا من حديث عَمْرة، إنما سمعه يحيىٰ من الزهري، والزهري إنما سمعه من رجلٍ لا يعرفه، حدّثه به عن بعض من يدخُلُ علىٰ عائشة عن عائشة رضي الله عنها)(٢). التاريخ وأسماء المحدثين وكُناهم للمُقَدَّمي (ص١٥٦).

---

(١) تصحّف اسمها في النسخة المطبوعة إلىٰ "عروة"، والصواب "عمرة"، فقد رواه من طريق النسائي علىٰ الصواب ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ٧١)، وهكذا ذكره المزي في التحفة (١٢/ ٤٢٧) في ترجمة عمرة عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) هكذا رواه المقدَّمي عن أحمد بن منصور الرمادي عن ابن المديني، وفي رواية الخلال عن الرمادي أنّه قال له: يا أبا الحسن تحفظ عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرة عن عائشة...الحديث، فقال لي: من روىٰ هذا؟ قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيىٰ ابن سعيد، قال: فضحِك وقال: مثلك يقول مثل هذا !، حدثنا حماد بن زيد عن يحيىٰ بن سعيد عن الزهري أنّ عائشة وحفصة رضي الله عنهما أصبحتا صائمتين) السنن الكبرىٰ للبيهقي (٢/ ٤٦٥).


الحديث
٦٣
يحيى عن عَمْرة عن عائشة ﵂ مرفوعاً
جرير بن حازم
يحيى عن الزهري عن عائشة ﵂ مرسلاً
حماد بن زيد
وتابعه
مالك
معْمَر
عُبيدالله بن عمر
زياد بن سعد
يونس بن يزيد
ابن عُيينة
الزُبيدي
ابن جُريج
بكر بن وائل
يحيى عن الزهري عن عروة عن عائشة ﵂ مرفوعاً
أبو خالد الأحمر
وتابعه
جعفر بن بُرْقان
صالح بن أبي الأخضر
محمد بن أبي حفصة
سفيان بن حُسين
صالح بن كيسان
حجاج بن أرطاة
إسماعيل بن إبراهيم
عبدالله بن عمر
زُميل مولى عروة

تخريج الحديث وبيان وجوه الاختلاف فيه:

الحديث مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (يحيىٰ عن عَمْرة عن عائشة مرفوعـًا) رواه عنه:

- **جرير بن حازم**: رواه الإمام مسلم في التمييز (ص/ ٢١٧)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٣٢٩٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ح٦٤٣٣) وقال: (لم يروِ هذا الحديث عن يحيىٰ بن سعيد إلا جرير بن حازم، تفرّد به ابن وهبٍ).

الوجه الثاني: (يحيىٰ عن الزهري عن عائشة مرسلاً) رواه عنه:

- **حماد بن زيد**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٢/ ١٠٩)، وذكره معلقـًا العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣).

وتابعه متابعةً قاصرةً في شيخ شيخه على هذا الوجه جماعةٌ من أصحاب الزهري وهم:

(١) **مالك بن أنس**: في الموطأ في كتاب الصيام، باب قضاء التطوع (١/ ٢٨٢/ ح٦٩٥)، وعلقه الترمذي في سننه في الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥)، ورواه مسنداً من طريق مالك: عبد الرزاق في المصنف (٤/ ح٧٧٩٠).

(٢) **معْمَر**: علقه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣).

وأسنده عبد الرزاق في المصنف (٤/ ح٧٧٩٠).

(٣) **عُبيد الله بن عمر**: علقه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥)، وذكره العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣) معلقـًا، وأسنده مسلم في التمييز (ص/ ٢١٦).

(٤) **زياد بن سعد**: علقه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥).

(٥) **يونس بن يزيد**: أخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣)، وذكره العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣) معلقًا.

(٦) **ابن عُيينة**: أخرجه إسحاق في مسنده (٢/ ح٦٥٩)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في العلل (٣/ ح٥١٠٤)، والطحاوي في شرح المعاني (٢/ ١٠٨)، والبيهقي في الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٧).

(٧) **الزُبيدي**: أخرجه معلقًا البيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣).

(٨) **ابن جُريج**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ح٧٧٩١)، والشافعي في مسنده (ص٨٤).

(٩) **بكر بن وائل**: أخرجه معلقًا العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣).

الوجه الثالث: (يحيىٰ عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعًا) رواه عنه:

أبو خالد الأحمر: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ٦٨).

وتابعه متابعةً قاصرةً في شيخ شيخه على هذا الوجه جماعةٌ من أصحاب الزهري:

(١) **جعفر بن بُرْقان**: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥)، وأحمد في المسند (٧/ ح٢٥٧٣٥).

(٢) **صالح بن أبي الأخضر**: علقه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥)، وأسنده إسحاق في مسنده (٢/ ح٦٦٠).

(٣) **محمد بن أبي حفصة**: علقه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥).

(٤) **سفيان بن حُسين**: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٧/ ح٢٤٥٧، ٢٥٤٧٦)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٣٢٩٢)، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٤).

(٥) **صالح بن كيسان**: أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٣٢٩٥).

(٦) **حجاج بن أرطاة**: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ٦٨)، وذكره العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣) معلقًا.

(٧) **إسماعيل بن إبراهيم**- ويُنسب إلىٰ جده فيقال: ابن عُقبة-: أخرجه مسلم في التمييز (ص/ ٢١٦)، والنسائي في سننه الكبرىٰ (٢/ ح٣٢٩٤)، وذكره العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣) معلقًا.

(٨) **عبد الله بن عمر**: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٢/ ١٠٨)، وذكره العُقيلي في الضعفاء (٢/ ٨٣) معلقًا.

وقد توبع الزهري عليه من هذا الوجه، فتابعه: زُميل مولىٰ عروة عن عروة به: أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصوم، باب من رأىٰ عليه القضاء (٣/ ١٩٢/ ح٢٤٥٧).

ورُويَ أيضًا من طريق سعيد بن جُبير أنّ عائشة وحفصة رضي الله عنهما أصبحتا... الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ح٩٠٩٢).

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره علىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري المدني، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي البصري، ثقة إمام، وفي حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهامٌ إذا حدّث من حفظه، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

أما الوجه الثاني فرواه عنه:

حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل البصري، إمام ثقة ثبت فقيه، قال ابن الجنيد والدوري عن ابن معين: (لم يكن لحماد بن زيد كتاب إلا كتاب يحيىٰ بن سعيد)[1]، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(١) رواية ابن الجنيد (٣٧)، والدوري (٣٨٧٢).

وتابعه عليه متابعةً قاصرةً تسعةٌ من أصحاب الزهري:

(١) **مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني،** الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٢) **معْمر بن راشد الأزدي البصري،** ثقة ثبت فاضل إلا فيما حدث به في البصرة، وفي روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيءٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري المدني أبو عثمان،** ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

(٤) **زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني،** نزيل مكة ثم اليمن، ثقةٌ ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

(٥) **يونس بن يزيد الأيْلي،** ثقة وفي روايته عن الزهري وهمٌ قليلٌ، وفي غيره خطأٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٦) **سفيان بن عُيينة بن أبي عمران الهلالي،** ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط، وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٧) **محمد بن وليد بن عامر الزُبيدي،** ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٨) **عبد الملك بن عبد العزيز بن جرُيج الأموي مولاهم، المكي،** ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٩) **بكر بن وائل بن داود التيمي،** الكوفي، اتفق الحافظان الذهبي وابن حجر على أنّه صدوق، من الثامنة، مات قديمًا، فروىٰ أبوه عنه، روىٰ له مسلم، والأربعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٣)، وتهذيب الكمال (٤/ ٢٣٠)، والكاشف (٦٣٧)، والتقريب (٧٦٠).

أما الوجه الثالث فقد رواه عنه:

أبو خالد الأحمر وهو: سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوقٌ يُخطئ، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها، وله بضعٌ وسبعون، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٠٦)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٩٤)، والتقريب (٢٥٦٢).

وتابعه عليه متابعةً قاصرةً ثمانيةٌ من أصحاب الزهري:

(١) **جعفر بن بُرْقان**، أبو عبد الله الكِلابي، ثقةٌ في غير الزهري، وحديثه عن الزهري فيه وهمٌ واضطرابٌ، من السابعة، مات سنة خمسين وقيل، بعدها، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

قال الإمام أحمد: (يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري فأما عنه فلا)[(١)]، وَقَالَ الميموني عَن أحمد: (جعفر بن بُرْقان ضابط لحديث ميمون ويزيد بن الأصم، وهو في حديث الزُّهْرِي يضطرب، ويختلف عليه)[(٢)]، وقال ابن الجنيد عَن ابن معين: (جعفر بن بُرْقان ثقة فيما روىٰ عَن غير الزُّهْرِي، وأما ما روىٰ عَن الزُّهْرِي فهو ضعيف، وكان أُمِّيًا لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عَن الزُّهْرِي، وهو في غير الزُّهْرِي أصح حديثًا)[(٣)]، وقال الإمام مسلم في منزلة روايته عن الزهري: (ولو ذهبت تزن جعفراً في غير ميمون وابن الأصمّ، وتعتبر حديثه عن غيرهما، كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال لوجدته ضعيفًا رديء الضبط والرواية عنهم)[(٤)].

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٤)، وتهذيب الكمال (٥/ ١١)، والتقريب (٩٤٠).

---

(١) سؤالات البرقاني (٨١).

(٢) شرح العلل (٢/ ٦٣٥).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٣٨٥/ س٤٦١)، وشرح العلل (٢/ ٦٣٥).

(٤) التمييز (ص٢١٨).

(٢) **صالح بن أبي الأخضر اليمامي**، مولىٰ هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيفٌ يُعتبر به، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **محمد بن أبي حفصة** ميسرة أبو سلمة البصري، ضعيفٌ يُعتبر به، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) **سفيان بن حسين بن حسن الواسطي**، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، أما في الزهري فضعيف، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) **صالح بن كيسان المدني**، أبو محمد أو أبو الحارث، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، وقَالَ الدَّارِمِي لابن معين: (فمعمر أَحَبُّ إليك أو صالح بن كيسان؟ -أي في الزهري- قال: معمر أَحَبُّ إلي، وصالح ثقة)[١]، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والخمسين

(٦) **حجاج بن أرطأة بن ثور النخعي**، أبو أرطأة الكوفي، الراجح أنّه ضعيفٌ يُكتب حديثه للاعتبار إذا صرّح بالسماع، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

(٧) **إسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة الأسدي مولاهم**، أبو إسحاق المدني، قال الحافظ ابن حجر: (ثقةٌ، من السابعة، مات في خلافة المهدي)، روىٰ له البخاري، والترمذي في الشمائل، والنسائي

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٥٢)، وتهذيب الكمال (٣/ ١٧)، والتقريب (٤١٨).

(٨) **عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم** بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أبو عبد الرحمن العُمَري المدني، ضعيفٌ، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسين.

وتابع الزهري عليه من هذا الوجه: زُميل بالتصغير، ابن عباس الأسدي، مولاهم المدني، مجهولٌ، من السادسة، روىٰ له أبو داود، والنسائي.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٠)، وتهذيب الكمال (٩/ ٣٨٩)، والتقريب (٢٠٤٧).

---

(١) تاريخ الدارمي (س٨) وتاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٠و٥٩/ ٤١٠) وشرح العلل (٢/ ٤٨٥) والتهذيب (٤/ ١٢٥).

وأما طريق سعيد بن جُبير عن عائشة، فسعيدٌ هو: ابن جُبير الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، من الثالثة، وروايته عن عائشة، وأبي موسىٰ ﷺ ونحوهما مرسلةٌ، قُتل بين يدي الحجاج، سنة خمسٍ وتسعين، ولم يُكمل الخمسين، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٩)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٨)، والتقريب (٢٢٩١).

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق يتضح أنّ المحفوظ عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري هو الوجه الثاني المرسل، فقد رواه أثبت أصحاب يحيىٰ بن سعيد الأنصاري وهو: حماد بن زيد الثقة الثبت، والذي لم يكُن عنده كتابٌ عن أحدٍ إلا عن يحيىٰ بن سعيد، ولذلك أشار الإمام ابن المديني إلىٰ كتاب حماد، وذكر أنّ جريراً إنما سمع من يحيىٰ بن سعيد بالبصرة مع حمّاد بن زيد في كتاب حمّاد بن زيد، وأما أبو خالد الأحمر فهو دونهما في الحفظ والضبط وروايته شاذةٌ غير محفوظة، **ورواية حماد مقدمةٌ لعدّة قرائن:**

أولاً: أنّ حماداً أثبت حفظاً من جريرٍ الذي كان يَهِمُ إذا حدّث من حفظه، ومن باب أولىٰ من أبي خالد الأحمر.

ثانياً: أنّ حماداً قد كتب حديث يحيىٰ بن سعيد، فاجتمع له ضبط الصدر والكتاب.

ثالثاً: قد تابع حماداً علىٰ هذا الوجه تسعةٌ من الثقات الحفاظ من أصحاب الزهري، وفيهم أثبت أصحابه من أهل الطبقة الأولىٰ: كمالكٍ، والزُبيدي، وعُبيد الله بن عمر، وغيرهم، وهو المحفوظ عن الزهري.

رابعاً: تصريح الزهري نفسه بأنّه لم يسمعه من عروة، بل رواه عن مجاهيل عن مجهول - كما قال الإمام مسلم - وهذا بشهادة اثنين من أكبر أصحابه: ابن عُيينة، وابن جُريج، فكيف يصح وصل من وصله!، وسيأتي كلامٌ نفيسٌ عن الإمام مسلم في أنّ سؤال ابن جريج قد شفىٰ الغليل، وحَسَم المسألة في رواية الزهري.

وهذا الوجه المرسل رجّحه الإمام ابن المديني، ووافقه عليه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٣/ ١١٢/ ح٧٣٥)، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان كما في العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٦٥)، وابن حجر في فتح الباري (٤/ ٢٥٠) وقال: (توارد الحفاظ علىٰ الحكم بضعف حديث عائشة هذا)، ونقل الخلال اتفاق الثقات علىٰ أنّه من مرسل الزهري عن عائشة، وشذّ من وصله[1].

أما الوجه الأول: فهو شاذٌ غير محفوظ، قال عنه الإمام مسلم: (وأما حديث يحيىٰ بن سعيد عن عمْرة عن عائشة فلم يسنده عن يحيىٰ إلا جرير بن حازم، وجرير لم يُعْنَ في الرواية عن يحيىٰ، إنما روىٰ من حديثه نزراً، ولا يكاد يأتي بها علىٰ التقويم والاستقامة...)[2].

وقال النسائي عن الوجه الأول أيضاً: (هذا خطأٌ)، وجزم البيهقي أيضاً بوَهَمِ جرير بن حازم في هذا الوجه، وقال: (وقد خطّأه - أي جرير - في ذلك أحمد بن حنبل، وابن المديني، والمحفوظ عن يحيىٰ بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً)، ونقل بسنده إلىٰ أبي بكر الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله يعني أحمد بن حنبل: تحفظه عن يحيىٰ عن عمْرة عن عائشة: (أصبحت أنا وحفصة صائمتين)، فأنكره، وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: (جرير كان يحدث بالتوهم).

وأما الوجه الثالث: فهو شاذٌ أيضاً، وأخطأ رواته علىٰ الزهري فذكروا عروة فيه، ولم يسمعه الزهري منه، بل سمعه من أُناسٍ مجهولين عن مجهولٍ آخر عن عائشة، والثمانية الذين رووه عن الزهري خمسةٌ منهم ضعفاء أصلاً في الزهري علىٰ وجه الخصوص، والثلاثة الآخرون أحدهم وهو حجاج روايته ضعيفةٌ وغير صالحة حتىٰ للاعتبار إذا لم يصرّح بالسماع، ولم يصرّح بالسماع هنا.

وأما صالح بن كيسان، وإسماعيل بن إبراهيم فمع ثقتهما إلا أن روايتهما معارضةٌ برواية جمعٍ كثيرٍ وهم عشرةٌ من أثبت أصحاب الزهري.

(١) ذكره ابن حجر في الفتح (٤/ ٢٥٠).
(٢) التمييز (ص/ ٢١٧).

ولذلك ضعفه البخاري فيما نقله عنه الترمذي في العلل الكبير (١/ ٣٥٢) فقال: (لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا، وجعفر بن بُرْقان ثقةٌ، ورُبما يُخطيء في الشيء)، وقال النسائي: (هذا خطأٌ)، قال المزي: (يعني أنّ الصواب حديث الزهري عن عائشة وحفصة رضي الله عنهما مرسل)[1]، وكذلك قال أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان كما في العلل (١/ ٢٦٥) وصوّبا ما رواه مالك ومن وافقه عن الزهري عن عروة مرسلاً.

وقال الإمام مسلم في التمييز (ص/ ٢١٧): (أما حديث الزهري فقد أخطأ كل من قال عن عروة عن عائشة، وبيان ذلك في رواية ابن جريج...)، ونص البيهقي في سننه الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣) علىٰ وَهَم رواة الوجه الثالث، وحكىٰ عن البخاري، ومحمد بن يحيىٰ الذُهلي أنهما كانا لا يُصحِّحَان حديث الزهري عن عروة عن عائشة.

وقد روىٰ الدوري في تاريخ ابن معين (٣/ ح١٢٢١)، ومسلم في التمييز (ص/ ٢١٧)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٤/ ح٨٣٦٣)، وابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ٦٨) كلهم من طريق ابن جريج أنّه قال: قلت لابن شهاب: (أحدّثك عروة عن عائشة أنها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين؟ فقال: لم أسمع من عروة في هذا شيئًا، ولكني حدثني ناسٌ في خلافة سليمان بن عبد الملك عن بعض من كان يدخل علىٰ عائشة أنها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين).

قال الإمام مسلم في التمييز (ص٢١٧): (فقد شفىٰ ابن جريج في رواية الزهري هذا الحديث عن التصحيح، فلا حاجة بأحد إلىٰ التنقير عن حديث الزهري إلىٰ أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث إلىٰ مجهولين عن مجهول، وذلك أنه قد قال له: حدثني ناسٌ عن بعض من كان سأل عائشة، ففسد الحديث لفساد الإسناد).

وروىٰ بسنده أيضًا- أي البيهقي- في الموضع السابق إلىٰ الحُميدي قال: حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري يحدث عن عائشة فذكر ذلك الحديث مرسلاً،

(١) تحفة الأشراف (١٢/ ٢٩)، وفيه قول النسائي، ولم أقف عليه في سننه.

فقال سفيان: فقيل للزهري: هو عن عروة، فقال: لا، وكان ذلك عند قيامه من المجلس وأقيمت الصلاة، قال سفيان: وقد كنت سمعت صالح بن أبي الأخضر حدثناه عن الزهري عن عروة، قال الزهري: ليس هو عن عروة، فظننت أن صالحاً أُتيَ من قِبَل العرض. قال أبو بكر الحميدي: أخبرني غير واحدٍ عن معمر أنه قال في هذا الحديث: (لوكان من حديث عروة ما نسيته).

قال البيهقي: (فهذان ابن جريج وسفيان بن عيينة شهدا على الزهري، وهما شاهدا عدلٍ بأنه لم يسمعه من عروة، فكيف يصح وصل من وصله !).

وأما متابعة زُميل: فضعيفةٌ؛ لجهالته؛ ولأنّه لا يُعرفُ له سماعٌ من عروة، قال البخاري في تاريخه الكبير (٣/ ٤٥٠): (لا يُعرف لزُميل سماعٌ من عروة، ولا ليزيد من زُميل، ولا تقوم به الحُجّة)، وقال الإمام مسلم في التمييز (ص/ ٢١٧): (وأما حديث زُميل مولى عروة، فزُميل لا يُعرف له ذكرٌ في شيءٍ إلا في هذا الحديث فقط، وذكره بالجرح والجهالة)، وعدّ الذهبي في الميزان (٢/ ٨١) هذا الحديث من مناكيره، وقال الخطابي في معالم السنن (٣/ ٣٣٥): (إسناده ضعيفٌ، وزُميل مجهولٌ).

وأما رواية سعيد بن جُبير فهي منقطعةٌ؛ لأنّ سعيداً لم يسمع من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كما قال أبو حاتم، والإمام أحمد[1].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه المحفوظ ضعيفٌ[2]؛ لأنّه منقطعٌ بين الزهري وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولم أقف على ما يصلح أنْ يكون شاهداً له. والله تعالى أعلم.



(١) تُحفة التحصيل للعراقي (١٢٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ٢٥٠): (وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في باب من نوى بالنهار صوماً (٤/ ح١٩٢٤)، وزاد فيه بعضهم: "فأكل، ثم قال: لكن أصوم يوماً مكانه"، وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطئها، وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على الندب).

الحديث الرابع والستون

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسنده (٧/ح ٢٥٢٣٨):

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ عُرْوَةُ: قُلْتُ لَهَا: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ!، قَالَ: فَضَحِكَتْ.

قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(حديث الأعمش هذا عن حبيب بن أبي ثابت، [وحبيب][1] لم يسمع من عروة بن الزبير شيئًا، وقد ضعّف يحيىٰ بن سعيد القطان هذا الحديث جداً، وقال: هو شبه لا شيء).

سنن الترمذي (١/ ١٣٤/ ح٨٦)، والخلافيات للبيهقي (٢/ ١٦٧).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة (١/ ٢٣٥/ ح١٨١) والترمذي في سننه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القُبلة (١/ ١٣٣/ ح٨٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/ ح٤٨٥) ومن طريقه: ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القُبلة (١/ ١٦٨/ ح٥٠٢)، والإمام أحمد في المسند(٧/ ح٢٥٢٣٨).

تراجم الرواة:

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٢) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ

(١) ساقطة من النسخة المطبوعة للخلافيات، والسياق يقتضيها؛ إذ لا يستقيم الكلام بدونها.

إمامٌ عارفٌ بالقراءة، ورعٌ، لكنه يدلس، وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وقلة تدليسه، فعدّه الحافظان العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(٣) **حبيب بن أبي ثابت قيس**، ويُقال: هند بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيىٰ الكوفي ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ، وكان كثير الإرسال والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومائة، روىٰ له الجماعة، وذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين.

يُنظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٠٨)، وتهذيب الكمال (٥/ ٣٥٨)، والتقريب (١٠٩٢)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص١٣٢).

(٤) **عروة بن الزبير بن العوام بن خُويلد الأسدي**، أبو عبدالله المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

دراسة الإسناد:

الحديث بهذا الإسناد أُعلَّ بعلتين، كما قال الإمام البيهقي(١):

العلة الأولى: عدم سماع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير:

وقد نصّ علىٰ انتفاء السماع بينهما جمعٌ من الأئمة الحفاظ، ومنهم أعلم الناس بحديث حبيب بن أبي ثابت وهو سفيان الثوري.

قال يحيىٰ بن سعيد: (لم يكن أحدٌ أعلم بحديث ابن أبي ثابت من سفيان الثوري)، وقال أيضـًا: (لم يكن أحدٌ أعلم بحديث ابن أبي ثابت من سفيان الثوري، قال: وسمعت سفيان الثوري يقول: "حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة شيئًا")(٢).

---

(١) المعرفة (١/ ٢١٦)، والخلافيات (٢/ ١٦٧).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٣٩)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرىٰ (١/ ح٦١١)، وفي المعرفة (١/ ٣٧٦)، وفي الخلافيات (٢/ ١٦٧).

ووافق سفيان الثوري على ذلك جمعٌ من الأئمة: كابن المديني، وأحمد بن حنبل[١]، وابن معين[٢]، والبخاري[٣]، وأبو حاتم الرازي[٤]، وابن المنذر[٥]، والبيهقي حيث قال عن هذا الحديث: (هذا حديثٌ يشتبه فساده على كثيرٍ ممن ليس الحديث من شأنه، ويراه إسناداً صحيحاً، وهو فاسدٌ من وجهين أحدهما: أنّ حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، فهو مرسلٌ من هذا الوجه)[٦]، بل نقل أبو حاتم اتفاق أهل الحديث على عدم سماع حبيب من عروة، قال أبو حاتم: (حبيب بن أبي ثابت لا يثبُت له سماعٌ من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أنّ أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيءٍ يكون حجةً)[٧].

وخالف من تقدّم ذكرهم من الأئمة: ابنُ عبد البر حيث أجاب عن نفي السماع بين حبيبٍ وعروة بقوله: (وحبيب بن أبي ثابت لا يُنكرُ لقاؤه عروة، لروايته عمّن هو أكبر من عروة، وأجلُّ وأقدم موتاً)[٨]، ووافقه على هذا ابن التركماني في الجوهر النقي[٩].

والذي يترجح هو عدم سماع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير، كما جزم بذلك كبار الأئمة، وذلك لأنّ حبيباً ممن عُرِف بكثرة الإرسال والتدليس، فمثله لا بدّ من ثبوت سماعه من شيخه في الجملة.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (٢٨).
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (٢٨).
(٣) سنن الترمذي (١/ ح٨٦)، (٣/ ح٩٣٦)، (٥/ ٣٤٨٠)، والعلل الكبير (١/ ١٦٤).
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (١٩٢).
(٥) الأوسط (١/ ١٢٩).
(٦) الخلافيات (٢/ ١٦٦).
(٧) المراسيل لابن أبي حاتم (١٩٢).
(٨) الاستذكار (٣/ ٥٢).
(٩) الجوهر النقي (١/ ١٢٤).

وأمرٌ آخر: أنّه لا يُعرف لحبيبٍ من الرواية عن عروة بن الزبير إلا ثلاثة أحاديث تقريبـًا - فيما وقفت عليه -، ولم يُصرّح بالسماع في أيٍّ منها، بل وتُكُلّم في حديثين منها[(١)].

العلة الثانية: أنّ عروة في هذا الحديث هو المُزني، وليس ابن الزبير، وعروة المزني مجهولٌ[(٢)].

وأقدمُ من قال بهذا القول - فيما وقفت عليه - هو أبو محمد ابن حزم حيث قال مبينـًا علة هذا الخبر: (...ومن طريق رجلٍ اسمه عروة المزني، وهو مجهولٌ، رويناه من طريق الأعمش عن أصحابٍ له لم يُسمّهم عن عروة المزني، وهو مجهول...)[(٣)]، وقال البيهقي: (يُقال: إنّ عروة هذا ليس ابن الزبير، إنما هو شيخٌ مجهولٌ يُعرفُ بعروة المُزني)[(٤)]، وحُجّة البيهقي فيما ذهب إليه ما رواه أبو داود في سننه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش قال: حدثنا أصحابٌ لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث[(٥)]، وقد ذكر أبو داود عقبه عن الثوري معلقـًا فقال: (رُوي عن الثوري أنّه قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المُزني، يعني: لم يُحدّثهم عن عروة بن الزبير بشيء)، ثم قال البيهقي: (فعاد الحديث إلىٰ رواية المزني، وهو مجهولٌ).

---

(١) الأحاديث هي: هذا الحديث، وحديث: (تُصلي الحائض وإنْ قطُر الدم علىٰ الحصير) رواه أبو داود في سننه (٢/ ح٢٢٢٥)، وابن ماجه في سننه (١/ ح٦٢٤)، وأحمد في المسند (٧/ ح٢٥١٥٣)، والثالث: حديث دعاء النبي ﷺ بقوله: (اللهم عافني في جسدي، وعافني في بصري...الخ). رواه الترمذي في سننه (٥/ ح٣٤٨٠) وقال: (حسنٌ غريب)، وقد أعلّ غير واحدٍ من الحفاظ الحديثين الأولين بعللٍ أخرىٰ غير العلة التي هي محلّ البحث (سماع حبيب من عروة) ومنهم: أبو داود في سننه (٢/ ح٢٢٢٥)، وابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ٩٩)، وابن رجب في فتح الباري (٢/ ٧٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: (شيخٌ لحبيب بن أبي ثابت، مجهولٌ، من الرابعة، روىٰ له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه) التقريب (٤٦٠٣).

(٣) المحلىٰ (١/ ٢٣٣).

(٤) الخلافيات (٢/ ١٦٨)، (٣/ ٤٤٧).

(٥) سنن أبي داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة (١/ ٢٣٥/ ح١٨٢)، ومن طريقه: البيهقي في الكبرىٰ (١/ ح٦١١)، وفي الخلافيات (٢/ ١٨٦).

وقال المزي في ترجمة حبيب لما ذكر تلاميذه الذين سمعوا منه: (روى عن...وعروة بن الزبير (ت ق)، وقيل: الصحيح عن عروة المزني (د))[١]، وكذلك في التحفة ذكر الحديث في ترجمة: (عروة المزني عن عائشة)[٢].

والصحيح أنّ عروة في هذا الحديث هو ابن الزبير، وليس المزني، **لعدة أمور:**

(١) جاء التصريح بأنّه ابن الزبير عند جمعٍ من أصحاب الأعمش، وممن نسبه كذلك: عبد الله بن داود، ومحمد بن ربيعة، ووكيع بن الجراح- في المحفوظ عنه -.

وإنما خالفهم عبد الرحمن بن مغراء (صدوقٌ، تُكُلم في حديثه عن الأعمش)[٣]، فرواه عن الأعمش عن ناسٍ مجاهيل، وقد نقل ابن عدي عن ابن المديني قوله عنه: (ليس بشيءٍ، كان يروي عن الأعمش ست مائة حديث تركناه، لم يكُن بذاك. قال ابن عدي: وهذا الذي قاله ابن المديني هو كما قال، إنما أُنكرت على أبي زُهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يُتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم)[٤]، فمثله لا يُقبل تفرّده عن الأعمش، فالإسناد ضعيفٌ.

(٢) أنّه جاء في متن الحديث كلامٌ لا يمكن ولا يجْسُرُ أنْ يقوله لعائشة رضي الله عنها إلا من كان قريباً منها، مثل ابن أختها عروة بن الزبير لأنّها خالته، وهو قول عروة لها: (من هيَ إلا أنت؟!، فضحكت).

(٣) إعراض الأئمة المتقدمين الذين أعلوا هذا الحديث: كالقطان، وابن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم عن هذه العلة، حتى جاء ابن حزم فأظهرها، وكلُّ أولئك الحفاظ الكبار الذين

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٣٥٩).

(٢) تحفة الأشراف (١٢/ ٢٣٣).

(٣) التقريب (٤٠٣٩).

(٤) الكامل (٤/ ٢٨٤).

كانوا يحفظون الطرق والأسانيد إنّما أعلوا الحديث بالانقطاع بين حبيب بن أبي ثابت وعروة بن الزبير -كما سيأتي-، وهذا فيه إشارةٌ إلىٰ أنّهم يرون أنّ عروة هذا هو ابن الزبير، وليس بالمزني.

(٤) أنّ إسحاق بن راهويه حين خرّج الحديث في مسنده ذكره في ترجمة: (ما يروي عروة بن الزبير عن خالته عائشة عن النبي ﷺ)[١]، وكذا فعل البزار[٢].

(٥) أنّ كلمة الثوري التي احتجوا بها قد علقها أبو داود بصيغة التمريض، ومع ذلك -فإنْ ثبتت عنه- فإنّه إنْ لم يُحدّث حبيبٌ الثوريَّ عن عروة بن الزبير، فقد حدّث غيرَهُ[٣].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين حبيب بن أبي ثابت وعروة بن الزبير.

وقد ضعفّه يحيىٰ بن سعيد القطان، ونقل الترمذي عقب تخريجه لهذا الحديث عن أهل الحديث جميعاً أنّهم تركوا هذا الحديث لأنّه لا يصحُّ عندهم لحال إسناده.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: (لم يصح حديث عائشة في ترك الوضوء من القُبلة)[٤].

وقال البخاري: (لا يصحُّ في هذا الباب عن النبي ﷺ شيءٌ)[٥].

وقال الترمذي في آخر باب: (ما جاء في ترك الوضوء من القُبلة): (وليس يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ)[٦].

---

(١) مسند إسحاق (٢/ ٩٢).

(٢) نصب الراية (١/ ٢٠٠).

(٣) يُنظر تعليق الشيخ أحمد شاكر علىٰ تفسير الطبري (٨/ ٣٦٦).

(٤) العلل (١/ ٤٨)، وانظر شرح علل ابن أبي حاتم لابن عبد الهادي (ص/ ٣٦٦).

(٥) نقله عنه الموصلي في المغني عن حفظ الكتاب (جنة المرتاب / ص٢٢٩)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٦) السنن (١/ ١٣٩).

وقال النسائي بعد أنْ أسند الحديث من طريق: إبراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها: (ليس في هذا الباب حديثٌ أحسنُ من هذا الحديث، وإنْ كان مرسلاً)(١).

وقال البيهقي: (وقد روينا سائر ما رُوي في هذا الباب، وبَيَّنَّا ضعفها في "الخلافيات"، والحديث صحيحٌ عن عائشة رضي الله عنها في قبلة الصائم، فحمله بعض الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها، ولو صحّ إسناده لقلنا به إنْ شاء الله تعالى)(٢). والله تعالى أعلم.

الحديث الخامس والستون

قال الإمام مالك رحمه الله في موطئه، في كتاب الجامع (٢/٤٠٤/ح١٧٢٢):

حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ الصَّلاَةِ وَالصَّدَقَةِ؟ قَالُوا: بَلَىٰ، قَالَ: إِصْلاَحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْبِغْضَةَ، فَإِنَّهَا هِيَ الْحَالِقَةُ.

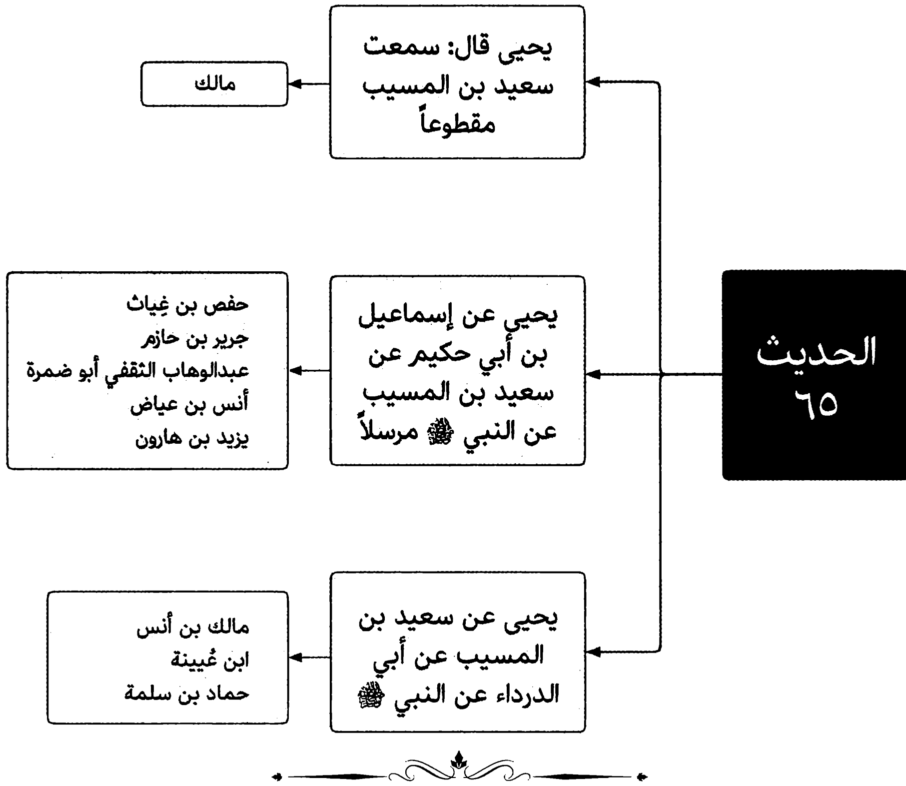
قال الإمام ابن المديني رحمه الله:

(حدثنا معْن بنُ عيسىٰ حدثنا مالكٌ عن يحيىٰ بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيب قال: ألا أُخبركم...الخ. فقلتُ لمعْن: إنّ هذا الحديث لم يسمعه يحيىٰ بن سعيد من سعيد بن المسيب، بينهما رجلٌ، فلا تقل فيه: سمعت سعيد بن المسيب، واجعله عن سعيد بن المسيب فكان لا يقول فيه إلا عن سعيد بن المسيب.

قال عليٌ: وقد حدثناه عبد الوهاب ويزيد بن هارون وغيرهما عن يحيىٰ بن سعيد عن إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن المسيب مرفوعًا).

التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ١٤٥)

(١) المجتبىٰ (١/ ١٠٤).
(٢) السنن الكبرىٰ (١/ ١٢٦).



تخـريج الحـديث وبيـان وجوه الاختـلاف فيـه:

الحديث مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (يحيىٰ قال: سمعت سعيد بن المسيب مقطوعًا) رواه عنه:

مالك بن أنس في الموطأ في كتاب الجامع (٢/ ٤٠٤/ ح١٧٢٢) من رواية جمهور أصحابه عنه: يحيىٰ بن يحيىٰ، وسُويد بن سعيد (ص٥٣٧)، وأبي مُصعب الزهري (٢/ ٧٥)، ومعْن بن عيسىٰ فيما رواه ابن المديني عنه.

الوجه الثاني: (يحيىٰ عن إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا) رواه عنه:

(١) **حفص بن غِياث**: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٤٥).

(٢) **جرير بن حازم**: أخرجه ابن أبي الدُنيا في كتاب مداراة الناس (١/ ح١٤٨).

(٣) **عبد الوهاب الثقفي**: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٤٥)، وذكره الدارقطني معلقاً في الأحاديث التي خُولف فيها مالك بن أنس (ح٣٦)، وفي العلل أيضاً (٦/ ح١٠٧١).

(٤) **أبو ضمرة أنس بن عياض**: ذكره الدارقطني معلقاً في الأحاديث التي خُولف فيها مالك بن أنس (ح٣٦).

(٥) **يزيد بن هارون**: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٤٥)، وذكره الدارقطني معلقاً في الأحاديث التي خُولف فيها مالك بن أنس (ح٣٦).

وتابعهم متابعةً قاصرةً: أُسامة بن زيد عن إسماعيل بن أبي حكيم به: أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/ ح٧٣٨).

الوجه الثالث: (يحيىٰ عن سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ) رواه عنه:

(١) **مالك بن أنس** من رواية إسحاق بن بشر الكاهلي عنه: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٤٤)، وقال: (هذا الحديث موقوفٌ علىٰ سعيدٍ في الموطأ، لم يختلف الرواة علىٰ مالكٍ فيه إلا إسحاق بن بِشْر الكَاهِلي، وهو ضعيفٌ متروك الحديث).

(٢) **ابن عُيينة**: أخرجه الدارقطني في الأفراد كما في (أطراف الغرائب والأفراد ٢/ ٢٥٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٤٥).

(٣) **حماد بن سلمة**: ذكره الدارقطني معلقاً في العلل (٦/ ح١٠٧١).

تراجم الرواة:

هذا الحديث مداره علىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري المدني، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

ورواه عنه على الوجه الثاني جماعةٌ من أصحابه:

(١) **حفص بن غياث**، ثقةٌ فقيهٌ، إلا أن له أوهامًا يسيرة حُفظت عنه في آخر عمره، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين.

(٢) **جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي**، ثقة إمام وفي حديثه عن قتادة ضعف، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٣) **عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلْت الثقفي**، أبو محمد البصري، ثقةٌ تغيّر قبل موته بثلاث سنين، ولكن حَجَبَه أهله، فلم يروِ شيئًا بعد تغيره، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، وهو من أثبت أصحاب يحيىٰ بن سعيد، وله عنه كتابٌ متقنٌ، قال ابن المديني: (ليس في الدنيا كتابٌ عن يحيىٰ أصحَّ من كتاب عبد الوهاب، وكلُّ كتاب عن يحيىٰ هو عليه كلٌّ)[1].

(٤) **أنس بن عياض بن ضمرة**، أو عبد الرحمن الليثي، أبو ضمرة المدني، ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة مائتين، وله ستٌّ وتسعون سنةً، روىٰ له الجماعة.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٩)، وتهذيب الكمال (٣/ ٣٤٩)، والتقريب (٥٦٩).

(٥) **يزيد بن هارون الواسطي**، ثقة متقن، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وأما إسماعيل شيخ سعيدٍ في هذا الوجه فهو:

إسماعيل بن أبي حكيم القرشي مولاهم المدني، ثقةٌ، من السادسة، مات سنة ثلاثين، روىٰ له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٦٤)، وتهذيب الكمال (٣/ ٦٣)، والتقريب (٤٣٩).

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٠) والتهذيب (٢/ ٦٣٨).

أما الوجه الثالث فقد رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري ثلاثة:

(١) **مالك بن أنس**، وعنه إسحاق بن بشر أبو يعقوب الكاهلي الكوفي، متروكٌ متهمٌ، نَزَكُوه[1].

يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢١٤)، والمجروحين (١/ ١٣٥)، والمغني (٥٤٦).

(٢) **سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي**، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، ولكن لم يختلط وكان ربما دلس ولكن عن الثقات، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) **حماد بن سلمة بن دينار البصري** أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، وفي روايته عن يحيىٰ بن سعيد كلامٌ.

قال الإمام مسلم: (وحمَّاد يُعدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قَتَادَة، وأيوب، ويُونُس، وداود بن أبي هند، والجُرَيْري، ويحيىٰ بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً)[2].

دراسة الاختلاف:

من خلال ما سبق يترجح أنّ الوجه المحفوظ عن يحيىٰ بن سعيد هو الوجه الثاني المرسل، فقد رواه أكثر أصحاب يحيىٰ، وأثبتهم فيه، ومنهم عبد الوهاب الثقفي صاحب أصح كتابٍ عن يحيىٰ بن سعيد، وهذا الوجه اختاره ابن المديني، ووافقه الدارقطني في العلل (٦/ ح١٠٧١) فقال: (وهو الصواب).

---

(١) بالنون والزاي المفتوحتين، وهو من ألفاظ الجرح، استعمله عبد الله بن عَوْن بن أرطبان فيما نقله الإمام مسلمٌ عنه في مقدمة صحيحه (١/ ١٧) أنّه سُئل عن حديثٍ لشهر وهو قائم على أُسْكُفَّةِ الباب، فقال ابن عون: (إنّ شهراً نزكوه)، قال الإمام مسلم: (يقول: أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه).

(٢) التمييز (ص٢١٨)، وشرح العلل (٢/ ٥٠٨و٦٢٣).

أما الوجه الأول: فقد قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٤٤): (هكذا هذا الحديث موقوفٌ علىٰ سعيدٍ في الموطأ، لم يختلف الرواة علىٰ مالكٍ فيه إلا إسحاق بن بِشْر الكَاهِلي وهو ضعيفٌ متروك الحديث)، فالمحفوظ عن مالكٍ في هذا الحديث وقفه علىٰ سعيدٍ نفسِه، ولم ينقل رفعه عن مالك إلا إسحاق وهو متروكٌ لا يُحتجُ به.

ولكن الرفع محفوظٌ عن غير مالكٍ من الثقات من أصحاب يحيىٰ بن سعيد، وهم ستةٌ من الثقات **الذين رووا الوجه الثاني**.

وذِكْر السماع بين يحيىٰ وابن المسيب وهمٌ؛ إذ بينهما إسماعيل بن أبي حكيم، كما رواه جمهور أصحاب يحيىٰ علىٰ الوجه الثاني، قال الدارقطني في الأحاديث التي خُولف فيها مالك بن أنس (ح٣٦): (قوله: "عن يحيىٰ سمعت سعيداً" وهمٌ؛ لأنّ يحيىٰ بن سعيد لم يسمع هذا من سعيد بن المسيب، وإنما سمعه من إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن المسيب...وهو الصواب).

وأما الوجه الثالث: فروايته عن مالك علىٰ هذا الوجه روايةٌ منكرةٌ؛ لأنّ راويها عنه (إسحاق بن بشر) تفرّد بها وخالف جميع أصحاب مالك، ومثله في شدة ضعفه لا يُحتملُ تفرّده فضلاً عن مخالفته، وقد سبق ذكر كلام ابن عبد البر عنه.

وقد وصف الإمام مسلم رواية حماد بن سلمة عن يحيىٰ بن سعيد بالخطأ الكثير- كما تقدم في ترجمة حماد-.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد من وجهه الراجح ضعيف؛ لأنّه مرسلٌ، وللحديث شاهدٌ يقويه فيكون حسناً لغيره.

الشواهد:

للحديث شاهدٌ عن أبي الدرداء رضي الله عنه:

قال الإمام أحمد في مسنده (٧/ ح٢٦٩٦٢): حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلىٰ، قال: إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة). أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب إصلاح ذات البين (٥/ ٣٢١/ ح٤٨٨٣)، والترمذي في سننه في كتاب صفة القيامة، باب رقم ٥٦ (٤/ ٥٧٢/ ح٢٥٠٩) وصححه.

والحديث إسناده صحيحٌ ورجاله ثقاتٌ رجال الشيخين:

- **فمحمد بن خازم الضرير** أبو معاوية الكوفي، ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.
- **وسليمان بن مهران الأسدي الكاهلي** أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ عارفٌ بالقراءة، ورعٌ، لكنه يدلس، وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وقلة تدليسه، فعدّه الحافظان العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين
- **وعمرو بن مُرّة بن عبد الله بن طارق الكوفي**، أبو عبد الله الأعمىٰ، ثقةٌ عابدٌ، كان لا يُدلّس، ورُميَ بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة ثماني عشرة ومائة، وقيل قبلها، روىٰ له الجماعة[1].

---

(١) التقريب (٥١٤٧).

◄ وسالم بن أبي الجعد رافع الغَطفاني[١] الأَشْجَعي[٢]، مولاهم الكوفي، ثقةٌ وكان يُرسلُ كثيراً، من الثالثة، مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وتسعين، وقيل: مائة، روىٰ له الجماعة[٣]. والله تعالىٰ أعلم.





(١) بفتح الغين والطاء وفتح الفاء، نسبةً إلىٰ غَطَفان، وهي قبيلةٌ من قيس عيلان، الأنساب (٣/ ٤٠٥).
(٢) بفتح الألف وسكون الشين وفتح الجيم، نسبةً إلىٰ قبيلة أشجع، الأنساب (١/ ١١٤).
(٣) التقريب (٢١٨٣).

أنشطة وتدريبات عملية

(١) استخرج من علل ابن أبي حاتم ثلاثة أمثلة على إعلال الإمام أبي حاتم للأحاديث بألفاظ تدل على اختلال نظام الإسناد وغرابته.

(٢) **هاتِ مثالين من علل الإمام الدارقطني على أجناس العلل التالية:**

اختلاف في إبدال راوٍ بآخر في السند	اختلاف في زيادة راوٍ أو إسقاطه	نقدٌ في المتن
إعلالٌ للسماع	اختلافٌ بين الرفع والوقف	اختلافٌ بين الوصل والإرسال

(٣) هاتِ نموذجاً من التاريخ الكبير على استعمال الإمام البخاري للفظ "مرسل" على مطلق الانقطاع.

(٤) استخرج من علل الإمام الدراقطني أمثلةً لاستعماله لألفاظ الإعلال: الوهم، والغلط، والخطأ؟ مرةً في وصف الثقات، ومرةً فيمن دونهم؟ ثم حَلّل واستنتج على ماذا يدل صنيعه؟

(٥) هات ثلاثة أمثلة على إطلاق الإمام أحمد وصف النكارة على أفراد الثقات.

(٦) من خلال دراستك لقرائن الترجيح، استنتج القرينة التي أشار إليها الناقد في النصوص التالية:(وخالف الناس)، (فلانٌ أعلم بحديث أبيه)، (لا يُعرف إلا من هذا الوجه)، (فلانٌ لا يُقاسُ بالأعمش)، (فلانٌ لَزِم الطريق).

(٧) ما دلالة الألفاظ النقدية التالية؟: (رواه فلانٌ فلم يُقِم إسناده، ورواه فلانٌ وأقام إسناده)، (جوّده فلانٌ)، (قصَره فلانٌ)؟

(٨) هاتِ مثالين: أحدهما على إعمال الإمام أحمد لقرينة تباعد البلدان في نفي السماع، والآخر على إعماله اتفاقَ البدان في الترجيح بين أوجه الاختلاف.

(٩) استخرج من تعليلات الإمام البخاري في التاريخ والعلل الكبير بعض الألفاظ الدالة على استعماله لقرينة سلوك الجادة.

(١٠) استخرج مثالاً على استعمال الإمام أبي حاتم لقرينة مخالفة الراوي لما روى في الإعلال.

(١١) **استنتج من النصوص النقدية التالية ما يلي:**

نوع الاختلاف	المدار	المختلفون عليه
المحفوظ	لفظ ترجيح أو إعلال	قرينة منصوصة أو مستنبطة

(أ) قال الترمذي في العلل الكبير (ح١٠٤) سألت محمداً عن حديثٍ فقال: (روى شعبة عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنه، وروى سيف عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال محمد: وهو المحفوظ عندي، قلت: فإنه يُروى عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ويروى عن ابن عمر رضي الله عنه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: يُحتمل هذا وهذا).

(ب) قال ابن أبي حاتم في العلل (م٢٣٥): (وسألت أبي عن حديث رواه عثمان بن عثمان الغطفاني عن خالد الحذاء عن المغيرة بن أبي برزة عن أبي برزة رضي الله عنه قال: نهى ﷺ عن النوم قبل العشاء والحديث بعده. ورواه عبدالوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي برزة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؟ قال أبي: حديث عبد الوهاب أشبه، ولا أعلم أحداً روى عن المغيرة بن أبي برزة إلا علي بن زيد بن جدعان).

(ج) سئل الدارقطني في العلل (٢٥٧): (عن حديث أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ قال: لا شفعة في بئر ولا فحل. فقال: يرويه محمد بن عمارة بن عمرو ابن حزم، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان بن عثمان. قاله صفوان بن عيسى، وابن إدريس عنه. ورواه مالك، عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن حزم، عن عثمان، ولم يذكر أبان وكلهم وقفوه. ورواه يزيد بن عياض، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ. والموقوف أصح، ويزيد بن عياض ضعيف).



الخاتمة

أشكر الله تعالىٰ أن وفقني لإتمام هذا البحث، في ضوء هذه الدراسة المتواضعة في علم العلل عمومـًا، وفي تطبيقاته عند الإمام ابن المديني علىٰ وجه الخصوص، **وأوجز أهم النتائج:**

(١) تقدّم الإمام ابن المديني وإمامته في نقد الأحاديث وتعليلها، وتمييز الصحيح من السقيم منها، وسعة اطلاعه، وكثرة مروياته، واشتهاره بذلك عند المحدّثين.

(٢) اتفاق أئمة علم العلل - ومنهم الإمام ابن المديني - في أصول هذا الفنّ وقواعده العامة، كاعتبار القرائن في الترجيح بين أوجه الاختلاف وعدم اطّراد حكمٍ ثابتٍ في هذا الباب.

(٣) ما يقع من الاختلاف بينهم إنما هو في الفروع والجزئيات، كاختلافهم في تعديل راوٍ أو تجريحه، أو فيمن يُقدّم عند الاختلاف علىٰ شيخٍ مُعيّنٍ، ونحو ذلك. فاختلافهم في آحاد الأحاديث راجعٌ إلىٰ ما ظهر لكل واحدٍ منهم في ذلك الحديث بعينه من قرائن الترجيح والتعليل.

(٤) أنّ جُلّ أحاديث الدراسة لم يُخالَف ابنُ المديني في إعلاله لها، بل وافقه علىٰ ذلك جمعٌ من الأئمة، سوىٰ خمسة أحاديث فقط خالفه فيها غيره من الأئمة، وهذا الخلاف إنما هو بحسب ما ظهر لهم وله من قرائن الترجيح والتعليل، وهي الأحاديث ذوات الأرقام: (٢، ١٨، ٢٣، ٣٧، ٤٨)، وهذا لا شك أنّه دالٌّ علىٰ تمكنّه في هذا الفن واجتهاده فيه.

(٥) مكانة الصحيحين، ودقة وصحة أحاديثهما، فالأحاديث التي انتقدها ابن المديني وهي في الصحيحين أو أحدهما خمسة أرقامها (٢، ٩، ١٢، ٤٩، ٦١)، وتبيّن لي بعد الدراسة قوة القول بصحة الوجهين في اثنين منها، وواحدٌ صحيحٌ من جهة الصناعة الحديثية إلا أنّه لا يُعمل به لثبوت نسخه وهذا وجه انتقاد الإمام عليّ له، فهذه ثلاثة أحاديث، وبقي اثنان: أحدهما: منتقدٌ في سنده على صحيح مسلم عند الأئمة، ومتنه محفوظ، والآخر: قول البخاري فيه أولى وأرجح.

(٦) أهمية الاعتناء بكلام أئمة الحديث الأوائل، فهم فرسان هذا الفنّ ومُنظّروه، وهم الذين مارسوا الأسانيد، وخبروا الروايات، وما يقوم به الباحثون اليوم في دراستهم يجب أن يكون مرتبطاً بكلام أئمة هذا الشأن لتكون أحكامهم أبعد عن الشّطَطِ والتناقض.

(٧) أن علم العلل علمٌ متكامل الأسس والقواعد، ولا يقوم على الخرص والاجتهادات العشوائية، بل هو قائمٌ على منهج مُقَعّدٍ بأصول وضوابط، مُدَعّمٍ بأقوال وتطبيقات الراسخين من أهله السابقين.

(٨) أرجو أن أكون قد وُفّقت في تقريب علم العلل لأهل الحديث بأبسط عبارة، وأوضح إشارة، وأنا أولًا وآخرًا أعترف بتقصيري، وأدركُ ضعفي، وأستغفر الله عن زللي، وأملي في كل مَن يقرأه ووجد شيئًا أن يتفضل عليّ بالتنبيه على البريد الالكتروني؛ فرحم الله مَن أهدى إليّ عيوبي، وأنا ممنونٌ له.

والحمد لله رب العالمين.



فهـرس الأحـاديث حسـب أجنـاس العـلل

الاختلاف في رفع الحديث ووقفه: (٥،٤، ٩، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٥٠، ٥٧).	الاختلاف بزيادة راوٍ في السند ونقصه، مع إبدال راوٍ بآخر: (١، ٢٧، ٤٨، ٥٩، ٦٣).
الاختلاف في رفع الحديث وقطعه: (٤، ٣٤،١١، ٤٣).	الاختلاف بزيادة راوٍ في السند ونقصه، مع إبدال صحابيٍ بآخر: (٣٤،٢٧، ٥٢، ٦٠).
الاختلاف في وصل الحديث وإرساله: (١، ٣، ١١، ٢٥، ٢٩، ٣٥، ٤١، ٤٦، ٥١،٦٣، ٦٥).	الخطأ في اسم الراوي، وهو نوعان: أ. الخطأ في اسم أحد الرواة في السند: (٣١، ٥٥، ٥٨).
الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر في السند: (٢١، ٣٦، ٥٤، ٥٧، ٦٣).	ب. الخطأ في اسم أحد الرواة المذكورين في المتن: (٢٨).
الاختلاف بإبدال صحابيٍ بآخر في السند: (٤، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٤،٣١، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٦١).	الإعلال بالقَلْب: أ. قلبٌ في الإسناد: (٢٥، ٣٧، ٥٩). ب. قلبٌ في المتن: (٤١).
الاختلاف بإبدال أكثر من راوٍ في السند: (١، ٢٧، ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٥١، ٥٣).	الإعلال بالانقطاع: (٥، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ١٨، ٣٥، ٣٨، ٦٣، ٦٤، ٦٥).
الاختلاف بإبهام راوٍ في السند وتسميته: (٢٤، ٥١).	إعلال المتن: (١٠-١٢-١٧-٢٢-٣٠-٤١-٦٢-)
الاختلاف بزيادة راوٍ في السند ونقصه: (٢، ٥،٣، ٦، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣١،٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧،٦٥)	إعلال صيغة التحمل بالسماع بين الراوي وشيخه: (٧-١٣-١٥-٢٣-٤٩-٦٥)

فهرس الأحاديث حسب الأطراف

طرف الحديث	رقم الحديث
تفتح اليمن فيأتي قوم يَبُسّون	٣١
الثلث والثلث كثير	٣٠
الجالب مرزوق والمحتكر ملعون	٣
دع داعي اللبن	٣٦
رأيت رسول الله ﷺ يصلي في بيت أم سلمة	٣٩
ستخرج نار من حضرموت	٤٣
سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك	٢٥،٥٩
شهدت النبي ﷺ قضىٰ فيه بغُرة عبد أو أمة	٦١
صلاة السفر ركعتان، وصلاة الحضر ركعتان	٦
صلوا علىٰ صاحبكم	١١
صوما يوما مكانه	٦٣
الطهور شطر الإيمان	٥
فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعـًا من تمر	٣٨
كان إذا اغتسل من الجنابة	٥
كان النبي ﷺ يُصلي في بيتي قبل الظهر أربعـًا	٢٤
كان لا يدع أربعـًا قبل الظهر	٢٤
كان يأمرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض	٥
كلا إني رأيته في النار في بردةٍ غلها أو عباءة	١١
كنا نأكل علىٰ عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام	٤٤
كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد	٥
لا تبرز فخذك ولا تنظر إلىٰ فخذ حي ولا ميت	١٣
لا تحرّم من الرضاع المصة والمصتان	٣٧
لا تسبوا أصحابي ، فلوا أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا	٥٦

طـرف الحديث	رقم الحديث
من قال في سوق لا إله إلا الله وحده لا شريك له	١٠
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت	٢٦
من كُسر أو عرج فقد حل	٢٣
من مس فرجه فليتوضأ	٢٧
من ملك ذا رحم محرم فهو حرّ	٣٤
من وجدتم في متاعه غُلولاً فأحرقوه	١١
نفّل الثلث بعد الخُمس	٢٢
نهانا النبي ﷺ أن نستقبل القبلة لغائط أو بول	٢٥
نهى أن يشرب التمر والزبيب جميعاً	٢١
هذان سيدا كهول أهل الجنة	١٧
هل لك من أم	٤٦
يا ضحّاك ما طعامك	٣٥



فهـرس الـرواة

الذين اجتهدت في تحرير أحوالهم زيادةً على ما في التقريب

اســـم الـراوي	رقم الحديث
أسامة بن زيد الليثي	٤٩
إسحاق بن سويد	٣
أسد بن موسى الأموي	٤
حبيب المعلِّم البصري	٧
الحجاج بن أرطأة	٢٥
الحسن بن ذكوان	١٣
داود بن خالد الليثي	٥٧
ردّاد الليثي	٥٢
سعيد بن أبي عروبة	٩
سليمان بن مهران الأعمش	٢٤
سليمان بن موسى القرشي	٩
سهيل بن أبي صالح ذكوان السمّان	٢٠
شريك بن عبدالله النخعي	٦
شيبان بن فروخ الحَبَطي	٢
صدقة بن موسى الدقيقي	٥٥
الضحاك بن عثمان الأسدي	١٩
طارق بن عبد الرحمن البجلي	٥
عاصم بن بهدلة بن أبي النجود	٤٧



فهـرس الفـوائد

والمسـائل الحديثيـة المنثـورة في الرسالـة



الفهرس

المحتويـــات **الصفحـــة**

تم بحمد الله